











﴿ الجزء الاول ﴾  
من تجريد العلامة البنانى على مختصر  
الامام سعد الدين التفتازانى على متن التلخيص  
فى علم المعاني تقدمهما الله برحمته  
وأسكنهما فسيح  
جنته

٢

موثى الحواشى بمهمات من تقرير العلامة المحقق  
ميرزا العلماء وقدره الفضلاء شيخ الاسلام شمس  
الدين الانبائى رحمه الله

﴿ مبيعه ﴾  
﴿ بحمل السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى ﴾  
﴿ وأخيه نبى وار المسجد الحسينى ﴾

﴿ الطبعة الاولى ﴾  
﴿ بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٥ هجرية ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
نحمدك

(قوله عرائس المعاني) من  
إضافة الشبهة إلى المسألة  
وقوله في حال ترشيع التشبيه  
وإضافة محل البيان لتخصيل  
لمكنية (قوله الباهرة)  
أي الغالبة أي الغالب هو  
بسم الله العقول أي الذوى  
العقول

(قوله والأذهان) في  
المصباح الذهن الذكاء  
واللفظة والجمع أذهان أم  
والذكاء حكمة القلب وكال  
العقل وسعة الفهم  
(قوله لأنه أصرح أنواعه)  
أي الشكر ووجه

الاصححة أن ما بالحنان  
خفي وبالأركان يمكن أنه  
اتفاق ولا يعلم كونه جدا  
الابقرنة لا ترى إن هيئة  
السجود قد تصدر من  
الشخص لغرض آخر  
ويصاها استقبال القبلة  
وعدم العبث ونحوهما  
وقس على ذلك فحينئذ  
لا يخفى أن دلالة على اظهار  
التعجب بخلاف الشناء اللسان  
فانه نص صريح في مدلوله  
فهو اظهارها للبت (قوله)  
أي ما ظهر نعمته كل  
الاعظهار فليس المراد أن  
يحصل الأركان وأعتاد  
الحنان في مقابلة إحسان  
ليس شكر أصلا بل المراد  
أنه ليس شكر كلاما (قوله)  
لم يثن عليه باللفظ (أي)  
مقابله انعم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(نحمدك) يا من أبرزت للبلاء عرائس المعاني في حلل البيان وأحرزت للصفحة قصصات السبق في  
مبادي التبيان ونصلي ونسلم على نبينا محمد بخصوص الفصاحة الباهرة للعقول والأذهان المعجز  
بلاغته ووسان البلاء في كل ميدان وعلى آله وصحبه فروغ نجرة كماله الباسقة وفراقد سماء انعاماته  
البارقة صلاة وسلاما دأب من تلازم من مادام القلم متقاد الأفكار جارياب عنان البيان الأسرار  
في أمابعدكم فيقول العبد الفقير القاني مصطفي بن محمد البناي غفر الله له ولوالديه ونظر بعين عنايته  
إليه هذه حواش شريفة وتعليقات لطيفة خلعت عن الحشو والتعقيد وحوث كل عقد فريد تعبر  
عن حسن معانيها وتغفر وجه شأنها إذا وصل إليها خاطب معناها وأذن له في كشف غطاها أسفرت  
عن كل مراده وأسعفته بأسعاده كقوله هذين راثن وعقل فائق ومهرها صدق التأمل والانصاف  
وطرح التوغل والاعتساف على شرح التلخيص في علم المعاني لسيد المحققين مولانا سعيد الدين  
التفتازاني حذرت غالب من هوامش نسخة شغنا العلامة الفاضل وأهمام الكمال سيد المحققين  
وسند المدققين كشف المشكلات ومزيل الغضلات لوفى زمانه وألحق عصره وأوانه أستاذنا الفخر  
الأقران وخليفة الزمان المخوف برعاية المنان سيدنا مولانا الشيخ محمد الصبان لزال الطروس ضاحكة  
نبكاة أقلامه ولا برحت فرائق العبارات متبسطة بكاء فهمها وانما عنيت بجمعها وان لم يكن من  
فرسان هذا الميدان لكونها الفريدة في هذا الشأن ورواها العفو والغفران بدعوة صانع من الأخوان  
وبالله أستعين على سلوك سبيل الرشاد فهو المعتبر لتبليسه المراد قال نعمنا الله (قوله نحمدك) فيه  
أستلخص خمسة الأول أن ذكر نعمتي شرح الصدور وتوثر القلوب وإن احتمل أن يكون مجرد تعيين الحمد  
أو مجرد إدراة الاستهلال المتبادر منه أنه لاجل كونها الحمد عليه لأن الموصول مع صلته في معنى المشتق  
وتعليق الحكم المشتق بقصدته غالبا الإشارة إلى عليه المشتق منه فوذا الحمد جد وشكر فلم اختار التعبير  
بالحمد على التعبير بالشكر والجواب أن ذلك لا يقتضح القرآن الحمد عبادة الحمد ولأنه رأس الشكر كما في  
الحديث لأنه أصرح أنواعه ولذلك روى ما شكر الله عبدكم محمد أي ما أظهر نعمته كل الاعظهار عبدكم بن

عليه باللفظ ولأنه أقرب إلى أمثال حديث كل أمر ذي بال لا يسد فيه الحمد لله فهو أحد على روايته ثم  
الدال وإن قيل إنها ضعيفة ولا مرد أن زيادة النعمة متينة على الشكر لقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم إذا  
ليس المراد في الآية خصوص الشكر بلفظه قطعا بل ما يشيئ البناء بغير لفظه وخدمة الأركان واعتقاد  
الحنان في مقابلة النعمة ومن جميع ذلك يعرف وجه عدم التعبير بالمدح وجه أيضا اختيار الحمد على  
المدح بأن فيه تشبها على أنه فاعل مختار كما عليه المسلمون الاختيار الثاني لم يختار الجملة المضارعية على الجملة  
الاسمية مع أنها تدل على دوام مضمونها ومع أنها المفتحة بها كتاب الله تعالى والجواب أن ذلك للدلالة  
المضارعية على تجدد مضمونها دائما المشعر ذلك تجدد ما يقابل الحمد من النعم دائما فهي أنسب هنا لأن  
المحمود عليه محمد ولما كانت الرواية دالة باسمها الجملة الاسمية المفتحة بها كتاب الله تعالى الثالث لم  
آثر التوثيق في التكميل مع غيره أو المعظم نفسه وكلاهما لا تناسب أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن  
المقام مقام خضوع والجواب أن ذلك للإشارة إلى جلالة مقام الحمد وعظم خطره وأنه لا في قوة شخص  
واحد به أو لبشر بكمه إخوانه من العلماء معه في ثواب الحمد شفقة منه عليهم كما تفرأ شيئا وتهدى ثوابه إلى  
والدليل أنه يحصل للشوهم الثواب غاية الأمر أنه نزل الشكر في الحمد منزلة الشكر في الثواب فامة السبب  
مقام السبب هكذا ينبغي تقرير هذا الجواب ومنه يعلم أن نظيره وهو ما وقع في التهنيد حيث قيل السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين غير تام إذ فرق بين الدعاء وغيره فالدعاء يجوز التشير بلفظه نفسه بخلاف غيره  
فالتشير بلفظه ما هو في ثوابه أو جوده موارد الحمد من اللسان والأركان والحنان جامعة فتكون النون عبارة  
عن نفس الشخص الحامد والموارد على طريق الجمع بين الحقيقة والحجاز كما يقال على طريق ذلك نطق  
باعتبار أسناد القطع إلى القاطع وأنه هذا كله أن جعلنا النون للتكميل مع غيره فإن جعلناها للمعظم نفسه  
فالتعظيم بها لا يظلم ربه مدلولها وهو تعظيم الله تعالى له بتأهله للعالم الرابع لم ترك في الخطاب على الاسم  
الظاهر والجواب أن ذلك للإشارة إلى قوة أقبال الحامد على جنابه تعالى حتى جده على وجه المشافهة وإلى  
وقوع جده على وجه الإحسان المفسر يحدث أن تعبد الله كأنك تراه الخامس لم آثر تأخير المفعول مع أن  
تقدمه يفيد الاختصاص والجواب أن ذلك لأن تأخيره هو الأصل والإشارة إلى استغنائه هذا الاختصاص  
لشدة وضوحه عن البيان وكتب أيضا قوله محمدك جملة خبرية لفظا نشائية معنى أو خبرية لفظا ومعنى  
ويحصل بها الحمد ضمنيا في ابتداء التصنيف لأن الأخبار عن جديقه منه يستلزم أن ذلك الحمد وأهل لأن  
محمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل فذلك الأخبار وأن لم يكن جذاصر بحاجي ابتداء التصنيف يستلزم  
الوصف بالجميل الذي هو حقيقة الحمد أو يقال هو أخبار عن جده واقع بنفس ذلك الأخبار كما قيل في نحو  
أنكم الله أخبار عن تكلم حصل به لكن هذا كما قال سم في بعض تأليفه محل نظرا تام وأما كون الأخبار  
عن الحمد جذاصا فمما يقع إذا كانت الجملة اسمية كما لا يخفى (قوله بامن شرح) أو رد كلمة يا التي لئلا البعد مع  
أنه تعالى أقرب إليهم من حيث الوجود بتعظيمها وتباعد العشرة المقدسة عن الحامد المكتر بالسكدرات  
البشرية ولا ينبغي هذا ما سلف في نكتة الخطاب لأن البعد الرتبى بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال  
وصديق التوجه إليه تعالى وقد ورد في الكتاب والسنة إطلاق المهنات عليه تعالى فنوح سبحان الذي أسمى  
بعبده أو في يخلق كن لا يخلق وفي السنة بامن إحسانه فوق كل إحسان بامن لا يعجزه مني ففتح صاحب  
المتوسط إطلاقها عليه تعالى ممنوع والشرح في الأصل الفتح والتوسعة والمراد هنا التيسير لقبول العلوم  
والمعارف وهو وسيلة لتتو بر القلب فالذا للقدم عليه وعبر في جانب بالصدور والبيان وفي جانب التنوير  
بالقلب والنبات ذكر الألاعلى مع الأعلى والأدنى مع الأدنى تدبر (قوله صدورنا) أى أو واجنا القائمة بقلوبنا  
التي بها أماننا الصدور فقه مجاز برتين من إطلاق الحلى على الخيال فيهما وقوله تلخيص البيان أى علم  
كيفية تلخيصه أى تنقيحه وتخليصه عن القصور في فهم المراد مثلا والبيان مصدر بأن المنطق التلخيص  
المعرب بحافى الضمير وقيل كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى وقوله في إيضاح معاني بتلخيص  
وفي معنى مع أو على حالها متعلقة بتلخيص أو البيان أى التلخيص الكثر أو البيان الكثر في وقت إيضاح  
المعاني وحياته قال ابن معيوب أى فهمك بامن علمتنا كيف تلخص البيان عند قصده بالايضاح المعاني

بامن شرح صدورنا للتلخيص  
البيان في إيضاح المعاني  
ونور قلوبنا

بلوامع التبيان من مطالع  
البلاغة وعلى آله وأصحابه  
الخير زين قصبات السبق

(قوله التصريحية) أي  
التبعية فشبّه وضوح  
المعاني بمعنى اللعان فان كلا  
سبب في الانتهاء بمقاميه  
واستعداد اللعان للوضوح  
واشتق منه لامة بمعنى  
واضحة (قوله) ويحتمل أن  
يكون الخ مقابل قوله  
يحتمل أن المراد باللوامع الخ  
إذا اللوامع على هذا الاحتمال  
باقية على حقيقةها سواء  
أبقى التبيان على مصدره  
أم جعل بمعنى المبين به إلا  
أنه على الأول فسه تشبيه  
الحدث بالذات (قوله) ليلا تم  
جمع اللوامع الخ أي فلا  
يقال فيه تشبيه المفرد  
بالجمع وهو منوع عالم تصد  
أبناغة (قوله) وهذا ان بقى  
الخ لا يخفى أن جعلها  
سببية مع تقدير المضاف  
الذي قدره أظهر عند جعل  
التبيان بمعنى المبين به  
(قوله) وهي مهم صغير الخ  
المناسب مع صغير لأن  
السهم في العادة يكون  
صغيرا عن الرمح فاذا كان  
صغيرا عن عاتده لا يمكن  
جعله علامة للناصلة قاله  
بعض مشائخنا ولا يخفى  
ضعفه (قوله) في الكلام  
استعاره الخ تقرير على  
مع لوم وهو كون المقام إلا  
على عدم ارادته من ذلك  
هنا وصدره أفرته بالتشبيه  
لكونها الأولى اذ هي محط  
رجال البلاغة لا يغفلون  
عنها أي مكنت

بذلك البيان اه قال السراحي والمعاني هي الصور العقلية من حيث إنها تقتضد باللفظ اه جمع معنى  
مصدر محي بمعنى المفعول أو اسم مكان العني أي الفصل لأنه فخل في المفعول كونه محل وقوع الحدث  
ويحتمل أن يراد بالبيان والمعاني خصوص العليان في معنى مع وكذا أيضا قوله لتخص البيان الخ لا  
يخفى ما في ذكر الالبان والمعاني والفصاحة والبلاغة من براعة الاستهلال وما في ذكر التخص والابضاح  
والتبيان ودلائل الحجاز وأسرار البلاغة التي هي أسماء كتب في هذا الفن الأولان للتصنيف والثالث للطبي  
والاخير ان الشيخ عبد القاهر من التورية (قوله بلوامع التبيان) يحتمل أن المراد باللوامع المعاني  
المفهومة بالتبيان فالإضافة في ملابس أو المراد بالتبيان الفاظ المبين به من إطلاق المصدر على اسم  
المفعول فالإضافة من إضافة المدلول للدال وعلى كل سمي المعاني لوامع تشبيها لها بالانجم اللوامع على طريق  
الاستعارة التصريحية والمطالع ترشح ويحتمل أن يكون المعنى بالتبيان الذي هو كالانجم اللوامع في  
الانتهاء بكل فهو من إضافة المشبهة إلى المشبه وعليه فال في التبيان للاستعراق ليس لا تم جمع اللوامع أو  
قصد المبالغة في تشبيه جميع اللوامع والتبيان بكسر التاء على غير قياس وتفخ وهو مصدر بن ونظيره  
في الكسر شذوذ الالتقاء وغيرهما بالفتح على القياس كالذكر والتكرار وهو باع من البيان لأن زيادة  
البناء تدل على زيادة المعنى فهو بيان مع برهان وقيل مع كذا خطر وإجمال قلب والقلوب متقاربان كذا في  
في خسرو (قوله من مطالع المثنائي) حال من التبيان أوصفه لشرط تبيان الحال من المضاف إليه موجود  
وهو هنا كون المضاف مثل الجزء من المضاف إليه في صحة حذفه ومن سببية أي كائنا وألكتين بسبب نذر  
مطالع وهذا أن التبيان على مصدر يتفان جعل معنى المبين به فن بيانه وعلى الاحتمال الأول يصح  
أن يكون الظرف لغوا متعلقا بلوامع فن ابتدائية والمثنائي بالمثلثة كما في النسخة التي صحها الشارح والمراد  
بها القرآن لأن السور والقصص والاحكام ثبت في أي ترتيب جمع معنى أقبل اسم مكان أو مضي  
بالتضعيف من التثنية على غير قياس ومطالع القرآن ألقاؤه شبهت بموضع طلوع الشمس لأن منها تسدو  
المعاني وفيه استعارة تصريحية للإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل ويحتمل أن لاستعارة وأن الإضافة  
من إضافة المشبهة للمشبه وعلى نسخة الباني بالموحدة المطالع استعارة للتركيبات أو الإضافة من إضافة  
المشبه للمشبه (قوله ونصلي) أهله لم يأت بالسلام خطأ كنفاء ثباته له لفظا لا نفاع الكراهة بجمعها  
لفظا قال الشوري محشي الضرر وجمع بين الصلاة والسلام لنقل النووى عن العلماء كراهة أفراد  
أحدهما عن الآخر لفظا لا خطأ خلافا لهم قبل والأفراد إنما يتحقق إذا اختلف المجلس أو الكلب  
أي بناء على التعميم (قوله دلائل الحجازة) الإضافة لحد الملازمة إذا لا وإن يجعل مدلول تلك الدلائل  
التي هي المجزئات الصديق لأنه المقصود من الاتيان بها لكن لما كانت ملازمة للحجاز الخلق أي اثبات  
محجزهم عن الاتيان بمثالها دل على الصديق بواسطته أي الحجازة أضيفت إليه وقوله بأسرار البلاغة أي  
الأسرار الواجبة في البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها وأسرارها الأمور التي يقتضها  
الحال كالتأني عند الانكار وتر كعند عدمه وغير ذلك مما ساقى وماها أسرارها لا تها لا يعرفها إلا  
أربابها تشبيها لها بالسر بين الاثنين لا يعرفها إلا على طريق الاستعارة المصروفة فان قلت من جملة دلائل  
الحجازة أفسه الخ الغمير مثا فاعنى كونه مؤيدا بأسرار البلاغة قلت المجزئات يؤيد بعضها بعضا فالتأيد  
ثابت لهذه الاعتراض أي بواسطة تأييدها للقرآن المؤيد لبقية المجزئات لأن مؤيدا المؤيد لشي مؤيد لك الشيء  
هذا ان جعلنا إضافة دلائل إلى الحجازة للاستعراق فان جعلناها الجنس لم يراد السؤال وكذلك جعلناها  
للعهد وأرشدنا دلائل الحجازة السور والقرآنية فقط وأمارات الحجاز في القرآن وإن كانت كثيرة من الأخبار  
بالقبول والأساليب الخفية وغيره مما يكن أقوا كما قال البلاغة الحاصل تلك الأسرار تأمل (قوله)  
الجزرين قصبات السبق) القصبات جمع قصبة وهي مهم صغير تفرسه القفران في آخر الميدان لتأنيده  
من سبق إليه أولا في الكلام استعارة تشبيهية حيث تشبه هيئة الال والاصحاب في حوزهم أعلى مراتب  
الفصاحة والبراعة عند المحاورين هيئة القفران في أحرارهم قصبات السبق في ميدان الخيل عند المسابقة أو  
استعارة مفردة مصروفة في قصبات السبق بأن تشبه ما خصوه من بدائع العيارات الدالة على علو رتبهم

في الفصاحة والبراعة بقصب السبق والمضمار ترشح أو مكتبة في الال والايجاب أن شبيههم بفرسان الميدان وأحوار قصب السبق تخيل والمضمار ترشح والبراعة على كل تقدير يدو بصح جعل المضمار استعارة تعبر بحجة في المقام وأجرا الاستعارة المكتبة في الفصاحة والبراعة بشيئهما في النفس بالخيال الجياد وكتب أيضا قوله المخرزين صفة للال والايجاب معا وقوله قصبات السبق أي القصبات الدالة على السبق أي الدال أحوارها عليه (قوله في مضمار) أي سيدان (قوله والبراعة) في القاموس برع وتثلث براعتو برع وافق أصحابه في العلم وغيره أو تعفى كل فضيلة وجال فهو بارع وهي بارعة برع صاحبه غلبه (أو قوله فيقول) فيه التفات (قوله الفقير) فعل بمعنى المفتقر فهو الاستوى فيه المذكور المؤث لان استواءهما في فعل بمعنى مفعول كقتيل وجرع وكتب أيضا قوله الفقير أي الله حذف المفتقر إليه فيما بدأنا بالعموم (قوله الغني) بالجر صفة لله وبالرفع صفة للفقير أي الغني عما سواه تعالى والاول المتبادر (قوله المدعو سعد) أي المسمى بسعد وكان التسمية تعدى بالياء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذي بمعناها بعدى بالياء قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوهما أي سموها كما في الكشف كما بعدى بنفسه قال الله تعالى أأمانادعوا فله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعدى بالياء يكون نحن الدعاء معنى الاشتار تضمينا نحو تأويلنا أفسداه بالياء أو معنى التسمية تضمينا بنا لأنحو بالان الدعاء بمعناها وضعا وعلى فرض عدم التضمن فيعمل الباء زائدة لاتما كدلالة التقوية فأنه في ما نقل عن الشارح أن الاولى لسعد باللام الوجه بأن الدعاء بمعنى التسمية إنما تعدى إلى مفعوله بنفسه والشايع زائدة للتقوية باللام بالياء على أن الباء ترد للتقوية قليلا كما نقل عن الكافعي وينتقضه التعبير بالشموع في اللام فتدبر وكتب أيضا قوله المدعو سعد تارة مئة مع أنه لم يستهرا لابه فدعا للملح عن نفسه وحذف المضاف اليه من القلب الذي هو سعد الدين خو وأز ذلك اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وقوله في عمام الدين العمام (قوله التفتازاني) بالجر تبع السعد وتوابعه برفع تبع السعد وهو أولى نسبة إلى تفتازان بالمجر اسان ولد سنة اثنتي عشرة وسبع مائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبع مائة اختلف عن القطب والعبد يستمر قد وكن شافعي المذهب ومن أنص على ذلك السموطي في تاريخه الذي ذكر فيه علماء العربية (قوله هداه الله سواء الطريق) أنه روى على إلى سواء الطريق أو سواء الطريق بحلاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت إلى إلى المفعول الثاني بنفسها مراد بها معنى الاتصال واذا وصلت بحرف الجر من الال إلى إلى مراد بها معنى الدلالة انتقال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي إلى صراط مستقيم اه حري وهكذا في الخطأ ويقولنا أي إلى المفعول الثاني بطل نقض بعضهم بقوله تعالى وأما تودفهدنيهم أجمعين على ذلك مافي المصباح من أن لغة البخازين تدعى بها إلى الثاني بنفسها ولغة غيرهم تدعى بها إلى أو الال ألا تدعى أنها عند البخازين بمعنى الاتصال وعند غيرهم بمعنى الدلالة ولا يخفى بعده ويكرر عليه أيضا قوله تعالى فاهدوهم إلى صراط الجحيم وكتب أيضا قوله سواء الطريق أي الطريق سواء أي السوي أي المستقيم أو السواء من الطريق والمراد به الدليل على طريق الاستعارة المصروفة ولذا عطف على الهداية إليه بتجسيمه فقال وأذا حلاوة التحقيق هذا هو الانسب وان صغ غيره (قوله وأذا حلاوة التحقيق) في التحقيق استعارة بالكناية والحلاوة تخييل والأذاقة ترشح أو مصروفة في الحلاوة والأذاقة ترشح وفي التعبير بالأذاقة إشارة إلى أن التحقيق أمر صعب المرام لا ينال جميعا إنما يصل الإنسان إلى طرف منه كما يصل الذائق إلى طرف مما يذوقه (قوله فيما مضى) أي به وان استغنى عن شرح الذي هو فعل ماض تأكيد للدق توهم التخوف في شرحه إلى معنى أشرع أو المراد في زمن هنيء عال من الكدور والغم أي بخلاف هذا الزمن الذي سألت فيه اختصار ذلك الشرح ورجع إلى شرح هذا أقوله بعد فأنصبت لشرح الكتاب ثانيا إلى أن قال مع جود الخ ووجه أيضا بأن اللفظة فيما مضى تشعر بالبعد في فهم منها بعد زمن تأليف المطول والمضى المجهول من شرحه أعم من البعيد والغريب ويؤيد هذا التوجيه التعبير بنف في قوله ثم رأيت الخ (قوله تلخيص المفتاح) العلامة محمد ابن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجمع دمشق (أو مطول) (قوله وأغنته) الضمير فيه وفي معانيه وفي أسناده راجع لتلخيص المفتاح وبقي الضمائر راجعة للشرح واتكل في ذلك وان كان فيه تشبث على

في مضمار الفصاحة والبراعة هو بعدكم فيقول الفقير إلى الله الغني مسعودين عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق وأذا حله حلاوة التحقيق شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح وأغنته

(قوله صفة الال والايجاب معا) يقتضي أن الكلام في آلهم فصحاء فان أردت التعميم المناسب لمقام الدعاء جعلت الصفة للايجاب (قوله وان استغنى الخ) لكن لا على سبيل الجزم كما هو ظاهر ولذلك احتج به دفع توهم معنى أشرع (قوله إلى أن قال مع جود الخ) هو محل الشاهد ووجه ترشيعه أن المتبادر أن ذلك في زمن الشارح دون الزمن السابق فهو طارئ لأصله وقال بعض مشايخنا أنه غير مخرج لأنه لا يمتثل لسكون الجمود المذكور طارئا أو أصلا وعلى احتمال كونه أصليا فلا يرجع المسرود المذكور له ولا يخفى بعد هذا الاحتمال من السياق والسباق

ظهور المعنى هذا هو القرب الظاهر ويجوز على بعد وخفاء العكس في غير غير اختصاره أما هو فلا شرح  
 قطعاً فامل (قوله بالأصباح الخ) الأصباح هو الدخول في وقت الصباح والأقرب أن المراد به هنالكة  
 وهو الصبح ثم استعبر لشرح الشارح والمصباح استعارة لشرح غير وإنما ترلفظ الأصباح على لفظ الصبح  
 موازنة لفظ المصباح وفي ذلك إيماء إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالأصباح لكن لم يسم بذلك لعل غلبت  
 عليه التسمية بالمطول فتامل (قوله وأودعته) أي وضعت مجازاً من سلاعن قولهم أودعت فلاناً كذا أي  
 وضعت عنده كذا أودعته أو شبهه شرحه بأمرين تودع عنده النفاث على طريق الاستعارة المكننة وتلفظ  
 أودعته إشارة إلى حسن تلك الغرائب وعزتها عنده لأنه فهم منه أنه ملئت اليها ملاحظها كما هو شأن  
 من يودع (قوله غرائب نكت) أي نكتها غرائب والنكت جمع نكتة من نكت في الأرض إذا بصت  
 فيها يعود مثلاً والنكتة في الأصل اسم للقطعة المنكوت فيها ومن لازمها أنها مخالفة لما أحاط بها في الهيئة  
 ثم استعملت لكل مخالفة لما أحاط به ثم استعبرت للظائف المعاني لخالفها الغرابة زيادة الحسن (قوله  
 سمعت) في التعبر به إشارة إلى أن شأنها أن يغفل بها فهو فهم عزها وحسنها أيضاً واستناد السماع إلى  
 الانظار مجازاً عن أي وأعلى تشبيهها بعقل سمع على طريق المكننة وهذه السبعة أعني قوله وأودعته الخ  
 تضمنت مدح الشرح باشغاله على المعاني للطبقة المحسنة والتي بعدها تضمنت مدحه باشغاله على  
 العبارات الرائقة والمجل الفاتحة فغاد الثانية غير ما د الأولى وكتب أيضاً قوله سمعت بها الأنظار أي  
 أنظاري والجمع باعتبار معلقا النظر والنظر هو الفكر المؤدى إلى علم أو ظن والفكر هو حركة النفس  
 في المعقولات (قوله ووشعته) أي زينته مجازاً من سلاعن الناس الوشاح وهو أديم مرصع بالجوهر  
 يتجمله المرأة من خافين عاتقها وكشها (٣) ويحتدل أنه شبهه الشرح بعروس على طريق المكننة  
 والتوشيع تجميل وقوله بلطائف فقر إيماء إلى إضافة من إضافة الصفة للوصف فلطائف مجرور بالكسرة  
 وأما خبر كهافا ظائف مجرور بالفتحة وفقر صفة كافاله الجبري أو يدل على الأوفق بالوعدلان فقر اسم  
 جامد وكون المبدل منه في نسبة الطرح أغنيى والفقر جمع فقره بكسر الفاء وهي في الأصل فقار الظهر أي  
 سلسلته ثم استعبر على بصاع على هيئته سمي بالمحياصة ثم استعارة نكت الكلام وأحاسنه وهو المراد هنا  
 وبصح أيضاً أرادنا على هنا على الإضافية يكون من إضافة المشبه إلى المشبه به وإن كانت قليلة بخلاف  
 عكسها أي لظائف كالفتور وعلى ترك الإضافة يكون فقر صفة لظائف على تقدير حذف التشبيه أي لظائف  
 كالفتور (قوله سبكتها بالافكار) أي صاغتها وصنعتها وفيه استعارة بالكناية وتجميل وترشيع تشبيه  
 الفكر في النفس بالصانع فيه استعارة بالكناية وأثبتت الابد استعارة تجميله وذكر السبل ترشيع لان  
 البدمس لزوم المشبه به والسبل من صلاباته أه جرى وكتب أيضاً قوله الأفكار أي أفكارى والجمع  
 باعتبار متعلقات الفكر (قوله ثم رأيت) إن كانت بصرية كانت جملة يسألونى حالاً أو علمية كانت في  
 موضع المفعول الثاني والسؤال إن كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى إلى المفعولين بنفسه أو بمعنى الاستفهام  
 تعدى إلى الثاني من أومأ على معناها نحو ناسال به خبيراً ونحو

فإن تسألونى بالنساء فأنى \* خبير بأحوال النساء طيب

ولا يعكر على هذا قوله تعالى وسئلونى ماذا ينفقون لأن المعنى يسئلونك عن جواب هذا الاستفهام (قوله  
 من الفضلاء) جمع فضيل ككريم وكرم مفعول من الكثير أوصفه (قوله والحم) من الجمود وهو الكثرة  
 والغفير السائر لكثرة وجه الأرض وأموارها ومن الغفر وهو السر والأد كياء أهمل الذكاء وهو كاللعل  
 والحطب يحمل الخشاب فلا يعترض بأن هذا بمعنى ما قبله وقد يمنع أن الجمل الغفير يبلغ في الكثرة من لفظ  
 الكبير والأد كياء أعم من الفضلاء بناء على أن المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم أه ملوى (قوله  
 صرف ألقمه) يفتح الهاء وكسر الهاء الإرادة وعرفنا حاله للنفس يتبعها غلبة العبادات إلى نيل مقصود فإنا  
 كان عالياً في علية وإن كان دنياً فهي دنياه وفي كلامه استعارة مكننة حيث شبه المهمة بفاقة بسد صاحبها  
 زمامها بصرفها إلى أي جهة يريد والصرف تجميل (قوله نحو اختصاره) أي جهته أي إلى جهته  
 والمراد بها هنا عظامه وهو استعارة مصرحة أو شبه الاختصار بقصد ذي جهة على طريق المكننة وأثبت

بالأصباح عن المصباح  
 وأودعته غرائب نكت  
 سمعت بها الأنظار ووشعته  
 بلطائف فقر سبكتها  
 الأفكار ثم رأيت كثيراً  
 من الفضلاء والجمل الغفير  
 من الأذ كياء يسألونى  
 صرف المهمة نحو اختصاره

(قوله لأن المعنى الخ) أشار  
 إلى أنه في المعنى متعدى إلى  
 المفعول الثاني بمن وأما في  
 اللفظ فلا عمل فيه حتى  
 يتعدى إليه بنفسه أو  
 بالحرف لكونه معلقاً عنه  
 بالاستفهام (قوله أبلغ في  
 الكثرة) أي للتصريح فيه  
 بلازم شدة الكثرة فإن  
 ذلك يشعر بسدتها جسداً  
 (قوله أعم من الفضلاء) إذ  
 كثير ما يكون الشخص  
 كامل العقل وليس بكثير  
 العلم

(٢) قوله بسين عاتقها  
 وكشها الذي في الصباح  
 ونشده المرأة بين عاتقها  
 وكشها أه



الخصيص (قوله والاقتصار الخ) أتى به إشارة إلى أنه ليس المراد بالاختصار الموصول الاتيان بجميع مسائل المطول في الفاظ قليلة بل المراد به الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد فهو تفسير للاختصار (قوله على بيان معانيه) المناسب ان يكون مصدر بان المعنى بمعنى ين على ما في القاموس حيث قال بان بياناً، تنص فهو بان وجعه أيتنا بانته بالكسر وينته ويمنته وأبنته واستنبته أو فتحته وعرفته فبان وبين وتبين وبان واستبان كلها لازمة متعدية والتبيان ويفتح مصدر شاذ اه وفي المصباح ان بان الثلاث لا يكون متعدياً فتدبر وكتب أيضاً قوله على بيان أي تبين (قوله وكشف أستراره) فيه استعارة بالكناية وتخصيل وتر شخ أو مصرحة بتشبيهه الخفا والغموض بالاستتار ويحتمل أن تكون الاستتار بمعنى المستورات (قوله لما شاهدوا) متعلق ببيان أو تبنى أي علواً علماً كالشاهدة ومأمور بالشي أو إشارة موصوفة بالعدم والخوف ومن بياناً أو مصدرية فلا حذف ومن زائدة على مذهبه من يجوز زائدتها في الاتيان وكتب أيضاً قوله لما شاهدوا الخ انما كان التناقص والتقاعد عما ذكر والتقلب والمسد المذكور من (١) علة لطلب الاختصار لان في اختصاره تقع المتناقص من بعاثهم مقدورهم وقمع المنهاين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيكون الانتباه والمسخ لبطانهم جوه من ملاحظة الناس اياهم (قوله من أن المحصلين) وغيرهم بالاول والمراد المحصلون لغير ذلك الشرح أو من شأنهم (قوله نصرت) ما تفيد صفة النفاذ من التعلل والتكلف غير مراد بل المراد قصرته ومثله التخصيل (قوله نصرت) ما تفيد صفة النفاذ من التعلل والتكلف غير مراد بل المراد قصرته ومثله بقال في قوله الاتي وتعاقدت وذكر بعضهم أن تقاعل بالقي للبالغة وأنها هنا كذلك أي قصرت قصورا تاماً واسناد القصور الذي هو الجزء إلى أهم والقعود إلى الزائغ مجاز على أن المصنف بما حقيقة الاختصاص (قوله عن استطلاع طول أوزاره) السنين والتناء ما لا يطلب أي طلب طولوعها أي ظهورها أو زائدتان تحسن اللفظ والاضافة في طول أوزاره من اضافة المسفة إلى الموصوف والمراد بانوار الشرح علومه استعارتها لفظ الانوار استعارة تصريحية وطول الخ شج وصرح كون الطوالع استعارة للعلماني الشرح والانوار استعارة لانفاذه أي عن اسفراج معاني الفاظها لا اضافة من اضافة المدلول للدال وكون علومه أو معانيه طول بالنسبة إلى الشارح أما بالنسبة إليهم ففي غاية الدقة فتحتاج إلى استطلاع أو المراد بكونها طول أن استفادتها منه سهلة لخلوها عن التعقيد فالدفع الاعتراض بوزم طلب تخصيل الحاصل وهو عبث على كون السنين والتناء للطلب وتوهمه وهو محال على كونها زائدتين (قوله عزائهم) جمع عزية وهي الإرادة على وجه التخصيم (قوله عن استكشاف الخ) في السنين والتناء ما مضى ولا اضافة في خبيات أسرارهم اضافة الصفة إلى الموصوف أي أسرارها الخبيات وهذه السبعة بمعنى ما قبلها لكن الخطاب محل اطناب على أن هذه فادت اتصاف طول أوزاره بكونها خبيات أسراراً أي بالنسبة إلى غير الشارح أو انها في المسائل الشديدة الصعوبة وما قبلها في المسائل الصعبة فقط لكن على هذا كان الأولى تقديم هذه على ما قبلها لعلها بما قبلها بالاول لانهم اذا تجزوا عن الصعوبة فقط فعن الشديدة الصعوبة بالاول (قوله وأن المنهاين) أي الاتي خذ من كلام غيرهم مظهر من أنه فهم (قوله أحداق لاخذ) الاضافة تأتي لداني ملاسة والمعنى هنا قلبوا أحد أقوم الملاسة لاخذوا الانتباه أي الملابس نقلها ومثل هذا يجري في قوله أعناق المسح فلا حاجة إلى تكلف استعارة المسح بتدليل صورة بصور دون الأولى وشبهه اخذهم على سبيل الاستعارة انصهر بجهة إشارة إلى قيمها غير وابه عبارات الشارح من عباراتهم التي هي كالصورة تأمل (قوله والانتباه) عطف خاص على عام لان الانتباه الأخذ فخر التفسير المراد (قوله ومدوا الخ) مدوا أعناقاً تطول بها وهو كناية عن كمال المسيل كما في الفري (قوله على ذلك السحاب) على بمعنى إلى متعلقة بمدوا وارتز التعبير بعلى لاطبقه وهي أن على تستعمل فعلاً ما ضاعني ارتفع فقيه إشارة إلى أنهم حين مدوا أعناقاً ارتفع عنهم فلم يصلوا إليه ورشع لاهم البعد وكافه في ذلك (قوله وكنت أضرب عن هذا الخطاب صمخاً) أي أسكت نفسي عن هذا الأمر العظيم مما كما في الحلالين في تفسير قوله تعالى أنضرب عنكم الذكر ضغماً ونصه أنضرب بمسك عنكم الذكر القرآن ضغماً كما اه أو عرض اعراضاً فالتعلل على الأول منه حذف مفعوله وعلى الثاني لازم على كل فصيح مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله

والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستراره لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طول أوزاره وتعاقدت عزائهم عن استكشاف خبيات أسرارهم وأن المنهاين قد قلبوا أحداق لاخذ والانتباه ومدوا أعناق المسح على ذلك السحاب وكنت أضرب عن هذا الخطاب صغماً

(قوله ويجمل أن تكون الاستار الخ) فالمكبنة بتشبيه معانيه بالعراس (قوله) أي بالنسبة إلى غير الشارح ليس محتاجاً إليه بالنظر إلى المراد من خبيات (قوله أي الملابس نقلها) أي لان الشان ان الانسان وقت أخذته غير ظلياً قلب أحداقه اه

(١) قوله المذكورين لعله المذكوران بالنتية فيكون صفة اثنين التناقص والتقاعد واحد والتقلب والدواحد لكن هكذا في أصل التأليف اه من هلهش

والعلم في الحقيقة أثر وهو لا يتأخر من القيل والقال الذين لا يخول تأليف منهما فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه وقيل حاله مؤكدة بناء على ما نقل عن المتبريد من قياسه وقوع المصدر حالاً مطلقاً كما في الاشتقاق وإن كان المشهور عنه كافيته التفسير يكون المصدر من أنواعه ناصبه كجاء يدهشياً (قوله وأطوى دون حرارهم) أي مطلوبهم كشفاً والكتف هو ما من أسفل الخافضة إلى الضلع الأسفل وطمه معلوم أي زهول الخشب وغيره من لآزمه وهو عدم وصول صاحبه به إلى المطوى عنه أي بعده عنه ثم استعمل في مطلق الاختراع من الشيء مجازاً من سلاحيما هو موضوع لعدم الوصول بنبي (١) بخصوص عن عدم الوصول مطلقاً ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلاً وأنه شبه حاله من الاختراع من الشيء المطلوب به حال من طوى كشفاً عن حماسة الشيء فعبّر بلفظ الثاني عن الأول والمراد أنه ألغى النظر عن مطلوبهم اه ع ق وفي القاموس دون بالضم نقيض فوق وبعني أمام ورواها بمعنى غير اه وكتب أيضاً قوله دون حرارهم أي قدام مطلوبهم وقيل الوصول إليه (قوله علماء) لعله لقوله أضرب عن هذا الخطب صحفاً وأطوى دون حرارهم كشفاً على التنازع واعترض هذا التعليل بأنهم لم يسألوا إن يكون ما بقي به تنخسه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة للاختراع ويحجب بأن المراد علماء ما في أن الاختصار الذي أتى به لا يسلم من طعن الناس ولا يحصل من اعتراضهم لأن الاختصار الذي تنخسه كل الطباع أمر لا تسعه الحال فأنزلت الراحه (قوله بأن مستحسن) أي أرازم مستحسن وقوله الطباع أي ذوى الطباع (قوله بأسرها) أي يجمعها والاسراف الأصل قيد الاسير يقال ذهب الاسير بأسره أي بقدره كما عني ذهابه بكلمته ثم كني به عن التجميع مطلقاً سواء كان ثم أسيراً أم لا كان ثم قديماً (قوله ومقبول الاسماع) أي ذوى الاسماع (قوله عن آخرها) أي إلى آخرها أي من أولها إلى آخرها وهو أن كبدلان الال استغراقاً في الاسماع تفيد ذلك الشمول تأمل ويصح إبقاء عن على معناها أي قبولاً لثائشاً عن آخرها وإذا أشاعن الال خشناعن غير بالاولى (قوله مقدرة) مصدر ميمي أي قدرتهم فهي بضم الدال وفصحها وأما المقدرة من القضاء والتدبر فالتحريك لا غير وبعني اليسار فيالضم لا غير ذكر في المختار (قوله القوى) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطفها على القوى عطف خاص لصديق القوى بقوة السمع والبصر وغيرهما (قوله وأن هذا الفن الخ) أي فالتعب في التأليف فيه والاختصار ليس له كبير فائدة لعله المشتغلين به جداً وقوله قد نضب اليوم مأثمة فثمة فثمة القن بالماء ونضب ترشح أو القن بالثر والمغتصم فلا استعارة مصرحة على الأول مكنته على الثاني وهو اده باليوم زمان الشارح وما قرب منه مما قبله وكتب أيضاً قوله قد نضب من باب قعد أي غار (قوله قصار) أي الكلام فيه جده الأوصار هو حجل جدال أو صرار هو جده الحقيقة قصد المبالغة (قوله بلائراً) أي بلا فائدة لعدم وقوف متعاطيه على حقائق أسرارهم فتمسك بقوت بطوارهم اه ع ق (قوله وذهب وراؤه) بضم الراء منظره الحسن وبضمها عذبه استعارة لظا ثمه على الوجهين ويحتمل أنه شبه الفن بأنسان حسن أو بهرور واء

تخييل وذهابها بذهاب من يعرفها وقوله فعاد خلافاً أي عاد الكلام فيه أو عاد وهو جمل خلاف أوفى الكلام مبالغة وقوله بلاغراً أي بلا فائدة أوفى الكلام تشبيهه بليس أي كشبر الخسلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو لا يمر عليه وقوله بلاغراً بيان الواقع واعلم أن الخطب على أطباء فلا يقال هذا بمعنى ما قبله (قوله حتى طارت) أي وانتهى الأمر إلى أن طارت حتى للانتهاء ويصح أن تكون تعليلاً وطارت استعارة تسعة في الذهاب (قوله بقية آثار السلف) أي فوائدهم أو من بقي من تلامذتهم والسلف من تقدمهم من آتاك أطلق هناعن من تقدمهم من العلماء المقرر من لقواعد الفن لانهم أباقي التعلم (قوله أدراج الريح) جمع درج وهو الطريق وأدراج مفعول مطلق والمعنى طارت طير ان أدراج الريح أي طيرانها فإجمالاً أو حال أي طارت حاله كونهما مثل أدراج الريح أي مثل ما بقي في سرعة ذهابه أو ظرف أي في أدراج الريح وفيه إن اسم المكان لا ينصب على الظرفية بالطراد إذا كان مبهماً والآخر نبي وأما قوله \* كما عمل الطريق التعب \* أي اضطرب في الطريق فضرورته كما في الاشتقاق فاعرفه والكلام كناية عن اضطرار هذه البقية (قوله وسالت الخ) هذا أيضاً عبارة عن اضطرار بقية السلف بتوجه في هذه العبارة أن يكون شبه تلك الأحاديث وهي تلك الأبحاث يقوم مسرعين السير حتى غابوا في عدم الوجهان

(قوله أي أرازم مستحسن) انما قد ر هذا المضاف لأن الذي تسعه المقدرة والالتصاح ليس هو ذات المستحسن (قوله ثم كني به عن الجميع) أي عبر بالاسرع عن كل فرد من الأفراد كما زامن الخلاق الخاص وأراد بالعام اه (قوله أي بلا فائدة) فاطلق العام وأريد بالخاص (قوله وذهاب الخ) ظاهر على التصريح به ووجهه على المكنية باعتبار التصريح بها معها أو اعتبار لازم الزاؤه فانه يلزم ذهابه بالظا فثمة اه (قوله أن يكون شبه تلك الأحاديث) أو من كان بقي من تلامذة السلف وكذا يقال في قوله ويحتمل أن يكون الكلام تمثيلاً وأنه شبه حال الأبحاث الخ كما هو مقتضى قوله هذه أيضاً عبارة عن اضطرار بقية السلف الآن يكون ابن يعقوب لم يجعل في بقية السلف احتمالين لكن لا مانع من ذلك

(١) قوله بنبي لعل الأولى بشئ لانه ليس في الكلام نبي ان من هاشم

بعد الحضور بسرعة فاضم التشبيه في النفس كتابه وذكر المطا والبطاح والاعناق تفصيل ويحتمل أن يكون الكلام تشبيهاً وأنه شبه حال الأبحاث في ذهابها بالركب المسرعين واستعمل تركيب الثاني للأول وعلى هذا يكون ذكر الأبحاث مجرداً وهذا مأخوذ من قوله

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا \* وسالت باعناق المطى الأباطح

والأباطح جمع أبطح وهو المكان المنسط فيه دقاق الحمى والمطى هي الأبل ولما كان سرها عند كثرتها يشبه سبل الماء فيه في الاتصال والسرعة والحسن شهو اسر الأبل فيه بالسبل ونسوه للأعناق لأن فيها تظهور السرعة فهذا الكلام مجاز في أصله ويحقوقه ناسياً بالاستعارة أو لتجليل كافر ناولهم اه عرق وقوله بالركب المسرعين أي بحاجهم وقوله ونسوه للأعناق أعصاب ونسبوه للأباطح مبالغته كأنه من قوة السير وسرعته سارت أمكنة السير التي هي الأباطح وجعلوا سيرها لمسا للأعناق لأن فيها الخ الهم الآن يعني كلامه على أن الباء للآلة ويراد بالنسبة للأعناق الإيقاع عليها ويصغر أن يراد بالمطى أجاله تلك الأبحاث من العلماء وبالبطاح ممداسهم وكتب أيضاً قوله وسالت أي جرت وقوله البطاح جمع أبطح على غير قياس والمجمع القياسي أبطح اه جري (قوله وأما الأخذ الخ) ان جعلنا بالمجرد أننا كبسب فالأمر ظاهر وعليه فالأول والاستئناف وان جعلنا ذلك للتفصيل كما هو الشائئ كان مقابله مأخوذاً من مضمون الكلام السابق أعني قوله علمه على الخ كاذ كفي قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية وعليه فالأول والمطف وكأنه قال اما ما ذكرتم من تقاصر الهمم فذلك مما يرغب في الاختصار ويحصل عليه لولا أني أعلم أن مستحسن الخ مع على بترك الناس لهذا الفن فصار التأليف فيه تضيقه الوقت لعدم المشتغلين وأما الأخذ والانتخاب فليس مما يصلح على الاختصار أفاده عرق وكتب أيضاً قوله وأما الأخذ الخ سكت عن المسخ الصادر عنهم لأنه غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا يفتخ إلى الاعتذار عنه (قوله برتاح) أي يشط ويفرح اه جري (قوله اليب) أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ (قوله فللأرض الخ) مأخوذ من قول بعضهم

شربنا شراباً طيباً عند طيب \* بذال شراب الطيبين يطيب

شربناوهر قناعت الأرض جرعة \* وللأرض من كاس الكرام نصيب

لكن الشارح أبدل الواو بألفاً لكونه جعله عليه لما قبله وفي الكلام تشبيه نفسه ونفس مطولة والمثقلين منه بالكرام والكاس والأرض وكتب أيضاً قوله وللأرض الخ فيه إشارة إلى أن هؤلاء المثقلين كالأرض في التطفل والعارية تأمل (قوله وكيف ينبر الخ) أي فكذلك أنا كيف أنهر هؤلاء المثقلين الذين هم كالسائلين إلى الشهابين عن المطول الذي هو الانهيار فكلامه هذا مضمن لهذا التشبيه بعد التشبيه المار ولما كان المطول محتوياً على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبه بالانهيار لأنه واحد واختار الانهيار على الانهيار لعدو بنها واختار ينبر على يطرد مثلاً لجانفسه الانهيار اشتقاقاً وكتب أيضاً قوله وكعب استغفهم انكارى بمعنى النفي في قوة تعليل ثان وقوله ينبر أي يمتع ويطرد (قوله ومثل هذا فليعمل العاملون) هذه الفاء في جواب شرط مقدر تقديرهم ما يكن من شئ فليعمل العاملون مثل هذا حذف الشرط مع أداته اختصاراً اعتماداً على الفاعل وقدم المحول لأفاده الاختصاص ونظير ذلك قوله تعالى ور دل فكبر قال البصاوى الفاء فيه لأفاده معنى الشرط وكأنه قال ومهما يكن من شئ فكبر ربك اه ولا يرد قولهم ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله إلا محله إذ جاءت على أصلها من توسطها بين جاتي الشرط وأخذوا لفظاً وكتب أيضاً قوله ومثل هذا أي الأخذ والانتخاب وأفراد اسم الإشارة باعتبار أنها بمعنى أو باعتبار أنها أولها بالمذكور وتقدم الحار والحجر والعصر الإضافي أي فليعمل العاملون لمثل هذا لأجل حفظ النفس وهو اقتباس من الآية الكريمة ولا يضربها في مرجع اسم الإشارة هنا بل مرجع اسم الإشارة في الآية (قوله ثم ازادتهم مدافعتي) غير أنه لا فائدة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتدائها فاعلم الذي تضمنه قوله وكتب اضرب الخ فيكون فيه إشارة إلى كثرة مدافعتهم بحيث أن زمن زيادة الشغف والغرام المتسببة عن تكرار المدافعة بكثرة تراخي جدها زمن ابتدائها اه (قوله شغف الخ) الشغف العشق

باعناق مطا ياتلك الأحاديث  
البطاح وأما الأخذ  
والانتخاب فاحر برتاح له  
اليب فللأرض من كاس  
الكرام نصيب وكعب  
ينبر عن الانهيار السائلون  
ولمثل هذا فليعمل  
العاملون ثم ازادتهم  
مدافعتي الاشغاف وغراما

(قوله بالركب المسرعين)  
لعل مراد بالركب المطا  
لا القوم لأنه لم يذكر في  
تركيب التشبيه إلا الآن  
يكون محذوفاً (قوله فهذا  
الكلام مجاز في أصله) أي  
بالنظر لاصله المأخوذه منه  
وهو كلام الشاعر وبقي  
هذا القول على حاله بعد  
الأخذ اه

(قوله الشهابين) كذا في  
الأصل بالتاء المثناة فوق  
وصوابه الشهابين بالذال  
المجبهة انظر القاموس  
(قوله مخافة اسم الإشارة)  
الخ فرجع اسم الإشارة  
في الآية الغور العظيم من  
النعمة والآن من العذاب  
والمرجع هنا الأخذ  
والانتخاب

وقال شغفه الحب أي أحرق قلبه والقرام الولوع والظما العطش والهواجر جمع هاجر وهي تصف النهار عند اشتداد الحر والامام شدة العطش وسرارة اه جري وأراد السارح بالظما والامام لانهما وهو الميل والحب واصله هواجرا إلى الطلب من اضافة المشبهة إلى المشبه أي في الطلب الذي هو كالمهاجر بجماعهم أن في كل منهما ماصعو على النفس أو شبه الطلب باليوم الطويل الصعب على طريق المحسنة والهواجر تخصيل (قوله فانتصبت) أي تهيأت وتوقفت بجهاز عن الوقوف (قوله على وفق) أي انتصبا على وفق أو شرع على وفق (قوله مقترحهم) الاقتراح طلب الشيء من غير ربه وفكر في قوله مقترحهم دون مسؤلهم ومطلوبهم ونحوهما إشارة إلى أنهم سألوه ذلك من غير ربه وفكر وفيه مبالغة في كونه مطلوباً لهم اه جري (قوله ثانيا) أي انتصبا ثانيا أو شرعاً ثانياً أو زمانياً ثانياً واصله مقترحهم مصدر مخذوف أو تارف (قوله ولعنان العناية) اعترض بأن الأولى ترك الأولى ليكون ثانياً الثاني حالاً من فاعل انتصبت لعدم نهو ما يصح لعطفه عليه لأن ثانياً الأول اضافة لمصدر محذوف أو ظرف وعلى كل لا يصح لعطف ثانياً الثاني عليه ولا مجال لجعلها أو الحال ويمكن أن يجعل ثانياً الثاني اضافة لمصدر المحذوف على طريق الاستناد المحاذي حيث أسند الصرف الذي هو معنى ثانياً الثاني إلى المصدر المحذوف الذي هو موصوف ثانياً الأول أو يجعل ثانياً الأول حالاً من فاعل انتصبت أي طاعلاً للشرح ثانياً كما صرح الرضي بأنه إذا كان معنى التصدير فهو اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر فثانياً الثاني حال أخرى معطوفة على الأولى سكن نحو وفي جعل ثانياً الأولى بمعنى طاعلاً للشرح ثانياً لأنه إنما يقال ثناء أي جعل له بنفسه ثانياً لا جعل له شيئاً غيره ثانياً فاستعماله بهذا المعنى مجاز من أجل علاقة الإطلاق والتقسيد أو استعارة بتعبية بأن شبه تصدير الأشار غير ثانياً بتعبيره نفسه ثانياً بجماع ترتيباً وزجاجة على كل ويستعمل الأول اللفظ الموضوع للثاني وهو الثاني ويستثنى منه ثانياً على طريق التبع أو بقدر في الأول حال يعطف عليه أي فانتصبت ثانياً بتعبير أولعنان الخ والعامل في الثاني محذوف أي واجتهدت ثانياً لعنان العناية الخ أي أن عطف الحال على المصدر جائز كما نقله بس في حواشيه على الحفيد عن أمالي ابن الحاجب حيث حوز فيها في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو برسول أن يكون قوله تعالى أو من وراء حجاب عطفاً على وحياً على تقدير حاصلاً وأن لم يكن ما قبله حاصلاً كما تقول ما ضرب به التاديباً وقائماً بالجمعة اه وبقدر هذا المقام على هذا الوجه يعلم ما في كلام الحفيد من البحث (قوله نحو) تارف لثانياً بعده (قوله مع جود القرحة) أي عدم انبساطها في المذارك مستعار من جود الماء بجماع قلة الانقاع إلا بعد تكلف استعارة مصرحة أو شبه القرحة بالماء على سبيل الاستعارة المكنية والمجود تخيل والقرحة في الأصل اسم لأول ما يستعظم من البراءة لعلها لا يستعظم من العلم وإنما يستعظمه مطلقاً بجماع أن كلاماً مناسب الحياة فالأصل سبب الحياة الجسم والعلم سبب الحياة الروح ثم أطلق على العقل لأنه محل العلم أو بعضه أي بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجازاً من سبب الحياة ثم صار إطلاقه عليه حقيقة عرفية وقوله بصير البليات أي البليات التي كالصخور وهو شديدي بضر بالثبات والحرث وقوله بصير النكبات أي بالنكبات التي كالصخور وهي الرجم العاصفة وفي قوله جود الفتنة استعارة مصرحة أو مكنية وتخيل على ما مر في جود القرحة ولا يخفى ما في ذكر المجود مع القرحة التي هي الماء في الأصل وجعله بالضر الذي يحصل منه تجميد الماء وذكر المجود مع الفتنة التي تشبه بالنار في الذكاء وجعله بالضر الذي يجمد النار من المناسبة الظاهرة والظن البين فتدبر وكتب أيضاً قوله مع جود الخ في وصف قريحته بالمجود وفتنته بالمجود إشارة إلى إن عقله كالسماوات والنار وهو غاية الأطف والحودة اه جري ببعض تصرف (قوله القرحة) أي العقل (قوله الفتنة) هي في الأصل الفهم والمراد بها الذهن وهو العقل (قوله النكبات) أي المصائب (قوله وترأى البلدان الخ) فيه استعارة مكنية وتخيل حيث شبه البلدان والأقطار بعقلاء وأنت هذا الترامى تخيلاً أو المعنى وترأى أهل البلدان الخ وكتب أيضاً قوله وترأى البلدان أي رمى كل بلد في الأخرى كناية عن عدم استقراره في محل (قوله والأقطار) جمع قطر وهو مجوع وفكر اه

مع جود القرحة بصير البليات وجود الفتنة بصير النكبات وترأى البلدان في الأقطار

(قوله اعترض بأن الأولى الخ) يندفع هذا وما ارتكبه من التكلفات في الإجابة يجعل على وفق مقترحهم حالاً من فاعل انتصبت أي تار على وفق مقترحهم وثانياً لعنان الخ اه شيناً (قوله ولا مجال الخ) أي لا مجال والحال إنما تدخل على الجملة لا على المفرد (قوله فهو اسم فاعل الخ) أي فذلك مع وقوعه محالاً (قوله أي جعل له بنفسه ثانياً) فقد مصدر ذلك الشخص الشيء ذاتاً من هو نفس ذلك الشخص (قوله وإن لم يكن ما قبله حاصلاً) أي لفظاً لا على ذات وحصول بل على مجرد حصول (قوله نظرف لثانياً) ليس المعنى على هذا بل على صرف عنان العناية في غير جهة الاختصار إلى جهة الاختصار فافهم (قوله أي عدم انبساطها الخ) أي عدم جولانها وتوغلها في المعاني التي تتعلق بها الإدراك (قوله إلا بعد تكلف) أي لا يعظم الانتفاع بذلك الماء إلا بعد تسخينه وحله ولا يتلك القرحة إلا بعد طول نظر وفكر اه

بلا كثيرة ولا يلزم من تراهي البلدان به تراهي الاقطار فلما عطف عليه (قوله ونحو) أي بعد (قوله والوطار)  
 أي المقاصد (قوله حتى طقت) الظاهر أن حتى تقر بعسفة على وتراهي الخ لا تنهاية اذ ليس غاية التراهي  
 المذكور الشروع في جواب كل أغبر الخ كالأينجي (قوله أجوب) أي أقطع (قوله أغبر) أي ذي غبرة  
 (قوله قائم الأرجاء) أي عظم النواحي جمع رجا بالفتح والقصر ولفه عن واو (قوله في شطر) أي قطعة وقوله من  
 الغبراء أي الأرض (قوله يوم الخ) أي وما راحني في هذه الأسفار يجمع التفتل كحال القائل يوم لم يجز وي الخ  
 والأر بعد اسماء مواضع بأخبار (قوله بعون الله) الباء تصويبيه لا سببية اذ لا صحة قولنا توفيقي أنه يتسبب  
 عن عونه الآن يصعل معنى وفقت وصلت وأتعلق الباء بالتمام ومعون المصدر يغتفر تقدمه إذا كان  
 ظرفا كالمجيء بمحققة عند قول المصنف للأصول جمعوا كتبنا بقوله بعون اسم مصدر بمعنى الاعانة  
 (قوله للتمام) فيه إشارة إلى تأخر الخطبة (قوله وقوضت) أي أزلت مجاز عن تقويض البناء أي نقصته  
 من غير هدم وأضافة خيام إلى الاختتام من إضافة المسبب إلى السبب أي الخيام المضروبة عليه بسبب  
 الاختتام أي انظر إلى الاختتام لانه مستورا لا يشغل به الابداء اختتامه وفي ضمير عنه استعاره بالكنية  
 حيث شبه الشرح بشئ نفيس مضروب عليه الخيام والاستار يجمع الحسن وخيام تضليل وقوضت تشرح  
 أو استعار الخيام على طريق التصريح لأنواع العجيب والتسوية وهذه النسخة هي المصححة بتصحيح الشارح ولو  
 قال خيام الخيام لكان فيه خناس التصحيف وفي بعض النسخ وقوضت عنه خيامه بالاختتام أي بسبب  
 حصول الاختتام بالفعل وفي بعضها وقوضت عنه خيامه بالاختتام على تشبيه قبل الاختتام بكتوب  
 ختم بعوضه قائل بسبب الاختتام ختامه لطلع عليه الطالبون وقوله بعدما كشفته عن وجوه خرائده  
 اللثام الخرائد جمع خريدة وهي الخيمة من النساء استعارها للدقائق والوجوه اللثام ترشيدان وكتبنا أيضا  
 قوله اللثام آل حاسمة فصديق بالمعنى المناسب قوله وجوه خرائده (قوله ووضع الخ) وضع القرآن على  
 طرف اللثام وهو نيت صغير يتناول باليد لقرنه من الأرض كناية عن تسهيل أخذها وتحصيلها ونسب  
 طريق الوصول إليها اه جري وكتب أيضا قوله كنوز خرائده أي كنوزات خرائده أي خرائده  
 المسكونة والمراد بالكنوز الألفاظ والأفكار القديمة عابثا فخره لا تأويل وقوله على طرف اللثام أي وضعا  
 على طرف اللثام أي طائفة من سورة التناول وأراد على حده الأعلى فيكون الكلام كناية عن تسهيل  
 تحصيلها (قوله سعد الزمان) أي يظهر الخريف وهو جواب لما ساعد الأقبال أي أقبال مطا على بعد  
 أبايتها ودنا المني أي قرب ما أتى بظهور زمانه وأجاب الآمال إلى المأمولات أي أنت إلى امر جوتي بعدد  
 الأية ونسبة السعادة إلى الزمان والمساعدة إلى الأقبال مجاز على أوفى الكلام حذف مضاف أي أهل  
 الزمان وتشبيه الأقبال بشخص على الاستعارة الكناية وشبه الآمال بأنسان يصيب بعد الطلب في حصول  
 النفع بكل فاضر التشبيه في النفس كناية وذكر الأجابة تخصيلا وشبه حصول الأمر جو بآلية المدعو على  
 طريق الصريحة بجمع الانتفاع بكل ونسب في وجوه حقائق المطالب شبه المطالب بأنسان مرغوب منه  
 التناول متمم وشبه الرجاء بأنسان طالب استعارة بالكنية فيها ما إضافة الوجوه إلى الرجاء والتيسر  
 المنسوب لطالب تخميلي وأراد أقبال المطالب بعدها وكتب أيضا قوله الأقبال أي أقبال الخلق على  
 وقوله ودنا المني جمع متممة وهي ما بيني والآمال بمعنى المأمولات أي امرجوات كانه يقول ودنا ما كنت  
 اعتقد استحالة أو أمافيه عسر وأجاب ما أحسه مما هو ممكن ولا عس فيه فليس معنى المجتنب واحد الممكن  
 كان لا حسن فدننا بالفاء لتسبب هاتين المجتنبتين مما قبلهما (قوله بان توجهت) سبب الأفعال الخمسة قبل  
 ويردعله أنه جعل السبب والتوقيف المتقدم لتعلقها به حيث قال ولما وفقت الخ وأجيب بأن لما معنى  
 حين وليست التعليق أو سبب لقوله ونسب الخ فقط فلا يرده في وهننا لوجوه آخرنا مل وكتب أيضا قوله  
 بأن توجهت الخ لا يفي فافيه من حسن التخصيص اه جري (قوله مدن المآرب) أي مكان شبيه بمدن  
 بلدسنة شاعبت في حصول المآرب فيه فهو استعارة من العلم بعد تله بكلي وفيه تلجج إلى قصة سيدنا  
 موسى عليه السلام وقوله خضره من أي مكان حضور من آدم الخ كافي ع في وهي بليان من مدني وقدر  
 بعضهم أن الحضرة في الأصل مكان الحضور لكن صارت تستعمل بمعنى الذات وانما هنا بمعنى الذات

ونحو الاطوان عني والاطوار  
 حسي طقت احوب كل  
 اغبر قائم الأرجاء وأحور  
 كل سطر منه في سطر من  
 الغبراء يوم لم يجز وي وما  
 بالغريق وبال عذب يوما  
 ويوما بالحبصاء ولما وفقت  
 بعون الله تعالى للتمام  
 وقوضت عنه خيام الاختتام  
 بعدما كشفت عن وجوه  
 خرائده اللثام ومضعت  
 كنوز خرائده على طرف  
 اللثام سعد الزمان وساعد  
 الأقبال ودنا المني وأجابت  
 الآمال وتسم في وجوه  
 رجائي المطالب بأن توجهت  
 لقاء مدن المآرب

(قوله يظهر أماراته)  
 سبب شكه بالقرب (قوله)  
 بأنسان طالب) أي بجمع  
 أن كلا وسيلة لحصول  
 المقصود (قوله وأضافة  
 الوجوه إلى الرجاء) أي مع  
 اعتبار مغزوة المقام (قوله)  
 والمراد أقبال المطالب الخ)  
 أي أن الكلام بعدما تقدم  
 كناية عن ذلك (قوله)  
 وليست للتعليل) أي  
 ليست ظارفا مضمنا معنى  
 التعليق اه شغبنا على  
 أن التعليق لا يقتضي سببية  
 الشرط بل المصدر فيه على  
 لزوم الجزاء للشرط (قوله او  
 سمع لقوله الخ) عطف على  
 قوله سبب الأفعال الخمسة

وأبدى الحسن مدين المآرب تظاهر لانهما كانا لصلول المآرب وصدورها (قوله في ظل الامان) أى فى الامان الذى كالظلل فى الاراحة أو شبه الامان بشجرة تشبهها صخر فى النفس والظلل تخييل (قوله وأفاض) المناسب تأخير عن السجعة بين بعده (قوله مجال الخ) السجال جمع سجل وهو الدلواد إذا كان فيه ماء قل أكثر ولا يقال للدلواد لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب أه جزى وشبه العدل والاحسان بالماء بجماع لاحياء تشبيهها صخر فى النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجال تخييل وأفاض ترشح وقوله ورد بسياسته أى حسر تدبيره وتقويه وحكمه الغرار وهو فى الاصل النوم القليل والمراد هنا النوم مطلقا الى الاحسان أى احسان العيون وهو كناية عن الامن و يطلق أيضا الغرار على حشد السيف والحقن على تحشده ويضع اراد ذلك هنا أنه أر جمع السوف الى اتحادها بعدما كانت مسلوكة زمن الفتنة بإطفاؤه نارها بحسن سياسته فى الغرار والحقن أياهم وهو غير التورية عند من أتى أهل البدع لارادة البعيد فيها ونسأوى المعنيين فيه وغير التوجيه أيضا وأما حسن قول بعضهم

بين السوف وعينه مشاكة \* من أحلها قبل للاغناد أحفان

كذا فى بس على الحفيد (قوله دون بأجوج الفتنة) أى عند الفتنة التى كاجوج فى الانتشار وقوله طرق العدوان أى طرق أهل أى سدا عليهم حتى لا يصلوا منها الى الرعية ويحتمل أن المراد بالسدا المنع وطرق العدوان أنواعه ووجوهه ومن فسر دون هنا عند الحرف ولعله على سبيل التوسع فان الذى فى القاموس أن دون بمعنى تحت وبمعنى أمام وبمعنى وراء وبمعنى غير وقرر بعضهم أن دون بمعنى أمام أى سدا قدام الفتنة التى كاجوج طرقها الملاسة للعدوان فم تصل الى الرعية تلك الفتنة وصرح على هذا أن يكون استعار بأجوج لقوم المفسدين فى زمنه وأضاف فهم الى الفتنة لما بين المتضادين من المسايسة أى سدا قدامهم طرقا للعدوان فى مجده وأما سلكا أو فلي بتماسوا بشئ منها على اختلاف المراد بالمراد (قوله وأعاد رجم الفضائل الخ) شبه الفضائل جمع فضيلة وهي مبادئها بالانسان من الاخلاق بالموتى فى ذهابها واضمحلالها منذ أزمان على طريق الاستعارة بالكناية وأضاف اليها العظام الرمية أى الدوائى تخيلا ونسب الى المدح أنه أعادها منشورة أى معبودة بعد موتها أعرق وقوله شبه الفضائل أى والكلمات ويصح أن تكون الاضافة على معنى من أى الرميم من الفضائل والكلمات ويكون الرميم استعارة للمعجز من الفضائل والكلمات من الميت المتخوفا اليه بالريم عن العظم البالى فيكون مجازا على مجاز وهذا وفق بقوله منشورا فان النشر لثبوت جعله لا عظمه فقط ويصح أن يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فالريم استعارة كإمر أو المشبه بالريم حقيقة (قوله والكلمات) عطف عام على خاص أن ار يد بالفضائل معناها المتعارف الذى هو التسليم والقاصرة ونفسه بران أريد معناها للقوى الاعم (قوله

وقوع) أى كتب والمراد هنا مطلق التأثير مجازا وقوله بأقلام الخطيات أى الخطيات التى كالاقلام فى التأثير بها واضطرب الخطيات بفتح الحاء المخجمة وتشديد الطاء المهملة أى الرماح وبضم الحاء المهملة وفتح الطاء المخجمة محققة جمع حزمة تصغير حظوة بفتح الحاء وقد تضرع وهي مهم صغير قدر ذراع فان لم يكن لها فصل فهي حقلية فالخطيات السهام الصغيرة التى لا اتصال لها وقوله على صمغاف الصفاغ أى صمغاف أعدائه جمع صمغاف وهي السيف العربى والمراد بها قوسها جواربها كفى الحرف أو اضافة البهاغ الى الصفاغ من اضافة المشبه الى المشبه أى الصفاغ التى كالصمغاف أى الأوراق فى التأثير وقوله لنصرة الاسلام متعلق بوقع أى لاجل نصرته وقوله منشورا مفعول مطلق أى كناية شورا أى كناية منشورة أى تأثيرات منشورة لكثرة تأثيرها ونسخ منشورا بالمثلثة أى تأثيرات ككجبة كلام منشور وخصيص المنشور لانه الاغلب من النظم والكلام كناية عن ابطال آلائهم واضعاف قواهم وعزهمهم وفيه من المبالغة فى مدحه وذم أعدائه ما لا يخفى حيث جعل لاضعاف آلائه التأثير أقوى آلائ أعدائه فبالآلات أقوى لانه واضعاف آلائهم (قوله السلطان) من السلاطة وهي القهراة فترى (قوله مالك رقاب الام) أى بالاحسان اليهم والقهر لهم وكتب أيضا قوله مالك رقاب الام أى ذوات الام من اخلاق الخرز واردة السكل والام الجماعات (قوله ملاذ أى ليلجأ (قوله صناديد) جمع صنديد وهو الشجاع المقدام (قوله ظل الله) تسميته ظل لانه يلجأ

حضر من نام الانام فى ظل الامان وافاض عليهم مجال العدل والاحسان ورد بسياسته الغرار الى الاحفان وسد بهيته دون بأجوج الفتنة طرق العدوان وأعاد رجم الفضائل والكلمات منشورا ووقع بأقلام الخطيات على صمغاف الصمغاف لندرة الاسلام منشورا وهو السلطان الاعظم مالك رقاب الام ملاذ سلاطين العرب والقهر لهم ليلجأ صناديد ملوك العالم ظل الله على بره

(قوله فى حصول المآرب فيه) فى الاولى سببية وليس ذلك بيان للجماع كجلا حتى فتنه لانه أه (قوله أى تأثيرات ككناية كلام الخ) الدأى الى هذا مع امكان أن يقال أى تأثيرات متفرقة أن هذا لا بلائ مقام المدح (قوله وتخصيص المنشور الخ) الاولى لانه يكون غير مفرق عادة بخصلاف المصنع والمنظوم (قوله وفيه من المبالغة الخ) هذا ظاهر على الاحتمال الثانى فى الخطيات أما على الاول فلا يظهر الا ان ادعى أن الرماح أضعف

أه ضيفا



اليه كما يلجأ إلى الظلم من الحرأى فهو استعارة مصرحة وفي الحديث السلطان قال الله في أرضه يأوى اليه  
 كل مظلوم وأضافته إلى الله تعالى لأنه هو البارئ له والمخلقه اه ع ق بزادة (قوله وخالفته) الخليفة  
 في الأصل كل من خلف غيره في أمر من الأمور يخالفه بالضم والخلفي بكسر الخاء المجعة وتشديد اللام  
 مبالغة فيها لأنفسها كما ترجمهم من كلام الصحاح ثم جعل اسمائهم خالف غيره في الملك والتاء للنقل من  
 الوصفية إلى الاسمية والتأنيث بتقدير الموضوع مؤنثا أي نفس خليفة وفي الصحاح الخليفة السلطان الأعظم  
 وجهها جار ياعلى الأصل خلافت ككثرة وكراهي وجهها على خلفاء مجهول على اسقاط الهاء بناء على أنه لا  
 يقع إلا على مذكر إذا فعله بالتاء لا يجمع على فعلاء اه فترى (قوله حافظ البلاد وناصر العباد) سبعة  
 واحدة مقابلة لقوله ما جرى الخ لا سبعتان لتلايزم عدم الازدواج وكتبا أيضا قوله حافظ البلاد أى من  
 الشرور وقوله وناصر العباد يعنى المؤمنين (قوله ما جرى ظلم الظلم) أى الظلم الذى كالظلم فهو من إضافة  
 المشبهة إلى المشبه وفي تشبيه الظلم بالظلم إشارة إلى أن الظلم كان كثيرا وأوشبه الظلم بالمثل تشبيها مضمر في  
 النفس والظلم تخييل (قوله والعناد) فسرهم خسر وبالل من الحق وعدم الاقتداء به والفترى بالمكارة  
 وقرئ بعض أهل آداب البحث بين العناد والمكارة بأن العناد النزاع في المسئلة مع عدم العلم بكلامه وكلام  
 صاحبه والمكارة أنكار الحق بعد العلم به (قوله رافع منار الخ) المنار له ولم يشبه كامن الشريعة والعلوم  
 بالعلوم تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة بالمكارة ومنار تخييل في الأولى ورايات تفصيل في  
 الثانية ورافع ترشيع في الأولى وناسب ترشيع في الثانية والكلام كناية بعد ذلك عن انظار الشريعة والعلوم  
 وتأييدها (قوله خافض جناح الرحمة) في ضمير خافض استعارة بالمكارة تشبه الملك بطائر يخفض جناحه  
 على أفراسه جميعا الشفة والخنوق تشبيها مضمر في النفس والجناح تخييل والحفص ترشيع وأضافته جناح  
 إلى الرحمة فصرح بالمبالغة إذ الرحمة التي هي سبب تخفيض الجناح ملازمة للجناح تأمل (قوله لاهل الحق) هو  
 على أنه مهبط مطابقة الواقع للكلام أو الاعتقاد وعلى أنه صفة مشبهة لما طابقه الواقع من الكلام أو الاعتقاد  
 والصدق كذلك لأن المطابقة معتبرة فيه من جانب الكلام أو الاعتقاد وألعب بعض المحققين أنهم ما معهودان  
 في المنهوم غير أنه شاع استعمال الصدق في الأقوال خاصة والحق يشمل غير الجازم وما عن تقليد قطعاف  
 المقيمين عليه عطف خاص على عام وكتبا أيضا قوله لاهل متعلق بخافض وقوله واليقين الاعتقاد  
 الخازم المطابق للواقع من دليل ولا الأوصاف به الله (قوله ما تسر أدق) قال في المختار السراشق واحد  
 السراشقات التي تمتد فوق بين الدار إلى الخيام التي تعدل لاجل دفع حر الشمس ونحوه فوق بين الدار قال  
 وكل بيت من كرسف فهو سرادق يقال بيت مصروق اه والانسب هنا القول الشارح ماذا المعنى الأول  
 وأضافته إلى الامس من إضافة المشبهة إلى المشبه والجاءم اندفاع الضرر مع كل والمذكر ترشيع تشبيهه  
 ويصح أن يكون في الامس استعارة مكنته شبه بالدرج جامع الحفظ واندفاع الضرر في كل تشبيها مضمر في  
 النفس وسرادق تفصيل وماد ترشيع (قوله بالنصر) أى الحاصل بالنصر (قوله المبين) أى البين (قوله  
 كهف الانام) أى الخلوهم قال في المختار الكهف كالكهف المتفوق في الجبل والجمع كهوف وفلان كهف  
 أى ملجأ اه وكتبا أيضا قوله كهف الانام هذا البيت مستفاد مدلوله ما قدمه من قوله وهو السلطان  
 إلى آخر السبع لأن الخطب على أنساب سما وهذا انظم (قوله حلال الحق والدين) أى عظمهما فهو  
 على حدز يدعدل (قوله السلطان) أعادهم تقدمه في قوله وهو السلطان تأد بالانه يستعجب أن يوفى باسم  
 السلطان من غير أن يلقى بيمينه وصفه بالسلطنة حكما هو العادة تأمل (قوله جاني يسلم خان)  
 لقب أعجمي له وفي بعض الحواشي جاني بالفارسية أى روح وبك كبر وخان سلطان فعنه روح كبراء  
 السلاطين (قوله خلد الله) استعمل الخلد مجازا في لازمه وهو الخلد البقاء (قوله سرادق) فيه مأمى  
 والكلام كنيته عن طول حياته وبقاء مملكته (قوله وحلاله) عطف مرادف (قوله وأدام روى) بكسر  
 الراء المع التصري ارتواء قال في المختار روى من المأى بالكسر روى بوزن رضواو أيضا بفتح الراء وكسرها  
 وأروى وروى كله بمعنى اه وفي نعيم استعارة بالمكارة حيث شبه زرع أو انسان برؤى وروى تخييل  
 وسجل ترشيع وقوله الإمال على حدق مضاف إلى نعيم أهل الإمال وقوله من سجل متعلق بروى

وفي أفضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بالماء يجمع الاحياء ومجال تخيل أو يرفع الراعي الممد وهو الماء العذب ويظهر على هذا أن اضافته إلى نعم من إضافة المشبه إلى المشبه ومن مجال صفة لنعم أي النعم الذي كلفه العذب في التذاذ النفس وانسائها بكل الحاصل هذا النعم من مجال أفضاله أو بضم الراء مع المبدع المنظر الحسن على تشبيه النعم بشخص ذي منظر حسن على طريق الاستعارة المكينة فكأنهم من سيدة متعلقة بأدم وأقرب الوجوه الثلاثة الأولى (قوله فخالوت) نقر مع على ما قبله أي حيث كان السلطان متصفافه هذه الصفات حاولت أي عذبت التشبيه وهو كما في الخبري التسل من الأدنى إلى الأعلى ويصح أن يكون حاولت معطوفة على تو حيث المتقدم كما قرره بعضهم أو على سعد الزمان وقوله بأذبال الأقبال أي أقباله على وشبه الأقبال بانسان من تمسك بأذباله وصل على طريق الاستعارة بالكناية والأذبال تخيل والتشبيث ترشيح (قوله والأس ظلال) أي النظار وليست السنين والنساء للطلب وقوله بظل الرافق يجري فيه ما يجري في قوله ظل الامان والرافقة أشد الرجة على مافي الصحاح (قوله خدمة لسيدته الخ) السدة عتبة الباب والاقبال جمع قبل وهو الملثم من ملوك جبر والمراد هنا الملك مطلقا واذا وصف العتبة بكونها تلثم أو تسلت شفاء الملوك فخالوت بغرهم والسدة كناية عن الممدوح أي جعلت هذا الكعب خدمة للمدح والخدمة في الأصل السدة عتبة في مراد الخدم ولما كان هذا الممدوح راغباً في العلم نزع المادح كان التأليف خدمة له في الكلام ممدحه بهذا المعنى وهو كونه راغباً في الخيرات أمرها اه عرق وعبارة الفخر على المطول الخدمة مصدر بخدمة بخدمة بالضم والكسر وجعلها على الكعب تحوز والسدة باب الدار وجهه سدود (قوله الأقبال) أثره على نحو الملوك الصبيح والخناس (قوله ومعول رجاء) أي الحول عليه في رجائي وقوله رجاء آمل أي أهلها (قوله وميتوا) أي منزل (قوله وعون الاسلام) أي بقاء صاحبها بخدمة الاسلام وشيده (قوله بالنبي) أي متوسلاً بالنبي الخ ويوحى في بعض النسخ عذب هذا ما نصه فخالوت بعبادة كمال روق النوافر ويجعل صد الأذهان ويرهف البصائر ويضيء الباب أرباب البيان ومن الله التوفيق والمهداية وعليه التوكيل في البداية والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل وقوله فخالوت أوصار وهو عطف على قوله سابقاً انتصبت الخ وقوله كما بر وقا على وجه روق أي تعجب فقال رافقني الشيء أي أعجبي وقوله صد الأذهان أي وضها وغياها وقوله قال في المختار صد الممدوحه وباله طرب فهو مصدري بوزن كفف اه وقوله ويرهف البصائر أي يقو بها مجازاً عن ارهاف السيف أي ترقية والبصائر جمع بصيرة وهي قوة في القلب يحصل بها التمييز التام وهي في القلب بمنزلة البصر في الرأس وقوله وبضيء الباب أرباب البيان أي يوقدها بأزلة ظلمة جهل ما بهولونه وأثبت فوائده الشرح في ثلثة الباب وفي ضمير بضيء استعارة بالكناية حيث شبه الشرح بالمصباح أو ألتسم مثلاً تشبيهاً مضمراً في النفس والاضافة تخييل والوجه أن المراد بالبيان هنا جميع القنون الثلاثة لأن كثيراً من اسمي الجميع علم البيان كما يأتي في آخر المقدمة ويصح أن يراد به المنطق القصير المعرب عما في الضمير وقوله ومن الله التوفيق والهداية يصح أن تكون خبرية لفظاً ومعنى وأن تكون خبرية لفظاً انشائية بمعنى وقوله وعليه الخ خبرية لفظاً ومعنى فقط (قوله الحمد لله) لما كان لفظ الله علماً لذات من حبس به لا باعتبار صفة مخصوصة من صفاتها اختير في عبارة الحمد تشبيهاً على استحقاق الذات الحمد من حيث هي أي من غير ملاحظة صفة مخصوصة واعتبر بربانته لا شعاعاً في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد أن تعليق أمر باسم غيره يبدل على منشئة مدلوله أن هذا انتم سلم فاما هو اذ لم يصح بحجة للاستحقاق غير الذات كما في قول المصنف على ما تم والجواب أن هذا ههنا هم بالذوق حيث لم يقل الحمد للبحر مع أنه اخضر من الحمد لله على ما تم أو الحمد لله المنعم لأن حدث تعليق أمر باسم بديل على منشئة مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افاضة الاستحقاق الذاتي لا بضره على أن لفظ الله لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشترافها بها بحيث تلاحظ كثيراً الصفات عند سماع هذا الاسم لم يبدأ بعمل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشئة جميع الصفات لكن هذا الجواب الثاني انما لا يفسر الاستحقاق الذاتي بالاستحقاق بجميع الصفات التجالية كما أشار

فحاولت بهذا الكعب التشبيث بأذبال الأقبال والاستغلال بظلال الرافة والأفضال فجعله خدمة لسيدته التي هي ملثم شاه الأقبال ومعول رجاء الا مال وميتوا العظيمة والجلال لازالت محط رحال الافاضل وملاذ أرباب الفضائل وعون الاسلام وغوث الانام بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام (الحمد)

(قوله مجازاً عن ارهاف السيف) أوشبه البصائر الضعيفة بالسيف المحتاجة إلى الارهاف على طريق المكينة ويرد في تخيل (قوله أن هذا) أي المذکور من دلالة التعليق بالاسم على نشئة مدلوله (قوله اذ لم يصح الخ) أي لان اعتبار الاشارة اذ لم يصح الاشارة وقوله كما راجع للنفي (قوله مع أنه اخضر الخ) الانسب مع أنه اخضر من الحمد لله على ما تم وكون التردد في كلامه للاشارة إلى اختلاف نسخ الممن بتوقف على برهان وكونه عديل عن الحمد لله المنعم إلى ما ذكره يحتاج لتكسبة ولعلها الدلالة على كمال تمكن الحمد من الانعام اه (قوله في حكم التعليق بالمشتق الدال الخ) أي في حكم التعليق بكل مشتق وذلك قال الدال

إله الشرب في حواشي الكشاف وعليه فذكر صفة الأنعام مع اندراجها في الاستحقاق الذاتي المشار إليه بأنه ليكون كالنصرح بأنه أدى الواجب من شكر المنع أو يقال المراد بالصفات في نفسه الاستحقاق الذاتي الصفات الذاتية فإنها لم تكن غير الذات أعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الأنعام وقيل الاستحقاق الذاتي أنه تعالى يستحق الحمد لذاته بقطع النظر عن الصفات كما بسطة الصفات اه فترى مع تصرف واضح وبظهور أن القول الأول الذي أشار إليه الشرع مبني على ما قبل أن الذات لا تستحق الحمد لأنها لم تزل بالماله نوال أو كمال وهو ضعيف فقد قال الشرع الصفوى كال الصفات دليل على كمال الذات ولولا أن الذات كال ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النفس لما نصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا كانت الصفات مقتضى الذات فالأمر أجلى فلو أن ذاته من حيث هي أكمل من غيرها لما اقتضت تلك الصفات واقترنتها الذوات الناقصة فليس مقتضى كمال الصفات الا كمال الذات وإن كان ذلك من كمالها فهو دليل كمالها فهم من فهم ومن يفهم فلا يحصل التصور الا على نفسه وعن الرأى أن ذاته تعالى لم تنجح الى شيء من صفاته الذاتية وبما اقتضاها كمال الذات وفي الحكم المحي انت الغنى بذاته عن أن يصل اليك النفع منك فكيف لا تكون غنيا عنى ونقل الشيخ عن الجاهورى عن بعضهم اجماع أهل الماشقة عن عدم احتياج الذات الى الصفة الموجودة كذا في رسالة بعض الفضلاء على السجدة والمجمل هذا وقرئ في الاطول بين تعليق الحمد بالذات وتعلقه بالانعام ان العلية المستفادة من الاول على الذات لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من الثانى على الانعام لانشاء الحمد لا لتبوة لعدم صحة ذلك وقد ينعدم دعواه عدم الصحة فتأمل وكتب ايضا قوله الحمد لله هذه الجملة ما خبر به لفظا انشائية معنى استعمالها المتكلم في الانشاء مجازا كما حققه الفخرى ونقلها مشرعا اليه كما ذكره الخفيد وما خبر به لفظا ومعنى والمجمل حاصل مما صرحوا لانها اخبار بسحقية الحمد لله وهو عين الحمد اذ هو التام جعيل ولا شأن ذلك الاخبار بشأن جعيل وقولهم الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء بله اذ لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه إما اذا كان كذلك فلا كما هنا وكما في قولنا الخير يحتمل الصدق والكذب ولا حاجة الى تأويل الحمد بالمحمود به الذى هو الصفة المذكورة في صيغة الحمد أو بالمحمود عليه الذى هو الجمل الاختيارى لأن ذلك مجاز علاقته في الاول التعلق وفي الثانى التعلق أو المسببية والمجاز خلاف الاصل ولا بد له من قرينة ولا قرينة ظاهرة هنا على أن تأويله بالمحمود عليه لا يناسب هنا لان معنى قول المصنف على ما نتم لاجل انعامه فيصير المعنى الانعام لله لاجل انعامه ولا يخفى عافته لأن يكون ذلك بقطع النظر عن قوله على ما نتم (قوله هو الثناء بالاسان) تضمن الاشارة الى الصيغة والى المحمود به وكونه جمل لا لفظا لفظا لثناء يشعر بذلك اذ هو لا ذكر الجمل واسقط ما يشير الى المحمود عليه وهو الجمل الاختيارى كنفاء بقوله سواء تعلق الخ لانه يدل عليه كذا في بس وفي دلالة على كون المحمود عليه اختيارا نظرا لوجه أنه تعريف بالأعم والمراد بالجمل فى المحمود به والمحمود عليه اعم مما في الواقع كالمع والزم مثلا وعند الحامد أو المحمود يزعم الحامد بان يزعم الحامدان هذا جمل عند المحمود فيشمل الثناء بظوظ لم أو على نحو ظلم ادعى أحدهما حسنة اذ المنطق التعظيم وقد وجد وقد يقال ان هذا تعريف الحمد اللغوى فالمناسب ان يراد بالجمل ما عدا أهل اللغة جمل والمراد بالاختيارى الاختيارى حقيقة ما سبق بالاختيار أى القصد كالأنعام أو كما بان ترتب عليه أفعال اختيارية كذات الله تعالى وصفاته فأنذر ايراد الحمد عليه اعلى أنه قد يقال كما في الفترى ان الحمد عليها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى أن يعبدنك إن لم أقاموا محمودا ومن قبد المحمود عليه بكونه فعلا أو ادبا لفعل ما يشتمل الذات والصفة أو بذهب الى مجازية الحمد عليها كالمع وكتب على قوله بأن ترتب عليه الخ ما ضاهى أى كان له دخل قافيا ولو غير النسبية فتدخل نحو الحماة وصفات السلوك وكتب ايضا قوله هو أى لغة وقوله الثناء باسم مصدر أنفى (قوله بالاسان) ان جرناعلى أن الثناء يشتمل فعل غير الاسان حقيقة وأنه الاتيان بجمل على التعظيم فالاحتياج الى هذا التقدمة ظاهر وان جرناعلى اختصاصه بفعل اسان وأنه الذى لا يضر فذكر ما دفع توهم المجاز في الثناء بعله عامات متصصاعلى ما يقابل به الحمد الشكر ليعطيه التفرع الا فى والمجدود الحمد الحادث فلا يضر ذكر الاسان في الحمد على تسليم عموم الحمد وادبالاسان مطلق الكلام مجازا مرسلا

هو الثناء بالاسان

(قوله وعليه) أى على الجواب  
الثانى (قوله وقرئ في  
الاطول الخ) أى اراد اعلى  
الشارح في المطول حيث  
أنفاد كلامه فيه ان تعليق  
الحمد بالذات كسبب تعلقه  
بالانعام وهو يصلح هنا  
جوابا بالمنع عن الاعتراض  
السابق المذكور في ضمن  
قوله وعاءه فذكر صفة  
الانعام الخ كما تقدم (قوله  
لاشأن الحمد) أى لا يجزأه  
والحمد الذى اوجده هو تلفظه  
بالجملة لئلا تنهى الجمل  
ولا يخفى أن ما ذكره متبادر  
لا يلقى اعتبارا خلافا وان  
صح على تكلف لا يلقى  
ون على الانعام لثبوت  
الحمد الذى هو موضوع  
الجملة (قوله علاقته في  
الاول التعلق) أى الخاص  
وهو التعلق الاشتقاقى فلا  
يقال مطلق التعلق لا يصلح  
علاقة بل لا بد من بيان  
جهته الخاصة كالاسمية  
والسببية

بمقتضى استعمال اللسان في الكلام الساتى لعلاقة الاسم في استعماله في مطلق الكلام لعلاقة الإطلاق  
 والتقييد ويجعل قبيل اللسان من قبيل السكابة وهي لا يشترط فيها المكان المعنى الاصلي وما ذكر أحسن مما  
 قيل في توجيه التفرقة باللسان عن الكلام أنه أطلق عليه نظراً إلى أن الثالب فيه أن يكون باللسان لما أورد  
 عليه من أن كلام الله تعالى أكثر قوله تعالى ما نفدت كلماته وإن اعتذر عنه بأن وجه الغالبية تعدد  
 الحقائق وتفرّد الحق (قوله على قصد التعظيم) ليس هذا القديم ماهية المجمل بل شرط أما الحقيقة أو الاعتداد  
 به والظرف حال من الثناء على القول بجواز الخال من الخبر أي حال كونه ذلك الثناء على قصد التعظيم  
 وعلى الاستعلاء المجازي أي تمكن ذلك الثناء على ذلك القصد أي بس فلو كان الثناء على قصد التعظيم  
 لم يقتض المجد أو لم يعتد به بأن كان على قصد الحقيقة أو لا على قصد التعظيم ولا دليل على أنه لا يستلزم عن ذكره بالثناء على تعريف  
 الأخبار وطعن بعضهم في اشتراط ذلك توهم للأدلة بلا دليل على أنه لا يستلزم عن ذكره بالثناء على تعريف  
 بعضهم له ما يدل على التعظيم لأن الدلالة على التعظيم لا تستلزم قصده وكتب أيضاً على قصد أي مع  
 قصد (قوله سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء بوصف بكما بوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى إلى كلمة سواء  
 بنيناو ينسكب ولا ينبغي ولا يجمع على الصحيح وهو ناخبر والفعل بعينه أعني تعلق في ثواب بل مصدر مبتدأ  
 كما صرح بمثله النجاشي في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أو التقدير تعلقه بالنعمة وتعلقه  
 بغيرها سبحانه فتكون مادة الاستواء مغنية عن السابيل نعي محتاج إلى جعل أو بمعنى الواو لأن التسوية  
 أنما تكون بين المتعدد وكل ما يقتضي التعدد بما يعطى فيه الواو كما عطف هذا الواو في الرضى في أعراب  
 هذا التركيب وجه آخر لا يحتاج إليه إلى جعل أو بمعنى الواو ومخلصه أن سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف  
 أي الأمران سواء وهذا الجملة الاسمية دالة على جواب شرط مقدّر أن من ذكره ذكره القسوة صريحاً بعد  
 سواء فإن ذكره كانت بمعنى إن وإن كان العطف بأم كانت بمعنى أو والتقدير هذان تعلق الثناء بالنعمة  
 أو بغيرها فالأمران سواء أفاضه السراي مع بعض زيادة وكتب أيضاً قوله سواء الخ جملة مستأنفة لبيان  
 عموم متعلق الثناء الذي هو المحمود وعليه لأن تمام التعليل إذا التعليل بغيره ما هي إلا الحدود لا بيان  
 عموم (قوله تعلق) أي الثناء (قوله بالنعمة) أي الأناعم وقوله أو بغيرها أي كالفصل وهي المزايا المقاصرة  
 أي التي لا تحقق وإن لم تعد أيها الغير كالعلم والشجاعة والكرم كافي السراي ويقابلها الفواضل وهي  
 التي لا تحقق إلا بذلك كالانعام والافتقار من كره وهذا بمعنى قول بعضهم الفضائل ما يلزم الإنسان  
 ولا ينتقل منه إلى غيره والفواضل ما ينتقل منه إلى غيره وهذا مجرد اصطلاح وأما المعنى الأقوى لسلك منها  
 وأعم فأنها من الفضل وهو الازدادة مطلقاً بغيره السراي ويدخل في قوله أو بغيرها الذات فيدخل  
 في كلامه المجد على الذات فعبارة أولى من قولهم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل (قوله أو بغيرها)  
 هذا على رأي الجمهور وذهب الإمام الرازي إلى أنه مخصوص بالنعمة وفقر بينه وبين الشكر بأنه  
 لا يختص بالنعمة الواصلة إلى الماحد وأما الشكر فهو مختص بها أي بس وكتب أيضاً أنظر لماذا  
 أعاد الباء (قوله والشكر الخ) عرف الشكر وبين النسبة بينهما وبين الماحد أنه غير مذكور في المتن  
 لقربه من الماحد وكون هذا المصنف شاكراً من حيث وقوعه في مقابلة الانعام وإن لم يكن شاكراً من  
 حيث وقوعه في مقابلة الذات والصفات المشار إليها الله وكتب أيضاً والشكر أي لغة (قوله فعل) أي أمر  
 وشأن فظهر التعميم التي وقوله بني عن تعظيم الشيء أي يدل على تعظيم أي اعتقاد عظمته ولا تعلقه  
 بحجب ليعرف الخلق عرف المتباعد عنه وهذا محتمل دالة فعل الحنان الذي هو اعتقاد خفي على التعظيم  
 معرفة الاعتقاد المنبئ عما يلهام أو يقول الشاكر أو فوله فعل الآخر من شكر واحد وعي الآخر من شكر  
 قول الشاكر أو فوله والاعتقاد والآخر مني عن الثاني وكلاهما مني عن التعظيم لا يقال اعتقاد العظمة  
 وهو الشكر الحنان في فيكون منبئاً عن نفسه لا أنقول ليس هو اعتقاد العظمة بل اعتقاد اتصاف الممتد  
 بصفات السكامل وهذا يدل على اعتقاد خوه واعتقاد عظمته فتعابراً ثم المراد من الاعتقاد التصديق  
 حازماً أو راجحاً ثابتاً لا وقيل المراد لجازم كذا في الفري (قوله بني عن تعظيم الخ) اعترض بأن الانباء  
 عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصد مع أن قصد التعظيم معتبر في الشكر فكان الأحسن أن يقول

على قصد التعظيم سواء تعلق  
 بالنعمة أو بغيرها والشكر  
 فعل ينبئ عن تعظيم الممتد  
 (قوله ما تخفف الخ) كأنه  
 من على الخلاف فيما  
 فقد شرط صحة التصديق  
 عليه حالة التقصير اسمه  
 فتطابق الصلاة متلاحقة  
 على الأقوال والأفعال  
 المعلوقة بدون طهارة  
 أم لا أم (قوله في تأويل  
 مصدر) في هذا الحكيم  
 أن الفعل لا يجزى عن  
 النسبة والزمان فحكمه  
 حكم المصدر (قوله نعم يحتاج  
 إلى جعل أو بمعنى الواو)  
 وكذا في الآية أنكرية  
 ولا يضرب له بل بعدد غير  
 سواء كون أم بمعنى الواو  
 (قوله دالة على جواب)  
 هو في الحقيقة على الجواب  
 (قوله كانت بمعنى أو) أي  
 محذوف عن معنى الاستفهام  
 كما ذكره الرازي في مصب  
 همة التسوية (قوله وأما  
 الشكر فهو مختص بها) أنه  
 مع ما قبله يعلم مخالفة  
 الرازي للشووفى كل من  
 المجد والشكر (قوله أنظر  
 لماذا الخ) قد يقال إعادة  
 العمل تشعر بالاعتناء  
 بالمحمول فيها إشارة خفية  
 إلى الرد على الرازي (قوله  
 لقربه من الماحد) أي يكونه  
 في الواقع المعنى الآخر  
 العرفي فقط المجد واعتبار  
 قصد التعظيم في كل وكون  
 كل لا يكون إلا للعاقل  
 بخلاف المدح في كل وإن  
 قبل أن المجد والمدح آخران

ليكونه منعما سواء كان

بالسان أو بالحنان أو بالاركان  
فمورد الحمد لا يكون الا  
السان ومتعلقه يكون  
النعمة وغيرها ومتعلق  
الشكر لا يكون الا النعمة  
مورده يكون اللسان وغيره  
فالحمد أعم من الشكر  
باعتبار المتعلق وأخص  
باعتبار المورد والشكر  
بالعكس (الله) هو اسم  
لذات الواجب الوجود  
المستحق لجميع المحامد  
والعدل الى الجملة الاسمية  
للدلالة على الدوام والثبات  
وتقديم الحمد

(قوله تقديم للاخص الخ)  
أي جرح باقي التقرير على  
الف والنشر المرتب كما هو  
ظاهر (قوله وظهور من كلام  
الشارح الخ) لان تقريره  
الاول كالصريح في اجتماع  
المورد و انفراد مورد  
الشكر واجتماع المتعلقين  
وانفراد متعلق الحمد وتقريره  
الثاني كالصريح في اجتماع  
المفهومين وانفراد كل منهما

(قوله ثم ظهر الخ) عطف  
على معمولي عامل واحد  
(قوله ينبغي أن يكون الخ)  
أي لا يكون حسنا الا اذا  
كان كذلك فليس الانغاء  
بمعنى الوجوب كما علم مما  
حرر والتعسير في الشكر  
بالمورد مشاكلا ولا يقل  
في الشكر الحنانى كانه صادر  
من القلب ثم ورد على الحنان  
كما لا يخفى وان كان لا يد  
من هذه العكائين في  
المعينين الا ان يبين منه  
لاستحاطة مطابقة الحنان

بقصد به تعظيم المنعم اه فخرى (قوله لا يكون منعما) متعلق بمحذوف صفة لفعل أي صادر أو صدر له لا يكون  
الخ لا يفعل لانه بمعنى الامر والسان فليس فعلا ولا مفعلا والنعمة الفاعل حتى يتعلق به الحار ولا تعظيم لان  
المفعول جعل الانعام عليه للشكر الذي هو الفعل المنفي لا لما ينبت عنه الشكر ولذلك جعل متعلقا لشكر  
لا لما ينبت عنه الشكر ولا لما ينبت له من المظهر تأمل (قوله سواء كان بالسان) قدم اللسان لانه  
ظهر في الانباء وسط الحنان رمزا الى خبر الامور واسطها (قوله أو بالحنان) عطف بأشارة الى  
استقلال كل من الانواع الثلاثة بكونه شكر أو لا بد افعما أشير اليه في حوائش شرح المطالع من وجوب  
مطابقة الاعتقاد في الشكر انساني والاركان في وعدم مخالفة الاركان ايضا في اللسان لان هذا كشرط  
خارج كذا في الفري (قوله أو بالاركان) المراد بالاركان ساعد اللسان من الجوارح والأعضاء وانما أفرد  
بالذكر مع أنه داخل في الجوارح لاختصاصه من بينها بالحمد فبحق اجتماع الحمد والشكر فيما اذا كان  
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان اه جري (قوله فورد الخ) بدأ بالمورد في جانب الحمد والمتعلق في جانب  
الشكر تقديم للاخص في جانب كل منهما فاه سم وظهور من كلام الشارح أن بين الموردين عمومًا وخصوصًا  
مطلقا وكذا بين المتعلقين وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عمومًا وخصوصًا وجه اجتماع في ثناء  
بالسان في مقابلة احسان و ينفرد الحمد في ثناء بالسان في مقابلة احسان وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان  
في مقابلة احسان وكتب أيضا قوله فورد الحمد تقرير على التعريفين لان الظاهر من التعريفين هو النسبة  
بين المورد وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر ففرع عما يظهر من  
التعريفين عليهما ثم يظهر من الظاهر عليه جرح باقي ما هو قاعدا للتعليم اه جري وكتب أيضا قوله فورد  
الحمد اعترض بان الاول أن يقول أصدر الحمد لان مورد الشكر ما رده عليه ذلك الشيء بعد وجوده وتحققه  
وصدوره عن غير مع أ الحمد انغوى لا يوجب ولا يحقق الا يصدر من اللسان وأوجب بان تعيره به  
للاشارة الى أن الحمد ينبغي أن يكون عن معمم القلب فكأنه صادر منه ثم جرح على اللسان (قوله أعم) أي  
مطلقا اه سم (قوله باعتبار) الباسية (قوله وأخص) أي مطلقا اه سم (قوله بالعكس) أي  
ملتبس بالعكس أي المخالفة (قوله هو اسم) مراده بالاسم ما قابل السكينة والاثبات وما قابل الصفقة وهذا  
يشعر كلامه في المطابق لما قال في الفعل والحرف وعلمت موضع منه تعالى عنه غيره نوحى وألهم لقول  
الكامل في الهمم في قصر بره الخلاف في الواضع انما هو في أسماء الاحسان أما أسماء الله والملائكة فالواضع  
لهما هو الله تعالى اتفاقا وأما اعلام الانخاص كمر يدوم وفاواضع لها البشر اتفاقا اه و كونه الواضع  
يندفع الاستشكال بان وضع العلم لذات يستدعي علما وادانه غير معلومة لتساو كان العلم بها متعنا كما عليه  
الحكمة أو ممكنًا غير واقع كما علمه المستكمون أو واقع بصفة الباطن كما تعلقه السراحي عن بعض  
الصوفية عن أن التعلق بالوجه كاف (قوله الواجب الوجود الخ) ذكر هذين الوصفين تعيينا للموضوع له  
وتوضيحه لا لتعديده والا كان تلبا و أثر ما دون غيرهما لان وجوب الوجود مني سائر صفات الكمال  
واستحقاق جميع الخصام بدقته في تصافه تعالى بجميع صفات الكمال وبشرى وجه تخصيص الحمد به  
تعالى الدال عليه الحمد وفي يس وغيره دامن معنى قوله لما سم جامع لصفات الكمال أن الذات الموضوع  
لهما جعها لانه لوحظ ذلك في وضعه وقيل لوحظ في وضعه من جملة التسمية لتضمن الالوهية الدال عليها  
أصله وهو له كل صفة كمال (قوله والعدل الخ) ير بد أن قوله الحمد لله كان في الاصل جملة فعبارة أي جحد  
الله جدا فحذف الفعل مع الفاعل وأقم المصدر مقامه وجعلت الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما  
قالوا في سلام عبدك اه جري فدلالة الاسمية على الدوام والثبات بسبب العدل اليها عن الفعلية التي  
هي الاصل في الاخبار عن الامور التي تعهد كالحمد لا بسبب الوضع فلما في قول الشيخ عدا القاهر لدلالة في  
زبد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لا يدعي أن ظاهر كلام الشكشاف والمفتاح أن الدوام أصل في  
الاسمية كما في التحديد (قوله للدلالة الخ) ان قلت دلالتها عليه اذ لم يكن خبرها فعلا لا دلالة على التحديد كما في  
الله يستخرجهم أو طرقا والاحتمال بها بحسب التقديرين كما هنا قلت الاصل في الخبر الافراد فيخرج تقديره  
اسما (قوله والثبات) هو بمعنى الدوام فالعطف مراد فالثبات أخص من الثبوت (قوله وتقديم الحمد)

فيهما فتدبر

باعتباره أهم نظر إلى  
كون المقام مقام الحمد كما ذهب  
إليه صاحب الكشف في  
تقديم الفعل في قوله تعالى  
أقرأ باسم ربك على ما سيجي  
وإن كان ذكر الله أهم نظرا  
إلى ذاته (على ما نعلم) أي  
على انعامه ولم يتعرض

(قوله والجواب أن  
الاختصاص الخ) على أن  
المقام ليس مقام افادة  
الاختصاص بل مقام ثناء  
لكن يصح على هذا أن  
الاختصاص أدخل في  
التعظيم ومقام الحمد يناسب  
ذلك كما علم في الكلام على  
هذا الشارح (قوله الظاهر  
أنه ظرف) مقابل ذلك  
كونه متعلقا بمحذوف أي  
حمده على ما نعلم أو بأجملة  
باعتبار دلالتها على الإثبات  
لأما ذكره بقوله لا نقول الخ  
كما ينبغي (قوله لأنه أقدم  
من الوصفي) أي من حيث  
التعلق على الثاني لنفس  
الذات بقطع النظر عن  
الصفات والبرهان الوصفي  
بعض متعلقه حادث وهو  
صفات الأفعال بخلاف  
الذاتي على أن متعلقه الذات  
يقطع نظره عن الصفات  
أو جميع الصفات الذاتية  
(قوله باعتبار الإثبات) أي  
إثبات المسند كما علمت فقوله  
بعد أي أثبت هذا الحمد  
فإنما يصح باعتبار أن كل  
مجر ويخرج عنه في المعنى  
والإفكان الواجب أن  
يقول أي أثبت الحمد كونه  
لله على وجه استحقاقه  
تعالى له مثلا فتدبر

أورد عليه أن النكتة إنما تأخذ كثر لئلا عن محله الأصلي لا القار فيه أو الحمد هنا مبتدأ والأصل فيه التقديم  
وأجبت بأن أصل الحمد لله جدا لحذف الفعل دلالة المصدر عليه وبنائه عنه وأدخل لام الجر في  
المفعول تقوية وعمل عن النصب لما ذكر فصار له جدد مقدم وأجاب القاري بأنه سأتى في تقديم المسند إليه  
بأن الحمد إلى أهم فتقدمه نارة ففعله مبتدأ أو أخره نارة ففعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة فيكون  
النكتة للتقديم لئلا عن محله لا القار فيه منزه اه بس (قوله باعتبار) الباسية (قوله نظرا الخ) أي  
فوق أهم لعرض المقام وقوله وإن كان ذكر الله الخ أي لأن أهم الذاتي إنما يقدم إذا لم يقتض الحال تقديم  
غيره كما هنا فإن الحال يقتضي تقديم الحمد لكون المقام مقامه فإنه وصدده الله تعالى والسلاغة هي  
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وأورد عليه أن مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظة لأن تحصل مغنى الحمد  
والثناء لله تعالى لا يتم إلا بمجموع المسند والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه لا أحدا جزأ من على  
الاستحالة الخ والحمد والجواب أن لفظة الحمد من بين اللفظين أنسب بالتقديم نظر إلى أن هذا اللفظ موضوع  
لأنه هو هذا المعنى أي معنى الحمد وأورد عليه أيضا أن هذه النكتة معارضة بإفادة تقديم لله الاختصاص  
والجواب أن الاختصاص مستفاد على تأخيرها أيضا لغيره من المسند بلام الجنس وقيل لأن اللام تقدمه  
وأورد أيضا تقديم الجار والجرور في خوفه الخ المسمى في المقام في قوله تعالى الحمد في السموات والأرض مع أن المقام  
مقام الحمد والجواب بمنع أن المقام في قوله الخ المذكور كونه مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى للحمد  
واختصاصه كما أشار إليه في الكشف وهذا يقتضي تقديم الظرف قاله القاري (قوله مقام الحمد) لم يضر  
لأن الحمد المتقدم معنى اللفظ (قوله في تقديم) أي في توجيهه تقديم الخ وهو معنى في أي باسم متعلق بأقرأ  
الأول وإلى ذهب صاحب الكشف وجعله صاحب المتنازع متعلقا بأقرأ الثاني وأقرأ الأول منزل منزلة  
اللازم وعليه فلا تكون الآية نظرا لما نحن فيه وإلى ذلك أشار الشارح بقوله على ما سيجي (قوله وإن  
كان ذكر الله أي ذكر اسمه مقدما وقوله نظرا إلى ذاته أي به علم النظر عن المقام (قوله على ما نعلم) الظاهر  
أنه ظرف مستقر خبر بعد خبره لظهر تحقيق الاستحقاقين الذاتي والوصفي لاغوص متعلق بالحمد لله بلزم عليه  
الانخبار عن المصدر قبل استفادته معولاه وهو لا يجوز وقدم الاستحقاق الذاتي على الوصفي لأنه أقدم من  
الوصفي اه بس ملخصا وفي عبد الحكيم أن على متعلقة بقوله الحمد لله باعتبار الإثبات فهو قوله أي  
أثبت هذا الحمد أعني الحمد لله لا انعامه وكتب أيضا على هذا التعديل (قوله أي على انعامه) جعل المصدرية  
لاموصولة ولا موصوفة كما قبل بعض الشارحين لا ولو بنيتها لفظا ومعنى أما لفظا فلأنه يحتاج إلى تقدير  
بخلافهما فانهما يحتاجان إلى تقدير العائد في أي أي أنه به من مسوغ حذفه لم يوجد هنا لعدم جوهما  
جوه الموصول ثم نقل السوطي عن بعض الصائغ أن الحارث أدنين كما هنا جاز حذف العائد وان لم يجر بما  
جوه الموصول وفي علم أي علم به ويكون ما علم به كما قال عبد الحكيم عبارة عما يتوقف عليه التعليم من  
الشعور وغيره وهو مع نكتة لم يوجد فيه مسوغ أصل لا على كل حال لا يحتاج إلى التقدير أولى وأما  
معنى فلا أن الحمد على الأنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على النعمة لأن الحمد على الأول بلا  
واسطة وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أنرا لانعام وهذا يعرف منع قوله في المطول بتعذر تقدير العائد  
في المعطوف وأنه لا حاجة إلى جعل ما لم يعلم بدلا من خبر المفعول المحذوف مع أن الجوه وعرض منع حذف  
المبدل منه في غير الاستثناء المفعول وإن الحاجب على منعه مطلقا ولا إلى جعله خبر محذوف أو مفعوله (قوله  
ولم يتعرض) أي تفصيلا للمعنى أي لا كلا ولا بعضا ولا ألبا لبعض المنعمية بقوله أي ما علمه ترك التعرض  
لكل المنعمية تفصيلا أي بإفادته في الوهم أي الذهن قصور الخ أي لوقوع في ذهن السامع على سبيل الإفادة  
وألا تذكر أن العبارة تقتصر عن الإحاطة بجميع ما أنعم الله به تفصيلا وليس المراد بالعلم إيقاع السامع  
في توهم شيء غير ثابت حتى يرد أن الفصور المذكور ثابت وقوله ولا لا يتوهم الخ عمله ترك التعرض لبعض  
المنعمية تفصيلا هـ ن يقال على انعامه بالعافية لإجمالها كان يقال على انعامه ببعض الأشياء أي يتوهم  
لوتعرض لبعضه اختصاص الحمد بتعرض له أي أن الحمد لا يكون إلا عليه دون غيره من النعمان  
أرجعنا الضمير اختصاصه للحمد وأختصاص الجميع بما تعرض له أي أن المنعم به هو ما تعرض له دون



غيره ان ارجعناه لنعم به وهو الاقرب واختصاص الله بمانه رضى له المصنف اى ان الله نعم باليه دون غيره ان ارجعناه لله وفهم من هذا ان المصنف تعرض لكل المنع به اجالا وهو كذلك قال الحنفى لان ما نعم في تأويل انعام الله والمصدر المضاف فمبدل له مودود كذا لانعام في قوله ذكر المنع به اجالا اه ثم قال لا يقال قد وقع التعرض لبعض المنع به تفصيلا حيث قال وعلم الخ لا نأقول المراد بالتعليل ههنا حذف المنع به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام اه اى بان نقول نعم بكذا كذا فينبى نقر بهذا الرجل (قوله ايهما) مقول له لفعل تضمنه لم تعرض اى ترك التعرض ايهما الخ كما سيجى والكلام عليه عند قول المصنف ولم ابا في اختصاره تقريبا فانظره (قوله بشئ) الباء ادخله على المقصور عليه (قوله وعلم) اى علمنا بالمفعول الاول محذوف (قوله من عطف الخاص) انما ينصرف كونه من عطف الخاص على العام بعد التاويل فى انعم بانعامه وعلم بتعليمه اذ قبل التأويل ليس لانعم ولا علم دلالة على العموم اذ الفعل لا يحوم فيه اى شئ وعلم بانعامه مبدى ع ف سم (قوله رعاية الخ) المفعول له قد يكون غاية مترتبة وقد يكون عنه باعثة فالاول من الاول والثانى من الثانى فان الرعاية مترتبة على عطف الخاص على العام لا شتماله على لفظ البيان والتنبيه باعثة على العطف المذكور فاذم ما قبل ان الرعاية انما تحصل بامراد لفظ البيان ولا مدخل للعطف المذكور فيه بعد الحكم على الطول واجاب بعضهم بان عطف الخاص على العام يتضمن شيئين ذكر الخاص بعد العام وعمله بالى عنه وكونه بطريق العطف وعمله بالتنبيه في الكلام اى وشمر مرتد وكتب ايضا قوله رعاية اى حفظا (قوله لرعاية الاستعمال) هو اول تصويت الصى استعمل لاول كل شئ فبراعة الاستعمال بحسب المذهب القوي تقوى الابتداء معنى بها اصطلاحا كون الابتداء مناسبة للمقصود لا نه سبب لتفوق الابتداء فهمون تسمية السبب باسم المسبب تنبها على كماله في السببية كذا في الفترى وازافة براعة للاستعمال مجاز عطفى ان كانت لامة وكان الموصوف بالرعاية حقيقة المتكلم فان كانت بمعنى فى او كان يوصفها حقيقة الكلام فلا وكتب ايضا قوله لرعاية الاستعمال هى هنا حاصلته كذا البيان اما باعتبار ان هذا الكتاب فى فن البيان والى انا وان اختلافه معنى لكن تشارك فى الاسم واما اعتبار ان فن المعانى والبيان يتعلق بالبيان بمعنى النطق الخ اه جرى ببعض تصرف وقوله فى فن البيان المراد به جميع العلوم الثلاثة المعانى والبيان والى سبب اذهى كها نسي بالبيان كما سياتى (قوله الاستعمال) اى الابتداء (قوله وتنبيه الخ) لان عطف الخاص على العام يدل على فضيلته على بقية افراد العام (قوله من البيان) ان قلت ما علم بترك التعرض لنعم به جار فى المعنى فذكره قلت للتكثير المذكورين فى قوله رعاية الخ والى كانت لا تراحم (قوله لقوله عالم نعلم) اى لمن قوله ما نعلم (قوله ما نعلم) ذكره وان كان التعلم لا يتعلق بالعلم بالعلوم لان المراد عالم تمكن تعليمه بقوتنا لو خلسنا وانفسنا للعلوم عن كسب قوتنا فقه اشار الى كمال المنفعة حيث علمنا ما لسانا املنا له ولان المقام مقام خضوع فينا سببه التخصص على عدم العلم ولا حل الصعح والتخصص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولقد وقع توهيم ان المراد بالتعليم قد كرامته بنحو ذكره اه من حوائج الطول (قوله قدم) اى البيان على المبين اى بعد ذكر العامل اول كما هو الاصل فلا يرد حصول الرعاية بان يقال وما نعلم من البيان وعلم دفع سم هذا اليراد بان يوم تقديم معمول الصلة عليها وهو ممتنع مردود بان الممتنع انما هو تقديم الصلة او بعضها على الموصول (قوله هو المنطق) اى المنطوق به بدليل وصفه بالوصف (قوله الفصيح) اورد عليه انه امان ان يكون معنى المظهر بالمعرب يستغنى عنه او بمعنى الخاص من اللى كذا فلا يظهر تركه اذ المراد بالبيان هنا ما يميز به نوع الانسان وبملا يكون قصصا بالمعنى المذكور ولعله اراد به المظهر وجعل المعرب تفسيره له من الفترى ببعض تغيير (قوله عما فى الضمير) من تسمية الخ لى باسم الحال (قوله والصلوة) جملة خبرية لفظا انشائية معنى اى ما يعطى فقه اى ما على تعبر الجملة الحمد وعطفها على ما ظاهرا من جملة الاولى انشائية وتقدر اقول ان جعلت خبرية او جرى على الجواز (قوله على سيدنا) اى الشر والى العقل والخلق ولا يلز التقص بالتخصيص على الناقص لانه عند التفضيل عليه يخصه وصيه (قوله بجملة) اى من جد كثيره اشتق من الحمد اى من اجد اياهما

المنع به ايهما المقصور العبارة عن الاحاطة به ولاننا نعلم اختصاصه بشئ دون شئ (وعلم) من عطف الخاص على العام رعاية لرعاية الاستعمال وتنبيها على فضيلة نعمة البيان (من البيان) بيان لقوله (عالم) نعم) قدم عليه رعاية للسمع والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير (والصلوة والسلام على سيدنا محمد

(قوله اى بان يقول انعم بكذا) يشيران الى المراد ذكره في ابتداء الكلام على وجه كونه صلة لانعم والا وردان التعليم مذ كور في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام (قوله ولا علم) فيه ان العموم ليس منه فى علم نعم تأويله لبتضع اندراجا فى العام (قوله وانما عمومه بدلى) اى لان الفعل فى حكم النسبة وهو فى سياق الاثبات لانعم عموما تأويله بدلى (قوله واجاب بعضهم) اى عن اقل المندفع بما تقدم (قوله وللتخصص الخ) اذ لا وجد التخصص الا بد كذا فاذم مع بحث الدسوق بان هذه الفائدة مستفادة من التعليم بلا شبهة

وأفضل من أوفى الحكمة)  
هي علم الشرائع وكل كلام  
وافى الحق وترك فاعل  
البناء لان هذا الفعل لا  
يصلح الله تعالى (وقص  
الخطاب) أي الخطاب  
المقصول البين الذي يبينه  
من مخاطبه به ولا يلبس  
عليه أو الخطاب الفاصل  
بين الحق والباطل (وعلى  
أله أصله أهل

(قوله وهي أنسب لفظا  
ومعنى اللفظية ظاهرة  
والمعنوية من حيثان  
الحديث كل وأوفى من  
الفاعل على المفعول (قوله  
لناسبة ما ذكر في المجال)  
لان النطق بالصواب  
يناسب معنى البيان وكذا  
الحكمة إذ هي علم الشرائع  
وهو لا يستفاد للبيان أو  
هي الكلام الموافق للحق  
فهو كلام مخصوص بالبيان  
منطق مخصوص ومعنى  
فصل الخطاب الكلام  
المقصول أو الفاصل (قوله  
ومعنى من الخ) فيه نظرا  
يضي اذ ليس بين المضاف  
والمضاف اليه هنا عموم  
وجهي كافي خاتم حديد  
وليس في المضاف معنى  
الحديث مع كون المضاف  
اليه نظرا له كما في نحو مكر  
الليل وإنما الاضافة هنا  
على معنى لأم الاختصاص  
فهم قد يقال كون الحكمة  
من الشرائع باعتبار حصولها  
من ممارسها فكأنها من  
حسبها وتارة للملكة في  
الشرائع باعتبار حوالها  
فيها وهو مهووفية تكلف

بشد المبالغة في المحمودية والالتزام المبالغة في المأمودية واشهر من بين الاميين الاول أكثر وخصته بكلمة  
التوحيد لانه أنسب بالله من مقام المحمودية قاله في أطول (قوله خبر من نطق) أثر النطق على التكلم  
والقول مثلا واقتضى لانه الشريعة وما ينطق عن الهوى ولانه أنسب ذكر المبادي السابق لانه المنطق  
الخ وعدم شموله للباري تعالى فلا يمتحج الكلام معه الى تخصيصه بخلاف ما لو قال تكلم أو قال مثلا  
لدخوله تعالى فيحتاج الى ذلك لاخرجه تعالى بان يقول قال أو تكلم من الخلق تأمل وكتب ايضا قوله من  
نطق في نسخة أنطق وهي أنسب لفظا ومعنى بأوفى كافي يس (قوله خبر من نطق بالصواب الخ) اختار  
هذين الوصفين لناسبة ما ذكر في الحمد من البيان والصواب مطابق الواقع فهو مرادف بالمصدق (قوله  
هي) قيل أتى بهى دون أى لاقادح حصرت معنى الحكمة فيما ذكره اشارة الى أنه المرضي في معناها دون  
غيره (قوله علم الشرائع) الاضافة للبيان ان جعل العلم معنى المسائل والامية ان جعل معنى الادراك  
وعنى من أوفى ان جعل معنى الملكة وكتب ايضا قوله علم الشرائع الخ وقبل انها العلم والعمل به والحكيم  
العالم العامل وقيل الحكمة النبوة والخشية والاصابة في القول وهي مفصلة في نوعين علمية وعملية  
والعملية تركبة وتخليه اه جوى (قوله وكل كلام الخ) عطف عام لشموله فام زد المطابق الواقع (قوله  
وافى الحق) أى وافقت نسبه الكلامية النسبية الخارجية التي هي الواقع ونفس الامر فلما دبل الحق  
هنا الواقع (قوله لان هذا الفعل الخ) علة لم حذف وتقدم الكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى ليعتبه  
ويظهره لان هذا الفعل الخ اه يس وهو في خسرو ويدل عليه ما سأتى ان من مكات حذف المستند اليه  
تعبته (قوله لا الله) أى فسد الله (قوله وفصل الخطاب) قال في المطول هو اشارة الى المجزأة قال القرطبي  
أراد بالمجزأة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياها وصدقه عليه  
وليس المراد أن فصل الخطاب عبارة عن المجزأة كما يتبادر اليه الا وهما لان المراد به هنا امال الكتب المتزلة  
على الرسل عليهم الصلاة والسلام والقول بالانحياز في غير القرآن غير ظاهر نصير بهمهم بان باقى الكتب  
ليست منزلة للاعجاز واعمالهم واستهم القول فلاهم أطوار اه وانما امتنع ان يراد به القرآن لاختصاص  
القرآن بنبينا ومقادير العباد الاشارة اليه (قوله أى الخطاب المقصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان  
التفضيل الذي هو بعض مضاف اليه (قوله أى الخطاب المقصول الخ) فيه اشارة الى أن الفصل وان  
كان مصدرا في الاصل مستعمل هنا ماعنى المفعول أو بمعنى الفاعل وكذا المراد بالخطاب الكلام الخطاب  
به لا اله الا المصدري وذلك لان المراد بالاشارة فصل الخطاب الى مجزأة القرآن كما في المطول ولا يناسبها  
المعنى المصدري في شئ منها اه خسرو وجوز بعض بقاء الفصل على معناه المصدري على أن يكون  
الكلام من قبيل جرد قطعية وصفا بالمصدر للمبالغة ثم الاضافة على جميع الواجه من اضافة الصفة الى  
الموصوف ويحتمل أن لا يكون المراد بالاشارة الى المجزأة فيبقى الفصل على معناه المصدري وتكون الاضافة  
حقيقية من اضافة المصدر لمفعوله (قوله البين) تفسير للفصل ولوقال المين لكان أنسب بالمقصول وقوله  
الذي الخ تفسير لالبين (قوله الذي يبينه) أى يعلمه علما يتفاوتان معنى العلم ولذا عدي بنفسه وأما الذي  
معنى الظهور فهو لازم وقوله ولا يلبس عليه تفسير لقوله يبينه اه فترى والظاهر اه عطف لازم وكتب  
ايضا قوله يبينه من مخاطبه به أى من الملاءم أى يفهم ما فيه من النكات والاسرار التي توجب بلاغته  
كالمفسر والاختصار والعطف وتركه والتاكيد وتركه عند اقتضاء الحال لها وليس المراد فهم معانيه حتى  
يرد ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما المشابهات خصوص ما على رأي السلف هذا خلاصة ما في الحفيد وفي  
الغربي ان المراد فهم معانيه وأجاب عن الاراد بان الكلام في الخطاب المتعلق بالمكفزين كالتعلق  
بالصلاة والصوم والكاغثوه او قوين لا التباس فيه والمتشابه لم يقصده ذلك وحكمته تكثير الاجور  
لحجته من فيه من العلماء وقد الله فوق أيدهم اه وهذا معنى قول عبد الحكيم فصل الخطاب وصف  
بعض ما أوفوه لاجلته حتى ترد المنشآت وما ذكر من السؤال والجواب إنما هو من حيث فصل الخطاب  
الذي اوتيه نبينا وهو القرآن الذي هو جزئى من جزئيات فصل الخطاب الكلى الواقع في عبارة المتن اذ ليس  
المراد بفصل الخطاب في عبارته بخصوص القرآن بل ما شمل كل ما اوتيه الانبياء (قوله أصله أهل) فابذل

الهامة توصلا الى الالف لا يبقاها فلا ردان الهاء اخف من الهمة ثم أبدلت الهمة ألفا وانما قلب الهاء  
 ابتداء الفلان تلبها ألفا لم يجرى في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلب الهمة فمحقق كما أنسله ما به بدليل  
 مباح وأما قلب الهمة ألفا فشايع اه فزري يوضح (قوله بدليل اه) لا يخفى ضغته باحتمال انه  
 مصغر اهل كجزءه في الاطول وبؤده ماروى عن الكسائي انه مع اعرايا فصاح يقول اهل واهيل وآل  
 وأربل وبهذا يعرف ما في قول الحفص لم يسمع أول وكتبنا ايضا قوله بدليل الباسمية ولاضافة لليمان  
 (قوله خص استعمال الخ) أى وان وضع عاها اه سم (قوله في الاشراف) أى العفلاء الاشراف أى بان  
 لا يضاف الا الى الاشراف من ذوى العقول فلا ينافى في تصغير آل المقننى للتخسير (قوله وأولى الخطر) في  
 المختار الخطر القدر والمسترلة فعطف أول الخطر على الاشراف عطف مرادف (قوله الاطهار) أى  
 الطاهر من من وصف الشقاوة وفيه إجماع الى قوله تعالى انما ير بد الله لسذهب عنكم الرجس الخ وفي قوله  
 الاخبار أعيان الى قوله تعالى كنتم خيرا مرة وهذا تبين وجه تخصيص الال بالاطهار والاعجاب بالاختيار  
 اه ابن يعقوب (قوله جمع طاهر) أى بحسب المعنى لأنه جمع حقيق له فلا ينافى ما قاله في حواشي  
 الكشف من أنه لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى قيل ان أصحاب جمع محبب بالكسر تخفيف صاحب  
 كثر وانما روى صاحب السكور اسم جمع كثر وانما اه يس وفي ع ج طاهر على غير قياس اه  
 وقيل جمع طهر وصفنا المصدر للصفة وفيه أن المصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فلا  
 يجمع وقيل بل يجمع فاعل على أفعال كاشاهد وأشهاد وبار وأبرار على أن المرد بار كاجوزة لم تخشى  
 وأحسن من النكل أنه جمع طهر كفرح به في طاهر على ما في لقاه وس وقوله وأصحاب بالسكون فيه أن فعلا  
 لا يطردهما بفعال الا اذا أعلنت عنه كزوب وبدت وباب على الجمع اه حلى (قوله وبجانبه) الاعجاب  
 في الأصل مصدر بمعنى الصحب كالاعجاب بالكسر أطلق على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كالعلم  
 بالعلمة عليهم فلا يطلق على غيرهم فهو أخص من الاعجاب ويكون الاعجاب كالعلم به النسبة اليه كالاعجاب  
 فقط ما قيل الجمع لا ينسب اليه اه فزري بادة على أن الجمع الذي لا ينسب اليه هو التجمع اللفظي  
 لا المعنوي كالاعجاب (قوله جمع خبر بالتشديد) اعترض بأنه يصح أن يكون جمع خبر يخفف خبر المشدد  
 فاجوزة التقيد بالتشديد وأجيب عن ذلك بأن المراد التشديد في الحال أو في الأصل فدخل خبر يخفف خبر  
 المشدد وبأن الجمع في الحقيقة ليس الخبر المشدد لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا رجع خبر  
 يخفف خبر ردد الى أصله من التشديد ثم جمع رجع وبأن الاحتراز بالتشديد انما هو عن خبر الذي هو أفعال تفصيل  
 أصله أخير حذف همة من تخفيف لانه لا ينفى ولا يجمع لاعني خبر يخفف خبر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل  
 لانه يرض به هذا الصراح ما ذكره الحفيد والجواب الثاني فيه نظر لان معنى رد التكسير الاشياء الى أصولها ان  
 المفرد اذا دخله تغيير حرف منه ما سخر وحذف منه حرف رد ذلك الحرف في جمعه كما في مبت وأموات وشنة  
 وشغاه واعترض الثالث بأن أفعال التفصيل انما يمتنع جعها اذا كان مجردا من آل والاضافة أو مضافا الى  
 ذكره كما قال في الخلاصة وانما تكسر يضاف اليه لا يقران بأن كما هنا فلما طابقة واحدة كما قال فيها  
 أيضا وتولوا طبق أومع الاضائة الى معرفة فالوجهان ما شاران الافراد والمطابقة كما قال فيها ايضا والمعرفة  
 الخ والجواب عن الظرف الثالث أن التفصيل المذكور في غير خبر اهل هو فقال في الاطول أنه لا يتفرق  
 التائب والجمع والتبعية على ما في الصراح اه وكذا في خبره وغيره وعلى الخطأ عدم تبعية تكسير أفعال  
 التفصيل بحسب ما قدمناه فقال ان خبر الذي هو اسم تفصيل لا ينفى ولا يجمع ولا يؤث لان صوته اذالية  
 منعت من اجراء التصرف فيه على طريق خبر بانها في أفعال التفصيل وكونه في الأصل على أقبل من منع من  
 اجراءها فيه على حسب صورته الحالية اه وفي الاطول وعبد الحكيم ان التقيد بالتشديد لانه المشدد  
 على الخبرية في الدين والصلاح بخلاف الخفف فانه يدل على الخبرية في الحسن والجمال كما في القاموس والاول  
 ألبق بالمقام وهو حسن (قوله أما بعد) أما هنا لفصل الخطاب مع التأكيد لانه مع تفصيل الجملة والالتزام  
 ذلك يوجب الى تكلف تقدير مستغنى عنه كذا في الاطوار وغيره وقال الحفيد المتكسر ان يجعل أمهنا  
 مجرد فصل الخطاب لا تأكيد وقوع الخبر اذ لا غير مقصود اه ووجه أن مضمون الخبر اذ لا غير بطائفة

بدليل اهل خص استعماله  
 في الاشراف وأولى الخطر  
 (الاطهار) جمع طاهر  
 كصاحب وأصحاب وبجانبه  
 (الاخبار) جمع خبر  
 بالتشديد \* (أما بعد)

(قوله وان وضع عاما) يحتاج  
 انقل وأما كون أصله أهلا  
 فلا دلالة فيه كما لا يخفى اذ  
 هو على حد قوله أصل قال  
 قول مجرد تقدير فلا ينافى  
 أن الواضع وضع لفظ آل  
 وضعه مستقلا كما وضع لفظ  
 اهل (قوله إجماعا في قوله  
 تعالى كنتم اهل) أى بناء على  
 أن الخطاب لمنصوبين  
 الموجودين وهم الاعجاب  
 (قوله اسم جمع) راجع  
 لصاحب أى أن مقصود هذا  
 الجمع اسم جمع (قوله وفيه  
 أن المصدر الخ) قد يقال  
 اعتبار اتحاد المصدر بالذات  
 سوغ ذلك (قوله فهو  
 أخص من الاعجاب)  
 لصديق لفظ أصحاب  
 بأصحاب الرسول وأصحاب  
 غيره (قوله لفصل الخطاب)  
 أي الكلام الخطابية أى  
 يدل على أن ما بعده منفصل  
 عما قبله الدس من تمامه  
 بل كلام آخر مسوق  
 لغرض آخر (قوله مع  
 التأكيد) أى تأكيد  
 مضمون الخبر الذى هو  
 لازم لتعليقه على تحقيق

المنقطعة عن الاضافة الى  
بعد الحمد والصلوة والعامل  
فيه اما لنباتها عن الفعل  
والاصل مهما يكن من شيء  
بعد الحمد والصلوة ومهما  
هنا مبتدأ والاصمية لازمة  
للبتداء ويكن شرط

(قوله يوصح الى تقدير الخ)  
كان يقال هنا الا زمان شيء  
ولا علة لنا بالزمان السابق  
على البسمة وعامها وما  
بعد البسمة وعلما بها  
كان الخ (قوله والمقصود منه  
تذكر الخ) فان علق الظرف  
بمضيا القول والتأليف قصد  
مع ذلك الاحتراز عن الزمن  
السابق للإشارة الى الامتثال  
(قوله أي ههنا) تفصيلا  
هي في غير ما هنا قد تكون  
معربة ثم الاضافة ودونها  
(قوله اذا كان جملة) أي  
وكان لازما (قوله صريح في  
أنه من متعلقات الشرط)  
سواء جعلت النباية على  
الحلول محل فعل الشرط أو  
جملت على إفهام معناه  
بسبب حلولها محل اسم  
الشرط (قوله والمسالمة له  
اطلاق الشرط الخ) هذا مبني  
لكن لا يفيد المضي لان  
التقيد وأن لم يلائمه لكن  
لا نافية ولا بعده أن في  
أبعد كما علمت حتى اقتضاه  
المقام لفائدة كما هي تعين  
وان اقضى أيضا تقيد  
الجزء لفائدة من فوائده  
قيسدا جعلا (قوله والاصل  
هنا) أي مهما بشرطه  
ومما يزيد من أيدلته لئلا  
من الآلاف الأولى فدعا  
لذكره في كفاي المغني

يكون علم البلاغة وتوابعها بالاصناف الاربعة وليس في تأكيده كبير فائدة قال بس وفيه ان الجزاء في  
الحقيقة الاخبار والاعلام وكما قيل فاقول أوفاعلم وبذلك أيضا يظهر جعل مضمون الجزاء بعد الحمد أي  
بناء على تعلق الظرف بالجزاء كما هو الراجح والاضحى ان كوزايت جد أول محمد علي الله اوجب عن هذا  
أن البعدية زمنية وبنال أيضا يظهر استبدال الجزاء المشروط فيه وكتب أيضا قوله أما بعد أي بعد البسمة  
والحمد والصلوة والمقصود منه تذكر ابتداء تأليفه هذه الامور المتترك بها ليكون أن الشروع فيها بعد ما غير  
ذاهل عنها فبذلك الترك أول (قوله هو) أي ههنا (قوله البنية) أي شيها بما حرق الجواب كنتم في  
الاستغناء عما عجزا بعدها كما في الفا كهي لا لا افتقار له انما وجب البناء اذا كان الى جهة وبني على حركة  
لخلص من الشفاء الساكنين وكانت ضمة لتكمل له الحركات الثلاث وجعل الما فانه من الاعراب باعطائه  
أقوى الحركات (قوله المنقطعة) أي اغظا لا معنى بدليل قوله البنية وانظروا كيف اقتصر على هذا الاحتمال مع  
أن عبارة المصنف محتملة لثمة لفظ المضاف اليه فتكون بعدم عربة وهذا الاحتمال أظهر لان الاصل في  
الاسماء الاعراب فكان ينبغي ذكر ان لم يقتصر عليه بس وقد يقال ثبت الزاوية عند الشارح بالضم  
اما بالنقي عن المشايخ أو ما يكون رها كذلك يخط المصنف أو أحد تلامذته فتأمل (قوله أي بعد الحمد  
والصلوة) فيه إشارة الى أن المضاف اليه نوي ثبوت معناه دون لفظه والافتقار الى بعد بسبب الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الخ والمراد بالحمد الشاء قد دخلت البسمة والصلوة الدعاء فدخل السلام ولا احتياج لهذا على النسخ  
التي ليس فيها ذكر السلام وبذلك انه في ما قبل ان الشارح لم يأت في تقدير المضاف اليه بالمضاف المسموع  
تأمل (قوله والعامل فيه) أي في حال البناء كما هو في لفظه حال الاعراب نصا على الظرفية كقولنا اما  
بعد حمد الله وكتب أيضا قوله والعامل فيه ما صرح في أنه من متعلقات الشرط والوجه أنه من متعلقات  
الجزء اذا قصد تحقيق الجزاء الملائمة لاطلاق الشرط لا تيميده كذا في العسري وكتب أيضا قوله والعامل  
فيه أما وقيل العامل فيه فعل الشرط المحذوف (قوله لنباتها عن الفعل) أي في عملها بطريق النباية ولم  
يقول ومهما مع أنها ثابتة عنها أيضا لان نباتها عنها لا يدخل في العلة (قوله والاصل) أي ما حقي الترتيب  
أن يكون عليه وانما يستعمل هذا الاصل اختصارا وما ذكر من أن الاصل مهما يكن من شيء مبني على  
أن امر اديسيو به بقوله معنى أما يزقنطق مهما يكن من شيء فترد بمنطق انه في الاصل كذلك وقال  
بعض الافاضل امر اديسيو به بأن المعنى الحب وتصور أن اما قد يكون ما بعد فاعلمها لعلها لانه كان في  
الاصل كذلك بل الاصل أن يكن في الدنيا شيء تخفف الشرط وزيدت ما لا دخلت النون في الحرف وقضت  
الهمزة والتفصيل في الرضي ادفري وقوله مهما في القاموس مهما ببسطة لا هر كبة من هو وما لا من ماما  
خلافا لاجمعها وانما لانه معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وهو مهمما تانها من آية  
الثاني الزمان والشرط كقوله وان لم مهمما عط بطنك سؤله وفر جعلت نالا منتهى الذم اجمعها الثالث  
الاستفهام كقوله \* مهما الى الية مهمما هو في هذين خلاف وقوله يكن هي تامة وقوله ضمير راجع  
لها ومن شيء بيان للمها في موضع الحال لتأكيده العموم أولا تدخل الزمان ايضا وان كان مهما الزمان  
والشرط فغايه من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب اه عبد الحكيم وقوله وقوله ضمير الخ  
أي ان كانت مهمما بنا بالغة في الاول من معانيها بدليل ما بعدو يصح أن تكون يكن ناقصة على المعنيين  
واسمها الضمير أو شيء وخبر ما بعد قوله أولا تدخل الخ أي ودخل ما يعقل أيضا تأمل وكتب أيضا قوله  
والاصل الخ جواب سؤال نشأ من قوله لنباتها عن الفعل فهو استئناف بيان (قوله بعد الحمد) مبني على  
أن الظرف من متعلقات الشرط (قوله هنا) أي في هذا الاصل قال عني وانما قد تابتدأ ثم مهما هنا لئلا  
قد تكون في غير هذا المكان معقولا كقولهم مهما تعظم شيء أقبل اه وحمل كونها في هذا الاصل مبتدأ  
اذما تجعل للزمان والشرط كما يجوز بعد الحكيم والا كانت في محل نصب على الظرفية الزمانية وكتب  
أيضا قوله ومهما هنا مبتدأ اختلف في خبر هذا المبتدأ ونحوه على ثلاثة مذاهب الاول أنه الشرط وحده  
والجزء قيد فيه والثاني أنه الجزء وحده والشرط قيد فيه والثالث أنه مجموع الشرط والجزء اه جري (قوله  
والاصمية لازمة للبتداء) لم يقل له وان كان متضمني الظاهر لا يثبت جوع الضمير لمها وليس مرادنا

والفأ لازمته له غالباً حين تضمنت أمامه في الابتداء والشرط زمتها الفاعل وصوف الاسم إقامة للآزم ٢٣ مقام للآزم وأما لآزمه في الجملة (فأما)

لا يقال هذا دعي ذلك أصناف قوله لازمته لا تقول الأضمار أصل ولزوم الاسمية للبتدأ من لزوم الصفة  
للموصوف لأن لزوم العام للخاص كالزوم الحيوان للإنسان كالزعم بس لأن ذلك أصح من جعل  
الآزم للبتدأ الاسم (قوله والفأ لازمته) أي لا تنفك عن الإنسان بعده متصلة بجموده وقوله غالباً أي في  
غالب أحواله وموضعها لا ينافي في لزوم وكتب أيضاً قوله غالباً أي في غالب أحواله وهو ما شرب إليه في هذا  
البيت  
أسمة طلبة وبجاءد \* ومجاولون وقدوا بالتنفيس  
وأجرت بقوله غالباً كما قال يس عباداً كان الخرافاضاً بغير قدراً مضارعاً مبتدأً ومنقباً بلا وزن الخذف  
في غير ذلك للضرورة كقوله \* من فعل الحسنات الله شكرها \* (قوله حين تضمنت أمامه في الابتداء  
والشرط) أي أفهمتها ما دلت عليها ما وقعها موضعها والمراد بالابتداء المبتدأ والشرط فعل الشرط فإضافة  
معنى إلى الابتداء والشرط للبيان والمراد بالمعنى ما يعني وبصمد مطلقاً لا ما قبل اللفظ وبصم قراءة الشرط  
بالنصب عطفاً على معنى وعبارته في الطول فوقعت كلمة أمامه موقع اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وتضمنت  
معناها ما قال عبد الحكيم أي تضمنت نزعاً للحواب وفي ذلك دلالة على ما دللنا به عبارة الشارح هنا  
وبه يسقط ما قبل لم يبعد تضمن الحرف معنى اسم وفعل لأنه مبني على أن القصبة تضمن الضمين الأشراب  
وكتب أيضاً قوله حين تضمنت الخ قال الفريز أعلم أن ظاهر ما ذكره هنا من كون أملاً واقعاً موقع المبتدأ  
وفعل الشرط مخالف لما ذكره في أحوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى وأما نود فهدى بها نهم حيث  
قال ثم أصل ما أريد فقام بهما بكن من شيء فبقاؤه خفف للزوم الذي هو الشرط أعني بكن من شيء وأقيم  
مقامه ما زوم القيام وهو زيد لا بدل على أن أملاً يقع الأموقع أداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على  
المذهبن اه وقد أشرت في كافي الحنفية إلى أن الظرف بين أملاً والفأ من معمولات الجزاء خلاف ما مبني عليه  
هنا قال الحنفية في كرام المحققون على هذا مطلقاً سواء كان ما بعده الفأ معصبه الصدركان وما النافية أو لا  
اه (قوله لزمتها الفأ) في الخواشي الحسرة وفان قبل إذا كان على لزوم الفأ لا تضمنتها معنى الشرط وكانت  
الفأ لازمته للشرط غالباً لأنه لا يكون زوماً أيضاً غالباً ولا يلزم منه الفرع على الأصل قلنا لما  
تضمنت أمامه في الشرط ولم يكن الشرط مصرحاً به وجعل الفأ دليلاً عليه وجعل لزوم الفأ كلاً خلاف  
ظاهر الشرط فإنه لا يحتاج إلى دليل لذلك فلزوم الفأ كلاً الضعفة لما ذكرناه وفي كون الزوم كلاً بانظر  
لأننا قد خفف إذا دخلت على قول حذف في مقوله نحو فاما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم أي فيقال  
لهم أ كفرتم لأن يقال هذا قليل وقد خفف في الضرورة كقوله \* أما القتال لاقتالاً لذكره وفي قدور  
كقوله صلى الله عليه وسلم أمامه موسى كافي أنظر البهائم أقوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال بشرطون  
شروطاً ليست في كتاب الله فحتمت أن التقدر فأقول ما بال رجال فوهوم قبيل الآية نذر اه بس  
وحاصل الجواب أن حذف الفأ لم يطرأ اختياراً في موضوع واحد وهو موضع حذف القول أو بكية  
لزومها بخلاف حذفها مع الشرط فخطرت في مواضع وكتب أيضاً قوله لزمتها الفأ الخ ينبغي أن تكون بمعنى  
ألزمت الفأ والاصطلاح جعلت الفأ والاصطلاح لزمتها ونحو ذلك لبعد الفأ عن فيصحب نصب إقامة على أنها  
مفعول لأجله أشرطه المتحد وقوله لزمتها الفأ راجع لقوله والشرط وقوله والاصطلاح الاسم راجع لقوله  
الابتداء وكتب أيضاً قوله لزمتها الخ أعلم أن الحروف يجوز بد كبرها وتبينها باعتبار اللفظ والكمه فلذا  
قال لزمتها الفأ وقال لزمتها أصح لكن ينبغي أن يعلم أنه عطف على الفأ والاصطلاح وهو مذكور فقد اجتمع  
مذكر ومؤنث لسكونه مجازاً وأسند الفعل اليها وألحق الحكم في ذلك للسابق منها فما حفظه اه يس (قوله  
ووصوف الاسم) لما كان الآزم للبتدأ نفس كونه اسماً كان المناسبات أن يكون الآزم لثانيه أيضاً كذلك  
والم يمكن لتعني حرفية أمامه لوصوف الاسم أي وقوعه بعده بالافضل بدلاً عنه أما لا يدرك كلاً لا يتزل  
كاه واعتبر على لوصوف الاسم بقوله تعالى فاما أن كان من المفربين وأجاب الشارح في الخواشي بأن  
التقدير فاما المتعريف فالاسم لاصق تقديراً والرضي قال إنما الآزم إقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء  
كان اسماً أم لا اه سم (قوله إقامة للآزم) هو الفأ واسمة وقوله مقام للآزم هو المبتدأ والشرط (قوله  
في الجملة) يرجع إلى ما قبل قوله وأما أيضاً وذلك لأن الفأ أو قامت في مقام الشرط وهو ما قبل  
كلام الرضى أي أمناً بانه عن مهم فقط وأنى بشئ من الجزاء اسماً أو غيره ليكون كالغرض عن فعل الشرط فلا يلزم لوصوف الاسم بها

(قوله فإضافة معنى الخ)  
لاحاجة إلى ذلك كما لا يخفى  
إذا المقصود دفع ما سبكه  
من الأشكال وبجركون  
التضمن هنا ليس بطريق  
الأشرب كاف في دفعه  
فلاضافة من إضافة المدلول  
إلى الدال والمعنى قابل اللفظ  
وسبغى أنه لا دلالة في عبارة  
المطول وما كتبه عبيد  
الحكم علم على شيء من  
ذلك سوى أنه ليس المراد  
التضمن بطريق الأشراب  
فقوله بعد وعبارته في  
المطول الخ لا يشهد به اه  
(قوله كتنضم نهم) ظاهره  
أن نهم حلت محل الجواب  
بجمله لا يقدر بعد ما صرح  
سم بأنه مقدر بعدها (قوله  
سواء كان ما بعده الفأ الخ)  
أي لأنه يجوز الفأ المنع  
لغرض مهم وهو هنا الدلالة  
على أن ما بعده الفأ لازم لها  
قبلها (قوله وجعل الفأ  
دليلاً عليه) لأنهم ذلك  
جعل أملاً دليلاً عليه كما لا يخفى  
على أن الفأ هي التي دلت  
على حلول المعمل الشرط  
فافهم (قوله وأجاب الشارح  
الخ) لا يخفى أن هذا التقدير  
مستغنى عنه ولا يدل  
عليه إلا الطراد الحكم الذي  
هو الدعوى فمستحسن  
الدعوى دللاً فافهم أن  
لصوق الاسم كثرى لا يكتفى  
فأمر عبد الحكيم والسبب  
المعنى والعلة الباعثة كل  
منهما لا يصح بدلاً (قوله  
وارضى قال الخ) محصل

الجزء الا انه المست في مقامه حقيقة لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لانه معموله وكذا الصوق الاسم لم  
يقم في مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع املانها ثابت عنه ووقعت في موضعه تأمل سم وقوله لانه  
معموله اى على تعلقه بالجزء معمول الشرط على تعلقه به والعمل مقدم فكذا ما قام مقامه من الغاء  
فان وقع بحث الحفيد وأما بيان بقاء الاثر في الجملة فهو كما قال الحفيدان آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة من  
الاستيعاد والخبر والتجمل بينهما فاصوب الاسم ابقاء لها في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط  
والغاء والجزء فلزم الغاء مقامه لها في الجملة وكتب ايضا قوله في الجملة اى بحسب الامكان (قوله هو ظرف)  
اى فيما اذا وقع بعد جملتان فانه يحى معنى لم نحو زيدم زيد وما يتبعه الندم بمعنى الاخوان كل نفس لما  
عليه حافظ اعد عبد الحكيم وكتب ايضا وقيل خوف (قوله معنى اذ) اى ملتبس بمعناها وهو الزمان الماضى  
وهو اولى من قوله في المطول بمعنى اذ لان الاستقبال (قوله يليه فعل ماض) اى لفظا اؤن تقدير اكن قوله  
أقول لعبد الله لما سقاونا \* ونحن برادى عبد شمس وهاشم

وكتب ايضا قوله بل انما سكت عن جوابها لما فيه من الخلاف والاسم وجوب كونه ايضا ماضيا (قوله  
لفظا) اى ومعنى وقوله اومعنى اى فقط كلفضارع للفتح بل في نحو لما لم يقم زيد لم يقم حمور (قوله علم البلاغة)  
ليس القصد المعنى العلى بل المعنى الاضافى والمراد علمه زبادة تعلق عن غيره كالغزو بالبلاغة وتوابعها  
فلا يلزم العطف على جزاء العلم ولا راجع الضمير في توابعها على خبره اى انه يصح ارادة المعنى العلى ويكون  
حذف من الثانى المضاف وابقى المضاف اليه على جره وأما الضمير فيكون راجعا الى علم البلاغة وانث  
باعتبار انه صناعة وكتب ايضا قوله علم البلاغة افر دمع ان التعلق بالبلاغة علمان لان المرفوع المضاف يعم  
واشارة الى الشدة تناسب ماحدى كانهما واحد (قوله وعلم توابعها) اشار بتقدير المضاف الى ان توابعها  
بالمر عطف افعلى البلاغة وان المضاف الذى هو علم مسلط عليها فيكون واقعا على ثلاثة علوم وكتب ايضا  
قوله وعلم توابعها جعل المصنف البديع علميا راسمه ان الخشعي حصر علم الادب في اثني عشر علما  
ولم يعد البديع علميا راسم بل جعله دلالا على البلاغة بل جحان ما سلكه المصنف لان البديع موضوعا  
متبعا عن موضوع علم البلاغة بالهيئة المتبعة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا جعله علمه مستقلا  
اولى (فان قلت) لا تدخل البديع في الكشف عن وجودها بالعبارة على المذهب المنصور وهو ان العبارة  
القرآن لمكونه في اعلى طبقات البلاغة ولا في معر قد قاتى اللغة العربية بل في النور اقرب في ذلك منه اذ به  
يعرف بما لا يدمنه في الافادة فكيف جعل العلوم الثلاثة من أجل العلوم وأدقها علمه بان بها الكشف  
والمعرفة المذكورين (قلت) لما كان تادما للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاحكام والادقصة  
واجرى التعليل على ذلك اذ اذ الفنى واعلم ان المراد بعلم الادب علم العربية بالمعنى العام لاثنى عشر علما  
قال السيرى علم العربية هو العلم الباحث عن احوال اللفظ صحة وفسادا فالباحث عن حال جوهر اللفظ  
ومادته لغة وعن اصوله وفروع اشتقاق وعن هيئته قمرى وعن حال آخوه ارباؤه بنادى نحو وعن حال  
مطابقته مقتضى الحال المعاني وعن اختلافه في التعبير عن المعنى الواحد وضوحا وخفاءه البيان وعن  
محاسنه البديع وعن وزنه العروض وعن آخر الموزون القافية وعن كيفية النظم وترتبه قرض الشعر  
وعن كيفية ترتيب المنشور انشاء النثر من الخطب والرسائل وعن كيفية ارادة في الكتابة علم الخط فهذه  
اثنا عشر علما ينقسم الباعلم العربية والعرويقين العروض وقرض الشعر ان العروض تتميز به الموزون  
من غيره وقرض الشعر يعرف بكيفية انشاء الموزون والمعنى السالم من العيوب اه وكتب ايضا وعلم  
توابعها كالطباق والجناس (قوله من أجل الخ) لا يلزم من كون هذه العلوم من أجل العلوم كونها اجلها  
جميعها وانما يلزم كونها من الطائفة التي هي أجل العلوم فيصير ان يكون من تلك الطائفة ما هو أجل  
منها كعلم التوحيد والشرائع اه ع ق اى لان الاجل مقول بالتشكيك (قوله قدرا) اى رتبة ومنزلة  
وكتب ايضا قوله قدرا اعترافا من نسبة الاجل الى العلوم فكيف ائنه من أجل قدرا العلوم اى اقدرها  
واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فكيف ائنه من قدرا أجل العلوم اى اقدرها وعلى التقديرين  
لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومعطوف عليه اى لما كان قدرا علم البلاغة وسره من أجل قدر

هو ظرف بمعنى اذ يستعمل  
استعمال الشرط يليه  
فعل ماضى لفظا اومعنى  
(كان علم البلاغة) هو  
علم المعاني والبيان (و)  
علم (توابعها) هو البديع  
(من أجل العلوم قدرا)

(قوله لم يقم في مقام المبتدأ)  
أما الحقيقي كما يفيد ما بعده  
فلا ينافى انه قام في مقامه  
التسمي وهو ما قبل الجزء  
(قوله اى على تعلقه بالجزء  
الخ) لما سب ان يقول اى  
على تعلقه بالشرط والعمل  
مقدم فكذا ما قام مقامه  
من الغاء وعلى تعلقه بالجزء  
الآخر تاهل ان الرد من سم  
على الحفيد دائما هو عند  
تعلقه بالشرط (قوله من  
جملة الشرط) اى كون الشرط  
جملة من كسبة من مسند  
ومسند فلا يقال فيه  
يجعل الشيء علامة على  
نفسه قاله بعض مشايخنا



فيكون من أدق العلوم سراً  
(ويكشف عن وجوه  
الاجتهاد في نظم القرآن  
أسرارها) أي به يعرف أن  
القرآن مجزئ لكونه في  
أعلى مراتب البلاغة  
لاشتماله على الدقائق  
والأسرار الخفية

(قوله وقال عبد الحكيم  
الخ) وعلى هذا لا يحتاج  
إلى تقدير مضاف في علم  
البلاغة (قوله من نسمة  
الأجل إلى العلوم) أي التي  
هي مدلول الضمير في أجل  
العائد على موصوف أحد  
وليس المراد العلوم المنطوق  
بها لأنها مفصلة عليها  
والمراد المفضل (قوله ولا  
يلزم جعل اسم التفضيل  
الخ) فيه أن الأصل أن  
لا يقدر إلا ما يصلح أن يظهر  
وأن كان التقدير اعتباراً  
لا استعمالاً فالنحو مع  
الاستقراء وهو العلامة  
عصام الدين إبراهيم بن  
محمد بن عرب شاه (قوله  
ونظمه) ذكر المصنف  
صغراً بقوله أذبه الخ  
وطوى ذكره لعلها لا تكرر  
الدعوى في قوله ولما كان  
علم البلاغة هو عين النجاة  
إذا اختلف بينهما إنما  
هو بالاعتبار (قوله على  
أن المعنى الخ) إشارة إلى  
تقدير مضاف ومتعلق  
بذلك أيضاً فله لفظ به  
والأصل لمعرفة كونه في

العلوم أو قدر أحكامها أو طول الاحتمال أن اللذان في قدرهما يجريان في سراً أي وأدق سرها أي أسرارها أو  
وسراً فدقها أي أسرارها على ما مر وقال عبد الحكيم قدر تمييز من نسمة الأجل إلى العلوم مزال عن الفاعل  
أي من طائفة علوم أهل قدرها وكذا قوله سراً أي من طائفة علوم أدق سرها ولا يلزم جعل اسم التفضيل في  
الظاهر أن التقدير اعتباراً لاستعمال كل واحد من العلوم في سراً (قوله وأدقها سراً) أي به يعرف أن  
بذلك العلم الخ ع في كدقائق العربية المندرجة في البلاغة وتوابعها (قوله لا يفهم من العلوم) إشارة إلى الخصر  
المستفاد بتقديره وقوله من العلوم إشارة إلى أن الخصر مضاف ولا يفهم من ذلك غير علم كالألهم أو سم  
والعلمية (قوله العربية) أي اللغة العربية (قوله ويمكن الخ) فيه إشارة إلى أن قوله يعرف الخ دليل  
للدقة لكن لا يلزم الدليل الإبراهيمية مقدمة مطوية مسجلة وهي أن دقائق العربية وأسرارها من أدق  
الدقائق والأسرار ونظمه هكذا هذا الفن يعرف به دقائق العربية وأسرارها وكل ما هو كذلك فهو من أدق  
العلوم سراً والدقائق والأسرار بمعنى كافي ع في والمراد الأمور التي تقتضيها البلاغة كالنظم كيد التكرار  
وعدمه على الذهن هذان أرجعنا ضمير أسرارها العربية وهو المتبادر وبصر أرباعه للدقائق وبرادها  
تلك النكات وأسرارها فوائد كدفع التكرار بالتأكييد ويمكن على هذا أن يراد بأسرار الدقائق أدقها  
فلا يحتاج إلى توسط مقدمة محذوفة كافي بس (قوله ويكشف الخ) أي برأيه أنه لا حاجة إلى جملته كما يشير إليه  
الشارح في كلام المصنف فشر مشوش قال الفري وأما بالاجتهاد في الف لفظها أدخل في المدح  
من الأدقة وأخوها في الشرح دليلها أنما يكشف عما ذكر في توجيهه لا دقة من أنه يعرف به دقائق  
العربية (قوله عن وجوه الانحياز) أي طرق وأسبابه وفي دقائق البلاغة وأسرارها كما يشير إليه الشارح  
وكتب أيضاً قوله عن وجوه الانحياز بل عن الانحياز لأنه إنما يعرف بالأدق المكتسب من كثرة مزاولة  
الوجوه المكشوفة بهذا العلم لأنه كافي الفتح أو طول الخصر (قوله في نظم القرآن) حال من وجوه  
أوس الانحياز أو صفه لأحدهما بحسب تقدير المتعلق معرفة أو كونه وكتب أيضاً قوله في نظم القرآن تهو في  
الأصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشيء قرأ قرأ أي تأمل جمعه بمعنى القراءة يقال قرأت الكتاب قراءة  
وقرأ تأملت إلى الكلام المنقول على محمد صلى الله عليه وسلم للإيجاز لأنه من ثلاثه المنقولة المقصود بقصر سورة منه  
هذا هو المفهوم من شرح الكشف للشارح أو جعل أولاً بمعنى المفعول ثم نقل إلى الكلام المذكور وهذا  
هو المفهوم من عبارته في المطول ووجه الأول خفة المؤنة ووجه الثاني الانسيابية وهو علم شخص أن قلنا  
بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم كما هو معروف أهل العربية وإن لم يكن ذلك لا اختلاف اختلاف  
محل فقط كما اشتهر بل اختلاف الشخص عند التحقيق وعلم جنس أن لم تدل ذلك كما هو يدق الفلاسفة  
وكذا الكلام في سائر أسماء الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لأن اختلافها باختلاف العقل كاختلاف  
الفاظ مسمى الكتب باختلاف النطق (قوله أي به يعرف الخ) بيان لما صحت معنى مجموع قوله ويكشف  
الخ والمراد معرفة ذلك على وجه التخصيص والتحقيق فلا يرد ذكر الانحياز في كتب الكلام لأنه على وجه  
الاجمال والتوسل لا يثبت سلة النبوة على أن علم الكلام يعرف به أن القرآن مجزئ وهذا العلم يعرف به  
أنه مجزئ وقرئ بين ما يعرف فيه وما يعرف به فلا ريب من أصله (قوله لكونه في أعلى الخ) يصح تعلقه بمعرفة  
على أن الملقى لأنه يعرف به كونه الخ وتعلقه بمجزئ فالمرتب منصفة على الانحياز وعلمته وعلمته لكن معرفة  
الآيتين به بواسطة معرفة الدقائق والأسرار التي اشتغل علماء القرآن ومعرفة هذه مباشرة فتناهي  
الشارح عبارة المصنف وكتب أيضاً قوله لكونه في أعلى الخ أي لا لكونه يخبر عن الغيبات ونحوه من  
الأقوال في وجه الانحياز (قوله في أعلى مراتب البلاغة) المراد الأعلى النوعي وهو مرتبة بل من البلاغة مجزئ  
المنقول عن الأتيان بمقدار أقصر سورة منه في تلك المرتبة فيقال الطرف الأعلى وما يقرب منه فلا يراد أن  
الاجتهاد لا يتوقف على كونه في الطرف الأعلى أو يس أو ما يراد الأعلى من نوع مقدور البشر لا مطلقاً  
وبذلك أيضاً يتقدم ما ورد على كلامه من أنه يقضي أن القرآن كله في مرتبة واحدة وليس ببعضه أعلى

من بعض وليس كذلك (قوله غن ظوق البشر) مصدر طاقه اذا قدر عليه ويقال اطاق ما طاقه (قوله وهذا) أي ما ذكر من معرفة أن القرآن معجز وقوله وسيلة إلى تصديق النبي أي ليكون القرآن من مخبرته (قوله فيكون) أي هذا العلم (قوله لا يكون معلوماً الخ) تعطيل لتفريع كونه من أجل على ما تقدم لا لا يكون من أجل لأن علمه المرفع عليه وكتب أيضاً قوله لا يكون له لومه وهو لا يحجز عما هو ظاهر من كلام الشارح وجه أحسنه هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن وقوله وغابته يجوز أن يراد بها الغور ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل فلا ينافي ذلك أن هذا الغابته تحصل بعلم الكلام أضامن سم (قوله وتشبهه وخوءه لا يحجز) أي في النفس قال الشارح في مقوله وقد سبنا في هذا على اصطلاح المصنف أي في الاستعارة بالسكينة فانها عنده التشبيه المضمر في النفس اه وحوى على مذهبه مع ضعفه لأنه المستعبر وكتب أيضاً قوله وتشبهه وخوءه لا يحجز أي هذا المركب الاضافي اه بس أي معناه (قوله وانبات الاستار الخ) قال الحفيد هذا معني على ما هو العرف من اختصاص السيرة بالمحسوس والا فالسيرة يطلق في اللغة على المعنوي أيضاً اه والذي في القاموس والصحاح والمصاح وغيرها أن السيرة بكسر السين واحد السيرة والاسرار وهو ما يستتر به وأما الفخ فيصدر وليس في ذلك ما دعا به بل قد يتبادر منه خلافه (قوله اهام) أي تورية لأن الوجه يستعمل في معنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب والظرف أي المعنوي وهو البعيد وهو المراد هنا (قوله أو تشبهه لا يحجز الخ) وعليه يكون المراد بالانحاز المحو زعمه وهو جل القرآن اه عبد الحكيمة أي لست وافق المشبه والمشبه به في المحبة ولكن أن تقول شبه الواحد بالجماعة لقصد المبالغة وكتب أيضاً قوله أو تشبهه لا يحجز أي المضاف إليه فقط اه بس (قوله بالصور) أي المصورات وجمع ليلامح وجهه (قوله ترشح) الترشيح أن يدرك شي من ملائعات المشبه به سواء ذكر المشبه به كما في المصلحة أو لم يدرك كما في المسكنة وما قيل من أنه لا يكون إلا في المصلحة لأنه يجب أن يقارن لفظ المشبه به فردود وكتب أيضاً ظاهره أنه لا ترشح للاستعارة على الوجه الأول مع أن الكشف ترشح (قوله ونظم القرآن الخ) قال خسر والمراد بهذا الكلام بيان فكنتنا بشارا للتعجب بالنظم على التعبير بالفظ وهي التنبه على منشأ الانحاز الخ والنظم تأليف الكلمات حال كون معانيها مترتبة ودلائلها متناسقة كأنها ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل ولما كان الانحاز باعتبار كمال البلاغة والسلاطة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ فكيف كان اختيار النظم عليه مع ما فيه من الاستعارة والمراد بتناسق الدلالات مطابقتها لمتناسبات الاحوال ومناسبتها ماها فسللتها للمشابهات لان تشابهها يقتضي حال البلاغة فيها فيه كأن ارتفاع شأنها في القنرى النظم في اللغة تجمع الأوائل في أسلاك وفي الأضطلاع تأليف الكلمات وأجمل مرتبة المعاني الخ وقد يطلق على مطلق الترتيب المقدر لا يصل المعنى وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ وكتب أيضاً بقوله والنظم لأنه بلاضافة للقرآن قد يستعمل في أعم من المعنى المذكور كما في القنرى وكتب أيضاً قوله ونظم القرآن تأليف كلماته أي المراد به هذا ذلك يحجز لان النظم في الأصل ادخال الدر ونحوه في السلك استعارة هنا تأليف على سبيل الاستعارة التصريح بحجتها وبصرها أيضاً اجراء الاستعارة في القرآن بأن يكون شبه بالدر على سبيل الاستعارة بالسكينة والنظم تحصيل (قوله تأليف كلماته) المراد بالالفاظ مفردة وأمر كة لا خصوص المفردات (قوله مرتبة المعاني) أي الأمر راى يقصدها البلاغة كأنها كبد وعنده وتقدم المستند له أو المستند لا لاعتناء الحال المذكور ترتيبها موضع كل منها في محله المطلوب فيه قال عبد الحكيمة وهذا إشارة إلى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة الدلالات قال عبد الحكيمة أي في الوضوح والخفاء وهذا إشارة إلى علم البيان اه أي دلالاتها متناسقة في وضوحها وخفائها وقوله على حسب ما يقتضيه العقل أي عقل البليغ راجع لكل منهما كما في عبد الحكيمة وسبب أن علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي لها طابق اللفظ مقتضى الحال والبيان علم يعرف به تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات (قوله لا توافي النطق الخ) أي بخلاف نظم الخروف فإنه توافي النطق في النظم من غير اعتبار معني يقتضيه حتى لو قيل ممكن ضرب من لما أدى إلى فساد في اللفظ اه مطول (قوله ونظم الخ) عطف تفسير (قوله كيفما اتفق) أي على أي حال وقع الضم ولومن غير مراعاة العليين أي

عن طوق البشر وهذا وسيلة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات فيكون من أجل العلوم قبل أن يكون له لومه وغابته من أجل المعلومات والغايات وتشبهه وخوءه الانحاز بالأشياء المخفية تحت الاستار استعارة بالسكينة وانبات الاستار استعارة تشبيهية وذكر الوجه اهام أو تشبيهه الانحاز بالصورة الحسنه استعارة بالسكينة وانبات الوجه استعارة تشبيهية وذكر الاستار ترشح ونظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توافي النطق ضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق

(قوله أي هذا المركب) أي وجوه الانحاز وقوله أي معناه في تسع أي معنى المضاف منه اذ هو المشبه ومعني المضاف إليه غير داخل (قوله أي عقل البليغ) أي حتى يكون ما اقتضاه العقل غير خارج عن قولنا العقلين (قوله ولو من غير مراعاة العليين) أي الذين يحصل بمرعاتهما الترتيب والتناسق وكان الاوضح أن يقول ولومن غير ترتيب وتناسق

المعاني والبيان ويحتمل رجوع ضمير اتفق للتوالي والضم وأفرده لثلاثتهما (قوله وكان عطف على كان الأولى (قوله القسم الثالث) هو الآخر وأما القسم الأول ففيه الغلو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثاني ففيه العر وض والقواني والمطوق وقوله من مفتاح العلوم في العلوم استعارة بالكناية ومفتاح تخيل أو تصرف حقيقة في مفتاح أصالة أو تبعية على الخلاف في أسماء الزمان والمكان والأفعال وكتب أيضا مانعه قال في الاطول سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم التسعة التي اشغل عليها ولانه مفتاح العلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها منها وكتب أيضا قوله من مفتاح أي الكائن من مفتاح أو كائنات من مفتاح فهو وصفة للقسم أو حال منه وفيه أنه متدفق الأصل والحال لا يأتي من المبتدأ إلا أن يصير على أناس كان فاعل حقيقة وهو قول الكوفيين أو على جواز أن بيان الحال من المبتدأ وهو قول سيبويه وعلى جعله صفة يكون كائن اسم فاعل بمعنى الصفة المشبهة لا دلالة له على الحدث والا كانت ال موصولة فلازم حذف الموصول وبعض الأصول له وهو غير سائغ وكتب على قوله أي الكائن من مفتاح مانعه ولا بد أن الظرف بعد المعرفة حال لأن ذلك إذا لم يمنع مانع كعدم ما يصلح لحي الحال منه على الرابع كما هنا فإدريس وكضعف المعنى على الحالية (قوله الفاضل العلامة) وصفه بذلك لثلاثي ما وصف به من الاعتزال (قوله يوسف) فيه ست لغات تثليث السنين مع الهمز أو الواو كما في شيخ الإسلام على البخاري (قوله السكاكي) نسبة إلى سكاكة قرية بنينا سور وقيل بالعراق وقيل باليمن (قوله أعظم ماضيف الخ) أفعال التفضيل بعض ماضيف اليه فيتمضي أن القسم الثالث كتابه مع أنه بعض كتابه ويوجب بأنه كتاب باعتبار نقله على حدة مع أنه كتاب لغة لأنه من الكتب بمعنى التجميع فصدق بالكل والبعض قال شيخ الإسلام كراميا في حواشي المطول ماموصولة أو سكرة موصوفة ولا يجوز كونها موصولة حرفيا إذا المعنى أعظم التصفيف لا فعل التفضيل بعض ماضيف اليه والقسم الثالث بعض المصنفات لا التصفيف فلا يجوز ألا أضافه وظاهره أنه مع الادعاء بجواز كونها مصدرية والظاهر خلافه لأنه لا ينما بمأقوله من الكتب اهـ س وفيه أن تبين ما يقوله من الكتب لا ينافي مصدر بها الادعاء لأنه لأن المراد بالتصفيف عليها المصنف غاية الأمر أنه ادعى أنه عين التصفيف بالماضي المصدرية مائة وعشرون وخارجا عن المصدرية وهو جعل المصدر المؤنث بمعنى اسم المفعول أي أعظم المصنفات كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى أن أن يفترى في تأويل افتراء بمعنى مفترى وحسبنا ذلك الإشكال في بيان ما يقوله من الكتب (قوله المشهورة) فغير المشهورة بالأولى اهـ ع في (قوله بيان لما) تعقب بأن من البيانية مع صدقها في موضع الحال وصاحب الحال هنا ليس فاعلا ولا مفعولا بل مضاف إليه فالأقرب أنه بيان للضمير المستتر في صنف ولا يلزم ههنا أنه الاشتهاز من التصفيف لعله من الحال المقدرة وفي ذلك البيان مز يدب اللغة في نفعه إذا لا اشتهاز لا يكون إلا التعميم وصيانة عن تهمة الكذب إذ دعوى الإطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى إثبات النعم العظم لجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق اهـ بس وقوله أذ دعوى الإطلاع الخ ودعوى إثبات الخ أي الألتزمتين لقوله أعظم ما صنف فيه فتعاضد حذف قوله من الكتب الخ وقوله قبل بل مضاف إليه أي والحال لا يأتي من المضاف إليه إلا إذا صلب المضاف لعله في الحال التصب كأن كان اسم فاعل أو مصدرا أو كان جزءا من المضاف إليه نحو أعجبني وجه زيد متبسي أو مثل حرفه في صفحة إسقاطه نحو أن اتبع ملة إبراهيم خيفا وهنالك كذا (قوله من أعظم) أي من تسعة أعظم إلى ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف في القسم الثالث أي لما كان نعم القسم الثالث أعظم مانع ما صنف فيه ويحتمل أنه غير من تسعة كان الحال القسم الثالث فتقدير المضاف في ما صنف فيه وجعله غير من المشهورة بعيد وان كانت أقرب أي المشهورة زعمها لانه لا يكون حسنة تصافي المقصود وهو أن الأعظمية باعتبار النفع لجواز أن تكون بأخبار آخر اهـ بس (قوله لكونه أحسنها ترتيبا الخ) في تقدير لكون ترتيبه وخبره زوجه للاصول أحسن ترتيبات الكتب المشهورة وقوام خبرها أو كثر جوعها فاعلم حذف مضاف ومعلومين وكتب أيضا قوله لكونه أحسنها الخ قال في الاطول وبين كونه أعظم نفعه لكونه طبعه لثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم النفع لكل من الثلاثة كإشرا به كلام الشارح حيث جعل قوله وأنها بخبر راق في قوله لكونه أنها بخبر راق وقوله وأكثرها

(وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي وصفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه) أي في علم البلاغة وتوابعها (من الكتب المشهورة) بيان لما صنف فيها (تتميز من أعظم لكونه) أي القسم الثالث (أحسنها)

(قوله هو الآخر) أفاد أنه ثلاثة أقسام فقط (قوله أو تبعية) فيتميمه التوصل بالكتاب إلى العلوم بالفتح ويستعار لفظ النفع للتوصل إليها يشق منه مفتاح بمعنى موصول إلى العلوم (قوله معنى الصفة المشبهة) أي والداخلية عليها صرف تعريف على الصنف (قوله ولا بد أن الظرف الخ) بمعنى على ظاهر كلام المعربين وقد رد في المعنى بأن المدار على المتعلق فإن قدر معرفة كان لينا والا كان حالا اهـ (قوله) وهنالك كذلك لا يقال أن أفعال التفضيل بعض ماضيف اليه لأننا نقول هو فرد مما يضاف إليه لا جزء منه قاله بعض مشايخنا (قوله فتقدير المضاف) أي الرائد على التميز وقوله فيما الخ خبر عن تقدير (قوله) وإن كانت أقرب أي في اللفظ إلى التمييز

الاصول جمعا في قوة وكونه أكثرها لالاصول جمعا أما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلا يلزم أن  
 حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفتقر الطالب وأما كون تمام الخبر سببا فلا يلزم إذا خلا عن  
 الزوائد ولا نفع فيه لم يكن لناظر فيه تضييع وقت ويكون خالص النفع بعظم نفعه وأما كون كثرة الجمع  
 لالاصول سببا فظاهر أه يس وقوله كأي سير راجع للنسبة على ما هو الظاهر تأمل وكتب أيضا قوله  
 أحسنها ترتيبا فيه أن الترتيب وضع كل شئ في مرتبة وهذا لا يتناول فيه واجب بأنه يقبله من حيث أن  
 المسئلة قد يناسبها مواضع عديدة لكنها ببعضها أنسب فالنفاصل بهذه الاعتبار وكتب أيضا قوله  
 ترتيبا لا ينجي أنا الترتيب والخبر صفتان للرب الذي هو السكاكي للترتيب الذي هو القسم الثالث  
 فوصفه بما يجاز على المناسبة بينهما وهي وقوعهما عليه وأما مصدران للرب فيقول فوصفه بما حث  
 حقيقة ويحتاج عليه إلى حمل المصدرين في تفسيره الشارح لهما كذلك يذكر (قوله أى أحسن الخ) لوقال  
 أى الكتب لكان أخضر (قوله وضع كل شئ الخ) العموم المستفاد من كل يعتبر بعد راجع ضمير مرتبة  
 إلى شئ للثبوت لا لاعتراض المشهور أه عبد الحكيم وحاصله أنه لا يصح عود ضمير مرتبة إلى كل لأنه  
 يلزم عليه أن يكون كل شئ في مرتبة كل شئ وهو فاسد إلى شئ لأنه لم يعلم أنه إن يكون كل شئ في مرتبة  
 الشئ الواحد وهو أيضا فاسد وأجيب عنه أيضا بأن الكلام من باب مقابلة الجمع بالجمع فهو على التوزيع  
 أى وضع الأشياء في مراتبها أى هذا في مرتبة وهذا في مرتبة وهكذا وأجاب الحق بدمج حاصله أن الضمير  
 الراجع إلى الذكر معروفا على الراجح وإضافة المرتبة للعهد الخارجي والمعنى وضع كل شئ في المرتبة الثلاثة  
 بهذا الشئ الموضوع فيها وفيه أن الاشكال بأن يحال عليه إذا المعنى حينئذ وضع جميع الأشياء في مرتبة  
 شئ معين تليق به بقدر (قوله وأتمها تحريرا) فيه أن تمام الشئ بها تفتقر فلا يقبل الزيادة ولا يقلها  
 لا يصح منه التفضيل والجواب أن المراد بالتمام الترتيب إليه وهو يقبلها فالكتب قرية إلى تمام الخبر  
 والقسم الثالث أقرب إليه أو يقال التام من جهة الكم والزاد من جهة الكيف أو بالعكس كما في  
 يس وفيه نظر وهذا أيضا يتقدم ما قبل أن تمام الخبر لا يتبع مع وقوع الحشو والتطويل وكيف يقول  
 بعد غير مصون الخ لأن كونه أقرب إلى تمام الخبر بالنسبة إليها لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل  
 في نفسه على أن هو من المقافة إذا زاد بالخبر التهديب عن الزوائد لا التهديب عن الخطأ والام تنوعهم وفي  
 الأول لا معنى كون الكتب أتم تحريرا كون أجزائه المهردة كمن من جزرات غيره ولابد الاعتراض  
 وحاصله أن المراد بالتمتعة أكثر به وهو يرجع إلى الجواب الأول (قوله هو تهذيب الكلام) قد يطلق  
 الخبر على بيان المعنى بالكلام كما أن التفسير به بأخباره وليس له هنا كبير معنى فلذا لم يلفظ إليه أه  
 فنرى (قوله وأتمها تحريرا) لم يبدل ولكونه أكثرها كما قال في سابقنا كثرة المقارنة وقوله أى أكثر الخ لا حذفه  
 كما في قوله كثرة بغيره وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير  
 والخبر عاده فكان المناسب قد عذر كالألانة أو عود عاين السبع (قوله لالاصول) المراد بها المال الشاهد  
 لأنها أصل القواعد وأما القواعد الأصل برادف القاعدة أه يس والاولى إرادة الثاني (قوله يفسره الخ)  
 فيه أن لا يعمل لا يفسر عملا وأجيب بأن هذا مخصوص بباب الاشتغال أو أن مراد الشارح بالتفسير  
 مطابق للذلة والأفهام قال في الأصول وقوله جمعا عطف بيان للتميز المحذوف أه يس (قوله لا يتقدم  
 عليه) لأنهم جعلوا عمله لتأويله بأن مع الفعل أن أريد الماضي أو المستقبل وماع الفعل أن أريد الحال كما  
 نهن عليه ما نال في الخلاصة ومعمول فعل الحرف المصدرى لا يتقدم عليه لأنه ومعمول كعروف كلفه شرط  
 الترتيب فيها أه يس وعبارته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول أه (قوله والحق خواز ذلك في  
 الظرف) أى لو رددت في الترتيب كقوله تعالى فلما أبغضه السي وقوله ولا تأخذ كرهما أو فوق تقدير  
 عامل للظرف تكاف وليس كل مؤول حكمه حكم مألوف فيسقط ما قبل أن المصدر مؤول بأن والفعل  
 أو ما والفعل وأن أو ما موصول حو في والفعل صلتة ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لأنه كتقدم جزء  
 الشئ المرتب الآخر عليه على أن الذي في كلام أتمها العربية أن المصدر تأويل بأن أو ما والفعل إذا كان

(وأكثرها) أى أكثر  
 الكتب (للاصول) هو  
 متعلق بمحذوف يفسره قوله  
 (جمعا) لأن معمول المصدر  
 لا يتقدم عليه والحق خواز  
 ذلك في الظرف  
 (قوله في مرتبة الشئ  
 الواحد) أى أى واحد من  
 مصدوق شئ العام جمعا  
 بدلا على أن العلوم الثمولى  
 في كل وأما على أن مذكول  
 كل عام عموما شموليا  
 فارجاع الضمير إلى شئ  
 يؤدى المعنى السابق لا هذا  
 (قوله وأجيب عنه أيضا  
 الخ) هو باعتبار عود  
 الضمير على كل (قوله  
 من باب مقابلة الخ) محمله  
 أن كل شئ بمسمى جميع  
 الأشياء فالشكل في نحو ذلك  
 من الكل المجموعى لا من  
 الشكل الأفرادى وإضافة  
 مرتبة للعموم لأنه مفرد  
 مضاف لمعرفه فالمرتبة بمعنى  
 المراتب ويرتكب التوزيع  
 ومما تقرر أن دفع ما نال  
 التوزيع إنما يصح في  
 الشكل المجموعى لأن الشكل  
 الأفراد فافهم (قوله فلا  
 محذوف) قد يقال ذكره  
 لطول العهد (قوله عطف  
 بيان للتميز المحذوف) فيه  
 أن هذا من باب التوكيد  
 على الإصرار لأن بعبطف  
 البيان ولابد أن الحذف  
 ينافي التوكيد لأنما ناة  
 لأن التوكيد بعقد المعنى  
 لا لا لفظ ولذا جازس وغيره  
 المحذوف مع التوكيد  
 والتوكيد هنا يكون لتمام جميع الأصول لعظم نفعه جدا يمكن هنا أن يقتصر المحذوف من معنى المذكر لأن ما نالته

معنى الحدوث فإذا كان معنى الثبوت كما هنا لم يؤول لمخالفته للفعل فلا يصح أن يؤوله ويعمل حينئذ في  
الظرف نحو قوله ذاك في الطب ومعرفته في النحو ويجوز تقديم معموله الظرف عليه لعدم المحذور وهو تقديم  
ما في حيز الحرف المصدرى عليه وقد ذكر ذلك في المغنى في السلام على قوله تعالى وهو والله في السموات وفي  
الارض يعلم سر كرويه وقوله تعالى كان للناس عجباً أن لا ينالوا ما هم في الظرف المتقدم على المصدر  
تعلقه قال لأنه لا ينال إلا والفعل أي أو لا ما والفعل واشترط التأويل إنما هو العمل في غير الظرف من بس  
وكتب أيضاً هذا مذهب الرضى والاول مذهب الجمهور (قوله لا ينال) أي الظرف وما في أي من شيء  
يكفه أي يكفي ذلك الشيء أي من المعمولان التي يكفيها راجحة من الفعل ومنها الحال في قولهم تلك  
هذه مجردة لأن تلك في قوة أشبه والتعريف في قولهم رباي زيناى والمصدر ال على الحدث الذي هو معنى  
الفعل فقيهه راجحة من الفعل فهو يكفي الظرف سواء تقدم أو تأخر (قوله ولكن) لدفع توهم تشابه  
وصف القسم الثالث عامر (قوله أي غير محفوظ) انظر لم أعاد لفظ غير في نسخ حذف غير (قوله وهو  
الزائد) أي اللفظ الزائد على أدلة أصل المراد وقوله المستغنى عنه أي في أدلة أصل المراد سواء كان مستغنياً لا  
أه عبد الحكيم وكتب أيضاً المستغنى عنه أي بلا فائدة (قوله وهو الزائدة) أي الزائد كقوله في (قوله بلا  
فائدة) يلزم من كونها بلا فائدة أنها مستغنى عنها فليس في كلامها احتياك كقوله (قوله وستعرف الفرق  
بينهما) هو أن الزائد في الحشو متعين كقوله « وأعلم علم اليوم والامس قبله » فلفظ قبله زائد قطعاً والزائد  
في التطويل غير متعين كقوله « وأني قولها كتابنا » فالكذب والمين بمعنى واحد فيكون أحدهما  
زائداً قطعاً والآخر لا بعينه وهذا فرق من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالحشو بكون مفسد أو غير  
مفسد والتطويل لا يكون مفسداً وفي قوله الفرق دون أن يقول فرقاً خوفاً من إفساد ما ذكره هنا ليس  
فرقاً بعينه وذلك أن هذا الفرق إنما هو بحسب المفهوم فقط لأن ما ذكر من العنين متساوياً صدقاً وأما  
الفرق الذاتي الذي وعده في بحث الاطناب فهو يفسد الفرق بينهما إذا تأتيا بينهما صدقاً على موقع عليه  
الاصلاح اه جري وجعل التطويل في جانب الاختصار والحشو في جانب التعديل بناسب الا الفرق  
التي قال الحفيص بعد ما علمت تشعري لم أقصر على ما ذكر ولم يورد الفرق التي سمع اختصاره ووسع  
مناسبتها لمصنوعه وانما هو أنه اعتد به وكتب أيضاً قوله وستعرف الفرق أي المعتد به الاصطلاح وما تقدم  
تقريباً نحو (قوله وهو كون الكلام الخ) ينبغي أن يحصل متناولاً للضعف لتأليف نظر إلى أن مخالفة  
الخصر توجب صعوبة فهم المراد على المقتضى لقواعدهم يمكن أن يقال هذا القسم من التقديم وحذف  
القسم الثالث وكتب أيضاً قوله حل التعديل على أنه مصدر عقدي مبني للفعل لكون وصفه كالكاتب فلما  
فسره بذلك لكن بربان التطويل ليس وصفه كالكاتب فكان ينبغي تأويله أيضاً إلا أن يقال إنه انكالا  
على المقابلة تأمل سم وكذا يقال في الحشو وقد يقال إن تفسيراً لشرح الحشو والتطويل بالزائد يفيد  
حليهما على الحشو والمطلوب لا لا المعنى المصدرى حتى يحتاج إلى أن يؤلفهما على أوله في التعديل والثلاثة  
في الأصل مصادر هذلول بناء المصدر من الجوهول لاراء المحققون دفعاً لئلا يتبادر منه أن من المعلوم  
وقد يفهم وجود الفرق بينه كما هنا اه (قوله قابلاً) اختراق جانب الاختصار القبول وفي الآخرين الافتقار  
إجماع إلى أن الاخترازين الأخيرين أهم من الاخترازين الأول وأراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشل  
الاطناب والابحاز والمساواة ثم أنه قدم في الف الحشو على التطويل لكونه أهم في مقام بيان موجب  
تفسير القسم الثالث وعكس نظيره مما في الشرائع لما ذكر الاختصار لأن مؤلفه مختصر وقدم نظيره  
التعدي على نظيره الحشو رعايه للصحة اه فزى (قوله خبره بخبر) يحتمل أن يكون عن تجويز الحالة  
من خبر غير مصون بمعنى مغاير للمصون لأن الخبر به أظهر وأقرب وأولاه توهم أن مغايرة للمصون مشروطة  
بملاحظة قبوله الاختصار مع أنه ليس كذلك لأنه في نفسه مغاير للمصون وإن لم يلاحظ ذلك صور اه سم  
(قوله ما فيه الخ) أي في كلام المصنف لفظ ونشر مختلط (قوله عافية من الحشو) لم يقل ما فيه من الحشو  
على طرقة ما قبله إلا لعلم حينئذ أن المجرى عنه هذا اختلافاً عما قبله بالبر في مثل ذلك فتأمل اه سم (قوله  
ألف الخ) انما قال ذلك دون آخره منه مع أنه أحصر الإشارة إلى أنه ليس مطمح نظيره اختصار القسم

لأنها بما كفه راجحة من  
الفعل (ولكن كان) القسم  
الثالث (غير مصون) أي  
غير محفوظ (عن الحشو)  
وهو الزائد المستغنى عنه  
(والتطويل) وهو الزائدة  
على أصل المراد بلا فائدة  
وستعرف الفرق بينهما  
بحسب الاطناب (والتعديل)  
وهو كون الكلام مغايراً  
لا يظهر معناه بسهولة  
(قابلاً) خبر بعد خبر أي كان  
قابلاً للاختصار لمأفاه  
من التطويل (مقتضراً)  
أي مختصراً (إلى البصاح)  
لمأفاه من التعديل (و)  
إلى (الفرق) بمأفاه من  
الحشو (ألف)

(قوله يفسد جلوه على  
الحشوات) أي والكلام  
حينئذ مستغنى أي والحشو  
والتطويل حينئذ حذر  
من القسم الثالث وليس  
المراد كالألفي أنها بهذا  
العمل مع كونها وصفية  
كأولهم (قوله على التطويل)  
أي وعلى التعديل أيضاً  
ذكر متبوعاً لذلك كالألفي  
إذا الحشو وقد يكون مفسداً  
(قوله يتضمن ما فيه الخ)  
لا يخفى ما فيه من التصور  
بأنه يتبع ما ذكره المصنف  
بعد ما استغنى عنه أشار  
إليه في قوله ويشمل على  
ما يحتاج إليه وقوله ولم  
آل جهد الخ

الثالث لا مردعاه البعل محظ نظره تألف مختصر يتضمن مافيه من اجتناب البعل ومخالو عما يستغنى عنه  
 اه سم وكتب ايضا قوله ألفت قال في الاول ولا يخفى أن من تنقذوا على تألف مختصر كما أنه كان عنده  
 فوا ان تختص به لم يسبقها أحد فكان النسب أن يضمه الى ما ذكر في الشرط بان يد واجتمع عندي  
 فوا ان كذا وكذا ألفت (قوله يتضمن) أي تضمن وكذا قوله ويشمل لئلا يفتقر الفعل قبله وبعده فقبل  
 ويحتمل العكس وبؤد الاثر أنه تأويل عند الحاجة وأل الأفعال الماضية أكثر بل يمنع العكس أن  
 جواب لما يجب أن يكون ماضيا على الاصح وكتب ايضا قوله يتضمن الخ عرف في جانب القواعد يتضمن وفي  
 جانب الامثلة والشواهد بالاشتغال لان المتضمن يؤمن المتضمن فقصه من القواعد مضمة لانها أجزاء  
 الكتاب والامثلة لما لم تكن ركاهن موضوعه جعل مشغلا عليها فان الشيء قد يشمل على ما هو را ئد على  
 أجزاءه الاصلية اه من بس (قوله حكم كلى) أي حكم على كلى فان كلمة الحكم كون المحكوم عليه كليا  
 والتضمن في ينطبق وجزئياته راجع الى الحكم الكلى ومعنى انطباقه صدقة عليه أي المجمع وهو احتراز عن  
 القضية الطبيعية واللام في لتعرف لام العاقبة وذكره في التبدل لكونه مأخوذا في مفهوم القاعدة وما  
 قيل من أن المراد قضية كلة تشمل على أحكام جزئيات موضوعها الظلالا فالاسم الجزء على السكل وحذف  
 المضامين أو أن الكلام مجمل على الاستخدام بأن يراد بلفظ الحكم معناه الحقيقي وبضميرى ينطبق  
 وجزئياته المعنى المجازى أعنى المحكوم عليه أو أن إطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع باعتبار  
 التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتغال والاندراج فتكافأت لاتباق مقام التعريفات وان  
 ذهب الى العلم الغير اه عبد الحكيم وقد تحصل من هذا أن في تقرير هذا التعريف اربعة أوجه  
 والقاعدة على الثاني اسم لنفس القضية وعلى الثلاثة السابقة اسم لنفس الحكم الذى هو جزؤها وحاصل  
 الرابع أنه شبه حكم القضية العامة التى هى أصل لمضاهة من القضاء بالمعنى الكلى بجماع الاشتغال  
 وحكم هذه الفروع بالمعنى الجزئى بجماع الاندراج فاطلق على حكم الاصل لفظ الكلى وعلى حكم الفرع  
 لفظ الجزئى فلا يردان الشائع إطلاق الكلى والجزئى على المفهوم الكلى وأفراده لا على حكم القضية  
 الكلى ومما يقتضيه من القضاء بالخصوص بل الشائع إطلاق الاصل والفرع علمهما والحاصل على الوجه  
 الثانى قصد موافقة التعريف المعروف من أن القاعدة اسم للقضية الكلية كما أشار الى العلامة سم  
 وضافه أحكامها على الاول والثالث للبيان تأمل (قوله كلى) كليتاه باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته  
 وذلك لان القضية الواحدة تصدق على أخرى ولا الحكم الواحد على حكم آخر اه سوى وقوله لان القضية  
 أى أن أردنا الحكم القضية وقوله ولا الحكم أى أن إبقائه على ظاهره (قوله لتعرف الخ) وكيفية التعرف  
 أن تأخذ الجزئى وتجعله موضوعا وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله مجعولا ثم يجعل هذه القضية صغرى  
 وتجعل القاعدة كبرى فيخرج حكم هذا الجزئى كأن تقول ان زيد قائم كلام بلقى الى المنكر وكل كلام  
 بلقى الى المنكر يجب تو كيدته فتخلف المنكر فيخرج الحكم كفى شى آخر هو أن ان الذى في موضوع  
 الصغرى اما أن تكون من الحكمى او من الحكاية فان كان الاول لم يلتم مع قوله يجب تو كيدته لئلا يلزم  
 تحصيل الحاصل والحال أن معنى قولنا يجب تو كيدته أى لا بد أن يكون مؤ كيدا وان كان الثانى لم يلتم  
 مع قوله بلقى الى المنكر إطلاقا بلقى الى الباطل عن التوكيد والجواب أن معنى قوله بلقى أى اراد القائلون أن كان  
 لا يلحق بالفعل وكتب ايضا فيه انه يلزم الدور لتوقف معرفة الجزئيات على القاعدة وسيأتى أن الشاهد جزئى  
 يدرك لا ثبات القاعدة فتوقفه على معرفته والحال أن الجهة متفكة لان توقف القاعدة على معرفته  
 بعض جزئياتها أى بالسماع من الموثوق بعينه بالنسبة الى المستنبط الذى استنبط القاعدة وتوقف  
 معرفة الجزئيات على القاعدة بالنسبة الى غير من المقلد بل اه من بس (قوله يجب تو كيدته) أى لا بد أن  
 يكون مؤ كدا اه عبد الحكيم (قوله على محتاج اليمن الامثلة) لا ما يستغنى عنه ليكون حسوا اه  
 مطلق قال عبد الحكيم المصغر مستفاد من المقام حيث وصف القسم الثالث بالمشتملة على الحسوفيه  
 اشار الى أن القسم الثالث يشبهه بتكثير الامثلة والشواهد التى لا يحتاج اليها اه (قوله وهى الجزئيات  
 المذكورة لا يوضح القواعد) قال في الاطول المثال جزئى بالموضوع القاعدي بلغ لا بد كرا يوضح القاعدة

جواب لما يختصرت يتضمن مافيه (أى فى القسم الثالث من القواعد) جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته لتعريف أحكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب تو كيدته (ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة) وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد (والشواهد) وهى الجزئيات المذكورة لا يثبت القواعد (قوله من ان المراد قضية كلية الخ) لا يخفى انه يصح ذلك سواء كان قوله حكم كلى تركيبا اضافيا أو توصيفا سواء اعتبرنا كلمة الحكم بكلمة المحكوم عليه أو قلنا انها تتعلق بكل فرد والنسبة الى كل أى كل فرد انتهى (قوله وضافه أحكامها) أى فى قوله لتعرف أحكامها وقوله على الاول هو ما اختاره عبد الحكيم لكن هذا بناء على ما فهمه فيه والا فلاضافة حقيقة لا وادى ملائمة وقوله والثالث أى من الاقوال الثلاثة المردودة ان كان راجعا بالنسبة لتد عا اختاره عبد الحكيم أولا فكان الاوضح أن يسدله بالارباع (قوله أى لا بد أن يكون الخ) اشاره لدفع الاشكال المتقدم فى القولة السابقة باختيار الشق الاول منه

وهو المار دية والمثال حزقي يذكر لايضاح القاعدة اه فقولته المذكورة لايضاح التواعدى الصالحة لان  
 تذكر لايضاحها وكذا يقال في تعريف الشارح بذلك بتضع اخصصة الشواهد من الاعشلة لان  
 كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس كل لاشتماء كون الحزقي من كلام الموقوف به في الشاهد دون  
 المثال وليس المراد انها تذكر باعتبار لايضاح والاثبات اذ لا يزم الحزقي المثالي أو الشاهدي أن يكون  
 مذكورا بعد الحكم الكلي فضلا عن كونه لا لايضاح أو للاثبات فكونه مذكورا لا لايضاح أو للاثبات  
 عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقة تمهولا واعتبر ذلك فان ارد لايضاح فقط أو للاثبات فقط فيبينهما  
 تبين كلى ويلزم أن ما قصده به معاوسطة وإن ارد لايضاح مطلقا أى سواء كان للاثبات أيضا أولا  
 والاثبات مطلقا سواء كان للايضاح أيضا لا فيدغم عموم وخصوص من وجه (قوله في اخص من  
 الامثلة) تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد وهو أن الشاهد يجب أن يكون من كلام الله  
 تعالى أو البلاء وما علم من قوله لايضاح القواعد وهو أن المثال لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا وقد  
 يكون من كلام من لا يوثق به (قوله آل) مضارع معتل مبدوء بهززة المشكلمه ماضية أو كعلا أو أصل آل  
 أو هزرتين أدلت الثانية من حسن ما قبلها الفاعل هزفت أو أو العازم (قوله من الاق) ومثله الاى  
 بالتشديد أيضا فهم ماضدون لا لا كصحة افتراء وتعتبا كما هو القاعدة في مثل هذه الافعال (قوله وهو  
 التفسير) ذكر آل والمعنى الحقيقي لا لا وهو التفسير ولم ينف صحة كون المراد ذلك ثم ذكر المعنى الذى  
 يستعمل هو فيه بطريق المجاز المضمور أو التضمن وهو الذى غلط على عبارة المتن على هذا المعنى اشارة الى أن  
 المعنى الاول وأن أمكن ان يراد به ان يوجوه غير مشهورة ذكرها الحزقي أن لا نسب الثاني لان هذا الفعل اذا  
 قرن بالجهد ونحوه قلنا نوحى في الاستعمال الامتداد الى مفعولين بأحد الاعتبارين اه خسر و بالحاصل ان  
 في لم آل جهدا أو جها أحد هاتين آل بمعنى اقصر وجهدا الماحل من فاعله أى جهدا أو مصدر لجال مقدرة  
 أى مجتهدا جهدا أو يتبع عن نسبة التفسير الى الفاعل فيكون في المعنى فاعلا لمجاز بأى لم يقصر اجتهادى  
 أو منصوب بترفع الخافض أى في اجتهادى ثانيا أن آل مضمين معنى المنع جهدا مفعول ثان والاول  
 محذوف وهذا هو الذى حل عليه الشارح الثالث انه مضمين معنى الترتك جهدا مفعول واحد وحذف حينئذ  
 الرابع ما نقل عن أبى البقاء أن لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أرل جهدا خبر بمعنى مجتهدا وانما اختار  
 الشارح الثاني لانه في غاية الشيوع وكأنه من المجاز المشهور كما في سم تأمل (قوله جهدا) بغير الجمل لا غير  
 على تفسير الشارح له بالاجتهاد والضم والفتح ان فسر بالطاقتو بالفتح اخبر ان فسر بالمشقة هذا ما نقده  
 عبارة المختار في المطول جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء جهدا بالضم الطاقو بالفتح المشقة (قوله  
 لم أمنع) أى لم أمنع أحد الا ان الخطاب مضموع غير معين فعيه اه ونكتة حذفه كونه غير مقصود اه بس (قوله  
 في تحقيقه) أى اراد ما حثته أولا محققة لا لتحقيقه بعد فرائعه كما قد ينوهم وكتب أيضا قوله في تحقيقه متعاق  
 بال لا ليجهد لانه اذا جاعل راقته بطل غير معقل كما قاله الخشري في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض  
 اذا أنتم تنصرفون اه بس (قوله أى المختصر) جعل الضمائر راجعة للمختصرون القسم الثالث ليقيد  
 الكلام بمجموع هذه الاوصاف جميع المختصر ما أخذ من القسم الثالث وما هو تأدبعه وكتب أيضا قوله أى  
 المختصر أى ما فيه اذا التحقيق لعمري لا لا لالفاظ التى هي معنى المختصر وأما التذويب والترتيب فهما في  
 الالفاظ فيجوز بالنسبة اليهما ارادة المختصر و اراد ما فيه أى بواسطة الالفاظ و ارادها وقيل التذويب  
 للمعنى فهو كال تحقيق اه من يس وس (قوله تناولا) هو فى الأصل مثلا ليدلى الشئ فيؤخذ اه مطول  
 فاطلا قسلى نفس الاخذ من المطلق اسم السبب على السبب ان لم يجعل الاخذ من مفهوم التناول والكلى  
 على الجزئان جعل جزمته وعلى كل حال فقولته تناولا استعاره مصرحة أو في ضمير أقرب استعاره ممكنة قوله  
 أى أخذنا) أى أخذنا من أى أخذنا المعاني من ألفاظه (قوله أى ترتيب السكاكى) انظر لم أفاذ لفظ ترتيب  
 وكثيرا ما قبل مثل ذلك (قوله اضافة المصدر الخ) أى فهو مضاف اضافة المصدر الخ وهو فهم اضافة الخ  
 (قوله في اختصار لفظه) أنت تعلم أن المختصر عبارة عن الالفاظ الخصوصة وان الاختصار تقليل اللفظ  
 مع بقاء المعنى فقولته لفظه تصرح بما علم التزاما كأن نكتته أنه لو قال في اختصاره لم يأتواهم عود الصعير  
 فى اخص من الامثلة (ولم  
 آل) من الالفاظ والتقصير  
 (جهدا) أى اجتهاد او قد  
 استعمل الاقوى قوله لم  
 لا أولك جهدا معذرى الى  
 مفعولين وحذف ههنا  
 المفعول الاول والمعنى لم  
 أمنع جهدا (في تحقيقه)  
 أى المختصر (وتدعيه) أى  
 تنقيحه (ورتيبه) أى المختصر  
 (ترتيباً اقرب تناولا) أى  
 أخذنا (من ترتيبه) أى  
 ترتيب السكاكى أو القسم  
 الثالث اضافة المصدر  
 الى الفاعل أو المفعول (ولم  
 ما بلغ في اختصار لفظه  
 (قوله فان اردنا الخ) أى  
 صرح ان كلام الشارح  
 يقيد ان الشواهد اخص  
 مطلقا (قوله كونه غير  
 مقصور) أى على أن  
 التعيين والحذف يؤذن  
 بالعموم (قوله لا تحقيقه  
 بعد فرائعه كما قد ينوهم)  
 أى من اضافة التحقيق الى  
 المختصر اذهبوا ليقال له  
 مختصر الاعتناء به بعد  
 تمامه لا تحقيق فكيف  
 اضاف التحقيق الى الودفع  
 هذا التوهيم بأن المراد  
 اراد ما حثته لتحقيقه من  
 أول الامر بقرب به العقل  
 والعادة فتسميته مختصرا  
 باعتبار حاله الا أن لا اعتبار  
 حاله وقت تحقيق المباحث  
 (قوله دون القسم الثالث)  
 أى وان كان الشارح  
 أرجح اسم الاشارة في  
 قوله واضفت الى ذلك الى  
 ما أخذ من القسم الثالث

للمختص باعتبار معناه كما رجح اليه ضمير تحقيقه في الاضافة لفظه من اضافة العام للخاص كشيء ازاله  
 اه يس وكتب ايضا قوله في اختصار لفظه قيد لنفي واللفظي والمال واحد وفائدة التقيد الاشارة الى انه  
 بالغ في تجريد منه من الحشوا والتطويل والتعقيد وكل ما يعيبه افاده في الاول (قوله تقريبا الخ) تعليل  
 لقوله لم أبلغ وكذا قوله وطبا كما هو صريح الشارح قال في الاول ان التعليل لترك المبالغة في الاختصار  
 لانه في المتن مطلوب والمبالغة فيه شعار المهور والماعدم للتصغير في التحقيق والتعذيب والاتبان بأحسن  
 الترتيب فقولان لنفسه ما ليس بمعينان التعليل فنامسله اه من يس (قوله لما تضمنه) أي وهو عبارة  
 لما تضمنه وعلى هذا صريح وقوع ما على فعل وعلى معنى وعلى الثاني يس أو هو معدول لما تضمنه في الواقعة  
 على فعل وكتب ايضا قوله لما تضمنه ما وعمل على معنى أي لمعنى تضمنه معنى لم أبلغ وذلك المعنى اثبات  
 وهو قولنا تركت المبالغة والحاصل ان معنى لم أبلغ نفي وهو مستلزم معنى هو اثبات وهو معنى تركت المبالغة  
 وهو المعال بقوله تقريبا اه يس وكتب ايضا قوله لما تضمنه الخ لا للنفي لان الفعل له ما فعل لا لاجله  
 الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا بالمبالغة لان المعنى عليه ان المبالغة في الاختصار لم يمكن للتقريب  
 والتسهيل بل لا مراءى نعم ان المبالغة فيه منفعة أصلا وهذا معنى على ما قد لئل الاجاز ان من حكم النفي  
 اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما توجه الى ذلك التقيد وأجيب بان هذا مسلم لو كان التقيد  
 ثابتا قبل النفي ثم ورد النفي على الكلام المقيد بذلك التقيد وهو غير لازم بل يجوز ان يكون القيد انما اعتبر  
 ووجد بعد النفي فلا يتأتى توحيده لنفي اللفظي يقتضي الكلام وجود المقيد لا بقيدته على أن توحيده  
 الى التقيد الثالث قبله أغشى لا كلى بل يجوز توحيده للمقيد فقط وللفيد فقط ولهما معا فيكون  
 عليه لا بالغ ويكون النفي للمقيد فقط وان قلنا التقيد معتبر وهو وجود قبل النفي فالاولى تعليل عدم كونه  
 عدله للمبالغة بما قاله في الاول من أنه لا وجه لتقدير المبالغة في الاختصار لتقريب التعاطي وطلب  
 تسهيل الفهم على الطالبين بل لو كان في المبالغة في الاختصار تقريبا التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب  
 أن يلتزم ويتبادر من كلام الشارح أن المنصوبين في كلام المصنف علمان الم أبلغ فقط لا قوله ورتبته ايضا  
 وهذا هو الاقرب الى كلام المصنف وان احتمل أن يكونا علقين لهما بل يجوز الخطأ أن تكون الاولى  
 للاول والثانية للثاني والعكس فتكون الصور اربعا اها وضمنهم من علل عدم جعله عدله لثاني بأن حرف  
 النفي ضبع في العمل في المفعول له ولا في الظرف عند جمهور النحاة كما صرح به ابن هشام في الباب الثالث  
 من المعنى فلذا أتوه بفعل مثبت ونقل عن ابن الحاجب اعلمه (قوله معنى لم أبلغ) ادرج المعنى للاشارة  
 الى ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ لوجوب تغاير المتضمن والمتضمن ولولم يذكر المعنى لصح ايضا لان  
 اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما تضمنه معناه لان متضمن المتضمن لشيء متضمن لكذا الشيء لكن بصدر  
 الكلام خالبا عن افاده ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم أبلغ اه برزى (قوله والصماثر) أي الارابعة (قوله  
 وفي وصف الخ) قال في المطول ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوا وتطويلا  
 وتعقيدا حيث صرح به أولا وتوجبه ثانيا وعرض به بوصف مختصر بهانه ما فهم سهل المأخذ ثالثا اه ملخصا  
 وقوله حيث صرح به أولا أي في قوله غير مصون الخ وقوله ولوجبه ثانيا أي في قوله قابلا للاختصار الخ  
 قال في الاول اقول لعل المبالغة ليست لتزييف المتنازع بل لبيان عذرتهم وعه في التصنيف وهو وجود  
 المتنازع وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة في تحقيق ذلك الوصف اه (قوله بانه مختصر) أخذ من قوله  
 ألت مختصرا وقوله ولم أبلغ الخ (قوله منفتح) مأخوذ من قوله وتهذيبه ويجوز ان يكون مأخوذا منه ومن  
 قوله تحقيقه ويكون التحقيق والتعذيب رجحان الى المعنى انتشيق وقد يؤيد هذا سكوتهم عن التحقيق تأمل  
 سم وقوله سهل المأخذ مأخوذ من قوله نفي التعاطي وطبا الخ (قوله تعرض بانه الخ) كان الظاهر ان  
 يقول تعرض بانه بأن القسم الثالث على الضمن ذلك كما تفيد عبارة في المطول ولا يفهم وصف كانه عا  
 ذكر ليس على طريق التعرض بل على طريق التصريح الان قال مصيب التعرض بقوله كما في القسم  
 الثالث (قوله لا تطويل فيما الخ) فيه لف وتشرى تب فقوله لا تطويل فيه راجع الى قوله مختصر وقوله  
 ولا حشوا راجع الى قوله منفتح وقوله ولا تعقيد راجع الى قوله سهل المأخذ (قوله المذكور) اشارة الى

تقريبا) مفعول له لما  
 تضمنه معنى لم أبلغ  
 أي تركت المبالغة في  
 الاختصار تقريبا (التعاطي)  
 أي تناوله (وطبا التسهيل)  
 فهمه على طالبيه) والصماثر  
 للمختصر وفي وصف مؤلفه  
 بانه مختصر منفع سهل  
 المأخذ تعرض بانه  
 لا تطويل فيه ولا حشوا  
 ولا تعقيد كما في القسم  
 الثالث (وأضفت ذلك)  
 المذكور من القواعد  
 وغيرها

من القواعد وغيرها  
 تضمن وده ان الشيء لا يضاف  
 الى نفسه وغيره (قوله اهل  
 المبالغة) أي في وصف  
 القسم الثالث (قوله وقد  
 يؤيد هذا الخ) انما اعتبر  
 بقوله قد يقال ان سكوتهم  
 عنه لانه لا تعرض  
 في قوله وتحقيقه لان  
 التعرض فيما فيه  
 التعرض هذا الترتيب مما  
 من وصف القسم الثالث  
 بان فيه تطويلا وحشوا  
 وتعقيدا في قوله ولكن  
 كان غير مصون الخ قابلا  
 للاختصار ولم يسبق وصفه  
 بانه غير محقق لا صريحا  
 ولا تلويحا وكذا لا تعرض  
 في قوله ورتبته الخ كما لا يخفى



توجيه افراد اسم الاشارة في قوله ذلك مع عود على متعدد اه يس قوله فواذ عثرت الخ) نه بذلك على  
من بدأ اطلاعه وكان ممارسته لكتب الفن كما نه على وفور فطائنه بقوله وز واذا الخ والقصد بذلك توفير  
الرجعة في تعامله وتسمية ملقطاته من كتب القوم فواذ عثرت عناه واذا ما قاضيه من حيث  
جعلها مستغنى عنها وامام الغة في كمالها حيث جعلها زائد في الفضل على غير ما من الفوائد افاذه في  
الاطول (قوله عثرت أي اطلعت) قال في المختار العثرة الزلة وقد عثر في ثوبه بعثر بالضم عثارا بالكسر يقال  
عثر به فرسه فسقط وعثر عليه اطلع وباه نصر ودخل واكثر عليه غيره ومنه قوله تعالى وكذلك انا عثرنا عليهم  
اه وفي الجري عثرت بفتح الميم معني اطلعت وبضمها بمعنى وقت اه ثم رأيت في القاموس ما نصه عثر  
كعثر وبضم وعثر وكرم عثرا وعثرا وعثر كبا ثم قال والعثور الاطلاع كالعثر اه وقاعدة صاحب  
القاموس انه اذا ذكر المصدر ملطفا فالمفعول منه على ما لن نصر كما قال في خطبته وكتب ايضا قوله عثرت في  
بعض الخ في ذكر العثر الذي تهتم منه المصادفة فاقوا ذكر البعض الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب  
القوم اشارة الى العثرة اه يس (قوله وز واذا لم انظر الخ) فان قيل هي حينئذ حنينة عنهم وعسا قالوا  
فكيف تدخل في فهم وتضاف الى ما قالوه يجرى عليها حكمه قلت لمناسبة لما قالوه كونها على طريقتيه  
ومشابهتها في القاعدة (قوله انظر) من باب طرب كما في المختار (قوله في كلام أحد) أي من المتصدين  
لتقرر بهذا الفن واستنباطه ودينه فلا يفي انه قد يفهم بعض ثلثا الزا واثمن كلام نحو مفسر اه يس  
(قوله بان يكون الخ) تصوير للاشارة الى انفع وقوله وان لم يقصدوها أي بالانداة بالتركيب اولو بالذات فلا  
يرون الاشارة تستدعي قصدا تأمل وكتب ايضا الوالوال وان زائدة (قوله تخفيض المفتاح) لانه تخفيض  
اعظم احزاه اه سم فاندفع الاعتراض بانه انما هو تخفيض لبعضه (قوله ليطابق اسمه) أي معنى اسمه  
العلمي وهو الالفاظ المخصوصة وقوله معناه أي الاصل وهو التفتيح والتذهيب ووجه المطابقة والمناسبة  
ان التفتيح والتذهيب اللذان هما المعنى اللغوي للتخصيص متعلقان بثلث الالفاظ المخصوصة التي هي معنى  
الاسم العلمي وحاصلان بها فاندفع ما قيل ان تخفيض المفتاح على فلاذلل الاعلى الالفاظ المخصوصة ولا يدل  
جزؤه على جزء معناه (قوله قدم المسند اليه الخ) اعلم اولان تقدم المسند اليه على المسند الفعلي اذ لم يل  
حرف لنفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للقبول وعلى ما سيجي ووهنا لا يعرف لشيئ منهما وجه حسن اذ  
لا حسن لقصر السؤال عليه بل النشر يلب في السؤال حسن ليكون اقرب الى الاطاعة لاجتماع القلوب  
والبعد عن الضيق الدعا ولانما كد اسناد السؤال اذ انكار ولا ترد فيه للسامع وحاصل ما اجاب به  
الشارح بتوضيح انه قصد ان يجعل الجملة حالية ليدفع مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التاليف والترتيب  
والاضافة والتسمية ولا يحصل هذا المعنى مما يحال اباراد الجملة الاسمية مع الواو اذ لو اردت الفعلية بدون  
الواو كانت ظاهرة في الاستئناف ولو اوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف مع ان الجملة المضارعية المثبتة  
الحالية لا تتقرن بالواو قال في الخلاصة

وفات بدء مضارع ثبت \* حوت ضمير او من الواو خلت

لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من ان التقديم لا يكون الا لاحد الامر بن ولا حسن لشيئ منهما هنا  
الآن قال القصد بذلك مجرد بيان لنفس اختيار الجملة الاسمية اه من عبد الحكم وقال الفري قال بعض  
العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسأل الله لا غيري لان الله لا يفتنه لا يصح  
لان يفتن الله غيره فضلا عن ان اسأل النفع به ويكون المراد استحقاق مؤلفه ويحوز ان يكون القصر  
اضافيا انا اسأل الله لا معارضي ولا حصادي من علماء الزمان وكلهم ليس بشي اما الاول فلان  
استحقاق مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحته لا يفتن الله غير مناسبا لسلفهم مدح مختصمه  
وترجعه على المفتاح لا يشكك واما الثاني فلانه ليس هنا من يعتقد شركة معارضيه وحصاده لفي  
السؤال حتى يحتاج الى التخصيص اه وفي السراحي وخسر والفتري ما يخصه يجوز ان يكون التقديم  
لقصد التقوية لانه لما ياتي في مدح تصفيه كان مظنة توهم الاعتماد في حصول النفع به على كمال تصفيه  
فلا بد عوقب في السؤال دفعا لهذا التوهم وان كان بعيدا اه وذكر في الاطول من وجوه التقديم انه يجوز

(قوله عثرت) أي اطلعت  
(في بعض كتب التسميم  
عليها) أي على تلك الفوائد  
(وزا واذ لم انظر) أي لم  
افهم (في كلام أحد  
بالنصر) أي بالتركيب  
ان زائد (ولا الاشارة اليها)  
بان يكون كلامهم على  
وجه يمكن تحصيله عنه  
بالتبعية وان لم يقصدوها  
في وسعيه تخفيض المفتاح  
ليطابق اسمه معناه (وانا  
اسأل الله) قدم المسند اليه

(قوله على جزء معناه) أي  
الاصلي والقصد له لا بد ان  
يوجد معنيين تعتبر المناسبة  
بينهما اذ ليس المراد المناسبة  
بين اللفظ نفسه والمعنى  
(قوله اباراد الجملة الاسمية  
مع الواو) أي لان الواو وحيدة  
لا تكون ظاهرة في  
العطف لاختلاف الجملة مع  
ما قبلها اسمية وفعلية ولا في  
الاستئناف لقلته فحملت  
على انها للحال وقوله اذ لو  
اوردت الفعلية الخ وكذا لو  
اوردت الاسمية بدون الواو  
(قوله ولا حسن لشيئ منهما  
هنا) اذ ليس المقام مقام  
افادة الدعاء الذي صدر  
منه كان على وجه الانفراد  
وان وجد من يعتقد أنه كان  
على وجه الشركة ولا انكار  
لا سداد السؤال من السامع  
ولا ترد فيه له

قصد الى جعل الواو والفعال  
(من فضله) حال من (ان)  
منعجه) أى هذا المختصر  
(كما نفع بأمله) وهو المفتاح  
أو القسم الثالث منه (أنه)  
أما الله (ولى ذلك) النفع  
(وهو حسى) أى حسى  
وكافى (ونعم الوكيل)  
عطف أماغلى جملة وهو  
حسى والمختص بمحذوف  
وأماغلى حسى أى وهو نعم  
الوكيل فالمختص هو  
الضمير المتقدم على ماصرح  
به صاحب المفتاح وغيره  
في شعور نفع الرجل وعلى  
كل تقدير قد عطف الانشاء  
على الخبر

(قوله وأماغلى الثانية) وهى  
قوله أنه ولى ذلك بقى عليه  
العطف على جزئها والمانع  
منه أن الجملة التى خبرها  
أنشأت أنشأة على ما بآتى  
عنه فلو عطف على جزئها  
لأزم وقوع الانشاء تعليل  
أماغلى أنها خبره فلا مانع  
منه وقوله لأنها مفعلة أى  
مسوقة للتعليل ومقتضاه  
أن الجامع على هذا موجود  
ويوجب أن الجملة المعطوف  
عليها مقيدة للحدح والعظيم  
(قوله وهو مبتدأ خبره)  
الجملة قبله (على هذا يكون  
المعطوف جملة خبرها  
انشاء وسبب أن خبرها خبرية  
خلافًا لعبد الحكيم  
وحديثه تعلم أن كلام  
الشارح لا ينطبق على هذا  
الوجه (قوله) فلا يحتاج  
الخ) أى أن قدر القول والا  
أصح إليه

أن يكون المخصوص انظاراً للوحدة في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمن ليس تعطف به فكأنه  
قال في أثناء السؤال الى أجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان اه وكتب أيضاً وهو أن (قوله)  
قصد الى جعل الواو والفعال) أى جعل الواو والفعال يستعنى بتقديم المسند اليه لتكون الجملة اسمية فيصح  
اقتراحها بالواو بخلاف المضارعة فإنها لا يصح اقتراحها بالواو إذا كانت حالا (قوله حال من أن ينفع) قال  
المفسد أنعم يجعله ظرفاً للواو لآسأل إشارة الى أن النفع كان بمجرد الفضل والكرم لأن الحال وصف  
لصاحبها لا لآخر ذاتي في المختصر اه بإيضاح وقبه أنه لا يظهر تعلق الظرف بأسأل مع استغناء مفعوله  
حتى يحتاج الى نكتة العدول عنه على أنا لو سلمنا لم نسلم عدم حصول تلك الإشارة عليه فقامت (قوله) من  
أن ينفع) وأن ينفع في تأويل النفع مفعول ثان لآسأل فالعامل في الحال هو أسأل لأن العامل في الحال هو  
العامل في صاحبها وليس هو حال من فاعل ينفع أو ظرفاً للعامل في ينفع حتى يكون العامل فيه ينفع فيلزم  
تقديم صله الموصول الخرف عليه تأمل وكتب أيضاً أى كل طالب (قوله وهو المفتاح) وجعله أصلاً  
له باعتبار أن أعظم أجزائه الذى هو القسم الثالث منه أصل له فهو أصل له بواسطة (قوله أنه الخ) علة  
لأسأل (قوله ولى ذلك) أى سوله ومعطيه (قوله أى حسى) وكافى أشار الى أن الحسب بمعنى  
الحسب أى الكافى وهو في الأصل اسم مصدر فيستوى فيه المذكور والمؤنث والواحد والاثنتان والجمع  
فإن ذكر بعد النكرة كان صفة لها نحو هذا رجل حسبك وإن ذكر بعد المعرفة كان منصوباً على  
الحال نحو هذا عبد الله حسبك وقد ينطبق بالفعل فيقال هذا رجل حسبك أى كفك ورجلان أحسباك  
ورجال أحسبك وإن قطع عن الإضافة ونزى معنى المضاف اليه بنى على الضم تقول رأيت زيداً أحسب  
اه من خسرو وصرف وكتب أيضاً قوله محسبى وكافى أى في جميع المهمات أوفى ذلك النفع والاول  
أكثر فائدة والثاني أنسب بما قبله (قوله وكافى) عطف تفسير (قوله أماغلى جملة الخ) انما يختصر هذين  
لأن المذكور ثلثان جعل لا يصح العطف على الأولى منها لعدم الجامع أى الرابطة ولكونه حالاً ولا على  
الثانية لأنها مفعلة وهذا الجملة لا تصلح للتعليل فنعين الثالثة فاماعلى غناها وأماغلى جزئها اه عبد الحكيم  
(قوله والمختص بالخ) والتقدير نعم الوكيل الله وتقديره متأخر عن الفاعل واجب وهو مبتدأ خبر الجملة  
قبله أو خبر مبتدأ واجب الخذف أى هو الله وأمتدأ خبره محذوف وجوباً أو يدل من الفاعل أقوال (قوله)  
وأماغلى حسى) وأن لم عطف الجملة على المفرد لأنه يجوز أن تفسر المفرد معنى الفعل اه سم (قوله)  
والمختص هو الضمير الخ) يعنى هو فى قوله وهو حسى ويكون المخصوص مقدم على الفعل ليس بالأعرف  
ولذلك عزاد الى الفاعل به اه جرى (قوله على ماصرح به صاحب المفتاح) وليس هو الضمير المتقدم  
عند المجهول بل المخصوص محذوف والضمير المتقدم دليل عليه فاذا قلت زيد نعم الرجل زيد المذكور دليل  
على المخصوص المحذوف لأنفس المخصوص لأنه مؤخر عما هو المتقدم زيد نعم الرجل زيد المحذوف المخصوص  
الذى هو زيد الثانى للدلالة على أنه هو هذا مذهب الجمهور ومذهب صاحب المفتاح أنه نفس المخصوص  
(قوله قد عطف الخ) أماغلى الأول فظاهر وأماغلى الثانى فلان حسى بمعنى محسبى وهو بمعنى محسبى  
فهو جملة خبره فى البيت فيسقط ما قبل أن المعطوف عليه على الثانى مفرد فليس بغيره لأن الخبر والانشاء  
انما يجريان فى الجملة وكتب أيضاً قوله قد عطف الانشاء على الخبر أى وهو ممنوع عند اللسانين وأكثر النحاة  
فهو اعتراض على هذا التركيب وجوابه ما يمنع قوله الانشاء يجعل المعطوف خبراً كالعطف عليه مع  
تقدير مبتدأ أى وهو نعم الوكيل معنى هو مفعول فيه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية متعلقة خبرها جملة  
فعلية انشائية وهذا أى قولنا معنى هو مفعول فيه على القول بمنع وقوع الانشاء خبراً والأصح جواز من  
غير تقدير قول ثم أن تقدير مفعول على هذا القول لا يختص بكون العطف على جملة وهو حسى بل يجرى على  
كونه على حسى لأن المعطوف على الخبر خبر كذا فى الأول ثم لا يحتاج الى تقدير مبتدأ على كونه على  
حسبى وأما منع قوله على الخبر يجعل المعطوف عليه انشاء كالعطف أى اللهم أحسبى واكفى هذا  
كله على تقدير العطف على وهو حسبى وأما منع امتناع عطف الانشاء على الخبر على تقدير العطف على  
حسبى لأنه لا محال من الاعراب لانه خبر عن خبر عن وهو محتمل امتناع عطف الانشاء على الخبر انما هو فى الجمل

التي لا يحمل ثامن الاعراب هذا ويحتمل أن غرض الشارح رحمه الله تعالى التنبيه على محتمل الاعتراض وهذا هو المنقول عن الشارح كما في الحنفية فتأمل وقال الشيخ نس الذي يفهمه الذوق السليم من عبارة الشارح الاعتراض على هذا التركيب لا للتنبيه ثم قال واعلم أن معنى الاعتراض على سبعة أمور كون نعم الوكيل جملة انشائية والواو المعطف وأنه ليس من عطف القصة على القصة والمعطف عليه قوله وهو حسبي وأنه جملة خبرية أو قوله حسبي وأن عطف الجملة على المفرد غير جائز إلا باعتبار التضيق أي تضيق المفرد بمعنى الجملة وأن عطف الانشائية على حسبي باعتبار التضيق يستلزم العطف المتمتع وكل واحد من هذه الأمور يمكن أن يتوجه عليه المنع وتفصيل ذلك في الحواشي اه وحاصله أنا لا نسلم كون نعم الوكيل جملة انشائية كما مر بيانه سلمناه لكن لا نسلم كون الواو المعطف لم يجوز أن تكون اعتراضية على القول بجواز الاعتراض آنوال كلام سلمناه لكن يجعل العطف من عطف القصة على القصة من غير ملاحظة انشائية أو اخبارية سلمناه أنه ليس من هذا القليل لكن لا نسلم أن المعطف عليه هو حسبي أو حسبي لم يجوز أن يكون وأنا أسأل الله عني أنها انشائية أو اخبارية وعطف الانشائية على الاخبار جائز فيما له محل من الاعراب كجملة الحال سلمناه أن المعطف عليه هو حسبي لكن لا نسلم أنها خبرية لم يجوز أن تكون انشائية كما مر بيانه أو قوله حسبي لكن لا نسلم أن عطف الجملة على المفرد لا يجوز إلا باعتبار تأويله بالفعل لم لا يجوز مطلقاً سلمناه لكن لا نسلم أن العطف على حسبي بهذا الاعتبار يستلزم العطف المتمتع لجواز ذلك في حاله محل من الاعراب والمتعلقان على هذا التقدير لهما محل لانها خبر ولا يخفى أن المنع الثاني لا يفي به في مذهب الجمهور للمانعين الاعتراض آنوال لا يخفى بعد الثالث ولا يخفى ما في الرابع لأن الانشاء لا يقع حالا وأما السادس فغير صحيح وإن ذكره السيد لا يباحسهم تأويل المفرد بالفعل في مثل ذلك وهذا قال ابن مالك

وأعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكسا استعمل فحده سلا

فأحسن الأدوية الثلاثة التي قدمناها والامور السبعة عشر تفصيلاً خمسة على العطف على هو حسبي وخمسة على العطف على حسبي ثم ما مر من جواز عطف الانشاء على الخبر فيما له محل من الاعراب هو ما صرح به السيد ونعنه عليه جماعات وتعبوا اسلاق قول صاحب المفتي منه البيانون أي عطف الانشاء على الخبر وعكسها بل نسبوا إلى البيانين تجوز العطف المذكور فيما لا محل له إذا كان هناك ما يوجب كمال الاتصال كما في هذا التركيب إذا كانت لبيان حال موضوع الأولى ومبداً فهي كالل دليل على انبات محمول الأولى لموضوعها فيبين ما من الارتباط والمناسبة ما يوجب كمال الاتصال بينهما وأن اختلاف الجملتين اخبارية وإنشاء لا يوجب كمال الانقطاع وهذا أيضاً صرح السيد في حاشيته على المطول زاد على ما سبق للشارح من إيجاب ذلك كمال الانقطاع وازع جماعة السيد في تجوز العطف المذكور فيما له محل على الاطلاق وتخصص الجواز بما إذا كان المعطوف عليه محكيما بالقول لكون المقصود من المتعلقين حديثاً للفظ كما يعلم من جملة حواشي المطول وعلى هذا الأردي الشارح قوله تعالى وقالوا حسبي الله ونعم الوكيل أن جعلنا الواو من الحكيمة أي كلام الله تعالى لامن المحكي أي كلام العبيد تم بردي عليه وقوع نظير هذا التركيب دون الحكيمة بالقول في القرآن وهو قوله تعالى وما أوهم جهنم وبئس المصير وقد يقال الاعتراض على التركيب لا يقتضي رده والحكم بعدم محتمل حتى يرده على الشارح ما ذكر لأنه عبارة عن إيراد بحث في التركيب وإن كان له دافع يصح التركيب ويروجه فلهذا غاية تحقيق المقام فاحفظه والسلام

﴿مقدمة﴾

(قوله رتب المختصر الخ) شرع بتكليف على خمسة مباحث الأولى في إحصاء الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزءاً خامساً مستقلاً بل هي من الثالث الثاني في وجه تنسكه مقدمة وتعرف الفنون الثلاثة فيما ساقى الثالث في تنوين مقدمة الرابع في بيان نقل المقدمة واشتقاقها الخامس في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها مقدمة كتاب وكتب

﴿مقدمة﴾

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون

(قوله وعلى هذا الأردي الشارح الخ) صورة الأراد هو أن يقال كيف يصحك الشارح على هذا التركيب بالقسام وقوع نظري في القرآن ومحصل الجواب أن ما في القرآن ليس من هذا القليل لأنه انشاء عطف فيه أنشاء على مقول القول وهو غير متمتع بخلاف هذا التركيب (قوله لامن المحكي أي) والأفرد عليه هذا التركيب القرآني لأن العطف حصل من الصيغة قبل وجود المحمل الثاني من القول

أضاً قوله رتب المختصر ضمن الفعل معنى الاشتغال فمما به يعنى أى جعله مشتقاً على ما ذكرنا أن ارد  
التخصيص الخوى أو رتبته مشتقاً على ما ذكرنا أن ارد التخصيص البيان والظرف لغو على الأول مستقر على  
الثاني فلا مرد أن الترتيب جعل كل شئ في مرتبته في الفقه وجعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم  
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في الاصطلاح وكل من هؤلاء يتعدى يعنى انه من بس  
لكن قوله ومستقر على الثاني فيه نظراً لان الظرف المستقر هو الذى حذف متعلقه العام نحو زيد في الدار أى  
كان في الدار والمتعلق هنا هو مشتقاً لخاص فلا يكون مستقراً بل لغوا وحذف المتعلق الخاص جائزاً ما  
دلت عليه قرينة وقرينة هنا لفظة على فتأمل كما يحذف بعض الأفاضل ويردها في بسمة الشنوا في عن  
السيد أن الظرف المستقر هو المستقر في معنى عام له وفهم منه سواء كان عاماً وخاصاً نحو زيد في القوس  
أو من المعلم أوفى البصرة أى راكباً ومعدود ومعدوم ولا يخرج به خصوص معنى عام له عن كونه مستقراً  
لاستقراره أيضاً فيه وجاز تقدير العامل العام لنوعه الأعراب لكن لما كان تقدير العامل العام ضابطاً  
مطرداً اعتبره الفاعل وفسره والمستقر بما عام له محذوف عام وكتب أيضاً قوله رتب المختصر لا يخفى أن المختصر  
لفظ فيه بكون المقدمة والفنون كذلك والالم تكن أجزاءه فقولاً لان المذكور فيه ان كان مصدوقه  
المعاني كانت في قوله الثاني المقدمة حذف مضاف أى الثاني معنى المقدمة وهكذا التقدير في الباقي وإن  
كان مصدوقه الألفاظ والظرف من نظرية العام في الخاص كان في قوله قبيل المقاصد حذف مضاف أى  
قبيل دال المقاصد وفي قوله منه حذف مضاف أى بس مدلوله وكذا الباقي بقي أن الفن عبارة عن العلم كما  
سبأ في قوله الفن الأول علم المعاني فلا يكون لفظاً فلا يكون حرفاً فكيف قال على مقدمة وثلاثة فنون  
وأعلمهم يؤولون ماسبأ في أى الفن الأول دال علم المعاني أو يؤولون فيهما هنا على مقدمة ودوال ثلاثة فنون  
فتأمل وكتب أيضاً قوله رتب المختصر الخ أو رد على المحصر المذكور كالحطبة فأنها من المختصر بلا شئ  
وهي خارجة عما ذكر وأجب بان المراد بالمختصر ماله دخل في المسائل العلمية علافاً لاسم الشكل على  
البعض أه بس وأجاب سم بأن المراد المقصود بالذات من الكتاب لامن العلم فتدخلت المقدمة وخرجت  
الحطبة (قوله لان المذكور فيه) أى ماله دخل في المسائل العلمية لتخرج الحطبة فيطابق الدليل المدعى  
وكتب أيضاً قوله لان المذكور الخ دليل عقلي المصدر مستند فيه الى الاستقراء أى استقراء المختصر لان قوله  
أولاً في الأول أعسم من المقدمة لكن حصره فيها الاستقراء وكذا قوله أولاً في الثاني أعسم من الفن الثالث  
لكن حصره فيه الاستقراء وكتب على قوله أى استقراء المختصر ماضيه أى استقراء أجزاءه وتسمية ذلك  
استقراء مجاز تشبيه الاستقراء بالأجزاء باستقراء الحزبات (قوله ما أن يكون) خبر أن يحذف مضاف إليه  
الاسم أى لان حال المذكور أوسع الخبر أي المذكور ذوات يكون أو يفرق بين المصدر الصريح والمؤول  
كما هو معروف في العالم بخلافه بس (قوله من قبيل المقاصد) أى المقاصد بالذات ومنها المثلثات وشواهدا  
لأنها وان قصدت تغييرها باعتبار ذكرها لا لإيضاح أو لإثبات فهي أضام مقصودة لذاتها باعتبار أنها من  
جزئيات قواعد الفن ومنها اعتراضات المصنف الآتية فيما لا يخفى في ضمنها فقام (قوله في هذا الفن)  
أى علم البلاغة وقواعدها فتدخل الفن الثالث (قوله الثاني المقدمة) أخوه في التفسير لأن مفهومه مدعى  
وقدمه في البيان لسانه ما هنرى (قوله والأول ان كان الخ) عبارة عن فان كان الفرض ادراكاً للأحوال  
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ليعترز بذلك عن الخطأ في تأدية المعنى الذى مراداً على أصل المراد  
ففيما الفن الأول (قوله في تأدية المعنى المراد) أو رد على أن التعبد المعنوى خطا في تأدية المعنى الذى مراداً على أصل المراد  
الثاني بالأول وأجب بان التعبد المعنوى خطا في كفة التأدية والأفادة لا في نفس التأدية أه بس ويجب  
أيضاً بان المراد بالتأدية في المراد ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها المبلغ كما يؤخذ من ع في  
فلا يخفى الأيراد لأن التعبد المعنوى حاصل في أصل المعنى والحاصل أن الفن الأول يجتزئ به عن الخطأ في  
نفس التأدية كأننا كمد عند اقتضاء الحال له وعدمه عند اقتضاء الحال عدمه وكالتعبد بالمجاز عند اقتضاء  
الحال له وبالحقيقة عند اقتضاء الحال له ما زاد عن كسبت كنت مخطفاً في التأدية والفن الثاني يجتزئ به عن  
الخطأ في كيفة التأدية كقائه بالمجاز الذى اقتضاه الحال على وجهين يظهر المراد منه فإن ألقبته على خلاف

لان المذكور فيه امالان  
يكون من قبيل المقاصد  
في هذا الفن أولاً الثاني  
المقدمة والأول ان كان  
الغرض منه الاحتراف من  
الخطا في تأدية المعنى المراد  
فهو الفن الأول والأفان  
كان الغرض منه الاحتراف  
عن التعبد المعنوى فهو  
الفن الثاني والأفان هو  
الثالث وجعل الخاتمة  
خارجة عن الفن الثالث

(قوله مشتقاً على ما ذكرنا)  
أى من اشتغال الكل على  
أجزاءه وكان عليه أن يرد  
على وجهه كون كل في  
مرتبه مثلاً (قوله ويجاز  
تقدير العامل الخ) أى أن  
الصور التي يقدر فيها العامل  
الخاص يجوز فيها تقدير  
العامل العام لكفايته في  
أجزاءه الأعراب عليه كما  
يجزى على الخاص وان  
كان المقصود بالخاص لا العام  
فقوله لتوجب الخ أى لا  
لأداة المعنى المراد لتوقفه  
على الخاص بخلاف الأعراب  
فأله لا يتوقف عليه وقوله  
لكن لما كان الخ من تمة  
كلام الشنوا في بيان  
نكتة قصر المستقر على  
العام في كلام الفاعل مع  
هذا الامثلة من المستقر  
وان كان المتعلق فيها خاصاً

وهو كما ستبين ان شاء الله

تعالى ولما تجر كرامته في آخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود في القنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا يقتضي لارادها اللفظ المعرف في هذا المقام والخلاف في أن تنوبها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيب للصيغة المتقدمة منها من قدم بعد في تقديم يقال مقدمة العلم لما يتوقف الشرع عليه في مسائله ومقدمة الكتاب

(قوله مسلک الاحتمال) أي لشيء به بالاحتمال الحقيقي ثم له لا وجه للاعراض إذ القصد حكايه ما وقع ومن هذا تسلل فساد الجواب (قوله او مستعارة) أي ان لم يجز المعنى الأصلي وقوله والأول أولى أي لأنها اسم لهذه الالفاظ من غير ملاحظة استعارة بل حقيقة فيها (قوله النقل من الوصفية) أي أنها لا تحافظ فيها ذلك بعد أن كانت للتأنيث أو بتقدير زوال ثل التأنيث والأنياب بدلها بناء النقل وقوله استعبرت لأول كل شيء أي استعبرت من مقدمة الجيب فقط وقوله لا لخصوص الخ (قوله فعلة) من قدم الخ لا تنفر على ما ثبت وكلام الشارح مشير الى امر انب النقل على كل

هذه الكيفية كنت مخطئاً في الكيفية كان تقول رأيت أسداً تريد دلالة على أن لا يظهر هذا المعنى من هذا الجاهز لخواصه الشبهه وبعده فتعبرك بالجاهز من الفن الأول وكونه على وجه واضح وكيفية ظاهرة من الثاني (قوله وهم) بل داخله فيه لأنها راجعة الى المحسوسات اللفظية فلا يحتاج الى جعلها جزءاً مستقلاً فهي خاتمة للثلاث لا للكتاب (قوله كما ستبين) أي في أول الخاتمة (قوله بطريق التعريف العهدي) لتقدم ذكرها وان لم يكن صريحاً بعنوان الفن حيث قال في آخر المقدمة وما يميزه عن الأول علم المعاني الخ من المعلوم أن ما يميزه عن الأول الخ فون ثلاثة أي ضرباً وأزواً مختلفة فكيف يكون فنوناً ثلاثة لا من كرامته فالعهد هنا كالعهد في الذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالأنياب الذي لم يتقدم صريحاً بل بطريق الفهم من التحرير وسأني الكلام على قوله الفن الأول في محله (قوله العهدي) أي الذي كرى (قوله فانه لا مقتضى الخ) أي والأصل في الأسماء التذكير فلا فعل عنه لا مقتضى ولا مقتضى هـ (قوله والخلاف) أي الواقيين الزور في القائل بأنه للتعظيم وغير القائل بأنه للتقليل وكتب أيضاً قوله والخلاف الخ حاصله أن من نظر الى صغر حجمها قال أن تنوبها للتقليل ومن نظر الى كثرة تفصيلها قال أن تنوبها للتعظيم وهذا لا طائل تحته على أنه يصح اعتبارهما معاً بالاعتبارين المذكورين وفي الأول لعل وجه التعظيم أي في خصوص ما هنا أنها فاقت المسدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه التقليل أنها مقصورة على بيان الحاجة دون تعريفه وبيان موضوعه بخلاف غيرهما من المسدمات اهـ فان قلت التقليل لا يقابل إلا التذكير والتعظيم لا يقابل إلا التخصير قلت سلك الشارح رحمه الله تعالى في هذا التعبير مسلک الاحتمال فكأنه قال للتذكير والتعظيم أو للتقليل والتخصير كما في بذكر المفضل في كل (قوله بين المحصلين) أي للمهمات العلوم لعلومهم عن الاشتغال بمقارنتها وكلامه صالح لأن يكون فيه تعرض بقدر (قوله والمقدمة) أي من حيث هي لا بقصد كونها مقدمة هذا المختصر وذلك لأظهر مع أن المقام التخصير تأمل (قوله مأخوذة من مقدمة الخ) أي منقولة منها واستعارة اسم والأول أولى ويجوز كما في الخطاطي والقناني أن يكون كل من المقدمة ومقدمة الجيب منفولاً من المقدمة التي هي صفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وفي القائل أن المقدمة استعبرت لأول كل شيء أي لخصوص مقدمة العلم أو الكتاب وكتب أيضاً قوله مأخوذة من مقدمة الخ هذا بيان لنقلها وقوله من قدم خبر نان لتقديم بيان لاشتقاقها وقرر بعضهم أن المقدمة في الأصل صفة لأنها اسم فاعل ثم نقلت من الوصفية وجعلت اسماً للمقدمة الجيب ثم نقلت من مقدمة الجيب الى مقدمة الكتاب أو العلم ففعله من قدم أي حاله كون مقدمة الجيب منقولة من اسم فاعل قدم في كلام الشارح إشارة الى امر انب النقل (قوله للصيغة) أي الموضوع للصيغة (قوله المنقولة منها) أي من الجيب لتأنيبه بالاطاعة اهـ بس (قوله من قدم جعني تقدم) أي قدم اللازمة للمتعدى لأن المباحث المذكورة متقدمة لا مقدمة شيئاً آخر أي جعلته مقدمات اسم وقد يقال كان الأول ان يقول من قدم اللازمة لان تقدم يأتي متعدداً يقول ان تقدمه مخر ووجوب بان هذا ليس من باب التعدي بل من باب الحذف والاضال والأصل تقدم عليه (قوله يقال مقدمة العلم لما يتوقف) أي تطلق مقدمة العلم على ما يتوقف الخ (قوله لما يتوقف) اهـ واقفت على معان كبيان حد موضوعه وغايته فمقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة وذكر الالفاظ لتوقف الالبناء عليها لأنها مقصودة فلذلك تأنيهاً بذلك تعلم أن النسبة بين المتقدمين والمبانيه الكلية لان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ كإيدل عليه قوله لفظاً ثمة من كلامهم بين مقدمة العلم ولولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب معاً وهو خصوص مطلق بحيثان في غاية وقف عليه الشرع وتنفرد بمقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشرع وما ذكر من العموم والخصوص المطلق أي بما ينظر على اعتبار تقدم مقدمة العلم وضعا في مفهومها وجعل بعضهم العموم والخصوص وجهاً بانه على عدم اعتبار ذلك وهو ما تنص به تعريف الشارح لها فتكون المادة التي تنفرد فيها مقدمة العلم لما يتوقف عليها الشرع وكان في الالبناء مثلاً لم تكون مقدمة الكتاب يجوز أن تكون معها مقدمة العلم أو بعضها قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشبهة مقدمة الكتاب هـ الأمور ثلاثة هي التي سماها القوم بمقدمة العلم وما نقل من أن عبارة في غير حواشي مقدمة الكتاب هـ الأمور ثلاثة

لطائفة من كلامه قدمت  
امام المقصود لارتباط لها  
وانتفاع بها فيه وهي هنا  
ليسان معننى الفصاحة  
والبلاغة وانحصار علم  
البلاغة في علمى المعانى  
والبيان وما يلازم ذلك ولا  
يخفى وجه ارتباط المقاصد  
بذلك والفرق بين مقدمة  
العلم ومقدمة الكتاب  
مما يخفى على كثير من الناس  
(الفصاحة اولى في الاصل  
تنشأ عن الظهور والالانة  
توصف بها المفرد) مثل  
كلمة فصحة (والكلام)  
مثل كلام فصيح

حال فان قوله من مقدمة  
الحديث يفيد ان مقدمة  
الحديث ليس اطلاقا على  
الجماعة المتقدمة منه  
بطريق الوصفية والافلا  
معنى لاعتبار مقدمة  
الحديث دون غيرها (قوله  
وراجعه) اى راجع بس  
فان فيه بقية متعلقة بما  
سبق وعليه بالناسد وبعد  
الحكيم ومواد الشبهة  
لتنصيح للالمقام (قوله  
اشارة الى البيان) اى  
المذكور في قوله وهي هنا  
ليسان معنى الفصاحة وقوله  
بيان النسبة الخ اى فى قوله  
فكل بليغ فصيح ولا  
عكس وقوله ومرجع  
البلاغة الخ فى قوله وان  
البلاغة مرجعها الخ وقوله  
غيرهما كقوله والثاني  
منعيا بين الخ وقوله اشارة  
اليه اى الى ذلك المعنى

فلم نجد فيما راننا من السمع وعلى تسليم وجوده فى نسخة يصل على حذف المضاف اى دوال امور ومن  
اطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى يجوز ان تسمية هذه الطائفة بمقدمة الكتاب كسمية طائفة من الكتاب  
فنا اقسامها او بابا او فصلا وجعلهم كتبهم مستقلة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء فعنى مقدمة  
الكتاب مقدمة جعلت جزء الكتاب فاطلاقها كاطلاق فن الكتاب وقسمه وبابه وفصله فلا يقال انه اصطلاح  
جديد لا دليل عليه من كلامهم على ان فى القائل وفى المغرب التنصيص على هذا الاسم اعنى مقدمة الكتاب  
وبما ذكرناه من دفع ما عترض به السدنه واكتب ايضا قوله لما توقف عليه الشرع فى مسائله لى البيان  
يتوقف على معرفتها اصل الشرع وفى مسائل العلم كرهه المقصد تصوره بوجهه وككونه فائدة ما ذكرناه  
بحيث يكون الشارح على بصيرة كجده وموضوعه وفائدة والمرااد ما يعرفه مطلق الادراك وهو بالنسبة  
للمرسل واخذ معنى التصور بالنسبة للموضوع والفائدة بمعنى التصديق فعلم ان اصل الشرع لا يتوقف على  
كل هذا بل على التصور بوجهه ما والتصديق بان له فائدة كما فى س راجعه وكتب ايضا على قوله الشرع  
مانه اى اصله او كماله فدخلت جميع المادى فائدة كما فى س راجعه وكتب ايضا على قوله الشرع  
لما طاف بالشيء ثم جعلت اعقابا لجماعة اقلها ثلاث وقيل اثنتا وعن مجاهد لاولا وحده فافوق اه من  
الغنى (قوله من كلامه) س اضافة العام الى الخاص أو المعنى من كلامه قوله (قوله لارتباط لها) اى  
سواء توقف عليها الشرع ام لا وانما اعتبر الارتباط فى جانب المقصود دون ما تقدمه نظر الى ان ما موقوف  
عليها اه بس (قوله لها) اى معناها وقوله وانتفاع بها فعنى اى معناها سواء توقف عليها ام لا (قوله لبيان  
معنى الفصاحة والبلاغة) اللتين قصد معرفتهما من وضع هذا الفن اذهما معاشا غايته التى هى معرفة  
انحجار القرآن اه عى (قوله وانحصار الخ) يخالف ما قاله فى او اخرها مقدمة فرجع البلاغة الى تلك العلوم  
جميعا لا الى مجرد علمى المعانى والبيان ويمكن ان يقال المراد انحصار المعنى بعلم البلاغة او علمه لزيادة  
اختصاص بالبلاغة فى ذلك العلمين بدليل قوله فى او اخرها ايضا وهو ما علم بالبلاغة لكان مراد  
اختصاص لهما بالافلا فانه من خسرو وبعض زياده من الغنى (قوله علم البلاغة) اى وتوابعها وقوله  
فى علمى المعانى والبيان اى والبديع (قوله وما يلازم ذلك) عبارة الطول وما يتصل بذلك قال بعضهم  
عطف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ولفظ ذلك اشارة الى البيان والمراد به ان النسبة بين المعنيين  
ومرجع البلاغة وغيرهما صريح عطفه على معنى ذلك اشارة الى ما واقعة على النسبة ونحوها (قوله ولا  
يخفى الخ) يؤخذ منه انها مقدمة كتاب لكن سياتى فى ماذكر غايات العلوم الثلاثة حيث قال فى آخرها  
وما يحترز به الخ فهى مقدمة علم ايضا هذا الاعتبار (قوله بذلك) اى بالبيان المذكور (قوله الفصاحة)  
اورد المصنف بحث الفصاحة والبلاغة أولا نظرا الى ان اسماعيل بن العبدان والغاية مقدمة ذهنا واورددهما  
صاحب المحتاج آخر نظرا الى تأخر الغاية خارجا (قوله وهو فى الاصل) اى اللغة تنبى الخ لما كان الواقع فى  
كتب اللغة ذكر من متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يحقق الشارح رحمه الله تعالى  
منها للحق من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه الذى فى بيانها اى الفصاحة بما يجمع معانيها  
الحقيقة والمجازية وهو الانباء عن الظهور والالانة والمراد بالانباء الدلالة اعم من ان تكون بطريق الطائفة  
او التخصيص او الالتزام فان كانت موضوعا للظهور والالانة كان انباءها عنهما مطابقة لهما وما غيرهما كان  
تضمنا او لشيء يلزمه الظهور والالانة كنه لوصف اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فافهمه نكتة قول الشارح  
نتج عن الظهور والالانة دون ان يقول هى الظهور والالانة ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة  
اى المعنى القوى سواء كان حقيقيا او مجازا بالاحقيقى فقط لكن قال فى المثل السائر الذى عندى ان  
الفصاحة فى اللغة الظهور والبيان انظر بس وكتب على قوله لهما ما يتصل بهما من هذا الاحتمال لم  
يخبره فى كتب اللغة فعل ذكر الحقيقى لقصده التعميم لا اشارة الى ما هو واقع بالفعل (قوله والالانة) عطف  
تفسيره والالانة تخصى بمعنى البيان صرح به ابوهرى فلا يرد على الشارح انه قسم الارام بالبعدى اه بس  
(قوله مثل كلمة فصحة) اى بخبرنا ذلك للعلم جزئى معين من جزئيات المفرد كقام والاشارة الى اللفظة  
اخرى بدليل قوله مثل كلام فصيح فان المقصود منه ذلك الاخبار عن لفظ كلام لانه مفرد معين ان المراد

منه هذا قوله بعد والتركيب يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون أن يقول مثل متكلم فصيح مع أنه قياس سابقه قاله بس (قوله وقصيدة فقصيدة) مثل عثمان إشارة إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين الشعر والنظم وكتب أيضا قوله وقصيدة مأخوذة من القصيدان الشاعر بقصديجو بهما التثنية والجمع واللفظ من الوصفة إلى الأسمية أو التقدير الموصوف مؤنثا وقيل من أقصدت الكلام أي أقطعت قبل لا تسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فاقوها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة اه من الغنى (قوله قيس المراد الخ) لما كان اسرا المفرد والكلام على ظاهرهما يخرج منه بعض الالفاظ وهي المركبات الناقصة مع أن الفصاحة تنصف بمجموع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض احتيج إلى التأويل في المفرد أو في الكلام حتى يشمل هذا المركب ويشتاؤه فاختار البعض التأويل في الكلام بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة بالمفرد واختار الشارح رحمه الله تعالى التعميم في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة بالكلام ورجع على الأول بأنه قد عهد في المفرد لاسيما على ما قبل في مقابلة فاذا قيل بالمركب برأيه ما ليس بمركب وبالثنى والمجموع برأيه ما ليس واحد منهما وبالضاف برأيه ما ليس بعضاف وبالكلام ما ليس بكلام كما في الشارح ولم يبعد في الكلام ذلك بل أنه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي أي المركب التام أو الغروي أي اللفظ مطلقا والثاني غيرهما ادوالا بما قبله بالمفرد لشموله حيثئذ له فتعين الأول ووافى السبيل ذلك البعض وأبدى أن تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة وربما يوجد في تلك المركبات تنافر الكلمات بل ضعف التأليف والتعقيد أيضا فتكون غير فصيحة فاحتاج في تفسير فصاحة المفرد إلى قيود أو تخفيض حواشيها بحيث لا يتغير جوهر تعميم الكلام وأما المفرد على حاله وأما التزام كونها فصيحة مع اشتغالها على ما قبل فصاحة الكلام ففي غاية العبد وأبعد منه انتقالها غير فصيحة بواسطة ضم كلمة فصيحة إليها لتصيرها كالماثما أو ما أشبه من هذا نقلها غير فصيحة من غير زيادة شيء ولا نقصه كما في المركب التوضيحي إذا حوّل عن التوضيحي وقصد اسناد أحد جزاءه إلى الآخر نحو زيد الذي ضرب غلامه عمر أقر داره بناء على أن غير غلامه لمعرو وليكون فيه ضعف التأليف وأورد عليه أن المفرد مالم يقصد يحجز منه الدلالة على جزء المعنى فيتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتغالها على تنافر الكلمات كما مدحه أمده اذسمى به فالاحتياج المذكور باق إلا أن يقال لا نسلم أن أمده أمدها اذسمى به كان كل من جزاءه كلمة حتى يحد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حرف المباني عند المحققين اذ لا يقصده في هذا الموضوع معنى أصلا على أن المعترف بالمفرد والكلمة واحدة اللفظ دون وحدة المعنى كما هو رأي المحققين من الخصاص فخرج هذا الاعلام قطعا فلا رد إلا من أصله ومنهم من أبها على حالهما قال وأما المركبات الناقصة فبغير حكمها بطريق الدلالة لأنه معلوم قطعا أن القيود المعنوية في فصاحة الكلام انما اعتبرت لاستمالة على التركيب ولا تدخل الاسناد في هذا المعنى وكتب أيضا قوله الخلفائي (قوله ما ليس بكلمة) الانسب بالمقابل أن يقول ما ليس بمفرد وان كان المؤدى واحدا (قوله وغيره) من المركب الناقص (قوله فانه) أي الحال والشان (قوله يهت من القصيدة الخ) كقول الشاعر

إذا ما الغائب برز يوما \* وزجج الحواجب والعيونا

(قوله وفيه) أي في هذا القليل مع تعديله وكتب أيضا قوله وفيه نظر الخيارات من يعقوب وديان وصفه بالفصاحة لا يستلزم تسمية كلاما حتى يدخل في مسماه وانما مقتضى الدخول أركب الغير المفيد في الكلام أن يقال فيه مثله هذا كلام فصيح لا وصفه بالفصاحة فقط لأن الوصف بالفصاحة أهم من التسمية بالكلام والأعم لا يستلزم الاختصاص فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلمة فصيحة لا لكونه كلاما كما اه يحروفه (قوله لأنه انما يصح ذلك) أي جعل الكلام شاملا للمركب الناقص (قوله أنه كلام فصيح الخ) أي وأما بمجرد اتصافه بالفصاحة فلا يقضى بدخوله في الكلام (قوله يجوز أن يكون الخ) أي فوصفه بالفصاحة لا لأنه بل باعتبار مغرداته فدخل في قوله بوصفها المفرد من غير تأويل أي في المفرد سلمناه لأنه فاحتاج إذن للتأويل لكن الحق فيه أي في التأويل خلاف ما قلت تأمل اه سم ببعض إيضاح وقوله فدخل في قوله الخ أي ولا قصور في كلام المتن (قوله باعتبار الخ)

وقصيدة فصيحة قيل  
المراد بالكلام ما ليس  
بكلمة لعم المركب الاسنادي  
وغيره فانه قد يكون بيت  
من القصيدة غير مشغول  
على اسناد يصح السكون  
عليه مع أنه يتصف بالفصاحة  
وفيه نظرا له انما يصح  
ذلك أو الخلقوا على مثل هذا  
المركب أنه كلام فصيح ولم  
ينقل ذلك عنهم واتصافه  
بالفصاحة يجوز أن يكون  
باعتبار فصاحة المفردات

(قوله والكلام على ظاهرهما)

الظاهر من المفرد ما ليس  
بمركب ومن الكلام  
المركب التام (قوله وأورد  
عليه الخ) هذا وأورد على  
السيد المؤيد الخلفائي  
ويحصل الإيراد أن اختلاف  
تفسير فصاحة المفرد  
المخرج زادة القبول لازم  
على كل حال سواء جرت  
على ما لا شارح أو على  
ما لا خلفائي والمشتراك في  
الالزام لا يصلح للرد على أحد  
الخصمين (قوله ومنهم من  
أبقاها الخ) بحمله أن  
بعض أبي المفرد والمركب  
على حالهما فالأول ما ليس  
بمركب والثاني المركب  
التام والمركب الناقص  
خارج عنهما معلوم حكمه  
بالقياس على المركب  
التام وهذه طريقة رابعة  
غير ما عليه السيد والشارح  
وعبد الحكيم

فيكون من وصف الشيء وصف اجزائه (قوله على أن الخ) تركب كثير الوقوع واختار ان صاحب  
 أن الحار والمجروح في مثله خبر مبتدأ محذوف أي والمحقق على أن قال ودل ذلك على أن الجملة الأولى وقعت  
 على غير تحقيق شيء وبما هو التحقيق فيها اه بس أو على معنى مع أي مع أن الخ بل في هذا هو المناسب  
 هذان ما ذكر عن أن صاحب أنما يظهر في عبارة ليس فيها لفظ الحق مثل تأمل (قوله وعلى ما يقابل  
 الكلام) فبأن المشهور مقابلة بالجملة وهي أعم من الكلام قاله ع (قوله ومقابلته بالكلام الخ)  
 لا يقال قديكس يقال مقابلة الكلام به أي بما قرئ بدل على أنه مالمس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر  
 على مالمس بقدر انما هو بحسب اللغة بخلاف اطلاق المفرد على مالمس بكلام فانه بحسب الاصطلاح والمتبادر  
 من الالتفات جلها على معانيها بحسب الاصطلاح فتأمل اه سم (قوله على أنه أدر يد الخ) برده على لزوم  
 دخول غير الفصيح من المركب الغير المتفق تعريف فصاحة المفرد فيما سألني لأنه قال فيه والفصاحة  
 في المفرد تدخل من تنافر الحروف الخ ولا شك أنه يصدق على مثل قوله في المثال الآتي وليس قرب قبر  
 سرب أنه تخلص من تنافر الحروف إلى آخر القيود المذمومة فتأمل فتأمل في تنافر الحروف الخ وفيه تكون  
 مفردا فصحا وليس كذلك لأن يقال تنافر الكلمات يرجع إلى تنافر مجموع حروفها فمما على تقدير تحمل  
 الحروف في هذا يدل على التعريف مالم يخلص من التقيد اللفظي اه ع وقدمت تمام الكلام في ذلك  
 (قوله أدر يبدى المعنى الأخير) أي ويكون هذا الاطلاق حقيقة عريضة لا تطلق المشتركة على أحد معانيه  
 حقيقة عريضة بخلاف التأويل في الكلام فانه مجاز مرسل والمحمل على الحقيقة أولى (قوله أيضا) أي به  
 في جانب التكلم دون الكلام لا اختلاف الجنس هنا واتجاهه هالك إذا المفرد والكلام من جنس اللفظ  
 (قوله يقال كاتب الخ) هو منثنى النثر وليس المراد من يكتب بالقلم وقوله وشاعرا أي منثنى الشعر (قوله  
 وهي تنبئ الخ) في التنازع والامس بلي الخ جل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارة كنه مراد من حد كرم فهي  
 في اللغة تنبئ عن الوصول والانتباه لكونها وصلا لمخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال  
 والمناسبة بين المعنيين ظاهر وقولهم يقل في الاصل اكتفاء عاذكر مسبقا وقيل لم يقل في الاصل لأن معناها  
 لغة واصطلاحا وحذوفه أنه مع كونه خلاف الواقع لمزم أن يكون قوله تنبئ عن الوصول والانتباه متذكرا  
 لأن القصد منه ابتداء المناسبة بين المعنيين وعند اتحاد المعنى لا حاجة إليه اه عبد الحكيم (قوله  
 والانتباه) عطفت تفسر (قوله فقط) هو اسم فعل بمعنى انته فكانت تقول اذا وصفت بها الأخيرين فانه عن  
 وصف الكلمة بها كذا في المطول وابن يعقوب وغيرهما وأورد عليه ابن كمال باشا بعد أن نقل عن المفرد في  
 أنها تكون بمعنى حسب كقد واسم فعل بمعنى يكفي ان المناسب لقيام جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير  
 جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها ناسم فعل وانما بمعنى انته غلط مرتين وفيه ماله لا مانع هنا  
 من جعلها اسم فعل بمعنى يكفي فالغلط في تفسيرها بانه فقط واعتبر أيضا بانه لا يمحذف من أدوات الشرط  
 إلا أن يكفي بس فالأولى جعل الفاء زائدة لتزوين اللفظ فقط بمعنى حسب خبر محذوف قال السراي وج  
 ترين الفاء للفظ قط أنها على حرفين فاذا زدت الفاء صارت ثلاثة أحرف فتكون على أعيدل الأنيمة  
 لانتهاه على الأول والوسط ولا تنحصر على كون الفاء زائدة لتزوين اللفظ فهي لازمة كإفيس عن ابن  
 هشام في حواشي التسهيل وهذا ونقل بعضهم عن الرضي في الكلام على الفاء العاطفة ما يقتضي أفراد  
 حذف اذا وفعل الشرط وعليه ينشئ كلام الشارح وغيره (قوله أذ لم يسمع كلمة بليغة) أن أدخل المركب  
 الناقص في المفرد كما هو رأى الشارح فلا يتم الاستشهاد إلا أن يراد بكلمة الأعم من الحقيقي والممكن  
 كإفيس تعريف الكلام بما تضمنه ثلثين بالاسناد ليشل المركب الناقص وأن أدخل في الكلام كما هو رأى  
 السيد أو أخرج عنهما كما هو عندى فلا إشكال أصلا اه عبد الحكيم (قوله وهي لا تتحقق في المفرد)  
 لأنها إنما تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد كما يأتي فلا تتحقق إلا في الاستناد للمفرد  
 اه ع (قوله وهم) أورد عليه أن ملخص هذا التعديل أن العرب لا تطلق البلاغة إلا باعتبار مطابقة الكلام  
 لمقتضى الحال في جملة إلى قولنا لم نسمع كلمة بليغة وقد فهم أن المتبادر من العبارة أن بناء التعديل على  
 تعريف القوم لا على التسبب وترتيقه مبنى على المتبادر اه من الاطول (قوله لأن ذلك الخ) يعني

على أن الحق أنه داخل في  
 المفرد لأنه يقال على ما يقابل  
 المركب وعلى ما يقابل  
 المتن والمجموع وعلى  
 ما يقابل الكلام ومقابلته  
 بالكلام ههنا نرى على  
 أنه أدر به المعنى الأخير  
 أعني مالمس بكلام (و)  
 يوصفها (التكلم) أيضا  
 يقال كاتب فصيح وشاعر  
 فصيح (وبالبلغة) وهي  
 تنبئ عن الوصول والانتباه  
 (يوصف بها الأخيرين  
 فقط) أي الكلام والتكلم  
 دون المفرد أذ لم يسمع كلمة  
 بلاغة والتعليل بأن البلاغة  
 إنما هي باعتبار المطابقة  
 لمقتضى الحال وهي لا تتحقق  
 في المفرد وهم لا ذلك  
 إنما هو بلاغة الكلام  
 والتكلم

(قوله وهي أعم من الكلام)  
 ولو فرض مقابلته هنا  
 بالجملة فالمركيبات  
 الناقصة بعضها حينئذ  
 داخل في المفرد نحو غلام  
 زيد وبعضها داخل في الجملة  
 نحو أن قام زيد ولا يتم مراد  
 الشارح من دخول  
 المركبات الناقصة  
 جميعها في المفرد (قوله إنما  
 هو بحسب اللغة يخالفه  
 ما تقدم من أنه في اللغة اللفظ  
 مطلقا ولو فرض أنه بعض  
 مثلنا ويخالف ما يأتي  
 أيضا من أن التأويل في  
 الكلام مجاز مرسل وقد  
 تقدم



إن ما ذكر من التعليل لا يتم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكر ومع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن تصف بها كان يقال معنى بلاغة المفرد وشبهه في مرتبة تنطبق به كان انحصارها في المفرد معنى آخر غير معنى فصاحة الكلام والمنكسر وإذا جاز ذلك لم ينجم هذا التعليل لعدم وصف المفرد بالبلاغة قال ابن يعقوب فإن قال هذا الملل لا معنى للبلاغة في كلام العرب إلا أنه أو هو محال في الكلمة عادلى انتفاء السماع الذى علمناه اهـ وكتبنا ضاى ولا دليل على انحصار البلاغة في ثلاث المطابقة لاقى كلام العرب ولا فى كلام الادباء والمصنفين أيضا فإداه الحفيد (قوله وانما قسم كلام الخ) قال ابن كمال بأشواى كان تعريفها الشئ مسبوقة بتعريفه في الجملة ناسب تقسيم كل من الفصاحة والبلاغة ثم تعريفها أقسامها من توهم أن ذلك لتعذر الجمع بين الحقائق المختلفة في تعريف واحد فقد وهم فإن اشتمال التعريف على أو النوبة غير مستنكر قال بعض الحقن إن أرفق الحدود التى ذكرت فيها ليست للتعريف بل للتقسيم أى أيا كان من القسمين المذكورين في هذا الحد فهو من الحدود اهـ وحاصله منع تعذر الجمع المذكور المتضى للتقسيم أولا وذكر كل على حدة لا مكانا لجمع في تعريفه يشمل على أوالى للتقسيم كذا فى بس وأقول يمكن الجواب بأن التعريف المشتمل على أوالى للتقسيم ليس في الحقيقة تعريف بواحد بل تعريف بفان أوالا كثر بحسب تعدد أو كما صرح به بعضهم وإن كان بحسب الظاهر تعريف بواحد أو كلاما شارح في الجمع في تعريف واحد في الحقيقة فاحظه اهـ وكتبنا أيضا قوله وانما قسم كلام الخ وعرف كل قسم على حدة ثانيا لتعذر جمع ما أتى إلى الأقسام المختلفة قوله لتعذر عليه هذا المقدر وعله التقسيم محذوف أى قسم كذا لتحقيق الأقسام المختلفة وتخصيص بعض النيز وكتبنا أيضا قوله قسم أى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة بوصفها المفرد والكلام والمنكسر والبلاغة بوصفها الآخرين فقط فإن هذا استلزام انقسامهما إلى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة منكسر وكلام وبلى بلاغة كلام وبلاغة منكسر ثم هذا التقسيم تقسيم لهما باعتبار محالهما (قوله غير المشتري كذا الخ) هذا تفسير لقوله المختلفة ويومان لهو مناط التعذر ولا يخفى أن المراد من أممها أمر يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منها عما سواه أو لا فلا شك في وجودها ومات العامة وهى جم المعاني المختلفة وتشارك فيها تلك المعاني اهـ سوى بالمعنى وشده في الحفيد وعليه في كلام الشارح مؤاخذه لأن كلامه يقتضى على هذا أن هناك معاني مشتركة في أمر بمهما يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل بمسواه وهو مستحيل وقرر بعضهم أن المراد بأممها الأمر الذى لا يقيد كونه يصلح لأممها والمراد بالتعريف بذاتى لا يقيد كونه مجردا عما سواه أى أن المعاني التى تشارك في أمر ذاتى بمهما كالفصاحة والبلاغة لا يمكن جمعها في تعريف واحد بأممها ذاتى بمهما أمال التى اشتركت في ذلك بمعها في تعريف واحد بأممها ذاتى بمهما يمكن كالإنسان والفرس ف يمكن تعريفها بأممها ذاتى بمهما فتقول هما حيوان (قوله في تعريف واحد) أى بمهما هو مميز كلاً من غير غيره والألف المعاني المختلفة يمكن جمعها في تعريف واحد لكن لا يجزئها ولا يميز كل عن غيره كقولنا فى الإنسان والجمار والفرس هى جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولنا فى أقسام الفصاحة والبلاغة هى وصف ينطبق معه الخلل كذا قرر بعضهم وهو مبنى على كلام الحفيد وقد عرفت ما فيه (قوله وهذا) أى تقسيم المصنف الفصاحة أولاً إلى أقسام ثلاثة والبلاغة إلى قسمين ثم تعريف كل قسم كتقسيم ابن الحاجب الخ ويرد عليه أنه يمكن جمع المتصل والمنقطع في تعريف واحد وإن يميز كل عن أخيه بناء على تقرير غير الحفيد لا شراً كوما في أمر بمهما هو والذكر بعداً لأو أحدى أخواته وأما أن تقول التبيين في مجرد سبق التقسيم وتأخر التعريف (قوله فالفصاحة في المفرد) لم يقل فصاحة المفرد مع أنه انحصار من قوله فالفصاحة في المفرد لا احتياجاً حيث نشأ إلى أن يقول بعد فصاحة الكلام وفصاحة المنكسر والأخصر في الكلام والمنكسر بذكره وكتبنا أيضا قوله فالفصاحة إلغاءً وصحيفة قال السراى المصدر يطلق تارة ويراد به المعنى المصدرى وهو الأفعال والأحداث وأخرى ويراد بالى الحاصل بالمصدر وهو ما حصل بالانقياس من همة أو صفة مثلاً إذا قام زيد ونحن نفسه حصل له هيئة في الأول وصفة في الثاني وهى الحرارة فالانقياس أو التخصيص يطلق تارة ويراد به انقياس الهيئة والصفة في ذاته وأخرى ويراد به نفس

وانما قسم كلامنا الفصاحة والبلاغة أولاً لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر بمهما في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرف كلامهما على حدة (قال الفصاحة

(قوله ولما كان تعريف الشئ الخ) في بيان تقسيم الشئ مسبوقة أيضاً بتعريفه وتخصيصه فإستأنس تعريفه ثم تقسيمه (قوله ومن توهم الخ) برز كلامه بأنه توهم أن الكلام في مطلق تعريف مع أن الكلام في تعريف بم المعاني الكلية بجميع الأقسام عن غيرها (قوله بحسب تعدد أو) راجع لقوله أكثر (قوله المفهومات العامة) أى كثر وموجود ومستحسن (قوله فتقول هما حيوان) فيما أنه تعريف بالاعم وهو ممنوع على أن لا ينفك المناسب أن يقول كالاسم والفعل والحرف فيمكن تعريفها بأممها ذاتى بمهما كان يقال قول مفرد

الهيئة أو المصفة لكن هذه القاعدة حاربه في كل مصدر يحصل للفاعل بشعلة معنى ثابت قائمه فبالس  
بفعله كالطول والقصر أو بفعله لكن لم يحصل به معنى ثابت كالعدم أو بآب لكتنه قائم بالغير كالغير بل  
وسيجن الغير لا تجرى فيه تلك القاعدة المذكورة بل المصدر في هذه الصور يراد به المعنى المصدرى فقط اذا  
عرفت ذلك فتقول كل من الفصاحة والبلاغة في الاصل مصدر مشتبل على تلك القود وهو زان يراده  
انما المعنى المتكلم في لفظه الكيفية المخصوصة الحاصلة بالسلامة عن الامور المذكورة وبالطابقة لمتقضى  
الحال وان يراده نفس الكيفية لكن المقصود ههنا نفس الكيفية في الحلاقات أهل الفن فانهم يتعرضون  
للأمر الموجوده المستقلة بذواتها على وجه مخصوص وليس لهم كلام في الابقاع لانه اعتبارى غير  
محقق كما غر في موضعه فحقيقتهما الاصطلاحية هي تلك الكيفية وأما التعريف بكون اللفظ جاريا على  
القوانين كثير الاستعمال أو بالخلوص والمطابقة فتعريفها بآب لكتنه الكيفية اه وفي بعض ذلك نظر فتأمل (قوله في  
المفرد) الظرف الماهية: فمراد على معرفة صفة للفصاحة أى الكائن في المفرد به صرح في الطول وهذا  
أنسب بجانب المعنى وانما لا يقدره نكرة على أنه صفة مفعول تصير بحه في شرح المفتاح بأن المعروف بلام  
الحقيقة كالمعهور الذي في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف  
المعهور الذي ولا على أنه حال بناء على جواز ان تصابها من المشتد ولا يراد عليه ان الحال قيد في عاملها  
ولا معنى لتقييد الاستدعاء لان حمل ذلك اذا كان عامل الحال لفظيا لا معنويا كالآب يستدأه وبنائى تاويل  
أن الفصاحة لا يكونها معرفة مفعول التعريف به معنى كانه قيل تعريف الفصاحة أو رأوا بلها بالمسمى  
بالفصاحة لما قاله السيد من ان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا انفساحه حال كونها في المفرد وان كان  
المال واحدا وقس على هذا امثاله وراعى جزالة المعنى وان اوجحتك الى زيادة تقدير في الالفاظ واسم  
الفاعل المقدر في مثل ذلك بمعنى الثبوت فاللام فيه حرف تعريف لاسم موصول فلا يلزم حذف الموصول  
مع بعض صلته وما عطف لغو متعلق بالفصاحة كما يجوز السبب حيث قال وقد ذكر بعض الادباء ان نحو  
القصه والنبا والحدب والابر يوزع اعمالها في الظرف خاصة وان لم يردها معنى مصدرى كتوله تعالى وهل  
أتأت نبالا لخم اذ تسوقوا المحراب وعل أنك حديث صنف ابراهيم المكرميين اذ دخلوا عليه والسرى  
جواز اعمالها ضمن معانيها الموصول والكون وعلى هذا يمكن أن يجعل قوله في المفرد ظرا لقوله بالفصاحة  
وان لم يردها معناها المصدرى اه ومنع ان يرى ذلك ورد قياس الفصاحة على القصه ومعلمها ابتداء الفرق  
فانظره أو متعلق بما شملت عليها الجملة وان كان جزأها من من نسبة المستند الى المستند اليه وموجه عليه  
وكون المستند اليه هو المستند وذلك معنى الفعل كما في الحقيقه والخطا وغيرهما وورد ذلك على عصر النفاة  
العامل المعنوى في الاستدعاء وانما ورد قال السبى راحى وأورد على من جعله ظرا لقوله متعلما بالنسبة هاته  
لان نسبة بين العرف والمعرف لعدم الحكم بينهما أو لان القضية ولولم فهي أى النسبة غير مستقلة ولذا سمى  
أهل المنطق اللفظ الدال على ارباطه أو اة فلا يجوز اعمالها وأجب بأن أهل الادب يجوزون اعمال غير  
المستقل حتى يجوزوا اعمال حرف التنبيه في هذا على شفا اه (قوله لا تتوقف معرفة البلاغة) أى من  
حيث على معرفة فصاحته من حيث المفهوم اذ لم تؤخذ الملكية التي يقتدرها على تأليف كلام فصيح  
في بلاغة المتكلم نعم تتوقف علمه بالحسب الحققة لا يمكن أن يقتدر على تأليف كلام بلا يتقدر على  
تأليف كلام فصيح اه يس (قوله لكونها الخ) أى لا تتوقف اذ كور من توقف معرفة الكل على معرفة  
الجزء (قوله لا تتوقفها) أى لا تتوقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد وبلا واسطة وأما توقف فصاحة  
المتكلم على فصاحة المفرد وبلا واسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم اه يس وقد يقال  
المصنف بل يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كما نبه عليه الشارح  
فكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد وبلا واسطة أيضا (قوله خلوصه من تنافر الخ وف الخ)  
الكلام من باب عموم السلب لا من سلب العموم فلو أعاد من وأدخلها على الغرابة ومخالفة القياس لكن

في المفرد) قدم الفصاحة  
على البلاغة لا توقف معرفة  
البلاغة على معرفة  
الفصاحة لكونها مأخوذة  
في تعريفها ثم قدم فصاحة  
المفرد على فصاحة الكلام  
والمتكلم اتفقهما ما علم  
(خلوصه) أى خلوص  
المفرد من تنافر الخروف  
والغرابة ومخالفة

(قوله بما ناب المعنى) أى  
وبسوق كلام المصنف فان  
مقتضاه ان اشتراك الفصاحة  
والبلاغة بين الاقسام  
المذكورة لفظي وجعله  
حالا هو الاشتراك المعنوي  
وان اختلفا فيها بحسب  
الاحوال اه عبد الحكي  
(قوله لكن الاستعمال  
لا يساعده) لانه لم يوجد في  
استعمال العرب بوصف  
المعرف بلام الحقيقة من  
حيث هي منكردة بل معرفة  
(قوله أو رأوا) رأوا بالمسمى  
بالفصاحة) وعلى هذا  
فالخبر من نائب فاعل  
المسمى العائد على لا من  
الفصاحة لان المقصود  
لفظها (قوله ان نحو القصه  
الخ) أى بما يفهمه المعنى  
الحديثى وان كان اسما  
جامدا نحو «أمدى» وفى  
الخروب «عامه» اه عبد  
الحكي (قوله حتى يجوزوا  
اعمال حرف التنبيه) أى  
وحرف التنبي في نحو ما أتت  
بغيره بل يجنون

أشهر في افادة العموم ووجه حصر فصاحة المفرد في الخلو من الثلاثة أن كل مفرد له مادة هي حروفه  
وصورته هي صغته ودلالة على معناه فعبارة ما في مادته وهو التناثر أو في صغته وهو مخالفة القياس أو في  
دلالته على معناه وهو الغرابة ويمكن أحواله في الكلام أيضا لأن له مادته هي كتابته وصورته هي التأليف  
العارض لها ودلالة على معناه التركيب فعبارة ما في مادته وهو تناثر الكلمات أو في صورته وهو ضعف  
التأليف أو في دلالته على معناه وهو أن يفتقد خبره (قوله القياس) أي الضابط (قوله اللغوي) أي عالم  
بقل الصغر وإن كان المراد ذلك إجماعا على أن منشأ القياس الصغر استترة رافة أنه فخرى (قوله أي  
المستبط الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة قياس في اللغة الذي هو الحاق شيء بشئ لجامع بينهما  
بل المراد القياس الذي من شأنه استقراء اللغة وهو القياس الصغر كقولنا كلما تحركت الباء أو الواو أو تنفتح  
عن قبلها قلنا ألفا ويحري مجرى ما دخل في القياس ثابت عن الواضع التزامه ولو كان مخالفا للقياس  
كقوله ألفا ههنا في ما مثلا اه ع ق فإن أراد بالقياس الأمر الثابت عن الواضع دخل فيه مثل ما جاء  
قال المولى عصام واليه يشير الشارح فيما سياتي (قوله لا يتخلو عن تسامح) ينقل عن الشارح في وجه  
التسامح أن الخلو لا يغير محمول السكون الفصاحة عن عدم وجوده والخلو عدم الابهام كون اللفظ  
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب استنباطا من كثرة الاستعمال والخلو من  
الأمر بالذكورة عبارة عن عدم فهم اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخلو وأن صحت أن الفصيح  
هو الخلو لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاغط لا يستلزم تصادق ما هذا كالناطق والفصح  
الإن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالتحرك والمشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وانما استفاد  
في الجملة تفسيرها بالخلو لفصلها عن اللفظة وادعاء أنها مفهومة واعتراض السيد بأن هذا الوجه يقتضي عدم  
صحة التعريف لامتناع التعريف بالمجان وقصد المباحة والادعاء المذكور بما لا يلتفت إليه في التعريفات  
وبأن كون الفصاحة وجودية والخلو عدمية لا يستلزم أن يجعل الخلو على الجواهر بل العلميات  
على الوجوديات كما في قولنا البياض لاسوداوية وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلو أنسب  
بالمدنى اللغوي حيث يقال فصيح الاعمى اذا خلصت لفته وانطلق لسانه وفصح الثابت اذا أخذت رغبته  
وذهب لبه أو أوجب عن الأول بأن كتب الأدباء مشهورة بالتعريف بالأمر بالمباشرة لا بغرض كتعريف  
صاحب المفتاح علم المعاني بالتبني واعتراض أيضا من المتفنيين على جواز بل ذلك واقعي في كتب المنطقيين  
كتعريفهم العلم بمحصل صورة الشيء في العقل ونقله السيد حواشي على شرح الطالع وعن الأبي بأن  
مراد الشارح في الجمل التفسيرى ولا يلتزم في عدم صحة جعل الهدى على الوجودى بطريق التفسير وبأن  
الشارح أن يقول أردت بالوجودى الموجود لا بالجهل بعدم جزأ من مفهومه بالعدمى المعلوم  
لما جعل عدم جزأ من مفهومه ولا يلتزم أن عدم لا يصح جعله بالحقيقة على الموجود لاقتضاء الحمل  
الاتحادى الموجود على أن يحد ذكره من المثال مناقضه لأنه اذا أراد ببل سواد عدم السواد فهو لا يحمل على  
البياض لأن البياض لا يكون فردا لعدمه وإن أراد به معنى غير فهو ليس بعدمى قطعا وعن الثالث بأنه  
لا يفتي على أنه قدم في الصناعة العربية وذوق أن اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة  
براد أن فيه سلاسة وجزالة وما يردى معنى ذلك لا يجد أنه ليس فيه نقصه كذا وكذا وإن كان الثانى لازما  
لأول ومن أهل اللغة من يقول معناها الحقيقي الظهور والبيان فلا يتم على هذا ما ذكره من أن كونها في  
الاصطلاح نفس الخلو المذكور أنسب بالمعنى اللغوي وتسليم أن معناها اللغوي الخلو المتقدم  
فكون تعريفا اصطلاحيا بالخلو من الأمور المذكورة أنسب به نقول أن ذلك لا يقتضي كون معناها  
اصطلاحيا كون اللفظ جاريا الخ انفتح الخلو ولزومه لكون اللفظ الخيالي فيما تقرر عندهم من اعتبار  
المعنى اللغوي في الاصطلاحى وأورد على الجواب الأول أن الجازمات تسكب في التعريفات اعتمادا على  
ظهور الترتيب كما صرح به الشارح والسيد في شرحه ما للفتح والأمر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذا  
لم يشتر أن الفصاحة ما ذا حتى يبنى على ذلك مساهمة في التفسير بالخلو كيف والمدنى أنهما عن الخلو  
وعلى الجواب بأن للشارح أن يقول أردت بالوجودى الوجودى بالعدمى المعلوم أنه قد ينزع في كون

القياس (اللغوي أي  
المستبط من استقراء اللغة  
وتفسير الفصاحة بالخلو  
لا يتخلو عن تسامح

(قوله الذى هو الحاق الخ)  
فيه أن هذا ليس هو القياس  
في اللغة بل في الأصول  
(قوله على القوانين أي  
العربية والقوية اه  
عبد الحكيم أي والبيان  
(قوله لا يستلزم تصادق  
الخ لا تصادق المشتقين  
معناه اتحاد الذات المتصفة  
بمستلزمه وهو لا يستلزم  
اتحاد المبدأين في الصدق  
اه عبد الحكيم (قوله بأن  
هذا الوجه الخ) اعتراض  
بأمور ثلاثة بل باربعة  
والاربعة قوله بل كونها  
عبارة الخ (قوله بمحصل  
صورة الشيء) أي معناه  
نفس الصورة لا اعتبار  
حصولها في العقل وهذا إذا لم  
يجعل من إضافة الصفات إلى  
الموصوف (قوله وعن الثانى  
بأن مراد الشارح الخ) أي  
وما استدل به السيد من  
بأن الحمل الحكيمى اه  
شيعنا

الخالص معدوما اه لمخصان حواشي الطول (قوله فالتنافر) أي المراد هنا وسبب التنافر في الكلمات (قوله نقلها) بالكسر والقح ضد الخفة وبالكسرة والسكون الشيء الثقيل والأول هو المناسب هنا بدليل عطف العسر عليه عطف تفسير (قوله امرئ القيس) لقب (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز وأبدلت الهمزة الأولى في الجمع بالواو لانتقالهم رقع ألف الجمع بين الهزتين اه عبد الحكيم وكتب أضامه القصيدة ذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اه سري أي الذي شانه الانسدال فلا ينافي أنه قد يلوى فوق وسط الرأس كماه (قوله غديرة) سمى الشعر بذلك لأنه غود رأى تركه حتى طال اه فزرى (قوله والضمير عائد إلى الفرع) هو شعر الرأس وفي السبيل أي أنه يرى غدا أثرها فالضمير حينئذ للضمير به (قوله في البيت السابق) أي على هذا لبيب وهو قوله

وفرع برين المني أسود فاحم \* أثبت كفتوا الخلة المتعشك

والواو عاذة على مجرور بمن تقدم في كلام الشاعر وليست الزاو وارب كما توهم والفرع الشعر التام كذا في القاموس والصاح وخسرو والسر أي والخطا في والفزى فاضافة غدا إليه من إضافة الأجزاء إلى السهل ونزل الحفيد عن المذهب أنه الشعر مطلقا جعل إضافته إليه على هذا من إضافة الجزئ إلى الكل والماني الظهور والناقص الشبه ما فجع أشده واده والاثبت بمثابة اثنين بينهما تحتية الكثير وهو صفة مائة الفرع وقنو الخلة بالكسر: نزلت عنقود العنب فهو اسم لصبغة كلها ومثله العذوق والكباة والمتعشك كثير العنا كل جده عشك بال بكسر أو عكش كقول بالضم وهما معاملة البصر من عدان القنو وقد يصح العكش كقول بعض القنو أضاع عليه يكون في الكلام شد قصا غدا لان المعنى حينئذ كفتوا الخلة صاحب القنوان المتعددة فيه زيادة ما أغفى وصف الشعر بالكثرة وأما أصل المبالغ في التشبيه بالقنو (قوله) أي مر تفتات فزرى أي مكسورة وقوله وأمر فوعات فزرى أي مفتونة (قوله إلى العلا) جمع العلبا تانثب الأعلى أي إلى جهة الملاهي السهوب (قوله تفل العفاص) يعني تلك الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمرة إشارة إلى تسمية تلك عفاصا أيضا وظن بعض الشراح أن العفاص غيرها فرب عليه أن الشعر أو بعضه أقسام وفي جمع العفاص مع أفراد الماني والمرسل لطيفة هي الإشارة إلى أن العفاص مع كثرتها تغيب في الآخرين من وجدها فبها إشارة إلى كثرة شعرهما فأود الجري وغيره وقال السبيل أي أراد أن شعره ينقسم ثلاثة أقسام فحقول ودرعته بالماني ويملأ كالخط المائي ودرعته بالعفاص ومرسل عن الفتل والماني وأن المائي غائب بين المني والفرع والذوائب تتناول الأقسام الثلاثة وقد شد المجمع على الرأس بالخيوط فارتفعت إلى أعلى الرأس ويقدر منها بعد العفاص وبعد المرسل أي تفل العفاص منها في ماني ومرسل منها إلى الماني والذوائب اه وعلى الأول مصدر في الغدائر والعفاص ههنا واحد وهو فقط المائي المشدود على الرأس (قوله ومرسل) هو المرسل من غير فتل وعقص وكتب أيضا أي عن العقص والثنبة (قوله جمع عقيضة) ويحتمل أن يكون جمع عقيضة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ودرهم صرح به في الصراح ويرى بدل العفاص المذاوي وهي جمع مذري خشب ذات أطراف يذري بها الطعام لثقيته من ثوالتين والمراد بها في البيت المشطوف في تشهير بالمذاوي مبالغته لا تخفى كذا في الفيزي (قوله وهي الخصلة) بالضم أي القطعة (قوله المجمع من الشعر الخ) كانت عادة نساء العرب أن يجمع شيامن شعر رأسها في وسط الرأس وتشد مضط ويجعله مثل الرمانة ويسوه غير ذؤابة وعقيضة تسمى به بارخاء الماني والمرسل فوقه إلى وراء كذا قرر بعضهم وهو على غير ما مر عن السبيل أي يسمى الماني والمرسل غديرة وذؤابة أيضا وكتب أيضا على قوله من الشعر ما نصه بفتح العين وسكونها والقح أجود (قوله يعني أن ذوائبه) أي الفرع (قوله مشدودة) إن قلت من أين يفهم هذا الشعر من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا إذا قرئ على صيغة المجهول ويفهم أيضا من العفاص لأن العقيضة شعر ذؤابة عفاص وهو الخط الذي يبطه أطراف الذوائب كذا في المجلد وقول الشارح المجموعة ذؤابة المجتمعية شعر بما ذكره وبالجملة العفاص على تفسير الشارح في آخره ثم بعد أن شدت لأخيه فظن أن مراد الشاعر أن شعره مدو حه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لآل أربعة كما توهم اه فزرى (قوله في الرأس) أي وسطه (قوله

فالتنافر) وصف في الكلمة بوجوب نقلها على اللسان وعسر النطق بها (نحو) مستشزرات في قول امرئ القيس (غدا تره) أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (مستشزرات) أي مر تفتات وأمر فوعات يقال استشرزه أي رفعه واستشرزى أرتفع (إلى العلا) متصل العفاص في ماني ومرسل أي تفل أي تفل العفاص جمع عقيضة وهي الخصلة المجموع من الشعر والماني المني (قوله يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس

(قوله برين المني) أي لو أرسل فلان ينافي أن السهل مشدود على ما في عن السبيل أو بالناظر لبعض على ما يأتي عن الجدي وغيره (قوله على مجرور) يعني تقدم في كلام الشاعر وهو قوله

فصعدت يدي عن أثيل وثني بناظرة من وحش وجرة طفل وحيد كجيد الزيم ليس بفاحش

إذا هي لغته ولا يعطل (قوله إشارة إلى تسمية الخ) عرف أنه ليس القصصان الغدائر تدف العفاص

يخبطوا) أي لا يخطئ واحد ممنه أن المقام للبالغة في كثرة الشعر (قوله والقرض بيان كثرة الشعر) أي وإن لم يكن حقيقة هذا الكلام: هـ. أ. ووجود السلام: كذبه أن كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي لازم لحقيقة هذا الكلام: أ. وعرى: أن كان مستعملا في حقيقة ملتقافيه إلى هذا اللازم (قوله والضابط) أي المدخل عليه خلافاً لما قاله المؤلف عليه بعد المخارج وإن قال قريهاً لأن كلامه لا يطرأ لغيره لا ينفرد عدم التنافر مع قرب المخارج كالبيض والشحبي ومع بعدهما كما يختلف في مع أي أسرع قال في المطول وليس ذلك أي عدم التنافر في علم ووجود في علم بسبب أن الأثر من الحلق إلى الشفة أسرع من ادخاله أي اللفظ من الشفة إلى الحلق المتجسد من حسن غلبه بالغ ووجد لم يزل (قوله ههنا) أي في معرفة المتنافر من غيره: هـ. ج. (قوله أن كل ما يندد لذوق الخ) واستشكله ابن جماعة بأن هذا رد إلى أمر غير معلوم وغير مضبوط ومؤد إلى معارضة الذوق بمثله: هـ. ولذوق قوة للنفس بها كمال الأدراك وسابق كالعرب العرب باء وكسبي كالولد من الممارسين كلام بلغا: العرب المزاولين لنسكتهم وأسرارهم (قوله أو غير ذلك) كنوسط الشين بين التاء والزاي كما يأتي (قوله ابن الأثير) هو الإمام الفاضل الوزر ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد: هـ. س. (قوله وزعم بعضهم) هو الخليلي وغيره (قوله توسط الشين الخ) أي فصار بت الشين ما قبله من حيث أنها رخصة والتأشيد في مضار بت ما بعده من حيث أنها مهموسة والزاي مجهور وقد علمت من هذا أنه لا حاجة لوصف التأني بالهمس إذ لم يحصل بسميه مضار به الشين لئلا فهو في اللفظ البيان (قوله من الحروف المهموسة) المجموعة في قول ابن الجوزي لحنه تنقص سكت وقوله الرخوة هي ما عدا الحروف الشديدة المجموعة في قوله أحد قط بكت وما عدا الحروف التي بين الرخوة والشديدة المجموعة في قوله: من المهموسة الشديدة قد عرفنا ما قوله: من المجهور وهي ما عدا المهموسة والهمس لغة الحاء سميت حروفهم مهمة لضعفها بحرف بار النفس معها الضعف لا الاعتماد علمها في مخارجها والمهموسة لغة الأعراس سميت حروفهم مجهورة لجهورها وقوتها ومع النفس أن يجري مدا لغوتها في مخارجها والرخوة لغة اللين سميت حروفهم بذلك لجري النفس معها حتى لا تشد على النطق بها والسدة لغة القوة سميت حروفها شديدة لقلعها بالنفس أن يجري معها التوتها في مخارجها وسميت حروفها أن عمر ينه ما لأن النفس لا يغمس معها الفخام الشديدة ولا يجري معها ما يسهل به الرخوة: هـ. لمخصمان الجزرية وشرحها الشيخ الإسلام (قوله من المهموسة) أي انتهاء وقوله الشديدة أي ابتداء أول النطق فلا تنافي بين الوصفين (قوله المهموسة) لعله بيان للواقع ولأن من لغته الزاء بلد كذا أو ترم على هذه اللغة مهزلة بعد الألف كما ترم الزاء كافي التاموس فاحتج على هذا إلى التقييد بالمهموسة لتتبرر الزاء (قوله التي هي من المجهورة) لم يقل من المجهورة الرخوة بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والزاء: ويحب للنظر ألا تأتي فيه لا يترك إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخوة والمختصة بالزاي وهي التوسط بين الرخوة والشديدة لتبين الفرق بينهما بين الزاي والزاء فادفع ما في الحفيس من أن وصف الزاي بالصفة المشتركة وهي المجهور دون الصفة المختصة وهي الرخوة ولو كذا قيل وبه نظر لأن كون الزاء بين الرخوة والشديدة بخلاف الزاي فإنها رخوة وما هو جيب زيادة نقل مستشرق على نقل مستشرق على مقتضى تعليل ذلك الزاع لأن ما يندد الشين للزاع من جهة همسها ورخاوتها: هـ. أ. مجهورة متوسطة بين الرخوة والشديدة وما يندد الشين للزاي من جهة همسها فقط إذا رأى مجهورة رخوة وهذا بقوى نظار الشارح ألا تأتي في ولا يندد لضعفه فاعرف ذلك (قوله لأن الزاء الخ) أي لا تقل باق على مقتضى عللها إنما الزاعم وإن حكمت بزواله وأجيب عما حصله أن هذا الزاعم زوال التثنية المخصوص لا زال مطلقاً بدليل قوله زوال ذات التثنية وتلأب الأخص لا يستلزم سلب الأعم والأزوان كانت مجهورة وهي بين الشديدة والرخوة لا رخرة بخلاف الزاي فإنها مجهورة رخوة وكل وصف دخل وأجيب أيضاً بوجوه الزاء ولقاءه وهما من حروف التلقا في جميعهما ينقل في مستشرق أو ثبت عدم التنافر في مختلف مستشرق وفي الجواب الأول نظروا أن قاله الحفيس لأن كون الزاء بين الشديدة والرخوة مما لا يدخل في زيادة نقل مستشرق على مستشرق على مقتضى تعليل ذلك الزاعم لا في حقه كما ينبغي في القول السابقة وكتب على قوله وهما من

يخبطوا وأنشده بنفسه  
إلى عفاص ومثي ومرسل  
والأول بسبب في الأخيرين  
والفرض بيان كثرة  
الشعر والضابط ههنا أن  
كل ما يندد الذوق الخ  
تد لامة مسر النطق فهو  
متنافر سواء كان من قرب  
المخارج أو بعداً وبغير  
ذلك على ما صرح به ابن  
الأثير في المثل السائر: نعم  
بعضهم أن منشد التثنية في  
مستشرق أن متوسط الشين  
المهموسة التي هي من الحروف  
المهموسة الرخوة بين التاء  
التي هي من المهموسة  
الشديدة والزاي المهموسة  
التي هي من المجهورة ولو  
قال مستشرق زوال ذلك  
التثنية ربه نظراً لأن الزاء  
المهملة أيضاً من المجهورة

(قوله ولا تنافي بين الوصفين)  
وجه التنافي أن الأهمس  
يلزمه جريان النفس  
والشدة يلزمها التثنية  
أخذها ما تقدم له قريبا



وحشية غير ظاهرة المعنى

ولامأنوسة الاستعمال

(نحو) مسرج في قول العجاج

«ومقله وحاجبا من حجاب»

أي مدقنا مطولا (وظاجا)

أي شعر أسودا كالخشم

(ومرسنا) أي أنفا (مسرجا)

آل إلى نحو وزن الاشتمال

والشارح أدعى لزوم الاشتمال

قوله بعض مشايخنا وقوله

نظر لأن يشعل الم أعهد في

القرآن كثير بالمقصود

التجويز الوقوعي (قوله

وأجب بأن السفة تسفة

الجهل الخ) قد يجمع بأن

العلم بأنه سفة وأنه غر لاثن

لا ينافي الفعل بحكمة أصلا

وحشيشة فالأراد قوي

(قوله والمشكل) هو ما

يكن الوقوف عليه بخلاف

المشابهة فإنه تعالى فسدت

استأثر بعلمه (قوله

لا بالمجموع) أي لصدقه

حينئذ بوجود البعض

فيقتضي أن مظهر معناه

ولم يؤنس استعماله غريب

مع أن الغريب ما لا اجتماع

فيه الهدمان (قوله وهو

وجه) أي لأنه يتسبب عن

مأنوسة الاستعمال ظهور

المعنى (قوله وذ كرغير

واسد الخ) فيه نظر إذ لزوم

من جهة واحدة كما علم مما

تقدم (قوله فلأرد غريب

القرآن الخ) أي لو لم يقتض

بإستعمال العرب العرباء

لورد غريب القرآن فإنه

اجتمع فيه أعدم عدم

ظهور المعنى وعدم أنس

الاستعمال عند غير العرب

العرباء

قادر الزم العجز وإن كان قادرا لم السفة وأجب بأن السفة تسفة الجهل أي بأنه سفة أو أنه غير لائق  
 فسفة تدخل في نسبه اه وقد يقال يمكن أن القرآن يشتمل على كلمة غير فصية بحكمة يعلمها الله تعالى  
 ويدفع بأن المقصود من القرآن اعجاز النظم والبلغاء جمعهم فهذا يفيد أن جميع كلماته فصية ولا كان  
 لهم مسامحة في معارضته وكتب أيضا قوله بقوله قلت فيه معنى لطف رائد على يستلزم فاعلم اه ابن  
 جماعة هو ضمنية تشبيهه يقول بذلك بداهة بتقاربه تشبيه ذلك المقول بقائد (قوله والغريبة كون الكلمة  
 الخ) قال خسر وما لم يخصصها على أن الغريبة والوحشية وما في معناها باعتبارها نادرة بالنظر إلى جميع الأعراب  
 الخالص من سكان البوادي ونادرة بالنظر إلى بعضهم ونادرة بالنظر إلى غيرهم من المولدين فإذا وصفوا اللفظ  
 بالغريبة أو الوحشية مثلا في مقام القدح براد الاعتبار الأول وإذا وصفوه بذلك في مقام المدح براد الاعتبار  
 الثالث وأما الثاني فلا يلزم به قدح ولا مدح به سببه استقراء موارد الاستعمال فمعنى التعريف كون  
 الكلمة وحشية عند الأعراب الخالص أي غير ظاهرة المعنى لهم ولا مأنوسة الاستعمال عندهم لأن الكلام  
 في بيان محلات الفصاحة اه وفي الأطول وأعلم أن الغريبة مما تتفاوت بالنسبة إلى قوم دون قوم فالمراد  
 بالغريبة المحنة بالفصاحة أن يكون اللفظ بالنظر إلى النظماء كأهم لا إلى العرب كأهم فإنه لا يصور إذا أقل  
 من تعارفه عند قومه كملكون به ولكون الغريبة أعم من أن يخل بالفصاحة ثبت فصاحتها مع القرآن  
 والحديث اه وبما نقرر علم أن قوله تعالى أن هذا ناسخا من أقدم ما أنس الاستعمال عند قوم من  
 فهماء العرب وكتب أيضا ما نصه يعرف الغريب عند المولدين بالاحتياج في معرفة معناه إلى بحث  
 ونقش في مطولات كتب اللغة وبالاحتياج إلى تخرجه على وجه بعد فعله من هذا أن الغريب قسمان  
 فالأول نحو تركاء كائنم والثاني نحو مسرج كما أناده الشارح في المطول والثاني أغرب من الأول لأن  
 تخرجه على وجه بعد فرع عدم وجوده في كتب اللغة (قوله وحشية) انما وسطها في الدين ولم ينقص على  
 قوله كون الكلمة نظرا إلى تنبيهه على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وكتب  
 أيضا ما نصه شبهت بالذابة الوحشة بالنسبة إلى الوحش وهو الحيوان الذي يسكن الغفار أو مفردة المؤنث  
 كأن الوحشي مفردة المذكر فإداه في الأطول (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه  
 والمشكل والجهل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيمة وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى الخ  
 تفسير للوحشية وأعاد التذييل المستفاد من غير كتاب قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيه على أن  
 التذييل متعلق بكل من المعطوفين لا بالجمع من حيث هو ثم عديم ظهور المعنى وعدم مأنوسة الاستعمال  
 الخللان بالفصاحة بالنظر إلى الأعراب الخالص من سكان البوادي لا بالنظر إلى المولدين اه فترى  
 وكتب أيضا قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال قبل العطف للتفسير وليس بظاهره قول من  
 عطف السبب على المسبب وهو وجهه وذكر غير واحد أنه من عطف أحد المتلازمين على الآخر وفأدنه  
 المقصود منه نصب علامتين على غرابه الكلمة ولفظه غير معنى لا بترتبه عطف ولا مأنوسة الاستعمال  
 فالترتيب من قبيل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما في عبد الحكيمة ويحتمل أن لا بمعنى غير  
 بقرينة العطف على غير (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي استعمال العرب فلا يرد غريب القرآن والحدوث  
 لكونه مستعملا لهم اه عبد الحكيمة (قوله نحو مسرج) أي نحو غريبة مسرج (قوله العجاج) لقب  
 (قوله ومقله) عطف على وانحافا البيت قوله وهو

أزمان أبدت وانحافا مغلما \* أغر براقا وطرا فارجا

ومقله الخ فأزمان اسم امرأة أدبت أظهرت وانحافا أي شبا وانحافا هو السن مغلما أي مباعدا عنه أغرأى  
 أبيض براقا أي لمسا وطرا فأى عينا أبرج أي دين الرج ويقع الزاهو هو أن يكون بياض العين محدقا بالسواد  
 كله والمقله بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحسنة قوله والمرس بفتح الميم وكسر السين أو فقهها  
 الأنف كما في القاموس وفي غيرهما أنه أنف العبر أطلق على أنف الإنسان على سبيل الاستعارة أو الحجاز المرسل  
 (قوله أي مدقلا) أي خلقه لا يشعل قاعله وقوله مطولا أي مع تقوس (قوله أي شعرا الخ) هذا التعبير  
 يشعر بأن الفاجم نسبة إلى النجم نسبة تشبيهية فيكون غير باكم مسرج ويحتمل أنه تشبيه بخدق

الاداء أى كالفاحم ولا غرابه إلا أنه كان المناسب لهذا أن يقال كالفاحم لا كالفهم تأمل سم وفي القاموس  
 الفاحم الاسوديين الفحومة كالفهم وقد غم ككرم فحومة اه وعلى هذا الانسبة ولا تشبه وكتب أيضا  
 قوله أى شعر الاسود الخ فاجاب النسبة كلان وأمر نسبة المشبه الى المشبه به اه عبد الحكيم يقول  
 الشارح أى شعر الاسود كالفهم بيان لحاصل المعنى والتفسير الجارى على ما مر أن يقول شعر انسوب الى  
 الفهم على معنى أنه كالفهم (قوله أى كالفهم السريحي الخ) هذا التفسير منقول عن ابن دريد وكتب  
 أيضا قوله أى كالفهم السريحي الخ بيان لحاصل المعنى وتطابق العبارة عليه وعلى القاعده أن يقال  
 فعل قديمي بالنسبة الشيء الى أصله نحو عمته أى نسبه الى عم فسر ح معنى منسوب الى السريحي أو  
 السراج أى بالمشابهة فوجه الخرج هذا وجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها  
 بعد اه سم فهو من ثاني قسمي اغرابه وهو يحتاج الى تخرجه على وجه بعيد وتقرر القام على هذا  
 الوجه أولى مما صدر به الخفيد وارتضاء حيث قال ان فعل قديمي لصيرورة فاعله كالفهم المأخوذ منه نحو  
 قوس الرجل أى صار كالقوس فالسراج مصدر ميمي بمعنى الفاعل فيكون المعنى وهو سنامسراجا بكسر  
 الراء أى صار كاسريحي أو كالسراج لأنه رد على هذا أن المصدر الذي على صيغة اسم المفعول لا يكون  
 الا متعدى على التام كفى اليزدي محشى الخطاى وقوس المذكور لازم مثل ذلك رد على تخرجه على  
 أن فعل قديمي لصيرورة فاعله كالفهم كقوت المرأة أى صارت مجوزا على أنه قديمي لصيرورة فاعله كالفهم  
 أصله نحو ورق الشجر أى صار ذوق (قوله اسم قين) أى حداد (قوله أو كالسراج الخ) هذا التفسير منقول  
 عن ابن سبويه (قوله والممان) عطف تقدير (قوله لم يجعلوا اسم مفعول الخ) أى يخرج عن الغراب أصلا  
 وقوله قلت هو أى سراج بهذا المعنى ضال الخ جواب على طريق المنع أى منع من وجهه عن الغراب يجعله اسم  
 مفعول من سراج المذكور ومن وجهين أشار الى الأول بقوله هو أى ضم من هذا القميص أى من قبيل الغريب  
 أى من القسم الآخر من الغريب أى يحتاج الى تقييده في كتب اللغة وتفتيش لأنه لم يشتر به هذا  
 المعنى في كتب اللغة وأورد على هذا الوجه أنه ورد سراج أنه وجهه بهذا المعنى في البدو والنجار وغيرهما  
 من كتب اللغة اللهم أن يقال اشتهر في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني  
 بغراب المسراج اه واذا ثبت أن سراج بهذا المعنى غريب كان المأخوذ منه أعنى سراجا غريبا أيضا  
 الوجه الثاني ما أشار اليه بقوله أو أخذوه وعطف على قوله من هذا القبيل وحاصله أن سراج بهذا المعنى  
 غريب من القسم الثاني من الغريب أعنى يحتاج الى تخرجه على وجه بعيد فان هذا يحتاج الى  
 التخرجه لأنه كورد ويده أن المراد بسراج هو وجهه على هذا التقدير أعنى تقدير أخذه من السراج جعله  
 ذا سراج بالمشابهة والمعنى الظاهر سراج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة فغمله على معنى جعله ذا  
 سراج بأنشائه تخرجه على وجه بعيد وإذا كان سراج بهذا المعنى غريبا كان المأخوذ منه أعنى سراجا  
 كذلك فان قلت الكلام في سراج بمعنى مخرج وحسن والذي يثبت تخرجه على الوجه البعيد سرجه  
 بمعنى جعله ذا سراج بالمشابهة قلت هو هو فان معنى جعله ذا سراج بالمشابهة بهجه وحسنه فان قلت  
 كيف قابل بين الوجهين مع أن الغراب الموجه الى التنقيش في كتب اللغة تصاعف الاختمن السراج  
 قلت جعلهما وجهين إشارة الى أن كلامهما يكتفى في المقصود مع قطع النظر عن الاختلاف في الخطاى  
 وهذا أحد تفررين لكلام الشارح وثانيهما أنهم جابوا بان متغمران الاول بتسلم وجود سراج في لغة  
 العرب بحاصله أن سراج بهذا المعنى على تسليم أنه ورد عن العرب برباب ما من القسم الاول أو من  
 القسم الثاني والجواب الثاني بمنع وجوده في لغة العرب وطاعه أنه مولا مستحدث أخذه المولدون من  
 السراج ولا وجوده في لغة العرب فلا يتم كون سراجا اسم مفعول منه قال بعضهم وهذا ما يفيد المطول  
 وحواشه وأما في الحقد فليس يجد على ما قرره هذا البعض كان الاولى بتقديم الجواب الثاني على الاول  
 ويجب على ما قرره أن المستعمل عليه بكلام المرزوقى مجرد كونه مأخوذا من السراج لأنه هو الذى صرح  
 به وأما كون هذا الاخذ على وجه التوليد واستحداث فأمر آخر لعل السعد فهمه من قول المرزوقى ما قيل  
 ومن غيره تأمل (قوله وحسنه) عطف تقدير (قوله أو مأخوذا من السراج) ينبى أن لا يكون المراد بكونه

أى كالفهم السريحي في  
 الدقة والاستواء) وسرج  
 اسم قين نسب النسبة  
 السريحي (أو كالسراج في  
 العريق والممان) فن قلت  
 لم يجعلوا اسم مفعول من  
 سراج الله وجهه أى سراج  
 وحسنه قلت هو أى ضم  
 هذا القميص أو مأخوذ من  
 السراج على ما صرح به  
 الأمام المرزوقى رحمه الله

(قوله جعله ذا سراج  
 بالمشابهة) أى جعله  
 صاحب شيء يشبه السراج  
 فكان فيه سراجا وهذا  
 مناسب للمستعمل فيه بعد  
 المنقول عن المرزوقى  
 (قوله وحاصله أن سراج  
 بهذا المعنى الخ) المناسب  
 بحاصله أنه من الغريب من  
 حيث هو لانه ظاهر الإشارة



ما أخذوا من السراج أنه مأخوذ منه على طريق النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سراج الله وجهه ووجهه إلى الله  
السراج بالمشابهة لأن سراج الله وجهه لا يقصد به هذا المعنى إذا صادفتمته تعالى ليس النسبة بل إجماع  
وجهه على تلك الصفة فعمل المراد أنه مأخوذ من السراج على معنى سراج الله وجهه أي جعله ذاك سراج  
بالمشابهة اه سم وقد اختلف الفرق بين هذا الوجه والذي أشار إليه المصنف بقوله أو لا أو لا سراج الخ فإن  
الذي فيه على النسبة يختلف هذا (قوله حدث قال الخ) محل الشاهد قوله ومنه ما قبل الخ (قوله  
السراجي) أي السيف السراجي (قوله منسوب إلى السراج) أي على غير قياس إذا لقياس سراجي  
وأوجب أنه منسوب إليه مصغرا وفيه أن القياس تشديد الباء فهو تخفيفها غير قياسي أيضا (قوله  
ويجوز الخ) بيان لوجه وصف السيف السراجي وبعبارة بيان لوجه نسبة السيف إلى السراج فالوصف  
على هذا جمعي النسبة والباء بمعنى إلى واسم الإشارة راجع إلى السراج (قوله وصفه) أي السيف وقوله  
بذلك أي بالسراجي (قوله لكثرة ما نه) أي صفاته (قوله ومنه) أي من السراج (قوله أن تكون  
الكلمة الخ) المراد بالكلمة بالغر دات ما شمل المركب الناقصة التي في حكمه لأنه ذات قبل معلوم  
يدون قلب الواو باء وأدغام الباء في الباء كان غير فصيح ونقش بان مثل هذه المخالفة تقع في المركب التام أيضا  
فانه إذا قبل من ابتلى بسكون نون مر وتجرى بالهمزة كان غير فصيح والحوار بان هذا نظار من فصاحة  
الكلام بقيد الخ لوصف من ضعف التأليف لأن الصورة المذكورة على خلاف القانون الخوي (قوله أعني  
على خلاف ما ثبت الخ) تفرع على هذا التفسير قوله الآتي فهو إلى الخ اه سم وكتب أيضا ما نصه يعني أن  
المراد بالقانون ما ثبت عن الواضع للقياس التصريح (قوله نحو الأجل) أورد عليه أن عدم الإدغام لم  
لا يجوز أن يكون الضرورة والشعر وأوجب بان أقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي اتفاقا بالفصاحة لأن  
هذا الاتفاق ينافي من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على السنة العرب العربية لأن عدم جواز ما تركبه  
الشاعر لا ترى أن استعمال الجرشي جائز قطعاً لأنه محل بالفصاحة لم يذكر اه سم وأجاب صاحب الأطول  
بان الضرورة مقبولة وغير مقبولة وأدغام غير مقبوس اه وكتب أيضا قوله نحو الأجل فان قلت  
ليس الأجل مفرد غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجل لا الأجل قلت أصل كل  
مغير موضوع عندهم كالفرد لأنه جبر الأصل اه أطول وكتب أيضا ما نصه أي نحو مخالفة الأجل (قوله  
في قوله الحمد لله الخ) تمامه «أنت ما يلب الناس را فا قبل» قال في الأطول رابا لا غير يدار في ما يحدوف  
والالف بدل عن الباء أي قبل الحمد أو في كلام غيره أنه مؤن حال من الضمير فليكن وأما من جعله منونا  
منصوباً على النداء فنه إن المقصود منه معين فحقاً لا وقع في الفري أن تمامه «الراحد الفرد القديم الأول»  
ثم قال وقد روى غير ذلك وتعبير العصاف في أطوله بقوله فتته كذا ونحسر والسراجي والفري بقوله سم  
تمامه كذا يخالف تعبير الخف بدقوله أنه كذا وتعبير ليس بقوله صدز البيت كذا وبني على ذلك أن الحمد  
الله بالصيغة مفعول أقبل وإن فيه التناقض (قوله فحوال الخ) أي وإن كان ذلك على خلاف القياس  
التصريح فإن قالب الهاء همزة في آل وماه الذين أصلهما أهل وموه على خلاف القياس رقباس مضارع  
أي كسر عينه وقياس عور يعور قلب الواو ألفاً ونحو ما ذكر استخوذ أي غلب فان قاسه قلب الواو ألفاً  
وقطع شعره من باب على أي اشتدت جدوة فان قاسه الإدغام (قوله خلوصه مما ذكر الخ) فان قلت قد  
سبق أن تعرب الف فصاحة وبالسلاغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس وإنما أخذ من اعتباراتهم  
وأطلاقاتهم ولو كانت فصاحة المفرد مع فقهية التعريف أي الماز بدفعه ومن الكراهة في السمع لم يكن  
أخذ تعربه على هذا الوجه من اعتباراتهم وأطلاقاتهم بل كان تنقيحاً لتعريف واحد في كلامهم يختلف  
ما هو مستند منه قلت لمن القائل من معاصريه ويعدى ويحوز بأدعية على التعريف الذي  
استخبره المصنف اه أطول ومثل هذا السؤال والجواب يجري في قوله بدق تعريف فصاحة الكلام  
قليل ومن التكرار الخ وقيل المراد ناس معهودون كالشيخ عبد القاهر لا جميع علماء البيان فلا راجع السؤال  
وقد أجاب بهذا المصنف حين اعترض عليه خطيب الدين بالله إذ لم يجد تعريف الفصاحة وبالسلاغة مما  
ذكر في كلام الناس فأى مستند له في أن ما ذكره هو معنى الفصاحة وبالسلاغة عندهم (قوله ومن الكراهة

حيث قال السراجي منسوب  
إلى السراج ويجوز أن  
يكون وصفه بذلك الكثرة  
عنه وروفته حتى كان فيه  
سراجاً ومنه أقبل سراج  
الله أمره أي حسنه ووروه  
(والمخالفة) أن تكون  
الكلمة على خلاف قانون  
مفردات الألفاظ الموضوعة  
أعني على خلاف ما ثبت  
عن الواضع (نحو) الأجل  
بغل الإدغام في قوله الحمد  
الله العلى الأجل) والقياس  
الأجل فحوال وماه وأبي  
يأي وعور يعور رفعه  
لأنه ثبت عن الواضع  
كذلك (قوله) فصاحة  
المفرد خلوصه مما ذكر  
(ومن الكراهة في السمع)  
بان تكون اللفظة بحيث  
يحيها  
(قوله كان غير فصيح)  
أي لخالف القانون الصريح  
وقد علمت ما فيه (قوله أصل  
كل مغر الخ) الأصل هنا هو  
أجل بالفتحة هو أصل  
للدغم والتعريف هو أصل  
وموضوع خبراً مبتدأ أي  
موضوع كما أن الفرع  
موضوع (قوله على خلاف  
القياس التصريسي) أي  
مجرد القاعدة قطع النظر  
عن الاستثناء (قوله ناس  
معهودون أي فلا ينطبق  
أن هناك ناس غيرهم وجد  
التعريف في كلامهم  
وأخذه منهم

السمع وتبرأ من سماعها  
(نحو) الجرشى في قول  
أبي الطيب  
«مباركة الأيام أغر القلب»  
(كريم الجرشى) أى النفس  
(شريف النسب) والأخر  
من الخليل الأبيض الجبهة  
ثم استعير الشكل وأضح  
معروف (وفيه نظر) لأن  
الكراهة في السمع أغشى  
من جهة الغرابة المفسرة  
بالوحشة مثل تكاء كاتم  
وأقرن قعوا ونحو ذلك وقيل  
لأن الكراهة في السمع  
وغدما هترجعان إلى طيب  
النعم وعدم الطيب لأن  
نفس اللفظ وفيه نظر للقطع  
باستكراه الجرشى دون  
أنفس مع قطع النظر عن  
النعم (و) الفصاحة (في)  
الكلام خلوصه من ضعف  
التأليف وتناثر الكلمات  
والتعقيد مع فصاحتها هو  
حال من الضمير في خلوصه  
(قوله وفي جواز اختلاف  
الخ) وأوجه الجواز أن كان  
أحد العاملين جازا متقدما  
نحو في الدار زيدوا بحجرة  
عمرو وما هنا ليس من هذا  
القيسل (قوله عن تناثر  
المعاني) نحو البقر يعاف  
بالكسب وزيد مخفوف  
(قوله ويراد بالوضع  
التركيب) ليس المراد  
بالتركيب المركب لئلا  
يلزم كسبونه الشيء في نفسه  
فأفهم (قوله لأنها ليست  
حالة) أى لا الحال التي  
تكون للكلام الآخر  
ليست حالاً لذلك الأحد  
(قوله أى ليس ملتصقاً بالإن  
الخ) هذا خبر إيراد اللفظ

في السمع) المراد بالسمع هنا القوة السامعة لا المعناه المصدري وهو ظاهر اه سم (قوله ويشير إلى  
سماعها) عطف نفسه على ما قبله (قوله في قول أبي الطيب) بمدح سيف الدولة (قوله مبارك  
الاسم) اسمه على وإنما كان مباركا لا لشعاره بالعلوم وإنما لسمعه من المؤمنين على أن طاب كرم الله  
وجهه والعله تجوزع الاسم من فلا بد أنه الاختصاص للاسم بهذه الموافقة لكتبته أيضاً وهي أبو الحسن  
كذلك قال في الأطول ولا يبعد أن يجعل الحركة لو افقت اسم الله تعالى فقص الاسم (قوله أغر القلب)  
بمعنى مشهور القلب اه أطول وكتب أيضاً ما نصه وهو سيف الدولة فان قلت الاسم أيضاً أغرقت لوسلم  
فالقلب أكثر شهرة لأن السلوك يشار إليها بالقباه دون أسمائها تعظيمها لها تأمل سم (قوله شريف  
النسب) لكونه عباسيا (قوله من الخليل) حال من ضمير الأبيض لأن الأغر والألاقتضى أن الأغر  
من غير الخليل له معنى آخر مع أن الأغر حقيقة لا يكون الأمن الخليل ومن تعبهضة وجعلها بانية أورد  
عليه بس أن من البانية لا تنفقد على المبين الألف وروى أن ما بعده ما ساءل قبلها وهنأ عم (قوله  
ثم استعير) يمحتمل أن المراد الاستعارة الاصطلاحية ومحتمل أن المراد الاستعارة اللغوية فبشمل المحاز  
المرسل لصحته هنا لا حظ أن العلاقة السمية والمسمية (قوله انما هي من جهة الغرابة الخ) أى  
فالخلوص عنها استلزام الخلوص عن الكراهة فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد لا يقال التناثر مع الغرابة  
كذلك فلم استلزم الخلوص عنه لأن قول اغشا المتأخر عن المتقدم غير صحيح بخلاف العكس فلم يشك  
ذكر الخلوص عن مخالفة القياس مع استلزام الخلوص عن الغرابة وذكر قبله الآن يقال ذلك كمن زيد  
الاحتياط اه أفاد في الأطول (قوله ونحو ذلك) كالحظ من الليل أى تأمل (قوله وقيل) عبارة عن وأما وجه  
النظر بان الكراهة في السمع ليست الأمن فيج الصوت فلو احتز زعنا خرج كثير من الكلمات المنثقة على  
فصاحتها بسبب نطق خشن الصوت بها فهو مرددانه لو كان أراد كذلك لم يكون الجرشى غير مكره  
في السمع إلا لاعتد نطق خشن الصوت به وليس كذلك فأنقطع بمرآته دون مردفه الذي هو النفس وان  
نطق به جميل الصوت (قوله النغم) في بعض الحواشي نقلا عن الصحاح أنه بالفتح جمع نغمة والأمر عليه  
ظاهر وفي بعضهاته بالغض مصدر والكسر جمع نغمة وأنه على هذا المناسب ضبطه هنا بالكسر أى لأن  
الذي يستطاب أو يستكره هو النغمة اه سم أن لا المني المصدري الذي هو التصويت والنغمة الصوت  
يقال فلان طيب النغمة أى حسن الصوت في القراءة أو غيرها هذا الجمع أعني جميع النغمة بفتح النون  
على نغم يكسر فا غير قياسي لأن فعلا بكسر الفاء أعناط رجعاً فعله بكسر هاء أعنا كنعمة ونغم وقربة  
وقرب وسندرة وسندر وكذا جمعها على نغم بفتح النون كما هو القول الأول المنقول عن الصحاح فغير قياسي  
بعضا بل هو ليس جمعا قياسا لشيء أصلا والجمع المطرد لفعلا بفتح الفاء فعال قال في الخلاصة  
«فعل وفعله فعال لهما» قال الاسمي في باطراد اسمين كالأب أو مصنفين نحو كعب وكعباب وصعب  
وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال أو الخندلة بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين  
(قوله وفيه) أى هذا التعليل الحكيم بقيل (قوله والفصاحة) أشار بتقديره إلى أن العطف  
من باب عطف الجمل لا عطف المفردات لئلا يلزم العطف على معنوي عاملين مختلفين وهما في المفرد العامل  
فيه الكائنة المخدوفة أو معنوي النسبة على ما هو وخلوصه من تناثر الحروف العامل فيه مبتدأ وفي جوازه  
خلاف مبسوط في محله نعم إن جعل في المفرد ظرفا لقوم متعلقا بالفصاحة على ما بيانه لم يلزم ذلك (قوله)  
وتناثر الخ لم يلغف أن العطف بالواو بعد النفي يمحتمل في المجموع اه سم ولو كرر من في المعطوف  
لسلم من الأيها م وكتب أيضاً قوله وتناثر الكلمات أى الكلمات فأكثروا لا لسان الكلام المشتمل على  
تناثر الكلمات الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كائنه فله ما صدق تعريف الفصاحة على خلوصه  
واحتراز إضافة تناثر إلى الكلمات عن تناثر المعاني فإنه لا يصلح بالفصاحة وعن تناثر الحروف لتعدد  
درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها كذا في الأطول (قوله مع فصاحتها) تأتي مع عنادها فتلاثة  
معان لكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزمانه نحو جئت مع زيد ومعنى عند نحو جلست مع الدار  
وتصح الثلاثة هنا ويراد بالوضع التركيب (قوله حال من الضمير في خلوصه) فيكون مبنيا لهية الفاعل

وقد انفس الخلوص فهي هنا تقيد للنفي لا نفي للتقيد فان قلت اذا كان الظرف حالاً من الضمير في  
 خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وفيها واحد فيكون ظرفاً للعوام تصير بهم بان  
 اللغز لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبل اطلاق اسم الكل  
 على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة بمفعولها وان قلت اذا جعل حالاً من الضمير يلزم أن يكون مثل زيد اجل  
 وشعره مستشز رفع صلاته كلاً له حالات حال فصاحة كلاً في زيد اجل وشعره مستشز رفع وحال عدم  
 فصاحتها كإذا أقيم اجل مقام اجل ومستشز مفعول مرفوع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة  
 كلاً انه خالص في حال فصاحة كلاً كما تقول الكريم من يسوق في حال مكنته صدق على الفقير الذي  
 لا مكنته له لكنه محب اذا حصل له مكنته يسوق قلت هذا انما يستقيم اذا كان ما ذكره كلاماً واحداً له  
 حالان وليس كذلك بل كلامان لا أحدهما حال في الحال الآخر فلا يصدق على أحدهما أنه كلاً في  
 حال يكون الكلام الآخر لا حالاً له بل لا تخولاً لاختلاف المثال فان الفقير حال المكنته وغير  
 المكنته شخص واحد اه سم وقال في الاول قلت ليس لز يد اجل خلوص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم  
 ليس ذلك الخلوص مقارناً لالفصاحة فلو قيل لز يد اجل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق نعم  
 انه بحيث يخص حال فصاحتها وهذا كقوالب الكريم من يسوق حال مكنته فانه لا يصدق على الفقير  
 أردت به من له الضمير حال المكنته يصدق عليه لورث به من هو بحيث يسوق حال مكنته ومن لم يفرق  
 بينهما احب بان يز يد اجل ليس من أحوال يز يد اجل لانهم اتركيبان مختلفان وليس واحداً له حالات اه  
 قوله ليس لز يد اجل خلوص الخ أي ليس مكنتاً الا ان يخلوص مقارناً لفصاحة كلاً له لعدم مقارنة  
 الخلوص فصاحة كلاً له لعدم فصاحة كلاً وقوله فلو قيل لز يد اجل خالص الخ أي لان اسم  
 الفاعل حقيقة في التامس بالفعل وكتب أيضاً ما نصه أو ظرف لفظ لخلوص أي خلوصه زمن  
 فصاحتها اه أطول أوصفة لصدر محذوف أي خلوصاً كائناً من الخ اه فري (قوله يز يد اجل الخ) لم  
 يرتب الا لفاظ الثلاثة كما هي في المتن لئلا يلزم الوصف بالمجرد بعد الوصف بالجملة وهو خلاف الغالب ولم  
 يرتكب عكس الترتيب المقتضى تقديم انفسه مرجع على شعره مستشز رشارة إلى أن انفسه مرجع أقبح  
 من شعره مستشز لما قبل انفساً موله (قوله وفيه نظر لانه الخ) مسمى على أن النفي المستفاد من خلوص  
 منصب على القيد أعني قوله مع فصاحتها كما هو الغالب عند نفي القيد به فان جعلناه منصبا على المقيد  
 فقط أعني التنافر لم يلزم هذا القائل ما لم يره الشارع من لزوم فصاحة الكلام المشتمل على تنافر  
 الكلمات الغير الفصيحة فيكون التعريف فاسداً ولكن رد عليه بعد ذلك أنه يلزمه على هذا التقدير  
 أعني تقدير انصباب النفي للقيد فقط وقوع اللبس والاهام في التعريف لقيام احتمال خلاف المفهوم  
 الذي هو أغلب وأرجح من المقصود ولعل الشارح أشار إلى ذلك بقوله في آخر كلامه فافهم (قوله ويلزم)  
 الانسب فيلزم وكتب أيضاً قوله ويلزم أن يكون الكلام الخ لم يذكر هنا ولم أن يكون الكلام المشتمل على  
 الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصاحته كونه أيضاً في المطول لانه بني كلامه هنا على الغالب من  
 رجوع النفي إلى القيد فقط وفي المطول على صلاحية النفي لانصبابه على القيد فقط وعلى القيد والمقيد معا  
 ولكن حيث بني الكلام على الاحتمال الغالب يلزم أن لا يصدق التعريف إلا على غير المعروف وانه لا يكون  
 فصيحاً الا ما شغل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة ككلمته عليه يس وغيره فقول الشارح ويلزم أن يكون  
 الكلام الخ أي فقط بناء على ما ذكره عبارة المطول ولا يجوز أن يكون حالاً من الكلمات في تنافر الكلمات  
 لانه يستلزم أن يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم فصيحاً له صادق عليه  
 أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحاً فافهم اه دل الخطأ في حواشيه على المطول قوله ولا  
 يجوز أن يكون حالاً من الكلمات الخ أي لانه يكون قد التنافر الذي هو الامل وانتفاغ المقيد يكون باخذ  
 الوجوه الثلاثة بانتفاغ المقيد فقط أو القيد فقط أو كليهما فانتفاغ التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما  
 بانتفاغ التنافر مع وجود قديمه ان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة أو بانتفاغ قديمه مع وجوده ان تكون  
 متنافرة غير فصيحة أو بانتفاغ كليهما بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا اجل حالاً من الكلمات يصدق

واحتز به عن مثل زيد  
 اجل وشعره مستشز  
 وانفسه مسج وقيل هو  
 حال من الكلمات وأورد  
 مجتنباً السلم من الفصل بين  
 الحال وفيها بالاجني وفيه  
 نظراً لانه حديثاً يكون قد  
 للتنافر للخلوص ويلزم  
 أن يكون الكلام المشتمل  
 على تنافر الكلمات

ولكن فيه أنه لا دليل  
 على هذا القيد في التعريف  
 (قوله لم يرتب الا لفاظ الثلاثة  
 الخ) أي كأن يقول يز  
 شعره مستشز وانفسه  
 مسج و اجل (قوله لئلا  
 يلزم الوصف أي الوصف  
 معني اذا لم يوجد هنا اخبار  
 (قوله مسمى على أن النفي  
 الخ) محل البناء قوله ويلزم  
 الخ اذا شغل تحت قول  
 الخسني الخ (قوله لانه قد  
 يكون قد التنافر) هو بانه  
 حلت قد كما في نسخ

الحذف على الأمور الثلاثة مع أن المحذوف لا يصدق الأعلى أو لها والراجح هو الوجه الثاني لأن الغالب في نفي  
المقدروحوع النفي إلى قده فاحتمل التعريف أو وجه ثلاثة المقصود ليس الا واحد كما هو لا يخفى ما في  
احتمال خلاف المقصود لاسيما إذا كان راجحا لاسيما في مقام التعريف اهـ ملخصا وكتب أيضا قوله أن  
يكون الكلام الخ قد قبله لا يلزم لأن كون هذا الكلام غير فصيح مفهومه بالاول ويحتاج بان مقام التعريف  
لا يكتفي فيه بمثل ذلك وكتب أيضا قوله أن يكون الكلام المشتمل الخ كقولك الاجل قرب قبر حوب (قوله  
الغير الفصيحة) أي كلا وبعضا (قوله على خلاف القانون الضوي الخ) قال في الاطول برده على أن العرب  
لم تعرف القانون الضوي فكيف يكون الخلو عن مخالفة القانون الضوي معتبرا في مفهوم الفصاحة  
في لغتهم فالصواب أن يقال علامة الضعف أن يكون تأليف الكلام الخ اهـ وأقول يمكن دفعه بان القانون  
الضوي هو قانون لغة العرب وهم يعرفونه وإن كان بدون هذه النسبة فقد كرهنا في التعريف لا باعتبارها  
فيه بل لبيان المراد بالقانون وأنه في الواقع هو الضوي وانما نسبته إلى الخولان أهله هم المتكفلون ببيان حال  
تأليف الكلام تامل (قوله المشهور بين الجمهور) أقول قد يكون قول غير الجمهور أقرب إلى اللغة وشواهد  
أظهر في نفي تقديمه على قول الجمهور وسكت عما لو استوى الفريقان المختلفان عرفا بحيث لا يصح وصف  
أحدهما بأنه الجمهور وينبغي حينئذ اعتبار ما هو أقرب إلى اللغة ولا يختلف البصريون والكوفيون فقط  
فهو ينظر إلى الترجيح أو يقدم قول البصريين كما هو الغالب على الناس في هذه الأزمان فلنحضر هذه المسائل  
اهـ سم وذك في المعنى أن بعضهم التزم جواز مجيء قراءة لاكثر من الوجه المرجح وبين ذلك ثم قال  
والذي أجزم به أقراء لاكثر من لا تكون من جوحه اهـ وهو يقتضي أن قراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لأن  
وهو صرح في موضع آخر ولكن لا يلزم من مرجحية القراءة اشتمال القرآن على كلام غير فصيح لأن  
مرجوحته لا تنافي في نحو قول الجمهور اها نعم كثير من القراء المشهوره ما قيلت كما قاله السراحي على رجوعه  
عبر حاشية عند الجمهور والمزادها إلى الخشبي فبارم اشتمال القرآن على ضعف التأليف فيحتاج إلى منع  
كونها قرآنا كما عليه الخشبي وكتب أيضا قوله المشهور بين الجمهور فاتفق عليه الكل أولى اهـ سم  
ومثله في المحذوف و برده على أنه قدم أن طريق الاول به غير ملتفت إلى ما في التعريفات ومنها هذا فالأولى أن  
يجعل داخل تحت المشهور بين الجمهور (قوله لغا ومعنى وحكما) الذي ذكره النظم أن يكون المرجح ملفوظا  
به صريحا قبل الضمير سواء كان من حيث التبريد المعنى أيضا قد ملغى وضرب بذيغلامه أو لا نحو ضرب  
زيد غلامه والذكر المعنوي أن لا يكون مصرح به قبل الضمير لكن هنالك ما يقتضي ذكره قبله ككون رتبة  
الفاعل المتقدم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد وكون رتبة المفعول الأول التقديم على الثاني نحو  
أعطيت درهمه زيد وكتبتين الكلام السابق للمرجح كقوله تعالى اعدوا لها أو قرب للثقوي فان الفعل  
متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يوبه أي المورث فان الكلام  
السابق في بيان الميراث وهو يدل على المورث أو بعيدا كقوله تعالى حتى توارث بالجاب أي الشمس فان ذكر  
العشي سابقا يدل على الشمس والذكر الحكمي أن لا يكون مصرح به قبل الضمير وليس هنالك ما يقتضي  
ذكره قوله الآن حكم الواضع أن المرجح يلزم تقديمه لكنه خولف مقتضى حكم الواضع لا غرض فيجوز على  
وضوح الضمير موضع المظهر فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكم كما أن المحذوف له كذا نيات والممتنع إنما  
هو تأخوه لا لغرض فظهر مما ذكرنا أن قوله لفظا ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لأقسامه اهـ جرى  
بعض تصرف ومثال الذكر الحكمي نعم رجل زيد وربه رجلا وزيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقر به يقتضي فصاحة ضرب غلامه زيد  
فالمرجع وهو الشأن مذكور قبل حكمنا من حيث أن الأصل تقدم المرجح لكن خولف هنا النسبة  
الاجال فالنقص وكذا توجه نعم رجل زيد وربه رجلا ولا يخفى أن ما تقر به يقتضي فصاحة ضرب غلامه زيد  
إذا قصدت النسبة وعدم فصاحة نعم رجل زيد انما لم يقصد النسبة والذي عليه الضويون جميعا فصاحة  
الثاني وعدم فصاحة الأول من غير تفرقة (قوله نحو ضرب الخ) مثال للضعف أن يظن أن المتن والأخبار قبل  
الذكر لفظا ومعنى وحكما بالظن إلى الشارح قال ابن جماعة ولأن أن تقول الضعف هنا إنما حصل من  
استعمال الضمير وهو في الفرد ولا خلل في الكلام الحاصل من الفعل والفاعل أو هو في الإضافة الواقعة

الغير الفصيحة فصيح لانه  
يصدق عليه أنه الفصح  
من تنافر الكلمات حال  
صحتها فصحة فافهم  
(فالتضعف) أن تكون  
تأليف الكلام على خلاف  
القانون الضوي المشهور  
بين الجمهور كالأخبار  
قبل الذكر لفظا ومعنى  
وحكما (نحو ضرب غلامه  
زيدا والتناظر)

(قوله وعلامة الضعف)  
أي علامته لنا على الضعف  
(قوله ككون رتبة الفاعل  
الخ) الانسحاب يجعل هذا  
من التقديم الحكمي كامر  
عن معاوية

أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحاً (نحو وليس قرب قبر حروب) ٣٥ وهو اسم زحل (قبر) وصدر الميت

\* وقبر حروب يمكن قفر \*

أي خال عن الماء والكلا

ذكر في عجائب المحاولات

أن من الحسن نوعاً يقال له

الحاقص صاح واحد منهم

على حروب من أمسية فبات

فقال ذلك الحصى هذا

البيت (وقوله كرم متى

أمدحه أمدحه والورى \*

معي واذلمت له وحدي

والورى والورى للحال

وهو متداخلة قوله معي

والمشمل بمثلين لأن

الاول متناه في التثنية

والثاني دونه ولان مشا

الثقل في الاول نفس اجتماع

الكلمات وفي الثاني

(قوله نحو كرم الخرشى)

المناسب حذف لفظ كرم

لانه ليس في لفظ الشارح

الآن يكون جارياً على ما في

بعض النسخ من ثبوت

(قوله لانه لو قال هذا نحو

وقبر الخ) المناسب لانه

لو قال هنا كقوله وقبر الخ

وكذا يقال فيما بعد لان

الذي في النسخ كقوله

لان نحو الآن يكون جارياً

على ما في بعض النسخ أيضاً

اه (قوله هو التأسف

الخ) لو كان بدله التأسف

والفصحى لظهور الآن يقال

طعنه لا ينابق تأسف

الطاعين وتحسره اه

شبهنا (قوله ثم ان اذ لمع

ذلك) أي الفعل الماضي

(قوله لا يحل بذلك) أمخ

بالافهام المذكور (قوله

على الضمير المستتر)

بين الفاعل وما ضيف اليه فهو في المركب الناقص الذي هو من قبيل المنفرد لا في الكلام اه وأقول ان الظاهر  
عدم اتجاهه لان حتى التأليف تقدم المفعول هنا على الفاعل فلو قيل قدّم الفاعل فالضبط واقعه في نفس  
تأليف الكلام وقد مر أن المراد بالكلام هنا مجموع المسند اليه والمسند مع الفضلات وكتب أيضاً ما نصه فانه  
غير فصيح وإن أجاز لا خش وبه عاين حتى أن اتصل بالفاعل ضمير المفعول به كافي المطول وباعين حتى  
سأ كنت وليست بالنسبة معربة كجاء في شرح الدمامي على المتن (قوله ان تكون الكلمات الخ) لا نسب  
لما ذكره في تناثر الخروف أن يقال وصف في المركب بوجه ثقله على اللسان اه أقول (قوله وان كان الخ)  
قد يقال هذه الغاية تأتي في ضعف التأليف أيضاً فلا شيء يذكرها الشارح ثم أيضاً يجب بانه ذكرها هنا  
دون ثم لتصريحه بالكلمات هناك دون ثم (قوله وليس) يحتمل الحال والعطف اه سم (قوله قرب أطرف متعلق  
بغير ليس أو بمعنى مغارب فاضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها معرفة اه سم الذي هو  
ممتنع (قوله وبعد البيت) لم يدخل الشارح بصدر البيت على عجزه كما فعل في بيت أبي الطيب المتقدم حيث  
قال نحو كرم الخرشى في قول أبي الطيب مارة الخ لانه لو قال هنا نحو وقبر حروب الخ لاهم التناظر في الصدر  
ولو قال نحو وليس قرب قبر حروب قبحه قوله وقبر حروب الخ لكان فيه طول (قوله وقبر حروب الخ) ظاهر  
البيت خبره والمقصود هو التأسف والخسر على كون قمره كذلك ولهذا موضوع الظاهر موضع التأسف في قوله  
قرب قبر حروب مع ان مقتضى الظاهر أن يقول قرب به دلالة على زيادة الخسر والتوجع حيث اعتنى بذكره  
اه من القمري وخسرو (قوله قفر) قبل نعت مقطوع وفيه أن جعل محبة قطع النعت اذا تبين المنعوت  
بدون ذلك النعت وهذا ليس كذلك وأجاب الشرح بأن هذا ضروري يمكن أن يقال ان قمره قمر وقوله  
يمكن أن مع مكانه ومجمله فانه أيضاً قفراً لا القرف فقط (قوله ذكر) أي المصنف في كتابه عجائب الخ (قوله وقوله)  
أي قول أبي تمام (قوله كرم متى أمدحه الخ) في استعماله في الدالة على السكينة في المدح وإذا الغالبية عن  
هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطاقت من حيث إنه أشار إلى أنه يضيّق صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على  
السكينة في اليوم اه جرى قال في المطول وفي استعمال آذا والفعل الماضي ههنا أي في قوله واذلمت الخ  
اعتبار لطف وهو إيهام بثبوت الدعوى كانه تحقق منه اليوم فلم يشاركه أحد اه وقصده بذلك الداعي  
الزور في حيث عاب الشاعر بأن اتبانه باذ الدالة على القطع في جانب اليوم لا مناسب مقام المدح فلو أن بان  
الدالة على الشك لكان أنسب بالمدح ثم ان اذ مع ذلك فهم عدم وقوع اليوم بالفعل من جهة أنها تدل  
على الاستقبال وإيهام الوقوع لا يحل بذلك لانه من جهة أخرى فكلامه متباينة في تزجعه عن استحقاق اليوم  
قال في الاطول ومن لطائف تزجعه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته الا في صورة التثنية فزاد ما إذا  
اه وكتب أيضاً ما نصه أي أردت مدحه (قوله والورى والورى للحال) لانه المناسق الى الفهم والواقعة  
واحد فانه حال ومشاركة الورى للشاعر مفهوم من لفظ معي مع احتياج العطف على الضمير المستتر  
أمدحه الثاني لو جعلنا الورا والعطف الى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزئية لثابت بعد الشرط والجزاء  
والى حل معي على الاجتماع زماناً أو مشاركة في المدح مستفاد من العطف وكلاهما خلاف الظاهر اه  
عبد الحكيّم وقوله ولو وافقه وحده فانه حال وعلى تقدير كون الورا والعطف لا يكون هناك حال في  
مقابلة وحده وهذا ما عاين على تقدير اه طيف من عطف مجمل وان المعطوف عليه جملة أمدحه الثانية أما  
على ما اقتصر عليه من تقديره من عطف المفردات وان المعطوف عليه الضمير المستتر في أمدحه الثانية  
في حال من الورى فقد حصلت المناسبة بل هو أقوى مناسبة لتوافق الحالين حيث شذوا فادوا وقوله  
ومشاركة الورى للشاعر أي في المدح دفع لما يقال فتوت فإعادة المشاركة في المدح على تقدير الحالية وقوله  
مع احتياج العطف الخ حاصله مع زيادة أنه يضيف احتمال العطف على جملة أمدحه الثانية أو على الضمير  
المستتر في أمدحه الثاني أنه بدون اعتبار العطف قبل الجزئية يلزم اتحاد الجزأين بالشرط فيحتاج في تصحيحه  
الى اعتبار العطف قبل الجزئية فيكون الجزء في الحقيقة مجموع مدح الشاعر ومدح الورى وهذا مع كونه  
خلاف الظاهر يتوجه عليه أنه لا فائدة في ضم الشاعر مدحه الى مدحهم لعلمه من فعل الشرط وأيضاً

تقييده العطف بذلك لانه لا يجل ورود الأمرين وأما العطف على جملة أمدحه فلا يرد عليه الا الاول

بضعف احتمال العطف على كلا وجهيه أنه يقتضي أن يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى باه  
وقد تمنع السببية وتسليم صحتها ففسد عن القصو وفي شأن المدح ما لا يخفى وإن أوجب عن المنع بان المراد  
بالسبب في باب الشرط عند الحاجة إليه اقتضا في الجملة لا ما يلزم من وجوده لوجود ومدح الشاعر قد يقتضي  
أن مدح الورى بان شرع في مدحها لا وصف الجملة ووافق في ذلك الصدحضر المجلس وعن القصو رآه  
لا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحها بحيث يلزم من انتفاها انتفاء الوجه وان يكون لشئ أسباب  
كثيرة كما سبأ في بحث قولنا لا يجوز ويضعف خصوص احتمال العطف على اختيار المستتر أنه لا فائدة  
حينئذ في معنى الاستفادة المشاركة في المدح من العطف وان التمس له فائدة تجعل المعية على الاجتماع زمانا  
لأنه خلاف الظاهر هذا وقد دفع بعضهم اتحاد الجزاء بالشرط بان معنى متى أمده معنى أوردت مدحه لا متى  
أمدحها بل فعل حتى يلزم الاتحاد وفيه أن ترتب مدحه على إرادته ليس له كبير جدوى وإن ارادة الشاعر  
مدحه لا تصح سببا لمدح الورى لأنها لا يطلع عليها وإن أوجب عن هذا بان أقيد بطلع عليها بظهور أماراتها هذا  
ملخص ما قيل في هذا المقام مع زيادة وكتبا أيضا على قوله يلزم اتحاد الجزاء ما نصه ولا يلزم ذلك على  
الحال بل ان الحال قدبو المقصود من الكلام المقيد بذلك التقيد (قوله سروف منها) المراد من الحروف  
مجموع الحاء بين الهاء وفي عندها من الحروف سبع كونه اسمها تغليب اه فترى (قوله منها) أي من  
الكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان منشأ النقل في الثاني سروف من كلمتين وهما أمده وأمدحه وفي  
العبارة استخدام فان مصدوق الضمير غير مصدوق المرجع (قوله وهو في تكرير أمده) أي المشتغل على  
الجمع بين الحاء والهاء بليل قوله دون مجرد الجمع الخ فالدفع الاعتراض ولولا في الثاني تكرير سروف  
منها لكان أحصر وكتب أيضا قوله وهو أي النقل في الثاني (قوله فلا يصح القول الخ) لأنه يلزم عليه اشغال  
القرآن على غير الفصيح (قوله بان مثل هذا النقل) نحو أعهد ولا ترغ قلوبنا فوذا وأمثلة وإن كان فيه نقل  
لكن لا يخلل بالفصاحة وبني السؤال عن سبب وقوع هذا النقل في القرآن ولم يلزم عنه تأمل وكتب  
أيضا ما نصه أي نقل مجرد الجمع بين الحاء والهاء (قوله ذكر صاحب الخ) ساق هذه الحكمة تا كسدا  
ليكون هذا التكرير ثقلنا فخرجنا عن الفصاحة (قوله صاحب اسمعيل بن عباد) قال الفري صاحب ابن  
العبد في وزارة ونولي الوزارة بعده فغير الدولة ولقبها اصحاب السكا في يقال كان هو أستاذ الشيخ عبد  
القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيما قرأه إلا أنه فاق علمه  
الصافي في الكتابة قال النعماني كان صاحب يكتب كبار يدو الصافي كما يورثون الحاليين بن عبد  
(قوله من المحنة) أي القبح (قوله نعم مقابلة المدح الخ) ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم إشارة  
إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعل مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد (قوله فأفر كل التنافر) المراد  
أف به تنافرا يخرجه عن الفصاحة فلا ينافي أن هناك كل منه تنافرا فلا ينافي ما سبق أنه دون المتناهي  
في النقل كقوله وليس قرب قبح الخ وكتب أيضا قوله فأفر كل التنافر المناسب فأفر كل التنافر ومتنافر كل  
التنافر (قوله والنقد الخ) عرفه دون نظائر لأنه ليس بين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولواقتصر  
على مجرد التمثيل لم يعلم أفراد اه يس (قوله أي كون الكلام معقدا) على أن المصدر من المبني للقول وهو  
جواب سؤال مقدر وهوان التعقيد صفة التذكيم فكيف جعله المصنف صفة للكلام فأجاب بقوله أي  
كون الكلام الخ اه سم وأوجب أيضا بان المراد بالتعقيد حقيقته الاصلاحية لا اللغوية التي هي  
الغنى المصدرى والابراد المدكور باعتبار حقيقة اللغوية وهذا سالم مما أورد على الأول من أن المصدر عند  
الجهول لا يكون من المبني للقول دفعا لا لئلا يس نعم قد يطلق المصدر ويراد به الحاصل به مجازا قال الفسري  
نقل عن جده صبيح المصدر تستعمل ما في أصل النسبة وتسمى مصدرا وما في الهمزة الحاصلة منها المتعلق  
معنويه كانت واحدة وتلك الهمزة للفاعل فقط في اللازم كالنحر كسفة والقائمة من الحر كة والقيام أو  
الفاعل والمفعول وذلك في التعدى كالعالمية والمعلوم من العلم وباعتباره يتناسخ أهل العربية في قولهم  
المصدر التعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للجهول يعنون بهما الهمزتين اللتين هما معنينا  
الحاصل بالمصدر والكان كل مصدر متعده متراكوا لا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر

سروف منها وهو في تكرير  
أمدحه دون مجرد الجمع بين  
الهاء والحاء لوقوعه في  
التنزيل مثل فسحه فلا  
يصح القول بان مثل هذا  
النقل يخلل بالفصاحة  
ذكر صاحب اسمعيل  
ابن عباد أنه أنشد هذه  
القصيدة بحضرة الأستاذ  
ابن العميد فلما بلغ ههنا  
البيت قال له الأستاذ هل  
تعرف فيه شيئا من الهمزة  
قال نعم مقابلة المدح بالوم  
وأما يقابل بالذم أو الهاء  
فقال له الأستاذ غير هذا  
أردف فقال لا أدري غير  
ذلك فقال الأستاذ هذا  
الشكر أرفي أمده أمده  
مع الجمع بين الحاء والهاء  
وهما من سروف الحلق  
خارج عن حد الاعتدال  
فأفر كل التنافر فأنت عليه  
الصاحب (والنقد) أي  
كون الكلام معقدا

(قوله فان مصدوق الضمير  
الخ) أي لان المراد بال كلمات  
في الاول قرب قبح سوب قبح  
والمراد بالضمير أمده  
أمده (قوله بليل قوله  
دون مجرد الجمع الخ) أي  
قائه بقدا أن الجمع المذكور  
له دخل (قوله نعم قد يطلق  
الخ) أي فيمكن جل الشارح  
على هذا ان الكون معقدا  
أثر حاصل للقول بالمصدر  
حين دفع الإيراد اه شينا

(أن لا يكون) الكلام (ظاهر الدلالة على المداخل الخ) واقع (أما في النظم) بسبب تقدم أو تأخير ٥٥ أو حذف أو غير ذلك مما هو محال

استعمال الشيء في لازم معناه. وقوله أما في أصل النسبة الخ عبارة عن غير أما في المعنى الصدري وهو الأيقاع والأحداث وأما في المعنى الحاصل الخ فعل مراده بأصل النسبة الأيقاع والأحداث وأراد بالهيئة ما شمل نحو الحرار والمخالصة من التحسين كافي كلام غيره (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن الشيء في باب كان متوجه إلى الخبر فمضى بأن كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة فلا يتوجه لوجه بأن في كلامه جل العدم على الوجودي ١٥ سم (قوله لخل الخ) داخل في التعريف لاخراج التشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهور ذلك في اللفظ ليس لخل في النظم والانتقال بل لإرادة التشكك إخفاء المراد منها الحكم ومصالح على ما تقرر في محله ٢٥ أما لخل الخ ١٥ عبد الحكيم وراجع من المشكل اللفظ والعلم فهما فصيحتان وخفاها المراد منهما ما لا يمنع فصاحتها من المعارف فاندفع ما في الطيفد (قوله أما في النظم) أي في التركيب ولونه أو نشأته لا يكون ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعاني كما في سم (قوله بسبب تقدم أو تأخير) ذكرها إشارة إلى أن كل واحد منهما مستقل بالأختلال وإن كان كل منهما مستلزما للآخر ٢٥ عبد الحكيم (قوله أو حذف) أي بلا قرينة واضحة ولا كان في قوة الأثبات وكتب أيضا قوله أو حذف يذكركه مثلا (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدأ والخبر وبين العطف والموصوف وبين السدل والمبدل منه بالأجنبي في الجمع ووقعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي وكالاختصار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما وكتب أيضا قوله أو غير ذلك في يس على المقيد منه مخلصه الحق الذي لا شبهة فيه الأخذ بما يقيد كلام الطويل من أنه لا تعقيد في العطف على المحل ولا في العطف على المعنى السمي بالتوهم ولا في جر الخوار إذا صحها مشروطا عند المحققين لوقوع ذلك في أفصح كلام وأبلغ وهو القرآن كما يدل عليه كلام الأئمة خلافا لما في الحفيد (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور بهم ابن سمعيل مفعلة (قوله أن سمعيل الخزومي) ذكر في شرح المفتاح بدله الغيرة فكان اسم سمعيل والمغيرة لقب ١٥ حفيد وفي حواشي ابن جماعة على الطويل ما نصه قوله وهو أبا رهم بن هشام في المذهب الشيخ أبي اسحق أنه يمدح هشام بن إبراهيم بن سمعيل بن الوليد بن المغيرة (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط (قوله أو أنه الخ) في وصف المملوك يكون أي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملوك له ألتصاف من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال فنه مبالغة ممدوح (قوله يقاربه) يدل على أن مماثلة المملوك للمدوح ليست كاملا وكان إبراهيم أميرا بالمدينة من قبل هشام وهو من خلفاء بني أمية ١٥ سري (قوله أي ليس مثله الخ) يمكن جل البيت على وجه لا تعقد فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور بعد حذف المتعلق وأبو أمه مبتدأ وحى خبر أول وأبو خير ثان والجملة مفعلة مملكو يقاربه صفة ثانية والمراد بالحياة على هذا القوة السببية السكاهة وكثير ما نزل منزلة الحياة المقابلة للوثة ونزل المهرم منزلة الموت وبما في هذا الوجه أن فيه نصب مملكا مع أن المختار رفعه أتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد الثاني (قوله وتقدم المستثنى الخ) وإن لم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلًا غير مقصود بصح العكس والامر سهل (قوله بين البدل) هو بدل كل وافي به توطئة للأدنى المقاربه الذي هو أعظم بدني المماثلة ١٥ عبد الحكيم (قوله اسمها) مقتضاه أن مجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق يعمي كما صرح جوابه عند الكلام على قوله فأصبحوا قد أعاد الله نعمته \* اذ هم قريش وأذلهم بشر والأصل جل الكلام على لغة قائله تدبر (قوله منصوب) أي ربحنا لا وجواب قوله لتقدم الخ أي والمستثنى في الثاني إذا تقدم على المستثنى منه بترجيصه لأنه الفصح الشائع بقول الشاعر ومالي الأتال أحدث شعرة \* ومالي الأملذهب الحق مذهب

ويجوز اتباعه للمستثنى منه قلة وإلى ذلك أشار في الخلاصة بقوله وغير نصب سابق في الثاني قد \* يأتي ولكن نصبه اختزان ورد وأما إذا تأخر عن المستثنى منه كان الراجح اتباع نحو ما قام أحد الأزيد وما رأيت أحدا الأزيد وما مررت بأحد الأزيد ويجوز نصبه على الاستثناء بقله وإلى ذلك أشار في الخلاصة بقوله ويجوز بعدني أو كني انقلب

صعوبة فهم المراد (قوله في الفرزدق في خال هشام) ابن عبد الملك وهو أبا رهم بن هشام بن اسمعيل الخزومي (وعمله في الناس) الاملكا ١٥ أو أمه أي أبو يعقوب به أي ليس في الناس مثله أي يقاربه أي أحدث شعرة في أنفائنا (الاملكا) أي رجل أعطى الملك والمال يعني هشام (أو أمه) أي أبو أم ذلك المملوك (أو أمه) أي أبو إبراهيم الممدوح أي بالمماثلة أحد الأبن أخيه وهو هشام فنه فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبو أمه أو به بالمعنى الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبو وتقدم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفعل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما في الناس خسرته والامل كلمته صوب لتقدمه على المستثنى منه (قوله من أنه لا تعقيد في العطف على المحل الخ) قالوا نحو مررت بالضارب الرجل وزيدا بعطف زيدا على محل الرجل والثاني نحو ليس زيدا قائما ولا قاعدا والثالث نحو هذا حجر ضرب وخرب ولا يخفى أن ترتيب اللفظ في ذلك على وفق ترتيب المعاني فلا تعقيد في النظم ١٥

قبل ذكر ضعف التأليف  
يقف عن ذكر التعقيد  
اللفظي وفيه نظر بل هو  
أن يحصل التعقيد اللفظي  
باجتماع عدة أمور موجبة  
لصعوبة فهم المراد وان  
كان كل منها جازيا على  
قانون النحو وهذا يظهر  
فساد ما قيل أنه لا حاجة في  
بيان التعقيد في البيت إلى  
ذكر تقديم المستثنى على  
المستثنى منه بل لا وجه له  
لان ذلك جائز بانفاق النواة  
اذ لا يخفى أنه هو جبر زيادة  
التعقيد وهو مما يقبل  
الشدة والضعف (واما في  
الانتقال عطف على  
قوله اما في النظم أي لا يكون  
ظاهر الدلالة على المراد  
لمثال واقع في انتقال الذهن  
من المعنى الاول المفهوم  
بحسب اللغة الى الثاني  
المقصود

(قوله وعلى الثاني لاصح  
ما سبأ في الخ) أي لانه  
يستلزم أن يكون التعقيد  
ما هو مراد لانه لو اعد الضم  
اذ لا معنى في الاحتراز بالنحو  
الا عن أمور مختلفة له (قوله  
الا وقد قامت عليه الخ)  
راجع في المعنى الى الشقين  
في قوله فلم يكن فإنه متى  
قامت القرينة الواضحة اتفق  
التعقيد اللفظي وان حصل  
ضعف التأليف (قوله لما  
أنه حيثما لم يعلق على ما غاها  
وقوله لان الضم الخ علة  
لوقوله ولا يصح كون وجود  
التعقيد بل

انواع ما اتصل وبهذا تعلم أن المصنف رحمه الله تعالى ارتكف في تفسير البيت الطريقة المروجة فانه  
نصب في تفسيره المستثنى مع تأخيره عن المستثنى منه واحدا قصد بذلك موافقة ما في البيت وفي بعض  
المتن رفعه فذهب على الطريقة المروجة فافهم (قوله قبل ذكر ضعف الخ) المتبادر أنه أراد حكاية قول غير  
الخطابي ممن قال ان ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد لاضرورة الى الجمل على حكاية قول الخطابي  
ان ذكر أحد الامور من الضعف والتعقيد من غير ذكر الآخر حتى يعترض بان دفعه لا يتم الا بانضمام بيان  
تحقق الضعف بدون التعقيد في مثل جافى اجمدوننا فيحتاج الى الجواب بأنه انما لم يتعرض لذلك لظهوره  
بخلاف عكسه الذي تعرض له فانه خفي على أن هذه الضميمة منظور فيها كما نقلنا ما لها من عن الاطول  
وكتب ايضا قوله قبل ذكر ضعف التأليف الخ حاصله منع أن التعقيد اللفظي لا يكون الامور من ضعف التأليف بل يجوز  
أن يكون من غيرهم مع اتقاء ضعف التأليف اذ سمي أي وقد يكون هذا الضميمة تأليف ولا تعقيد فان قولك  
جافى اجمدوننا من غيرهم على الضعف دون التعقيد فاعلم أنهم لم يمتنعوا وبقراب كان قال غير واحد  
وسأني عن الاطول ما يخالفه (قوله اللفظي) هو الواقع في النظم التركيبي واما التعقيد المعنوي فبأن  
ودو الواقع في الانتقال (قوله وان كان كل منها الخ) قال الخطابي فيه اشكال قوي وهو أن اجتماع تلك الامور  
اما ان يكون تحتها القانون الضميمة المشهورة أو لا فلي في الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف وعلى  
الثاني لا يصح ما سبأ في آخر الملمعة من أن الاحتراز عن التعقيد اللفظي يحصل بالضميمة تأمل اذ وفي  
الاطول ما يدفعه وبعبارة المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق تركب اجزاء اصل المعنى والخلل فيه  
بان يضرر عن هذا التركيب الى ما تشبهه بقوانين الضميمة المشهورة أو الى ما تشبهه لكن تحسب بأنه على  
خلاف طبيعة المعنى فخصي الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجودة لتفسير السامع قال المصنف  
فالكلام الخافي عن التعقيد اللفظي حاصله من النظم الخلل فلم يكن فيه ما يخالف قوانين الضميمة المشهورة وقول  
يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم أو تأخير أو ضم أو غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية  
أو معنوية كما سبأ في تفصيل ذلك كانه فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلو  
عنه بأن يكون على قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشترط الخلو عنه بعد ذلك الخلو عن ضعف  
التأليف مستند كما توهم ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بالحقالة لانه لو تحقق مشهور ومخالف الحكم  
بان من جملة الاحتراز عنه الضميمة كما سبأ في حيث لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد الضميمة لظاها  
علما على ما توهم لان الضميمة بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع  
كثير من خلاف الاصل واما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا فالجواب الثاني وان توهم بعض  
الافاضل انه لا تعقيد في جاء في اجمدوننا لان جاء في أحد فيدعي وأجده مثلا الشخص المعين فلا يكون  
ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد لكن لا يخفى أن ذكر التعقيد من غير ذكر ضعف التأليف كما توهم  
لانه لا بأس باعتماد المتأخر عن المتقدم كما في العكس ويمكن دفع استدلال ذكر التعقيد لانه لا يخفى انما  
عنه ايضا بان ضعف التأليف يعني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد لانه لا يخفى انما لا التعقيد اللفظي الا ان المصنف  
أراد استيفاء بيان التعقيد في ذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لانه لا يشترط الخلو عنه في الفصاحة  
بعد اشترط الخلو عن ضعف التأليف اذ لو لم نفي التعقيد عن جافى اجمدوننا الحفيد وكتب ايضا  
قوله وان كان الخ قال ع ق ك تقديم المستثنى وتقديم المفوف وتأخير المبتدأ مثلا اذ ومثال ذلك قولك  
الاعصر الناس ضارب يد وكتب ايضا ما نصه التعظيم أي سواء كان كاهما جازيا على قانون الضم أو بعضها  
كقديم المستثنى في بيت الفرزدق (قوله وهذا) أي بقولنا وان كان الخ (قوله اذ لا يخفى الخ) تعليل  
فساد ما قيل الخ ا جري (قوله هو جبر زيادة التعقيد) أي بزيادة التعقيد بتعقيد (قوله وهو مما يقبل  
الخ) تعليل لحدوث تقدمه وعلنا التعقيد مما يزعم لانه مما يقبل الخ (قوله أي لا يكون أي الكلام  
وكتب ايضا قوله أي لا يكون الخ بيان للخطوط المعنوية والعطف فيكون بالنصب بان الدخالة على المعطوف  
عليه في قوله والتعقيد لا يكون الكلام الخ فاعرفه (قوله في انتقال الذهن) قال الخطابي ان



وذلك بسبب اراد القوازم  
البعيدة المختزلة إلى الوسائط  
الكثيرة مع خفاء القرائن  
لذلك في المقصود (كقول  
الآخر) وهو عكس من  
الاحتمال لم يقل قوله ثلثا  
يشوهم عدد الضمير إلى  
القرزوق (سأطلب بعد  
الدار عنكم تنقروا \*  
وتسكب) بالرفع وهو الصريح  
وبالنصب وهم (عيناى  
الدموع انهمدا) جعل  
سكب الدموع

(قوله اذاورد لازم واحد  
الخ) هذه هي صورة ما اذا  
كان لازم خفيا في نفسه  
(قبوله وكذا يقال الخ)  
فيه أنه حيث لم يوجد  
العلاقة لم يكون التركيب  
فاسد إلا معقداته شخشا  
الهمم الآن يكون هناك  
قول بعدم اشتراط العلاقة  
(قوله تعدد الاوادم) أى  
كأنها كانت مفردات  
الكلام مقبوزا بكل واحد  
منها عن لزوم (قوله يمنع  
المحل الخ) مدفوع أخذ  
ما تقدم عن هذا الحكم  
(قبوله ويضيق) أى  
الوصف بالكثرة وكذا  
ضمير هو ما ضمير عليه فهو  
راجع إلى كون الجمع  
باعتبار المواد (قوله فالأولى  
الجواب الخ) فإنه لا يسلم  
أن الغالب أن تحقق  
التعقيد عند تعدد الاوادم

أراد الخلل الواقع للتركيب في انتقال ذهنه فلا يصح أن يتسبب عن اراد الاوادم إذا لامر بالعكس وان أراد  
الخلل الواقع للسامع في انتقال ذهنه فلا يصح أن يحل به عدم ظهور الدلالة إذا لامر بالعكس ويمكن أن  
يجاب بأنه أراد الأول ليناسب قصره على الخلل الواقع في النظم ومسببه عن الاراد باعتبار معنى العلم  
والظهور أى يعرف الخلل ويظهر بالاراد أو أراما لتأويل وتعليل عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم  
والظهور أيضا وهو مثله في القنرى ثم قال ويجوز أن يراد الاوادم من كل منهما ما إذا اتصل قوله في انتقال  
الذهن على حذف المضاف أى في طريق انتقال ذهن السامع أو الذى اختار الحفدة أن المراد ذهن السامع  
وإن المراد بالخلل في الانتقال بطل الانتقال من الأصل إلى المراد وعدم ظهور الدلالة بطله انهم المراد من  
المنطق ولا شأن لبطل الانتقال بسبب عن اراد التركيب الاوادم البعيدة المذكورة وسبب بطله انهم المراد  
من اللفظ وسبب الاعراض على أن المراد بعدم الظهور والخفاء (قوله وذلك بسبب اراد الاوادم البعيدة  
الخ) فإن قلت اذا أورد لازم واحد غير مختزلى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملووم يحصل التعقيد  
ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لنزوم مثله أى سم وكذا يقال بما إذا أراد باللفظ ما ليس  
بينه وبين معناه علاقة وكتب أن تضعه الاوادم البعيدة أى جنس الاوادم فيصدق بالواحد أجمع باعتبار  
المواد وعلى هذا تعدد الاوادم مقفوم بالاولى وقوله مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو انحصرت لم يضر وإن كان  
اللازم بعيدا كما أنه لو كان اللازم قريبا للاسطة له لكن القرينة تخفية بكون مضرا كما وردوا ذلك عليه  
أى سم وكتب على قوله أى جنس الاوادم مانعه ومثله يقال في قوله أنه رائى إنما قوله الوسائط فوصفه  
بأن كثرة تمنع الحمل على ارادة الجنس ويضيق على أن أجمع باعتبار المواد وان أمكن أن يقال هو عليه بيان  
لواقع الأولى الجواب بأن أجمع في الاوادم والوسائط لأن الغالب أن تحقق التعقيد عند تعدد الاوادم  
والواسطة فوصف الاوادم البعيدة بالانتماء إلى الوسائط الكثيرة أى ما فوق الواحد كاشف وكتب على قوله  
لم يضر وإن كان اللازم بعيدا ما تصح كفى كثيرا ما كناية عن المضاعف أى خبر وكتب أيضا مانعه أى أو  
المزومات كفى البيت الذى في قوله انما هو تمثل لانتفاء مذهب المصنف في الجواز والكناية أن الانتقال  
من الملووم إلى اللازم فكان الأولى أن يقول بسبب اراد الملوومات تأمل ويصح أن يكون المعنى بسبب  
نصد الاوادم وارانها من الملوومات فلا اعتراض (قوله إلى الوسائط أى ينفرد بين المقصود والوسائط من  
لازم بعدها لانها اذا كانت بعيدة عن المطلوب فلا بد من واسطة بينها وبينه أى بس (قوله الكثيرة) المراد  
بالكثرة ما فوق الواحد أى سم (قوله سأطلب) أشار بالنسبة إلى أن البعد وإن كان هنا سببه إلى المقرب الذى  
هو المطلب الأقصى العشايق لأنه من حيث أنه في نفسه بعد خلقه بأن يسوف طوله هذا جعل السنين  
على ظاهرها فان جعلت مجرد النسي كد فالإشارة إلى ذلك باختار العبارة الدالة وضاع على التسوية (قوله  
عنكم) متعلق ببعد والمعنى بعد ادراك عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة البعد إلى دار المحبوب فضلا  
عن نفسه أى عبد الحكيم (قوله وهو الصريح) أى راية ودراية وكتب أيضا قوله وهو الصريح ما لانه ثبت عنده  
ينقل صريح وأما ان الصريح بمعنى البيت ذكره الشيخ وهو مبنى على الرفع أى حرقى (قوله وهم) لأن نصبه  
أعطى على تقريب أو على بعد وكلاهما لا يصح أما الأول فلا بد يقتضى أن سكب الدموع الذى جعل كناية  
عن الحزن له طلب البعد وهو لا يصح إذ عتبة القرب الذى يلزمه السرور كما قال القزوق وأما الثانى فلا بد  
يقضى أن السكب الذى جعل كناية عن الحزن مطلوب وحينئذ يقال إن كان الحزن حاصلا فلا معنى  
لطلبه وإن كان غير حاصل قلنا ليس ذلك من عادة المحب ويمكن أن يختار الشق الاول ويوجب به المراد بطلب  
ذلك أنه راض به فلا يكون النصب وهما والمطلوب زائدة لا أصله تأمل (قوله انهمدا) أى العيان (قوله  
جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد خبر بسبب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذى هو وجود  
الحزن الذى يجعل كثيرا عن فراق الاحب وهذا أمر مريب الإدراك ولهذا يقال أبكاه لدهر كناية عن أحزنه  
واضحكة كناية عن سره وأصاب في هذه الكناية لكن أخطأ الخ ومنه لم يقل قول الشارح كناية عما يلزم  
فراق الاحب أى كناية عما يلزمه ويلزم فراق الاحب إذا لكانة والحزن لا زمان لكل من سكب الدموع  
والفراق لكن قول الشارح بعدوا لتحمل لاجلها حزننا فيض الدموع يقتضى أن الحزن الملووم وسبب

لنكتب الديموع والسكتل صحيح فيصعب ان يكون كل من الحزن ونسب الديموع لازما ومنه وما وكون  
النسب ملزم وما لزم هو الموافق لهذه المصنف من أن الكناية ذكر الملزوم وأرادة اللازمة (قوله بما يلزم)  
أي عزنا باعتبار الغالب (قوله النسب والحزن) الكناية سوء الحال ولا تنسب كسائر الحزن وقد  
كتب الرجل بكاف نحو تعلم كناية وكناية مثل زافر أو آفة أه ذري (قوله والحزن) عطف وبعلى  
مسبب (قوله لكنه خطأ) أي عند البناء والأفوه له وجه صحيح كما ذكر في الشرح أنه استعمل الجود في  
خالو العين مطلقا مجازا استعمالا لا يتحقق المطلق ثم بكى بالمطلق عن السرور أه حزن وكتب أيضا قوله  
لكنه خطأ الخ فحقته أن كل حقيقة حرت عادة اللفظ بالعجز عن المعنى دائما كما عن جود العين إلى  
يخلها بالدموع أو أن أرادة الكناية لا تنال إلى غيره وإن كان مع عبارة صحيحة كما عنه إلى عدم النسب كما قلنا  
وكأنه إلى السرور محال ليس بمقول لأنه غير منقول حتى رد عليه أنه لا يشترط النقل في أحاد الجواز عند  
المتحققين بل لأن تعارفهم على خلافه يمنع الأذهان عن الالتفات إليه كما في فصول السديع وبه ظهر وجه  
تخطئة الشاعر وإن جعله من استمال المطلق لا يقيد أه ذري لمخا (قوله جود العين) الجود في  
الاصل أفعلة الماشع وعدم سلاله لما رضى بر ذبوا عما يكون بالحقيقة في المانع فوصف العين بالجود على  
أرادته مع ما على طريق المجاز المرسل أو بالحذف ونقل الأثر فيما يأتي عن انحصار أن العين الجود بلا دمه  
لها عليه بنحو ما دللنا من الدمع لكنه لا يناسب قول المصنف أن الانتقال من جود العين إلى يخلها  
بالدموع لأن المراد من يخلها بالدموع خدوها منها فلا يكون معنى جود العين على كلام المصنف تغاير  
المنتقل عنه والمنتقل إليه (قوله والسرور) أن كان مصدرا لازما كما هو المتبادر من تفسير الصحاح على  
ما في المفسد فلا مخرج وأن كان متعديا كما في الحقيقه من كثير من كتب اللغة فاحتج إلى جعله ههنا مبنيا  
لتجوهول لأنه المناسب للقام (قوله فان الانتقال) علة لقوله خطأ والمراد أن الانتقال بلا واسطة ومن غير  
خلل أو نحو ذلك لا مطلقا أه سم وجهه في الشرح يس قوله فان الانتقال الخ علة لجعل البيت ههنا للفظ  
في الانتقال والمعنى وأما كذا ذلك خلل في الانتقال لأن الخ يبحث في كلام سم بأن أخطأ من كلام  
الشارح لأن المتن فكيف يجعل كلام ابن عسلة لكلام الشارح أه وقد يقال يمكن أن الشارح  
أشار إلى أن ذلك علة لخذف تقديره خطأ الشاعر في جعل جود العين الخ وكون الشارح أظهر ذلك  
المحذوف تأمل (قوله إلى يخلها بالدموع) خبران بمعنى خدوها من الديموع أي ونقل منه إلى يخلها  
بالدموع مظلة لومته إلى انتفاء الحزن ومنه إلى السرور (قوله حال أراد الكناية) هذا القيد مفهوم من  
لفظة الضل وإنه كور في الصحاح أن العين الجود لا دمعة لها مطلقا أه فترى على ما في الصحاح فحورد  
العين خدوها من الديموع فنتقل منه إلى انتفاء الحزن ومنه إلى السرور وفترى كون الواسطة واحدة (قوله لا إلى  
ما قصده من السرور) أي بل الانتقال إلى ما قصده من السرور يحتاج إلى واسطة ولم يبين ذلك لأنه لا في  
المطول وعبر أن بين ما منتقل من جود العين إلى انتفاء الديموع من انتفاء الديموع من انتفاء الحزن  
ونحوه فان ذلك هو السبب في غلب الدب ومن انتفاء الحزن ونحوه إلى السرور أه سم وقوله إلى انتفاء الديموع  
الخ المناسب لكلام الشارح أن يقال إلى انتفاء الديموع منها حال أراد الكناية ومنه إلى انتفاء الديموع مطلقا ومنه  
إلى انتفاء الحزن الخ وكتب أيضا ما منه وله في الأفعال في مقام الدماء السرور ولا زالت عينك حادثة (قوله)  
ومعنى البيت إلى يوم الخ) فيه إشارة إلى أن العين ليست للاستقبال بل للتأني كيد كما قلناه في المطلق ونظر  
ذلك قوله تعالى سنكتبها قالوا ونحوه أه سم وإضاحة نال السنين موضوعة للاستقبال والتأني كيدنا  
فاستعمل هنا في مجرد التأني كيدنا استعمالا لا شاعري في جز معناه كما في يس وغيره وقد أسلفناه أنه يصح أن تكون  
للاستقبال أيضا (قوله أذهب) بالتحقيق كما يدل عليه قوله في المطول أراد بطلب الفراق طبيب النفس  
وتوطينها عليه أه وإن كان التشديد هو المناسب بقوله وأوطنها (قوله ولا شواق) أخذ الشواق في طريق  
اللازم لأنه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق إليه (قوله وأجبر غصصها الخ) كل من ضمير غصصها  
ولا جعلها راجع إلى الشواق لأنها لا شواق للتأني بل لاجل الأثران ولا شواق خزانة قوله  
لا جعلها هل هو علة الاحتمال أي لاجل اشتياق أحتمل ذلك لأنه يتسبب عنه ما يزيله أو علة خزانة أه يس وكون

كناية بما يلزم فراق الألفة  
من الكناية والحزن  
وأصاب لكنه أخذ على  
بجعل جود العين كناية  
بما يلزمه مدوام التلاق  
من الفرح والسرور (فان  
الانتقال من جود العين  
إلى يخلها بالدموع) حال  
أرادة الكناية وهي حالة الحزن  
(لا إلى ما قصده) الشاعر  
(من السرور) الحاصل  
بالملاقاة ومعنى البيت إلى  
اليوم أطيب نفسا بالبعد  
والفرق وأوطنها على  
مقابلة الأثران لا شواق  
وأجبر غصصها أو جعل  
لا جعلها أو تأنيض الديموع  
من عني

(قوله في خالو العين) أي  
من البكاء لأن الدمع فان  
هذا يحتاج لاعتبار الأثر  
والإطلاق لا بمجرد الإطلاق  
(قوله وكأنه) أي عن  
جود العين فهو سؤال ثان  
(قوله فوصف العين  
بالجود) أي وما (قوله على  
طريق المجاز المرسل) أي  
من إطلاق اسم الفعل وأرادة  
الحال أو على طريق المجاز  
العقبي (قوله أن كان مصدرا  
لازما) أي من قولهم سر  
زيد جعل السرور وقوله  
وأن كان متعديا أي من  
قولهم سرتني ورثت (قوله)  
لأنه المناسب للقام) أي لأن  
المقصود انتفاء الشاعر  
بحصول السرور وله ولتأنيته  
الفرح المطلق هو عليه

لا شواقة له للتحمل غير ظاهر اذا الظاهر أن علمه بل الإصالة والمسرة والظاد أنه علمه لا أن علمه علمه  
 وأما قوله لا تنسب إليه جميع الأفعال المتقدمة للتحمل فقط (قوله إلى وصل يدوم) راجع لقوله لا تنسب  
 وقوله وسر لا تنسب إليه جميع الأفعال المتقدمة للتحمل فقط (قوله إلى وصل يدوم) راجع لقوله لا تنسب  
 لا يفيد الدوام وإنما يفيد التجدد ويمكن أن يجاب بأن أراد يدوم تجدد ولا ينسب إليه الدوام  
 الاستقرار التجديدي بعمومه للمقام وأن المراد من المضارع هنا الدوام بقرينة المقام لا التجدد وفي الجواب  
 الأول نظر لأن تجديد الوصول والمسرة يقتضي تحلل البدن والحزن (قوله ومن كثرة التكرار) أي تكرار  
 اللفظ الواحد فعلا كان أو سراً وأما ظاهره أو مضمونه (قوله ومن كثرة التكرار) أي ومن تتابع كما  
 التكرار بلا كثرة لا يحمل بأفصح قطعاً والألف التوكيد لا يقتضي (قوله وتتابع) أي ومن تتابع كما  
 قاله ع في فهو معارف على كثرة لا على التكرار وحديث يكون صاحب هذا القلب مشتملاً في فصاحة  
 الكلام خلوها من تتبع الإضافات ولأن كثرة التكرار وشرع ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الإضافات  
 مثل قوله ولم يقل وكثرة تتابع فتأمل وكتب أيضاً أنه وتتابع الإضافات نقل المصنف عن الشيخ عبد  
 الظاهر أن صاحبها قال له بالك وتتابع الإضافات وذكر أنها تستعمل في الهدية كقوله  
 يا علي بن جزة من عماره \* أنت والله نطفة في خياره

وتضع منه أن المراد بالإضافات عافق الواحد وأن التتابع لا ينافي وقوع غير المتضافين من المتضافين ولو  
 قال المصنف ومن كثرة التكرار والإضافة كان أظهر وأخصر أه يس ومثله في الأبطال قال الفري  
 عبارة بضم العين المهملة والفتحة والقائه وليس بعري أصل ثم الظهور أن المعنى على التتابع أي أنت خياري  
 في الهدية والمقصود وصفه بالبر ودلالة أنه لا بالخيار بارد بالطبع وإذا وضح في وسط التبع تضاعفت البرودة  
 وأما زيادة برودة التبع بالوضع في وسط الخبر حتى لا يكون ثلث فهو من أخصر وأبهر من أن جعلت في معنى مع فلا  
 قلب أه ببعض التحسين (قوله كقوله) أي أي الطيب أه مطول وكتب أيضاً قوله كقوله لو قال  
 كما في المطول فكثرة التكرار كقوله الخ يكون عدلاً قوله لا في وتتابع الإضافات مثل الخ لكن  
 أحسن (قوله وتسعدني) أي تعينني ولا ينبغي ما في لطيف ذكر الأسعاف الفمرة مع السبوح لأن الفمرة في  
 الأصل ما يعرله من الماء استعمل في الشدة مطلقاً ليس وكتب أيضاً قوله وتسعدني قبل المراد أسعدني  
 لأنه أراد الأخبار بما صدر عن أبي بعض الخبر ولكنه عدل إلى المضارع استحضار الصورة الأسعاف  
 والأقرب أن يراد الاستمرار التجديدي بقرينة المقام أه فري (قوله سبوح) فعمل بمعنى فاعل يستوي فيه  
 المذكور والمؤنث من السبوح وهو السباحة في الماء وإطلاقه على جري أنفوس مجاز كصاحبه العلامة في  
 أساسه خلافاً لما يقتضيه قول صاحب الصحاح سبوح النهر جري به وهو فرس سباح أه وإلى التهور  
 أشار الشارح بقوله كما ثم تجرى في الماء (قوله حسن الحري) كان الواجب أن يقول حسنة الحري كما  
 عبر به في المطول لأن أنفوس مؤنثة ويمكن أن يكون ذكرها باعتبار تأويلها بالمراد كروب مشلاً وأما تأويلها  
 بالخيال كما في الحنفية فبأن الخيل اسم جمع فلا يطلق على الواحد وهذا وفي قاموس أن الفرس تقع على  
 الذكر والأنثى ومقتضى وقوعه عليه أمر عدم خلاف اللفظ المؤنث كبره ووصفته كبره كقولهم  
 علمه أبوه وأن أو بده مؤنث كأن لم يبرأ من مؤنثه والمقصود أنها مطلقاً مؤنث مطلقاً كنهله  
 ولهذا قال الأدليل على التأنيت في قوله تعالى فأنث عليه بتأنيث الفاعل ثم في الصباح أن ابن الأنباري قال ربما  
 قال أفرسة وحده بنون سبوحا عن العرب وعليه تأنيث الفاعل ثم في الصباح أن ابن الأنباري قال ربما  
 وما نقله عن ابن الأنباري بنون ذكر في القاموس ولا ينبغي أن يشك في أنه على تأنيث خبر الفرس  
 في قوله لا تعتبر راكبا كما ثم الخ وتأيث خبره ووصفته في قول المطول وأراد أنها فرس حسنة الحري  
 إلا أن يقال التأنيت باعتبار الالة ولابد بالبرية وقرش في قوله حسن الحري بأن إنما سبقت له وتسعدني الخ  
 أن يقول شديدة الحري لأن شدة هو الذي يتبعه لا تقاوم العدو وأجيب بأن المراد حسن الحري  
 لأنه أوجز مما سبقت له لسهولة الفعل (قوله كما ثم تجرى الخ) فيه إشارة إلى أن قوله سبوح مجاز لأن السباح  
 والسبوح من سبغ في الماء وفيه استعارة بمرحلة تبعية (قوله حال من شواهد) أي لأن نعت التكرار إذا

لا تسبب بذلك إلى وصل  
 يدوم وسر لا تنسب إليه  
 الصبر مفتاح الفرج  
 ومع كل عسر يسراً وكل  
 بداية نهاية وإلى هذا أشار  
 الشيخ عبد القادر  
 دلائل الإعجاز والقوم  
 ههنا كلام فاسد أو ردناه  
 في الشرح (قبل) فصاحة  
 السلام خلوها من تكرار  
 (من كثرة التكرار  
 وتتابع الإضافات كقوله)  
 وتسعدني في غمرة بعد غمرة

(سبوح) أي فرس حسن  
 الحري لا تعتبر راكبا كلها  
 تجرى في الماء (لها) صفة  
 سبوح (منها) حال من  
 شواهد (عليها) متعلق

(قوله وفي الجواب الأول  
 نظر الخ) قيد يقال المراد  
 بتجدد الوصول والمسرة  
 حصولها شيئاً هدياً إذ  
 هما مقسولان بالتشديد  
 وليس المراد أنهما يحصلان  
 ثم يقيدان بغير حصولان  
 ومنه ما ذكره أن التجدد  
 لا يستلزم الفصل بالفتن  
 (قوله فاقول المصنف  
 الخ) فيه أنه على هذا الجواب  
 مع أنه شرط سواء كان معه  
 تدخل أم لا (قوله الظاهر  
 الخ) هذا على أن التقيد  
 بقوله في خياره لغرض  
 تضاعف البرودة ويجوز أن  
 يكون لغرض حفظها  
 فافهم (قوله نعم الخ) فيه أنه  
 وأن التني القلب على هذا  
 لكن لا وجه لتقيد جيبته

تقدم عليها عرب حالاً (قوله شواهد) أي دلائل كما أشار إليه الشارح. وقوله علامات دالة فأنذره أن تعدية  
الشهادتين على الضمة وأحسب أيضاً أن لشهادتي نجابة الفرس ضرورة عليهما هـ. هذه الشهادة توفدها في  
المركب والمالهات (قوله فاعل الظرف) لاعتقاده على الموصوفه وهو سوح اهـ بس وفي قسم ويجوز أن  
يكون مبتدأ والظرف خبر مقدم مانله اهـ (قوله من تقسم) من هذا مبتدأية (قوله قيل) فأناله الزوني  
اهـ بس وكتب أيضاً فوله قيل التكرار الخ حاصله أن التكرار ذكر الشيء مرتين فهو مجموع الذكر من  
ولا يتحقق بتثنية الذكر. ثم عدده فضلعان كثيرة ادلائل تعدده من ترسيعه الذي ذكره في البيت كثيرة  
التكرار وإن جعل التكرار هو الذي ذكره الأخير فثبت الذكر وإن تحقق به تعدده لكن الظاهر أنه  
لا يكفي بمجرد التعدد في وجود الكثرة بل لابد من زيادة على مجرد التعدد ترسيعه مثلاً وحاصل ما أدب به  
أن التكرار إنما هو في الذكر مرة بعد أخرى. والذي ذكره الأخير والكثرة إنما هي الوحدة فتخصه كثرة  
التكرار بمجرد تعدده وأنه حاصل بتثنية الذكر اهـ سم الأولى بظاهر صدى الشارح أن يكون صاحب  
القول والشارح متيقن على ذلك. ذكره الذي لا يجوز الذكر بن. والخلاف بينهما فما يحصل به  
الكثرة فصاحب القول يقول الكثرة لا يحصل بذكره. ثالثاً بل بذكره وأما والمحصل بذكره ثالثاً التعداد  
للكثرة فالكثرة هي الزيادة على الوحدة فثابتين ما كثرة والشارح يقول بل يحصل بذكره ثالثاً التعداد  
بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ومما يدل على ما قلناه في تقرير كلام الشارح أن يحصل كلامه مع  
صاحب القول ألا في تفسير الكثرة دون تفسير التكرار ومما يدل عليه أيضاً أن صاحب القول لو كان  
يقول أن التكرار هو مجموع الذكر بن لقال ولا ينبغي أنه لا يحصل تعدد بذكره ثالثاً فضلعان كثيرة. وعلى  
تقرير كلام الشارح بما ذكره من خسرو وغيره من أن باب حواشي المطول وعادة خسرو وقال الزوني  
هنا تأمل وهو أن تكرار اللفظ بذكره ثالثاً ولا شك أن كثرة لا يحصل بذكره. ثالثاً بل غاية ما يحصل به تعدده  
وهو لا يقتضي كثرة فرده الشارح بأن المراد بالكثرة مقابل الوحدة ولا شك أنه يحصل بذكره ثالثاً. تكرر أن  
فحصل كثرة اهـ (قوله لأن المراد الخ) وعلى تسليم أن المراد بالكثرة العرفية التي إنما تتحقق بالزيادة على  
بمجرد التعدد تقول هي أيضاً حاصل بذكر الشيء ثلاث مرات بناء على أن الذكر الثاني تكرر بالنسبة إلى الأول  
وتكرر آخرًا لنسبة إلى الثالث وكذا الكلام في الذكر الأول والثالث وأنقول الإضافة في كثرة التكرار  
من قبل إضافة المسبب إلى السبب أي كثرة الذكر الحاصل من التكرار ولا شك في حصول كثرة الذكر  
بتثنيه كذلك في الفقرة وغيرها (قوله جملة) أي بجملة ما ذكره من وف بألف البيوت أو كل ذي طوق بقع  
على الذكر والآن في الجنس جماع كما في الأطول (قوله حواشي الخ) إضافة حواشي إلى حومة الخندل للبيان  
أي هي حومة الخندل أو لمز، ولكن أن كانت الحواشي حومة الخندل أو الكل للجزء كان العكس  
(قوله وهي أرض ذات رمل لا تثبت شيئاً) وكذلك في الأساس والذي في الصالح أنها نفس الرملة المستوية  
التي لا تثبت شيئاً. ولما فسر الشارح الحواشي بنفس الأرض جعل المراد من الخندل نفس الأرض. ثالثاً علوان  
كان معناه الحقيقي الحجارة إطلاقاً لا سم الخال على الخال ليكون أنسب بجموعها المعنى الذي ذكره الشارح اهـ  
من حواشي المطول (قوله أرض ذات حجارة) بخلافه في الصالح الخندل بسكون النون وفتح الدال  
الحجارة والخندل بفتح النون وكسر الدال المراد في الموضوع الذي فيه الحجارة ويمكن التوفيق بينهما بما ذكره من  
أنه بيان لآراء إطلاقاً لا سم الخندل في موضع ما أن يقرأ الخندل بكسر الدال ويكون تثنية النون  
لاحسن الضرورة بناء على أن صله خندل بفتح النون فليس بذلك اهـ سم (قوله وضوه) أي نحو هديره  
كثنتين الافة فهو بالرفع ولا يجوز في الهدير ويصعق قراءته بالخبر أي نحو الجماع كالناقعة فيكون الهدير  
مستعمل في حقيقة وهو صوت الجماع وبجاءه وهو صوت ناقعة (قوله يشهده العسل والنقل) أما  
النقل فثابت عن الصالح وأما العسل فلأن المناسب أن يكون داعي الأمر بالتصويت معماع غير المصوت  
له لاسماع المصوت لصوت الغير وبخذه أنه إنما يكون كذلك إذا كان الغرض من التصويت سماع  
الصوت وأما إذا كان الغرض لظواهرها نشاط كالسلايل فترسمه شاهدة الأنوار والأزهار فلا ورعاً يديه  
أنه لم يقتصر في داعي الأمر بالتصويت على السماع بل ضم إليه الرقبة بل فتمها رغبة ما يمكن أن يقال بمعنى

بشواهد (شواهد) فاعل  
الظرف أعني لما يعني أن  
لها من نفسها علامات دالة  
على نجابتها قبل التكرار  
ذكر الشيء مرة بعد أخرى  
ولا ينبغي أنه لا يحصل كثرة  
بذكره ثالثاً بل بذكره  
المتراد بالكثرة ههنا  
ما يقابل الوحدة ولا ينبغي  
حصولها بذكره ثالثاً (و)  
تتابع الإضافات مثل  
(قوله وجماعة سرحا حومة  
الخندل الجببي) ذات جرائ  
من سعاد وسمع وفيه  
إضافة جماعة إلى جرجا  
وجرجا إلى حومة وحومة  
إلى الخندل والجماعة ثابته  
الأجرع قصره الضرورة  
وهي أرض ذات رمل لا تثبت  
شيئاً والحومة معظم الشيء  
والخندل أرض ذات حجارة  
والصحيح هدير الجماع ونحوه  
وقوله ذات جرائ أي من سعاد  
أي بحيث تراكب سعاد  
وتسمع صوتك وقال فلان  
جرائ أي وفي وسمع أي بحيث  
أداه وأسمع صوته كذا في  
الصالح فظهر فساد ما قيل  
لأن معناه أنت موضع تكرر  
منه سعاد وتسمع كلامها  
فساد ذلك مما يشهده  
العقل والنقل (وفيه نظر)

بالتصاحه كسرفه وقع  
في التزبل من دأب قوم  
نوح ونكر رجلا بلس عبده  
زكريا ونفس وماسواها  
فالمسما بخورها وتقاها  
(و) الفصاحة (في المشكلم  
ملكه) وهي

(قوله وعنه مندوحة) قد  
بذلك لانه اذا خالفنا النقل  
ولم يكن عنه مندوحة  
وجب ارتكابه بضرب  
من الخوض (قوله وعنه) وقته  
وسمعه (أي رؤية المحبوب  
وسمعه فهو من اضافة  
المصدر لناعله ويصح غير  
ذلك) قوله فكان الواجب  
(الخ) اللهم الا ان يصل السمع  
بجوار من النشاط ولا يمكن  
حمله ككفاية لامتناع  
الاستعمال في المعنى  
المحقق اه عسالم الحكم  
وفيه على الوجه الاول في  
معنى كلامه انه حيث كان  
يسمع كلام المحبوب به سانه  
ان يصفي لان امر الجماعه  
بانشاط فافهم (قوله معنى  
مناسب للاختلال) أي  
مناسب عده من مخلات  
الفصاحه (قوله لا يقال  
التكرار الى) أي ما تقدم  
من في تناوع الاضافات  
واما كثرة التكرار بل  
التكرار فضلا عن كثرة  
فهو مثل الكراهة في السمع  
الخ (قوله امتناع التكرار في  
الخ) أي ان تكرار الضمير  
الذي مثل به شديد التتابع  
فيها بخلاف تكراره في

شهادة العقل فساد له بحكم فساد توجهه بخلاف النقل وعنه مندوحة اه حوى وقوله انما اثارا لنشاط  
أي نشاط تلك الجماعه كما يدل عليه عبارة ابن يعقوب وانما اذا كان المقسم مقام انما اثارا لان ما اثار في  
موضع النشاط والظرب رؤية المحبوب وسماع كلامه كان المناسب اسبغى أي اهتزى واطرب من شهود  
سماعه وسماع كلامه اه وقوله وورع ما يؤيد الخ أي لانه لو كان الغرض سماع الصوت لم يكن له تكرار رؤية  
وجهه قال شيخنا المدبوى في شرح آفته قد يقال الغرض الاخر بفعل ما يرضى المحبوب او يستمتع به  
وقوع ذلك النقل مع رؤيته وسماعه أم وأغوى من وقوعه بدونهما اه أي فالجواب بين رؤية الجماعه  
وسماع صوتها أم وأغوى في طرف المحبوه وانما هذا ورضا تأمل وجهه السراحي الفساد عقلا بان  
المحب اذا رأى المحبوب انفعله واندهش ففسد عليه طريق الكلام والفساد نقله بان من لا يتبداء الغاية  
فابتداء لرؤية من سعادته هي الرتبة لا لرؤية وجهه ان من الابتداء يتدخل على المرئ ايضا فورا بت  
القوم من أولهم الى آخرهم ووجه عبد الحكم شهادة العقل بانه لو كان كزعم هذا الدائل لكان المعنى  
اسبغى أي انما الجماعه فانك يمكن تسعين فيه صوت سعادته اه لا يحسن في نقله ان نقل طلب التصويت عند  
سماع صوت المحبوب بل الاثني طلب الاصغاء عند سماع صوته فكان الواجب على هذا الزعم ان  
يقول اسكتي ونصتي واصفي اه وناظر من ابن يعقوب والسراحي فيقد ان سعادته بجماعه العامة انها  
محبوه لغرضها ولا مانع من ذلك تب ايضا قوله والنقل مستغنى عنه لانه قد تبين فساد من جهة النقل  
بكلام الاحتجاج وانظر بسماعه بقوله فظفر فساد الخ فكان الاول ان يقول والعقل يشهد ايضا بفساده  
(قوله لان كلام من كثرة التكرار الى) قوله فلا يخل بالفصاحه اعترض عليه بانه قد استضعف في المطول  
كلام من وجهه تنظير المنصف في زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في السمع في فصاحه انظر بمثل هذا  
الكلام فرد ذلك مع قبول هذا املا واحده ووجب باب الكراهة في السمع معني مناسب للاختلال لان  
السمع لا يكتفي بمثل استعمال ما ينقل على اللسان يكتفون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من  
عدم فضاء الكراهة في السمع الى النقل على اللسان ان يخلها بالفصاحه بخلاف كثرة التكرار وتتابع  
الاضافات فانها من حيث هذا لا حجة لاجلها ما عاها وانما اختلافها لا فضاء ما الى النقل بشهادة الذوق  
لا يقال التكرار من الكراهة في السمع اذ يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول في  
الكلام النحوي عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار محتمل بالفصاحه ايضا لا نقول ليس  
المراد من التكرار الذي يدعي اختلاله بالفصاحه ان يكون الثاني لغوا محضا استفاد من الاول ما استفاد منه  
كل شاهده امثله بل المراد منه صورة التكرار وورع ما يلزمه الفصح لشكته فلا تختل فصاحته بخلاف  
التكرار في السمع اه فترى بعض تصرف وبحس فيما يقتضيه كلام الشارح وصريح المحققين من  
حصر حجة اختلالها بالفصاحه في النقل بانما قد ورد بان الى الكراهة في السمع دون النقل فيحصل  
الاختلال بالفصاحه واجب بان ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم ياتفت السب وانه احوال دفع الخندس  
هما اذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستثناء عن زيادة اشتراط الخلو عن الكراهة في  
السمع باشتراط الخلو عن الكراهة في السمع (قوله وقد وقع) فاعله قوله مثل دأب الى الخ لا يات فقهى  
في محمل رفع كانه قال وقد قدرت هذا التراكيب في القرآن مما اشتمل التكرارين الاولين على كثرة الاضافة  
والثالث على كثرة التكرار او افاعل ضمير يعود على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقوله مثل  
الخ يدل من الضمير بدل بعض او استثناف ياتي كانه قيل له مثاله فقال مثاله قوله تعالى مثل دأب قوم نوح  
الخ (قوله في التزبل) وفي السنة ايضا كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن  
الكريم بوصف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات  
(قوله ونفس وماسواها) اورد عليه ان التكرار في جميع السورة فلم خص هذا لانه لا يمكن ان يجاب بانه  
انما خصها باربع التكرار في ما زاد على غيرها تأمل (قوله ملكه) واعلم ان الصفة الموصولة للآيات في  
أول امرها سمي حال الان المتصفا بها بقدر في انما اذا ثبت في محله او تدرجت بحيث لا يمكن المتصفا

غيرها فلا يقال التتابع في قوله تعالى في مقدم عليهم ربهم بهنهم أشبه من التتابع فيمائل به فافهم (قوله لان المنصف الخ) أي فقهى

جازا الزا التي هي ملكة اه سم (قوله كفة رخصة في النفس) ذلك انهما من الكيفيات النفسانية  
 وهي أحد أقسام الكيفيات الارادية وعبارة البوصي في حاشي الاختصار الكيفيات انواع اربعة الكيفيات  
 المحسوسة وهي امارا رخصة كمالا وانعسل وصفرة للذهب وتسمى انقبالية وغير رخصة كجمرة ونخل وتسمى  
 انقبالات وكيفيات الكميات كالزوجة والقربة والاستقامة والاعتدال والكيفيات القياسية أي  
 المختصة بذوات النفس وهي الحيوانات والنباتات والجمادات والادراكات والخيالات والاشادات  
 والالام ونحوها وهي امارا رخصة في النفس وتسمى ملكات كملكاة العلم والملكة والملكة وغير رخصة وتسمى  
 احوالا كالارض واغروح والكيفيات الاستعدادية كالمختصة استعدادا أي انفعالا ونحوها والقبول انما  
 اياها قبوله كالتبر وتسمى الارادة واما انصبوبه كالصلابة وتسمى القوة اه وكتب ايضا قوله رخصة قسبه  
 الى الكيفية عرض والعرض لا يبي زنا من فكهف يقول رخصة واجب ع ق بقوله رخصة برسوخ  
 انما لها معنى والها اه ونوح بقوله رخصة الطال كجمرة نخل وصفرة الوجه وبقوله في النفس الرخصة في  
 الجسم كلباض (قوله والكيفية) اظهر في محل الاضطرار ان المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت  
 رخصة أم لا اولئذا تومعوا الضمير لواضع في النفس وان كان بهذا (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل  
 الغير) أي وان استلزم في بعض الصور كالادراك والعلم والقدر ونظراهما بالانصبوب دون متعلقاتها  
 أي المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراته متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما في النسب  
 بل تصوراته مستقلة تصورات متعلقاتها كذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات كاستعداد  
 والانحناء والانشاء والتربية فلا يخرج من التعريف فهم يخرج عنه الكيفية المركبة لتوقف تصورهما  
 على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات النظرية لتوقف تصورهما على القول الشارح اللهم الا ان يشكاف  
 ويقل في دفع الاول المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقة تمتد تدخل الكيفية المركبة في دفع الثاني  
 المراد بالتوقف لتوقف الكل على الكل وهو الثابت في جميع الاحوال فيخرج النظرية لانه لا يتوقف بعد العلم  
 ولا يفتي ان مقام التعريف يفي بأبي ذلك وان صف في نفسه اه خبره وقوله الكيفية المركبة كرازه لزمان  
 المركبة من الحلاوة والجموضة وقوله الكيفيات نظرية أي المكتسبة بالنظر أي المدركة بواسطة الحد أو  
 الرسم وقوله لانه لا يتوقف بعد العلم أي لانه لا يتوقف على القول الشارح بحسب النفوس القدسية أي  
 المظهرة كالملائكة ومن يقبض الله تعالى عليه علم الاشياء بلا واسطة حد أو رسم وهذا ما أورده الفريز ان  
 خروج الاعراض التسمية من هذا القسدا لا يتم على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض  
 لاذنية اذ يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يستلزم تصور غيرها ولا يتوقف عليه فتدخل في تعريف  
 الكيفية وانما يجب في المذهب الغير المشهور (قوله ولا يقتضي التسمية) لمراد بالاذنية هنا الاستلزام أي  
 لا يستلزم قسمة ولا عدعها بل نازة يكون منقسما كجمرة ونخل وتارة يكون غير منقسم كالعلم باليسبغ  
 وليس المراد بالافتقار الى القول ولا لزوم خلوا شئ من القسطين ولا يجوز (قوله راحة) كذا حوت عاده  
 كثير بادخال ال على لاقسمة وهو مغلط في العربية (قوله في محله) متعلق بالقيمة واللاقسمة على طريق  
 التنازع بناء على جواز في الجامد او على أنه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو لبيان الواقعة قال سم كانه لان  
 سائر الاعراض مع قطع النظر عن محلها لا يتصور عليها القسمة وبوضع ذلك ما ذكره شيخنا السيد البليدي  
 في رساله المقولات ونصه والمرض صحة انقسامه انما هي باعتبار التحلل كما هو معلوم فتقدمه القبول  
 بالذاتية مشكل والتعني عنه ما معني كون القول ذاتا له لا يحتاج الى أمر زائد على المحل بخلاف  
 الكيفيات كاني اياض فان قوله القسمة باعتبار أمرين المحل والكم لا يري أن الجوهر الفرد لا يبيض لا ينقسم  
 وما ذاك لالافتقار الى المتوقف على اجتماع جوهرين مثلا الى آخر ما قال في راجعه به يدفع ما عترض به  
 يس على كلام سم فتدبر وتكتب في قوله فتنة ذههم المذهب انه أي في قوله المذهب ما قبل القسمة فله الله  
 (قوله اقتضاء اول) أي ذاتا فهو فله الله لا يدخل كاساسي (قوله الاعراض التسمية) من نسبة المتغيرات  
 الى كليات لان هذه الاعراض السبعة كلها انصبوب تعقلها على تعقل الغير لا زيادة نسبة يتوقف  
 تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر في وهكذا لو كان المتوقف  
 عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض التسمية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها صافات وكتب

كفة رخصة في النفس  
 وان كفة عرض  
 لا يتوقف تعقله على تعقل  
 الغير ولا يقتضي القسمة  
 واللاقسمة في محله اقتضاء  
 أو يافى يخرج بالتدريج الاول  
 الاعراض التسمية

ملكة كمالا في المال دفت  
 فلذلك سميت حالا وقيل  
 انوجه التسمية في كلامه  
 ان تصفية مدر على  
 ان الزا في الحال لم يناسب  
 للعنى ان يقول لانها  
 مرسنة تاهل اذ المرض  
 لا بعد المنصف به على  
 ازالته ان قال اعتبر  
 قدرته عليها بالاعمال في  
 الغائب فيصم كلامه  
 بالتوجيه الاول

(قوله من نسبة المتغيرات  
 الى كليات) قال بعض  
 مشايخنا ذات ان هذه  
 جويزات لها كليات كان عليها  
 جند المانع انهم قالوا انها  
 اجناس حادثة ليس فوقها  
 جنس اه وتقدمت ان  
 هناك قول بان النسبة  
 جنس لمعاد الكم  
 والكيف من الاعراض

أضاً قوله الأعراض النسبية المتضمنة على أن الأمور النسبية لها وجود في الخارج حيث أدخلها في العرض واحتاج إلى آخرها هو العرض موجدو الحق عند أهل النسبة أي الأمور باعتبارها لا وجود لها في الخارج وعلى هذا فهي خارجة بقوله عرض الانحصار هذا التعريف للحكماء القائلين بأن النسبة أعراض وأورده تشكيكاً للأذهان اه وقال ع ق وما ينبغي التنبه له هنا أن وصف بعض الأعراض بأنه متضمنة للقسمة وعدمها ودخول النسب والاضافات في العرض والنسبة العلم باعتبار العرض اصطلاح فيلسوفي والافعالوم في العرض اختصاصه بالوجود والنسب والاضافات اعتبارات والمعلوم في العرض سلطانها لا يقبل القسمة ومنه العلم ثم ان اتسامه على مذهبهم أيضاً مما هو بناء على صحة تعلقه بتعدد وأما ان قلنا أن كل علم يتعلق بغيره منقسم لم يتصور ما ذكر اه ببعض تغيير قوله مثل الاضافة وفي النسبة الباصرة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كادوية البنية وقوله والقول هو كون الشيء مؤثراً في غيره كالقطعة مادام تأخذها وقوله والانعزال هو كون الشيء أثر من غيره كالقطعة مادام منقطعة اه سم (قوله ونحو ذلك) هو الاثنان والمتى والوضو والمثلث فالان حصول الشيء في المكمل ككون زيد في كذا والذي حصله في الزمان ككون الخسوف في ساعة كذا ووضع هيئة خاصة لشيء بسبب نسبة أخرى له بعضه إلى بعض وبسبب نسبة إلى الأمور الخارجية كقياس الفصول والمثلث حالة تحصل لشيء بسبب محيط به وبشكل انتقاله ككون الإنسان متدماً ومعتماً اه يس (قوله الكميات) الذي عرض به قبل القسمة لأنه كالاتعداد والمادر للخط والسطح اه سم والمراد بقبول القسمة ما يشتمل وجودها بالفعل كما في الحكم المنفصل (قوله النقطة) وهي طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة فقط ولوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم إلى أمور متشابهة في المساحة سم وقوله في جهة واحدة هي جهة الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضاً والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً يسمى الجسم: التعلين واللا لأنه أعراض من قبل الحكم وأما الجسم الطبيعي فهو الجوهر والعروض الامتدادات الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق التي هي أن جعلت الجسم التعلين الطبيعي جوهره والتعلين عرض عارض له فاشكل المربع مثلاً أنه أي جوهره جسم طبيعي وأمتداداته ثلاث تعلين وكون القطع والخط والسطح والجسم أعراضاً ومذهب الحكماء وأما عند أهل النسبة فإن الجوهر فالنقطة هي الجوهر والفرد والخط وجوهر ينقسم طولاً والسطح وجوهر ينقسم طولاً وعرضاً والجسم جوهر ينقسم طولاً وعرضاً وعمقاً كد أيضاً قوله النقطة والوحدة والاحترار عنهما على مذهب من يجعلهما من الأمور الاعتبارية أو من قوله الكيف اه حتمسب أمام من يجعلهما من الأمور الاعتبارية فهما خارجان عن الحذر وهو العرض لأنه من قسم الموجود وأما من الاعتبارات بغير موجوده وأما من يجعلهما من مقوله الكيف فيجب إدخالهما في التعريف بأن: وفي شعره بفتاؤه وسم لانهما من المدرك حيث اه سم وعن أهل النقطة من الكيف فهي كميات الحكم وأما الوحدة فمفهوم بذاته رجوعها إلى الكميات الأربع التي ذكرها قاسماً الكيف في شعره وفي بعض شروح الهداية أنه قد يعبر عن انحصار الكيف في الأقسام الأربعة الأدل على ما سوي الاستقراء وهو غير تمام اه من يس وكتب على قوله على مذهب من يجعلهما من ماضيه أي يجعلهما من الأعراض ويخرجهم من المقولات التسع قائلًا انهم لم يحصر الأعراض فيها بل الاحتاس العالية وما ليسا بينين لما تحتها كذا في الفري (قوله لدخول فيه مثل العلم) أي بناء على الصحيح أنه كف وكتب أيضاً قوله مثل العلم الخ أي فان اقتضاه النسبة في محله الذي هو النفس وعدمها ليس اقتضاءً ولذا لأنه في ثلثها أي باعتبار متعلقه كان متعلقه بسيطاً كالعلم بالجوهر الفرد كان مقتضاه اقتضاء ثانو بالعدم انقسمة في محله أو مركباً كالعلم بالجسم كان مقتضاه انقسمة في محله اقتضاء ثانو بالاعتبار في كل من التفصيل في تلك العلوم متعلقات متعددة تعدد تلك الادعاء كان تفصيلها يتعلق بكل من أبحاث العلوم على التفصيل فهناك علوم متعددة تعدد تلك الادعاء لا علم واحد يتضمن انقسام محله بالذات أو بتبعه بالمعلوم وأن كان مجالها يتعلق بالجميع فهناك علم واحد يمكن أن يتضمن انقسام محله بالذات ولا يتبعه بالخاص ان كل من التفصيلي الأجل لا يقتضي انقسام: له بالذات ولا يتبعه فلا وقع لقول الشارح مثل العلم الخ وعباراً بالاطول وقوله مقتضاء أولياً

مثل الاضافة والقول  
والاقتضاء حال ونحو ذلك  
وبقوله لا يقتضي القسمة  
الحكماء بآثار وقوله  
والاقتضاء لفظة والوحدة  
وقوله أولاً يدخل فيه  
مثل العلم بالمهمات  
المنفصلة تقسمه بالارادة

(قوله ان يصح بعض  
الأعراض بانقسامه القسمة  
الخ) مما هو من الخلاف  
بين الحكماء وغيرهم في  
اقتضاء القسمة وعدمها  
وأما ثلث الحكم والنقطة  
والوحدة فهي موحدة  
بأنها في العلم كذا في  
أقول بانقسامه كونه موجود  
ذاتاً (قوله انقسام العلم  
باعتبار العرض) أي  
انقسام العلم باعتبار عرض  
هذا الانقسام به من قسمه  
المعلوم ومن كونه المعلوم  
مقداراً كالخط والسطح  
على ما في قوله ليسا  
بينين لما تحتها أي  
ليسا بينين له سم  
اختلافه بالحقيقة فضلاً  
عن كونها من جنس تحتها  
احتباس (قوله فان اقتضاء  
الشيء في تسليمه بالنفس  
منقسم وليس كذلك كما  
سيأتي) قوله كالعلم بالجوهر  
الفرد فيه ان الحكماء  
لا يرون به والاولى كالعلم  
بالنقطة

في علم النفس كونه منقسماً في ذاته لا في موضوعه

فوقه ملكة اشعار بانه  
لوعبر عن المقصود بلفظ  
فصيح لا يسمى فصيحاً في  
الاصطلاح ما لم يكن ذلك  
واضافه وقوله (يقدر بها  
على التعبير عن المقصود)  
دون ان يقول بغير اشعار بانه  
يسمى قصه هذا اوجده فيه  
ثلاث الملكة سواء وجد  
التعبير او لم يوجد قوله  
(تلفظ فصيح) ايع المقصود  
والمركب أم المركب فظاهر  
وأما المقصد فكيف تقول عند  
التعداد دار غلام حارة  
ثوب بساط الى غير ذلك  
والا بلاغة في الكلام  
مطابقة لمقتضى الحال مع  
فصاحته أي فصاحة  
الكلام والحال هو الامر  
الباقي لتسكك

(قوله محسن منع) أي لان  
المؤكد الواحد ليس هو  
مقتضى الحال اذ مقتضاه  
تعدد التوكيد الان يقال  
انه في هذه الصورة قد تعدد  
الحال ومقتضاهما اصل  
الانكار يقتضى اصل  
التوكيد وقوته تقتضى  
الزيادة على الاصل فاذا  
اقتصر على مؤكداً واحداً فقد  
وجد في الكلام مطابقة  
لمقتضى حال (قوله كايديل  
عليه بيان الشارح) أي في  
المطول حيث قال الى غير  
ذلك من التفاصيل المشتمل  
عليها على المعاني أو الغرض  
منه وقوله كايديل الخ مراده  
أن كلام الشارح صواب  
وليس الغرض من منه  
الاستئصال بل اذ لا يسلمه  
الحصن بل التزاع فيه

على ماصر حواه لئلا يخرج العلم بعلوم واحدونه اعروض الوحدة له مقتضى الاقسمة والمعلومين فانه  
لنقله بالتعدد يقتضى القسمة ولا يخفى أنه مما لا يتضاه القسمة والاقسمة في محلها ما لم في أنفسهما فم  
قوله في محله لاحاجة الى قوله اقتضاء أو بالذات وكأنه يحتاج اقتضاء القسمة والاقسمة الى التبدل بالاولى  
بحاجة عدم توقف الفعل على تعقل الغير الى التبدل بالاولى لانه قد تعرض للكيف النسبة فتوقف  
ما اعتبر اها على الغير اه (قوله فقول ملكة) أي دون ان يقول صفة وكتب أيضاً قوله فقول الخ فترجع  
على قوله او لا وهي كيفية راضة الخ اه يس (قوله اشعار بانه الخ) يعني ان لفظ ملكة يشعر بذلك ولا يأتي  
هذا ان يكون في التعريف بلفظ آخر صريح يخرج التعبير المذكور عن أن يكون فصاحة حتى يرد ان اللام  
في المقصود الاستغراق فيخرج ذلك التعبير عن أن لفظ المقصود ليس صريحاً في آخره لاحتتمال اللام في  
حد ذاتها الجنس بل دخالها في الاستغراق بمقتضى المقام وقرينه وقد تحققت هذه القرينة  
فيكون لفظ الملكة أقوى اشعاراً (قوله عن المقصود) أي جنس مقصوده لانه اذا الظاهر انه لا يتحقق  
للتعبير عن الكل بدون لرسوخ (قوله ملكة يتدبر الخ) قال في المطول فان قلت هذا التعريف غير  
ماز لصدقه على الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب  
بل شروط ولو سلم فالحال الذي لا يلبس السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه البناء اه  
قال الفري صدقه على الادراك والحياة ونحوهما بما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لغير وجهه عن الملكة اذا  
لا شيء من المذكورات ملكة اه أي فالسؤال ساقط من أصله وكتب أيضاً قوله يقتدر به دون بقدر  
لمناسبة الملكة لما في الاقتدار من المبالغة ويحتمل أنه إشارة الى أنه يعني ملكة القدرة يتكافئ ما لم يس  
(قوله عن المقصود) المزمع للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وادارته اه مطول قال الفري فان  
قالت أي حادثة الى حمل اللام على الاستغراق مع أن لفظ الملكة يعني عنه الاستغراق تلك الملكة الاقتدار على  
التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستغراق ممنوع لجواز أن يحصل انحصار ملكة بالنظر الى  
نوع من المعاني كالمدح والذم وغيرهما ولو سلم في الجملة على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على  
التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحاً اه (قوله سواء وجد التعبير) أي  
عن المقصود أي جمعه أو لم يوجد ذلك التعبير عن جميع المقاصد بان يوجد التعبير عنه بالملكة أو وجد  
لتعبير عن بعضه (قوله ليعم) متعلق بمحذوف خبر قوله والقول في كلامه بالنعى المصدرى فالنعى وقال لفظ  
فصيح ليعم الخ (قوله وأما المفرد) لما كان التعبير عن المقصود بلفظ فصيح مفرد خفيما جذا لا يتصور الا في  
صوراً واحدة تمثل له بقوله كما تقول عند التعداد الخ اه حري (قوله فكيف تقول) أي من غير تقدير مراد  
به المفرد جملة (قوله مطابقة لمقتضى الحال) المراد المطابقة في الجملة اذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة  
التممة اه فترى أي فاذا اقتضى الحال شيئين فربى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من  
هذا الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً فاصل البلاغة يتحقق بمراده أحدهما فقط وان كانت مرادها ما زيد  
بلاغة وأعلى أفاده عني قال من أر بد بالشئين في قوله فاذا اقتضى الحال شيئين انما كبد والتعريف  
مثلاً أخذ ذكر ظاهره وان أر بد مائتا كبدات مثلاً لا لا انكار فانه ممكن لان حصول المطابقة  
بالتاكيد الاول محل منع تأمل (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في المعاني كما يدل  
عليه بيان الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ الذي يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة في الكلام  
بدون رعاية كيفيات الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤكداً بالجنس بدالات وضعية أي  
مطابقة غير مختلفة في الوضوح والخفاء نعم اذا أدى المعنى بدالات عقلياً تحتل في الوضوح والخفاء  
لا بد من رعاية كيفية بدالات أيضاً كما ستعرفه ما قيل ليس المقصود بخصوص ما يبحث عنه في علم  
المعاني كما يشعر به كلام الشارح بل أعم من الخصوصيات التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفية دلالة  
اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لا بد في البلاغة من رعاية ما ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى  
الحال على كيفية دلالة اللفظ اه عبد الحكيم وقوله كايديل عليه بيان الشارح ويدل به أيضاً كلام  
الشارح في ترجمة الفن الاول فراجع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته لانه فاعل المصدر



المضاف وكتب انضاماً منه قبل الا اذا كان مقتضى الحال خلاف ذلك كانه مقتضى المعصيات فان رعاية  
الطابق اولى حينئذ من رعاية الفصاحة ومنهم من منع بلاغة ذلك كما في الفسري وقد مناهيا لما شاع عند  
تفسير التعقيد بيان فصاحة ذلك قوله الى ان يعتبر الخ اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار  
والفقد غير معتبر عنده والى انه لا يجب ان تكون الخصوصة من قبيل اللفظ ولذا اورد كلمة مع دون في  
الموهبة للجزئية ا عبد الحكيم وقال الحنفى توجيهه بانهم على في انما لم يقل في الكلام لانه قد الكلام  
بالذي يؤدي به اصل المراد فلا بد ان تكون الخصوصة خارجة عن منضمته معه وانما قيد الكلام بذلك  
حتى احتاج الى ان يشارع في اشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى لا يقال  
قد مقتضى الحال الاقتصار في الكلام على اصل المعنى في خطاب البليد فليس مقتضى الحال هنا اذا  
على اصل المعنى لا ان يقل بل هذا الاقتصار امر زائد على اصل المعنى فيقيد السامع البليغ بلاغة الخطاب  
اه بايضاح وقوله في خطاب البليد أى اى الى الذهن وقوله بلاغة الخطاب أى اورد ذكره فافهم (قوله  
خصوصية ما) اعلم ان الاقضى في لفظ الخصوصية الفخر ا حينئذ يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى  
على المصدرية الحق الباء المصدرية لذلك والباء التامة كما في علامة وأما اذا ضمت الحاء المحبة فيحتاج الى ان  
يجعل المصدر بمعنى الصفة اولى الى ان يجعل الباء النسبة متباعدة اه فزى ومثله الخطاى قال الحنفى والصواب  
هذا الضم فان المراد بها النكاح والمزايا المتبعة بالمقام والخصوص بالضم مصدر فاعلمت به بانه النسبة اه  
اى فعنى الخصوصية المتصلة بالنسبة للخصوص وهى ما تلتصق بالمقام اه سم اى بالنسبة من نسبة  
الشيء الى صفته (قوله هو) اى تلك الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر اه عبد الحكيم ويؤيد قول  
الشارح بعد والتا كيد مقتضاه دون ان يقول واعتبار التاكيد مقتضاهما وحمل الشارح فيما ياتى الاعتبار  
المناسب الذى جعله المصنف مقتضى الحال على الامر الذى اعتبره المتكلم الخ وان كان يصح ان يرجع  
الضمير الى الاعتبار فهو من معتبرين طريق المبالغة في اشتراط قصد الخصوصية حتى جعل قصدهما  
نفس مقتضى الحال وان كانت هى فى الحقيقة مقتضى الحال على هذا القول الذى سياتى خلافاً في قوله  
وتحقيق ذلك الخ وكتب ايضا قوله وهو مقتضى الحال اى من التزم به حتى يلزم الدور بل هو تعيين  
للمضاف بعد تفسير المضاف اليه اه فزى (قوله والتا كيد) الانسب التزم به قوله كلام مطابق لمقتضى  
الحال ومعنى مطابقته على هذا اشتماله عليه بخلاف المطابقة على التحقيق الا فان معناها الصدق  
كما سيجرى به (قوله وتحقيق ذلك) اى ان قولك ان زيدا فى الدار مطابق لمقتضى الحال اه سم وكتب  
ايضا قوله وتحقيق ذلك اى بيانه على الوجه الحق وفيه اشارة الى ان ما ذكره او كلام ظاهرى وحاصله  
ان مقتضى الحال هو الكلام السكى المشتمل على الخصوصية لانفس الخصوصية كما هو المصير به فيما  
قبل التحقيق ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى انه من جزئيات ذلك المقتضى وان ذلك المقتضى صادق  
عليه لا اشتمالا الكلام على تلك الخصوصية كما فيما قبل التحقيق بمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق  
مقارن معناها على ما قبله وامعنى الحال فلم يختلف بل هو على كليهما الامر لماى للتكلم الى ان يعتبر  
الخ وكتب ايضا قوله وتحقيق ذلك استدلال على هذا التحقيق بما ورد ثلاثة الاول قول السكاكى في تعريف  
علم المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فان المذكور والكلام لا خصوصيات الثانى قول  
المصنف في تعريف علم المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى لها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو  
جعل المقتضى نفس الخصوصيات التى هى الاحوال لم ان يكون الشيء سببا في مطابقة الخبر له الثالث  
ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح المعقول ولا يمكن اعتداد الصدق بين الكلام وبين تلك الاحوال  
وانما يعتبر بين الكلام الجزئى والسكى ورد الاول بان كلاما من الكلام السكى والاحوال مستوفى في علم  
الذكر فان المذكور حقيقة الكلام الجزئى وكذا يقال ان المذكور التاكيد الجزئى وهو فرض من مقتضى  
الحال الذى هو مطلب التاكيد مثله لا يرد الثانى لان اللفظ باشماله على الجزئى مطابق السكى اى هو افقه  
بالاشتمال على جزئيه ويرد الثالث بانه لا حاصل لنا على اعتبار المطابقة باصطلاح المعقول بل برامعها  
الغوى الذى هو الموافقة وكتب ايضا قوله وتحقيق ذلك الخ عبارة الاطول والبلغة فى الكلام مطابقته اى

الى ان يعتبر جمع الكلام  
الذى يؤدي به اصل المراد  
خصوصية قائله هو مقتضى  
الحال مثلا كون الخطاب  
منسرا للمكمل حال مقتضى  
تاكيد الحكم والتاكيد  
مقتضاها وقسول الله ان  
زيدا فى الدار وكذا بان  
كلام مطابق لمقتضى  
الحال وتحقيق ذلك

(قوله بل هو على كليهما  
الخ) لكن على ما بعد  
التحقيق يقال هو الامر  
الداعى للتكلم الى ان يعتبر  
الكلام المشتمل على  
الخصوصية اى تناسب  
ذلك الامر

مطابق له معنى أنه صادق  
عليه على عكس ما قيل أن  
السكلي مطابق للجزئيات  
وإن أردت تحقيق هذا  
الكلام فأرجع إلى ما  
ذكرناه في الشرح في  
تعريف علم المعاني (وهو)  
أى مقتضى الحال (مختلف)  
أنه مقامات الكلام متفاوتة)  
لأن الاعتبار اللاحق بهذا  
المقام بغائر الاعتبار اللاحق  
بذلك وهذا عين تفاوت  
مقتضيات الأحوال لأن  
التغايير بين الحال والمقام  
هو بحسب الاعتبار وهو  
أنه يتوهم في الحال كونه  
زماناً لورود الكلام فيه

(قوله) فالكلام لا يطاق به  
بل يشغل عليه) يقيدان  
الاشغال ليس مطابقة (قوله)  
ومع ان المحمول بالطبع هو  
الشيء (كلى) فتقول ان زيد اقل  
الدار كلام مؤكدا لتقول  
الكلام المؤكد ان زيدا  
في الدار وقوله والذائق  
التي تقر به على ما قبله  
أظهر (قوله) ومن هذا ظهر  
التي هي من هذا الايجاز  
الانتاج مع تعبيره أولا  
بالحال وثانيا بالمقامات والا  
فلا يتصور انتاج العلة للمحمول  
الا بعد اعتبار ما يأتي من  
ان المقصود تفاوت المقامات  
في الاقتضاء لا من حيث  
ذاتها (قوله) وهو علة العلبة)  
أي وليس علة للعلة التي هي  
تفاوت المقامات لئلا يلزم  
الدور قاله المحقق وغيره  
(قوله) وهو من تمام العلة)  
وجهه ان العلة التي هي قوله

(قوله) فالكلام لا يطاق به  
بل يشغل عليه) يقيدان  
الاشغال ليس مطابقة (قوله)  
ومع ان المحمول بالطبع هو  
الشيء (كلى) فتقول ان زيد اقل  
الدار كلام مؤكدا لتقول  
الكلام المؤكد ان زيدا  
في الدار وقوله والذائق  
التي تقر به على ما قبله  
أظهر (قوله) ومن هذا ظهر  
التي هي من هذا الايجاز  
الانتاج مع تعبيره أولا  
بالحال وثانيا بالمقامات والا  
فلا يتصور انتاج العلة للمحمول  
الا بعد اعتبار ما يأتي من  
ان المقصود تفاوت المقامات  
في الاقتضاء لا من حيث  
ذاتها (قوله) وهو علة العلبة)  
أي وليس علة للعلة التي هي  
تفاوت المقامات لئلا يلزم  
الدور قاله المحقق وغيره  
(قوله) وهو من تمام العلة)  
وجهه ان العلة التي هي قوله

له لشموع المقام في محل القام كشيوع المجلس في محل الجلوس (قوله وفي المقام كونه محلا له وفي  
ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون محل والمكان متساويا باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى  
رواجه فذلك الامر الداعي مقام انما كيد أي محل رواجه أو على تشبيه حسن التأكيد في مقام التردد  
مثلا باستقامته وانصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانصابه أو لانه كان من عاداتهم القيام في قناسد  
الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم اه فرى (قوله وفي هذا  
الكلام) يعني قوله الاتي فقام كل الخ (قوله اشارة جالية) وجه كونه اشارة ان مرجه تفصيل تفاوت  
المقامات لكنه يتضمن ضبط المضاف اليها الذي هو المفتضى ووجه كونها جالية انه لا يبين محال تلك  
المفتضيات ومتعلقاتها واقسامها مثلا ذكر التنكير ولم يبين ان محله المسند اليه أو المسند وحده أو قوله الى  
ضبط أي عذو كنب أيضا قوله الى ضبط أي بانها لم تذكر ان من التنكير وما بعده اه سر وكتب أيضا  
قوله الى ضبط مقتضيات الاحوال وحاصله انها ثلاثة اقسام ما يخص اجزاء الجملة واليه الاشارة بقوله فقام  
كل الخ وما يخص الجملتين فصاعدا واليه الاشارة بقوله ومقام الفصل الخ وما يخص شيابل يعم واليه الاشارة  
بقوله ومقام الابعاز الخ افاده في الطول ومثله في الاول (قوله مقتضيات الاحوال) أي أكثرها فان  
بعضها مما يتعلق بنفس الجملة كوقوع الخبر موقع الانشاء والعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستفهام  
التي ليست جزءا من الجملة كما ذكر صاحب الانشاء اه عباد الحكم (قوله وتحقيق مقتضى الحال) أي تبين  
وتعيين له على ما ينبغي اه سر وكتب أيضا قوله وتحقيق مقتضى الحال أي في قوله فقتضى الحال هو الاعتبار  
المناسب (قوله فقام كل من التنكير الخ) احسن المصنف في تقديم ما هو الاصل والتصرع به وتأخير ما هو  
الفرع وبيانه اجالا لا ترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف فرع وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ  
أن يقول ومقام المساواة يبين مقام خلافا ويكن أن يعتد بعنه بانه لما كان في سلوك طريق الابعاز ذرا  
اغتنامه بالابعاز الذي ذكره قاله في الاول لكن قوله وبيانه اجالا انما يأتي في غير الوصل (قوله يبين الخ)  
المراد بالجالية أن لا يكون مقام مناسب للتنكير ومقابله مثلا وهذا كان قوله أي خلاف كل مناصلي  
التوضيح اذا لو أجرى على ظاهره لم أن يكون المقام المناسب للتنكير لا مناسباً شاملا معه اه سر  
يعني محو وان يكون مقام مناسباً للتنكير والتقديم وغير ذلك اه سر قال السليمانه المقصود من هذه  
العبارة أن مقام التنكير يبين مقام خلافه ومقام الاطلاق يبين مقام خلافه في آخر الكلام الا انه اصل  
هذا التفصيل طلبا للاختصار فوق الخلل في العبارة المقصود في فهم وان كانت العبارة مختلة قال العصام في  
أطوله ونحن نقول لما تعرف هذا الاجال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البلاء وأرباب الفصل  
فالبين أيضا يبين جبل اه (قوله ومقام اطلاق الحكم) أي النسبة بين المسند اليه والمسند بخور بدقائه او  
جاء بدوحي الاسناد الذي يفسر به يس الحكم وكتب على قوله اطلاقه انصاه عن التقييد بما يأتي (قوله  
أو والتعلق) أي تعلق المسند به لانه سواء كان المسند اليه بخور بدقائه أو لا كالفعول في نحو ضرب زيد  
فالتعلق أعظم من الحكم أو تعلقه بمفعوله غير المسند اليه فالتعلق مقام الحكم (قوله أو تعلقه) انما هو رجوع  
الضمر الى المسند فقط وعليه معنى غير واحد مع أنه يصح رجوعه الى كل من المسند اليه فانه قد  
يكون له متعلق يطلق ويقيده (قوله تقييده) أي المذكور وكتب أيضا قوله تقيده مؤكدا راجع الحكم  
والتعلق أو اداة قصر راجع لها أيضا أو تابع راجع للمسند اليه والمسند متعلقة وقوله أو شرط راجع  
للمسند اليه والمسند وقوله أو مفعول راجع للمسند اليه والمسند والمتعلق وقوله أو ما شبه ذلك كالحال والتقدير  
مثال التاكيد والقصر في الحكم أن زيد قائم وما زيد الا قائم ومثاله ما في التعلق والله ضرب زيد بدمعرا  
تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بدمعرو وما ضرب زيد بالعمرا بقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على  
عمرو ومثال تابع المسند اليه أو تابع المسند قولك زيد الطويل رجل صالح ومثال تابع متعلق المسند  
قولك زيد ضرب عمر الفاسق ومثال المسند لغيره بالشرط قولك اكرم زيد ان شاء ومثال المسند اليه المقيد  
بالشرط القائم قام زيد وعمرو ومثال مفعول المسند اليه قولك ضرب زيد انا كان قائما ومثال مفعول  
المسند قولك هذا ضرب زيد ومثال مفعول متعلق المسند قولك زيد يعطى للضارب عمرا رغيفا

وفي المقام كونه محلا له وفي  
هذا الكلام اشارة جالية  
الى ضبط مقتضيات  
الاحوال وتحقيق مقتضى  
الحال (فقام كل من التنكير  
والاطلاق والتقديم والذكر  
يبين مقام خلافه) أي  
خلاف كل منها يعني أن  
المقام الذي يتناسبه تنكير  
المسند اليه أو المسند يبين  
المقام الذي يتناسبه التعريف  
ومقام الاطلاق الحكم أو  
التعلق أو المسند اليه أو  
المسند أو متعلقه يبين  
مقام تقييده مؤكدا  
أداة قصر أو تابع أو شرط  
أو مفعول أو ما يشبه ذلك  
ومقام تقديم المسند اليه أو  
المسند أو متعلقه يبين  
مقام تأخيره  
لأن الاعتبار الاثنى الخ  
انما يتم بعد معرفة كون  
الاعتبار هو المفتضى والمقام  
هو الحال فقال وهذا عين  
الخ ولما كان قوله المذكور  
مع بيان أن المقام هو الحال  
كافية في بيان كون الاعتبار  
هو المفتضى اكتفى بذلك  
يبين أن ولم الاعتبار هو  
المفتضى فتأمل  
(قوله غير المسند اليه)  
احترز عن نحو الفاعل  
(قوله وقوله أو شرط راجع  
الخ) في أنه يصح رجوعه  
لحكم والتعلق على أنه يعني  
عن رجوعه للمسند اليه  
رجوعه للمسند على أن  
المتعلق كالمسند يمكن  
تقييده بالشرط



عن أحوال الدلالات من حيث الوضوح واللفظ؛ وذلك باعتبار فهم الخطاب وأما السابق فلأن المحسنات  
 البدعية كالطباق والمقابلة والتجنيس تأما وانقصار غيرها انما يتأتى بجعل كلمة مصاحبة لأخرى وتوجه  
 عليه أنه لا يطرأ في كثير من المحسنات كالتوجيه والإيهام والمباغة ونحوها مما لا يكون بين السكينة وأنه  
 يلزم عليه أن تكون المحسنات البدعية من متعصبات الحال والمقام فقط يتسبب الكلام عليها يكون  
 داخل في البلاغة موجباً للحسن الذاتي وهو خلاف ما قالوا لأن يقال الظاهر أن للمحسنات أحوالاً  
 ومقامات تقتضيها فقط تطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال إذا ما يكون داخل في البلاغة ضرورة أنها  
 ليست المطابقة للكلام الفصيح يقتضي الحال فينبغي المصير إلى ما ذكره رحمه الله في شرح المنهاج أن  
 المحسنات داخل في عمل البلاغة أن اقتضتها الأحوال خارجة عنه تابعة له إن لم تقتضها بل كان أرادها في  
 الكلام وعدمه على السواء وأوجب للكلام حسناً عرضياً والحاصل أن ما داخل في عمل البلاغة بعض من  
 المعاني من جهة مطابقة مقتضى الحال وإيجام الحسن الذاتي وخارجة عنه صاحب البدع من جهة  
 إيجام الحسن العرضي الزائد على حصول البلاغة فإن قلت لم يشتر القول بأن المحسنات تنوع حسب الحسن  
 الذاتي بل أطلق القول بأنها تابعة للبلاغة خارجة عنها أتوجب حسناً عرضياً وعلى ما ذكره يكون إيجامها  
 الحسن الذاتي كإيجام الحسن العرضي بخلاف إذا دعاهم إلى التزام السكوت عن الأول والتصرع بالثاني قلت  
 يمكن أن يقال اقتضاء الحال إذا ما بعد من فاسطووع من درجة الاعتبار فلم يطلق القول بإيجام الحسن  
 الذاتي ولم يذكر واجبات المعاني بل ذكر أوجه ما يمكن أن يكون اقتضاء الحال إذا ما بعد من فاسطووع من درجة الاعتبار  
 والظاهر أن كان ذلك منهم نوع تنبيه على أن سائر المحسنات يجوز دخولها في البلاغة لانه علم بما فعلوا أن  
 كونه محسناً لا ينافي الدخول في البلاغة مع ما قررناه من بطلان اللفظ مقتضى الحال داخل في البلاغة  
 ومن المعلوم أن الأحوال قد تقتضي المحسنات اهـ من الخطأ في على المطول وكتب أيضاً قوله ولكل كلمة  
 مع صاحبها كالترقي بالنسبة إلى ما قبله فإنه لما ذكر أن لكل كلام مقامات في أن لكل كلمة من أجزاء  
 الكلام إذا قرئت بكلمة أخرى مقام بل يمكن لهذا أن قرئت بكلمة أخرى غيرها اهـ جوى وكتب أيضاً على  
 قوله ولكل كلمة ما نهى أي لوضع كل كلمة وكتب أيضاً قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام لدس الخ بقوله أيضاً  
 عنطوفة أن هذه الصاحبة مع تلك السكينة مقام ليس تلك الصاحبة معها مشاركة تلك الكلمة في أصل  
 المعنى لدخول هذه الصاحبة في قوله ولكل كلمة ودخول تلك الكلمة في الصاحبة وإلى هذا أشار الشارح  
 حيث مثل لكلام المتن بالثاني إلا تبين كما سيظهر (قوله مع صاحبها) لا نوههم فأصر أن صاحبة  
 الكلمة مع ما جاورها الذي ما ترتبط بها وتعلق بها نوع تعلق متلازم فوعه في قوله تعالى فيها سرد  
 مرفوعة وأكواب موضوعه لها مع الموضوع مع ما ليس لا رفعة مع ما لا كواب فنقول يكفي للاتبان  
 بالكلمة أن يقتضي مقام لها مع صاحبة وأن يمكن مقام يقتضي مع عدة من صواب أخى بل تستوى  
 هي وما يشاركها في أصل المعنى مع تلك الصواب اهـ أطول وكتب أيضاً قوله مع صاحبها متعلق  
 بمضاف محذوف أي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للفتح أحوال من كل كلمة أوصفة لكلمة أو متعلق بالظرف  
 الواقع خبراً مقدها كذا في يس (قوله أي مع كل كلمة أخرى) قيل الظاهر أن يقول أو ما في حكمها  
 ليندرج فيه مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جولة ولا يخفى أنه يجب التعميم أيضاً في قوله ولكل كلمة  
 ليندرج فيه نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كمن كنوز الجنة ونعيم بالمعنى خبرين أن تراعى على وجهه لكن  
 يبقى أنه يخرج مقام كل جملة مع جملة ليس شئ منها محل من الأعراب فلا بد من الحكم بأنه ترك اللفظية  
 ولك أن تستغنى عن تعميم الكلمة بالمقابلة اهـ يس (قوله مع صاحبها) أي ذكرته وجعلت معاني  
 كلام واحد اهـ سم (قوله مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى) أورد على إصران الأول أن  
 هذا الكلام يستلزم أن يكون لكل كلمة مع لفظ مقام ليس لها مع المرادف لهذا اللفظ وأجيب بأن المقصود  
 من المشاركة في أصل المعنى أن يكون بين اللفظين تغاير في المعنى في الجملة فنخرج المرادف الثاني أنه لا وجه  
 للتقسيد بالمشاركة إذا شئنا أن لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لها مع كلمة أخرى سواء شاركت تلك  
 الكلمة الأخرى تلك الصاحبة في أصل المعنى أو لا وقد أطلق في شرح المنهاج وأجيب بأنه قبله العرب

مع صاحبها أي مع كلمة  
 أخرى مصاحبة لها (مقام)  
 ليس لتلك الكلمة مع  
 ما يشارك تلك المصاحبة

(قوله كالترقي بالنسبة إلى  
 ما قبله الخ) لا معنى له إذ على  
 تعليل ظاهر الإراد السابق  
 من التكرار لا يتأتى الترقى  
 وعلى منعه فالترقي لا يتأتى  
 أيضاً لأن المقام السابق  
 أيضاً لكلمة ذات المتصورة  
 لا الكلام ولا فما الفرق  
 حتى يعتبر ماسبق الكلام  
 وهذا للكلمات اهـ شخفا  
 (قوله على وجهه) وهو أنه  
 ليس على تقدير الحرف  
 لمعنى الذي رفع الفعل  
 عند حذفه بل على وجه  
 اعتبار أن الجملة إذا قصد  
 منها الحدث كانت في حكم  
 المفرد والمحققون على أن  
 الفعل إذا قصد منه الحدث  
 كان اسماً حقيقة وقوله  
 لكن يبقى أنه يخرج الخ  
 أي لأن الجملة التي لا محل لها  
 ليست في حكم الكلمة

صورتها واحتياجها للسان وأتقها حال سألوا أحامها وفي الأطول بعد أن قال تقديم الخبر في قوله ولكل  
 كما تم صاحبها مقام العصر مانصه أي المقام لها الكلمة تشاركها في أصل المعنى فليس للبالغ أن  
 يختار تلك الكلمة مقام بدعه الباهة المقام بخلاف كلمة لا تشاركها في أصل المعنى فان اختارها على البس  
 لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد أفاقه عليها ومن غفل أشكل عليه وجه تعقيد الكلمة زاعما أن المقام  
 ليس لكلمة لا تشاركها أيضا فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض نخص بالتعرض واعتقد في معرفة  
 المتروك على المقابلة اه (قوله في أصل المعنى) أي لا في جمعه فيكون بين الكلمتين تقارب في المعنى في  
 الجملة كان وإذا فاقها وانما اشتركت في أصل المعنى وهو الشرط اختلفا في أن الأولى للثلاث والثانية للجزء  
 والتحقيق (قوله بالشرط) أي بآدائه اه سم (قوله فلهم أن مقام الخ) مقام الفعل مع أن السكوت ومقامه  
 مع إذا الخ اه سم تقول إن جاء زيد تيتا وتيتا إذا أجاز السير ولا يصح العكس اه جري وكتب  
 أيضا قوله فله قرن الخبر بالفاء لأن المبتدأ موصوف بالموصول والمتدأ كان موصوفا به فانه يقرن خبره  
 بإنشاء كاذكره الاشعري (قوله وكذا الكل الخ) هو عكس ما قبله فان مقابلة بيان المقام الفعل مع الأدوات  
 وهذا المقام الأدوات مع الفعل (قوله مع الماضي مقام) وهو ظاهر أن الشرط لتحقيق وقوعه كانه وقع  
 اه سم كقولنا إن قام زيدت وفيه أن ان السكوت وكون مقام الشرط مع المضارع اظهر عدم الغلبة واظهار  
 فالأولى أن يقال لغلبة وقوعه وحسن دلالاته في مقام الشرط مع المضارع اظهر عدم الغلبة واظهار  
 الاستمرار التبعي (قوله وعلى هذا القياس) كالمثله لافان فلهم الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر  
 إذا كان جملة اه جري (قوله وارتقاء) معطوف على قوله وهو محتاج من عطف الجملة وقدر أن  
 الغرض هنا بيان تعدد مراتب البلاغة وكون بعضها أعلى من بعض ثم تعيين أعلاها وأسفلها اه عه  
 الحكم (قوله في الحسن) أي في باب الحسن وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب  
 والترهيب فان ارتفاعه فيه بكثره التأثير وقلته انظر عند الحكم وكتب أيضا على قوله في الحسن  
 مانصه أي بالنظر لذاته اه يس (قوله والقبول) أي بالنظر إلى السامع والبلاغ اه يس (قوله الأمر  
 الذي اعتبره الخ) فالاعتبار بمعنى المعنى والمراد به اما الكلام المشتمل على الخصوصيات فطائفة الكلام  
 له معنى انذارا حقه وانفس الخصوصيات المطابقة بمعنى الاشتغال على ما مر (قوله بحسب السلسلة  
 الخ) لقال أن يقول في قسم آخر وهو أن يكون بحسب ما عرفت من القواعد المدونة من غير أن يصدر  
 منه تتبع لما ذكر ويمكن أن يجاب بدخول هذا في القسم الثاني بنوع مسالمة لان تلك القواعد مأخوذة  
 من التبع والاعتناء أخذته بواسطة وأما عدم اعتبار ما قبله فبعد اه يس وكتب أيضا على قوله  
 بحسب السلسلة مما تصان كان المتكلم من العرب العرباء (قوله أو بحسب تتبع خواص الخ) أن كان  
 من غيرهم (قوله وراعت حاله) أي الأمر الداعي اليه فحفظه على ما قبله من عطف السبب على المسبب  
 لان رعاية الأمر الداعي لا تنكسر سبب اعتبار الشيء أي التا كعدمه لاختصاص (قوله وأراد بالكلام  
 الكلام الفصيح) أي لان الفصاحة عند المصنف معتبرة في البلاغة ومحمل الكلام على الكلام الفصيح  
 لا البليغ يتدفق ما ورد على كل من المتقدمين في قول المصنف وارتقاء الخ أما الأولى فسلان ارتفاع شأن  
 الكلام في الحسن والقبول انما هو زيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكما لا ينقص المطابقة والثابت  
 بنفس المطابقة انما هو أصل الحسن وأما الثانية فلان الانحطاط في الحسن يوجب أصل الحسن وإذا  
 انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل الدفع أن  
 أصل الحسن بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والانحطاط بعدمه لكن برده أنه لا يوافق حكم المصنف  
 فيمياسيا في بيان غير المطابق للاعتبار المناسب ملحق بأصوات الجوابات والجواب بان المراد بالحقا في  
 مجرد عدم مراعاة الخواص بعد فالخ أن المراد الكلام البليغ فيجيب عن الارتفاع على المتقدمين بما  
 ذكره المحشي وغيره اه يس وحاصل جواب المحشي الخفي أن كمال المطابقة مطابقة فصيح أن يقال الارتفاع  
 بالمطابقة أي يجنس المطابقة فالإضافة لنفس كما أن أصل الحسن أيضا ثالث الحسن وكذلك أيضا عديم  
 للجنس والمعنى الانحطاط يجنس عدم المطابقة بالعادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة اه ويمكن الجواب

في أصل المعنى مثلا الفعل  
 الذي قصد اقترانه بالشرط  
 فله مع أن مقام ليس له مع  
 إذا وكذا السكوت من أدوات  
 الشرط مع الماضي مقام  
 ليس له مع المضارع وعلى  
 هذا القياس (وارتقاء)  
 شأن الكلام في الحسن  
 والقبول: مطابقتها للاعتبار  
 المناسب وانحطاطه أي  
 انحطاط شأنه (بعدمه)  
 أي بعدم مطابقتها للاعتبار  
 المناسب والمراد بالاعتبار  
 المناسب الأمر الذي اعتبره  
 المتكلم مناسباً بحسب  
 السلسلة أو بحسب تتبع  
 خواص تراعى البلاغة  
 تقول اشتهرت الشيء إذا  
 نظرت اليه وراعت حاله  
 وأراد بالكلام الكلام  
 الفصيح وبالحسن الحسن  
 الذاتي

(قوله سبب اعتبار الشيء)  
 الأولى سبب النظر اليه لان  
 مجموع المعطوف والمعطوف  
 علم على كلامه تفسير  
 للاعتبار (قوله في مجرد  
 عدم الخ) أي وهو لا ينافي  
 ثبوت أصل الحسن  
 بالفصاحة وقوله بعد أي  
 لأن المتبادر الاتفاقي ما في  
 عدم الحسن أصلا

أيضا بان الاضافة للكمال أى الارتفاع بالمطابقة للكلمة والاحتياط بعدم تلك المطابقة الكاملة اه (قوله  
 الداخل في البلاغة) أى في بابها يشمل الحسن الناقص من الفصاحة والناقص من البلاغة فلا ينافي قوله  
 الداخل في البلاغة ثبوت أصل الحسن الذاتي بالفصاحة كما يفيد جواب الشرح عن الاعتراض على  
 مقدمتى المصنف كما هو وليندفع الاعتراض بان الداخل في البلاغة الفصاحة لا الحسن بل هو من لوازمها  
 فتدبر وكتب أيضا على قوله الداخل مانصه تفسيرا للذاتي (قوله لخصوله بالمحسنات البديعة) أى من  
 حيث يبحث عنها في علم البديع لعدم اقتضاء الحال أباهما ذهني من حيث يبحث عنها في علم المعاني لا اقتضاء  
 الحال أباهما وجه الحسن الذاتي ولذا ذكر الالتفات الذي هو من المحسنات ونحوه في علم المعاني كذا في  
 الحفيد وقد تقدم بسطه (قوله فقتضى الحال) الفاء للتفريع على قوله وارتفاع شأن الخ والى ذلك الإشارة بقوله  
 الشارح يعنى إذا علم الخ ولم يجعل الفاء تعليلية لأن المناسب يستلزم أن يقال لا اعتبار المناسب هو مقتضى  
 الحال ولأن التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيد اضافة المصدر) أى بالترمز وأن  
 اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة يلزمه أنه لا ارتفاع إلا  
 به إذا لوحصل ارتفاع بغيره لما صدق أن كل ارتفاع حاصل به هو كذا (قوله المصدر مانصه لانه  
 مفرد مضاف فيعم (قوله ومعالموم) لم يقل وعلم إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيباهيهم ويست معلومة  
 من كلام المصنف أى علمنا قريبا وإلى أن التفريع في كلام المصنف علمنا معالما لكن حذف احداهما  
 للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معناها مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام  
 المصنف فإذا جعلت المقدمة المعلومة مفردى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من  
 الشكل الثالث فنظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام  
 بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بصرف المكرر  
 وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عن المدعى وأن كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال  
 هو الاعتبار المناسب فاذا ارد القياس الى الشكل الأول أتيج عن المدعى بان يقال مقتضى الحال شيء يرتفع  
 بمطابقته شأن الكلام وكل مترفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو  
 الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) بما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور أنكر من الشكل الثالث ما ذكر  
 غير صحيح وكذا قول بعضهم أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس  
 المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى  
 فالذى ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح إشارة الى قياس من الشكل الأول أشار الى صغرا بالمقدمة  
 المعلومة لأنها عينها وإلى كبره بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام  
 وكل شيء يرتفع إلى آخرهما فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أى والانتقال إلى المراد منهما واحد  
 بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وحسمى أو مطلقا لما صدق أنه الخ إلى ما صدق هذا أن  
 المحصران بل بظلال على الأولين وأحدهما هو المحصر في الاختص على الآخر على الأخير لتحقيق الارتفاع في فرد  
 آخر من الأعم وفيه نظر لأن المحصر في الأعم من وجه أو مطلقا لا يوجد وجود المحصر في جميع أفراد الأعم  
 حتى يلزم تحقيق المحصور في الفرد الخارج عن الاختص فيبطل المحصران على تقدير الاختص من وجه  
 والمحصر في الاختص مطلقا على تقدير الاختص مطلقا فلا قولنا ما في الدار إلا الأبيض وما فيها إلا الحيوان  
 حصري في الأعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الأفراد وكذا قولنا ما في الدار إلا الإنسان  
 وما فيها إلا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها إلا الحيوان حصري في الأعم فظهر أن المحصر في اللذين في كلام  
 الشارح صحيحان على تقدير الاختص من وجه أو مطلقا لأنها باطلان على تقدير الاختص من وجه والمحصر  
 في الاختص باطل على تقدير الاختص مطلقا ولئن سلم الإيجاب فالأمر ليس إلا بظلال أحد المحصرين لا  
 كليهما ولا واحد بينهما فقول بل بظلال على الأولين وأحدهما هو الاختص مطلقا على الآخر في خبر المنع  
 لخواص انحصار الارتفاع في نفس الإمر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو مقتضى الحال بعينه  
 فيكون الباطل أحد الأمرين وهو المقابل للثالث في نفس الأمر فلم يلزم بظلال كليهما على تقدير التباين

الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لخصوله بالمحسنات البديعة (فقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للعلم والعلم يعنى إذا علم الخ ولم يجعل الفاء تعليلية لأن المناسب يستلزم أن يقال لا اعتبار المناسب هو مقتضى الحال ولأن التفريع أشيع (قوله على ما) أى بناء على ما الخ (قوله تفيد اضافة المصدر) أى بالترمز وأن اضافة المصدر عند عدم قرينة الخصوص للعموم أى كل ارتفاع حاصل بالمطابقة يلزمه أنه لا ارتفاع إلا به إذا لوحصل ارتفاع بغيره لما صدق أن كل ارتفاع حاصل به هو كذا (قوله المصدر مانصه لانه مفرد مضاف فيعم (قوله ومعالموم) لم يقل وعلم إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيباهيهم ويست معلومة من كلام المصنف أى علمنا قريبا وإلى أن التفريع في كلام المصنف علمنا معالما لكن حذف احداهما للعلم بها وحاصل كلام الشارح أن معناها مقدمتين مقدمة معلومة من كلامهم ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف فإذا جعلت المقدمة المعلومة مفردى والمقدمة المأخوذة من كلام المصنف كبرى حصل قياس من الشكل الثالث فنظمه أن يقال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج مطابقته لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بصرف المكرر وهو الموضوع في كل من المقدمتين لكن هذا لا ينتج عن المدعى وأن كان يستلزمه وهو أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب فاذا ارد القياس الى الشكل الأول أتيج عن المدعى بان يقال مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته شأن الكلام وكل مترفع بمطابقته شأن الكلام هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب كذا قيل (أقول) بما ذكر من أن نتيجة القياس المذكور أنكر من الشكل الثالث ما ذكر غير صحيح وكذا قول بعضهم أن نتيجة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والصواب أن نتيجة القياس المذكور هكذا الكائن بمطابقته لمقتضى الحال كائن بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا أيضا غير المدعى فالذى ينبغي هو أن يجعل في كلام الشارح إشارة الى قياس من الشكل الأول أشار الى صغرا بالمقدمة المعلومة لأنها عينها وإلى كبره بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شيء يرتفع بمطابقته الكلام وكل شيء يرتفع إلى آخرهما فافهم (قوله فقد علم) جواب اذا (قوله والا) أى والانتقال إلى المراد منهما واحد بأن قلنا انهما متباينان أو بينهما عموم وخصوص وحسمى أو مطلقا لما صدق أنه الخ إلى ما صدق هذا أن المحصران بل بظلال على الأولين وأحدهما هو المحصر في الاختص على الآخر على الأخير لتحقيق الارتفاع في فرد آخر من الأعم وفيه نظر لأن المحصر في الأعم من وجه أو مطلقا لا يوجد وجود المحصر في جميع أفراد الأعم حتى يلزم تحقيق المحصور في الفرد الخارج عن الاختص فيبطل المحصران على تقدير الاختص من وجه والمحصر في الاختص مطلقا على تقدير الاختص مطلقا فلا قولنا ما في الدار إلا الأبيض وما فيها إلا الحيوان حصري في الأعم من وجه وليس باطلا لعدم تحقق المحصور في جميع الأفراد وكذا قولنا ما في الدار إلا الإنسان وما فيها إلا الحيوان صادق مع أن قولنا ما فيها إلا الحيوان حصري في الأعم فظهر أن المحصر في اللذين في كلام الشارح صحيحان على تقدير الاختص من وجه أو مطلقا لأنها باطلان على تقدير الاختص من وجه والمحصر في الاختص باطل على تقدير الاختص مطلقا ولئن سلم الإيجاب فالأمر ليس إلا بظلال أحد المحصرين لا كليهما ولا واحد بينهما فقول بل بظلال على الأولين وأحدهما هو الاختص مطلقا على الآخر في خبر المنع لخواص انحصار الارتفاع في نفس الإمر في كونه بالمطابقة للاعتبار المناسب بعينه أو مقتضى الحال بعينه فيكون الباطل أحد الأمرين وهو المقابل للثالث في نفس الأمر فلم يلزم بظلال كليهما على تقدير التباين

والعموم الوجهي وحواز أن يكون الباطل على تقدير الاعمية مطلقا إنما هو الحصر في الاعم باعتبار الجزء  
 التي يوقى الحصر فيه المقابل للجزء السلي للعصر في الآخر فلم يلزم على هذا التقدير بطلان الحصر في الآخر  
 بعينه وبيان ذلك أن الحصر مطلقا يستعمل على اثبات وثني فإذا قلت لا يتحرك إلا الانسان ولا يتحرك إلا  
 الحيوان فالجزء الإيجابي للعصر الاعم وهو ثبوت التحرك الحيوان مقابل للجزء السلي للعصر الآخر وهو  
 سلب التحرك عن غير الانسان لا يثبت الجزء الإيجابي للاعم التحرك للحيوان مثلا لا في الجزء السلي الآخر  
 أي أنه فاقهم وأورد عليه أيضا أنه منقوض بفهمه الحصر في لا صلاة إلا بالفتحة الكتاب لا صلاة إلا بالظهور  
 ودفع هذا بأن الحصر في الحديثين اضافي أي بالإضافة إلى عدم فاعلة الكتاب وعدم الظهور والحصر هنا  
 حقيقي لأن مقصود رباب التدوين بمنى قولهم لا ارتفع إلا بالفتحة الكتاب لا صلاة إلا بالظهور  
 بكل مطابق له ولا يكون تغيزها إذا الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ويكون المقصود  
 لا رباب التدوين من مثل هذه العبارة ذلك يندفع الوجه الأول أيضا من وجوه النظر لوجوب وجود  
 المحصور في جميع أفراد الاعم بهذا الاعتبار والجواب عن الوسط أن ما ذكر من بطلانها على الأولين  
 والحصر في الآخر على الأخيرين على مقتضى ظاهر لفظ الحصر ينقطع النظر عن الواقع وقيل أن  
 يسين ذلك ينبغي أن يعرف أن الجزء الإيجابي الحصر في الآخر مقرر عند القوم فالعرض للباطل جزء  
 السلي إذا عرفت هذا فنقول الجزء الإيجابي للعصر في الاعم ينافي الجزء السلي للعصر في الآخر والجزء  
 الإيجابي للعصر في الآخر لا ينافي الجزء السلي للعصر في الاعم حتى ينطبق العصر في الاعم البطلان فذلك  
 كان الباطل هو الحصر في الآخر على التقدير الأخير عني تقدير الاعمية مطلقا وأما على تقدير التباين أو  
 العموم الوجهي فالإيجابي من كل منهما يطل السلي من الآخر فلهذا يطل كل منهما والحاصل أن  
 الباطل الجزء السلي من الحصر في الآخر على تقدير الاعمية مطلقا والجزء السلي من الحصر من على  
 تقدير التباين والعموم الوجهي اهـ هذا خلاصة ما في الأطول وجواشي الطول فاحفظه وكتب  
 أيضا قوله والأما صدق في كلامه مسامحة حيث أدخل اللام في جواب ابن واما تدخل في جواب لوفكانه  
 أعطى أن حركوا لأنها اختفى في التعليق ووقع له ذلك كثيرا وغيره من الصنفين اهـ يس (قوله فليتنامل)  
 قاله لا يمكن المناقشة في السلامة بما مر ولأن المطلوب بيان اتحادهما فلهما كما هو مقتضى قصد تفسير  
 مقتضى الحال بالاعتبار المناسب وما ذكر على تقدير تناسله لا يفسد إلا أحد الأمرين اتحادهما في المفهوم  
 أو تساويهما في الصدق لا خصوص اتحادهما في المفهوم والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم فلو قيل أن  
 التفرع للتعبية على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا هو جبه الذي يتمتع أن ينقل عنه كما تعبته  
 لفظ المقتضى واما أطلق عليه لفظ مقتضى للتعبية على أن المناسب لتمام في نظر البليغ كالمقتضى الذي  
 يمنع انعكاسه فلا يجيد منه أو أن الفاء فصيحة أي إذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الحال هو الاعتبار  
 المناسب للإشبية على شدة هذا الحصر بما تقرر أنه لا ارتقاء إلا بالمطابقة لمقتضى الحال وينكشف  
 لأن العبارتين بمعنى واحد بل بوجه عليه شيء كذلك في الأطول (قوله في البلاغة) تفرع على تعريف  
 البلاغة لأن المطابقة صفة المطابق اهـ سم وضح جعله تفرعا على قوله وارتقاء شأن الكلام الخ وكتب  
 أيضا قوله والبلاغة الخ قصد دفع التناقض بين كلامي عبد القاهر حيث جعل البلاغة صفة للفظ وقال مرة  
 أن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ وحاصل الدفع أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته بل باعتبار  
 أفادته المعنى الثاني الزائد على أصل المراد أفاده بن يعقوب (قوله إلى اللفظ) أي الذي هو الكلام الفصيح  
 اهـ سم (قوله يعني) في بعض النسخ بمعنى (قوله وصوت عطف أعم (قوله باعتبار) متعلق برأحة والباء  
 للسببية اهـ سم وكتب أيضا قوله باعتبار أفادته المعنى أي المعنى الثاني وهو المتشعرة التي تناسب المقام  
 ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام بأها كالنائبية بالنسبة للانكار والابحاز في التفسير ولا تانيق  
 المحبة وغير ذلك من الخصوصيات الزائدة على أصل المراد وليس اللفظ متصفا بالبلاغة باعتبار أفادته المعنى  
 الأول الذي هو مجرد أفادته بالنسبة بين الطرفين على أي وجه كانت تلك النسبة فإن هذا المعنى مطروح  
 في الطريق يتناول الأعرابي والنحوي والبدوي والقروي فلا ينظر إليه البليغ ملخص من ع ق فراد

أنه لا يرفع إلا بالمطابقة  
 للاعتبار المناسب ولا يرتفع  
 إلا بالمطابقة لمقتضى الحال  
 فليتنامل (قوله بلاغة صفة  
 راجعة إلى اللفظ) يعني أنه  
 يقال كلام بليغ لكن  
 لأن حيث أنه لفظ وصوت  
 بل (باعتبار أفادته المعنى)  
 أي الغرض المصوغ له

العموم المطلق (قوله عن  
 الوسط) هو ما أفاده بقوله ولئن  
 سلم الخ (قوله فلو قيل أن  
 التفرع للتعبية الخ) أي  
 لا قصد التفسير الحقيقي  
 وحيث لا يكون المطلوب  
 بيان اتحادهما مفهوما بل  
 اتحادهما اعم من أن يكون  
 في المفهوم أو في الصدق  
 وحيث لا يرد هذا الاشكال  
 وإن ورد ما مر مما تقدم  
 الجواب عنه (قوله وإن  
 الفاء فصيحة الخ) وحيث لا  
 لا يحتاج مما تقدم أصلا  
 فلا يرد شيء أصلا



متعلق بأفاده وذلك لأن  
 البلاغة كالمعبارة عن  
 مطابقة الكلام الفصيح  
 لمتنقى الحال وظاهران  
 اعتبار المطابقة وعدمها  
 إنما يكون باعتبار المعاني  
 والأغراض التي يصاغها  
 الكلام لا باعتبار اللفاظ  
 المفردة والكلم المفردة  
 (وكثيرا ما) نصب على  
 الظرفية لأنه من صفة  
 الاحيان ومالتا كد معني  
 الكثرة والعامل فيه قوله  
 (بسمي ذلك) الوصف  
 المذكور (فصاحبة أيضا)  
 كما سمي بلاغة غيب يقال  
 ان اعجاز القرآن من جهة  
 كونه في أعلى طبقات  
 الفصاحة مراد هذا المعنى  
 (ولها) أي لبلاغة الكلام  
 طرفان أعلى وهو حد  
 الاعجاز وهو أن يرتقي  
 الكلام في بلاغته إلى أن  
 يخرج عن نطاق البشر  
 ويجزهم عن معارضته  
 (وما يقرب منه) عطف  
 على قوله هو والضمير في  
 قوله وعدمها أي الاعتبار  
 عليه يكون عدمها منصوبا  
 عطفًا على اعتبار وقوله  
 وظاهر كلام سمي الخ وعليه  
 فهو مجزوم وعطفًا على  
 المطابقة كذا يؤخذ من  
 بعض الخواص (قوله  
 وما هنا ليس كذلك) انظر  
 ما وجهه ولعله اعتبار أن  
 المانع ختمه بآياته (قوله  
 وحسنًا كثيرا) فيه إشارة  
 إلى أن الاحيان في كلام  
 الشارح مراد به الخيس إذ

الشارح بالعرض المصوغ له الكلام مقتضى الحال وقوله باعتبار المعاني والأغراض الخ أي المعاني الثانية  
 والخصوصيات الزائدة على أصل المراد التي هي مقتضيات الأحوال وكتب على قوله باعتبار آفاده المعنى  
 الأول مانعه كإي تصفها من حيث أنه لفظ وصوت (قوله بالتعقيب) بيان للواقع لا لأخراجه عن ضرورة  
 استخالة أفاده معي بخس السكوت عليه بدون التعقيب عليه ع (قوله متعلق بأفاده) جوزي  
 الأول وتعلقه بالمعنى تحقيقًا أو مسندًا والمراد مقصود البليغ (قوله وذلك) أي ال جوع باعتبار الافادة  
 فعوله لان الخ على راجحة إلى اللفظ وقوله وظاهر الخ لعله لقوله باعتبار الخ (قوله اعتبار المطابقة وعدمها)  
 أما المطابقة فظواهر وأما عدمها فلأنه لا سلب الشيء إلا عن شيء يصح أن يتصف به إذا يقال الخاطئ لا يصير  
 فظاهر كونه لا يتصف بكونه غير مطابق اه سم وكتب أيضًا قوله وعدمها أي الاعتبار وأنه لا كسبه  
 التائب من المضاف إليه كذا قرره بعضهم وظاهر كلام سم انه راجع للطابق وكل يجمع (قوله باعتبار  
 المعاني الخ) أي وجودا وعدمه المطابق أقوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) أي عن اعتبار أفاده  
 المعاني وليس المراد الغير المر كذا المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مراد كان أو لم يكن  
 المفردة أي عن اعتبار المعنى الزائد على أصل المراد كما في ع (قوله نصب على الظرفية) يجوز أن يكون  
 صفة مصدر سمي فيكون معولا مطلقا أي تسمية كثيرا لا يراد أن التسمية وضع الاسم على المسمى فلا تصدق  
 فيها وأنه لا يجب حينئذ تأنيث كثير لأن التسمية هنا معني الأطلاق كما يقال سمى زيدان سمى أطلق  
 لفظ الإنسان عليه والأطلاق تعدد وهو مذكور في اعتبار تأويل التسمية به ذكرنا الصفة وما أجابه  
 الخفيد عن الثاني من أن تأنيث المصدر قد لا يرعى في صفته أي لتأويله بأن الفعل والفعل ليس مؤنثا  
 الظاهر أنه خاص بالمصدر المؤنث بذلك وما هنا ليس كذلك وكتب على قوله على الظرفية مانعه أي لأجل  
 الظرفية فعلى تعليله (قوله لأنه) أي هنا (قوله من صفة الاحيان) أي وصفة الظرف فإرف وكتب أيضا  
 مانعه فالمعنى وحسنًا كثيرا والعامل فيه سمي (قوله ومالتا كبداية الخ) فيكون حرفا زائدا اه ح (قوله  
 والعامل فيه) أي في الظرف (قوله سمي ذلك فصاحة) أي تطلق عليه فالتسمية معني الأطلاق كما في سم  
 (قوله الوصف المذكور) وهو مطابقا للكلام الفصيح لمتنقى الحال التي سميناها بلاغة وعلى هذا التقدير  
 تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين اه سم وكتب أيضا على قوله الوصف مانعه فيه إشارة إلى أن  
 تذكرة الأشارع جوعا إلى المطابقة لتأويلها ما أوصف (قوله في أعلى طبقات الخ) لا يراد عليه ما في  
 المطول من أن بعض الآيات أعلى طبقة من بعض الآيات على طبقات السلاطة أعضا متفاوت (قوله طرفان)  
 أي فردان اه سم أو صفان أو مرتبتان وسماهما طرفين لشبههما بطرفي الشيء الأعلى والأسفل (قوله وهو  
 أن يرتقي) أي ذوان يرتقي فلا يراد أن حد الاعجاز من البلاغة وهي المطابقة المتقدمة وليست المطابقة ارتقاء  
 (قوله إلى أن يخرج الخ) قال في الأول اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه مجزرا  
 خارجا عن نطاق البشران البلاغة ليست سوى المطابقة لمتنقى الحال مع فصاحته وعلم السلاطة كقول  
 بهذين الأمرين فمن اتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن راعيهما حق (العاية في أي بكلام هو الطرف الأعلى ولو  
 بقصد أرقص سورة ولا ينبغي أن الأشكال لا يختص بتكفل علم البلاغة بل بتكفل سلبية العرب أقوى  
 وأوجب للأشكال تم اجاب بما جوبه ثلاثة الأول أن العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الأحوال وأما  
 الأطلاق على كميات الأحوال وكيفياتها فأمر آخر ثم نقل الجوابين الأولين (قوله ويبحث فيها فراجع  
 (قوله عن طوق البشر) أي طاقته وسعهم وكتب أيضا قوله عن طوق البشر ذكر البشر بملغى أنه المشتهر  
 بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والأفانجيزا يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملئ  
 اه سم (قوله ويجزهم) عطف لازم على ما روى (قوله عطف على قوله هو الخ) قال الفري قديع تعرض على  
 توجيه الشارح بوجهين أحدهما أن سوف كلام المصنف يدل على أن مراده بقوله وهو حد الاعجاز  
 بيان الطرف الأعلى كما أن قوله وهو ما إذا غسر الخ بيان الطرف الأسفل وعلى ما ذكره الشارح بقوت هذا  
 المقصود ويكون الحاصل تفسير حد الاعجاز بأنه الطرف الأعلى وما يقرب منه فأنه إنما ان تفاوت في  
 البلاغة القرآن بتموه الله تعالى عالم الكميات الأحوال وكيفياتها فيلزم أن يكون كلامه المشتل عليها

في اعلى المراد بالان ان بعضا منه لقلته يمكن للنشر الاتيان بمثله وان لم يقع وتوجهه يقتضي التفاوت فيها حيث جعل حدا للانحياز الطرف الاعلى ومادونه ما يقرب منه وابد ذلك في الطول بان بعض الآيات القرآنية اعلى طبقة من بعض وان كانا جميع مشتركة في امتناع المعارضة فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات في البلاغة قلت التفاوت الحاصل فيها بالنظر الى أن الأحوال مقتضية للاعتبارات في بعضها أكثر فالمقتضيات المرعية فيها وافر من مقتضيات المرعية في الأخرى وذلك لا يقدح في أن يكون كل منها في الطرف الاعلى الى أي مرتبة من البلاغة فلو فاقها بالنسبة الى تلك الآية لوجب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الأحوال التي في نفس الأمر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح أن قوله وما يقرب منه عطف على حد الانحياز والمراد بحد الانحياز البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين فسكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بأنه البلاغة القرآنية كما هو المقصود اهـ وايضاح وبعض تصرف قال سم فيما كتبه في هامش الفري يمكن أن يجاب عن الوجه الاول بان ظاهر السوق قد يترك لمهاويع حجة معني وههنا كذلك كما يظهر من احتجاج الشارح على أنه يمكن أن يمنع دلاله سوف كلام المصنف على أن مراده بيان الطرف الاعلى فقط بل بيان ذلك وبيان حد الانحياز قد أفاذ كلامه ذلك لانه أفاد أن الطرف الاعلى هو اعلى أفراد البلاغة وان حد الانحياز أي مرتبة ونوعه هو ذلك الفرد وما يقرب منه وعن الثاني بان تفاوت لبلاغة القرآنية بالنظر الى ما ذكره مراد الشارح من تفاوتها فالبعض الذي مقتضياته واعتباراته أكثر اعلى طبقة مما ليس كذلك وان اشتركا في أن كلامهما روي في جميع ما اقتضاه الحال في نفس الأمر على أنه يمكن أن يدعي تفاوت نفس البلاغة القرآنية بغير النظر الى ما ذكرنا بان يكون أحد السكلامين ابعد عن أسباب الاختلال بالنصاحة كانه يكون في أحدهما شائبة نقل ويكون في الآخر شائبة ثقل لتخل بالنصاحة نحو فسبحه ولسل أن انقطاع الشائبة بالكتابة أدخل في النصاحة وموجب للأعلو في البلاغة فيندفع الأمر الثاني من أصله وكتب ايضا قوله عطف على قوله الخ الاقرب أن يجعل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر أي كذلك أي حد الانحياز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهو أولى بما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامة من العطف على المبتدأ بعنصر الخبر والعطف على أحد المبتدأ كورن واما حذف الخبر بعد قيام قرينه فشاخص فزى اهـ سم وناقشه بس في قوله وان اتحد المؤدى بما لا يظهر من نقل عن شيعة الغنبي التوقف في كلام الشارح باز وموسط المعمول بين أجزاء عامله اذا تصحيح أن المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا مجموع المتعاطفين وقد توسط بينهما الخبر وبارز وعود ضمير واحد على متقدم ومتأخر في أن واحد اذا احتمل الخبر ضمير أو ذلك محل نظر ثم نقل عن شيعة الدونشري أنه لا مانع من تقديم المعمول على بعض عامله اذا كان العامل كتيبن أو كليات متفصلة أذهو أهون من تقديمه على جمعه وان عود الضمير في هذه الحالة أهون من عود على متناويسيها والجزء المتأخر في نية التقديم وفي أهوية الأمرين نظر ثم نقل عن معنى السيب تخويز ما جاز الشارح فجوز في ذي الدار وعمرو عطف عمرو على زيد وجعل الخبر المذكور لهما معا ثم قال في المعنى فان قلبت لوضع ما ذكرته لصح يدقائمان وعمرو قلت ان سلم منه فليحذف اللفظ وهو متصف فيما نحن بصدد وكتب ايضا قوله عطف على قوله الخ وعليه فالمراد بالاعلى الاعلى الحقيقي ومجدا لانحياز مرتبة والاضافة بيانية اهـ سم وأما على زعم بعضهم الآخر فالمراد بالاعلى النوع الذي يحصل به الانحياز وان كان تنظير الشارح فيه مبنيا على أن المراد به في كلام هذا البعض الاعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فوقه ومجدا لانحياز مرتبة والاضافة لامية ولا بد من تقدير مضاف على هذا أي ذو حد الانحياز وكذلك الاول أي حد الذي لانحياز لان الاعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لالانحياز (قوله يعني أن الاعلى الخ) فالعطف ملاحظ قبل الاخبار كما أشار اليه بقوله مع ما يقرب منه فهو من باب الاخبار عن شيئين بشئ واحد (قوله مع ما يقرب منه) غير مع مع أن عبارة المصنف الواو ومع أن الانسب بقوله كلاهما الواو اذ لا اعتبار بالعدة وأن حد الانحياز الاعلى وما يقرب منه معاقبته (قوله لا يصح كون من الطرف الاعلى) مبني على أن المراد الاعلى الحقيقي وهو الطرف

الاعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الانحياز وهذا هو الواو لمافي الفتاح وزعم بعضهم أنه عطف على حد الانحياز الضمير عائد اليه يعني أن الاعلى مع ما يقرب منه حد الانحياز وما يقرب من حد الانحياز وفيه نظر لان القريب من حد الانحياز لا يكون من الطرف الاعلى وقد أوضحنا ذلك في الشرح

ليس الموصوف الاحيان بل المفرد والا وحسب الثابت وأنه كان الاوضح أن يقول من مسقة الحين وفي بعض النسخ من صفات الاحيان (قوله هو مراد الشارح من تفاوتها الخ) والاعلى وما يقرب منه على هذا او ابعد مطابقة مقتضى ما وجد من الأحوال بحيث لا يترك مقتضى حال في الواقع في مقدار اقصر سورة فأكثر والاعلى وما بعده هو ما بعد عن أسباب الاختلال بالنصاحة من ذلك والقريب من الاعلى ما لم يعد عنها منه (قوله يلزم قصورا لبيان) فيه أنه لا قصور بل المراد ما يقرب منه مما يقرب في البلاغة من حد الانحياز من كل ما لا يمكن معارضته كما أن المراد بما يقرب منه على كلام الشارح ما يقرب من الاعلى في البلاغة من كل ما لا يمكن معارضته فالقريب على كل انما هو بالقياس لما دونه من مراتب البلاغة لا من مراتب الانحياز كما يتوهم

(واسفل وهو ما اذا غر) الكلام عنه (الى ما دونه) أى الى مرتبة هي ادى منه وانزل (الحق) الكلام وان كان صحيح الاعراب (عند السامع باصوات) الحيوانات (أتى تصدر عن) مجملها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخصائص الزائدة على أصل المراد (وبنها) أى بين الطرفين (مراتب كثيرة) متفاوتة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والعقد من أسباب الاختلال بالفصاحة (وتبعها) أى بلاغة الكلام (وجوده) (أش) سوى المطابقة والفصاحة (تورث) الكلام حسناً) وفي قوله يتبعها إشارة الى ان تحسين هذه الوجوه الكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تصلح تحسين بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يصلح المتكلم متصفافضة (و) البلاغة (في) المتكلم ملكة يتقدمها على تأليف

(قوله) اذا لم يحسن أن يقال (الخ) أى لأن النوع هو الطبيعة من حيث هي يقطع النظر عن الأفراد فلا يحسن الاخبار حينئذ بالأفراد احتياجه لتكلف اعتبار النوع من حيث أفرادها

الحق الذي لا ينقسم ويمكن أن يراده الكلي المقول بالتشكيك الصادق على ما يقرب من الطرف الحقيقي فيندفع النظر وبإضاحه أنه يصح أن يراده بالطرف الأعلى النوع الذي يحصل به الامتزاج وهو ماهية كلمة أفرادها متعددة متفاوتة فيصدق الطرف الأعلى حينئذ بحسب الامتزاج أى نهايته التي لا مزية للامتزاج فوقها وبما يقرب منه فيندفع النظر وأورد على هذا أنه يلزم عليه قصور البيان وعدم صحة الحصر في قوله وهو حد الامتزاج ما يقرب منه لأن الطرف الأعلى على هذا الوجه ليس خصوص حد الامتزاج أى نهايته وما يقرب منه بل ما شملها ويشمل مبدأ الامتزاج وما فوقه مما لم يقرب الى حد من المراتب الوسطى وليس في البيان تعرض لمحد فكون قد فسد النوع ببعض أفرادها على أن تفسير النوع بالأفراد لا يتناول عن ضعف اذا لم يحسن أن يقال نوع الانسان ذو عسر والى غير ذلك هذا ايضاح ما في الحقيسة واجب ع ق عن ذلك الاراد بأنه يجوز أن يراد أن نوع الأعلى يشمل صنفين حد الامتزاج وما يقرب منه فيصعب الاختيار عن نوع الأعلى ينصفه كما يقال الانسان نرجسي وغيره اه (اقول) يؤيد الشارح حسن المطابقة على ما ذكره بين أعلى وأسفل اذا لا على على كلامه مراده الأعلى الحقيقي كما أن الأسفل مراده الأسفل الحقيقي بدليل تفسيره بأنه ما اذا غر الخ (قوله وأسفل وهو ما اذا غر الخ) او رد على هذا التعريف أنه يصدق بالأعلى لأنه اذا غر الى ما دون الأسفل التحق بأصوات الحيوانات ويصدق على ما دون الأسفل أنه دون الأعلى واجب بهوم ما في ما دونه بمعنى أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق والأعلى ليس كذلك اذ ما دونه الأوسط يتغيره اليه لا يلتصق بأصوات الحيوانات من سم وأوجب أيضاً بأن المراد الى مرتبة تحتها بلا واسطة فانه المتأخر عند الإطلاق وكتب على قول سم بالأعلى مانعه أي وبالمراتب المتوسطة وكتب أيضاً على قوله ما اذا غير مانعه أى مرتبة كما لو تضمن قول الشارح بعد أى الى مرتبة أخرى الخ (قوله الحق) أى في عدم الاشتغال على المناسبات واللطائف كما أشار اليه الشارح (قوله وان كان صحيح الاعراب) الاحسن وان كان فصيحاً سم (قوله عن محالها) هي الحيوانات (قوله بحسب ما يتفق الخ) وليس من ذلك ترك مراعاة لا طائف والخواص في مخاطبة من لا تسانسها لعدم فهمه لما لم ذلك أتترك مما يجب على البلوغ مراعاة أن الشأن تقول ترك اللطائف حينئذ من اللطائف تأمل سم وكتب أيضاً على قوله ما يتفق مانعه ما مصدره أو موصولة أى بحسب ما يتفق معها اه سم (قوله متفاوتة) لما كان بشكل التفاوت بأنه ان حصلت المطابقة حصلت البلاغة وان انتفت انتفت البلاغة بينه بقوله بحسب تفاوت المقامات أى كافي مقام يقتضى تأكيدها شديداً ومقام يقتضى مطلق التأكيده ورعاية الاعتبارات كالورعي اعتبار واحد ورعي أكثر والبعد من أسباب الخ كالواتني الثقل بالكلية في موضع وبقي منه شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر اه سم ببعض تغيير ولا تغفل عما قدمناه من أنه لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة لمجموع مقتضيات الحال بل المطابقة في الجملة (قوله بعضها أعلى الخ) بيان لما فيه التفاوت (قوله تفاوت المقامات) أى فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات تأكيدها واحداً متلاوياً بعضها أكثر وفي عدها أقله وأكثره بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر (قوله ورعاية الاعتبارات) هي والبعيد مطوفان على المقامات (قوله أخرى) يعني عنه قوله يتبعها فذكره بعد تكرار وهو ال كأكلة التي جعل الحفيد الكلام مشعلاً لعلها غير أنه أساء التصرف في جعل الاعتراض على قول الشارح سوى المطابقة الخ لأن قصد الشارح بقوله المذكور تفسير آخر كآله سم فلا اعتراض انما هو على قول المصنف آخر فتدبر (قوله سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالاشارة ولذا وقع ضفة للوجوه اه فزى وكتب أيضاً على قوله سوى المطابقة الخ مانعه تفسير قوله آخر اه سم (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تقييده للتنبيه على أن ليس النظر الا الى حسن في الكلام ولا ينظر الى هذه الوجوه كما أنها قد ثبتت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها هو الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه أطول وقوله وليس النظر أى أولاً (قوله حسناً) أى عرضياً زائداً على الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة والمطابقة (قوله والى أن هذه الوجوه الخ) والى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة اه أطول (قوله لانها ليست الخ) فيه نظر لانه كما يجعل المتكلم موصوفاً

بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ لم يجعل موصوفاً بالمتكلم والتعريف منسلاً باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد أنه لا يبعد وصف المتكلم بسبب هذا الوجود بصفة ولا يسمى بسببها باسم في الحرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنّس فلا يراد أن وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح اهـ سم قال الفيزي وقد يقال يفهم من هذا الكلام أن هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفاً بصفة حاز أن تجعل تابعة للبلاغة المتكلم مع أنه ليس كذلك لأن هذه الوجوه أصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة للبلاغة لا للبلاغة المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفاً بصفة أم لا وانت خبير بحجج تعدد المانع عن جعلها تابعة للبلاغة المتكلم (قوله كلام بليغ) أو رد عليه أنه يصدق على ملكة الاقتدار على تأليف كلام بليغ في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدرج مع أنها لا تسمى بلاغة وأجيب بأن التكرار في الأثبات قد تم بقرينة المقام فالمعنى على تأليف كل كلام بليغ أي في وسع ذلك المتكلم فلا يراد على هذا الجواب أن من البليغ القرآن ولا قدرة للبشر عليه فيلزم أن البلاغة لهم بأن المراد في كل نوع كلاماً والنهي والمدح وتجويز ذلك بأن يقتدر على تأليف أمر بليغ ونهي بليغ وهكذا إلى الآخر وأن لم يقتدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الأنواع قال الصوفي على أن عدم الألفاظ كتنافها بالنوع الواجب حصول بحث وأن ظاهر عباراتهم بخلافه والمانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع وأن يبعد بليغا بالنسبة إليه أيضاً اهـ سم ثم ذكر أن هذه العناية أعني أرادته كل نوع مأخوذة من الملكة لأن المتبادر منها هو التكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحصل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال أن العناية لا تدخل التعريف بغير قرينة اهـ بياض قال يس وفي قوله على الخ فنظّر لأن المعرف للبلاغة المطلقة والنوع الواحد لا يكفي في تحقّقها وقال في الأصول يقتدر بها على تأليف كلام بليغ أي لا يجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكر في سياق التي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناها على المتكلم وأراد بيباته (قوله فعلم) أي بالقوة القريبة من الفعل أو بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ولولا فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر أن المراد يقتدر به المعلوم الآتية فرع العلم بالعناية فهو رتق المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف فيما للتعريف أي البيان بما هو العادة كآية قال فالفصح أعظم مطلقاً من البليغ ولوقال كذلك لكان أخصر وأوضح فمما هو مقصود ما هو أطول وكتب أيضاً قوله فعلم إلى آخر المقدمة المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة إلى هذه الفنون الثلاثة واختصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في النسبة (قوله مما تقدم) من تعريف البلاغة والفصاحة اهـ سم (قوله المشترك) أي اللفظي (قوله أو على تأويل كل ما يطلق الخ) أي التأويل بمعنى كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى بالتوافق (قوله مطلقاً) أي بلاغة كلاً أو بلاغة متكلم (قوله بالمعنى القوي) أي لا بالمعنى الاصطلاحي لثبوته لأن الموجبة السكينة تنعكس موجبة جزئية اهـ سم فقال بعض الفصح بليغ وكتب أيضاً على قوله بالمعنى القوي ما نهى وهو عكس الموجبة السكينة كلية (قوله أي ليس كل فصيح بليغاً) أن كان المراد في لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى لا يلزم أن يكون كل فصيح بليغاً فالعلة ظاهرة لأن مجرد الجواز كاف في ثبوت لزوم وان كان المراد في وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج إلى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل تدبر وكتب أيضاً قوله أي ليس كل تفسير للثبوت أي لا عكس ويتضمن تفسيره العكس للثبوت بكل فصيح بليغ (قوله لأحد) فيه استعمال أحد الملامز للثبوت في الأثبات (قوله وأن البلاغة مرجعها الخ) بيان أن المرجع ما ذكره من لبيان وجه الحاجة إلى هذين العليين لأنه إذا علم محتاج إليه في حصول البلاغة علم أن بعض مدرّك بعلوم أخرى وبعضها بالخاص وبعضه مبدئ العليين علم أن الحاجة ماسة إليهما فأدفع (قوله في الكلام) تنبع في هذا القيد الأيضاح والأحسن تر كبحق في البلاغة في المتكلم أيضاً ف وقال عبد الحكيم واما خص الأمر الثاني ببلاغة الكلام لأن كونه مرجعاً لبلاغة المتكلم بواسطة كونه مرجعاً لبلاغة الكلام (قوله أي ما يجب) أي احتراز وتبديل للفصح عن غيره وكتب أيضاً قوله أي ما يجب أن يحصل الخ هذا يدل على أن المراد جمع اسم مكان أو مصدر

كلام بليغ فعلم مما تقدم  
(أن كل بليغ) كلاماً  
كان أومتكملاً بتعاضد  
استعمال المشترك في معنييه  
أعلى تأويل كل ما يطلق  
عليه لفظ البليغ (فصيح)  
لأن الفصاحة مأخوذة في  
تعريف البلاغة مطلقاً ولا  
تلكس بالمعنى القوي أي  
ليس كل فصيح بليغاً لجواز  
أن يكون كلام فصيح غير  
مطابق لمقتضى الحال  
وكذا يجوز أن يكون لأحد  
ملكه يقتدر بها على  
التعريف عن المقصود بل لفظ  
فصيح من غير مطابقة  
لمقتضى الحال (و) علم  
أيضاً أن البلاغة في  
الكلام (مرجعها) أي  
ما يجب أن يحصل حتى يمكن  
حصولها كما يقال مرجع  
الجود

(قوله أي في وسع ذلك  
المتكلم الخ) فيه أنه قد  
لا يكون في وسع ذلك  
المتكلم إلا البليغ في نوع  
أو نوعين فيصدق التعريف  
على ما تقدم فلم يبق هذا  
الجواب شيئاً ولا يخفى تكلف  
من جعل قوله بعد و بيان  
المراد الخ من ثبوت الجواب  
لجواباً ما نسب على أنه لو كان  
من تمتع لم يكن لنا حاجة  
إلى تكلف عموم النكرة  
في سياق الأثبات

الى الغنى (الى الاحتراز عن  
الخطا في تاديه المعنى المراد)  
والا لى بما أدى المعنى المراد  
بلفظ فصيح غير مطابق  
لمقتضى الحال فلا يكون

بليغا

(قوله الا ان الأنساب  
حينئذ) أى حين اذ كان  
تفسير الحال أن يؤخذ  
المقال وهو قوله أى ما يصح  
أن يحصل الخ (قوله الى أنه)  
يقع الانتشار لهذا المعنى  
يظهر لوجه قبل قوله والا  
لما الخ (قوله فان الغالب)  
تأخر المراجع الخ (أى  
وهو لا يتأتى هذا الاحتراز  
لا يكون غرضاً مرتباً على  
البلاغة لمخالفتها للواقع  
اذ هو متقدم عليها ثم  
الاحتراز متفرع على علم  
لمعانى فهو غرض منه  
متأخراً (قوله أى وجود  
الاحتراز) لاحداً لهذا  
المضاف اذ معنى كون  
الاحتراز مرجعاً وجوب  
تخصيصه وإيجاده (قوله  
وقوله فلا يكون بليغاً)  
عطف على لفظة قوله  
الواقعة في قوله فانه علم ما  
قوله والا لى بما الخ وقوله مع  
ملاحظة كونه اثباتاً أى  
كون قوله فلا يكون بليغاً  
اثباتاً لما هو قوله في الثاني  
متعلق بالمجولة (قوله أمكن  
أن لا يطابق الخ) ان جريتنا  
على مثال الى المعنى من  
ارادة الاحتراز لغيره  
قوله مرجعاً الى الاحتراز  
وردانه اذ هو جحد الاحتراز  
الفعلى كيف يمكن أن يؤدى

بمعنى اسم المفعول أى المرجوع اليه ورد بأن المناسبة لثبوت أن يحصل على المعنى المصدرى أى بقرينة كلمة  
الى اسم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكاناً للبلاغة باعتبار توقفها عليها كتوقف الحاصل  
في المكان عليه وقوله أى المرجوع اليه أى فبقية هذا الاحتمال حذف وإيصال والاصل المرجوع  
اليه هي أى البلاغة أى الذى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فأتصل الضمير بالمرجع واستتر فأتصل  
بالمصدر غير البلاغة مضافاً اليه المصدر فعدنا ضميراً أحدها المستتر عند الحذف والإيصال وهو راجع  
لائل المأمولة الثانية عند التقدير وثانيتها البارز وهو راجع الى البلاغة وهذا يوضح أن من غلط  
الحذف في نحو ترأس المفعول وجعله من باب الحذف والإيصال لا يختلف الضمير مرجعاً قبل حذف الجار  
وبعد وهو الغلط وقوله ورد أى ما يصعبه الشارح بأن المناسب للثبوت الخ أى لان ما يصح أن يحصل الذى هو  
مكان الرجوع أو المرجوع اليه هو نفس الاحتراز فلاموقع لآلى الا أن يجب أن هذا تفسير المرجع البلاغة  
بحسب ما لا مجموع الكلام فان القول بأن رجوع البلاغة الى الاحتراز بول الى أنه أمر ضرورى فيها  
الأن أن الأنساب حينئذ أن يؤخذ هذا المقال الى آخر الكلام وكأنه نظراً الى أنه يقع الانتشار وعدم البط  
لقوله والا لى بما الخ كذا في كبرى الحفيد وكتب أيضاً قوله أى ما يصح أن يحصل الخ فالمرجع الذى هو  
الاحتراز والضمير بمحصلان لأنهم تحصل البلاغة وهذه خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما في  
قولهم مرجع الخبدال الى فساد القلوب (قوله الى الغنى) أى يجب أن يحصل حتى يحصل الجود وأورد  
عليه قول الشاعر \* حتى تجود وماله بئى قليل \* وأجيب بأن المراد بالثبوت وجود شئ يجوده وان لم يكن  
عند ممال كثير (قوله الى الاحتراز) أى وجود الاحتراز اه ع ق وكتب أيضاً قوله الى الاحتراز الخ أخذ  
من قولنا في تعريف البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقوله والى تفسير الخ أخذ من قولنا فبمعنى  
فصاحته وكتب أيضاً قوله الى الاحتراز عن الخطا ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لأنه خطأ  
في كسفة التاديه فالاحتراز عنه الاحتراز عن الخطا في كسفة التاديه لافى نفسها اه عبد الحكيم (قوله  
المعنى المراد اذ أعلى أصل المراد اه ع ق (قوله والا لى بما أدى الخ) فيه اشكال لان الثبوت ان كان  
للاحتراز والمعنى والا يوجد الاحتراز وردانه لا يصح حينئذ لفظ ربما لانه اذ هو جحد الاحتراز كان الكلام  
غير مطابق قطعاً وان كان يقال لكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة والمعنى والا يكن الاحتراز المذكور مرجعاً  
للبلاغة وردانه لا يصح حينئذ قوله فلا يكون بليغاً اذ المناسب حينئذ في التفرع أن يقول فيكون بليغاً يعنى  
والا وهو كونه بليغاً باطل فيبطل المأزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعاً والجواب اما باختبار الشق  
الاول ويجعل ربما للتعقيد مجازاً كما ذكره ابن الحاجب واما باختبار الثاني ويجعل ربما للثبوت مجازاً لما بين  
الثنى والقلعة من المناسبة ويجعل هذا الثبوت منصعباً على قوله فلا يكون بليغاً لاني اثبات والتقدير  
والا يكن الاحتراز مرجعاً لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغاً ومحصله والا يكن  
الاحتراز مرجعاً أى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغاً أى مع أنه ليس بليغاً واختار الشق  
الثاني يجعل قوله والا لى بما الخ دلالة على علم كون الاحتراز مرجعاً للبلاغة أى واجب الحصول فيها بما  
سبق من تعريف البلاغة واستانام مناسب له ويجعل قوله فلا يكون بليغاً متفرعاً على قوله غير مطابق  
باعتبار الواقع المعلوم مناسب لآلى نبي كون الاحتراز مرجعاً لاني براد أن المتفرع على ذلك ثبوت  
البلاغة لا انتفاءها والمعنى على هذا علم مناسب وجوب حصول الاحتراز في البلاغة لانه لو لم يجب لها أن  
يؤدى المراد بكلام غير مطابق أى يكون بليغاً وفي الواقع المعلوم مناسب اذا كان غير مطابق فلا يكون  
بليغاً لما في تعريف البلاغة فاسم بطل عدم وجوبه وبين وجوبه الذى هو معنى كونه مرجعاً وهذا  
الوجه الثالث بخلاف الوجهين الاولين فانه عليه ما قوله والا لى بما الخ دليل على رجوع البلاغة الى الاحتراز  
لا على العلم والاستانام المذكورين كما هو على الوجه الثالث وقوله فلا يكون بليغاً متفرعاً على الثبوت في  
والا الخ مع ملاحظة كونه اثباتاً بما مر بالمجولة للثبوت في الثاني لا على قوله غير مطابق كما هو على الثالث وهذا  
اوضح ما في الحفيد ونظير ذلك يقال في قوله والا لى بما الخ وكتب أيضاً قوله والا لى بما الخ أى  
والا يوجد الاحتراز بأن الثبوت وأدى الكلام اتفاقاً كيفما حصل أمكن أن لا يطابق فتنتفى البلاغة بل

الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق أى وأمكن أن يطابق اتفاقا فتوجد البلاغة وهما بدلا الاعتراض  
الذى في الحقيقة على احتمال رجوع النفي في والالى وجود الاحترازانه اذالم يوجد الاحتراز لم توجد المطابقة  
قطعا فلا يحمل ل بما حاصل الرفع عدم وجود المطابقة قطعا عند عدم وجود الاحتراز لا يمكن حصول  
المطابقة اتفاقا مع عدم وجود الاحتراز ويرد على هذا الراد أن المطابقة الاتفاقية غير معتبرة اذلا تسمى  
المطابقة بلاغة الا اذا كانت مقصودة كما مر فقول الشارح غير مطابق أى مطابقة مقصودة تأسل (قوله  
والى تمييز) أى معرفة كافتاد في المطلق وكتب ايضا قوله والى تمييز كان الاحسن أن يقول والى الاحتراز  
عن أسباب الاختلال بالفصاحة لفظا ومعنى أما لفظا فلا نه لأن نسب المقابل لكونه احترازا وأما معنى  
فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره دون تكلم بالفصيح وليس مرادوا والتمييز  
في الخارج بان يتكلم به فصيحاً وهو المراد الا أن يقال المراد التمييز في الخارج بقرينة المقام وبشرط هذا  
قول الشارح بعد يعنى به يعرف تمييزا لالمخ اذ لو كان المراد بالتمييز العلم لم لم أن المعنى يعنى به يعرف  
معرفة السالم المخ وهو فائدة هذا الايضاح ما في الحقيقة لكن كلام الشارح في مظهره بل وهنا حيث يقول بعد  
معنى أن من تتبع الى أن قال علم أن ما عداها المخ فبصد جعل التمييز على العلم وكذا كلامه الاطول وأما  
ما استدلل به فدفق بتقدير مضاف أى متعلق بتمييز وقال الحنفى في حواشيه على المطلق ولم يحمل التمييز على  
التمييز العقلي أى اراد الكلام فصيحاً اشارة الى أن بلاغة الكلام تحتاج الى علم المتكلم وشعور به وذلك اه  
والوجه جعل التمييز على ما به التمييز بن (قوله والى بما ورد الخ) أى وأن لم يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح  
والى بالكلام اتفاقاً يمكن أن يوثق به غير فصيح فتدنى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق وكتب  
ايضا قوله أو ردها بأورد وأولا بآدى لان الأداء بناسب المعنى والاراد بناسب الكلام (قوله ويدخل في  
تمييز الخ) ان قلت انما يحتاج الى ذلك لكونه جعل موصوف الفصيح في كلام المصنف الكلام ولو جعله  
اللفظ لم يحتاج الى هذا الاعتراض قلت قد استدللنا بتعالى الصانع المصنف في الايضاح اشارة الى أن البلاغة  
متروكة على فصاحة الكلام أولا وبالذات وعلى فصاحة الكلمات ثانياً وبالعرض (قوله والثاني الخ) قسمه  
ثلاثة أقسام قسم يدرك بالعلوم الا نسبة وقسم يدرك بالحس وقسم لا يدرك تلك العلوم ولا بالحس فلذا  
احتصنا في معرفته الى علم البيان فالأول في القرابة ومخافة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي  
والثاني في التناظر والثالث في التعقيد المعنوي وأما المرجح الأول اعنى الاحتراز عن الخطأ في التادية فلم  
يبين شئ منه في علم ولم يدرك شئ منه بحس فلذا احتصنا في معرفته الى علم المعاني (قوله أى تمييز الخ) وهو  
بالفصيل خمسة تميزات بعدد المخالجات بالفصاحة (قوله منه) ناهراً أنه خبر مقدم لقوله ما بين الخ وهو أن  
كون ما بين في العلوم المذكور منه أمر معلوم بخلاف كون بعضه بين في العلوم المذكور فامر مجهول  
والان نسب هو الاخبار بالمجهول بالعلوم فالأقسام من حيث العلم أن يكون مبتدأ قال شهاب الصنفى  
لا معنى ان لفظ منه اسم بل معنى أنها قائمة بمقام مبتدأ وهو بعضه لا فادتها معاً كأن لفظ نه جملة بمعنى  
أنها قائمة بمقام جملة وهذا معنى ما ينقل عن الزمخشري ومن تبعه في مثل ذلك اه سم قال بس ما لمخصه  
كون ذلك بمعنى ما ينقل عن الزمخشري هو ما ذكره الشارح في حواشى الكشف حيث قال في الكلام على  
قوله تعالى ومن الناس من يقول فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ أى وبعض الناس أو  
وبعض من الناس ووقوع الظرف موقع المبتدأ ليس بمبتدأ ومناذون ذلك وما هنا الاله مقام معلوم اه  
وذكر ما السيد عند قوله تعالى فأتوا ج به من الثمرات وقالكم لكن القطب والطبي صرحا في هذا الموضع  
بان من التبعية اسم كمن في قوله من عن عيني مره وأما ما (قوله ما بين) أى غيرات بين متعلقها  
في علم من ألقية الخ فكله مالف يحمل وما بعده نشره والشائع في هذا النشر كلمة أو فصح الحمل في منه  
ما بين الخ وان دفع الاعتراض بان الأولى الواو اه عبد الحكيم بالمعنى وقوله بين متعلقه هالك أن تقدير هذا  
المضاف بعد من أى والثاني من متعلقه ما الخ وأن تقدير تمييز قسلى ماى والثاني منه تمييز ما بين الخ وقوله  
فصح الحمل أى تقدير المضاف وقوله وان دفع الاعتراض الخ أى يجعل المقام مجسلاً وما بعده نشره وقوله  
الأولى الواو أى لان أولاً حسناً الشين وهو غير مراد هنا فتأمل وفي سم اعتراض آخر جوابه ما بينان فيما

(والى تمييز) الكلام  
(الفصيح من غيره) والا  
لم يأتورد الكلام المطابق  
لمقتضى الحال غير فصيح  
فلا يكون بليغاً لأوجب  
وجود الفصاحة في البلاغة  
وبدخل في تمييز الكلام  
الفصيح من غيره تمييز  
الكلمات الفصيحة من  
غيرها لتوقفه عليها  
(والثاني) أى تمييز الفصيح  
من غيره (منه) أى بعضه  
(ما بين)

الكلام مطابقة اذ يطابق  
لكان احترازاً لفظي حاصل  
وقد علمت أن المرجح الذى  
يجب حصوله في الخارج  
قبل حصول البلاغة هو  
الاحتراز بمعنى المعرفة لا  
الاحتراز افعلى فافهم  
(قوله ولم يحمل التمييز على  
التمييز اللفظي الخ) أى وان  
كانت البلاغة متروكة  
عليه وقوله يحتاج الى علم  
المتكلم الخ أى لا يتيان  
بالفصيح من غير علم  
وشعور به غير معتبر

نكتبه على قوله أوفي علم الصرف (قوله في علم من اللغة) أي أصلها اه سم وكتب أيضا قوله في علم من اللغة عبارة عن منه ما بين في العلم المسمى بعلم من اللغة أي معرفة أوضاع المفردات الغريبة وسمي هذا العلم العلم لأن المتن هوظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم يتعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالخوسملا تعلقت بالالفاظ لأن من حيث المعنى الموضوع له اللفظ وما يتعلق بالمعنى أقوى لأن الناس إلى أدراك المعنى أحوج اه (قوله كالغريبة) قال في المطول أعني بتسمية السالم من الغريبة عن غيره وقال هنا يعني به يعرف الخ وأشار بذلك إلى أن قوله كالغريبة يحتاج إلى تقدير أي كيتيزي الغريبة عن غيرهم لأن التمثيل لما بين وهو تميز وكذا لا بد منه في قوله كخالفة القياس وما بعده وكتب أيضا قوله كالغريبة الكفاية مقتضائية وكذا يقال في قوله الاتي كخالفة وما بعده (قوله أي معرفة الخ) لوجعل العلم هنا على المسائل وقال أي مسائل أوضاع المفردات لكن أنسب بقول المصنف بين في علم الخ (قوله لأن اللغة) المراد لأن علم اللغتان العلم هو الذي يطلق على تلك الأشياء وأما اللغة فهي الالفاظ الموضوعه للعاني اه سم وكتب أيضا قوله لأن اللغة أعم من ذلك أي لأنها قد تنطبق على غير معرفة أوضاع المفردات من معرفة أحوال اللفظ المعارضة له من الصحة والاعلال والأعراب والبناء وغير ذلك اه جرى وكتب أيضا على قوله أعم ما قصه لأن علم اللفظ يطابق على ما شمل جميع علوم العربية كافي الأطول وعلى قوله من ذلك ما قصه أي من علم من اللغة (قوله يعرف تميز) إن أراد تميزه هنا وهو معرفة السالم من غير ما احتج إلى تقدير مضاف أي متعلق بغيره والآن المعنى به يعرف معرفة السالم ولا يعني تهاهنا وان أراد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالأمر ظاهر (قوله بمعنى الخ) هذا لا يخص علم اللغة بل يجري في الصرف والنحو فله ترك التسمية عليه فيما علمه بالقياس وكتب أيضا قوله بمعنى الخ أي ليست معرفة السالم من غيره وقوله هذا السالم هذا غير السالم وهذا اللفظ غريب وهذا ليس بغريب أو هذا يحتاج في معرفته إلى تقدير أو غير ذلك وهذا لا يحتاج بل بمعنى الخ وكتب أيضا قوله بمعنى الخ لكن المناسب لهذا التقدير أن يقول المصنف منه ما استفاد من علم من اللغة الخ كالأجنبي اه فزى (قوله علم أن ما عدا الخ) لأن الأشياء اثنين باضدادها اه ع في (قوله إلى تقدير) أي زاد فيجب لعدم وحدانه في السكت المتداولة وقوله أو غير ذلك أي على وجه بعد كسر ج (قوله ما قبل) القائل الزوني وكتب أيضا قوله ما قبل أي اعتراضا على المصنف بناء على أن مراده بقوله بين في علم من اللغة أنه يجب فيه أن بعض الكلمات يحتاج في معرفته الخ اه سم (قوله أن بعض الالفاظ) أي لا يقال في بعض معني من الالفاظ أنه يحتاج إلى الخ فكيف يقول أن تميز السالم من غيره بين في علم من اللغة (قوله إلى أن يصح عنه) أي أو أن يخرج على وجه بعد (قوله أوفي علم الصرف) ظاهرة أن هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول ههنا إذا الذي بين في علم من اللغة مغاير لما بين في التصريف الخ والجواب أن أول تقسيم والمراد بما بين نوع كلي والمعاني أن هذا ينقسم إلى قسمين في علم من اللغة وقسم في التصريف الخ اه وكتب أيضا قوله أوفي علم الصرف اعتراض عليه بأن الخلل بالصاحبة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وأوجب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثانية في اللغة ويقولون أنها شاذة فيعلم منه أن ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع اه فزى (قوله أنه يعرف الخ) لأن من قواعدهم أن المتضمنين إذا اجتمعوا كقولهم الثاني منهما مفعولا ولم يكن زائدا للعرض وجب الإدغام اه جرى (قوله كضعف التأليف) مثل الاختصار قبل ذلك لفظا ومعنى وحكما (قوله والتعقيد اللفظي) رد عليه بأن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور كل منها سائر الاستعمال جار على القوانين كالمسحوق وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون فهو فيكف يبين في علم النحو والجواب أن تسمية التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو مخالفتها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والنحو بين فيما هو الأصل وما هو خلافه وحديثه يعرف به التعقيد اللفظي والحاصل بكثرة مخالفة الأصل (قوله أو يدرك بالحس عطف على بين أي ومنه تميز يدرك متعلقه وهو التناظر بالحس كيدل عليه قوله أنه يعرف الخ فلا يراد بالتمييز عبارة عن المعرفة ولا يدرك بالحس ذلك التمييز لأنه لا يحصل به العلم ولا يحتاج إلى القول بأن يدرك بمعنى يحصل

أي بوضوح (في علم من اللغة) كالغريبة وإنما قال في علم من اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة أعم من ذلك يعني به يعرف تميز السالم من الغريبة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بعاني المفردات المتأسسة علم أن ما عداها ما يقتضي إلى تقدير أو غير ذلك فهو غير سالم من الغريبة وسمي هذا يبين فساد ما قبل أنه ليس في علم من اللغة أن بعض الالفاظ يحتاج في معرفته إلى أن يصح عنه في الكتب المسبوقة في اللغة (أو في علم الصرف) كخالفة القياس إذ به يعرف أن الأصل مخالف للقياس دون الأصل (أو) في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي (أو يدرك بالحس)

(قوله عبارة عن الخ) يفيد أنه لم يقع التسمية بمثل اللغة ومعني غير المعنى الذي مر عن سم وغير ذلك (قوله قال في المطول) أي بعد قوله كالغريبة (قوله وأن أراد التميز خارجا) عرفت أنه غير مراد فثبت (قوله أن من الكلمات) أي بعضها مخصوصا كما لا يخفى

بالحس أي بالنزوق الصحيح الذي هو كالحس في الإدراك اه عبد الحكيم (قوله بالحس) أي النزوق السليم الذي هو مثل الحس في الإدراك او مراده بالحس الباطني وقيل مراده بالحس السمع (قوله كانتافير) أي تنافرا حول حرف (قوله ما بين) أي التميز الذي بين متعلق الخ (قوله أو يدرك) أو لا تقسم فاندفع ما في الخفد اه (قوله فقد سأل الخ) لان ما يدرك بالحس ليس هو ما عند التعقيد المعنوي بل بعضه اه سم (قوله التعقيد المعنوي) أي تميز التعقيد المعنوي اه سم (قوله اذ لا يعرف) لتعليل لاستثناء التعقيد اه سم (قوله تميز السالم) أي متعلق تميز (قوله بعضه من في العلوم المذكورة) أي من متعلق وهو القرابة ومخالفة القياس وضعف التألف والتعقيد اللفظي وقوله وبعضه يدرك بالحس أي يدرك متعلقه وهو التنافير سواء كان في الحروف أو في الكلمات وقوله وبني أي من المرجع وكتب أيضا قوله وبني الاحتراز الخ والاحتراز الخ أي غير مبينين في علم ولا مدركين بحس خست الخ (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) أي الذي هو المرجع الأول بتمامه وقوله والاحتراز عن التعقيد المعنوي أي الذي هو بعض المرجع الثاني واحتراز بالمعنى عن اللفظي فانه لم يبق غير مبين في علم بل هو مبين في علم النحو كما صرح به قريبا (قوله لذالك) أي لمعرف ذلك المذكور من الاحترازين كما في الجري (قوله علم المعاني) ان أراد التواضع فلا مر ظاهر أو الملكة والادراك احتيج الى تقدير مضاف أي فوضو متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد (قوله أي عن الخطأ الخ) أي لان الاحتراز عن الخطأ كما قد يوهمه ظاهر اللفظ تأمل سم أي لان الأول من مرجع البلاغة هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ فهو ظاهر عبارة المصنف ان علم المعاني هو ما يحترز به عن هذا الاحتراز وهو فائد ذلك قال الشارح أي عن الخطأ فاعلمنا التوهم ولو عبر بمعنى دون أي كما عبر في المطول لكان أنسب هنا وقال الفري الأولى في تأويل كلام المتن أن يكون على حذف مضاف أي وما يحترز به عن متعلق الأول ومتعلقه هو الخطأ في التادية تأمل (قوله لمكان) أي لوجود اه سم في فهو مصدر مجي من الكسوف (قوله من بداختصاص) أي تعلق فاندفع ما قبل ان الاختصاص لا يقبل الزاد أو النقص وكتب أيضا قوله من بداختصاص لهما بالبلاغة اعترضه الخفد بما يخصه ان مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد ان الذي أصل المراد وتميز الفصيح من غيره فالشي الأول لا يكون الا علم المعاني ولا يشار فيه غير من العلوم فلا يظهر بالنسبة اليه التعجير في زيد والشي الثاني كما يتوقف على علم البيان بتوقف على اللغة والنحو والصرف بلاز يادله عن غيره وأجيب عن الأول بان المراد بقوله من بداختصاص لهما أي لمجموعهما لا لكل منهما وعن الثاني بان علم البيان المقصود منه بالذات التميز المذكور بخلاف النحو ومثاله انه ليس المقصود منه بالذات ذلك التميز المذكور بل هو حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة فعال اللفظ أعرايا وبناء (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) أي من حيث رجوعها الى تميز الفصيح من غيره وانما كان لهما من بداختصاص بالبلاغة مع توقفهما هذه الحقيقة على عدم علم لان هذين العلمين لا يعضان الا على ما يتعلق بالبلاغة (قوله لمعرف الخ) لتعليل لاصالة الاحتياج اه سم (قوله والثلاثة) أي وبعضهم يسمى الثلاثة علم البديع كما في عق (قوله ولا تخفى) رجوع المناسبة أو لوجه تسمية الأول بالمعاني فانه يصعب عن كسفة تطبيق الكلام لمتن الحال وهو متعلق بالمعاني لان مرجعه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والثاني بالبيان فلتعلقه باراد المعنى الواحد جودياته بطرق مختلفة في الوضوح والثالث بالبديع فلتعلقه فقه من المحسنات ولا خفاء في بداعتها وطرافتها وتسمية الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفنون به مجموعها وتسميتها بالبيان فلتعلقها بالبيان أي المنطق الخ أول غلب الفن الثاني على الثالث وأما تسمية الثلاثة بالبديع فليدغم ما بحثها وحسنها لمخلص من سم ويس وغيرها

**الفن الأول علم المعاني**

(قوله الفن الأول) لما ذكرنا صفات الفنون الثلاثة وأسماءها ناسد ذكرها في التراجم بطريق العهد لان العهد يصح في هذا كرا الضمى كما تقدم فاشار الى الأول منها وهو ما يحترز به عن الخطأ في التادية فقال

يا لحس فالضمير عائدا الى ما ومن زعم انه عائدا الى ما يدرك بالحس فقد سألها خاها (قاعدة التعقيد المعنوي) اذ لا يعرف تلك العلوم ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فعلم ان مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة وبعضه يدرك بالحس وبني الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فست الحاجة الى علم مفيد من ذلك فوضو علم المعاني للأول وعلم البيان للثاني واليه أشار بقوله (وما يحترز به عن الأول) أي عن الخطأ في تادية المعنى المراد (علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان) وهو اهذين العلمين علم البلاغة لكان من بداختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضو ذلك علم البديع واليه أشار بقوله (وما يعرف به وجوده الخمسين علم البديع) ولما كان هذا المختص في علم البلاغة وتوابعها بالتخصيص مقصود في ثلاثة فنون (وكثير من الناس) يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني (والآخرين) يعني البيان والبديع (علم البيان والثلاثة علم البديع) ولا تخفى وجود المناسبة في الفن الأول علم المعاني فقدم على البيان



علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو اراد المعنى الواحد في طرق محتلفة (وهو علم)

(قوله في قول المصنف الخ)

فيه ان المصنف لم يقل ذلك انما قال الشارح في أول المقدمة رتب المخصص على مقدمة وثلاثة فنون لم يقل وثلاثة فني قطع من الفن الثالث ومن البعيد أن يكون مراده قول المصنف في الايضاح على فرض أنه قال ذلك فيه (قوله ان تعرف الجزأين) أي تساو بهما في أصل التعريف وان حصل التفاوت رتبة كما هنا اه شيعنا (قوله أي بطرق) اشارة الى أنه متعلق بمراد وفي معنى الباء ولو جعله ظرفا لبعي لكان التقدير بمراد المعنى الواحد الكائن في طرق ومتعلق بمراد حدوثه فربما يفرد بطرق فله مع أنه لا يكون عالما بالبيان إلا أن يكون عنده قدرة على الاراد بجميع الطرق كما سبأني (قوله وقد تنطلق على معلومتها) ذكر ذلك وان فهم من قوله أسماء العلوم المبنية عليه بقوله لكن الخ وأنت الضمير العائد على الإدراك وكان حقه التذكير لكان عبارة الاطول في بعض نسخه ادراكات بصيغة الجمع (قوله كما يقتضيه تخصص الاسم) أي اسم العلم المذكور كلفظ المعاني وقوله بالادراك

أن الأول علم المعاني والاخبار عنه بأنه علم المعاني ولو كان معلوما ما قبله ليناسب الفنون بعد ما محتاج فيها الى الاخبار لطول العهد فخيرى التراجم الثلاثة على نسق واحد من ع ق وكتب ايضا قوله الفن الأول علم المعاني فيه أن الفن الأول ألفاظ لأنه ضمن المختصر الذي هو اللفاظ كما مر وعلم المعاني ممان فكيف صرح الجمل ويحتاج بان الجمل على طريق الأسناد الجازي من اسناد ما لدليل الدال بناء على أن الجاز العقلي لا يختص باسناد الفعل أو مافى معناه بل يكون في غير المشتقات وهو مختار غير المصنف لأن العلم وان كان في الأصل مصدر ليس المقصود به المعنى المصدرى أو في الكلام حذف مضاف الى الأول أي مدلول الفن الأول الخ أو في الثاني أي دل على المعاني ولا يمنع أن الفن الأول من قبيل الالفاظ وتقدر مضاف في قول المصنف سابقا ورتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة أي ودوال ثلاثة فنون كما سبق وفيه ايضا ان الخبر هنا وهو علم المعاني أعرف من المبدء الاضافته لعل في رتبته والمتعارف العكس والحواب عن هذا يجعل الفن الأول خبرا مقدم او علم المعاني مستند أو غيرا عنه أن تعرف الجزأين يمنع تقديم الخبر فالمناسب الحواب بمنع أن المتعارف العكس بدليل القائم زبد وانما الضابط جعل الحديث عنه مبدءا والحديث عنه خبرا تأمل وكتب ايضا قوله علم المعاني من اضافة المعنى لازم (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة في الموضوعين استدأ ثباته لأن استء باعتبار الاتصال والاتساق والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان أي متصلا به بمنزلة المفرد بحال كونه ناشئا من المركب أي متصلا به ولخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه كذا في الفزيو يصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المركب كما ذكره في شرح الكشف في قوله صلى الله عليه وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى وكتب ايضا قوله بمنزلة المفرد يعني أن علم المعاني ليس جزأ البيان حقيقة بل كجزء لأن رعاية المطابقة لم تعتبر في البيان على وجه الجزأ فيقبل معنى اعتبارها فيه أن الاراد الذي هو مقصود البيان إنما يعتبر بعد رعاية المطابقة وطلوع التقديم بغير هذه البعدي لكن في قوله لكونه منه أي لاجل أن علم المعاني بمنزلة الجزئين من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعاً فقد علم المعاني لذلك وضع كذا في الجزئي وكتب ايضا على قوله بمنزلة المفرد الخ ما فيه جميع التوقف على كل (قوله لأن رعاية الخ) محلة للعلم (قوله وهو) أي الرعاية المذكورة وذكر ما باعتبار الخبر اه سوي وكتب ايضا قوله وهو مزيج علم المعاني لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما سبق اذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة تأمل سم (قوله معتبرة) أي على حصة الشريعة وكتب ايضا قوله معتبرة في علم البيان المراد بالاعتبار ما شمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لاخر منه ولا فائدة له والشئ الاخر الذي هو اراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه اه يس (قوله المعنى الواحد) كثرة الحدود بدفانك تعبر عنه نارة يقولك زيد مخي ونارة تقول زيد بجان الكلب ونارة تقول زيد كثر الرامد ونارة تقول زيد ليل الفصل اه سم (قوله في طرق) أي بطرق (قوله وهو علم) الضمير الى علم المعاني واسماء العلوم المبنية على المعاني تطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد فتلقاها بالعلم بل حال ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد تطلق على معلومتها التي هي القواعد لكن ان علمت عن دليل وان اطلقوا على الملكية الخاصة من ادراك القواعد مرة بعد أخرى اعني ملكة استحضارها متى اذ بدلكن اذا كانت ملكة ادراك عن دليل وان اطلقوا كما يقتضيه تخصص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند أنه في الادراك الحقيقية وفي الملكية التي هي تأمل الادراك في الحصول ووسيلة اليه في الدقائق متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة تعرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا فيكون حقيقة وبالجملة التعريف بمحتل أن يكون للمعاني بآي معنى يؤخذ اه أطول لكن الجمل على الادراك ههنا لا يناسب لصيرورة المعنى عليه ادراك ذلك به ولا يخفى ما فيه ولعل هذا هو الداعي للشارح الى تجويز الجمل على الملكية والقواعد دون الادراك فتأمل

ثم قال ومما يدل أنه يصديق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة من الأبطال انها ملكات لا ملكة واحدة لأن كل علم ملكات لا يوايه بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمر منضبط يمكن تعينه واعتباره ويمكن دفعه بتكليف أن براد يعرف به تلك الأحوال فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا ومما يرد أنه يصديق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسألة منه كما إذا حفظ من شواهد المسائل ما في باستنباط مسائله لا يقال لا تعرف الأحوال بها بل مسائل تسحصل بها لأنها لا تعرف بملكة الاستحضار أيضا بل مسائل تسخضرها وجوابه أن العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة فملكة الاستحضار خارجة من قوله علم فهي ليست بعلم أصلا بل بعض تعرف وكتب أيضا قوله وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة والجواب أن البلاغة سبب لتأليفات جزئية لا لأدراك الأحوال الجزئية أما حذفه على المطول ومما رده بلاغة المتكلم (قوله أي ملكة) لا يقال لأطلاق العلم على الملكة يقتضي أن من علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لا نقول أن ثبت علمته بالمعاني بمعنى حصول مسائله لا لا نافي فيها بالمعنى الآخر أعني الملكة فنرى وكتب أيضا قوله أي ملكة لا يقال تعريف علم المعاني بما ذكره دورلوق معرفة تلك الأحوال على علم المعاني والعكس لا نقول جنة التوقف مختلفة لأن توقف الأحوال على العلم بمعنى الملكة من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث التصور لا أخذها في تعريفه فلا تصورها ونكتب أيضا قوله أي ملكة يقتدر على العلم بطلان على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لأنها معترقة مفهومه حتى يرد أنه يلزم المنكر أرى توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالأدراك كانت الجزئية الأدراك كانت المتعلقة بالفرع المستخرجة بتلك الملكة كما في التلويح اه عبد الحكيم وقوله لأنها معترقة الخ أي في كلام المصنف وقوله المستخرجة بتلك الملكة أي بواسطة استفادتها من الأصول السلكية المذكورة عليها بتلك الملكة كما في الفري من لا كلام يلقى إلى المنكر يجب توكيده أصل كل من مضطر بالملكة وفروعه المستفادة منه هذا الكلام الملقى إلى هذا المنكر يجب توكيده وجوده الفري أن يكون المراد بالأدراك كانت الجزئية أدراك الأصول أي لتلغات اليها وجعلها جزئيات باعتبار أن متعلقاتها جزئيات لطلقي الأصل فهي جزئيات إضافية ولا توسط على هذا «يقى» آخر وهو أن مقتضى هذا ما غير الأدراك كانت الجزئية التي قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للأدراك كانت الجزئية المذكورة في قول الشارح الآتي أي هو علم يستنبط منه أدراك كانت جزئية لأن الأولى عبارة عن القضايا التي موضوعاتها جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى إلى هذا المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الأحوال السلكية كالتأكد في هذا التركيب والتأكد كيد في ذلك التركيب الذين من جزئيات مطلق التأكد كيد فكلام الشارح أولا يقتضي أن يعرف بالملكة فروع القواعد وكلام المصنف مع كلام الشارح ثانيا يقتضي أن يعرف بالملكة جزئيات الأحوال والجواب أن هذه الملكة تعرف بالملكة جزئيات الأحوال وبواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وبسيلة إلى التصديق بأن هذا التأكد المخصوص مناسب لهذا الإنكار لأنه يلزم من معرفة كون هذا الكلام الملقى إلى المنكر يجب توكيده لطلاب مقتضى الحال معرفة أن هذا التأكد المخصوص مناسب لهذا الإنكار الذي هو الحال ويصح أن يراد بالأدراك كانت الجزئية الأولى أيضا جزئيات الأحوال السلكية فلا يكون هنالك تغاير فاعرفه (قوله على أدراك كانت جزئية) وصف الأدراك كانت بالجزئية تسامح من وصف الأدراك وصف المدرك ففتح الرأ فهو مجاز عني أرفي الكلام حذف وتأويل أي أدراك مدركات جزئية أي على استحضار ما كان منها معلوما واستحصال ما كان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد إذ لا يلزم أن تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فإن بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد الفحاحة إلى أنظار دقيقة في استخراج بعض المسائل ولهذا أسئل الأئمة الأربعة عن مسائل فتوقفوا في جوابها (قوله ويجوز الخ) بل هو أولى وعليه فالعلم بمعنى العلوم وأما كان أولى لأنه لا يجوز إلى ارتكاب استخدام في قول المصنف الآتي ويغض في ثمانية أبواب ولأنه أشيع في العلوم المدونة وأما شرح الشارح الأول لأنه أشهر في لفظ العلم اذ المشهور استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالإنسان (قوله العلوم) أشار به إلى العلاقة

أي ملكة يقتدر بها على أدراك كانت جزئية ويجوز أن يراد به نفس الأصول والقواعد المعلومة

خاصة بنوع أهل الفنون (قوله مثلا) راجع لملكة أول العلوم الثلاثة وغير الثلاثة كاللغة (قوله لا يقال انها ملكات) أي في الباطن وقوله لا تكل علم ملكات أي في الباطن أي فالنظر للباطن وترك المتعارف غير مفيد فراجع لفظا هـ المتعارف وأن كان الاشكال باقيا (قوله لا يقال لا تعرف الأحوال بها الخ) يعني فلا يكون التعريف صادقا على ملكة الاستحصال المذكورة (قوله وصف الأدراك الخ) للقرأة الشارح بالاضافة أي أدراك أم صور جزئية (قوله أي أدراك مدركات) فالمدرك هو أدراك المأثور هو أدراك فقه مدركات

ولا يستعملهم المعرفة في  
الجزئيات قال (يعرف به  
أحوال اللفظ العربي) أي  
هو علم يستنبط منه أدراك  
جزئية هي معرفة كل فرد  
فرد من جزئيات الأحوال  
للكويرة بمعنى أن أي فرد  
يوجد منها أمكن أن نعرفه  
بذلك العلم وقوله (التي بها  
يفتق) اللفظ (مقتضى  
الخال) احتراز عن الأحوال  
التي ليست بهذه الصفة  
مثل الاعمال والأدغام  
والرفع والنصب وما أشبهه  
ذلك مما لا بد منه في تأدية  
أصل المعنى المراد وكذا  
المحسنات البدعية من  
التجسيم والتزصيص  
وتجوهها مما يكون بعد  
رعاية المطابقة والمراد أنه  
علم يعرف به هذه الأحوال  
من حيث أنها يطابق بها  
اللفظ مقتضى الخال لظهور  
أن ليس علم المعاني عبارة  
عن تصور معاني التعريف  
والتعكير والتقديم  
والتأخير والاثبات والحذف  
وغير ذلك

(قوله كالتشبه الخ) فسه  
أن التشبه والتجسيم والتزصيص  
وكذا الأفراد مما يقتضيه  
الخال كتعظيم أو تخفيران  
ما ذكره لا يتوقف عليه  
أداء أصل المراد على وفق  
الوضع كما يستتبع ذلك تقدير  
(قوله كعلم البيان) أي  
تفريق علم البيان وقوله  
بمعنى ضميمته عائد على  
تفريق المقدرة فافهم

في إطلاق العلم على القواعد التعلقية وأنه من إطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا يحسب الأصل أن  
قلنا أنه صار حقيقة عرفية فيها (قوله ولا يستعملهم المعرفة الخ) علمه تقدمت على العلول (قوله في الجزئيات)  
أي في أدراكها تصوراتها أو تصديقا بها أي واستعمالهم العلم في أدراكها الكلمات تصوراتها أو تصديقا  
بها فافهم في الأطول (قوله قال يعرف) أي دون يعلم (قوله يعرف به أحوال الخ) ليس المراد محصورة  
هذه الأحوال بهذا العلم تصوراتها وأنه كالتعريف بها بل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق  
اللفظ مقتضى الخال أي التصديق بأن هذا التماثل كيد الجزئية مثلا الذي في قولك أن زيد قائم به مطابق هذا  
الكلام الجزئي مقتضى الخال وهكذا أو يشير الشارح إلى ذلك كله (قوله يستنبط منه) أي يستخرج  
منه ومن على أنها التعبدية أن هي بنا على أن المراد بالعلم الأصول والقواعد وسببها أن هي بنا على أن المراد  
به الملكة أي يستخرج بسبب هذه الملكة أدراك الخ (قوله كل فرد فرد) لأجاجة لفرد الثاني الآن  
فيجعل صفة اه سم بمعنى منفرد عن الآخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافتراء  
دون الاقتراح ولا يصح جعله على تعدد المضاف المعنى تعدد الخبر في نحو هذا حلوا مض لا ته لا يحل  
محلها شيء واحد كقول من محل حلوا مض ولا على ترك العاطف لأقتضائه التقييد بفردين فردين قال  
الفرق وقد يترك في مثله لفظ كل مع أن العموم مراد كان بقوله معرفة فرد فرد والظاهر أن العموم حيث  
مستفاد من قرينة المقام فإن النكرة في الثابتات قد تيمم بقدرته ويحتمل أن يجعل على حذف المضاف وهو  
كل بتلك القرينة اه بعض تلخيص (قوله معنى أن أي فرد) دفعه أن الأحاطة بكل الأفراد مسقطه  
اه سم (قوله يوجد منها) أي أدركها من هذه الأحوال اه سم في وقرر بعضهم أن المراد أي فرد حاولنا  
إيجاده أمكن أن نحصله بذلك العلم تأمل (قوله بذلك العلم) أي بتلك الملكة اه سم في أو بالأصول  
والقواعد (قوله وما أشبه ذلك) كالتشبه والتجسيم والتزصيص والنصب والرفع وما أشبهه اه سم في وقوله مما لا بد منه في  
تأدية أصل المعنى المراد أي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور لا يتوقف أداء أصل  
المعنى عليه كالادغام ذلوقا زيدا جلا بالفتل كان مودبا لاصل المعنى تأمل وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك  
مما لا بد منه الخ أي من حيث أنه لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد فلا اعتراض بأن ثم أمور لا بد منها  
تأدية أصل المعنى المراد كحوال اسم الإشارة وقد يبعث عنها علم المعاني لأن بعث عنها الأمن حيث أنه لا بد منها  
في تأدية أصل المعنى حتى يشمله كلامه لأن ذلك وظيفة اللغة بل من حيث أفادت بها قصد المتكلم أياها واعتباره  
لها لاقتضاء الخال أياها وذلك أمر زائد على أصل المعنى فإذا أشار المتكلم بهذا التي القريب استفيد أن المتكلم  
قصد القرب لاقتضاء الخال أياها فإذا أشار بذلك التي القريب استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الخال  
أياها فالبحث عن هذه الأحوال التي لا سم الإشارة من حيث أفادت أن المتكلم يقصد هذا لاقتضاء الخال أياها  
من علم المعاني (قوله وكذا المحسنات البدعية) هذا معنى على المشهور وأما على حقيقته من أن المحسنات  
البدعية قد يقتضها الخال فلا يخرج عن التبريد حيث أنها أو رب الكلام حسنات لا من حيث أنها  
سم وقوله فلا يخرج الخ فافهم أن كان البحث عنهما من حيث أنها أو رب الكلام حسنات لا من حيث أنها  
مطابقة اللفظ مقتضى الخال والالم يخرج من التبريد بالحسنة المرادة لأنها حيث من أفراد المعرفة كما  
حققه الشارح في شرح المحتاج وكتب على قوله لأنها حيث الخ ما نصه أي لأن علمها من أفراد الخ (قوله  
يعرف به هذه الأحوال الخ) أي يصدق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الخال فافهم العبارة  
التي يرشد إليه ما يبدل لكن لو عبر بالتصديق لكان أصرح في مقصوده (قوله من حيث الخ) أي لأن علم  
المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقا كما أشار إليه بقوله لظهور أن ليس الخ اه سم في وكتب أيضا قوله من  
حيث الخ خرج بهذه الحسنة شيئا من العلم الذي يعرف به معاني تلك الأحوال كالأخوال والفتوة وعلم البيان كما  
في الشارح (قوله أن ليس علم المعاني الخ) أي كما توهمة عبارة المصنف ولهذا قال الشارح والمراد (قوله  
عبارة عن تصور الخ) إذا العلوم التصديقية لا التصورات لكن اللازم ما تقدم على هذا التقدير أن يكون  
علم المعاني ملكة تصور بها معاني التعريف وغيره مما ذكر لأن يكون نفس تصور المعاني المذكورة وكيف  
قال عبارة عن تصور معاني الخ والجواب أنه على حذف مضاف أي عبارة عن ملكة تصور أو المراد أنه عبارة

وهذا يخرج عن التعريف  
علم البيان اذ ليس البحث  
فيه عن احوال اللفظ من  
هذا الحقيق والمرد بأحوال  
اللفظ الامور العارضة له  
من التقديم والتأخير  
والاثبات والحذف وغير  
ذلك ومقتضى الحال في  
التحقيق هو الكلام الكلي  
المتكفي بكيفية مخصوصة  
على ما شأبه أنه في المفتاح  
وصرح به في شرحه فانفس  
الكيفيات من التقديم  
والتأخير والتعريف  
والتسكير على ما هو ظاهر  
عبارة المفتاح وغيره والاما  
صريح القول بانها احوالها  
يطابق اللفظ مقتضى الحال  
لانها عين مقتضى الحال  
وقد سبقنا ذلك في الشرح  
وأحوال الاسناد ايضا

(قوله فلا يكون البحث عن  
أحوال الخ) أي فلا يكون  
مسائل البحث عن احوال  
الخ وكذا يقال في نظيره  
(قوله ولما قبل الخ) هذا  
لا راد على ما يأتي لعل قول  
المصنف هو علم الخ (قوله  
نفس موضوع العلم) أي  
كافي قوله الكلام اماخير  
أو انشاء (قوله كالمبر) أي  
كافي قوله الخ اذا أتى الى  
المنكر يؤكد وقوله  
ككونه جملة اسمية أي كما  
في قوله اسمية الجملة واجبة  
في مقام افادة الدوام (قوله  
لان البحث عن اجزاء  
العلوم) أي عن اجزاء  
موضوع العلوم (قوله في  
الحقيقة) ليس المراد

عن نفس التصور حين يراد بالعلم ادراك المسائل كما أنه يكون عبارة عن نفس المعاني المذكورة حين يراد  
به المسائل اهمه وكتب على قوله على هذا التقدير ما نصه أي تقدير ان المراد معرفة الاحوال تصورها  
(قوله وهذا) أي يقولنا من حيث الخ (قوله عن احوال اللفظ) مثال احوال اللفظ التي يبحث عنها في علم  
البيان كون دلالة اللفظ بطريق الكناية مثلا (قوله من هذه الحقيق) ايراد الاعتبرت من تلك الحقيق كانت  
من علم المعاني اه ع وكتب ايضا قوله من هذه الحقيق بل من حيث ما قبل وما لا قبل ومن حيث تحقيق  
تفاصيلها وشرط اصول المجازتها الصغر زيد لئلا عن التعبد المعنوي اه ع (قوله الامور العارضة الخ)  
أي فالمراد بأحوال اللفظ مقتضيات الاحوال وليس المراد بالاحوال الامور والذاتية التي أضف اليها  
المقتضى كالانكار لان تلك ليست أحوالا للفظ بل للخطاب (قوله على ما شأبه أنه في المفتاح) أي في  
تعريف علم المعاني منه حيث قال هو تتبع خواص ترا كيب الكلام الى ان قال ليعتبر بالوقوف عليها  
عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فهذا يقتضي ان مقتضى الحال هو الكلام المكفي  
بتلك الكيفيات لانه الذي يذكر دون نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والحذف والاثبات والتأكيد  
وتركه الى غير ذلك من الكيفيات فتأمل وأو د عليه ان الذي يذكر هو الكلام الجزئي لا الكلي ومدعي  
الشارح ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي وأجيب بأنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته بخلاف  
وصف الكيفيات بالمذكور به التي هي من أوصاف الكلام كافي عبارة المفتاح فليس شاع ذلك  
الشروع وقد تقدم ان التحقيق ان مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح فتدبر (قوله  
وصرح به في شرحه) أي صرح به شارحه العلامة في شرحه قال الحق سبحانه لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى  
بالقبول من تصريح الشارح اه ولعل وجه الاولوية كثرة المواضع التي صرح فيها صاحب المفتاح بان  
مقتضى الحال الكيفية وقد يمنع التصريح في كلام المفتاح غايته الامر انه في كثير من المواضع ظاهر في  
أنه الكيفية كما ستعرفه (قوله والتسكير) أي وغير ذلك واتسارته انكالا على ظهور رادته وعلى المقابلة  
على ما سبق (قوله على ما هو) راجع للثني وقوله عبارة المفتاح أي في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في  
بعض المواضع مقتضى الحال كيدوا لذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالقديم والتأخير ونحوها وانما كان ظاهره  
نفس التأكيد والذكر والحذف وغير ذلك من الكيفيات كالقديم والتأخير ونحوها وانما كان ظاهره  
ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف أي الحال مقتضية لذى التأكيد الخ (قوله والامام صرح  
الخ) فيه ان غاية ما يلزم انه اسبغ في مطابقة اللفظ لنفسه والاسم استعماله ذلك ولا شأن بمطابقة شيء  
لشيء تتوقف على وجود الشيء الثاني فهو سبب المطابقة الاول له قاله عس اه سم وما قبل من ان اللازم  
على ذلك مطابقة الشيء لنفسه واتحاد المطابق والمطابق برديانه لا يلزم ذلك أصلا بل المطابق بالكسر  
اللفظ والمطابق بالفتح الاحوال كما يصح به التصريف فتأمل وبعضهم قال يلزم عليه اتحاد المطابق  
والمطابق برفع الباء فيه ما هو هذا تعميم صحيح وهو بمعنى قول س يلزم انهما سبب في مطابقة اللفظ لنفسه  
وأجاب الحق سبحانه في حواشيه على المطول عن الشارح بان هذا وان كان غير مجتمعا عند العقل لكنه  
لا يصدر عن ذي عقل فانه لا يقال وجود الحسن في زيد سبب لان تصفيه به ويشتمل عليه اه (قوله لانها عين  
مقتضى الحال) قد يقال مقتضى الحال الكيفيات الكلية والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية  
تأمل اه سم (قوله وأحوال الاسناد الخ) دفع لما قبل الله ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلا يندرج  
فيها احوال الاسناد لانه ليس لفظا فلا يكون البحث عن احواله من مسائل هذا الفن مع انها وما قبل ان  
موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسئلة يجب ان يكون نفس موضوع العلم أجزأه  
من جزئياته كالتحليل والطلب أو عارضا من عوارضه ككونه جملة اسمية أو استقاهما لا حزا من أجزائه  
لان البحث عن اجزاء العلوم من مبادئ العلوم لا من مسائلها لكن هذه المناقشة جارية في كل من المسند  
والمسند اليه ايضا وجه الدفع ان احوال الاسناد احوال للكلام لان احوال الجزء من احوال الكل  
فصاعدا راجح احوال الاسناد في احوال اللفظ اه في صرح ان موضوع مسائل احوال الاسناد في الحقيقة  
هو الكلام وان كان ذلك باعتبار الاسناد مع ان الحق الطوسي صرح بان موضوع المسئلة قد يكون جزأ من

أجزاء موضوع الفن \* بقي شيء آخر وهو أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وتلك الأحوال  
كلنا كبدا تعرف لست عوارض ذاتية لأوضوع لأنها مألوفة الشيء لذاته كالتعب الألاحق للإنسان  
بواسطة أنه إنسان أو لحزبه كالحركة اللاهقة له بواسطة أنه حيوان أو لخارج مساو كالحغل العارض له بواسطة  
أنه متعجب بل هي عارضة لأوضوع الذي هو اللفظ العربي لأمر أعم منه وهو كونه لفظا والجواب أن رعاية  
مثل ذلك من تدقيقات الفلاسفة وأعمال الفنون الأدبية فلا راعون مثل ذلك فان الفن الأدبي قصير  
عبارة عن عدة مسائل بين فيها أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة هذا انضاح مافي الحقد ويرد عليه أن  
اللفظ جزء لموضوع الفن فالصحت عنها يبحث عن الأعراض الذاتية اللاحقة لموضوع الفن باعتبار جزئه إذ  
لا يعني أن اللفظ بالنسبة للكلام العربي كالحويان بالنسبة إلى الإنسان وقد جعلوا الحركة اللاحقة للإنسان  
باعتبار جزئه وهو الحيوان عريضا ذاتيا للإنسان والحاصل أن العصور لا يضرا إذا كان العام جزءا من  
المعرض فتدبر هذا والأعراض الغربية أيضا ثلاثة أقسام لأنها مألوفة الشيء لخارج أنحص كالحغل  
العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان أو لخارج أعم كالحركة العارضة للإنسان بواسطة أنه جسم أو لخارج  
مباين كالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار (قوله إلى نفس الجملة) لأنه يصدق على أحوال الجزأ أنها أحوال  
نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ بالعربي) أي اللفظ الجوهري عن أحواله في هذا الفن باللفظ  
العربي وبالباء اخذ على المقصود عليه (قوله بمجرد اصطلاح) أي اصطلاح من علماء الفن بمجرد الموجب  
لأن الأحوال المذكورة مطابقة لملكي اللفظ مقتضى الحال وبها تقع شأن كل مقال ومعنى كونه  
اصطلاحا ليسموا فاقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره فاندفع مافي الحقد (قوله  
لأن الصناعة الخ) ينبغي جعله خبرا ثانيا عن تخصص (قوله وإنما وضعت لذلك) وإن كان يمكن جربها في  
كل لغة اه سم (قوله وبغض في ثمانية أبواب) إن كان العلم عبارة عن المسئلة أو التصديق فالتقدير وبغض  
العلم أي عبارة متعلقة الذي هو المسائل فان الأبواب عبارة عن الألفاظ فلا بد أن يكون المخصص فيها الألفاظ  
أيضا والألم يكن من انحصار الكل في الأجزاء وإن شئت جعلت التقدير وبغض متعلقة في مدلول ثمانية  
أبواب أو المسائل فالتقدير وبغض العلم أي عبارة لأمر وإن شئت جعلت التقدير وبغض في مدلول  
ثمانية أبواب ولأن تستغني عن تقدير هذا المضاف وتقدير عبارة أو مدلول على الاحتمالين الأولين  
يجعل المسار بالآبواب المسائل وإن كان المختار في أسماء الكتب والتراتيم أنها الألفاظ (قوله  
المقصود من علم المعاني) من تبعية المراد بعلم المعاني هناما شمل مسائله وتعرفه وبيان وجه الانحصار  
والتنبيه لا في بالمقصود منه مسائل التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية فالمراد بالمقصود المقصود  
بالذات وهو بعض علم المعاني بالعلمي المذكور وليس المسار بالمقصود منه غيره وفائدته على أن من صلة  
المقصود حتى يقال إن المقصود من الشيء خارج عنه كافي قوله المقصود من التنكاح النسل مثلا وبذلك  
اندفع مافي الحقد فتأمل ولأن أن تجعل من بيانية وتبقى علم المعاني على ظاهره بحيث يشمل الأماسله  
ويكون زيادة لفظ المقصود لكونه أظهر في خروج التعريف وبيان وجه الانحصار والتنبيه لا في من  
علم المعاني لأنه قد يتوهم ادراج هذه الأمور في العلم لأنه لا اتصال فاندفع مافي الحقد على هذا الوجه أيضا  
وأما جعل صلة المقصود بمحذوفة المقصود من الفن الذي هو الألفاظ الفنية لمسائل العلم وتعرفه من الأمور  
المذكورة والمعنى وبغض المقصود من الفن الأول الذي هو العلم المقصود علم المعاني فكذلك لا حواجه  
إلى تقدير وجعل الضمير في بغض إلى الفن وهو خلاف الظاهر وإلى تأويل زائد في قوله الفن الأول علم  
المعاني أي مقصود مدلول الفن الأول علم المعاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح ذلك تأسيسا لبيان  
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب اه فترى وكتب أيضا قوله المقصود بدل من الضمير في بغض العائد  
على علم المعاني لأنه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل (قوله انحصار الكل في الأجزاء) لأن العلم  
اسم لعملة لا لكل جزء (قوله أحوال الاستدلال الخ) أملا بد من غمائية بدل مفصل من مجمل أو ضمير مبتدأ  
محذوف أي وهي أحوال الاستدلال الخ وحذف العاطف طار اختيارا وحسنه هنادفع قوم مبروراة الثمانية  
محذوف أي وهي مذكورة على سبيل التعداد وعلى هذا تكون مبنيات على السكون لكن بكسر لام أحوال

من أحوال اللفظ باعتبار  
أن التأكيد وتر كنهه مثلا  
من الاعتبارات التي راجعة  
إلى نفس الجملة وتخصيص  
اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح  
لأن الصناعة الخ وضعت  
لذلك (وبغض المقصود  
من علم المعاني في ثمانية  
أبواب) انحصار الكل في  
الأجزاء لا الكل في  
الجزئيات ولا لصدق علم  
المعاني على كل باب (أحوال  
الاستدلال المعبري أحوال  
الاستدلال أحوال الاستدلال

بالحقيقة نفس الأمر بل  
المراد بها الأمر الحق  
(قوله بواسطة أنه حيوان)  
أي لأن مسدار الحركة  
الحاصلة باختيار من قامت  
به على الحيوانية لا على  
الإنسانية (قوله أي مقصود  
مدلول) قد يقال لاحاجة  
لتقدير مدلول إذا المعنى  
يقصد من اللفظ (قوله أو  
هي مذكورة الخ) أي  
لست بدلائل مذكورة  
الخ (قوله مبنيات أي  
شبه مبنيات) في كونها  
ليست عاملة ولا معلولة

القصر الانشاء الفصل  
والوصل والوصول والاطناب  
والمساواة وإنما انحصر فيه  
لأن الكلام المختص أو  
انشاء لانه لا محالة يشتمل  
على نسبة تامة بين الطرفين  
قائمة بنفس المتكلم وهو  
تعلق أحد الشئتين بالآخر  
بحيث يصح السكون عليه  
سواء كان إيجابا أو سلبا أو  
غيرهما كما في الانشائات  
ونفسها بما يقع المحكوم  
به على المحكوم عليه وأسلوبه  
عنه خطأ في هذا المقام  
لانه لا يشتمل النسبة في  
الكلام الانشائي

(قوله انه صار كذا الخ) أى  
فليست أو اللفظ بـ  
هى جزء من الاسم (قوله  
سكون الاسم) أى التلم  
بمهم سبب البناء لا كما  
وأنت (قوله وقف) هو  
الراجح (قوله مطلقا) أى  
سواء فسر بالتعلق أو  
بالإيقاع الخ وهذا الإطلاق  
من التصرف كما علمت مما  
سبق (قوله لانه المراد الخ)  
اقتصاره في الاعتراض بذلك  
ظاهر ان جعل النسبة  
في الخبر مطلقا ثبت أمر  
لا حرق فيه (قوله أى  
التعلق) استقيمه أنه  
يجب متعلق بالتعلق  
للتقدير اذ هو معنى التمام  
فيما سبق فيقول زعماء  
تعلقه يشتمل ونحوه عليه  
للكلام يورث الى أن قول  
الشارح وهو تعلق الخ تفسير  
بالاعم (قوله بل هو إيجاب  
معنى الخ) هذا هو المناسب  
لتعريف الانشاء المشهور

الاسناد الخ سري ونحوه المتخلص من التفاء الساكنين ولا إشكال في العطف على ما هو مذکور على سبيل  
التعداد في قوله الفصل والوصل وقسوله الإيجاز والاطناب والمساواة وان استشكل في الاطول لان الذى  
قصده مجموع المعطوف والمعطوف عليه لانه صار كلاً واحداً وجعل اسم الجملة من المسائل وقيل سكون  
الاسماء قبل التركيب وقف لانه اء بس (قوله الفعل) أى وافق معناه واقتصر عليه لانه الأصل (قوله  
القصر) انما لم يذكر فيه وما بعد احوال لانها فى أنفسها أحوال فلو ذكر لم يضافه الشئ الى نفسه اه بس وما  
ذكره بـ ينقض بالانشاء (قوله وانما انحصر فيها) هذا محل معنى لاجل اعراب لان متعلق قوله لان قول المتن  
ينصرف وانما أعاد الشارح ذلك للبعد (قوله لا محالة) مصدر مسمى بمعنى القول من حال الى كذا أى تحول  
اليه ويشتمل خبران وخبر لا فى قوله لا محالة محذوف أى موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة  
تأكيد الحكم اه فنرى (قوله يشتمل على نسبة تامة) اشتغال الكل على الجزء (قوله تامة) خرجت النسبة  
التفصيلية كما فى غلام زيد والحيوان الناطق (قوله قائمة بنفس المتكلم) أى قيام علم وادراك الاقيام  
تحقق قيام الياسر بـ زيد مثلاً فعنى قيامه بنفس المتكلم ان النفس مدركة للنسبة لانهما صفة  
لها حقيقة فيها فاندفع ما ترى من التناقض بين قوله قائمة بنفس المتكلم المقتضى قيامه بنفسه وقوله وهو  
تعلق الخ المقتضى قيامه باحد الطرفين هذا مدرج عليه الحفيد وقال الفنى قوله قائمة بنفس المتكلم  
لاشأن أن تلك النسبة في الخبر هى إيقاع النسبة أو انتراعها وفى ضرب مثلاً هو طلب الضرب فعنى قيامها  
بنفس المتكلم كونه صفة لها هو جودة فيها وجوداً متصلاً كسائر صفات النفس لأنهم معقوله له حاصله  
صورته فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع أو الانتراع وان الموجود فى نفس  
من قال اضرب طلب الضرب وإيجاد لا بمجرد تصورده كذا نقل عن الشارح فى قوله هو تعلق أحد  
جزأى الكلام بالآخر مساحمة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير أى فلا بد من تأويل  
كلامه بان يقال وهو ذو تعلق الخ وقوله باحد الطرفين عبارة الأطول بالطرفين ومعنى كون النسبة بهذا  
المعنى بين الطرفين تعلقهما وليس هذا الوجه الذى نقل عن الشارح هو علمه عليه الشارح فيما  
بعد بانه خطأ فى هذا المقام لأن المحكوم عليه بالخطية مقتصره على الإيقاع والانتراع المختص بالخبر  
لكن لا يخفى أن مدرج عليه الحفيد أقرب الى كلام الشارح ثم قال الفنى والحق أى النسبة مطلقاً لا بزم  
إن توجه نفس المتكلم بل ذلك شأنه دليل ما ذكره المطول ان قول النائم والساهى والخنوع كلام مع  
انه لا قيام للنسبة بنفس واحد منهم اه يتصرف (قوله وهو) أى النسبة وذكر باعتبار الخبر (قوله تعلق  
أريد به النسبة الحكمية) أى ثبوت المحمول للموضوع اه بس وفيه نظر لان كون المراد بالتعلق النسبة  
الحكمية المقسرة بأنها ثبوت المحمول للموضوع غير مناسب هنا لان المراد بالتعلق ما يشتمل النسبة الانشائية  
كما سيذكره الشارح وليس فى الانشاء ثبوت المحمول للموضوع اذ النسبة فى ضرب باز يدعى تعلق الضرب  
بـ زيد على وجه طلبه منه وفى حل قام زيد بتعلق القيام بـ زيد على وجه الاستفهام عن صدور منه وكتب أيضاً  
قوله وهو تعلق أحد الطرفين بالآخر قد يشكل بان تعلق أحد الطرفين وصف لأحد الطرفين فلا يلزم  
قوله السابق بين الطرفين ويمكن أن يجاب بانه لأهنا من أنه أراد متعلق أحد الطرفين بالآخر التعلق  
والارتباط بين الطرفين بمعنى مدلولهما اه سم على المطول (قوله عليه) أى التعلق (قوله سواء كان) أى  
ذلك التعلق إيجاباً أو سلباً يدعى قائماً أو سلباً أو نحو ذلك ليس بقائم وهذا انما يكون فى الخبر بخلاف الانشاء لانه  
لا يتصف بالإيجاب ولا سلباً لان الإيجاب والسلب من أنواع الحكم والانشاء ليس يحكم بل هو إيجاب معنى  
بلفظ مقارنة فى الوجود اه حوى وكتب أيضاً قوله إيجاباً أى تعلق إيجاب ويحتمل هذا الإيجاب والافتناء  
المدكو ليس إيجاباً ولا سلباً كما فى الفنى وذلك لان الإيجاب هو ادراك الثبوت والسلب ادراك الانتفاء  
ومثلهما الايقاع والانتزاع فلا يقدح ادراك الوقوع والانتزاع ادراكه (قوله كما فى الانشائات)  
اذ السلب والإيجاب فيها مجسمتها الوضو وان زعمه الإيجاب أو السلب فان اضرب أمر معناه  
طلب الضرب و بـ زعمه أن الضرب مطلوب هو إيجاب اه ع س وكتب أيضاً قوله كما  
فى الانشائات الكاف استقصائية (قوله خطأ فى هذا المقام لانه الخ) اجيب بان قول المصنف والافنى

للقيد أي النسبة لا القيد أي الخارج فالمعنى أنه ليس للأشياء نسبة وفيه أن القوم صرحوا بأن نسبة مع أن  
 الغالب جوع النقي إلى القيد اه حفيد على المظول (قوله فلا يصح) تنبر على النقي (قوله التقسيم)  
 أي تقدم الكلام باعتبار نسبه إلى الخبر والأشياء والمصغ (قوله فلا يصح) تنبر على النقي (قوله التقسيم)  
 من الأشياء فلا يوجب جدفه التقسيم باعتبارها (قوله أن كان نسبته خارج) المراد بالخارج النسبة الخارج حية  
 الثالثة لا طرفين مع قطع النظر عما يفهم من الكلام ولا ينافي أن المراد به النسبة الخارج حية (قوله أي  
 يكون بين الطرفين في الخارج الخ) فان الخارج في هذا القول أي قول الشارع أي يكون الخ بمعنى  
 نفس الأمر اه نس وكتب أيضا قوله خارج أي عن الكلام سواء كانت في الذهن أو في خارج اه  
 حتى قد خلت القضايا بالذهنية المحضة وكتب أيضا قوله أن كان نسبته خارج الخ اعلم أن كل نسبة  
 أنشائية كانت أو اخبارية لها خارج أما الاخبار بفظاها أو بالانشائية فلا ينسب لها قولها ضرب مثلا  
 نسبة كلامية أي مفهوم من ذات الكلام وهي طلب الضرب من مخاطبها ونسبة خارج حية وهي  
 الطلب النفس للضرب وإذا كان للنسبة الانشائية خارج لم يمكن أن يخرج عن مطابقتها بأن يتحقق  
 من المتكلم ذلك الطلب لنفسه أو لعدم المطابقة بأن لا يتحقق منه ولذا أنى بعض ما شتر من اختصاص  
 الصدق والكذب بالخبر واختصاص احتماله به وأثبت جسم ذلك في الانشائية فلم يميز الخبر من  
 الانشائية بقول المصنف أن كان نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فغير ولدفع هذا الاعتراض فصرح الشارع  
 قبل المطابقة والألمطابقة بقصد المطابقة والإلمطابقة بالانشائية وان كان نسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه  
 لم يكن لا يقصد أن بالانشائية بخلاف الخبر وفيه بحث لأنه لا خبر يقصده به عدم مطابقة نسبة لان وضع الخبر  
 لا تطابقه وإنما عدها احتمال على أن إرادته بالنسبة ثبوت أمر لا موهبة وأنه في الموجهة بقصد وقوعها  
 أي مطابقتها للخارج وفي السالبة بقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها فالقصد في ذلك قائم إلى أن ثبوت  
 القيام به بدو وقوعه في بدليس بقائه إلى أن لا يثبتون بالمتكذب كورل بدغيره واقع ثم كلام الشارع لكنه  
 جعل اللامطابقة إيماء إلى الكذب وهو حيث لا يتم التقيق أن النسبة التي لها خارج هي التي تكون  
 حاكمة عن نسبة أي حالة بين الطرفين في نفس الأمر فعني ثبوت الخارج لها كونه محكما ونسب  
 الانشائية ليست حاكمة بل محضرة لترتب عليها وجود أو عدم وأومع مرة أو تحسرا أو غير ذلك اه ملخصا  
 من الأطول مع زيادة من المفسد قال بعضهم ومافي الحفيد وغيرهم أن جميع الانشائية أتت خارجا ينبغي  
 أن يستثنى منه نحو بعث وأشر بتأذلا نظرا لها خارجا قبل النطق بها فالخامس قبل النطق هو  
 إرادة الشيء والحاصل بعده نقل الملك مثلا اه وفي الألف البنات عن الصفوى ما يؤيد على الأطول  
 من الضيق حيث قال اعلم أن معنى الخبر والانشاء بالمعنى الشامل لجميع ما عدا الخبر والتمييز بينهما مما قد  
 واحتاج إلى الإيضاح وقد ملخص ذلك شفا الشرح في شرح القوائد حدث قال اعلم أن كل أمر بينهما  
 في حد ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار معتبره حاله أبا التثبوت أو الانتفاء ضرورة استغالة ارتفاع  
 النقصين والخبر والوضع على صورة ذهنية على وجه الأذعان تحكي تلك الحال الواقعة وترتبها  
 والحكاية تدل على المحكي دلالة غير قطعية فالخبر يدل عليه أيضا ويحوز تحفظه عن كلامه بل هو أن كان  
 الطرفان على ما حكى وفهم من تلك الصورة المعبرة بالانقاع والارتفاع في الغرض ورتة تكون الصورة  
 موافقة لمعالة الواقعة في الكيفية موافقة الحكاية لا تحكي فهما ثبوتان أو سلبيان وان لم يكونا كذلك  
 فهي بخالفة لمعالة في الكيفية فالصدق مطابقة الحكم بمعنى الانقاع والارتفاع لمافي الواقع في الكيفية  
 والكذب بخالفة إياه فها أولئك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع واللا وقوع من حيث انها مدركة  
 مفهومه من اللفظ انطبقت في الكيفية مافي الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها مصدر كة فصدق والا  
 فكذب والتغابر الاعتباري كاف في المطابقة به اعترف المحقق في الأطول الآن فيه تكلفا فظهر صحة  
 حمل الحكم على الانقاع والوقوع اه وفيه تصريح بأن المراد بالصورة الذهنية الانقاع والارتفاع وانها مدلول  
 والخبر وكونه مدلوله موافق لقول ابن السبكي ومدلول الخبر الحكم بالنسبة وأن المطابقة معتبر من بين الحكم  
 وبين الوقوع أو الارتفاع سواء أريد بالحكم الانقاع والارتفاع أو الوقوع واللا وقوع وأن التغير بين

فلا يصح التقسيم فالكلام  
 (ان كان نسبته خارج)

(قوله لترتب عليها  
 وجود) أي كما في ضرب  
 فانه يترتب عليه وجود  
 الضرب بالامثال وقوله  
 أو عدم أي كما في ان ضرب  
 فانه يترتب عليها عدم  
 الضرب بالامثال وقوله  
 أو معرفة أي كما في هل قام  
 زيد فانه يترتب عليها معرفة  
 الجواب وقوله أو تحسرا  
 كما في لبث الشاب بعدود  
 فانه يترتب عليه التحسر  
 (قوله فالخبر يدل عليه)  
 أي على المحكي كما يدل على  
 الحكاية التي هي الصورة  
 الذهنية وقوله ويحوز  
 تحفظه الخ أي كما في كلام  
 النائم الخائف للواقع

المتطابقين حقيقي على الأول اعتباري على الثاني والمراد بالموافقة في الكيفية الموافقة في الثبوت والسلب  
ثم قال فان قلت اضرب مثلا يدل على ثبوت نسبة الطلب ايضا فان تحققت كان صدقا والافكنا بقلت هو  
موضوع لنسبة الطلب للأمين ثبوتها بالذات الا انه يستلزم خبرا وهو ان الضرب مطلوب فيدل على نسبة  
تضمن المطابقة لانه بالذات يدل على صورته في ثبوت نسبتته وحاصل الجواب ان الخبر موضوع لصورة  
تتبع ثبوت النسبة وتحكي ذلك والاشياء موضوع لنفس تلك النسبة ويمكن ان يحصل على حقيقته شيئا  
قول من قال الاشياء محصل مدلوله خارجا له لا بدونه أي على وجه ان يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا  
ينافي انه محقق بدونه فمدلوله اضرب والمقصود به نسبة طلب الضرب لا ما هو حكاية لها وهذه النسبة لم  
تحصل بدون اضرب على وجه ان يكون اضرب مدلوله ما يحكيها وان تحققت بدون اضرب في نفس الامر  
وقوله والخبر ما حصل مدلوله خارجا بدونه يحصل على ان المراد بالمدلول المضمون الذي هو وقوع النسبة  
الحسنة على ان يكون مدلوله الحقيقي والمقصود به حكاية ذلك المضمون اباختصار وكتب ايضا على قوله  
لنسبته ما منه المفهوم منه (قوله في أحد الأزمنة الثلاثة) فمدفع لما توهم من ان الاحاد الاستقالية  
مخوصة بقوم زيد بل ان تكون كلها كاذبة اذ النسبة خارجة عما في الحال اه فزري (قوله أي يكون الخ)  
تفسير لقوله كان لنسبته الخ فكان الظاهر ان يقول أي كن لانه تفسير لا يجوز ومجمل اللهم الا ان يكون  
خفاء لاراء الحسني مجوزا لمخالفة المفسر والمفسر واولا اي كان الخ لكان وانحصر (قوله أو سلبية) أي  
تسلط عليها السلب كما في النفي المحصل نحو ز بدليس بقا أو دخل السلب في مفهومها كما في النفي المدلول  
نحو ز يدهوليس بقا وهذا التقرير يعلم أنه لمخالفة في كلام الشارح لمعليه المحققون من المتأخرين  
ان النسبة بين الطرفين دائمة ثابتة لان معنى كونها دائمة ثابتة أنها دائمة تتعلق بأحد هالبا آخر ولا  
تكون عدم التعلق وهذا لا ينافي كونها دائمة سلبية بالمعنى السابق تأمل (قوله تطابقه) بيان للواقع الا اذا  
اول بتقدم مطابقته أو لا مطابقته وكتب ايضا قوله يطابقه أو لا يطابقه في المطابقة صورته وفي عدمها  
صورته ان (قوله تلك النسبة) أي المفهوم من الكلام وقوله ذلك الخارج أي النسبة الخارجة اه جري  
(قوله أي فالكلام خبر) صنع ذلك ليكون جواب الشرط الذي في الاصل وكتب ايضا قوله فالكلام خبر  
أي من حيث احتماله للصديق والكاتب كما أنه قضية ومسلمة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث أنه مشتمل  
على الحق ومسؤول عنه وجزءه دليل ومطلوبه وحاصل منه اه فزري ويسمى دعوى أيضا من حيث أنه  
يدعي (قوله وان لم يكن نسبته خارج كذلك) المقصود ارجاع النفي الى القيد الأول بقدر نسبة ما اشتهر ان  
لا خارج للانشاء اه فزري وهذا مجازة لظاهر صنيع المصنف من ان مدار الفرق الخارج في الخبر وعدمه  
في الانشاء وان قوله تطابقه أو لا تطابقه على ظاهره فهو بيان للواقع اما اذا جعل المراد بقصد مطابقته أو لا  
مطابقته وان مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الانشاء فانني راجع الى القيد الثاني أعني تطابقه الخ  
فتدبر (قوله وتحقق ذلك) أي الفرق بين الخبر والانشاء ان الكلام الخ وحاصله ان للانشاء ايضا نسبة  
خارجية تطابقه أو لا تطابقه في الفرق بينه وبين الخبر وهذا المطابقة واللامطابقة في الخبر وعدم قصد ذلك  
في الانشاء وفي قوله وتحقق الخ زري ان ما يقتضيه ظاهر المتن من ان الفرق بينهما ان الخبر له خارج  
والانشاء لا خارج له كلام ظاهري ليس بتحقيق وان لم يكن حل كلام المصنف على هذا التحقيق بان يكون  
معنى قوله تطابقه أو لا تطابقه أي قصد مطابقته أو عدم مطابقته الخ (قوله بحيث تحصل) أي توجد  
فالعاطف تفسري أو تفهم فغبار (قوله من غير قصد الى كونه داعلي نسبة حاصلة في الواقع بين الشئين)  
أي تطابقه أو لا تطابقه فصب نبي القصد هذا القيد المحذوف هذا هو الموافق لما في الاول عن الشارح  
والانطباق بقوله بدعي جانب الخبر تطابقه أو لا تطابقه ويحتمل ان المراد من غير قصد الى تلك الدلالة فضلا  
عن قصد المطابقة أو عدمها في كون الفرق بين الخبر والانشاء قصد الدلالة على النسبة الخارجة  
وقصد المطابقة أو عدمها في الخبر وعدم القصد في الانشاء تأمل (قوله لان النسبة المفهومة من الكلام  
الخ) ينبغي ان يكون متعلقا بقوله أو تكون نسبته بحيث يقصد الخ على أنه عليه ما تضمنه من ان الفهم  
نسبتين لا بجميع الحقيقي على أنه عليه ما تضمنه من ان في الكلام مطلقا نسبتيين لانه وان كان صحيحا

في أحد الأزمنة الثلاثة أي  
يكون بين الطرفين في  
الخارج نسبة ثبوتية أو  
سلبية (تطابقه) أي تطابق  
تلك النسبة ذلك الخارج  
بان تكون ثبوتيتين أو  
سلبيتين (أو لا تطابقه) بان  
تكون النسبة المفهومة  
من الكلام ثبوتية أو سلبية  
بينها في الخارج والواقع  
سلبية أو بالعكس (خبر)  
أي فالكلام خبر (والا)  
أي وان لم يكن نسبته  
خارج كذلك (فانشاء)  
وتحقيق ذلك ان الكلام  
اما ان تكون نسبته بحيث  
تفصل من اللفظ ويكون  
اللفظ موجودا من غير  
قصد الى كونه داعلي  
نسبة حاصلة في الواقع بين  
الشئين وهو الانشاء  
أو تكون نسبته بحيث  
يقصد ان النسبة خارجة  
تطابقه أو لا تطابقه وهو  
الخبر لان النسبة المفهومة  
من الكلام

(قوله يدل على ثبوت  
نسبة اطابق) أي في الواقع  
واضافة نسبة لطلب بانية  
وقوله ايضا أي كابدل على  
نفس النسبة (قوله لمحصل  
مدلوله خارجا) يظهر  
معناه في المفهوم فقط الذي  
أشار اليه بقوله لا بدونه الخ  
والاشكال



قطع النظر عن الذهن لا بد

وأن يكون بين ذهن  
الشئ في الواقع نسبة  
ثبوتية بأن يكون هذا ذلك  
أو سلبية بأن لا يكون هذا  
ذلك ألا ترى أنك إذا قلت  
زيد قائم فإن القيام حاصل  
لزيد قطعاً سواء قلنا أن  
النسبة من الأمور الخارجية  
أو ليست منها وهذا معنى

(قوله نعم قول الشارح  
الخ) قد نقل بعد عن بس  
أنه تمثيل فلا تعين (قوله  
بما موضوعه الخ) بيان  
لغوا مسمى الواجب يمكن  
(قوله فإن النسبة فيها  
الزوم) هذا في الشريطات  
المتصلة وأما المنفصلة  
فالنسبة بين الجزأين فيها  
العناد فكان الأولى ذكر  
هذه النسبة أيضاً كما ذكر  
نسبة الشريطات المتصلة  
قاله بعض مشايخنا (قوله  
أول المقصود أن هذا الخ)  
وقطعا على هذا راجع  
لكونه مقتضى الكلام  
لا خصوصه (قوله وليس  
المراد بوجوده الخ) أي  
حتى يتناقض ما هو الحق من  
أن النسبة من الأمور  
الاعتبارية وقوله أي  
الواقع ونقس الأثر أي  
خارج التعقل من الكلام  
(قوله وثبوت الشئ للشئ  
الخ) بل ثبوت النسبة  
ثباتاً أي موجوداً كما في  
ثبوت البياض بل بدوارة  
يكون غير موجود كما في  
ثبوت النسبة للظرفين  
والثبوت هنا النسبة والتمثله  
الطرفان (قوله على ما حققوا)

لما تقرر من أن في الأشياء أيضاً حالاً لأنه لا يناسب قوله فأنك إذا قلت الخ إيه بس لكن قول الشارح  
المفهوم من الكلام دون أن يقول من الحسبر بما يؤيد الاحتمال الثاني ويقتل الشارح بما إذا قلت  
زيد قائم لا يخص نعم قول الشارح بأن يكون هذا ذلك وقوله بأن لا يكون هذا ذلك بعين الاحتمال  
الأول لأن تكون هذا عين ذلك وغيره يخص بالخارج النسبة في ضرب مثلما تعلق الضرب بالخطاب على وجه  
طلبه منه وكتب أيضاً قوله لأن النسبة الخ حاصلة أن هناك نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع  
النظر عن الخارج ونسبة في الخارج بقطع النظر عن الذهن (قوله الحاصلة في الذهن) قال بس لا يشمل  
الكواذب بمدا وفيه فطراد الذهن يتصور النسبة الكاذبة بل المستحيلة (قوله لا بد أن تكون الخ) لا فائدة  
في هذا الاختيار ولو قال لأن النسبة المفهومة من الكلام هي الحاصلة في الذهن ومع قطع النظر الخ لكان  
أولى (قوله بين الشئ وبين أي الموضوع والمحصول) قوله ومع قطع النظر عن الذهن الخ اعترضه المفيد  
بضرورة القضية الذهنية فهو شريك الباري بمنع وقوع ما سوى الواجب تعالى يمكن مما موضوعه  
مجموع المركب من الأجزاء جسيمة والذهنية لأنه لا يقطع النظر في القضية الذهنية عن الذهن إذ  
لا وجود لها في خارج الأعيان والجواب أن المراد بقطع النظر عن الذهن فهم الذهن النسبة  
المتكاملة من الكلام وأما واقع نفس الأمر لا خارج الأعيان فدخلت تلك القضية (قوله لا بد وأن  
يكون) أو أوزائدة متعلق اسم لا والاصل لا بد أن يكون أي لا بد من أن يكون أي لا غنى عن أن يكون  
الخ وخبر لا محذوف أي حاصل وجعل الخبر أن يكون غير ظاهر (قوله بأن يكون هذا الخ) أي المحمول ذلك أي  
الموضوع كزيد قائم فهو عين زيد وكتب أيضاً قوله بأن يكون هذا ذلك أي مثلاً التبادر منه المجل  
فلا تشمل الشريطات فإن النسبة فيها الزوم لأن هذا ذلك أه بس (قوله ألا ترى الخ) استدلال على  
النسبة الخارجية (قوله حاصل) أي في الواقع إذا كان صادقاً والمقصود أن هذه المقضية الكلام فلا بد  
عليه الصواب أه بس وقرر بعضهم أن في كلام الشارح حذف شيء به بين البان والتقدير حاصل زيد  
قطعاً وليس محاصل له قطعاً (قوله قطعاً) يعني وان قطعنا النظر عن أدراك الذهن وحكمه أه بس  
فليس القطع بمعنى الجزم (قوله سواء قلنا الخ) هذا التعميم زيادة فائدة لدخول في هذا الاستدلال  
(قوله أن النسبة) أي الخارجية (قوله من الأمور الخارجية) أي الموجود خارج الأعيان كما عند الحكماء  
وقوله أولست منها أي بل من الاعتباريات كما عند أهل السنة (قوله وهذا) أي ما ذكرنا من ثبوت النسبة  
في الواقع بين الشئ وبين المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود الخ أي معنى وجود النسبة  
الخارجية وجودها في الواقع بين الشئ وبين المراد بوجودها أنها متحققة في الخارج والعين  
كبيان الجسم في الخارج الذي نسبت إليه النسبة خارج الذهن أي الواقع ونقس الأمر وليس  
معنى الأعيان أي الأشياء المعينة أشاهدة أه حفيداً بوضاح وكتب أيضاً قوله وهذا معنى وجود النسبة  
الخارجية قال في الأول اطلاع الواقع والحاصل على النسبة مع أنها من الأمور لا اعتبارية باعتبار أنها  
حاصلة للظرفين والأمر الاعتباري يصح أن يحصل لغیره كالغنى الحاصل للراعي وثبوت الشئ للشئ ليس  
مستلزماً لثبوت المتيقن بل لثبوت المتيقن له وجعل الخبر في ظرفاً للنسبة ووصفها بالنسبة بالخارج جسيمة  
لا يستلزم وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج في ظرفاً لنفس الشئ وبين كونه ظرفاً لوجوده  
فإن قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج في ظرفاً لوجوده ولا يقتضي وجود المظروف وإنما  
يقتضي وجود ما جسد ظرفاً لوجوده فلو جود في هذه الصورة زيد لا وجود فعلي قولنا زيد قائم في  
الخارج جعل الخارج في ظرفاً لثبوت القائم زيد فالأمر كونه القائم في الخارج لا غير لثبوت الشئ ونحن  
نقول الخارج في اسم الأمر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للأمر الموجود في الذهن فغنى كون  
الشئ موجوداً في الخارج والأعيان أنه واحدتها في أعدادها فطر في الخارج لوجودها مساجدة للوجود  
ليس في أعداد الأعيان ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج وفي أعداد وجوداته  
فليس الخارج إلا ظرفاً لنفس الشئ لكنه إذا جعل ظرفاً له حقيقة اقتضى وجوده وإذا جعل ظرفاً له  
مساجدة لم يقتض وجوده هكذا حقق الخارج والواقع واحفظه وأجعل في سلك البدائع وإعلم أن ما بسط من

الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج ثقل المتكلم  
 لا بمعنى الخارج المقابل للذهن واللام يشمل الصادق والكاذب الذهنين بل في الخارج المقابل للذهن  
 لتكون على بصيرة في القضا بالخارج حتى يتضح عندلوجه تشديد النسبة فيه بالخارج وكتب ايضا قوله  
 الخارج جية أي الحقيقة في الخارج عن الذهن (قوله من مسند اليه ومسندواستاد) كان الأول أن يقول من  
 استاد ومسند اليه ومسندواستاد في ترتيبه السابق في عدد الابواب اجالا والاخر في ذكر الابواب تفصيلا  
 وليكون ذكر متعلقات المسند بجانبه (قوله والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان الخ) فيه أمران الأول  
 أن المتعلقات تكون للمسند المعنوي الضارب بجانها في وضري زيادة احسن الثاني أن المسند لا يبدله من  
 المتعلقات اذا كان فعلا أو في معناه وظاهر قوله قد يكون الخ أنها لا تلزم له وان لم يلزم أن يكون متعديا  
 لكن لا يبدله من مفعول مطلق نعم قد يصف وكلامه أعظم من الذكر والحذف بدليل أنه سيقول أملا حذف الخ  
 اه بس وأجيب عن الأول بأنه في كلامه هنا على الغالب وعن الثاني بأن في العبارة حذف النقص في كافي  
 ع في قد يكون له متعلقات وقيل لا يكون له ذلك أي كما اذا كان جامدا نحو زيد أخوك وانما يكون له ذلك  
 اذا كان فعلا (قوله اذا كان فعلا أو في معناه) أراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وما في معناه كل ما فهم  
 منه معنى الفعل سواء كان من تركيبه كالمصدر واسم الفاعل أو لا كحروف التنبيه وأسماء الإشارة  
 ولقصور شبه الفعل على القسم الأول لم يقل أو شبهه ولقصور معنى الفعل على القسم الثاني اصطلاحا لم يقل  
 ومعناه اه مخلصا من الفسري والاطول (قوله ولا وجه تخصيص هذا الكلام بالخبر) قال في المطول  
 لان إنشاء أيضا لا يبدله مما ذكره وقد يكون لمسند أيضا متعلقات اه قال في الاطول وفيه أن انشاء  
 الاختصاص لا يبيّن وجه التخصيص اذ بغير مشترك يخص في البيان ببعض لتسكتة والتسكتة هنا أن القوم  
 بمشوا عن المسند اليه والمسند بالخبر بين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركو انشاء ثبات على  
 المقاسمة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء وانما فعلوا ذلك لان الخبر أكثر وضرا أو قرضي أن بعض  
 المحققين على أنه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل كما في بحث أو حذف كما في ضرب فان أصله  
 تضرب أو بزيادة كما في تضرب ولا تضرب الى غير ذلك اه (قوله الاسناد) أي بين المسند والمسند اليه وقوله  
 والنهني أي بين المسند والفضلات المشار اليه بقوله قد يكون له متعلقات (قوله وكل جلة قرنت باخو)  
 أي كانت مما تقبل العطف في أداء أصل المعنى فخرجت الجملة الخالصة المتداخلة نحو جاز بذكر ك  
 يسرع على أن يسرع حال من ضمير يركب وان دفع الاعتراض بتناول عبارة لما مع أنها ليست من الوصل  
 والفصل في شيء بل من متعلقات الفعل ولا يخفى عدم تناول عبارة تذييل باب الفصل والوصل الا ان يقال  
 انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لزومه مناسبة له اه من الاطول (قوله اما  
 معطوفة) وهو الوصل وقوله أو غير معطوفة وهو الفصل (قوله اما ان تدعي أصل المراد لقائده أو غير زائد)  
 لا يخفى أن بيان الانحياز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الانحياز والاطناب باعتبار جلة الخروف وكثرتها  
 اه أطول (قوله عن التطويل) وكذا عن الحشو اه أطول (قوله على أنه لا حاجة اليه بعد تشديد الكلام  
 بالبليغ) قال في المطول لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا فائدة له لا يكون لينا اه قال  
 الحنفدي حوله على الشرحين هذا مبني على أنه يجب في الكلام بالبليغ ان يطابق كل لفظة مقتضى  
 الحال وهو محل تأمل قال في الاطول وفيه أي فيما ذكره الشارح حيث اذ لاغاة الكلام مطابقة لمقتضى  
 الحال في الجملة ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لا فائدة في تشديد الكلام بالبليغ  
 لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا يقال يستفاد من تشديد الزيادة بكونه  
 على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة فليد قوله لفائدة هذا الاعتبار لان الزائد على  
 المراد زائد على أصله اه مع بعض حذف وزيادة وكتب ايضا قوله لا حاجة اليه الخ احجب بان الفرض  
 التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ من مفهوم الاطناب ولولم يقيد الزيادة بكونه لفائدة لم يفهم اعتبارها من  
 مفهومه اه فسرى وقوله التنبيه أي لا الاحتراز (قوله أو غير زائد) المتبادر منه أن المراد أو غير زائد على  
 أصل المراد لفائدة فيدخل التطويل والحشولان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد أصلا وباز زائد

وجود النسبة الخارجية  
 (والخبر لا يبدله من مسند  
 اليه ومسندواستاد والمسند  
 قد يكون له متعلقات اذا  
 كان فعلا أو في معناه)  
 كالمصدر واسم الفاعل  
 واسم المفعول وما شبه ذلك  
 ولا وجه تخصيص هذا  
 الكلام بالخبر (وكل من  
 الاستاد والتعلق اما بقصر  
 أو بغير قصر وكل جلة قرنت  
 باخو اما معطوفة عليها أو  
 غير معطوفة والكلام  
 البليغ اما زائد على أصل  
 المراد لقائده) احترازه  
 عن التطويل على أنه  
 لا حاجة اليه بعد تشديد  
 الكلام بالبليغ (أو غير  
 زائد)

معترض بين المسند والخبر  
 للتدري (قوله ولقصور معنى  
 الفعل الخ) يعبر على هذا ما  
 سأتى من قول المصنف وهو  
 استناد الفعل أو معناه اه مع  
 أن المراد بمعناه ما كان من  
 تركيبه كما أفاده الشارح  
 هنا (قوله لم يرد مناسبة له  
 به) وهو أن اقتراح الحالية  
 بالواو شبه بالوصل وعنده  
 شبه بالفعل كما سبق



والاشائية لاختصاص الصدق والكذب بالخبر من بين المركبات وان اجراها البعض في الاضافي  
والتمسكدي وقال النسبة في غلام زيد ويدا الفاضل تحتعلمها راجع الاطول وكتب ايضا قوله صدق الخبر  
الجم بذكر دليله كما صنع في القولين بعده اما ما كثره اولدنه واشتهر ارجا بحيث لا يحتاج لذكرها وانه يلغى من  
الظهور ويحتمل لا يحتاج للدليل اه يس وكتب ايضا قوله صدق الخبر مطابقة للواقع اعترض بان فيه دورا  
لان الخبر اخذ في تعريف الصدق والكذب والصدق والكذب اخذ في تعريف الخبر بقوله ما احتمل  
الصدق والكذب بالنظر الى ذاته واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب يدعيان التصور اوان الصدق  
والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفة المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ما هو عليه اوعلى خلافه  
والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفة الخبر افاده في الاطول وكتب ايضا قوله صدق الخبر  
الخ لا يرد على هذا التفسير خبر السالك لانه ان طابق الواقع فصدق وان لم يطابق فكذب فهو داخل اما  
في الصدق واما في الكذب بخلافه على التفسير الثاني كما ساقى (قوله مطابقة) خرج باضافة المطابقة الى  
الخبر الذي اضيف اليه الصدق مطابقة خبر المتكلم التي هي صدق المتكلم فالقول بانه يكفي ان يقال  
المطابقة للواقع وهم افاده في الاطول وعكر عليه ما مر عن الاطول ايضا من ان صدق المتكلم الاعلام بالشئ  
على ما هو عليه في نفس الامر خرج صدق من المطابقة وكتب ايضا قوله مطابقة للواقع اورد على  
التعريف بالمطابقة كحتمل اليوم ألف مرة فانه يصدق عليها احد الكذب وليست بكذب والحواب ان  
المبالغ ان قصد مظهر الكلام فكذب وان قصد معنى مجازيا كالكثر في المثال فصدق لمطابقة المعنى المراد  
لواقع فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضوح اه يس (قوله أي مطابقة حكمه) انما يفسر بذلك لان الخبر  
حينئذ عبارة عن الظاهر وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة ع من اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أي  
الكلامية المفهومة من الكلام والواقع الخارج أي النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر  
عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر (قوله وهو الخارج الذي يكون الخ) اضاف الخارج الى  
نسبة الكلام الخبري لانه مستخدم معها بالذات ان كان هناك مطابقة وتوقفها ان لم يكن اه سم (قوله يعني  
الخ) زيادة توضيح الكلام السابق واتى بالعناية لان مظاهر المتن ان المطابقة معتبرة بين نفس الخبر والواقع  
مع انها بين حكم الخبر والواقع أي بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية (قوله ان الشئين) الموضوع  
والمحمول (قوله وان يكون بينهما نسبة) هي النسبة الخارجية (قوله في الواقع) أي نفس الامر لكان لما  
كان هذا يصرح بما لا يثبت له في الواقع كقولنا اجتماع الضدين ثابت وغير ثابت قال أي مع قطع النظر عما  
في الذهن فينبغي ان يكون هذا تفسير القول في الواقع تفسير مرام لا تقيد له ولما كان قوله مع قطع النظر  
على الذهن قد يفسر بوجوه ذهنيات المحضة أي التي لا يثبت لها الا في الذهن قال وبما يدل عليه الكلام اشارة  
الى ان المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام أي قطع النظر عما في الذهن من  
حيث يدل عليه الكلام لا مطلقا فتدخل الذهنيات المحضة اه سم (قوله عما في الذهن) أي النسبة الذهنية  
وبما يدل عليه الكلام أي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفتان اعتبارا لانه اعتبر بقرره رافعي  
الذهن قبل التعلق فذهنية وان اعتبر بفهمهما من الكلام بعد النطق به فكلامية (قوله قطابقة الخ) فيه  
اشارته الى ان المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن الواقع النسبة  
الخارجية واعلم ان ارباب المعقول صرحوا بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية  
والحكم معنى الوقوع والا لا وقوع كذا في الفري فكل من النسبة الحكمية التي هي تعلق المحمول بالموضوع  
على وجه التثبوت والانتفاء ومن الحكم الذي هو الوقوع والا لا وقوع جزء من مدلول القضية والمتبادر من  
عبارة الشارح هناك ان النسبة الكلامية المطابقة والنسبة الخارجية المطابقة هما النسبة الحكمية بفسرة  
بما مر لكن قال الفري كلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة والا لا وقوعها والشريف جزم في شرح  
المتنازع بان الموضوع الصدق والكذب ليس الا لا يقع والانتزاع وكذا الموضوع باحتمال ما هو وجه  
ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما  
مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن

مطابقته أي مطابقة  
حكمه (لواقع) وهو الخارج  
الذي يكون لنسبة الكلام  
الخبري (وكذبه) أي كذب  
الخبر (عدهما) أي عدم  
مطابقته للواقع يعني ان  
الشئين الذين اوقع بينهما  
نسبة في الخبر لا بد وان يكون  
بينهما نسبة في الواقع أي  
مع قطع النظر عما في الذهن  
وبما يدل عليه الكلام  
قطابقة تلك النسبة  
المفهومة من الكلام  
النسبة التي في الخارج بان  
تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين

(قوله مطابقة خبر المتكلم  
الخ) الفرق بينهما ان  
صدق الخبر مطابقته هو  
بقطع النظر عن المتكلم  
وصدق المتكلم مطابقة  
خبره فلا بد فيه من ملاحظة  
المتكلم احشينا (قوله  
معنى مجازيا) أي غير المعنى  
الحقيقي وان لم يستعمل  
فيه التعلق بطريق المجاز  
(قوله المفسرة بما مر) أي  
تعلق المحمول بالموضوع  
على وجه التثبوت والانتفاء

الواقع الاتي كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيرهما لا اعتبارا لآخر  
 فيجوز ان تحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبارين اهـ (قوله بان تكون) أي مصدرة بان تكون وفيه  
 اشارة الى ان المطابقة الموافقة في الكسب وعدمها المخالفة في الكسب قال بس وهذا انما يحتاج اليه  
 على ان نسبة الكلام اليه يقع والاتزاع والاتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع وهو مذهب السد أما  
 على انها الوقوع واللاوقوع فهم ما هو مختار الشارح فالمطابقة بينهما من حيث ذاتها ما يكفي في المتغيرين  
 المطابق بالكسر والمطابق بالنفع اختلافا ما بالاعتبار (قوله وقيل) فأنه النظام من المعتزلة قال في  
 الاطول وأشار الى كمال صحافة المذهب الثاني بحذف فأنه وتصغيره بمجهولته مع العلم بأنه النظام والى رحمان  
 مذهب الحافظ عليه يدكر القائل ووجه كمال صحافته ما أشار اليه السكاكي من أن تصديق اليهودي اذا  
 قال الأسلام حق ونكذبه اذا قال الأسلام باطل باجماع المسلمين بناديان عليه بالجلان والفساد ومع ذلك  
 قدمه على مذهب الحافظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اجتماعا في انحصار الخبر في الصادق  
 والكاذب اهـ بعض تصرف (قوله مطابقتها) أي مطابقة حكمه (قوله لا اعتقاد الخبر) أي للنسبة المعتقدة  
 للمزاهر ع (قوله ولو خطأ) قبل الواو العطف على محذوف نقص لما عدها أي لو لم يكن خطأ ولو كان  
 خطأ قال الحفيدة على المطول واختار المحقق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضوع اعتراضية وأراد بالاعتراضية  
 ما يتوسط أثناء الكلام أريد كراخه مسددة أثناءه فقامت علقته بمعنى ثم نقل أن لوفي مثل هذا الموضوع  
 لا تكون لانتهاء شيء لانتهاء غيره ولا الضمى وكذا ان لا قصد التعليل ولا الاستقبال فالعني فيما ثبوت  
 الحكم البتة اهـ قال بس وكلام المطول في ان الذنب آثار الفصل والوصل يدل على أن الوهذه جوابا وحذف  
 للعلم به مما سبق وجوز في المطول كون هذا أو أو الحال وبين ذلك الحفيدة على المطول لكن هذا الوجه  
 لا يغفل عن تكلف ومحوض فالأولى طسرحه وقوله ما يتوسط أثناءه الكلام أي تخوض بدلو كسر ما له تجيل  
 وقوله أريد كراخه محذور بدحض ولو كثر غله وكتب أيضا قوله ولو كان خطأ أو بالواو ما كان جوابا  
 فان الخبر إذا لم يطابق الاعتقاد كان الاعتقاد صوابا ولو يكن كذبا لم يثبت الاعتقاد خطأ فكل كلام  
 الشارح جارعي القاعدة من أن ما قبل الغاية أولى بأحكم مما بعدها (قوله غير مطابق للواقع) تفسير لقوله  
 خطأ (قوله غير معتقد ذلك) لوقال معتقدا خلافا لكان ثبوت الواسطة أظهر اهـ حفيد ووجه أن قولنا  
 معتقدا خلافا فيخرج الشك فيظهر ثبوت الواسطة بخلاف قولنا غير معتقد ذلك فانه يشمل الشك فلا يظهر  
 ثبوت الواسطة ذلك الظهور ووجه ثبوت الواسطة عليه أن المراد به المعنى الاول بدليل كلام المصنف  
 وقوله ذلك أي الفوقية (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد مقابلا للعلم والظن عند الأصوليين بين أنه هنا  
 يشملها اهـ مع لان الاعتقاد عند الأصوليين الحكم الذهني الجازم غير دليل فقوله الجازم يخرج الظن  
 وقوله غير دليل يخرج العلم (قوله وهذا) أي للتفسير الثاني المحكي بقيل (قوله فأنتم الواسطة) أي وهذا  
 القائل لا قول بثبوتها لانه من جهة القائلين بالانحصار من عبد الحكم وع (قوله اللهم إلا أن يقال الخ)  
 قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوت ضعف وكثاته يستعان في أثناءه بالله تعالى ووجه  
 الضعف ههنا خلاف المتبادر وأنه موهم بلير بان الكذب في الآثاء وهو مخالف للاجماع فيتمثل  
 اهـ فزرى (قوله صدق عدم الخ) أي لان السالبة تصدق بنفي الموضوع (قوله مطابقة الاعتقاد) من إضافة  
 المصدرية لقوله (قوله والسكلام الخ) اشارة الى أن الاشكال على تقدير كونه خبرا فان قلنا انه ليس خبرا  
 فلا اشكال اهـ سم أي لأنه لم يدخل حيث في القسم الذي هو الخبر (قوله في ان المشكوك خبرا وغير  
 خبر) الصحيح أنه خبرا صدق تعريفه عليه ولا يشترط أن تكون نسبتة كائنة في اعتقاد المتكلم به (قوله ثم)  
 وقف عليها بالهاء (قوله بدليل قوله) لا يقال التعريف من قبيل التصور والدليل لا قيام على التصور ولأن  
 نقول هذا استدلال على الحكم التصديقي الذي يقتضيه جعل التعريف على المعرفة وكتب أيضا ما قصه أي  
 مستدلا عليه بدليل والاضافة للبيان (قوله لعدم مطابقة الاعتقادهم الخ) فدل على أن كذب الخبر عدم  
 مطابقة الاعتقاد فإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فأحرى إذا لم  
 يطابق الواقع والاعتقاد معالاه بالكذب أجدر وأحق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان

احداهما مثبتة والآخر  
 سلبية كذب (وقيل)  
 صدق الخبر  
 لا اعتقاد الخبر ولو كان  
 ذلك الاعتقاد خطأ غير  
 مطابق للواقع (و) كذب  
 الخبر (عدمها) أي عدم  
 مطابقة بقوله القائل  
 لا اعتقاد الخبر ولو كان خطأ  
 السماء تحتنا معتقدا ذلك  
 صدق وقوله السماء فوقنا  
 غير معتقد ذلك كذب  
 والمراد بالاعتقاد الحكم  
 الذهني الخارج أو الراجح  
 في العلم والظن وهذا  
 بشكل خبر الشاك لعدم  
 الاعتقاد فيه فتلزم الواسطة  
 ولا يتحقق الانحصار اللهم  
 إلا أن يقال أنه كاذب لانه  
 إذا انتفى الاعتقاد صدق  
 عدم مطابقة الاعتقاد  
 والسكلام في أن المشكوك  
 خبرا وليس بخبره كور  
 في الشرح فلا طالع شمة  
 (بدليل) قوله تعالى إذا  
 جاءك المنافقون قالوا نشهد  
 انك لرسول الله والله يعلم  
 انك لرسوله والله يشهد  
 (ان المنافقين لكاذبون)  
 فانه تعالى جعلهم كاذبين  
 في قولهم انك لرسول الله  
 لعدم مطابقة الاعتقاد  
 (قوله اعتراضية) أي داخلية  
 على جهة مستترضة وقوله  
 مستترضة صفة اعتراضية  
 أو حال من الضمير في يدكر  
 وأثبت باعتبار أن خبره  
 مؤثبات المعنى باعتبار أنه  
 كلمة والمقصود من الاعتراضية  
 هنا التاكيد كما في عبد  
 الحكم

الصدق مقابلة لعدم الوساطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يراد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكرنا من أنه الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود في الدليل اهـ ع ق قوله ورد بان المعنى لكاذبون في الشهادة) يحتمل وجوها أحدها ما ذكره الشارح واقتصر عليه لأنه الذي اضاح المصنف الذي هو كالشارح للتخلص والذي في المفتاح الذي هو أصل التخلص فأنها إن يكون قوتهم تشهد اخبارا بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا إنشاء لها والتكذيب راجع إلى هذا الخبر أما كذبهم على الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشهادة هي الخبر القاطع لقطع عنهم أو إنشاء لها ورجوع التكذيب إليه باعتبار تضمينه أخبارا بصدورها عنهم كذا في ألف تروى وغيره ثالثا ما ذكره العصامي أوله وهو أن الكذب يوصف به الخبر وتوصفه به الشهادة وهو هو فيها عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذان كل منهما فيها صفتا الخبر والذي في الآية صفة للشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى اهـ تدبر وكتب أيضا قوله ورد هذا الاستدلال قال في المطول وحاصل الجوابين الأولين منع كون التكذيب راجعا إلى قوتهم إنما لرسول الله مستندا لأن من الوجهين والجواب على تقدير التسليم ما أشار إليه بقوله أو المشهود به الخ اهـ بتغيير وكتب أيضا قوله ورد الخ حاصل ما ذكره المصنف أجوبة ثلاثة واجب أيضا بان التكذيب راجع إلى نفي المتناقضين عنهم قالوا لا تنفروا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ما بلغه عنهم ذلك واستدعاهم وبأنه راجع إلى قوتهم لخرجنا من الأذى ولأن المعنى أنهم قوم عاتدهم الكذب وإن صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون وإن المعنى لكاذبون فيما يترى منه في نفوسهم من خلاف ما يظهر منه لك وبأن التكذيب راجع إلى خبر تضمنه كثرة التأكيدي في أن رسول الله وهو كون هذا القول عن اعتقاد تدبر (قوله في الشهادة) أي المذكورة في قوتهم تشهد قوله وفي ادعائهم الموطأة) عطف على الشهادة من عطف الشيء على ما تضمنه للتوطئة لبيان أن هذا المعطوف هو مرجع التكذيب وأعلم أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني الذي بعده معنوي خلافاً لنوم أنه مجرد اللفظ والعبارة وذلك لأن التكذيب في هذا الوجه راجع إلى دعواهم أن شأدهم هذه من صميم القلب فكانت قبل لهم دعواهم أن هذه الشهادة من صميم القلب كذب فأنهم تكلم من صميم القلب وفي الوجه الثاني راجع إلى دعواهم أن أخبارهم سمي شهادة أي تضمنتها تسمية ذلك الأخبار بأدفع فكانت قولوا أخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقتل لهم كذبهم ليس أخبارهم هذه مما يطلق عليه الشهادة لأن شرط ما يطلق عليه الشهادة أن يكون من اعتقاد وهذا ليس كذلك اهـ سم وقوله من عطف الشيء على ما تضمنه يعني أنه من عطف اللازم وقوله لبيان أن هذا المعطوف الخ يعني أنه مرجع التكذيب في الحقيقة كما يفيد قول الشارح راجع إلى الشهادة باعتبار الخ ولولا قوله هذا الصريح جعل العطف تفسيراً (قوله باعتبار تضمنه الخ) يدفع به ما قال أن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب لأن الصدق والكذب من أوصاف الخبر وحاصل الدفع أنه راجع إليها باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته الخ (قوله من صميم القلب) أي طائفة (قوله بشهادة الخ) لأن تأكيده الشيء يدل على اعتقاده اهـ سم وبه ينفع ما قاله الحقيقتين أن هذه المؤكديات مؤكديات للشهودية لا للشهادة وحاصل الجواب أن التأكيديات أو ان دخلت على المشهودية لكنها تشع بان الشهادة عن صميم القلب لأن تأكيده الشيء يدل على اعتقاده فلا منافاة وكتب أيضاً قوله بشهادة الخ إشارة إلى ما سياتي من أنه خبر وكذا الخبر بالنظر إلى لازم فأنه إذا كان المخاطب منكراً لمسلم الأصل الحكم اهـ فترى عبارة خسر والحكم كإيسائي تارة يؤكد بالنظر إلى فائدة الخبر إذا كان المخاطب منكراً الأصل الحكم وأخرى بالنظر إلى لازم الفائدة إذا كان المخاطب منكراً أن تكون أنتكم معتقداً للضمون ما أخبر به فكان الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر كونهم عالمين بكونه رسول الله فادعوا على وجه التأكيدياتهم عالمين بكونه رسول الله فكذبهم الله تعالى في دعواهم هذه (قوله أن واللام الخ) أي في قوتهم إنما لرسول الله (قوله والجملة الاسمية) أي والتفسير بالشهادة (قوله أوفى تسميتها) فيه أنه الكذب لا يدخل في النسب الخبرية التامة والتسمية وصف

وإن كان مطابقاً للسواق (ورد) هذا الاستدلال (بان المعنى لكاذبون في الشهادة) وفي ادعائهم الموطأة قال التكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبراً كذا في غير مطابق للواقع وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة أن واللام والجملة الاسمية (أو) المعنى أنهم لكاذبون (في تسميتها) أي تسمية هذا الخبر شهادة

(قوله وهو فيما الضمير الأول للكذب والثاني للشهادة وقوله عن مشاهدة وعيان لعل هذا في الشهادة محسوس وأما فيما تضمن فيه فهو عدم كونها عن يقين طازم (قوله والجواب على تقدير التسليم) أي تسليم كون التكذيب راجعاً إلى أن رسول الله وإن كان منعاً لشيء آخر أي منعاً لرجوعه إليهم من حيث عدم مطابقتها للاعتقاد ولجواز رجوعه إليه من حيث عدم مطابقتها للواقع في زعمهم (قوله لبيان الخ) ولذلك فرع عليه الشارح قوله فالتكذيب الخ

من أوصاف المحمي فكيف يتصف بالكذب والجواب أن كون التسمية كذبا إنما هو باعتبار تضمنها حكمًا خسر يؤولهاواخبارهم هذا يسمى شهادة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كلام سم بالهاتم  
على قول الشارح وفي دعائهم الخ فالحج في قول المتن في الشهادة يصري في قوله أوفى تسميتها (قوله لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد) وموافق الظول من منضم اشتراط موافقة الاعتقاد في مطلق الشهادة غير مسلم كما في حواشيه (قوله والاول محذوف) أي مع الفاعل أيضا (قوله لانهم يعتقدون أنه غير مطابق) أي لانهم المتناقضون والذي يعرف بنوبه أهل الكتاب كما يدل عليه القرآن المحمد فالدعوى في العروس اه يس (قوله وحينئذ لا يكون الخ) حاصله أن معنى الكذب عدم مطابقة الواقع لكن ثبوت هذه الصفة أعني عدم مطابقة الواقع إنما هو بحسب اعتقادهم لا بحسب نفس الامر اه سم (قوله الكذب) أي المذكور في هذا الآية (قوله لا أعني عدم المطابقة للواقع) أي بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله فليتأمل) اعلم أنه كما أن هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم هو غير مطابق للاعتقاد فرعا بشكل جعل كذبه بعدم مطابقة الواقع دون عدم مطابقة الاعتقاد ولكن بزل الاشكال بقرره هذا الجواب الثالث على وجه المنع فكذلك لا نسلم أن كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كاذ كرت لم لا يجوز أن يكون لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم ولوقر هذا الجواب الثالث الذي هو على تسليم أن الكذب راجع لشهوده على وجه المنع كما علمت لكن أولى من تقرره على الوجه الذي سلمه الشارح لما ردد عليه من أن العجب حينئذ يصير مدعا غير مدله المنع بان يقال المشهود به كالم مطابق للواقع في اعتقادهم لم مطابق اعتقادهم فلم لا يجوز أن يكون كذبه بسبب عدم مطابقة الاعتقادهم ولا يمكن إتمام المطلوب وكتب أيضا ما نصه لتعرف صحة الجواب (قوله لثلاثتهم الخ) أي من قولنا في زعمهم واعتقادهم وبدفع التوهم أن الاعتقاد هنا ظرف لعدم مطابقة الخبر للواقع وفي كلام النظام هو نفس الخالف بفتح اللام (قوله راجع إلى الاعتقاد) بل هو راجع إلى الواقع لكن بواسطة الزعم (قوله لاحظ أنكر الخ) بيان لحاصل المعنى وأما وجه الترتيب فالظاهر أنه فاعل حذف فعله أي قال الملاحظ لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة اه فزنى وبواقفه قول الأول أي قال الملاحظ كما هو الشايف في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وأنكر الملاحظ انحصار الخبر فيه سبحانه أن الفعل المقدر أنكر لانه يقضى إلى تكلفات بعيدة ذلك كحاصل كلام المتن في هذا المقام اه ويخط العلامة أي بكر الشئ أو في مائه قضية التقدير أن الملاحظ مبتدأ وخبره مقدر وكان يجوز أن يكون فاعلا لقال مقسدا وفي المعنى إذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالتاني أولى اه ولكن بعد جعله مبتدأ خبره محذوف تقدره أنكر الخ انه يجوز إلى تكلفات كما مر وفي يس تعقب جعله فاعل فعل محذوف بان ما هنا ليس واحدا من المواضع التي يطرد فيها حذف رافع الفاعل فيجب أن يكون من باب المبتدأ والخبر كما نصم الشارح وجعله من باب الفعل والفاعل غير مطابق في سعة الكلام عند البصريين اه لكن ينبغي تقدير الخبر قال حذرا من التكلفات اللازمة على تقديره أنكر الخ وكتب على قوله ليس واحدا من المواضع ما نصه عدها يس أو بقرعة راجعه والملاحظ هو أبو سلمة ويقال هو أبو عثمان عمرو بن بحر الاصفهاني أحد شيوخ المعتزلة وليثنا نظام ولقب بالملاحظ لان عينه كانتا حطنتين من جحظت عينه كمن خرجت مقلته أو عظمت وكان فيجب الشكل جندا فلما لم احضره المتوكل ليعلم أولاده استنبش منظره فأمر له بعشرة آلاف وصرفه ولذا قيل فيه

لومسج الخنزير مصفا ثانيا \* ما سكان الادون قيم الملاحظ

رجل ينوب عن الخبز بوجه \* وهو التقنى في عين كل ملاحظ

واليه تنسب الطائفة الملاحظة من المعتزلة وله النصان في كل فن وأصابه الفالج في آخر عمره وكان يعلى نصفه بالصندل والكافور ولشدة حراره وانصفه الا تخلف لوج لوقرض بأقارب من ليس به من خدره وشدة برودته وكان يقول أنا من جانب الأيمن مقبل ج فلو قرض بالمقارب من علمت ومن جانب الأيسر منقرض فلو ضربته الذباب تألمت وكان ينشد

لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فتقوله تسميتها بمصدر مضاف إلى المفعول الثاني والاول محذوف (أو) المعنى انهم لكاذبون (في المشهود به) أعني قوله انما لرسول الله لكن لا في الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فكأن كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وحينئذ لا يكون الكذب إلا معني عدم المطابقة للواقع فليتأمل لثلاثتهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد (الملاحظ) أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب

(قوله فالحج الخ) وهو أن التسمية راجعة للخبر المتضمن (قوله من منع اشتراط الخ) أي لانه يقال شهادة الزور اه عبد الحكيم (قوله غير مسلم) أي لما قاله القاضي في تفسيره الشهادة من انها خبر عن علم من الشهود وهو الحضور والإطلاع اه عبد الحكيم أي فالظاهر أن شهادة الزور مجاز لاحقة ومحل الشاهد من كلام القاضي قوله من الشهود الخ

أترجون أن تكون وأنت شريح \* كما قد كنت في زمن الشباب  
لقد كنت تسأل نفسك أي ثوب \* خلبك كالخديد من الثياب

وكان موته بوقوع مجلدات العلم عليه وهو ضعيف بالصره مستحسن وخشع ومائتة وقبحا وزال السبعين  
(قوله واثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب ولازم على لازم (قوله أن صدق الخبر) هذا حل معني  
لأجل أعراب حتى يرد أنهم لم ينصوا على جواز حذف أو واسمها وبقاء خبرها (قوله مطابقة) أي مطابقة  
نسبة المفهومة منه للواقع أي النسبة الخارجة الثانية بين الطرفين في نفس الامر ومشله يقال فيما بعد  
(قوله مع الاعتقاد) حال من المطابقة وهو قدس وقوله بأنه مطابق قيد آخر يخرج بالاول المطابقة مع عدم  
الاعتقاد أصلا كخبر الشاك والثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وانما التصور زمان من صور الواسطة  
فان صدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها وكتب ايضا قوله مع الاعتقاد بأنه مطابق تبع الشارح في  
ذلك الايضاح وعليه فالظرف مستقر حال من الخبر ويحذف عليه أنه لا يصح إرجاع ضميره في تعريف  
الكذب إليه لا يتكافأ لا حسن جعل الظرف لغوا متعاقبا بالمطابقة لتشربل الاعتقاد والواقع في مطابقة  
الخبر والمعنى صدق الخبر مطابقة للواقع والاعتقاد وكما يقال في قوله وكذب عدمهما مع أي عدم مطابقة  
الخبر للواقع مع الاعتقاد ان الظرف لغو متعلق بضمير المطابقة في عدمها بناء على تصريحه في شرح الافتتاح  
بجواز تسيل ذلك لتشربل الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر والمعنى على السلب الكلي أي الكذب  
عدم مطابقا للواقع والاعتقاد معاقا في الاطول فيكون أي على هذا التوجيه جميع ما اعتبره الجمهور  
والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده أي الملاحظ وكذا في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه  
الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازما معتبرا في مفهومه من اعتقاده أنه مطابق  
وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازما معتبرا في مفهومه من اعتقاده أنه ليس بمطابق  
وبين الزم وبان الواقع والاعتقاد متوافقان حيث أنه يعني متوافقا في الحق والافتناء للمطابق لاحدهما  
مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للآخر ويمكن بيان التزام بوجه آخر هو انه اذا اعتقد  
الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا يمتنع اعتقاد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده واذا اعتقد أن خبره غير مطابق  
لم يعتقد خبره في مطابق خبره اعتقاده اهـ (قوله معه) حال من عدم أي مع اعتقاده أنه غير مطابق فقولنا  
مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا وقولنا أنه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها  
وهانما التصور زمان من صور الواسطة ايضا فالكذب صورة واحدة وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها  
(قوله أي مع اعتقاده أنه غير مطابق) فيه ان المرجع انما هو اعتقاد أنه مطابق كما لا اعتقاد أنه غير مطابق  
فقد اختلف الراجع والرجوع ويمكن أن يجعل من باب شبه الاستخدام بان يجعل الضمير في معناه راجعا إلى  
الاعتقاد بدون قيد اضافته إلى المطابقة بل بقيد اضافته إلى عدم المطابقة وليس باستخدام حقيقي اذ ليس  
فيه اختلاف معنى بل اختلاف قيد فتدبر (قوله بالنفس من السامعين) أي تفسير الجمهور وتفسير النظام  
(قوله لانه) أي الملاحظ (قوله والاعتقاد) أي مطابقة الاعتقاد (قوله بما الخ) جواب اعتراض على قوله  
لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جعلا حاصله أنه ليس كذلك لانه انما اعتبر اعتقاد المطابقة  
وهو غير مطابق للواقع والاعتقاد وحاصل الجواب أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد لان الخبر اذا مطابق  
الواقع واعتقد الخبر مطابقا لفته فقد توافق الواقع والاعتقاد فخطأ أحدهما مطابق للآخر وانما لم توافق  
الواقع والاعتقاد حيث أن من اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا يمتنع اعتقاد الخبر ولو لعل الشارح الاستلزام  
الذي ذكره هذه العلامة أول وهله لكان أقصر صافا أوضح في إنتاج المطلوب فتدبر وكتب ايضا قوله  
بناء على أن الخ راجع إلى اعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها في الصدق والكذب وقوله على أن اعتقاد  
المطابقة أي المذكور في المتن في تفسير الصدق وقوله وكذا اعتقاد عدم المطابقة أي المذكور في تفسير  
الكذب وانما قال الشارح لانه اعتبر الخ لانه لا هو المنقول عن الملاحظ لكن تفسير المتن يستلزم (قوله)  
مطابقة الاعتقاد أي مطابقة الخبر للاعتقاد (قوله ضرورة توافق الخ) أي في القدر المفهوم من الخبر فلا  
يرد مثل رأيك زعمنا واعتقدت أنه محرو وقلت رأيك رجلا فهو صادق عند الملاحظ مع عدم توافق

واثبت الواسطة وزعم أن  
صدق الخبر (مطابقته)  
لواقع (مع الاعتقاد) بأنه  
مطابق (و) كذب الخبر  
(عدمها) أي عدم مطابقته  
لواقع (معه) أي مع اعتقاد  
أنه غير مطابق (وغيرهما)  
أي غير هذين القسمين  
وهي أربعة أعني المطابقة  
مع اعتقاد عدم المطابقة أو  
بدون الاعتقاد أصلا وعدم  
المطابقة مع اعتقاد المطابقة  
أو بدون الاعتقاد أصلا  
(ليس بصدق ولا كذب)  
فكل من الصدق والكذب  
بتفسيره أحدهما  
بالتفسير من السابق لانه  
اعتبر في الصدق مطابقة  
الواقع والاعتقاد جعلا  
الكذب عدم مطابقا  
جميعا بناء على أن اعتقاد  
المطابقة يستلزم مطابقة  
الاعتقاد ضرورة توافق  
الواقع والاعتقاد

(قوله حال من الخبر) أي  
وهو مطابقا لفته احوال الظاهر  
وبرد عليه أنه لا يجزى الحال  
من الخبر كالمبتدا عند  
الجمهور ويبعد ان مراده  
بالخبر ضمير أي الضمير العائد  
إلى الخبر المتصا في الصدق  
وعليه لا انفراد وكونه حالا  
من ذلك الضمير هو ما جرى  
عليه عبد الحكيم



الواقع والاعتقاد اه فترى وكتب ايضا قوله ضرورة توافق أنت خبر بان اعتقاد المطابقة يستلزم قطعاً مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق لان العاقل انما يعتقد بالحكم الذي يعتقد أنه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه اذا اعتقدناه غير مطابق اعتقد خلافه اه فحيدو يجب ان ذلك صلاحته للحال الراهنة واعتبار الامر الواقع هالان الكلام في الصدق الذي اعتبر فيه مطابقة الواقع والاعتقاد وفي الكذب الذي اعتبر فيه عدم مطابقتها وكتب على قوله أنت خبر ان ما نضاه حاصله انه لاحاجة في بيان الاستلزام الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد للحصول الاستلزام عند مخالفتها ايضا وكتب ايضا على قوله وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد توافق ما نضاه كاعتقاد الفلسفي قدم العالم وكتب ايضا قوله ضرورة توافق الخ أي لضرورة توافق أي لتوافقهما حينئذ ضرورة (قوله حينئذ الخ) أي حين اذ اعتقد مطابقتها أي الخبر للواقع والحال ان الخبر مطابق للواقع اه سم (قوله وقد اقتصر الخ) فالتجهور اقتصر وافي بتفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيرهم على المطابقة للاعتقاد وكتب ايضا ما نضاه جملة حاله من خبر اعتبر (قوله يدل على) الاقرب انه متعلق بالحال المحذوفة أي قال الحافظ كذا مستند لا يدل اه فترى (قوله أفترى) فبحر المحذور فلانها استفهامية وأصله أفترى فحذفت الثانية لانها موزونة وصل (قوله لان الكفار حصرو الخ) لاندخل للخصم في اثبات الواسطة بل كثرة افراد الاخبار كانت اتفق في اثباتها وانما ذكر الشارح الحصر لانه الواقع في الآية المستدل بها للتوقف الاستدلال على الحصر فتدبر وكتب ايضا قوله حصرو واخذوا حصص من الاعتقاد في مقام البيان لا قامة الحصر (قوله اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والتشر) قال الفري عدل بمافي الاضاح حيث قال فانهم قد حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم لرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذا الكفار انما حصروا في الامر من خبر البعث لا يدل قوله تعالى حكاه هل يدلك على رجل ينشك اذا من قتم كل من قال الآية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عنده ولا الكفار فترديد أحد هما بين الامرين يستدعي ترديد الآخر فافهم (قوله بالحشر والنشر) الحشر وسوق الخلق للعباب ثم لخصرهم والنشر احياهم بعد موتهم (قوله على ما يدل الخ) مرتبط بالخبر بالحشر والنشر (قوله على سبيل) أي حصر اجار ما على سبيل الخ وكتب ايضا قوله على سبيل منع الخسوا في الصادق منع الجمع ايضا فالقضية حقيقة تمنع الجمع والخلاف لا يمكن في خبره اجتماع الافتراء الذي هو الكذب بعد ادعائهم الاخبار حال الحنة لان التجنون لا عمد ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم فليس المراد منع الخلو بالمعنى الاخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط بل المراد منع الخلو بالمعنى الاعم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب اعم من ان يكون هناك حكم بالتنافي في الصدق ايضا اولاهو هو هذا المعنى يتناول المذم الحقيقي وانما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيل هي نفس الامر لانه لا عرض لهم في اجتماع الامرين وانما مطمع نظرهم منع الخلو كذا في الفري من هذا بسقط مافي الحفد (قوله أي الاخبار الخ) أي المذكور في قوله ام به حنة أي ام أخسر حاله كونه به حنة وهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساو بين فلعلة واسمية على ان ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك (قوله لا قوله ام به حنة) أي لانه من باب التصورات فلا تصديق في قولنا لا كذب اه سم (قوله لانه قسيمه) قال الفري قد يصعب عن الاستدلال بان التردد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة أخرى فليتام (قوله ام أخسر) فيه اشارة الى أن أفترى نقدره أفترى حمزة الاستفهام لانه شرط أم المتصلة اه سم أي حذفت الحمزة الثانية المكسورة لانها حمزة وصل لان اصله قبل حمزة الاستفهام أفترى على وزن اشترى (قوله لان الكفار لم يعتقدوا صدقة) بحث فيه بان اللازم عدم اعتقادهم مطابقة خبره للواقع واما أنهم لم يعتقدوا صدقة فغير لازم لحوا ان يعتقدوا صدقة بمعنى مطابقة خبره للاعتقاد بناء على ان الصدق مطابقة الخبر للاعتقاد وان لم يطابق الواقع كما هو مذهب النظام فلا تنبت الواسطة على هذا التقرير نعم يكون قادحا في مذهب المحذور ولو سلم فكأنهم لا يعتقدون صدقة ولا يجوز زومه لا يمنع ان يردوا بينه وبين غيره لان التردد في الحال حائزا فاقصد اثبات غيره والاستدلال على ثبوته باستحالته هو على طريق قول الخليل عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام فاي

حينئذ وكذا الاعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد وقد اقتصر في التفسير من السابقين على أحدهما (لا يدل) أفترى على الله كذا بان به حنة) لان الكفار حصرو واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا عرفتم كل من قال لبي خلق جديد في الافتراء والاحزاب حال الحنة على سبيل منع الخلو (و) لثالث (ان المراد بالثاني) أي الاخبار حال الحنة لا قوله ام به حنة على ما سبق الى بعض الافهام (غير الكذب لانه قسيمه) أي لان الثاني قسم الكذب اذا لمعني أكتب أم أخبر حال الحنة وقسم الشيء يجب ان يكون غيره (غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقة لان الكفار لم يعتقدوا صدقة فلا بدون في هذا المقام الصدق

(قوله والحال ان الخبر مطابق للواقع) أي للواقع ولو بحسب الزعم والواقع بحسب نفس الامر على ما مر وأخذهم هذا القيد من كون المراد باعتقاد المطابقة للواقع اعتقاد المطابقة المنضم لما المحول معها لم معنى الصدق وقس على ذلك في الكذب

الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفين باللفظ فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل (ورد هذا الاستدلال بان المعنى أى معنى أى به جنة أم لم يقرر فغير عنه) أى عدم الافتراء بالجنة لان الجنون لا افتراء لانه الكذب عن عمد ولا عمد للجنون فالتأني ليس قسما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون حصرا للغير الكاذب بزعمهم في نفيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لاهل عمد (أحوال الاسناد الخبرى) وهو ضم

(قوله بحيث لا يجوز زونه أصلا) لوجوهه لكان قرر بيلا الاعتقاد (قوله أى الامور والمعارضة الخ) أى أفراد المصنف بالأحوال المتخصصات التي يقتضيها المقام (قوله وهى أربعة الخ) برده قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق أما بقصر الخ ويجب بانه اخبار عمدا كره المصنف في هذا الباب (قوله لانه الذى يتصف به اللفظ) أى

الفرقتن أحق بالامن فان كونهم أحق بالامن بحال عنده ومع ذلك ردده وكانه قال لاجترأته هم فتعني أنه نحن وما ذكره السدمن أنه لا يجوز التردد بين الحال وغيره فذلك اذا لم يكن المقصود اثبات غيره والاستدلال بالافتراء على ثبوت ذلك الغير ضرورى ان مثل ذلك واقع في الكلام فلا يمكن منعه كذا في بس نقلا عن ع س (قوله الذى هو الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يردون الخ لان الوصول مع صلبه في حكم المشتق المؤثن لتعلق الحكم به بالعلمية (قوله مجرد اهل) أى بعد مجرد اهل (قوله اظهر) لان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي بخبر بزعم صدقه اه سى أى حتى لا يصح ان يكون أحد شقي التردد وكتب ايضا ما نهى أى وان أمكن أن يقال أراد المصنف بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه أصلا وعدم اعتقادهم الصدق ذانا او مكامنا في ثالث الارادة من العبارة من الخفاء (قوله وهم عقلاء الخ) جواب عما يقال انما زمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فاجاب بان المعول في مثل هذا على اللسان واللفظ لا الاخبار وهو لا من اهل اللسان واللفظ فيقول عليهم في مثله لانهم لا يخطئون اه سى (قوله من اهل اللسان) أى اللفظ (قوله فيجب الخ) يقر بس على قوله فمرادهم الخ (قوله حتى يكون) تقر بعة أو تعليلية وقوله هذا أى الاخبار احوال الجنة (قوله بزعمهم) أى بان كان اخباره صلى الله عليه وسلم جمعه صادقا في نفس الامر ولا جنة (قوله وعلى هذا) أى الذى قررنا بعد قول المصنف وغير الصدق وهو قوله فلا يردون الخ اه سى (قوله لا يتوجه ما قيل) حاصله أن قول المصنف لانهم لم يعتدوه ولا يصلح عليه لقوله وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع وحاصل الجواب أن قوله لم يعتدوه وعلة لعدم ارادة الصدق لان التقدير والمراد غير الصدق لانهم الخ فيكونون عليه لكونهم مرادهم غير الصدق أى وانما كان الصدق غير مرادهم لانهم الخ (قوله فليتأمل) يمكن أن يكون وجه التأمل ما وقع في تقرير راسنا ذنا ع س من أن عدم الاعتقاد لا ينافي الارادة لان الشاك برديين المشكوك وغيره ويجب بأن المراد لم يعتدوه ذنا ولا مكامنا اه سى والشاك معتقد لا مكامن وقوله وغيره أى الجزوم بعده ما اذا كان يمكن اعتدوه يمكن أن يكون وجه التأمل ما قلنا من بس عن ع س (قوله ودالخ) حاصله كما يشير إليه الشارح من أن المراد بالتأني غير الكذب ومنع أنه قسم الكذب بيبانه فإنه خاروان المراسد بالتأني الكذب وقوله انه قسمه ان أراد انه قسم مطلق الكذب كما هو المتبادر فيمنع عن بل هو قسم الكذب العمدا خاصة وان أراد انه قسم الكذب عن عمد فلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالتأني غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسما للاخر ان يكون قسما للاعم وكتب ايضا قوله ورد الخ قال ع ق وعلى تسليم هذا الاستدلال فهو انما يدل على ثبوت الواسطة في الجملة لا ثبوتها على الوجه الذى ذكره الجاحظ (قوله فغير عنه) أى مجازا من سلا من اطلاق اسم الملزم وعلى اللازم والعلاقة التزم اه سى واعترضه السجيز بان القرينة ليست عاتقة من ارادة المعنى الحقيقي وهو الجنون فالاول أن يجعل من باب الكناية (قوله للكذب) أى مطلق الكذب أى الاخبار احوال الجنون

### أحوال الاسناد الخبرى

(قوله أحوال الاسناد) أى الامور والمعارضة للاسناد وهى أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى وكتب ايضا ما نهى أى الباب الاول أحوال الخ (قوله الخبرى) ليس بقصد بل الانشائي أيضا يجرى فيه الاحوال الاتية وانما اخص الخبرى لان وقوعها فيه أكثر مثال التأكد في الانشائي اخرين زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يذو والمجاز العقلى قوله تعالى حكايه عن فروع باهامان ابن لى صر حافان هاما لنس هو الذى حقيقة كما سأتى ذلك في المتن (قوله وهو ضم) اطلق المصدر وأراد الأثر الانشائي عنه وهو الانضمام لانه الذى يتصف به اللفظ كما في خبره والمراد ايضا لازم الانضمام وهو النسبة الكلامية كما سأتى في الاشارة اليه في الشارح والاسهل أن في الكلام حذف مضاف أى أترضم أولازم ضم والأثر هو النسبة وكذا اللازم وكتب ايضا قوله وهو ضم الخبر عارة الاطول والاسناد الخبرى ضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم احدا هما ثابت لمفهوم الاخرى أو منى عنه وهذا

(قوله بحيث لا يجوز زونه أصلا) لوجوهه لكان قرر بيلا الاعتقاد (قوله أى الامور والمعارضة الخ) أى أفراد المصنف بالأحوال المتخصصات التي يقتضيها المقام (قوله وهى أربعة الخ) برده قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق أما بقصر الخ ويجب بانه اخبار عمدا كره المصنف في هذا الباب (قوله لانه الذى يتصف به اللفظ) أى

أخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم أحدهما ثابت  
للمفهوم الآخر أو مني عنه  
وأنما قدم هذا الخبر لعظم  
شأنه وكثرة مسأله ثم قدم  
أحوال الاسناد على أحوال  
المسند إليه والمسند من آخر  
النسبة عن الطرفين لأن  
البحث في علم المعاني إنما هو  
عن أحوال اللفظ الموصوف  
بكونه مسند إليه أو مسنداً  
وهذا الوصف إنما يتحقق  
بعد تحقق الاسناد والمتقدم  
على النسبة إنما هو ذات  
الطرفين ولا يبحث لئانها  
(لا شك أن قصد الخبر)  
أي من يكون يصعد  
الانخبار والاعلام

(قوله هو الواقع والأوقع  
لالحكم هما) فقوله بحيث  
يفيد أن مفهوم الخ أي  
يحيث يفيد وقوع أو لا  
وقوع أن مفهوم الخ وكن  
هل قولهم بحيث يفيد الحكم  
بأن الخ على جعل الباء  
للتصوير مع ما سمعته من  
التقدير فترحم عبارتهم  
لبارة الأطول (قوله من  
تعرف به بأنه الخ) أي ذهابا  
إلى أن المراد سمي الاسناد  
النسبة (قوله لكن صاحب  
هذا التعريف) وهو الحكم  
الخ (قوله الاعلام) مفهوم  
الجملة المراد تتضمنه من  
الفائدة لا زعمها للمفهوم  
الاصطلاحي (قوله وفي  
العرف الخ) أصل المراد  
العرف العام والأورد  
أن قوله يشوب بأسماء الخ  
يلام هذا المعنى فكيف  
يكون عرفاً خاصاً

أولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الآخر أو مني عنه لأن مفاد الخبر  
هو الوقوع أو الازدواج للحكم هما وهذا أوفق بأطلاق المسند والمسند إليه على اللفظ من تعريفه بأنه  
أي الاسناد الحكم مفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو مني عنه لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن  
هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما (قوله كلمة أولييجري  
مجزأها) هذا هو الاسناد وقوله أي أخرى أي أولييجري مجزأها وهذا هو المسند إليه هذا هو الانسداد وان  
صريح خلافه وكتب أيضاً قوله أولييجري مجزأها أراد به الجملة الواقعة في موقع المسند والخبر أم عبد الحكم  
وقال الفري المراد بما سوي مجزأ الكلمة المركبات التقيدية والاضافة والجل الواقعة موقفة المفردات (قوله  
إلى أخرى الخ) أي أولييجري مجزأها فيه حذف من الثاني دلالة الأول والحاصل أن الصور أربعة إما  
أن يكون المسند والمسند إليه مفردين نحو ز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق  
أو المسند إليه مفرد والمسند له نحو ز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق ثم يجرز يدق  
الجنة (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد أن لا تدفع الوضوح فلا يشك بالصلة والجملة الواقعة مسقة  
أحوالاً ثم وضع لفظة الحكم والتعريف به في على أن الجملة الشرطية عند الحاجة جملته تصريحية هي الجزاء  
مقدمة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم مخبر في الجملة أه بس  
وكتب أيضاً قوله بحيث يفيد الحكم المراد بالحكم المعنى المصدرى القوي وهو الأدراك الاصطلاحي  
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يفرج النسبة بين اسم الفاعل وزايله ونظائرهما أه فري  
وفي آخرها بقيد الحقيقة نظر الظاهر أنها خارجة بقوله ضم كلمة الخ فان اسم الفاعل مع فاعله سواء كان  
ضميراً نحو قائم أو ظاهراً نحو قائم أو في حكم المفرد وجاز مجزأ الكلمة فلا ضم وقوله الاصطلاحي أي العلم  
والاذعان وكتب أيضاً على قوله بحيث يفيد ما نهضه أي الضم (قوله بأن مفهوم أحدهما) أي المطابق  
أو التضمني للفظ بأن الثابت لا ينفق في ضرب بدأعاً هو الحد الذي هو من المفهوم أه فري (قوله  
لمفهوم الآخر) فيه أن المعبر من الموضوع عاصد فلا يفهمه فالأولى أن يقول لما صدق الآخر دون  
لمفهومها أه سم وأجاب الفري بأن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله لا مقابل الذات حتى يرد  
أن المراد من الموضوع هو الذات للمفهوم أه وبعبارة عبد الحكم قوله لمفهوم الآخر أي ما يعتد به في  
نفسه كما في الطبيعة وأباعتها اتحاداً ومصدقة على شيء كما في التعاريف والطبيعية هي القضية المحكوم  
فيها على الطبيعة والمأهبة كقولك الجموان حسن والانسان نوع أه وبعبارة ع ف ثابت لمصدق  
أو مفهوماً الآخر (قوله أو مني عنه) أي منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء أه بس (قوله  
بحسب الخبر) أي المذكور في هذا الباب والابواب الأربعة بعده (قوله لعظم شأنه) لأن المزايا والخواص  
المعتبرة عند اللغاة أكثر وقوعها فيه ولأن الخبر أصل الانشاء لأن الانشاء صيراراً شأها ما يحذف كما في  
اضرب أو بزيادة كما في تضرب ولا تضرب والاستقهام والتقى والترجي أو ينقل كنع وعسى (قوله ثم  
قدم الخ) إنما تعرض لتقديم أحوال الاسناد على مجرد أحوال المسندين دون القصر والفصل والوصل  
والانحياز والاطناب لأن كون الاسناد نسبية يقتضي تأخر أحواله عن أحوال المسندين أه حقد على  
المطول وكتب أيضاً ما نهضه للترتيب في الاخبار (قوله ثم تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاسناد  
النسبة فأظهر في محل الاخبار لهذه الإشارة (قوله الموصوف الخ) أي فالخبر عنه من حيث وصفه بالاسناد  
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسنداً إليه أو مسنداً (قوله لا شك) إلى قوله الآتي فينبغي تمهيد لتفصيل  
أحوال الاسناد الخبري كما في ع ق وقوله فينبغي الخ شروع في تفصيلها (قوله أن قصد الخبر) أي مقصوده  
(قوله أي من يكون يصعد الخ) أي لا في الجملة الخبرية مطلقاً بل في قوله والافعال الجملة أه سم (قوله  
والاعلام) عطف تفسير وكتب أيضاً قوله والاعلام الأخبار وفي اللغة الاعلام مضمون الجملة الخبرية وفي  
العرف الانسان هاهم أنها معناها ما حصل به العلم أولاً وكذا قال قدس سر في شرح الكشاف في  
قوله وبشر الذين آمنوا أه حفيد على الطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد  
به معناه القوي لأنه المناسب لمقام حصر قصد الخبر إلا أن في قصد افادة الحكم وقصد افادة العلم به فقول ابن

والأفاحلة الخبرية كثيرا  
 ما تو رد لأغراض أخرى غير  
 أفادة الحكم أو لازمته مثل  
 التحسين والتخزين في قوله  
 تعالى حكاية عن امرأة  
 عمران رباني وضعتها اثني  
 وما أشبه ذلك (بخبره) متعلق  
 بقصد (أفاده الخطاب)  
 خبران (أفاده الحكم) مفعول  
 لأفاده (أو كونه) أي كونه  
 الخبر (عالمه) أي بالحكم  
 والمراد بالحكم هنا وقوع  
 النسبة أولا وقوعها

(قوله دون صحة الإعلام)  
 ليس مما صرح به إلا أنه  
 كما لا يخفى بل هو بيان  
 الواقع (قوله فان وضع  
 المركب الخبري للأخبار)  
 هذا غرض من الوضع  
 وقوله فإذا أورد لغرض  
 آخر يقتضي أنه غرض  
 من الإيراد وقوله كان مجازا  
 يقتضي أنه مدلول حقيقي  
 (قوله من ذكر الملزوم الخ)  
 فيه أن هذا لازم ليس  
 لازم المعنى بل لازم الأخبار  
 فافهم

(قوله والقضية فيما نحن  
 فيه اتفاقية) وهي هنا  
 مانعة خلو خبرنا من الجمع  
 (قوله رأيت أبا عبد الله وأما  
 خبرنا فانهمنا) مجتمعان في  
 الزمان ومفعول الأمر عنهما  
 فليس ما ذكر من أخذ  
 القضايا الثلاثة لكن هي  
 مانعة بحسب الاعتقاد  
 لا بحسب العقل والظاهر

كأنما أشاء المخبر من هو قصد الأخبار ولا يلزم أن يكون بصدد الإعلام كسابق إلى بعض الإفهام لأن الأخبار  
 أعم من الإعلام والإفهام فإن قوله تعالى أدعوني باسماءه ولا يصح في صحة الأخبار لله تعالى دون صحة  
 الإعلام اهـ خروج عن المناسب للقيام بقدير (قوله والا) أي وإن لم يكن المراد بالخبر في قول المصنف قصد  
 المخبر من يكون بصدد الأخبار والإعلام بل من يتكلم بالجملة الخبرية كما هو ظاهر كلامه لم يستقم الحصر  
 المذكور ولا نقضه بضمودا كزمان الـ أي حتى (قوله لا غرض آخر) أي على سبيل المجاز فإن وضع  
 المركب الخبري للأخبار فإذا أورد لغرض آخر كان مجازا فقول امرأة عمران رباني وضعتها اثني مجاز  
 من مثل من ذكر المازم و إرادته اللازم لأن الشخص إذا أخبر عن نفسه وقع ضدها جوهرا لم يظهر  
 التحسين والتخزين اهـ من القري (قوله مثل التحسين والتخزين) أي ومثل إظهار الضعف في قوله تعالى حكاية  
 عن نبيه زكريا رباني وهن العظم مني (قوله والتخزين) أي بعدم حصول مقصدها وخيبة جانبها حيث لم  
 تضعمافي بطنها ذكر أفيحمر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذا يصلح لذلك الأذكور ولا مجال  
 للأنثى في ذلك اهـ جـ في وكتب أيضا مانعه عطف تقدير (قوله في قوله تعالى الخ) اذ لم يقصد أفادة الحكم  
 أو لازمته اذ الخطاب سبحانه وتعالى عالم بكل منهما اهـ (قوله وما أشبه ذلك) أي وفيما أشبه ذلك أي قوله تعالى  
 حكاية الخ كقول الشاعر « هوأي مع الركب الجانين مصد » الخ وكتب أيضا قوله وما أشبه ذلك أي من  
 أمثلة التحسين والتخزين فليس مستد كالأن الامتناع بعمل ثم لا تدخل الأنواع كإظهار الضعف وهذا لا يدخل  
 باقي أمثلة التحسين والتخزين (قوله بخبره) المراد به أخباره لا الجملة إذا المقصود بالفاعل والغرض منه الأفادة  
 المقصود بالجملة الخبرية فإن المقصود بها نفس الحكم أو لازمته ولو أريد الجملة لما صغ قوله أفادة الخ اهـ أطول  
 (قوله أفادة الخطاب) لو حذف قوله الخطاب لكان أولى ليدخل ما إذا وجه الخبر الكلام إلى شخص وقصد  
 أفادة غيره فلو قال أفادة الحكم أو كونه عالمه لكان أحسن وأخص تأمل (قوله اما الحكم) المراد بأفادة  
 الخطاب الحكم إذا التصديق بالنسبة وإذعانها قطعها وظننا لا مجرد التصور ناصر ح به السيد أنه لا بعد لها  
 اهـ مع وكتب أيضا قوله اما الحكم الخ سواء كان مدلوله الحقيقي أو المجازي أو السكائي اهـ عبد الحكيم وكتب  
 أيضا قوله اما الحكم الخ فان قلت قد يكون قصد الخبر احضار الحكم في ذهن الخطاب بمعنى ما عرفت عنه قلت  
 هو حيث ليس بخبر إلا بمعنى العلم بالنسبة الخبرية ولا بمعنى التعلق بالجملة الخبرية مـ أي أنها معناه اذ لم يقصد  
 بالخبر الحكم للإعلام وهو معنى الخبر بل لتذكير اهـ أطول وفيه نظر اذ لو كان المراد معنى الجملة الخبرية  
 الإعلام لسأوى المعنى الثاني والخبر المعنى الأول فالظاهر أن المذكور غير المعنى الثاني وكذا الأثر أن أريد  
 بالإعلام ما يمثل الاحضار فتأمل وكتب أيضا قوله اما الحكم أو كونه عالمه اهـ أورد عليه أن أفادة الحكم ملزوم  
 وأفادة كون المخبر عالمه لازم ولا يصدق الاتصال بينهما لا حقيقيا ولا منجى وهو ظاهر ولا منع خلوها عنهم  
 صرحوا بأن نقض كل من الطرفين في منع الخلق يجب أن يستلزم تعين الآخر ونقض اللازم لا يستلزم  
 عين المزموم بل من نقضه نعم لو كانت أداة الاتصال داخلية على نفس القصد كان يقال الثالث في الخبر اما  
 قصد أفادة الحكم أو قصد أفادة لازم لم يرد اذ لا يلزم بين القصد وبين المجاز اتفاقهما مع كون بصدد  
 الأخبار لكن العبارة لتساعده أحسن ما ذكر من وجوب الاستمرار المذكور في المنفصلة الترتيبية  
 والقضية فيما نحن فيه اتفاقية بأن المنفصلة غير الحقيقة أقساما غير مانعة التامع وممانعة الخلق كقولك  
 رأيت أبا زيد وأما عـ اهـ فترى (قوله أو كونه) أي أو عاها فامانة خلوها كذا أسأل واحد عن أمر محض  
 جماعة فيادر كل واحد إلى الجواب لهذا الحكم وأنه كان عالمه اهـ أطول وكتب أيضا (قوله كونه عالمه  
 به اعتراضه الحفيد عالمه من أوازم الحكم كثيرة ككون المخبر حافلا خص هذا اللازم من بين الوازم  
 وهلا قال أو لازم ككونه عالمه ويمكن أن يجاب بأن وجه ذلك كثرة قصد ما ذكر دون غيره وكتب أيضا على  
 قوله أو كونه مانعه وإذا استعمل الخبر في أفادة هذا السكون كان مجازا (قوله والمراد بالحكم هنا) أي عند  
 أهل العربية وأحرز به عن الحكم عند أهل المعقول فانهم يفسرونه بأنه لا يقع والاتزاع اهـ جـ في (قوله)  
 وقوع النسبة أولا وقوعها) أي لا يقع والاتزاع لظهور أن ليس قصد الخبر أفادة أنه أوقع النسبة وأنه  
 عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد هذا لما كان لا تنكار الحكم معني لا متناع إن يقال أنه لم يقع النسبة اهـ مطول



حصول صورة الحكم في ذهنه وهما المحقق شريفة سبحانه في الشرح (وقد ينزل الخطاب) (العالم بما أي فائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيبقى اليه الخبر وان كان عالما بالقائدين لعدم جريه على موجب العلم) فان من لا يجسر على مقتضى علمه هو الجاهل سواء كان عالما للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة ونزول العلم

أي أعم وليس تعليل الخرد كونه لازما لالما احتيج لتقديم الثانية على وليس كما الخ اه (قوله بناء على أن الخ ارجح لقوله كما فعله السيد وقوله وان يؤيد الخ غايه في قوله ولا يخص الخ فان يكسر الهزة ويكون النون وفاعل يؤيده قوله انه مثل الخ ويحصل انه عطف على قوله ان تنزل الخ فان حقيقة من التثنية واسمها ضمير الشأن محذوف أي بناء على أن تنزل الخ وبناء على أنه يؤيده أنه مثل الخ أي أنه بنى السيد الامر على ذلك في الواقع وان لم يذكره (قوله محمول من تنزيل العالم منزلة المنكر) يعني قوله ان بنى محمل فهم راجح وقوله على أن دخوله الخ أي فلا صحة للبناء ولا للتأيد وقوله لبيان وقت تنزيه الخ وذلك الوقت هو ما ذكره بقوله الا لا يحل عليه شيء من أمارات الإنكار

يكونه) أي الخبر ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب بقوله حصول الخ وكتب أيضا قوله والمراد الخ إشارة الى دفعه منه ورد على الملازمة في قوله سابقا لانه كل ما أفاد الخ ذكر في المطول بقوله فان قيل لا نسلم انه كل ما أفاد الحكم أفادته عالم به بخلاف أن يكون خبره مطلقا أو مشكوكا أو موهوما أو كذا بمحض قلنا ليس المراد العلم الاعتقاد الخازم المطابق بل حصول صورة الحكم في ذهن الخبر وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للخبر اه وقال السيد أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا للخازم أو غير حازم أو لم يكن معتقدا لله أصلا لمتناول جميع ما ذكره من أحوال المتكلم ثم نظر فيه بان تصور الحكم على هذا الوجه لا يعتد به ولا يسمى علما ولا بعد المتصور عالما بل الحق أن المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا أي حازم أو راجح وتسميته علما مستفيض لغة وظاهر ان استفادة الخطاب الحكم لا يحصل له من الخبر نفسه الا اذا اعتقد أن المتكلم معتقد الحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهوره ان كل ما أفاد المتكلم الحكم أفادته عالم به اه ملخصا و اجاب عنه الحفيد بان اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس ثم ناقش فيما أخاره السيد بأنه انما يتم ما ذكره في وجهه لقرع في مختاره اذا كان اعتقاد الخطاب تقليدا أماني غيره فلا كما اذا كان الحكم بدعي يحتاج الى أدنى التفتت ومما كان الخطاب يستفاده ولو لم يعتقد علم المتكلم ودفعه الصقوى بان مثل هذا لا يسمى مستفادا من الخبر ولا يسمى تأديته أفاده قال العصامي أطول لا ينافي قول السيد اطلاق العلم على الاعتقاد المتقدم مستفيض لغة ما ذكره بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل أي المركب بخلافه العرف والشرع واللغة لا يحوزان ان يكون مراده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق الذي ذكره السيد مجازيا (قوله حصول صورة الحكم) أي صورة الحكم الحاصلة في ذهنه فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن وهذا اصطلاح الحكماء وما قيل حصول صورة الحكم ولم يقل لصورة الحاصلة ليقيد أن العلم هو الصور ومن حيث حصولها في الذهن (قوله وقد ينزل العالم بما الخ) أي ينزل العالم بالقائدين منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم بالقائدين والعالم باللائم منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللائم مثال الخطاب العالم بالقائدين وقول العالم به وجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال الخطاب العالم باللائم قولك ضربت زيد بل لم يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيد المكنه بناجي غيره بضربه عندك كما ينبغي منك اه أطول أي وينزل العالم بهما مع منزلة الجاهل بهما معا فالعالم بوزن لانه (قوله وان كان) (الواو والعال) (قوله بالقائدين) فيه تغليب اه سم (قوله لعدم جريه على موجب العلم) يعني عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ولكن أن يحاب عنه بأنه قد علم على قوله الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ولكن أن يحاب عنه بأنه قد علم على قوله وكثيرا الخ لرفع ما يقصه على الحصر من أنه قد يكون قصدا للخبر غيرهما فانه قد يقصه على العالم بهما فحينئذ ينبغي أن يجعل الجاهل متناولا للخالق والنساء والمنكر لئلا يدفع ولا يخص بالخالق عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السيد بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله أي فيما بعد وغير المنكر كالمنكر وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على أن دخوله فيما سياتي لبيان وقت تنزيهه منزلة المنكر فلا وجوب التكرار وان في هذا التعيين اغناء عما احتاج اليه من حواله تنزيل العالم منزلة السائل بالمقاييس اه أطول وكتب على قوله على موجب العلم انصه أي مقصدا (قوله سواء) أي كالسواء بين من حيث ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انفتحاعها جميعا اه سم (قوله كما يقال للعالم) أي فائدة الخبر (قوله الصلاة واجبة) أي لانه لم يترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فأتى اليه الخطاب أي من غيرنا كدويجوا أيضا أن يعتبر مردها فيه فبقي اليه الكلام هو كذا استفسانا وان يعتبر منكرا فبقي اليه الكلام هو كذا وجوب الكن الظاهر هنا الاول اه من الجري (قوله وتنزيل العالم بالشيء) أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها وغيرهما فهو أعم مما تقدم والاية من تنزيل العالم بغيرهما كما في يس وعبارته الآية ليست من قبيل تنزيل العالم بأحدى القائلتين منزلة الجاهل لانهم لم يخاطبوا بالآية ولم يقصدا اعلامهم ما حثي يكون خبرا ملقي اليهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعملون فقد نزلوا منزلة الجاهل لان المراد بالقائدين حكم الخبر ولازمه بالنسبة لمن أمارات الإنكار

(قوله لرفع العجب) (النبي)  
فيه نظر الذي معصوم  
لا يحصل منه مثل ذلك حتى  
يدفع عنه قاله بعض  
المحققين (قوله بعد الطلب)  
بحق قولنا وان ازل ان تأتوا  
آل وقوله وبنيه اي بدون  
اطراد بعد غير الطلب نحو  
ابايعا بني الذين آمنوا ان  
رضى جماعة فابايعوا فاعيدوا  
اي ايا ارددتم العبادة فابايعوا  
الذين كان المراد بعينهم  
اطراد عدم الكفر وان  
كافا قياسا لا اظها وان  
كان المراد انه معاصي فلا  
تحقيقه انتم على حذف  
ان وفعل الشرط لان ما في  
المتن ليس من المجموع  
(قوله صلاحية تدرا اذا)  
اي فيما اذا كان لغيرهم  
للحقن يجوز به فاضل  
فاكرمه اي اذا كان فاضلا  
فاكرمه وقوله وعليه  
بفتح الخ اي ان كان المراد  
بعد الايراد عدم السكينة  
لا عدم القامسة

خوشت بالخبر أو قصد اعلامه بمضمونه وهم ليسوا كذلك كما تقرر راذ الخطاب بالا في انما هو والى وبأحاده  
وهو المقصودون بالاعلام بمضمونه هذا خلاصة الكلام في أن الآية ليست من تنزيل العلم بأحدى  
الفاقدتين بل من تنزيل العلم مطلقا ولا حاجة لما أطال به سم في الحاشية (قوله لا اعتبارات) أى معتبرات  
أى أمور يعتبرها المتكلم حال مخاطبته كعدم الجرى على موجب العلم فيجاز كراه (قوله خطأ) أى اقتناعه  
تفقد الظن أى ظن غير الخطاب بكونه أى الخطاب غير عالم أذ يرى وكتب أيضا ما نصه نسب إلى الخطأ (قوله  
ولقد علموا الخ) وجه التنزيل في الآية أن صدرها أى قوله ولقد علموا الخ يدل على ثبوت العلم لهم وأخوها  
لهم لو كانوا يعلمون بنفيه عنهم لأن لو امتنع الثاني لامتناع الأول الآن في العلم عنهم باعتبار خطا  
نظر إلى أنهم لم يحرموا على مقتضى العلم وكتب أيضا قوله ولقد علموا اللام داخله على جواب قسم محذوف  
ولأن اشتراط ابتدائية كفى علمت لزومها ومن اشتراط مبتدأ خبره ما في الآخرة من خلاف أى نصب  
والضمر في اشتراط الكتاب السحر والشعوذة أى استدله عن كتاب الله تعالى واختاره عليه وليش جواب  
قسم محذوف أن كان عطف على مجموع القسم والجواب ولا حذف أن كان عطف على الجواب فقط ما شروا  
أى بأعياه أنفسهم أى حظوظها وجواب لو كانوا يعلمون محذوف أى لم يبيعوا ويحتمل أن تكون لولغة  
فيكون أيضا نقلا للعلم بطريق آخر وأعلم أن كون الآية من تنزيل العلم منزلة الجاهل دفعا للتناقض فيها  
مبنى على ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله ولقد علموا الخ واتحاد متعلق العلم المشتبه ومتعلق العلم المنفى كما هو  
الأبلغ فماله سوفى الكلام من تجميع حالهم وسفاهة زاهم فتعلق يعلمون انتفاء الخلق وذلك لما فيه من  
الإشارة إلى أن علمهم بانتفاء الخلق والاثواب كفى في الامتناع من البيع فكعب العلم بالذم والرداءة وأن  
احتمل الآية ارتباط لو كانوا يعلمون بقوله وليش الخ وأن متعلق العلم المنفى غاية الذم والرداءة المستفادة من  
كلمة يش الموضوع للذم العام فلا يتحد بينهما بين انتفاء الخلق لوجوده من هذه الغاية في المباط (قوله  
بل تنزيل الخ) للانتقال والترقى (قوله وجوده والنسب) فإنه نزل وجوده أى منه منزلة عدمه حيث  
قال وما ربيت أذ ربيت لانه بالنسبة ما تربت عليه من آثار الحجية كالعدم (قوله وما ربيت أذ ربيت)  
لعلم أنه انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الربى عن تفسير السيد  
السند حيث قال أى ما ربيت حقيقة أذ ربيت صورة لأن أثبات الربى كان خارجا عن طوق البشر  
يخرج به عما نحن فيه وكذا ما قلناه أنه ما ربيت تأثير أذ ربيت كسبا وزيفه بأنه ليس بشئ خبر به  
في جميع الأفعال عندهم بقول بالسكس وعدم محبة على قول من ينكره أه أطول ودفع بعضهم  
التزييف بأنه انما ذكر ما يجرى في جميع الأفعال لدفع المحاب التي صلى الله عليه وسلم فعله هذان الخروج  
في هذين التفسيرين مخلص فيه فقد يدفع بان المرامضة الإشارة إلى وجه التنزيل نزلة العلم لبيان المراد  
الربى المشتبه بالربى المنفى كذا نقل عن خط العصام وقوله يخرج به عما نحن فيه لا بد من اتحاد مورد  
الاثبات والنفي حتى يحتاج إلى التنزيل (قوله فينبى) أى يجب صناعة فلولم يقتصر على قدر الحاجة عند  
مخاطبة (قوله أى إذا كان) أشار إلى أن النافي جواب شرط حذف مع فعله وفيه أن الذى ينفى مع فعله  
من أدوات الشرط أن يطرأ بعد الطلب بدونه بعرضه كما يدل عليه اقتضاهم على تقدير أن سكن في  
كلام الرضى ما يؤخذ منه صلاحية تقديره أو عليه فخرج كلام الشارح وغيره وما حذف أداة الشرط  
فقبل متفق على منعه ولو كانت أن وقبل يجوز بعضهم حذف أن فترفع الفعل أن كان مضارعا وانظر  
لم بعد الشارح الفناء إعادة بنى ولقد الشرط وفعله قبل قوله فينبى أى يحتاج لاعادة بنى أفاده  
يس وظاهر أن الخوا تيسر عن الشرط على حذف مقتضى البلاغة أذ تيسر عن كون قصد المخبر  
على قانون البلاغة أفادة الخطاب أن بنى اقتضاه على محصل أفادة فاندفع ما فى المفسد جعل القترى  
قوله إذا كان الخ أشار إلى أن الفاء مقربة ووجه قول بعضهم أن فينبى الخ لازم نتيجة قياس تركيه  
مقصود المخبر بضميره أفادة أحد الأمرين وأفادة أحدهما تحصل بقدر ما يحتاج من التركيب ويلزم أن  
يقصر على ذلك مقتضى البلاغة وحاصله أنه تقرر مع على ما سبق من غير تقدير شرط بل بتقدير كبرى  
(قوله أن يقصر) بالنسبة لفعل أو العاقل وقوله من التركيب أى من المركبات (قوله على قدر

الحاجة) أي لا يزبد ولا ينقص وقوله حذر اسأل اللغوي ولو حكى كما في الكلام الناقص فالتعديل شامل له  
 اه من سم وكتب أيضا قوله على قدر الحاجة أي على مقدار حاجة المخبر في إضافة الحكم ولازمة أو حاجة  
 المختاطب في استفادتهما اه أطول (قوله حذرا عن اللغو) اعترضه الحفيد بأنه انما يظهر علة لعدم الزيادة  
 على القدر المحتاج اليه لا لعدم النقصان عنه مع أن الاختصار على قدر الحاجة معناه الاتيان بقدرها من  
 غير زيادة ولا نقص فمكون التعديل انحصار من المعنى وأجاب بان الكلام اذا نقص على قدر الحاجة  
 كان غير مفيد فصدق عليه أنه لغو فاعلة أيضا عامة وكتب أيضا ما نصه علة لتقتصر لا ينبغي لاختلاف  
 الفاعل اه بس (قوله فان كان الخ) تفصيل لما لوجه بقوله فينبغي أن يقتصر الخ (قوله من الحكم)  
 سكت عن لازم الحكم اتكالا على المناسبة اه ع س وقال في الأطول قيدا لاختلاف الحكم وسكت عن  
 لازمه لعدم ظهوره بان الأقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظ التوراة من ينحذف عنه من أنك  
 عالم اما المنكر المتردد في علم فلا يحسن أن يقال له انك حفظت التوراة لانه ظاهر في تأكيده الحفظ  
 لا العلم به والظاهر حيث ثباني عالم بحفظ التوراة أي أخوما قال فثابته فانه قابل للنقاشه كيف وقد صرح  
 بعد ان المؤكد وان كان وضعه الحكم يستعمل لازمه أيضا (قوله أي لا يكون) تفسير لقوله خالي الذهن  
 وقوله عالم بالوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير الحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بالوقوع النسبة أولا وقوعها  
 وقوله ولا مترددا في أن النسبة الخ أشار به الى أن ضمير فسر جمع الى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو  
 لا وقوعها ففي كلامه استخدام وقوله وبهذا تبين فساد ما قيل الخ بمعنى كلام هذا القائل واعتراضه على  
 المصنف على أن الحكم في الموضوعين بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها مذاهبهم أن يكون الشارح أشار  
 الى أن في كلام المصنف مضافا مقديرا في قوله من الحكم أي من علم الحكم أي ادراكا ولم يرخص جميع هذا  
 عبدا للحكم على المطول وعبارة قوله خالي الذهن عن الحكم المراد بالحكم الوقوع والا وقوعه على  
 السابق أعني قوله اضافة الحكم والا حق أعني قوله والتدقيقه فان التردد أعني هو في الوقوع والا وقوعه  
 دون الإيقاع والارتجاع وكذا التكرار ومعنى خلو الذهن عنه أن لا يكون حاصله مضافا ومحصله فسه انما هو  
 الاذعان به فيكون المعنى خالي الذهن الاذعان به والخلو عن الاذعان لا يستلزم خلوا الذهن عنه فسه انما هو  
 والتردد متناهيان لا يستلزم خلوا عن أحدهما والخلو عن الآخر فظهر فساد ما سبق الى بعض الاوهام وأن  
 منها عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم وأن ما قيل ان معنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الإيقاع  
 عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره أوعلى ارادة الخلو عن ادراك الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ  
 كيف وانه صرف للتميز عن الظاهر مع أنه لا حاجة الى ذلك اه وهو نفيس الآن الاضرب في كلام الشارح  
 على ما ذكره غيره أو وقع منه على ما ذكره لان مدار التناقض المذكور بعد الاضرب على أن معنى حصول  
 الحكم الاذعان به وهذا مفهوم مما قيل الاضرب على ما ذكره عبدا للحكم فلا يكون كل مما قبله وما بعده  
 مستقلا عن الآخر عليه بخلاف ما ذكره غيره كما يظهر بالتأمل قال الفيزي ويرد على الشارح أن مراد هذا  
 القائل أن المصنف كان يستغنى عن قوله والتردد فيه بدرك الحكم فإدابه وقوع النسبة أولا وقوعها بناء  
 على أن خلوا الذهن عنه يتناول بالطلاق عدم التصديق به وعدم تصوره بأياه ولا ينبغي أن ما ذكره الشارح  
 لا يدفعه بل جوابه أن خلوا الذهن عن تصورا الحكم ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور  
 المختاطب الحكم ولم يتوجه الى حاله ولم يلتفت الى شيء وراء تصوره كان في حكم خالي الذهن وما ذكره القائل  
 يقتضي أن الاستغناء عن المؤكد انما هو انما خلا الذهن عن تصوره أيضا وليس يصح اه مع بعض تصرف  
 وأجاب غيره بان المتبادر من خلوا الذهن عن الحكم خلوه من التصديق به فغسله شامل للخلو عن تصوره  
 ارتكاب لخلاف الظاهر من غير ضرورة الذي تعرف تعلق التصوره به هو النسبة الحسنة وقوله كان في  
 حكم خالي الذهن استوجبه الصقوى جعله كالشأن تدبر (قوله عالم بالوقوع النسبة الخ) عبر بالمركب التقيدى  
 مع أن المراد أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة للتخصيص على أن الخلو عن الحكم عبارة عن عدم تعلق العلم  
 بالوقوع أو لا وقوعه سواء تعلق العلم بالنسبة أولا بخلاف الخلو عن التردد فانه لا بد فيه من تصور النسبة ولذا  
 قال في أن النسبة هل هي واقعة أم لا يذكر الاستفهام بعد النسبة اه عبدا للحكم وفي كون الخلو عن التردد

حذرا عن اللغو (فان كان)  
 المختاطب (خالي الذهن من)  
 الحكم (والتدقيقه) أي  
 لا يكون عالم بالوقوع  
 للنسبة أولا وقوعها ولا  
 مترددا في أن النسبة هل  
 هي واقعة .

(قوله عبر بالمركب  
 التقيدى) يطلق المركب  
 التقيدى على ما عدا  
 الاستنادي فيشمل الإضافي  
 (قوله سواء تعلق العلم أي)  
 التصور (قوله فانه لا بد  
 الخ) أي فان الخلو عن التردد  
 لا بد فيه من تصور النسبة



فيه متناقضان (استغنى)  
على لفظ المتن للفتور  
(عن مؤكداً الحكم)  
لتحسين الخلق في ذهن بحيث  
وجده طالباً (وإن كان)  
المخاطب متردداً فيه) أي  
الحكم طالباً له (إن حضر  
في ذهنه طرفاً الحكم وتغير  
في أن الحكم بينهما وقوع  
النسبة أولاً ووقوعها) حسن  
تقريبه (أي تقويه ذلك  
الحكم) (بأنه يؤكد) بل في ذلك  
المؤكد تردده ويمكن  
الحكم لكن المذكور في  
دلائل التبعيض أنه لا يخص  
التأكد إذا كان للمخاطب  
ظن على خلاف حكمه  
(وإن كان) (المخاطب منزهاً)  
للمحكم (وحسنه) كده أي  
توكيد الحكم (بموجب  
الانكار) أي بضره

(قوله منقطعة) أي فليست  
معادلة له بل هي استقوام  
أمر (قوله وهذا اضرب)  
الذي في عبد الحكم وهذا  
معنى الانقطاع والاضراب  
(قوله) وكان هذا التحقيق  
(الخ) أي فبعد الاضراب  
ليس مستقلاً عما قبله  
على رأي عبد الحكم  
(قوله وأما الشرطية) أي  
لأنها تتعلق على  
محقق الذاًل المعنى مهما يكن  
من شئ وقوله وحروف  
التنبيه أي لأشعار التنبيه  
إلى الشئ بأنه محقق وقوله  
والزيادة أي حروف الزيادة  
أي الحروف الزائدة فإنها  
تراد للتأكد وليست  
موضوعاً له (قوله)  
التأكد كيداً بانهضاً

لا بد فمن تصور النسبة نظرنا ههنا التردد نفسه لا بد فيه من تصورهما كعلم الحكم (قوله أم لا) منقطعة  
كان المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكمه إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال سيدي به أم في قوله أزيد  
عندك أم لا منقطعة كان السائل ظناً أن زيداً عندنا فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده  
فقال أم لا وأعلمنا منقطعة لأنه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه به مداهم عندك أم ليس  
عندك فلا بد أن يكون لقوله أم لا فائدة متعديده وهي تغيب ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده وهذا  
اضراب أه وإذا كانت منقطعة طار استعظامها هل فإنها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم  
فانه قد دلل فيه الاقدام أه من عند الحكم على الطول وكتب على قوله منقطعة ما نصه فانه في هذا  
الاعتراض بأنه تفرق كتب الخوان هل لا يؤتى لها معادل على أن ما لا يجوز وقوعها وقع الهمة  
فيؤتى لها معادل كذا في الفسري أه (قوله وهذا) أي التفرير (قوله فلا حاجة إلى ذكره) أي  
التردد (قوله بل التحقيق الخ) أي فلا يستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه وإن أريد به واحد في  
الموضوعين إذا الخلو عن أحدهما المتناقضين لا يستلزم الخلو عن الثاني (الخ) أه سم بعينه لا يستلزم  
الخلو عن الحكم الخلو عن التردد فيه وإن أريد به في الموضوعين وقوع النسبة أولاً ووقوعها لان الحكم  
والتردد فيهما متناقضان فلا يجتمعان لأن حصول الحكم الإذعان به وهو ينافي التردد فيه والخلو عن أحدهما  
المتناقضين لا يستلزم الخلو عن الآخر فقول الشارح بل الخ جواب إن قاله بعضهم وكان هذا  
تحقيقاً لما وضعه عبد الحكم تنبيه وكتب على قوله لا الحكم والتردد فيه متناقضان مائصه لكن إن  
أريد بالحكم ما يشاؤنا من غير الجازم فلنا فائدة ممنوعة أه يس وكتب أيضاً قوله بل التحقيق الخ هذا الاضراب  
للاقتبال والترقي من افساد ما قيل بارتكاب الاستخدام أو تقدير المضاف أو تحقيق معنى الخلو عن  
الحكم على اختلاف التقارير السابقة إلى افساده بوجه آخر هو تنافي الحكم والتردد فيه من غير احتياج إلى  
استخدام أو تقدير مضاف أو ملاحظة معنى الخلو عن الحكم تدبر وكتب أيضاً ما نصه أشار إلى أن ما اقتضاه  
ما قيل من عدم تناقض ما غير تحقيق وقد حذف لفظ التحقيق من المأول (قوله متناقضان) أي لا يجتمعان  
حصولاً قط (قوله استغنى) أي وجوباً أه سم (قوله على لفظ المتن للفتور) كتب خطه قدس سره على  
لفظ المتن للفتور هو الرأيه وأنه أوفى بقوله حسن تقويته ووجب توكيده بحيث لا يتعرض للتمسك أو  
المخاطب أو الكلام ولو قيل استغنى لا يحتل عود الغير للغير والمخاطب والكلام أه حسن في الطول  
وكتب أيضاً ما نصه نائب المفاعل الحار والمجرور (قوله عن مؤكداً الحكم) كان في توكيد الكلام  
واسمية الجملة وتكريرها أو القسم وأما الشرطية وحروف التنبيه والزائدة أه من يس وكتب أيضاً قوله عن  
مؤكد كذا الحكم احتراز عن مؤكداً الطرفين كالتأكد اللفظي والمعنوي فإنها طرقت مع الخلو عما  
ذكر أه ع س أه سم (قوله حيث) هي هنا تعليلية أه جرى (قوله وجده) أي الحكم الذهني (قوله)  
متردداً فيه جعل الحفيد الظن الذي في عرضه الزوال كالتردد (قوله طالباً) أي الحكم به في الاتباع  
والانتراع ففهم استخدام لأنه في قوله فيه أي في الحكم بمعنى الوقوع والاروقع أه سم والطالب أهم من أن  
يكون لسان المقال أو لسان الحال (قوله بان حضر الخ) تصور لقوله متردداً فيه (قوله طر فالحكم) أي  
الوقوع والاروقع أه سم وطرفاه الموضوع والمحمول (قوله بمؤكد) أي واحد أو زائد أو لم يؤكد لم يستحسن  
أه يس (قوله لكن المذكور) أي فيكون متناقضاً بالمذكورة القوم وجب بان شرط الشيخ الظن في التأكد  
بان خاصة لانها في التأكد كذا كذا على علم وعدم اشتراط القوم ذلك في غير هذا لتنافي ورد هذا الجمع آه أنهم  
مفروقون فان فيما التأكيد كذا في المتردد كذا سألني (قوله بان الخ) قيل أراد بان الظن أنه لا ملائمة الخ الجانب الآخر  
من غير أن يصل إلى حد الحكم فلا يلزم اندراج المتردد في المنكر أه فسرى وكتب أيضاً قوله ظن فان كان له  
شك أو هو لم يحسن التأكد فلا يؤتى به (قوله بحسب الانكار) قال في الاطول أي بقدر الانكار أي زائداً  
على قدر ما للسائل بالغاً ما بلغ على حد الانكار فانه إذا كان احدهما اشتراط أن يكون تردداً في قدرنا كذا  
المتردد وتأنيتاً أنه يتفاوت بحسب المقامات وإن اقتصر الشارح على بيان الفائدة التي تنبئ به شك في  
ما ذكرنا جواب أي العباس المبريد لاني اسحق المتفلسف السكتندي حين سأله قال لا أنجس في كلام

الحرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم والمعنى واحد وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم أخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن انكار منكر قيامه وما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبغون من انه كذا نيات البعث كيدوا حدوا وان كان منكر لانه لما كانت آد لته ظاهرة كان جذر انان لا ينكر بل غايته أن يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة انه التردد من فيه تنبيه على ظهور أدلته وسيزيد بذلك بالنال في اجوبة رسل عيسى عليهم السلام وهذا عرفت أن في قوله وقد صرح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفع المايقال بحد في مقام الاخبار من غير الجواب وورد الانكار ان عبد الله قائم في مقام رد الانكار عبد الله قائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صرح اشترط كون التأكيدي قدرا للانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن ذا دعوى قدره قلت اذ انما عارض التأكيدي والانكار تساقط في أصل الخبر مفيدا اه مع بعض حذف وأقول يمكن أن يكون قول الشارح يعني بعبارة زيادة الخ إشارة إلى اشتراط زيادة على قدرنا كيد المتروك بان يراد بآدته على قدره (قوله قوة وضعفا) أي لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد كيدان مثلا لقوته ولأن انكار من ثلاث مثلا لقوته وسما ولثلاث أربع لقوته الثلاثة فكيف الآية لا تية فان التأكيديات أربع والانكارات ثلاث لقوتها فآله بعضهم وكتب على قوله فقد يطلب الخ مانعه يقتضي أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد كيد واحد وخوماً وجب أن يكون له قوة بحسب التقدير وجب زيادة قوة كيدوه وقرضه منه الفرار من تعلق قوله بحسب بقوله يتعلق به قوله بحسب والتقدير ولا يتعد لانه الزوم وهو شيء واحد وتعلقه يقتضي تقاونه وتعدده وقبسه وجب أن الوجوب لا يتفاوت ولا يتعد لانه الزوم وهو شيء واحد وتعلقه يقتضي تقاونه وتعدده وقبسه فظهر من وجهين الأول أن الوجوب يتفاوت ويتعدد بحسب المتعلق والثاني أن الله على صنيع الشارح يكون كلام المتن قاصرا عن اذاد وجوب أصل التأكيدي أول مرة منه فقد جلب لنا هذه التقدير اعتراضا وما قيل ان المراد زيادة التأكيدي على أصل الكلام فيصدق بآصل التأكيدي وانرا دعي أصل التأكيدي يدفعه قوله ان زيادة الانكار فلو علق قوله بحسب الانكار بقوله تؤكد كيدوه لاستغنى عن التفسير وسلم من هذا كله نعم ان مشينا على ما في الاول من وجوب زيادة التأكيدي في الانكار على التأكيدي التردد كان المراد وجب زيادة تؤكد كيدوه على التوكيد في التردد وان دفع الوجه الثاني والثالث يجعل قوله يعني الخ بياننا فضمنه قوله بحسب الانكار زيادة على مانعته قوله وجب تؤكد كيدوه على هذا لا يرد على الشارح شيء فتأمل (قوله كما قال الله تعالى) مثال للقسم الثالث (قوله عن رسل عيسى) هم بولس بنغ الباء الموحدة وسكون الواو وفيه الام والهمزة ويحيى وشعمون وهو الثالث الذي عر زمانا بعد تكذيبهما وما في الشارح انهم شعون ويحيى والثالث الذي هو بولس أو حبيب الفارغ غير موقوف كما اعترف به الشارح ونسبه في حاشية الكتاب اه أقول (قوله اذ كذبوا) نازف لقول مقدرمفعول حكاية والاصل حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ الخ لانقال والحكاية اذ قول الله تعالى والحكاية لسوا وقت التكذيب (قوله واهمية الجملة) أي كونها اهمة لاصرو ونها اهمة كما هو فانه لا يشترط في التأكيدي كيد كونها معدولة اه عند الحكميم (قوله مؤكدا بالقسم) لما ذكر في الكشف ان ربنا يعلى جار مجرى القسم في التأكيدي كيد كيد عند الله اه سم (قوله ما أنتم الا بشر مثلنا) تفوارسا لآياتهم بآيات البشرية لهم لا اعتقادهم ان الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بان البشرية انما تتألف من زعمهم ان رسالته من عند الله لا من عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم اننا انكم هم سالون انا انكم هم سالون من عند عيسى كما يؤيد ما في الحنفية على المطول عن القرطبي أنهم قالوا نحن رسلوا لعيسى وأوجب بان الخطاب في قوله ان أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبها عليهم كما فهمه أحضر واعيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله تعالى ونظروا في الاشتغال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلدة فوقعوا في زدهم ان حكمكم لا يجري علينا اذ فيمن هو أعلى يدامنكم هو أن المقصود نفى الرسالة من عند عيسى أي أنتم بشر مثلنا فلا

قوة وضعفا يعني بحسب زيادة التأكيدي بحسب ازداد الانكار اذالة له (كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا انكم هم سالون) مؤكدا (قوله) بان واهمية الجملة (وفي المرة الثانية) ربنا يعلى انا انكم هم سالون) مؤكدا بالقسم وان اللام واهمية الجملة لبيان المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنتم الا بشر مثلنا ما أنتم الا بشر مثلنا ما أنتم الا بشر مثلنا

في شرح الفتاوح ما يفيد ان ذكر ان في كلام الشيخ مجرد التمثيل اذاد عبد الحكميم (قوله لا استغنى عن التفسير) بل عن العناية بماها (قوله نعم الخ) ستمعلم أنه لا يناسب الشارح (قوله) واندفع الوجه الثاني لا يتم الاندفاع الا ان اربا زيادة الانكار ما شمل زباده على التردد (قوله بان الخطاب في قوله ان أنتم) المناسب للآية في قوله ما أنتم الا بشر مثلنا (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) لكن المحشى يسع السيد كيعلى ما يأتى

منه بقتضيل لكم علينا فلا تسعتمون لان تكونوا امرين ناهين وقيل ان رسل عيسى اوهمو الكفار  
انهم رسل من عند الله بناه على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب اعتقاد ما بلغ والتصديق  
به كما يؤيد معاني الكشف حيث قال فدعاها أي رسول عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقال من أرسلك  
فلا الله أنذى خلق كل شيء فجواب الكفار مبني على ما فهموه (قوله وقوله) أي المصنف فاذ كذبوا أي  
بصفة الجمع ولم يقل اذ كذبوا بصيغة التثنية مع أن المكذب في المرة الأولى انسان فقط (قوله مبنى الخ) هذا  
التأويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو ان يعلق الظرف الثاني أعني في المرة الأولى بقوله  
اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بغيره في موضع المفعول بحكاية أي حكاية عن رسل عيسى فوهم اذ كذبوا في  
المقالة الأولى وأما اذا تعلق بقال كاذب عليه كلام الأيضاح أو بحكاية فلا دليل في الكلام على هذين  
الوجهين دلالة على أن تكذيب الجمع في المرة الأولى لا يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل  
في المرتين انما اليكم مرسلون وأنا اليكم مرسلون والفرق في اللفظ بين المرتين لا ينافي في ارادة هذا المعنى اه  
سم بجهر وهو في الغنى وقوله في المرتين أي في شأن المرتين وقال في الأول المراد اذ كذب بعضهم  
كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الأولى انسان بلا سبيل قوله تعالى اذ  
أرسلنا اليهم اثني عشر قبلة فذبحوها فمض زنا ثلث قبلة قالوا انكم مرسلون وطل الكلام وجه آخر لشارح المحقق  
وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب لثلاثة ثم قال وللفاضل المحشي لشرح وجه آخر وهو أن في المرة الأولى  
وفي المرة الثانية متعلقان ما يقال أو بالحكاية لا بكنية أو بالأمر بتركيب في المرة الأولى ولا ينافي كون  
المكذب اثنين لا غير ولا يهجم عليه أنه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل  
بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم نعم بجهه أن المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد  
تكذيب الاثنين ويحتاج الى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ثم بعد ان وقت تكذيب الاثنين الى وقت  
تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهنا الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ثم بعد ان وقت قول الثلاثة وتوجه  
الشارح وان استغنى عنه لكن احتياج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا لثلاثة قبل اخبارهم فكل  
وجه هو موطن اه وقال بعضهم انما يحتاج الى البناء المذكور في الشرح لواقصه على قوله في المرة الأولى  
ولم يعطى عليه قوله في المرة الثانية فثبت عطف جعل انصبا تكذيب الثلاثة على مجموع المرتين اه  
وقوله وتوجه الشارح وان استغنى عن غيره فظاهر أنه يحتاج الى ما احتاج اليه توجيه السيد وفي توجيه  
آخر وهو تعلق في المرة الأولى بقولهم المقدار الذي تعلق به اذ كذبوا وهذا مثل توجيه السيد فتأمل (قوله  
تكذيب الثلاثة) لان ما جاءه الثالث عن ما جاءه الإثنين فالحكم على ما جاءه الإثنين بأنه كذب حكم على  
ما جاءه الثالث أيضاً بأنه كذب لانه عنه (قوله الضرب الأول) أي الخلو عن التأكيده والثاني هو  
التأكيده استحضارنا واثالث هو التأكيده وجوباً (قوله اثناثيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو أنكار اه  
عبد الحكييم (قوله طليبا) لانه مسبوق با طلب وقوله انكار لانه مسبوق بالانكار (قوله في الأول)  
أي في الالقاء الأول كما في ع في لان الالقاء كلام مخالف لما أتى كيد يقال له الالقاء أول بالنسبة لثلاثة  
مؤكد كما بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد بالاول الضرب الأول لانه نفس الخلو عن التأكيده فيلزم  
ظرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في قوله في الثاني وقوله في الثالث وبعضهم جعل المراد بالاول في كلامه أي  
الشارح خالي من ذهن وبالتالي المتردد بالثالث المنكرو وزول الاشكال عليه أيضاً تأمل وفسر في الأول  
الضرب الأول بالكلام الملقى الى الخالي سواء من مثل المتلذذ أو المتكر أو لا يلزم أن الثاني الملقى الى المتردد  
والثالث الملقى الى المنكرو وقد يؤيد هذا قول الشارح أي على الوجه المذكور دون أن يقال على الضرب  
وامرأه المذكور سابقا لا في قوله وبسم الضرب الأول الخ فلا يلزم على هذا ظرفية الشيء في نفسه اذ اريد  
بالاول في كلام الشارح الضرب الأول وهذا أحسن (قوله والتقوية الخ) الانسب والاحصر والتأكيده  
استحضار (قوله ووجوب التأكيده) الانسب والتأكيده وجوباً (قوله أخرجه على مقتضى الظاهر) قال  
الشرع الصغوى في شرح القواعد تحقيق المقيم أن الحال عني عرفت فله يكون أمر المحقق كما هو وقد  
يكون أمر باعتباره المتكلم بتبذير شيء منه لغيره والاول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه أخرجه الكلام

(قوله بناه على أن الرسالة الخ) أي لما بنى على أن  
الرسالة الخ (قوله والفرق في  
اللفظ بين المرتين الخ) أي  
حيث قال في المرة الأولى  
وفي الثانية ولم يجمعهما  
فيعلم في المرتين (قوله لانه  
يحتاج الى ما احتاج اليه  
توجيه السيد) صوابه توجيه  
العصام لأن توجيه العصام  
والشارح متفقان على أن  
ضمير كذبوا الاثنين في الواقع  
على ما تقدم بيانه في كلام  
العصام لاثلاثة كما قاله  
السيد الذي هو المنزاد  
بالفاضل المحشي على ما قرره  
(قوله الانسب والاحصر  
الخ) وجهه الانحصار بتظاهر  
وجه الانسبة أن المقابل  
لخلو عن التأكيده كيد لا  
قبل اخباره التأكيده  
التقوية بخو كد مثله يقال  
في قوله الانسب والتأكيده  
وجوباً قاله بعض مشايخنا

على مقتضى ظاهر الحال والثاني خلاف ظاهر الحال والتطبيق عليه اخراجه على خلاف مقتضاه (قوله مطلقا) أى خصوصاً مطلقاً (قوله كما في صور الخ) هي المذكورة في قول المصنف وكثيراً ما (قوله وكثيراً) لقد أعجب حيث قسم المخرج على خلافه بالقوله حيث قال وقد ينزل العام بمنزلة الجاهل والمخرج على خلافه بخلافه اهـ أطول وكتب أيضاً قوله وكثيراً الخ يعني أن وقوعه في الكلام كثيراً في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلاً اهـ مطول وانما قال ذلك لعدم كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه وإن كان في الأول وفي بعده وكتب أيضاً قوله وكثيراً ما منه صفة لمفعول مطلق أو ظرف أو مفعول كما في الأول وكتب أيضاً قوله وكثيراً ما يخرج الكلام الخ يلتبس كثيراً لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بأخراجه على مقتضاه فلا تظهر الفائدة فيحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجحه فان لم توجد قرينة صرح بها الكلام على كل من الاخرين بل ببعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يلتبس ببعض كما في التنا كدفع السائل فانه يلتبس بالتأ كدفع المنكر إذا وجوب والاستحسان لا يقضيان من اللفظ وبعض صور اخراجه على خلافه يلتبس ببعض كما في جعل الخائى بمنزلة السائل فانه يلتبس بجعله كالمنكر وان كان هناك قرينة بمنع الخ والاصح الحمل على كل أفاده ليس تقلان شرح الفوائد لكن ما ذكر من التباس بعض صور اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ببعض والتباس بعض صور اخراجه على خلافه ببعض مني على أنه يكفي للانسكار الواحد تأ كد واحد والذي حققه في أطول كما قدمنا خلافه وأنه يجب باده تأ كد على قدرنا كد السائل ولا التباس على هذا تدبر (قوله يخرج) المناسبة بتعبير المصنف قبل بالاخراج دون الخروج أن يخرج بضم الباء وسكون الحاء وفتح الراء مخففة (قوله فيجعل غير السائل) تفصيل لما جله في قوله وكثيراً الخ لكن في من تقصيره جعل السائل كالحائى اذا كان معهما نأمله ارتدع عن التردد وكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سفعله داخل تحت قوله وهكذا الاعتبار التي فرقناه من فوائدها بالترقية اهـ أطول وكتب أيضاً قوله فيجعل غير السائل هو راجع للضرب الثاني أعنى الطائي وقوله ويجعل غير المنكر الخ راجع للثالث أعنى الأنكرارى وقوله ويجعل المنكر الخ راجع للاول أعنى الابتدائى وكتب أيضاً قوله فيجعل الخ لا يخفى أن الجعل ليس متأخراً عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازاً عن ارادته أو يجعل اللفظ تفصيل اهـ عده الحكم وكتب أيضاً قوله فيجعل غير السائل متناول للعام والخائى والمنكر الا أنه ينزل العالم بمنزلة السائل بعد فهمه فتز به منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم به مأمثلة الجاهل لا يخفى عن ادخاله في هذا البحث لانه بعد تنزله بمنزلة الجاهل ولتنزله بمنزلة الخائى مقام ولتنزله بمنزلة السائل مقام ولتنزله بمنزلة المنكر مقام وقوله اذا قدم الهم بالوجه في الترتيب لان تقديم الملقح يستلزم جعل العالم المنزل بمنزلة الجاهل اهـ لا بمنزلة السائل وتقديم الملقح راجعاً بالقياس الى الخائى وأما تنزله العالم بمنزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ملاقده اخل فيه وتنزله المنكر بمنزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر فيه أبحاث لا تخفى على مثلك فاه في الأول وقال أيضاً مقتضى الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخائى والمتردد والمنكر واقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة تنزله الخائى والمتردد والمنتكر والكلام مع الخائى المنزل بمنزلة المتردد أو المنكر لان الخطاب يتناول التنزيل بمنزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل بمنزلة أخويه والكلام مع السائل المنزل منزلتما اهـ وكتب على قوله فيه أبحاث ما نصه أى ثلاثة واحد في قوله لان تقديم الملقح الخ وواحد في قوله وأما تنزله العالم الخ وهذا يؤخذ أن من كلام العصام قبل وواحد في قوله وتنزيل المنكر الخ وحاصله أن اللائق التعميم هنا وتخصيص ما بانى لانه دفع التنكير اكر عند وقت الحاجة وكتب أيضاً قوله فيجعل غير السائل مفهومه متناول للخائى والمنكر والعالم والقصود هو الاول لان تقديم الملقح إنما يعتبر بالقياس الى الخائى وأما تنزله العالم بمنزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما هو سيجي والكلام على تنزله المنكر بمنزلة السائل اهـ سم وقد علمت ما فيه بما قلنا من أطول (قوله كالتسائل) هو المتردد في الحكم الطائيل المتقدم في قول المصنف وان كان متردداً الخ

مطلقاً من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيراً ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى على خلاف مقتضى الظاهر (فيجعل غير السائل كالتسائل

(قوله لكن بقى من تفصيله الخ) بقى أيضاً من تفصيله جعل العالم كالحائى فانه لا يدخل في واحد مما ذكره ولا قال جعل العالم كالحائى معلوم من قوله فيما سبق وقد ينزل العالم به ما الخ لما بان أن مما سبق لا يخفى عن ذلك إذ بعينه له نأمة تعتبر خالياً وتارة سائلاً وتارة منكر (قوله ونحن سفعله داخل الخ) يشبه في المدخول في ذلك جعل العالم كالحائى (قوله راجع للاول) فيه أنه من الضرب الثالث على ما يؤخذ من كلامه من الاول للمعنى (قوله ليس متأخراً عن الاخراج) أى بل هو عينان أو بدل الجعل اللفظى أو سابق عليه ان أراد الجعل النفسى

إذا قدم اليه أي إلى غير

السائل (ما بلوح) أي بشعر

(له) أي لغبر السائل (بالخبر

فقد شرف) غير السائل

(له) أي للخبر يعني ينظر

اليه يقال استشرف الشيء

إذا رفع رأسه ينظر اليه

وبسط كفه فوق الحاجب

كالسند من الشمس

(استشرف الطالب المترو

نحو ولا تخاطبني في الذين

ظلموا) أي لا تدعني يا نوح

في شأن قومك واستفاد

العذاب عنهم بشفاعتك

فهذا كلام بلوح بالخبر

تولي بما هو شعر به أنه قد حق

عليهم العذاب فصار المقام

مقام أن يتردد المخاطب في

أثم هل صار ومحكوما

عليهم بالأعراق

(قوله ولا تجيب الإشارة إلى

خصوص الخبر) بل تارة

تخصل كما في الآية إذا نظرت

لقوله واصنع الفلك وتارة

لا كما في وصل عليهم ان

صلواتك نسلكهم فان في

صل عليهم تلويحاً إلى جنس

الخبر وهو أن في صلاته عليه

السلام منفعه لهم (قوله

كان هناك إشارة إلى أي

تصرح بالخبر لا احتمال

أن المراد اصنع الفلك

لر كوبيه في البحر لا احتمال

(قوله والظواهر ان المثال

هو منه فلهذا لا يخفى

فان لكل أحد يعلم ان

الظواهر فيهم سلاح (قوله

المراد بأمارات الانكار

(الخ) كلامه بظاها لا يفهم

والمقصود أنها أمارات في

زعم المتكلم لولا ما بعده

وهو القسم الثاني وتقدم أنه يؤكده استحضاراً (قوله إذا قدم اليه الخ) قال في شرح المفتاح هذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح أنه كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستبعداً أو التنبه على غفلة السامع أنه عبد الحكيم (قوله فيستشرف) أي بكاد يستشرف كما يستعرقه وكتب أيضاً قوله فيستشرف الخ قال في الأول ولما كان تقديم الملوخ محتملاً أن يكون موجعاً لآلة التردد وأن يكون موجعاً للتردد احتاج إلى تنبيهه بقوله فيستشرف له استشرف الطالب أي بقوة القربة من الفعل لأنه يصير مرزوقاً بالفصل والالكان الكلام معمو كذا على مقتضى الظاهر أنه (قوله أي الخبر) قال الزام زائدة كما في رد لم كما في الفري وعبد الحكيم وفي الشرح إشارة إلى أن الفري أو الفعل مضى معنى التبرؤ وكتب أيضاً قوله الفري أي لحسه أو نوعه أه ع (قوله يعني ينظر اليه) عبر يعني إشارة إلى أن معنى الاستشرف ليس هو النظر فقط بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف ففوق الحاجب فهو هناك باب الخبر ودوم ذلك ظاهراً بالتردد فالأمر في النظر وهو التأمل (قوله كالسند من الشمس) أي من شعاعها وبعبارة عرق كالتي لشعاع الشمس وهي أوضح (قوله نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا) لاكتفي المصنف في تحيين الملوخ بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذي يدور عليه الانتقال إلى الأغراق إشارة إلى أن قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التبرؤ من قوله السائل لأنه يكفي في الإشارة إلى جنس الخبر ولا يحتاج الإشارة إلى خصوص الخبر أه أطول (قوله أي لا تدعني الخ) قال في الأول ويحتمل والله أعلم أن النبي عن الخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تدعني الأرض من الكافرين يا رباً يعني لا تدعني بعد لعنهم فإنه قد حكم عليهم بالأعراق وبالجملة هذا الكلام يشير إلى وجه العذاب إليهم فتشكاد النفس تثبت اليه ويتردد بعد الخبز به أيضاً يستعمل أن يتردد أيضاً في أنه الأغراق لأنه واحد من جنس العذاب سبباً ويسبق واصنع الفلك فلذلك قال أنهم مغرورون مؤكداً أه والخاص أنه إذا نظرت إلى ولا تخاطبني الخ فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر وإذا نظر الهمم واصنع الفلك كان هناك إشارة إلى خصوص الخبر لا يقال في قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على أغراقهم لا تلويح له بالمقام مع أنهم أغراقهم لا التردد فيه لا تقول مراداً بالتلويح ما قابل التصريح وقوله تعالى واصنع الفلك ليس صريحاً في أغراقهم لأنه يحمي أن يكون الفلك لأمراً آخر غير عموم الملوخ لوجب لأغراقهم وأن يكون ذلك على سبيل التنبه بقوله واصنع الفلك لا يوجب علم أغراقهم (قوله واستفاد) أي دفع فأسبين والتدرا زائد ثان (قوله فهذا) أي قوله ولا تخاطبني الخ (قوله بالخبر) أي يحميه وهو كونهم محكوما عليهم بالعذاب كما يشعر به كلام الشارح لا بخصوص الخبر وهو كونهم محكوما عليهم بالأعراق إذ ليس في قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا اشعار بخصوص ذلك نعم يشعر به مع ضمنية قوله تعالى قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح هناك ينظر إلى ذلك أصلاً تأمل لكن قد يتوقف حينئذ في جعل جنس الخبر ملوحاً لأن التلويح هو الإشارة الحقيقية والأشارة إلى جنسه بقوله ولا تخاطبني الخ ظاهرة وكذا الإشارة إلى خصوصه بهذا القول مع ضمنية واصنع الفلك وأوجب بأن المراد بالتلويح ما قابل التصريح كما في (قوله فصار المقام الخ) علم من هذا أن المراد بقوله يستشرف كون المقام مقام الاستشراق كما قرره أنه لا وقوع الاستشراق بالفعل ولا كان المقام ظاهر بالتردد بل هو علم من قولنا جنس الخبر أو نوعه أنه لا يجب أن يكون بحيث يتردد في شخص الخبر ونوعه بل يكفي كونه بحيث يتردد في الجنس في محتمل لأجواب بالنقص مؤكداً لتضمنه للجنس أه ع (قوله مقام أن يتردد) أي صالحاً أن يتردد وكتب أيضاً قوله مقام أن يتردد الخ لا يخفى أن هذه العبارة لا تقتضي حصول التردد بالفعل فإنه قال الحق الرضي في بحث وقوع المفعول المطلق لو قبل لا يضر بفهم ثبوت الضرب على القطع بخلاف ما لو قبل لا يضر فإن معناه محتمل وقوع الفعل منه وليس قطعاً بوقوعه أه فحسب على المطول زائد حواشيه على التخصيص المناسب أن يكون الاستشراق أيضاً بحسب الصلاحة فقط والألفاظ ظاهرة أنه مستلزم التردد بالفعل الآن يقال الاستشراق إلى جنس الخبر لا إلى خصوصه وكتب أيضاً على قوله أن يتردد الخ ما نصه أي وليس هناك تردد بالفعل والالكان الخراج على مقتضى الظاهر أه سم (قوله بالأعراق) المناسب للمسبوق له أن يقول بالعذاب

وعكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مراد ابل المراد نوعه الذي هو العذاب (قوله غير المنكر) المراد به الخافي للذنن والسائل والعالم جمعا والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر اه سم وكتب أيضا قوله غير المنكر رأى انكارا مناسب التاكيد فدخل جعل المنكر الضعيف كقوى كذا في بس (قوله اذا لاح) وكذا اذا كان الحكم مقيدا عن القول فالتقديم مقيد بهما أو أكثر اه أطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بامارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهور تلك الامارات عليه كونه منكر افي زعم المتكلم لا الامارات الموجبة لظن الانكار والا كان تأكيد الكلام ظاهر بالانزله اه عرق (قوله نحو جاء الخ) أي نحو قول تجل بن فتنه وهو بالفتح عم النبي صلى الله عليه وسلم وأما جمل الشاعر بالفتح فهو عبد لما زن كذا في الاطول وفي القاموس ان اسم جمل عم النبي صلى الله عليه وسلم مغيرة وكور جمل هذا من أعماه يوجب أن فضله الذي نسبوا لاله احتماله أو لقبه بعد المطلب (قوله على العرض) أي عرض الرمح أي ساعدا ل عرضه جهة الاعداء لا طوله فلم يجعل سنانه جهة الاعداء لاعلى طوله حلا لسنانه جهتهم بل جاء واضعاه على فتنه وقيل المراد على عرض الخندين الموضوع عليهم الرمح (قوله لكن بجيئة) أي الحرب (قوله أمارة أنه يعتقد الخ) أي لانه على عادة من ليس متبعا للعرب وكتب أيضا قوله أمارة أنه يعتقد الخ كونه أمارة في ذلك باعتبار حال شقيق في زعم الشاعر كما أفاده عرق والا فوضع الرمح على العرض قد يكون أشد شجاعة وهو عند مصالاته بالاعداء فيجتمل أنه تنكر وجود مقاومه فيهم نعل رماحه عمل رجمه فيكون المعنى أن فيهم رماحا عمل عمل رمحك فيكون التأكد ظاهر بالانزله لما قد يكون لعدم اعتقاد أن فيهم رماحا لا اعتقاد أن لا رماح فيهم فيجتمل أنه منزل منزلة السائل لا منزلة المنكر فظهر اندفاع الاعتراض بهذا من الاحتمالين على أن المثال ينبغي فيه الاحتمال وبكفي احتمال الانكار من جهة أنه انسب بزيادة تفسير شقيق (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كاجر وجر (قوله وخوطب خطاب التفات) أي من الغيبة إلى الخطاب لا الأصل ان قول ان بني عميلان الآء الظاهر ومنه شقيق من قبل الغيبة وكتب أيضا قوله وخوطب خطاب التفات أعلم أنه ان كان شقيق حاضرا وقت القاء هذا الكلام في الكلام الثاني ان أحدهما من الخطاب إلى الغيبة في قوله داع شقيق على ما ذهب اليه السكاكي أدمق مضى الظاهر حيث تأتيم ما على العكس في قوله ان بني عميلان وان لم يكن حاضرا لالتالي فقط وقيل لا التفات على هذا الاحتمال أصلا فان قوله ان بني عميلان لا يرتبط بما قبله الا بتقدير فقلت له الخ فهو معتبر ولا يدق الكلام منه وحينئذ فلا التفات أصلا والجواب أنه لا حاجة الى تقدير القول فانه قد يجعل الشخص ذى أو صافعا حاضرا مخاطبا لا الترتيب الى قوله تعالى أياك نعبد وأياك نستعين فحصل الارتباط ذى أو صافعا حاضرا (بان) لم يقل واسمعة الجملة المسماة هرفه من أن مؤكدا عند قصد التأكد كدما ولم يفتق هذا (قوله تسك واستنزاه) كان سباق الكلام من الشاعر يدل عليها والا فاليت مجتمعا النص والتسبي عن عدم الترتيب لم حرب الاعداء وعدم المزج في هذا الامر وكتب أيضا قوله تسك واستنزاه لا يخرج الكلام بذلك عن التنزيل بل المذكور كذا في الحفيد وغيره لكن بذلك يصير اتقيد بعرض الرمح مجرد بيان الواقع لا نجل الرمح على أي وجه كان أمارة على اعتقاده أن لا رماح فيهم على المارزوقي فتدبر (قوله كانه رمية) أي نسبه (قوله لفت الكفاح) خارف أي جانبه وجهته أي ما انصرف الى حاقه وجهته وكتب على قول الكفاح ماضيه أي المحاربة (قوله على طرفة) متعلق بقوله تسك واستنزاه (قوله على طرفة) أي قول أي غشامة العراء من عازب الانصارى ومحضر الذي قال له الما التفتوا تنكب رجل من بني مسعدة ومفعول تنكب محذوف والتقدير تنكب القتال مثلا والمقاتلين أي اعمل عن طريقتهم لا يقطرك الزحام يحجز بقطرك في جواب الامر أي يا متسلم على أحد قطر بل أي خانيك لضعف بنائك وعدم غنائك يهضر منه ويرمي به يانه لم يباشر الشدائد الخ اه من شرح ديوان الحماسة وفي الحفيد التفتك التفتب والزحام المترجمة اه أي من جهة الجيش بضلعها عند القتال وقع على لا يقطرك الزحام أي لا يبلد على فقلت له وهو يخاف لنفسه المتقدم عن شرح الحماسة الموافق لهما في الحفيد وغيره فتأمل (قوله ان يداين) هذه النسخة أولى من نسخة يدس (قوله لفته غنائك) أي تقعه وقوله وضعف بنائه أي بينته وبدنه يقع لا يترك التي في العريب

مؤكدا بان أي محكوم عليهم بالاغراق (و) يجعل (غير المنكر كالمنكر اذا لاح) أي ظهر (عليه) أي على غير المنكر (مضى من أمارات الانكار نحو جوا شقيق) اسم رجل عارضه (أي واضعاه الرمح على العرض فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا لكن بجيئة واضعاه الرمح على العرض من غير التفات ونسب أمارة أنه يعتقد أن لا رمح بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله (ان بني عميلان فيهم رماح) مؤكدا بان وفي البيت على ما أشار اليه الامام المارزوقي تسك واستنزاه كانه رمية من الضعف والحين بحيث لو سلم أن رمية رماحا لالتفت لفت الكفاح ولم تقو بدني على الرماح على طرفة قوله فقلت لجزر لما التفتنا تنكب لا يقطرك الزحام ويرمي به يانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضائق الجماع كانه يخاف عليه ان يداين بالقوائم كما يخاف على الصبيان والشدائد لفته غنائك وضعف بنائه

من أعلم بان هذا الشخص غير مدرك لانه أمارات من خبير معارض وأفهم (قوله فيجتمل أنه منزل منزلة السائل) فيه ان السائل الحرب المتخدر في سلاح العدو على فرض أن ذلك يقع لا يترك التي في العريب

(و) يجعل (المشكر كغيره)

المشكر اذا كان معه) أى

مع المشكر (ما ن تأمله)

أى شئ من الدلائل

والشواهد أو تأمل المذكر

ذلك الشئ (الارتدع) وعن

انكاره ومعنى كونه معه

أن يكون معلوما له مشاهدا

عنده كما تقول لمشكر الاسلام

الاسلام حق من غير

تأكيده لأن مع ذلك المشكر

دلائل دالة على حقيقة

الاسلام وقبل معنى كونه

معه إن يكون موجودا فى

نفس الأمر وفيه نظيران

مجرد وجوده لا يكتفى فى

الارتداع ما لم يكن حاصل

عنده وقبل معنى ما ن تأمله

شئ من العقل وفيه نظر

والإلتفات الى السلاح

فكيف ينزل منزلة المتردد

عند ذلك انتهى على الخافى

للعرب لا يكون خالى الذهن

عن تصور السلاح للعدو

(قوله ولو بالقوة القريبة

من القتل) أى يصح

بجصل العلم بأدى الالتفات

وهو غير ما اختاره الشارح

وغير ما رده (قوله استشكل

توقف الارتداع الخ) أى

لأنه لا يتخلف علم المدلول

عن علم الدليل أى شخصنا

(قوله قال فى شرح التوائد

الخ) هذا الجواب أعين من

الاول لشموله المنطق فنه

يغفل المستدل عن

الاندرج فيحتاج للتأمل

أه شخصنا (قوله فى هذا

المقام) أى مقام نحو يلها

عن القلبية (قوله كاهو

ظاهر كلام المحجب) أى

لأن فيه كالايجنى

(قوله ويجعل المشكر) ويجرى مجرى المتردد وكتب أيضا قوله ويجعل المشكر كغير المشكر أن نزل منزلة المتردد  
الخافى لم يؤكده وان نزل منزلة السائل أكد استحسانا ولا معنى لتزويل المشكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه  
أه سم أى لانه يقتضى عدم الخطاب أه بس فالمراد بغير المشكر الخافى والسائل وكتب أيضا قوله كثير  
المشكر يمكن أن يجعل متناولا للضعف الانكار فغير المشكر القوى الانكار وجعله كضعفه بعدم زيادة  
التأكيده كذا فى بس وكتب أيضا قوله ويجعل المشكر كغير المشكر اذا كان معه الخ حيث الصام فى أطوله أنه  
الضهير أه أطول وكتب أيضا قوله ويجعل المشكر كغير المشكر اذا كان معه الخ حيث الصام فى أطوله أنه  
يحتمل أن يكون الكلام حينئذ من قبيل جعل ما مع من قبيل المؤكدة فى إزالة الانكار فلا يكون على  
خلاف مقتضى الظاهر لأن الكلام مع المشكر لابد له من مزيد الانكار تأكيدها كان أو غيره (قوله تأمله)  
أى تأمل قبله لأن التأمل النظر فى الأمر أه أطول (قوله من الدلائل) من تبعضية فكيف بعضها ولو واحدا  
(قوله والشواهد) عطف مرادف بينه أن المراد بالدلائل ما يشمل القرآن ونحوها لا مالا يشتملها فهو  
كالنفسير للدلائل كذا فى بس (قوله ارتدع عن انكاره) بان ينقل الى مرتبة المتردد أو خالى الذهن أه  
أطول (قوله أن يكون معلوما له) قال فى الاطول ولو بالقوة القريبة من الغنى اذ يكتفى فى التزويل ذلك ولا  
يجب كونه معلوما بالفعل وكتب أيضا على قوله معلوما ما منه من الأدلة العقلية وقوله مشاهدا عنده من  
الأدلة الحسية وكتب أيضا قوله معلوما مشاهدا عنده استشكل توقف الارتداع على التأمل حيث هو يمكن  
دفعه بالمراد بالتأمل ما اصطلاح عليه أو باب الاصول وهو ما يمكن التوصل به صحيح النظر فبه الى مطلوب  
خبري قال فى شرح التوائد والمراد بالتأمل أن يستنبط مقدمات صحيحة توجه صحيح توصله الى الارتداع أو  
إن يفتن بالاندرج فينتقل أه من بس وكتب على قوله ما اصطلاح عليه الخ ما منه من أى لا ما اصطلاح عليه  
أو باب الميزان وهو ما يلزم من العلم به شئ آخر (قوله كما تقول) ما مصدرية (قوله من غير تأكيده) برد  
عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيده والجواب أن مرادهم بقوله اسمية الجملة من المؤكدة أنها ما يصح  
أن يقصدها التأكيده عند مناسبة المقام فليست للتأكيده مطلقا بل اذ اعتبر مؤكدة كذا ما ارضاء  
الصقوى فى شرح التوائد والجواب بأنها انما تفيد اذ اعتبر نحو ولو عن الفعلية لأن بناء مؤكدة بها  
على إفاضة النبات والدوامى انما يدل عليها فى هذا المقام بأنه بمنزلة عن الحقيقة لأن كلامه مقدمته  
دليله ممنوع وبعد التسليم لا مانع من أن يقصد من العدول الدوام دون التأكيده فلا يلزم فادنا كيدفى  
مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المحجب ورد الجواب بأنها انما تفيد اذ اعتبرت فى غير من  
المؤكدة كذا تفيد انما تصحح الايضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك لمستون تأكيدهم ولستم تعلم الكلام  
الطلى بان زيدا قائم وأنه مؤكدة كيدوا واحدا أو انصحح الفاضل الأخرى وغيره بان فى قوله تعالى ثم  
انكم يوم القيامة تبعثون تأكيدها واحدا أه وقد أسلفنا عن عبد الحكم أنه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية  
مؤكدة عدوها عن الفعلية وفى النمرى فى الجملة الاسمية اعتباران اعتبارا فادنا أصل الحكم الدوامى  
واعتبارا كيد الحكم بواسطة تلك الافادو لقولها خالى الذهن انما هو مصم قطع النظر عن الاعتبار  
الثانى بل لضرورة أداء الحكم الدوامى الذى هو مقتضى المقام وعدهما من المؤكدة بالنظر الى الاعتبار  
الثانى فلامانافه (قوله وقبل الخ) وجه ثان فى معنى معه وقوله بعنوقيل معنى ما نخرجه ثان فى معنى ما  
والحاصل أن فى معناه وجهين وفى ما وجهين (قوله لا لا مجرد وجوده الخ) أى أن لا وجوده مجرد عن علمه  
لا يكتفى فى الارتداع المرتب على التأمل لتوقف التأمل على علم المتأمل فيه وأوجب بان اعتبار العلم مأخوذ  
من التأمل لاستلزامه علم المتأمل فيه وكتب أيضا قوله لا لا مجرد وجوده الخ لا يجنى أن المفهوم من عبارة  
المصنف على هذا القيل أن التأمل فى بعده مجرد كاف لا مجرد وجوده فعم لوال لا لا مجرد وجوده لا يكتفى  
فى ترك التأكيده كما يستفاد حديثه من العبارة لكن تأمله حاصل كلام المصنف وعبارة الخبرى قوله  
لأن مجرد وجوده لا يكتفى فى الارتداع إمكان أن يكون شئ موجودا فى نفس الأمر ولا يكون مشاهدا  
ولمعلومه فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصوله بوجه فلا يكتفى فى الارتداع وجوده فى نفس الأمر أه وبه  
يجاب عن اعتراض المصنف ثم رأيت سم نقله عن الخطا فى تم قال وكان حاصل توجهه الخطا لاعتراض

اشارح أنه ليس مراد اشارة الاعتراض على هذا القبل بأنه يلزم عليه ان يكون الارتفاع مرتباً على مجرد الوجود في نفس الامر حتى برده على الاعتراض بأنه يلزم عليه ذلك وانما الارتفاع عليه ترتب الارتفاع على التأمل لانه الفرض كاقوال المصنف ما ان تأمله ارتدع وانما اشار اذ اشرح ان مجرد الوجود لا يتكفي في الارتفاع بل لابد منه من التأمل والتأمل انما يكون في العلوم فلا بد ان يكون ما يقع فيه التأمل معلوماً اه ثم نقل اعتراض أستاذ عس على هذا التوجيه فراجع (قوله لان المناسبت الخ) فيه اشارة الى صحة هذا القبل ولعل وجه الحذف والاتصال والاصل ان تأمل به تخفف الياء وأوصل الضمير بالفعل اه بس (قوله نحو لارب فيه) في كونه غير مؤكد نظراً لان لا تأتي لربي الجنس للتأكد وكذا اسمية الجملة كاصحوا بذلك والحوادث لا تنسب أن لنا كيداً المحكم الذي الكلام فيه بل لنا كيداً المحكوم عليه وأيس الكلام فيه واسمية الجملة ليست لنا كيداً مطابقاً لاعتبرت مؤكداً اه سم قال بس ومقاله من أن لنا كيداً المحكوم عليه هو الحق وبناء الاسم دعياً لقاعدة العموم لا يقتضي الا ذلك يقول ابن مالك ومن تبعه لا لنا كيداً النبي كما ان لنا كيداً لا يثبت عسكل لان أن كدت الاثبات المستفاد من الجملة قبل دخوله وان في قبل لاحقاً في مؤكده وكتب على قوله لا يقتضي الا ذلك مانصة لان العموم الذي تقدمه في المحكوم عليه (قوله) ظاهر هذا الكلام أي المتبادر من اراده بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر انه مثال لها (قوله) وترك لنا كيداً ذلك) وكان مقتضى الظاهر ان يقال لارب فيه (قوله وبما نه) أي بيان كونه مثلاً (قوله ليس القرآن مظنة لارب الخ) أي وليس معناه على نفي الرب بالكلية أي أن أحد الأرباب فيه لانه يلزم عليه الكذب لوقوع الرب فيه وكثرة المرئيين فانكاره حتى فلا يكون حقه لنا كيداً وهذا الأكسار حتى يكون تركه لتزبل بل المعنى أنه ليس محلاً لوقوع الارتباب فيه ولا ينبغي الارتباب فيه (قوله) وهذا المحكم أي كونه القرآن ليس مظنة لارب الخ (قوله من الخطابين) أي من يتوجه اليه الكلام ويقصد منه وقد خطب كل انسان بل الجن أيضاً هذا الكلام ليصدقوا بقرآنه يعلموا كونه من عند الله وان كان الخطاب بمعنى من يتلقى الكلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كما يدل عليه السكاف في ذلك وفي قوله ما نزل السكاف وما نزل من قبله فائدة في ما قيل ان الخطاب بهذا المحكم هو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين وهم غير منكر من له فلا يخفى تأكيده فانه شأنه عدم الفرق بين معنى الخطاب أعني من يتلقى الكلام ومن يتوجه اليه الكلام ويقصد منه كلف ولو كان الخطاب هو النبي وأصحابه صلوات الله عليهم أجمعين لم يكن هذا الكلام لقاعدة المحكم ولا لازمه اه عبد المحكم على المطول رحمه الله تعالى (قوله لكن نزل الخ) أي فالذلك إلى الخبر غير مؤكد (قوله لمسامعهم من الدلائل) ككونه مهجراً وكون من أتى به صادقاً مقصوداً بالمعجزات الباهرة (قوله والاحسن الخ) اعلم ان حاصل الاول ان المنفي ليس نفس الرب بل كون القرآن محلاً للرب ومظنة له خطاً بالمنكرى ذلك وحاصل الثاني ان المنفي نفس الرب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة به ومجايل على أحسنه قول المصنف وهكذا اعتبارات التي فانه مشعر بان ما تقدمه من محض للاثبات اه سم وأيضاً فهو لا يخرج زائدة على التزبل الى تأويل بخلاف الاول فانه يخرج زائدة على التزبل الى التأويل المتقدم أعني كون المراد نفي أن القرآن محل للرب ومظنة له (قوله انه نظير) أي لا مثال أي نظير لما نحن فيه أعني جعل المنكر كغير المنكر وقوله لتزبل اللام فيه للاجل أي لاجل تزيل وجود الشيء منزلة عنده من كل منهما بناء على وجوده ما تزيل أو اللام بمعنى في فائدة في الاعتراض عن عبارة الشارح بناء على جعل اللام صلة نظير بان المراد من النظر ما قاله المثال بدليل مقابله به مع ما نهنا مثال لتزبل بل المذكور حقيقة لا نظير بالمعنى المقابل للمثال (قوله تعويلاً) أي اعتماداً (قوله لذلك) أي تعويلاً واعتماداً على ما يزيل استكراهه أو تأملوه اه حوى (قوله وهكذا) عطف على مقدر ينفي عنه السباق كانه قبل الذي ذكر اعتبارات الاسناد في صورة الاثبات اه حذفه وفيه اشارة الى معنى عبارة المصنف وهكذا اعتبارات الاسناد في صورة النفي وكتب أيضاً قوله وهكذا اعتبارات النفي اشارة الى المطول الى اعتراض على هذا الكلام ودفعه ما حصل الاعتراض أنه لا حاجة الى هذا الكلام لان الاعتبارات المذكورة في السابق لا تخرج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلاف عامة اختصاصه لشيء

ان تأمل به لأنه لا يمتثل العقل بل تأمل به (نحو لا وبفسه) ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر المحكم كغيره وترك التأكيد لذلك وبما نه أن معنى لارب فيه ليس القرآن مظنة لارب ولا ينبغي أن يرتاب فيه وهذا المحكم مما ينكره كثير من الخطابين لكن نزل أنكارهم منزلة عنده لمسامعهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه والاحسن أن يقال انه نظير لتزبل وجود الشيء منزلة عنده بناء على وجود ما يزيله فانه تزيل رب المرئيين منزلة عنده تعويلاً على وجود ما يزيله حتى معنى في الرب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عنده لذلك حسبي مع ترك التأكيده (وهكذا) أي مثل

(قوله بل لنا كيداً المحكوم عليه) لان اهذه تقدم استغراق النفي والاستغراق راجع للمحكوم عليه بمعنى أنه لا يخرج شيء من افراده قاله بعض المشايخ (قوله) لان ان كدت الاثبات الخ) لوقالوا أيضاً أن كدت الخ لكان مناسفاً بوجه اشكاله علم قبل (قوله فانه مشعر بان ما تقدم الخ) أي ولو جعل مثلاً لكان ما تقدم ليس متحصلاً للاثبات بل بعضه اثبات وهو ما عدا المثال الاخير وبمعنى نفي وهو المثال الأخير



منها الاثبات حتى يحتاج الى ذكر اعتبارات النبي انما وقع التخصيص في الامثلة وحاصل الدفع انه لما كانت  
الامثلة المذكورة للاعتبارات السابعة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه على وجهه قد توهم  
اختصاص تلك الاعتبارات بالاثبات سيما عبر ادم مثال النوع واحد من النبي فاقى هذا الكلام لدفع هذا  
التوهم وقال في الاطول الاظهر ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات بمعنى كلفته الاثبات امثلة النبي فن  
احاط بما سهل عليه استخراج امثلة النبي وهذا وفي عبارة الايضاح ثم قال ولعبارة الكتاب احتمال في  
نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لما في الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقي  
اعتبارات النبي مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر في المحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل  
منزلة الخالي كما اشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجهه ومثل ما مر من اذميت اه (قوله اعتبارات  
الاثبات) يعني من ترك التاكيد مع الخالي والتاكيد استغناء عن المتردد وهو باعقدا لانكار مع المنكر  
(قوله من التعبد) وكذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اه سم ولعل الشارح اشارة الى ذلك  
بقوله وعلى هذا القياس (قوله ما زيد بقائه) الباقى خبر ليس من المؤكدات للمك كما اقتضا كلام السكاكي  
اه سم لكن قال ليس الباقى خبر ليس من المؤكدات للمك كما اقتضا كلام السكاكي بل من  
مؤكدات المحكوم به لكن يؤيد الاول قول الفاضل ما زيد بقائه جواب ان زيدا قائم تامل اه بحروفه (قوله  
سواء كان انشائيا واخباريا) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون التعبد لثبوت العود الى الاسناد الخبري اه  
مطلوب قال عبد الحكيم قوله لا يعود الخ يعني لو ذكر المضمحل كان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد  
الخبري لانه المذكور صرح بما قبله عنه الى الظاهر فكون هذا العدول قرينة على المراد به غير الاول  
وقوله المعرفة اذا عرفت معرفة كان الثاني عين الاول ليس على الحلق بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة  
المغايرة نص عليه في التلويح ويحيى في بحث التشبيه ايضا اه بحروفه وكتب ايضا قوله سواء كان  
انشائيا واخباريا بالعرض بقصود على الاسناد التام لا اختصاص الاخبار والانشاء به من ان الحقيقة  
والبحار العقلين يمر بان في الناقص ايضا كاستناد المصدر الى ما اضيف هو اليه في نحو اعجبي انبأت الله  
العدل واعجبي انبأت الله الربيع البقل واحباب الحقيقة بان المراد بالاسناد الانشائي والاسناد الخبري ماقى  
الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاما او لا بقى ان الحقيقة والمجاز العقلين لا يختصان بالاسناد بل  
يمر بان في التعلق بنحو خبر بيت الزرك كذا في الاطول ويمكن ان يجاب بان مراد بالاسناد ما يشمل التعلق تامل  
وكتب ايضا ما نصه قال القنري لا يقال قول المصنف فيما بعد هو يعني المجاز غير مختص بالمتردد على  
ان مورد التسببه هو اسناد الخبري لا مطلق الاسناد والمواقف الاحتياج الى بان عدم الاختصاص  
لا تافق بل هو اشارة الى المعنى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى غفولا عما استمر  
عليه دباب المصنف في مثله فليتهم (قوله منه حقيقة عقلية) اختلف في الحقيقة والمجاز والعقلين قال  
المصنف السعي بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر  
كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الانحياز وقول جاز الله وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله  
الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة  
الاسناد فهو احق بالتسمية بالعقل فلذا اختارناه وجه نسبة الاسناد الى العقل بما تنهض عن كون الاسناد  
في انبأت الله البقل الى ما هو له وفي انبأت الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون منطوية  
اللفظ لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له او الى غير ما هو له قبل  
التعبير ولا يجعله التعبير شيئا مما لا اسناد ثابت في محله او متجاوزا به يعمل العقل بخلاف المجاز الغوى  
مثلا فان تجاوز زمكته لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير انبأت الربيع البقل من  
الموجود مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت عمل عقله عما لا تتفاوت الوضع عندهما اطول (قوله لان بعض  
الاسناد الخ) يعني لو قال بكامة اما لا فاحصره في القسمين وليس كذلك فيا قبل انه يجوز ان تكون كلمة اما  
لنوع المجموع فلا تنحيز الخلو مشروط بعدم العلم بفائدة التقسيم على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو فيجب ان  
يكون نصافيه اه عبد الحكيم وكتب على قوله لا فاحصره الخ ما نصه لان وضع التقسيم لضبط الاقسام

اعتبارات الاثبات  
(اعتبارات النسب) من  
التعبد عن المؤكدات في  
الابتداء وتوقفه بمؤكد  
استغناء في الظاهر وجوب  
التاكيد بحسب الانسداد  
في الاثبات فيقول الخالي  
الذهن ما زيد قائما وليس  
زيد قائما ولا طالب ما زيد  
بقائه والمتردد والله ما زيد  
بقائه وعلى هذا القياس (ثم  
الاسناد) مطلقا سواء كان  
انشائيا او اخباريا والله  
حقيقة عقلية لم يقل اما  
حقيقة واما مجاز لان بعض  
الاسناد عنده ليس بحقيقة  
ولانحياز

(قوله ليس من المؤكدات  
للمك كما اقتضاه الخ) يعني  
ان قوله كما اقتضاه راجع  
لنفي فيوافق ما نقله عن  
سم وهو الظاهر ويحتمل انه  
راجع للنفي فيكون مخالفا له  
(قوله مع ان الحقيقة الخ)  
أي ما تعرض له المصنف  
منها والورد انه لا يجب  
التعرض في هذه الباب  
الابعض اذاعها وهو ما  
كان غرض ما من الاسناد  
الخبري (قوله الى ما اضيف  
هو اليه) أي الذي هو  
مر فوعه لانه هو اذ  
الاضافة الى المنسوب من  
قبيل التعلق بالاسناد

فهو جمع الحلو (قوله كفولنا الحيوان الخ) أي جمالم يكن المستند فعلا أو في معناه اه سم بل اسناد الخبر إلى  
 المتدا مطلقا عند ليس بحقيقة ولا بحجاز سواء كان جامدا أو مشقا كافي عوف ويدل عليه ما سياتي في كلام  
 المصنف ان اسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فانه قد أتى إلى زيد في قولك  
 زيد قام ليس حقيقة ولا بحجاز أو ما اسناده إلى ضميره حقيقة تأمل (قوله باعتبار الاسناد) لانه الثابت في عمله  
 بحسب الذات والتميز وزعمه بحسب الذات فهو والمنصف على الحقيقة بالحقيقة والحجاز (قوله من أحوال  
 اللفظ) أي بواسطة أنهما من أحوال الاسناد الذي هو من أحوال اللفظ فهو ومن وصف الشيء بوصف جزئه كما  
 في سم والاضافة في أحوال اللفظ للعهد أي الأحوال المعهودة في تعرف فعل المعاني وهي التي لها مطابق  
 اللفظ مقتضى الحال أي فالجيت عنهما من حيث انهما تحصل المطابقة من علم المعاني وان كان الجيت  
 عنهما من حيث انهما من كيفية الدلالة من علم البيان وحاصل هذا التوجيه المذكور لا راد الحقيقة  
 والحجاز العقلين في علم المعاني أنهما تعلقا به من حيث انهما قد يتصفهما الحال ويرد عليه أن رعاية هذه  
 الحشية لا توحي بتخصيص العقلين بالاراد في المعاني لشعور الحقيقة والحجاز باللفظ بين والكاتب واجب  
 بان الحقيقة العقلية مثلا قد سم من الاسناد فاذا كان الاسناد من أحوال اللفظ كان معاهو قسما من أحواله  
 أيضا والى نظر المصنف وأما القويان فهما نفس اللفظ لأن أحواله وكذا الكتابة فهذه هي مناط الفرق  
 أو هذه القترى وقال في الاطول ما لم يخصص كرهما في المعاني عقب الكلام على حال الاسناد من التأكد  
 وتركه ليعلم ان اسناد الشيء إلى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعمل أن من خاطب الموحدة بقوله أنت إلى بيع البقل  
 لا يحتاج إلى التأكد وليس تركه التأكد منبعا على التنزيل اذا ما اريد به ليس بهما ذكره الموحدة ويعلم ان  
 مخاطبة من سمع عنه أنت إلى بيع البقل بان الله البقل لا يخرج إلى التأكد كقولك أنت إلى بيع البقل  
 لا يقيد انكاره أنت الله البقل وحينئذ تصدر الصبي ثم لا تخرج إلى التي لانه ليس كسابقه مقصودا بل  
 منقطلا اه وكتب على قوله للعهد ما نصه فاندفع أن كونهما من أحوال اللفظ لا يقتضي ارادتهما في علم  
 المعاني (قوله اسناد الفعل) أي نسبتها مطلقا ناقصة كانت أو تامه غير بل أو انشائية تحققة أو مقدره فتدخل  
 نسبة المصدر والمشتقات إلى أفعاله اه عبد الحكيم والعل نسبة الفعل الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة  
 أو الصفة (قوله الفعل) أي الاصطلاح في النحوي وقوله أو معناه أي أو بال معناه أي أو بال على قوله معنى  
 الفعل النحوي أعني هذا الخبر المحدث (قوله كالمصدر) ان ادخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والحجاز  
 والمجرور في الظرف وهو الاظهر كانت الكاف لاحدا باسم الفعل والمنسوب في نحو أتيتك أبوك على ما في  
 الاول والا كانت لا تدخل الاربعة (قوله أي إلى شيء) فسر ما لنكرة لان التعيين غير معتبر ولذا قال في الحجاز  
 إلى ما ليس له اه عبد الحكيم (قوله أي الفعل أو معناه) تظاهروا حيث لم يؤزل افراد انهم مع عود على  
 متعدد بل مذكور مثله مع العطف بالواو لا يحتاج لذلك سواء كانت أو بالاهام أو للتوابع كما هنا وقد كرف بحث  
 الجهة المعترضة في معنى الريب ان الذي نص على أن حكم أو إلى التوابع حكم الاول في وجوب المطابقة  
 قال وهو الحق اه بس (قوله كالفعل) الكاف استعصائية لان الحقيقة العقلية خاصة عند المصنف  
 بالاسناد إلى الفاعل أو المفعول كما سياتي (قوله فيما بيني له) أي مع مسند صغير وأسند ذلك الاسناد اليه  
 وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضارية زيد) بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار اه مطول  
 (قوله زيد) خبران وكذا قوله للمعرو (قوله متعلق بقوله له) لنيابة عن عامه وقد يعبر عن العامل في مثله  
 عامل الظرف ولما ل واحد اه فترى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله له لنيابة عن العامل اه عبد الحكيم  
 أي لانه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلق أي الظرف فهو أي الظرف عامل فيما بعده فلا  
 حاجة لتقدير بعضهم مضافا في كلام الشارح أي متعلق بقوله له (قوله ومنه داخل الخ) توضيح المقام أن  
 قوله ما هو له يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الزايف فتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق  
 الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما يطابق الظاهر ونحل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم  
 ما يطابق الاعتقاد فقط ونحو ما يطابق الواقع فقط فاذا زبقى الظاهر ونحل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم  
 يطابق شيئا منهما اه بس وكتب على قوله الاعتقاد ما نصه أي في نفس الامر (قوله في الظاهر) أي تظاهروا

كقولنا الحيوان جسم  
 والانسان حيوان وجعل  
 الحقيقة والحجاز صفي  
 الاسناد دون الكلام لان  
 اتصاف الكلام بهما انما هو  
 باعتبار الاسناد ووردهما  
 في علم المعاني لانهما من  
 أحوال اللفظ قد خلان في  
 علم المعاني (وهي) أي  
 الحقيقة العقلية (اسناد  
 الفعل أو معناه) كالمصدر  
 واسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة واسم  
 التفضيل والظرف (إلى ما)  
 أي إلى شيء (هو) أي الفعل  
 أو معناه (له) أي ذلك الشيء  
 كالفعل فيما بيني له نحو  
 ضرب زيد معرو والمفعول  
 به فيما بيني له نحو ضرب  
 معرو فان الضارية زيد  
 والمضروبة له معرو عند  
 التكلم متعلق بقوله له  
 ومنه داخل فيه ما يطابق  
 الاعتقاد دون الواقع (في  
 الظاهر) هو ابضا متعلق

(قوله أي بواسطة أنهما من  
 أحوال الاسناد الخ) واعتبر  
 انهما الاتان اسمين لنفس  
 الاسناد لا احتياج إلى ذلك  
 لكن دعاه الله أن الجيت  
 هنا عن أحوال الاسناد  
 لاعتقادنا قديم (قوله  
 ويرد عليه الخ) لا يخفى أن  
 هذا غير ما اعترض به في  
 المطول

المشكك كما أشاره الشارح (قوله ما يطابق الاعتقاد) سواء مطابق الواقع أم لا (يس (قوله وذلك) أي ظاهر حاله مصور بان لا) (قوله بان لا ينصب قرينة الخ) كانه أراد ينصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاسوال فافهم اه فترى وكنت ايضا قوله بان لا ينصب الخ مدار الحقيقة والمجاز على نصب المشكك القرينة وملاحظتها باهاولما كانت الملاحظة امر اخفيا دبر الامر على وجودها فلذا يعبر تارة بنصب القرينة وتارة بوجودها كما يساني في قوله لوجود القرينة اه عبد الحكيم على الطول وكتب على قوله ادبر الامر ما مضى أي النصب كما مضى به في غير هذا الموضع (قوله ومعنى كونه له الخ) قال في الاطول ومعنى كونه له ان حقه ان يستدله في مقام الاسناد سواء كانت النسبة التي اوللائات لان يكون قائما به كما في الشرح حتى لا يشكك بقولنا ما قام زيد لان القيام حقه ان يستدل الى زيد في مقام نفسه عنه بخلاف ما صار يبارى فان الصوم حقه ان يستدل الى المشكك في مقام نفسه عنه لا الى غيره فحقه ان يستدل الى النار في مقام نفسه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق والشارح نقض عنه تارة بان دخوله في التعريف يتأول بل التعريف باسناد الفعل او معناه الى ماهوله لو كان الكلام مثبتا وتارة بان النبي اسناد الى ماهوله باعتبار لازمه في ماصم زيد لازمه اقطر زيد في ماصم زيد لازمه خسرو زيد والمراد بالاسناد الى ماهوله اعم من الاسناد الى ماهوله باعتبار نفسه او لازمه ومعنى الثاني جوابا بالتحقيق او الاول ظاهر باولا يخفى ان كلهم يجعلون عن التحقيق ونحوه عن صناعة التعريف (قوله ووصفه) عطف لازم (قوله اولغيره) يعني على قول المعتزلة اه سم (قوله اول) أي ولا يكون صادرا عنه باختياره بان لا يكون صادرا عنه كيات أو يكون صادرا بالا اختياره بحركة المرتضى اه سم وهذا سقط ما اعترض به الحنفية من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصل ولا كونه غفل عن كون السالبة تصديق في الموضوع فخل معنى قوله اول أي او كان صادرا عنه باختياره على أنه قد يقال المراد بالصدور عنه الظهور رمته ولا شئ ان الصدور به المهي تحقيق في المرض والموت ونحوهما كما في سم ايضا (قوله كنول المؤمن أنبت الله البقل) ان كان المخاطب مؤمنا بضاهوه عالم بان المشكك مؤمن فكون هذا الاسناد حقيقة راضع وكذا لو كان المخاطب كافرا علم ان المشكك مؤمن فان اعتقاد المؤمن بنسبته لا تاركها اليه تعالى ان الفقهون من ظاهر حال المشكك في هذين المجالين كون الاسناد الى ماهوله واما اذا كان المخاطب مؤمنا وكافرا وكان يستقدم المشكك كافر بضيف الانبات ليسع فينبغي ان يكون الاسناد مجازا لان المخاطب انما يفهم من ظاهر حال المشكك كون الاسناد لغيره من هوله اسكن هل شرط ذلك ان يكون المشكك عالما بان المخاطب يستقدمه اذكر ليكون علمه باعتقاد ذلك نصبا للقرينة الصارفة عن الحقيقة او لا يشترط وقد سبق الثاني لان الشرط وجود قرينة لا نصبا واعتقاد المخاطب ما ذكره فيجعل قرينة صارفة لعل الواجبه الاول لان يظهر خلافه فليتأمل ولو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المشكك هل هو اضافة الانبات لله اولغيره فهل يكون الاسناد حقيقة او مجازا يمكن ان يقال حقيقة اذا قرينة صارفة فظاهر حاله حينئذ ان الاسناد لغير هوله فليتأمل اه سم والفقهون من كلام الفترى وغيره وصرح به الشنواني وغيره أنه يشترط نصب القرينة (قوله نحو قول الجاهل) المراد به الكافر كما يؤخذ من سم يؤخذ ايضا من مقابله بالمؤمن فالمراد بالجاهل بالموثر القادر وهو الذي ينصب الفعل لغيره تعالى وكتب ايضا قوله نحو قول الجاهل اذنت الى بيع البقل هو اوضح اذا كان المخاطب يعلم حاله كان مخاطب جاهلا يعرف حاله او مؤمنا كذلك اما اذا كان المخاطب يعتقد خلاف حال المشكك بان اعتقاده مؤمن فينبغي ان يكون مجازا لانه المفهوم من ظاهر حاله وهل يشترط كون المشكك عالما به ما تقدم ولوترد المخاطب في اعتقاد المشكك فيه ما تقدم ايضا اه سم وعبرة الفترى ينبغي ان يعتبر في هذين المجالين عدم اخفاء المشكك حاله من المخاطب لئلا يحصل على الجاز (قوله الى بيع) يحتمل ان مراده المطر وان مراده زمن الى بيع وهو المتبادر (قوله فقط) أي لا الاعتقاد لكن يكون مطابقيه في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه اه عبد الحكيم (قوله لمن لا يعرف حاله) أي المخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المستتر وهو أي المستتر مخفي ما منه أي من لا الخ والمارة على الاخفاء كما يفهم الفترى فقول لمن لا يعرف فله ليس قيدا اما اذا لم يخف حاله بل اظهره كان الاظهار قرينة على أن قوله مجاز عطف على الاسناد

بقوله له وبه يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ما يكون هوله عند المتكلم فيها يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على أنه غير ماهوله في اعتقاده ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصفه وحقه أن يستدل اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى أو لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب أولا كضرب وامت فاقسام الحقيقة العقلية على ما شاعها التعريف أربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جعلا فتقول المؤمن أنبت الله البقل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل اذنت الى بيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو مخفي عنه خلق الله الأفعال

(قوله ادبر الامر الى النصب) أي نصب القرينة وملاحظتها وانما فسر الامر بالنصب دون كون اللفظ مجازا لئلا يتوهم أنه معنى وجدت القرينة ويجب الجاز وان لم ينصب المتكلم (قوله الآن يظهر خلافه) أي خلاف هذا الترتيب (قوله والمفهوم من كلام الفترى الخ) قصده يثبت تعقب قول سم لكن هل شرط الخ تذيير

الى السبب وهو الله تعالى في زعمه لا يحازر عن الاقدار والتكليف كاقيل اذ قوله حينئذ يكون فيه مجازي  
الطرف وهو لا ينافي الحقيقة العقلية فالاولى ابقاء الحقائق على معناها وجعلها من باب الاستناد الى السبب  
ليكون مجازا عقليا فصيح الاحتراز عنه تأمل وكتب ايضا قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفى عنه قال القنري  
لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المنذور حقيقة لان المعترض اذا اخفى حاله عن المخاطب وقال  
خلق الله الاطفال لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم  
في نفس الامر ام لا وكان مراد من لا يعرف حاله في اعتقاده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر اه وقوله  
سواء عرف الخ اقول كان وجه ذلك ان معرفة حاله مع قصده اخفائه له لا تصنع قرينة على عدم ارادة الظاهر  
اذا عدم ارادة الظاهر بنافه قصده اخفائه الخ اه سم ثم قال في انه اذا قال المعترض ذلك لمن يعرف حاله ولم  
لا يعرفه بالمرء ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حاله واحدة ولا مانع من بالنظر لشخصين وكتب  
على قوله في اعتقاد مائه اى المتكلم (قوله كلها) اى الاختيار به والاضطرار به (قوله مترك في المتن)  
فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية مقصورة في الاقسام الثلاثة يكون المقام مقام البيان فان  
المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة الاربعة وعندى ان هذا المثال  
منسدرج في المثال الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يبحى وانت تعتقد انه لم يبحى سواء كان  
مطابقا للواقع ام لا فيكون مثلا لقسمين ما لا يطابق شيئا من الواقع او لا يطابق الواقع دون الاعتقاد والشارح تبع  
الايضاح حيث صرح فيه بان اربع الاقوال الكاذبة التي يعلم حالها المتكلم دون المخاطب وانت تعلم ان  
اللائق بالمتن الاختصار والادراج اه عبد الحكي (قوله نحو قولك حاز بد الخ) اى هو من الحقيقة ولم  
يطابق واحدا منهما لانه ماهول فمما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا لان الكذب لا ينافي  
الحقيقة انظر عرق (قوله خاصة) اخذ من تقدم المسند انه لانه بقدر الاختصاص نحو ما سبغت في  
حاجته (قوله دون المخاطب اذ لو علمه المخاطب الخ) اى انه ان المخاطب اذ لم يكن عالما به لم يبحى يجوز ان  
يكون عالما بان المتكلم اعتقده لم يبحى ويجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب قرينة صادرة عن المثال  
حينئذ لم يحاز وجود القرينة الصارفة اعني اعتقاد المخاطب علم المتكلم انه لم يبحى ولا دخل في القرينة  
ليكون المخاطب ايضا عالما به لم يبحى موافقا للتكلم افاده المقيد (قوله اذ لو علمه الخ) اى وعلم المتكلم ان  
المخاطب يعلم ذلك واللام يحزان يكون مجازا لعدم تاقى جعل المتكلم علم السامع قرينة (قوله لم حاز ان يكون  
المتكلم قد جعل علم السامع الخ) اى فيكون مجازا عقليا كان الاستناد الى زيد في هذا المثال للملازمة كما  
في الطول كان كان زيد هذا سببا في محي الخافى حقيقة اى ويجوز ان المتكلم لم يجعل علم السامع قرينة  
على ذلك فيكون من الحقيقة العقلية كاذبة كما في صورة عدم علم المخاطب بان زيد لم يبحى او جعله قرينة  
وليس ثم ملازمة فهو وما لا يعتد به ولا جرم الحقيقة لهذا الجعل ولا من المجاز لعدم العداقة (قوله فلا  
يكون الاستناد الخ) اى فيكون مجازا اه سم اى ان كان الاستناد للاسناد (قوله مجاز عقلي) لان العجوز في  
امر معقول يدرك بالعلم وهو الاستناد بخلاف المجاز القوي فانه في امر نقي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع  
لهذا المعنى اه يس وقوله مجازا حكميا اى منسوب بالحكم العقل والحكم الذي هو اشرف افراده واغلب  
اوالى النسبة بان يراد بالحكم مطلق النسبة اه عبد الحكي وكتب على قوله افراده مائه اى المجاز  
العلمي لانه كما يشتمل الاستناد يشتمل النسبة الاضافية لا بقاها ايضا وكتب على قوله مطلق النسبة مائه  
اى لخصوص النسبة التامة التي هي الاستناد (قوله ومجازا في الاثبات) اى الانتساب والاتصاف فيشمل  
الايجاب والنفي اه يس خوفا ربحت تخارجهن وانخص بالاثبات لكونه في النفي فرعه في الاثبات كافي  
عبد الحكي والقنري وقوله واسنادا مجازا با قال عرق نسبة الى المجاز يعني المصدر لان الاستناد حاز به  
المتكلم حقيقة واصله الى غيره (قوله الى ملابس) المناسبت لقوله فيما ياتي بلاس الفاعل والمفعول الخ  
فخ الباء وان حاز الصكر سيرا صلا ان الملازمة من الحائزين (قوله معنى له) اى مسند له حقيقة (قوله  
يعني غير الفاعل) انما احتج لذلك لان الضمير المجرى وفي كل من قوله وهو اسنادا وقوله الى ملابس له  
وقوله ماهول راجع للفعل او معناه اى لاحد الامر من كما هو قضية او فاعلي استنادا احدا الامر من الى

(قوله حاز بد وانت اى  
والحال انك خاصة تعلم انه  
لم يبحى) دون المخاطب اذ لو  
علمه المخاطب ايضا لم يبحى  
كونه حقيقة لم حاز ان يكون  
المتكلم قد جعل علم  
السامع به لم يبحى قرينة  
على انه لم يرد ظاهره فلا  
يكون الاستناد الى ماهول  
عند المتكلم في الظاهر  
(ومنه) اى من الاستناد  
(مجاز عقلي) ويسمى مجازا  
حكميا ومجازا في الاثبات  
واسنادا مجازا (وهو اسناده)  
اى اسناد الفعل او معناه  
(الى ملابس له) اى للفعل  
او معناه (غير ماهول) اى  
غير الملابس الذي ذلك  
الفعل او معناه معنى له يعني  
غير الفاعل في المعنى للفاعل  
وغير المفعول به في المعنى  
للمفعول سواء كان ذلك الغير  
غير في الواقع او عند  
المتكلم في الظاهر

(قوله اذا عدم ارادة الظاهر)  
اى الذي ينصب عليه هذه  
القرينة (قوله فلا يتوهم  
الخ) اى فائدة قوله وهذا  
المثال الخ دفع هذا التوهم  
وقوله يكون المقام الخ  
راجع للتوهم وقوله فان  
المصنف الخ راجع لنفي  
التوهم (قوله اخذ من  
تقديم المسند اليه) اى على  
المسند الفعلي وقوله لانه  
يفيد الخ عبارة عبد الحكي  
فان تقدم المسند الى المعنى  
المسند الفعلي قد يفيد  
الحصر (قوله في امر نقي)  
اى في متعلق امر الخ

في الظاهر فلا حاجة إلى

قوله بتأويل وهو ظاهر وإن  
أراد غير ما هو عليه في الواقع  
خرج عنه مثل قول الجاهل  
أثبت الله البقل مجازاً  
باعتبار الاسناد إلى السبب  
(بتأويل) متعلق باستدلاله  
ومعنى التأويل تطلب ما  
يؤيد اليه من الحقيقة

(قوله فإن لم يكن مجازاً)  
أي فيكون النعير بغير  
ماتع وفيه نظر لأن قوله  
بتأويل يخرج ما ذكر (قوله  
له حقيقة وهو قد ثبت الخ)  
أي هذا الكلام الثاني  
نقال أنه حقيقة للكلام  
الأول أي أنه لفظ حقيقي  
في المعنى الذي هو مراد من  
الكلام الأول ولا يقال إن  
الاسناد الذي فيه حقيقة  
الاسناد الذي في الأول  
إذا لم يكن كذلك إلا إذا  
كان الاسناد واحداً مع  
مختلف فيهما (قوله لا زدواج  
التأويل) ولا إشعار بأن  
الطالب لا يلزم أن يكون  
إفعال بل يكفي مجرد اعتقاد  
أنه حقيقة أو موضوعاً وإن  
لم يطلب (قوله الأولى عطفه  
الخ) وقد يجب باله ذكره  
لعل في قوله من العقل  
قائه على رأي عبد الحكيم  
متعلق ببول لا يتطلب ولا  
يمجدون حال أو صفة من  
الموضع أه شفاً لكن  
المتأدي من كلام عبد الحكيم  
حيث قال لكن لم يحل من  
جهة العقل أن من العقل  
حال أو صفة من الموضع  
(قوله التفصيل أشار الخ)  
أي أن قوله فيه أو الموضع  
لا يدخل المجاز الذي له حقيقة

ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحداً الأمرين له فيصدق على الاسناد في ضرب زيد البناء  
لفاعل أنه اسناد لأحدهما الأمرين وهو الفعل إلى الملابس لأحدهما الأمرين وهو زيد بغير الملابس الذي له أحد  
الأمرين وهو معنى الفعل في قولنا أضر وب غير وفيلزم أن يكون مجازاً وليس كذلك أه يس وكتب  
أيضاً قوله يعني الخ أي في كلامه على التوزيع ولم يكن في كلام المصنف خفاً وإيهاماً بكيفية يس قال  
يعني وقوله سواء الخ يشمل الأقسام الأربعة المتقدمة قائم بتجري في المجاز باعتبار حال مخاطب والمتكلم  
مثال مطابق في الواقع والاعتقاد قول المؤمن أن ثبت الله البقل لمن يعتقد أنه بصف الأنبا تال ببيع وعلم  
الفاعل بذلك ومثال مطابق في الاعتقاد فقط قول الجاهل أن ثبت الله البقل لمن يعتقد أن ذلك الفاعل  
بصف الأنبا تال وعلم به الفاعل ومثال مطابق في الواقع فقط قول المعتزلي خلق الله الأفعال كلها لمن يعرف  
حاله على ما تقدم ومثال مطابق شيئاً منها قولاً جائداً وانت تعلم أنه لم يبيح وكذلك يعلم مخاطب أنه لم يبيح  
وعلم المتكلم علم مخاطب رتبة على أنه لم يدققه هذا الاسناد على ما تقدم فتدبر وكتب على  
قوله الفاعل ما نصه أي الحقيقي (قوله وبسناً) أي التعميم في غير ما هو عليه أه سم وكتب أيضاً قوله وبسناً  
سقط الخ لأنه حيث أريد المعنى العام من التعيين في الواقع وأما غير عند المتكلم صار قوله بتأويل محتاجاً إليه أي  
بالنسبة لبعض الأفراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور أه سم أي ما كان المسند  
إليه فيه غيراً عند المتكلم في الظاهر (قوله فلا حاجة الخ) أي لأنه إنما يكون كذلك مع رتبة فهو يتضمن  
اعتبارها أه سم (قوله خرج عنه الخ) أي لأنه نفس ما هو عليه (قوله إلى السبب) أي وهو الله تعالى على  
زعمه لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الله ببيع وإن الله سبب (قوله بتأويل) الباء بمعنى مع وكتب أيضاً  
قوله بتأويل التأويل تفعل من آل إلى كذا رجع إليه ومعناه تطلب المال وهو حقيقة الكلام الثاني بول  
هو إليها والتطلب شيء أنما يكون بالدليل والأماز وذلك بنصب القرينة على أن المراد غير الظاهر يعني أن  
المجاز العقلي اسناد الشيء إلى ملابس غير ما هو عليه مع كون الاسناد صاحب الكونه يتطلب السماع فيه حقيقة  
الكلام لظهور القرينة إلى الله على إرادة خلاف الظاهر وهذا بناء على أن التأويل من السماع أه ملخصاً من  
عق ولما جعل ع ق الما لحقيقة الكلام لأحقيقة الاسناد لم يحتج إلى زيادة الموضوع المتطلب من جهة  
العقل لا دخال الاسناد الذي لأحقيقة له ضراً أقدم في بلدك حق إلى على فلان فاصنع الشارح فان الكلام  
المشتمل على هذا الاسناد المجازي له حقيقة وهو قد ثبت بلدك حق إلى على فلان ويحتمل كما في ع ق أيضاً  
أن التأويل من المتكلم بل هو أقرب إلى قول الشارح بعد وحاصله أن ينصب الخ وأنصب يكون الاسناد  
المذكور في التعريف من المتكلم ومعنى تطلبه لأحقيقة أو الموضوع التفاته إلى ما ذكره لم ينصب قرينة على  
إرادته خلاف الظاهر (قوله متعلق باستدلاله) أي على الاستقرار بأن يكون صفة مصدر محذوف أي اسناداً  
ملتصفاً بتأويل أه حفسد على المطول (قوله تطلب) اختاره على طلب لا زدواج التأويل من عبد الحكيم  
(قوله ما بول إليه) الضمير في بول راجع إلى الاسناد المجازي وفي المراجعة إلى ما فكان الواجب الإبراز  
على مذهب البصريين لأن الأصل جوب على غير ما هي له (قوله من الحقيقة) بياناً أي فيمنح فيه أه إذا  
يكون تأويل كل شيء طلب حقيقته وهذا إذا كان للجماز حقيقة كما في أن ثبت الله البقل فان التأويل فيه  
طلب حقيقة وهو الاسناد إلى ما هو عليه أي أن ثبت الله البقل في ببيع وقوله أو الموضوع عطف على الحقيقة  
أي طلب ما بول إليه بذلك الاسناد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما في أقدم في بلدك حق إلى  
عليك فأنه لأحقيقة لهذا المجاز لعدم الفاعل للأقدام لأنه موهوم لكن لم يحل من جهة العقل وهو القدوم  
لحق وسيجي حقيقة وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة أه  
عبد الحكيم وقوله عطف على الحقيقة الأولى عطف على هذا الكلام قبيل قول المصنف وأذكره السكاكي وعباره  
على الحقيقة وقوله الشيخ أي عبد القاهر وسيجي هذا الكلام قبيل قول المصنف وأذكره السكاكي وعباره  
الحق في المطول قبل التفصيل إشارة إلى أن المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ وفيه أن الموضوع الذي  
يؤيد إليه الاسناد هو الحقيقة وإن نظر إلى أن طلب أمر لا يستلزم وجوده وإراد القسم الأول كاف وقد أشار  
قدس سره في الحاشية إلى أن التفصيل باعتبار أن الما لا خوف في تفسير التأويل لم يحتمل أن يكون مصدراً

أوالموضع الذي يؤل الهم  
العقل وحاصله أن نصب  
قرينة صارفة عن أن  
يكون الاستناد الى ما هو له  
(وله) أي للفعل وهذا إشارة  
الى تفصيل وتعميق  
للتعريفين (ملايسات  
شقي) أي مختلفة جمع  
شئت كسريع ومريض  
(بلايس) الفاعل والمفعول  
به والمصدر والمان والمكان  
والسبب لم تعرض للفعل  
معه وإخل وتبرههما لان  
الفعل لا يستند اليها

(قوله) لا نطلب ما يؤل اليه  
رد هذا الخ أي طلب السامع  
ما يؤل اليه الاستناد المجازي  
رديف وتابع لوجود  
القرينة في قولنا القرينة لما  
طلب السامع ما ذكر هذا  
على ما يأتي المعنى والظاهر  
ما يأتي عن عبد الحكيم أن  
المراد طلب المتكلم ما يؤل  
اليه الاستناد المجازي رديف  
وتابع لوجود القرينة عنده  
(قوله) ما هو أعين للمفعول  
له) فيحصل بي العملة  
المدنية لا لزوم وضربه تاديبا  
ويصح الاستناد الى ذلك نحو  
بي الأمير المدينة وغيره  
التأديب

مما يعنى اسم المفعول ويحتمل أن يكون اسم مكان وأنت خير بأ ذلك مبنى على أن يكون الما  
مذكورا في تفسيره إن تأول على الأجل والاحتمال لكن المذكور في الصحاح والتاج وغيرهما أن التأول  
يطلب ما يؤل اليه الشيء اه وقوله وفيه أن الموضوع الخ أي فلا يصح أن يكون قوله أوالموضع لادخال المجاز  
الذي لاحقة له وإن كان لا يحصل الموضوع هو الحقيقة بل مرتبة الاستناد عند العقل وأن حاله أن المستند  
فيه لغیر المستند اليه كذا في سم والثاني نقول أيضا المراد بالحقيقة حقيقة استناد المستند المذكور في  
الكلام وذلك الموضوع بمعنى الحقيقة كاستناد القدم في قدمته بالمخ لحي عليا ليس حقيقة استناد  
المستند المذكور في الكلام وهو الاقدام بل حقيقة استناد مستند آخر وهو القدم فتأصل وكتب أيضا على  
قوله من الحقيقة مانصه أي حقيقة الاستناد (قوله أوالموضع) أي أوالموضع الذي الخ والمراد  
بالموضع المعنى المناسب لما استند المجازي الذي يؤل الاستناد المجازي اليه من جهة العقل أي ر جمع اليه  
ويكون هو المقصود منه كالقدم المناسب لقدم في قولك أقدمه بي بذلك حتى لي على زيد وفيه كذا شكل  
استناد مجازي لاحقة له لعدم تحقق الفاعل أي تحقق استعماله وقصد على ما سألني قريبا (قوله من  
العقل) من استنادية أي حال كون ذلك الموضوع كاد ثمان من جهة العقل اه فزى (قوله وحاصله) أي التأول  
وكتب أيضا قوله وحاصله أي المفضل على ذريق المزم ومن التأول المصدر بحاصر فان قلت لازم لجواز  
ملاحظة الحقيقة غير نصب قرينة قلت المراد ملازمة نصب القرينة لان طلب ما يؤل اليه رديف وتابع  
أي إن معنا الحقيقي ما ذكر وحاصله على سبيل السكينة نصب القرينة لان طلب ما يؤل اليه رديف وتابع  
نصب القرينة أي وجوده الملح فرت أن مدار النصب هو الوجود انظر عبد الحكيم وقوله أي وجودها  
مناسب لكون التأول من السامع تأمل (قوله) أن نصب قرينة) ولا يتكرر مع قول المصنف الاتي ولا بد  
من قرينة لما يأتي توطئة لتقسيم القرينة الى اظنية ومعنوية ولم يدرج العلاقة في التأول لتقدم الإشارة  
اليها في قوله أي ملايس فاندفع ما في الحفيد (قوله أي العقل) أي أومعناه واقتصاره على الفعل لانه الأصل  
فان قلت ما المانع من أن يراد الفعل القوي أي الحدث فيشمل الجميع قلت المانع من الخالفه لما سبق من  
قوله استناد الفعل أومعناه لانه صريح في أن المراد الاصطلاح والآن استندارك قوله أومعناه لا يقال  
من جهة ما في معنى الفعل المصدر وقعد المصنف المصدر من جهة الملايسات فيلزم حشوا لملايسات المصدر  
للمصدر لانه التأول المزموم مع وجوده استثناء المصدر بقرينة ما سبق أو يكون الكلام على التوزيع  
فقوله أوالمصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملايسات المصدر للمصدر كما في قولك أعجبي فتل ضربك  
(قوله لتعريفين) لذكر الملايس الذي هو له والملايس الذي ليس هو له (قوله أي مختلفة) أي بعضها  
ما هو له وبعضها غير ما هو له اه أطول (قوله جمع شئت) أي فطابقت الصفة الموصوف (قوله بلايس  
الفاعل) لقام به والمفعول لرفع عليه والمصدر لكونه خز مفهوما والمان لكونه خز مفهوما أيضا  
أولاً لازم وجوده والمكان لكونه لازم وجوده والسبب لحصوله اه سم وكتب أيضا على قوله بلايس الخ  
ما نصه استثناء في يأتي (قوله الفاعل) أي الحقيقي (قوله والمفعول به) ينبغي أن يستثنى منه المفعول الثاني  
من باب علت والتأويل من باب علت اه أطول والمراد بالمفعول به ما يشمل ما يتبعه اليه الفعل بحرف  
الحرث أن استناد الفعل المفعول اليه حقيقة نحو مزم يزد أفاده في المطول ويبحث فيه القسري يلزم أن يزداج  
الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وبلايس الفعل بواسطة الحرف فاي حاجة الى  
أفرادها الآن يقال التكتفي في التصريح ازالة الغلظة (قوله والمصدر) أي المفعول المطلق وهو ظاهر أن  
المراد بالملايسات الملايسات الاصطلاحية انظر عبد الحكيم (قوله والسبب) أراد به ما هو أعين من المفعول  
له اه حفيد على المطول (قوله ونحوهما) من المستثنى والتعريف اه عبد الحكيم وكتب أيضا ما نصه أحاز  
السكائني نية التعريف عن الفاعل لكونه في الأصل فاعلا يقال في طاب زبد فسا طلب نفس كذا في الرضي  
اه حفيد على المطول (قوله لا يستند اليها) أي مع نتائجها على معانيها المقصودة من أفان معنى المصاحبة  
المستفادة من نصب المفعول معه لا يهتم فيما إذا رفع وأسند اليه الفعل وقس عليه الباقي فلا بد أنه قد بينت

اليه الفعل كما اذا قلت في جاء الامر والجيش جاء الجيش ونحو ذلك (قوله فاستاده الى الفاعل) المراد بالفاعل هذا الفاعل الحقيقي أي الذي حق الاستناد ان يكون اليه لا القوى والالكان مثل انبت السبع البقل وبني الامر المدينة حقيقة عقلية أواده السبراحي (قوله يعني الخ) لما كان ظاهر كلامه غير صحيح لان ظاهره الى الفاعل اذا كان مبنيا بالفاعل أو المفعول أو الى المفعول به اذا كان مبنيا لاحدهما مطلقا فيقتضي انه اذا استند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع انه مجازا أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع تأمل (قوله من الأمثلة) الحقيقة لا الاستناد الى الفاعل والمفعول حتى يرده على أي المصنف أنه لم يذكر سابقا مثالا للاستناد المبني للتعول الى المفعول اه عبد الحكي (قوله والى غيرهما الخ) قد ذكر المصنف أمثلة المجاز للاستناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز للاستناد الفعل المجهول إلا واحدا أعني سبل مغم فانه استند فيه معنى الفعل المجهول الى الفاعل فنقول استاده الى المصدر لا يكون المجاز ونحو ضرب ضرب شديدا واستاده الى الزمان والمكان ان كان متوسط في ماقوفة أو مقترنة فهو حقيقة ونحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائه مجرى المفعول به في اعتدال وقوع الفعل عليهما كان مجازا ونحو ضرب يوم الجمعة والدار والمفعول لا يستند اليه الفعل المجهول واستاده الى السبب الغير المفعول له مجاز لا جمل انخراج استناد المجهول الى المكان والزمن متوسط في قيد قوله والى غيرهما بقوله للاستدانة تعرض للدخول في الحقيقة نظره وقد يقال ان في صورة الاستناد متوسط في ماقوفة أو مقترنة الاستناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار أوقع الضرب فيه فافهم اه عبد الحكي وكتب على قوله والمفعول لا يستند اليه الفعل المجهول مانصه عالم يصير بالام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جالس في الدار (قوله يعني غير الخ) لما كان ظاهر كلامه به فهم انه اذا استند الفعل المبني للفاعل الى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة اذا تصدق على ذلك انه استند الى غيرهما مع انه مجازا أشار بهذه العناية الى أن كلامه على التوزيع فتأمل (قوله غير الفاعل) من المفعول والاربعه تعدد وقوله غير المفعول أي من الفاعل والاربعه اشارة الى ان علاقة هذه المجاز باللابسة أي المشابهة في اللابسة كما أشار له الشارح والقرينة في جميع الأمثلة الا نسبة الاستدانة العقلية الا في بني الامر لمدينة فالقرينة في الاستدانة العادية لا يقال حيث كانت علاقتها المشابهة كان من الاستدانة لا تقول الاستدانة لفظ استعمل في غير ما وضع له والاستدانة ليس بلطف وما وقع من تعميته استدانة ليس المراد منه الاستدانة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل النقل والاشتراك اللفظي كما قرره بعضهم وبعض في عبد الحكي وع وكتب ايضا على قوله للابسة مانصه أي الملاحظتها كما أشار اليه الشارح بقوله لاجل الخ وكتب ايضا مانصه من ج الاستناد الى غير ما هو له للابسة فهو غلط (قوله يعني لاجل ان ذلك الخ) ظاهره ان العلاقة للابسة بين المستند اليه الحقيقي والمستند اليه المجازي وهو ما ذهب اليه صاحب الكشاف فيدخل في تعريف المجاز أعني وصفا الشيء وصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم وظاهر كلام المصنف كما يتبادر من التعريف وقوله وله ملابس شتى الخ ان المعبر بملابسة المستند للمستند اليه المجازي فهو ج ماذر فان المبني للفاعل قد استند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المستند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب فيحتاج الى تعميم اللابسة وجعلها عامين ان تكون بواسطة اولاد كرم من قبل الاول اذ يقال هو حكيم في كتابه وكان الاولى تفسير اللابسة بما هو ظاهر كلام المصنف كذا في بس ثم نقل عبارة المصنف في انصاحه الموافقة لمذهب صاحب الكشاف ونصها واستاده الى غيرهما مضاهاته لما هو له في ملابس الفعل مجاز اه لا يدخل كلام المصنف هنا عليه بل هو الاولى (قوله كقولهم) أي كالاستدانة في قولهم (قوله كقولهم عيشة راضية) قال في الاطوار ثم اشار الى أمثلة اقسام المجاز بل شاهدها على ترتيب ذكرها بما هو مستفيض دائر على السنة اللطافة اه وقوله الى أمثلة اقسام المجاز لعل المراد أمثلة غالب اقسامه ان لم يمتثل لجميع اقسام استناد المبني للمجهول انما مثل لواحد منها فقط وهو سبل مغم وكتب ايضا قوله عيشة راضية الشاهد في راضية لان المجاز انما يمتثل بين راضية والضمير المستتر فيها لا بين عيشة وراضية اذا المجاز لا يكون بين المبني والمبني ولا بين المنعوت والمنعوت

(فاستاده الى الفاعل أو المفعول به اذا كان مبنيا له) أي للفاعل أو المفعول به يعني أن استاده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل أو الى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول (حقيقة كما مر من الأمثلة) (و استاده الى غيرهما) أي غير الفاعل أو المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول (للابسة) يعني لاجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابس الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية)

(قوله المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي) يومه أنه غير مقيد فيما مر بذلك وليس كذلك وصرح المحقق سابقا بالتقييد فتتم قوله لاستناد الفعل المعلوم لعله أراد بالفعل ما يشمل ما في معناه وكذا ما بعد

شئ اليراد معنى ما في معناه  
مير حكيم أي صاعقه و  
اه قوله الكتاب عيشة راضية  
فانه حكيم بمعنى راضية  
الكتاب المصنف

فيما بين الفعل وأسناد إلى المفعول به إذا العيشة مرسية (وسيل مع) في عكسه أعني فيما بين للفعل وأسناد إلى الفاعل لأن السبل هو الذي يقع أي بلاء من أذهمت الأتاء أي ملأته (وشاعر) في المصدر والاولى التثنية بخود حجة لأن الشعر هنا معني المفعول (وزباره صا) في الزمان (وزجراد) ١٢٠ في المكان لأن الشخص صا في التماز والماء جار في النهر (وبني الامير المدينة) في السبب

عند المصنف بل واسطة لاحقة ولا يحجاز كما هو وهكذا الأمثلة بعده (قوله فيما) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بين مصنفه للفعل الخ على أن الطرفين من ظرفية الخاص في العام (قوله وأسناد إلى المفعول به) أي الحقيقي والافا سندها إليه هنا فاعل نحوي (قوله وأسناد إلى الفاعل) أي الحقيقي والافا سندها إليه هنا نائب فاعل (قوله من أذهمت) راجع لقولهم مع والاحسن من أفع الماء الأنا نذر (قوله في المصدر) أي فيما بين للفعل وأسناد إلى المصدر وكذا قال فيما يأتي (قوله جده) لأن حتى حد أن يسند إلى صاحب الجدل إلى الجد نفسه لكنه أسندها إليه بالاسم الجدة كونه زوجة عنه اه بس (قوله لأن الشعر هنا معني المفعول) أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر وأن وضع بالمعنى المصدرى أيضا فلذا قال الاولى اه عبد الحكيم (قوله معني المفعول) أي فيكون دخلا في سلك نحو عيشة راضية اه جري (قوله وبني) شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون نذر به غير جامع (قوله بجري في النسبة النغرا الاسنادية) وإذا أخرى في ذلك حوت الحقيقة العقلية فيه أيضا فلا تختص الحقيقة ولا الحجاز بالنسبة الاسنادية كما هو به كلام المصنف اه بس (قوله والبقاعية) وهي نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به (قوله انبات ال ربيع وسوى الانهار الخ) أي بناء على أن الاضافة معني الهم ولو جعلت الاضافة معني في فلا يكون محجاز بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر إلى قصد المتكلم ونفس الامر فان كان ما قصده مناسب بحسب نفس الامر فحقيقة والافحجاز اه بس (قوله شفاق بينهما) الاصل شفاق الزوجين بينهما وقوله ومكر الليل والنهار الاصل المكر فيهما ما تقدم أمثلة النسبة الاضافة وأشار إلى أمثلة النسبة الاضافة بقوله ونحو الخ وهذا اعاد لفظ نحو وقوله نومت الليل وأجرت النهار الاصل نومت في الليل وأجرت في النهار وقوله لا تطبعوا امر المسرفين الاصل لا تطبعوا شحوا من امرهم تخفف في هذا الأمثلة كلها ما حق الفعل أن يقع عليه وأوقع على غيره تأمل (قوله اللهم الا أن يراد الخ) أي فيكون محجاز امر سلام باب اطلاق المقصدي المطابق كاطلاق المر من على الاتف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسنود له فاستعمل في مطابق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول (قوله الا أن يراد بالاسناد الخ) أو قول الاضافة والتعلق بالاسناد لتضمنه اسنادا قال في الاطول والحواريان تكلف في التعريف (قوله مطلق النسبة) ولا يراد ما قيل انه يلزم أن تكون النسبة الاضافة في ضربت زيدا محجازا لكونه انسية للمبني للفاعل إلى المفعول لأن تلك النسبة ليست للاسناد اه من عبد الحكيم (قوله وقول الخ) فان قلت ههنا سوء ترتيب وهو أنه أسوأ فائدة قيود الخديع قوله وله ملاسبات شقي قلت ليس كما زعمت اذ قوله وله ملاسبات شقي تبين للحدود تحقيق المعنا فبني أن لا يتخلل بينهما وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخذ كرافد قيود الخديع لسوء الترتيب اه شيرازي اه سم (قوله لانه مراد معتقده) أي فيكون حقيقة لا محجاز اه سم (قوله وكذا في الخ) أي من الجاهل أيضا (قوله ونحو ذلك) بما يطابق الاعتقاد دون الواقع اه سم وكتب أيضا قوله ونحو ذلك أي كثر وى الماء وأشبع الطعام وقطعت السكين ونحوها فالاسناد في الجمع اذا صدرت من الجاهل حصة عقلية لا تنافها التأول فيها كيبينه الشارح (قوله يخرج الاقوال الكاذبة) فانه لا تأويل فيها اه مطول فهي حقيقة لا محجاز اه سم وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة أي التي يعتقد المتكلم بها كاذب فيما قد يعاقب ظاهر كلامه إن قول الجاهل المذكور وليس من الأقوال الكاذبة مع انه منها وكتب أيضا قوله الاقوال الكاذبة بل واصادق الخ لا اعتقاد المتكلم بقول المعتزلي الخفي حاله خلق الله الافعال كلها كذا في الاطول (قوله ولتنبيه الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله ولهذا لم يحمل) قد يتبادر منه أن المعنى بل يحمل

وبني أن يعلم أن المحجاز العقلي يجري في النسبة النغرا الاسنادية أيضا من الاضافة والابقاعية نحو أعجبني انبات ال ربيع العقل وسوى الانهار قال الله تعالى شفاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل وأجرت النهار وقوله لا تطبعوا امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسناد مطلق النسبة وههنا مباحث نفيسة ومخنباها الشرح (وقولنا) في التعريف (بتأول يخرج شحوا من قول الجاهل) أنبت ال ربيع العقل رأيا الانبات من ال ربيع فان هذا الاسناد كان إلى غير ما هو في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا في الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله يتأول يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاني حيث جعل التأول لا خارج الاقوال الكاذبة فقط ولتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القسم مع انه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان

انواعه لنحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة أيضا (ولهذا) أي ولا نسل قول الجاهل خارج عن المحجاز (قوله بل واصادق الخ) لا يناسب ما مع به الشارح في قول المصنف غير ما هو اذ قوله لا شرايط التأول في قسم المصطلح يتأول عليه لا يخرج الا ما كان غير في الواقع من صور الحقيقة التي الاستناد فيها الغير ما هو في الواقع ولا يناسب الا لو كان المراد باقير



على الحقيقة وهو الموافق لقولهم الأصل في السلام الحقيقة ولما تقدم في تعريف الحقيقة من اعتبارهم فيه أن يكون الإسناد لها وله عند المتكلم في الظاهر لكن نقل عن شرح المفتاح للسيد أنه إذا لم يعلم ولم يظن بمقتضى أن يكون مجازا صادقا وأن يكون حقيقة كاذبة وأن جعله على الحقيقة بعينها تحكم عس (قوله نحو قوله) أي الصانعان العبدى وهو متعارف محذوف العروص والضرب والعشى بخفيف الماء ساكنة لتوافق ضرب باقي الاسباب (قوله مادام) ذكر زيادة لفظ مادام ليس بضروي لأن ما المصدر به الظرفية يصح وصلها بالمضارع المنفى ويمكن أن يقال امتزاجا داهلا فهم كونها مصدر به ظرفية مع مادام أقرب منه في غيرهما سم وقال عبد الحكيم ليس مراده أن لفظ مادام مقدرة أنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى كان سيحذف الصلة بل بيان لحاصل المعنى يجعل ما مصدر به نائبة عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤثر له وصلته به (قوله لم يعلم الخ) هو صادق على ما إذا علم أنه يعتقد ظاهره وأن ذلك كصديقه على ما إذا لم يعلم ولم يظن حاله والتعليل بالأحتمال قاصر على هذا الثاني ولعله تركه لتعليل الأول لظهوره والحاصل أن صور الحقيقة ثلاثة علم أو ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك والصلية قاصرة على الثالثة وكتب أيضا على قوله مادام لم يعلم الخ مانعه منطوق هذا القيد وهو الحقيقة الثلاثة ومفهوما هو رتبة المجاز (قوله أول يظن) أعاد كلمة لم أشاره إلى دخوله تحت النفي وأن المقصود انتفاء ههنا لأن انتفاء أحدا لا من مذهب يستلزم انتفاءهما اه عبد الحكيم وعبارة الفري لم بعد المصنف حرف النفي في يظن إشارة إلى أن الترتيب من قبيل عطف المنفى على المنفى إذا المعنى على عموم النفي لا على والظن وهذا العموم إنما يحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تظن منهم أنما أولئك قوروا أو أعاذه لم يأتهم أن مجموع المجاز والمجاز ومعه عطف على مثله وأن المعنى على أحدا النفيين وأعادها الشارح إشارة إلى أن يظن مجز ومعه عطف على نفس المجز ولم يصر فروع معطوف على مجموع المجاز والمجاز ومعه قد تجعل أو بمعنى إلى كما في قولك لا زمنتك أو مقتضى حق أو أوالا كما في قولهم لا تقتلنا أو نسلم فالعلم أن الحمل منتف مدام انتفاء العلم إلا أن يحقق الظن أو إلى أن يحقق الظن فإن الحمل لم يوجد حيث أنه أيضا وكتب أيضا على قوله أو يظن الخ مانعه إذا قبل العلم بالظن يراد به ما عدا العلم فادفع أنه لا يكفي في عدم الحمل انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ولوعن تقليد إذا هو يكفي في الحمل من الأطول (قوله لم يعتقد) الذي في نسخ المتن وشرح المطول والأطول لم يرد وهو أحسن قال في الأطول لأنه لا يكفي في الحمل على المجاز العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر ولو أن يعلم مع ذلك العلم أنه يظن اعتقاد أي والمفهومي على نسخة يعتقد كفاية ذلك (قوله أي ظاهر الإسناد) لم يرجع الضمير إلى القول مع أنه المتبادر من عبارة المصنف وأعادها إلى الإسناد مع ما يلزم عليه من تشييد الضمائر لأن الحقيقة والمجاز والعقلين صفات للإسناد لا للقول كما هو تأمل (قوله لا انتفاء) علمه تعلية قوله ولهذا الخ أي إنما كان علمه لا انتفاء الخ من سم وكتب أيضا قوله لا انتفاء للتأول أي المشروط في تعريف المجاز فان شك فلا يصل الحقيقة فالأمو والخالبة خمسة علم أو ظن أن قائله أو ادنا ظاهره فيكون حقيقة علم أو ظن أنه أراد تخلف ظاهره فيكون مجازا شاك فيكون حقيقة اه نوى (قوله حيث) أي حين أعدم العلم والظن بحال المتكلم أو مذهبه اه نوى (قوله لا احتمال الخ) علمه لا انتفاء للتأول وفيه أنه لا يترتب على هذا الاحتمال لأن التأول نصب القرينة ويحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقد الظاهر لأن نصب القرينة ليس دليلًا قطعيًا حتى ينفي الاحتمال الأول وأيضًا انتفاء التأول لا ينصرف هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر أنه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة ويجيب عن الأول بأن المراد احتمال ذلك احتمالًا متنازعًا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال وعن الثاني بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا تنس الأمر فلا أثر لذلك الاحتمال اه يس وكتب أيضا قوله لا احتمال أن يكون معتقد الظاهر هذا الاحتمال بعد جدا لأن كون كرا الغداة أمر العنى موجودا للشبب معهما كما يجب ما قبل به أحد من المحققين والمبطلين لا يقال المراد الغداة الكارة والعنى المارة لا تقول وكذا الحكم بالنسبة إلى الليل والناهار لا كراهة فانه بعض مشاغبا (قوله مطلقا) أي علموا بأوسقيا وقوله في علمنا إلى السفي ٥

نحو قوله اشباب الصغير وأقنى الكبير وكرا الغداة ومر العنى على المجاز) أي على أن إسناد اشباب وأقنى إلى كرا الغداة ومر العنى مجاز (ما) دام (لم) يعلم (أو) لم يظن (أن قائله) أي قائل هذا القول (لم) يعتقد ظاهره أي ظاهر الإسناد لا انتفاء التأول حيث لا احتمال أن يكون هو معتقد الظاهر فيكون من قبيل قول الماهل أنبت إلى بيع البقل

ما يشمل غيرا في الاعتقاد وإن لم يكن غيرا في الواقع ولا في الظاهر (قوله لأنه قد لا يعتقد الخ) أي نفصوص هذا الاحتمال لا مذهب له في انتفاءه فيحصل الانتفاء المذكور معه ومع غيره كما علمت اه سم (قوله لا يقال المراد الغداة المارة الخ) أي فالمراد للشبب والمقدم الكبير هو الزمن الذي هو الغداة والعشى بمعنى الليل والنهار لا كراهة فانه بعض مشاغبا (قوله مطلقا) أي علموا بأوسقيا وقوله في علمنا إلى السفي ٥

(كما استدلل) يعني ما لم يعلم  
ولم يستدل بشئ على أنه لم  
يرد ظاهره مثل الاستدلال  
(على أن اسناد مزمن) الى  
جذب البالي (في قول  
أبي النجم مزمنه) أي عن  
الراس (فتزاعن فتزع)  
هو الشعر المجتمع في نواحي  
الراس (جذب البالي) أي  
مضرب أو اختلافا (أبطش  
أو أسرع) حالان من البالي  
على تغير القول أي مقولا  
فيها ويجوز أن يكون الامر  
بمعنى الخبر (بجاز) خبر

(قوله في صورة الاسناد  
الى الدهر) يعني عنه قوله  
وأما اسناد الحوادث اليه  
(قوله) وسيصبح بذلك  
المصنف) أي في قوله  
ومدوره من الموجد الخ  
(قوله) وجعله في الاطول  
متعلقا الخ) أي جعله  
مرتبطا في المعنى والمعنى  
أن انتفاء الجمع كالاستدلال  
في الحق لهذا (قوله) المعنى  
التعوي وهو مطلق  
الاسناد لشئ ولو يديها  
كالاستعمال وكل ما يورهم أن  
كل استعماله من الينسيات  
وليس كذلك (قوله) أومن  
الشاعر الخ) أومن الله تعالى  
أي مقولا فيها من الله  
أبطش الخ فهي مسخرة  
نظمه اه معاوية (قوله)  
أي أبطأت (قد جرت هنا  
مضايضا وفيما سبق مضارعا  
لعصاة الاميرين وان كان ما  
سبق يحتاج لا اعتبار  
استحضار الصورة العجيبة اه

ويجاءه عاصب ذكره الشارح قبيل قول المصنف ومعرفة حقيقة الخ من أن كثير من العقلاء قائل بذلك  
وهذا هو الظاهر مسلحا كانه تعالى عن المدخلين من قولهم ما يهلكنا الا الدهر وان اجاب عنه الحق في  
حاشيته على المختصر بان اسناد الاهلاك فيه الى الدهر على معنى وقوع الهلاك بلا تأخير من أحد لا من الله  
تعالى ولا من غيره بل لانتهاية مادة الحياة قال واعا اسناد الحوادث اليه في كلام العرب فلا يظهر العجز  
والشكوى في صورة الاسناد الى الدهر على سبيل الظرافة بل وقوع هذا الاسناد في كلام أهل الاسلام  
مع اعتراهم بانقراد الله تعالى بالتأثير اه مختصا (قوله كما استدلل الخ) يتبادر من كلام المصنف مع  
كلام الشارح عدم الدليل على توحيد القائل مع أن كلامه بعد عدة آيات يدل على أن القائل هو محمد لم  
يقصد باسناد الاشابه والافناء الى كراغدا قهر العشي ظاهرا وهو يصير بذلك المصنف فيما يتبادر من كلامه  
هنا غير ما يدل المراد تنبيه عدم الجمع على المجاز عدم العلم والظن بعدم اعتقاد الظاهر فلا ينافي العلم  
(قوله) يعني ما لم يعلم ولم يستدل الخ اعلم أن ظاهر قول المصنف كما استدلل يشبه العلم والظن المنفي كل منهما  
بالاستدلال والظاهر أنه صحيح لان كلام العلم والظن والاستدلال معجم للتحوز فخالصه أن هذا كرم يحصل  
على المجاز ما لم يحصل العلم الصحيح للتحوز كما حصل هذا الاستدلال الصحيح له لكن الشارح زاد قوله ولم يستدل  
والظاهر أنه ليس لان زيادة أمر ضروري بل لان التشبيه حينئذ أحسن لانه يصير كل من المشبه والمشبّه  
به الاستدلال ثم قوله ولم يستدل يجوز أن يكون من عطف الألف فان في الاستدلال المنفي لازم لنفي العلم  
والظن اذ لو حصل استدلال منتهج لم ينتف العلم والظن فليتأمل اه سم وجعله في الاطول متعلقا بانتفاء  
الجمع أي ولاخراج التناول قول المباحل المارتحققا فانتقله جعل قول الشاعر على انجاز لعدم ظهور التناول  
كالاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية الاسناد فبعد ان لا اشتراط التناول لم يستدل على مجازيته بشئ  
بل يكفي بان المسند اليه فيه ليس ما هو له وكتب ايضا على قوله يعني ما لم يعلم اراد بالعلم ما شغل الظن فلا  
قصور فاداه الحق (قوله) ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدلل معقول مطلق لفعل محذور دل عليه ما لم  
يعلم والمراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي لا البهية فلا مرد أن عدم ارادة الظاهر قد يكون  
بديها لاستعماله قيام المسند اليه المسند اليه المذكور اه عبد الحكيم على أنه لا يلزم من توقف الجمع فيما  
ذكر على الاستدلال توقفه مطلقا حتى يرد الاعتراض (قوله على أن اسناد مزمن) أي زال بديل قوله عنه  
اه سم (قوله مزمنه الخ) قبله كما في المطول

قد أصبحت أم الخير ادعي \* على دنبا كله لم اصنع \* من إن رأيت رأسي كراس الاصابع  
مير الخ ويخط بعضهم تقلا عن تهذيب الاسماء والغات أن القزع يضم القاف وسكون النون ويضم الزاي  
أو فقه الغتان (قوله عن قزع) أي بعد قزع اه مطول ويكون عن الثانية بمعنى بعد اندفع لزوم تعلقي  
حرفي جو محمد بن لفظا ومعنى وعمال واحد (قوله البالي) المراد بالبالي مطلق الزمن كما اشتهر اه حفيد وكتب  
ايضا ما نفسه لم يقل الايام اشارة الى تشبيه عمره بالبالي في السواد والشدة وقيل لان تاريخ العرب بالبالي  
(قوله) أي مضربا واختلافا (الجذب لغة الدموضي) الا كثر استعماله هنا مطلق المضى لكن اعتبار  
الاختلاف غير ظاهر لفسق وان سبب المراد أو اشارة الى الهسرى الى أن المراد يصيب بالبالي أي الانزعة مطلب  
الليل النهار وبالعكس اه حفيد على المطول وكتب ايضا قوله واختلافا أي تعاقبا لان بعضها يخالف  
بعضا اه سم (قوله) أي مقولا فيها) أي من الناس في حقها حين السر والرافة أبطش وحين العسر  
والضيق أي من أومن الشاعر لانه لا يبالى بعد التجيز المذكور بها كيف كانت من عبد الحكيم (قوله) ويجوز  
أن يكون) أي مع كونه حالا والمعنى حال كونه باطش أو أسرع وانما غير بصيغة الامر اشارة الى أن  
البالي في سره او مضربا مسخرات باهر الله تعالى ويجوز أن يكون استئنافا كأن الزمان قال له ما تقول فيما  
حدث فاجاب بانه راض بما فعل أسر ع فيه أو أبطأ اه سبر أي فلا يبالى بعد هزمه بها كيف كانت  
(قوله) بمعنى الخبر) أي أبطأت أو أسرع (قوله مجاز الخ) ان قيل أي سري صرف الاول عن ظاهره  
وجعله مجازا وجعل الثاني هو أفناه قرينة ولم يعكس مع أن النقص الواحد اذا صدر عنه كلاما  
واحد هما يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قريضة على صرف

الآخر واجب بان صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع من يجوز بقية قائمة على صرف الآخر  
(قوله أي عقيب قوله مبرعته) أي إلى آخر البتة (قوله أفناه) أي جعله فانيا أي معدوما كزيادة منزلة  
الفاني لا شرافة على الفناء وأفناه يعني هزما أه أدول (قوله أي أبا النجم) هو كنية الشاعر وفيه أنه  
كان حجابا لحال النجم بهذا الشعر وأوجب بتقدير مضاف أي أفني شيا به (قوله وأرادته) فيه إشارة  
إلى أن المراد بالامر هنا التعلق لأن الله تعالى قال الشمس اطلعي فهو تفسير مراد أه سم وعبارة تعبد  
الحكيم قوله أي أمره وأرادته فسر القيل والبالا لم يقله اطلعي فانه مفعول بقيل إن كان مصدرا وبديل  
أو عطفا بيان منه أن كان اسما وكذلك لفظ الأمر يحتمل أن يكون مصدرا أو أن يكون اسما بمعنى الصفة  
شبه بين المراد بتعطف الإرادة لعدم الأمر حقيقة عند المحققين وأما عند القائلين بخطاب كمن بعد الإرادة  
فالامر بمعنى الحقيقي لأن اطلعي بمعنى كوني طالعة (قوله اطلعي) نعلمه  
«حتى إذا واركأ فوق فارجعي» وكتب أيضا على قوله اطلعي أي شعري ليصح قوله حتى أه سم عن الحفيد  
على المطول (قوله فانه) أي قوله أفناه قيل الله حيث أسند الأفناه إلى قيل الله وكتب أيضا على قوله فانه  
بدل الفان لأن أسناد الأفناه إلى ارادته تعالى شأن الموحدان كان هذا الأسناد أيضا مجازا ولا يجوز أن يكون  
أسنادا أفناه مجازا وأسنادا مبرعته حقيقة لأن جعله أفناه قيل الله مبنية لقوله مبرعته أه عبد الحكيم ومجازه  
هذا الفاضل اندفع اعتراض الحفيدة بما تنفيحه من أسناد الأفناه إلى قيل الله تعالى لا ينبغي حقيقة أسناد  
النجم إلى حذب البالي لا احتمال أن يكون قائلًا بتأثير البالي بسبب خلق الله لها كما يقول المضمون بتأثير  
الكواكب بسبب خلق الله لها وكتب على قوله شأن الموحدة ما نصه وسياقي أن المصدر ومن الموحدة من  
الفرائن (قوله على فانه) أي النجم (قوله وأنه المبدئ والمعيد الخ) وجه الدلالة أن من قال بالله المراد ارادته  
وأن طالع الشمس وغرو وهما في كل يوم بامر به يكون مسلما والمسلم قائل بأن الأبداء والاعادة والائتاء  
والافناء من الله تعالى أه فترى فأن دفع ما يقال لادلالة لقوله أفناه قيل الله الخ على ذلك وجهه أيضا  
الدلالة بأنه لا قائل بالفروق بين الافناء واطلاع الشمس وبين غيرهما (قوله بناء على أنه زمان) فيه أنه إذا كان  
المسند إليه حذب البالي لا يكون زمانا لأن الحذب ليس زمانا والحوال بأنه من إضافة الصفة للوصف  
والقدر البالي الخاذا به المسند إليه بالحقيقة البالي الموصوفة بالحذب وهي زمان أه سم فقول الشارح  
بناء على أنه زمان أي أن جعله الإضافي من إضافة الصفة للوصف وقوله أو سبب أي أن جعلنا هاهنا حقيقة  
(قوله أو سبب) أي عادي (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) أي جمعهما أو مجموعهما يدخل ما إذا كان  
أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا وقوله ومجاز بينهما أي مجاز به جمعهما وكتب أيضا قوله باعتبار  
حقيقة الخ باعتبار الحقيقة الدالة على المجاز أيضا فسماعنا لأنها الحقيقة فخر أنت البسبب البقل والمجاز  
نحو ولبتت أي بسبب البقل بمعنى الخبر أه أطول (قوله أو بعبارة الخ) والحقيقة أيضا تنقسم باعتبار ظرفها  
لهذه الأقسام لأنه لا يتركها اعتناء بشأن المجاز لأنه المقصود في هذا الباب أه ع سم قال بعضهم ويمكن  
ادخالها أيضا في كلام المصنف يجعل الضمير في أقسامه راجعا إلى الأسناد مطلقا والامثلة الأربعة تصليح أن  
تكون أمثلة لأقسام الحقيقة بأن يكون النجم هاهنا الالاس مؤنثا فإن محل كونها أمثلة للمجاز إذا كانت  
صادرة من المؤمن قال الشيخ بنس ويؤيده أنه لم يقل نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول المخلص لكن  
بعده عود ضمير وهو في القرآن كثير إلى المجاز أه فلهذا جعل الشارح ضمير أقسامه راجعا إلى المجاز لا إلى  
قوله بعد وهو في القرآن كثير فيكون الكلام على وتيرة واحدة نامل وكتب أيضا قوله أربعة لأن ظرفه الخ  
فيه أي في الحصر بحث الحواز كون طرق المجاز العقلي أو أحدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل  
من الحقيقة والمجاز وإن كانت من الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وأقسامه أه مرة على قسده  
الحصر وأوجب بان مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال  
الطرف مطلقا فالحصر اضافي ويدل على ذلك قول الشارح باعتبار الخ أه سم بتصرف وزيادة فعمل عبد  
الحكيم الكناية هنا في الحقيقة وأما في ذلك فراجعوه وذكر أن الحقيقة قسمان صريح وكناية  
فالكناية تعادل الصريح في الحقيقة مطلقا وبحث في الحصر العصام أيضا في أطوله بقوله سري ليسلي وقد

أن أي استدل على أن أسناد  
مجازي حذب البالي مجاز  
(بقوله) متعلق بأسند  
أي قول أي النجم (عقيب)  
أي عقيب قوله  
مبرعته فترعا عن قترع  
(أفناه) أي أبا النجم وشعر  
رأسه (قيل الله) أي أمره  
وأرادته (لشمس اطلعي)  
فانه يدل على أنه فعل الله  
وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ  
والمعني فيكون الأسناد إلى  
حذب البالي تناول بناء  
على أنه زمان أو سبب  
(وأقسامه) أي أقسام المجاز  
العقلي باعتبار حقيقة  
الطرفين ومجازيتهما  
(أو بعبارة أخرى) وهما  
المسند والمسند إليه (أما  
حقيقتان) لغو شأن نحو  
أنت البسبب البقل فإن  
الانبات والبرس حقيقتان  
والأسناد مجاز (أو مجازان)  
لغو بان نحو أحيا الأرض

والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضى الحس والحركة الارادية وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحسوان في زمان تكون سوارته الغريزية مشوبة بأي قوة مستقلة (أو مختلطة) بان يكون احد الطرفين حقيقة والآخر محازا (نحو انساب النسل شباب الزمان) فيما اسند فيه حقيقة والسند اليه محاز (واحياء الارض الربيع) في عكسه وجه الانحصار في الاربعه على ما ذهب اليه المصنف ظاهر

(قوله والمراد هنا الاول) أعني المراد للنقل منه كما لا يخفى ومثله يقال فيما بعد (قوله باعتبار حصوله الخ) أي باعتبار حصول الشباب للأموال كائنه في الزمان كالقوى فلها كائنه في الزمان (قوله أو بان تجعل الاضافة الخ) لا يراد على هذا الحسوان بيان الشارح المعنى الحقيقي بالمصدر ولا يراد على الذي يصدى كما لا يخفى (قوله أو بتقدير المتضاف) عطف على تأويل المحرور بالباء (قوله الوجه ان يقول النامية أي لان قوى الارض تنمي الزرع وأما جملة القوى في نفسها فلا نظر اليه الآن (قوله ويمكن دفعه الخ) فيه أن تقدير زمان مع جعل

أردت هذا القفل حين سمعته فان الذي سئل عن تلفظ م اولى ليس بحقيقة ولا بحجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالحجاز ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف ويندفع أيضا بجواب سم المذكور (قوله شباب الزمان) في القاموس الشباب الفتاة وقدر شب وجع شاب والمراد هنا الاول اذ لا وجه لازداده جامعة الفتان واصله الى الزمان لاني ملاسبة باعتبار حصوله لكائنات فيه فصعب على الازداده عليه ولا رد ان الشباب صفة الزمان والازداده صفة القوى فكيف يصح تفسيره باليه ولا يحتاج الى تكافؤ تركبه الناطق وب والمعنى جميع قوى الارض وأحدث تضاربا ان الزداده قواها النامية أم عبد الحكيم فعلى كلامه يكون الشباب والازداده وصفين للقوى وهذا ظاهر على النسخة التي فيها وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وتأمل في النسخة التي فيها ان من أي الشباب من الزمان اشكلها بان تجعل شباب جميع شباب ويجعل اضافة شباب الى الزمان على معنى من أي الشباب من الزمان أي من الأزمنة الشابة التي هي من مطلق الزمان أو بان تجعل الاضافة من اضافة الصفة للوصف بتأويل الشباب بالشباب أي ان زمان الشاب أو تقدير المضاف أي الزمان والشباب وهذا ان جعل الشباب بمعنى الفتاة وكتب على قوله ولا يحتاج الى تكافؤ الخ فانه من أحسن ما للفقهاء في الازداده مصدر والتعدي مضاف الى المفعول أي ازدياد الزمان القوي فيكون الشباب والازداده وصفين للزمان (قوله فان المراد باحياء الارض الخ) فقوله احياء استعارة تبعية بان يشبه تهيج القوى ويحدث الخضر وأنواع الازهار باحياء الحياة ووجه الشبه كون كل منهما احداث ما هو مشترك في المنافع أعرف (قوله تهيج القوى) مصدر مضاف للمفعول أي تهيج الله القوى الخ وقوله النامية الوجه ان يقول النامية من يس وعلى كون المراد بالقوى النبات الامر ظاهر وكتب ايضا ما منه ادخال تهيج القوى في تفسيره لا احياء لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها انما معنى لقوله تهيج القوى ازدياد القوى فالاول ان يقتصر في تفسيره الاحياء على احداث التضار وتمايلها بما يصح انزاسها الى الزمان المعنى المذكور فأداه الغرضي ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي زمان ازدياد كقوى نفسه عيارا لا طول احياء الارض أي جعلها ناعمة فان نافع كل شيء ومالا كملت (قوله في الحقيقة) أي في اللغة أم سم وقوله اعطاه أي ايجاد (قوله تقتضى الحس) أي الادراك الخ الحواس الخمس الظاهرة سم وكتب ايضا قوله تقتضى الحس زائد المطول وتقتضى البدن والروح قال الناصر القاني والمحقق عندهم ان الروح ليس بشرط في الحياة بل لقادر المختار في جسد الحياة في أي جسم اراد سواء كان فيه الروح أو لا سواء كان في صورة الحيوان أو لا كما وقع في الجذع الذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أم ولثان تقول يجر زانه تعالى أو جسد الروح في الجذع ثم انصف بالحياة لا يخفى ان هذا تعريف للحياة في حق الحادث من يس (قوله وكذا المراد الخ) الاولى ان مراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الارض الممتدة (قوله زمان ازدياد الخ) فالعنى جميع قوى الارض وأحدث تضاربا زمان ازدياد قواها من يس (قوله قواها) أي الارض وقوله النامية أي التي شأها النسب ولا يشكر ريع قوله ازدياد (قوله في الحقيقة) أي اللغة قوله عبارة عن كوننا الخ وانما سمى هذا المعنى شيا بالان الحرارة الغريزية حيث تكون مشوبة مستقلة من شب النار وقد اوردنا استعير ليكون الزمان في ابتداء سوارته الملاسة وله في ازدياد قواها وجه الشبه بكون كل من الابتداء من مستحسنا ما ترتب عليه من نشأة الاخراج والحاسن عكس الهرم الذي يكون في آخر زمان الحيوان وآخر زمان الازهار فنقول تلك الحاسن واضمحلالها أم ع (قوله ووجه الانحصار الخ) عبارة ع في وجهه الحصر على مذهب المصنف واضح لانه جعل الحجاز العقلي في اسناد الفعل او معناه الى الفاعل واغفره ما ليس مبتدأ كالتقدم للحصر فيما بين كلمتين والكلمات لا يتناولون من هذه الاقسام فهو زيد نهاره صائم الحجاز عند المصنف انما هو في اسناد الصائم الى ضمير النهار وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الاسناد فيما بين جملة نهاره صائم الى زيد نهاره فسمي الحجاز العقلي بالكلام المفاد باسناده خلاف ما عند السكاكي بآل وهو مشكل لان مجموع نهاره صائم وهو واحد طرق الجملة لا يسمى حجازا لغويا لان الحجاز لغوي فسمو السكاكي بالكلمة المستعارة في غير ما وضعت له ومجموع

نهاره صائم ليس بكلمة فكان المحصر في الاقسام الاربع على مذهب السكاكي مشكلا له بمرور وفوقه وظهوره  
 وجهه انحصار من هذه الجهة لينا في الجب من المتقدمين فيه كسم والعصام من جهة اخرى فلا تغفل هذا  
 وقد دفع سم ذلك الاشكال بان مراد المحصر باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز بينهما فقط لا مطلقا كما اشار  
 الى ذلك الشارح سابقا ودفعه القسري بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو القسم الخاص أي  
 الحقيقة والمجاز المفردين لكثرة تدويرها على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من أنه تعريف  
 للمجاز لا العقلي في الاستدلال خاصة أو يقال المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرين على كل من  
 الاخرين تقسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاول استعارة على التمثيل وغيرها في أن العصام استشكل  
 في اوله حصر الحقيقة العقلية في الاقسام الاربع على مذهب المصنف بقولنا قبل جاء في ردقائه حقيقة  
 وطرفها حجة فهي خارجة عن الاقسام الاربع (قوله لأنه اشترط الخ) ان قلت الامر الظاهر لا يحتاج  
 للاستدلال اوجب بان هذا من التنبيه لا من الاستدلال كما قاله سم (قوله مستعمل) قيد ذلك لان اللفظ قبل  
 الاستعمال لا سمي بالحقيقة ولا بالمجاز (قوله لمجرد الاهتمام) أي للاهتمام المجرد عن التخصيص وكتب أيضا  
 قوله لمجرد الاهتمام أي لا للتخصيص حتى يلزم اختصاص كثيره بالقرآن دون السنة وكلام العرب عام أنه  
 كثير في القرآن وغيره وكتب أيضا قوله لمجرد الاهتمام أي لأنه محتمل النزاع لان هذا رد على من زعم عدم  
 وجوده في القرآن لأنه بحسب الظاهر كذب وكلام الله تعالى منزه عنه واجيب بانه لا كتب مع اعتبار  
 القرينة يس وكتب على قوله على من زعم عدم وجوده الخ فانه صهي في ضمن زعم عدم وجوده الخ لا مطلقا  
 عقلا كان او لهوا وبهذا قال في الاول فيسرد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لهوا  
 (قوله كقوله تعالى) تنذر بهذا الانافي عدم العطف في يذع وما بعد لان القول حينئذ مجموع  
 المذكورات بس (قوله واذا تأملت عليهم الخ) لم يقل المصنف ضو أو كقوله مثلا لهما الا لا قياس فكانه  
 حل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايماننا به في القرآن كثير سم وقوله اياهما  
 لا لقياس أي وليس اقتباسا لحقيقة لان الغرض الحقيقي كما اشار له الشارح التمثيل لما وقع في القرآن  
 والاستشهاد به وقوعه فيه بكثرته قال في الاول نعم ينبغي عمل لهما بالقياس أن زيادة الايمان كيف تتصور  
 في شأن منكري وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ودفعه بان ثلاثة أي ثوبه واجب الايمان  
 وثلاثة ايات يزيدني انا ما عظم من المحسنات الدينية هو الاقياس لايهاهم (قوله لكونها سببا)  
 أي عاذا (قوله يذع ابناءهم) فيه انه يجوز كونه مجازا لغويا أي بانه يذع فلا يكون مجازا فيه  
 لا يقال لا بضراحيه لان المثال بكيفية الاحتمال لا ناقول ليس المقصود هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد  
 والاستدلال على كثرته رد على من زعم خلافه فضر الاحتمال ع س سم (قوله وسوسته) أي ابليس  
 بواسطة وسوسته لموافق جعل الآية من باب الاستدلال السبب فابليس سبب السبب بواسطة وسوسته  
 (قوله انه فسم الخ) بكسر الهمزة وجوب الوجود الا في بعض النسخ من النسخين بل لا في بعض النسخ على  
 اسقاط الحذف أي على انه فسم الخ والكم على جواب المقابلة (قوله على انه مفعول به لتتقون  
 الخ) اعلم أن أصل تتقون تتقون من الوفاء وهي فرط الصيانة فتعدي مفعولين والاول محذوف والثاني  
 بوماء على حذف المضاي أي عذاب يوم والمعنى فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الانقضاء  
 بمعنى الحذف فتعدي الى مفعول واحد ومحمتم أن يكون بوماء مفعول به لكفرتم والمعنى فكيف  
 تحصيل لكم الوفاء أو الحذر ان كفرتم وحدث بوماء يجعل الولدان شيبا في الدنيا من عبد الحكم  
 وكتب أيضا على قوله لكفرتم مامنه على تأويله بحدث كما يشير الى الموصرح به الفري (قوله أي كيف)  
 مفعول مطلق على الصحيح وعامله تتقون أي تتقون أي انقضاء سم (قوله يوم القيامة) كان الاحسن  
 تأخير عن الآية فيكون تفسير القول بوماء يجعل الخ كذا قال الحفص وهو سمي على أن يوم القيامة  
 مفعول تتقون وبوماء لكان قال عبد الحكم أن يوم القيامة منصوب على الظرفه وبوماء يجعل  
 الولدان مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم اذا دخل في تفسيره مسمى  
 المفعول به لا بدل بالضلاف الظرفية فانه بيان الاستقبال الذي في تتقون اه وهذا هو الاو في قول

لانه اشترط في المستدان  
 يكون فعلا اوصافا  
 فيكون مفردا وكل مفرد  
 مستعمل اما حقيقة او مجازا  
 (وهو أي المجاز العقلي في)  
 القرآن كثير) أي في نفسه  
 لا بالاضافة الى مقابله حتى  
 تكون الحقيقة العقلية  
 قبلية وتقديم في القرآن على  
 كثير لمجرد الاهتمام كقوله  
 تعالى (واذا تأملت عليهم  
 آياته) أي آيات الله تعالى  
 زادتهم ايماننا أسند الزيادة  
 وهي فعل الله تعالى التي  
 الايات لكونها سببا  
 (يذع ابناءهم) نسب  
 التذيع الذي هو فعل  
 الجيش الى فرعون لانه  
 سبب أمر (يذع عنهما  
 لياهم) نسب نزع لباس  
 عن آدم وحواء عليهما  
 السلام وهو فعل الله تعالى  
 التي ابليس لان سببه الاكل  
 من الشجرة وسبب الاكل  
 وسوسته ومقامته اياهما  
 انه لما لم النسخين (بوماء)  
 نصب على انه مفعول به  
 لتتقون أي كيف تتقون  
 بوم القياساتان يقيم على  
 أن كفر

يستفي عما تقدم عن  
 الفري (قوله كان الحسن  
 ناخرا الخ) أي فيكون هو  
 العدل وبوماء المفعول  
 وبهذا يظهر رد عبد  
 الحكم بعد تقدير (قوله)  
 بخلاف الظرفه الخ أي  
 فان هذا خلاف تفسير الفعل

الشارح نصب على انه مفعول به لتنفون (قوله ان يقيم على الكفر) فسر قوله انه الى ان كفرتم بان يقيم على الكفر ثلاثا يحتاج الى المفعول به ولان الخطاب للكم اراه عبد الحكيم اى فكفرهم حاصل على القطع وان لا تدخل على ما هو كذلك (قوله بوما) بدل جله عليه الدخول على بقية الآية سم (قوله شيبا) جمع شيب بالاصل وفي شين شيبا الضم وكسرت لمجانسة الباء كما في الجلائين (قوله وهذا) اى جعل الولدان شيبا وقوله كناية في ما اشار الى ان الكناية لا تنافي في الجاز العقي (قوله لان الشيب الخ) ظاهر في تقرير كناية شيبا على قول السكاكي ان الكناية اللفظ المستعمل في المزموع معناه فقوله تعالى يجعل الولدان شيبا اللفظ موضوع للزمن الذي هو تبارع الشيب وقد استعمل في المزموع وهو شدة وكثرة المعلوم والاحزان وعلى الوجه الثاني اللازم الشبوخة والمزموع الطول سم وكتب على قوله الشبوخة معناه اى الله ربنا بقوله شيبا (قوله عند تقاوم الدائد) اى تكابر حارثا رثا كما وتعاظما (قوله او عن طوله) لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الانقاع في الدنيا وتأخيرهم الى يوم القيامة لان الطول قد يشتمل على السرو ولا بد من اعتبار كثرة المعلوم معه حتى يحسن التعجب واضطرب ذلك اليوم ازيد من طول المدة التي يبلغ الاطفال فيها اوان الشبوخة (قوله اوان الشبوخة) اى قشبيون سم وكتب ايضا معناه وهو بعد الاربعة (قوله اى ما فيها الخ) تفسير مرادوا لا نقال جمع ثقل بتعجين وهو متاع البيت حرف وكتب ايضا معناه دخل في ذلك موتاها وكونوها في (قوله والخزائن) تفسير سم (قوله الى مكانه) اى مكان وقومته الاخراج فهو نسبة الى المفعول به بواسطة من لا الى الطرف اذ المعنى واخرجت من الارض لا في الارض اه عبد الحكيم (قوله بالخبر) الباء داخلة على المفعول عليه (قوله عطف على قوله كثير) اى ينقطع النظر عن تعييده بقوله في القرأت (قوله لان تسميته بالخبر في الاثبات) اى في غير عبارة المصنف ع ق (قوله بوم اختصاه بالخبر) لا كلام في ايهام ايراد في احوال الاسناد الخرى اختصاه بالخبر وامالاهم انسية ذلك فيقال فيه كانوا يوم الاختصاص بالخبر يوم الاختصاص بالثبث فدفع التوهم قاصر افاذه في الاطول وقد يقال لما كان يوم الاختصاص بالخبر اشد تعدد مشته خصه بالدفع اوقال لما لم يتعرض المنشأ يوم الاختصاص بالاثبات لم يتعرض لدفعه تدبر وكتب ايضا قوله بوم اختصاه بالخبر منشأ التوهم اى بالنسبة الى التسمية المذكورة هو ان الاثبات لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات مقابله في الانتزاع وكل منهما حكيم ولا حكم في الانشاء لانه من قبيل التصورات فان قلت علم من هذا النوع انه ان الاثبات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك تصريحه بالخبر بدل قوله بوم الخ اذ التسمية بالاثبات لا يمكن شمولها للانشاء قلت بل يمكن شمولها لانه يكتفي فيها بوجود المعنى في بعض الافراد سيما والخبر اعظم من سم (قوله بل يجرى في الانشاء) تصريحه بما علم التزاما به جرى في آتية للايضاح وتوامة لقوله نحو الخ (قوله ابن صرحا) اى قصرا يجوز ان يكون مجازا لغويا اى اؤمر بانسائه (قوله وايضا حددك) اى وليعظم عظمتك سم فالجاء بفتح الحيم اى المعنى ليحدد احداك فهو بالكسر (قوله او انتهى) نحو ولا يصم نهارك ولا ينم ليك (قوله الى ما) اى مسئلة ليس الخ (قوله صدور الفعل) اى في الامر وقوله واترك اى في النهى (قوله وكذا قول الخ) فصلها عما قبلها لانها متواترة من الانشاء غير الامر والنهى واصل لبث النهر جاريت الماء جارفي النهر لانه الذي يقتضى جريه لا النهر لكن اسند الحرى المتقى الى النهر مجازا للملازمة للباء افعلة واصل اصولنا تارك اى تارك اى تارك بل بسبب صلواتك اى بسبب تلسكها وما يستلزم اناها ع ق والمجاز في اسناد جار الى غير النهر واستاد تأمر الى ضمير الصلوات لما تقدم (قوله ولا بد من قرينة) اى في توثيقه للتقسيم اى لفظه او معنوه والا فالقرينة علمت من قوله السابق بتأول قوله ولا بد الخ بقرينة البيان لقوله بتأول فكان ينبغي ان يترك متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينهما بان الاقسام وما بعد من الاحكام (قوله صارفة الخ) اى ولا يشترط ان تكون معنية لما هو الحقيقة ولذا اختلف في انه هل يلزم ان يكون له حقيقة ام لا اه اطول ولما هو المجازي بخصوصه من كونه اسنادا الى السبب والمفعول مثلا (قوله لان المتبادر الخ) عليه لقوله لا بد (قوله في قول ابي الضمير الخ) لا يخفى ان افتناء قيل الله انما يصرف ما قبله

السبب مما تبارع عند تقاوم الشدائد والهمج او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشبوخة واخرجت الارض انقاعا اى ما فيها من الدقائق والخسائر نسب الاخراج الى مكانه وهو فصل الله حقيقة (غير مختص بالخبر) عطف على قوله كثيرا وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد الخرى بوم اختصاه بالخبر بل يجرى في الانشاء نحو يا احامان ابن لي صرحا فان البناء فصل العلة وهما من سبب امر وكذا قولك لبنت الربيع ماشا وليصم نهارك وليحد جددك وما اشبه ذلك مما استند فيه الامر او انتهى الى ما ليس المطلوب منه صدور الفعل او اتركه عنوكذا هو لك لبث النهر جار وقوله تعالى اصلواتك تارك (ولا بد) اى للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة (لفظة كما صر في قول ابي الضمير من قوله افتناء قيل الله

(قوله ثلاثا يحتاج الخ) وجه ذلك ان هذا التفسير مشعر بحسب العادة في افادة انه قد قطع النظر عن المفعول



(عن الموحدين مثل أشاب الصغرى) البتة فإنه يكون قرينة معذوبة على أن أسناد أشاب وأفي إلى كثر العادة ومراعى مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لانسلم ذلك كفى وقد ذهب إليه كثير من قوى العقول واختلفوا في بطلان الدليل (ومعرفة حقيقته) يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه بكون الأسناد حقيقة فعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون الأسناد حقيقة (أما ظاهرة كافي قوله تعالى فما رجعت فصار بهم أى فما رجعوا في تجارتهم وأما خفية لا تظهر إلا بعد النظر وتأمل (كافي قوله سرتنى رؤيتك أى سرى الله عنى رؤيتك وقوله

يزيدك وجهه حسنا

إذا ما زدت نظرا أى يزى الله حسنا فى وجهه) لما أودعه الله من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والأمعان وفى هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الأسناد حقيقة فإنه ليس لسرتنى فى سرتنى رؤيتك ولينزيدك فى يزى وجهه حسنا فاعل يكون الأسناد الحقيقة وكذا أقدمتى بليدك حق لى على فلان

المجاز فى معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز قلت المراد بالمجاز المضاف إليه فى قوله صدور المجاز ما دل إلى المجاز فبمجاز الاول ولعل وجه عدول الشارح عن إرجاع الضمير إلى المجاز القرأ من هذا التكلف (قوله عن الموحدين) أى الكلام والاقلام وخدم يعتقد أن الله واحد وذلك شغل المعترى ونحوه من يعتقد صدور بعض الأفعال من غيره تعالى سم وكتب أيضا قوله عن الموحدين لا يلزم تقييده بغير الحنفى حاله اه أطول (قوله فانه) أى الصدور (قوله لا يقال هذا) أى الصدور عن الموحدين مثل أشاب الصغرى البتة وقوله داخل فى الاستحالة لان الموحدين قيام الاشابة والافتاء بالمسند إليه المذكور أى فكيف يقابل بها (قوله لانسلم ذلك) أى لانسلم دخوله فى الاستحالة العقلية التى أرادناها كون الشيء مجازا بالضرورة أى بضرورة العقل بحيث لا يتوقف على دليل بل يحكم مجرد العقل باستحالته وان كان حقيقة قوله أشاب الخ مجازا لا نظريا يحتاج إلى دليل ولذلك كفى وقد ذهب الخ (قوله كفى وقد ذهب الخ) فهو من المحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه (قوله ومعرفة حقيقته) أى حقيقة متعلقة الذى هو المسند إليه الذى يكون الأسناد إليه حقيقة كابدل عليه قول الشارح فعرفة فاعله الخ يكفى سم وسبب هذا التأويل سأتى وكتب أيضا قوله ومعرفة حقيقته لم يقبل وحقيقته للتخصيص على أن المراد بالظهور والختفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجب عن قول يس لواسقط لفظ معرفة فكان أحصر وأظهر فإن الظهور والختفاء إنما ينشبان إلى ما عرف لا لغيره فى كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل أنه أسند الظهور والختفاء لعرفة باعتبار متعلقها الذى هو المسند إليه الحقيقى اه مفهوما متعلق والمذكور هو حقيقة المجاز العقلى أى حقيقة متعلقة وكتب على قوله بحسب العلم ماذنه أى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته (قوله يعنى أن الفعل) اقتصر عليه لأنه الأصل والافاقى معناه مثله (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أبت الريم البقل وقوله أو مفعول به نحو ضرب زيد اه سم (قوله فعرفة فاعله أو مفعوله) لم يقبل فعرفة أسناد الذى إذا استعمل يكون حقيقة كاي فحقيقة السوق لان الأسناد لا ينصف بالظهور والختفاء لا باعتبار ظهور فاعله أو مفعوله ونفاته اه عبد الحكيم قال سم وارت اذا تأملت قوله بعد وفى هذا تعريض بالشيخ الخ علتان النزاع فى الفاعل لافى الحقيقة فيكون هذا سبب التأويل (قوله أى خار مجازا فى تجارتهم) أى أسند الريم التجارة لكونها سببا فيه (قوله وأما خفية) أى لكثرة الأسناد إلى الفاعل المجازى وترك الأسناد إلى الفاعل الحقيقى اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسيران لم ير والنظر الاصطلاحي الذى هو ترتيب الخ وهو الأقرب وعطف لزان أن زيد (قوله سرتنى رؤيتك) هذا القول مجازا إذا زيد منه: محصول السرور عند الرؤية أم إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة عبد الحكيم (قوله وقوله) أى أى نواس الحسن ابن هانى الشاعر المشهور على الأيضاح وقول ابن المعتز على ما قاله الشارح فى مطلقه قال لا تنافى بين قوليهما لجواز أن يكون له كئيتان لم يأت بشئ وقيل هذا البيت

ربنا عظمى قر \* يفوق سناها القمرا

كذا فى الاول (قوله حسنا) أى علم الحسن وظهوره أذ نفس الحسن موجود فى الوجه لا يزيد ب تكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع أيضا بمقال ان المفعول الثانى فعل الزايدة يجب أن يضم اضافته إلى الاول وما هنا ليس كذلك (قوله فى وجهه) أشار إلى أن وجهه مفعول ثالث أن زيد بواسطة الحرف وان الأسناد فى الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة (قوله يظهر) أى ذلك الحسن الزائد سم (قوله وفى هذا) أى فى قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى أمّا ظاهر وأضحى اه من سم (قوله فاعل يكون الخ) أى فاعل محقق فى الخارج أسند إليه الفعل حقيقة أسنادا اعتبه بان بقصدى الرفع والاستعمال أسناد الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن موجد حدها والله تعالى فلا نزاع فيه أما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الآتى وكتب على قوله أسند إليه الفعل مائنه أى قبل أسناده للمجازى كما يؤخذ من سم فمما بعد (قوله فانه ليس لسرتنى الخ) أى فى الاستعمال لعدم وجود تلك الأفعال المتعذبة فى الاستعمال (قوله وكذا أقدمتى الخ) أى فهو مجازا فعلى وليس للاقدام فاعل حقيقى وحاصل توجيه المجاز العقلى فيه أننا بالغ فى كون الحق له دخل فى القدم فنفرض اقدا ماصدا من فاعل متوهم ثم



نقله عنه ونسبته الى الحق مبالغة في ملاسته كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي  
 مبالغة في ملاسة الفاعل المجازي للفعل المجازي حيث ينقل الاسناد بالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في  
 الخارج بل متوهم مقرر ولا يعتمد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول  
 الشيخ ليس لهذا الافعال فاعل أى تحقق في الخارج يعتمد باسنادها اليه هذا ويحمل أنه مجاز مرسل أن أريد  
 بالاقدم الحمل على القدم أو استعارة بالكناية أن شبه الحق بمقدم شيئا مفضل في النفس وطوى ذكر  
 المشبه وهو المقدم ورمز له بذكر لزمه وهو الاقدام بخيالا لمخصص السرايى وكتب على قوله يعتد  
 باسنادها اليه ما نصه بان يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه (قوله بل الموجودهنا الخ) معنى  
 الكلام في فاعل الفعل المتعدي لافي فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير موجودهنا حتى يكون  
 له فاعل حقيقي بل الموجودهنا اللازم بانتفاء الفاعل الحقيقي أعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل  
 المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعا فالجواب أن المراد أن المنكسر بهذه  
 الافعال لم يقصد معنى المتعدي والاختيار عنه وان كان محققا في الواقع الاعلى بسبيل التخييل وما كان كذلك  
 لا يحتاج الى فاعل فالحق بانتفاء المتعدي بالنظر للقصود من الكلام لا بالنظر للواقع هذا خلاصة ما في المقام  
 وإن وقع لبعضهم خبط وخط لا يخفى على من له تدبر تام بس ونقله سم عن شيخه عس وعبارة عرق وانما  
 أنه المصنف على أن الحقيقة للجمعا قد تكون خفية تعبر بها بالشيخ عبد القاهر في قوله أن نحو المثلين من  
 الخماز في الاسناد الذي لا حقيقة له بين المصنف أن له حقيقة تخفى على الشيخ وهي ما بين من أن الاسناد في  
 الأصل لله تعالى وقد تبين في هذا الرد للفرار الذي حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لا يستحال صدوره بلا  
 فاعل فان كان ذلك الفاعل هو ما أسند اليه الفعل فلا يجوز والا فيمكن تقديره فاعتقد المصنف صحة هذا  
 الكلام فقدر الفاعل في المثلين الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي وهذا الرد يجهل أن كان مراد الشيخ أن ثم  
 أفعالا لا تصنف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف لها أصلا وليس ذلك مراده بل المراد أن  
 نحو سر قير وبيتك وأقدمه في ذلك حتى لا يفتقر على خلافه بل يفتقر وجه حسنا يقصد في الاستعمال العرفي  
 فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السر والمتعدي ولا فاعل أن يادة المتعدي ولذلك لم يرد ذلك الاستعمال  
 اسنادها لما يجب أن يتصف بها لانها لكونها اعتبارية التي عرفنا استعمالها موصوفة الذي تعتبر في الواقع  
 به ولو صرح أنها موصوفة لان الغرض من ذلك التركيب ما وجدنا جاز من القدم والسر واللازم والياد  
 اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالخماز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد أن هذه الافعال الاعتبارية  
 لا موصوف لها في نفس الامر يكون اسنادها اليه حقيقة بل المراد أنه لم يستعمل لغرض يتعلق بالسر وبهذا  
 كان ما ذهب اليه المصنف تكيفا وتطلب لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التركيب وهذا  
 ان سلم اندفع به الرد على الشيخ والافار واراد فليتأمل فان هذا المقام مما صعب فهمه على كثير من يجهز فيه  
 (قوله لا بد أن يكون له فاعل) أى موجودهنا بسبيل الشيخ وليس مراده تف (قوله لا متنازع صدور الفعل  
 الخ) قيل لا يتناول مثل مرض ومات فوجب أن يراد بالصدور ما يشمل قيام الفعل واتصاف الفاعل به نحو  
 أو يتخصص بمثل أقمنه فانه يحمل النزاع والجواب أن المرض والموت وان كانا غير مصادرين من المرض  
 والموت لكنهما مصادران عن غيرهما وادان فان قلت صدوره أنه يستحيل أن يصدر الاثر بدون وجود الفاعل اه  
 حنفه على المطول (قوله لا عن فاعل) أى موجودهنا بسبيل الشيخ بل بسبيل ز ومولس هو الذي نفى  
 وجوبه كما مر فاعترض الامام عليه مدفوع (قوله والا فيمكن تقديره) الاولى ان يقول والا فلا بد من  
 تقديره ليكون مناسب للدعوى (قوله وان فاعل هذا الافعال هو الله تعالى) فيه أنه حصل فاعل الاقدام  
 النفس وفاعل سائر الافعال الله تعالى والحق أن الفعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فان العبد خالق  
 لافعاله على زعمهم بعضها بالباشرة وبعضها بالتولد كالم بالنتيجة المتخلفو للعبد بالتولد عن النظر في أن  
 يتولوا بتولد السرور والعلم بزيادة الحسن عن الزيادة فانه الحنفية وفيه اشارة الى اعتراض على السكاكي  
 لخالفه كلامه مذهب جاعته المعتزلة وعلى الشارح في نقله عنه أنه زعم أن فاعل هذه الافعال هو الله تعالى  
 ويمكن أن يجاب عن الشارح بان اسم الاشارة راجع الى سرور بل يعلى أن الجمع مراد به ما فوق الواحد

بل الموجودهنا والسرور  
 والياد والقدم واعتراض  
 عليه الامام نفي الدين الرازي  
 بأن الفعل لا بد أن يكون  
 له فاعل حقيقة لا متنازع  
 صدور الفعل لا عن فاعل  
 ففوان كان ما أسند اليه  
 الفعل فلا يجوز والا فيمكن  
 تقديره وزعم صاحب  
 المفتاح أن اعتراض الامام  
 حق وان فاعل هذه الافعال  
 هو الله تعالى وان الشيخ  
 (قوله أو استعارة بالكناية)  
 فيه ان الكناية على رأى  
 القول لم ير اسناد الاقدام  
 معها الى غير ملهول بل  
 وعلى رأى السكاكي أيضا  
 وسبأى الكلام في ذلك  
 قيل أحوال المسند  
 اليه (قوله والاخبار عنه)  
 المناسب والاخبار به (قوله  
 لانها لكونها اعتبارية) أى  
 فرضية تفصيلية أى لكونها  
 اولى منها المعاني الاعتبارية  
 وان كانت لها مع حقيقة

لم يعرف حقيقتها خلفها فاعتبه ١٣٠ المصنف ونفى أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ (وأنكره) أي المجاز العلي السكاكي (وقال

أو تغلب ما على أقدم تدبر (قوله حقيقته) أي الأفعال أي حقيقة متعلقة وهو المسند إليه (قوله فتعبه) أي تعب صاحب المفتاح (قوله تكلف) وذلك لأن تقدير الفاعل الموحده والله تعالى في مثل هذا الأفعال السابقة تقدير لمالم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب كذا يؤخذ من عق (قوله والحق ما ذكره الشيخ) وذلك لأنه ليس مراده في الفاعل رأسيل مراده في وجوب ناعل أسند إليه المسند قبل اسناده إلى المجاز يعني أنه لا يشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي بل يجوز أن يكون من أول الأمر الخ لا يستند ذلك المسند إلا إلى المعنى المجازي سم (قوله وأنكره) تنقيلا للاقتضار ونقرا بياضط اعتبارات البلغاء (قوله في سلك الاستعارة بالسكاكية) أي الاستعارة بالسكاكية استعارة بالسكاكية بأن تشبه الاستعارة بالسكاكية بالدر المنظوم في سلك تشبيه مضمر في النفس والسلك تخصيل والنظم ترشيع (قوله يجعل الريح) أي لفظ (الريح) (قوله بالمبالغة في التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من أفرادها ادعاء راجع سم (قوله ذاهبا) نوح بلفظ ذاهبا إلى قوله تعالى فإن تذهبون وكتب أيضا قوله ذاهبا إلى أن ما مر ونحوه الخ اعترض على السكاكي بأن التشبيه لاجل المبالغة في المخيلة إنما يصدق في بعض المواضع كما في الاستناد إلى السبب بخلاف نحو الأسناد إلى المصدر فلا قصد للتشبيه معه فإذهب إليه إنما يفهم في البعض دون البعض أفاده الخفيد (قوله أن تذكر المشبه) أي ذكر المشبه واعترض بأن هذا السكاكي لفظ المشبه لا ذكره واجب بأن إضافة ذكر المؤول به قوله أن تذكر من إضافة الصفة إلى الموصوف أي المشبه المسد كور الخ (قوله وترد المشبه) أي حقيقة في اعتقاد المصنف بدل سلب جواب الشارح الآتي سم (قوله من اللوازم المساوية لتشبهه) أما مساواة اللوازم الذي هو الأنبيات للفاعل الحقيقي فظاهر لأن المراد به الأنبيات بالقوة وهو مساو وأما الانقار في السبب فالمراد بها الخصوصية لا مطلق الظاهر وهي مساوية له لا غير أنظار السبب لا نسب إليها فعل نسب على التحقيق أه ع في قوله لأن المراد به الأنبيات بالقوة أي لا الأنبيات بالفعل أدلّا لتحقيق الأنبيات بالفعل حيث تحقق القادر المختار أن الله موجود قبل وجود الأنبيات فأن المساواة قائم سم وقال يس المراد بالمساواة أنه لا يوجد له إلا الأنبيات لا يوجد له إلا الله تعالى وليس المراد بها عدم الاتسكال وكتب على قوله الخصوصية ما نصه أي التي ترتب علم التشبيه بقرينة المقام وكتب أيضا قوله المساواة أي التي تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالأنبيات فإنه يصدق فيصدق الفاعل الحقيقي وينبغي باتفاه سم (قوله مثل أن تشبه المنية بالسبب) في اغتيال النفوس سم (قوله ثم ترد بها بالذكر) أي مرادها المشبه به لقوله وترد المشبه به سم (قوله القادر المختار) بعنوان هذا المفهوم لأن حيث خصوصية ذاته تعالى فلا ترد ادعاء كون الريح ذاته تعالى تركب كذا عبد الحكيم (قوله بقرينة نسبة الأنبيات إليه) فمعه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالسكاكية استعارة تخيلية بالمعنى الذي ذهب إليه فيها فالوافق لمذهبه أن يقول بقرينة استعارتها هو الخاصة من خواص المشبه به بصورة وهيبة يتوهم في المشبه تشبيهه بذلك الخاصة مثبتة للمشبه ويمكن أن يتكافؤ ويحصل كلامه على أن المراد بقرينة نسبة ما هو مشبه بالأنبيات هو المراد بها يقال أن السكاكي وإن شتر عنه أن قرينة الاستعارة بالسكاكية بالأنبيات الصورة الوهمية السجدة بالاستعارة بالفضيلة لأنه ذكر في بحث جعل المجاز العلي استعارة بالسكاكية أن قرينتها قد تكون أمرا محققا كما في أنبأ الريح فهذا الكلام ممتنع عن التأويل نعم في قوله وعلى هذا القياس غيره نظرا لأنه لا يمكن قياس القري بقرينة أكثر الأمثلة عليه ونحن على أن ما ذكره ليس ناصفاً في الأنبيات يجوز على معناه الحقيقي وليس مستعاراً لآخر وهي وتبعض ما شتر عنه مستطاع على معنى في أنبأ الريح في في البان في قامه أن شاء الله تعالى أطول به من تصرف وكتب على قوله الأنبيات ما نصه أي بالقوة سم (قوله وحاصله) أي حيوان غير هذا المثال على قياسه فان معنى وعلى هذا القياس غيره وغير هذا لثال جار على قياسه سم (قوله في تعلق وجود الفعل به) وإن كانت أحدهما على وجه الإيجاد والا تعلق سبيل السبب سم (قوله لأنه يستلزم الخ) استلزام أن يكون المراد بعينه صاحباً ليس مقابلاً لعدم محبة الإضافة وأخويه كما هو ظاهر العبارة بل استلزام مثل ذلك موجود في الجميع إذ يستلزم أن يكون المراد

الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالسكاكية يجعل الريح استعارة بالسكاكية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الأنبيات إليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله (ذاهبا إلى أن ما مر) من الأمثلة (ونحوه استعارة بالسكاكية) وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه وترد المشبه به بواسطة قرينته وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية لتشبهه به مثل أن تشبه المنية بالسبب ثم ترد بها بالذكر وتضيف إليها شيئا من لوازم السبب فتقول بخال المنية مثبته فلان (بناء على أن المراد بالريح الفاعل الحقيقي) لأنبيات بمعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الأنبيات) الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي (إليه) أي إلى الريح (وعلى هذا القياس غيره) أي غير هذا المثال وحاصله أن تشبهه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم ترد الفعل المجازي بالذكر وتكتب إليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي (وقمه) أي فيها ذهب إليه السكاكي (نظرا لأنه يستلزم أن يكون المراد

(قوله الظاهر أن مراده بالمبالغة الخ) ولا يقال هذا إنما يكون بتناسي التشبيه

فكيف يكون بالمبالغة لأن ذلك وإن كان يتناسي التشبيه يدل على شدة التشبه فافهم

بالنهار فلان نفسه وان يصحكون المراد بضمير هاتمان العمله و بال يسم هو الله تعالى ومصدر القصد عليه  
 وانما القابل لها عدم محبة أن تكون العيشة ظاهراً لصاحبها فالأولى أن يقال يستلزم أن لا يصح جعل  
 العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية ظاهراً لصاحبها كذا في الاطول (قوله بعيشة) اما ان يراد بضمير  
 عيشة أي الضمير الراجع اليها المستتر في راضية أي اذا كان هذا الضمير يعني صاحب العيشة كان مرجعه  
 وهو عيشة الجبرود يعني صاحبها ايضاً بناء على التقاد معني الضمير ومرجعه كاسيد كذا الشارح بقوله  
 وهذا في غير ظاهره الشيء في نفسه وما عاين ان يراد بعيشة الجبرود يعني في لأن مذهب السكاكي عدم اختصاص  
 المجازي بالفعل واسناد الفعل أو معناه أي مرفوعة فيلزم ما ذكر ولا يراد على هذا الاحتمال أن مذهب أي يترك  
 الفاعل في المجازي ويراد بالفعل الحقيقي والجبرود ليس فاعلاً لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهاده صاماً وحينئذ  
 بفعل المصنف المحمدي في الموصوف والمبتدأ على مذهب السكاكي لا على مذهب هو الله من الواسطة  
 كما عرفت بس تخليص وقول الشارح وهذا من أي الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الأول ان يكون  
 المراد بالضمير ما راي يدير مرجعه على الثاني أمر لازم قطعاً لا يحتاج الى تنبيه عليه ولزوم ذريعة الشيء في نفسه  
 عليه لا يحتاج الى واسطة (قوله للمساكني) الأولى بحاله أن يذكر بعد قوله بناء على أن المراد بال بيع الفاعل  
 الحقيقي بغير نسبة الانبات اليه اهـ الأولى (قوله في الكتاب) أي الماتن (قوله صاحباً) أي يلزم طرفية  
 الشيء في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فاعلم ان قلت موازينه الآية فهو نفس صاحب  
 العيشة (قوله اذلا معنى الخ) قيل بل له معنى صحيح يعني كائن في أصحاب العيشة وانزل معهم اهـ يس ورده  
 ع في قول تناو به معنى هو مستغرق في أصحاب العيش المرضي وكائن بينهم خلافاً لاعتبار بل لا يصح لان  
 عيشة ذكره ولا يصح اخلاقها على الجمع واضاعل هذا الكلام لا يستعمل في مثل هذا المعنى ولو كان من  
 لوازم معناه اهـ قال في الاطول وبغيره أنه لا يجوز أن يكون فهو في عيشة راضية من قبيل لم يفهاد اراخلد  
 فتأمل (قوله وهذا) أي الاستمرار المتقدم الشيء عنه الفساد (قوله وهذا يعني على أن المراد الخ) فان اراد  
 بالعيش ما يتبعش به الانسان والضمير في قولنا راضية العيشة يعني صاحبها على سبيل الاستعمال فإفساد  
 اذ يصير المعنى حينئذ فهو في عيشة راض صاحبها وهو ظاهر ع في كتب أيضاً قوله وهذا من أي الخ فان قيل  
 اسناد مجموع راضية للضمير ايضاً مجازي عند السكاكي لم يجعله من ذلك المجاز العيني لا واسطة كما عند  
 المصنف فالمراد بعيشة المصاحب على تقدير الاستعارة قطعاً فانما اذا جعل الضمير عبارة عن المصاحب فاسناد  
 المجموع الى العيشة ليس مجازاً بانأاده الحقيقي وكتب على قوله عبارة عن المصاحب مانصه أي على طريق  
 الاستخدام (قوله واحد) هو المصاحب أي صاحب العيشة (قوله في كل ما) أي تركيب أو التركيب الذي  
 والاربط محذوف أي في كل ما ضيف فيه الفاعل الخ (قوله فلان نفسه) أي الذي هو هذا الضمير في نهاده  
 وفي ذلك إضافة الشيء الى نفسه وجهه على أنه من إضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بيلاع غمشل هذا  
 الكلام وكثرة وقوعه في كلام الله تعالى وكلام العرب ع في (قوله ولاشك) يتلوه أن يقول واللازم باطل  
 سم وكتب على قوله واللازم باطل مانصه أي عدم محبة الاضافة فيما ذكره المعنى يلزم على كلامه من لا تصح  
 الاضافة في كل ما ضيف الخ مع أنها واقعة من غير شك في كلام الله وقوعه اورد عليه (قوله كقوله  
 تعالى) استدلال على صحة هذه الاضافة وقوعها سم (قوله وهذا أولى في التتميد) لأنه ادفع الشغب  
 لان قوله نهاده صاماً مما يناقش فيه باحتمال الاستخدام لان الله ارع من الزمان المخصوص وهو الحقيقي  
 والاخر الصام وهو المعنى في المجازي وقد اراد بدياهمه الظاهر المعنى الحقيقي وبضميره المعنى المجازي يس  
 فتسكون الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في صام لا في نهاده حتى يلزم إضافة الشيء الى نفسه (قوله  
 لان النداء الخ) فيكون الامر اضراله اذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تنبيه أو عطف  
 وما قيل انه يجوز أن يكون الامر لهاتمان بان يأمر العمله بالبناء فقه أنه خروج مما نحن فيه لانه حينئذ  
 يكون من المجاز في الطرف حيث اراد بان الامر به عبد الحكيم أي فيخرج عن المجاز العيني كما يقول  
 المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي وكتب على قوله من غير تنبيه انما هو راجع  
 (قوله ويستلزم أن يتوقف الخ) ولا يجب عن هذا الاستلزام أن مذهب السكاكي أن أسماءه تعالى غير

يعيش في قوله تعالى فهو  
 في عشرة راضية صاحباً  
 للمساكني في الكتاب من  
 تفسير الاستعارة بالكناية  
 على مذهب السكاكي وقد  
 ذكرناه وهو يقتضي أن  
 يكون المراد بالفعل المجازي  
 هو الفاعل الحقيقي فيلزم  
 أن يكون المراد بعيشة  
 صاحبها واللازم باطل اذ لا  
 معنى لقوله انه هو في صاحب  
 عيشة راضية وهذا من أي  
 على أن المراد بعيشة وضمير  
 راضية واحد (و) يستلزم  
 (ان لا تصح الاضافة في)  
 كل ما ضيف الفاعل المجازي  
 الى الفاعل الحقيقي (نحو)  
 نهاده صاماً بطلان إضافة  
 الشيء الى نفسه (الارمضمن  
 مذهب لان المراد بالثما  
 حينئذ فلان نفسه ولاشك  
 في صحة هذه الاضافة وفي  
 وقوعها كقوله تعالى فما  
 ربحتم تجارتهم وهذا أولى  
 في التتميد (و) يستلزم (أن  
 لا يكون الامر بالبناء في)  
 قوله تعالى اهاهاتان لي  
 صرحاً لهاتمان لان المراد به  
 حينئذ هو التعلية انفسهم  
 واللازم باطل لان النداء له  
 والخطاب منه (و) يستلزم  
 (ان يتوقف نحو ابنت  
 الربيع البقل) وشي في  
 الطبعب المرض ومنزعي  
 رؤيتك مما يكون الفاعل  
 الحقيقي فيه هو الله تعالى

توقيفية لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره من يذهب إلى غير ذلك مع عدم انكار غيره  
فصار استعماله محصورا ولو كان كذا ذكره السكاكي لتركه من يراه توقيفية أولا نكر عليه عرق وقد أشار  
إلى ذلك الشارع بقوله عند القائلين الخ (قوله على السمع) الأولى على الأذن لأن المتبادر من السمع  
في هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع اه أطول (قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية) أي  
ما يطلق عليه تعالى سم وكتب أيضا قوله لأن أسماء الله تعالى توقيفية أي ولم ير دأطلا في البيع  
والطيب وأرؤيه على الله تعالى (قوله توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا بحجاز ما لم ير دأ من  
الشارع كالرجح فانه محاز اه سم (قوله كذا كرنا) حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمه عبد الحكيم  
(قوله بل المشبهه بأدعالخ) فيه أنه إذا كان المراد بالنية الموت بأدعاء السبعية لم يحس هذا مغنيا عن  
القول بكون الأسماء محاز بالأن حتى الأنبياء مثلاً أن سندا إلى القادر الحقيقي دون الإيمان المشبهه بالقادر  
المتصور بصورته فيلزم السكاكي ما هرب منه قال في الأول ويدفع بأن المسند إلى الاستعارة بالكناية عنده  
ليس ما هو المشبه به بل صورة وهومية شبيهة بالمسند فهو لا يشبه حقيقة وحده أن يند البه ويرى في هذا الدفع  
بأن ما قبل أن قربنا الاستعارة بالكناية عنده استعارة وتضليله هي اللفظ المستعمل في الصورة وهو المشبه لا غير  
خطأ لأنه صرح في بحث رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية أن قربنا الاستعارة بالكناية قد تكون  
أمرأ وهما كما في أنفا المندية ونطق الحال وقد تكون أمرأ محقة كما في أنبت الربيع البقل وهزم الأمر  
الحق وقد خربنا كذا بأن معنى كلامه هذا شيء آخر سطر على ما عجز كذا ظاهر أمرأ معنى الاستعارة على  
أن يذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة وإن المراد عما أسند إلى المشبه به معناه  
الحقيقي في هذه الأمثلة لا على مجرد أن المراد المشبه به حقيقة حتى يكفي في دفعها الإشارة إلى أن يراد نفس  
المشبه بأدعاء كونه المشبه به كلفظه الشارع وتبعه النعم اه ملخصاً (قوله هو السبع حقيقة) بل المراد  
الموت لكن بأدعاء السبعية له وجعل لفظ النية من أدعاء لفظ السبع بأدعاء وحيداً يذكرون المراد بعيشة  
صاحبها بأدعاء الصاحبة فما بانها الصاحب بأدعاء الصاحبة لا بالحقبة حتى يفسد المعنى وتبطل الأضافة  
وأضايكون الأمر بالنية لها ما كان التنداء لكن بأدعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة  
ولا يكون المراد بيع مطلقاً على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع إذا راد به حقيقة هو المراد بيع لكن بأدعاء  
أنه قادر بخلاف من أجل المبالغ في التشبيه وهذا الذي ادعينا أنه مراد ظاهر مقول (قوله لم يطلع عليه) أي  
على ذلك (قوله لأنه يتوقف الخ) حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارع بقوله والمحصّل الخ  
أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وأدعاء المشبه به بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية  
فما مر منع أصراً مستنداً بأنه يلزم المحال ونفقت له بالخلاف فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر  
فيه الطرافة ولا استعارة بالكناية لا شرطاً لعدم ذكر المشبه به فندبر فانه قد دل في تقريره الإقدام عند  
الحكيم على المطول (قوله ما يشعل على ذكر الفاعل الحقيقي) وهو الضمير في نهاده ووليه لأن المراد به الشخص  
والضمير في صائغ ونائم هو الفاعل المجازي وهو المشبه (قوله على وجهه نبي عن التشبيه) بأن يكون المشبه  
به خيراً أو صفته أحوالاً ضرورية أن صدقه على ما جرى عليه لا يكون إلا بتقدير أدعاء التشبيه والبيت والمثال  
المتقدم ليس من هذا ونظرهما قولاً سبقت يذوق يدأدسولنا قنني ز يدرايت السيف في يدأسد وكتب  
على قوله أوحالاً ما صا ومضافاً إلى المشبه كبحسب الماء كما في المطول (قوله قدز رالخ) صدره  
\* لا تعجبوا من بلاغته \* قدز رالخ والبلا السكرو والقمر مصدره إلى الثوب صار خلقاً وإذا فزع منه  
والغلاة شعار بليس تحت الثوب وتحت الدرع أيضا (قوله مع ذكر الطرفين) هما القمر وضمير أزاره  
أوضح غلالته عبد الحكيم

#### أحوال المسند إليه

(قوله أي الأمور العارضة له) أي الأمور العارضة التي لها طابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون سبياً  
قريباً لا يرد في دفعه فانه عارض للمسند إليه من حيث أنه مستند إليه بالإضافة في الترجمة للعهد وأخرج

أسماء الله تعالى توقيفية  
وغيرهم معهم الشارع  
ألم يسمع (واللازم كما  
منتفية) كذا كرنا فينتفي  
كونه من باب الاستعارة  
بالكناية لأن انتفاء اللازم  
يوجب انتفاء المجاز  
والجواب أن معنى هذه  
الاعتراضات على أن مذهبه  
في الاستعارة بالكناية أن  
يذكر المشبه ويراد المشبه به  
حقيقة وليس كذلك بل  
المشبهه بأدعاء ومما سقت  
أظهر وأن ليس المراد بالنية  
في قولنا من باب النية  
نشيت بفلان هو السبع  
حقيقة والسكاكي مصرح  
بذلك في كتابه والمصنف  
لم يطلع عليه (ولأنه) أي ما  
ذهب إليه السكاكي (ينتقض  
بضمه بانه صائغ) ولله قائم  
والمشبه ذلك ما يشعل على  
ذكر الفاعل الحقيقي (لاشأنه)  
على ذكر طرفي التشبيه  
وهو مانع من جعل الكلام  
على الاستعارة كما صرح به  
السكاكي والجواب أنه إنما  
يكون مانعاً إذا كان ذكرهما  
على وجه يبيّن عن التشبيه  
بدليل أنه جعل قوله  
قدز راز راره على القمر  
من باب الاستعارة مع ذكر  
الطرفين ويعطسهم لحال  
يقف على مراد السكاكي  
بالاستعارة بالكناية أجاب  
عن هذا الاعتراضات بما  
هو يرى عنه ورايت كراهة أولى

#### أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له

من حيث انه مسند اليه وقدم المسند اليه على المسند اليه ما في (ما حذفه) قدمه على ١٣٣ سائر احواله لكونه عبارة عن عدم

الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بافظ الحذف وفي المسند بافظ التركيب تنبها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى ان المبدى كره فكأنه أتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المناية فكأنه ترك من أصله (فلا حترار عن العيب تنبأ على الظاهر) لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة ركنان السكلام (وتفصيل العدول الى اقوى الدليلين

العصام في احواله بعد هذه الاضافة احوال التعرض للمسند اليه بواسطة أنها احوال الاسناد والمسند ككونه مسندا اليه لاسناد مؤ كد مسندا اليه لاسناد مؤخر لان ذلك ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وكتب على قوله التي حالها ماضيه والقرينة على ذلك ما تقدم في تعريف علم المعاني (قوله من حيث الخ) حيثية تفصيل خرج ما تعرض له من حيث ذاته ككونه جوهر او عرضا كذا او جزئيا ومن حيث عدس وقرينة ككونه ثلاثيا او رباعيا وغير ذلك (قوله وعدم المسند اليه) أي احوال المسند اليه وكذا ما بعده (قوله لاسنادي) أي قريبان من أن الركن الاعظم سم (قوله ما حذفه) أي من غير اقامه شيء مقامه وحيث يكون معرض عن معنى كما هو الاثر بالقرينة لا مجرد أمر افظي وهذا يظهر وجه اقتدار المصنف على حذف المتبادر من المسند اليه لان الفاعل اذا حذف اما ان يقوم شيء مقامه كما في باب النباية ورافعه الفعل أو شبهه وباب الاستثناء أو الفاعل وباب المصدر ولا يحتاج حينئذ للقرينة بل للداعي الى الحذف أو لغرض افظي كالنقاء السابقين في نحو اضر بن يقوم واضر بال رجل فقول المطول وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول لانسباب المقام أنه لا يجب اسناد الفعل ولأن يكون المسند اليه المفعول كما رقت اه يس وكتب ايضا قوله ما حذفه أي اعتمادا على القرينة المعينة ولم يتعرض لما المصنف لانها معجمة الحذف والكلام في المنزلة بالمرجة التي يختص بالبيع ولا حظ لها لان العايم ايضا يحذف لوجود القرينة أناده في الاصل وكتب ايضا ماضيه أي المحذوفه اذا حذف فعل المتكلم فلا يكون من احوال المسند اليه (قوله لكونه عبارة) أي في الاصطلاح ولأن كان انظمه من حيث مفهومه والغوى أعنى الاسقاط مشعر بالعدم بعد الاتيان ولذا اختلف على لفظ الترك اشارته الى كونه ركن اعظم كأنه اسقط عبد الحكيم ومما ينبغي في كلام الشارح من التناقض وطاصله ان ما ذكره في هذه النكتة يدل على ان الحذف عدم الاتيان ابتداء وما ذكره في نكتة التعبد ههنا بافظ الحذف يدل على أنه الاسقاط بعد الاثبات وذلك تناف وتناقض في معنى الحذف ودفعه الحذف ابتداء ماضيا حاصله ان ما ذكره في النكتة الثانية يعنى على التفسير والنظر لما شاع من اطلاق الحذف على الاطلاق بعد الاثبات وما ذكره في الاول مبنى على ملاحظة الواقع فان المسند اليه المحذوف بحسب الواقع لم يوث به أولا ثم زال بل ترك استدام (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي الحذف متقدم على الذكرى والاثبات مقدم على باقى الاحوال لكونها كالنفس له كما قاله عبد الحكيم فان ذلك ماقابل هذه النكتة انما تقتضى التقديم على المذكورون بقية الاحوال ويبحث في الدفع عما ذكر بان باقى الاحوال لا تمتنع في المسند اليه المحذوف أو اضافته في تفصيل الحذف ايضا لان يجب بان جربانها في المسد كوزاظهر من جربانها في المحذوف فكونها تفصيلا للمذكور اقوى فتأمل وكتب على قوله أي الحذف مقدم على الذكر ماضيه فيكون بيان احوال الحذف ايضا مقدا (قوله وذكره) أي عدم الاتيان به ويجوز عود الضمير على الحذف بشاع أي معنى الحذف سم (قوله الركن الاعظم الخ) لانه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات اقوى في الثبوت من الوصف فالمسند اليه والمسند ولو اختلف في الافاد في كل منهما لكن الدال منهما على الذات أشد في الحاجة عند قصد الاقادم الدال على الوصف لان الحاجة الى المضاف اليه المعروض أشد من الحاجة الى المضاف العارض عني (قوله فانه ليس بهذه المثابة) أي الماتر وهي كونه الركن الاعظم الخ (قوله فكأنه ترك من أصله) تركه بمعنى عدم ذكره كحق فلا يناسب امر اذ لفظ كان فاعل المراد به تركه مطلقا أي حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرا دافيا لميل سم فصح أي الاتيان بكان أي فكأنه ترك حقيقة وحكما أنه مذكو رحكما (قوله فلا حترار الخ) اعلم أن من النكات الالتمية ما يجتمع بعضها على بعض لكن المدار على التصديق والملاحظة (قوله بناء على الظاهر) حال من العيب أي حال كون العيب مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وتقس الامر عبد الحكيم (قوله وان كان في الحقيقة الخ) أي قد كره في الحقيقة لا يكون عيبا وان قامت القرينة فان الاكتفاء بالقرينة ليس كذا كره في التخصيص على ما هو المقصود الا هم من عبد الحكيم (قوله تفصيل العدول) أي أن تفصيل

(قوله بواسطة انها احوال) صوابه اسقاطها وقوله لاسناداى كائنا لاسناد وهذا من تمام الوصف بل هو محله (قوله اى اعتمادا على القرينة المعينة) فيه اربع تعين القرينة قد تقتضى الحال خلافه (قوله اى المحذوف الخ) لا يظهر كل الظهور لان الدواعي المسد كورة ليست الا للافعال لا لالان كما هو المتبادر فلا ينسب اليه الحذف وما عله على معناه ومعنى كون الحذف من احوال المسند اليه أنه عارض له ومتعلق به وان كان صفة للتكلم اه شغلنا (قوله ويبحث في الدفع بها ذكر الخ) أي قد يكون الدفع حينئذ ليس بمذكو بل بان جربانها في المذكور الى

آخرا ذكره واخسن منه ان يقال باقى الاحوال تفصيل لذلك الحذف فتتبعوا

المتكلم السامع بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدلائل التي هي العقل واللفظ وأقواهما هو العقل  
 أي بوقوع ذلك في خيال السامع ووجهه أي وذلك التخييل بوجوب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند  
 إليه زيادة توجه كما في الأول (قوله من العقل واللفظ) كون الحذف موضوعا للقرينة بوضع واحد  
 ليستعمل في واحد منها بوجه من عطف شيء على مدحوله لا يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد  
 معنيين بالنظر إلى كل من المدحولين وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم والليل ورا دأ قبل اليوم وأدبر  
 الليل ولهذا كاد أحكم أن العطف على مدحول الحذف ليس الاستدراك لا باعتبار الاستصحاب أو  
 (قوله من حيث الظاهر) جواب سؤال وهو كيف يعتمد على اللفظ مع أنه لا يدين دلالة العقل بأن يعلم  
 أن هذا اللفظ موضوع لكذا أو لأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وأن اعتماد بحسب  
 التحقيق على العقل مع اللفظ وقوله وعند الحذف على دلالة العقل أي من حيث الظاهر بضابدين قوله  
 وإنما قال تخييل لأن الدال الخيل هذا يدل على أن الدال حقيقة مطعنا إنما هو اللفظ وأن كان معونة العقل  
 سم وكتب أيضا على قوله من حيث الظاهر مانعه لأنه يفهم من اللفظ لكن لا يقيد دلالة عليه بالمحكم  
 العقل بوجه أرادته والاعتماد بالأثر على العقل عبد الحكيem (قوله لا ينفار الخ) أي فإن اللفظ لا يمكن أن  
 يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط لفظ وأن كان بحسب  
 أنه لا يدين تخييل الالفاظ سم وكتب أيضا قوله لا ينفار على في الأول كون العقل أقوى من الدلالة  
 العقلية لا يتخلف بخلاف الدلالة الوضعية اه (قوله وإنما قال تخييل العدول) يعني أن العدول ليس  
 محققا لأن كونه محققا يتوقف على كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك عند  
 الحكم (قوله لأن الدال حقيقة الخ) الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي أي ليس الدال عند الحذف  
 مجرد العقل فلا ينافي ما أشار إليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فإن قلت  
 الحصر غير صحيح في نفسه لجواز أن يدل بالقرائن على ذات المسند إليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا  
 وإن كان أمرا محكما في نفسه إلا أن ما ذكرنا من أن ما سطر في العادة من أن فهم المعاني قلما ينفذ عن تخييل  
 الالفاظ سم وقرر بعضهم أن الحصر حقيقي وأن الدال حقيقة اللفظ فقط ونسبة الدلالة إلى العقل تسمع  
 لأنه آله تعلم بالدلالة فيقول الشارح هو اللفظ الخ أي فليس هناك في الحقيقة عدول عنه ولا يدل غيره اه  
 وهذا هو الموافق لقول سم فيما كتبه على قوله من حيث الظاهر مانعه بل هذا أي قوله وإنما قال تخييل  
 لأن الدال الخ يدل على أن الدال حقيقة مطعنا إنما هو اللفظ وأن كان معونة العقل اه (قوله هو اللفظ) بناء  
 على أن المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسند إليه عبد الحكيem وكتب أيضا قوله هو اللفظ الخ أي  
 فليس هناك في الحقيقة عدول عنه (قوله لا احترا الخ) قال في الأول وأنا أقول لم يقل أنا عدل لئلا  
 يتبدل ما عر به السائل عن ذاته لا ستاندا معاير به اه لمخصا (قوله والتخييل فيه) إشارة إلى أن أوفي قول  
 المصنف أو تخييل مائة خلوة نحو الجمع كذا قرر بعضهم وقد يقال ليست مائة خلوة أيضا إذ يجوز أن  
 الحذف لنسبة أخرى غيرهما (قوله أو اختيار تنبيه السامع) فإن قلت الحذف ينفقر إلى صلاحية المقام  
 بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا يدين اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه  
 القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختيار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف  
 المخاطب المسند إليه بما قررته فليسكن الاختيار لتخصيص البين على أنه قال اختيار تنبيه السامع ويكفي في  
 قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن اه أو قول وكتب أيضا قوله أو اختيار الخ أقول أو اظهار  
 اعتقاده أن السامع ينتبه أو اظهار اعتقاده أنه لن تنبها كمالا أو التنبه على تنبيه أطول (قوله هل ينتبه أم لا)  
 أم هذه منقطعة على ما هي متحققة في قيل العوايب أنتبه أم لا ليس بصواب على أن أم المتصلة صحي مع هل  
 على قلة كما في الرضى عبد الحكيem وقد سبق ذلك عند شرح قول المصنف فإن كان خالي الذهن من الخ  
 والتردد فيه (قوله أو اختيار مقدار الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم محبة من الآخر فتقول أحسن  
 للأحسن وأنته وتر يد أقدمهما اختيارا لئلا كاه المخاطب هل ينتبه لهذا المحذوف ثم أنته القرينة التي معناها  
 رضى أن يدل الأحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها ع (قوله هل ينتبه بالقرائن الخفية) أي فيكون

من العقل واللفظ) فإن  
 الاعتماد عند الذكر على دلالة  
 اللفظ من حيث الظاهر  
 وعند الحذف على دلالة  
 العقل وهو أقوى لا ينفار  
 اللفظ له وإنما قال تخييل  
 العدول لأن الدال حقيقة  
 عند الحذف هو اللفظ المدلول  
 عليه بالقرائن (قوله  
 قال لي كيف أنت قلت  
 عامل) سطر  
 لم يقل أنا عدل للاحتراز  
 والتخييل المذكورين (أو  
 اختيار تنبيه السامع عند  
 القرينة) هل ينتبه أم لا  
 (أو) اختيار (مقدار تنبيهه)  
 هل ينتبه بالقرائن الخفية  
 أم لا

(قوله بدون توسط لفظ)  
 كما في دلالة الأثر على المؤثر  
 وقد تقدم توضيح ذلك (قوله  
 بخلاف الدلالة الوضعية)  
 فيه أن يتخلفا كذلك في  
 بعض الأمور لا يتخلف  
 دلالة الفرد فافهم (قوله  
 ونسبة الدلالة إلى العقل  
 تسمع) مبني على تفسير  
 الدلالة بالمعنى الثاني المتقدم  
 (قوله معاير به السائل)  
 وهو لفظ أنت وقوله عن  
 ذاته متعلق بدبر

(أولها مضمونه) أي المسند

شديد النهاية أم لا يتبينه بالرائحة الحقيقة بل بالانطافئة فيكون ضعیفها (قوله أولها مضمونه) عبره هنا  
وفيما سلف التفسير كأنه لمحض التقين ثم إذا كان قصد إيهام الصون سببا للهدف فقد صدق حقيقة بالأولى  
من سم وكتب أيضا قوله أولها مضمونه المراد بالصون التزين والتشديد عن ذكره تعظمه المصنوع أو المصون  
عنه لا مجرد تركه الذي كحني بر د أن في الحذف حقيقة الصون لا إيهامه وفيه هذا الإبرام بقوله المراد منه  
صونه عن تقييده بواسطة المرور على اللسان فصعد ذكر الإيهام أه وكتب أيضا قوله أولها مضمونه الخ أقول  
أولها مضمونه عن جمعك أولها مضمون معلق عنه أطول (قوله أو تأتي الانكار) أي انكار التكليم  
(قوله لدى الحاجة) متعلق بتأني في أطول (قوله أو تعينه) ما لان المسند لا يعمق إلا أنه أو تكلم فيه بحيث  
لا يسبق الذهن إلى غيره أوله يكونه متعينين من التكليم والمخاطب وهذا وإن كان مجامع الاحتراز عن العبث  
لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد وقصد التعيين غير قصد الاحتراز فقد صد أحد ما وقد  
يقصدان ما وكذا الحال في جمع الدواعي إذا لم يكن هناك تناف من عدم التكليم وهذا يدفع اعتراض  
الشارح الآتي من أصله فتأمل (قوله والظاهر الخ) إجابته عن الحذف عما يخصه أن العبث المحترز عنه  
قسمان عبث بسبب دلالة التقرين على المراد منه أو الذي ذكره المصنف بقوله فلا احتراز عن العبث  
وعبث بسبب عدم صلاحية المسند لغير المسند إليه المحذوف وهذا هو الذي ذكره بقوله أو تعينه وإنما عبر فيه  
بالتعنين للأمرين اللذين ذكرهما الشارح ونظر فيه سم بأنه لا يدفع ماذكره الشارح من اغناء الموضوع الأول  
عن الثاني لصلاح العبث في قوله فلا احتراز عن العبث لتسوية القسمين (قوله الاحتراز عن سوء الأدب  
في الخ) أي فلا يقال في حذف الملاحظة أنه لا احتراز عن العبث لما فيه من سوء الأدب بل يقال حذفه لا تعين  
(قوله له أي التعين) قوله أو ادعاء التعين انظر لمظهر في محل الأضمار وما قيل أنه أظهر كالتبرع عود  
الضهير على الانكار بعد الإضمار في تعينه أنه أقرب إلى الانكار وبظهور أن نكتة الإظهار أنه لو أضمر  
لثوهم رجوعه إلى المسند إليه كقيمة الضمائر المتقدمة فندير (قوله أو نحو ذلك) أفرد اسم الإشارة فكونها  
إشارة إلى أحد الأمور المستفادة من التردد أطول (قوله أو فوات) أي أو خوف فوات وكتب أيضا قوله  
أو فوات فرصة هو ما بعده عطف على قول فيجرب سواة في الجمع من أسباب ضيق المقام (قوله فرصة) أي  
قطعة من الزمان يعرفونها المقصود وقال ع في ما يختص تناوله (قوله على وزن) كافي البيت السابق فانه  
لوقال أناعلى لفتا الوزن وقوله أو أصبح نحوهم طابت سيرته حدث سيرته فانه لوقال جدالاس سيرته  
فات السميع وقوله أو فاقه كقولهم \* ولا بد يوم أن ترد الودائع \* فانه لوقال إن رد الناس الودائع فانت  
الفاقة وكتب أيضا قوله أو أصبح أو فاقه قال الحذف هذا فيجب إذا وجب تقديم المسند الذي به يخصل  
السبع أو الفاقه أه أي لانه إذا لم يجب وكان المسند يخصل به السبع والفاقه فلا حاجة إلى حذف المسند  
السبع بل لو قدم على المسند كان السبع والفاقه يخصل به السبع والفاقه لأنه انما لم يشرط في النكات أن  
لا يخصل الشيء إلا من هذه الخصوصية وهو مخوع كحذف في محله ع س وكتب أيضا قوله أو فاقه مقابلة  
الوزن بها لا تقتضي عدم تغير الوزن ذلك أن المسند إليه بل الفاقه فقط وإن زعمه الحذف لجواز أن يقصد تأد  
ذلك وتأد هذا وإن كانا متحققين (قوله أو باشبه ذلك) عطف على فيجر (قوله عن غير السامع) أي المقصود  
بالسماع أه سم أي فلا يراد أن الحاضر إن كانا سامعين كان الأخفاء عن غيرهم ممن لم يسمعهم فلا يصح  
قوله من الحاضرين وإن لم يسمعوا سامعين فلا حاجة إلى الاختفاء عنهم (قوله أو كاتباع الخ) الفرق بين  
الاتباعين أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحد سواء كان الاستعمال قياسا أو لا وفي الثاني  
الكلام الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسا على التكليم (قوله ربه من غير إرم) أي هذه رمية  
مقصية من غير إرم مصيب بل من رام خطيئته سيراى وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس أهلا للصدور منه  
ع في (قوله أو ترك نظاره) أي نظائر المسند إليه المحذوف في التركيب الذي تكلم به التكليم وهو عطف على  
تركه بل قوله في المطول أو على ترك نظاره وإن أمكن أن يعطف على الاستعمال (قوله مثل الرقع على  
المدح) كقولنا الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد أو الرقع على الذم كقولنا عوذ بالله من الشيطان الرجيم  
بالرقع أي هو الرجيم أو الرقع على الترحم كقولنا اللهم أرحم عبدك المسكين أي هو المسكين فالرفع على هذه

أي الذي ذكر  
(قوله أي أو خوف فوات)  
أي لأن مقتضى الهدف  
هو خوف الفوات لا نفس  
الفوات (قوله فانه لوقال  
جدالاس الخ) هذا وما  
يعده مبنى على ما شئ عليه

القرينة أو التنبية على غباوة السامع أو زيادة الأيضاح والتقرير) وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون (أو أظهار تعظيمه) ليكون اسمه مجايد على التعظيم نحو أمير المؤمنين حاضر (أو أهانته) أي أهانة المسند إليه ليكون اسمه مجايد على الإهانة مثل السارق اللص حاضر (أو التبرك بذكره) مثل النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول (أو استلذذه) مثل الحبيب حاضر (أو بسط الكلام حيث الأصغاه مطلوب)

في المطلوب من عمل المسند إليه الذي الكلام فيه للفاعل وإن تقدم عن بس ووجهه فات الصبح وقوله فانت القافية أي لصيرورة الأولى من فوعة والثانية منصوبة (قوله أو ياعلى تجوز) الخدادين المناسب حذف أولاته عليه لما قبله قاله بعضهم والظاهر أن تجوز البغداديين غير محتاج إلى التشبيه بالمضاف بخلاف حاقلة ابن الجاحظ (قوله أراد أنه يقتضى الخ) فيه أنه لا اقتضا لذلك أصلا فإن الذكر مع وجود القرينة احتياط من حيث عدم الاستلزام للقرينة وضع اللفظ بالهولاء لأن ضم الضعيف إلى القوي فيه احتياط وتوقيف فعل

الأوجه بوجه الحذف ع ق وبحت في ذلك صاحب الأطول بأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس أرضه في التأليف فهو من متعلقات البلاغة التي مر بها غير علم البلاغة ولا تعلق لمقتضى الحال الذي هو من وثيقة علم المعاني (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه إلا اقتض (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مر محال ذلك على الحذف والمراد عدم مقتضى في قصد المتكلم على ما مر فلا بد أن الكلام فيها أقام القرينة المعينة للمحذف كإيدل عليه سابق كلامه ولا حقه للاحتراز عن العبث وتخييل العدول متحقق في جميع صور الذكر وقوله لا مقتضى للعدول منصوب و سقوط التنوين للكونية مضافا والألام زائدة كقوله سيدو به في لا غلاحي لك وأما تشبيهه بالمضاف فأقال ابن الجاحظ عبد الحكيم أو ياعلى بنحو ز البغداديين من القاعة عدم تنوين التشبيه بالمضاف وعمله قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت وكتب على قوله ليكون مائنه أي الأصل وكتب أيضا قوله ولا مقتضى الخ فأجاب هذا القيد أن مجرد الاستلزام لا تصلح نكتة بل لا بد من انتفاء المعارض للمقتضى للتحذف حتى إذا وجد رجع إلى الاستلزام بخلاف بقية النكات فإن كلامها يصلح بمجرد نكتة أفاده الصقوي (قوله لضعف التعويل الخ) (أو أداته يقتضى أن اللفظ أقوى من القرينة العقلية فيها الفماسق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال أو يقتضيل العدول إلى أقوى الدليلين وأجاب الشيخ في شرح المفتاح بأن هذا بالنسبة إلى أي قول وذلك بالنسبة إلى قوم وأجاب الصقوي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ وعليه يبنى ما تقدم وهذا لا ينبغي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يبنى ما هنا اه بس (قوله أو التنبية الخ) أو غباوة السامع أو يبعه بالغباوة اه أطول وكتب أيضا ما نصه أي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع أي المقصود بالسماع (قوله على غباوة السامع) الما هنا مرصفا أو لقصد أهانته فقال في ما إذا قال عمر و قال كذا ولو كان لا يجوز على السامع غفلة عن سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيه على أنه غفلى لا ينبغي أن يكون الخطاب به إلا هكذا ع ق (قوله أو زيادة) أي أول زيادة الخ وكتب أيضا قوله أو زيادة الأيضاح أي أيضاح المسند إليه أو زيادة تنبيهه في ذهن السامع ع ق نفس الأيضاح والتقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة وفي الذكر زيادة المالان الدلالة اللفظية أجتمعت مع الدلالة العقلية عبد الحكيم (قوله وعليه) أي على ذكر المسند إليه زيادة الأيضاح والتقرير وبما لم يقل كقوله تعالى لأنه ليس من قبيل ما لم يذكر مكان المسند إليه المحذوف فإنهم المفلحون حيث أنه معطوف على الخبر أعنى على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتياط لا حذف للمسند إليه (قوله وأولئك هم المفلحون) فيه الشاهد (قوله أو أظهار تعظيمه) عبارة القوم والتعظيم فور عليهم أن التعظيم لا يتوقف على الذكر بل يحصل بمجرد الاستناد إلى المسند إليه المخصوص ذكر أو حذف فزاد المصنف أظهار وهو أنما يحصل بالذكر أفاده سم والظاهر أن الإهانة والتبرك والاستلزام كالتعظيم فالمحصل العطف على التعظيم لا لأظهار أفاده بس ولا ينبغي أن تسليط الأظهار على التبرك يمنع من قوله بذكره إذ مع حذف المسند إليه ليس هناك أصل التبرك بذكره إلا أن يرد بالذكر الملاحظة تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين حاضر) أي في جواب من قال هل حضر أمير المؤمنين وكذا ما بعده لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه ولحذف والا كان ذكر متعينا فلا يحتاج لنكتة (قوله أي أهانة المسند إليه) انظر في ذكر هذا عندنا من سابقه ولا حقه ولعله لرفع توهم عود الضمير على تعظيم (قوله مثل السارق الخ) عبارة ع ق إذا قيل هل حضر يد فتقول حضر ذلك اللص (قوله مثل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) عبارة ع ق فإذا قيل مثلا هل قال هذا القول رسول الله فتقول نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول ويكنى في الجواب لولا نحو هذا القصد أن يقال نعم أو قال اه (قوله أو استلذذه) أي وجدته لذيا أطول (قوله أو بسط الخ) لم يقل به بما ذكره من نكات ذكر المسند إليه أو نحو ذلك كما قال بعد ما ذكره من نكات حذفه كتفاء بقوله ذلك في محبت الحذف واتكال على المقاسة أفاده في الأطول (قوله حيث الاستلزام لمطلوب) (أو أدن هذا التقديم متفرق غير هذه النكتة من النكات كاستلزامه فقال حيث الاستلزام لمطلوب وهكذا فواجه التخصيص أجاب الاستاذ بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة لأنه قد يكون قبيحا وإنما يكون نكتة بهذا



القيده فلا بد من ذكر ما تحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك سم وكتب أيضا  
 مانصه لوعبر السماع لكان أولى لنسب المثال يعني قوله تعالى هي عصا الخ ذل قال في جانبه تعالى  
 اصفاة أفاده ع في قوله الخ أيضا وكتب على قوله لنسب الخ مانصه أما الأصفاة فلا يناسبه لأنه أهالة  
 الاذن للسماع وأوجب بيان الأصفاة بمجاز في الاقبال على المتكلم اه (قوله مطلوب) أي محبوب (قوله أي في  
 مقام الخ) غيب نظر من كان سم قال في المطول ويجوز أن يكون حيث مستعار الزمان (قوله نحو قوله  
 تعالى الخ) لا يزال ينافي كون ذكر المسند اليه لان المقام مقام بسط الاجال في قوله تعالى ولي فيها ما رتب  
 آخره لا يتناول هذا الاجال يقتضي أن يقع السؤال عن تفصيله فتحصل زيادة البسط أفاده الخ  
 وحاصله أنه إنما أجل الما رتب وان كان المقام مقام بسط لترقية السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بتفصيله  
 تعالى وأوجب أيضا بان موسى استشه من الله تعالى أن يره في العصا عجائب وخوارق لم يعلم تفصيلها وأوانه  
 كان طالما بتفصيلها لكن أخذته دهنه (قوله هي عصا الخ) وكان يصح فيه لولا ذلك أن يقول عصا لان  
 ما السؤال عن الجنس فزاد الجسد والاضافة والوصف لذلك قال سم قوله هي عصا فيه اشكال لان  
 السؤال بماعن الجنس فكيف أجاب الشخص والجواب من وجوه منها أنه أطاب عن نفس الجنس  
 والمابهة لكن في ضمن هذا الفرد وفيه أنه اذا كان السؤال عن الجنس والمابهة فلم أتى بقوله أو كأعطها  
 وأهش ما الخ فان هذا صفات والجواب أن ما عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة فعل السيد  
 موسى عليه السلام جعلها على الجنس فأجاب ثم جاز أن يكون السؤال عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا اه  
 أي فجمع بين الجواب عن الجنس والجواب عن الصفة احتياطا لاحتمال السؤال لان يكون عن الجنس  
 وعن الصفة قوله لا تهويل (نحو ما المراد مؤمنين بأمره) كذلك تهويل لا يلحق بطلب ذكر الامور بسم الامارة  
 للمؤمنين ليمثل أمره اه ع في قوله أو التهجيب أي اظهار التهجيب كقولك الصبي قام الاسد وانما قلنا اظهار  
 لانه كما قال ع في لاشئ ان منشا التهجيب مقاومة الاسد لكن في ذكر المسند اليه اظهار التهجيب منه وكتب  
 على قوله أي اظهار التهجيب مانصه الظاهر تقدير اظهار في قوله لا تهويل أيضا لخصول التهويل بأسناد المسند  
 الى المسند اليه المقصود بالتهويل ذكر أو حذف وقوله أو الاشهاد على قضية أي اشهاد المتكلم السامع على  
 ثبوت المسند المسند اليه وبإقراره في وقد يكون التعيين عند الاشهاد لا بمعنى الاستشهاد كان يقال لاشاهد  
 واقعة لينقل عنه ما وقع صاحب الواقعة عند قصده اشهاد الناقل هل باع هذا بكذا فيقول المشهود على  
 شهادته الذي قصد اشهاد الناقل زيد باع كذا التعيين زيد في قلب الشاهد فلا يقع فيه التماس ولا يجحد  
 المشهود عليه سبلا لانكار اه وقوله في قلب الشاهد أي على الشاهد وقوله أو التسهيل أي السكينة وعبارة  
 ع في وكتعين الذي قصد التسهيل عليه أي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم فاذا قال الحاكم هل أقر هذا  
 على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم أقر زيد هذا على نفسه بكذا للتأجيل السامع السبيل الى أن يقول الحاكم  
 عند التسهيل انما فهم الشاهد انك اشترت الى غيري فأجاب بذلك لم تذكر ولم اطلب الا هذا وفيه (قوله  
 واما تعريفة الخ) قال في الطول واعلم انه فاتهم بيان الفرض من التعريف بالبناء وهو وان كان مجزئ عن  
 تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منهما الا صورة والباحث بتشكل عليه في  
 معرفة الفرض من غيرهما من أجزاء الكلام فقول اما التعريف بالتدقيق قولك يارب جل فلاشارة الى  
 حصص معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهدا خارج وحيروا بما يقصده تعيين الجنس لاعتبار في ضمن  
 كل فرد نحو قوله تعالى يا أيها الانسان ما غرتك بربك يا أيها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام  
 الاستغرافية (قوله أي ابراد المسند اليه معرفة) أي لا جعله معرفة اه سم أي لان جعله معرفة من شأن  
 الواضح لا المتكلم (قوله لان الاصل الخ) أي الراجح كذا على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند  
 السامع فان المقصود بثبوت مفهومه شيء والتعريف زائد عليه يحتاج الى داع عبد الحكيم (قوله  
 في الاضمار الخ) لم يذكر نكتة ترجع مطلق التعريف ولا بد منها لئلا ذكرها في الفتاح والاضاح وكان  
 المحصف هنا ظن ان نكتة الخاص تنفي لاراد العاقل لان الام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك  
 لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان

أي في مقام يكون اصفاة  
 السامع مطلوبا للمكلم  
 لمعلمته وشرفه ولهذا  
 يقال الكلام مع الاحياء  
 (نحو) قوله تعالى حكايته  
 عن موسى عليه السلام  
 (هي عصا أو كاعطها)  
 وقد يكون الذر للتهويل  
 والتعجب أو الاشهاد على  
 قضية أو التسهيل على  
 السامع حتى لا يكون له  
 سبيل الى الانكار (واما  
 تعريفه) أي ابراد المسند  
 اليه معرفة وانما قدم هونا  
 التعريف في المسند  
 التفسير لان الاصل في  
 المسند اليه التعريف وفي  
 المسند التفسير (في الاضمار  
 فرض ان القرينة أقوى  
 من اللفظ ليس في كلامه  
 ما يخالف ذلك فافهم  
 (قوله لا بمعنى الاستشهاد)  
 أي الذي هو طلب الاداء  
 او طلب الفعل اذا حصل  
 فيما لا يتمم الشهادة  
 بالفعل وقوله لينقل بالبناء  
 لفعل وقوله عند قصده  
 أي قصد شاهد الواقعة  
 وقوله باع هذا الخ  
 قال هل هذا باع كذا كان  
 مناسبا للجواب وكان  
 الجواب على فرض حذف  
 زينه على تقديره فلا  
 يرد عليه انه على فرض  
 حذف زينه يمكنه يكون  
 المسند اليه هو الضمير  
 المستتر في باع وهذا تعلم  
 ما في قوله بعد فاذا قال  
 الحاكم الخ فتدبر (قوله أي  
 على الشهادة) فعلى كلام

لا يحصل الا في ختمها ونكتته قصد التشكك افادته المخاطب فائدة كاملة من نس وكتب ايضا قوله  
 فقال الاخبار قال الحنفى الاول دخول الفاء في ان لا يلحق اى لان المقصود الاخبار بسبب تعريف  
 المستند اليه وهو الخبر الذي يدل عليه الفاء بعد امالا الاخبار بكون التعريف بكون بالاخبار وغيره لان ذلك  
 حفظ الفوى فليس هو الخبر حتى يدخل عليه الفاء بل حال وكتب ايضا قوله بالاخبار اى فيكون  
 بالاخبار الخ (قوله لان المقام للتكلم) اى ولا مقتضى للدخول عنه والاقول الخلفاء امير المؤمنين بامرئ  
 بكسفي مقام التكلم اطول (قوله للتكلم) اى ولا يشعر بخصوص التكلم الا خبره او مخاطب اى ولا  
 يشعر بخصوصه الا خبره او الغيبة اى ولا يشعر بخصوصها الا خبرها كذا في عرف (قوله نحو انما ضربت  
 الشاهد في انا والثناء وجمع بينهما اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الضمير متصلا او منفصلا مثل وكذا  
 يقال فيما بعد ايضا (قوله او الغيبة) فيه ان كون الشيء غائبا لا يستدعي الاخبار لان الائمة الظاهرة  
 كلها غيب ولهذا عرفت ضمير الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع  
 لغائب والبيان الوافي ما في المفتاح يدل قوله او الغيبة او كان المستند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا  
 اوفى حكم المذكور اقراش الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبهذا يتار قيد التقدم  
 واردة الاشارة اليه بضم عليه انه لا يتعين الاخبار لجوارها المعروف بلام العهد لان الان يرجع الضمير بكونه  
 موضوعا له بالوضع الافرادى والمعرف بلام العهد دخيل في ذلك فقام الضمير بالغائب ان يتقدم الذكر  
 ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم قصد الاشارة اليه من  
 هذا الحثية لم يضر نحو وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وقولان جاء في زبدجاني رجل فاضل  
 اطول وكتب على قوله وبعد اعتبار قيد التقدم مانصه وعلى قيد التقدم منه الشارح بقوله لتقدم الخ  
 (قوله لتقدم ذكره) اى ذكره جمعه (قوله تحقيقا) نحو جاني زيد وهو بخلاف او قد يربا بان يكون المرجع  
 في تقدير التقدم لان التقديم زبته نحو داره زيد فان التقديم في تقدير التقدم وامام معنى بدلالة اللفظ عليه  
 نحو قوله تعالى اعدوا هو اقرب التقوى فالضمير للعدل وقد تقدم معناه في لفظ اعدوا او بدلالة قرينه عليه  
 نحو قوله تعالى حتى توارت بالحباب فان قرينه ذكر العنق والتوارى بالحباب مع سبق الكلام الدال  
 على قوا وقت الصلاة يدل على ان المرجع للشمس واما حكايان لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قد قدم  
 لتكنه كضمير رب والشان فان التقدم فيما لازم للضمير لتكنه وهي البيان بعد الالهام لكن حكم الضمير  
 التاخر فالرجوع في حكم التقديم ذكره عرف وكتب ايضا قوله تحقيقا او قد يربا ارجعا الى التقدم لفظا  
 (قوله واصل الخطاب) اى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع عبد الحكيم (قوله ان يكون لمعين) اى  
 بالضمير وكتب ايضا قوله ان يكون لمعين والاصل ايضا ان يكون لمشاهد وقد ترك الى غيره كجمله كالشاهد  
 لغرض من الاغراض نحو ما يك بعد اطول (قوله او اكثر) فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة  
 التثنية لاثنتين معينين وبصفة الجمع لمجموعة معينة والجمع على سبيل الاستغراق كما في قوله تعالى يا ايها  
 الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان التثنية  
 الاستغراق من قبيل التبيين عبد الحكيم (قوله لان وضعا المعارف الخ) بردا للمعرف بلام العهد الذهني  
 فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معنى والجواب انه في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في  
 حكم النكرة او تعولي ان المعارف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان باعتبار وجوده في ضمن  
 فرد اخر معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا الثاني النكرة تعولي انما موضوعه للجنس  
 لا الفرد ما يربا مع كاهو القول الاتحزان تعين الجنس معترف في المعارف بلام العهد الذهني غير معترف في  
 النكرة وان كان تحقيقا فتأمل سم وكتب على قوله بردا للمعرف الخ مانصه نحو ما دخل السوق كاسياني  
 فان المراد سوق اى سوق (قوله الحاضر) اى والحاضر لا يكون الامينا وفيه نظرا ذمك ان يضر جماعة  
 ويوجه الخطاب لاحدهم بما (قوله وقد ترك) ضمنه معنى يوجه ويال فليقل به قوله الى غيرهم او لتضيق  
 بياني اى موجهوا الى الا غير الخ وكتب ايضا قوله وقد يتركه الظاهر ان يرجع الضمير الى الاصل الان  
 الشارح قرب المرجع عبد الحكيم وفيه ايضا ما جعل الشارح ضمير يتركه راجعا الى الخطاب دون

لان المقام للتكلم) نحو انما  
 ضربت (او الخطاب) نحو  
 انت ضربت (او الغيبة)  
 نحو هو ضربت تقدم ذكره  
 اما لفظا تحقيقا او تقديرنا  
 وامام معنى بدلالة لفظ عليه  
 او قرينه حال واحد حكم  
 (واصل الخطاب ان يكون  
 لمعين) واحدا كان او اكثر  
 لان وضع المعارف على ان  
 تستعمل لمعين مع ان  
 الخطاب هو وجه الكلام  
 الى حاضر (وقد يترك)

عرف المراد بالاشهاد الاشهاد  
 على الشهادة بخلاف فعل  
 ما قبله  
 (قوله فهو الخبر) الضمير  
 راجع للسبب وقوله حظ  
 الفوى اى لانه الذي يصح  
 عن حصول التعريف  
 بالاخبار والعلم وكذا  
 ثم ان كانه امعنى كلام  
 الحنفى فيه ان محط القصد  
 هنا هو التيقن كاهو واضح  
 وان كان غرضه انه اولى  
 لكونه اوضح فكلما  
 ظاهر (قوله بل حال) يلزم  
 عليه الفصل بين اما الفاء  
 بالابتداء والحال وهو لا يجوز  
 مع ما فهم من عجي الحال  
 من التبداه وهو خلاف  
 مذهب الجمهور فانه اناس  
 جعله متعلقا بتعريف قاله  
 بعض مشايخنا (قوله وفي  
 الارض الله) فلم يقل وفي  
 الارض هو لعدم قصد  
 الاشارة اليه من هذه  
 الغيبة وكذا فيما بعد

المعين لان الكلام فهو ضمير غيره راجعا الى المعين دون الخطاب لا بهامه انه قد يترك الخطاب الى غير  
الخطاب كالغنية والمقصود امله الخطاب المعين الى غير المعين في اقبل ان الانسب ان يقال قد يترك  
الخطاب الى غير الخطاب أو يترك المعين الى غير المعين تحميلا للمقابل بين المتروك والمأني به ليس بشئ اه  
وردد على جوابه ان المال الى غير المعين ليس هو الخطاب بقيد كونه مع معين بل الخطاب لا هذا القيد لا  
ان يكون معنى قوله اى الخطاب مع معين اى الخطاب الذى وضعه ان يكون مع معين فتأمل وكتب على  
قوله والمقصود الى الخ ما نصه مع ان عبارة الفتح والابض تدل على رجوع ضمير غيره الى المعين كفى  
الحفيد وكتب ايضا قوله وقد يترك الاعتراض بان هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
الا في ذكره آخر الباب فكان الاولى عدم ذكرهنا وارجاب عنه عبد الحكيم على الطول بأنه ليس من  
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والاطل في بيان ذلك وتحققه فراجعه تستقد وكتب بضاعلى  
قوله وقد يترك الى غير الخ قال في الاطول ونحن نقول قصد الخطاب الى الماهية في ضمن كل فرد كفى يا أيها  
الانسان فهو خطاب للعمم فكما لا عدول لوقبل ترون لا عدول في ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه  
(قوله اى الخطاب مع معين) انظر طالع اى كائننا مع معين فلا ينافى ان الخطاب يتعدى بنفسه وانه اذا  
اريدت نحو بته قوى بالام لانها التى للثقة (قوله اى غير معين) اى الشخص (قوله كل مخاطب) اى كل  
من يصلح للخطاب كما فى الاطول (قوله على سبيل البديل) اى دون الشمول ولذا افرد فقال ترى دون ترون  
سم وعبارة عرف وانما قلنا على سبيل البديل اشار الى ان الخطاب لا يخرج عن اصل وضعه من كل وجه  
حتى يكون كالشكر اتى في العموم بل بخاصة الافراد المناسب للعينين وشار الى ان العموم فيه هو العموم  
الذى كان في اصل وضعه فان الضمير كاقبل انما وضع وضعا عاما بل يتبع بعض ما يصح استعماله فيه  
بنفس ذلك الاستعمال والعموم البديلى في الضمير المفرد والمثنى ظاهر واما ضمير الجمع ان تصوق فيه هذا  
العموم فالظاهر ان العموم فيه معنى البديلى ويمكن اعتبارا البديلى فيه بالنظر لكل جمع جسم تأمل اه  
بالخرف وكتب على قوله حتى يكون كالذكر اتى في العموم مانصه فيكون تارة للعموم الشمولى وتارة للعموم  
البديلى (قوله ولترى الجواب محذوف اى ايت امر افطعها (قوله الى تقطيع حاطم) اى بيان قطاعة  
حاطم من قطع الامر بانضم اشتدت شناعته عبد الحكيم (قوله اى تناهت حاطم) المراد به ما طرأ عليهم فى  
وقت نكس الكوكب لاجل الخلة والخوف من احوال القامة من رائحة الهبة واسوداد الوجه وغيره  
وبسيرة وصفه وغير ذلك انظر عبد الحكيم وكتب ايضا قوله اى تناهت حاطم في الظهور الخ اى شأنها  
ذلك فلا ينافى قوله تعالى السكلى امرى منهم يومئذ شأن يغنيه وكتب ايضا قوله اى تناهت حاطم في الظهور

فان قلت التنبية على عموم الرتبة ينافى ابرازها في صورة المتنوع بدخول والامتناعية عليه قلت ادخال  
لوالامتناعية للاشعار بانها مع مجموعها تكاد تمتنع لقطاعة حاطم وعدم وفاء طاعة أحد بمجاهدتها أطول  
(قوله الحشر) بكسر الشين موضع الحشر مختار ومثله فى القاموس وكسر هاء غير قياسى اذا انقاس الفخ  
هنا وفى المصيبة لا فى الالفعال لان ما لك ان فيه الكسر والفخ (قوله واذا كان) اى حاطم وقوله كذلك اى  
لا يتخص بها الخ رسم (قوله فلا يتخص به) الباء داخلة على المقصور (قوله اى رتبة حاطم) فيكون  
الضمير راجعا للعمال بتقدير مضاف (قوله على حذف المضاف) راجع للاختلافين لكن حذف فعلى الاول  
من الاول ومن الثانى على الثانى وكتب على قوله المضاف مانصه احتج الى تقديره لان حاطم لم يقم  
بالمخاطب حتى يصح ان يتخص بها (قوله يا ابراهه) اشار الى ان العليقة مقصود المتعدى ومعناه جعله  
علما والعلل بالاراد اعد الحكيم ولعل الفعل المتعدى علمه بالتشديد اى جعله علما والاراد علم بضم اللام  
اى صار علما وكتب ايضا قوله يا ابراهه علما فسر العليقة بالاراد المذكور على وفق التعديل عن بقية الاحوال  
بغوا لذكر والحذف نعم المراد بالاراد ونظائر الحاصل بالمصدر لان ذلك هو حال المسند اليه بالحققة ولم  
يقول فيما تقدم اى يا ابراهه غير لان هذا احوج الى البيان لان العليقة السكون علما وليس مراد اسم  
باختصار وقال يس التاويل بالاراد لانه الذى يصنعه البلسم وتر كنه فى الاشعار لقر به من التعريف  
وكتب ايضا على قوله يا ابراهه مانصه الباء التصوير (قوله وهو ما وضع الخ) اورده عليه ان المشتقات

(قوله وشار الى ان العموم الخ) هذه الاشارة لاتناسب  
مذهبنا السارح التابع  
للمجهور من ان العارف  
غير العلم كلمات وضعا  
جزئيات استعمالا وانما  
تناسب مذهب من يقول انها  
جزئيات وضعا واستعمالا  
وقد يقال بل تناسب بينهما  
الشارح ايضا معنى قوله  
لا يخرج الخ لا يخرج في  
الاستعمال عما اعتبر في  
وضعه الاصلى فمن ان  
استعماله في الجزئى فافهم

(لا حضاره أى المسند اليه  
يعني) أى شخصه بحيث  
يكون متبعا عن جميع ما  
عده واحترز بهذا عن  
احضاره باسم جسسه نحو  
رجل عالم جاني (في ذهن  
السامع ابتداء) أى أول  
مرة واحترز به عن نحو  
جاني زيد وهو راكب (باسم  
مختص به) أى بالمسند اليه  
صحت لا يطلق باعتبار هذا  
الوضع على غيره واحترز به

(قوله ما يشمل احضاره  
بوجه عام) أى ملتسا بوجه  
عام والانا كلاما في الاحضار  
بالعلم وقوله والمراد بالوجه  
أنعام صفاته تعاني أى  
كواجب الوجود وخالي  
الطلق (قوله أوردناه لا  
يصدق الخ) فيه أن عدم  
أصدق هو المقصود ويشبهه  
كلام السيد انظر التقرير  
(قوله وأجيب بان أادتها  
الخ) أجيب أيضا بأنه لا يشترط  
في النسبة أن يخص (قوله  
المناسب) لوقال الانسب  
لتم كلامه اذا احضار باسم  
الجنس احضاره بالجنس  
أى ملتسا به فلتناسبة  
حاصلة وقوله في المقالة أى  
مقابلة قوله بعينه (قوله  
فيه أشعار الخ) توجه غلبة  
استعمال أول طرف (قوله  
عائد الى العلم) فيه أن المدار  
على كون المرجع مطلق  
معرفه لا خصوص العلم  
(قوله انظر لم يقبل الخ)  
فيه أنه لو قال ذلك لما أفاد  
التبديد بكون المرجع معرفه  
لا ليحتمل نحو الخ قيد وهو

حال التسمية ما يتبدل بعدها فلم ينصير اللفظ مجازا عند تبدلها والجواب أن المراد الشخصات المشتركة  
بين سائر أحواله التي ما يتحقق جزئيه وتتبع تصورهم وقوع الشركة فدون ما يتبدل ولا تشك أن له  
أحوالا لازمة له في سائر أحواله مشفوعة بمنع من الاشتراك فيه فذلك الأحوال هي المتغيره في الوضع دون  
غيرها ما ليس كذلك سمخلصا وأورد على التعريف من سمى ولده قبل أن يرأه لا يعرف جميع شخصاته  
وأجيب بان هرفه قولوا لاجلا بوجه عام يكفي في وضع العلم وكتب أيضا قوله وهو ما وضع الخ هذا التعريف  
وإن تم على رأى الشيخ أن المعارف غير العلم كليات ومضامين استعمالات لا ينحصر على القول الاستثنائي  
جزئيات ومضامين استعمالا لأنه لا يكون مانعا فلا بد من زيادة دون غيرها في ذلك الوضع بس وكتب على قوله  
وهو مانعه أى لفظ (قوله مع جميع شخصاته) ولواذهنية فيدخل علم الجنس (قوله لا حضاره) أى  
تعريفه بالعلم لا حضاره الضمير أن المسند اليه لكن الأول بالنظر للفظ والثاني بالنظر للعنى لأن العلم هو  
اللفظ والمخبر في ذهن السامع هو المعنى لأنه هو المحكوم عليه فعلم حوزا تعدد المراد بتعدد الضمير نوبى  
أى في الكلام استخدام ذكر المسند اليه سابقا لعنى اللفظ وإعادة الضمير عليه معنى المدلول وبعبارة سم  
قوله لا حضاره أى المسند اليه قد سبق أن المسند والمسند اليه ههنا من أوصاف اللفظ ولاشك أن المخبر هو  
المعنى فقوله لا حضاره محمول على الاستخدام أو على حذف المضاف أى لا حضاره مدلوله وكتب أيضا قوله  
لا حضاره فيه أنه قد يكون حاضر فلا يصدق التعريف بالعلم لا حضاره الخ وجوابه أن المراد باحضار  
المسند اليه الالتفات والتوجه اليه ولاشك أن النفس اذا سمعت اللفظ تلقت الى المعنى وإن كان حاضر  
فيها كما خرج به في حاشية المطالع أو المراد احضاره ولو لم يكن حاضر انظر سم (قوله بعينه) حال من مفعول  
المصدر أى ملتسا بعينه والمراد به نفس الشيء وذاته المعينة أنظر عبد الحكيم ويحتمل أن السأرا قد وكتب  
أيضا قوله بعينه أى شخصه اعترض بان الاحضار بالعين بشكل بماذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع  
على الوجه المخصوص فكأن لفظ الله وحاصل الجواب أن المراد باحضاره بالنسب ما يشمل احضاره بوجه عام  
بضمير في الواقع في الشخص والبارى تعالى يذكر بوجه عام بضمير في الواقع فيه والمراد بالوجه العام صفاته  
تعالى (قوله أى شخصه) أوردناه لا يصدق على علم الجنس الا لا شخص فيه وأجيب بثلاثة أوجه  
أحدها أن الكلام فيما علمته حقيقة بخلاف علم الجنس فعليه حكمية وقد اصرحوا بأنه انما حكم  
بشئونها لضرورة الثاني أن قولنا يؤتى بالعلم لكذا الاستمرار أن كل علم في ذلك حاصله أن العلم في الجملة  
في ذلك الثالث انما تعبر بشخصات الماهية الالهية فان الماهية تتشخص في الذهن فيصدق عليه أنه  
حضر شخصه هذا الاعتبار سم وقوله لضرورة وذلك بسبب بحيث ممنوعا من الصرف وترك ادخال  
اللام ويحىء الأحوال منه بوصفه بالمعارف (قوله بحيث الخ) تفسير لا حضاره المسند اليه بعينه (قوله  
عن احضاره باسم جسسه) أو رد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم  
القوم في البلد أذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد وان الرحمن ليس يعلم مع انما فيفسدان الاحضار المذكور  
وأجيب بأن أادتها الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض وكتب ايضا على  
قوله عن احضاره ما ههنا أى المسند اليه وكتب أيضا قوله باسم جسسه المناسب في المقالة أن يقول بجسسه  
(قوله نحو رجل عالم) الشاهد في قوله رجل وانما أتى بعالم لاجل صحة الإغناء لا تنكر وكتب أيضا مانعه  
وان تعين بالقرينة لأنه لا يحضر الا من جهة الجنسية المنافقة من حيث هي للشخصية (قوله أى أول مرة)  
فيه أشعار بان ابتداء منصوب على الظرف وكتب أيضا قوله أى أول مرة لا يلزم من كون التعريف  
بأعمدة للاحضار ابتداء أن يكون كل علم له اذلا يلزم من وجود المعلول وجود العلة المعينة لاحتمال وجود  
علة أخرى فلا ريد الثاني في نحو جاز زيد (قوله عن نحو جاني زيد الخ) مما فيه الاحضار بضمير  
غائب عائد الى العلم وكتب أيضا قوله عن نحو جاني زيد وهو راكب انظر لم يقل عن احضاره بضمير  
الغائب نحو جاني الخ كما صفة سابقة ولا حقة تأمل (قوله وهو راكب) فان الاحضار بالضمير بعد  
الاحضار بالعلم فهو ثان لا أول وكتب أيضا مانعه الشاهد في وهو راكب (قوله مختص به) الباء ادخله  
على المقصود وعليه بدليل قوله بحيث الخ نوبى (قوله باعتبار هذا الوضع) أى وضعه هذه الذات المخصوصة

فدخل فيه الاعلام المشتركة كذكر المسمى به جملة كثيرة (قوله عن احضاره بضمير المتكلم الخ) اي فان احضاره ولو كان اول مرة الا انه ليس باسم مختص لان اسمها يطلق على غيره باعتبار ذلك الوضع بناء على ان الوضع فيها عام واحد كما هو مذهب الشارح وأورد عليه المعرفة بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرفة بالاضافة وأوجب بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار السابق بالعهد الخارجي والموصول والمعرفة بالاضافة ليس بلفظ فالاحضار باللفظ هو جدي في الاول والاولى في الثاني المعهود الخارجي قد يكون احضاره اولاً باللفظ بان يذكر اسم الجنس غير يعرف بلام العهد الا ان يقال لما لم يكن المعرفة بتقديم الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقاً وباللفظ كان جنس المعرفة ليس من شرطه ان يكون باللفظ فحسن ان يقال احضاره اولاً ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره اولاً باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية الامر انه مهم في الذكر والذكر مطلقاً وان حكمه ليس وكتب على قوله وأورد عليه المعرفة الخ فان احضار في الثلاثة ثانوي لا ابتدائي وكتب على قوله وكذا الموصول والمعرفة بالاضافة مائة الى المعهود ان خارجاً (قوله بلام العهد) اي الخارجي فخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد الذهني فانهما في حكم التسمية قاله ع (قوله والاضافة اي العهدية خارجاً (قوله وهذه القيد) اي التسمية (قوله لتحقيق مقام العلية) اي المقام الذي يوثق فيه بالمسند اليه علم اي في هذا ذلك لا لا احتياج اليها في الاخراج وكتب ايضا قوله لتحقيق مقام العلية اي للثبات بمجموع ما يتعلق ومضغ به مقام العلية (قوله والا) اي وان لم نقل ان هذه القيد لتحقيق ما ذكر بل قلنا انها تحتاج اليها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يعني عن الاولين فخرج جميعا بغيره (قوله معنى عباسي) اي من القيدن اعني بعينه وابتداء لانه يخرج به ما خرج بهما وكتب ايضا قوله معنى عباسي لان احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه اول مرة فلا يكون الاعلام سرياً وهذا معنى على ان الاسم المختص بشئ انما يكون في العلم وأورد عليه رجن فانه خاص بالله تعالى مع انه صفة وأوجب بان الاختصاص عارض وكتب ايضا على قوله معنى فانه في صفة بحيث تفسر في راجعه (قوله وقيل الخ) هذا مقابل قوله اي اول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء سم (قوله كافي الضمير الغائب الخ) اي وكما في الاشارة فانه يشترط معه الاشارة الحسية والمعرفة بالاضافة العهدية فانه يشترط فيه تقدم العهد فتأمل (قوله وفيه نظر) هذا ردنا له لو اريد بالشرط اي شرط كان لبش في العلم بالوضع فلو اريد بالعلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء اي من غير توقف بعد العلم بالوضع على شئ اتى ذكر الرد على هذا القائل بان يلزم على كلامه استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بابتداءه على ان معناه ما ذكر وان كان يجب بانه لتحقيق مقام العلية (قوله كذلك) اي مشروطة بتقدم شئ حتى العلم اي فلو كان مقاله هذا القائل مراد المصنف فخرج العلم ايضا مع انه المقصود (قوله نحو قول هوائه احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ وانه خبره واحد خبراً ثانياً او بدلاً من الله بناء على حسن ابدال التسمية الغير الموصوفة من المعرفة اذا استقبلتها عالم يستقبل من المبدأ منه كما ذكره الرضى ويحتمل ان يكون ضمير الشأن والجملة خبره اه فزى (قوله اصله) اي القريب والافلاصل الاصل الهمزة اه اذا كانت ال في قوله اصله الاله من الحي فان كانت من الحكاة فالمراد الاصل الاصيل (قوله حذف الهمزة) امام حركاتها على خلاف القياس فيكون التزام الانعام قياساً بالان الساقط الغير القياسي بمثله لعدم فاعج حروفان من جنس واحد وهما ساكن وانما تغفل حركاتها الى اللام فيكون التزام الانعام غير قياسي لان الحذف القياسي كالنات فلا يكون المتركان المتجانسان في كلمة واحدة من كل وجه عند الحكم وقوله على خلاف القياس لان الحذف المتركان متعاض جرحته قال في الاطول ونحن نقول لما جعل اللام عوضاً عن الهمزة وصار عزالتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة وجوب الانعام قياسي اوفى لكن وجوب الانعام بعد العلية لان الاجتماع جدي في كلمة واحدة وكتب ايضا قوله حذف اي تخففاً (قوله وعوض عنها حرف التعريف) اي قصد جعله عوضاً عنها فلا بد ان حرف التعريف موجود قبل الحذف لا يقال لعوض عنها حرف التعريف لم يصح ان

عن احضاره بضمير المتكلم  
أو الخطاب أو اسم الاشارة  
والموصول والمعرفة بلام  
العهد والاضافة وهذه  
القيد لتحقيق مقام العلية  
والا القيد الاخير يعني عما  
سبق وقيل احضر به قوله  
ابتداء عن الاحضار بشرط  
كافي الضمير الغائب والمعرفة  
بلام العهدية بشرط  
تقدم ذكره والموصول فانه  
بشرط تقدم العلم بالصفة  
وفيه نظر لان جميع طرق  
التعريف كذلك حتى العلم  
فانه مشروط بتقدم العلم  
بالوضع (نحو قول هوائه احد)  
فان الله اصله الاله حذف  
الهمزة وعوض عنها حرف  
التعريف

غير المتبادر بخلاف ما  
صنعه الشارح (قوله لان  
اسمها يطلق على غيرها)  
الاولى على غيره (قوله  
فيكون التزام الانعام غير  
قياسي) وأما تجوز فهو  
قياسي (قوله فلا يكون  
المتركان الخ) اي لا يكونان  
مجتمعين في كلمة واحدة لان  
الحرف المحذوف كالنات  
فجميع النسب اجتماع  
الحرفين وبهذا يستقيم  
كلامه فتدبر وقوله من كل  
وجه اي وان كانا مجتمعين  
في كلمة واحدة من بعض  
الوجوه وهو ملاحظة  
التعويض أو بالنظر لظاهر  
الحذف وقطع النظر عن  
كونه قياساً (قوله ونحن  
نقول) اي ردنا مقاله السيف

ثم جعل على الذات الواجب الوجود الخالق العالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو الممتنع للعبودية وكل منهما كالمختص في فرد فلا يكون على الان مفهوم العلم حتى وفيه نظر لأننا نعلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان اسم المفهوم كلى لما أفادت التوحيد لسان الكلى

الموافق لما نقله المحشى عن عبد الحكيم كما يعلم من الوقوف عليه (قوله بدون التوسل بأى) قل عبد الحكيم بعد ذلك وبني قطعيا أى يبقى حال كون هزله في حال النداء هزلة قطع لا تحذف أو يبقى هزلي يصير قطعيا خبرها (قوله غير متعين) أى لجواز أن يكون المعنى اسكون غيره طالما قاله بعض مشايخنا أو لجواز أن المعنى لكونه معبودا لذاته (قوله نقد التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها بالالوهية وليس المراد به اعتقاد الوحدة أنه فان هذا ليس مدلولها (قوله ان دلالتها على التوحيد) أى توحيد الذات وانفرادها (قوله واللام بإل أو بعد) المناسب لدعوى الشارح الاجماع والاول

يقال الا اله الا الله من الجمع بين العوض والعوض وهو لا يجوز لأننا نقول الا اله بالمسز ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يتمتع بل هو اللفظ الذى قبل التعويض وأما ما وقع فيه التعويض فلا همز فيه على أن ظاهر كلام الرضى أن اللفظ عوضا بل تشبیه العوض بمعنى أنه ليست متممضة للعوض بل للتعريف أيضا من سم باختصار وبعض انصاح وكتب على قوله فلا يراد الخا فخصه هذه ان كانت أل في قوله أصله الا اله من الحكيم لأن كانت من الحكمة والقصد أن الله أصله اله منكر أو ما أدخل حرف التعريف سر كثرة دوران الله واستعماله في المعبود واطلاقه على الله فلا مر ظاهر ولا اشكال وكتب ايضا قوله عوض عنها حرف التعريف العوض اذا لم واللام كما هو رأى الخليل أو اللام وحدها وبتبعها الههزة كما هو رأى سيبويه كما فى التعريف حفيد على المطول وكتب ايضا قوله وعوض عنها الخ ولهذا يدخل عليه حرف النداء بدون التوسل بأى عبد الحكيم (قوله ثم جعل علما) أى بعد حذف الهزة وما قبله فقبل الاله معرفة باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد الحلية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن لا يريدنا كبد الاختصاص بالتعريف غدت الهزة وصار الله محذوف الهزة مختصا بالمعبود بحق فالاله أى على هذا القول الثانى قبل حذف الهزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة الا اله قبل الحذف أطلق على غيره اطلاق النعم على غير اثرها فتكون الغلبة حقيقة وبعدهم يطلق على غيره أصلا فتكون الغلبة نفسية به فنرى وقوله من الاسماء الغالبة أى على ذاته تعالى فلا بنا فى قوله لا الى حد الحلية اذ صاحب هذا القول يقول الاله باللام علم بالغلبة على المعبود بحق أى هذا المفهوم الكلى كما قد يؤخذ من الحفيد وكتب ايضا قوله ثم جعل الخ أى لم يكن قبل التعويض والادغام على الذات المخصوصة بل اسم المفهوم الكلى أعنى المعبود بحق وقبل اللام اسم المعبود مطلقا كما كان أولا وهذا ما اختاره الشارح فى شرح الكشف وقال السيد انه قبل الادغام كان من الاعلام الغالبة لذاته تعالى يطلق على غيره تعالى اطلاق النعم على غير اثرها وبعد الادغام من الاعلام المختصة لا يطلق على غيره أصلا عبد الحكيم وقوله بل اسم المفهوم الكلى أى بطريق الغلبة فيه كما فى الحفيد وكتب ايضا قوله ثم جعل علما أى بالوضع على ما ابتدأ من لفظ المحفل ومن مقابلة قوله بعلية الله نزع بعضهم أنه اسم للمفهوم الكلى لا علم مع قول سم أى لا علم بالأصالة فلا ينافى انه على هذا قد يجعل علما بالقبلة اه والغلبة على ما اختاره فى شرح الكشف واعترض جعل الله علما بالغلبة بأنه لم يوضع لكن ولم يستعمل فى غيره تعالى حتى يكون بالغلبة الحقيقية ولا وضع مفهوم كلى لكن لم يستعمل الا فى الفرد المعين حتى يكون بالغلبة التقديرية وأجيب انه مع أصله الذى هو الاله هزلة اسم واحد فكأنه ايضا بالغلبة فهو علم بالغلبة الحقيقية تزيلا من قال الله علم بالغلبة التقديرية نظرى قوله بالغلبة الى وضع أصله لكلى وفى قوله التقديرية الى عدم استعماله نفسه فى غير الذات العلية وفى الأطول الاله معرفة باللام من الاعلام الغالبة وبعده حذف الهزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى أصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه اه وكتب ايضا قوله ثم جعل علما أى بطريق الوضع أو الغلبة التقديرية وكتب ايضا قوله ثم جعل الخ الترتيب فى الاعتبار لا فى الوجود تأمل (قوله الواجب الخ) إشارة الى طريق احضار الذات المعينة انظر عبد الحكيم وكتب ايضا قوله الواجب الوجود الخ الغرض من هذه القيود بيان الذات السمي لبيان اعتبارها فى السمي والأولان السمي مجموع الذات والصفة وأيس كذلك بل السمي الذات وحدها سم (قوله الواجب لذاته) هو الذى لا يحتاج الى غيره فى وجوده (قوله المعبودية له) أى اسكون غيره عبد الله نوبى والظاهر أنه غير متعين (قوله فلا يصفى كون علما) أى بالأصالة فلا ينافى أنه على هذا قد يجعل علما بالغلبة سم (قوله كلمة التوحيد) أى كلمة تقييد التوحيد وبطل عليه وما قيل من أن الافادة بحسب الشرع أن ارد أن دلالتها على التوحيد بحسب وضع الشرع فليس بشئ القطع بان الشرع لم ينقل هذه الكلمة عن المعنى الغوى الى معنى آخر وان بذان افادته المكون القائل موحدا بحسب الشرع فقسلم لكن ليس كلامنا فيه عبد الحكيم (قوله لما أفادت التوحيد) أى بحسب معناها الغنى وان أفادته من حيث المحصر الكلى فيه تعالى أو من حيث القرينة المعينة لا فى الضرر واللام بإل أو بعد

(قوله من حيث هو كافي) أى يقطع النظر عن الوجود المتخارج والافتقار بغيره فى فرد (قوله بمحمل الكثرة) كان الظاهر أن يقول بغير الكثرة لأن الكلى من حيث هو كلى بغير الكثرة قطعاً لا احتمالاً وأجاب بعضهم بأن المراد الكثرة فى الخارج فلذا عبر بمحمل فتأمل (قوله كافي الألقاب الخ) أى وكما فى الأسماء الصالحة لذلك فهو على معاها وإذا اعتبرناها اسمين وصكها فى الكنى الصالحة لذلك أيضاً نحو أبو الخير وأبو الشر تأمل وكتب أيضاً قوله كافي الألقاب نص عليها لأنها الواضحة فى ذلك لأن الغرض من وضعها الأشعار بالمدح أو الذم وقد يتعنه اسماء أو لم يقصد بالوضع التمجيد الذات لكونها معقولات معان شريفة أو خمسة كمحمد وكأب الأشعار سمهاها بصفة محمود أو مؤثومة كحاتم ومادر وبعد الألقاب فى ذلك الكنى كفى الفضل وأبى الجهل وانما قال تعظم أو أهانة دون تعظيمه أو أهانتها لأنه قد يقصد تعظيم غير المستند له أو أهانتها نحو أبى الفضل صدق بقل أو أبى الخلف رقيب اه أطول وكتب على قوله كما يامنه أى تعظم أو أهانة (قوله الصالحة) هنا وصف كاشف للتوضيح لا للاخترا عن غير الصالحة لعدم وجوده لأن القب مأشعر بمدح أو ذم فلا يكون إلا صالحة للتعظيم والأهانة (قوله لذلك) أى التعظيم أو الإهانة (قوله مثل ركب على وهرب معاوية) يقولون لفظ على يشعر بالمدح من العلو وبالظاف الآخر بالذم من العود فقمع ما لا شمار بالمدح والذم قطعاً النظر عن ذكر الـ كـوب وهو ركب فذكرهما ليس لتوقف الأشعار عليهما سم والمتبادران المراد بهى ومعاوية صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب فى حق سيدنا معاوية رضى الله عنه والحرارة عليه بما لا يليق بمنصبه بل لولمناهما على غيرهما لم يحفل من سوء الأدب لما فيه من الأهم وكتب أيضاً قوله مثل ركب على وهرب معاوية أى على اعتبار أنهما لقبان فإنهما كما يصح اعتبارهما اسمين يصح اعتبارهما لقبين والممثل بهما على الاعتبار الثانى (قوله أو كناية) أى تعرف المستند إليه بالعلية لقصه كناية بالعلم فتوت لولا العلم نحو أبى وهب فهل كذا عبر عن المستند إليه بالى لم ينتقل منه إلى كونه جهنمياً باعتبار معناه الأصلي فإن المعنى الأصلي الذى يقصد باللبس الإشارة إليه بهذا العلم من تتولاه عنه النار وتولد النار منه باعتبار كونه وقوداً النار ولنا النار وقودها الناس نار جهنم وهذا وجه يدعى وقال غيرنا معنى أى لبس ملابس النار ملازمة له وهو ملازمة الناس نار جهنم لأن الله الحقيقى لبس نار جهنم فان قلت لم يكف فى المعنى الكفاى بكونه وقوداً نار جهنم أو ملابسها واعتبر الانتقال عنه إلى كونه جهنمياً قلت لأن كونه جهنمياً يفيد عذابه بالنار وغيرهما فى جهنم فان قلت المعنى الأصلي المنتقل منه إلى كونه جهنمياً ليس معنى حقيقى بل فى الله بل أنه حيوان يتولد من نطفته الله قلت قد يكون الأصلي من الكناية معنى مجاز بأطول مختصاً (قوله يصنع العلم) أى بحسب معناه الأصلي قبل جعله علماً (قوله بالنظر إلى الوضع الأول) أى بالنظر إلى معناه المجازى بحسب الوضع الأول الذى هو الإضافى إلى الحقيقى الذى هو النار والنار وبته لعدم صحة قصد من هذا المركب الإضافى وكتب أيضاً قوله بالنظر إلى الوضع الأول أى الثانى أعنى العلم وقوله أعنى الإضافى أى قبل جعله علماً (قوله لا لمعناه) أى معنى هذا العلم أعنى أنه لبس بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علماً والمراد معناه المجازى فإن ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الأول معنى مجازى لا للمعنى الحقيقى أنه لبس النقص المعين وينقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس الله لينتقل منه إلى أنه جهنمى فهو كناية عن العقبة بأوسعها قال فى شرح المفتاح فى إطلاق الاسم الأعلى النقص المعنى بآلى له لكن ينتقل منه إلى معنى ملازم الله لينتقل منه إلى الجهنمى وكذا أبو جهل كناية عن الجاهل وأبو الخير كناية عن الخير عبد الحكيم وقوله وينقل منه أى بسبب الثبات الدهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه الأصلي (قوله من

من حيث هو على يمين  
الكنزة (أوتنظم أو  
هاته) كما في الانقلاب  
الصالح لذلك مثل ركب  
على وهرب معاوية (أو  
كأنه عن معنى يصلح العلم  
لنحوه وأول فاعل كذا  
كأنه عن كونه جهنميا  
فإنظر إلى الوضع الأول  
أعني الإضافي لأن معناه  
ملازم للذات وسلبها  
بأنه أنه جهنمي فيكون  
انتقالا من

الملزوم الى اللازم باعتبار  
الوضع الاول وهذا القدر  
كفى في الكناية وقيل في  
هذا المقام ان الكناية كما  
يقال جاء حاتم ووراد به  
لازمة أي جواد لا التخص  
المسي بحاتم ويقال رأيت  
أبا لب أي جهميا وقيل  
نظرا لانه حينئذ يكون  
استعارة لا كناية على  
فاسيحي ولو كان المراد  
ما ذكره لكان قولنا فعل  
كذا هذا الرجل مشريا الى  
كافر وقولنا أوجبوه فعل  
كذا كناية عن الجهنمي  
ولم يقل به أحد ومجيد  
على فساد ذلك أنه مثل  
صاحب المفتاح وضربه في  
هذه الكناية بقوله تعالى  
تبت يدائي لخب ولا شك  
ان المراد به التخص المسي  
بأبي هبلا كافر آخر (أو  
أنهم استلذذوه) أي  
وجدان العلم لذنا بخوفه  
بأنه ظالميات القاع قلن  
لنا ولبلى منكن أم لبلى  
من البشر  
(أو التبرك به) نحو الله  
الهادي ومحمد الشفيع

(قوله هذا لعل الشاهد)  
اذ لا أول قد نكر واضيف  
فهو من قبيل المعرف  
بالإضافة لا بالعمية (قوله  
وان كان المناسب لثالث الخ)  
هو ظاهر فلم ير من الأهم  
الانقاع في الوهم أي الذهن  
ولولها هو الواقع

الملزوم) وهو ملازم النار ولا يسها وقوله الى اللازم وهو الجهنمي (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى  
الموضوع له أولا وان لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لان المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه ان الانتقال في  
الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو بوساطة فان كان المعنى الإضافي لازما للمعنى العلى  
فلا شك في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا  
ملازم النار غير ملازم للتخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم الآن يقال المراد أنه يفهم  
عند استعمال اللفظ في المعنى العلى الإضافي لانه ينتقل الى المعاني الأصلية عند استعماله في المعاني  
الحالية ثم ينتقل عن المعنى الإضافي الى لازمه وهذا كاف بس لمخصا (قوله وقيل في هذا المقام) الحاصل أنه  
على الأول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينتقل منه الى لازمه وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس  
اللازم بس وفي جعله العلم على القول الاول مستعملا في معناه الأصلي نظرا والمصرح به في المطول وغيره أنه  
مستعمل في معناه العلى ملتصقا معه الى المعنى الأصلي لتوصل به الى لازمه (قوله ويراد به لازمه) أي لازم  
معناه (قوله لا التخص) أي المعين وهو حاتم طي (قوله أي جهميا) أي لا الشخص المسي بأبي هب فحي  
كلامه كتنافه (قوله وفيه نظر الخ) رده بسلالة تمورد كرا الأول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ  
والثالث بقوله ومجيد الخ وكتب أيضا قوله وفيه نظرا لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية بمعنى على أن مراد  
هذا القائل أن أبا لب معناه حينئذ جهنمي آخر لا جهنمي هو مسميا وفيه البعض كلام هذا القائل بما لارد  
عليه هذا الاعتراض فقال قوله ويراد لازمه أي الذي اشتبه انصاف المسي به في ضمن هذا اللفظ وحينئذ  
فلا يحتاج الى اعتبار المعنى الأصلي والانتقال منه الى لازمه بل ينتقل الى ذلك اللازم من سمي اللفظ الذي  
هو الذات المخصوصة لا شتار انصافها به في ضمن هذا اللفظ وحاصله أن أبا لب كناية عن صفة مسماء لا غير  
حتى يكون استعارة (قوله استعارة) أي لانه أطلق لفظ حاتم متلعا على جواد آخر لعل علاقة المشابهة في الجواد  
ولفظ أبي هب على رجل آخر كافر لعل علاقة المشابهة في الكفر والجهنمية يس وفيه استعارة تضر بجمية وهل  
هي أصلية أو تبيغيت سلاف ويجوز أن يكون مجازا من سلاسل انطلق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد  
آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة الواقعة في ضمن شفة الانسان فاذا انتقلت الى خصوص المقيد الآخر  
كان مجازا متفرعا على مجاز الأول من المطلق المقيد على المطلق والثاني بالعكس (قوله ماسيحي) أي  
في بحث الكناية (قوله لكان قولنا الخ) لصاحب هذا القول أن يكون الجهنمي يفهم من أي هب بواسطة  
اشتجار الذات به في ضمن هذا اللفظ بخلاف هذا الرجل وأبو هب واشتجار الذات بالوصف في ضمن لفظ  
لا يستدعي فهمه من أي لفظ عبر به عن الذات كذا في الأطول ويمكن دفعه بان مدار الكناية على وجود  
اللازم لا الاشتجار تأمل (قوله فعل كذا هذا الرجل الخ) أي والقصد أن الفعل صدر من غير الرجل المشار  
إليه (قوله كناية عن الجهنمي) لان الجهنمي لازم للرجل الكافر ولا يحوّل سم (قوله ولم يقل به  
أحد) يقال عليه اللازم على كون المراد ذلك محبة منه في المواضع الاخر المذكور في القول به بالفعل فان  
أريد به أي بقوله ولم يقل به أحد منع محبة فهو ممنوع أو أن أحد لم يقله لم يصرح وكتب أيضا قوله ولم يقل  
به أي بأنه كناية (قوله في هذه الكناية) أي هذه في بمعنى اللام (قوله تبت يدائي لخب) فان قلت الكلام  
في العلم المسند إليه ولا يقلست كذلك أحب بان الدم محقة لان غالب الأعمال باليد فاذا هلك فقد  
هلك صاحبها وقيل المراد به حقيقة لما روي أنه أخذ تخرا سده فرمى به الذي صلى الله عليه وسلم فكون  
ذكر الالاف في باب المسند اليه تعميلا للفائدة كما هو باب السكاكي سبر أي وقوله بان الدم محقة أي فالمسند  
اليه في الحقيقة أبو هب (قوله لا كافر آخر) والا كان استعارة لا كناية (قوله أو أبا هب) عبر بأبا هب إشارة  
الى أنه يكفي تكتبه في اراد العلم وبه علم تحقق التكتبه بالاستلذاذ بالفعل بالاولى ولو تركه أتوههم اعتبار  
الاستلذاذ بالفعل مع أنه غير معتبر ع س سم (قوله استلذاذ) لا ينبغي أن يقيد باستلذاذ المتكلم بل نعم  
استلذاذ المتكلم والمخاطب والسامع سم (قوله أي وجدان الخ) تفسير للاستلذاذ وأشار به الى أن السبن والثناء  
ليست بالطلب (قوله لم لبلى) هذا لعل الشاهد (قوله أو التبرك به) عطف اعما على أبا هب أو على استلذاذ وهذا  
أحسن لما تقدم عن سم وان كان المناسب لثالث الاول (قوله نحو الله الهادي) أي عند ذكر الله تعالى وقوله



وحمد الشفيع أي عند ذكر المصطفى (قوله كالنفاؤل) نحو سعد في دارك وقوله والتنظيم نحو السباح في دار صد بقلاً (قوله والتنهيل) في نسخة على السامع معناه أن لا يقدر على انكار السامع بعد ع س وكتب أيضاً لعل المراد بالتنهيل عليه الضبط عليه والاستحفاظ منه سم (قوله وغيره مما يناسب الخ) كالنتمية على عبادة السامع (قوله وبالوصلية) قدمه على اسم الإشارة مع أنه أعرف منه لأن فيه شبهة الالتفات بأفائدة وصف الرقعة وعكسها وأما المعرفة بال العهد فهو مع المعرفة بالوصلية بقرينة واحدة ولذلك صرح وصف المعرفة بال بالموصل كما في قوله الخناس الذي ولكن قدم الموصل عليه لئلا كراً أيضاً والمضاف رتبته رتبة ما أضيف إليه فتأخرون ذوات الرتبة أنسب ع (قوله لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة) الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند إليه معرفة والمقصود تعيين وجوده التعريف بإشارته إلى الشارح في مفتاح الحب فلا يراد أن يقال جاز أن تجعل تلك الجملة صفة للذكر فلا تبين الموصل ثم الربحان في الجملة كاف في المفتوح فلا توجه أن ينادى كلاً يقتضي كون المسند إليه موصولاً لحوال وإن يكون ما يجري عليه الموصل نحو الرجل الذي قدم عليك تريم اذ ذكر الموصل لما كان لازماً لا تقصير عليه مع أفادة المقصود أن يجر على أن اجراء الموصل لا يخلو عما يكون على قسم من أقسام المعرفة غير الموصل فهنا انما يتبادر إذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه فتدبر فترى (قوله بالأحوال) كان الأول بالأمور المختصة لا يشمل عدم العلم بالاسم إيضاح (قوله المختصة) المراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لا لعدم وجودها في غيره (قوله سوى الصلة) فيه أنه إذا علم الصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصلية كالأضافة نحو مصاحبنا أمس كذا أو الجواب أنه لا يشترط في النسبة أن تختص بذلك الطريق ولأن تكون أولى به بل يكفي مناسبة بينهما وخصوصاً له وأن أمكن خصوصاً بغيره أيضاً تأمل ع س سم وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله أو استحسان الخ وقوله بعد أو تنبيه المخاطب على الخطأ الخ وأمثال ذلك من النكات التي تحصل مع غيره ما ذكرته من الطرق فيما صرح وفيما بقي والخاص أنه لا يجب اختصاص النسبة بماد كرت له ولا كونها أولى به ولكن بسبب حيثئذ عن وحدة ذكرها مع دون باقي الطرق فتأمل والذي في الفري ما نصه قوله الذي كان معنا أمس رجل عالم ينتفض عيشاً قولنا مصاحبنا أمس رجل عالم فلا بد من أمر آخر يجر بطريق الموصلية أو انظاره ان لفقضي اما هو يجب أو مخرج ولا يكفي مجرد الملازمة أو المناسبة اهـ وذكّر نظير ذلك في قول المصنف أو استحسان الخ ثم نقل عن شارح المفتاح ما يؤيد ما عمن سم وتعبه (قوله لما لا يكون) مامو صولة اسمية والعائد محذوف أي لما لا يكون فيه التكلم الخ وما قبل من أن ما هنا مصدرية وجواب ليس بشئ لما فانه ظاهر التمثيل (قوله نحو الذين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر ثم تب قال الفري والاولى أن يمثل عدم علم المتكلم بقول الذين كانوا معلمين أمس لا عرفهم اهـ ولعل وجهه أنه أدل على معرفة المخاطب من مثال الشارح أعني الذين في بلاد الشرق لا عرفهم (قوله لقلة جدوى الخ) أي لأن المفروض أن المتكلم لا يعلم بشئ من الأحوال المختصة سوى الصلة فلا يمكن الحكم عليه من التكلم إلا بالأحوال العامة والحكم بالأحوال العامة قليل الجدوى لأن الأغلب العلم بما لا يتجلى مما إذا لم يكن للمخاطب علم بمسوى الصلة فإن التكلم يجوز أن يكون عالماً بالأحوال المختصة به فيحكم بما عليه ويكون الكلام كثيراً لجدوى وما قبله أن في قولنا الذين في بلاد الشرق فائدة تأمة فليس بشئ لأن فيه عالماً بالتكلم بحال مختص بهم سوى الصلة وهو الزاهد عبد الحكم وكتب أيضاً قوله لقلة جدوى لم يقل لعدم لانه لا يتجلى عن فائدة وأفاده عدم المعرفة بذلك سم (قوله واستحسان) أي استحسان وكتب أيضاً قوله أو استحسان لكون المسند إليه عظيماً أوجهر أسيرى (قوله بالاسم) أي العلم بأقسامه (قوله أي تقرير الفرض الخ) اختياره على تقرير المسند والمستند إليه اتباعا لما هو المفهوم من الإيضاح حيث قال فانه مسوق لتقريره يوسف عليه السلام عن الغنصاء اهـ عبد الحكم وقال سم وجهه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الفرض المسوق له وكل من المسند والمستند إليه لا فائدة لذلك المقصود ولحمل التقرير على تقريره أولى وهو من الفري (قوله والمراد من مفاعلة) أي على غير ما بها كما سيظهر (قوله من زاد) لم يقل من زادوا لئلا يصل الأصل لأن

(أو نحو ذلك) كالنفاؤل  
 والنظر والتنهيل وغيره  
 مما يناسب اعتباره في  
 الإعلام (وبالوصلية)  
 أي تعريف المسند إليه  
 امرادهم موصول (لعم)  
 علم المخاطب بالأحوال  
 المختصة به سوى الصلة  
 كقولك الذي كان معنا أمس  
 رجل عالم ولم تعرض  
 المصنف لما لا يكون للتكلم  
 أولكم ما علم بغير الصلة  
 نحو الذين في بلاد الشرق  
 لا عرفهم ولا نعرفهم لقلة  
 جدوى مثل هذا الكلام  
 (أو استحسان التصريح  
 بالاسم أو زيادة التفسير)  
 أي تقرير الفرض المسوق  
 له الكلام وقيل تقرير  
 المسند وقيل تقرير المسند  
 إليه (نحو ورواه) أي  
 يوسف عليه الصلاة والسلام  
 والمراد من مفاعلة من زاد

(قوله عند كمال الخ) ليس  
 بقيد

أصل راوداردوز بدت والاوليان المفاعلة (قوله حاوذهب) مجموعهما تفسير لادلا أحدهما فقط (قوله  
 وكان المعنى) لم يجز بذلك لانه لا قدر له على القطع بانه مراد الله تعالى سم (قوله وكان المعنى خادعته)  
 أى أراد تبته المكر ومن حسب لا يعلم وفيه اشارة الى أن المراد تعجاز عن المخادعة اذ لم يكن يحى  
 وذهب منها بطريق الاستعارة التبعية أو الاستعارة التقلبية ومعنى عن نفسه لاجل نفسه يقال تخاصم  
 فلان عن فلان عبد الحكيم ونظر عن هناعن في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لاسيه الا عن  
 موعودة وعداها وما نحن ببارى آلته ناعن قولك (قوله وفعل الخ) عطف تقسرى وفيه اشارة الى  
 أنه لم يتحقق المخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها مرادته من الواقعة عبد الحكيم وقوله وفيه اشارة الى وفيه  
 أيضا اشارة الى أن المفاعلة ليست على بابها ويجوز أن تكون على بابها معنى أن كلامها واحد منه طلب  
 لكن طلبها للواقع وطلبه للامتناع وقوله الى أنه لم يتحقق الخ أى كانتا لم تتحقق لعدم حصول مرادها والا  
 فالمخادعة متحققه منها حقيقة وانما الذى لم يتحقق قربها (قوله عن الشئ) متعلق بالمخادع أى لاجل  
 الشئ الذى لا يريد بصاحبه ان يخرج عن يد عبد الحكيم (قوله بمحال الخ) جملة منته لقوله فقلت  
 فعل المخادع ولما ترك العاطف أى محتمل المخادع على صاحبه أن يقبله وباخذ ذلك من صاحبه عبد  
 الحكيم (قوله أن يقبله) في موضع المفعول أى محتمل عليه لأن يقبله سم فهو كقوله تعالى عيسى وبنى  
 أن جاءه الاعمى قاله يس (قوله وهى) أى المخادعة الملقومة بمقابله عبارة عن التحمل أى الاحتمال  
 لها معنوسوف رايضا كفى عبد الحكيم (قوله وطها رة ذيله) شبه عدم ارتفاع الذيل للزنا بعدم ثبوته  
 بالفاضة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملاسمة صاحبه للزنا (قوله  
 والمذكور) أى قوله التى هو فى بيتها (قوله أوزايضا) بفتح الزاى وكسر اللام كفى القاموس وهذا هو  
 المشهور وفى الشهاب على البضاي ضبطه أيضا بضم الزاى وفتح اللام (قوله وتمكن) أى بحسب  
 الصورة الظاهرة وبالأفوهنى معصوم وقوله من نيل المراد أى مرادها لمراده (قوله تقرر للراودة)  
 أى انها وقعت وثبتت وكتب أيضا قوله تقرر للراودة أى التى هو المسند وقوله لما فيه أى فى التكون فى  
 بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان فى بيتها الخ (قوله من فرط الاختلاط) أى زبانه وشده (قوله  
 والالفة) قال فى القاموس الالفة بالضم الاسم من الائتلاف والالفة بالكسر المراد تألفها وتألفها  
 والسبب هنا بالضم (قوله والاشتراك) أى القضى (قوله فى امرأه العزيز) راجع لقوله الاجام وقوله  
 أوزايضا راجع لقوله الاشتراك فهو شرعى ترتيبا للفظ (قوله ولاستحسان) لأن رايضا من المستقيم  
 فى تركيب الحروف ومن المستدل فى كراهة الاستمع وقرنه ع و أولان من به شرف اذا احتجج لنسبة  
 ما صدر عنه مما لا يليق بكون التصريح به مستحسنا مستقصا ح ف (قوله أى التنظيم والتحويل)  
 اقتصر فى القاموس على التنظيم والمراد تعظيم المسند اليه وقد ذكر النحاة أن الصلة شترط أن تكون  
 معهوده الا فى مقام التعظيم والتحويل ومثله هذه الآية الشريفة فلا اعتراض (قوله والتحويل) أى  
 التحويل (قوله من الم) بيان لما غشيهما أو لبعض وهما على التقديرين (قوله ما غشيهما) والتنظيم  
 من حيث الكثرة الماء المجتمع وتضمنه أنواعا من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعة فى التشيان  
 فان الماء المجتمع بالقسرا اذا أرسل على طبعه كان فى غاية السرعة ولا حاطة بجميعهم بحيث لم يخلص  
 واحد منهم عبد الحكيم (قوله فان فى هذا الاجام) ولم يبين حيث لم يقل فغشيهما من الم ثلاثا فامتناعا  
 (قوله من النظم) أى لغشيهما حتى كانه لا يحيط به العبارة ولا يعلم كنهه الا الله تعالى سم (قوله على  
 الخطا) وفى بعض النسخ على خطا سواء كان خطأ مخاطب أو خطأ غيره ومثال الثانى ان الذى يقطنه زيد  
 اخاه يفرح بخبره (قوله وتوهم) من الارادة التى تعدى الى ثلاثة مفاعيل فاذا بنى للمفعول سوى مجرى  
 الفتن وانصب اخوانك على أنه المفعول الثانى كذا فى شرح الايبات حفيد على المطول (قوله أى  
 تظنونهم) فيه اشارة الى أن توهمهم بضم التاء كاهوال راية من أرى بضم الهاء وفتح الراء مبنيا للمفعول  
 لفظا وان كان مبنيا للمفاعلة معنى أى أظن لا يفتح التاء من أرى بفتح الهاء بمعنى أعلم لا خدسألا راية  
 ولانه خلاف الواقع اذ العلم هو الجزم المطابق للواقع عن دليل وهو متبناه عبارة الفترى الضم هو

مردبها وذهب وكان المعنى  
 خادعته عن نفسه وفعلت  
 فعل المخادع لصاحبه عن  
 الشئ الذى لا يريد أن  
 يخرج من يده بمحض حاله  
 أن يقبله أو يأخذ منه  
 وهى عبارة عن التحمل  
 لمواقفها بالهاو المسند اليه  
 هو قوله تعالى (الى هو)  
 يتناعن نفسه متعلق  
 براودته فالتعريض المسوق  
 له الكلام زاهية يوسف  
 وطها رة ذيله والمذكور اذ  
 عليه من امرأة العزيز أو  
 رايضا لانه اذا كان فى بيتها  
 وتمكن من نيل المراد منها  
 ولم يفعل فكان غاية فى  
 الزاهية وقيل هو تقرر  
 للراودة لما فيه من فرط  
 الاختلاط والالفة وقيل  
 هو تقرر للمسند اليه لكان  
 وقوع الاجام والاشتراك  
 فى امرأه العزيز أو رايضا  
 والمشهور ان اللفظ بمثال  
 لزيادة التقرير فقط وانى  
 أنها مثال لها ولاستحسان  
 التصريح بالاسم وقد بينته  
 فى النسخ (أو النظم) أى  
 التنظيم والتحويل (نحو  
 فغشيهما من الم ما غشيهما)  
 فان فى هذا الاجام من  
 النظم ما لا يخفى (أو تنبيه  
 المخاطب على الخطأ فخوان  
 الذين تزوهم) أى تظنونهم  
 (اخوانكم) بفتح

خليل صدورهم أن تصدروا) أي تمسكوا أو تصابوا بالحوادث فقيمهم من التنبيه على خطئهم ١٤٧ في هذا الظن فاليس في قولك أن

القوم الغلاتي (أو الألباء)  
أي الإشارة (إلى وجه بناء  
الخبر) أي إلى الطريقة تقول  
عملت هذا العمل على وجه  
عملك وعلى جهته أي على  
طريقه وطريقته يعني تأتي  
بالموصول والصفة للإشارة  
إلى أن بناء الخبر عليه من  
أى وجه وأى طريق ومن  
الثواب والعقاب والمذبح  
والذم وغير ذلك (نحو أن  
الذين يستكبرون عن  
عبادتي) فإن فيه إيماء إلى  
أن الخبر المسمى عليه أمر من  
جنس العقاب والأذى وهو  
قوله (سيدخلون جهنم  
داخرين) ومن الخطأ في  
هذا المقام تفسير الوجه في  
قوله إلى وجه بناء الخبر  
بالمفعول والسبب وقصد  
استوفنا ذلك في الشرح  
(ثم إنه) أي الإيماء إلى وجه  
بناء الخبر لا بمجرد جعل  
المسند إليه موصولا كاسبق  
إلى بعض الأوهام (ربما  
جعل ذريعة) أي وسيلة  
(إلى التعريض بالتعظيم  
لشأنه) أي لشأن الخبر  
(نحو الذي سئل) أي  
رفع (السماحة لنا) (بيتا)  
أراد به الصكبة أو البيت  
الشرف والجد

الرواية وهو الاسباب درية وأن جاز الفصح بأن يكون من الرتبة بمعنى الاعتقاد وكتب أيضا قوله أي يظنونهم  
الخ أي لا يجوز هذا الباب معورف في أنظن والمراد بالظن ماسوى اليقين كما قد بينى بهذا المعنى  
فمدخل الخبر لا عن بجهته كالمظن قد يحطى بالناس أمستاف مظنون الأخوة ويجز ومهما يثبتها أفاده  
في الأصول اه (قوله خليل صدورهم) القليل والغلب بالضم حرارة العظم والغلب أيضا الحق والضعف  
كالمعصية وفي القاموس الغليل العطش أوشده أو حراره الجوف اه (قوله أي تمسكوا الخ) الصريح  
الاتقاع إلى الأرض وهما ما كتبا عن الهلاك أو الأصابة بالحوادث عبد الحكيم (قوله ما ليس في قولك أن  
القوم الغلاتي) ببناء رمنه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص وانظروا أنه تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس  
إيا كانوا وفي أي وقت كان أفاده في الأصول (قوله بناء الخبر) أي إلى طريقه وعليه قوله بناء الخبر من  
إضافة الصفة إلى الموصوف أي إلى وجه الخبر المبني كما يدل عليه قول الشارح بعد أن فيه إيماء إلى أن  
الخبر المبني عليه الخ أي المبني على المسند إليه أي المتأخر عنه ففأدلة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن  
الإيماء المذکور لا يتحقق بدون تأخير الخبر فأيضا قد قيل انه يلزم على تفسير الشارح الوجه بالطريق  
والجنس أن يكون قول المصنف ببناء مستند ركنا كامل (قوله أي إلى طريقة) أي جنسه كما يدل عليه قول  
الشارح بعد من جنس العقاب الخ (قوله وطريقته) عطف تفسير (قوله يعني) أشار به إلى أن في كلام  
المصنف نوع مسحا فمقتضاه أن الإيماء حاصل بالموصول فقط مع أنه لم يحصل بالموصول مع الصلة قاله  
بعضهم وفيه أن ذلك غير خاص بالإيماء بل يجري في سائر نكات الموصولة وكلها إنما تحصل بالموصول مع  
الصلة فكان على الشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجمع (قوله للإشارة إلى أن الخ) أي إلى جواب  
هذا السؤال (قوله عليه) أي الموصول وقوله من أى وجه أى جنس (قوله داخرين) أي صاخرين جلالين  
(قوله ومن الخطأ الخ) عبارة عن قول الماراد بالوجه كما تقدم طريق الخبر ونوعه الذي يأتي عليه وأما تفسيره  
بالعلة لأن الاستحكاك علة شرعية لدخول جهنم ففاسدا لا تتقاضاه بقوله \* ان الذي سئل السماحة لنا \*  
بيننا اذ ليس سئل السماحة لئبنا بهتم وبقوله \* ان الذين تر ونهم اخوانكم \* فان ظنهم اخوانهم ليس  
علة لشقاء خليل صدورهم اه وقوله وبه قوله ان الذين تر ونهم الخ أي بناء على أن هذا من الإيماء فتأمل  
والحاصل أن تفسيره بالمفعول غير صحيح لعدم إطراده في كل الأمثلة وهذا وانما يتماز كره الشارح من خطأ  
التفسير المذکور أو أوجع قائمه ضمير أنه إلى الإيماء كما صرح الشارح وهو أنما رجع إلى جعل المسند  
ليس موصولا فلا يكون أن الذي سئل السماحة الخ من أمثلة الإيماء حتى يرد ما في وقد يقال راجعه إلى  
جعل المسند إليه موصولا من السابق فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ فتأمل (قوله والسبب) عطف  
تفسير (قوله ثم أنه راجع إلى الخ) فان قلت لم يجعل هذه الأغراض مقصودة من إيراد الموصول  
فلا حاجة إلى جعلها نابعة للإيماء متفرعة عليه قلنا لما كانت هذه الأغراض أمور مهمة جعل  
الإيماء نواة فيها وثبات الأمر المهم بعد التوطئة والتمهيد له أولى من إثباته استدعاء فيكون تفرعها  
عليه أمر متاسب مستحسنا لا ضروري أفلا اعتبار سبب أي ومزاده دفع اعتراض السند لا في (قوله لا  
بمجرد الخ) أي لأن سياق الكلام ينافي ولا يفيهم أي ما ذكر بعد وجنم غير الإيماء وهو فاسد كما يظهر  
عن وكتبا أيضا قوله لا بمجرد الخ لأنه لو كان كذلك لقال أو جعله ذريعة على نفس ما قبله (قوله راجع  
إلى الخ) أي فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الإيماء غير مقصود بالذات  
كذا في عبد الحكيم (قوله إلى التعريض) هو دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو ما أقيح  
الجليل بدهانه بجيل وكتبا أيضا قوله إلى التعريض إنما ذكر التعريض في هذه الأغراض لأنها ليست  
مستعملة فيها الكلام بل المستعمل فيه أمر آخر ثبت في ضمنه هذه الأغراض لاستزائه إياها واستلزامها  
عقليا أو عاد سبب أي بتقدير (قوله نصحون الذي الخ) من كلام الفرزدق (قوله أوبيت الشرق  
والجند) الإضافة بيانية أو المراد ببيت الشرق نسبه بديعته الرجال الذين فيه وكتبا أيضا قوله أوبيت الخ  
أي فيكون بيتا معنويا لا جسيما وكتبا أيضا قوله أوبيت الخ عبارة عن أي بيت الشرق والجند لا بيت

(قوله أن ما ذكر بعد) أي  
من الأمثلة وقوله بوجنم  
غير الإيماء أي لطريق الخبر  
على ما قاله الشارح وأما  
على ما قاله الترمذي الذي  
رد عليه الشارح بذلك  
(قوله وهو فاسد) أي لوجود

الإيماء إلى طريق الخبر في جميع الأمثلة وبالعلة في بعضها وقد يقال لإفساد الأمثلة ما منع من تحقق داع في مثال داع أي بل هو كثير

الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعده (قوله دعائه) أي قوائمه كما في عرق وقال سم جمع دعامة بكسر الهمزة  
وهي عماد البيت (قوله من دعائم كل بيت) أو من يبني بناجى يرو قبل من السماء وقيل عز يزول حفيد  
على المطول (قوله عنده من له ذوق الخ) فانه اذا قيل ان الذي صنع هذه الصنعة الغربية فهم منه عرفان  
ما بين عليه أمر من جنس الصنعة ولا تقان فاذا قيل صنع لي كذا كان كائناً كسبلاً أو آثاره أول الكلام  
عق (قوله ثم فيه) أي في هذا الایماء كما عبر به عق وكتب أيضاً قوله ثم فيه تعريض بتعظيم الخالق الخ السد  
لا نزاع في كون هذا الكلام مستقلاً على الایماء بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريض بتعظيم شأن الخبر إلا أن  
ذلك الایماء لا مدخل له في افادة تعظيم الخبر أصلاً فكيف يجعل ذريعة إلى التعريض وأما إنشاء التعظيم  
عن نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد لا ترى أنك لو قلت بني لنا بيتاً من سماء السماء لكان  
التعريض بتعظيم البناء باقياً على حاله ولا إیماء فيه بالمعنى الذي ذكره قطعا وكذا يقال في قوله تعالى  
الذين كذبوا شعبان الذي يستفاد منه تعظيمه وتوسل به إليه هو نسبة الخبر إلى أن مكديته وكذلك أهانة  
التصنيف مستفادة من عدم معرفة المصنف وأهانة الشيطان من خسران من يتبعه وتحقير زوال المحبة  
من ضرب البيت مهاجرة وأما كون فاتحة الكلام منبهة للفظ على خاتمة فهو مفقود فيما إذا أخر الموصول  
مع أن تلك الأمور مستفادة منها أيضاً وأجاب الفاضل الخطاى وتبعه المحفد بان التعظيم المستفاد من  
نفس الموصول والصلة يحتاج إلى التوسل بالایماء والكلام في هذا أن الكلام في قرائن الموصول وأما  
التعظيم المدلول عليه بجموع الكلام فلا يحتاج إليه كما يقال بني لنا بيتاً من سماء السماء اذ لا إیماء فيه  
لأن المؤثر المشير وتخصيصاً فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته انما يكون بسبب الایماء فلا يفهم التعظيم  
من قوله الذين كذبوا شعبان إلا أن فيه إشارة إلى أن الخبر من جنس العقاب حتى يكون تكذيبه فيها  
فيكون هو عظيماً والافلو كان الخبر من جنس المدح مثلاً يفهم من اثبات تكذيبه أنه هو عظيم وكذا يقال  
في أن الذي ساء السماء الخ ان فهم تعظيم شأن الخبر انما يفهم بسبب الایماء إلى أن الخبر من جنس البناء  
الرفيع اذ لو لا حقل أن الخبر من جنس البناء الوضيع فيثبت التعظيم هذا وفي كون التعظيم في بني لنا  
بيتاً من سماء السماء مستفاد من مجموع الكلام نظر والظاهر ان المقيد الموصول من صلته فقط لكن  
بلا إیماء (قوله بتعظيم بناء بيته) لا يقال انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول به لا بتعظيم البناء  
الذي هو الخبر لا نأقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بني السماء فلا محذور اعتباراً بالبناء في التعظيم وهو  
الخبر عق (قوله لكونه فعل الخ) أي وأما المؤثر الواحد متضامة (قوله أو ذريعة إلى تعظيم) كان الظاهر  
ان يقول أو ذريعة إلى التعريض بتعظيم الخ (قوله والخسران) عطف نفسه (قوله وتعظيم لشأن شعب) أي  
حيث أو جب تكذيبه الخسران في الدارين وكان المناسب أن يقول وفي هذا الایماء تعظيم لشأن شعب  
(قوله وسمي الجعل) أي الایماء (قوله نحو ان الذي الخ) لأن المسمى على الجهل شيء قبيح سم (قوله نحو  
ان الذي يتسم الخ) لما كان اتباعه أمر اقبيا علم أنه هو قبيح ثم يقال تفهم اهانتهم من العلم بقبحه اتباعه  
مع قطع النظر عن جنس الخبر لأن يقال تحصل بواسطة الایماء إلى جنس الخبر اهانتهم ثم ما تحصل به أولاً  
سم ببعض تغير (قوله وقد يجعل) أي الایماء (قوله ثانياً) أي في الخارج وتنسب الأمر عق (قوله ان الذي  
ضربت بيتاً مهاجرة الخ) لفظ البيت خبر والمعنى تأسف كما في المحفد على المطول وضرب البيت كناية عن  
الاقامة (قوله مهاجرة) خال من التاء في ضربت وقه ان هذه الحال لا مقارنة ولا منتظرة لأن المهاجرة  
حملت قبل الضرب لأن يقال معنى قوله مهاجرة أي سابقاً منها المهاجرة (قوله بكوفة الخسند) نسب  
الكوفة إلى الخسند لا فاهم فيها يعني خسند كسرى وكتب أيضاً قوله بكوفة البناء بمعنى في متعلقة بضربت  
وقوله غالت وذهاب الخ أي أخذت الغول وذهابها لكتنه عق في قوله غالت وذهاب الخ غالت وذهاب الخ  
الفعل لان غول مؤنث مما عا كدرع والحرب والمراد بالغول المهلك كما في المحفد (قوله عن زوال المحبة)  
أي منها (قوله ثم ان يحقق الخ) وذلك لان المهاجرة اماعلة زوال المحبة أو العكس وقد ذهب إلى كل منهما  
طائفة وعلى التقديرين يحصل التحقيق فائبات المراد على الأول برهان لمي وعلى الثاني برهان اني حفيد  
على المطول والخصا ومقتضاه محذوف كان في قوله حتى كانه برهان الآن يقال أنى بكان لانه لم يسبق مساق

(دعائه أعز وأطول من)  
دعائم كل بيت ففي قوله ان  
الذي ساء السماء إیاء إلى  
أن الخبر المسمى عليه أمر  
من جنس الرفعة والبناء  
عند من له ذوق سلم ثم فيه  
تعريض بتعظيم بناء بيته  
لكونه فعل من رفع السماء  
التي لا بناء أعظم منها ولا  
أرفع (أو ذريعة إلى تعظيم  
شأن غيره) أي غير الخبر  
(عوامل الذين كذبوا شعبان)  
كانوا هم الخسند بن  
إیاء إلى أن الخبر المسمى عليه  
ما بين عن النسبة والخسران  
وتعظيم شأن شعب صلي  
افعله وسلم وراي يجعل  
ذريعة إلى الاهانة لشأن  
الخبر نحو ان الذي لا يحسن  
معرفة الغفة قد صنف فيه  
أولاً شأن غير نحو ان الذي  
يتبع الشيطان خاص وقد  
يجعل ذريعة إلى تحقيق  
الخبر على وجهه محققاً ثانياً  
نحو ان الذي ضربت بيتاً  
مهاجرة بكوفة الخسند  
غالت وذهاب الخ فأن في  
ضرب البيت بكوفة الخسند  
والمهاجرة أي إیاء إلى أن  
طريق بناء الخبر ما بيني  
عن زوال المحبة وانقطاع  
المودة ثم ان يحقق

الذين المعتاد (قوله زوال المودة الخ) أي منها وقوله وبقرة أي في ذهن السامع (قوله فظهر الفرق الخ) إذ  
 حاصل الأعياء أن شعر السامع يحس بالخبر ولا يلزم من ذلك أن يتبين بحيث نزل عنه الشك والانتكار له  
 وهو المراد بتحققه لا ترى أن قوله أن التي ضربت الخ يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة  
 والمحبوة ثبت فيه بحيث نزل عنه الشك والانتكار ولا يلزم عادة من المهاجرة إلى الكوفة وقصر البيت  
 بها والانتقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف أن الذي حمل السماء إذا لا يلزم عقلا ولا عادة من حمل السماء  
 بناء البيت المذكور فقد وجد الأعياء فيه بدون التحقيق وهذا عين تغايرهما أو لا يلزم جذا أحد هما بدون  
 الآخر فتأمل سم والخاص أنه كلما وجد تحقيق الخبر وجد الأعياء ولا عكس فبينهما عموم وخصوص  
 مطلق وكتب أيضا قوله فظهر الخ أشار بذلك إلى ردعي المصنف حيث اعترض بأنه لا يظهر فرق بينهما  
 فكيف يجعل الأعياء برة إليه (قوله لتمييز أي المستند إليه) ولا يضمن ارتكاب الاستعمال أو يقتضيه  
 المضاف أي لتمييز معنى المستند إليه لما تقدم أن أسند إليه والمستند من أوصاف اللفظ والمبني لكل تمييزا ما هو  
 الذات (قوله أكل تمييز) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر لثبته في التعريف عن  
 بعضها كما تقرر في محله والجواب إيمان المراد أنه أكل تمييزا بالنسبة إلى ما تضمنت المعارف لا بالنسبة إلى  
 ما فوقه أيضا ويكون السكام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوق من المعارف وإيمان المراد أنه أكل من  
 بعض الوجوه فله من حيث أن فيه إشارة تحسية أكل في التمييز من غيره وإن كان غيره أكل منه من غير  
 ذلك الوجه ونلاحظ المشيئة في الأمر أن يقال إذا كان غيره أكل منه من وجه آخر فلا يخص هذه النسبة  
 به ولا يضرب ذلك أليس الغرض انحصار النسبة فيه بل حصوله وان حصلت بغيره أيضا سم وفي الأول  
 إشارة إلى الجواب الأول حيث قال أكل تمييزا يمكن من المعارف التي يسعها المقام ولا فاقا كل التمييز  
 يتصور بأعرف المعارف وهو الضمير على المذهب المنصور والقول بأنه اسم الإشارة لا محذور فلا يليق أن  
 ينفي عليه هذا الحكم المذكور ولم يبين المصنف المقام الصالح لاسم الإشارة لأن له ما يعرف من علم آخر  
 وهو المقام الذي يتأق للتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المقصورة بإشارة الجوارح وذلك بأن  
 يكون المستند إليه مصيرا لهما ويكون لتكلمك إشارة حسية فاستعمل اسم الإشارة في كلامه تعالى سواء  
 كان إلى المصير أو غيره ومجازا لتزهره تعالى عن الإشارة للجوارح وكذا استعماله في غير المصير سواء كان محلا  
 بدركه بالمصير أولا ولكن يكون مصدر كالجيش أولا بل مذكر كالعقل الصرف فغير المصير بالفعل من  
 المصيرات يحتاج إلى أن تزيل به منزلة المصير بالفعل والمحسوس الغير المصير إلى أو به بالمصير ثم بالمصير  
 بالفعل والمفعول إلى أو به بالمحسوس ثم بالمصير بالفعل فإذا ذكره السند المستند إلى غير المحسوس  
 يحتاج إلى أو به تزيل به منزلة المحسوس ثم تزيل به منزلة المشاهد والمحسوس الغير المشاهد إلى أو به واحد  
 وهو تزيل به منزلة المشاهد فليس بذلك اه مخلصا (قوله أبو الصقر) خبر اسم الإشارة وأعطف بيان وخبره  
 قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) أي بفعل مخوف ولا يشترط تقدير من مادة المدح بل أن يخلو  
 عن الذم فيصح تقدير أعني (قوله أو على الحال) قيل العمل في الحال معنى الفعل في اسم الإشارة أو خوف  
 التنبيه أي أشرب إليه أو أنه عليه في حال كونه متفرقا في محاسن ذاته ومكارم صفاته وقيل الأولى أن يحصل  
 حالا أو كدبة بناء على اشتراكه بذلك ادعاء ومن نسل شيان أيضا حال يحصل أي متولدا من نسل شيان  
 وقيل خبر ثان بيان لنسبه بعد ذكر حسبه والنسل الولد وشيخان قبيلة من قبائل العرب وبين الضال والسلم  
 قيل حال من شيان وقيل من نسل شيان وهو الأول وجه وقيل حال من أبو الصقر والضال بتقصيف اللام  
 جمع ضالة وهي شجرة السدر البري والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضا وهي كل شجر له شوك عظيم وقوله  
 وهما شجرتان لأن نسب أن يقال شجرتان لكونهما نوعين من الشجر والشجرة واحدة الشجر على حدته وقوله  
 فترى على المطول وجواب بيان التاء للنوعية كما في قولهم تمر خمر من جرادة تأمل وقوله قيل العمل الخ عبارة  
 بس والباعمل اسم الإشارة فاعلم من معنى الفعل أوها التنبيه لذلك ولا يلزم على هذا كون عامل الحال غير  
 عامل صاحبه لأن المتفرق المعنى مفعول بمعنى الهاء اه وقوله وقيل الأولى أن يجعل حالا وكذا أي  
 لصاحبها وهو أبو الصقر وقوله ومن نسل شيان أيضا حال وقيل حال من خبر فردا أو ما جعله ظرفا لغوا

زوال المودة وبقرة محسوس  
 كأنه برهان عليه وهذا  
 معنى تحقيق الخبر وهو  
 مفقود في مثل أن الذي  
 حمل السماء أليس في رفع  
 الله السماء تحقيق وثبت  
 لبنائه لهم يتناظر الفرق  
 بين الأعياء وتحقيق الخبر  
 (وبالإشارة أي تعريف  
 المستند إليه بأمراده اسم  
 إشارة (لتمييز) أي المستند  
 إليه (أكل تمييز) لغرض  
 من الأغراض (مخوفا  
 أبو الصقر فردا) نصب  
 على المدح أو على الحال

(قوله ولم يبين المصنف  
 المقام الخ ليس مراده بالمقام  
 الداعي لأن المصنف بينه  
 بقوله لتمييزه أكل تمييزا الخ  
 وانما مراد بالحالة التي تنافي  
 للتكلم فيها أن يحضر  
 المستند إليه في ذهن السامع  
 الخ (قوله فغير المصير الخ)  
 بيان لها هو المناسب والمخوفا  
 للبلع والافلامان من  
 تزيل المعقول منزلة  
 المصير بالفعل من أول  
 الأمر وتزيل المحسوس  
 غير المصير منزلة المصير  
 بالفعل من أول الأمر

(في محاسنه) من نسل  
شبان بين الضال والسهل  
وهما شجرتان بالبادية يعني  
يقومون بالبادية لأن قد  
العرف الحضر (أو التعريف  
بعبارة السامع) حتى كأنه  
لا يدرك غير المحسوس  
كقوله

أو تلك آتاني فحني بثلهم  
إذا جعنتا يا سحر الجاهل  
(أو بين حاله أي حال  
المستدله (في القرب  
أو البعد أو التوسط كقولك  
هذا أو ذلك أو ذلك زيد)  
وأخوذاً التوسط لأنه إنما  
يتحقق بعد تحقق الطرفين  
وأمثال هذه المباحث تنظر  
فيها الفسحة من حيث أنها  
تبين أن هذا

(قوله لا المعنى الزائد الخ)  
أي كما هو مآل كلام  
الشارح (قوله فيكون  
بحثاً عن المعاني الأصلية)  
أي من حيث جعلها دأب  
لغيرها (قوله فإن قلت  
أصله أراد الخ) فيجوز  
فالخصوصية هي إيراد  
اسم الإشارة لقرب والذاتي  
هو بيان أي تبين القرب  
للمخاطب في كل من  
الخصوصية والذاتي إليها  
ليس معنى وضعها (قوله  
قلت هذا جار الخ) يعني  
فيأمر أن كل معنى وضعي  
لفظاً لم يصب عنه داخل في  
القرن من حيث أن قصد  
المتكلم بيانه زائد عليه  
قال معاوية ويزان أيضاً  
إن كل كلام يلبس من وجه  
وكذا كل متكلم

متعلقاً بفرد أي ممتازاً عنهم فلا يناسب مقام المدح المقصود ثبوت الفردية بالقياس إلى كافة الناس لأن  
شبان فقط الآن يعني الكلام على ادعاء اشتراك نسل شبان ممتاز عن سواهم في المحاسن (قوله في  
محاسنه) جمع حسن على خلاف القياس (قوله شبان) ابن عيسى أبو قبيلة صار اسماً للقبيلة وما في البيت  
يحتمل ماؤد كشراف النسب المشار إليه بقوله من نسل شبان وألفاظها وصيابة العز المشار إليها بقوله  
بين الضال والسهل وإن دخل ذلك في المحاسن لأن التنازع بينهما في ذلك أطول لمخلصاً (قوله يعني الخ) أي  
فقوله بين الضال الخ كناية عن إقامتهم بالبادية (قوله لا فقد العز في الحضر) لأن عزهم فيها احتكم  
وكل فصاحتهم في إقامتهم بالبادية أدلوزر وكهوا وأقاموا في الحضر وقع الاختلاف بينهم وبين أهل الحضر  
الذين فيهم أعاجم وغير أعاجم فيختلط كلامهم بكلامهم فيكون مختللاً فصاحتهم فيكون عزهم مفقود لأن  
الاختلاف في الفصاحة مستلزم للاختلاف في العز ولأن الحضر يناله ذلك الحكم ومشقتهم بخلاف البادية  
(قوله أو تلك آتاني) فلو قال فلان وفلان وفلان آتاني لم يكن فيه تعريض بذلك وقوله فحني بثلهم  
تعريض على حد أو تسوية من مثله أي لا تقدر على الاتيان بثلهم في مناقبهم إذا جعنتا لجامع الافتقار يوماً  
(قوله فحني بثلهم) أي إذا كرر مثله من آتائك (قوله يا سحر) في النداء بصيغة هذا البعيد تر بية  
غياوت كانه قيل لا تعرف أنك المخاطب عالم تناذ ولا تصح قرباً بالذات ولا تزال تعد بعداً وفي التعبير  
بالمجامع المفيدة كثرة مخاطبها إشارة إلى أنه يصعب ان الأوصاف مكار جيداً حتى لو لم تكن كثرة  
الشاهد بالخلق لادعي ما شاء قاله في الاطول (قوله وأخوذاً التوسط) أي في قوله في القرب الخ مع  
أن الترتيب الطبيعي يقتضي توسطه (قوله وأمثال هذه المباحث الخ) جواب سؤال وهو أن كونها  
القرب وذلك البعيد وذلك للتوسط مما تبينه اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما  
يبحث عن الزائد على أصل المراد سم وحاصل جواب الشارح أن لاسماء الإشارة وجهين فالغة تعصتها  
من جهة أن هذا موضوع للقرب الخ ولعلم المعاني يبحث عنهما من جهة أنه بؤى هذا إذا قصد المتكلم بيان  
قرب المشار إليه الخ وهذا القرب زائد على أصل مراد المتكلم فان أصل مرادهم من الكلام الحكم على  
ذات المستند إليه معبر عنه بأي لفظ كان سواء كان علماً أو موصولاً أو اسم إشارة أو غير ذلك قال السيد وفيه  
يجب لأنهم أرادوا بالزائد على أصل المراد المعنى الزائد على أصل المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود  
لأن المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن أن يعبر به في هذا المقام أذ بما كان هذا الزائد من المعاني الوضعية  
لما وقع التعبير به فيكون بحثاً عن المعاني الأصلية للالفاظ فإن قلت له أريد أن لفظ هذا أم لا يدل الوضع  
على ذات المستند إليه مع ملاحظة القرب وأما أن المتكلم قصد كره هذا بيان قر به فأخرج عن مفهومه  
الوضعي قلت هذا جار في الالفاظ كلها فإن زيد مثلاً موضوع لشخص معين وأما أن المتكلم قصد كره  
تفهيمه للمخاطب فانه خارج عن مدلوله وضعاً وإيضاً بلزم أن يكون قوله وهو زائد على أصل المراد الخ  
مستدرك في البيان أي أنه فانه معلوم من قوله بيان قرب المستند إليه لانه يفهم منه زائد على أصل المراد  
قاله سم قال عبد الحكم على قول السيد هذا جار في الالفاظ كلها الخ ما نصه المقتضيات والدواعي التي  
تبين في علم المعاني بعضها مدلولات وضعية للالفاظ كالتمكلم والخطاب والغيبة والاحضار بعينه وبعضها  
من مستتبعات التركيب تدل على الالفاظ بدلالات عقلية ولو بتوسط الذوق السليم فإذا قصد البليغ  
أفاد المعاني الوضعية أو رد الالفاظ الدالة عليها بالوضع وحول الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الذاعي  
إليها أفادتها عنها الأصلية وحينئذ يادتها على أصل المراد اختياره هذا الالفاظ بخصوصه على لفظ آخر  
شريطة أنه أفاد الحكم على ذات المستند إليه والمستند إليه لاجل أفادته ذلك المعنى بخصوص بعينه وإذا  
قصد أفادة الخصوصيات الزائدة على معانيها الوضعية بكيفيات مخصوصة في الالفاظ كالتمكلم والتحقير  
والتنبيه على الضاوة وغير ذلك كان معنى يادتها على أصل المراد أن اختياره هذا الالفاظ بهذه الكيفية  
المخصوصة على غير بدعتها أفادته تلك الخصوصية فظهر أن ما ذكره الشارح لا يجري في الالفاظ كلها وإن  
قوله وهو زائد على أصل المراد الخ ليس مستدركاً فتنبيهه من التفاسير وكتب على قوله جواب سؤال  
الخ ما نصه وأوجب أيضاً بالأمور الغريبة قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضي أن يذمها

لقصو والمخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث أنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر وكتب بضاعلي قوله فإن قلت لعله أراد الخ مائه الحاصل أن الرأى على هذا الاحتمال بيان القرب والرائد على الأول الذي أورد عليه البحث السابق نفس القرب (قوله مثلا) كهذه وهذا (قوله وذلك) أى مثلا نحو ذلك وأولئك وقوله وذلك أى مثلا كذلك وذلك (قوله وعلم المعاني من حيث الخ) لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة إضاافه أنه إذا عرف أن هذا القرب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه بوفى بهذا تحقيقه بحاجبان معرفة أنه إذا قصد الخ من علم المعاني بما يقصد به الذات وإما معرفة ذلك من اللغة فالتبع (قوله وهو رائد) أى القرب الذي أتى بهذا اللفظ سم (قوله وأضحى به القرب) فإن القرب هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته وجه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة فاحتياج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد وأعادة ترفع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى وصلاح إشارة القرب للتصغير بناء على الخطأ المشار إليه والتعظيم بناء على مخالفة النفس وأنه لا يوجب عنها فهو حاضر سم وكتب أيضا قوله وأضحى به القرب أو تعظيمه بالبعد كما أن القرب بنفسه قد يطلق على قرب المرتبة ودناهة محل فيقال فلان قريب المحل دأى المرتبة والبعده قد يطلق على ضد ذلك فيقال فلان بعيد المحل بعيدا لجهة إجماله أو العقلية تجري الأمور والمحسوسة كذلك قد يطلق ما يدل على جساما أعنى أسماء الأشارة على هذين المعنيين ههنا ما ذكره صاحب الكشف وأشار إليه الشارح بقوله تنزىل بالبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة إذ يفهم منه تنزىل قرب الدرجة ووضعة المحل منزلة قرب المسافة وذلك أن تقول الأمر الحقير لا يمتنع على الناس بل يكون قرب الوصول سهل التناول وقاعين أديمهم وأرجلهم فالحقارة تناسب القرب المكافئ وتستلزمه بوجه ما هو الأمر العظيم يتأى عليهم ويبعد عنهم خلافاً لمرورفة شأنه فالتعظيم تناسب البعد المكافئ ويستلزمه بوجه ما يبعد على الطول وقوله إجماله الأمور والعقلية الخ فيكون استعمال أسماء الأشارة فيها بطريق الاستعارة المبنية على تشبيه الأمور والعقلية بالأمور المحسوسة في تفاوت المراتب وقوله ولأن تقول الخ وحيداً يكون استعمالها في رفعة المرتبة ودناهة بطريق المجاز قاله عبد الحكيم (قوله هذا الذي الخ) قاله أبو جهل مشيراً إلى المصطفى صلى الله عليه وسلم وأول الآية وإذا رآك الذين كفروا أن يضفونك الأخرى وهذا الذي الخ أى قائلين هذا الذى الخ (قوله لبعده) درجته أى عظم درجته (قوله كما يقال ذلك العين الخ) أى والحال أنه قريب (قوله تنزىل بالبعده) أى حقارته (قوله تنزىل بالبعده عن ساحة عز الخ) أقول يعلم من ذلك أنه قد يقصد التعظيم بالقرب بأن ينزل قريبه عن ساحة عز الحضور والمخاطب منزلة قرب المسافة فيبعد عنه هذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلاً ويعن أن يقال الأمر العظيم من شأنه أن توجه إليه الهمم وتطلب القرب منه والوصول إليه فن هذا الوجه مناسب التعظيم القرب المكافئ ويستلزمه والأمر الحقير من شأنه أن لا تلتفت الناس إليه ويبعد عنهم فن هذا الوجه تنككون الحقارة تناسب البعد المكافئ ومستلزمة له مسيد (قوله صالح للأشارة الخ) أى على سبيل المجاز لأن أصل أسماء الأشارة أن يشار بها إلى محسوس مشاهد فخرجت المعقولات وبالحس بغير البصر وقوله إلى كل غائب أى عن حس البصر عيناً أى كقولك جاني في رجل فقال ذلك الرجل كن أنت حكى أمره بعد غيبته أو معنى كقولك قال لي رجل كذا فسرني ذلك القول كذلك وفي الأطول عن الرضى أن اسم الأشارة المستعمل في غير الحاضر عيناً كان أو معنى كتصغير الغائب يحتاج إلى تقديم ذكره (قوله أو معنى) أراد به ما ليس ذاتاً محسوسة فيشمل اللفظ (قوله وكثيراً الخ) كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم الآية فان ذلك إشارة إلى ضرب المثل الحاضر للتقدم ذكره قريباً ومنه ذلك الكتاب (قوله المعنى الحاضر) أراد به المعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما بعده العرف حاضراً كالقسم المذكور فإن حضوره ليس بالاتلفه وعدم انفصاله عما بعده عبد الحكيم (قوله المتقدم) أى على اسم الأشارة (قوله غير مدرك بالحس) أراد به حس البصر دون المعنى الحاضر ولأن المراد بالمعنى هنا ما يشتمل اللفظ فانه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله أم ذلك الكتاب اللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الإدراك بعينه يس (قوله والنتبيه) أى تنبيهه للتكلم السامع وأعاد الجار البعد

مثلاً للقرب وذلك للتوسط  
وذلك لتبعد علم المعاني  
من حيث أنه إذا أراد بيان  
قرب المستند إليه بوفى بهذا  
وهو رائد على أصل المراد  
الذي هو الحكم على المسند  
إليه المذكور ما يعرفه  
شئ بوفى حب تصور على  
أى وجه كان (أو تحقيره)  
أى تحقير المسند إليه  
(بالقرب نحو  
أخذ الذى بذل لآلتكم  
أو تعظيمه بالبعد نحو ألم  
ذلك الكتاب) تنزىل بالبعد  
درجته ورفعة محله منزلة  
بعد المسافة (أو تحقيره)  
بالبعد كما يقال ذلك العين  
فعل كذا) تنزىل بالبعده  
عن ساحة عز الحضور  
والمخاطب منزلة بعد المسافة  
ولفظ ذلك صالح للأشارة  
إلى كل غائب عيناً كان أو  
معنى وكثيراً ما يذكر المعنى  
الحاضر المتقدم بلفظ ذلك  
لأن المعنى غير مدرك بالحس  
فكانه بعد (أو اللنتيه)  
أى تعريضاً للمسند إليه  
بالأشارة للنتيه

الى المقول الثاني وقول  
عقبته بالشي اذا جعلت  
الشي على عقبه وهذا ظهر  
فصل اما قيل ان معناه عند  
فصل اسم الاشارة بعقب  
أوصاف (على انه) متعلق  
بالتنبيه أى للتنبيه على أن  
المشار اليه (حجر عمار  
بعده) أى بعد اسم الاشارة  
(من أجلها) متعلق بحجر  
أى تحقيق بذلك لاجل  
الأوصاف التي ذكرت بعد  
المشار اليه (نحو) الذين  
يؤمنون بالعقب ويقومون  
الصلاة على قوله (واولئك على  
هدى من ربهم واولئك هم  
المفلحون) عقب المشار اليه  
وهو الذين يؤمنون بأوصاف  
متعددة من الإيمان بالعقب  
وأقام الصلاة وغير ذلك ثم  
عرف المسند اليه الاشارة  
تنبيهاً على أن المشار اليهم  
أحقاء عمار بعدوا لئلا يهو  
كونهم على الهدى عاجلاً  
والفوز بالفلاح أحلام  
أجل أنصافهم بالأوصاف  
المذكورة (واللام) أى  
تعريف المسند اليه باللام  
(للاشارة الى معهود)

(قوله ياوصاف) ليس المراد بالوصاف خصوص النعوت الخفية (قوله وتقول عقبته الخ) المناسب فتقول كما في نسخة (قوله اذا جعلت الشيء على عقبه) (بالعاقب حيزا للتعقيب تدخل على المتأخر (قوله وبهذا ظنوا الخ) أي بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة من أن الباقى حيزه امتداد دخل على المتأخر فلا وجه لتكلف تأويل المشار إليه باسم الإشارة (قوله ظهر فساد ما قيل الخ) أي ظهر فساد هذا بحسب القفلان كان المعنى الذي قيل حاصل في المثال (قوله ان معناه عند جعل الخ) فعمل المشار اليه على اسم الإشارة فوجعل الباء داخله على المنقود وفي ذلك تعسف وبحال فقلعة (قوله جدير بما) أي يستند بر الخ (قوله لاجل الأوصاف) قال العصام لا يخفى أن التنبه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون قبله كان تقول جاني الفاضل الكامل زيد بهذا يستحق الأكرام ولا يخفى أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كائن تقول ويستحق الأكرام هذا وحده فلو اوضح أن يقول أو التنبه عند الإشارة إلى الموصوف في ان المشار إليه جدير بما استدلنا من الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أو لئلا على هدى من ربه) شاهد أول وقوله أو لئلا نعم المفلحون شاهد ثان قاله النبي (قوله وهو الذين يؤمنون) أي الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخله في الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافي ذكر الصلة ههنا دعا إلى اليقين من الأوصاف والتأطرون لم ينتهوا هذه الطبقة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطراد ليعبر ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط عبد الحكيem وقوله فلا ينافي ذكر الصلة ههنا أي في قول الشارح وهو الذين يؤمنون وكتب أيضا قوله وهو الذين يؤمنون لم يقل وهو المتقنون لأن قوله تعالى الذين يؤمنون يحتمل أن يكون منقطعاً عن المتقين مرفوعاً إلى ابتداء خبراً عنه بأنه ولئلا على هدى وأن يجعل جارياً عليه كما في الكشف في فعل التقدير الأول لا يحسن جعل المتقين مشاراً إليه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيهاً) وجه التنبية أن اسم الإشارة إشارة إلى الذات ملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك أن يقال ان القلم يقتضي ذكر الضمير لتقدم الذكر فلما أوثر اسم الإشارة الدال على زيادة التميز بزل ذلك على ملاحظة تلك الصفات كانه قيل أو لئلا المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة انصافهم بها استحقوا هذه المرتبة العلية والدرجة الرابعة السنية سم وقال العصام لأن اراد اسم الإشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التميز الخاص بالانصاف وتعلق الحسب بمشتق يشعر بعلة ما أخذه اه (قوله عاجلاً) أي في الدنيا وقوله أجلاً في الآخرة (قوله من أجل انصافهم) بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفسد ملاحظة هذه الأوصاف وان كانت موجودة لأن اسم الإشارة لا يكمل التميز فضلاً عن وصفه لا يفسد الضمير (قوله وبالإلام الخ) حاصل ما مشى عليه المصنف أن الإلام قسمان لأم العهد الخارجي ولأم الحقيقة فلام العهد تحتها أقسام ثلاثة لأن معهودها ما مصرعي أي تقدم ذكره مصرعي أو كئنا أي تقدم ذكره كتابة أو على أي لم يتقدم له ذكر لكن الخطاب على لم وبالإلام الحقيقة فلام العهد الخارجي ولأم الحقيقة من حيث هي وهي وتسمى لأم الجنس ولأم الحقيقة ولأم الطبيعة أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لأم العهد الخارجي أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي تناووها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لأم الاستعراق الحقيقي أو بحسب العرف وتسمى لأم الاستعراق العرفي وتسمى لأم الجمع واختلف في الأصل والحقيقة فقول لأم الحقيقة أصمل ولأم العهد الخارجي أصل آخر وهو الذي أشار إليه المصنف والشارح وقيل الأصل لأم العهد الخارجي قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف وسائر كتب القوم وقيل لأم الاستعراق وقيل لأم الجمع أصول وقال الحفيد الحقيقة في أن معنى الإلام الإشارة إلى المعنى ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعاً إلى الحقيقة فالأصل لأم الحقيقة وسائر الأقسام من فروعها حتى العهد الخارجي ولهذا احتاج إلى القرينة أعني تقدم الذكر أو على الخطاب وان كان موضوعاً بازاء فرد ما فالأصل لأم الذهن وسائر الأقسام من فروعها بحسب المقامات والقرائن اه ملخص قوله أي تعريف المستند إليه بالإلام لم يقل بإيراد معهودها بالإلام كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج إليها سم (قوله الإشارة إلى معهود) أي في الخارج وقدم لأم العهد على لأم الحقيقة متعمد أنه آخرها السكاكي لأن المعرف به



أي إلى حصه من الحقيقة

معهود بن المشكلم  
والخطاب وأحدا كان  
أوشين أو جماعة يقال  
عهدت فلا إذا أدركته  
واقته وذلك لتقدم ذكره  
صريحاً أو كتاباً (نحو وليس  
الذكر كاللاني أي ليس)  
الذكر (الذي طلبت) أمرأة  
عمران (كالي) أي كاللاني  
التي (وهبت تلك اللاني  
لها) أي لأمرأة عمران  
فاللاني إشارة إلى عاصبي  
ذكر صريحاً في قوله تعالى  
قالت رب اني وضعت أنثى  
لكنه ليس بعنسد اليه  
والذكر إشارة إلى عاصبي  
ذكر في كناية قوله تعالى  
رب اني بذرت ثمناً في بطني  
محرراً فان لفظ ماوان كان  
بمع الذكر والآنث لكن  
التعريف وهو ان تعنى الولد  
لخدمة بيت المقدس انما  
كان للذكر والآنث  
وهو مستند اليه وقد يستغنى  
عن ذكره لتقدم الخطاب  
به نحو خروج الامير اذالم  
يكن في البلد الامر واحد  
(أو) للإشارة إلى نفس  
الحقيقة) وبفهم المسيحي  
(قوله فقبل لام الحقيقة  
أصل) أي لا لحقيقة فمن  
حبس حتى هي  
(قوله رحمه الله والى نفس  
الحقيقة) أي مع الإشارة إلى  
حضورها في ذهن السامع  
اه عبدالحكيم (قوله لان  
الفهم قد يكون الخ) في  
نسب عبدالحكيم المعصية  
لان الفهم قد لا يكون مسيحي  
يأن لم يوضع له الاسم الخ

أعرف ولكنة أبحاث لام الحقيقة كذا في الاطول (قوله أي إلى حصه الخ) يعني ان المراد باليهود الحصة  
المعهودة لانها النكاح في اليهودية لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة والا فإشارة إلى اليهود تحقيق في  
لام الجنس أيضاً والحصة والفرد عندهم يعني واحد والفرق بينهما انما هو اصطلاح المنطق ولذا قال في  
شرح المفتاح وأما إلى حصه معينة من الحقيقة فرداً أو فردين أو أكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر  
من الفرد النصف الواحد والمعهود الخارج حتى قد يكون نوعاً وقد يكون أكثر من واحد اه عبدالحكيم وقوله  
والفرق بينهما الخ هو ان الفرد المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من النصف كالذي في الفري وأما  
الطبيعة من حيث انها مقيدة بقدره خارج عنها كافي خط العلامة السنوي عن سم عن السد في  
حواشي شرح المطالع والظاهر ان القيد الخارج هو النصف (قوله من الحقيقة) أي من أفرادها (قوله  
واحداً كان الخ) كما اذا قيل للجارح أول رجلان أو رجلان فتقول أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل  
كذا في شرح المفتاح عبدالحكيم (قوله يقال) أي لغة أو المراد به هنا لازم وهو التعيين قال السراي ادراك  
النسب وعلاقته يستلزم تعيينه فالمراد باليهود المعين (قوله وذلك) أي العهد في الحصة أو كون اذالم للإشارة  
إلى معهود سم (قوله لتقدم ذكر الخ) وهذا لتقدم شرط لعمه استعماله كافي المضمر القاسم لأنه قرينة  
على إرادة الحصة كما هو سم لانه يستلزم أن يكون استعمال المعرف فيه مجازاً مع كمال التعريف فيه والمراد  
بالكنية ما يقابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه عبدالحكيم وقيل المراد الكناية بالمعنى المصطلح عليه  
على رأي المصنف من أنها اللفظ المراد به لازم بوضع لأن الذي ذكر لازم للمحرر فهمون الكناية المطلوب بها  
غير صفة ولا نسبة أو أده الفري (قوله أي الذي طلبت الخ) لما كان في الآية وجهاً أحدها ما ذكره المصنف  
والثاني ليس جنس الذي كرم جنس الانثى وكان التثنية بها للعهد انما تأتي على الوجه الاول فسر المصنف  
الآية بقوله أي الخ أقامه في الاطول وكتب أيضاً قوله أي الذي طلبت هذا شعر بأنه جعل الذي كرم معهوداً  
لعتبه باعتباره طلباً لا باعتبار ذكره فيكون مثلاً لا بعد التقدمة في أطول ولأن تقول طلبها بقوله رب اني  
بذرت ثمناً في بطني محرراً وهو متضمن لذكر كرم كناية باعتبار طلبها اعتباراً لذكره فيفسد والعهد  
التقدم يرى ما تعين فيه المدخول وعلم لتقدم ذكره والتحقيق ما تقدم فيه ذكر المدخول صريحاً أو كناية  
وجعل الرضى وصف المنادى بالمهم نحو بأهل الرجل ووصف اسم الإشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه  
معهوداً بالحضور وتعبه الشارح المحقق وخالفهما العصام في أطوله فاستظهر أنه لبان الجنس دفعاً  
للافتباس وكتب أيضاً قوله الذي طلبت أمرأة عمران أي طلمته ضمناً لا صريحاً في قولها رب اني بذرت الخ  
(قوله كالي وهبت لها) فعل التشبيه مغلوب (قوله فاللاني) أي قال التي في اللاني إشارة إلى الموافقة صام  
وهكذا يقال فيما بعد أيضاً أقامه سم (قوله رب اني وضعت أنثى) تأنيب الضمير مع كونه راجعاً إلى ماله دار  
بين المراجع والحال التي تنزلها مرة أخرى تأنيب الضمير إلى عبدالحكيم (قوله لكنه ليس بعنسد اليه)  
لأنه محذور وهو يتنظر مناسباً مع قوله وان كان مع الذكر والآنث أي يحبس وضعا هو ان كانت واقعة  
هنا على الذكر (قوله لكن الغرير الخ) يعني يضم الحال أعني محرراً كان مختصاً بالذكر لان المراد من كلمة  
ماله ذكر عبدالحكيم وكتب أيضاً قوله لكن الغرير الخ الانسب بقوله محرراً ان يكون الغرير في كلام  
الشارح مصدر محرراً أي يفعل قوله يعنى يفعل (قوله وهو مستند اليه) لأنه اسم ليس (قوله وقد  
يستغنى الخ) كأنه مقابل قوله السابق لتقدم ذكر صريحاً أو كناية به سم (قوله اذالم يكن في البلد الخ)  
فالقرينة حاله وهي انفراد في البلد (قوله وللإشارة إلى نفس الحقيقة) اعلم ان المذكور في كلام الشارح  
المحقق والاضاح ان لام الجنس ولا الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلاً عن بعض  
الافاضل ان لام الحقيقة ولا الطبيعة تعني وهو قدم من لام الجنس يقال العهد الذي والاستغراق  
أطول (قوله إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسيحي الخ) ومن ذلك الامم الداخلة على المعارف نحو الانسان حيوان  
ناطق والكلمة لفظ موضوع لعني مفرد لا ان التعريف بالماهية واللام الداخلة على موضوع القضية  
الطبيعة نحو الحيوان خنس والانسان نوع (قوله ومفهوم المسيحي) عطف تسميري بالعقيدة فبينه على أنه  
ليس المراد بالحقيقة هنا المعنى المشهور أي الماهية الموجودة وازدادة المفهوم إلى المسيحي ثباته لان  
المفهوم قد يكون مسمى بان وضع له الاسم الرسمي فتد لا يكون مفهوم الاسم بل مصدق عليه وتقييد تعان

فهو من قبيل تام فضة عبد الحكيم وقوله أى الماهية الموجودة أى الهوية الخارجية كما فى سم قوله من غير اعتبار الخ) تفسير لقوله الى نفس الحقيقة وكتب ايضا قوله من غير اعتبار الخ أو رده عليه أن لام العهد الذى ولام الاستغراق من أقسام لام الحقيقة كما سبأ فى الشارح مع اعتبارا الماصدق فيما

وأجاب عنه الحفيد بما ورد في الصواب أن يجب أن المصادم من غير اعتبار الماصدق عليه من الأفراد بالنظر الى ذات اللام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بان لا يعتبر الماصدق أصلا أو يعتبر بعضا أو كلا بواسطة القرائن ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما بآتى فاللام التى لتعريف العهد الذى أو للاستغراق هى لام الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة (قوله كقولك الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدنيا خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل فان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس (قوله وقد بآتى الخ) قد التحقنى بالتحليل وكتب ايضا قوله وقد بآتى الخ بقى من أقسام لام الحقيقة قسم آخر لام الحقيقة معتبرا فيها الماصدق غير مقيد بالعضية أو السكية كما فى القضية المهمة كذا فى الحفيد (قوله لمطابقة ذلك الواحد) معنى المطابقة تلك الحقيقة وصديقها على ذلك الواحد هذا معناها عند الشارح ومعناها عند ابن الحاجب اشتباهه عليها وعلى الوجهين فالفرد الماهية باعتبار مطابقة الحقيقة المعروفة صار كأنه معهود أى معهود فله عهديته بهذا الاعتبار فيسمى معهودا ذهبا لآتى سم ومثله عبد الحكيم ومنه يعلم سقوط ما أوردنا لحفده هنا وقيل فى قوله عهديته حذف مضاف أى باعتبار عهديته بحقيقته فالموصوف بالعهدة إنما هو الحقيقة وإلى هذا مال الصقوى كما يظهر من راجعة سم واليه مال العصام أيضا أطول بل أرجح الضمير فى قول المصنف باعتبار عهديته الى الحقيقة وذكر ما باعتبار أنها مسمى ومفهوم وعبارته باعتبار عهديته أى عهدية ذلك المسمى فى الذهن لا باعتبار عهديته الواحد أى حوف التعريف لتعين المسمى لا الفرد اه (قوله الحقيقة) أى المعهودة (قوله يعنى بطلق الخ) أشار به الى أن قوله بآتى على بطلق واللام فى قوله الواحد يعنى على (قوله الذى هو موضوع الحقيقة) أى من غير نظر الى الفرد لأن النظر الى فرد ما أوجع الأفراد بالقرينة لا بالوضع (قوله للعضية المعهودة فى الذهن) أى الموصوفة بالوحدة فى الذهن فالوحدة خارجة عن الموضوع له وفائدة هذا القيد الإشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعارف بلام الحقيقة أعنى موضوع يستعمل فى شئ بعينه فان الماهية الحاصلة فى الذهن أمر واحد لا تعدد فيه فى الذهن إنما يلحقها التعدد بحسب الوجود عبد الحكيم وكتب ايضا قوله المعهودة الى المعهدة (قوله على فرد) ظاهره أنه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حاصله أنه مستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد للقرينة واليه يشير قوله لا شئ وهذا معناها نفس الحقيقة الخ وقوله هنا على أن ليس المقصد الخ سم وعبارته فى المطول ما نصه حقيقة أنه موضوع للحقيقة المعهودة فى الذهن وإنما أطلق على الفرد الوجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه بغية التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه وقد يقال قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها بما عتله قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة فيه أنه مسمى باعتبار كونه جزئيا من جزئياتها باعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا أيضا أن الاستعمال فى الحقيقة إنما هو فى الحقيقة فى ضمن فرد تام (قوله من الحقيقة) أى من أفرادها إذا الحقيقة لا تحبس (قوله باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا الخ) أى لا اعتبار بخصوصه ولا لكان مجازا من إطلاق المطلق على المقسود من حيث أنه مقيد عبد الحكيم (قوله وجزئيا الخ) عطف سبب على سبب وتفسير (قوله تلك الحقيقة) أى المعهودة (قوله كما يطلق الكلى الخ) أى المجرد من آل وكتب ايضا قوله كما يطلق راجع لقوله بطلق أى يطلق أخلاقا كإطلاق الكلى الطبيعى أى المنسوب للطبيعة أى الماهية قصد ما منه كالحيوان فى قولك الفرس حيوان والإنسان فى قولك زيد إنسان لأن الكلى الطبيعى هو الذى يراد به المفهوم بان يكون محمولا كإلى المثالين (قوله وذلك) أى إطلاق المعارف بلام الحقيقة على الفرد المسمى كورد سم (قوله من حيث هى) أى من حيث هى نفسها مقصودة لا الأفراد فى الثانية

من غير اعتبار الماصدق عليه من الأفراد (كقوله الرجل خير من المرأة وقد بآتى) المعارف بلام الحقيقة (الواحد) من الأفراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة معنى يطلق المعارف بلام الحقيقة الذى هو موضوع الحقيقة المعهودة فى الذهن على فرد معهود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا لها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولأن من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد بل بعضها (كقوله أدخل السوق

(قوله فله عهديته بهذا الاعتبار) أى خلافا لمن قال لا عهدية له أصلا وقوله ومنه يعلم الخ) إنما يعلم ذلك منه لوقال ولا عهدية له إلا بهذا الاعتبار (قوله بحسب الوجود) أى وجود الحقيقة فى ضمن الفرد

توكيدوا الخبر حذف ويحتمل غير ذلك (قوله حيث لا عهد) بان تعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب (قوله في الخارج) أى لا مطلقا كما هو معه المطلق النفي بس اذ العهد الذهني موجود كما قدمه في قوله باعتبار عهد في الزمن فلو كان المراد نفي العهد مطلقا لنافى ما هنا ما سبق (قوله وهذا) أى العهد وفي الزمن (قوله كالنكرة) أى بعد اعتبارا للربنية مطول اما قبل اعتبارها فلا وهو الحقيقة المتحددة في الزمن سم وبه يتدفع اعتراض المخيد وكتب ايضا قوله كالنكرة أى باعتبار الشائع الغالب فلا مرد ان المصادر النكرات التي ليس فيها شائكة واحدة ليس القصد فيها الا الى الحقيقة كائن احكامه في الفتح وسأني عن السمع منه بس وهذه المصادر كذكرى ورجي وبشرى (قوله تجرى عليه احكام المعارف) أى غالبها كإسباني (قوله ونحو ذلك) كعطفه ببيان من المعرفة والعكس وكسكونه اسم كان أو معمولا أول لظن (قوله من تفاوتتا) حاصل الفرق ان المعرفة بلام العهد الذهني مدلوله الجنس في ضمن فرد قالوا النكرة مدلولها فردا متشبه هذا ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا ايضا انها المفهوم كالعرف بلام الجنس فالفرق ان نعين الجنس وعهد يشبه معرفتي مدلول المعرفة بلام العهد الذهني غير معرفتي النكرة وان كان حاصل قال الاستدواء قلنا ان النكرة تافهة فمفهوم الفرد المنتشر فاما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له أقول انظر هل يراد عليه نحو لا رجل في الدار سم قال بس وبه الوردون النكرة هنا تستعمل في الفرد بل في الجنس لان نافية له اه (قوله وهو ان النكرة معناها) أى الوضعي وقوله من جملة الحقيقة أى افرادها (قوله وهذا معناها) أى الوضعي (قوله كالداخل) فانه انما يتصور في الافراد الخارجية سم أى ولا يتصور في الحقيقة (قوله فالعرف) أى من آل (قوله بالنظر الى القرينة) قصدنا واللام بعد الحكم (قوله سواء) أى في افادة كل منهما بعضا غير معين وان كان في النكرة ما يوضح في ذي اللام بالقرينة (قوله مختلفان) فان مجرد موضوع الفرد المنتشر وذي اللام للحقيقة المتحددة في الزمن وانما يطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم (قوله ويوصف بالجملة) الاولى فيوصف بالقاء (قوله بسبني) صفة للثمن قال بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العرف في توصيف المعرفة بالجملة قلنا ليس المعنى على انه بسبه حال المرور بل الفرض ان ذلك دأبه وهذا هو السري ان القوم ممنوعون من الحائسة وبشيتون الوصف ولا يخفى عليه انه ان جعل الحال مؤكدة فلا يجوز وكونه لثما لا يلائم ذلك اذا افاهر التبادر منه الى الفهم دوام بسبه لا تنقيد بحال المرور فقط سم قال العقبى في بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناس لقوله ثمة قلت لا يعني كونها حالية وانما قلنا المناسب الى ان الحمل شأنس النفس بعدم العناية قلنا يناسبه قصد اظهار دوام السبب ولا نقول له لا يعني انما يتبادر منه انه قاله في حال سماع السبب حال المرور ولا نه قاله فيمن دأبه السبب ولو في غير حال المرور تأمله اه بحر وفه وكتب ايضا ما نصه تمامه « قضيت غة قلت لا يعني والمعنى قاضي ثم أقول لكن عدل الى الماضي دلالة على التحقق ونحو عطف اذلحقها علامة التائب تنقص بعطف الجملة وقوله لا يعني بمعنى لا يراد بل يراد غيري من عتاء أى قصد وازاراه ولا معنى الاشتغال به ولا انتقام منه من عتائي أى أمني فترى والظاهر ان مجرد الرجح (قوله أى المعرفة باللام المشار بها الى الحقيقة) قال هذا هنا وقال في قوله وقد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لتعقبن أو لتتنبه على ان اضافة لام الى الحقيقة على معنى اللام المشار بها الى الحقيقة قال في الاطول واعلم ان التعريف باللام والنداء والاضافة لمدلول النظم من الخارج واما تعريف المعارف فن جوهر اللفظ لوضعه للامر المأخوذ من التعيين وما ذكره السيد السند من ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كالعرف باللام والنداء والاضافة من قبل الخارج في الموصول ونظيره بقرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الى تعينه اه ملخصا (قوله الاستثناء) أى المتصل في قوله الا الذين آمنوا الخ وكتب ايضا ما نصه فلهذا هو القرينة (قوله في المستثنى منه) وهو الانسان (قوله فاللام الخ) تفريع على ارجاع الضمير في وقد يأتي وقد يفيد يعرف بلام الحقيقة أى فعمل ان اللام الخ اذا تفرع على ارجاع عمل ذلك لنفسه بل الامر بالعكس أعني انه يتفرع وينسب عن كون اللام التي الخ ارجاع المذكور ولهذا قال انشراح

حيث لا عهد في الخارج  
ونقله قوله تعالى وأخاف  
أن يكلف الناس (وهذا في  
المتى كالنكرة) وان كان  
في اللفظ تجري عليه احكام  
المعارف من وقوعه مبتدا  
وذا حال ووصفا للمعرفة  
وموصوفا لها ونحو ذلك وانما  
قال كالنكرة لما بينهما من  
تفاوت تارده وان النكرة  
معناها بعض غير معين من  
جملة الحقيقة وهذا معناها  
نفس الحقيقة وانما استغناء  
العضية من القرينة  
كالمدخل والاكل فيما هي  
فالمجرد وذي اللام بالنظر الى  
القرينة سواء بالنظر الى  
أنفسها مختلفان ولكونه  
في المعنى كالنكرة قد  
يعامل معاملة المنكر  
ويوصف بالجملة كقوله  
« ولقد أمر على الثمن بسني »  
(وقد يفيد) أى المعرفة  
باللام المشار بها الى الحقيقة  
(الاستغناء عن الانسان  
لني خسر) اشتر باللام الى  
الحقيقة لكن لم يصبها  
المخية من حيث هو هي  
ولا من حيث حقيقة هائي  
ضمن بعض الافراد بل في  
ضمن الجميع بدليل صحة  
الاستثناء الذي شرطه دخول  
المستثنى في المستثنى منه ولو  
سكت عن ذكره فاللام

فعباساً في هذا القولان الضمير المخ وهذا يندفع ما ترى من التناقض بين التفسير بهنا وقوله بعد وهذا  
 الخ فتدبر (قوله التي لتعريف العهد) أي العهد فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله أو للاستغراق أي  
 المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله هي لام الحقيقة) أي هي من أفراد لام الحقيقة (قوله جعل)  
 أي مدخولها وقوله على ما ذكرنا أي من الفرد المبهم في الأول وجميع الأفراد في الثاني (قوله ولهذا) أي  
 لكون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة (قوله باللام المشار بها إلى الحقيقة) أي  
 لا مطلق اللام وأضايك على أنها لام الحقيقة تغير الأسلوب حيث قال وقد باني وقد يفيد ولم يقل  
 ولا الإشارة إلى واحد غير معين ولا إشارة إلى الاستغراق (قوله ولا بد الخ) جواب عن اشكال صاحب المفتاح  
 وهو أن تعريف الحقيقة أن قصده الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم يتميز عن أسماء الاجناس التي  
 ليست فيها دلالة على البعض والكل وان قصده باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد  
 الخارجي (قوله عن أسماء الاجناس) فإن لا إشارة اليها باعتبار كونها حاضرة فيه وإن كانت حاضرة فيه  
 ضرورة أنه موضوع لها ولا يوضع الالهاما حاضراً للحضور جزء المسمى في لام الحقيقة دون أسماء الاجناس  
 التكرات فهو ملاحظ في الأول ومصاحب في الثاني سم فان قلتما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس  
 المعروف فان كلاما ملاحظ فيه الحضور الذهني جزء من الموضوع له قلت الفرق أن الواضع اعترف في دلالة اسم  
 الجنس على الحضور فربما خارجة عن اللفظ الدال على الجنس وهي ألف فكأنه قال رجعي مثلاً وتسميته  
 للدلالة على الماهية المتقدمة بملاحظة الحضور بشرط اقتضائه بالبخلاف علم الجنس فانه لم يعتبر فيه ذلك  
 حفيد (قوله التكرات) اعترضه الغنبي بأنه كيف يوصف الجنس بالتكرات عند من يفرق بينهما وأجاب  
 بأن المراد من قوله التكرات التي ليس فيها ال (قوله مثل الرجعي) مثال للعرف بلام الحقيقة وقوله  
 ورجعي مثال لاسماء الاجناس التكرات سم (قوله وإذا اعتبر الحضور في الذهن) أي في لام الحقيقة  
 (قوله فوجه امتياز) أي تعريف لام الحقيقة وكتب أيضاً قوله فوجه امتياز الخ يزيد التمييز بين التعريفين  
 الذي استشكله صاحب المفتاح كما يعلم من القول قال السيد إذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور  
 الماهية في الذهن وتعرف العهد عبارة عن حضور فرد معين أو أفراد منها لم يكن اختلاف فيما هو معنى  
 التعريف حقيقة أعني الحضور في الذهن وأما أن الحاضر في أحدهم هو الماهية وفي الآخر الفرد  
 والأفراد فهو اختلاف راجع إلى معروض التعريف أعني الحاضر لا إليه نفسه وأطلق بيان ذلك  
 فراجع سم ويس (قوله عن تعريف العهد) أي الخارجي المذكور في قوله وباللام للإشارة إلى معهود  
 (قوله معناه) أي في الخارج (قوله من غير نظر إلى الأفراد) أي يقطع النظر عن القرائن والأفقيدي ينظر  
 في مدخول لام الحقيقة إلى الأفراد وذلك إرادة العهد الذهني والاستغراق إلى أن النظر اليها من القرينة  
 فقوله ولام الحقيقة إشارة إلى بسائر أقسامها أي بالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي بأقسامه ولام الحقيقة  
 بأقسامها تأمل كذا بخط ح (قوله وهو أي الاستغراق) من حيث هو لا في خصوص المسند إليه فلا  
 يرد عليه إن الغنبي في المثال الأول مجرور والصيغة مفعول به في المثال الثاني ولا بخصوص اللام كما سيذكره  
 أشرار فكان الأولى أن يقول والاستغراق كما ذكر في الأطول (قوله وهو ضربان) لا يفتي على أن  
 التقسيم إلى الحقيقي والعرفي لا يفيض الاستغراق بل هو تخصيص من غير تخصيص إذا تباين المعرف باللام  
 أيضاً أو أحدهم بكون تعريفها حقيقياً أو مدخول السوق عرفي إذا لم يدق من أسواق البلد لا أسواق  
 الدنيا بل الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي أيضاً كذلك لا نلزم بما تقول في بلد البطنج خير من الغنبي لأن  
 بطنجة خير من غنبيه ولا إشارة في كل من البطنج والغنبي إلى جنس خاص منهما معونة العرف ولذا قد يكس  
 ذات في بلد آخر فإن قلت لم يحد الصيغة عهداً تقديرها قلت لا نزاع في معنواهما الكلام فبما ذكرنا  
 كل صيغة وتوازعت في الإرادة تنقطع تراعى بالدول إلى التمثيل بقولنا جع الأمير كل الصيغة اه أطول  
 (قوله وهو أن يراد الخ) فيه أن الإرادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ وأوجب بان الإرادة سبب  
 للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من إطلاق السبب وإرادة السبب وكتب أيضاً قوله وهو أن  
 يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة المناسب لهذا التفسير أن يقال وهو لغوي وعرفي وفسر في شرح

التي لتعريف العهد  
 الذهني أو الاستغراق هي  
 لام الحقيقة جعل على ما  
 ذكرنا بحسب المقام والقرينة  
 ولهذا قولان الضمير في قوله  
 وقد باني وقد يفيد عائد إلى  
 المعرف باللام المشار بها إلى  
 الحقيقة قولاً في لام الحقيقة  
 من أن يقصد بها الإشارة  
 إلى الماهية باعتبار حضورها  
 في الذهن ليميز عن أسماء  
 الاجناس التكرات مثل  
 الرجعي ورجعي وإذا اعتبر  
 الحضور في الذهن فوجه  
 امتياز عن تعريف العهد  
 أن لام العهد إشارة إلى حقيقة  
 معينة من الحقيقة واحداً  
 كان أو اثنين أو جماعة ولام  
 الحقيقة إشارة إلى نفس  
 الحقيقة من غير نظري  
 الأفراد فليتامس (وهو)  
 أي الاستغراق (ضربان  
 حقيقي) وهو أن يراد كل  
 فرد بما يتناول اللفظ

(قوله بل الإشارة إلى الحقيقة)  
 من حيث هي الخ) فهذه  
 هذا من قبيل عهد النوع  
 فإن الماهية المخصوصة  
 التي هي منسوبة تحت  
 مدخول ال معهود  
 المحاطب في محذول وهذا  
 من قبيل العهد الخارجي  
 فأنهم سموا كل ما كانت  
 الإشارة فيه إلى حقيقة  
 معهود من مدخول ال  
 عهداً خارجاً وإن لم يكن  
 المعهود في الخارج فافهم



أوغسطين (أشعل) من استغراق المتن والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد من الأفراد المتن يتناول كل اثنين والمجموع يتناول كل جماعة (بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل) فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم

(قوله بيان ذلك أي بيان أن لاص في الاستغراق إذا كانت نافية للجنس وقوله والاستغراق الظاهر أن يحمل ذلك إذا كان بمعنى النفي (قوله) وقد تستعمل فيه مجازاً) قبل من إطلاق اسم الجزء على الكل والظاهر أنه من إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله) وقسم (شراً) أي كل شريك له من الكثيران وقسم بمعنى النفي والمعدى لأصابعك شراً أي كل شريك له من الكثيرين وقوله بعد ولا نقيم بقريته قوله بعد ولا نقيم شراً (قوله) وأما إذا كانت النكرة (الخ) هذا هو حمل البيان (قوله) فانه ليس أصاً في العموم أي أن لفظ عام في قولهم ما من عام ليس فصافي العموم مع كون من موجود فيه داخلة على لفظ عام وقوله فيكذب نفسه أي لأن من جملة أفراد العام لفظ عام في هذا التركيب مع أنه لم يخص منه البعض

أشعل أو رد عليه أن الجمع قد يكون أشمل كما في قولنا ليس كل رجال يحملون العذرة وهذا الخبر شبيح كل رجل أذيل من عدم حمل كل رجال العذرة عدم حمل كل رجل لها بالأولى ومن أشباع الخبر لكل رجل أشباعه لكل رجل بخلاف قولنا ليس كل رجل يحمل العذرة وهذا الخبر شبيح كل رجل أذيل بالزم من ذلك عدم حمل الجمع ولا أشباع الجمع وأوجب بيان الشمول في نحو هذين المثالين أنهما بالزم لا بالوضع وأشباه المفرد بحسب الوضع والكلام هنا بحسب الوضع فتأمل وكتب أيضاً قوله واستغراق المفرد الخ اعتماد المصنف على تنبيه النظم من هذا لأن استغراق المتن يكون أشمل من الجمع أطول وكتب أيضاً ما نصه هذه مسئلة مستقلة وفائدة جديدة (قوله) وأغريه كصرف النفي في النكرة ولذلك أميل واستغراق الخي باللام (قوله) يتناول كل اثنين ولا يتناول خروج الواحد مطول (قوله) يتناول كل جماعة ولا يتناول خروج الواحد والاثنين مطول وكتب أيضاً قوله يتناول ككل جماعة لأن الاستغراق معناه شمول أفراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع انجماعاً عند الحكم (قوله) بدليل صحة لا رجال الخ) أو رد البيان بالآي لنفي الحسن لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنفي والاستغراق ظاهرة في الاستغراق وتحتل عدم الاستغراق احتمالاً من جوارحه لا عند نفي تنقيصاً عما في رجل بل رجسلاً فانه حينئذ يفقد عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازاً كثيراً في المتعدي نحو غريه من جملة وفلا في غير مضوع علمت نفس ما قدمت وفي المقامات أي الغري يري بأهل ذا المعنى وقسم شراً \* وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة تنقص عما في رجل أو معقدة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار بل رجسلاً مطول قال في الأطول وذلك يعني قوله أو رد البيان الخ بحمل وجهين أحدهما ذكره السيد السند أنه يعني أو رد بيان الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لأنه إذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصافي الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جمع ليس ناصافه بطريق الأولى فيتضح بذلك ثبوت المدعي وبعارضة أن المفرد فيها ليس نصافي الاستغراق إذا كان شاملاً لآلئها لشمول الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى وأما ما أنه يعني أنه لا رية في صحة قوله دون لأرجل بالفتح لأنه نص في الاستغراق بخلاف لأرجل بالرفع فان عدم صحته خفي إذ يصح أن يقال لأرجل في الدار بل رجسلاً ولو جعل لأرجل بالفتح ولأرجل بالرفع لمكان عدم شمول لأرجل بالرفع وشمول لأرجل بالفتح بطريق الأولى أو ردعي كون زيادة من موجبة للاستغراق القطعي قول الأئمة ما من عام لا وقد خص منه البعض فانه ليس نصافي العموم واللام يكن مخصوصاً ببعض فيكذب نفسه وأوجب بانه مسالفة وأدعاء لا قبل الأكاذيب وكتب أيضاً قوله بدليل الخ وبدليل صحة كل رجال جأوني مع تخلف رجل أو رجلين دون كل رجل جأوني ولا يصح صحة كل رجل تسعة الدار دون كل رجال فتدبر أطول وكتب على قوله صحة معاناه أي صدق (قوله) أو رجسلاً هذا في القول بأن أقل الجمع ثلاثة دون القول بانه اثنان وقد اقتصر في البيان على ذكر الجمع لأنه حال المتن منه ولم يعكس لأن الجمع قد يطلق على الاثنين كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم بخلاف العكس نوبى (قوله) وهذا في النكرة المنفية مسلم وأما المعروف الخ) قد يقال كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل صحة الخ فلا اعتراض مدفوع من أصله فتعجب الشارح كلام المتن بقوله سواء كان يحرف التعريف أو غير في جزئ المنع ولهذا قال في الأطول وأنما يتعرض المصنف في بيان كون استغراق المفرد أشمل للعرف باللام مع أن عمدة أصحابه لا تستغراق الجمع المعروف باللام إلا أكثر لأحاطة كل فرد من الجنس بالأحاطة كل جمع جمع قال السيد كانه بطلت الجمعية في الخي باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرر الحكم على الجماعات أدامن جماعة الأولى داخلة في جماعة قوتها ونحن نقول يلزم تكرر الحكم على اتحاد الجنس أيضاً لأن من واحد الأوهو داخل في جماعات متعددة فان قلت جعل الجمع مستغراقاً للمجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري في حق عنه قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك ولا يخفى أن المستثنى المستغراق أيضاً يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً من أواخره متناهية في الحكم ولم يثبت أنه معني كل رجل اهـ ملخصاً وكتب أيضاً قوله وهذا في النكرة المنفية مسلم الخ عبارة المطول ولعلنا نل أن يقول لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في

يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والخوارج عليه الاستغراق وأشار إليه أئمة التفسير وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطلع قوماً كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الابدل يدل على وحدة معنى والاستغراق على تعدده وهما متناقضان أجاب عنه بقوله (ولأننا في بين الاستغراق وأفراد الاسم

قوله) أي يدخل آل الجنسية (الخ) أي التي تتحقق في ضمن كل فرد وهي حيث الاستغراقية فلا يتناقض ما قاله الصامح من أن آل الجنسية لا تنطلي معنى الجمعة (قوله) وأجب بان الدلالة (الخ) بإيجاب أعضائها باقية في الجنس من أن المراد بنبي الجنس نبي الجنس من أفراد الجنس قاله بعض مشايخنا (قوله) يدل على تعدده (أي يستلزم تعدده لان الدلالة حقيقة هوسوف الاستغراق لا الاستغراق على ما نقل) قوله وانما ذلك لعدم الدليل عليه (أي نفي كون الوحدة معناه اعتبار عدم أمر آخر معه مثله لعدم الدليل على أن معناها ما ذكره أي اعتبارها لعدم لان غاية ما يؤخذ من استعمال العرب أن الوحدة عدم الاعتبار المذكور وهو أهم من الاعتبار المسد كوفلا دليلاً في استعمالهم على هذا الخاص

النكرة المضافة فلا يسلّم ذلك في المعروف باللام الخ فاشار بقوله ولوسلم أن استغراق الفرد في النكرة المنقبة أشبه لأن رجالاً في الرجال يدل على الجنس والجمعة فرع بما قصدت بنفسه في الجنس مطلقاً كان الجمعة قد ظلت على قياس المعروف باللام فلا يكون حيث فرق بينه وبين لا رجل سم وجوابه أن المقصد المذكور على خلاف المعهود في الاستعمال لادله من قرينة فلا يريد (قوله) وأما المعروف (الخ) لعل غيره كالوصول والمضاف كذلك ولا يقتصر على المعروف لأن أصل السباق فيه سم وكتب أيضاً قوله وأما المعروف بالانف واللام نحو قوله تعالى أن المسلمين والمسلمات لا تهنأ من المراد كل فرد (قوله) بل الجمع المعروف باللام الاستغراق (الخ) قال في الأطول ولهذا صرح بالخلاف نحو جافى القوم والعلماء لا يزالون إلا أن يدرس مع امتناع قولنا جافى كل جماعة من العلماء لا يزالون على الاستثناء المتصل قال القسري في معجمه لأن المحققين من الخاصة جعلوا أقوم له على عشرة الأواحد وأقوم ضربت زيدا الأربعة من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا أنه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من أفراد المستثنى منه بل يكفي كونه من أجزائه فلا يدل بحجة استثناء الواحد من الجمع المعروف باللام الاستغراقية على إرادة كل واحد واحد وان امتناع جافى كل جماعة من العلماء لا يزالون معاً فهو كالمثلين المذكورين لأن الفرق بان الحكم إما بالنظر إلى أجزاء المستثنى منه وإلى جزئياته فالاستثناء المتصل في الأول بالنسبة إلى كون المستثنى جزءاً في الثاني بالنسبة إلى كونه جزئياً فقوله على عشمه بالنظر إلى الأجزاء فيصيح أن يقال الأواحد على الاستثناء المتصل وقوله جافى كل جماعة بالنظر إلى الجزئيات لا يزالون على الاستثناء المتصل لأن حرق الجماعة جماعة أه (مخلصاً) قوله يتناول كل واحد من الأفراد (أي فكأن مساوياً للفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشمالية الفرد على الجمع المعروف باللام وأجب بان كلام علماء البيان على تقدير أن لا ينطلي معنى الجمعة أي يدخل آل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت عنه معنى الجمعة التي أقلها ثلاثة أفراد وتقدير بقاها الجمع على معناه الأصلي وكلام علماء الأصول والخو والتفسير فيما إذا بطل منه معنى الجمعة تأمل (قوله) مظنة اعتراض قيل هذا الاعتراض انما يظهر على تقدير أن الاسم موضوع للفرد المنشتر أماعلى تقدير أنه موضوع للخاصة فلا لأنه لا تنافي بين الخاصية والتعدد لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة ورده المحقق وغيره وبعبارة ع قوله (ولأننا في الخ) دفع الجواب وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم الجنس أنكرنا قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالة على الوحدة ظاهرة وان قلنا بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تتحقق به وأقلها ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضياً للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق بنا في ذلك فاجاب بما ذكره فقوله مجرداً عن معنى الوحدة إلى التي وضع لها والتي اقتضاها ما يتبادر في أصل استعماله كما بدنا ثم قال ولا يخفى أن زوم المجاز على القول بان النكرة موضوعاً للواحد دون الآخر أه ببعض تغيير وكتم على قوله فالغرض منها ما تتحقق به الخ ما نصه لان أكثر الأحكام المستعملة في اللغة والعرف طارة على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد منها لا عليها من حيث هي سبب بحث في دلالة مثل لا رجل بالغ على نفي الجنس عندهم يجعل الاسم موضوعاً للفرد المنشتر بان مقتضى وضعه للفرد المنشتر دلالة التي على نفي الوحدة لا على نفي الجنس وأوجب بان الدلالة على نفي الجنس بوضع آخر للجموع بان يدعي أن المجموع من لا وأسماء وضع بآراء في الجنس وكتب أيضاً قوله مظنة اعتراض تشا من قوله واستغراق الفرد (قوله) وهما متناقضان (أي الوحدة والتعدد) قوله (ولأننا في الخ) الاسم المفرد لكونه في مقابلة النشئة والجمع يدل بآراءه على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه مثله واستغراقه وان كان مستغداً بالقرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فينبغي أن يتناقض مع مقتضاها فلا يجمعان وحاصل الجواب الثاني منع التناقض بينهما على أن استغراق الفرد بهي الكل الأفرادى على كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماع آخر معه لا الكل المجموعى على كل فرد بشرط اجتماع مع آخر فيكون معناه متافياً للوحدة لا اعتباراً بآخر مثله معه وهذا الجواب يبيح على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار آخر مثله لا اعتباراً بعدم أمر آخر مثله وانما ذلك لعدم الدليل عليه وحاصل الجواب الأول انما لنا التناقض بينهما لكن لأم الاستغراق المفيدة

للتعدد إنما يدخل عليه بعد تقدير يده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما لحقه بعد تقدير يده عنها  
وهذا ما ينبغي على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم أمر آخر معه وهو الظاهر لأنه في مقابلته لا شيء  
والجموع فكما يعتبر فيهما أن يكون آخر معهما كذلك يعتبر في المفرد أن لا يكون آخر معوه وما ذكرنا ظاهر  
لأن ترتيب البحث تقدم الجواب الثاني على الأول وإنما قدمته إشارة إلى رجحانه عند الحكيمة وكتب أيضا  
قوله ولا تتناقى بين الاستغراق الخ جعل التنافي بين الاستغراق الذي هو مدلول حرف الاستغراق والأفراد  
الذي هو الدال على الوحدة ولا نسب أن يحصل التنافي إمامين الدالين وهما حرف الاستغراق والوحدة سم (قوله لأن الحرف) فيه  
التعبد للأفراد الدال على الوحدة وإمامين المدلولين وهما الاستغراق والوحدة سم (قوله لأن الحرف) فيه  
تغليب الواضح لأن الاسم إنما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الأفراد بمجرد ادعاء معنى الوحدة كيف وتناقى  
الاستغراق بمجرد في المضاف والموصول والمضاف إليه كل أيضا أنه أطول (قوله الدال على الاستغراق)  
فيه أن مدلول حرف التعريف ليس الاستغراق وإنما يجيء من القرينة أطول (قوله بمجرد)  
(الخ) أي فصيحة محتملا للوحدة والتعدد لأنه قصد به الجنس وبداخل حرف الاستغراق تعيين للتعدد وكتب  
أيضا قوله مجردا الخ فتبين من المتن لجرد التمكن أطول (قوله عن معنى الوحدة) أي عن اعتبار الدلالة  
عليها والألفاظ بدل الموضوع عليها سم (قوله وامتناع الخ) جواب سؤال وهو أن يقال حيث جرد عن معنى  
الوحدة وبمعنى حرف الاستغراق دل على متعدد واذ دل على متعدد فلم ينحجز وصفه بالجمع فأجاب بما  
ذكر واقتضاه على التعليل بالمحافظة بمعنى على قطعه للنظر عن قوله ولأنه الخ وكتب أيضا قوله وامتناع  
وصفه أي مطرد أو لا فقد وصف بالجمع في أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض عند الحكيمة ولم  
يطرد واذك فطر إلى جوابي راضيا عما لمعني كما جاز ذلك في من لأن دلالة المفرد على التعدد عارضة بخلاف من  
فإن لا تتأهل إلى الواحد والمتعدد بطريق الوضع (قوله على التماثل اللفظي) بمعنى دلالة كل من الصفتين  
على الجماعة لفظا فلا يراد بهما الجموع سم أي كالقوم والراهط فأنها توصف بالجمع الصبي (قوله ولأنه الخ)  
الأولى ولأنه الخ فإن هذا جواب ثان منافي لما قبله لاقتضاه بقا معنى الوحدة واقتضاء الأول سلها عن  
وكتب أيضا قوله ولأنه بمعنى كل فرد أنت خير بأنه لا يجزى في مثل لار حل بالفتح لأن معناه في الجنس  
وأجيب بأن هذا الجواب خاص بالمعز باللام كما في الحق وقد ذكر بعضهم أن المراد بقوله لا في لفظي الجنس  
إنه الثاني المسك عن جميع أفراد الجنس وعليه لا يراد بالجنس من أصله (قوله بمعنى صكل فرد) ير بدأ  
الاستغراق المتناقى لأفراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو مجموع أذ ليس فيه ملاحظة فردية من أصلا  
بخلاف شمول كل فرد فانه لا يتنافى نوى وكتب أيضا قوله بمعنى كل فرد يعني ولأننا في الوحدة الأصح  
الأفراد دون كل فرد لا تصاف كل فرد بها سم فحاصل الجواب الأول منع أن يكون ثم وحدة وحاصل الثاني  
منع أن المراد بالاستغراق مجموع الأفراد حتى ينافي الوحدة بل الشمول السكول فردا ينافي الوحدة (قوله)  
للمجموع (الأفراد) أي لا كل فرد بشرط اجتماعهم آخر (قوله وهذا) أي لا حيل أن معناه كل فرد للمجموع  
الأفراد وكتب أيضا ما نصه أي لا مجرد المحافظة على التماثل اللفظي (قوله امتنع وصفه) يعني بالجمع (الخ) بأن  
يحمل الجمع فعلة وكذا امتنع جعله حالته وخبره لا الأولى ترك تعذيب السكول أطول (قوله وإن حكاه  
الأخفش) أي وقاس عليه (قوله في نحو الدينار الخ) أي في نحو قومه أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم  
البيض وكتب أيضا قوله نحو الدينار الصفر الدينار أصله الدينار بالضعيف بدل ليل جمعه على دينار وكذا  
الدينار أصله الدينار وذا الجموع على دينار وكتب أيضا قوله في الصالح ومن قوا أعدهم قلب أحد حرفي  
الضعيف بأعداد أن تكسر ما قبلها أو وقع في بناء مجتذوم هذا ظهر أن السنوات وقور المجمع سنة لا سبى بناء على القاعدة  
لكنه وفتح حكاه صاحب الكشف أطول الباء وأظهر السنوات وقور المجمع سنة لا سبى بناء على القاعدة  
الممهدة ولما شبه شارح هذه الدقيقة صاروا إلى المحذور أنت خير بأن المحذور مشروط بالقرينة الصارفة  
عن الحقيقة ولأنه أرقع الوثوق فزى وكتب أيضا ما نصه أنه الدينار ليس بمعنى كل دينار بل الدينار مجردا  
عن الوحدة ثم ذهب الأخفش ينافي وجوب المحافظة على التماثل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هنا  
فلا يلبي التعرض للذهب الأخفش في شرح المتن أفاده السيد (قوله وبالإضافة أي تعريف الخ) لا يذهب

لأن الحرف) الدال على  
الاستغراق يحرف النفي  
والتعريف (أي بما يدخل  
عليه) أي على الاسم المفرد  
حال كونه (بمجرد ادعاء)  
الدلالة على (معنى الوحدة)  
وامتناع وصفه بغير الجمع  
للمحافظة على التماثل  
اللفظي (ولأنه) أي المفرد  
الدخيل عليه حرف  
الاستغراق (بمعنى كل فرد  
للمجموع الأفراد وهذا  
امتنع وصفه بغير الجمع)  
عند الجمهور وإن حكاه  
الأخفش في نحو الدينار  
الصفر والدرهم البيض  
(وبالإضافة) أي تعريف  
المستند إليه بالإضافة إلى  
شيء من المعارف

(قوله فيه) أن مدلول حرف  
التعريف الخ يجب أن  
بأنه لا مانع من أنه دال على  
الاستغراق بواسطة القرينة  
(قوله لجرد التمكن) أي  
بعد أن كان التمكن مع  
الوحدة



أهوأه ونحو ذلك والاختصار  
مطلوب لضيق المقام وفروط  
السأ مثل كونه في السجين  
والحبس على الرحيل  
(مع أن كسب التمانين  
مصدرة أي بعد ذهاب  
في الأرض وتنامة

جنب وخائف بمكة موثق  
الجنب المحنوب المستمتع  
والجنان الشخص والموثق  
المقد ولطف البيت خير  
ومعناه قصر وقتن (أو  
لتضنها) أي لتضن

الإضافة تعظما لسان  
المضاف إليه أو المضاف أو  
غيرهما كقولك في تعظيم  
المضاف إليه (عبدى حضر)  
تعظيمًا لأنك عبد

(وفي تعظيم المضاف) عبد  
الخلقة (ركب) تعظما  
لعبادته عبد الخلقة (و)  
في تعظيم غير الخفاف  
والمضاف إليه (عبد  
السلطان عندى) تعظما  
للتكلم بأن عبد السلطان

عنده وهو غير المسند إليه  
المضاف وغيره المضاف  
إليه المسند إليه وهذا معنى  
قوله (أو غيرهما) (أو) لتضنها  
(تخبر) المضاف (نحو ولد  
الحمام حاضر) أو المضاف  
إليه نحو ضارب بنحاضر

أو غيرهما نحو ولد الحمام  
جليس زيد أو لا غناؤها  
عن تفصيل متعذر نحو  
اتفق أهل الحق على كذا  
أو تعسر نحو أهل البلد  
فعلوا كذا أولاته يمنع عن

علينا أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا تختص بالتعريف بل تتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن  
التعريف فذكر بن تحقير ولد حمام حضر أو بصاحبه وتحقير ولد الحمام لأن القوم أهدأ لهما من غير  
ظهور وجهه أطول (قوله لأنها) أي الإضافة قال في الأول لأنها أي الإضافة إلى المعرف بالإضافة فافهم  
(قوله أخصطر برق) ظاهره أنها أخصطر طرق التعريف وليس كذلك إذ لا يظهر ذلك إلا في الموصول وأما  
العلم والضمير وأسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون الأمر بالعكس وأجب بأن المراد أنها أخصطر الطرق  
التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام كما هنا فافهم مقصود المتكلم أفاده أنه يحب وبه يأمل  
(قوله أي مهوأي) أصله قبل الإضافة إلى ما بالمتكلم مهووى اجتمعت الواو والثانية مع الباء وسبقت احداهما  
بالسكون قلبت الواو باء وأدغمت في الباء وكسرت الواو الأولى بالناسبة وصرح أن لا يؤول الهوى بالمهوى وأن  
براحيل هو أي وهو القلب يعني أن القلب سار بسر الحبيبة وجرى موثق بمكة أو براد أن نفس الهوى سار  
بسر القلب السار بسر الحبيبة وهذا وكان المناسب أن يقول أي مهووى بناءً لتأنيث قبل باء المتكلم كما  
أغترأ إليه يدل عليه ما بعده هذا البيت من الطويل

عجبت لمرأها وأنى تخلفت \* إلى وباب السجين دوني مغلق  
ألم تخبت ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت النفس تهرق

ولا يرسلنا ذكر مصد لانه لفظ هوأي (قوله ونحو ذلك) كن أهوأه والذي يدل على قلبه (قوله والحبيب  
على الرحيل) أي عازم عليه والجملة حالية (قوله مع الريب) اسم جمع للراكب وبانين جمع يمان أصله يعني  
حذفت الباء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار على حذف لاء لاتقاء الساكنين  
كذا قالوا والظاهر أنه حذف باء النسبة وعوض عنها الألف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتخفيف  
ومصد من أصعد في الأرض مضى فأصله نحو وقفة بركة المقام نظر عبد الحكيم (قوله البانين) جمع

يمان بمعنى في حذف إحدى الباءين وعوض عنها الألف المتوسطة (قوله أي بعد) من أبعد اللازم  
معنى بعد (قوله المستبمع) الذي يتبعه الرقباء والحراس وأقومه فلا ينفلت عنهم لموافاة عبد (قوله وتخرن)  
أي على بعد الحبيب (قوله أو لتضنها الخ) لا ينبغي أن هذا التضن قد يو جد في غير صورة الإضافة كما في  
قوله الذي هو عبد السلطان عندى وكذا في نظيره فالوجه أن لا تخرج الإضافة إلا بانضمام الاختصار  
إليها سم وأنت خبر جماعي غير مرن أنه لا يشترط في النسبة اختصا صاها بما ذكرته ولا كونها أولى  
به بل يكفي أن يكون بينهما مناسبة كما قدمه هوأيضا (قوله لسان المضاف إليه) قدمه على المضاف لانه

مقدم عليه في الاعتبار وإن أوسعته في الذكر سم (قوله عبدى حضر) اللطف عبدى عندى  
أطول (قوله تعظما للتكلم) وفيه أيضا تعظيم للعبد لأنه ليس مقصودا ولا ملاحظا (قوله وهذا معنى)  
(قوله أو غيرهما) أي وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى رد أن ملاذ من المثال  
الثالث ليس غيرهما بل منهما ما يصدق على الباقي عندى أنها مضاف إليها (قول أو تحقير المضاف) أي  
للمسند إليه المضاف لأن الكلام فيه سم (قوله أو لا غناؤها عن تفصيل) هذا يعني عنه قوله لأنها أخصر

طريق يس ويدفع بان الخطأ وهذا مختلف (قوله أولاته الخ) الضمير لسان (قوله مثل تقديم البعض  
الخ) أي المؤدى ذلك إلى مناقضة ومقد أو نحوهما (قوله وأما تكبره) أي إرادته نكرة وكتب أيضا قوله وأما  
تكبره أي تكبير المسند إليه يشمل المثني والجمع ولا ينافيه قوله فلا فردان الأفراد في المثني القصد  
إلى بعض أفراد معناه وهو أنان مما صدق عليه مفهومه وفي الجمع القصد إلى بعض أفراد معناه وهو  
جاعة مما صدق عليه مفهومه من حاشية سم وكتب أيضا ما صدق عليه التكبير على التوابع والفصل  
أخرا زان الفصل بين التعريف والتكبير مع شدة تناسبهما والفتح قدم التوابع والفصل على التكبير  
الاختصاص الفصل بالمازف ومزيد اختصاص التوابع بها أطول (قوله فلا فردان) وذلك لأن النكرة

أن كانت موضوعة للفرد واختر أو ليس استعماله في الفرد فتذكر النكرة تجعل على الغالب  
الفصل ما مثل تقديم البعض على بعض نحو علماء البلد خاطرون أي غير ذلك من الاعتبارات  
(وأما تكبيره) أي تكبير المسند إليه (فلا فردان)

الذي هو الفرد بقدر بقدر المقام سم وكذب أيضا مانصه الفرد قد يكون شخصاً وقد يكون نوعاً لكن المتبادر منه الشخص فإذ لم يجعله مقابلاً للنوعية مع أن المحتاج جعل الأفراد ملامها أطول (قوله أي المقصد الخ) عبارة الأطول أي جعل المسند إليه فرداً من شيء بأداة فردية فإن جعل الشيء شيئاً يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليه ما قوله تعالى فلا تصحوا له أن هذا أي أن لا تعتقدوا أولاً ثم ذكره لهذا (قوله أي فرد) أي غير معين (قوله وطاهر حل) هو مؤمن آل فرعون من أقصى المدينة أي آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كفي في الجلائل وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التي كانت بناحية الخيف تغرب تبعد عوم موسى عليه السلام (قوله أو النوعية) الأظهر أو النوعية من مكان قوله أو النوعية أي جعل المسند إليه نوعاً لأنه تفنن في ذكر الأسباب فأبرز بعضها إلى صورة القرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم أطول (قوله أي المقصد الخ نوع منه) لعله أخذ المقصد من بناء المصدر يجعله مصدر المتعدي أي جعل نوعاً والجعل بالمصدر كقوله نظر ذلك في قوله وبالعلمية (قوله وعلى إصهارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للنوعية مخرج إلى جعل غشاوة من الجازا لا اعم من الحقيقة لصبر التعالي نوعاً منها إذا خلاصتها يس (قوله أي نوع) أي غير متعارف إذ كما يفيد التشكيك النوعية بقيد الأجناس المؤدى إلى عسر الازالة لعدم المعرفة بذلك النوع حتى يعرف بطريق أو انتفاء فعدم ما قالوا أن أقصى الحق المقام جله على التعظيم كفاعله الافتتاح أي غشاوة عظيمة فتصوّل بين إصهارهم والحق المين بالكية كذا في الأطول (قوله وهو غطاء التعالي) الإضافة البيان (قوله التعالي) عبر به إشارة إلى تكافؤ المعنى عن الآيات وأن ليس بهم معنى حقيقة بل يعرفون الآيات في فهمونها لكن يظهر من أنهم لم يعرفوها سم (قوله وفي الافتتاح الخ) والأول ذكر ما لم يخشروا روح مذهب إليه المبخشري بأنه علم منه أن أولئك الكفار يخشون ويحذون بآيات الله الظاهرة التي يراها كل بصير عتادا أو أنكاراً للمعسوس لأن التعالي تكلف المعنى والمعاند شأنه أن ينكر كل ظاهره ويبعد عنه كل وجه فالآية عليه مفيدة لعنادهم ومكاربهم على أبلغ وجهه والمقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك النافع وكتب أيضاً قوله وفي الافتتاح الخ لانتفاي بينهما حالات الغشاوة العظيمة نوع من الغشاوة سم وكتب على قوله لانتفاي بينهما الخ مانصه لكن المقصد مختلف (قوله أو التعظيم أو التقدير بأن يكون بلغ في ارتفاع الشأن أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه في الأول ولعدم الاعتداده بالانتفاي إليه في الثاني فلهذا أنكر وكذا يقال في التكثير والتقليل (قوله له حاجب الخ) الخجب يستعمل بمن قال تعالى كلا أنهم عن ربهم يومئذ نحوبون فقوله له حاجب صلته بمنحذوفة وفي كل أمر ظرف مستقر صفة لحاجب أي له حاجب من الأرت كلابي في كل أمر يشبهه وهو الشين وفيه إشارة إلى أن المانع له هو كونه شيناً لأمر أو عيباً لحكيم أو أن في معنى عن وبعبارة قوله له حاجب يعنى النفس الإنسانية وهي كالألف التي لا غيرة بانية هي الخاطبة وهي التي تناب وتعاقب ولها تعلق بالقلب العمانى التصوري الشكل تعلق العرض بالجواهر (قوله وليس له عن طالب العرف حاجب) أو رده عليه أن اللائق حذف طالب لأن الخجب للطالب عن العرف لا للبدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أي عن أحسان طالب العرف أي أحسانه إليه أي ليس له حاجب للطالب عن أحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب العرف كناية عن زورهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي عن أحسانه كإقيل أهو كتب أيضاً قوله وليس له كان الأولى إفاء لآله ما قبله عليه إذ لو كان مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشبهه فتأمل أفاده في الأطول (قوله أي مانع حقير) وهذا أولى من القول باعتبار عموم النكرة المنفية لطابق الأولى أي يكون بينهما وبين الأولى انطباق وليكون فيه إثبات الشيء بدليل لا استفادة انتفاء الخجب العظيم من انتفاء الخبير بالأولى وكتب أيضاً قوله أي مانع حقير قال الحفيد يمكن أن يكون التنوين للفردية الشخصية أي ليس له حاجب واحد فكيف بالمتعدد لكن يغور على هذا الطابق بين التنوينين (قوله نحو ورضوان من الله أكبر) أي رضوان قليل أكبر من كل نعم في الجنة لأن كل مأسواهم غمراه وهذا المعنى أولى بما قيل أي رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كأنهم لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات

أي المقصد إلى فرد ما يحق عليه اسم الجنس (نحو) وجاهر بجعل من أقصى المدينة يسى أو النوعية) أي المقصد إلى نوع منه (نحو) وعلى إصهارهم غشاوة أي نوع من الأغطية وهو غطاء التعالي عن آيات الله وفي المفتاح أنه للتعظيم أي غشاوة عظيمة (أو التعظيم أو التقدير كقوله له حاجب) أي مانع عظيم (في كل أمر) يشبهه أي عيبه (وليس له عن طالب العرف حاجب) أي مانع حقير فكيف بالتعظيم (أو التكثير كقوله لهم أنه لا بلا وإن له غمما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر)

قوله وبعضها في صورة الحامل المتقدم (هو النوعية) لأن النوعية كونه نوعاً وهذا أمر ذاتي له سابق على الأبرادوه كلّه يقطع النظر عن تقدير الشارح المقصود الأفهو متقدم فهما بهذا الاعتبار عن تأويل النوعية بالتأويل والأفهو متأخر (قوله بتقدير مضاف) أي مع جعل قوله له غير متعلق بحاجب بل محذوف وتقدير متعلق به هو للطلب وقوله أي عن أحسان طالب العرف مضافة أحسان لادنى ملائسة

ولأنه تضمن الإشارة إلى كبريائه والوعد لا يطرق الحزم كما هو شأن المملوك الإشارة إلى أنه غني عن العالمين  
عبد الحكيم وكتب أيضاً ماضية فالتكبير في رضوان التقليل وأخلق عليه التقليل مجازاً باعتبار ترتيب الرضا  
منزلة المعهودات نظراً إلى تعدد متعلقاته والألفا في نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة (قوله وعلو  
الطاقة) أي المبرمة (قول باعتبار الكميات) أي في المعهودات وقوله والمقادير أي فيما عدا ذلك من  
الكميات والموزونات والمنسوجات (قوله أو تقدر كما في الرضوان) لأن الكميات والمقادير فيه انما هي  
باعتبار متعلقاته لا باعتبار نفسه فالكميات والمقادير فيه بقدر به فالتمثيل به من حيث أن الكميات  
والمقادير فيه تقدير به فلا ينافي أن التثنية فيه للتقليل كما مثل المصنف فتأمل وكتب أيضاً قوله كما في  
الرضوان لكن هذا المثل ليس من التكثير انما هو من التقليل وسهل التمثيل به عدم اختصاص اعتبار  
المقادير المقسمة بالفرق بين التكثير والتعظيم وتعدية فاراً إلى التقليل والخبر (قوله وكذا الخمر والتقليل)  
لأن الخمر بمسبب الخطأ الشأن ودون المبرمة والتقليل بمسبب الكمية تأمل (قوله ولا إشارة إلخ) أي لأن  
الخطأ يقتضي الغايبة وقوله إلى أن بينهما أي بين التعظيم والتكبير (قول هذا نظري إلى التكثير) التكثير  
المستفاد بالتكبير قد رآه على التكثير المستفاد من جمع الكثرة الذي هو رسل في التاكسير حصلت  
المالعة في الكثرة فلا اعتراض (قوله أي كل فرد إلخ) فيه أن المجل على الفرد لا يناسب التفصيل بعد وهو  
قوله فبهم من شيء الخ فان الظاهر أنه تفصيل للأصناف وحمله على الأفراد كلف سم وكتب أيضاً قوله أي كل  
فرد إلخ حاصل التفسير الأول أن خلق الشخص من الشخص فالتكبير في دابة وماله للحد من الشخص وحاصل  
التفسير الثاني خلق النوع من النوع فالتكبير في دابة وماله للوحدة النوعية والكلام محمول على الغالب  
فلا راد آدم وهو أوعى وما يتولد من التراب كآفة رقا القرب والبر غوث ونحو ذلك قال الفري وما  
ينبغي أن يتنبه أن اعتبار الأفراد والنوعية في الطرفين هو للامية بينهما ولا فيجوز اعتبار الأفراد في  
جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى أن كل فرد من أفراد الدابة مخلوق من نوع من الماء المختص بذلك  
الأفراد وبني وجهه رابع لا يصح وهو اعتبار النوعية في جانب الدابة والأفراد في جانب الماء بمعنى أن كل نوع  
من أنواع الدواب مخلوق من فرد من أفراد الماء ومعد محته مظاهر فتمثل ومنع في الأول اعتبار الأفراد في  
الدابة والنوعية في الماء، وعليه بأنه خلاف الواقع وكتب على قوله فلا راد آدم الخ ماضية أي على الاحتمال كما  
في الأول (قوله هي نطفة) أي الخ تخصيص الأب لكونه المنسوب إليه الولد فلا ينافي أن الخلق من نطفة  
الأب والام قاله عبد الحكيم ويحتمل أن مراده بالأب مطلق الأصل مجازاً مرسل (قوله أو كل نوع إلخ) والنوع  
يصح خلقه والمخلق منه باعتبار أفراد لكن ليس الغرض الأشعار بالفردية بل بالنوع في ذهن الفرد ع  
وكتب أيضاً قوله وكل نوع من أنواع الدواب الخ أورد عليه البغل فإنه لم يخلق من نوع النطفة المختصة به التي  
هي نطفة البغل وأجب بأن نوع المطفة المختصة بالبغل هو المركب من نطفة الحمراء ونطفة الفرس (قوله وهو  
نوع النطفة) قال في الأول ولصاحب الفتح تفسير قوله وهو نوع الماء بمعنى النطفة أذهي نوع من الماء ولم  
ينفك إلى المصنف لأنه خلاف سوق النظم لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء أي كل نوع من الدواب  
بماء أي نوع من النطفة (قوله فاذنوا بحرب) ويحتمل النوعية أي نوع حرب غير معارف وهو حرب جند  
الغيب لا يدرك حرمهم حتى يدفع ضرره أه أطول (قوله أي حرب عظيم) لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل  
في انتهى عن موجب الحرب في مكان المناسب في المقام الحرب العظيم ع (قوله أن نطق) أي بالساعة  
(قوله لا لتأ كيد) أي لا لجد التاكيد ولا فالفعل المطلق لا ينقلع عنه نوب (قوله وهذا الاعتبار إلخ)  
أي يكون المفعول المطلق هنالك النوعية لا التوكيد وهو جواب عن اشكال بورذ على مثل هذا التوكيد  
وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء  
وليس مصدر نطقن محملاً غير نطقن مع النطق حتى يخرج الظن من بينه وما ذكره الشارح يدخل الاشكال  
ولا حاجة لتأ كره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير أي أن نطقن لا نطقن (قوله مفرغاً)  
أي استثناء مفرغاً فخر غائت مصدر محذوف وهو مصدر نوعي ولا يصح جعله خالاً من الاستثناء لفقدان  
شرطي، الحال من المضاف إليه المعتبر عند الحاجة فتدبر (قوله على أن يكون المصدر لتأ كيد) فان كان

أن التعظيم بمسبب ارتفاع  
الشأن وعدو الطبقة  
والتكبير باعتبار  
الكميات والمقادير  
كما في الأول أو تقدر كما في  
الرضوان وكذا الخبر  
والتقليل والإشارة إلى أن  
بينهما فرقاً قال (وقد جاء)  
التكبير (للتعظيم والتكثير  
نحو وان تكبره لفتة كذبت  
رسول) من قبل (أي ذوو  
عدد كثير) هذا نظري إلى  
التكثير (أو ذوو) (أي  
عظام) هذا نظري إلى التعظيم  
وقد يكون للخبر والتقليل  
معاً نحو حصل لي منه شيء  
أي حقير قليل (ومن تكبير  
غيره) أي غير المسند إليه  
للافراد أو النوعية ونحو والله  
خلق كل دابة من ماله أي  
كل فرد من أفراد الدواب  
من نطفة معينة هي نطفة  
أبيه المختصة أو كل نوع  
من أنواع الدواب من نوع  
من أنواع الماء وهو نوع  
النطفة التي تخص بذلك  
النوع من الدواب (و) من  
تكبير غيره (للتعظيم نحو  
فأذنوا بحرب من الله  
ورسوله) أي حرب عظيم  
(والتفسير نحو أن نطقن  
الأنطا) أي أن نطقنا حراً  
إذا لظن بما يقبل الشدة  
والضعف فالفعل المطلق  
هنا النوعية لا لتأ كيد  
وهذا الاعتبار صريح وقوعه  
بعد الاستثناء مفرغاً مع  
امتناع ما مر به لا ضرباً  
على أن يكون المصدر  
للتأ كيد لا أنه مصدر شرطية  
لاحتتمل غير الضرب

لأنه لم يمنع وكذا ان كان للعدديان كان التنوين فيه الوحدة والتكثير (قوله والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا) أي ولا يلزم استثناء الشيء من نفسه وكذا يلزم التناقض لأن ما ضربت به نفى  
 نفي الضرب والآخر يا يقتضي إثباته (قوله فكذلك صريح لفظ البعض) أي بقصد التعظيم بل هو من  
 باب أولى (قوله في هذا الإجماع) أي حيث أريد المقيد بالطلاق حتى كان هذا المطلق لا يصلح إلا الله اه سم  
 (قوله من تخفيفه) أي لأن إجماعه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفته وأجل من أن يعرف حتى  
 يصرح به والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد ع (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع  
 الوصف لأنه إذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالنبع (قوله أي وصف المسند إليه) أي سواء كان منسكرا  
 أو موصوفا فالوصف من جهة أحوال المسند المطلقا (قوله والوصف قد يطلق الخ) قد لا يحقق هنا وفيما بعد  
 (قوله وهو أنسب ههنا) أي بالتعليل أي لأن الذي يعلل هو الأفعال وكتب أيضا قوله أنسب ههنا وأوفق  
 الظاهر أن فعل التفضيل ليس على يابه (قوله وأما يابه) فيه أنه يجوز أن يراد باليان التابع المخصوص  
 فلا يتعين المصدر وأجاب الاستدانة أغلب في المصدر سم وأما التابع المخصوص فالسائغ فيه عطف  
 السان فتري (قوله أي أما ذكر الخ) تفسير لغتي المصدر سم (قوله بمعنى المصدر) أي ذكر الصفة (قوله  
 والأحسن أن يكون الخ) أي لأن النعت هو المبدن والكشف أولها والذات والمعنى المصدرى إنما يضاف  
 بهما ثانيا وبالعرض سم (قوله وبضمه الخ) فيكون فيه استخدام (قوله في البديع) قد يستقنى عن ذلك  
 يصحله وأرجحنا إلى الصفة المفهومة من الوصف لأنه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة سواء دلوا أو اقرب  
 للتعوي سم لكن رجحنا الشرح لاحتمال الاستخدام لأنه من الحسنات للكلام (قوله كاشفا عن معناه) ذكره  
 بعد قوله مبينا لأنه لا التبيين قد يكون ببيان لازمه أو صفة مع أن المراد به كشف معناه فيكون قوله كاشفا  
 عن معناه تفسيراً للبراز من قوله مبينا قال في الاطول بين بقوله كاشفا عن معناه أراد بقوله مبينا فجعل  
 عبارة الحكم مثالا وهذا من البدائع (قوله عن معناه) أي ماعني بالوجه وبالحجاز يا (قوله الجسم الطويل الخ)  
 أراد به الجسم الطبيعي لا التعلمي أهو لا يحتاج إلى فراغ أكونه عر ضلانه عبارة عن الامتدادات الثلاث  
 الطول والعرض والعمق من رسالة شيخنا السيد البدي وكتب أيضا قوله الجسم الطويل الخ هذا عند  
 المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من المبدئي والصورة عند المتكلمين هو المركب من جزآن فصاعدا سم  
 أي من جوهر من فردين فكثر وعند أهل اللغة البدن (قوله الطويل) استشكل بأن كل واحد صفة على  
 حده سم أنه ليس كاشفا والجواب أن كل واحد ليس صفة على حده وليس كاشفا والصفة الكاشفة مجموعها  
 أو الأول مقيد بما بعده فتدبر سم وبعبارة السيد الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع لأنه صفة واحدة  
 بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والأعراب كانه قبل الجسم الذاهب في الجهات كما  
 قولك حلوا مض خبر واحد معنى كانه قبل ضم تعدد اللفظ والأعراب ثم قال ومنهم من قال الوصف  
 الكاشف هو الطويل الموصوف بما بعده فالعرض العميق صفتان مخصصتان للطويل اه قال بس  
 وانظر هلا قيل ان الاضافة في قوله وأما وصفه الجنس الصادق بالواحد والمعدود وبهذه أقول الشارح فان  
 هذه الأوصاف بصيغة الجمع اه أقول جوزه هذا الوجه في الاطول وعليه لا إشكال لأنه لا بد أن الكاشف  
 يكون بالمتعدد كما يكون بالواحد ولا يخفى أن هذا كله لا يحتاج إليه إذا لم يراد بالكاشف الكاشف ولومن  
 وجه فلأمر بذلك فلا قال في الاطول ولا يجب في الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهر للكنه أو مبرزه  
 عن جميع ما عده بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ثم قال كل من الأوصاف الثلاثة وصف كاشف بين  
 الجسم بوجهه والمجموع وصف كاشف بالعرض نسبة الحد الخ ما قال وكتب أيضا ما نصه الطول الامتداد  
 المفضي وأولاً والعرض الامتداد المفضي وضم ثانيا والعمق ما يقاطعها وتفسير الطول بازدا امتدادا  
 والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الأضلاع (قوله يحتاج الخ) خبر قوله الجسم وكتب أيضا  
 قوله يحتاج الخ فيه أن الاحتياج إلى الفراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العسيمي بل الجوهر  
 الفرد كذلك كما يحتاج إلى الفراغ خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذه التعريف يعرفون بالجوهر الفرد  
 ويخالفون الحكماء في أنكاره فلا وجه تخصيصه والجواب أنه أراد الاحتياج إلى فراغ ممتد ولا يخفى

والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره وكان التنكير الذي في معنى البعضية بقصد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات أراد محمدا عليه الصلاة والسلام في هذا الإجماع من تخفيفه وأعله قدره لا لا يخفى (وأما وصفه) أي وصف المسند إليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله وأما يابه وأما الأبدال منه أي أما ذكر النعت له (فلكونه) أي الوصف بمعنى المصدر والأحسن أن يكون معنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضمه معناه الاسترخاء على ما سيبي في البديع إن شاء الله تعالى (مبينا) أي المسند إليه (كاشفا عن معناه) كقولك الجسم الطويل العرض الخ الخفي يحتاج إلى فراغ يشغله فإن هذه الأوصاف مجاميع الجسم ويقطع تعميها

(ويشعر في الكشف) أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والابيضاح وإن لم يكن وصفا ٢٦٥ السند إليه (قوله الالهي الذي يظن

بأنه الظاهر كان قدر أي  
وقد سمعنا) قال الالهي معناه  
الذي التوقد والوصف  
بعده مما يكشف معناه  
ويوضحه لكنه ليس بمسند  
إليه لأنه مرفوع على أنه  
خبر إن في البيت السابق  
أعني قوله

الذي يجمع السامع والناظر  
إدته والبر والتقي جعلا  
أو منصوب صفة لاسم إن  
أو بتقدير أعني (أو) لتكون  
الوصف (مخصوصا) للسند  
إليه أي مثلا اشتراكه أو أضافا  
أحتماله في عرف النفاة  
التفصيل عبارة عن  
تقليل الاشتراك في النكرات  
والتوضيح عبارة عن رفع  
الاحتمال في المعارف (نحو)  
زيد السامع عندنا) فإن  
وصفه بالتأخر رفع احتماله  
التأخر وبغيره

(قوله الآن يكون الظن  
الخ) هذا احتمال لما سبق  
من جعل مفعولي الظن  
محذوفين أو تتر به مستزلة  
اللازم إذا المفعولان على هذا  
مذكوران والمفعول الثاني  
هو بلى أي يظن الشيء  
الظنون بهذا الظن وأقعا  
بلى فهو وجه آخر (قوله)  
ففيه بالنار المشتعلة) أي  
وحد فهو رضى الرباني  
من لوازمها وهو الاتقاد  
ويحتمل أن يكون فيه  
استعارة تصرفه بتعنه  
(قوله ونرد على جعل الخ)  
هذا لا يتضح الأعلى كلام

أنه من خصائص الجسم الطبيعي الظو يل الخ من رساله شيخنا السيد البيهقي (قوله ونحوه) بهتدا  
خبره قوله الثاني (قوله وإن لم يكن وصفا الخ) فيما أشارة إلى حكمة فصله عما قبله وراذ في الاطول  
أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف فإن السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه  
تفصيل معنى الالهي لأن معناه الذي المتوقد وان استلزمه (قوله الالهي الخ) من المنسرح وأجزأوه  
مستغلين مفعولات مفتعلن من تين (قوله الذي يظن بلى الظن) قبل مفعول الظن بمحذوف أن أي يظن  
متصفا بصفة وقبل هو مثل منزلة الأوزم وقوله بلى لبيان موضع الظن وكان قدر أي الخ حال من فاعل يظن  
أي يظن مشبها للرأي والسمع وهو أولى من جعله حالاً من الظن أي يظن الظن مشبها بالرأي والسمع سم  
وقوله للرأي والسمع الأوضح أن يقول بالرؤية والسمع أي الرأي والسمع لكنه قصر المسافة وقوله بالرأي  
والسمع الأولي بالرؤية والسمع الثاني بالظن بمعنى المظنون وجوز الحذف كونه صفة للظن يجعل  
أل للعهد الذي فهو في حكم النكرة (قوله الذي المتوقد) فقول الذي يظن بلى الظن الخ نفسه بلى الالهي  
باللزام أن يلزم من كون الشخص ذكرا ما توقد أنه اذا ظن بلى ظنا كان ظنه موافقا للواقع كله أم كان كان من  
المرئيات أو سمعان كان من المسموعات وكتب أيضا قوله المتوقد كانه عن شدة فهمه فسيبه بالنار المشتعلة  
(قوله مما يكشف معناه) أي باللزام (قوله لكنه ليس بمسند إليه) أعاده توطئة لما بعده والأفقد تقدم ذلك  
(قوله لأنه مرفوع الخ) لقال لأنه خبر إن لكان أحصر لكنه أتى به لمقابلة قوله بعد أو منصوب صفة  
لاسم إن أو بتقدير أعني تأمل (قوله على أنه خبر إن) الذي ساعده السوف إن الخبر قوله بعد خمسة أبيات  
أودى فلا تنفع الاشباح من \* أمر لمن قد يصلح السدحا

أودى ذلك والاشباح الخذر والسدح جمع بدعة بمعنى الأمر الغريب أي لا يسمع طالب الامور الغربية  
الخذر من أمر كائن بالجملة ليس (قوله والفسدة) أي القوة والخصاعة وقوله جعلا نائبا جامع  
فهو من الفاظ التوكيد بمعنى جعلا (قوله أو مخصوصا) الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه  
تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى (قوله أي مقلا اشتراكه) أي في النكرات أو أضافا  
أحتماله أي في المعارف فالتفصيل يدخل المعارف والنكرات عند المبانيين بخلافه عند الخو بين ذاته  
عندهم في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فهو موضوع لتخصيص ما ذكره الشارح وكتب  
أيضا ما نهى أي الاشتراك المعنوي على ما هو الظاهر فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصوصة وقد  
يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فتكون جارية صفة مخصوصة لها نقالت الاشتراك رفعها احتمال غير  
المساء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد المساء فأفاده السيد قال سم وعلى  
الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النفاة عن الموضع والتخصيص جعلا اه ناقش العصام السيد في جعله  
قصدا للاشتراك المعنوي هو الظاهر ثم قال فالوصف في عين جارية بتخصص عند النفاة لأنه يرسل اشتراك  
العين في هذه الحالة بين معانيها بعض تغيير ويرد على جعل الاشتراك شاملا لللفظي دخول اشتراك الاعلام  
مع تخصصهم تقليل الاشتراك بالنكرات الآن قال المراد تقليل الاشتراك في النكرات بقربته الاصطلاح  
على أن الوصف في النكرات تقليل الاشتراك وفي المعارف رفع الاحتمال تأمل (قوله وفي عرف النفاة)  
جميع نواح من تخايضوا أنظر في علم الخو وتكلم فيه سم (قوله عن تقليل الاشتراك في النكرات) إن كانت  
النكرة موضوعة للمفهوم الكلي فهذا ظاهر لأن في المفهوم الكلي اشتراك حقيقة وإن كانت موضوعة  
لفرد فافهم الاشتراك على سبيل البديل لصدقه على كل فرد على البديل اذ لا تعين في مفهوم النكرات فيجب  
بمعنى الاشتراك الثابت التعيين الذي فيه معني أي فردا الرجل لا فرد غيره لا يعني أنه مشخص معين للخطابين  
سم وكتب أيضا قوله عن تقليل الاشتراك أي وإزالتها بالكلمة لأنه اقتصر على التقليل لأنه الغالب في  
التفصيل أفاده في الاطول (قوله عن رفع الاحتمال الخ) لا يأتى في المعرفة بلام الجنس لأن مدلوله الجنس  
وفيه الاشتراك لصدقه على كثيرين فوصفه لا يصح بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد

المبانيين لا على كلام النفاة انصر بهم بأن تقليل الاشتراك في النكرات وقوله على أن الوصف متعلق بالاصطلاح (قوله تقليل الاشتراك  
الخ) في هذا الاختيار مسجحة ولو أبطل الوصف بالتخصيص لسم من ذلك (قوله من تخايضوا الخ) هذا ليس من وضع اللغة لا في النفي

أي الموصوف أعني زيدا  
(قبل ذكره) أي ذكر الوصف  
والالكان الوصف مخصصا  
(أو) لكونه (ناكدا نحو  
أمس الدابر كان يوما عظيما)  
فان لفظ أمس مجايل  
على الدور وقد يكون الوصف  
لبان المقصود يتيسره  
كقوله تعالى وما من دابة  
في الأرض ولا طائر يطير  
فيخاضه حب وصف دابة  
وطائر بما هو من خواص  
الجنس لبان أن المقصد  
منها إلى الجنس دون الفرد  
وم هذا الاعتبار أفادهذا  
الوصف من بادة التعميم  
والاحاطة (وأما تو كده) أي  
توكيد المسند إليه (فلتغير)  
أي تغير المسند إليه أي  
تحقيق موله ومفهومه  
أعني جعله

(قوله) ويرد على ذلك أن  
النكرة (الخ) يعني أن التشكيك  
لما فردية أو النوعية وعلى  
التقديرين لا يصح الحكم  
بقوله أم لأن الفرد ليس  
جماعة فضلا عن كونه  
جاعات والنوع ليس  
نجاعات وما قيل أن النوع  
يشمل على ألسنا فكل  
صنف أمه أو الأسمه كل  
جماعة في كل زمان فيراد  
بالام الاصناف أو النجاعات  
باعتبار الأزمان فدفقه  
بوصفها أم بامثالكم إذ  
المراد بكم أفراد النوع الاتسان  
فلما نسب تشبيه أفراد  
للتوع بأفراد النوع في  
كونها حقيقة أحد أو الماخير  
بمهيلى أمرها

الذنى لصدقه على كثير من على سبيل البدل فوصفه للتخصيص لا للتوضيح فعمل مرادهم بالعارف ما عدا  
هذين سم وعبارة عن رفع الاحتمال في المعارف التي لا اشتراك في استعمالها لخرج المعرف بلام الجنس  
والشارها إلى الفرد فاما اعتبار عهده خسه فان فيما نقبل الاشتراك كالنكرة (قوله أو مودعا) أي  
ذامدح أو ذام (قوله حيث يتعين) أما لعدم شربا لثله في ذلك الاسم وألعرفة الخطا ليه بعينه قبل ذكر  
الوصف وكتب أيضا قوله حيث يتعين يقتضى أنه لا يكون للحد إذا انني التخصيص وفيه نظر سمراني  
جوابه وكتب أيضا قوله حيث يتعين الخ المتبادر أنه متعلق بالمثال فالعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة  
أحق بالتقدير وحله قد المايراج خبر يتعين إلى الموصوف بعد ونحو الخالف بالإيضاح كذا في الأطول  
(قوله والالكان الخ) قبل لم يرد أن كون الوصف مخصصا مانع من الحمل على المدح والذم ونحوهما إذا الظاهر  
أن لا مانع في أمثال هذه الاعتبارات بل أراد أنه إذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح أن المراد ما عدا المذكورة  
سم أي وهي المدح والذم وكتب أيضا مانعه أي كان المقصد بالوصف التخصيص والمدح والذم حاصلان  
غير مقصودين (قوله أولكونه ناكدا) ليس المراد لنا كسد الاصطلاح لا اللفظي ولا المعنوي بل  
المراد المقرر ع سم (قوله أمس) مثله الآخر كما في القاموس (قوله فان لفظ أمس مجايل على  
لدور) أي فوصفه بالمراد ناكدا وقد يقال أي فائدة لهذا التوكيد وجواب ذلك أنما يقال إذا  
اقتضاء المقام كذا أو وقع في أمس كرب وغم فيكون ذكره إشارة للفرح بديور أو وقع فيه سرور فيكون  
فيه الإشارة لتأنيث عليه فله بعضهم وهو في الأطول (قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود) الفرقين  
هذا والصفة الكاشفة أن الغرض هنا بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين  
فأكثر فيوثق بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال لاحتمال الفرد والجنس بخلاف  
الوصف الكاشف فان المقصود به اضلاع المعنى لبيان أحد المحتملات ع سم والفرق بينهما وبين  
المؤكد أن المؤكد لا يحلظ فيه بيان المقصود الأصلي بل مجرد التاكيد بخلاف هذا الوصف أم حفيد  
وقول سم بيان أحد المحتملين الخ لازم عليه أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف التخصيص وهو  
ما رفع احتمال الموصوف والجواب أن هذا الاحتمال مخصوص بالمعارف كأمير وما هنا في النكرات وحيد  
فالتزم المذكور من نوع (قوله وتفسره) عطف تفسير (قوله وما من دابة في الأرض) أي سواكم بقرينة  
قوله أمثالكم أن المائل غير المائل أفاده في الأطول (قوله بما هو من خواص الجنس) ولا يخص الفرد سم  
(قوله لبان أن المقصد منها إلى الجنس دون الفرد) تو جهه ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم  
لكن يجوز أن يراد بها دواب أرض واحدة وطيور جو واحدة فيكون استغراقا عرفا فذكر وصف  
نسبته إلى جميع دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان على السواء فأتضح أن الاستغراق حقيقي  
يتناول كل دابة من دواب الأرضين السبع وكل طائر من طيور الالاقا فظهر معنى زيادة التعميم والاحاطة  
ويرد على ذلك أن النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يصح الأخبار عنها بقوله أم أمثالكم  
لأن كل فرد لا يكون أمما وكذلك أن يراد بها كل نوع لأن كل نوع أمه واحدة وأم و جوابه أنها ماحمولة  
على المجموع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر هذا ولم يرد أن الفرد الواحد حتى يرد  
عليه أن الفرد ليس بمشتمل هنا أصلا لما سبق من أن النكرة في النفي معن في الاستغراق بل أراد  
مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي سم وقوله أن الفرد ليس بمشتمل الخ أي حتى يحتاج إلى نفيه  
بقوله دون الفرد (قوله إلى الجنس) أي التحقيق في كل فرد وكتب أيضا قوله إلى الجنس أي متو حواله  
فهو متعلق بمحذوف (قوله دون الفرد) أي دون طائفة من الأفراد مخصوصة ويكون التعميم المأخوذ  
من وقوع النكرة في سياق النفي في تلك الطائفة المخصوصة (قوله وهذا الاعتبار) هو أن  
الوصف لبان أن المقصد إلى الجنس سم (قوله أفاده هذا الوصف زيادة الخ) بسبب تحقيق الجنس في  
جميع الأفراد فلا تنافي بين قصد الجنس وأفاده زيادة التعميم (قوله زيادة التعميم) وأما أصل التعميم  
والاحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي بقرينه (قوله أي تحقيق الخ) تفسير للتقرير  
وكتب أيضا قوله أي تحقيق الخ أي ليس المراد بالنقير برأه ذكر أو لا شيء كرامير فرده سم (قوله  
ومفهومة) عطف تفسير (قوله أعني جعله الخ) تفسير التحقيق وكتب أيضا مانعه أي ليس المراد

تحقيقه في نفسه وازالة الخفاء عنه بل تحقيقه بازالة احتمال الغير عند الحكم (قوله مستقرا) أي قارافي  
 ذهن السامع وقوله محققا أي متنا س (قوله بحيث لا يظن الخ) المراد بالظن المحقق الأعم الشامل  
 للتوهم (قوله وأوعن جله) محتمل الضمير السامع وهو الظاهر أي غفلة السامع عن جله المستند إليه على  
 معناه ومحتمل التكميل أي غفلة السامع عن جمل المتكلم المستند إليه على معناه ولا يفيحله على معناه سم  
 ومحتمل أن الضمير راجع إلى لفظ المستند إليه على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد  
 حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع وكتب أيضا قوله وأوعن جله على معناه لا يفيح حصول هذا  
 الغرض بالتأكيده المعنوي أيضا نحو جله بد نفسه قال في المطول ومثل هذا وإن أمكن جله على دفع توهم  
 التجوز أو السهو ولكن فرق بين هذا القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى دفع التوهم مع التقرير سم  
 (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله أي تقرير المستند إليه وحاصله أنه ليس مراد المصنف تقرير المستند إليه فقط  
 بل تقرير الحكم والمحكوم عليه الذي هو المستند إليه (قوله نحو أن عرفت) أذ فيه تكرير الاستدراكين  
 بس (قوله وحدي) في قصر الأفراد وقوله ولا غري في قصر القلب وكتب أيضا قوله وحدي ولا غري  
 أي فإن كلامهما تأكيد للحكم عليه بس (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عن ولا يصح في مثل هذا إقام لأن  
 المراد التأكيده الاصطلاحي والتأكيده الاصطلاحي لا يفيد الاستدراكين حتى يتقرر به الحكم وإنما قلنا  
 أن عرفت ليس من التأكيده الاصطلاحي بل العلم الضروري بأن الفاعل لا يكون تأكيده المستند أو لو قصد  
 مصادوقها وإنما قلنا في المثال الثاني لا يصح لعدم كونه من التأكيده الاصطلاحي أيضا لأن وحدي حال  
 ولا غري عطف اه ملخصا وقوله عطف أي عطف نسق (قوله لأنه) أي ما ذكر من المثالين (قوله ليس  
 من تأكيده المستند إليه) رد لقوله أو المحكوم عليه الخ ووجه أن نحو أن عرفت الخ لتأكيده التفصيل  
 الحاصل من التقديم لتأكيده المستند إليه وقوله وتأكيده المستند إليه رد لقوله تقرير الحكم نحو أن عرفت  
 ووجه أن المفيد لتقرير الحكم هو التقديم لا التكرير بدليل أنه ليس في نحو عرفت أن تقرير الحكم هكذا  
 يستفاد من المطول في هذا المثل سم وهذا مبني على أن التأكيده بالمعنى الأعم من الاصطلاحي بأن  
 أريد مطلقا تكرير المستند إليه الداخل فيه نحو أن عرفت ضمير لأنه يرجع للمثال الأخير لكن يلزم عليه أن  
 يكون في قوله ويصرح المصنف بما سماه لأن المصنف إنما صرح به في التأكيده الاصطلاحي لكن علم  
 منه غيره فالمراد أنه صرح بما علم منه ذلك المكن المتبادر والذي أراد المصنف الاصطلاحي كما علم من  
 المطول وتقريره نظر الشارع على هذا الوجه أن يقال ضمير لأنه يرجع إلى ما ذكر من المثالين فقوله ليس  
 من تأكيده الخ رد للمثالين وقوله وتأكيده المستند إليه الخ رد لقول صاحب القيل تقرير الحكم لأنه إذا كان  
 الغرض أنه تأكيده المستند إليه لم يكن مقيد التقرير بالحكم أفاده بس وكتب على قول سم بدليل أنه ليس في  
 نحو عرفت أن تقرير الحكم ما قصد أي مع أن فيه تكرير المستند إليه ممرتين وثلاث أن تقول المفيد لتقرير  
 الحكم تكرير الاستدراكين على التقديم لا التكرير بالمستند إليه كما عرفت أنا (قوله لا يكون لتقرير  
 الحكم قط) وقع مثل هذا التكرير في غير هذا الموضع وفيه أعمال المضارع المستقبل في قط وقد عد من  
 الخطأ قوله لا كلمة قط لما فيه من التناقض لأن قط ظرف الماضي من الزمان فلا يصح عمل المستقبل  
 فيه وقد عد ذلك ابن هشام من اللحن وتعمقه ابن جماعة قال وفصار ما استعمال اللفظ في غير ما وضعه فيكون  
 مجازا لا لحن اه وفيه نظر لا يفيح بس (قوله أو دفع توهم التجوز) أي أو حذف المضاف إليه ويمكن جعل  
 التجوز شاملا له ويرد أن بد نفسه جاء دفع توهم التجوز العلي على مذهبه غير المصنف لا على مذهبه  
 في بيان السكتة قاصر على مذهبه أفاده في المطول وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز دفع التأكيده المجاز  
 المتوهم لا وجب دفع المجاز للحق بل يجامعه فقلنا زامنا الاستدراكين كما لا بد من المجاز عن الشجاع  
 لدفع توهم أن الزام بعض غلته وكتب أيضا قوله أو دفع توهم التجوز أن قلت حصل دفع توهم التجوز  
 مقابل لتقريره بل على أن لا تقرير في هذه الصورة مع أن التأكيده تابع بقرام المتبوع في النسبة والشغل  
 قلت التقرير وإن كان لازما في التأكيده إلا أن القصد إلى مجرد التقرير مغاير للقصد إلى الأمور المذكورة  
 والمراد بقوله فللتقرير أي فالتقرير إلى مجرد التقرير فلا إشكال اه فترى أو يقال التقرير برحاصل غير مقصود

مستقرا محققا بما يتجرب  
 لا يظن به غيره نحو جله  
 زيل يداد ظن المتكلم  
 غفلة السامع عن سماع لفظ  
 المستند إليه وأوعن جله على  
 معناه وقيل المراد تقرير  
 الحكم نحو أن عرفت أو  
 المحكوم عليه نحو أن عرفت  
 في حاجته وحدي ولا غري  
 وفيه نظره لأنه ليس من  
 تأكيده المستند إليه في شيء  
 وتأكيده المستند إليه لا يكون  
 لتقرير الحكم قط وصرح  
 المصنف بهذا (أو دفع توهم  
 التجوز) أي التكميل بالمجاز  
 (قوله على هذا الوجه) وهو  
 كون التأكيده اصطلاحيا  
 وحيد في قول الشارع  
 ليس من تأكيده المستند  
 إليه في شيء أي تأكيده  
 اصطلاحيا لا لفظيا ولا معنويا  
 وقوله وتأكيده اصطلاحيا  
 وإن لم يكن مثال هذا  
 القائل من قبله (قوله  
 ولك أن تقول الخ) هو مجرد  
 بحث مع م لا تأكيده فيه  
 القيل فتدبر (قوله أو حذف  
 المضاف إليه) أي إلى  
 المستند إليه فادفع ما قيل  
 المناسب حذفه لأنه  
 مبني على أن الضمير لال  
 وليس كذلك كما علمت

قوله نحو قطع النص الامر الامر (اعترض بان التاكيد هنا بما يفيد دفع توهم الحقوقي المستند اليه بان  
براد بالامر غيره كعقله وهذا لا يستلزم دفع الحقوقي الاستناد اللهم الا ان يقال ان دفع الحقوقي الاستناد  
يفهم من ذلك عرفا سم (قوله لثلاثتهم الخ) أي فيكون مجازا عقليا ويصح أن يحصل على المجاز المرسل  
من إطلاق السبب وهو الامر على السبب كما في عق أو استعارة نازبه بعض الغلمان بالامر بما هم ملاسة  
الفعل لكل واستعار الامر لبعض الغلمان فيكون مجازا في الطرف (قوله أول دفع توهم السهو) أي توهم  
السامع السهو من المتكلم أي ان المتكلم سها في ذكر زيد مثلا وكتب أيضا قوله أول دفع توهم السهو  
ترك النسيان منه مذكور في الافتتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في الغاموس سها عنه  
نسبه وغفل عنه والافتتاح جرى على اصطلاح أهل المحكمة من جعل السهو والصور من المدركة  
دون المحافظة حتى لا يحتاج في حصولها إلى حصول ابتداء بل يكفي الاستحضار والنسيان والصور  
عن المحافظة حتى يحتاج إلى تحصيلها ابتداء ودخل سبق اللسان لان فيه زال صورة اللفظ الذي يراد  
ذكره عن المدركة والصورة الحاصلة فيها صورة المفهوم من الأول (قوله نحو جاف في زيد)  
اقتصرة على التاكيد اللفظي لان المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول لانه اذا قال جاف في  
زيد بنفسه احتمل أنه أراد ان يقول جاف في عمر ونفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وبني التاكيد على سهوه  
بخلاف توهم الحقوقي فزيد دفع به (قوله توهم عدم الشمول) أي في المستند اليه أو في النسبة أي الاستناد وقد  
أشار الشارح الى الأول بقوله الا ان لم تعتد بهم والى الثاني بقوله أو ان لم جعلت الخ فزيد جاف في  
الغوي والحقوقي والعقلي في كلامه وقول المصنف أو دفع توهم الحقوقي خاص بالحقوقي والعقلي كما يفهم من  
المطول فيكون قوله أو عدم الشمول من عطف العام على الخاص ويصح اعتبار العسوم في الأول بحيث  
يتناول الحقوقي والغوي والعقلي ولكن يقيد بصورة الشمول فيكون قوله أو عدم الشمول على هذا ايضا  
من عطف الخاص على العام وهذا يجب ان يحذف في المطول حيث قال وهو هنا يصح وهو ان ذكر عدم  
الشمول بما هو زائد وتوضيح أو الفهم من قبيل دفع توهم المجاز لان كلهم مثلا بما يكون تأكيدا اذا  
كان المتبوع دالا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل المجاز والالكان تأسيما ثم يده بكلام الشيخ  
عبد القاهر ولا يخفى ان الحب أقوى وأجيب عنه ايضا بان كونه مجازا يختلف فيه فان بعضهم يحمله  
حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة ففعل المصنف منهم وكتب أيضا قوله أو توهم عدم الشمول بما ينبغي أن يبينه  
عليه ان التاكيد يدفع توهم عدم الشمول اذا كان في التثنية عجزا للتوهم ولذا منع النفاذ خذ من الرجلان  
كلهما دون جاف في حلان كلاهما لا احتمال جعلهما كالواحد اطول وكتب ايضا ما نصه لو ذكره عقب  
دفع توهم الحقوقي لكان أنسب كما أفاده في الأول (قوله الا ان لم تعتد بهم) أي أطلقت القوم وأردت بهم  
من عد ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم سم فالجواز المدفوع  
على هذا لغوي (قوله أو ان لم جعلت الخ) قال السديد على هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ  
القوم اذ علم أنه اراد به الكل ولكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما  
نسب الى كلهم لما ذكر في الكلام حينئذ مجازا سادى وفي كون التاكيد بكل وأخواته دفع التوهم هذا  
المجاز يصح قائلا ان قلت طعن في القوم كأنهم يفهم منه الاطاعة والشمول في اتحاد القوم قطعيا ولا يزم من ذلك  
اطاعة النسبة وشمولها تلك الاتحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا أي قد شملوا الاتحاد مع ذلك  
يصح ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاتحاد صادرا عن بعضهم ويمكن أن يجاب بان اطاعة الأفراد  
تستلزم عرفا اطاعة النسبة نظرا لما مر عن سم في نحو قطع النص الامر الامر (قوله كالواقع من الكل)  
فاستندت ما هو للبعض الى الكل (قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد) لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم  
على رضا كلهم وكتب أيضا قوله بناء على أنهم في حكم شخص واحد فلا تفاوت في أن تنسب الفعل الى  
بعضهم أو الى كلهم وما يقال الاظهر ان يقال بناء على أن البعض بمنزلة المجموع فاعلم بانسب المجاز للغوي  
عبد الحكيم أي سم ان المجاز على هذا الوجه الثاني في الشرح عقلي (قوله وما يسهل) بالمعنى المصدري  
أي كسفه وأيضاحه والمراد كسفه بعطف البيان بقرينة المقام فقوله الشارح أي تعقيب المستند اليه الخ

نحو قطع النص الامر الامر  
الامر او نفسه أو عينه لثلاثتهم  
أناسدا القطع الى  
الامر مجازا وانما القاطع  
بعض غلمانه (أو) لدفع  
توهم (السهو) نحو جاف في  
زيد بدل سهو توهم ان  
الجاف غير زيد وانما ذكر  
زيد على سبيل السهو  
(أو) لدفع توهم (عدم  
الشمول) نحو جاف في القوم  
كلهم أو جوف لثلاثتهم  
أن بعضهم لم يبي الأكل لم  
تعتد بهم أو ان لم جعلت  
الفعل الواقع من البعض  
كالواقع من الكل بناء على  
أنهم في حكم شخص واحد  
(و اما يسهل) أي تعقيب  
المستند اليه بعطف البيان

(قوله ودخل سبق اللسان)  
أي في السهو كما يفهم بعد  
وفي دفعه لفظ لانه اذا  
سبق لسانه من مجرولى  
زيد لا يلزم زوال صورة  
لفظ عمر من مدركه بل  
السبق متأت ولو كان  
متمصور اللفظ عمرو  
شبهنا (قوله ولا يخفى ان  
الحب أقوى) أي لان جل  
التخو على خصوص العقلي  
بعد لان التعرض لدفع  
المجاز العقلي مع بعض المجز  
الغوي وعدم التعرض  
للغوي الآخر من غير  
ظهور ومنحسب تعجدا



فلا يضاحه باسم مختص به  
بحر قد صدق خالد ولا  
يلزم أن يكون الثاني أوضوح  
لحوار أن يحصل الاضاح  
من اجتماعهما وقد يكون  
عطف البيان بغیر اسم  
مختص به كقوله

والؤمن العائدات الطير  
بمعناها

فالطير عطف بيان  
للعائدات مع أنه ليس اسما  
مختصا بها وقد يجيء عطف  
البيان لغير الاضاح كما في  
قوله تعالى جعل الله  
الكعبة البيت الحرام  
قيام الناس ذكر صاحب  
الكعبة أن البيت الحرام  
عطف بيان للكعبة هي  
به للممدح لا للاضاح كما  
نحى العطف لذلك وأما

(قوله بيان لحاصل المعنى)  
أى لانه يلزم من كشفه  
وايضاحه بعطف البيان  
تعيينه به فالشارح ذكر  
المعنى المصدرى اللازم  
قبل عليه ما صنعته الشارح  
أولى لليل يلزم اتحاد العلة  
مع المفعول (قوله وكان  
المصنف رجحا احتمال الخ)  
أى لان الاضاح له من زيد  
اختصاص به (قوله يكون  
اعرف) أى أقل اشراكا  
وأشهر والأظهر أن التعريف  
في كلامه باق على حقيقته  
وأن المقصود دفع ما يزعم  
من أن عطف البيان حيث  
جاز كونه أقبل وضوحا  
وشهرة يجوز كونه أقل في  
التعريف أو مسلويا

بيان لحاصل المعنى عبد الحكيم (قوله فلا يضاحه) المراد بالاضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعرفة  
أو التسمية فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون في التكرار نحو من مائة صديد يس  
(قوله باسم مختص به) المراد به ما يقابل الفعل والحرف أطول (قوله نحو قد صدق خالد) أعلم أنه لا خلاف  
في أن كل موصوف آخرى على صفة يتجمل أن يكون عطف بيان كما يتجمل أن يكون بدلا وانما النزاع في  
الاحتمال فاختار الشارح كونه عطف بيان لان الاضاح له من زيد اختصاص به ولا أن ترجع البدل عما  
وجه به السدتر جميع الكشف له من أن فيه تدبر العالم حكما وينفع عليه تأكيده لتسوية تدبر ما يمكن  
إن يقال حتى الصفات لا يجرى على الغير وبغاد ما معنى فيه لأن يعبر بها عن الذات في حال نسبة شيء إلى  
الذات فالأولى أن تجعل الذات بعد ما صدقة بالنسبة ويسكن بما يحصل به من الاضاح وأن ليس قصد  
الاضاح في البدل كقصد عطف البيان وكان المصنف رجحا احتمال كونه عطف بيان فخل به أطول  
مع حذف (قوله ولا يلزم الخ) شروع في الإشارة إلى اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يضاحه الخ  
والجواب في كل من الثلاثة أن كلام المصنف مبنى على الغالب (قوله حوار أن يحصل الاضاح من  
اجتماعهما) وذلك فيما إذا فرض أن كثر رجل كافي فخص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين  
عشرين مغايرين لاولئك العشرة فإذا اتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جافى أبو حفص عمر أفاد  
ارضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الافتراد وكذا لا يلزم كون الثاني أشهر من  
الأول فإنه إذا أشهر بكنيته أكثر من اشتباهه واسمه العلم من كون الكنية مشتركة كدون الاسم فإذا جعل  
الاسم عطف بيان لما حصل الاضاح وإن كان المتبوع أشهر لكن ذكر السكاكي في علم الخوان عطف  
البيان يكون أعرف البتة فزى على المطول (قوله وقد يكون عطف البيان بغیر اسم مختص به) حل في  
الأول الاختصاص على ما طرد في كل عطف بيان حيث قال مختص به في التركيب وإن كان الاختصاص  
له بانقراذه فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا لاحتلال غيره فلا يراد أن عطف البيان لا يلزم أن  
يكون مختصا بالمتبوع أجمع حذف وكتب أيضا قوله بغیر اسم مختص به أى على الإطلاق وأما الاختصاص  
بوجه فلا يمتنع وأقله بالقياس إلى بعض ما يطابق عليه لفظ المتبوع أما تحقيقه فاما قصد بعطف البيان  
إذا لزم ما يحقق وأما تقدير أن قصده دفع إجماع مقدرة فالسدنغ إذا قصده المدح لم يجب الاختصاص  
أصلا لمطاعا ولا من وجهه ويس وكتب على قوله وأقله بالقياس الخ ما نضحه كالطير فإنه مختص ببعض ما يطابق  
عليه العائدات وذلك البعض هو طير الحرم وإن لم يختص بالبدن إلا نحو وهو وحش الحرم فالقصد بالطير  
إذا لزم ما يحقق وكتب على قوله أن قصده دفع إجماع مقدرة ما نضحه كقولهم هو في قوله تعالى لا أبعد العاد  
قوم هو ودانته جعل عطف بيان لعاد من عاد على ما يختص بهم لا إجماعا له لدفع إجماع تقديرى أى حاصل من  
تقدير اشترائه الاسم بينهم وبين غيرهم أو من حوار إطلاق اسمهم على غيرهم أشارتهم إياهم فيما اشتهر به  
من العتق والعتاد كتمه كذلك في الأطول (قوله والمؤمن) قسم بالله عز وجل أى والله الذى آمن بالعائدات  
أى الملتصحات إلى الحرم الساكنات به اجتماع من المصادد والطير عطف بيان على العائدات وهو اسم غير  
مختص بالعائدات لأنه يشملها وغيرها كأن العائدات تشمل الطير وغيره فبينهم مفعول ومخصوص وجهه  
وجواب القسم قوله في البيت بعده ما أن أتيت الخ وكتب أيضا قوله العائدات امه بصوب على الفعولية  
للمؤمن أو جروا بإضافة المؤمن المفعول بالطير على هذا باعتبار محل العائدات والأول أظهر وكتب  
أيضا عامه \* بمصهور كبان مكة بين القبيل والسند \* وبعده

ما أن أتيت بشئ أنت تكرهه \* إذن فلا رفعت سوطا إلى يدى

والقبيل والسند موصعان في جانب الحرم فمعه الماء وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه (قوله هي به المدح  
الخ) يمكن أن يكون عطف البيان مجردا لانه فان البيت معروف باللام على الكعبة كالخيم ويكون المدح في  
وصف عطف البيان بالحرام لأنى جعل الموصوف بالحرام عطى بيان أطول وكتب أيضا قوله هي به المدح  
لا للاضاح على هذا الشكل اعتبارهم في تعريف عطف البيان الاضاح إلا أن يقال انه تعالى على سبب  
(قوله لا للاضاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشارك فيه شيء اذ عبد الحكيم (قوله وأما

الابدال منه) جعل المبدل منه هو المستدل به بحسب الصورة وان لم يكن القصد بالذات الى الاستناد اليه بل الى الاستناد الى البدل في فائدة كقولهم المبدل منه في حكم السقوط ليس كلاما قال الرضي ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتغال وايضا في بدل الكل قديمه بل الاول في اللفظ دون الثاني وقال في الفصل قولهم المبدل في حكم تبعية الاول ايمان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته التاكيد والصفة في كونهما تنميين لما يتبعانه لان اخذ الاول واطراحه واجب الاثر التاكيد تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلوذ بهت تبهذا الاول لم يستند كلاما وشهز زيدا رايت غلامه معرا (قوله فلز باده التقرير) كونه كذلك لا ينافي أنه المقصود بالنسبة لان المعنى أنه انما ورد بدل البعض بواسطة اراده كذلك زيادة التقرير حيث ذكر بعد ذكر شيء سابق فيحصل بذلك التقرير عن سم (قوله من أضافه المصدر الخ) أي ان جعلت الى باده مصدر زاد المتعدي (قوله الى المفعول) أي بعد حذف الفاعل والتقدير فلز باده التكميل التقرير برأي على أصل المعنى أول باده الابدال التقرير برأي على أصل المعنى أيضا تأمل وكتب ايضا قوله الى المفعول في كثير من النسخ أو أكثرها الى المفعول وهي عبارة المفعول وكتب عليها عند الحكم ما لم يخصصه الى باده فجيء بمصدر رابعه الحاصل بالمصدر وعلى الاول الاضافة لامة الى الفاعل أو الى المفعول لان الى باده لازمة ومتعديه ولذا اختار لفظ المفعول وعلى الثاني سانه تأمل (قوله ومن أضافه البيان) أي ان جعلت الى باده بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله ومع هذا) أي الافتتان (قوله لا يتجاوزون نكتته وهي الايمان الخ) لان ذكر لفظ الى باده يشعر بان التقرير برأي هو المقصود ومن أصل الكلام سم وكتب ايضا قوله ومع هذا الخ كيف يكون نقطنا وهو لا يتجاوزون نكتته ويحجب بان كونه نقطنا بحسب بادئ الرأي لا عند العقلي وامعان النظر (قوله وهي الايمان الخ) ويمكن ان يحجب بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا كونه بتقرير العامل واماف التاكيد ففيه تقرير برأي المتبوع فقط وهو المثل كذا غير في البدل باده تقرير برأي التاكيد فتري (قوله تحصل تبعا وخمنا) أي بحسب أصل الكلام والافهم المقصود بهذا الفن اذ هو انما يبعث عن المعنى الذي اذ على أصل الكلام سم (قوله نحو جافى أخوك زيد) مثلهما في زيد أخوك لكن التقرير في الاول اكل وكذا كل ما كان المبدل منه الجميل والبدل المبعين فلذلك اختار ومن البدل عند البصر بين ضمير يتكلم اليك والضمير به اياه والكوفون يجعلونهمنا كيدن كما يجعل الكل بل انك به هو وضربت أنتنا كيدنا وحصل الرضي الفرق في كماله في الاول (قوله في بدل الكل) الاحسن تسميته هذا النوع بالبدل المطابق كما سماه ابن مالك لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فحين قرأ بالجر لان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممتنع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان جعل الكل على معنى آخر فتري (قوله ويحصل التقرير) أي في هذا النوع أعني بدل الكل وكتب ايضا قوله ويحصل التقرير بالتكرير فان الاخ عبارة عن زيد فقد ذكر زيد بجمعه واسم شكل قولهم ان مدلولهما واحد المبنى عليه هذا يتعارفهما فهو ماقطعا واجب بان المراد ان ماصدقهما واحد وفيه انهما قديم مختلفان بالعموم والخصوص فلا يكون ماصدقهما واحدا والصواب ان يجب بان المراد ان المراد بهما واحد وان لم يكن الماصدق واحدا سم سم ويحتسب في قوله المبنى عليه هذا أي التقرير بمنع البناء بدليل حصوله البعض والاشتغال فكان ينبغي الجواب بمنع ذلك أولا (قوله وجافى القوم) أكثرهم في بدل البعض الخ) أغل أن كلامه بدل البعض وبدل الاشتغال انما ينال المرتبة العليا اذا كان الحكم على البدل بمنزلة الحكم على المبدل فلا يلحق جافى القوم أكثرهم أو بعضهم وقطع زيدا بده الا اذا كان جمعي البعض بمنزلة الكل وقطع بده بمنزلة استعماله ان يحتاجه اليه لكونه افتتاه بعمله ولا يعملو سلب عروته به الا اذا كان سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرته تأويله امال كمال فقرة أو غيره فاده في الاول (قوله وسلب زيدا ثوبه) قال في العروس فيه نظرا لان سلب تعدد ثوبين تقول سلبت زيدا ثوبا فثوبها هو الثاني فاذا لبنته ثوبا فقلت سلبت زيدا ثوبين أن تقول ثوبه مضمون فان قلت سلب زيدا ثوبه على أن يكون ثوبه بدل الاشتغال صارا المعنى

التقرير وهذا من عادة افتتان صاحب المفتاح حيث قال في التاكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا لا يتجاوزون نكتته وهي الايمان الى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير بزيادة تفصيل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والحقه سبق (نحو جافى أخوك زيد) في بدل الكل فيحصل التقرير بالتكرير (وجافى القوم أكثرهم) في بدل البعض (وسلب زيد ثوبه) في بدل الاشتغال

(قوله ليس كليا) أي سلب هو أغل لان ذلك انما هو بالنظر الى المعنى الذي انما هو اللفظ في بعض الصور هذا هو مقاد صنيعة وفيه أنه قد يكون مقصودا بمعنى كافي صراط العزيز الحميد الله وكافي وجعلوا شركاء الجن حيث جعل صاحب الكشف أن الله وشركاء مفعول وجعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم أنه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن وان كان يصحوزان يكون مفعولا لشركاء والجن والله متعلق بشركاء (قوله ويمكن أن يجب أضافه الخ) الأولى أن يقول ويمكن أن تكون النكتة في البدل الخ (قوله لكن التقرير برأي الاول اكل الخ) لا يظهر الا اذا كان العلم غير مشترك (قوله قديم مختلفان بالعموم الخ)

وبان التقرير فبهما أن المتبوع يستعمل على التابع أجالا حتى كأنه مذكور أولا ٢٧١ اتفاق البعض فظاهروا في الاشتغال فلان

معناه أن يستعمل المبدل منه على الدل لا اشتغال الطرف على المظهر وبأن من حيث يكون متعربا أجالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث ينفي النفي عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له وبالجمله يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبتني زيد اذا أعجبتك عليه خلافا ضربت زيد اذا ضربت جاره ولهذا صرحوا بأن نحو جاءني زيد أو خذ من غلط لا بدل اشتغال كازعم بعض النحاة ثم يدل البعض والاشتغال بل بدل الشكل أيضا لا يتصلو عن إيضاح وتفسير ولم يتعرض لبذل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام

(قوله ولا بدل كل لاشتماله الخ) أي فكون المبدل غير المبدل منه بدليل الأضافة المفسدة للجاره لثلا يلزم اضافة الشيء إلى نفسه (قوله) اما قصد أو ادعاء المناسب اما حقيقة أو ادعاء لان سبق الإنسان والنسيان لا يتصور وقصدها (قوله) بل لم يقصد به أصلا أي في صورة قصد وقوله أو تركه بالمرة الخ أي أو قصد به لثلا تركه بالمرة الخ أي في صورة الادعاء (قوله) أي البذل لأجل الغلط) أي أن روي السبب البذل وقوله أو لتدراك

سلب ثوب زيد فحتمنا فعل ثان وبصر المعنى سلب ثوب زيد ماضيا مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد أم يس وأقول الأظهر أنه تعدى إلى المفعول واحد وأن زيد سلبت زيدا أو بامتنعوب بزع الخافض والأصل سلبت من زيد أو بادل بعل محض سلبت ثوب زيد فلا يلزم على هذا احتياج حينئذ إلى أن يقال سلب ثوب زيد ماضيا فتدبره (قوله) وبان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتشكيك (قوله) فهما أي بدل البعض وبدل الاشتغال (قوله) أن المتبوع يستعمل الخ) ويؤخذ منه أن بدل البعض اشتغالا وإنما لم يسم أضداد الاشتغال فرقا بين القسمين وإنما جعلت التسوية بذلك لبذل الاشتغال لأحتياج الاشتغال فيه إلى التنبيه عليه لاختلاف الاشتغال في بدل البعض وأنه ظاهر جري (قوله) أما في البعض فظاهر الاشتغال الشكل على بعضه (قوله) لا اشتغال الطرف الخ) أي لا يشترط خصوص ذلك بل أعم لأن ذلك لا يكفي بدليل قتال فيه سم فان الشكر طرف القتال (قوله) مشعرا به أجالا ومتقاضيا له) أي من حيث نسبة الفعل إليه كإفصالة السد ناقلا عن المبردا من حيث ذاته فان ذات زيد لا تتقاضى الثوب عند الحكم وإنما كانت نسبة الفعل واسطة في إظهار المتبوع لعدم نسبة الفعل إلى نفس ذلك المتبوع وكتب أيضا قوله أجالا احتراماً من التفصيل نحو قتل الأمير سيف وهو بنو الزبير أن الباني عمله فبهما من بدل الغلط لا بدل الاشتغال إذ شرطه الأمير أن القاتل سيف وهو من قولنا بنو الزبير أن الباني عمله فبهما من بدل الغلط لا بدل الاشتغال إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معنيان ينفي النفس مع ذكر المبدل منه متشوقة إلى البيان أجالا الذي فيه ولا جال في نحو هذين المثالين كباين وكتب أيضا قوله ومتقاضيا له أي طالبا للبذل أي لنوعه (قوله) يجب أن يكون المتبوع فيه أي في بدل الاشتغال (قوله) بحيث يطلق الخ) أي من غير ذكر التابع وكتب أيضا قوله بحيث يطلق قال ع في أن بدل الاشتغال مع المبدل منه لا بد أن يكون بحيث يصح إعادة المعنى بكل منهما في التركيب ولو كانت الأداة بالاول على وجهه أجالا لأن ما يقتضي الشيء قد يستغنى عنه وهذا معنى قوله سم بحيث يصح إطلاق الاول على الثاني القطع بأنه ليس المراد من يدم قولنا سرق زيد بوثوبه نفس الثوب ولو قيل سرق ثوب زيد يصح المعنى (قوله) ويراد به التابع ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنبوه وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصح بذلك (قوله) بخلاف ضربت الخ) أي قولك ضربت زيد بجاره من بدل الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عامته أو وثوبه واستبعد الصفوى أن نحو هذا من بدل الغلط ومال إلى أنه من بدل الاشتغال وإلى أنه لا يشترط في الاشتغال أن لا يصح الاستدلال بالمبدل منه ظاهرا وكتب أيضا قوله بخلاف ضربت زيدا إذا ضربت جاره بخلاف ركبت زيدا جاره فيما يظهر لاسناد الركوب التي لا بد يقتضي غيره مما يناسب الركوب لاسناد إليه كالجاء فهو يطلبه أجالا عس وكتب أيضا قوله إذا ضربت جاره أي أو غلامه كافي السد (قوله) بأن نحو طاعة زيد أخوه) كضربت زيدا جاره وقوله بدل غلط من اضافة السبب إلى السبب (قوله) لا بدل الاشتغال أي لعدم محبة السكوت على المبدل منه لعدم تقاضى المبدل منه للبذل وكتب أيضا ما نصه أي لا بدل كل لاشتماله على ضمير المبدل منه سم (قوله) كازعم بعض النحاة) هو أن الحاجب وحوز العصا في أطول أنه يكون الشرط المتقدم شرط اعتبار بدل الاشتغال عند الباب في الحقيقة (قوله) ثم يدل البعض الخ) اعتراض على قول المصنف وأما لا بدل منه فلان قد اتفقوا على وجوب أن التقرير يستلزم الأيضاح (قوله) لا يتصلو عن إيضاح وتفسير أي لما فهم من التفصيل بعد أجالا والتفسير بعد الإلهام أي فكان الأحسن أن يقول فلان زيادة التقرير والأيضاح كما وقع في الفتح (قوله) ولم يتعرض الخ) قال في الاول سكت عن بدل الغلط لأنه ليس من أحوال المستند إليه لأنه ذكر المبدل منه سموا بطريق سبق اللسان أو الإنسان اما قصد أو ادعاء كافي قولك البدر الشمس هذا فهو ليس بمسند إليه في قصد المتكلم لأصوره ولا حقيقة بل لم يقصد به أصلا وتركه بالمرة في وقت ذكر البذل فأعرفه بأنه يدع دقة (قوله) لبذل الغلط) أي البذل لأجل الغلط أي لتدراك الغلط أو بدل المغلط أعني المبدل منه عسب الحكيم (قوله) لا يقع في فصيح الكلام) وأورد أن ذلكا متبوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط

الغلط أي إن روي السبب القريب والمقصود من بيان هذه المعاني دفع ما يتوهم من أن البذل يقسمه وقع غلطا

فيه حقيقة وانما يكون فيه تعاطف بان ترتكب عسدة اصوره الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصح ثم ههنا  
 أشكال قوى وهو انه لا يظهر فرق من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف بل حتى اجتزى وقوع الثاني في  
 الفصح دون الاول بل يجرى بالفرق سم وقد يفرق بقوة المعطوف يدل بسبب تعلق القصيدة والا وضعف بدل  
 الغلط بسبب عدم تعلق القصيده وكتب على قوله وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة الخ ماضيه قال في  
 الاطول بذل الغلط نزعان ما هو لسبق اللسان أو النسيان وما هو لدعوى أحدهما وما به أنه ذكر غلط الخويدر  
 شمس جاني فائق وان عبت الى يد ترى أنه سبق به لسانك والثاني يقع في كلام البلاء وهو معتمد الشعراء  
 وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى وهو باطل من المعطوف يسيل ويسمى غلط بداء (قوله وأما المعطف) أى  
 عطاف النسق (قوله أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه) فيه أمران الاول أن الجعل ليس من أحوال  
 المسند اليه ولا المعطوف بل من أحوال المعطف أى المتكلم ولو أراد بمن الجعل أثره وهو كون الشئ معطوفا  
 على المسند اليه كان ذلك مخالفا للمعطوف للمسند اليه الثاني انه كان الظاهر تنكير الشئ بان يقال جعل شئ  
 معطوفا الخ الاغني عن اللام ههنا والجواب أن المراد من الجعل أثره كما ذكرت لكن هذا الاثر هو ان يكون معطوفا  
 خارجا عن النسب التي لا تكون الا بين شيئين فله ارتباط بكل من المعطوف والمعطوف عليه فيه تعرض  
 لأحوال المسند اليه في الجملة وانما عرف الشئ تنبيها على أن المعطف لا يخص في كل شئ بل انما يعطف الشئ  
 المستوفى للشرط قال للعهد الذهني أى جعل الشئ المصطلح فيما بينهم على صحة عطفه فتدبر ع س وكتب  
 ايضا قوله أى جعل الخ وقال في الاطول يعنى جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاول ذكر قولنا عابه على نحو  
 وأما الابدال منه اه وتفسير الشارح أوفى بحذف المصنف عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اما لان بيان  
 خصوص كل من التعدد مقصود بقوتها لاجال أو بيان خصوص بعض مقصود كذلك امثال الاول  
 جاني في يد وعرفانه لا يحل خصوصهما لو قبل جاني رجلان ومثال الثاني جاء في ظهور رجل آخر وأما المقصد  
 التعريف بقاوة السامع وأنه لا يفهم التعدد من صيغة التنبيه نحو طاف في رجل ورجل آخر فكل من هذه  
 الصور وتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان فلذا لم يقل أما المعطف فلتفصيله اثلا لبقادر  
 الذهن الى المسند اليه المتبوع في الذ كر فان وعمر وليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا احققت لثلا  
 بشكل علمنا أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه اه أطول ببعض تصرف وكتب ايضا قوله  
 فلتفصيل المسند اليه أى ذكر منفصلا بعضه عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند اذ  
 كلا الجيئين في جاني في يد وعمر ذكر ا يقول جاء في بعض تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر  
 المسند لأن قال العطف أفادته كرا المسند في المعطوف فكانه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرها  
 للمعطوف عليه أطول لمخصو لا أن تحصيل التزام اختلاف معنى التفصيل وأنه في المسند اليه ذكره منفصلا  
 بعضه عن بعض في العبارة وفي المسند بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند (قوله مع اختصار) لم  
 يقل مع الاختصار لثلا لبقادر اختصار المسند اليه أطول (قوله من غير لالة على تفصيل الفعل) لان الواو  
 انما هي للجمع المطلق مطول قال الفري الغرض من هذا الوصف سلب تفيد الجمع ووجه من الوجوه لا تفيد  
 بقيد الاطلاق كما في قولهم المناهضة من حيث هي هي والمفعول المطلق فلما ردنا في معنى الديق من أن قول  
 بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتفديد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تفيد اه فترى  
 وكتب ايضا قوله من غير لالة على تفصيل الفعل فليس في تفصيل المسند سم (قوله كأنما) هذا  
 استطرادى زائد على المقام لا ليس لنا حرف عطف بقيد المعية وضاع حتى ينفى هذا الدلالة على تفصيل  
 الفعل (قوله واحترز بقوله الخ) لا يخفى أن هذا ليس من عطف المسند اليه الذي الكلام فيه كما قال  
 الشارح أى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه بل المراد به هذا القيد حصل الاختراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر  
 لانه لا يصدق عليه عطف المسند اليه بل المراد به هذا القيد حصل الاختراز وهذا لا يستلزم أنه لو لم يذكر  
 القيد لم يصرح بذلك لولوا أن يصرح بشئ آخر ككون الكلام في العطف على المسند اليه سم بعض  
 اختصار وكتب ايضا قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال في شرحه لفتح وقد ثبت فيما مضى أنه لو لم  
 يقيد الصورتين يعنى في تفصيل المسند والمسن اليه لكان مستغنياً عنه مع التقيد أقوم وأبعد عن

(وأما المعطف) أى جعل  
 الشئ معطوفا على المسند  
 اليه فلتفصيل المسند  
 اليه مع اختصار نحو جاني  
 زيد وعمر (فان فيه  
 تفصيلا للفاعل بأنه زيد  
 وعمر ومن غير دلالة على  
 تفصيل الفعل بأن الجيئين  
 كأنما أوصرتين مع مهلة  
 أو بلام مهلة واحترز بقوله  
 مع اختصار عن نحو جاني  
 زيد وجاني عمر و

(قوله بقوة المعطوف)  
 المناسب للمعطوف عليه  
 وقوله وضعف بدل الغلط  
 المناسب للمبدل منه قاله  
 شيخنا (قوله فكل من هذه  
 الصور الخ) يوم أن هذا  
 الجمل وان لم يكن مذكورا  
 لابد من كونه ملحوظا  
 وليس كذلك (قوله كما في  
 قولهم المناهضة الخ) راجع  
 للنسب لا للتسبي في قوله لا  
 تفيد الخ ولا قوله سلب  
 الخ كما بدلت على ذلك قوله  
 والمفعول المطلق وان وقع  
 في نسخة المؤلف تنصيب  
 بدل على أنه راجع لسلب  
 الخ أولئك في قوله لا تفيد  
 الخ

الاشتباه وقد أشار به إلى ما ذكر في أول أحوال المسند إليه من ذلك الشارح من أن المناسبة هي المعتزلة في هذا الباب وليس بالضرورة أن يحصل ذلك الغرض إلا بهذه الخصوصية ولا يفحص المقتضى لما يفاد من الوجوه ثم قال ما معناه ما حفظ هذا الأصل فيه بنقد اعتراضات عديدة ثم والمأصل أن الاحتراز غير واجب لوجوه وجود النسبة في طرق متعددة وكتب أيضا قوله واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاني زيد وجاني عمرو وقال في الاطوار احترز عن نصيب المسند إليه بالإصفا عطف البيان نحو جاني في جلال أحدهما زيد والاحتراز نحو جاني في جلال زيد وعمرو وليس احتراز عن نصيب المسند إليه في قولنا جاني زيد وجاني عمرو وعلى ما قالوا فإنه وإن كان فيه تفصيل المسند إليه لكنه ليس لتفصيل المسند إليه وإنما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب الجملة في نحو قولك وقعت أمور ومما يحتاج في القلب أن العطف لتفصيل المسند إليه لا ينقص العطف على المسند إليه الذي هو في الكلام مطبوع محض بل يعم العطف على المسند إليه التابع كما في إثبات زيد وعمرو وهكذا العطف لتفصيل المسند إليه يقول جاني في إثبات زيد وعمرو أو ثم عمرو وعليه أن تعود هذا التحقيق على الوصف والتأكيده عطف البيان ولا تحسن فطنتك على ما يفصله البيان مع بعض تفصيل (قوله فإن فيه تفصيلا للمسند إليه) أي لكن لا مع اختصار (قوله مع أنه ليس من عطف المسند إليه) أي الذي الكلام فيه بل من عطف الجمل وهذه الترتيب في خروج نحو ما ذكر (قوله أن ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه) أي فكيف يؤتي به لتفصيله إذا لم يبق عند إرادة شيء إلا ما هو نص أو ظاهر فيه وكتب أيضا قوله أن ليس فيه الخ أي فهو خارج من قوله ولتفصيل المسند إليه وكتب أيضا قوله أن ليس فيه أو أيضا فقيده بقوله من غيره عطف برده أنه مع العطف كذلك الآن يكون التفصيل من كلام الشارح سم (قوله بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الأول) فكأنه لم يذكر فيكون الحكم فيه مع جوعا عنه فلم يبق فيه المسند إليه مسند إليه وكتب أيضا ما نصه أي كما يحتمل التفصيل (قوله أو لتفصيل المسند) فإن قلت ما الفائدة في العطف في نحو جاني في الآكل فالشارب فالنائم فإنه ليس لتفصيل المسند إليه ولا لتفصيل المسند إليه عدم تعدد الجاني ولا الجاني قلت قال الشارح هو في التحقيق من عطف الصلة أي جاني الذي يأكل فيشرب فينم وتوجب أن اللاحق وصلته للبدء بالمتراج كالكلمة الواحدة فبدخل عطف الصلة على اللاحق كما بدخل أعراب اللاحق على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة جاني الرجل الآكل فالشارب فالنائم لاستغنت عن هذا التكلف أطول لمخلصا وكتب على قوله قلت الخ ما نصه أي فيكون لتفصيل المسند (قوله عن نحو جاني زيد الخ) إذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصارا وإن كان فيه تفصيل المسند إليه مع اختصار من سم (قوله بعدم يوم أو سنة) لم يرد مع تعيين المدة بل المهلة فكانه قال بعده مهلة وفي شرحه لفتح بعده متعاقبا أو مترابعا فلا ردماقيل أن المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا إلى اختيار العطف عليه كسب وثنى من الفاء وحتى يتم لا يفتقر التعقيب يوم أو سنة فلا فائدة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء ولا فائدة التعقيب يوم أو سنة مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار أو لعدم الحكم وكتب على قوله بل المهلة ما نصه يمكن أن يكون أراد بقوله يوم التعقيب وبقوله أو سنة التراخي بل هذا أكثر فائدة ولا ردم أن العبد يوم تراخ لا تعقب لأنقول هو تعقب بالنسبة إلى العبد سنة أو تعقب بما قبل التفاوت تدير (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التفرع للأجزاء يظهر بقى التمثل للاحصاء المعتزلة حتى كما صرح به في المغني وغيره أن يكون مطبوعا بعضها من جمع قبلها كقيد الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كثر نحو أعجبتني الحارة حتى حد شهاو بالجملة بشرط أن يكون متدويعها ذاتا تعدد في الجملة حتى تحقق فيه نقص أو غير ذلك ويمكن إدراك الألباض وما كالاجزاء في عبارة الشارح بأن راجعا لاجزاء ما يشمل الأجزاء الحقيقية والتجزئية والابض (قوله معتزلة في ذهن الخ) حاصله أن تعلق الحكم بالاول والاول من ثلثه الثاني وبالعكس كذلك سم وبعده يس وأقول ينبغي حذف قوله وبالعكس لأن أولية تعلق الحكم بما قبلها دائم في حالي كون التابع أقوى وكونه أضعف كما يؤخذ من قول الشارح أن يعتبر تعلقه

فإن فيه تفصيلا للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه وما قال من أنه احتراز عن نحو جاني زيد جاني عمرو من غير عطف فليس بشيء إذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند إليه بل يحتمل أن يكون اضربا عن الكلام الأول نص عليه الشيخ في دلائل النجاش (أو لتفصيل المسند) فإنه قد فصل من أحد المذاهب كورين أو لا من الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة (كذلك أي مع اختصار واحتراز بقوله كذلك عن نحو جاني زيد وعمرو وبعده يوم أو سنة نحو جاني في زبد وعمرو أو خالداً فالثلاثة تشارك في تفصيل المسند لأن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وتعم على التراخي حتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في ذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ففي تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتدويع أو لا التابع ثابتا من حيث أنه أقوى أجزاء المتدويع أو أضعفها (قوله جاني في جلال زيد وعمرو) الأولى جاني في جلال زيد وعمرو والثاني المشهور أن عطف البيان كالاعتناء في وجوب موافقة المتدويع تعريفا وتساكبا.

قلت فرقين بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون متصفاً بامنه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلًا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله لان الكلام اذا اشتمل على قسمين زائد على مجرد الأثبات والتنفى فهو القرض الخاص والمقصود من الكلام في هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر صكان معلوماً وانما سمي الكلام لبيان أن محله أحدهما كان بعد الآخر فليتامل وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإيجاز ووصي بالحفاضة عليه (أو رد السامع) عن الخطأ في الحكم (إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو) (قوله ليتوسل به لتفصيل المسند اليه) في هذه الصور مقصود أيضاً خلافاً للظاهر الشارح فان أراد أنه غير بالذات ورد عليه أن الكلام فيها هو أعم كإيانه الأول بعد الجواب المنافع هو أن الوسيلة كثيراً ما يطوى ذكرها وهذا يعلم مما في جواب الحنفى بعد فتدبر (قوله ويظهر أن كلام النووي في وجه ذلك أنه لم يجعل الأمر بالتأمل لحوق ظن خلاف الواقع بل لكثرة الفوائد والأمر من التنجيد بالحفاضة بخلاف مع ظنا من سبب التمازك

بالتبوع أو لا وبالتالي ما بناه الخ حيث جعل تعلق الفعل بالتبوع معتبراً أولاً في كائنا الحالتين وما اعتبر محله به أولاً لكونه أولى به وكتب أيضاً قوله مستتر في ذهنه يقتضي أن مدلولها ترتيب تلك الأجزاء في ذهنه بسبب التفاوت بالضعف والقوة إلى أن ينتهي إلى أقواها ودانها وهو اعطوف مع أن مدلولها الغاية قوة أضعفاً والجواب أن دلالة حتى على ذلك الترتيب بطريق الزوم لا الوضع وليس في كلامه تصريح بأن ذلك الوضع حتى يعترض عليه مع أن جعل المعترض معناه الإشارة إلى أن تلك الأجزاء أصبحت إذا لاحظها العقل وحدها كذلك انما هو الزوم لما عرفت فليس لما ذكره المعترض فضل على ما ذكره الشارح تأمل (قوله ولا يشترط فيه الترتيب الخارجي) الجواز أن يكون ملائمة الفعل لمبايعةها قبل ملائسته للأجزاء الآخر فحوادث كل أب حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني الفوق حتى خلا إذا حائل معاً ويكون خالداً أضعفهم أو أقواهم مطول (قوله قلت فرق الخ) بقي أنما قد يقصدان معاً لأن يجب باله أنما ترك ذلك لعله مما ذكر لانه إذا كان ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المستعمل ما يكون لتفصيلها معا وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المستعمل وكتب أيضاً قوله قلت فرق الخ جواب في الأطول بأن تفصيل المسند اليه هذه الصور ليتوسل به إلى تفصيل المسند وكتبت ما يطوى في البيان ذكر الوسيلة وكتبت في ذكر المتوسل اليه كما يقال تعريف المسند اليه بالإشارة تخبرهم مع أنه لبيان القرب ليتوسل به إلى التحقيق نظري جواب الشارح بأن كون العطف لتفصيل المسند اليه أو المسند أعم من الكونه مقصوداً لأنه وأخبره ولا يخفى في كون تفصيل المسند اليه مقصوداً بالعطف ليتوسل به إلى تفصيل المسند ولا اعتباره أعم لم يتم جعلنا نسكتة العطف في قولنا جاءني زيد وعمرو بعده يوم تفصيل المسند اليه ليتوسل به إلى تفصيل المسند فان المقصود به فيه بالذات بيان الترتيب والتعقيب حتى كأن تحبهم ما علم والحال أنما وقع بالترتيب والتعقيب أو قد يقرب عنه بأن مراد الشارح يكون المقصود في هذه الامثلة تفصيل المسند اليه هو المقصود بالذات فلا ينافي قصد تفصيل المسند اليه ليتوسل (قوله على قيد زائد) والقد هنا الترتيب بين المحبين متلازمة أولاً سم وكتب أيضاً قد يقال يمكن مثل هذا التقيد في جانب المسند اليه لأن أصل المسند اليه مطلق الخاطئ وأما كونه متعدداً أولاً فقد زائد وكتب أيضاً ما نصه فيه دلالة على أن يكون التنفى منسباً على التقييد ولا يكون التقييد متعلقاً بالتنفى وهذا هو الأصل وقدر أدنى المقيد فقط والمقيد والقيد معا بواسطة القرينة أنه عبد الحكيم (قوله على مجرد الأثبات) من قبيل الأثبات التقيد ضرب بـ ز يدعمه القرض الخاص تقيد ضم بـ زيد بوقوعه على عمرو (قوله فليتامل) أمر بالتأمل في هذا البحث لكثرة فوائده وللأمر بالحفاضة عليه كما أشار إليه بقوله وهذا البحث الخ أه نوبى وقال سم إشارة إلى أن هذه القاعدة أى قوله لان الكلام اذا اشتمل على قسمين الخ أغلبية لا كلية فقوله فليتامل أى لتلاظن أنها كلمة اه ويظهر أن كلام النووي مبنى على أن الأمور بالتأمل فيه قوله في أول البحث قلت فرق بين أن يكون الشيء الخ (قوله وهذا البحث) أى أن الشيء قد يكون حاصلًا ولا يكون مقصوداً وكتب أيضاً ما نظره أى أنه اذا اشتمل الكلام على قدر زائد على مجرد الأثبات والتنفى فهو القرض الخاص والمقصود من الكلام سم (قوله وأورد السامع الخ) لارد أن الرد مبتدئاً بغير العطف نحو جاءني زيد ومجاهد لا زيد لمأملت سابقاً من عدم وجوب اختصاص النسبة أو يقال المراد رد السامع صريحاً فلا رد ما ذكره لأن الرد مبتدئاً بطريق عطف الجملة نحو جاءني زيد لكن جاءني عمرو لمأملت ولقد ان الاختصار (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله أى في المظول في الحكم عن التابع بعد إيجابه للتبوع والخطأ في الحكم به من حيث نسبتة إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواب فن قال أن الصواب أن يفسر الخطأ والصواب بمعنى الاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لكونهما قسمين له لا لاخطأ في الحكم لانه يشعر بأن الخطأ والصواب صفتان لم يتبدرا حتى التبدرا اه عبد الحكيم وقوله صفتان أى الحكم مع انهما قسمان له كما علمت ويصح أن يراد بالحكم المحكوم عليه ونحوه من حيث نسبة المحكوم به اليه (قوله نحو جاءني زيد لا عمرو) يفهم من كلام الشارح في

بمث القصر أنه مخاطب به من اعتقد بحجى أحدهما من غير تعيين لكنه حيثئذ ليس أراد السامع إلى  
 الصواب بل لحفظه عن الخطأ فلو كان هذا ممكنة أخرى للعطف أطول وهذا تعرف أن مثل هذا التركيب  
 يقال لقصر التعيين وهو وجهه وإن كان في عبد الحكيem خلا فموجب أن يضاف قوله نحو جاءني زيد لا عمر  
 ومن أمثلة رد السامع إلى الصواب ما جاءني زيد يدل على معرفتي ما قال ابن مالك أن بل بعد النفي والنهي لكن  
 وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمر ويحتمل إثبات الحجى لعمر ومع تحقيق نفي  
 عن زيد على ذلك ما سألت في بحث القصر أن ما جاءني زيد بل عمر والقصر أطول (قوله لمن اعتقد أن عمر  
 جاءك دون زيد) فيكون قصر قلب وكتب أيضا ما نصه المراد بالاعتقاد ما يتناول الضعيف بل الوهم أيضا  
 على ما قاله السيد اه عبد الحكيem وقال سم قوله لمن اعتقد أني أو نزلن ولا عبرة بالوهم هنا وقوله أن عمر  
 جاءك دون زيد فيكون قصر قلب وقوله أو أنما جاءك جميعا أي فيكون قصر أفراد وهذا بناء على أن  
 لا تستعمل في قصر الأفراد والقلب في دلائل العجز أنما تستعمل في القلب فقط ولم يذكر قصر التعيين  
 لأن المخاطب فيه لا حكم عنده من اعتقاد أو ظن حتى يرتد إلى الصواب بالشك أيضا خارج بالاعتقاد هذا  
 حاصل ما فهمنا من تقرر الاستاذ لكن رأيت عن الفري أن المراد بالاعتقاد ما يتناول الوهم وأنه سكت عن  
 قصر التعيين لأن المخاطب شاك فلا حكم له حتى يرتد عن الخطأ اه وفيه تأمل فانه كيف يرتد الواهم عن  
 الخطأ لا يرتد بالشك اه بعض تلخيص الذي يظهر أن كلام ابن مالك والواهم بكافة كقوله أو أنما جاءك  
 لكن لا يرتد عن الحكم الخطأ بل دفع الشك والوهم ويمكن الجمع بذلك بين الرأيين (قوله أو أنما جاءك  
 جميعا) يعني أن لا يجيء أقصر القلب والأفراد لكن لقصر القلب فقط وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من  
 خوف العطف عبد الحكيem (قوله لأنه لا يقال لني الشركة) فلا يكون لقصر الأفراد (قوله وفي كلام  
 الفاضل ما يخرج) لأنهم قالوا الاستدراك فعمامة وهم من الكلام السابق كما في نحو ما جاءني زيد فيستوهم  
 نفي حجى وعمر أيضا بينهما من المشاركة والاستدراك فيقال لكن عمر وفهنا يدل على أن التوهم  
 الاشتراك في النفي والله تعالى أعلم سم والغرض من نقل ما يشعر به كلام الفاضل المعارضة بينه وبين ما قرره  
 أو لا الذي هو كلام الافتتاح والاضاح لأن حاصل ما قرره أو لا أن لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله عن  
 الفاضل أن لكن لقصر الأفراد أي نفي الشركة في الافتضاء ويكون لكن عند البيهقيين أقصر القلب على أنه  
 لا استدراك فيها عندهم لأن المخاطب في قصر القلب يستعمل العكس أو يرتد عنه فليس بين المعطوف  
 والمعطوف عليه اتصال في اعتقاد هو منشأ التوهم الذي يستدرك ولكن وهذا بطل استشكل لكن  
 في قوله تعالى ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله بأن نفي الآية لا يوجب نفي الرسالة لعدم  
 الاتصال بينهما عند المخاطب فكيف يستدرك ويسان بخلافه أن لكن لمحذور قصر القلب من غير  
 استدراك والمشاركون يعتقدون فيه إلا أنه وفي الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم كذا في بس (قوله بأنه إنما  
 يقال لمن اعتقد أنما جاءني عمر ما جاءني) أي على تقدير استعجاله في القصر إنما يقال لمن اعتقد الشركة في  
 عدم الحجى قبل الفاء الكلام المشتغل عليه فيكون أقصر الأفراد لا أقصر القلب على ما قال المصنف  
 والسكاكي عبد الحكيem ومقالة المصنف والسكاكي موافقين لابن مالك أن لكن لقصر القلب قال  
 بعضهم هو الصحيح راجع عبد الحكيem وكون لكن على ما يشعر به كلام الفاضل نفي الشركة في عدم الحجى  
 فيكون فيه قصر أفراد أي أفراد المشروع بذلك لعدم لينا فيه قول سم بعد قول الشارح بأنه إنما يقال  
 لمن اعتقد أن ما جاءني فقال لمن اعتقد أنما جاءك جميعا أي أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد كما هو ظاهر  
 فتأمل وإنما لم يقل به أحد لأنه لم يظفر به في الاستعمال ولأنه يلزم عليه استدراك الثبات الذي بعده لكن  
 لكونه معلوما للمخاطب ونقص السيد هنا بقوله جاءني زيد لا عمر وفي قصر الأفراد مدحوق بان الفرق  
 بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقوله ما جاءني زيد فيكون لكن عمر وقوله أو لا يصح الاكتفاء بل لا عمر  
 حتى يكون جاءني زيد لغوا أو ما فهمنا من قال من أول الأمر ما جاءني عمر ولا يضر لانه طريق أخرى لتأدية  
 المراد لا تقضي باستدراك جزء من الطريق الأولى والاكتفاء بجزئية الآخر ولعل التكميل لم يجز الطريق  
 الأخرى لثلايتي المخاطب بصورة النفي أو غير ذلك من الفري (قوله ومعنى الاضراب الخ) فعلى هذا يخرج

لمن اعتقد أن عمر جاءك  
 دون زيد أو أنما جاءك  
 جميعا ولكن أضال الفرد إلى  
 الصواب لأنه لا يقال لني  
 الشركة حتى أن نحو ما جاءني  
 زيد لكن عمر وإنما يقال  
 لمن اعتقد أن زيد جاءك  
 دون عمر ولا لمن اعتقد أنما  
 جاءك جميعا وفي كلام  
 أنما ما يشعر بأنه إنما يقال  
 لمن اعتقد أنما جاءني  
 عنهما جميعا (أو صرف الحكم)  
 عن محكيوم عليه (أي)  
 محكيوم عليه (آخر نحو  
 جاءني زيد بل عمر أو ما  
 جاءني عمر وبل زيد) فان  
 بل الاضراب عن المشوع

(قوله ويمكن الجمع الخ)  
 هو غير من اذ كلاما القولين  
 صريح في مقام الرد عن  
 الخطأ (قوله أو يرتد فيه)  
 فيه أنه إذا كان مترددا يكون  
 القصر للتعين إلا أن يكون  
 المراد بالتردد الظن أو الوهم  
 لا الشك وقوله وهو أي  
 الاتصال (قوله أبطلت  
 الاضباب قبلها) وذلك لأن  
 معنى لا يرجع إلى الإيجاب  
 المتقدم لأن ما بعد بل ولا  
 لكن كقبول لغوا فلا كانت  
 نفي الحجى عن زيد ولاها  
 لكن زيد في حكم المسكوت  
 عنه اه سيد عبد الحكيem

نوصف الحكم الى التابع  
ومعنى الضرب عن  
المتبوع أن يجعل في حكم  
المسكوت عنه لأن يثنى  
عنه الحكم قطعاً خلافاً  
لبعضهم ومعنى صرف الحكم  
في المثبت ظاهر وكذا في  
المنفي أن جعلناه بمعنى نفي  
الحكم عن التابع والمتبوع  
في حكم المسكوت عنه  
أو متحقق الحكم له حتى  
يكون معنى ما جاء في زيد  
بل عمر وأن عمر لا يجرى  
وعدم مجيء زيد ويجبته على  
الاحتمال أو يجنبه محقق  
كلها ومذهب المبردوان  
جعلناه بمعنى ثبوت الحكم  
للتابع حتى يكون معنى  
ما جاء في زيد بل عمر وأن  
عمر جاء كلها ومذهب  
الجمهور ونفسه أشكال  
(أو التثنية) من المتكلم  
(أو التثنية) للسامع أي  
أيقاعه في التثنية (نحو  
جاء في زيد أو عمر) أو  
للإمام نحو وأنا أو كما لم ي  
هتدى أو في ضلال مبن  
أو للتخيير وللإباحة نحو  
لندخل الدار زيداً وعمر  
وأفرق بينهما في الإباحة  
ي يجوز الجمع بخلاف التخيير  
(وأما فصله) أي تعقيب  
المستند اليه بتعريف الفصل  
وإنما جعله من أحوال  
المستند اليه لأنه يقتضيه أولاً  
ولأنه في المعنى عبارة عنه  
وفي اللفظ مطابق له

(قوله بيان لحاصل المعنى)

أي المعنى بعد ملاحظة

لخصا في فهم تفسيره بالآثار

العطف يدل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحارث وأما  
المحطوف فلا بد من فلا ترد كما توجهه الرضى لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وإن كان  
أحدهما بالآثار والآثار لا يثنى فترى (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) أي عند الجمهور رسم وكتب  
أضاماً فقط نعم إذا أتى بالقليل بل أطلت الأيجاب قبلها وقررت النفي واكتنه فإذا قلت جاء زيد بل عمر  
أبطلت مجيء زيد وإذا قلت جاء زيد بل عمر وقررت النفي كذا في الأول (قوله خلافاً لبعضهم) هو ابن  
الحارث سم (قوله ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر) لأن المتبوع فيه أضاف في حكم المسكوت عنه  
أو متحقق النفي على الخلاف الذي ذكره الشارح قبل (قوله أو متحقق الحكم) أي الحكم كونه المنفي  
(قوله كلها ومذهب المبردوان) يتعلق بقوله أن جعلناه بمعنى نفي الحكم (قوله كلها ومذهب الجمهور) وضبط  
المذهب أن بل إذا كان في الآيات في حكم المتبوع أنه كالمسكوت عنه كما هو عند الجمهور وأما انتفاء الحكم  
عنه قطعاً عند ابن الحارث كما نقله الشارح عنه وحكم التابع الجزم بالثبوت له عند الكل وإذا كان في  
النفي في حكم المتبوع حكم الآيات في أنه كالمسكوت عنه عند الجمهور والجزم بالانتفاء على ما هو رأي ابن  
مالك والآيات على ما توجهه الشارح وحكم التابع الجزم بالثبوت له كالاتيات على رأي الجمهور والجزم  
بالانتفاء على رأي المبردوان والرد على رأي السكاكي وعصداً الله والذين صرح به السكاكي في قسم النحو وعصداً  
الله والذين في الفوائد الغائية اه فترى على الطول (قوله ففسه أشكال) أي في مذهب الجمهور وأشكال  
لأن الصرف لم يوجد للمتبوع إلى التابع من هذا المذهب ففسه أشكال (قوله أو التثنية) أي في مذهب الجمهور وأشكال  
يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور كما في سم عن زيد إلى عمر وأبو بكر جسد في النفي وعن عمر  
ويمكن أن يجاب عن هذا الأشكال بأن يقال المراد من صرف الحكم نفسه فقد وجد هذا لأن في قولنا  
ما جاء في زيد بل عمر وتغيير الحكم النفي إلى الآيات وهذا القدر كاف (قوله أو التثنية) أي في مذهب الجمهور وأشكال  
المصنف تركه عداً للتفسير مما قاله العطف على قلته في الواو والقاء وعن أبي ما بعد أي وإن عطف بيان لما قبله  
كأعليه الجمهور ولا محطوف كما عليه المقتضى ولم يذكر العطف بام باختصاصه بالإنشاء لأن عداً للعرض له  
في باب الإنشاء أيضاً وجب أعمال الفن لمبايسته اه أطول (قوله أو التثنية) أي في مذهب الجمهور وأشكال  
المتكلم غير شاك (قوله أو للإيهام) الفرق بينه وبين التثنية أن المقصود في التثنية أن يقع الخطاب  
في التثنية ويقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإيهام الاختصاص وترك التعيين وإن لم يزم أحدهما الآخر  
ولكن فرق بين ما يقصد من يحصل بدون قصد سم (قوله نحو وأنا أو كما لم ي) أي في مذهب الجمهور وأشكال  
المذكور في معنى القريب أن الشاهد في الأولى وجه الفصل غير ظاهر فترى وكتب أيضاً قوله أو كما لم ي  
عطف على اسم إن الذي هو ناسخ أو الأصل أننا (قوله أن في الإباحة يجوز الجمع) بقرينة خاتمة سم  
(قوله بخلاف التخيير) أي لا يجوز فيه الجمع وفيه أن أو في آية السكاكية للتفسير مع أنه يجوز الجمع لأن  
يجاب بأنه إذا فعل الجميع لا يقع الجمع كقوله واجب بل الواجب أحدهما ولا يجوز الجمع على أن الجميع  
واجب سم (قوله أي تعقيب الخ) أي فالمراد بالفصل المعنى المصدري وعجازه تبعه الحكم قوله أي  
تعقيب الخ بيان لحاصل المعنى وكلام المتن على حذف متناف أي أراد الفصل اه يشير إلى أن الفصل في  
كلامه معنى ضمير الفصل لا المعنى المصدري وأن الشارح إنما قال أي تعقيب الخ ملاحظة لضاف المقدر  
فهو بيان لحاصل المعنى وهذا يدفع قول الأول ولو كان الاعتراض على أن الشارح وجعل الفصل مصدراً  
بمعنى تعقيب المستند اليه غير ثابت وعنه مندوحة وكون أعوانه مصادر لا يجل في مثل هذا التكلف (قوله  
لأنه يقتضيه أولاً) أي اقتضاه أولاً أي قبل ذكر المستند ولأنه على كونه متخصماً به المستند وكتب أيضاً قوله  
لأنه يقتضيه أولاً أي قبل ذكر المستند ولأنه على كونه متخصماً به المستند وكتب أيضاً قوله  
المستند وقام مقامه ويدفع به بناء على كونه توطئة لهذا الخبر لأنه قائم مقامه فترى (قوله عبارة عنه)  
إنما أتى على قول من جرح أن ضمير الفصل ضمير حقيقة له من جرح لكن الصحيح أنه صيغة ضمير لا من جرح  
له وليس بتعريف بل حرف سم أي والمطلق الضمير عليه مجازي من سئل علاقته المشاكاة (قوله وفي اللفظ  
مطابق له) أي في الأفراد والتثنية والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائم والزيدان يدونهم



(فالتخصيص) أي المستند إليه (بالمستند) يعني أقصر المستند على المستند إليه لان معنى قولنا ز بهو القائم أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز به إلى عمرو ولهذا يقال في توكيده لا عمر وقالوا في قوله فالتخصيص بالمستند مثله في قولهم خصصت فلانا بالذكري أي ذكرك دون غيره كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكري أي منفردا به والمعنى ههنا جعل المستند إليه من بين ما يصح انصافه بكونه مستندا إليه مختصا بالذكري شبه المستند كما يقال في بالك تقدير معناه فضلا عن العادة ولا تعدي غيرك (وأما تعدي) أي تقديم المستند إليه (فلكون ذكركم) ولا يكتفي في التقديم بمجرد ذكر الاهتمام بل لابد أن يبين أن الاهتمام من أي جهة وبأي سبب فإما فصله بقوله (ألا أنه) أي تقديم المستند إليه (الأصل) لانه المحكوم عليه ولا يبين حقيقة قبل الحكم فقصدا أن يكون في الذكر أيضا مقاما

(قوله وخالف السيد الخ) وعلى هذا ما قاله الدسوقي في حاشيته على رسالة الوضع من أن قوله في النظم المشهور ذكره الجرحام السيد صوابه السعد

القائمون وقد يقال المطابقة حاصله لكل من المستند إليه والمستند وأجاب بعضهم بقوله وفي اللفظ مطابق له أي باطراد اختلاف المستند فانه قد لا يتطابق نحو زيد هو القائمة أمه وإن كان هذا أفضل من عمرو (قوله فالتخصيص) ينبغي أن يحصل كلامه على أن التخصيص من نكاته لا حصرت نكاته في التخصيص فلا ينافي أنه قد يكون التخصيص بين كون ما بعده خبرا أو نعتا ولنا كيد الحصر إذا حصل الحصر بغیره نحو أن الله هو الزاق سم وكان اقتضاه على التخصيص لانه أهم نكاته وفي بس توجيهه بغير ذلك راجعه (قوله بالمستند) الباء داخلة على المقصور كما يدل له قول الشارح يعني الخ (قوله يعني أقصر المستند على المستند إليه الخ) دفع أن السابق إلى الفهم بحسب اللغة من تخصص المستند إليه بالمستند هو قصوره على المستند كما توجه في المطول وحاصل الدفع أن هذا مسلم لغة الآن الاصطلاح غالبا على ما ذكرناه سم وكتب أيضا قوله أقصر المستند الباء داخلة على المقصور ودخولها عليه قال الشارح انه غالب الاستعمال في الاصطلاح وخالف السيد فجعل الغالب دخولها على المقصور عليه وباتفاقهما جواز الآخر من لغة والتزاع في الغالب في الاصطلاح سم وقوله وخالف السيد الخ ناقش فيه بس بأن الذي في حواشي الكشف للسيد وحواشي المطول له أن دخولها على المقصور أكثر في الاستعمال ينبغي أن يخصم شيئا آخر في دونه تسمية لا تحويه عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار كانه حقيقة فيه أو طريق التضييق وإن كان التخصيص يقتضى بحسب مفهومه الأصلي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوز به إلى غيره وهذا غير جسد الآن إلا أكثر في الاستعمال دخولها على المقصور كما بين (قوله كأنك جعلته) التعبير بكان فيه شيئا لأن يقال انها للتحقيق (قوله من بين ما يصح الخ) أي عقلا أي ما يمكن (قوله بأن يشبهه المستند) لفظ ثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الأثبات لأن المستند من خبر الفصل هو القصر في الثبوت لا الأثبات والفرق ظاهر وموقع في كلام السيد ما يقتضى خلاف ذلك غير مرضي ففري بعض اختصار (قوله وأما تعديه) المراد بتعديه إرادته ابتداء أول النطق فأن دفعه اعتراض المطول بأنه كلف بطلان التقديم على المستند إليه وقد صرح صاحب الكشف بأنه انما يقال مقدم أو مؤخر لئلا زال عن مكانه لا للفرق مكانه اه والحاصل أن في لفظ التقديم تحقير أو كسب أيضا وقوله وأما تعديه أي على غيره من أجزاء الكلام فيشبه تقديم الفاعل على المفعول في ترك المصنف قول الفتح على المستند تكتبه المعنى باجتماع اللفظ بتقدير على المستند تقويت لما قصد المصنف أطول باختصار (قوله أهم) أي من ذكر باقي أجزاء الكلام لأن ذكر المستند لانه قاصر كما عرفت ومعنى كون ذكركم أهم أن العناية بذكر غيره أطول (قوله ولا يكتفي في التقديم) أي في بيان نكته التقديم كما يدل عليه ما بعد أي لا يكتفي صاحب علم الغماني أن يقتصر على أن التقديم للاهتمام بل ينبغي أن يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب البلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقنعة للاهتمام والافتقار إلى أن يقال في التقديم الواقع من البلاغة لانه لا اهتمام إلا خفا في أن مادعا إلى الاهتمام بغير معتبر في البلاغة أطول ملخصا (قوله وبأي سبب) العطف يقتضى سم (قوله أمالانه) ظاهره أمالان المستند إليه الأصل وهو موجب لانه كل ما يذكر من غيره متطاول على ذكر مولع رفته ببيان حاله وحسنه يحتاج قوله ولا مقتضى لعدول عنه إلى تكلف بارح الضمير إلى كونه الأصل أي ولا مقتضى لعدول عن كونه الأصل أي عن مقتضاه وفي الفتح أمالان أصله التقديم ولا مقتضى لعدول عنه فلذا فهم الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المستند إليه ولا يخفى أن كون تقديم المستند إليه الأصل بلا مقتضى عدول وجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكون المستند إليه أو تعديه الأصل ليس لكونه محكما عليه بل لكونه مستندا إليه حتى يستحق التقديم في الأثبات أيضا اه أطول مع بعض حذف (قوله لانه أي تقدم المستند إليه) معنى في اللفظ وقوله لانه المحكوم عليه أي المستند إليه بمعنى في كلامه استخدام (قوله ولا يدين حقيقة الخ) وأورد عليه السيد أنه أن رد بنا الحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بحقق المستند إليه والمستند معاني الذين ضررهم وأن النسبة لا تعقل الا بعد تعقلها لا يمكن بل من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المستند إليه على المستند وإن أريد به المحكوم به فلا نسلم انه لا يدين بحقق المحكوم عليه في

الذهن قبل المحكوم به نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا أن أراد بتحققه قبل الحكم بتحقيقه في العقل وأن أراد بتحققه في الخارج فلا نزاع فيه إذا كان من الموجودات الخارجية لأن ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في العقل لا في الخارج فالأنسب في التعديل أن يعتد بتحقيقه في العقل في ذهن أه وقد أجاب عن ذلك الحنفى وغيره كالنصرى وعبارته مع بعض اختصاره الأقرب أن المراد بقوله لا بد الأولى هي في حكم الواجب في نظر البقاء فربما أن الفرض اثبات الالفاظ التي هي بمعنى أثر محقق ووجه الأولى به يشعر به العبارة لأن المسند اليها كان محكوما عليه كان المسند مطلقا بالأجله فالأولى أن يلاحظ قبله فالحكم بمعنى المحكوم به فأن دفع ما أورد الفاضل الحنفى أه وحاصل ما دفعه أن المراد بقوله لا بد الأولى به هو التحقيق اتفاق في ذهن وبالحكم المحكوم به وكتب سم قوله ولا بد من تحققه الخ أي ولا بد من وجوده قبل وجود الحكم أي المحكوم به أن خارجا خارجا وان ذهنا فذهنا لأن المحكوم عليه موصوف والحكم صفة والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفة ما ثبتت الصفة فرع ثبوت الموصوف أن كان ثبوتها خارجيا فهو فرع ثبوت الموصوف الخارجي وأنها فرع ثبوت الذهني نعم على قولهم ثبوت شيء على شيء فرع ثبوت الشيء الثاني أشكاله لا يأتي في ثبوت الوجود لشيء فانه لو كان ثبوت الوجود لا بد فرع وجوده فلهذا اقتضى وجود آخر وثبوت ذلك الوجود الآخر لا بد فرع وجوده فيقتضى وجود آخر وهكذا إلى غير نهاية فيوقف وجود زيد على وجودات غير متناهية فلذلك منع بعضهم قولهم المذكور وقال بل ثبوت شيء على شيء مستلزم ثبوت الثبوت ولو بذلك الثبوت فاثبات الوجود لا بد بسلطان وجوده بذلك الوجود ثم قد زعم على قوله ولا بد من تحققه الخ حقوقنا المنطوق زيدا كما كان المحمول في الذات والوصف بناء على أن الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا فالتعريف في المثال الذات الموصوف بالانطلاق هو المسمى بز يد فرع إلى ما سبق وأما بان المراد أنه لا بد من تحققه أي غالبا وهذا كاف في المقصود أه مع بعض اختصار وكتب على قوله أي لا بد من وجوده الخ ما لفظه حمل سم الوجوب على ظاهره والتحقيق على ما في الذهني والخارجي مخالفا لما قلناه قبل (قوله ولا مقتضى للعدول) فيه أنه إذا كان مقتضى للعدول فغايبه أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الالفاظ فلم قدمت عليها بمجرد الالهام لأن يقال الالفاظ نكتة ضعيفة فرع غير هاعلم بمجرد أو يقال ليس المراد مقتضا للعدول من النكات بل المراد مقتضى للعدول بحسب الفحو ككون المحمول عاملا سم وكتب على قوله بل المراد الخ ما نصه وهذا شعر كلام الشارح (قوله كافي القاعل) وكاسم الاستفهام (قوله وأما التمكن الخ) أراد الختري في وقت تأولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب علمت على الثاني نحو قولك علمت الذي حارت البر به فيه حيوانا مستعدا من جملة لكن تناوله لذلك وغيره من الأخبار وكثير المبتدأ وخبر كان ونحوه من خبر ما أخبرنا على سبيل مجموع المجاز لأن تسمية المفعول الثاني خبرا مجازا وتسمية الموافق حقيقة ولولا وأما التمكن المستند لكان واتخا الآلة أن أراد التنبيه على أن المستند في باب تقديم المسند اليه ماسوى مستند القاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ فالأولى لأن في تقديم المسند اليه أفاده في الأول (قوله لأن في المبتدأ نشوبه) لجمعهم من الوصف الموجب لذلك أو العلة كذلك وكتب أيضا ما لفظه فيه أن كون المبتدأ مشروقا إلى الختري يدعو إلى التقديم لا إلى كونه أعم أطول (قوله والذي حارت البر به فيه) أي في أنه عاود أولا بعد (قوله مستعد الخ) المراد مستعدا الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة وقوله بأن أمر الاله الخ جمع ما تقدم وأخبر عنه عرف وقرر بعضهم أن المراد استعدانهم المنطقة بناء على أنها جماد ومن التراب باعتبارها الأصل (قوله يعني تخبر الخ) حيرة البر به فاعلم أي الاضطراب والاختلاف لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف في بعض الصور فيكون من إطلاق المزمع على اللازم وأما معنى أن مذهب الهادى يحتاج إلى دفع الشبهة وكذلك مذهب الضال ودفع الشبهة لا يتخلو غالبا من حيرة فكأنه قال والذي وقع فيه تخيرا أولا ولم يقع استقرارا في أمر الاله دفع الشبهة فعلى هذا لا بد أن يقال قد استقر العالم على مذهبه فلا حيرة تأمل عرف وأجيب أيضا

(ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل إذ لو كان أمر مقتضى للعدول عنه فلا بد من كافي القاعل فان مرتبة العامل التقدم على العمول (وأما التمكن الخ) الختري في ذهن السامع لأن في المبتدأ نشوبه (أي إلى الختري) كقوله والذي حارت البر به فيه حيوان مستعد من جماد يعني تخبر الخ لائق

(قوله فالله يمنع بعضهم الخ) فيه أنه لم يمنع بل سلب وأجاب عنه وقد يقال معناه منع ما يتبادر منه (قوله ولو بذلك التمسوت أي سواء كان بذلك التمسوت في خصوص نسبه الوجود) وحيث لم يفسر فيها تقدم الموصوف خارجا على صفة الوجود أو غيره كافي زيد قائم أه

بان الحيرة في كفته لا في أصله (قوله في المعاد) المعاد على اسم المفعول بمعنى العود والنشور تفرق الخلائق في الذهاب إلى المحشر فترى وقوله بمعنى العود أي فيكون مصدرا على صيغة اسم المفعول ويصح أن يكون المعاد بفتح الميم مصدرا ميميا (قوله والنشور الذي ليس بنفساني) أي ليس متعلقا بالنفوس أي الأرواح وحسب هابل جميع الأجسام (قوله بان أمر الله) أي بالادلة وتكتب أيضا قوله بان أمر الله ان قلت كيف بان أمر الله مع أنهم اختلقوا أسدعا إلى ضلال وهادى واجب بان المراد بان أمر بالنسبة إلى من دعائى الهندى (قوله وهادى) عطف على ذاع (قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد) هو الهادى وبعضهم لا يقول به هو الهادى إلى الضلال وتكتب أيضا قوله يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا سعد أن يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع أن الظاهر هو الف والشر المرتب أعيان إلى أن مراد الشاعر بالذاعى إلى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما شتهر في النوارى عن أن أبا العلاء لمحمد بن كثر العسرى ويومئى إليه بيته المشهور عندهم له ذوق سليم وهو قوله

لبي خمس من عبيدك ديت \* ما بالها قطعت في ريم دينار

ولله درمن رد عليه بقوله

عز الامانة أغلاها وأرخصها \* ذل الحنابة فافهم حكمة البارى

فترى (قوله لتفاؤل) أي لسكونه صالحا لتفاؤل أو التطبير كما في الأضاح فلفظ المستند إليه لكونه صالحا للتفاؤل أو التطبير بعيد المسرة أو المساءة وتقدمه لتجمله ما عدا الحكيم وقوله أي لكونه صالحا الخ يظهر أنه إنما يحتاج إليه على جعل قوله لتفاؤل الخ لغة للسرة أو المساءة فإن جعله لغة لتجمل فلا يل المعنى حيث قد حصل التفاؤل أو التطبير بالفعل وقوله بعيد المسرة أو المساءة أي قد علم أو آخر (قوله لغة لتجمل المسرة) ويصح أن يكون عليه نفس المسرة كما في الفترى وكذا ما بعد وصنيع الشاعر أحسن لفائدة أن التفاؤل والتطبير إنما يكونان بمسند الكلام وهو صريح في الأطول وتكتب أيضا قوله لغة لتجمل المسرة ليس المراد بالغة هنا اللغة الباعثة ولا الغرض المترتب بل السبب والمنشأ وذلك لأن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان ذا لعي ما قبل اليه النفس أو تفر عنه فتأمل منه السماع أو تطير أي تبادر إلى فهمه حصول الخبر أو الشر فيشأ من ذلك أي من التفاؤل أو التطبير من اللفظ المتفتح به تجمل المسرة أو المساءة ولا فائدة تلك العلية لم يقتصر المصنف على تجمل المسرة أو المساءة أو على التفاؤل أو التطبير مع أنه يكفي في التقديم مجرد تجمل المسرة أو المساءة ويجرد التفاؤل أو التطبير وإن استلزم ما لا أولين (قوله سعد في دارك) لا يعني أن سعدا هنا علم واللام يميز الابتداع به لأنه نكرة بلا موقوع يس (قوله والسفاح) أي للعلماء ما خزن من السخ وهو ما علم أوصفه وهو لقب أول خليفة من بني العباس رضى الله تعالى عنه (قوله والاماهم) أي إجماع المتكلم السامع أنه أي المستند إليه لا زال من الخاطر وذلك لأن ما لا زال من الخاطر يجري على اللسان أولا والخاطر يحور زمان راد به خاطر المتكلم وهو ظاهر وخاطر مخاطب لأن المتكلم إذا توهم أن المستند إليه لا زال من خاطر مخاطب لكونه مطلوباً بتقديمه ذلك والمراد بالخاطر القلب تعبيراً عن العقل باسم الخيال وهو الهامس اه نوى وأق بلفظ هاهم لأن المراد عدم الزوال وأصله لا شأن إن هذا الأمر وهى لا يزال عن الخاطر في بعض الأحيان (قوله وأنه يستلذه) أي أنه حسية فلما زاد الالهام (قوله اظهار تعظيمه الخ) نحو رجل فاضل أو جاهل في الدار وانظر فإن هذا الغرض حاصل مع التأخير إلهام الآن أراد تعجيله سم وقال الفترى قوله اظهار تعظيمه بناء على أن التقدم في الذكر السابق يشعر بالتقدم والشراف في الرتبة اه وقال عبد الحكيم في حواشه التعظيم مستفاد ما علم جوهر لفظ المستند إليه نحو أو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل و اظهار يحصل بتقديمه لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه وكذا الحال في التحقير فلما زاد لفظ الاظهار ولم يقل مثل تعظيمه أو تحقيره ثم اعترض على توجيهه الفترى السابق الذي تسع فيه السيدانه انما يت في التعظيم دون التحقير (قوله وقد يقدم) هذا ما قبل للاهتمام لأنه من جملة نكاته بس (قوله بالخبر الفعلي) أي بنى الخبر الفعلي على حذف المضاف لأن المقصود على المستند إليه المتقدم في المثال الذي ذكره في القول كما في أنما قلت لكن هذا الكلام من

في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله

بان أمر الله واختلاف التنا س فداع إلى ضلال وهادى يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به (واما لتجمل المسرة أو المساءة لتفاؤل) لغة لتجمل المسرة

(أو التطبير) لغة لتجمل المساءة (نحو سعد في دارك) لتجمل المسرة (والسفاح في دار سعد بقل) لتجمل المساءة (واما الالهام) أي المستند إليه (لا يزال عن الخاطر) لكونه مطلوباً (أو أنه يستلذه) لكونه محبوباً (واما الخ) وذلك مثل اظهار تعظيمه أو تحقيره وما شبه ذلك قال (سعد) القاهر وقد يقدم أي المستند إليه (للسند) (تخصيصه بالخبر الفعلي)

(قوله بمعنى العود) المناسيب بمعنى الاعادة لأنه حيث شئ أطاع لمن عاد (قوله) بديخ من الخ هذا هو القول القديم الشافعي وأما القول الجديد فليس بديخ من الأبل اه

المصنف فربما على عبد القاهر كما يشير إليه الشارح في أثناء المبحث أنه فئري وقوله أي بنى الخبر الفعلي أي  
 والمخصص بالخبر الفعلي نفسه هو غير المسند إليه ومن هنا تعرف بمحتوجه آخر في تصحيح كلام المصنف بتقدير  
 المضاف وهو أن بتقدير مضاف في قوله تخصصه أي تخصصه من غيره وان كان تقدير المضاف في الثاني أولى لأنه  
 وقت الحاجة تدبر وقوله كما في أنما قلت أي في مطلق إفادة التخصص والافسافي الفرق بينهما وقوله كما  
 يشير إليه الشارح أي في مطلقه وكتب أيضا قوله بالخبر الفعلي المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي أوله فعل وفاعله  
 خبرا مبتدأ لا المتضمن لمخى الفعل لتصرجه بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى وما أنت علينا بحزير ليست  
 خبرا فعليًا فئري وفي الأطول ان المشتقات كلها متشابهة في سبب إفادة التخصص (قوله أي قصر الخبر  
 الفعلي عليه) فالبدء ادخله على المقصور (قوله ان والـ) أشار في المطول إلى أن قوله ان ولي حرف النفي  
 شرط محذوف الجزء أعني فهو يفيد التخصص قطعا من غير احتمال التقوى وجموع الشرطيتين بيان  
 للعملة السابقة عليهما أعني وقد يقدم لفيد تخصصه بالخبر الفعلي وليس جزاؤه بادل عليه قوله وقد يقدم  
 انلا معنى لقولنا ان ولي المسند إليه حرف النفي فقد يقدم لفيد تخصصه بالخبر الفعلي لان المقصود ان ولي  
 المسند إليه المقدم حرف النفي فهو التخصص وان افادته التخصص غير مختص بصورة الولى من عبد  
 الحكيم (قوله أي وقع بعدها) أنه باعتبار أنه كلمة سم (قوله بلا فصل) ليس قيد هنا وإنما إلى به لانه معبر  
 في حقيقة إلى اصطلاحا وان لم يعترف بحقيقته لغة لصدق الولى لغته مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض  
 المعمولات مثلا نحو ما بدأنا ضرب وما في الدار أنا جلست وكقولنا ما أنا قلت زيد فهذا كله مما يفيد  
 التخصص ولهذا يجعل الشارح رجه الله تعالى صور الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت  
 قوله الاتي والا كما يستغنى عنه كذا قرر بعضهم وبعض في سم ثم رأيت في الأطول عند قول المصنف والا  
 فقد رأيت الخ مما يخالف بعض هذا واستراه (قوله مع أنه مقول لغري) فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى  
 المتكلم من غير تعرض لغريه فيقول المتكلم ذلك لنفي ما زعمه المخاطب ع س سم وقد يقال ما في المتن هو  
 الاصل وقد يخالف لقريته تأمل وكتب أيضا ما لفظه هذا بمحقق للاختصاص سم (قوله على الوجه الذي نبي  
 عنه) كان الظاهر أن يزيد قوله عليه بعد عنه فكانه يقول الذي نبي عنه عليه لان عائدا لموصوف أموصوف  
 الموصول اذا كان محسورا لا يحدف الا بشرط من هنا ان يكون الموصول أموصوفه محسورا بما جاز العائد  
 وان يفيد متعلقا هاما ولم يحدف هاتان متعلقا أحدهما ثابت ومتعلق الآخر (قوله من العموم  
 والخصوص) أي ان كان النفي عاما كان الثبوت عاما وان كان خاصا كان خاصا سم (قوله لان التخصص  
 الخ) هذا اذا قصد قصر اضافي اما لو قصد قصر حقيقي فينبغي أن يكون جسيم من عدل قائلة ولا يجب  
 أن يكون هنالك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ أطول (قوله انما هو بالنسبة الخ) القصر المستفاد من قوله  
 انما الخ اضافي كما يدل عليه قوله في المطول لا بالنسبة إلى جسيم من في العالم فلا بدح فيه حوازان يكون  
 التخصص بالنسبة إلى من ترد في القائل كما في قصر التعيين ولم يتعرض له هنا وقدما سأتى في مواضع لقلته  
 بالنسبة إلى مقابلته فئري وقد يقال عبارة تشمل المتردد في قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد  
 والاشتراك فهو يتوهم ههما فالخصر في قوله لان التخصص انما هو الخ حقيق لا اضافي فتأمل سم (قوله إلى  
 من توهم المخاطب اشتراكه) فكأن القصر في كلامك قصر أفرادا وانفرادك به دونه فكأن قصر قلب  
 وكتب أيضا قوله من توهم الظاهر أن المراد بالتوهم الوقوع في الوهم بمعنى الذهن ليشمل الظن والاعتقاد  
 وكتب أيضا ما لفظه أي لا بالنسبة إلى جسيم من في العالم سم (قوله ونبي الحكم من المذكور) عطف تفسير  
 (قوله مع ثبوت لغري) أي على الوجه الذي نبي عليه عن المتكلم لا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج  
 عدم صحة المثاليين الأخيرين على ذلك تدبر (قوله لم يصح) أي اذا قصد التخصص لمطلقا حتى اذا قامت  
 قرينة على عدم إرادة التخصص مع ويمكن ان يجعل من القرينة قوله ولا غري سم (قوله وهما متناقضان)  
 لأن تقول ان العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس الا لازم التناقض بل كون التقديم لغوا  
 ان لم يكن له داع غير التخصص والام يلزم كونه لغوا أيضا فظهور أنه يجوز التقديم لغوي قصد التخصص اذا  
 كان غرض آخر مما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصص فيما إذا لم يكن المسند إليه داعي العموم نحو

أي قصر الخبر الفعلي عليه  
 (ان ولي المسند إليه حرف  
 النفي) أي وقع بعده هابلا  
 فصل (نحو ما ناقلت هذا  
 أي لم أقبله مع أنه مقول  
 لغري) فالتقديم بقدر نفي  
 الفعل عن المتكلم وثبوت  
 الغريه على الوجه الذي نبي  
 عنه من العموم والخصوص  
 ولا يلزم ثبوت جميع من  
 سؤالا لان التخصص انما  
 هو بالنسبة إلى من توهم  
 المخاطب اشتراكه  
 معه أو انفرادك به دونه  
 (ولهذا) أي ولان التقديم  
 بقصد التخصص ونبي الحكم  
 عن المذكور مع ثبوت  
 لغري لم يصح ما ناقلت  
 هذا (ولا غري) لان مفهوم  
 ما ناقلت ثبوت قائلة هذا  
 القول لغري المتكلم ومنطوق  
 لا غري نفيها عنه وهما  
 متناقضان

(قوله والافسافي الفرق  
 بينهما) أي فيما نقله عن  
 الحفيد عند قول الشارح  
 قصدا إلى تخصصه بعدم  
 السعي

(ولما أنارت أحد) لأنه يقتضى أن يكون انسان غير المتكلم قدرأى كل أحد من الناس لأنه قدوة في عتق المتكلم الرؤية على وجه العموم في الأفعال فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليحقق تخصيص المتكلم ١٨١ بهذا النقي (ولما أناضر بث الازدياد)

لأنه يقتضى أن يكون انسان غيرك قد ضرب كل أحد سرى ودلان المستثنى منه مقدرا على وجه التحقيق عن المذكور على وجه التحقيق الخ) فيصحت لأن هذا التحقيق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل هو جمع ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سمى لأن السالبة النكبة نفسها موجبة وثبوت فيصحت هذا المثال ودفع الخفد وغيره ذلك مما حاصله أن الترتيب المقتضى تخصيص المتكلم بالنقي إنما يقال في اصطلاح البخاري أن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النقي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فتح ذلك بأن يقال يمكن أن يقال أن اعتقد رؤيته غير المتكلم لبعض الأحاد لكفاية ذلك في تحقيق اختصاص المتكلم بهذا النقي غير انحصار (قوله ولما أناضر بث الازدياد) فيما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زبد وجر فقط لغيره من سم (قوله والآن في الشرط السابق أعني وفي حرف النقي يعني أن يقع بعد حرف النقي بلا فصل فدخل مثل ما أنأقلت هذا مع أنه ما يجازي التخصيص قطعاً فيفسد المسكان لأن لا بعد ما هو من نوابح حرف النقي فاصلا بينه وبين مدخوله فيثبت ما لم يل حرف النقي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نقي أو كان وقد تقدم على حرف النقي نحو ما أنأقلت أو تقدم حرف النقي ولكن فصل بينهما بين المسند إليه نحو ما زيد أناضر بث فانه التخصيص في الفعل بالمفعول مع انقائه على غيره لا تخصيص في الخبر بالمسند إليه وانباته لغيره وجزاء قوله والاقوله فديان في مجموع الشرط والخبر أنه معطوف على مجموع قوله وقد تقدم لا في تخصيصه بالخبر الفعلي أن نولي حرف النقي انه أطول مع بعض النقص (قوله فديان في التخصيص) أو لجزئه التقوى وان كان غير مقصود غير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الأطول وأعلى من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله وبو كند) أي المسند إليه (قوله مثل لا بد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لأنه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحاً الخ أي وان كان وحده يدل عليه التزاماً أو قوله على في شبهة أن الفعل مدرع الغير أي والشبه تدغم بالصريح (قوله مثل منفرد الخ) ومثل وحده (قوله لأنه) أي نحو وحدي وقوله الدال الخ أي وان كان لا غيري يدل عليه التزاماً (قوله إنما يكون دفع الخ) عبارة عن أن الغرض نفي الشبهة المخالطة للقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكييد بخلاف ما قبل في الأول وحدي وفي الثاني لا غيري ولو كان ذلك فيمنع ذكر فلس كما ذكر في الصراحة (قوله خالفت) أي خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوى الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فهم بينهم عبد الحكم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على خبر مسند إلى خبره اسناداً تاماً لأن التقوى من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي وتيمم المصنف وأما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية أخباراً بباطه بالمبتدأ بسبب العائد نحو هو بقصر اسناده الخ المبتدأ فعلي هذا إذا بدضر يشبه لتقوى بخلافه على ما ذهب إليه المصنف هذا ما ذكره السارح المحقق ونازعه السديق ذلك وذهب إلى موافقة السكاكي للشيخ والظاهر من السارح وكأن التخصيص لأجله من داع إليه كذلك التقوى وهو إزالة الشك أو لا التكرار حقيقة أو ادعاء لأنه لما تقرر هذا في أحوال الاسناد دون فوائده التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائده التخصيص أطول لمخلصاً (قوله قصداً إلى تحقيق الخ) أي لأن غيره لا يقع ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أي في بحث المسند عند قوله أو ما كونه جملة

ما كل ما يتقوى المرء بذكره\* فله لنقي الشمول خاصة والظاهر أن التقدير لانه مناط القاعدة المقصودة بالكلام من توجه النقي إلى الشمول خاصة أطول لمخلصاً (قوله ولما أنارت أحد) أي لا يصح هذا المثال أيضاً بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان أمكن فيحتمل النكر والواقعة في سياق النقي على الاستغراق العرفي ولذا ذكر في الفتح باللفظ الاستيعاب فنرى سم وقوله على الاستغراق العرفي أي بأن يعمل الاحد على الاحد الذي يمكن رؤيته (قوله على وجه العموم في المفعول) لأن النكر في سياق النقي يتم (قوله لتحقيق الخ) فيصحت لأن هذا التحقيق لا يتوقف على الثبوت لغيره على وجه العموم بل هو جمع ثبوت رؤية غيره ولو واحد فقط سمى لأن السالبة النكبة نفسها موجبة وثبوت فيصحت هذا المثال ودفع الخفد وغيره ذلك مما حاصله أن الترتيب المقتضى تخصيص المتكلم بالنقي إنما يقال في اصطلاح البخاري أن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النقي من العموم والخصوص وأخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فتح ذلك بأن يقال يمكن أن يقال أن اعتقد رؤيته غير المتكلم لبعض الأحاد لكفاية ذلك في تحقيق اختصاص المتكلم بهذا النقي غير انحصار (قوله ولما أناضر بث الازدياد) فيما مر اذ يكفي في صحة التخصيص ثبوت ضرب زبد وجر فقط لغيره من سم (قوله والآن في الشرط السابق أعني وفي حرف النقي يعني أن يقع بعد حرف النقي بلا فصل فدخل مثل ما أنأقلت هذا مع أنه ما يجازي التخصيص قطعاً فيفسد المسكان لأن لا بعد ما هو من نوابح حرف النقي فاصلا بينه وبين مدخوله فيثبت ما لم يل حرف النقي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نقي أو كان وقد تقدم على حرف النقي نحو ما أنأقلت أو تقدم حرف النقي ولكن فصل بينهما بين المسند إليه نحو ما زيد أناضر بث فانه التخصيص في الفعل بالمفعول مع انقائه على غيره لا تخصيص في الخبر بالمسند إليه وانباته لغيره وجزاء قوله والاقوله فديان في مجموع الشرط والخبر أنه معطوف على مجموع قوله وقد تقدم لا في تخصيصه بالخبر الفعلي أن نولي حرف النقي انه أطول مع بعض النقص (قوله فديان في التخصيص) أو لجزئه التقوى وان كان غير مقصود غير ملحوظ (قوله فيه أي في الخبر الفعلي) زاد في الأطول وأعلى من زعم مشاركته في احتمال كون المسند له فهو قصر تعيين (قوله وبو كند) أي المسند إليه (قوله مثل لا بد الخ) ومثل لا غيرك ولا غيره (قوله لأنه) أي نحو لا غيري سم وقوله الدال صريحاً الخ أي وان كان وحده يدل عليه التزاماً أو قوله على في شبهة أن الفعل مدرع الغير أي والشبه تدغم بالصريح (قوله مثل منفرد الخ) ومثل وحده (قوله لأنه) أي نحو وحدي وقوله الدال الخ أي وان كان لا غيري يدل عليه التزاماً (قوله إنما يكون دفع الخ) عبارة عن أن الغرض نفي الشبهة المخالطة للقلب السامع وما هو في دفعها أصرح كالانفراد أولى بالتأكييد بخلاف ما قبل في الأول وحدي وفي الثاني لا غيري ولو كان ذلك فيمنع ذكر فلس كما ذكر في الصراحة (قوله خالفت) أي خالطت (قوله لتقوى الحكم) لم يقل لتقوى الحكم مع أن مناسبة لفظ التخصيص تقتضى ذلك رعاية لما هو المشهور فهم بينهم عبد الحكم (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على خبر مسند إلى خبره اسناداً تاماً لأن التقوى من جهة تكرار الاسناد التام عند السكاكي وتيمم المصنف وأما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم على خبره الجملة تقوية أخباراً بباطه بالمبتدأ بسبب العائد نحو هو بقصر اسناده الخ المبتدأ فعلي هذا إذا بدضر يشبه لتقوى بخلافه على ما ذهب إليه المصنف هذا ما ذكره السارح المحقق ونازعه السديق ذلك وذهب إلى موافقة السكاكي للشيخ والظاهر من السارح وكأن التخصيص لأجله من داع إليه كذلك التقوى وهو إزالة الشك أو لا التكرار حقيقة أو ادعاء لأنه لما تقرر هذا في أحوال الاسناد دون فوائده التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائده التخصيص أطول لمخلصاً (قوله قصداً إلى تحقيق الخ) أي لأن غيره لا يقع ذلك سم (قوله وسيرد عليك) أي في بحث المسند عند قوله أو ما كونه جملة

مثل منفرد أو متوحداً أو غير مشارك لأنه الدال صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والآن كما يكون تدغم شبهة تلطخ قلب السامع (وقد يأتي لتقوى الحكم) وتقير في ذهن السامع دون التخصيص (نحو هو يعطى الجزيل) قصداً إلى تحقيق أنه بفعل إعطاء الجزيل وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى

فللتقوى (قوله وكذا اذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا اذا كان الفعل مثنى والمشار إليه بكذا  
 البيان المذكور في أناسيعت وقى وهو يعطى الجزل لانياته عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يراد أن  
 المذكور قد يفسق لم يكن مختصا بما اذا كان مثنى فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وهكذا  
 التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التثنية اذا كان الفعل الذى فيه منفى وقال القسزى في دفع الاعتراض بقوله  
 وكذا اذا كان الفعل متفيا معطوف على مقدر والمعنى فقسديا في لكذا وكذا اذا كان مثنى وكذا اذا كان  
 متفيا (قوله متفيا) أي يحرفني مؤخر عن المسند اليه كما هو فرض المسئلة (قوله فقسديا في الخ) تفسير لعنى  
 التثنية المذكور في قول المصنف وكذا اذا كان الفعل متفيا لكن قول المصنف المذكور مستفاد من  
 قوله السابق والخ لشعوله في مكان يكفيه ههنا ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل متفيا ولعله انما ذكر ذلك  
 لزيادة الايضاح سم وتقدم دفع ذلك عن عبد الحكيم (قوله الى تخصيصه بعدم السى) لكن ينبغي ان  
 يفرق بين تخصيص انما لم يسمي المتعزض له هنا وتخصيص ما انما لم يسمي المتعزض له سابقا بان تخصيص انا  
 ما سميت عند قصد منه انما راد به الراد على من اعتقد عدم سى في حاجته واصاب لكنه اخطأ في الذى  
 لم يسع فزعم انه غيرك أو أنت بمشاهدة الغير وتخصيص ما انما لم يسمي المتعزض له الراد على من اعتقد وجود  
 السى واصاب لكنه اخطأ في الذى سى فزعم انه أنت افراد أو مراكزة ولا بد فيمضى ثبوت الفعل على  
 الوجه الذى ذكر في التثنية انما ما فاعلم وان خاصا خاصا كذا في الحفيد (قوله لتقوى الحكم) الاولى لتقوى  
 في الحكم وكتب ايضا قوله الحكم المنفى الاولى محذوف لان الحكم المنفى هو الكذب وليس المراد تقوى  
 الكذب المنفى وانما المراد تقوى في الكذب أو ثبوت في الكذب بدل ذلك قول المصنف فانه اشد لتقوى  
 الكذب ولم يقل اشد لكذب المنفى فتأمل ح ف (قوله اشد) ليس على بابه نوبى (قوله لما في الخ) قال عن  
 وقد فهم من بيان عللة التقوى ان التخصيص لا يلحقون التقوى لانه مشتبه على الاسناد من حيث لكن  
 فرفعين أن يكون الشئ مقصودا واحدا بالتبع (قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى) أي لم يسم  
 التمثيل الا بالتقوى لانه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور يصلح لهما عبد الحكيم (قوله لفرع  
 عليه الخ) قد يقال التفرع سم المذكور وثبت مع ذكر مثال التخصيص ايضا بان يذكر مثال التخصيص ثم  
 مثال التقوى ثم فرع عليه ذلك الا ان يقال انه قصد الاقتصار على أحد المثلين اختصارا لهما اذا راد الاخرين  
 أحدهما اقتصر على مثال التقوى لفرع عليه فالمعنى اقتصر المصنف على مثال التقوى أى ولم ينص على  
 مثال التخصيص وليس المعنى ولم يذكر اجمعا سم وكتب ايضا الاوجه ان مراد انشراح كلهما معلوم  
 من أول الكلام لانه شامل للتثنية فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوى لما ذكر (قوله التفرقة بينه وبين  
 تأكيده المسند اليه) فانه محل الاشتباه باعتبار ان كلاهما عدم الكذب وفيه ضمير المخاطب من تين سم  
 (قوله مع ان فيه) أى في الكذب أنت وقوله تأكيده أى المسند اليه (قوله لعدم تكرار الاسناد) أى  
 الموجب لتأكيده الحكم (قوله هذا الخ) إشارة الى تعيين ما عطف عليه قوله وان بنى الخ فترى (قوله الذى  
 ذكر) أى في قوله وقد تقدم الخ (قوله من ان التقديم للتخصيص) أى نصا أو احتمالا لوافق ارجاع اسم  
 الإشارة الى ما قبل قوله والا أيضا كما يدل عليه عبارته في الايضاح انما عدم عبد الحكيم (قوله وان بنى الفعل  
 على منكر) أى وأما حكمه من الضمير ارجع الى المنكر فانه اذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك  
 وهو جاءني تخصيص جنس الرجل أو الرجل واحد طول (قوله تخصيص الجنس) أى ما به القليل  
 والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صرح وقوع التثنية فانه في معنى التخصيص بالصفة عدد  
 الحكيم وكتب ايضا قوله تخصيص الجنس أراد به ما يشمل النوع والصفة وقوله أو الواحد أو مثنى الخ  
 فغيبتم عن تصور رجل جاءني أى لا مراه ولا رجلا سم (قوله الواحد) الاولى ان يقول أو العدد المعين  
 ليشمل المثنى والجمع وأجيب بان المراد بالواحد العدد المعين من باب اطلاق الخاص وإرادة العام أو يقال  
 اقتصر على الواحد لانه أقل ما توعد فيه الحقيقة وتفهيم غيره بطريق القياس وفي الاطلاق ما لم يخصص لم يقل  
 بدل أو الواحد أو العدد لان التثنية والجمع نفس في العدد فلا يحتمل تخصيص الجنس اه أى والكلام في  
 المحتمل وقد يقال الكلام فيما التخصيص الجنس والتخصيص العدد نصا أو احتمالا فلا يتجوز ههنا العلة

(وكذا اذا كان الفعل متفيا) فانه باقى التقديم للتخصيص وقد رادى التقوى فالاول نحو أنت ما سميت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السى والثاني (نحو أنت لا تكذب) وهو لتقوى الحكم المنفى وتقريره (فانه اشد لتقوى الكذب من ان لا تكذب) لما فيه من تكرار الاسناد المقصود في لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى لفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيده المسند اليه كما أشار اليه بقوله (وكذا من ان لا تكذب أنت) يعنى انه اشد لتقوى الكذب من لا تكذب أنت مع ان فيه تأكيده (لانه) أى لان لفظ أنت ولان لا تكذب أنت لتأكيد الحكم عليه بل هو ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو والتقوى أو انما (لا) لتأكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد (ههنا) الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص نارة والتقوى اخرى ان بنى الفعل على معرفت (وان بنى الفعل على منكر فاد) التقديم (تخصيص الجنس أو الواحد) أى بالفعل

بدليل ما قاله هو أعني صاحب الأطول من أن المصدر المنكر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد ولو كان الكلام في المحتمل فقط لكان إطلاق المصنف المنكر غير مستقيم إذ دخول ما هو أعني في العدد وما هو عني في الجنس وعلى إطلاقه اعترض صاحب الأطول بناء على دعوى أن الكلام في المحتمل فتأمل (قوله رجل جاني) يجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها عاقلية المعنى لأن المعنى ما جاءني إلا رجل كما بين في كتب الضمير وكتب أيضا قوله رجل جاني يعني عليه رجل جاني ورجل ما جاءني على نحو ما تقدم في المعرف ندير سم (قوله الجنسية والعدد) أي فقيده بقصد تخصيص الجنس فيبين الجنس ألا تنو قد يقصد العدد فيبين مقابله سم (قوله أعني الواحدان) كان أي العدد وكذا فيما بعده وتكون الواحد بمعنى عدد الاتي الأعلى اصطلاح أهل هذه الصناعة دون الحساب فانهم لا يطلقون على الواحد عددا (قوله أواز الأندعابه) أي على الاثنين وأورد الضمير باعتبار أنهما عدد معين وعبارة الشارح تقتضي أن الزائد على ما جاءه معين مع أنه لا نهية له إلا أن قال أنه معين باعتبار أنه لا يتناول الواحد ولا اثنين فتعنيته اضافي وجعل سم الضمير راجعا إلى العدد المعين كما ضب عليه بالقلم وهو غير ظاهر وإن ادفع به الأشكال المذكور فتأمل (قوله فأصل النكرة الخ) تفرع على قوله حاصل المعنيين الجنسية والعدد المعين ولم يتعرض في التفرع المنكر والمثنى والمجموع اعتمادا على المقابلة وكتب أيضا قوله فأصل النكرة الخ قد يتبادر منه أنه بناء على أن النكرة موضوعة للفرق المنتشر ويحمل أنه بناء على أنه لا يهزم لكنه أراد هذان أصل المفردة أن تستعمل في الفرق المنتشر وإن كانت موضوعة للفرق سم وكتب أيضا قوله فأصل النكرة أي المبرع باسم الجنس لانها مترادفان عند الباليين (قوله أن تكون الواحد من الجنس) أي ولا يلاحظ كونه من الجنس فتدل على أن الواحد والجنس (قوله فقد يقصد به الجنس فقط) أي ولا يقصد به الواحد للعلم به كما إذا اعتقد المخطاط برجل جاني أنه قد أتاك أت ولم يدر جنسه أرجل أم امرأة وقوله وقد يقصد به الواحد فقط ولا يقصد الجنس للعلم به كما إذا عرف أنه قد أتاك من هومن جنس الرجل ولم يدر أرجل هو أم رجلان سم (قوله والذي يشعر الخ) توكل على المصنف في النقل المذكور عن عبد القاهر (قوله قد يكون للتخصيص الخ) أي نصالا واحتمالا باعتبار تقدم النفي وعدم تقدمه فيكون البناء قد وقع صادقا مع تعين بعض الأقسام للتخصيص أعني صورة تقدم النفي (قوله أي على أن التقديم بقصد التخصيص) اقتصر عليه لأنه الذي فيه النزاع سم أي لأن التقوى موجودة في جميع صور التقديم وإن كان غير ملحوظا في بعضها (قوله في شرائط الخ) الشرائط ثلاثة أشار إلى اثنين منها بقوله أن جاز وقد روى الثالث بقوله وشرطه أن لا يمنع الخ فهذه الشرط لا يقول بعبارة القاهر إذا المدار عند على تقدم حرف النفي فتبي تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص والتفاضل ترجع إلى ثلاثة ما يكون للتخصيص فقط وما يكون التقوى فقط وما احتملها وقد أشار الشارح إليها بقوله ومذهب السكاكي الخ وقوله أن عبد القاهر يقول بالتفصيل الأول والثالث فاعل المراتبه خالقه في مجموعها أو في بعضها أي أن السكاكي قال بتفاضل لم يقل بها كلها عبد القاهر فتأمل (قوله مضمر كان الاسم أو مظهرا) هذا التعميم شامل لما قبله الأ أيضا سم (قوله معروفا ومنكرا) هذا على ما ذكره الشارح في قوله السابق والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الانجاء الخ لا على ما ذكره المصنف لأن ظاهر كلامه أنه إذا بي الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعاسم (قوله مشتبا كان الفعل أو مفعلا) هذا التعميم مخصوص بملقت قوله والأولاحاجة إليه لأنه مفهوم من قوله والأول (قوله ومذهب السكاكي الخ) اعلم أن حاصل الصور على المذهبن تسع لأن المسند إليه المقدم إما منكر أو مفعول مضمر أو مظهر فهذه ثلاثة وكل منها ما بعد حرف أو أو قبله أو في الأثبات ولأنني أصلا ثلاثة في ثلاثة بتسميته ثم أن عبد القاهر فصلها لتفصيلين الأول ما يتعين فيه التخصيص وهو ثلاث صور المنكر والمظهر والمضمر وأوقع كل بعد حرف النفي الثاني ما يحتمل التخصيص والتقوى وهوت صور هذه الثلاثة إذا وقعت قبل حرف النفي وهي أيضا إذا وقعت في الأثبات وأما السكاكي ففصلها ثلاثة تفاضل ما يتعين فيه التخصيص وهو المنكر فإذا لم يمنع منه مانع على ما سياتي ويضرب ثلاث صور ما إذا وليت حرف النفي وما إذا سبقته وما إذا لم يكن هناك نفي أصلا الثاني ما يتعين فيه التقوى وهو

فهو لا يخص من ان لم يمتنع منه مانع وان كان معرفة فان كان مظهره ارفس الا للتقوى وان كان مضمرا فقد يكون التقوى وقد يكون لا يخص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره واتى هذا اشار بقوله (الا انه قال التقديم بقيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه) أى المسند اليه (في الاصل مؤخر على أنه فاعل معنى فقط) لا لفظا نحو (انا فاعل) فانه يجوز ان يفد ان اصله فاعل ان يكون انا فاعلا معنى تأكيد اللفظ (وقدر عطف على جاز يعنى ان افادة الخصص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير والاخوان يعتبر ذلك أى بقدر أنه كان فى الاصل مؤخر (والا) أى وان لم يوجد الشرطان (فلا يفد) التقديم (التقوى الحكم) سواء (جاز) تقدر التأخير (جامر) فى نحو (انما قلت) ولم يقدر ولم يحجز تقدر التأخير أصلا (نحو بد قام) فانه لا يجوز ان يفد ان أصله قام زيد فقدم لماسند كره ولما كان متضمن هذا الكلام أن لا يكون تصور رجل جاني مفيدا للخصص لانه اذا أخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناء السكاكى وأخرجه من هذا الحكم بان جعله فى الاصل مؤخر على أنه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذى هو فاعل لفظا

المظهر وتحت اضا هذه الثلاث صور الثالث ملصحتلها وهو المضمر وتحت اضا هذه الثلاث صور فالصور عند الشيخين تسعة اتفاقا على ثلاثة أحدها المنكره التى وليت حرف النفي نحو (ما رجل قال هذا اتفاق على ان التقديم هنا يفيد اخصيص لا غير الثانية الضمير السابق على حرف النفي نحو (انما قلت هذا محتمل للخصص والتقوى عندهما الثالثة الضمير فى الاثبات نحو (انما قلت هذا محتمل لهما ايضا عندهما واختلفا فى ستة أحدها وثانيه المنكره السابقة على حرف النفي نحو (ما رجل قال هذا والمنكره فى الاثبات نحو (ما رجل قال هذا) كل منهما يفيد اخصيص فقط عند السكاكى ويجعله والتقوى عند عبدالقاهر ثالثها ورابعها خامسها المظهر بصورة الشك المتأخر عن حرف النفي والمتقدم عليه والذى فى الاثبات كل منهما يفيد التقوى لا غير عند السكاكى والاؤل منها يفيد اخصيص عند عبد القاهر لا غير ضرورة ما بدال هذا والثاني نحو (ما قال هذا) والثالث نحو (ما قال هذا) محتملان للخصص والتقوى عنده سادسها الضمير الذى ولي حرف النفي يفيد اخصيص لا غير عند عبد القاهر ومحتمل لهما عند السكاكى مثله ما انما قلت هذا ا هذا المخلص ما فى هذا المقام فاحفظه (قوله فهو لا يخصص) أى انما وكتب ايضا قوله فهو لا يخصص لزوم الشرطين الاتيين لكل منكر حرف (قوله فليس الا للتقوى) لعدم جواز تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى فقط الذى هو شرط اخصيص عنده وكتب ايضا قوله فليس الا للتقوى لا يخفى أن ارتكاب الاحتمال المرجوح من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير فى المظهر المعرف على أنه فاعل معنى فى مقابلة الراجح اعنى الجمل على الاستدلال على عدمه فان حكم بأنه لا محتمل للخصص وان كان فى نفسه محتملا فلا ينافى هذا على الافتتاح وشرحه من أن ان يدعى محتمل الاعتبار بان لكن لا على السواء كما هو عرف عند الحكميم (قوله فقد يكون للتقوى) نحو (انما عرفت فانه ان اعتبر كون انا مؤخر فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للخصص دون التقوى وان لم يعذر ذلك كان مفيدا للتقوى (قوله وقد يكون للخصص) أى عند وجود الشرطين (قوله من غير تفرقة لفظا) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكر الجواز شرطا على حدة مع ان التقدير يستلزمه لئلا يحتمل التنبيه على مجرد الفرض والتفصيل المذكور (قوله والا الخ عبد الحكميم) (قوله لا يكون فى اللفظ تأكيد أو بدلا كما سيظهر (قوله فيكون انا فاعلا معنى) لانه مرادف للفاعل (قوله أحدهما جواز التقدير) ويعلم السامع انه قدر بالقرائن سم (قوله أى بقدر الخ) تفسير التقدير لا الاعتبار (قوله انه كان فى الاصل مؤخر) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقل هذا الظهور مما تقدم سم (قوله ولا يفيد التقوى الحكم) أى لا اخصص اذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه اخصيص عبد الحكميم (قوله تقدر التأخير) أى على أنه فاعل معنى فقط ولم يقله لظهوره مما تقدم سم (قوله أولم يحجز تقدير التأخير) أى ولو قدر بالفعل جهلا بالقواعد وقوله أصلا أى قدر بالفعل جهلا ولم يقدر (قوله لماسند كره) من أنه يكون اذا أخر فاعلا لفظا لا معنى فليزعم على كون أصل زيد قام فمز بد تقديم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز (قوله أن لا يكون تصور رجل جاني) من كل مسند اليه أى أن يكون فاعلا لفظا لا معنى وكان منكرا كالمأخوذ من عبارة المصنف من سم (قوله لا معنى) فسيقال هو فاعل لفظا ومعنى ويجب بان المراد لا معنى فقط وأجاب الاستثناء بان الفاعل معنى بما عطف عندهم فيما ليس فاعلا لفظا لا فاعلا لفظا لا معنى فاعلا لفظا لا معنى فقط وأجاب استثناء السكاكى (أى من قوله والا فلا يفيد الا تقوى الحكم فانه بدلى على أن لا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى اخصيصا لا تقوى فبدل فيه المنكر بحسب الظاهر قبل التخرج على الوجه البليغ. أى أعنى البدلية وجعل الفاعل الضمير مثل رجل قام فانه لا يمكن تقديره مؤخر على أنه فاعل معنى بحسب الظاهر فيكون مفيدا للتقوى لا للخصص فأنخرجه وجعله مفيدا للخصص فانه فاعلا لفظا لا معنى سم (قوله وأخرجه الخ) اشارت الى أن الاستثناء المعنى أى أخرج السكاكى المنكر عن حكم افادة التقوى بان أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بان جعله بدلا من الضمير المستكن وارتكب الوجه المستبعد عند الحكميم (قوله من هذا الحكم) وهو امتناع اخصيص حيث لم يحجز تقدير كونه فى الاصل مؤخر على أنه فاعل معنى فقط و يقدر ذلك سم (قوله بان يكون بدلا من الضمير الخ) بان عاده عند ذلك الضمير على متأن



لفظا ورنه لان ذلك في باب البدل سائغ فانه من الابواب المستثناه من (قوله وحدها معني قوله الخ) أي المراد بالاستثناء المعنى التقوى والأخراج عن حكم إفاضة التقوى بالأخراج عن ضابطه المعنى واستثنى السكاكي المنكر عن حكم إفاضة التقوى بالآخر عن عدم جواز التأخير بجمعها بدلا من الضمير والمراد المنكر الذي لا يقبل الحكم عليه حال تنكيره فانه يحتاج إلى اعتبار التخصيص وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقدم والتأخير نحو بقرة تكلمت وكوكب انقض الساعه ووجوهه معناه ناضر إلى غير ذلك فلا حاجة فيه إلى اعتبار التخصيص فيه بالنقد والتأخير ولا غيره، عبد الحكيم والحاصل أن المراد بالمنكر الخافئ عن مسوغ الابتداه بهذا هو الذي يجب فيه اعتبار التخصيص بالنقد والتأخير تأمل قال الفسري وحاصل الكلام أن ابتداء الاسم المظهر من الضمير المستثنى الفعل أن لم يوجد فلا يفتي أنه قابل جدافي كلام العرب فلا وجه لجل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لا ضرورة فيه بل لا يحكم بعدم الجواز وأما محافه ضرورة فهو من هذا التقدير ويحمل عليه اهـ وأراد محافه ضرورة المنكر الخافئ من المسوغ (قوله أي على القول الخ) ذكر في الآية أنه محتمل أن يكون الذين ظلموا امتدوا أسرا وخبراهما وقيل الذين ظلموا فاعل والواو في أسرا وحرف زائد ليدلذين من أول وهلة أن الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروي عن سيبويه سم وقيل الذين ظلموا خبر مبتدأ محذوف وقيل منصوب على الذم (قوله لتسلطنني التخصيص) المراد بالتخصيص ما به يصح وقوع التنكير فمبتدأ أو المراد به الخبر أعني أثبات الحكم للذم كوز ونفيه عن غيره وهو أن نسب كذا في عبد الحكيم لكن الأول وفق بماسنقه الشارح عن السكاكي أنه قال إنما تركب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الاستداه أي بالنكر توير بالمصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على عدم تقدير الخجل من الباب المذکور يحصل التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتقدير (قوله ولولا أنه محض الخ) عبارة المطول وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعروف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد اهـ قال عبد الحكيم فبه إشارة إلى أن قوله بخلاف المعروف متعلق بما يفهم من الكلام السابق وليس متعلقا بقوله لتلتنني التخصيص أو بقوله اذلا سبب الخ اذلا معني لقولنا بخلاف المعروف فان التخصيص فيه غير متيقن اوسبب التخصيص فيه محقق سوى التقديم اهـ يحرفه (قوله من غير اعتبار التخصيص) اذلا شيوع في المعروف حتى يخصص في هومعني معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد الخ) أي جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال المظهر منه فانه قليل في كلامهم سيما ابدال في المستمر والآية بمتمم وحدها آخر كان يكون مبتدأ أقدم عليه الخبر عبد الحكيم (قوله فلزمه ابراز الضمير الخ) أي يلزم السكاكي أو يلزم هذا الوجه البعيد وحاصل السؤال أنه يلزم من جعل أصل رجل جاني جاني في رجل على أن رجل ليس بفعل بل هو بدل من الضمير وجوب ابراز الضمير واظروا ده في مثل جاني في رجلان وجاني في رجل على أن رجلان ورجال بدلان من الضمير بن البار زين قيا ساعلي المرفوع أن الاستعمال الكثير الافصح ضلناه وان وردا ابراز في مثل ذلك أيضا وحاصل الجواب من منع الملازمة بغير مراد السكاكي وحاصله أنه ليس المراد أن المرفوع في قولك جاني في رجل بدل لافعال حتى يلزمه وجوب ابراز في جاني في رجلان وجاني في رجل وجعل رجلان ورجال بدلين بن مراده أنه بقدر في قولك رجل جاني أن الأصل جاني في رجل على أن رجل بدل لافعال وابلزم من تقدير ذلك في رجل جاني القول بالبدلية بالفعل في جاني في رجل الذي أخوفه المنكر لفظا ومعني حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل وجوب ابراز في جاني في رجلان وجاني في رجل أيضا فالذي قاله السكاكي أنه في صورة تقدم المنكر بقدر المنكر مؤخر في الأصل وأنه فاعل معني فقط بدل لفظا في مثل رجل جاني بقدر الأصل جاني في رجل على أن رجل بدل لافعال وفي رجلان جاني في جاني في رجلان كذلك في مثل رجال جاني جاني في رجل كذلك كل ذلك على سبيل التقدير والاعتبار وابلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخوفه المنكر لفظا ومعني وكتب أيضا قوله فيلزمه ابراز الضمير انظر هل المراد فلزمه جواز ابراز الضمير في رده أنه لان من جملة جوازه فيصح التزامه وكون الاستعمال بخلافه لا يثبت جوازه أو وجوبه لا ابراز في رده منه هذه الملازمة اذ يكتفي ببناء التقدير المذکور على أحد الامرين الجائز وهو

الابدال في نحو جاء في رجل فليتلأ سم ويحب باختيار الشئ الثاني وما ذكره من المنع جواب آخر عن السؤال غير ما أطاب به الشارح فلا يضر هذا المنع (قوله لافاعل) أي بل هو فاعل لان في النبي اثبات (قوله بقدر الخ) أي كما يقدر المستغفل فلا يلزم منه وقوع تأخري أنه فاعل معنى فقط بدل لفظا ح ف (قوله فليتلأ) انما قال فليتلأ لانه مجرد باعتبار لانه بالفاعل نوب (قوله ثم قال) ثم هو فاعل جميع ما سألني مجرد الترتيب في الذكر والتسدرج في مدارج الارتقاء كما مر هو الاول في ثم الاول دون اعتبار الترتيب والبعدي بين تلك المدارج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما في ما نحن فيه فان قول السكاكي ان اذ لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص والاستثناء عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) أي باب وأسروا الغنم (قوله) واعتبار الخ عطف سبب على مسبب (قوله ان لا يمنع مانع) نونته لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرأهرا نابل وبيان وجه التوفيق والافكون التخصيص مشروط بعدم المنافع أي بين مسغف عن البيان عبد الحكيم وكتب ايضا قوله مانع هو انتفاء فائدة القصر من ردا اعتقاد المخاطب في قولنا الحكم مع تسليم أصله أطول (قوله كقولنا شرأهرا) أي فليس فيه مانع فهو مائل للنفي (قوله شرأهرا ذاناب) اهر بر صوت الكلب عند تأذبه ويحزم بها يؤذبه عبد الحكيم وقيل مطلق الصوت وعليه فالقديم التخصيص (قوله لان المهر لا يكون الا شرا) انظروا الخبر الكلب لا يهر ولا يفرز مع مطول أي فاذ معنى للنفي اذا لشيء ما ينبغي عن شيء اذا أمكن ثبوته والاختلاف الثاني عن الفائدة فان قلت كون المهر لا يكون الا شرا انما يقتضي عدم الاحتياج الى التخصيص لانه ممنوع كادعاء المصنف قلت اللازم وان كان عدم الاحتياج فقط الا ان السالما يحتاج اليه ممنوع عند السماع الذين كلامهم موضوع الفتن فان قلت يفهم من كلام السكاكي في مباحث القصر ان اختصاص الصفة بالموصوف لا يمنع القصر بل يجامع معه فكيف يمنع هنا ان يراد ان المهر شرأهرا لا يبرأ على الاختصاص المذکور قلت لعدم ما يفهم من كلام السكاكي في محمول على ما اذام يكن الاختصاص معلوما لكل عاقل اذ يفهم حيث تغفل له مخاطب عنه وهنا الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام السيد وصرح به القنري فان منع هالس مبنيا على مجرد الاختصاص بل على الاختصاص بالعلوم (قوله فلينبؤ) أي بعده (قوله لانه لا يقصد الخ) لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحب على شدة الحزم لهذا الشر وانعريض على قوة الاعتناء به وكون المهر شرأهرا من باب وجب التساهل وقلة الاعتناء فلا يصلح قصده من هذا الكلام (قوله واذا قد الخ) متعلق بمعدو في أي لم يطل وجهه والغاء في فالوجه تقرر سبع عليه وورع يجوز كون الغاء جوابا لا ذنوبها لها بان في الحرمة والسكون وعدد الحرور على ما صرح به بعض الضاة فري وذكره عبد الحكيم ايضا (قوله حيث تألوه) أي فسر وه (قوله) فالوجه تفضيل الخ) يفعله عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شرأهرا ذاناب مقابلا للتفضيل كما في العباب والافيد فلا يجوز جعل التخصيص عليه وأنه حيث يكون راجعا الى التخصيص بالوصف ولا يكون وحدها آخره مما لو وقع المبتدأ كترفع انهم أفردوه بالذكر من المحجمات عبد الحكيم (قوله أي جعل التنكير الخ) تقصيرا للتنكير في عبارة المصنف يجعل التنكير للتعظيم والتبويل غير ظاهر ولو جعل الجعل المذکور سببا لانه التنكير على التفضيل لكان واجبا ولهذا قال في الاطول تفضيل شأن الشر بتذكيره يجعل التنكير للتعظيم والتبويل (قوله فيكون المعنى شرعظيم الخ) أي فيصع قولهم ما هرا ذاناب الاشر أي الاشر عظيم وتطبع (قوله انما لفاعل الخ) رد لقوله التقديم فبعد الاختصاص ان جازا الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي (قوله كالنا كبد) في انقت وقوله والبدل في رجل جاءني سم (قوله) سواء في امتناع التقديم أي على العامل (قوله اولي) وجهه الاول انه اذا قدم بدون الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقدم متبوعه عليه وهو الفعل فلا ممتناعه جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل له جهة واحدة وتكون في هذه الصورة في الاول به وان لم تنقق في الاول به فيما اذا قدم معا لفاعل مؤخر عنه على الفعل وله ايضا وجهه الاول انه ان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الافعال جوز

ذهب اليه السكاكي (نظر ان الفاعل اللفظي والمعنوي) كالنا كبد والبدل (سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما) تقديمه أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع أولى

تقديم بعض الكوفين وله أيضا قوله أولى وذلك لأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم بخلافه ضمير  
 بخلاف التابع لا يختلف شيء سم (قوله فخبوز الخ) كان الأولى أن يقول فخن تقديم الفاعل لا الفاعلية دون  
 المنوى تحك لنسب قوله سواء في امتناع التقديم الخ لأن المبدى استواءهما في الامتناع ولولا ما في  
 خبوز الفسخ الخ فخبوز الخ لتناسبا أيضا تأمل ح ف وكتب أيضا قوله فخبوز تقديم الخ إلى فخبوز  
 السكاكى تقديم المنوى مع بقائه على التابعة دون الفاعلية مع بقائه على الفاعلية تحك هذا ما يقتضيه  
 التفرع ويسهله ما مر عن السكاكى لا يستلزم فخبوز تقديم المنوى مع بقائه على التابعة بل عقاده  
 فسخ المنوى عن التابعة عند تقديمه حيث جعل رجل في نحو رجل جاءنى مبتدأ اللهم الآن يجعل  
 التفرع على محذوف والتقدير وفي جواز أى التقديم اذ لم يبق على حالهما وكون المعنى فخبوز السكاكى  
 تقديم المنوى غير باقى على حاله دون الفاعلية غير باقى على حاله تحك فخبوز (قوله تحك) ل ترجع للرجوع  
 على ما أفاده الشارح بقوله بل امتناع الخ (قوله وكذا نحو ز الفسخ في التابع) هذا جواب أن يقال الفرق  
 بينهما جواز الفسخ عن التابعة في التابع فلهذا أقدم بخلاف الفاعل لا فسخ عن الفاعلية فلم يقدم سم  
 وكتب أيضا قوله وكذا نحو ز الفسخ في التابع أى عن التابعة وقوله دون الفاعل أى عن الفاعلية (قوله  
 تحك) اذ الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالنوعية فالفرق تحك عبدكم (قوله ما أجمع عليه  
 النحاة) يجب تقديمه بتقديم التابع حتى على عامل المتبوع وأما بدون التقديم على العامل بل على المتبوع  
 فقط فمحدثى تقديم التوكيد على المؤكد للضرورة كقوله

منيت ما قبل المحاق بله \* فكان محقا كله ذلك الشهر

وفي الارشاف أن بدل البعض والاشتمال بتقديم نحو \* كالتثنية الرغبة والعجى حسنة زيد لكن  
 الاحسن الاضافة نحو \* كالتثنية الرغبة والعجى حسن زيد (قوله لا في العطف في ضرورة الشعر)  
 كقوله  
 لا ياخذ من ذات عرق \* عليك ورجة الله السلام

(قوله فخن هذا مكبرة) أى عند (قوله والنول الخ) كأنه جواب سؤال برى على قوله تحك بأن يقال فرق  
 بينهما لأن تقديم الفاعل محل بالجملة ونحو جها عن كونها محل بخلاف تقديم التابع سم (قوله حاله تقديم  
 الخ) أى في هذه العطفة التي وقع فيها النول فقط (قوله بخلاف الخ لوعن التابع) أى فليس محالا (قوله  
 لأن هذا) أى الفسخ لازم عليه الخ لوالد كورا اعتبار محض أى فلا يضر فيه لزوم الخ لوالد كورا لانه انما  
 يضر عند التركيب اللفظي وكتب أيضا قوله لأن هذا اعتبار محض أى الفسخ ليس أمر المحقق بل اعتبار  
 وأيضاً بقا الفعل بل فاعل يندفع باعتبار الضمير مقارنا اعتبار الفسخ سد وكتب أيضا قوله اعتبار محض  
 أى والاعتبارات الودعية المخصصة لا تجرى في الاحكام العربية المبينة على القواعد المستقرة لثبوت العطفة دون  
 الاعتبارات الودعية فتقول ان امتناع نحو الفعل من الفاعل انما هو عند التركيب اللفظي والخلاف في هذه  
 الحالة غير لازم انما يلزم عند التقدير الوهمي الذي لا يناسب الاحكام العربية على التأنيل الخ لوعن مع  
 بعض تغير وقوله والخلاف في هذه الحالة أى حاله التقديم (قوله ثم لا نسلم الخ) عطف على مدخول انما يجب  
 المنهى كأنه قال فيه نظرا لا نسلم جواز تقديم الفاعل المنوى ثم لا نسلم الخ فنرى وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم  
 الخ لمنع قول السكاكى ثلثا ينتهي التخصيص على ما هو المتبادر قال في الاطول والجواب عنه انك اذا اردت  
 منع انتفاء التخصيص في الذكر مع مطلقا فلا تقدر التأخير فلم يدع أحدا أن المسئلة اذا كان نكرة لا يفيد  
 التخصيص بدون تقدير التأخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير  
 فالمنع مكبرة لأن النكرة التي لا تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت بشئ تخصصه لولا تقدير التأخير  
 اء وانظر هل في قول الشارح في نحو رجل جاءنى دفع الجواب وكتب أيضا قوله ثم لا نسلم انتفاء التخصيص  
 لولا تقدير التقديم أجيب بأن مراد السكاكى تخصيص مخصوص لا يحصل بدون التقديم وهو تخصيص  
 الجنس أى رجل لا امرأة أو الواحد أى لا رجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار  
 البعيد ولا يحصل بغيره فان قيل شاق هذا الجواب ما تقدم من أن الاحتياج الى التخصيص ليس الالفة  
 الابتداء بالنكرة فأنه يدل دلالة ظاهرة على أن المراد مطلق التخصيص لأن محبة الابتداء لا تتوقف على

(فخبوز تقديم المنوى)  
 دون اللفظي تحك (وكذا  
 نحو ز الفسخ في التابع  
 دون الفاعل تحك لأن  
 امتناع تقديم الفاعل انما  
 هو عند كونه فاعلا ولا فلا  
 امتناع في أن يقال في نحو  
 زيد قام أنه كان في الأصل  
 قائم بـ فقدم زيد وجعل  
 مبتدأ كما يقال في ردو عطفة  
 أن جـ كان في الأصل  
 صفة فقدم وجعل مضافا  
 وامتناع تقديم التابع حال  
 كونه تابعا ما أجمع عليه  
 النحاة لا في العطف في  
 ضرورة الشعر فخن هذا  
 مكبرة والنسول بأن حاله  
 تقديم الفاعل ليعمل مبتدأ  
 فيان نحو الفاعل عن  
 الفاعل وهو محال بخلاف  
 الخ لوعن التابع فاسدان  
 هذا اعتبار محض (ثم لا نسلم  
 انتفاء التخصيص في نحو  
 رجل جاءنى (لولا تقدير  
 التقديم

والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء استكن ثم ذلك من كلامه حيث قال إنما تركب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون الابتداء نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي يدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية وبمسئ في ذلك يتلو محات بعينه من كلام السكاكي وبما وقع من السهل والشارح العلامة في مثل زيد قام ومهر وقدم من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقعلاً ولا يلتفت إلى تصريحه بامتناع تقديم التوابيع حتى قال الشارح في هذا المقام إن الفاعل هو الذي لا يتقدم به حقا وأما التوابيع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسح كونه تابعاً ويقدم وأما على طريق الفسخ فممتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي يدل الخ أن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر كما ذكر فكأن حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكي يدل الخ مع أن السكاكي لم يفسح في ذلك على وجهه من أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي وبعضهم بالنصب عطف على السكاكي وبمسئ الذي من العجائب المجموع وقوله وبما وقع من السهل قوله أو بدلاً مقعلاً وقوله للشارح العلامة أي الشراي وقوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقعلاً قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة إلا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وقوله حتى قال غاية في السهو والسهو في هذا من حيث فرقه بين الفاعل والتابع وتجوز به الفسخ في الثاني دون الأول فهذا أيضاً سهو ويحتمل أن يكون غاية في تصريحه بامتناع فيكون محل الاستشهاد قوله وأما على طريق الخ وقوله وأما التوابيع الخ من كلام الشارح السلامة وقوله فافهم إشارة إلى التناقض الواقع بين كلامي العلامة حيث قال أولاً يحتمل أن يكون فاعلاً مقعلاً وقال ثانياً إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولاً بدلاً مقعلاً وثانياً وأما على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شرلاً خير) وجهه أن المهر مطلق الصوت والكل يصوت نارة للشر ونارة للغير والتحقيق ما ذكره السكاكي من أن المهر لا يكون الاثراً قال السيدان المتباز من قولهم شرأه زاناب كوناً للشر بالنسبة إليه فالخبر به أيضاً بالنسبة إليه وظاهر أن لا يكون الخبر مظهره لأن المهر مرسوت لكل عند تأذيه وتجزؤه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الأول والثاني وقد عرفت أن ثم في أمثال هذه المواضع مجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقسماً فلا يراد أن قوله وقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل أنه لا ترتيب في الأخبار فلا يقبله الطبع السليم إن لا فائدة في ذلك عند الحكم (قوله وقرب الخ) يعني أن هو قام فيه تقوين غيرة فهو زبد قائم فيه تقوم شبهة عدمه فيكون قر بآمنه في أفادته التقوى وإنما قال من هو قام مع أن المناسب زبد قائم لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أولى من اعتبار القرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضاً فإنه يهزم أن زبد قائم يحتمل التخصيص لأن المذكور في كلامه أي السكاكي قيل قوله وقرب بيان التقوى في المضمرة المقدم عبد الحكيم (قوله زبد قائم) لا يذهب عليه أن جعل زبد قائم مشتقاً على التقوى يقتضي أن لا يقال في مقام الأخبار عن قيام زبد بوضع مقام جواب السائل أي المتردد ذكر بقاء وكذب ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب السكاكي حين قال أني أجد في كلام العرب خشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله قائم والمعنى وأجد من أنه قال

والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء استكن ثم ذلك من كلامه حيث قال إنما تركب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات شرط الابتداء ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل رجل جاء في ذلك الوجه البعيد لئلا يكون الابتداء نكرة محضة وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي يدل مقدم لا مبتدأ وأن الجملة فعلية لا اسمية وبمسئ في ذلك يتلو محات بعينه من كلام السكاكي وبما وقع من السهل والشارح العلامة في مثل زيد قام ومهر وقدم من أن المرفوع المتقدم يحتمل أن يكون فاعلاً أو بدلاً مقعلاً ولا يلتفت إلى تصريحه بامتناع تقديم التوابيع حتى قال الشارح في هذا المقام إن الفاعل هو الذي لا يتقدم به حقا وأما التوابيع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ وهو أن يفسح كونه تابعاً ويقدم وأما على طريق الفسخ فممتنع تقديمها أيضاً لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم وقوله ومن العجائب لا يخفى أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي يدل الخ أن السكاكي إنما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر كما ذكر فكأن حق العبارة أن يقال ومن العجائب زعم بعضهم أنه عند السكاكي يدل الخ مع أن السكاكي لم يفسح في ذلك على وجهه من أن الذي من العجائب هو زعم بعضهم أنه عند السكاكي وبعضهم بالنصب عطف على السكاكي وبمسئ الذي من العجائب المجموع وقوله وبما وقع من السهل قوله أو بدلاً مقعلاً وقوله للشارح العلامة أي الشراي وقوله يحتمل أن يكون فاعلاً مقعلاً قد عرفت أن هذا وقع منه على سبيل السهو فلا يعارض قول الشارح العلامة إلا أن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه وحيث قال أولاً بدلاً مقعلاً وثانياً وأما على طريق الخ (قوله ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شرلاً خير) وجهه أن المهر مطلق الصوت والكل يصوت نارة للشر ونارة للغير والتحقيق ما ذكره السكاكي من أن المهر لا يكون الاثراً قال السيدان المتباز من قولهم شرأه زاناب كوناً للشر بالنسبة إليه فالخبر به أيضاً بالنسبة إليه وظاهر أن لا يكون الخبر مظهره لأن المهر مرسوت لكل عند تأذيه وتجزؤه عما يؤذيه (قوله ثم قال) عطف على قال الأول والثاني وقد عرفت أن ثم في أمثال هذه المواضع مجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج الارتقاء ولا يلزم أن يكون الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون مقسماً فلا يراد أن قوله وقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي وأما ما قيل أنه لا ترتيب في الأخبار فلا يقبله الطبع السليم إن لا فائدة في ذلك عند الحكم (قوله وقرب الخ) يعني أن هو قام فيه تقوين غيرة فهو زبد قائم فيه تقوم شبهة عدمه فيكون قر بآمنه في أفادته التقوى وإنما قال من هو قام مع أن المناسب زبد قائم لفظاً وهو ظاهر ومعنى لأنه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب إليه أولى من اعتبار القرب إلى ما هو محتمل للتخصيص أيضاً فإنه يهزم أن زبد قائم يحتمل التخصيص لأن المذكور في كلامه أي السكاكي قيل قوله وقرب بيان التقوى في المضمرة المقدم عبد الحكيم (قوله زبد قائم) لا يذهب عليه أن جعل زبد قائم مشتقاً على التقوى يقتضي أن لا يقال في مقام الأخبار عن قيام زبد بوضع مقام جواب السائل أي المتردد ذكر بقاء وكذب ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب السكاكي حين قال أني أجد في كلام العرب خشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله قائم والمعنى وأجد من أنه قال

بل المعاني مختلفة فعبده الله قائم اشجار عن قيامه وان عبده الله قائم جواب عن سؤال سائل وان عبده الله قائم جواب عن انكار منكر فالحق أنهم لم يلتفتوا الى التقوى في زيد قائم أصلاً وجعلوه كزيد انسان مطابقاً له الطول (قوله في التقوى) انا اقتصر على التقوى ولم يقل والتخصيص لفقده شبهه عند في هذا المثال أعني زيد قائم وهو جواز تقدير كونه في الاصل مؤخر أعني أنه فاعل معنى فقط لأنه لو اخبرنا عن كونه مبتدأ عندهم بشرط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد فاعلاً لفظاً بضاعه غديره نوى (قوله فبسه يحصل الحكمة تقوى) أي لتكرير الاسناد (قوله وشبهه) في قوته لتعليل لاحد الامر من الذين تضمنه ما يقرب وهو الخطاطبة في التقوى عن هو قائم كآقوله لتضمنه لتعليل الاءه والآخر هو ان فيه شيئاً من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي اعمالى ضبطه بصيغة الاسم فقولوه وشبهه الخ لتعليل لاحد الامر من السابق لا في قوته لتعليل له (قوله من جهة عدم تغيره) الضمير للضمير أو لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) وهو شبهه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمناً لتعليل على هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الا انه في كلام الشارح تأمل (قوله وفي بعض النسخ وشبهه) أي بفخ الشين والياء مصدراً لفاعله لا بتكرير الشين وسكون الاء كما هو له بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالياء (قوله لفظ الاسم) أي مضبوطاً بالقلم بضبط لفظ الاسم فسطحاً اعتراض بس (قوله يعني أن قوله الخ) عبارة المطول يعني أن قوله يقرب يشتمل على أمر من أحدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقولوه لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله وليس) أي ذلك الشيء الذي فيه من التقوى (قوله لا لا لتضمنه الضمير) أي لا لاجل تضمنه وقوله والثاني أشبهه أي لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً) يجوز زيد قائم أبو يرف قائم أبو ليس جهة ولا معاملة معاملة ما كتب أيضاً قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً جعل في خبر التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالنقل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه جل على الاستدلال الضمير وقد أضع كل ذلك في المطول فانظر رسم وقوله وانما وجه ذلك أي الحكم على قائم فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما استدلنا به الظاهر يجوز زيد قائم أبو يرف لانه كالنقل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعاً للاستدلال الضمير وجل عليه في حكم الافراد اه وبسنتي من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جلة صوراً فان قال السدي حواشي شرح المفتاح الكلام ما شتم على نسبة أصله مقصودة والمجمل ما شتم على نسبة أصله فاسم الفاعل مع فاعله ليس جلة الا اذا وقع صلة الام فانه بقدر ما بالفعل فتكون نسبة أصله أو وقع في مثل قائم الزيدان فانه مع كونه كلاماً جلة اه وفيه أن المقرر في الخوان صلة ال شبه جلة لاجله فتدبر من بس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فبسه حذف من الثاني لدلالة الاول وكتب أيضاً قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أي بل اعراب ومقتضاه أن الاعراب لجموع قائم مع فروع وهو تأرجح عليه صاحب الاطول حيث قال المجمل اذا لم تقع في محل مقدر لا اعراباً أصلاً ولا محلاً ولا لفظاً ولا تقدير او اذا وقعت موقع مقدر فحسب معرباً بمحلاً واسم الفاعل مع فاعله معرب بالانه أجوى اعرابه على قرينة الاول لا اشتغال حزنه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما جرى اعراب عبده الله علماً على خبره الاول لا اشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو مثل منزلة الاسم نحو قائم وبصري (فان قلت) اسم الفاعل لولم يكن معرباً باعراب نفسه بل كان معرباً باعراب استحقاقه المجموع المركب منه ومن فاعله ولجسد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغدير ولم يكن معرباً باقتطاع التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركب يستعدي حصول معنى فيه يقتضي اعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يحصل اسم الفاعل مع فاعله مبنياً لا ليجوز أن يكون مبنياً ويكون الاعراب الذي أجرى على الجزء أعرباً باستحقاقه الكل محلاً واذا حاز احداً من الاعراب التحل للبنى على كلمة مقارنه كما في لام الموصول وصلته نحو زعم على جزء المركب أولى قلت لم يتحمل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنياً كما يلزم من علم الخوا والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة الخاضعون

في التقوى لتضمنه) أي لتضمن قائم (الضمير) مثل قائم فبسه يحصل الحكمة تقوى (وشبهه) أي شبهه السكامي مثل قائم المتضمن للضمير بالخالي عنه أي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكميل والخطاب والغنية) نحو أن قائم وأنت قائم وهو قائم كآقوله لتضمنه بالخالي عنه فيكون قوله وشبهه متضمناً لتعليل على هذه النسخة كما هو صريح في التعليل على النسخة الا انه في كلام الشارح تأمل (قوله وفي بعض النسخ وشبهه) أي بفخ الشين والياء مصدراً لفاعله لا بتكرير الشين وسكون الاء كما هو له بهذا الضبط بمعنى مثل ولا يتعدى بالياء (قوله لفظ الاسم) أي مضبوطاً بالقلم بضبط لفظ الاسم فسطحاً اعتراض بس (قوله يعني أن قوله الخ) عبارة المطول يعني أن قوله يقرب يشتمل على أمر من أحدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقولوه لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني (قوله وليس) أي ذلك الشيء الذي فيه من التقوى (قوله لا لا لتضمنه الضمير) أي لا لاجل تضمنه وقوله والثاني أشبهه أي لاجل شبهه الخ (قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً) يجوز زيد قائم أبو يرف قائم أبو ليس جهة ولا معاملة معاملة ما كتب أيضاً قوله وكذا مع فاعله الظاهر أيضاً جعل في خبر التعليل بقوله ولهذا مع أن هذا التعليل لا يأتي فيه لانه كالنقل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر وانما وجه ذلك أنه جل على الاستدلال الضمير وقد أضع كل ذلك في المطول فانظر رسم وقوله وانما وجه ذلك أي الحكم على قائم فاعله الظاهر بالافراد وعبارة المطول فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب أن لا يحكم بالافراد والاعراب فيما استدلنا به الظاهر يجوز زيد قائم أبو يرف لانه كالنقل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعاً للاستدلال الضمير وجل عليه في حكم الافراد اه وبسنتي من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جلة صوراً فان قال السدي حواشي شرح المفتاح الكلام ما شتم على نسبة أصله مقصودة والمجمل ما شتم على نسبة أصله فاسم الفاعل مع فاعله ليس جلة الا اذا وقع صلة الام فانه بقدر ما بالفعل فتكون نسبة أصله أو وقع في مثل قائم الزيدان فانه مع كونه كلاماً جلة اه وفيه أن المقرر في الخوان صلة ال شبه جلة لاجله فتدبر من بس (قوله ولا عومل قائم مع الضمير) أي وكذا مع فاعله الظاهر فبسه حذف من الثاني لدلالة الاول وكتب أيضاً قوله ولا عومل قائم مع الضمير الخ أي بل اعراب ومقتضاه أن الاعراب لجموع قائم مع فروع وهو تأرجح عليه صاحب الاطول حيث قال المجمل اذا لم تقع في محل مقدر لا اعراباً أصلاً ولا محلاً ولا لفظاً ولا تقدير او اذا وقعت موقع مقدر فحسب معرباً بمحلاً واسم الفاعل مع فاعله معرب بالانه أجوى اعرابه على قرينة الاول لا اشتغال حزنه الثاني باعراب له من جهة اسم الفاعل كما جرى اعراب عبده الله علماً على خبره الاول لا اشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء الاول (فان قلت) مجموع اسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ولا مضارع فلا اعراب له قلت من المعرب ما هو مثل منزلة الاسم نحو قائم وبصري (فان قلت) اسم الفاعل لولم يكن معرباً باعراب نفسه بل كان معرباً باعراب استحقاقه المجموع المركب منه ومن فاعله ولجسد اسم خال عن مقتضى البناء مركب مع الغدير ولم يكن معرباً باقتطاع التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركب يستعدي حصول معنى فيه يقتضي اعراب لا يقال كيف يحكم بانه لم يحصل اسم الفاعل مع فاعله مبنياً لا ليجوز أن يكون مبنياً ويكون الاعراب الذي أجرى على الجزء أعرباً باستحقاقه الكل محلاً واذا حاز احداً من الاعراب التحل للبنى على كلمة مقارنه كما في لام الموصول وصلته نحو زعم على جزء المركب أولى قلت لم يتحمل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنياً كما يلزم من علم الخوا والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة الخاضعون

(قوله فانه مع كونه كلاماً جلة) صوابه فانه مع كونه جلة كلام (قوله وفيه ان المقرر الخ) ظاهر فانه متفق عليه وليس كذلك اذ قيل بانما جلة حقيقة (قوله ليس باسم الخ) أي لا الذي يقرب لفظه ولا يكون الاسماء أو فعلاً مضارعاً (قوله نحو قائم الخ) أي فنزل كل من قائم مع انتهاء ما نسب مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد

العرب حتى يقبل ذلك المبدء ٥١ مع بعض تصرف (قوله في البناء) المراد به عدم التغير لا البناء الاصطلاحي  
 المقابل للأعراب لأن اللمحة لا توصف بالبناء ولا بالأعراب على الزجاج وقبل منبهة كافى (قوله ومما يرى)  
 على صبيعة لتكلم المعروف أو الغائب المجبول أو أول وكتب أيضا قوله ومما يرى تقدسه كاللازم الخ لا  
 يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يحرى في الجاز أيضا فخرى تقدم  
 المستند إلى أن أنت تقدم رجلا وتؤخر أخرى كاللازم لكونه أعون على المراد وهو أرى الحاكم على وجه اللمح  
 إذا جاز اللمح من الحقيقة أوّل (قوله كاللازم) أى مشل اللازم في القياس فانه ليس بلازم فيه بل مثله من  
 حيث انه لازم في الاستعمال هكذا يفهم من تقرير الشارح الآتى ع ق وقال في الأول كاللازم لقوة  
 مقتضى التقديم فيقدم أبدا لانه لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللازم وإن كان ليس لازما لان الاعون على  
 المراد ليس لازما لا يجوز لفاعل تركه (قوله لفظ مثل وغير) خصهما بالذكرة لانهما المستعملان في كلامهم  
 والقياس يقتضى أن يكون ما هو معناه كاللذان والمغاير والشبهة والتقدير كذلك عبد الحكيم وقال في  
 الأول فرق بين مشل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه بالحكم المذكور فانه يلزم الحكم  
 على المضاف اليه بالحكم على المثل بطريق الأولى لأن مثل هو الالافى وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف  
 اليه لانه الأولى بل لانهم لم يتساويان في مشا الحكم لأن المماثل هو المشارك المساوى بخلاف الممثل  
 فانه الالافى الحق ٥٢ والمجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصيصهما بالاضافة وان لم يتفرقا لم يتوغلما في  
 الالافى فخرى (قوله من غير ارادة تعريض الخ) فان أراد انسان معين بالمثل والغرض لم يكن التقديم كاللازم  
 كما صرح به في المطول وكان وجهه أن وجه التقديم كونه أعون على الإتيان بالظرفى البليغ وهو طريق  
 الكناية وإذا أراد التعريض فلا كناية سم وكتب أيضا قوله من غير ارادة تعريض بغير مخاطب أى  
 غير مراد به التعريض بغير مخاطب فقوله من غير الخ حال من الضم المضاف الى المتكلمين ولفظ من زائد في  
 الإتيان لتضمنه النفي لانه في قوة لا مع ارادة تعريض بغير مخاطب ونظيره ضربتني من غير جرم أى  
 غيرى سم وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه أن الغير بمعنى لا أى ضرب باناشأ من عدم جرم وهو كناية  
 عن ضرب لم يشأ من جرم وينبى أن تحمل الإرادة على القصد بالذات والافالكناية لا تستلزم نفي ارادة  
 الحقيقة فقوله من غير ارادة الخ تأكيد لقوله بمعنى أنت لا تبطل وأنت تقبل لاقيدتان حتى لو كان مع ارادة  
 المخاطب تعريض بغير مخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما فهم كيف وقوله لكونه أعون على المراد  
 هما يقتضى لزوم التقديم في الكل أوّل وقوله حتى لو كان الخ تقرب على المنفى أعنى قوله قصدتان  
 (قوله ما نراد الخ) تصور لك نفي المراد التعريض بالمعنى اللغوى وهو الإشارة الاجالية وعدم التصريح  
 لأنك لم تصرح بالعرض به بل أمته وأجلته لا الاصطلاحى الآتى بيانه حتى يراد غير متحقق هنالاه  
 إذا كان الكلام مقصودا به الغير أو الممثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض (قوله انسان آخر)  
 أى معين (قوله مماثل للمخاطب أو غير مماثل) راجعان لكل من الممثل والغير والاراد مع ورودا خلة  
 في قول المتن ارادة تعريض بغير المخاطب وهذا تبين أن التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبطل لا يتوقف  
 على كونه ذلك الغير مماثلا للمخاطب والالكل الواجب أن يقال من غير ارادة التعريض بمثل المخاطب  
 أو غيره على أى المثالين والحاصل أنه يصح عند قصد التعريض بغير المخاطب في مثلك لا يبطل إيقاع  
 المثل على غير المماثل واردة مطلق الغير من المثل وليس كلامه لقانونا بأن يكون مماثل متعلقا بمثل  
 وغير مماثل متعلقا بغيرك حتى يراد الغير في غيرك لا يختص بغير المماثل فالصواب مماثل له أو غير المخاطب  
 مماثلا أو غيره عبد الحكيم أيضا ص (قوله بل المراد في الغرض عن الخ) أى في مثلك لا يبطل (قوله على  
 طريق الكناية) لم يحصل على طريق الجازم من ذكر المزموم واردة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقي أيضا  
 (قوله لانه إذا نفي الخ) توجيهه للكناية ببيان لزوم الحق لها سم وكتب أيضا ما نصه اضع معنى مثلك  
 لا يبطل من كان على الصفات أى أنت عليها لا يبطل وهو من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم أنه  
 هو لا يبطل لزوم حكم الخاص لحكم العام (قوله من غير قصد الى مماثل) بخلاف ما إذا أراد الممثل معين أى  
 انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يشعر بعلمية المشتق منه والمشتق منه موجود

(في البناء) في مثل رجل  
 قائم ورجلا قائما ورجلا  
 قائم (ومما يرى تقديمه)  
 أى ومن المهند إلى الذي  
 يرى تقديمه على المستند  
 (كاللازم لفظ مثل وغير)  
 إذا استعمل على سبيل  
 الكناية (في نحو مثلك  
 لا يبطل وغيرك لا يجوز معنى  
 أنت لا تبطل وأنت تجوز  
 من غير ارادة تعريض بغير  
 المخاطب) بان يراد بالممثل  
 والغير انسان آخر مماثل  
 للمخاطب أو غير مماثل بل  
 المراد في الغرض عنه على  
 طريق الكناية لانه إذا نفي  
 عن كان على صفته من غير  
 قصد الى مماثل لم يقبه عنه

فاعرب لفظه واسم لفاعل  
 مع فاعله منزل أيضا منزلة  
 الاسم الواحد فاعرب لفظه  
 (قوله فقوله من غير ارادة  
 الخ) لم يذكر في الأطول هذا  
 التقريب عقب وينبى  
 الخ بل ذكر قبله عبارة  
 طويلة يتفرع عليها ذلك  
 فانظرو ٥٢ (قوله مع  
 ارادة المخاطب) أى الحكم  
 على المخاطب على سبيل  
 الكناية

التقديم أعون على المراد  
 (هما) أي هذين التركيبين  
 لأن الغرض منهما اثبات  
 الحكم بطريق الحكمة  
 التي هي أبلغ والتقديم  
 لقاعدة التقوى أعون على  
 ذلك وليس معنى قوله  
 كاللازم أنه قد يقدم وقد  
 لا يقدم بل المراد أنه كان  
 مقتضى القياس أنه يجوز  
 التأخير لكن لم يرد  
 الاستعمال الاعلى التقديم  
 نص عليه في دلائل النجاش  
 (قل وقد يقدم) المستند  
 إليه المسور بكل على المستند  
 المقرون بحرف النفي (لأنه)  
 أي التقديم (دال على  
 العموم) أي على نفي الحكم  
 عن كل فرد (نحو كل انسان  
 لم يبق) فانه يفيد في القيام  
 عن كل واحد من أفراد  
 الانسان (بخلاف ما لو أخر  
 شخص لم يبق) كل انسان فانه  
 يفيد نفي الحكم

(قوله من باب أقول) عبارة  
 عبد الحكيم من باب الأفعال  
 وقوله لأنه اسم أي اسم مصدر  
 لأن لا نه لم يرد دعاء وقال  
 بعض المشايخ اسم المستعان  
 أنه فأنظر اه (قوله نضمن  
 هذا القول الخ) يعني على ما  
 جرى عليه في الاطول من  
 أن الضمير عائذ إلى المستند  
 اليه من حيث هو وان قد  
 لبست لأصغري فلها مقابل  
 لا على ما يرى عليه الشارح  
 من عود الضمير على المستند  
 اليه المسور بكل فتشكون  
 قد التحق في مقابل لها  
 فلا يقال قد قداه باجوري

في الخطاب فيلزم أنه لا يجزى لنا نقول إذا أردنا معنى ولم يرد العموم لا يفهم منه غرضه عليه الوصف ولا يرمونه  
 أن يكون الخطاب لا يجزى لأن الغرض حيث شجر التعبد عن ذلك المعين سم بصرف (قوله واثبات)  
 معطوف على قوله نفي النفي لا على قوله نفيه على أي والمراد في غيرك لا يجوز (قوله بنفيه عن غيره) أي عن  
 كل مقاربه بخلاف ما إذا أراد غير محدين لا يلزم انحصار الجوده في الخطاب لأنه يتحقق في شخص آخر غير  
 الخطاب سم (قوله لمحايلهم) أي وليس المحللان الغير والخطاب فإذا انتفى عن الغير تعين أن يرد حتى  
 الخطاب سم (قوله وانما يرى التقديم الخ) ايضاح دعاءه عليه بعد العهد عتلق اللام وقوله في مثل هذه الصورة  
 لو قال في هاتين الصورتين لكان أظهر (قوله أعون) من الأمانة وبناء فعل التفضيل من باب أفعل قياسي  
 عند سيبويه وقيل سمعى لأن العون على ما قيل لأنه اسم على ما في القاموس لكن وقع في شرح التسهيل  
 المصري ناقلاً عن بعض الكتب أنه مصدر عبد الحكيم وكتب ايضاً قوله أعون تقدير دأته لم التزموا هذا  
 الأعون وفي مواضع كثيرة لم يلزموا الأعون سم وكتب ايضاً قوله أعون على المراد بهما الخ فيه دقة المنارد  
 على قوله يرى تقديمه كاللازم من أن الخطابان كان منكراً أو مسترداً فتقديمهما واجب أو حسن وأن كان  
 خالفاً فتقديمهما غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود منه تقوية الحكم لثبوت لكونه أعون  
 على ما هو المراد من لفظة غير ومثل من أفادة الحكم بطريق السلب وليس الراد معنى كون التقديم أعون  
 أن لفظة مثل وغيره التقديم أعون سم على المراد بهما مع التأخير لأن التقديم أعون من التأخير إذا لا  
 اعانة في التأخير عبد الحكيم (قوله لأن الغرض منهما اثبات الحكم الخ) فوهم أن السكينة المطلوب بها نسبة  
 لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة وغير نسبة سم مثال المطلوب بها صفة قول طويل الفيدان  
 المطلوب فيها طول العامة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قول حتى مستوى العامة عرض الاظهار  
 في السكينة عن الانسان فانه غير صفة وغير نسبة (قوله التي هي أبلغ) أي لأنها كدوى الشيء بسنة (قوله بل  
 المراد الخ) عبارة عرق وانما قال كاللازم لم يقل لا زعم انه لم يسمع التأخير إذا زبدنا تركيبين معنى  
 السكينة إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم ولكن اتفاق أن لا يستعمل الأعم التقديم فاشبه  
 ما اقتضت القواعد تقديمه كالصواب لا حتى لو استعملت خلافه عند قصد السكينة وقلت لا جعل مثلك ولا  
 يصور غيرك كان كما قال الشيخ عبد القاهر كلاماً منبسطاً على ما اقتضت القواعد حوازه (قوله مقتضى  
 القياس) وذلك لأن المطلوب وهو أنت تفضل وأنت محمود حاصل بالسكينة وهي حاصله مع التأخير كالقديم  
 سم (قوله أنه يجوز التأخير) أي الحال والشأن وفي نسخة أن وكتب ايضاً ما نصه حصول المقصود معه  
 (قوله قيل) قائلاً من مالك ومن تبعه سم وحكاه بقيل للبحث في دليله والألف الحكيم مسلم حرف وكتب ايضاً  
 قوله قيل وقد يقدم الواو ومن قد من المحكي وهي امالة عطف على ما قبله في كلام القائل والاستثناء عن عبد  
 الحكيم وقد لا يحقق وكتب ايضاً قوله قيل وقد يقدم لأنه دال على العموم تضمن هذا القول انه قد يقدم  
 لأنه لا يدل على العموم كما في انسان لم يقدم بخلاف لم يقدم لأنه دال على العموم ويستفاد منه تكتبان  
 للتأخير احداً هما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها أطول وهو انما تأتي اذا قطع النظر عن قول  
 الشارح المسور بكل (قوله المسور بكل) أي أو ما يرى مجراها في أفادة العموم بمجموع الأفراد وانما شرط  
 يكون مقررنا بكل إذ لو لم يكن كذلك لا يجب تقديمه نحو زبد لم يقدم ولم يقدم فوات العموم فوات العموم  
 فيه وكذلك إذا لم يكن المستند مقرر ونحرف النفي لا يجب تقديمه نحو قام كل انسان وكل انسان قام لعدم  
 فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير في شرط آخر وهو أن يكون المستند به بحيث لا يؤخر كان فاعلاً بخلاف  
 قولك كل انسان لم يقدم أو فاته لا يفتى العموم لوقيل لم يقدم أو كل انسان كذا في عبد الحكيم (قوله نحو كل  
 انسان لم يقدم) من البين أن كل انسان لم يقدم يشتمل على تكرير الاستدراك فينبغي التنبه لا لمحالة فلا بد لجعل  
 النسبة فيه أفادة العموم دون تأكيد الحكيم من سبب وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيداً كدوافدة العموم  
 تأسس وترجع التأكيد على التأسيس كترجيح الحسب على النفس فلا يظن بالبالغ أطول (قوله بخلاف  
 ما لو أخر) أي بخلاف التأخير على أن له مصدره ولا تعرف فائدة الكلمة لو لم لاقتصر على تحججه وتعيين  
 جوابه وكان الأوضح بخلاف التأخير أطول ويظهر أنها زائدة (قوله فانه يفيد نفي الحكم) أي رفع

عن جملة الأفراد لا عن كل فرد) فالقديم في عدم عموم السلب وشمول السبي والتأخير لا يفيد الأساليب العموم وبني الشمول (وذلك) أي كون التقديم مفيد للعموم دون التأخير (لثلاثين ترجيح التاكيد) وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله (على التأسيس) وهو أن يكون لا فائدة معني جديد مع أن التأسيس راجح لأن الافادة تخبر من الافادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس أمافي صورة التقديم فلا نقولنا إنسان لم يقم موجبة مهملة أما الإيجاب فلا نه حكم فيها بثبوت عدم القيام لأن لا معنى القيام عنه لأن خوف السلب وقع جزأ من الحصول وأما الأعمال فلا نه لم يذكر فيها ما يدل على كنه أفراد الموضوع مع أن الخلق فيها على ما صدق عليه الإنسان وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة يجب أن يكون معناها في القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد) لأننا الموجبة المهمة

(قوله) وبؤيده أيضا قوله عن جملة الأفراد) مبني على أن جملة الأفراد هي مجموع الأفراد كلها لو قصدت له إيجابها للأفراد هي الجملة الصادقة بالكل والبعض فهي كالمصدق

له

الإيجاب الكلي لا التي عن الكل المجموعي بدليل كل وكتب أيضا ما نصه أي المحكوم به أطول (قوله) عن جملة الأفراد) أي عن الأفراد المهمة أي التي لم تفصل ولم تعين بكونها كالأول بعضها بل أقيمت على شمولها للأمرين (قوله) لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي أن رفع الإيجاب الكلي يصدق بالتي عن كل فرد كما ساقى (قوله) فيعدم عموم السلب) لما كان عموم السلب مستلزما للعموم ترك أداء الحصر بخلاف سلب العموم فإنه لا يستلزم عموم السلب فإدراكه بطريق الحصر عند الحكم (قوله) وشمول (التي) عطف تفسير (قوله) والتأخير لا يفيد الخ) هذا كما سيجري به بناء على الغالب والأفد بتوجه القيد في مثله أي التي فيعدم عموم السلب كما في والله لا يجب كل محتال فخور كذا في الفري وهو معنى قول بعضهم هذا عند الإطلاق والتفرد عن المصارف إلى عموم السلب والاكات له كافي الآية (قوله) لثلاثين ترجيح التاكيد على التأسيس) أي يحمل الكلام عليه دون التأسيس وكتب أيضا ما نصه أي لو انعكس المفاد بالتقديم والتأخير بأن يكون مفاد الأول في الشمول ومفاد الثاني شمول النبي وكتب أيضا قوله لثلاثين ترجيح التاكيد على التأسيس هذا بيان الداعي إلى الاستعمال بالانعام الدعوى بالاستدلال حتى برز أن ثبات المنقول بمحض المعقول يصدق القبول أطول (قوله) لأن الافادة تخبر من الافادة) فان عورض بأن استعمال كل في التاكيد أكثر فالجمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا أنه أقوى لأن وضع الكلام على الافادة مقطول وقوله قلنا ممنوع أي كثرة استعماله في التاكيد فانه مشروط بأن يكون مضافا إلى الضمير غير مجرد من العوامل اللفظية عند الحكم وكتب أيضا قوله لأن الافادة تخبر من الافادة أي غالبا فإدراكه أن الخطأ إذا كان منكرا أولس معه ما يزيل انكاره وجب التاكيد لأن الافادة فليست الافادة تخبر أحدنا (قوله) وبيان) خبره محذوف تقديره وظاهره بخلافه وكتب أيضا قوله وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس أي أن لم يند تقدم كل في هذا التركيب عموم السلب وتأخيرها سلب العموم (قوله) فلا نقولنا إنسان لم يقم) أي في المثال الأول قبل دخول كل (قوله) لا عن خوف السلب الخ) هذا وجه لفظي للفرق بين المعدولة والسالبة كما تقر في موضعه لكنه جار في لم يقم إنسان أيضا مع أنها سالبة على ما سيجي والتحقق أن الحكم كان بسلب الابط فمضى سالبته وان كان يربط السلب فهي معدولة فالحكم به في إنسان لم يقم نسبة سلب القيام إلى الفاعل فهي معدولة وفي لم يقم إنسان سلب نسبة القيام عن إنسان فهي سالبة انظر عند الحكم والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة أن الأولى لا تقتضي وجود الموضوع والثانية تقتضي وجوده لأنها موجبة (قوله) وقع جزأ من المحمول) إذ لا يمكن تقدير الابط بعد خوف السلب الذي هو لم لأن لم شديدة الاتصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالابط فاندفع ما يقال لا تعين أن تكون معدولة المحمول تأمل (قوله) أنه إن الحكم) من جملة التعليل وأقرب به لثلاثين القضية الطبيعية نحو الإنسان حيوان فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كنه الأفراد مع أنها لا تسمى مهمة لأن الحكم فيها على الطبيعة لا على ما صدق عليه الإنسان (قوله) وإذا كان إنسان لم يقم الخ) من ربط بقوله فلا نقولنا إنسان لم يقم موجبة مهمة (قوله) يكون معناه) أي اللزوم المطابق يؤيد هذا قوله في القيام أدلو كان المراد المعنى المطابق لثقال ثبوت انتفاء القيام لبطوافي ما قدمه وبؤيده أيضا قوله عن جملة الأفراد دون أن يقول عن المصدق إذ المعنى المطابق لإنسان لم يقم ثبوت انتفاء القيام عن المصدق بقطع النظر عن كونه جملة الأفراد وبؤيده أيضا دخول الشارح بقوله وإذا كان إنسان لم يقم الخ على قول المستصف لأن الموجبة الخ (قوله) لا عن كل فرد) أي فقط فلا ينافي قوله الآتي أعظم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها (قوله) لا عن الموجبة المهمة) أي التي هي قولنا إنسان لم يقم وكتب أيضا قوله لأن الموجبة المهمة هي ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كله وقوله المعدولة المحمول هي ما جاحل التي جزأ من مجموعها وقوله في قوة السالبة الجزئية هي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستزمنة للسلب عن البعض وما يدل على السلب عن البعض المستزمنة للسلب عن الجملة فإسالة الجزئية مطلقا لا تقتضي أي صراحة السلب عن الجملة بل ما كانت مستهتة على رفع الإيجاب الكلي فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستزمنة في الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية في الحكم



المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية) عند وجود الموضوع نحو لم يبق بعض الانسان بمعنى انها متلازمان في الصدق لانه قد يحكم في  
المهمة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من أن يكون جميع الافراد وبعضها وأيا ما كان يصدق في القيام عن البعض وكلما صدق  
نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية ١٩٣ (المستلزمية نفي الحكم عن الجملة)

لان صدق السالبة الجزئية  
الموجودة الموضوع اما نفي  
الحكم عن كل فرد واما  
نفيه عن البعض مع ثبوت  
للبعض واما ما كان يلزمها  
نفي الحكم عن جملة الافراد  
(دون كل فرد) لجواز أن  
يكون متفيعا عن البعض  
ثابتا للبعض واذا كان

انسان لم يبق دون كل معناه  
نفي القيام عن جملة الافراد  
لا عن كل فرد فلو كان بعد  
دخول كل ايضا معناه كذلك  
كان كل تناكدا للمعنى الاول  
ففيجب أن يحمل على نفي  
الحكم عن كل فرد ليكون  
كل لتأسيس معنى آخر  
ترجى لتأسيس على  
التاكيد واما في صورة  
التأخير فلان قولنا لم يبق  
انسان سالبة مهمة لاسور  
فيها والسالبة المهمة في  
قوة السالبة الكلية  
المقتضية لثني عن كل فرد  
تخصر لاشي من الانسان  
بقائم ولما كان هذا احتمالا  
لمعندهم من أن المهمة  
في قوة الجزئية بينهما بقوله  
(لورود موضوعها) أي  
موضوع المهمة (في سابق  
النفي) حال كونه نكرة غير  
مصدرة بلفظ كل فانه يقيد  
نفي الحكم عن كل فرد واذا  
كان لم يبق انسان بدون كل  
معناه في القيام عن كل

عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فانها مطلقة صريحة في نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصحها بالاقضاء وقد  
بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية ثابتة اما بتأثير  
الحكم عن كل فرد وعن البعض فقط وازم التقدير من الاستثناء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون  
مناط صدق الاله مدارا لتأسيس ثبوت نفي الحكم عليه استعمال الاستلزام والاقضاء وغفل عن أن قولنا  
لم يبق كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن البعض فقط  
دون بعض مع أنها مقتضية للنفي عن الجملة كاقضاء السالبة الكلية النفي عن كل فرد اذ لو لم يبقه ثبوت  
عليه استعمال الاستلزام الخ أي كتمه استعمال المصنف الاستلزام في قوله المستلزمية نفي الحكم عن الجملة  
واستعمال الاقضاء في قوله بعد المقتضية للنفي عن كل فرد وسأني عن المطول (قوله عند وجود الخ) دفع  
للمقابل ان السالبة تصديق نفي الموضوع فهي اعم وحاصل الدفع أن محل كونها في قوة السالبة عند وجود  
موضوع السالبة اما عند عدمه فليست في قوتها بل اعم وكتب ايضا قوله عند وجود الموضوع على أي الخارج  
(قوله بمعنى انها متلازمان في الصدق) بيان للواقع والافني ثبوت المسمى يكفي استلزام الموجبة المعدولة  
للسالبة فقط عند الحكم (قوله بنفي القيام) أي بتأثيره على أن يكون مصدر من المبني للفعول أو تفوق معناه  
قدح هذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس مسدودا لبيان محكوماته فترى أي  
على هذا الوجه الثاني اما على الوجه الاول فسد دخول المحكوم به وكتب ايضا قوله بنفي القيام أي بثبوت  
نفي القيام الخ على ما سبق (قوله واما ما كان يصدق الخ) الاله على التقدير الاول يكون بالنقض وعلى التقدير  
الثاني يكون باطلا بقوى (قوله يصدق نفي القيام الخ) أي الذي هو مدلول السالبة الجزئية (قوله وكتب  
صدق الخ) بين أن التلازم من الجانبين فبين أن الاله المهمة المعدولة تستلزم السالبة الجزئية وبين هذا  
العكس (قوله فليس في قوتها الخ) تفريع على الدليل بتمثيل (قوله نفي الحكم عن الجملة) بمعنى رفع الإيجاب  
الكلية كما شرهه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع فلا بد أنه قد صدق السالبة مع كذب كل  
أهل البلد لا تحمل الحضرة لان رفعها ليس رفع الإيجاب الكلية لان الإيجاب الكلية الحكم فيه على كل فرد  
وابس الحكم في كل أهل البلد تحمل الحضرة على كل فرد بل على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون  
رفعها رفع الإيجاب الكلية سم أي فلا تستلزم السالبة الجزئية نفي الحكم عن الجملة بمعنى المجموع من حيث  
هو مجموع (قوله لان صدق الخ) دليل لقوله المستلزمية نفي الحكم الخ (قوله واذا كان انسان لم يبق معناه الخ)  
مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يبق موجبة مهمة فيجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد  
لا عن كل فرد (قوله معناه نفي القيام الخ) أي اللازم للمطابق انزهوا ثبات عدم القيام نوي ويزعمه نفي  
القيام (قوله المقتضية) انما قال في الاول المستلزمية وهذا المقتضية لان السالبة الجزئية تختص نفي الحكم  
عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوت لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد  
فاشار بلفظ الاستلزام إلى هذا الاختلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد  
مطول أي فالاقضاء يشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله لورود موضوعها في سابق النفي الخ) أي وما  
عندهم من أن المهمة في قوة الجزئية انما هو في غير ما موضوعها في سابق النفي وهي نكرة غير مصدرة بلفظ  
كل (قوله حال كونه نكرة الخ) اشار بذلك إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم  
السلب مقيد بقيد أن يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والا كان مقيدا لسلب العموم خف  
(قوله وذلك) أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتأسيس ثابت لان الخ (قوله لا  
أحد هذين المعنيين) أي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله لسلب العموم) أي باعتبار لازم

٢٥ - بحريه اول فرد فلو كان بعد دخول كل أيضا كذلك كان كل تناكدا للمعنى الاول فيجب أن يحمل على نفي القيام عن  
جملة الافراد ليكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يشيد إلا أحدهما ليعين فبعد انتفاء أحدهما ثبت الآخر  
ضرورة والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول

والناحية لعموم السلب وشمول النفي فيبعد دخول كل محجب أن يعكس هذا ليكون كل التأسيس الرابع دون التاكيد للمزج (وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الأولى) ١٩٤ يعني الموجبة المهمة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم (وعن كل فرد في) الصورة

(الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان انما افاده الاستناد الى ما أضيف اليه (كل) وهو لفظ أوسان (وقد زال ذلك) الاستناد المقيد لهذه المعنى (بالاستناد اليها) الى كل لان استنادا صار مضافا اليه فليبقى مستند اليه (فيكون) أى على تقدير أن يكون الاستناد الى كل أضامفيا للمعنى الحاصل من الاستناد الى انسان يكون كل (تأسيسا لئلا يكيد) لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان هذه المعنى حيث انما افاده الاستناد الى لفظ كل لشيء آخر حتى يكون كل تاكيد له وحاصل هذا الكلام انما لاسم انه لوجمل الكلام بعد كل على المعنى الذى حل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى أن هذا انما يصح على تقدير أن يراد التاكيد الاصطلاحي أمالو أريد بذلك أن يكون كل لازمة معنى كان حاصل بدونه فان فاع المنع ظاهر وحديثه يتوجه ما اشار اليه بقوله (ولان الصورة الثانية) يعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن فرد فقد افادت النفي عن

معناه والافعال الصريح ثبوت الاقيام لمصادق عليه الانسان لكنه استلزم السالبة الجزئية عبد الحكيم (قوله والتأخير) أى بدون كل (قوله وفيه نظر) لم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم بل انما تارة في صحة دليله كما يدل عليه كلامه في الاضاح سم (قوله يعني الموجبة المهمة) انما قال يعني لان الصورة الاولى في كلامه محتملة لما سم كل أو يدونها والمراد الثانى فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعد (قوله الى ما أضيف اليه) أى فى التركيب الا أن هو المأني فيه بكل (قوله بالاستناد اليها) هذا يحسب الظاهر لا يناسب قواعد المنطقيين لان المسند اليه عندهم انما هو المضاف اليه كل وأما نفس كل فأنما هي سور لبيان كمية افراد الموضوع نعم هذا هو اوفى قواعد الخوئين وأقره ع س سم وعبارة عبد الحكيم قبل فيما ذكره المصنف بحيث لان المسند اليه هو ما أضيف اليه كل وكل لبيان كمية الافراد المسند اليه والاذاتوف بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد الا من الاستناد الى ما أضيف اليه والاذاتوف بل المضاف اليه الاستغراق في موضع كل لان المقيد في الصورتين الاستناد الى آخر واحدة للام لتأ كيد ما يفيد الاستناد وتقرره أقول ما ذكره من أن المسند اليه هو ما أضيف اليه كل ان أراد أن ذلك مستند اليه في المعنى نحسب لكن مراد المصنف ان كل مسند اليه في اللفظ وان أراد أنه مستند اليه في اللفظ فهو خلاف الواقع لان المرفوع بالابتداء لفظ كل لاما أضيف اليه كل ولذا يقال كل الى حال جاعلى دون جاعلى وان ما ذكره لا يجرى في المعرفة المستغرقة فغير مضر اذ هو مانع بكفيه عدم جريان الدليل أعني لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس في صورة أعني المسند اليه المسور بكل على أن المعلن وجهه في ذلك اه وقوله دون جاعلى ممنوع بل هذا أقصم من جاعلى وقوله اذ هو أى المصنف (قوله الى كل) وتأسيس الضمير لان المراد اللفظة (قوله ما يفيد لفظ آخر) أى فى تركيب واحد واستناد واحد وما هنا ليس كذلك (قوله لان هذا المعنى حيث انما) أى حين حول الاستناد الى لفظ كل (قوله لاسم انه لوجمل الكلام الخ) أى لانه ليس هنا لفظان فى تركيب واحد كذا أحدهم الا نحو بل الموجود استنادا استنادا الى كل واستنادا الى انسان فلا تاكيد اصلا حتى يلزم ترجحه على التأسيس (قوله ولا يخفى ان هذا) أى عدم تسليم كون كل للتاكيد لوجمل الكلام بعد ما على المعنى الذى كان حاصل قبله أو اسم الاشارة راجع الى نظير المنفى فى كلام صاحب القبل بهذا المنع الذى اشار اليه المستبق بقوله لان النفي الخ (قوله كان حاصل بدونه) أى ولفى تركيب آخر (قوله فاندفاع المنع) أى الذى هو حاصل كلام المصنف سم أى حاصل تنظيره أو ان مراد الشارح بالمنع تنظير المصنف (قوله وجهه حيث يتوجه) أى حين أريد المعنى الثانى للتاكيد وكتب ايضا قوله وحديثه يتوجه أى على الصورة الثانية معنى لما كان يمكن أن يراد بالتاكيد هذا الثانى فيندفع المنع الاول اشار الى منع آخر على تقدير أن يراد به هذا الثانى بدليل حل المصنف فيه أى فى هذا المنع الثانى المشار اليه بقوله ولان الثانية الخ كل على التاكيد ولا يكون كذلك الا اذا راد بالتاكيد المعنى الثانى القبر الاصطلاحي والحاصل أن المصنف أو دون متواترة أو لم يشترك بين صورتين وما بعد مختص بالتاكيد الثانية والشارح دفع المنع الاول المشترك واعتبر بتوجه ما بعده (قوله ولان الثانية اذا افادت الخ) احاب الشارح بان افادة النفي في الجملة فى ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون فى ضمن النفي عن كل فرد وفى ضمن النفي عن بعض من الثبوت لبعض وكل تقيد الثانى والمفاد قبل كل هو الاول فيكون تأسيسا (قوله) فقد افادت النفي (الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد يس وكتب ايضا وجهه للالزمة أن الخاص يتضمن العام (قوله فاذا جملت) أى بعد دخول كل سم (قوله لان هذا المعنى) أى نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد سم (قوله كان حاصل بدونه) أى دون كل (قوله لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس) أى كما دعاه صاحب القبل السابق وقوله اذ لا تأسيس أصلا أى لان لفظ كل للتاكيد على كل حال (قوله

الجملة فاذا جملت) كل (على الثانى) أى على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد (تأسيسا) بل تاكيد لان هذا المعنى كان حاصل بدونه وحديثه فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا بل انما يلزم

ترجيح أحد التاكيدتين (أي تاكيد النبي عن كل فرد والنبي عن الجملة) إذ كل من النبي عن كل فرد والنبي عن الجملة كان مفاداً قبل دخول كل فيعدها وتكون التاكيد سم وكتبنا بضاف قوله ترجيح أحد التاكيدتين وهو تاكيد النبي عن كل فرد وقوله على الآخر وهو تاكيد النبي عن الجملة (قوله وما يقال من) وارد على قوله فيما تقدم لا يكون كل تأسيساً لـ تاكيداً وهو من طرف صاحب القيل السابق الذي هو ابن مالك ومن تبعه (قوله بطريق الالتزام) لأن مدلوله المطابق السلب الكلي وهو مستلزم زعم الانجاب الكلي عبد الحكيم (قوله فلا يكون تاكيداً) أي النبي عن الجملة لعدم اتحاد الدلالتين (قوله لم يكن الخ) أي وقد جعل فيما سبق تاكيداً فهذا الجواب وإن نفعه هنا لأنه لا ينفعه فيما تقدم فلم يأت بما يحسم مادة الشبهة في المطلوب بالكلمة بس (قوله لنبي الحكم) أي لثبوت نبي الخ (قوله التزام) انضمام المطابقين انضماماً للنبي عن انسان ما يلزمه النبي عن الجملة سم وقوله عن انسان ما ي سم وبعض مبهم وكون مدلوله المطابق مذكراً غير ظاهر بل مدلوله المطابق ثبوت النبي عن المصدق ويحتمل أن يكون المراد بالمصدق كل فرد أو بعض الافراد لكن الالتزام والمحقق البعض فتأمل حف (قوله ولان النكر الخ) هذا لا يضر صاحب القيل في مقصوده لأنه مناقشة معناه في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفته اصطلاح القوم (قوله والبيان) أي التبيين سم (قوله ولا للجملة) المناسب فله التفريع (قوله ههناشي) هو هنا وقوع النكر في سياق النفي وكتبنا بضاف قوله ههناشي خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وخبر لا محذوف وعارة المطول انه ورمز هذه وهي لا بد لهذا البيان من شيء يبين (قوله سوى ههنا) أي الدال على أن الحكم على كلمة الافراد قال في المطول والقوم وإن جعلوا سور السلب الكلي لاشي ولا واحد فله بقصد والاختصاص بل كل ما يدل على العموم فهو سور السلب الكلي اه وقال شفيع الملو في شرح الفتنه وقول بعض المناطقة ان السور هو اللفظ الدال على ذلك تعريف للسور اللفظي او مراده اللفظ المذكور او ما يقوم مقامه اه وقال عن ومضى وجسم ما يفيد العموم ولو قرئ من حال كان ذلك المقصد سور العموم ولا يختص بلفظ مخصوص اتفاقاً (قوله وقال عبد القاهر) فان قلت ماذا كره الشيخ عبد القاهر هو عن ماذ كره صاحب القيل السابق فما فائدة اعادته قلت فائدة ذلك الاشارة الى أن ماذ كره صاحب القيل حق وإن الباطل دل عليه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك معلوم من تخصص الدليل بالاعتراض على أنه يمكن التنسيع على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول واليه ذهب عبد القاهر وهو انحصار فالاول الجواب بأن ماذ كره الشيخ يخالف لما ذكره صاحب القيل لان تقديم النبي على كل يقيد النبي عن الجملة عند صاحب القيل وهو صادق بالنبي عن كل فرد والناسي عن البعض فقط وبقيد النبي عن بعض الافراد والثبوت لبعض الآخر عند الشيخ كما سبق فيبينهما العموم والمخصوص فلا مرد للأسوال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأما لثبوت في كلام صاحب القيل السابق إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كانت كل مسند اليها وكلام الشيخ أهم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان في اعادته هذه القوائد الاثنية (قوله كلمة كل) لفظ كلمة ثابت في أكثر نسخ الشارح وعليه في كلامه تغيير اعراب المتن (قوله بأن أخوت عن أداته) أي لفظاً ورتبة وقد مثل الثاني بقوله كل الدراهم لم أخذ لان كل رتبتهانها التأخير وكتبنا بضافه أي بلا فاصل أطول (قوله نحو ما كل الخ) يحتمل أن تكون حجازية وإن تكون تميمية سم فهو يصح مثلًا لكل العمولة لا أداته النبي يجعلها حجازية فهو يصح مثلًا لغير العمولة لا أداته النبي يجعلها تميمية (قوله تنسهي السفن) أي اصحاب السفن (قوله شامل لذلك) أي فلا يحسن عطفه بأومطول فائدة فيما يقال انه من عطف الخاص على العام ولا محذور فيه وحاصل الدفع أن عطف الخاص على العام لا يكون باو بل بالواو وكون أو بمعنى الوتسكف تأمل (قوله وكذا الوعطف الخ) أي ليس بسيد أيضاً (قوله بمعنى أو جعلت معمولية) يحتمل أن المراد أن معمولية بمعنى جعلت معمولية فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل كما نقرر في الخو ويحتمل أن جعلت المقدر هو المعطوف وحذف وبق معمولية سم وعلى الاحتمال الثاني يكون فيه فساد ثان لأن حذف المعطوف باو مع معمولية مخصوص بالعطف بالواو كما في قول الشاعر \* علفتها تبنا وما عاردا \* كما ذكره في الخلاصة (قوله اللهم الخ)

فلا يكون تاكيداً فيه نظر إذ لو اشترط في التأكيدهما الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنبي الحكم عن الجملة تاكيداً لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام (ولان النكر المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلمة لا معمولية) كما ذكره هذا القائل لأنه قديين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من معين ولا للجملة ههناشي يدل على أن الحكم فيها على كلمة أفراد الموضوع ولا تعني بالسور سوى هذا وحيداً يتدفق ما قبل سماها عملة باعتبار عدم السور (وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلية في حيز النبي بأن أخوت عن أداته) سواء كانت معمولية لا دالة النبي أو لا سواء كان الخبر فعلاً (نحو) قول الشاعر (ما كل ما ينفي المروءة يذكره) مجرى الرياح بما لا تشتهي السفن أو غير فعل نحو قولك ما كل متني المروءة حاصل (أو معمولية للفعل المنفي) الظاهر أنه عطف على داخلية وليس بسيد لان الدخول في حيز النبي شامل لذلك وكذا الوعطف تعالى أخوت بمعنى أو جعلت معمولية لان التأخير عن أداته لنبي أيضاً شامل لهم اللهم إلا أن يخص التأخير

وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله وأخرت سم (قوله بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل) والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها وحلت معموله للفعل المنفي مظلوم هذا على تقدير عطف معموله على أخرت والمعنى على تقدير عطفه على داخله أن كانت كل داخله في حينه النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها أو كانت معموله للفعل المنفي وإذا انحصر التأخير فقد خص الدخول لانه تصور للدخول (قوله أو غير ذلك) كأن يكون ظرفاً أو مجروراً أو نائباً كداهما نحو ما مررت بكل القوم أو بالقوم كلهم أو ما مررت بكل اليوم أو باليوم كله (قوله أو ملأه كل القوم) لم يقل أو ملأه كلهم تشبيهاً على كل المضاف الى الضمير لا يكون إلا نائباً كداهما أطول ويرد عليه قول الشاعر قد أصبحت أم الحبار الخ وقول الشاعر ثلاث كلهن قتلن عمداً فكان الأولى أن يقول لا يكون فاعلاً (قوله لأن كلاً أصل فيه) أى فى التاكيد وإن كان الفاعل أصلاً فى نفسه سم وكتب أيضاً ما نصه قبل أن العبارة معقولة والأصل لأن التاكيد أصل فيها وليس المراد أن كلاً أصل فى التاكيد وغیرها كاجعين فرع عنها بل المراد أن التاكيد هو الأصل فى كل وغیره كالفاعلة ليس أصلاً فيها ولأن أن تقول المعنى أن كلاً أصل فى التاكيد دون الفاعلة فلا قلب (قوله أو كل الدراهم لم تأخذ) قال فى المطول جعل الفعل متبقياً لأن المنفى بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم لا ولأن على ما بين فى الخوا وهى بناء على ما نقل الرضى عن سيبويه أنه حتى عسر أن يضرب زيداً فاجزأ تقدم معمول معمولاً ومنعه الاختصاص بس قال الفترى الوجه الذى ذكره إنما ينهض وجه العدم أى أدمثل كل الدراهم ما أخذت فى الأمثلة لا لعدم أدمثل ما كل الدراهم لأن المقرر فى النصوص متناع الأول لا الثانى والفرق أن ما لا تنافس لما الصدور لما شأنتها تحسوف الاستفهام فى الدخول على الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانهما الاختصاص بما للفعل صاراً كل خير منه فيجوز تقديم ما فى حينه على ما لهما كجواز تقديم معمول الفعل المبتدأ عليه وأما ما فيها وان كانت كفى الدخول على القبيلين لأنهما خوف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدهما فى قولك ضربتني بسلافتي وعزمت عليك أن لا تعثر بي على ما بعدها فيما قبلها اه مخلصاً (قوله وكذا لم تأخذ الخ) أشار إلى أن المصنف ترك مثالى التاكيد اعتماداً على فهمهما بما سبق كفى المطول (قوله توجه النفي الخ) جواباً عن قول السراج فى جميع الخ حل معنى (قوله ثبتت الفعل) أى ثبتت مدلوله وكذا قوله أو الوصف فى كلام الشارح توسع بأفامة الدال مقام المدلول فأنه في مقامه قيل أن أراد بالفعل المصطلح عليه فلا يثبت له الأعلى التجوز وإن أراد به الحديث فلا حاجة لقوله أو الوصف عبد المحكم وكتب أيضاً قوله ثبتت الفعل أو الوصف كان الأولى أن يقول ثبتت الحكم لأجل أن يشمل الاسم الجامد كما فى ما كل سودا فمروما كل أيضاً شهمة قال فى الأطول ولا يشمل نحو ما كل القوم كاتباً أو هو وكتب أبوه فإنه ليس فيه ثبتت الفعل أو الوصف لبعض بل متعلق ببعض اه وقد يدفع عدم ثبوت هذا لبعض البعض فى كلام المصنف شاملاً لبعض مدخول كل وبعض من يتعلق به (قوله فى المعنى) أى فقط أو والفظ وكتب أيضاً قوله فى المعنى قيدته ليشمل ما إذا كانت كلاً فاعلاً أو نائباً كداهما الفاعل سم أو متبداً أو أصحاً للتأنيخ (قوله أو متعلقه به) أطلقاً لثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل أو المتعلق عن نسبتته للفعل اصطلاح شائع عنى (قوله بدليل الخطاب) أى مفهوم الخلق متعللاً بما له القوم كلهم نفي لحيى الكل ففهم منه ثبوت مجرى البعض تأمل سم (قوله والحق أن هذا الحكم) أى قوله توجه النفي الى الشمول وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض وكتب أيضاً قوله والحق أن هذا الحكم كثرى لا كل قيد قال بل هو كل ولا دلالة فيما ذكره جواز أن يعترف بدخول كل بعد النفي لأقده فكون قيداً فى النفي دون المنفى فيكون من شمول النفي لأن القيد إذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه لاقى النفي فيكون النفي نقاسماً لثبوت النفي سم وفيه تأمل وقال الحفيد قوله والحق أن هذا الحكم يمكن أن يقال كلام الشيخ مبنى على الوضع وأفادته ثلاث الأمثلة لشمول النفي بواسطة القرائن اه وقوله مبنى على الوضع أى باعتبار الوضع وقطع النظر عن القرائن (قوله والله لا يجب كل مختال) أى متكبر ومبغى وقوله غزوى كثر الخبر على الناس بغیر حق وقوله والله لا يجب كل كفار أى جاحد بغیر الزبافى وقوله أئيم أى كثر الأئيم

بما إذا لم تدخل الأداة على فاعل عامل فى كل على ما يشعر به المثال والمعمول أعين من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو نائباً كداهما أحدهما أو غير ذلك (نحو ما جاء فى القوم كلهم) فى تأكيد الفاعل (أو ملأه كل القوم) فى الفاعل وقدم التاكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه (أو لم تأخذ كل الدراهم) فى المفعول المتأخر (أو كل الدراهم لم تأخذ) فى المفعول المتقدم وكذلك أخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم تأخذ فى جميع هذه الصور (توجه النفي الى الشمول) خاصة الى أصل الفعل (وأفاد) الكلام (ثبوت الفعل أو الوصف لبعض) مما أنصف إليه كل إن كان كل فى المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف المذكور فى الكلام (أو) أفاد (تعلقه) أى تعلق الفعل أو الوصف (به) أى ببعض ما أنصف إليه كل أن كانت كلاً فى المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق أن هذا الحكم كثرى لا كل بدليل قوله تعالى والله لا يجب كل مختال فغور والله لا يجب كل كفار أئيم ولا تطع كل خلاف مهين (والا) أى وإن لم تكن داخلية فى حين النفي

بأن قدمت على النبي لفظاً ولم تقع معموله للفعل المنفي (عم) المنفي ١٩٧ (كل فرد) مما أضيف إليه كل وأثاب

في أصل الفعل عن كثر (كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذوالدين) اسم واحد من الصحابة رضي الله عنهم (أقصر الصلاة) بالرفع (لم تقصر) (لم نثبت) (رسول الله عليه الصلاة والسلام) (ذلك لم يكن) (هذا قول النبي عليه الصلاة والسلام) (لم تقصر واحد من القصر) (النسبان على سبيل محمول) (والنبي وعوملوه جهين) (أحدهما أن جواب أمأما بتعين أسدالارين أو بفهم جامعاً فخطئة للسفهم) (بني الجمع بينهما لأنه عارف أن الكثر أحدهما والثاني ماري أنه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قاله ذوالدين) (بعض ذلك قد كان ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما بنى الذي عن كل فرداً) (لني عن الجوع) (وعليه) (أي على عموم النبي عن كل فرد) (قوله) (أي قول الضم) (قد أصبحت أم الجار ندعي على ذنبا كله ثم أضنع برفعه على معنى أم أضنع شهاباً ندعيه على من الذوب فلا ذنب هذا المعنى عدل عن التنبه المستغنى عن الإخبار إلى الرفع المتقرر إليه أي لم أضنعه (وأما تأخيره) (أي تأخير المسند إليه) (فلا قضاء بتقديم المسند وسيجيء المقام بانه (هذا))

وقوله ولا تطعم كل حلاف أى كثير الحلاف فى الحق والباطل وقوله مهن أى قليل فى (أى) والتهمير أو حقر عند الناس لأجل كونه اه فترى وكتب أيضا قوله ولا تطعم كل حلاف مهن أو ردهذه الآية وإن لم تكن من قبيل النبي الذى الكلام فيه إشارة إلى أن التهمير كالنفي فى الحديث السابق (قوله) بان قدمت (الح) إشارة إلى أن النبي المستفاد من لفظة التوجه إلى القصد اعنى الدخول فى حيز النبي فبعد وجود النبي فى الكلام مع تقديم كل عليه فلا مرد أن انتفاء الدخول فى حيز النبي قد يكون بانتفاؤه فى الكلام أصلا فلا يصح حينئذ قوله عم على إطلاقه فترى (قوله) ولم تقم بمعمولة (الح) فنبه ليجوز كل الدرهم أخذت فانه مقدم على النبي لكتبا معمولة للفعل المنى ولوزاد ورية بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع (الح) تأمل (قوله اسم واحد) أى لقبه وأمه اسم فقبل الخبر باق وقيل العرباض (قوله) أقصرت الصلاة) أما الظهور وأما العصرى على ما رواه البخارى ومسلم فكأن فى الطوى والقول بانها إحدى العشاءين وهم نسأمن لفظ الحديث حيث وقع فيه إحدى صلاتى العشى والمراد صلى وقت العشى وهو من الزوال إلى الغروب اه عبد الحكيem (قوله بالرفع) دفع به توهم أن الصلاة لمفعول أقصرت كما كرم بتدليل أم نسبت سم أو كما خبر بت (قوله فاعل) هذا على رواية أقصرت البناء للفاعل وروى أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول وعليه فالصلاة نائب فاعل (قوله كل ذلك) أى يكن فاقبل لأجرائه أن يكون المراد كل ذلك أى يكن فى نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أبى بقى ثانى لم يرد عليه الاعتراض بان بعضه كان فى نفس الأمر فكيف قال ذو الدين ذلك فالجواب أن المراد كل ذلك أى يكن فى نفس الأمر بحسب ظنى فبين ذو الدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع سم واعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقضا لآله ع في فائدة هذا ذكر العارف ابن أبي حمزة فى شرح مختصره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسه الأرزب مرأتين من اثنتين وقام من ثالثة وقام فى خامسة وأسطقت آية من سورة اه وقوله وقام من ثالثة أى بالمشهد أول وكتب أيضا قوله كل ذلك أى يكن فيه دليل على أن من قال ناسيا لم يفعل وكان قد فعل أنه غير كاذب كذا فى الكرمات فى كلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب راجع عبد الحكيem وكتب أيضا ما نصه سألته كلمة (قوله) وهذا قول النبي (الح) هذا أيضا فان كونه قوله عليه الصلاة والسلام معلوما من قوله كقول النبي (الح) (قوله) أو بنقهما جميعا) أى وليس فى الجواب تعيين أحد الأمرين فيلزم أنه أراد أن كل منهما سم وكتب أيضا قوله أو بنقهما جميعا لم يقل أو بانها جميعا مع أن الظاهر أن جواب أم قد يكون بانها فى الأمرين جميعا لأن هذا غير متأت فى الحديث بخلاف أنباء أحدهما أو بنقهما جميعا (قوله تخطئة المستفهم) أى فى اعتقاد ثبوت أحدهما سم (قوله) لا بنى الجمع بينهما) أى لم يعتقد ثبوتهما جميعا فوجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن فقال الكل منهما سم (قوله) لأنه عارف أى المستفهم (قوله) بعض ذلك قد كان موجبة جزئية (قوله) برفع كه) اعترض على الرافى بان المدكور فى معنى اليب وغيره امتناع بضر بت الرفع ما فيه من تهمة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم ودفع ما نقله الشارح فى موطؤه عن سيويه من قول الشاعر ثلاث كلن قتلتم عيدا برفع كلن بدل على جواز التركيب المدكور رافاه الفترى (قوله) شأما عدا عنه على من الذنوب) أشار إلى أن المراد من الذنوب فى قوله تعالى على ذنبا الذنوب بقرينة المقام بعدما ثبت أن ذنبا هم جنس يقع على القليل والكثير كذا قاله السراى فترى عبارات عبد الحكيem إشارة إلى أن النكرة أعنى ذنبا لهم وإن كانت فى الأنثبات اه (قوله) ولادة (الح) فيه بحث فلا تسلم أن العدول عن النصب لذلك لحوال أن يكون لفظ كل المضاف إلى الضمير لا يقع معمولا لأنه لا يجوز رأيت كلهم ولا رأيت كلهم وإنما يقع تأكيد أو مبتدأ ع صرح بذلك فى المطول ونقله من ابن الحبيب وأطال فى هذا المجل فراجع فانه مهم سم وفى بس عن الغنى أنها تقم معمولا لاقلا سلا فراجع (قوله) وأما تأخير (أى) عن المسند (قوله) فلا يقتضاء المقام بتقديم المسند يعنى أن تأخير (أى) من مقتضيات الاحوال وأما هو من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يصح عنه أطول وكتب أيضا ما نصه كس كونه عاملا أوله صدر الكلام (قوله) هذا كله) لقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث وضع اسم الإشارة

فانه يبرهن انهم شذوذه بقولهم فبعد هذا كل واحدنا على كل حال وايضا فبعد ان قلنا ان هذا لوقوعه في حقنا

موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيه على أنه جعل الأحوال المتقدمة بنهاية الإيضاح كالخصوص ويحسن  
 البيان ولطف المزج واحدا أطول ببعض تقدم وتأخير (قوله أى الذى ذكر) أشار إلى أن أفراد اسم الإشارة  
 مع أن المشار اليه متعدد لتأوله بالمدكور (قوله كالمقتضى الظاهر) مبنى على التقلب ولا يفترق  
 الخطاب مع معين إلى غيره الذى ذكر فى مباحث الأضمار من خلاف مقتضى الظاهر فترى وتقدم عن عبد  
 الحكيم ما نقله فهو كتب أيضا قوله كونه باردا كونه ساكنا أو متدلا على أن المشار اليه متعدد أطول وكتب  
 أيضا ما نصه تقدم أن مقتضى الظاهر أحسن من مقتضى الحال فإن كل مقتضى ظاهر مقتضى حال ولا  
 عكس لأن مقتضى الحال يصدق بمقتضى باطن الحال (قوله وقد يخرج الكلام) أتى بكلمة قدم المضارع  
 إشارة إلى قلبه بالنسبة إلى مقابله وبدأ نفسه بوضع الضمير موضع المظهر على خلاف بدء المفتاح بوضع اسم  
 الإشارة موضع المضمرة لأنه يفوق ما وراءه كذا فى الأطول (قوله لاقتضاء الحال) أى باطن الحال (قوله كقولهم)  
 أى العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا وتقدير وفى كلام المصنف أيضا بوضع الضمير موضع  
 المظهر على ما قاله الفريسيه أن ثم قرينة بذل على أن المرجع العرب فهو على حد حى توارب المحاب فلا  
 يكون من وضع الضمير موضع المظهر (قوله كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل) ونعم رجلين مكان نعم  
 الرجل ونعم رجلا مكان نعم الرجل فقد أشار إلى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم بفسره التمييز وهو ميم  
 تمييزه بمنزلة الرجل أطول (قوله وهذا الضمير الخ) عبارة عن أطول وهذا الضمير عائدا إلى متعقل معهود فى  
 الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر فى نحو نعم الرجل ليحصل الإيهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب  
 الذى هو ولد الخ العام أو الذم العام عنى من غير تعيين خصمه أهال السيد هذا بشعر بان اللام فى الرجل للبعد  
 الذهنى كما اختاره بعضهم وزعم أن اللام ههنا كالألف فى قولنا أدخل السوق حيث لا عهد بيننا وبين  
 مخاطبتك ورد كونها الجنس بقوات الإيهام المقصود فى هذا الباب ويجوز أن تفسره من يمثلا ويجوز أن تسميته  
 وجهه وأوجب أن المراد هو الجنس أدعاء لاحقة فالأمر موجود كفى المعهود وضع تفسيره بخصوص  
 أيضا وأما نعم الرجل ونعم الرجل فالمراد به جنس الخ تمييزه بجنس الجمع فلا شك لأنه تى وألا وجع ثم  
 عرف بلام الجنس وفى الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير فى نعم رجلا عائدا إلى  
 الجنس أيضا وقال الفريسيه لمراد الترخى التفسير وتباعده فى التسمية عن الإيهام كذا ووجه المناسبة  
 المذكورة هو أن المراد بالمدح والذم العامين فى هذا الباب هو المبالغة فلما أرادوا زيادة المبالغة والتعميم  
 أبهموا الفاعل أو لا لتشوف النفس إليه وترغب طلبة أه (قوله عائدا إلى متعقل الخ) فى كلام غير واحد  
 من النحاة كالمعامية أنه عائدا إلى التميز وعليه يكون التمييز مفسر للضمير بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون  
 مفسره بلا واسطة تفسيره لمرجهه وكتب أيضا قوله إلى متعقل أى إلى شئ مطلق متعقل معهود بخلافه فى  
 الذهن (قوله معهود) اقتصر الشارح على أحد القولين فى الضمير والقول الثانى أنه الجنس والقولان  
 مبنيان على القولين فى آل من قولنا نعم الرجل فقيس لهما العهد وقيل أنه الجنس (قوله بذكره) أى لا يعرفه  
 ليعلم جنس المتعقل أى فقط أى دون خصمه ليحصل الإيهام ثم التبيين الحاصل بالخصوص بخلاف المعرفة  
 فإنها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيقول الإيهام ثم التبيين (قوله أى قول الخ) تفسير لاحد القولين  
 لا القولين (قوله خبر مبتدأ محذوف) لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مهما قدر السؤال عنه من هذا ما يجب  
 بقوله هو زيد وقوله وجه آخر ذكره ابن عصفور وهو أن يكون الخصوص مبتدأ خبر محذوف أى زيد ممدوح  
 ولعل وجهه أن الحذف باسخر الجملة أنسب لكون المناسب للتفسير هو الأول لأنه إذا عارض شخص  
 الممدوح باسمه فى جواب السؤال عنه مع أنه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وأيضا الخبر  
 لا يحذف وهو بالإنسان شئ مسدود صرح به ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب فترى (قوله)  
 فيجتمعت عنده) أى فليس من هذا الباب على القطع ويحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى المتعقل الذهنى  
 ويكون من هذا الباب والعائد إلى أى كونه عبارة عن غنى فى الخارج سم ونظر بس فى قوله ويكون من هذا  
 الباب بأنه على هذا الاحتمال الثانى من موضع الضمير المبهم موضع الضمير المعين لأن موضع الضمير موضع  
 المظهر وفى الأطول ما وافقه (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال إذا كان الضمير عائدا إلى الخصوص

من الحال (وقد يخرج  
 الكلام على خلافه) أى  
 خلاف مقتضى الظاهر  
 لاقتضاء الحال باد  
 المضمرة موضع المظهر  
 كقولهم نعم رجلا زيد  
 (مكان نعم الرجل) فإن  
 مقتضى الظاهر فى هذا  
 المقام هو الأظهار دون  
 الأضمار لعدم تقدم ذكر  
 المسند اليه وعدم قرينة  
 بذل عليه وهذا الضمير  
 إلى متعقل معهود فى  
 الذهن والتزم نفسه به  
 بذكره ليعلم جنس المتعقل  
 وأما يكون ههنا وضع  
 المضمرة موضع المظهر فى  
 أحد القولين أى قول من  
 يجعل الخصوص خبر مبتدأ  
 محذوف وأما من يجعله  
 مبتدأ ونعم رجلا خبره فيجتمعت  
 عنده أن يكون الضمير  
 عائدا إلى الخصوص وهو  
 متقدم تقديره ويكون التزام  
 أفراد الضمير حيث لم يقل  
 (قوله مبهم باعتبار الوجود)  
 أى باعتبار التحقق فى  
 الخارج فخصصه مبهم كما  
 أن جنسه مبهم ولذا احتاج  
 لتمييزه بيمين جنسه  
 وخصوص بيمين خصمه  
 (قوله أعنى من غير تعيين  
 خصمه) إشارة إلى أن  
 المراد بالعموم الإطلاق لأن  
 العام لفظ يستغرق الصالح  
 له من غير حصر وهو غير  
 موجود ههنا إذ الوجود  
 هنا المطلق وهو مبدل على  
 الماهية لا لاقتضاء أهبة  
 الحكيم بإيضاح له

فليس شبه الضمير وجعه اذا كان المخصوص مثنى أو جمعا سم وأورد ايضا على احتمال عود الضمير الى المخصوص ان الضمير جئت متعين لالهام فيه فغات الالهام ثم انفسه وأنه لم يبق لايراد الضمير فأنشد وجب بان الالهام والتفسير يكفي له تأخير المرجع لفظا والتخير لثبات كيد كما في نعم الرجل زحلا وقوله تعالى زرعه سبعون ذراعا (قوله نعموا ونعموا) عبارة المطول نعموا جازان اريدان ونعموا جازا لا اريدون (قوله لكونه من الافعال الحامدة) يرد عليه ان ليس من الاعمال الحامدة نعم أنه يجب مطابقة الضمير المفضل بالمرجوع فيه (قوله وقولهم هو اوهي ز بدعالم) اختاره على ز بدعالم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب ان تكون امر اعظم ما يعني به ويستحق ان يحتال لتكمينه في نفس السامع وذكر الجملة لانحسنة لان الالهام لا يقع مفسر له مالم يدخل عليه شيء من التواضع اه أطول وكتب ايضا انصفه ولم يحتاج الخبر الجملة هنال رايا لانه عين المستداف هو في حكم المفرد اى الشأن اى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج اليه في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قولى زيد منطلق أى مقول هذا اللفظ (قوله مكان الشأن أو القصص) يشير الى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيب باعتبار القصص فترى وكتب ايضا انصفه فهو راجع الى الشأن المعقول وهى الى القصص المعقولة فسميها الجملة بعد أطول (قوله غير فضلة ولا كالفضلة صرح به الرضى بخلاف الفضلة نحو انها بنيت غرفة وما هو كالفضلة نحوها كان القرآن محزنة لان المؤنث منصوب نصب الفخلات فلا يحتاج التأنيب في ذلك بل بقائه في الثالث قال الرضى لان الضمير مقصود منهم فلا تراعى مطابقة الفخلات ليس (قوله فقوله هي ز بدعالم مجرد قياس) يمكن ان المصنف ندمه على ان مقتضى القياس ان يستوى المذكر والمؤنث في كل جملة لان كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بما عهده مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس كذا في الاطول لكن هذا لا ينقض عذر المصنف بهد قوله وقولهم المقتضى استعمال هي ز بدعالم (قوله مجرد قياس) اى قياس مجرد عن استعمال والسماع فلا يصح قوله وقولهم الخ المقتضى ان ذلك مسموع وكتب ايضا قوله مجرد قياس اى على قولهم هي هند ملاحظة لجمع عود الضمير في كل على القصص ولذلك قال الرضى وتأنى نعموا ان تضمن الجملة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصص لكنه لم يسم اه (قوله اى يجيى وعلى عقبه) ان قلت لاحاحه لذكر على فالجواب انه انما اى هانئا كيد العقب والاصاق لانها تشبه بالاستعلاء والتكبر وسبانه ان عقب حال هو ما يعلى لست ظرنا بل اسم بمعنى الاخر والاطرف فالعنى على آخره وطرقت فنفذ على اتصال المتعاقبين والتصاقهما وان لا فاصل بينهما (قوله اعزمن المنساق) وجه الاعز به امر من لذة العلم ودفع ألم الشوق بخلاف المنساق بالاتباق فان فيه الاول فقط ولا يخفى ان اللذة المشتعلة على دفع ألم الحلى من اللذة الموجودة به (قوله ولا يخفى الخ) انما راد اذا جعل التعليل اعنى لئتمكن تعال موضوع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه وأما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو اوهي ز بدعالم فلا ورده فترى وكتب ايضا انصفه يمكن ان يقال من ادا المصنف لئتمكن في ذهن السامع ما يقفه بعد العلم بالضمير والعلم بالضمير لا يخصر سماع المفسر بل وان يعلم بالمرسنة ولعله لذلك لم يقل لا يصح في باب الخ افاده عبد الحكيم (قوله في باب نعم) وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان ز بدعالم افاده في الاطول (قوله لان السامع الخ) لا يخفى انه مجرر بمجامع الفعل تنتظر النفس للفاعل لانه لا بد لكل فعل من فاعل لكنهم لم يعتدوا بهذه الانتظار لعدم سماعه من حيث ان النفس تعمل أنه لا بد من مجبته وكان الانتظار انما انما يتحقق اذا وجد محل ما ينتظر ولم يجى كما في ضمير الشأن فان حق الضمير ان يتقدم من جعله وتقدريه اذا وجد محله ولم يوجد. فيحقق الانتظار انما حيث وجد حاصله ان الانتظار انما يتحقق فيما وجد من وجهه ولم يوجد ج د س سم وبقوله من حيث ان النفس الخ ينفذ معاقبة قوله لعدم سماعه لحكم الخاتمة تمام الانتظار الى الفاعل وقوله فيما وجد من وجهه اى محل من وجهه (قوله فلا يتحقق فيه التوقف الخ) اى فلا يستقيم تعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نعم اه ذكره (قوله لا اختصاصه) اى اختصاص مدله وكتب ايضا قوله لا اختصاصه بحكم بديع اى لكونه مختصا في الصار بحكم بديع او رده والاحسن لكونه محكما عليه بما مر بديع افاده في الاطول (قوله لم عاقل) كالمخبرية المضافة الى ميمها المفرد في موضع الرفع على

نعموا ونعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الحامدة (وقولهم هو اوهي ز بدعالم) مكان الشأن أو القصص (قوله لا اختصاصه) فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنثا غير فضلة فقوله هي ز بدعالم مجرد قياس ثم على وضع المضمير موضع المظهر في البابين بقوله (لئتمكن ما يعقبه اى يعقب الضمير اى يجيى وعلى عقبه في ذهن السامع لانه) اى السامع (اذالم يفهم منه) اى من الضمير (معنى انتظره) اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليقفه منه معنى فتمتكن بعبارة وفصل تمكن لان المخصوص بعد الطلب اعزمن المنساق ملائمة ولا يخفى ان ههنا لا يحسن في باب نعم لان السامع مالم يسم المفسر لم يعلم فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشويق والانتظار (وقد عكس) وضع المضمير موضع المظهر اى موضع المظهر موضع الضمير (فان كان اى المظهر الذى وضع موضع الضمير (اسم إشارة) فليشكل العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه (لا اختصاصه بحكم بديع كقوله «لم عاقل عاقل»

جميع كمال العقل متناه  
فيه (أعيت) أى أعيتته  
وأعجزته أو أعيت عليه  
ومعيت (مذاهب) أى  
ظرف معاش (وجاهل جاهل  
تلقاه مرزوقا \* هذا الذى  
ترك الاوهام حائرة وصير  
العالم الضعيف) النقص من  
نحر الامور على انفتها  
(زندقا) أى كافر انافيا  
لصانع العدل الحكيم  
وقوله هذا اشارة الى حكم  
سابق غير محسوس وهو  
كون الغافل محروما والجاهل  
مرزوقا فكان القياس  
فيه الاختصار فعدل الى اسم  
الاشارة لكمال العناية  
بتمييز ليري السامعين أن  
هذا الشيء المميز للمتعين  
هو الذى له الحكم الجيب  
وهو جعل الاوهام حائرة  
والعالم الضعيف مرزوقا  
فالحكم البديع هو الذى  
أثبت للسند الله المعبر عنه  
باسم الاشارة (أو التسمك)  
عطف على كمال العناية  
(بالسامع كاذن) (السامع  
فاقد البصر) أولا يكون  
عنه مشار الى اسلا (أو النداء  
على كمال بلادته) أى بلادة  
السامع بأنه لا يدرك غير  
المحسوس (أو) على كمال  
(فطانت) بأن غير المحسوس  
عنده بمنزلة المحسوس (أو  
انتباه كمال ظهوره) أى تلهو  
بغير المستشرق عليه (أى على وضع  
اسم الاشارة موضع المضمير  
لادعاء كمال الظهور) (من  
غيره هذا الباب) أى باب  
المستغاية (تعالقت) أى  
أظهرت اليه والميرض

الابتداء والجله أعيت خبيرى وكتب أيضا قوله كم عاقل الخ المقابل الحقيقى العاقل الجنون والجاهل  
العالم فى ايقاع جاهل مقابلا عاقل رمز الى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجاهل يلزمه الجنون والعاقل  
يجب عليه أن يخفى بالعلوم ثلاثا تظل عقله والجاهل مجنون لتساخده من اكتساب الكمالات وأراد  
بقوله عاقل وزندقا نفسه فاختطأ فى الاول وأصاب فى الثانى أما فى الاول فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل  
فى الامور والالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلأنه زندقا لم يردى وحسب أيضا فى وصف نفسه  
بالعالم الخبير لأنه لو كان عالما لخير براماه اعتراض على الله فى ذلك وتوغل عن كون الرزق رزق حسيبا ومعنويا  
وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم وكتب أيضا ما قصده وابن هذمان قول بعض العارفين  
كم عاقل يسكن بيتا بالكر \* وجاهل له قصور وقرى  
لما قرأت قوله سبحانه \* نحن قسمنا بينهم زلال المرات  
كم من أدب فهم قلبه \* مستكمل العقل عقل عديم  
ومن جهول مكته ماله \* ذلك تقدير العزير العلم  
(قوله هو وصف الخ) أى وليس بشكيد كما سبق الى الوهم اذ لا يحمل لنا كيد ومعارفة للوصوف بحمل  
الاهام المستفاد من التفسير على الكمال فكأنه قيل كم عاقل كمال العقل عبد الحكم (قوله وأعجزته)  
تفسير وقوله أو أعيت فاعيت على هذا لازم معنى الاول متعدد الوجه الاول أحسن لأن حذف العائد  
المفعول أهون من حذف العائد الجبرور كذا فى الاطول وقوله ومعيت تفسير (قوله ترك) أى صير فان  
ترك اذ اعدي لاثنتين يكون معنى صير على ما فى التسهيل اطول (قوله الاوهام) أى العقول أى أهل العقول  
فسمى المحل باسم الحال وحذف المضاف (قوله وصير العالم الضعيف زندقا) فان قلت اذا كان هذا بصير  
الاوهام وذوات حيرة فغاية أمر العالم أن يصير فن أن يصير مجازا منى الصانع فقلت جعله الغصية المستولى  
عليه من حوماته مع استحقاقه منكر الصانع معاندا أطول ويجاب أيضا بأن الزندقا لا تتوقف على الحزم  
بنى الصانع بل تحصل بالتردد فيه الا لازم ذلك الضعيف غالبا (قوله من خرا الامور على) تميز بحول عن  
المفعول والاصل ضمير الامور رأى انقته وتفسير الضعيف بالاتقان تفسير مجازى علاقته المشابهة فى ازاله ما به  
الضرر زفان القتل والذبح الذى هو معنى الضعيف الحقيقى بل بل الدماء والطوابى التى بالحوار والافتان زفان بل  
الشكوك والشبهات (قوله فكان القياس فيه الاذهار) لتقدم ذكره كونه غير محسوس والاشارة  
حقيقة فى المحسوس سم (قوله فالحكم البديع) اشارة لدفعه فالبعض أن الحكم البديع كون العاقل  
محروما والجاهل مرزوقا ففى اختصاص المسند اليه حكم بديع أنه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم  
بديعانه ضد ما كان ينبغي قال فى المطول ولا يخفى ما فيه من التعسف سم (قوله هو الذى أثبت الخ) وهو  
جعل الاوهام حائرة الخ (قوله عطف على كمال العناية) لا على اختصاصه ولا على العناية اذ التسمك من لا  
بصره مثلا لا يخفى أى اذ اسم الاشارة لا قصد كمال العناية بتميزه وان كان اسم الاشارة مقصدا لله وفيه  
تعبير بصاحب المفتاح حيث جعل التسمك داخل تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم  
البديع اه عبد الحكم (قوله أولا يكون عنه مشار الى) أى محسوس فالنقى المشار الى المحسوس لا المشار  
اليه مطلقا ليقال اذ لم يكن عنه مشار اليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على  
المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمير تأمل من سم بالمعنى والا حسن أن معنى  
فى حضرة المتكلم أى لا يكون فى حضرة المتكلم مشار اليه أصلا أى لا محسوس ولا غيره بان كان المعبر عنه  
غائبا (قوله أو على كمال فطانت) زاد فى الاطول أو التنبية على كمال حذره بصره (قوله تعالقت الخ) قبل هذا  
فى قبل وشك البين بالنبهات \* ولا تخرمنى نظره من جمالت  
فانسانى ذكر لك فى مجساة \* فقد سرتنى أنى خطرت بياالت  
البيت  
وبعد  
قوله فى أمر للاخطابة من الوقوف وشك البين قرب البعد والواو فى ومابل علة حالية وتر بدين قتلى فى  
موضع الحال والاستئناف أو البديل وقد نظرت استئناف جواب هل نظرت بهذا المراد فى رضى وقوله  
والواو فى ومابل علة حالية قال فى الاطول الجملة حال موكدة لأنه يفهم من التعال عدم العلة أو حلة عاتية



معتزلة اه وقوله أو البديل أي بدل الاشتغال من تعالأت (قوله أمشي) على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لزم أي أحن ويحمل صيغة المجهول من باب نصر معتد بأي أحن أطول (قوله بمعنى نسب) أي العظم (قوله تر يدب) الظاهر أدت إليه أراد حكاية الحال الماضية أطول (قوله إلى أن قسله ظهر ظهور المحسوس) أي وظهور المعاني كالقتل كإله أن تكون المحسوس فظهورها ظهور المحسوس كإله في ظهورها فكل كلام الشارح مطابق لما نحن فيه وهو عاودا كإله ظهور والمسد إليه سم بالمعنى (قوله أي غير اسم الإشارة) فإن قيل اسم الإشارة فيه أيضا زيادة التمكن فإجابا نعم لأنه يختص من بين المظهورات بكونه لسلك العناية بالتميز وكونه المقصود منه ذلك قال بس وقد يقال جعل الشارح قوله أو التمكن عطف على كإله العناية بنقضي أن التمكن وما بعده من نكات وضع اسم الإشارة موضع المضمر فله جعلت زيادة التمكن منها اه (قوله فلز زيادة التمكن) يحتمل أن يكون الإضافة فيه للبيان أي لزادة هي التمكن أي جعل المسند إليه متمكنا في ذهن السامع ويحتمل أن تكون على أصلها الآن المضمر لا يحمل من تمكن معناه في ذهن السامع في الجملة والمظهر أقوى في التمكن وعلى الأول يكون تسمية التمكن زيادة لأن المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهي ذلك التمكن اه عرق وفي كلامه إشارة إلى أن قول الشارح أي جعل المسند إليه الخ مبني على الاحتمال الأول ويظهر أن الاحتمال الأول مبني على أن معنى التمكن قوة الحصول في الذهن والثاني على أن معناه الحصول وكتب أيضا قوله فلز زيادة التمكن الإضافة للبيان أي زادة هي التمكن في قوله في ضمير الشأن ليتمكن وزاد ما ز ياد هنا في اللفظ تفنن اه بس وكتب أيضا قوله فلز زيادة التمكن وذلك أملا أن في ذلك الاسم الظاهر تقليل الاحتمال وأما الآن الظاهر لما وقع غير موقعة كان كحدث غير متوقع فأثر في النفس تأثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الإشارة نظر أطول وجواب هذا النظر كتبنا عن سم (قوله نحو قل هو الله أحد الله الصمد) قال في الأول وعدى أن ترك الأضمار لأنه يتبادر للذهن منه أنه إلى الشأن الذي ذكرنا فإذ لا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الإشارة موضع الضمير للتنبيه على بلاهة السامع حيث لا يفهم الضمير واتقاه لخطأ بحيث لا ينضج الابتكار والبيان الواضح اه وكتب أيضا قوله قل هو الله أحد الله الصمد لم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالخاتمة للأولى وتعريف الصمد تنكير أحد لعلهم يصعد به بغير خلاف أحديته اه فترى (قوله وقصد في الجواب) عطف تفسير (قوله وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) كونه من قبيل وضع الظاهر موضع الضمير إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرفة معروفا أو ما إذا فسر بالأمرو والنواهي على ما قبل فلا يكون مما نحن فيه لأن كل من الحقيق له حجة مدع على حدة كذا في شرحه للفتاح قبل الحق أنه لا احتياج إلى هذا الاشتراط لأنه إذا اختلف معناه كما نال القياس الاثنان بالضمير أو بالضمير يكون من باب الاستخدام وأنت خمس بانه مردود لأن الاستخدام مختلف في الظاهر فلا يكون الموضوع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه اه فترى (قوله أي بالحكمة المقتضية للانزال) هي اشتغال على صلاح المعاش والمعاد وتماحا حقا لا نهائيا في الواقع وتقدم الحار والخمر والبصرة قال القاضي وعلله أراد به نفي اعتراض البطلان له أول الأمر أو نحو عبد الحكيم (قوله وبالحق نزل) لا يخفى أن الظاهر في الحق نزل لأنه لازم الانزال بالحق الآن يقال المراد بالانزال أن تقدر التزول قال السيد السند في شرحه للفتاح لو فسر الحق أي الثاني بالأمرو والنواهي لم يكن مما نحن فيه فله قلت وجه فيكون الواو في موقع أطول (قوله إدخال الرفع وترية المهابة) اعتراض اجتماعهما وإن كان أحدهما يكفي فكتمة ملاحظة لكون الباعث على الظاهر قويا (قوله في ضمير السامع) يعني قلبه (قوله هذا كالنكس) بيانه أن الرفع والخوف والمهابة وإن كانت لذلك الخوف لكن المفهوم منها عرف أي الحالة التي تكون في القلوب الناشئة من الخوف فيكون عطف ترية المهابة من عطف اللازم وهو بمنزلة التاكيد لأنه يدل على الملزوم اه فلهذا من عبد الحكيم وسم ودعا فله السيدان الجرحاني والصوفي في هذه العبارة وفي قوله فيكون عطف ترية المهابة من عطف اللازم نظر لأن المقطوف التربية للمهابة وترية المهابة غير لازمة لأدخال الخوف إنما اللازم نفس

(كي أمشي) أي أحن من شبي بالكسر أي صار حرا بلا من شبي بالظلم بمعنى نسب في حلقه (وما نل الله) تر يدب قتي قد ظفرت بذلك أي يقتل كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن قوله ظهر ظهور المحسوس (وان كان) المظهر الذي موضع المضمر (غيره) أي غير اسم الإشارة (فلز زيادة التمكن) أي جعل المسند إليه متمكنا (عند السامع) نحو قل هو الله أحد الله الصمد (أي الذي يصعد إليه) ويقصد في الجواب لم يقل هو الصمد لزادة التمكن (ونظيره) أي قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع الضمير لزادة التمكن (من غيره) أي من غير باب السند إليه (وبالحق) أي بالحكمة المقتضية للانزال (انزله) أي القرآن (وبالحق نزل) حيث لم يقل به نزل (أو) إدخال الرفع (وع) عطف على زيادة التمكن (في ضمير السامع) وترية المهابة (هذا) كالنكس كإدخال الرفع

الموايه وكتب ايضا قوله كالنا كيداعلم يكن ناكدا لان ترسة الموايه أى زيادة الحالة التى تنشأ من الخوف  
غير ادخال الروع أى الخوف وانما كان كالنا كيد لان زيادة الحالة المذكورة تستلزم ادخال خوف والمأمر  
يدل على الاثر فكان كالنا كيد بهذا الاعتبار (قوله أو تقوية دأى المأمور) أى ما يكون داعيا لمأمره  
بشيء إلى الامتنال والاتباع به مطول فيؤخذ منه ان اضافة دأى إلى المأمور من اضافة اسم الفاعل إلى  
مفعوله ولذا اضافه بقوله إلى دأى أى تقوية الشيء الذى يدعو المأمور إلى الامتنال فذات الخليفة مثلا  
تقتضى الدأى إلى ذلك والتعبير عنه بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكر وهو المأمور  
خالف تقوى ذلك الدأى وكتب ايضا مانصه كظن الانتقام عند المخالفة (قوله لتقوية دأى المأمور) قال فى  
الاحول وعليه أى على وضع المظهر موضع المضمر للتكثير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث  
لم يقل على لأن فى سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع فى قلب السامع مالم يسبق  
سماع خبر المتكلم وتقوية الدأى إلى التوكل مالم يفتقر إلى وجه التخصيص بالتقوية كما فعله الشارح الحق  
لا سيما الذى كرات اقرب سمع كون سباق الآية للترغيب والمناسبة تقوية الدأى دون ادخال الروع (قوله)  
فاذا عزمت فتوكل على الله فالذات العلية تقتضى الدأى والاصاف الدلول عليها لفظ الحيلة تقوى  
ذلك ع س سم وكتب ايضا مانصه فاذا عزمت بعبد المشاورة ووضح الرأى مطول (قوله والرجة)  
عطف تفسيره اه نوبى (قوله الهى عبدك العاصى أنا كالح) يوجد فى بعض النسخ بعده  
فان تغفر فانت لذل أهل \* وان تغفر فتن رحم سواك

وقوله فتن رحم بسكون الميم على احواء الوصل مجرى الوقت كذا فى شرحه لفتح اه عبد الحكيم (قوله)  
واسحقاق الرجة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهى بمعنى الاستعطاف المذكور فى  
المتن وانما زاد الشارح الخضع واسحقاق الرجة ليعين سبب الاستعطاف لفظ العبد فظهر توافق كلامي  
المصنف والشارح (قوله اعنى نقل الكلام الخ) فسر السكاكى اسم الاشارة بهذا التفسير فهاشوا إلى  
ما فهم ضمنا ايضا من اراد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله ومن قوله الهى عبدك العاصى أنا كاه  
مثالا لوضع المظهر موضع المضمر وبه فهم ضمنا ايضا من قوله فتوكل على الله أنه غير مختص بالمسند اليه  
والنصريح بما على ضمنا من التكرار فاقبل له ان الفائدة فى قوله غير مختص بالمسند اليه لافى كلام  
المصنف ولا فى كلام السكاكى لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لأن المفهوم  
صرح بما عدا كعدم اختصاص وضع المظهر لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة اه  
عبد الحكيم وقوله ومن قوله الهى عبدك العاصى أنا كاه وكذا قول الخلفاء السابق وكتب ايضا قوله اعنى  
الخ هذا التفسير مصرح به فى كلام السكاكى ولولا لا يمكن جعل المشار به مطلق النقل فدعا للتسامح الا فى  
فريق سم فالشارح: نقل عبارة السكاكى وتفسيره ولذا قال اعنى ولم يقل يعنى (قوله عس الحكاية) أى التكم  
وقوله إلى الغيبة أى الاسم الظاهر سم (قوله ولا النقل مطلقا) أى عن التعميد بالنقل عن الحكاية إلى  
الغيبة وان كان التفسير ظاهر العبارة وهذا وجه التسامح وبدل على المراد قوله بل كل من التكم الخ اذ لو  
أريد النقل المقيد بذكر لصار التقدير وليس النقل عن الحكاية إلى الغيبة مختصا بان يكون عن الحكاية  
إلى الغيبة ولا يخفى فساد الاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل لأن نفس الشيء متعين أن  
يوجد غير سم ويسبق شئ آخر وهون عبارة المصنف والشارح فاصرة عن افادة عدم اختصاص  
بأق أقسام النقل بالمسند اليه الآن يجعل عدم اختصاصه مستفاد من العبارة بطريق المقابلة فتدبر  
(قوله ولا تخلو العبارة) أى عبارة المتن يقطع النظر عن اصلاح الشارح لأن معناه الظاهر أن النقل عن  
الحكاية إلى الغيبة لا يختص بهذا التقدير أعنى النقل عن الحكاية إلى الغيبة بل يوجد عند عدمه وهو  
بأدل نوبى (قوله وسواء كان كل من الخ) فسر العاصم فى أطوله الاطلاق فى كلام المصنف بقوله أى واحدا  
كان أو متين أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فى المسند اليه أو غير ما اعترض على الشارح فى قوله وسواء الخ بما  
لا يظهر كالاخفى على من وقف على كلامه مع تأمل وتبصر ولا يعكر على تفسير الشارح الاطلاق بما ذكره قوله

(أو تقوية دأى المأمور)  
مثالها (أى مثال التقوية  
وادخال الروع مع التربية  
قول الخلفاء أم المؤمنين  
بأمرنا بكذا) فكان أنا  
أمرنا (وعليه) أى على وضع  
المظهر موضع المضمر لتقوية  
دأى المأمور (من غيره)  
أنى من غير باب المسند إليه  
فاذا عزمت (فتوكل على  
الله) لم يقل على لما فى لفظ  
الله من تقوية الدأى إلى  
التوكل عليه دلالة على  
ذات موصوفة بالاصواف

الكاملة من القدرة الباهرة  
وغرها (والاستعطاف)  
أى طلب اللطف والرجة  
(كقوله)

الهى عبدك العاصى أنا كاه  
مقر بالذنب وقد دعا  
لم يقل أنا لما فى لفظ عبدك  
من الخضع واسحقاق  
الرجة وترقب الشفقة قال  
(السكاكى هذا) اعنى نقل  
الكلام عن الحكاية إلى  
الغيبة غير مختص بالمسند  
اليه (ولا النقل مطلقا  
مختص بهذا التقدير) أى  
بان يكون عن الحكاية  
إلى الغيبة ولا تخلو العبارة  
عن تسامح (بل كل من التكم  
والخطاب والغيبة مطلقا)  
أى سواء كان فى المسند  
اليه أو غيره وسواء كان كل  
منها



وغير الذنون صيها الصباحا  
وقوله تعالى وابالك نستعين  
واهدنا وانت سمعت فان  
الانتفات انما هو في بابك  
نعمدو الباقي جارعي أسلوبه  
ومن زعم ان في مثل بابها  
الذين آمنوا الانتفا والقياس  
آمنتم فقد سها على ما شهد  
به كتب النحو (وذو) أي  
الانتفات بتفسير الجمهور  
(أخص منه) بتفسير  
السكاكي لان النقل عنده  
أهم من ان يكون قد عبر  
عنه بطريق من الطرق  
ثم بطريق آخر أو يكون  
مقتضى الظاهر ان يعبر  
عنه بطريق منها فترك  
وعدل الى طريق آخر فحقق  
الانتفات بتعبير واحد  
عنده وعند الجمهور مختص  
بالاول حتى لا يفتحق  
الانتفات بتعبير واحد  
فكل الانتفات عندهم  
الانتفات عندهم من غير عكس  
كافي تطاول ليك (مثال  
الانتفات من التكلم الى  
الخطاب وما الى عبد الذي  
فطريق واليه ترجعون)  
ومقتضى الظاهر أرجح  
والتحقيق ان المراد انكم  
لا تعبثون لكن لما عبر  
عنهم بطريق التكلم كان  
مقتضى ظاهر السوق اجراء  
باقي الكلام على ذلك  
الطريق فعدل عنه الى  
طريق الخطاب فيكون  
التفاتا على المذهبين (و)  
مثال الانتفات من التكلم  
(الى الغيبة انا اعطيناك  
السكر وتفضل لربك)

انا انما يطريق الغيبة وهو زيد لان الاسم المظهر حكمه حكم الغائب وكذا بقية الامثلة سم وكتب ايضا  
قوله انا زيد وانت سم وان الاخبار بالظاهر ولو كان من قبل الغيبة عن ضمير المتكلم أو مخاطب جار على  
ظاهر ما يستعمل في الكلام لا يجرى على خلاف ما ترقبه السامع لفظة الاخبار بالظاهر عن المظهر مطلقا  
فلا يكون من الانتفات اه ع (قوله نحن الذنون صيها الصباحا) آخره يوم الخيل غارة ملحاحه قال  
ابن مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور وهي لغة هذا اضا والسري في ان الذنون على  
هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه البناء انما انه حاله بناء شبهه بالحرف وال التعريف على  
قول ومشابهة لما على القول بان تعريفه لعهد الصلة فاذ ثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء للثلا لاري  
سوف للتعريف أو شبهه فيما يشبه الحرف وأظهرها في حالة الاعراب لانها شبه الحرف ثم الظاهر ان  
الصباحا تصر بحجزه هي صيها انا كيدامن صيها اذا اناه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة  
الصباح فصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون الصباحا مفعولا مطلقا لصحوه من قبيل آتت  
بناو وبمثل فتبيل ومفعول صحوه محذوف أي صحوهوم والخيل يضم النون وفتح الحاء المجعولة موضع بالشام  
والفارة اسم مصدر نصب على التعليل أي لاجل الاغارة وقصه على الحال بمعنى مغير من عنده افراد ملحاح  
والملاح صبغة من اللغة من الاخلاص اه مختصان الفري وغيره (قوله وقوله تعالى) أي ومثل قوله تعالى  
وابالك الخ بمافية تكرير الطريق الملتفت اليه سم (قوله والباقي جارعي أسلوبه) وان صدق عليه انه  
تعبير عن معنى بطريق بعدا لتعبير عنه بطريق آخر لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت  
الى الخطاب صارا لاسلوب الخطاب اه سم (قوله قد سها الخ) وذلك لان حق العائد الى الموصول ان  
يكون بلفظ الغيبة كما ان حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب ولا يتم المنادي الموصول  
الا بصلته لانها تتميز عنه فلا راعي فيه حكم الخطاب العارض بانتهاء الابد تمامه بالصلة واما قوله  
\* انا الذي سميت افي حيدره ثم ففتح شاذ عند الضميرين كما قاله المروزي على ما في المطول لكن في المتن  
ان صحوا ت الذي فعلت فميس لكنه قليل اه لكن مقتضيه على هذا القول لانتافي كونه بخلاف  
مقتضى الظاهر لان قلته بقيد كونه بخلافه (قوله ومقتضى الظاهر ارجع) يجري على كل من التحقيق  
الاي في وعلى خلافه فلما بين قال هو مقابل التحقيق الا في تأمل (قوله والتحقيق الخ) عدا المطول فان  
قلت ترجعون ليس خطا بالنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما الى عبد  
المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبثون الذي فطرتم كما سيجي فالعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت  
حينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والانتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى  
الظاهر قلت لانسم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير أسلوب الكلام  
بل يجري الاحاق على سنن السابق اه وكتب ايضا قوله والتحقيق مقابلة ان المراد بقوله ترجعون التكلم  
نفسه والاصل ارجع فعبارة بصيغة خطاب الجملة وان قوله ما الى عبد جارعي ظاهر من ان المراد  
نفسه وانفسه ولا تمر بضع فيه بالمخاطبين ولما كان الانتفات حاصل على كلا الوجهين بينه الشارح على  
الوجه التحقيقي والحاصل انه لا بد من كون المعنى المعبر عنه بالظرفين واحدا كما هو فلا بد فيكون الآية  
من الانتفات من صرف اولها الى آخرها أو العكس والتحقيق الاول وعليه يكون في وماني لا عبدا لانتفات  
على مذهب السكاكي وكتب ايضا قوله والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبثون لان الغافل حبيب البشار وهو  
من المؤمنين الا انه اقام نفسه مقام المخاطبين لكونه اذ دخل في النص لما لا يريد به الامار يد نفسه  
وكونه من باب التعريف لانتافي ذلك لان التعريف عند المصنف والشارح اما مجازا وكنية وهنجاز  
لا متناع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعلا في غير ما ضله فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا  
نعم على ما حققه السيد قدس سره ان المعنى التعريف من مستعبات التركيب واللفظ ليس يستعمل فيه  
بل هو بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجازا وكنية ترد ان اللفظ ليس يستعمل في المخاطبين  
فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا اه عبد الحكيم وقوله وهوم من المؤمنين أي فالعباد حاصله منه  
بالفعل (قوله فيكون) أي العدول المذكور (قوله فصل لربك) من فوائد الانتفات الآية ان في لفظ

(و) مثال الالتفات (من الخطاب إلى التكلم) قول الشاعر (طحا) أي ذهب (بك قلب في الحسن طروب) ومعنى طروب في الحسن أن له طرباً في طلب الحسن ونشاطاً في مرادتهن (بعد الشباب) تصغير بعد اقتراب أي حين وفي الشباب وكاد يصغر (عصر) ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية أعني قوله (حان) أي قرب (مشتب) بكفتي ليلي) فقه الالتفات من الخطاب في بكفتي وأفعال بكفتي ضمير أنقلب ويلي مفعوله الثاني والمأني بطالني القلب بوصل ليلي وروي تكلفني بالهاء القوافية على أنه مستند إلى ليلي والمفعول محذوف أي شأنا قد عرفها أو على أنه خطاب لقلب فيسكون الثغرا آخر من النغمة إلى الخطاب (وقد شط) أي بعد (ولها) أي قربها (وعادت عواد بيتنا) وخطوب) قال المازوق عادت يصور أن يكون فاعلت من المعادة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويحوز أن يكون من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل (و) مثال الالتفات من الخطاب (إلى النفس) قوله تعالى (حق) إذا كنتم في الغلظة (و) من هم والقياس بكم (و) مثال الالتفات (من الغيبة إلى التكلم) قوله تعالى

الر بحتاني فعل المأمور به لأن من يرسل يسحق العبادة (قوله ومقتضى الظاهر فصل لنا) قال في المطول وقد كثر في الواحد المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدم المعظم كاجتماعه في ذلك للغائب والخطاب في الكلام القديم وأما هو استعمال المولود من تعظيماً للخطاب وتواضعاً من المتكلم اه وقرئ بقوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء وأوجب الله من تعلق الخطاب على الغائب أي إذا طلقتم أنت وأمنك وبأن صاحب الكساف والقاضي جو زاني قوله تعالى فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أن يكون الجمع تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهاده بالخبر بقول الشاعر \* فان شئت حوت النساء سواكم \* وبأن القاضي ذكر في قوله تعالى ن والقلم وما سطره أن خبره يسطره من إلى القلم والجمع للتعظيم إن أريد بالقلم القلم الذي خط اللوح اه مخلصاً من الفري ويرد عليه أيضاً قوله تعالى حكاية رب رجعون قوله أي ذهب بك الباء لتعدي أي أذهبك وأتلف قلب طروب في طلب الحسن والكافي مقتوحة على الظاهر وإن كانت خطاب النفس على أمر وفي الأول حوازل ذكر والتأنيث (قوله طروب) الطرف غفة تسمى الإنسان لشدة رور أو حزن اه من سم (قوله ومعنى طروب في الحسن) فيه إشارة إلى تعاقب في الحسن بطروب سم (قوله ونشاط في مرادتهن) عطف تفسير على ما قبله فنشاطاً بتفسير لطر بتفسير مراد وقوله في مرادته أي مطالبها بأوصال تفسير لقوله في طلب الحسن (قوله وكاد يصغر) أي الكمية وفيه إشارة إلى بقاء بعض آثاره وإن قول الشاعر بعد الشباب أي بعد معظمه بقية قوله حان مصيب فقول الشارح أي حين وفي الشباب بيان لظاهر المعنى وقوله وكان الخ بيان لمراد هذا على أن الشباب والمشتب متصلان بالافصل بزمن الكهولة وجعله من المشتب أمامي الفصل وجعله واسطة فاصلين الشباب والمشتب كما هو مذهب المحمدي فلا احتياج إلى التقدير المار بل يجعل الكلام على ظاهره وأن المراد بعد الشباب ذهابه وتصغيره بالكملة وزمن هذه البعثة هو زمن الكهولة ولا ينافسه قوله حان مشب لأن زمن الكهولة قريب من زمن المشتب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يصغر غير ظاهر اه مخلصاً من الحفيد وغيره (قوله عصر) بدل من بعد الشباب (قوله إلى التكلم) أي في تكلفي لأن بابه تكلفي لئلا تكلم (قوله ويلي مفعوله الثاني) أي بتقدير إلى الباء أقول صاحب القاموس التكليف الأمر بما يسبق عليه كلفي الأول والى تقديرها يشير بقول الشارح والمعنى بطالني الخ (قوله والمعنى بطالني الخ) فالتكليف على هذا المعنى المطالبة أي الطلب بالمطالبة على غير بابها (قوله وروي تكلفني) والالتفات حاصل عليه أيضاً من الخطاب إلى التكلم (قوله والمفعول محذوف) وقال العصام لا نسب حديثاً أن يكون بين تكلفني وشط تنازع في قوله ولها ويكون المعنى تكلفني ليلي أي حبها المفرط ولها وقد شط ولها وكتب أيضاً ما نصه والتكليف على هذا الثاني بمعنى التعميل (قوله أو على أنه خطاب لقلب) والمفعول على هذا أيضاً ليلي أو وصلى ليلي والتكليف على هذا الثالث بمعنى المطالبة أي الطلب بكتبت أعنا قوله أو على أنه خطاب لقلب الخ قيل اعتباراً بالالتفات في تكلفني بالنظر إلى خطابك لا يجماعاً بغيره بالنظر إلى القلب المذكور وأذن شرط الالتفات محتمل اه على الظاهر وهو مفقود ههنا لأنه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يكن إنشاء الكلام على أسلوب خطاب بل أن يكون التقدير حينئذ تكلفني أن يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو متنع وأوجب بان الشرط محتمل اه على الأصل في الجملة وخنا يمكن ذلك على تقدير رجح الالتفات القلب إلى أصله وإن لم يكن بدونه فافهم اه فزى (قوله فيكون الثغرا آخر) أي غير المقرر أولاً فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير الثغرا ثان وقوله من الغيبة أي في قلب وقوله إلى الخطاب أي في تكلفني أي أنت ألقب (قوله وقد شط) حاله وقوله ولها أي بأمر ولها (قوله عواد) جسم عادية وهي ما صرفت عن الشيء وشغلت على ما في القاموس أطول (قوله وخطوب) جسم خطب وهو الأمر العظيم سم (قوله فاعلت) فالأصل عادت عادت تحركت الجوارق ثم عادت فاعلت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله كان الصوارف) تفسير للصوارف والجوارق عوائق وقوله صارت تعاديه أي وعادها فحققت المقابلة من الجانبين (قوله وعوائق) تفسير (قوله إلى ما كانت عليه قبل) من الجملولة بيتنا (قوله والقياس) الظاهر أن تبسيزه تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله

والقياس تفتن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا عرف  
 (قوله) وجهه أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسن نظرية (الخ) هذه لفائدة  
 التي ذكرنا الالتفات لتطبيق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاله عن النشاط  
 والابقاط والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد إن الكلام  
 الالتفات إلى ما وقع صالح إلحاح بقصده هذه لفائدة الالتفات بالنظر إليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية  
 فتري على المطول وقوله يصكون السامع فيها حضرة الباري أي كافي بالثعب (قوله) أي وجهه حسن  
 الالتفات (أشار إلى أن ضمير وجهه يرجع إلى الالتفات بحذف المضاف (قوله) أحسن نظرية) هذه لفائدة  
 في النقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري كما هو مذهب السكاكي  
 توجد هذه لفائدة فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زنة نشاط ووقور رغبة في الاصغاء إلى  
 الكلام سم (قوله من طربت الثوب) إذا عملت به عملا صار كان له جد به فقوله يفسد بداءيان يعني القوى  
 وقوله احدا ثانياين للردان أحداث هيئة أخرى لازم تعهد بد الثوب لم يذكره هنا في شرحه للفتاح من  
 كونه من طربا ليعني الورود في المعنى باراد واحد أو ثلث بناء النظر به من طربا لمجرد دقاس غير مذكور  
 في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله نشاط لتقوية العمل لأن النظرية تعد بنفسه وفي قوله  
 للاصغاء للتعليل ومفعول الايقاظ محذوف أي السامع وثالث انصغاعها في الموضوعين بمعنى واحد اما التعليل  
 فيكون مفعول النظر به محذوف أي نظرية الكلام لأجل نشاط السامع أي تغير بلا سرور أو التلقوية  
 ويقدر المضاف في الاصغاء أي يفاظا لأجل الاصغاء له اه من عبد الحكييم بعض تصرف وقوله ولم يذكر  
 الخ منه يعلم اندفاع قول الفري ماته قدس قدس إن النظرية مهموزة للام تكون بمعنى الأحداث وإذا كانت  
 ناقصة تكون بمعنى التقييد وفيما ذكرنا الشارح تقييد بين اه وعلى ثبوت النظرية مهموزة ويجوز  
 كلام الشارح على التوزيع والاشارة إلى جواز هذا النظرية وعنده المعنى تقييد بان كانت ناقصة وحدها  
 ان كانت مهموزة أفاده سم ويعدده اقتصر على قوله من طربت الثوب (قوله على الإطلاق) أي في كل  
 موضع سم (قوله وقد يقتض) بصيغة المعلوم والمجهول فانه يحتمل أن لا زام تعدد بأفعال اختصه فأخص اه  
 عبد الحكييم (قوله مواعقه بلطائف) الباء أدخله على المقصور ففري وهو من مقابلة الجمع بالجمع مركب  
 القوم دواهم أي قد يكون لكل موقع لطيفة مختصة بسوى الوجه العام اه سم ومنع في المطول الكلبة  
 ويظهر أن قد حتمت ذلك التحقيق لا التفسير وقال في الأول أي قد يقتض بعض مواقع بعض اللطائف لا  
 أنه يختص كل الثقات بلطفة سوى هذا الوجه العام كما فسر به الشارح والالاوجب ذلك أن لا يكتفي في  
 الثقات بالثقة العامة اه قال بس وفيه نظر لا يخفى وأي ماع من إن يكون لكل موقع ثمة تختص به  
 وثمة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والالاوجب مجموعة  
 فتأمل (قوله كما في الفاتحة) أي لا لالتفات الذي في الفاتحة وكالطيفة التي في الخ (قوله إذا ذكر) الأول  
 إذا حمد لان الحمد أقوى في التعريف من مجرد الذكر اه أطول وقوله الحق أخذه من كون الله في  
 الحمد لله الاستحقاق (قوله يعني مالك يوم الدين) وضع جعله نعتا للمعرف اما على مذهب الجمهور ان إضافة  
 الوصف إلى الظروف معنونة بخلاف الأرضي والامان الوصف إزديته الثبوت والذي إضافته لفظية ما هو معنى  
 الحديث اه عس أقول الوصف هنا يعني الاستمرار في جميع الأزمنة على ما حور في حواشي الكشف  
 وله اعتباران فباعتبار دلالة على الماضي إضافة معنونة فيصمجه وصفه لمرقة واعتبار دلالة على  
 الحال والاستقبال إضافة لفظية فعمل النصب يصح اتباع معموله على الحال وهذا يدفع التناقض  
 عن الكشف في جعل مالك يوم الدين صفة وجعل الشمس عطفًا على محل اللبس في قوله تعالى وجعل  
 الليل سكنا والشمس اه بس بتصرف ولا حظا الاعتبارات ففما كنت استشكاه وهو أن غاية كون  
 اسم الفاعل معنى الثبوت والاستمرار أن يصرفه مشبهة أو محققا بصفة المشبهة على القولين وأما صفة  
 المشبهة أضافتها لفظية لكن حدث لي بحث آخر وهو أنه يمكن إرجاء اختلاف الاعتبار في الصفة المشبهة  
 أيضا فيلزم أن تكون أضافتها معنونة باعتبار دلالة الاعتبار على الماضي ولم أر أحدا ذكره ويمكن دفعه بأن

(واقه الذي أرسل الرياح  
 فتشر سحابا فسقناه)  
 ومقتضى الظاهر ساقا أي  
 ساق الله ذلك السحاب  
 وأحوال بل لم يمت (و)  
 مثال الالتفات من الغيبة  
 إلى الخطاب (قوله تعالى  
 مالك يوم الدين إياك تعبد)  
 ومقتضى الظاهر إياه  
 (وجهه) أي وجهه حسن  
 الالتفات (إن الكلام إذا  
 نقل من أسلوب كان ذلك  
 الكلام (أحسن نظرية)  
 أي تقييد بيا واحد أن من  
 طربت الثوب لنشاط  
 السامع (كان) أكثر أيقاظا  
 للاصغاء إليه أي إلى ذلك  
 الكلام لأن لكل جديد  
 لذو وهذا وجه حسن  
 الالتفات على الأسلاك  
 (وقد تختص مواعقه  
 بلطائف) غير هذا الوجه  
 العام (كما في) سورة الفاتحة  
 فإن العباد إذا ذكر الحقيق  
 بالحمد من قلب حاضر يحد  
 ذلك العبد (من نفسه) يحرر  
 للإقبال عليه أي على ذلك  
 الحقيق بالحمد (وكلا) أي  
 عليه صفة من تلك الصفات  
 العظام قوي ذلك المهر  
 إلى أن يؤل الأمر إلى خاتمتها  
 أي خاتمة تلك الصفات يعني  
 مالك يوم الدين (المفسدة  
 أنه) أي ذلك الحقيق بالحمد  
 (مالك الأمر كله في يوم  
 الحزاء) لأنه أضيف مالك  
 إلى يوم الدين

اسم الفاعل يتمحض للماضى فتكون اضافته معنوية لعدم محله حيثئذ فلذلك لم يحسن اعتبار دلالة له على  
المضى لتكون اضافته معنوية فإذا كان للدوام بخلاف الصفة المشبهة فلا يتمحض للمضى فتكون اضافتها  
معنوية حتى يحسن اعتبار دلالة له على الماضى لتكون اضافتها معنوية لأنها تدل على الدوام دائماً تدبر  
(قوله على طريق الاستماع) أى حيث أرى الظرف مجرى المفعول به سم فأضيف إليه اسم الفاعل (قوله  
والمضى على الظرفية الخ) حاصله أن التوسيع في مجرى حذف في سم (قوله والمفعول محذوف) أى نسياناً  
كما في قوله سم فلان يعطى أى يفعل الإعطاء فلا ردم ما قبل أن المحذوف لا يسدرك للمفعول كانه قبل ما ثم يوم  
الدين جميع الأمور فلزم الجمع بين الحقيقة والخارجية بالنسبة إلى بقاؤه أنظر عبد الحكيم ومراعاة الحقيقة  
المفعول به الحقيقة الذى هو قولنا جميع الأمور والخارجية المفعول به الخارجى الذى هو يوم الدين لأنه في الحقيقة  
مفعول قبله لكن شبه بالمفعول به فأوقعت عليه النسبة فقيل ما ثم يوم الدين مجازاً عقلياً ولا يراوجوا به  
مبيناً على أن الإضافة تخماز به بمعنى اللام فلو جعلناه حقيقة على معنى في التوسيع أنما هو في مجرى حذف  
في لم يرد السؤال أصلاً وهو ظاهر كلام سم وظاهر المتن والشارح تأمل وفيه أنه يرى ما يوافق رأى عبد  
الحكيم وبعبارة طريق الاستماع وهو أن يجرى الظرف مجرى المفعول به كقوله

« ويومئذ ينادى ساجداً هو فى شرح الأكتشاف القطب لبث شمرى لم يتم جعل هذه الإضافة حقيقة بمعنى  
في كضرب اليوم قلت ليعمل غرض الباقية لأن قولك فلان ما ثم الدهر وما صاحب الزمان أبلغ من قولك  
ما ثم في الدهر وما صاحب في الزمان وهذا ظاهر أكون تبلى قول عبد الحكيم فلزم الجمع بين الحقيقة والخارجية  
الخاتمة قال في الأطول أقول « يأسارق الليلة أهل الدار » مستقلاً على هذا الجواز مع ذكر المفعول الحقيقي  
وتوجيه جعل المفعول بدلاً والجمع بين الحقيقة والخارجية عز بزى البذل كما في قطع زبد به وسلب زبد به  
فقول هذا القائل والمفعول محذوف يريد به أى أدم لم يجعله نسياناً ما كان مفعولاً قبل الاستماع وصار  
بدلاً بعده أى عند التصريح به وجعله يأسارق الليلة أهل الدار مستقلاً على ما ذكره نعيمته على إضافة سارق  
إلى الليلة ولعله رواية في البيت والألفاء معروف فيه نصب الليلة على الظرفية وإضافة سارق إلى أهل ولهذا  
استشهد النحاة على الفصل بين المتصافين بالظرف (قوله دلالة على التعميم) أى مع الاختصاص فلا ردم أنه  
لوصح الأمر كالحصل التعميم سم (قوله حيثئذ) أى حين أذهب الحياة ما ثم الخ سم وأحياناً أزداد  
قوة المحرك كما قاله النوني (قوله والخطاب) عطف ملزوم (قوله والاستعانة) أورد على التخصيص أن  
الاستعانة كثيرة إما تقع بغيره تعالى وأجاب الاستاذ بأوجه أحدها أنه أضاف إلى الإضافة إلى الأسماء ونحوها  
الثاني أن المراد بالاستعانة طلب تحصيل الأسباب وتيسرها والتيسير مختصان به تعالى والثالث  
أن المقصود بالاستعانة أنما هو الله تعالى وأن حصلت بالغير صورة حتى أن قوله بفلان أعني بمنزلة والله أعني  
بواسطة فلان سم وكتبت أيضاً قوله والاستعانة في المهمات قد ظهر لك أن بالثنتين ليس من الالتفات  
في شئ لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب في الآية نريد فلا يلتفت إلى ما يوجهه سوق بيان النسبة  
من أن فيه الالتفات أذاعت القوة فتحرك الإقبال أطول (قوله في المهمات) أوفى خصوص العبادات تناسب  
المجل وكتب أيضاً ما نصه تخصص المهمات بالذكر للاهتمام والأفقر للمهمات كفى (قوله يقال الخ) قصده  
بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالبدل (قوله خاطبته بالعبادة) أذاعت له مواجهة) والمضى يوجب  
ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيقي بالمجد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع  
والالتذلل له لا غيره وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لأن غير ممتلئ (قوله من حذف مفعول نستعين)  
أى الثاني (قوله فالظنفة المختص بها) أشار إلى أن ما ذكره المصنف قاصر لأن حاصله أن إجراء تلك الصفات  
موجب لوجود المحرك الذى يوجب أن يخاطب العبد ذلك الحقيقي ولا يفهم نسكتة الخطاب الذى وقع في  
كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي أن العبد ما وروى قراءة الفاتحة فحينئذ يبينه على أن العبد يبين أن  
تكون قراءته بحيث يحرك ذلك المحرك لتكون قراءته باخاطباً وقصد موقعه عبد الحكيم ولعل مراده  
نسكتة الخطاب الفاتحة المترتبة عليه لأسبغ المحرّب لأن كلام المصنف يفهمه وقال في الأطول فالظنفة  
الداعية إلى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التبعي أن القارئ يبين أن يأخذ

على طريق الاستماع  
على الظرفية أى ما ثم في  
يوم الدين والمفعول محذوف  
دلالة على التعميم (حيثئذ  
يوجب) ذلك المحرك لتنازه  
في القوة (الإقبال عليه)  
أى إقبال العبد على ذلك  
الحقيق بالمجد (والخطاب  
بتخصيصه بغاية الخضوع  
والاستعانة في المهمات)  
فالباء في تخصصه متعلق  
بالخطاب يقال خاطبته  
بالعبادة أذاعت له مواجهة  
وغاية الخضوع وهو معنى  
العبادة وعموم المهمات  
مستفاد من حذف مفعول  
نستعين والتخصيص  
مستفاد من تقديم المفعول  
فالظنفة المختص بها موقع  
هذا الالتفات هي أن فيه  
تبنيها على أن العبد إذا  
أخذ في القراءة

(قوله ومراده بالحقيقة  
الخ) لإيجاز ذلك بل مراده  
الحقيقة العقلية والجواز  
العقلى اه

في القراءة كذلك لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في فرائضه لا يتصعد ان اقارئ ينبغي له ان يكون كذلك ففهم البسان بيان ان حبة استقط ما في المفتاح من ان اللطيفة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح الحق فظنه مقصرا في تقرير كلام المفتاح وقال تنبيه الشانه واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات الخ اه واقول فيه ان نزوله على لسان العباد لا يمنع قصده منزله بل ابراهيم جعله على أسلوب مخصوص تنبيه العباد على امر من الامور ونسكت القرآن المعتمدة بحال المنزل اكثر من ان نحصى فتدبر (قوله يجب ان يكون قراءته) أي يتأكد عليه ذلك وقوله على وجهه أي مشددا على وجهه وهو حضور القلب والتفاته وقوله يحمد من نفسه أي فيه وأوجه ذلك ان محذوف (قوله ولما انجز الكلام الخ) أي لما كان كالمه في أحوال المستند اليه على مقتضى الظاهر وانجز ذلك الخ خلاف مقتضى الظاهر من المستند اليه وأورد عدة أقسام منه وان لم تكن من المستند اليه هذا ما يفيد كلامه وقوله ان تقدم ايضا ما جرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المستند اليه فتأمل (قوله وأورد عدة أقسام) هي ثلاثة وكتب ايضا قوله عدة أقسام منه اشارنا الى ان أقسامه لا تنحصر فان الحجاز والكنانة أيضا من خلافه ع. الخ حكم (قوله تلقى الخطاب) بكسر الطاء وفخذه واليكسر أنسب قال السبكي الخطاب هو المتكلم أولا صار مخاطبا بالكلام الثاني كان المتكلم بالكلام الثاني كان مخاطبا بالكلام الاول اه أي فصم وصف كل منهما بالخطاب أي المتكلم والمخاطب فقول الشارح أي تلقى المتكلم الخطاب ان جعلنا الطاء مكسورة فمخاطبة لمخاطب محجور وصفة للمتكلم وبكون الشارح ليس قصده بيان الفاعل المحذوف بل ايضا الخطاب بكونه هو المتكلم وان جعلنا الطاء مفتوحة فالخطاب منصوب بمفعول التلقى والمتكلم فاعله و يكون قصده الشارح بيان الفاعل المحذوف وهذا هو ظاهر الصنيع والمعنى على هذا ان تلقى المتكلم بالكلام الثاني الخطاب وهو المتكلم بالكلام الاول (قوله وفي جعل كلامه السببية) أي فلا يلزم تعلق حرفي بحرفي واحد بواحد بعامل واحد (قوله على خلاف مراده) فراد الحاج بالادهم القيد وخلافه هو الفرس الادهم (قوله أي ذلك الغير) هو خلاف مراده ولو عبره لكن أو وضع لانه العنوان المذكور في المعسل وان لم يشترط في العهد المذكور اتحاد العنوان وانما جعلنا ذلك ولم نحمل الغير على غير ما يترقبه الخطاب كما يتبادر لرواق قول الشارح فيما بعد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاول بان قصده الامير دلالة على ان المنة على كونه أولى بالقصد هو الحمل على الفرس الادهم الذي هو خلاف مراد الحاج وهو مغاير ما يترقبه كما نبههم من جعل الشارح حمل الكلام على خلاف المراد سببا لتلقى الخطاب بغير ما يترقب تأمل (قوله الاولى بالقصد) أقول أو هو الواجب ان يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى اما بالنظر الى المتكلم والمخاطب أو غيرهما أطول (قوله لا جمل على الادهم) سبب قول الحاج له ذلك ان القبع يترى كان جالسا مع جماعة في بستان عنب وكان الاوان أو ان حصر العنب فذكر الحاج فقال القبع يترى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسق من دمه فأخبر الحاج بذلك فأسر الى وجهه ودعه على قوله المذكور فقال له انما أردت بقولي المذكور العنب المحصر ثم قال له الحاج لا جملتك على الادهم فقال له مثل الامير يحصل على الادهم والاشبه فقال له الحاج انما أردت الحديد فقال لان يكون حديد اخر من ان يكون بليد فقال الحاج لا عوانه أجملوه فلما جملوا قال سبحان الذي جهر لنا هذا وما كنا له مقرنين فقال الحاج ادبر حوجه فلما طار حوجه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى فأعجب منه وعفاه وقوله انما أردت العنب المحصر أي والمراد تسود بدوجهه استؤوه وقطع عنقه قطعه ويده الحجر المختص به وقوله لان يكون حديد الخ فبدأ يضلل الحديث في كلام الحاج على خلاف مراده لان مراد المعبد المعروف وجهه هو ضد البليد من الحديد والقبع يترى هذا الرأس من رؤس العرب وبعثهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وكتب ايضا قوله لا جملتك على الادهم فان قلت كان المناسبا لغرض الحاج لا جمل ان الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الادهم أي قيد وتوسل فليكن من قبيل القلب كاستنفره أو تشبه القيد المركب على طريق الاستعارة بالكنانة والحمل تخييل والجامع مطلق التمكن من القيد (قوله وتلقاه بغير ما يترقب) يجوز ان يفسر ما يترقبه الحاج بوقوع

يجب ان تكون قراءته على وجه يصعد من نفسه ذلك الحركة ولما انجز الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر وأورد عدة أقسام منه وان لم تكن من مستند المسند اليه فقال (ومن خلاف مقتضى) أي مقتضى الظاهر (تلقى الخطاب) من اضافة المصدر الى المفعول أي تلقى المتكلم الخطاب (بغير ما يترقب) المخاطب اليه في بغير التعدية وفي (يحمل كلامه) السببية أي انما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن الخطاب (على خلاف مراده) أي مراد الخطاب وانما حمل كلامه على خلاف مراده (تنبها) للخطاب (على أنه) أي ذلك الغير هو (الاولى بالقصد) والارادة (كقول القبع يترى العنب) وقد قال (الحاج له) أي للقبع يترى حال كون الحاج (متوعدا) اياه (لا جملتك على الادهم) يعني القيد هذا مفعول قول الحاج (مثل الامير) يحمل على (الادهم والاشبه) هذا مفعول قول القبع يترى فابرز وعبد الحاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان



بان جل الادهم في كلامه على الفرس الادهم أى الذى غلب سواده حتى ذهب البياض ٢٠٩ وضم اليه الاشهب أى الذى غلب

العقوبة سم والانهز أن المراد بما يتقرب الكلام الدال على غلب ترك العقوبة وبغيره الكلام الدال على مدح الامير وعلى ان السابق من الامير وعدا وعيد (قوله بان جل الادهم) الباء سببية تدل على مامر (قوله حتى ذهب الناس) يقتضى ان البياض كان موجودا ثم ذهب والاعلام من ذلك بان نقاب البياض سوادا كما كان السواد يغلب يضاف مثل الشعر والمراد ذهب في رأى العين وبادى الرأى لثقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليعبرى مراده هو (قوله أى القلبية) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لسلطة السيد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لان بقية التفسير وذر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وبعبارة الجري على المطول قوله في السلطان المراد الأولية العامة وقوله وبسطة السيد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من ان قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة بضماد باع (قوله لان يصعد) في المختار انه من باب ضرب وفيه ايضا التصديق بفتحين القد واعلم ان مصدق الشر واصدق الخير على عكس وعدا وعيد (قوله والسائل) هذا اخص من الاول أى قوله تلقى الخطاب الخ لانه قد سألواهم باعتبار انه ليس فيه جل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه جل الكلام الخ لانه ليس فيه اشتراط جل الكلام الخ والاول يظهر للاعجب بل تكون النسبة حيث ثلثا لتغير باعتبار الجمل المدكور في الاول واعتبار عدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) في الصحاح يتطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلقى يختص بنى بالغى في الطلب وكأنه اوقعه حسن الازدواج بين يتطلب وبتربق فخرج رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى بـ عى انه اورد ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال واجيب بان السؤال ضربان حديثي وتعليمي والاول يجب ان يطابق جوابه والثاني يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى فيه علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الالهة والنقمة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله والاهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولا يخفى سقوطه وفي الاطول ما رده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سالوا) في الكشف وغيره ان السائل اثنان معاذين جدل وشغل بن غم الانصارى والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلما قال سالوا بلفظ الجمع فزرى وكتب ايضا قوله سالوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخطب ثم يزداد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كابد امطول وفيه اشكال لا مكان حله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الآن بقال انما يستعمل في السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى عس سم وقوله لا مكان حله على السؤال عن الفائدة أى يكون على مقتضى لظاهر وعبار عند الحكم مسال ما عن الحسن فالسؤل عنه ما ههنا حقيقة امر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشككه النوازنة ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يجهل ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلمته فسبب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر عن سبب اختلاف الالهة وان يقدر عن حكمه الالهة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخر احال الكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ورد على السكاكى انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائل السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتمسك به على السؤال عنها الاولى بمجاهم (قوله فاجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معلة بالاعراض عندنا عس سم (قوله يوقت بها) أى يبين بها للناس امورهم فهو بيان لما واقتت الذى باختيارهم والجمع اشارة الى المواقيت التى عينها الله للعبادة والوقية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضا بمختلف الصلاة وضوحا عند الحكميم (قوله وغير ذلك) كدابة الجمل والحيض والنقاس والعدة (قوله لانهم ليسوا

بالانسان) بانهم ليسوا بشي من جنس الانسان بل هم من جنس الفرس (قوله بان جل الادهم) الباء سببية تدل على مامر (قوله حتى ذهب الناس) يقتضى ان البياض كان موجودا ثم ذهب والاعلام من ذلك بان نقاب البياض سوادا كما كان السواد يغلب يضاف مثل الشعر والمراد ذهب في رأى العين وبادى الرأى لثقلته (قوله وضم اليه الاشهب) وانما ضمه اليه ليعبرى مراده هو (قوله أى القلبية) فالمراد بالسلطان السلطنة (قوله أى الكرم) تفسير لسلطة السيد وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لان بقية التفسير وذر النعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص وبعبارة الجري على المطول قوله في السلطان المراد الأولية العامة وقوله وبسطة السيد أى سعة اليد أى العطاء اه وهذا يؤيد ما قدمناه من ان قوله والمال والنعمة ليس من جملة تفسير بسطة اليد وهو موافق لما في كتب اللغة بضماد باع (قوله لان يصعد) في المختار انه من باب ضرب وفيه ايضا التصديق بفتحين القد واعلم ان مصدق الشر واصدق الخير على عكس وعدا وعيد (قوله والسائل) هذا اخص من الاول أى قوله تلقى الخطاب الخ لانه قد سألواهم باعتبار انه ليس فيه جل الكلام على خلاف ظاهره يس وقوله ليس فيه جل الكلام الخ لانه ليس فيه اشتراط جل الكلام الخ والاول يظهر للاعجب بل تكون النسبة حيث ثلثا لتغير باعتبار الجمل المدكور في الاول واعتبار عدمه في هذا فافهم (قوله بغير ما يتطلب) في الصحاح يتطلب الطلب مرة بعد أخرى فالاولى بغير ما يتطلب لان ذلك التلقى يختص بنى بالغى في الطلب وكأنه اوقعه حسن الازدواج بين يتطلب وبتربق فخرج رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى بـ عى انه اورد ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال واجيب بان السؤال ضربان حديثي وتعليمي والاول يجب ان يطابق جوابه والثاني يبنى فيه الامر على حال السائل كالطبيب يبنى فيه علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الالهة والنقمة من هذا القبيل يس (قوله أى ذلك الغير) أى غير سؤاله فانه بمنزلة خلاف المراد فيما مر لا غير ما يتطلب (قوله والاهم له) قال يس والاولى أو الاهم له ولا يخفى سقوطه وفي الاطول ما رده حيث قال والفرق بين الاولى والمهم هو الفرق بين الاهم والمهم فالمهم هو الواجب (قوله سالوا) في الكشف وغيره ان السائل اثنان معاذين جدل وشغل بن غم الانصارى والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلما قال سالوا بلفظ الجمع فزرى وكتب ايضا قوله سالوا عن سبب الخ حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخطب ثم يزداد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كابد امطول وفيه اشكال لا مكان حله على السؤال عن الفائدة أى ما شأنه وفائدته الآن بقال انما يستعمل في السؤال عن السبب الفاعلى لا السبب الغائى عس سم وقوله لا مكان حله على السؤال عن الفائدة أى يكون على مقتضى لظاهر وعبار عند الحكم مسال ما عن الحسن فالسؤل عنه ما ههنا حقيقة امر الهلال وشأنه لاى شئ اختلاف تشككه النوازنة ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر المسؤل عن حقيقته يجهل ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلمته فسبب النزول لا اختصاص له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر عن سبب اختلاف الالهة وان يقدر عن حكمه الالهة فاختار صاحب الكشف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخر احال الكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم اه ورد على السكاكى انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائل السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول الى الجواب بالحكمة بالتمسك به على السؤال عنها الاولى بمجاهم (قوله فاجيبوا ببيان الغرض) اطلاق الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشبه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والافعال الله تعالى ليست معلة بالاعراض عندنا عس سم (قوله يوقت بها) أى يبين بها للناس امورهم فهو بيان لما واقتت الذى باختيارهم والجمع اشارة الى المواقيت التى عينها الله للعبادة والوقية الا انه خص الحج بالذكر لكونه ادى شئ الى الوقت لانه يحتاج اليه اداء وقضا بمختلف الصلاة وضوحا عند الحكميم (قوله وغير ذلك) كدابة الجمل والحيض والنقاس والعدة (قوله لانهم ليسوا

٢٧٠ - غير بدائل) السؤال عن الحكمة والافاوى بحالهم ان لا يسالوا عنها ايضا لظهور وجاهتي لا يستحق السؤال ولا الجواب عنها اه

(الخ) فيه سوء أدب لا يخفى لأن السائل بعض الصحابة وهم لا كانوا يعلمون على ذلك ويدفع بقول الشارح بسبوله وعبارة عبد الحكيم الصواب أن يعلل بقوله لأنه يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم والذي عليه الصلوات والسلام انما عاتب لبيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهدى وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه مبنى على أمور لا يثبت شيء منها في الشرع غاية الأمر أنهم تخيلوا هو ما وقع له أبعده الحكم المطلق اهـ بحروفه (قوله وقوله تعالى يستولن ما ذا ينفقون) قال في عروس الأفراح ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ما ذا تنفق من أموالنا وأن نضعها فترزأ فتله هذه الآية فعلى هذا البتة الآية ما يمكن فيه لأن السائل لم يتناقض بغير ما يتطلب بل أحسب عن بعض مسائل عنه اهـ بس ومنه يعرف أن السائل واحد فكون في قوله سألو أناسا (قوله عن بيان ما ينفقون) محتمل أن يكون عن بيان مقداره أو حسنه أو كليهما (خ) (قوله لأن النفقة الخ) أن أردها صدقة القرض أشكل ذكر الوالدن لأنه يجب نفقتهما ولا يجوز دفع الصدقة إليهما وإن جملا على من لا يجب نفقتهما فبغير بعد لعموم اللفظ وعموم الخطاب وإن أرده صدقة النقل أشكل في الاعتماد إذ ذهبي معتد بها مطلقا لأن ابن رادني كمال الاعتداد سم (قوله لأن أن تنفق موقعها) أي بخلاف المنفق أي كونه قليلا وكثيرا فإنه يعتمد بمطلقا غاية الأمر أنه إذا وقع دون الواجب عليه في صدقة القرض لا تترأ ذمته مطلقا بل بما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع إخراجها موقع مطلقا ع س سم وكتبنا أيضا قوله لأن أن تقع موقعها زاد في المطول وكل ما فيه خبر فهو صالح للالتفاق فذكر هذا أغنى قوله ما أنفقتم من خبر على سبيل التضمين دون التصديا وهذا يدفع ما قال أن في الآية بيان ما ينفقون وهو الخبر فثبت ما سألو عنه وزيادة فاجاب بما ذكر وأيضال في الآية بيان ما ينفق بخصومه بل بوجه عام فهو ذكر نوطته لما بعده تأمل (قوله ومنه التعبير الخ) أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر معني ثم عر عنه تأمنا بلفظ الماضي فذلك التعبير بمقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بل الأغلب أن الفتح بعد أن صرحت في بحث الالتفات على التوثيق فثبت أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر أطول (قوله تنبيه على تحقيق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة تسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقيق الوقوع وظيفة البيان لكنه من حيث أن الداعي إليه التنبه المذكور ومن وظيفة المصاني لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهمزة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة عبد الحكيم (قوله فصعق) هكذا في النسخ والصواب ففزع مطول لأن لفظ هذه الآية ففزع والآية التي بلفظ فصعق لفظ صدرها ونفخ في الصور فصعق الخ قال القرني وقد يقال مر اجمرد التمثيل لا على أنه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى (قوله ومثله) المتعلق في التعبير عن المستقبل بغيره بالماضي وبه يعلم حكمته فصلهما عما قبلهما (قوله وأن الذين) أي الجزاء يوم القيامة (قوله لواقع مكان يقع) لا م الابتداء هنا مجاز دالتا كبدلالة والتخلص المضارع للعال على تقدير يقع وإن كانت تقيدهما بحسب أصلها أفاده عبد الحكيم (قوله ونحوه) عبر مع أحاديث الآيتين مثل وسبب الأخي بغوا إشارة إلى اختلاف معنى الوصفين فهما أفاده في الأول (قوله وهما يجب الخ) هذا البحث وجوابه الآتي بآياتين في الماضي المعبر به عن المستقبل فإو حقه قصصهما باسمي الفاعل والمفعول (قوله فكون الخ) أي فإذا كان تأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله والجواب الخ) عبارته في المطول قلت لا خلاف في أن اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كال مستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فتزبد غير الواقع منزلة الواقع في التعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر اهـ وقوله وكذا الماضي عند الأكثرين أي وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الأكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب الشافعية واختاره عبد القاهر وأبو هاشم فزرى وكتبتم لعل المراد بعض الشافعية والافاذلي استقر عليه الحال بين الشافعية أنه مجاز في الماضي اهـ قال عبد الحكيم

(وقوله تعالى يستولن ما ذا ينفقون) قل ما أنفقتم من خبر فلا والذين والآخرين والتأني والمساكين وابن السبيل) سألو عن بيان ما ينفقون فاجبوا ببيان المصارف تنبيه على أن المهم هو السؤال عنها لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع موقعها (ومنه) الخ من خلاف مقتضى الظاهر (التعبير عن) المعنى (المستقبل بلفظ الماضي) تنبيه على تحقيق وقوعه ونحو يوم تنفق في المصور دفعه من في السموات ومن في الأرض بمعنى يصعق (ومثله) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى (وأن الذين لواقع) مكان يقع (ونحوه) التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس) مكان يجمع وهما بحث وهو أن كلاما سمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منهما ههنا وأقفا في موقعه وواردا على حسب مقتضى الظاهر والجواب أن كلامهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل ههنا

وحاصله أن اسم الأفعال والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجازاً بالانفاق فإذا استعماله كان استعمالاً  
 في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر وأورد عليه أنه يلزم أن يكون نادياً على الزمان بحسب  
 الوضع فينتقض تغيره بغير الاسم والفعل طرداً ومنعاً وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر  
 والجواب أنهم ساموا موضوعاً لما وقع في الحال والماضى لأنهم ساموا موضوعاً لهم مع الحال والماضى وشتان  
 وأن الشارح نص في شرح الفتاح على أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن  
 يدعى كل معنى بموضوعه وخلاف مقتضى الظاهر أعم من المجاز لشموله للكناية وسواه في بعض  
 أفراد الحقيقة كما مر من عند الحكميم وقهوه بأن على أن معنى قوله وكذا الماضى عند الأكثر أنه في  
 الماضى حقيقة عند الأكثرين وهو خلاف ما قاله الفغري وكتب على قوله والجواب أنهم ساموا موضوعاً الخ  
 مانصه الذي ارتضاه الصغوى في الجواب أن معنى قوله حقيقة في الحال أى في الحدث الحقيقي الحاصل  
 بالفعل وقوله مجاز في الاستقبال أى في الحدث الغير الحاصل بالفعل بل يجعل فاذا كان الحدث متحققاً  
 حاصل بالفعل كان الوصف حقيقة لا لأن الزمان حاضر بل لأن الحدث متحقق وإن لم يمتدحور الزمان وقرئ  
 بين الزمان المعتبر في المفهوم واللازم للفهوم وذا لم يكن الحدث حاصل بالفعل كان الوصف مجازاً لا لكون  
 الزمان مستقبلاً بل لعدم تحقق الحدث وحصوله بالفعل في الحال (قوله فيما) أى موصوف (قوله مجازاً  
 الخ) أى المجاز من خلاف مقتضى الظاهر فمحصل الجواب أنه وإن جاز استعمال ما ذكر بمعنى الاستقبال  
 لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر سم (قوله أن يجعل الخ) بأن ثبت لأحد الجزأين  
 حكم الجزاء الآخر وعكسه لا بمجرد تبديل المكان كما في عكس النقيضة وذلك كما في المثال فان الناقصة والحوض  
 يشترط أن في حكم مطلق العرض لأن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حروف الجرف فيكون  
 معروضاً والناقصة هو العرض بلا واسطة حروف الجرف فتكون معروضاً عليه أو قد قلب ذلك وأثبت لكل حكم  
 الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع سم وعلم من قوله  
 بأن ثبت أنه لا ينتقض قوله هو أن يحصل الخ لوقفي الدارز بدو ضرب عمراً بدلالة لم يثبت لأحد  
 الجزأين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضاً أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله  
 لا بمجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال إن جامعة القلب أعم مطلقاً من العكس  
 المستوي عند أهل المنطق من بس (قوله والا) نحو مكانه) خرج به نحو ضرب حجر وبالبناء لتأنيب الفاعل  
 (قوله مكان عرضت الخ) لأن المعروض عليه هي تاجيب أن يكون له أدراك مما يعمل به إلى المعروض أو  
 يرغب عنه مطول قال الفغري أي ما قالها هي ما أشارت إلى أن المعروض عليه قد لا يكون ذا أدراك وذلك إذا كان  
 المراد بالعرض المعنى المجازي أعني مجرد الاتيان بالمعرض إلى المعرض وعلمه لا معناه الحقيقي وأعلم أن  
 كون عرضت الناقصة على الحوض من قبيل القلب قول جامعة منهم الجوهرى والسكاكى والخمشرى وفي  
 كتاب التوسعة للعقوب بن السكيت أن عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقصة مقولوب  
 وقال آخر لا قلب في واحد منهما واختاره أبو جحان أو في هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى  
 بالمعرض إلى المعرض عليه فثبت أن الناقصة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه  
 له سيد (قوله أى أظهرته عليهما) أى أى رتبها ياها (قوله مما يورث الكلام ملاحه) لأن قلب الكلام مما يوجب  
 إلى التنبه للأصل وذلك يورث الكلام ملاحه ع ق وكتب أيضاً قوله مما يورث الكلام ملاحه فيه أنه  
 حينئذ يكون من مسائل البديع ويحاجب بأنه يكون من فن المعاني أن قصده المطابقة كما في ع (قوله  
 كقوله ومهمه الخ) أنظر هـ لاجل تقدمه بمعكس التشبيه وهل ينطبق عليه تغيره بغير القلب بل المعنى المتقدم  
 ويستدرك أن بينهما فارقاً ذكر أحدهما في المعاني والاخر في البيان ثم رتب ابن جماعة قال في حواش  
 التبريزي أعلم أن القلب ذكر في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني والثاني في البيان في بحث التشبيه وهو  
 التشبيه المقلوب والثالث في البديع في الجنبس والرابع في البديع في غير الجنبس والخامس في التناقضة  
 في بحث السرقة ولأن أقول أى فرق بين هذا المصور القليله حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتي ومن  
 مهمم البلاغة وبعضها من الحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس (قوله أى مفارقة) اسم للكان الذي

فيما يتحقق مجازاً تبينها  
 على تحقق وقوعه (ومنه)  
 أى من خلاف مقتضى  
 الظاهر (القلب) وهو أن  
 يجعل أحد أجزاء الكلام  
 مكان الآخر ولا يتوهم مكانه  
 نحو عرضت الناقصة على  
 الحوض مكان عرضت  
 الحوض على الناقصة أى  
 أظهرته عليها لتشرب  
 (وقبله) أى القلب  
 (السكاكى مطلقاً) وقال  
 أنه مما يورث الكلام  
 ملاحه (ورده غيره) أى غير  
 السكاكى (مطلقاً) لأنه  
 عكس المطلوب وتقبض  
 المقصود (والحق) أنه إن  
 تضمن اعتبار الطيفاً غير  
 الملاحه أى أو رتباً نفس  
 القلب (قبل كقوله ومهمه)  
 أى مفارقة (مفسرة) أى  
 متلوثة بالذمة (أرجأوه)  
 أى أدارفه ونواحيه جمع  
 الرضاة معصراً (كان لون  
 أرضه منماؤه) على حذف  
 المضاف (أى لونها) يعنى  
 لون السماء في المصراع الأخير  
 من باب القلب والمعنى كان  
 لون سماءه لغيره بل إن أرضه

والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف ٢١٣ لون السماء الغيرة حتى كأنه صار بحيث يشبهه لون الأرض في ذلك الغيرة ما مع أن الأرض

أصل فيه (والأى وان لم يتضمن اعتبار الطغاة (رد) لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها (كقوله) فلما أن جرى من عليها \* (كطائفت بالقدن) أى القصر (السباع) أى الطابئين والتبين والمعنى كطائفت القدن بالسباع يقال طينت السبع والبيت وتقال أن يقول أنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قولنا كطائفت القدن بالسباع لاهامه أن السباع قديما من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى القدن

أمرت الرجال ليأخذوها \* ونحن نظن أن لن نستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الحارى وأثبت له سبأ من خواصه وهو الحار (قوله بالقدن السباع) القدن بالضم بك القصر والسباع بفتح السين وكسر الهاء الظن مع التبين وقيل بالكسر لأنه عبد الحكيم (قوله أى الطابئين) أى الخلوطين بالتبين (قوله يقال طينت السطح والبيت) أى أصلحته وسويته بالطابئين (قوله لاهامه) أى القلب (قوله قد بلغ من العظم الخ) ولا يقال أن كثرة تعيين القصر للطف في الوصف بها إلا أن يقول هو وان لم يكن فيه لطف في نفسه لكن فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو زيادة المبالغة في وصف الناقما للجن كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ (قوله بمنزلة الأصل) فبدل على عظم منها المشبه بالطابئين حتى صار الأشهر لكثرة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل سم

في تشبيه أهل المصنف أمورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع خطاب لا تحضروا أو أحيثنا التفتنا عما وجدنا عليه آية ما وتكون له كما السكر بأعلى الأرض بأهل النبي إذا لم تفت النساء فنزينا بيا موسى وأوحينا إلى موسى وأخبره الآية يا معشر الجن والإنس الآية وتوجهه حسنه فلا كرفي الالتفات لانه ناهى بية منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والثني والجمع والمراد أن هؤلاء يختلف الأول لأن الأول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه وأمثله في بس ومنها نذكر المؤنث وتأتي المذكر وأمثله في بس قال وقد جرت عادة القوم بذلك

هذه الأقسام هنا وان كان كثر لعلنا زاحمها علم البيان لأن تدخل العلبين كثير

في أحوال المسند في

(قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى أماسند إلى ضمير من وجلة بالمدينة رحله خبره ان كانت ناقصة وحال ان كانت تامة وأماسند إلى رحله مجازا والمدينة بضم الميم وحال عبد الحكيم (قوله فاني وقمار بالغرب) هاهنا محذوف مع الجواب والتقدير ومن بلأ أمسى بالمدينة رحله حسن حاله مع رداء قطاني لأن الخ (قوله اسم فرس أوجبل) في نسخة أو غلام (قوله ضاني) بضاد مجمعة وبعد ألف باء موحدة فباء كأنه مكسور

ما قبله أنوني وهو صريح في أنه غير مهموز مقتضى كلام غيره أنه مهموز قال القرقي على المطول في الصحاح ضيات في الأرض ضياوض وإذا احتجاب فيها أو موضع مضيا ومثله في غيره أيضا (قوله فالمسند إلى قمار محذوف) أى وغرب خبر ان لا قيار لا قترانه بالألام وخبر المبتدأ الغير المنسوخ لا يقترب بها (قوله مع ضيق المقام) ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند إليه ذكر الرضيق المقام فكيف جعل المصنف الحذف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف دجاء مر وأخوه ذلك السؤال والجواب يصح بان في قوله الاتي مع اتباع الاستعمال الخ وانظر لم يذكر هنا مع النكات تخيل العدول مع تأنيبه (قوله لا امتناع العطف) لما يلزم عليه من توجه عاملين المبتدأ وان إلى معمول واحد وهو الخبر وهذا عند النصرية وأما عند الكوفة فيقال العامل في خبر ان كان عاملا قبل دخوله فلا يلزم في العطف المخبر والمذكور المذكور أو المخلصان

الغري وسم وكتب أيضا قوله لا امتناع العطف على عدم الخوازان بذلك لا يكونه مفرد والمبتدأ شأنا لأنه وصف على فعل سم أى والوصف على فعل صالح للواحد والمبتدأ وتظهر مولو كان بمعنى فاعل فاجنأ (قوله وأما إذا قدرنا له) أى لبقار (قوله على محل اسم ان) هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثله محل ان واسمه اغترى وكتب أيضا على قوله على محل اسم ان مائة أى على اسم ان محلا ويكون خبره عطفا على خبر ان لفظا فهو من عطف المفردات لكن يلزم عليه العطف على معمول عاملين مختلفين لان قيار

محمدا وأما إذا قدرنا له خبرا

محمدا وأما إذا قدرنا له خبرا

محمدا وأما إذا قدرنا له خبرا

محمدا وأما إذا قدرنا له خبرا

المعطوف على محل اسم ان والعامل فيه الابتداء وخبره معطوف على خبر ان والعامل فيه ان وهو خبر جائز  
على الصحيح مثل هذه الصورة قال السراج وقد يقال يجوز ان يكون خبر ان معمو لا للابتداء محلا كما فيها  
ف يكون الخبر معطوفا على الخبر محلا اه وكتب سم قوله وقد يقال الخ ا راد به الجواب عن لزوم العطف على  
معنى عاملين مختلفين وفيه نظر لان اسم ان باعتبار مجمله معول للابتداء وخبره باعتبار مجمله معول له اعني  
لنفس المبتدأ على الصحيح لا للابتداء ايضا كالمتدأ فالمتدأ خبره معولان لعاملين مختلفين بناء على المذهب  
الصحيح وما ذكره مبنى على قول مرحوح عندهم في الصحيح يني الاشكال (قوله لان الخبر) اي المذكور  
الذي هو لغو بسم مقدم اي على المعطوف تقدير اي وان كان في الالفاظ متاخرا (قوله فلا يكون مثل ان زيدا  
الخ) اي ما فيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر وقوله بل مثل ان زيدا الخ اي ما فيه العطف على  
محل اسم ان بعد مضى الخبر اي تقدير ان زيدا لغو وخبره فيكون خبر الاول المذكور في سنة التقديم على  
المعطوف سم قوله قياس مبتدأ المحذوف خبره) توشع لما بعده (قوله وكقوله) من المشرح (قوله فالحذف  
هنا خبر الاول) وقد تكلف بعضهم فرغم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا يحفظ نحن قائم  
بل يجب في الخبر المطابقة في مثلها ايضا نحو وانما نحن الصاقون وانما نحن المسجونون وامار ان رجوت فافرد  
نحو لان خبر المبتدأ والخبر لا يجب له من التلطف ما يجب لهما عند الحكم وكتب ايضا ما منه وهذا هو  
تسكته ذكر هذا المثال بعد الاول (قوله بالعكس) لانه لا يجوز فيه كون المذكور خبرا لثاني لان لام الابتداء  
لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ سم قال الفري الأن يجعل من قبله ام الخليس ليجوز شربه \*  
اعني بقدر المبتدأ ويقال المعنى هو لغو ريب فتكون في المعنى داخله على المبتدأ لكنه حذف الظاهر فلا  
يرتكب بلا ضرورة (قوله اي وعمر ومطلق) جواز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون  
من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفعولات ولا يخفى ان الثاني لا يأتى على مذهب سيبويه  
لان العامل في المبتدأ معنوي وفي الخبر هو المبتدأ عنده فحينئذ يلزم العطف على معنوي عاملين مختلفين  
في غير صورة الجواز فترى (قوله من غير ضيق المقام) وهذا وجه ذكر هذا المثال بعلماقيله (قوله فاذا زيد)  
قال في المطول والفاء فاذا قيل هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة بزيادة المفعول خارج  
وقيل للطف جلا على المعنى أي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فحينئذ  
يكون مفعولا له لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال  
المراد ان ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي في المكان زيدوترم تقديمه لما قبله اذا الشرطية  
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ المعنى لقولنا في المكان زيد بالباب هو قوله والفاء السببية الخ  
وعن الزبادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا رد عليه عدم جواز حذفها لان جواز  
الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في معنى اللبس وقوله فحينئذ يكون مفعولا مبنى على  
القول بعدم لزوم الظرفية اما على مذهب الجمهور من لزومها الظرفية فهي ظرف للخبر المقدر لمفعوله  
اصلا وقوله لا ظرفا اي وان كان اسم زمان وقوله ويجوز ان يكون العامل هو الخبر الخ اي على القولين كون  
الفاء للسببية وكونها للعطف بناء على ان اذ اسم ومنهم من قال انها حرف فلا يعمل لها وقوله فحينئذ لا يكون  
مضافا الى الجملة لئلا يلزم افعال المضاف اليه في المضاف وقوله وقال المراد الخ عا ذكر المراد ومذهب  
السراجي ومن تبعه وقال الزجاج هي ظرف زمان وعليه يجوز ان يكون اذ في فاذا زيد خبرا عما بعده بتقدير  
مضاف اي فاذا حصل زيد لان ظرف المكان لا يكون خبرا عن الخنة وقوله لكنه لا يطرد الخ اورد عليه  
انه يجوز ان يكون بدلان بالمسكن بدل كل من كل واجب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ  
غير جائز نعم قد يجوز ان يكون خبرا عما بعده او حالا وبان هذا الكلام بشعر بطرس اذ الوجهين الاولين من  
الاعراب وهو مسلم في المثال المسند كوراعلم ان فلاذا لا يجوز في قوله خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر  
ان كون الخبر محلا لان لا يعمل ما بعده فاعلماقيله ولا معنى لتقديره مقدما اه من الفري مع بعض  
زبادي من ينس (قوله تحذف لما سر) اي في المثال الذي قبله (قوله مع اتباع الاستعمال) وهذا وجه زيادة  
هذا المثال (قوله اذا المفاجأة) بالجر باضافة اذ اليه من اضافة الدال للدول كما تقول لام الابتداء

لان الخبر مقدم تقدير افلا  
يكون مثل ان زيدا وعمر  
ذاهان بل مثل ان زيدا  
وعمر ولذا ذهب وهو جائز  
ويجوز ان يكون قياسا مبتدأ  
والحذف خبره والجملة  
باسرها عطف على جملة ان  
مما احدها وخبرها (وكقوله  
نحن بما عندنا وانت بما  
عندك راض والراي  
مختلف) فقوله نحن مبتدأ  
محذوف الخبر لاذ كراي  
نحن بما عندنا ناراضون  
فالحذف هنا خبر الاول  
بقسمة الثاني وفي البيت  
السابق بالعكس (وقولك  
زيد مطلق وعمر و) اي  
وعمر ومطلق تحذف  
للاختراز عن العبث من غير  
ضيق المقام (وقولك خرجت  
فاذا زيد) اي موجودا و  
حاضرا واقفا او بالباب  
او ما شئت ذلك تحذف لما  
مر مع اتباع الاستعمال  
لان اذ المفاجأة تدل على  
مطلق الوجود

(قوله ما ذكر المراد الخ) قال  
الرضي مقتضى كونها ظرف  
مكان انها ليست مضافة  
لجملة بعده اذ ليس لنا  
مكان مضاف الى الجملة الا  
حيث اء امر على المعنى  
(قوله وبان هذا الكلام)  
عطف على قوله سابقاته  
يجوز ان يكون بدلان  
واورد عليه بان هذا الكلام  
فالمناسب حذف الباء كما  
هو ظاهر

وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (وقوله ان محسلا وان محسلا) وان في السفر ان معناه مهلا (أي ان لنا في الدنيا محسلا) (والمعنى) أي إلى الاسترخاء واليسار والرفاهية قد توغلوا في الضيق لا رجوع عنهم ونحن على أثرهم عن قريب غثف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدلائل أعني العقل واضيق المقام أعني المحافظة على الشعر ولا يتابع الاستعمال لا طراد الحذف في مثل ان مالا وان ولد أوقد وضع يسو به في كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولد (وقوله تعالى قل لو أنتم تعلمون خزانة رحمة ربي) وقوله أنتم ليس بمبتدأ لان لو انما تدخل على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف والاصل لو تعلمون تعلمون غثف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فالمسند المحذوف هنا فاعل وفيما سبق اسم أو جهة (وقوله تعالى قصص رجل يحتمل الامر من حذف المسند أو المسند إليه أي قصص رجل (أوقاف)

نوي وكتب أيضا قوله ان اذا المفاجأة الظاهرة أنه تعليل ليكون الحذف لما لم لان الحذف لما لم تخضع وجود القرينة فيبنيها هذا التعليل وليس تعليل لا اتباع الاستعمال لانه لا يتبعه كما هو ظاهر سم (قوله وقد ينضم الخ) فيه إشارة إلى انه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز ان يجعل قرينة مجردا اذا الفجائية لانها لا تتناول على طالع الوجود فلا بد للخصوصية بما يدل عليها بس (قوله وأنحو ذلك) كواوقف (قوله وقوله) من المتبرج (قوله ان محسلا) مصدر مجي وكذا من محسلا ولفظ التبرج ومعناه تحسر كما يشبهه في الاول (قوله في السفر) أي في غيبتهم والسفر جمع سافر كرجع راجع سم وقوله جمع سافر هو في المطول قال عبد الحكيم قوله جمع أي اسم جمع لان فعلا ليس من أبنية الجمع (قوله ان محسلا) جعلت واسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا من السفر أي في الضرفي زمان مضيه وان جعلته ظرفا أبدلته من قوله في السفر والمعنى واحد سم وهو بدل اشتمال على الاقل ويمكن على الثاني ان يكون بدل اشتمال وبدل كل (قوله مهلا) أي بعد او طولا (قوله والمسافرون) أي الموفى عرق وهو ما نخوض من قوله وان في السفر الخ (قوله لا رجوع لهم) أي إلى مواطنهم عبد الحكيم وكتب أيضا قوله لا رجوع لهم لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهمل على المهمل الكامل يقر بنية الواو في هذا المهمل لا رجوع معهما سم (قوله ونحن على أثرهم) يفهم ذلك من قوله ان محسلا لان المحلول بدل على عدم الاقامة فيه كثيرا عبد الحكيم (قوله غثف المسند) أي لنا (قوله ظرف قطعا) وأما في ما قبله فيحتمل ان يكون المسند المحذوف ظرفا كما اذا قدر بالباب وان يكون غير ظرف (قوله أعني المحافظة الخ) كأنه تفسير لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه ويمكن ان يكون تفسيره لاقام تأمل سم (قوله ولا يتابع الاستعمال) أي الوارد على ترك نظره لانه اطرده حذف الخبر مع تكرار ان وتعددا اسماء سواء كانت تكرار تاملا او معرفتين كان زيدا وان عمرا عرق (قوله وقد وضع الخ) تأنيدا لكون الحذف مطردا عبد الحكيم (قوله قل لو أنتم تعلمون جواب لو اذا لم مسكتهم خشية الاتفاق أي الفراغ لفقد كمن عن عدم تناهي خزانة ما سئل المرص عليكم (قوله والاصل لو تعلمون تعلمون) قال في الاطول الحق ان أصل التبرك لو تعلمون فلما حذف تلك التي الضمير منفصلا ففسر بتلك كون فلوز كر المحذوف لكان التفسير عينا فالتبرك هذا ذكر التفسير وفيما سبق يذكر نفس المسند فليكن هذا ايضا من موجبات ايراد هذا المثال اذ لم يخص وكتب أيضا قوله والاصل لو تعلمون تعلمون فاعترض بان فيه جماعين المفسر والمفسر وهو غير خارجا فلو صواب ان يقول تقديره لو تعلمون والجواب ان الجمع بينهما في عبارة تلخصه بآيات الفاعل المقدر والمتمم انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الاتفاق والتقرير لا على وجه بيان المقدر فتأمل (قوله ثم أبدل) أي عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله من الضمير المتصل هو الواو في تعلمون المحذوف وقوله ضمير منفصل هو انتم (قوله فالمسند الخ) المتصور ان سببا ايراد هذا المثال هو هذا بس (قوله وفيما سبق) هو ان محسلا وان محسلا (قوله اسم) ان قدر المتعلق اسماء وقوله أوجه ان قدر فعلا (قوله وقوله تعالى فصر جيل الخ) الصبر الجميل الذي لا شكاية معه والصبور الجميل الذي لا اذابة معه والصغير الجميل الذي لا اعتبار معه وأما ان الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس عن الجزع اذ وقوله لا شكاية معه أي إلى الخلق وان كان فيه شكاية إلى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما أشكوكي وحقني إلى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية إلى الخلق وقوله عن الجزع فسر الامام الغزالي في الاحياء الجزع اطلاقا داعي الهوى فسدل برفع الصوت وضرب الخنود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى وإظهار الكآبة وتغيير العادة في المناس والمطمع عبد الحكيم (قوله أي فصر جيل اجل) أي فصر جيل في هذه الواقعة اجل من صبر غير جميل واذا كان اجل من الصبر الغير الجميل فهو اجل من الجزع من باب أولى وأورد ان التفضيل يقتضي مشاركة المضبوط في أصل الجمل مع انه قد بانه غير جميل وأجيب بان عدم الجمل بالنسبة إلى الآخر وثبوته باعتبار تسكين القلب في الدنيا وان التفضيل على سبيل القرض كزيد أفضل من محمد (قوله أوقاف) والتمتدح والتفصيل لا ترديد وكتب أيضا قوله أوقاف مرى صوابه الاولان مفعول الاحتمال لا يكون مرادوا الا حسن في جملة محذوف المسند تقديره صبر جيل لانه مصدر والاصل فيه التنبه وقد قرئ فصر جيل لا فصر جيل فاصبر

صراجه لا عدل الى الرفع لانه والوام واليات والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر  
 كما في الجملة أطول ورج النشارح في سطوته كون المحذوف المسند اليه بوجه مستفاد راجعه وكتب أيضا  
 قوله أو فأمرى أى شأني الذي ينبغي أن أتصف به صبر جميل ويحتمل أن يكون من حذفهما معاً في  
 صبر وهو جميل عرق (قوله بإمكان جعل الكلام على كل من المعنيين) في المقام اشكال لأن كل حذف  
 لابد منه قرينة تدل على عين المحذوف تحذف المسند اليه محتاج الى قرينة دالة عليه وحذف المسند كذلك  
 فأنقر بن أن دلت على المسند اليه لم تدل على المسند بالعكس والجواب أنه يجوز أن يكون هناك قرنتان  
 احدهما تدل على حذف المسند اليه المناسبة بينهما وبين الأخرى على حذف المسند كذلك غاية الأمر أن  
 احدهما كاذبة ولا يضر ذلك إذا القرينة أمر ظني والظني يجوز تحذف مدلوله عنه قاله سم قال يس وأقول  
 ما المانع من أن المتكلم يقصد يجوز حذف كل من المسند اليه والمسند ويحتمل لكل قرينة صادقة  
 وبشدة لذلك وإن لم يكن في خصوص المسند اليه والمسند ما ساقى في بحث الإيجاز في قوله تعالى فذلك  
 الذي لا تخفى فيه من أنه يحتمل أن المراد في مرادته دليل تراوفاها أو في حبه دليل قدسغها أحبا فكتب  
 إحدى القرينتين غير لازم وكتب أيضاً قوله على كل من المعنيين بل الثلاثة كما مر (قوله ولا بد للحذف من  
 قرينة) لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يلخص حذف المسند وكأنه لم يذكر في المسند اليه ما لانه  
 يحذف بلا قرينة كما إذا أقام مقام الفعل والامال وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه  
 لما عر عن حذف المسند بالترك الموهوم للأعراض عنه بالكسبة والاستغناء عن نصب القرينة تداركه  
 بقوله ولا بد للحذف من قرينة أطول وقوله لا يلخص حذف المسند أي بل يجري في السند اليه أيضاً (قوله  
 دالة عليه) ظاهرة أن ضمير عليه المجرور راجع الى المحذوف والاولى رجوعه الى المحذوف المستفاد من  
 الحذف لوقى ويصح جعل الحذف في كلامه بمعنى المحذوف وبدله قوله ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه  
 المعنى هو المحذوف ويمكن أحوال الاستفهام في الموضوعين تأمل (قوله لأن هذا الكلام) أي قوله الله (قوله  
 عند تصديق الخ) جواب سؤال وارد على قوله لسؤال محقق وحاصله أن السؤال في الآية ليس محققاً له  
 يقرب دليله جملته شرط الالان وحاصل الجواب أن السؤال محقق عند تحقق مافرض من الشرط والخبر أي  
 وقوع ذلك بالفعل بان تقول لهم من خلق الخ ويقولون الله نحن هذا التحقيق يكون قوله الله جواباً للسؤال  
 محقق وهذا أناراً بما للتحقق الواقع بالفعل فان زبدته المذكو ضرورة فلا حاجة الى التأويل المذكو رعى  
 أن ابن يعقوب ضعف التأويل المسند كوربان مثله بلزم في المقدر فقال فيه عند تحقيق مافرض من السؤال  
 يكون هذا الكلام جواباً عنه فلا يظهر فرق بين التحقيق والمقدر بذلك (قوله من الشرط) أي سألتم من  
 خلق الخ وقوله والخبر أي يقولان الله (قوله والدليل الخ) جواب عما يقال فلا حاجة لفظ الخلافة في الآية  
 مبتدأ والخبر محذوف بان يكون التقدير الله خلقهم من حذف المسند أيضاً وما لم يحذف كونه فاعلاً  
 بقي أن جملة الجواب على ما ذكره الشارح فلعلة في بطايق جملة السؤال التي هي أمسية مع أن مطايعتهما  
 مطلوبه وأجاب السند بان جملة السؤال فعلية في الحقيقة لأن من قام بقوة أقام زبداً ورواها أو كذا  
 الى غير ذلك ولزاد ألا اختصار وضع كلمة من الدلالة على تلك الذوات اجمالاً المتضمنة للاستفهام ولما تضمن  
 قدمت فصارت الجملة اسمية ضرورة فعلية معني فإراد الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة للمعنى وبحت  
 فيه المقيّد بان المقر أنه يجب أن يقترب من المعنى وهو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها  
 ما هو محقق ولا شأن أن خلق السموات والأرض محقق والمحتاج الى الاستفهام تعيين الفاعل الخالق فليس  
 السؤال إلا جملة اسمية فالتحقيق ما على في الأطول ترك المطابقة من أن قرينة المطابقة إلهام قصد التقوية  
 وهو لا يليق بالمقام أه أي لأن التقوية بشأن ما شئت فسموا بشكراً واعتزاز ذلك غير مناسب للمقام وأما  
 ما ذكره الخفي في حكمه ترك المطابقة فقير ظاهر وكتب أيضاً قوله والدليل الخ عرق رض بأنه لجأ جملة  
 فعلية جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من يخفيكم من ظلمات البر والبحر قل الله يخفيكم عنها أطاع عنه  
 الفاضل الخفي بان فيه ما نفعنا من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب إنما يأتي على من ذهب  
 صاحب الكشف ومن تابعه وأما على مذهب السكاكي فلا فلا يقول بوجود التخصيص في أمثال الصورة

صبر جميل في الحذف  
 تسكت بر اللقطة بأنه كان  
 جعل الكلام على كل من  
 المعنيين بخلاف ما ذكر  
 فانه يكون نصافاً أحدهما  
 (ولا بد) الحذف (من قرينة)  
 دالة عليه ليفهم منه المعنى  
 (كوقوع الكلام جواباً  
 لسؤال محقق نحو وائش  
 سألهم من خلق السموات  
 والأرض ليقولن الله) أي  
 خالقهم الله حذف المسند  
 لأن هذا الكلام عند تحقق  
 مافرض من الشرط والخبر  
 يكون جواباً عن سؤال  
 محقق والدليل

(قوله ولا شأن الخ) بوجه أن  
 تعيين الفاعل مشكوك  
 فيه مع أنه ليس كذلك كما  
 لا يخفى إذا السؤال إنما هو  
 لا قامة الخجة بما صدر عن  
 المسؤل من الجواب فلو قال  
 والمقصود هنا بالاستفهام  
 هو الفاعل ليس من ذلك  
 (قوله من أن في رعاية  
 المطابقة الخ) فيه أن القران  
 الواضحة كل الوضوح حافعة  
 من توهم قصد التقوية على  
 أن التقوية تكون للافهام  
 بالحكم لفظة ما تارتب عليه  
 مشلا وأن لم يكن شأ ولا

انكار

على أن السرفوع فاعل  
والمحذوف فعله أنه جاء عند  
عدم الحذف كذلك كقول  
تعالى ولئن سألتهم من  
خلق السموات والأرض  
لقولن خلقهن العزيز  
العليم وكقول تعالى قال من  
يجي العظام وهي رميم قل  
يجيها الذي أنشأها أول  
مرة (أو مفعول عطف على  
محقق (نحو) قول ضرار بن  
نشل بن يزيد بن نشل  
(ابن بن زيد) كأنه قيل من  
يبكيه فقال (ضارع) أي  
يبكيه ضارع فليس  
للمفعول لأنه كان مجزا  
للاذلا وعوناً لضعفها فاعلم  
ومحذوفها طبع الطواغ  
والمختلط الذي يأتي السلب  
للمرور من غير وسيلة وتطبع  
من الاطاحة وهي الأذهاب  
والاهلاك والطواغ جمع  
مطوعة على غير القياس  
كأول جمع مطوعة ومما  
متعلق بمحذوفه ما مصدرية  
أي سائل من أجل اذهاب  
الوقت ثم ماله أو يبكي المقتدر  
أي يبكي لأجل اذهاب المناب  
من يد (وفضله) أي رجحان  
نحو ليلك بن بشار عن مينا  
للمفعول (على خلافه) يعني  
ابنك بن بشار عن مينا  
للفاعل أنصا بن زيد رافعا  
لضارع (بنكروا الاستناد)  
بأن أجل أول (الجالام)  
فصل (تفصيلا) أما  
التفصيل

المذكوراته تقدم سم وأجاب ع في أن وقوع الأول أكثر وبأن الجمل على الفاعل لكونه أقوى العدد أولى  
وأما كان أقوى المعدلاته أصلا على الصحيح فاليس وهذا ما عايد على أن الخلاف في أصل المرفوعات  
فأنه كما قال البدر العليم في خلافا لابي حيان اه وقال في الاطول ريمارح بتقدير الفعل بأن في تقدير  
الجملة زيادة حذف وتقليد المحذوف أولى ورده السيد السندبان الزيادة المشتبهة على فوائد لا ترد وتلك  
الزيادة تستعمل على تقوية الاستناد ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية  
والمطابقة للتعليق كما عرفت (قوله على أن المرفوع فاعل) أي لا مبتدأ والمحذوف خبره (قوله بر في الخ)  
عبارة المطول في مرثية بن زيد بن نشل قال الفريز المرفوعة على وزن مفعلة مصدر زنا أو تشديد الماه خطأ  
(قوله بن زيد بن نشل) هو أخو ضرار (قوله ليلك بن زيد) ليس من الحذف ولا البصل حتى يكون الأصل  
ليلك على بن بدران يبي يتعدى بنفسه أيضا قال في الصحاح بكتبه وبكى عليه معنى سم وأعلم أنه لا يجوز  
أن يكون في البيت حذف مع ك ون يبي مبني للمفعول بأن يكون بن بدران قد حذف منه حرف النداء  
فالمجلة تداية مرة معرضة وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعى أن الضارع والمختلط لما وقع في شدة وقمة بسبب  
موتك ناسب أن يبكي علمه ما دونك لا لشيء راء وقمة يس وكتب أيضا ما نصه البكي بالضم المرفوع  
ونحو جهاو بالماء الصوت الذي يكون عند خروجها سير أي (قوله كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع أي  
يبكيه ضارع) جوز في الاطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليلك من المأمور بالبكاء فيكون المقام  
مقام حذف المسند إليه أي المأمور ضارع (قوله أي يبكيه ضارع) في المفضل أن التقدير ليلك ضارع وهو  
التيق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أو في السؤال أعني من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم (قوله  
لخصومة) اللام للتبديل أو هي لام الوقت أي لأجل خصومة الغير مع أروقتها متعلقة بضارع قال في  
المطول وتلقه يبيك المقدار يس بقوى من جهة المعنى اه قال السراي إذا الكحل حذفت يكون للخصومة  
دون بن زيد (قوله من غير وسيلة) أي أعني عن الناس سؤاله لأنه كان أهل نزوة وابتني بالسؤال لأجل اهلاك  
المهلكات هاله الاطول وكتب أيضا قوله من غير وسيلة أي من غير علة وسابقة عبد الحكيم والمراد من غير  
شيع وواسطة (قوله والطواغ جمع مطوعة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشيب فهو عاشب ولا يقال  
مطعها على القياس عبد الحكيم (قوله على غير القياس) لأن فاعل لا يكون جمعا قياسا لمفعله بل فاعله  
وفعله فلو كان جمعا لاطاحة معنى هالكه لكان قياسا (قوله كلوا قمع جمع مطوعة) يقال راح لواقع أي  
لصاحب عبد الحكيم (قوله أو يبكي المقدر) قال المولى الحامي في حواشيه على شرح الكافية وتلقه  
يبكي المقدر بأباه سلفية الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختطاب أيضا عبد الحكيم  
(قوله لأجل اذهاب المنابا أي المبرع عنها بالطواغح وكتب أيضا قوله اذهاب المنابا قد سبق أن أراد الواحد  
من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لأجل اهلاك المنابا يز بدولاهلك الشخص الواحد الامنية  
واحدة والجواب أن المراد بالمنابا أسباب الموت اطلألا اسم السبب ولا ينبغي كثره فافترى وقوله  
قد سبق أي في المطول بعد قول المتن واستغراق المفرد أشمل (قوله وفضله الخ) لما كان حافظا لسؤال وهو  
أن يقال لماذا عدل الشاعر إلى هذا التركيب مع إمكان الأصل واستقيم الوزن به وذلك بأن يجعل بن زيد  
مفعولا وضارع فاعلا جاب عنه بأن ما عدل إليه فضل لم يعدل عنه فقال وفضله الخ ع وكتب أيضا  
قوله وفضله على خلافه ليس المقصود ترجيعه من حيث ساد كره المصنف فلا ينافي أن خلافه أيضا محذور فيكون  
كالمسألة عن الحذف بل ترجيعه من حيث ساد كره المصنف فلا ينافي أن خلافه أيضا محذور فيكون  
سلك منهما من جعله ليلك بن بشار كلامهما يس ملخصا (قوله بأن أجل أول الخ) انما قيل ذلك فاعلم  
توهمه العبارة من زوم تكرار الأجل والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرار  
الاستناد أي زوم تكرار الأجل والتفصيل مع أنه خلاف الواقع ودفعه في الاطول بقوله بتكرار  
أيضا قوله بأن أجل جعل اجمالا لمفعولا مطلقا الفعل محذوف ويزم عليه حذف عامل المؤ كدمه انه متعم  
سكنه أجاز به بعضهم اه وجعله ع في تقدير مضاف أي استنادا لجمال ثم استناد تفصيل لحذف المضاف



لهم من فاعل محذوف اقيم  
المفعول مقامه ولا شك أن  
المشكر را وكذا أقوى وأن  
الاجمال في التفضيل اوقع في  
النفس (ويوقع نحو زيد  
غير فضله) لكونه مسندا  
اليه لا مفعولا كما في خلافه  
(ويكون معرفة الفاعل  
بحصول نعمة غير متربة لان  
أول الكلام غير مطمع في  
ذكره) أي ذكر الفاعل  
لا سناد الفعل الى المفعول  
ونعم الكلام به بخلاف  
هالذابي الفاعل فانه مطمع  
في ذكر الفاعل اذ لابد للفعل  
من شيء يسند اليه (وأما  
ذكره) أي ذكر المسند (فلما  
صر) في ذكر المسند اليه من  
كون الذكر هو الاصل مع  
عدم اقتضى للعدل عنه  
ومن الاحتياط لضعف  
التعويل على القرينة مثل  
خلقهن العزيز العليم ومن  
التعريض بقاوة السامع  
نحو محمد نينا في جواب من  
قال من نيك وغير ذلك (أو)  
لاجل (أن يتعين) بذكر  
المسند (كونه اسما) فيفيد  
الثبوت (أو فعلا) فيفيد  
التبديد (وأما افراده) أي  
جعل المسند غير جملة  
(فلكونه غير مبني مع عدم  
افادة تقوى الحكم) اذ لو  
كان سبيما فنحو بتمام آية  
أو مقيد بالتقوى فنحو بتمام  
فهو جملة قطعا وأما فنحو زيد  
قائم فليس بمقيد بالتقوى  
بل قريب من زيد قائم في ذلك  
وقوله مع عدم افادة التقوى  
معناه مع عدم افادة نفس  
التركيب تقوى الحكم

وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله فظاهر) أي فانه أسند الى ظاهر وهو ضار ع سم (قوله ويوقع نحو زيد  
غير فضله) انما صرح ترجيح ذلك لانه مناسب للتمام لان مدلول بز يدهو المقصود بالذات لان الرتبة في بيان  
أحواله فالمناسب أن يكون اسمه محذوف ومقصودا كذلك تحقيد المعنى وكتبوا ضامنا منه أثارا وراج نحو  
الآن الكلام ليس في خصوص البت أطول (قوله غير فضله) لم يقل مسندا اليه مع أن المسند اليه أخرج  
من المسند والمسند من الفضلة إشارة الى كونه في خلافه فضله وقوله مسندا اليه عار عن هذه الإشارة (قوله  
يكون معرفة الفاعل الخ) ان قلت المنساق وبعد الطلب أعز من المنساق بل لا تعجب قلت هذا المنساق ترجيح  
بعضها على بعض بقصد التكميل واعتبار مولا لحظته فلا من جهة وكتب أيضا قوله ويكون معرفة الفاعل  
الخ قال في الاطول لا يخفى أنه يتنافى كونه جوابا للسؤال مقدرا للسائل من رتب العوالب والجواب أن  
المراد غير مترتبة في الجملة الأولى أعني ليس بز بدلا لمطلقا (قوله غير مترتبة) أي غيرا المترتبة غير مشوبة بالتم  
الانتظار وتعجب الطلب فهي لذة صرفة فتكون الذوق هذه المقدمة ناقصة فيها المصنف والشارح أنفسهما  
حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن نيل الشيء بعد طهه الذوقه الشارح أطول أقول الذوق نيل الشيء  
بعد طهه من حيث شغاه النفس من تعجب الطلب وألم الانتظار والذوق النعمة غير المترتبة من حيث عدم  
سبقها بالم انتظارها (قوله غير مطمع في ذكره) بل مؤنس (قوله مثل خلقهن العزيز العليم) قال ابن يعقوب  
وقدم مثل هنا قوله تعالى خلقهن العزيز العليم وورد عليه أن السؤال هنا كقوله تعالى خلقهن الله  
فكيف بضعف التعويل على القرينة في أحداهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل بل ذكر  
المسند اليه را بادة التقرير واجب على ما نظره صحته واما مناسبة هذه المقام ولك أن تقول في الجواب لما كان  
المسؤلون أغنياء الاعتقاد كغيرهم جاز أن يتوجهوا أن السائل من يجوز زعله الخلفة عن السؤال ويجوز  
على من معه من بقصد اسماءه أو يزوجه من غير زعله فأتوا بالجواب تاما المقصد التقرير الذي أصله  
ضعف التعويل بزعمهم الفاسد ووجههم الكساد في كونه بالنصوصية ولو كان السائل ليس كذلك فذكر  
عنه الجواب بخلافه باعتبار ما عسى أن يخطر بباله عند المحاضرة والسؤال فنامله اه وعبارة عبد الحكيم قوله  
لضعف التعويل على القرينة يعني أن وجود القرينة معصم للعدل لا موجب فان عول على ذلك لانهما حذف  
وان لم يقول علم الاحتياط بناء على أن المخاطب له يغفل عما ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين  
واحد اه وقوله في الحالين أي حاله التعويل بحالته عدمه (قوله وأن يتعين الخ) قال في الاطول رد أن  
قوله وأن يتعين الخ داخل في ما لا بد من كونه سبيما لا كونه سبيما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة لان قرينة  
الحذف تعين المحذوف فتعين كونه اسما أو فعلا (قوله اسما أو فعلا) أي بلا حفاء وكتب أيضا قوله اسما أو  
فعلا في المتنازع والاضاح أو كونه ظرفا في ثبوت احتمال الثبوت والتبديد انظر الاطول (قوله في قيد الثبوت)  
أي صريح ما في المفتاح فلا رد ما قيل ان قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا افادة  
الثبوت أو التبديد محققان ثم يتم القرينة على ذلك فليجوز الحذف أصلا والمراد بالثبوت حصول المسند  
للمسند اليه من غير دلالة على تبديده بالزمان أو بالتبديد الحاصل وقرانه بالزمان من عبد الحكيم (قوله  
فلكونه غير مبني الخ) اعترض عليه بأن الجملة الواقعة خبرا عن الشان نحو هو الله أحد غير مبني  
ولا تبديده تقوى الحكم فتدخل في ضابط الافراد مع كونه جملة واجيب بأنه مفرد معني لكونه عبارة عن  
المتبديده والمحتاج الى التعديل كما هو ان كانت جملة مودة فترى (قوله اذ لو كان سبيما) حاصله أن سبب  
كونه جملة أحد الامر من كونه سبيما وكونه مقيد بالتقوى وأن سبب الافراد انتفاؤها جميعا سم (قوله  
فهو جملة قطعا) لا رد على نحو زيد قائم أي بناء على أن المسند هنا سبيبي مع أنه ليس بجملة لما سبيبي  
في الضابط الاتي في كلام الشيخ لسببي من أنه ليس معدودا من المسند لسببي وان كان القياس يقتضي  
ذلك بل في المحافظة على الضبط في اقتضاء سبيبية المسند لكونه جملة فترى (قوله أو لم يخو الخ) جواب عما  
يقال المسند فيه مفرد ولم يتنف فيه الامر الثاني بأنه ملحق بما ليس فيه التقوى لضعفه في تقديم مبرأ  
والسؤال واريد على المفهوم أعني قوله اذ لو كان الخ (قوله فليس بمقيد بالتقوى) أي المعتبر بالافلا  
يخلو عن افادة التقوى في الجملة ويؤيده قوله بل هو قريب الخ (قوله مع عدم افادة نفس التركيب) أي

فخرج ما يفيد التقوى  
بحسب التكرير نحو عرفت  
عرفت أو يعرف التأكيده  
نحو أن زيد عارف أو تقول  
إن تقوى الحكم في  
الاصطلاح هو تأكيده  
بالطريق المخصوص نحو زيد  
قام فإن قلت المسند قد  
يكون غير سببي ولا مقيد  
للتقوى ومع هذا لا يكون  
مفردا لأنه لا تسببت في  
حاجته ورجل جاء في وما  
أنا فعلت هذا عند قصد  
التخصيص قلت سلنا أن  
ليس القصد في هذه الصور  
إلى التقوى لكن لا نسلم  
أنها لا يفيد التقوى ضرورة  
حصول تكرار الاستناد  
الموجب للتقوى ولو سلم  
فأراد أن أفراد المسند  
يكون لأجل هذا المعنى ولا  
يلزم منه تحقق الأفراد في  
جميع صور تحقق هذا المعنى  
ثم السببي والفعلية من  
اصطلاحات صاحب المفتح  
حيث سمي في قسم النحو  
الوصف بحال الشيء نحو  
رجل كريم وصف فعليا  
أو الوصف بحال ما هو من  
سببه نحو رجل كريم أبوه  
وصفا سببيا وسمي في علم  
الغائي المسند في نحو زيد قام  
مسندا فعليا وفي نحو زيد قام  
أبوه مسندا سببيا وقسمهما  
على المتعلقين معوية والمتعلقين  
فلهذا اكتفى المصنف في  
بيان المسند السببي بالمثال  
فقال (والمراد بالسببي نحو  
زيد أبوه مطلق) وتذا زيد  
انطلق أبوه

يخفف فاعل المصدر اه سم وكتب أيضا قوله مع عدم أفادة نفس التركيب الخ يشمل صورته ما إذا لم  
تسكن أفادة التقوى أو كانت بغیر نفس التركيب فكل منهما من المفرد (قوله فخرج الخ) لم يرد خروجه عن  
ضابط الأفراد إذ المقصود إدخاله بل خروجه عن القيد الذي أضف إليه العدم أعني أفادة التقوى ولو  
قال فينبغي في عدم أفادة التقوى أن كان أظهر في المعنى وأنبسب سياقه كلامه لكنه انما سطر من خروجه  
عن الآداة دفعها لما ينوهم من أنه بواسطة أفادته تقوى الحكم بالتركيب برندرج في أفادة التقوى فخرج  
عن عدمها بل عن الضابط أيضا سم (قوله أو تقول الخ) وعلى هذا فلا حاجة إلى أن التقدیر مع عدم أفادة  
نفس التركيب الخ خروج ما ذكر بدون ذلك سم (قوله بالطريق المخصوص) وهو تكرير لا اسناد مع وحدة  
الفعل سم فخرج القسمان المذكوران (قوله فان قلت الخ) وأرد على منطوق المتن (قوله عند قصد  
التخصيص) راجع للأمله الثلاثة لكن لا يظهر التقييده بالنسبة للثال الأخير إلا على مذهب السكاكي  
القاتل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أو لأعلى مذهب عبد القاهر فلا ناهيه عن أن المسند  
إليه إذا تقدم ولى حرف النفي لا يكون إلا للتخصيص ولا يظهر التقييده بالنسبة للثال الثاني إلا على مذهب  
عبد القاهر القائل بأن مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى أو لأعلى مذهب السكاكي فلا ناهيه  
أن التكرار في المسند إليها المتضمنة ليست إلا للتخصيص كما مر ذلك كله تدبر (قوله سلنا الخ) تشعر عبارته  
بأن منع عدم قصد التقوى في هذه الصور بما لا أول لعل وجهه في قصد التخصيص لا ينافي بقصد التقوى  
لاحتتمال قصد ههما معا (قوله أنها لا تفيد التقوى) أى والشرط عدم أفادة التقوى مقصودة أولا (قوله ولو  
سلم) أى كونه عند قصد التخصيص لا يفيد التقوى أصلا للمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى أى  
وأن أفراد المسند مشروط بكونه غير سببي ولا مقيد للتقوى فهو لا يكون مفردا لا يمتنع هذا الشرط ولا  
يلزم أنه لا يتحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا إذا لم يلزم من وجود الشرط وجودا مشروطا  
وبجعل كونه غير سببي ولا مقيد للتقوى شرطا لأفراد المسند إذ دفع ما أورد على جعله على الأفراد من أنه  
يلزم من وجود العلة وجود المعلول لكن جعله شرطا مناصا لظاهر كلام المصنف والشارح فالأولى الجواب  
بأنه علة ناقصة أو حكمية غير لازمة (قوله ثم السببي والفعلية) سواء كانا في المسند أو في الوصف كما يعلم مما يأتي  
(قوله من اصطلاحات صاحب المفتح) لا يقال بل هو من اصطلاحات النحويين فإنهم يسمون النعت في  
نحو رجل كريم أبوه سببيا لأننا نقول كلامنا في السببي نعمتا كان أولا فعلا وكان أو اسمها فتسميته على هذا الوجه  
سببيا خاص بصاحب المفتح ولو سلم فتسميته المسند فعلا ليس من اصطلاحاتهم والمراد أن المجموع  
من اصطلاحات صاحب المفتح فليتا سم سم (قوله الوصف بحال الشيء) أى صفته والوصف هو فعل  
الواصف وليس هو السببي بالوصف الفعلي أو الوصف السببي بل نفس اللفظ نحو كريم أبوه والوصف هو فعل  
أن في الكلام حذف مضاف أى أثر الوصف وهو اللفظ أو المراد بالوصف اللفظ والمبني بحال للاستدلال  
ملازمة الدال للدلول (قوله نحو رجل كريم) أى في قولنا جاء رجل كريم وصفا فلا يلائم قوله  
وصفا فعليا (قوله وصفا فعليا) مراد بالوصف الفعلي الجاري على من هو له وتسميته الفاعل وصفا فعليا  
(قوله والوصف بحال ما) أى شيء كالأب في المثال هو أى ذلك الشيء من سببه أى الموصوف (قوله من سببه)  
لعل المراد بالسبب هنا مطلق المتعلق فيدخل نحو كريم غلامه كريم عاتجته ونحو ذلك (قوله نحو رجل  
كريم أبوه) أى في قولنا مثل جاء رجل كريم أبوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون السببي جهة إذا كان  
مسندا كما سأل في قول الشارح ويمكن أن يفسر المسند السببي بحال فلا صافين معناها وما سأل في كما  
هو ظاهر (قوله وفسرها) أى وفسر السكاكي السببي والفعلية (قوله نحو زيد أبوه مطلق) اعلم أن المسند  
السببي أربعة أقسام جهة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو زيد أبوه انطلق أو اسم فاعل نحو زيد أبوه مطلق  
أو اسم فاعل نحو زيد أخوه غير وجه فعلية يكون الفاعل فيها مظهر نحو زيد انطلق أو بعد الحكم  
وهذا ما يفيد كلام السكاكي وأما نحو زيد مربيته وزيد مربيته فمجرى في داره وزيد مربيته فغير داخل في  
المسند السببي كما أنه غير داخل في الفعلي كما في الأول وإن صرح الشارح بدخول ذلك فيه ولهذا اعترض  
عليه سم وغيره في إدخال ذلك فيه مع أن السكاكي الذي بنى الشارح على مذهب واستنبطه من



(قوله بترقب وجوده) معناه من شأنه أن بترقب فاندفع ما قبله كم من شيء لا بترقب وجوده ومع هذا يكون مستقلا لم (قوله أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل) ينبني مع الآن الحاضر سم وكتب أيضا قوله وهو أجزاء الخ قال الفري ما ذكره الشارح من تقسيم الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة إلى الأمور لا بالنسبة لأن يقال الوقوع في الأجزاء المدة كوردة لوفى واحدها وقوع في الحال وكتب أيضا قوله وهو أجزاء أي آتات وهذا يعرف الحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدّر بقدره فختلف حسب اختلافه مثل بصلي ويحج وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتغير أسراحي وأعلم أن الزمان أمر موهوم عند المتكلمين موجود عند الحكماء (قوله من غير مهلة وتراخ) أي بين كل جزء ما يليه لا بين أول الأجزاء وآخرها إذ المدة بينهما اللازمة إذ طالبت المدة كشمس وهذا واضح لقوله متعاقبة لا قد استخو وكتب أيضا ما نصه كما يقال زيد بصلي والحال أن بعض صلته ماض وبعضها باق فعملوا الصلوة الواقعة في الآتات السكتة المتعاقبة واقعة في الحال فليس الحال زمن التكلم فقط (قوله أمر عري) أي مضي على عرف أهل العربية فما يدونه حاله فو حال كما جعلوا الزمن في زيد بصلي حاله ماض كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شرط وبقي شرط وليس أمرا ماضيا على التضييق من عري بالماضي وكتب أيضا ما نصه لامضبوط بمحتمل بل بآرة يكون طويلا وآرة يكون قصيرا بحسب العرف في ذلك الفعل (قوله دال بصيغته) أي هيئته (قوله بخلاف الاسم الخ) جواب عما يقال أن التقيد بأحد الأزمنة يوجب في الاسم فكيف يجعل على أنه تكون المستند فعلا فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الأخصر يه وكتب أيضا قوله بخلاف الاسم الخ لا يقال قد سبق أناسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فنبني أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتاجه لها إذا ريد غيره كاستباح الفعل لها إذا ريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحقيقة الفرق بين الفعل واسم الفاعل لآنا تقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحسب الحال لا في الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزءا من مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك تظاهروا فيه ونظرنا لمن لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالتهم على الزمان الحالي لآنه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه قرينة والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فإذا ريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة ع س سم بصريف (قوله فانه انما يدل عليه) أي دلالة صريحة مطول (قوله على أخصر وجه) كان ينبني أن يؤخره عن قوله مع أفادة التقيد ليتعلق بأفادة التقيد والتعبد على سبيل التنافع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تعقيد أحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا اشتراكه قلت يحصل به التقيد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع للجملة وانما يحتاج إلى القرينة لتعيين الممراد فان قلت فما الفائدة حينئذ في الإبراد فعلا ولا مندوحة عن القرينة الآن القرينة هنا لتعيين الممراد وفي الاسم التقيد قلت فائدة التدرج في التحعين وذلك هو جمل سطر يد التقرير بقرينة أنه لا يظهر من أفادة التقيد بالقرينة التعلية التقيد على أخصر وجه إذا القرينة العقلية لم تعد من موحيات الالطاب أطول (قوله ولما كان التقيد بالخ) التصديق بطلان على معنيين أحدهما الحصول بعد أن لم يكن والثاني التضييق شافيا والمعنى مفهوم الفعل التقيد بالمعنى الأول والأزمنة التقيد بالمعنى الثاني فالواقعة في الاسم لا فيه وفي المعنى وإن اقتضاه كلام الشارح لأن التقيد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معترف في مفهومه حتى إذا أراد بدلالة من قرينة تقريره وهو ملخص ما في الحواشي يقول المدرسين معنى أجد الله أنه بحمد الله جدا بعد جداني فلما ناله به تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع ح ف و ظاهر كلام الشارح بل صريحه والمتن أيضا أن الفعل مطلقا سواء كان مضارعا أو غيره فبعد التقيد للأزمنة الزمان الذي هو التقضي شافيا بالالتزام وليس كذلك بل انما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة وفي بس الجواب بأن مراده أن هذا الجزء الذي هو الزمان لما كان متحدا بالمعنى الثاني ناسب أن يعتبر التقيد في الجزء الثاني لكن لا بالمعنى الثاني بل بالمعنى الأول اه (قوله أي لا اجتماع الخ) تفسير لقوله غير قرار الذات (قوله والزمان جزء الخ) اعتبره السيد بان هذا انما يدل على تجدد مجموع معنى الفعل المركب

بترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهذا أمر عري وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة ندل على ذلك بخلاف الاسم فإنه انما يدل عليه بقرينة خارجه كمقولنا زيد قائم الآن أو أمس أو غدا ولهذا قال (على أخصر وجه) لما كان التقيد بالزمان لآنه لكونه كما غير قرار الذات أي لا يتحتم أجزاءه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع أفادته التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة

(وقوله في ابتداء الزمان) أي أول ابتداء وقوله وانتهائه أي آخر جزء منه في الوجود وقوله ولا بالنسبة للأمور لا تمة أي الواقعة في أن التكلم الحرفي وهو الزمن الحاضر الذي زادهم (قوله موهوم عند المتكلمين) فسهله عندهم متعقد معلوم كطلوع الشمس بتقديره متعقد مجهول كجيء زيد بقوله موجود عند الحكماء لآنه عندهم اما حركة الفلك أو مقدارها وكلاهما جودى عندهم

من الحدث والزمان لا على المطلوب الذي هو تجديد الحدث فالمناسبات بضم الـ ذاء أن الزمان المتجدد  
معتبر في مفهوم الفعل على وجه المطالب بغيره وبين الحدث فإن تجديد فعله وولد لم يقل أحد بان الفعل القديم  
زمني كما في علم الله فان الفعل هنا مجرد عن الزمان (قوله معقد التجدد) أي الحصول بعد أن لم يكن فانه  
مدلول الفعل لا المتعدي شيئاً فاشأ بعد الحكم (قوله أو كلاً) الهمة ثابتة برر والواو عطف على مقدر أي  
أحضر أو بعثوا وكلاً ظرف لبعثوا سراً (قوله عكاظ في القاموس كغراب سوق بهصر) أي غزالة  
والطائف كان يقوم هلال ذي القعدة وستره عشرين يوماً فاجتمع فيه قبائل العرب فبعثوا كظون أي  
يتفانون ويتبنشون عند الحكم (قوله هو متسوق العرب) أي سوق اسم مكان من تسوق القوم أي  
باعوا واشتروا (قوله بعثوا الخ) يعني أن على كل قبيلة جنازة فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم  
وهذا مدح في العرب الجري عنهم وقيل إنما بعثوا إليه لأنه لا يتم لهم اظهار مفاجئهم إلا بحضوره لأنه الرأس  
على كل شريف والقاضي على كل محمد منصف (قوله بتوسم) الشاهد فيه (قوله وأما هنا شيئاً فاشأ الخ)  
تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع فلا نافي ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم  
يكن لا بمعنى التقاضي شيئاً فاشأ بعبارة عبد الحكم بيان للغي المراد استفاد بعونه المقام والمضارع إنما  
يدل على حدوث التوسم مطلقاً وعبارة الفريز قوله شيئاً فاشأ يشعر بأن المراد بالتجدد فيما سبق التقاضي  
والحق أنه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وإنما فهم من خصوصية الحدث أو المقام مع قدي بقصد من  
المضارع الاستمرار التجدد بحسب المقام كما سئل عنه عن الشيخ ويمكن أن يقال غرض الشارح بيان المراد  
من البيت بحسب أفادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان فهو م في  
ضمن التقاضي فلا غبار (قوله وأفادة التجدد) ذكر أفادة ليس كما ينبغي إذ عدم الأفادة لا تكون مقصوداً  
بالأفادة للبلوغ فلو حذف لفظ أفادة كما في عبارة الألباض حيث قال فلا فادة لعدم التمسيد والتجدد لا ستقام  
كذا في الأظول (قوله لأفادة الدوام والثبوت) أما الثبوت والمراد به تحقق المحمول للوضع فيحسب أصل  
الوضع وأما الدوام فمن خارج لا بحسب الوضع وأشار إلى ذلك الشارح بقوله الآتي قال الشيخ عبد القاهر  
الخ فإنه أفاده لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فهو إشارة إلى أنه ينبغي أن يجعل كلام المصنف على  
الدوام من خارج جهابينه وبين كلام الشيخ ودفع الالتفات بينهما فهو إشارة إلى الجمع لا الاعتراض على  
المصنف سم (قوله والثبوت) الأولى تقديمه على الدوام لأنه يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس (قوله  
لا غرض) كما في مقام المدح والمباينة ونحوه مما يناسب الدوام والثبوت سم (قوله لا يالف الدرهم  
المضروب صرنا الخ) أعلم أن في إضافة الصفة إلى خبر المتكلم مع الغير كتقدير حقيقة وهي أن صرته مشتركة  
بينه وبين غيره وهو المشهور فنصب صرنا على أنه مفعول لا يالف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون  
عدم اللفة من جانب صرته ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلاً ومما لهذا المثال كلفاً لم يبر عليها  
كيتوسم ولا ينبغي أن قوله وهو منطوق حال دائماً أطول وقوله إلى خبر المتكلم مع الغير أي يكون المتكلم  
مع الغير فلا نافي هنا لعظم نفسه (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن إذ قوله لا يالف الخ بما يلوهم  
نه لا يحصل له جنس الدرهم فإزاله فريز (قوله ثابت للدرهم دائماً) لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك  
بدليل قوله قبل هذا

(قوله ربه الله يعني لأفاده  
الدوام الخ) لا دليل في كلام  
المصنف على هذه العناية  
فلا وجه لتحمل كلامه على  
ذلك المؤدى إلى المناقاة بينه  
وبين كلام الشيخ

إنما إذا اجتمع بولادها من \* ظلت إلى طرق الخبرات تستفي  
(قوله من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فاشأ) فيه إن الفعل أيضاً كذلك إذ لا يدل بالوضع على التجدد  
والحدث شيئاً فاشأ وإن كان ذلك قد يستفاد من خارج نعم الفعل يدل وضعا على الحدث أي الحصول بعد  
أن لم يكن والأسم لا يدل عليه وضعا بل قد استفاد منه ذلك من خارج والفعل يعد التجدد والحدث شيئاً فاشأ  
بعبارة المقام والأسم لا يمكن أن يقصد منه لأنه معقد لعدم التجدد أفاده عبد الحكم وجماع علم من كلام الشيخ  
وغيرهم من أن الاسم لا يدل وضعا على الحدث وأن استفادته منه من خارج يعلم أن ما أشهر من دلالة اسم  
الفاعل على الحدث أنما هو باعتبار الخارج لا الوضع قال بعضهم في توجيه الفرق بين اسم الفاعل  
والصفة المشبهة بدلالة الأول على الحدث والثانية على الدوام أن اسم الفاعل لما كان جارياً في اللفظ على

١ فعل جاراً بصدقه الحدوث بمعونة القرائن بخلاف الصفة المشبهة ولما كانت لا تدل على زمان معين  
 وليس بعض الأزمنة أولى من البعض جعل على الجميع لا باعتبار أنه يستفاد من لفظها وقال آخر جعل  
 اسم الفاعل للحدث والصفة المشبهة الدوام باعتبار الاستعمال لا الوضع وكتب أيضاً قوله من غير اقتضاء  
 أنه يتحدد أي ومن غير اقتضاء الدوام وإن كان قد يستفاد من الاسم بمعونة المقام ومن غير اقتضاء للحدث  
 أي للحصول بعد أن لم يكن وإن كان قد يستفاد من خارج أيضاً والحاصل أن الاسم لا يدل على أكثر من  
 الثبوت أفاد ذلك عبد الحكيم (قوله لا أكثر من إثبات الإطلاق) أي وأما إفادة الدوام في خارج فلا  
 منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم (قوله كما في زيد يطول وعمر قصير) تنظير للثبوت فإنه لا تعرض فيه  
 لا أكثر من إثبات الطول صفة لا بد من إثبات القصير صفة أعمرو ولا يتحدد فيه واستفادة الدوام منه انما هي  
 من خارج بمعونة أن الطول والقصير وصفان لازمان (قوله وأما تقييد الفعل الخ) لا بد من كونه من  
 مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من أحوال المستحدثي يكون ذكره هنا من ذكر الشيء في غير موضعه  
 فلا اعتراض وكتب أيضاً ما نصه لا يخفى أن تقييد المسند لا يخصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رحل  
 وغلام عاقل وإن رفع نحو عطف على تقييد الفعل رفعه ما غنم ولا تحرم نفعه قاله في الاطول ورفع الخبر  
 ورفع كل قصور وإن كان خلاف المتبادر (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف على الفعل  
 لأنه الأصل ولأن الفعل في كلامه بالمعنى القوي (قوله مطلق) أي غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه  
 تربية الفائدة كما لا يخفى ح (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضي أن المنسوب إليه الفعل أو شبه  
 هو المستثنى منه المستثنى وانما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأعظم  
 والمستثنى صاريه في حيز الفضلات فأعرب بالنصب اهـ وبهذا ظهر كونه قيداً للفعل وإن دفع ما قبل أن  
 المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل أو المفعول أو غيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به عند الحكم  
 (قوله فترتبة الفائدة) أي أكثرها فإن قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدي يتوقف نفعه  
 على تعقل المفعول به فالتقدير به لأصل الفائدة لا تربية أي فرق بينه وبين الفاعل فإن تعقله يتوقف على  
 كل منهما قلت الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما هو مفعول لكل أحد لا على تعقل  
 المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل  
 الخاص فتأمل سم (قوله زاد غرابه) أي بعد ما عن الذهن وقلة خطور بالبال (قوله وكما زاد غرابه)  
 أي بالنسبة للسامع (قوله لأن منطلقاً هو نفس المسند) لأنه الدال على الحدث بخلاف أن فاعلاً للدلالة لها على  
 الحدث كما قال السد وغيره بل هي انما تدل على الزمان وإلى ذلك أشار الشارح بقوله وكان قيد الخ وهذا  
 بخلاف ما اختاره الرضي من دلالة كان على الحدث وأنها المسند حتى إن معنى كان زيد يحصل شيء لا بد  
 وقوله بعدم منطلقاً ونحوه تفصيل وتبيين لذلك الشيء المحسم من سم (قوله وكان قيد له) مبتدأ  
 وخبر صريح في أن المقيد بنفس المسند وهو مقتضى كلام المصنف ويحتمل أن في العبارة مسحة والمراد أن  
 المقيد النسبة أو الأمر قريب لأن تقييد كل بول تقييد الآخر سم (قوله للدلالة على زمان النسبة) هنا  
 الوجه جاري في الأفعال وأما المشتقات والمصادر فتوابع لها عند الحكم وبعبارة الاطول ولم يدخل في  
 نحو كان زيد منطلقاً كون زيد منطلقاً ولا بد كان منطلقاً لا تقييد فيه بل لا بد العكون والكان  
 الأعلى أصل النسبة بخلاف أحوال كان فإن في فسر وعما تقييداً لا محالة لأن في الانحوائت تقييد  
 تقييد الزمان وتقييد المخصوص النسبة تضمنه مصادرهما أو تروعه لم يفتأ إلا الزمان اهـ (قوله فلما عن  
 منها) المراد بالمانع هنا المانع بالمعنى القوي وهو ما لا يتأني في تحصيل الشيء معه وجوداً مكاناً أو  
 عدماً مانعاً كان أو لا فلا اعتراض على عدم العلم بالمقيدات من الموانع تأمل (قوله مثل خوف  
 انقضاء القرصة) نحو غزال وقع (قوله بالمقيدات) أي لذلك الفعل الواقع في عبارة المشكك بمعنى عدم  
 العلم بمقيدته جعل المشكك مفعوله وزمانه ومكانه ونحو ذلك (قوله وأما تقييد بالشرط) كان ينبغي أن يقدم  
 هذا على حالة ترك التقييد ونحو ترك التقييد لا تجري القومودية على ستن واحد كعدم التقييد بالشرط  
 في قول المفعول فيه كما يعلم من قوله لا في بمنزلة قولنا كرمك وقت جميل أي ليس وأجيب بما

لا أكثر من إثبات الانطلاق  
 فعلا لا كفي زيد يطول  
 ومجر وقصر (وأما تقييد  
 الفعل) وما يشبهه من اسم  
 الفاعل والمفعول وغيرهما  
 (مفعول) ما لم يأت به أو  
 فيه أوله أو معه (ونحوه) من  
 الحال والتبعية والاستثناء  
 (فلترتبة الفائدة) لأن  
 الحكم كلما زاد خصوصاً  
 زاد غرابه وكما زاد غرابه  
 زاد إفادته كما يظهر بالنظر  
 إلى قولنا شيء ما موجود  
 وفلان ابن فلان حفظ  
 النور راسة كذا في بلد  
 كذا ولما استشهد رسولاً  
 وهو أن خبر كان من مشبهات  
 المفعول والتقييد به ليس  
 لترتبة الفائدة لعدم الفائدة  
 بدوثة أشار إلى جوابه بقوله  
 (والمقيد في نحو كان زيد  
 منطلقاً هو منطلقاً لا كان)  
 لأن هذا لقاد هو نفس المسند  
 وكان قيد له للدلالة على  
 زمان النسبة كما ذاقنا زيد  
 منطلق في الزمان الماضي  
 (وأما تركه) أي ترك التقييد  
 (فلما عن منها) أي من تربية  
 الفائدة مثل خوف انقضاء  
 القرصة أو أراد أن لا يطلع  
 الحاضرون على زمان  
 الفعل أو مكانه أو مفعوله أو  
 عدم العلم بالمقيدات أو نحو  
 ذلك (وأما تقييد)

كان معنا حالى بسط آخره عن الترتل وقوله في قوة المفعول فيه في عبد الحكم ليس التقيد بالشرط مثل  
التقيد بالنظر لأن الظرف قد لنفس المسندون النسبة أعني ثبوت المسند للسند إليه أنه مطلق  
فالمسند المقيد بالزمان والمكان ثابت للمسند إليه فقولنا ضرب يداوم الجمعة اخبار بثبوت الضرب  
الواقع في يوم الجمعة بالحكم فلا بد في صدقه من تحقق المقيد والمقدم أو الشرط فهو قيد لثبوت المسند  
فحتمى قولنا أن ضرب يداوم الضرب بضمه الاخبار بثبوت ضرب المتكلم في يداوم وقت ثبوت ضرب يداوم  
ومدقلا بالتوقف على تحقق الشرط والخبر على أن يكون ثبوته في وقت ثبوته أو لم يثبتا قال الشارح  
في شرح المفتاح فقولنا أن يضرب عمرو بضرب يداوم نسبة الضرب إلى يداوم وقت وقوع الضرب من  
عمرو وعلى تقديره وفي موضع آخر فإن قيل فليسبق أن مضمون الجملة الشرطية يتعلق بحصول مضمون الجزاء  
بحصول مضمون الشرط فامعنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول قد يكون  
لثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجيه الطلب أو التثني أو نحو ذلك كما هو مدلول  
الإنشاء فعلى ذلك يحصل حصول مضمون الشرط المفروض الصدق فنهنا امتنع كونه إنشاء فالحاصل أن  
جاءك يداوم كرامته على تقدير صدقه أنه جاءك اطلب منك كرامته لا معنى في الاخبار بالطلب بل بمعنى  
إنشاء اه كلامه فهو صريح في أن الشرط قيد لثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه في الخبر وطلب شيء أو نفيه  
أو توجيهه في الإنشاء وعلى هذا ففي جعل المصنف الشرط تقيد المسند معناه وكذا في قول الشارح أن  
جئتني أكرمك بمنزلة قولك أكرمك وقت يجئك أياي نامل (قوله أي الفعل) أي وما يشبهه وأراد بالفضل  
الجزاء فقدم على الشرط أو تأخر وبالشرط فعل الشرط (قوله بالشرط) أي جملة فعل الشرط (قوله أكرمك  
أكرمك) (أشاره إلى أنه لا فرق بين صورتي التقدير والتأخير في كونه قيد اسواء قلنا أن تقدم جزاء لفظا  
كما هو رأي السكوفيين أو أن التقدم دل على الجزاء كما هو رأي البصريين عبد الحكم وعبارة الأول قصد  
الشارح المحقق أي يشبهه بالثالثين أن الشرط كما يكون قيد الجزاء المتقدم يكون قيد الجزاء المتأخر  
فان علماء المعاني لا يجزمون المتقدم على الشرط دل على الجزاء بل يجهلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح  
نفسه في بحث الأيجاز والالطاف والسواء وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا الترتيب كما حذف  
المستثنى منه في المستثنى المفرغ رعاية أمر لفظي لا يعتبر علماء هذا الفن فان قلت لو جعل أكرمك أن  
تكرم من من تقدم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة للقانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء  
الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا تندفع بالانحصار قولهم مخالفة القانون النحوي المشهور  
بقانون لم يدع إليه أمر لفظي (قوله فلا اعتبارات) أي معتبرات وبدل عليه قوله وحالات لأن الحالات  
معتبرات لا اعتبارات والحالات هي تعلقي حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى أمافي الماضي  
كأفي لو وأما في المستقبل أمامع الجزاء كما إذا أوعى الشك كما في أن اه ص سم وكتب أيضا قوله  
فلا اعتبارات لا تعرف الخ أي فيعتبر في كل مقام ما ناسبه من معاني تلك الأدوات فإذا كان المخاطب مثلا  
يعتقد أنه أنكر الرجاء والطلب ملته منه فتقول نبيك ذلك كلما جئتني أزدت فيك حبا وكذا إذا كان يعتقد  
أن الخافي في وقت كذا لا يصادف طعاما عند زيد مثلا قلت متى جئت زيد أو جئت عنده طعاما أو يعتقد  
أنك لا تخافه إلا بالأسجد مثلا قلت أبلغ ليلس أجلس معك اه ع ق (قوله وحالات) عطف نفسه  
(قوله ما بين أدوات) أي الشرط بمعنى التعليق فيه استخدام (قوله من التفصيل) أي جملة مفصلة  
أطول (قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف وأما تقيد الشرط حيث جعل الشرط قيدا (قوله  
قيد على الجزاء الخ) فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت  
إذا الشرط اسماء مبتدأ أو جعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين  
كما صرح في شرح الكشف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا الجزاء من باب أولى فان جعل  
الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء وكتب أيضا ما فيه الاضافة بمائة (قوله  
بمنزلة قولنا الخ) الذي ارتضاه في الأول أنه بمنزلة قولك أكرمك على تقدير مجيئك فراجع (قوله أكرمك  
وقت مجيئك أياي) استغيد الوقت من التعليل لأن الشرط على الجزاء وزمان المفعول زمان العلة فالعلة في هذا

أي الفعل (بالشرط) مثل  
كرمك أن تسكر مني وأن  
تسكر مني أكرمك  
(فلا اعتبارات وحالات)  
تقتضي تقيد (لا تعرف  
الاجمرفة ما بين أدواته)  
يعني حرف الشرط واسماء  
من التفصيل وقيد من  
ذلك التفصيل (في عدم  
النحو) وفي هذا الكلام  
أشاره إلى أن الشرط في  
عرف أهل العربية قيد  
لحكم الجزاء مثل المفعول  
ونحوه فقولك أن جئتني  
أكرمك بمنزلة قولك أكرمك  
وقت مجيئك أياي





عدم الجزم بوقوع  
 الشرط) فلا تقع في كلام  
 الله تعالى على الأصل  
 الاحكامه أو على ضرب من  
 التأويل (وأصل اذا الجزم)  
 بوقوعه فان واد اشتركان  
 في الاستقبال بخلاف لو  
 وبقرقان في الجزم بالوقوع  
 وعدم الجزم به وأما عدم  
 الجزم بالوقوع الشرط فلم  
 يتعرض له لكونه مشتركا  
 بين ان واد والمقصود بيان  
 وجه الافتراق (ولذلك)  
 أي ولان أصل ان عدم  
 الجزم بالوقوع (كان الحكم  
 النادر) لكونه غير  
 مقطوع به في الغالب  
 (موقعا لا نو) لان أصل  
 اذا الجزم بالوقوع (غلب  
 لفظ الماضي) لدلائله  
 على الوقوع قطعا نظرا  
 الى نفس اللفظ وان نقل  
 ههنا الى معنى الاستقبال  
 (مع اذا نحو) اذا جازمتم  
 أي قوم موسى (الحسنة)  
 كالخصب والراء (قالوا لنا  
 هذه) أي هي مختصة بنا  
 ونحن مستحقوها (وان  
 تصبهم سئة) أي حديد  
 وبلاء (يطهروا) أي  
 يتشاءموا (وموسى ومن  
 معه) من المؤمنين أي في  
 جانب الحسنة لفظ الماضي  
 مع اذا (لان المراد الحسنة  
 المطلقة) التي حصوها  
 مقطوع به (ولهذا عرفت)  
 الحسنة (تصرف الحسن)  
 أي الحقيقة لان وقوع  
 الحسن كالواجب لكثرته  
 واتساعه لتحقيقه في كل  
 نوع بخلاف النوع وحيث

(قوله أصل ان عدم الجزم الخ) هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه اما ان الوقوع  
 والجزم بعدمه فلا سمو قعها في الأصل ولوسلها معا بما لم يصنف وأما الشك وانهم فقيل هاما موقوع  
 لها وقبل الشك فقط ع ق وقيل تدخل على المظنون وكتب أيضا ما نصه أي ضم المتكلم (قوله عدم  
 الجزم بوقوع الشرط) أو ما قولهم ان ماتن بدأ فعل كذا مع ان الموت يجوز مع الوقوع فوجهه التخيير  
 بان وقت الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليه فزرى (قوله بوقوع الشرط) أي تحقيقه  
 لتدخل ما اذا كان الشرط سلبا (قوله الاحكامية) كقولهم حكاه عن زليخا ولين لم يفعل ما أمره ليعين  
 الخ وعن يوسف والا تصرف عني كسدهن الخ وعن اخوته قالوا ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وقوله  
 أو على ضرب من التأويل كان نظرا الى حال الخطاب الغير الجزم بوقوع الشرط كما سأتى وكتب أيضا قوله  
 أو على ضرب من التأويل مثل سوق المعلوم سابق المشكوك لئلا يكتفى بوقوع الشرط كسأيتي وكتب أيضا قوله  
 فان ان قد تستعمل في مثل الخطاب كما تستعمل المانفصل المحمل الواقع في ذهنه فزرى (قوله بوقوعه)  
 أي في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل (قوله فم تعرض له)  
 لان ان تقول المتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد عند الحكم (قوله لكونه مشتركا كالخ)  
 حاصل ذلك انه كان ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك في عدم الجزم بالوقوع كاذر جميع النسخة  
 وصرحوا بانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وان اذا كان الجزم بوقوع الشرط كذلك في  
 عدم الجزم بالوقوع بل لان الجزم بوقوعه بعدم الجزم بالوقوع مشتركا بينهما فلم يتعرض له في  
 مقام الفرق بينهما لعدم مدخلية فيه فتأمل سم لكن يبقى هاتشي وهو ان عدم الجزم بالوقوع الشرط  
 في اذا بمعنى انه متوقف وان معنى انه يجوز فلا اشتراك في الحقيقة تأمل يس أي لعدم الجزم بالوقوع  
 الشرط في ان لوجود الشك في اذا وجود الجزم بوقوعه فيبينما فرق (قوله أي ولان أصل الخ) عبارة  
 الاطول ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الأصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والأصل في اذا الجزم  
 كان الخ اه وهذا الصنيع اولى بما صنفه الشارح فافهم (قوله النادر) أي النادر الوقوع سم (قوله  
 في الغالب) انما يقيد به لان النادر قد يقع بوقوعه كرم القيامة فانه نادر الوقوع لانه انما يقع مرة مع انه  
 مقطوع بوقوعه فان النادر هو ما قيل وجوده جديا ما بان يكون الغالب عدم وقوعه وقد يقع وقد لا يقع ولما  
 بان يكون وقوعه لا بد منه لكونه مرة أو مرتين ع سم (قوله موقعا لا نو) أي حقيقة وتجاوزا فانه مع  
 ندرته اما مشكوك فيه فيكون موقعا ان حقيقة واما مجزومه فهو لكونه محققا موقعا لان أي تجاوزا  
 اطول باذي تغير (قوله لفظ الماضي) أي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي  
 والمضارع مع ولم ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لئلا يشار منه الفعل الماضي اطول (قوله ههنا) أي  
 مع اذا (قوله نحو فاذا اجلبتهم الحسنة الخ) أوردت من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا للاستعمال اذا في  
 المقطوع وان في المحتمل والمراد النطق وعلمه بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام على لسان من  
 يجوز عليه الشك والتردد والافعال النظر الى علم الله تعالى ليس الا بالوقوع أو بالوقوع فزرى (قوله أي  
 قوم موسى) هو فزعون وجاعته ومعاهم قوم موسى لانه معبود اليهم (قوله كالخصب والراء) أورد  
 الكاف في ب ان الحسنة اشارة الى شعولها والخصب والراء وغيرهما وروى ذلك في تفسيره سئة اشارة الى  
 ان اراد منها نوع منها عند الحكم (قوله والراء) عطاف لازم (قوله أي هي مختصة الخ) وقال العصام  
 أي لا جملنا هذه لا غيرنا يعني لاسبب لهذه الحسنة الا نحن فلاما لا تعلل بالالاختصاص لانه مقتضى  
 يطهروا وموسى ومن معه أي يقولون هذه بشا آمتهم وسبب حدوثها هم فتفسير الشارح قوله لانهما بانها  
 مختصة بنا لمثل نظر اه ملخصا (قوله ونحن مستحقوها) اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة فيجب  
 الاستحقاق بالحسب الوقوع فان الحسنة لم تكن مختصة بهم عند الحكم (قوله أي يتشاءموا) التشاؤم  
 ترقب حصول المنكر ودوقوله بموسى أي بسبب موسى ومن معه (قوله أي الحقيقة) أي في ضمن فرد غير  
 معين فإل في الحسنة العبد الذي (قوله كالواجب) لم يقل واجبا لان ههنا من الاحتاس ما لم يقع أصلا  
 كالغناء (قوله بخلاف النوع) فيه بحث لانه انما يصح في نوع معين لا في نوع ماله أيضا كالواجب

الوقوع ففعل المراد بقوله فما تقدم الجنس أى وأما هو بمنزلة كالوقوع إذا لم يبدعه ماسم فقولوه بخلاف  
 النوع أى العين كفى سبته (قوله لتدل على التقليل) فيه إشكال لأن المطلوب لتقليل الوقوع والتسكير  
 أعاديل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير وقد يجاب بان المراد بالذلة لما يكون على  
 سبيل المناسبة وتقليلها في نفسها يناسب لتقليل وقوعها فهو إشارة في الجملة عليه بس (قوله وقد تستعمل)  
 هذا مقابلاً للأصل في قوله السابق لكن أصل أن عدم الجزم بوقوع الشرط ولم يذكر نظيره ذلك في أذا بان بين  
 أنها قد تستعمل في مقام الشك لنظيره استعماله في مقام الجزم مع أن قوله السابق وأصل إذا الجزم بدل  
 على أنها قد تستعمل في غير الجزم والأفلا ينجد ذكر الأصل وحيداً فينبغي أن يقال أنها قد تستعمل في الشك  
 لما يناسب ذلك من الأغراض كالإشارة إلى أن مثل ذلك الشرط لا ينبغي أن يكون مشكوكاً بل لا ينبغي إلا  
 أن يكون مجزوماً به وكعدم شك المخاطب وكتنزيهه منزلة الجزم وكغلب الجزم على غيره فليتأمل بس  
 (قوله في مقام الجزم) أى حاله وقد مر مقام تعاريفه بالمتنازع والاضاح قال في الأطول وهي الصواب لأن  
 أن تستعمل في الجزم (قوله بوقوع الشرط) فيه شبهة نظراً إلى الأمثلة المذكورة ولا فقد تستعمل في الجزم  
 وعدم وقوعه أيضاً الذي هو خلاف أصلها أيضاً لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة (قوله خوفاً من  
 الأسد) لكونه أوصافاً لا يعلم أحد بوجوده في الدار وهذا التجاهل بعدم علم الحافى إذا اقتضاه المقام  
 كافي المثال فإن كان إرادته مجرد الظرفه كان من البديع فلا بد ما قيل أنه من البديع فيكون ذكره هنا  
 تطفلاً (قوله وأولعدهم من المخاطب) عطف على تخاهلاً وأنى بالألام لأن شرط نصب المفعول له أن يكون فعلاً  
 ففاعل الفعل المعلل والتجاهل فعل المستعمل فغصب وعدم الجزم للمخاطب بخبر بس وكتب أيضاً قوله أو  
 لعدم جزم الخ وهذا ما بعد ما اعتبره محال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما  
 بعد تأمل (قوله كقولك لن يكذب الخ) المثال يخجل التجاهل للآية وقطع المنازعة وعدم المخاطب فذلك  
 اكتفى به لأن عدم تنبيهه على كونه محتملاً كإنبه عليه في قوله تعالى وإن كنت في ريب مما يشكرك به خصه  
 بالثاني فذلك خصه الشارح المحقق في الشارح بالثاني وإن جعله في شرح المفتاح لهما أطول (قوله لن  
 يكذب) المراد به من لا يصدق أى لا يعتقد صدقاً فكيف بالتكذيب عن عدم التصديق وهو صادق  
 بمن يشك في صدقاً أو يتوهمه وليس المراد من يجزم بكذب ولا كان مدخولاً في مجز وما بعدم وقوعه  
 عند المخاطب كإنبه مجز وموقعه عند المتكلم فلا يصح سوى الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب  
 أو قال المراد بالتكذيب قول المتكلم كذباً لأنه يقال صدقت فلا نأى قالت صدقت وكذبته أى  
 قتله كذب والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم (قوله فإذا فعل) للتقرير  
 أى لا تقدر على ما يدفع بخلاف أطول (قوله العالم بوقوع الشرط) أى أو بلا وقوعه واقتصر على العلم بالوقوع  
 نظر المثال (قوله لتخالفه مقتضى العلم) لك أن تجعل نكتة التنزيل بحسب ما هو موجب الجواب بغير  
 النظر بين ذوالفضل أه أطول (قوله كقولك لن يذى أباه الخ) لك أن تعترف في هذه الصورة تنزيل  
 المتكلم نفسه منزلة الشاك لأن فعل المخاطب من أذاه أباه كآته أو قعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة  
 حال المتكلم كما هو الأصل في أن فترى (قوله أى لتعبر المخاطب) التعميد للمخاطب منظوره في المثال  
 والافتقار يكون التعبير لغير المخاطب بخوان كان هذا أباز بد فلا يؤخذ (قوله على الشرط) أى على وقوع الشرط  
 منه أو اعتقاده بما في الأطول (قوله وتصوير) عطف سبب أى تصور المتكلم للمخاطب أى فهم  
 وتبيين وقوله أن المقام أى الذى في شأنه أورد الكلام ع ق وكتب أيضاً قوله وتصوير أن المقام الخ  
 وربما تحقق التصور بدون التوخي كفى قولك أن كان بالك فلا يؤخذ لأن فيه اشتغال المقام على مصدر  
 الإذاء من المخاطب وهو يعلم الشرط عن أصله لكن لا توخي على وقوع الشرط من عبد الحكيم أه (قوله  
 كما يفرض الحال) يعنى كأن استعماله في الحال المحقق شأتم كعدم استعماله هنا في الحال المقدر عبد  
 الحكيم (قوله الغرض من الأغراض) كالتيكس والإزام والمباغة ونحو ذلك سم وكتب أيضاً  
 ما فيه سوى يبينه وبين الممكن في الاستعمال أطول (قوله أى أنهم لم كفرض الخ) أشار بذلك إلى  
 أن الغاية عطف على فعل مقدركم وهو مذهب صاحب الكشاف رعاية لجزالة المعنى وليس مذهب وجوب

في جانب السبته بلفظ  
 المضارع مع أن قد ذكره  
 بقوله (والسبته تادئة بالنسبة  
 إليها) أى إلى الحسنه المطلقة  
 (ولهذا سكرت) السبته  
 لتدل على التقليل (وقد  
 تستعمل أن في مقام الجزم)  
 بوقوع الشرط (تجاهلاً)  
 كما إذا سئل العبد عن سيده  
 هل هو في الدار وهو يعلم أنه  
 فيها فيقول إن كان فيها  
 أشرك فيجاهل خوفاً  
 من السيد (أولعدهم من  
 المخاطب) بوقوع الشرط  
 فصرى الكلام على سنن  
 اعتقاده (كقولك لن  
 يكذب) أن صدقت فإذا  
 فعل مع علمك بأنك صادق  
 (أو تنزيهه أى تنزيل  
 المخاطب العام بوقوع الشرط  
 منزلة الجاهل لتخالفه  
 مقتضى العلم) كقولك  
 لن يذى أباه أن كان أباه  
 فلا تؤذ (أو التوبيخ) أى  
 لتعبر المخاطب على الشرط  
 (وتصوير أن المقام لشتاله  
 على ما يقام الشرط عن أصله  
 لا يصلح إلا لفرضه) أى  
 ففرض الشرط (كما  
 يفرض الحال) لفرض من  
 الأغراض ونحوه أفترض  
 عنكم الذكر) أى أنهم لم  
 يفرض عنكم القرآن

ومنافيه من الامر والنهي والوعود والعبد (صفحة) أي أعراضاً ولا أعراضاً أو معرضين (ان) ٢٢٧ كنتم قوماً مسرفين فحين قرأ ان

بالكسر) فكأنهم مسرفين أمر مقطوع به لكن حتى يلقظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون الاعلى سبيل الفرض والتقدير كالحالات لا لتشمل المقام على الآيات الدالة على أن الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً فهو بمنزلة الحال والحال وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكانتم يستعملون فيه ان لنزله منزلة لا قطع بعلمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبركت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد لآلينا أول العبادين (أو تغلب غير المنصف) أي بالشرط (على المنصف) به كما إذا كان القيام قطعي لعمرو لزيد غير قطعي لعمرو فتقول ان قتما كان كذا (وقوله تعالى) الخطابين المرئيين (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها) أي يحتمل ان يكون للتوبيخ والنصوير المذكور وان يكون تغليب غير المرئيين على المرئيين لأنه كان في الخطابين من يعرف الحق وأما غيره فلازتاب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل المجموع بمنزلة غير المرئيين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال فيه

التقدير في أمثال هذه العمارة وان صرح بذلك الرضي بدليل أنه حزم في قوله تعالى أو امان أهل القرى انه عطفت به أخذناهم فهو أكثرى عنده عبد الحكيم وسيدويه والجمهور على أن المزمع من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيهاً على اصلها في التصدير فان أخواتها تنوعن العاطف على القياس نحو فان يذهبون فاني توفىكون فهل يملك الا التوفىكون من الفسري (قوله وما فيه الخ) عطفت خاص (قوله أي أعراض الخ) على الاول مفغول مطلق من غير لفظه وعلى الثاني مفغول له أي اعتباراً لا لأعراضه وفيه فاعله وفاعل الفعل العمل وعلى الثالث حال بمعنى الفاعل عبد الحكيم (قوله ان كنتم) فان قلت هذا شرط فان جزأه قلت الجملة الشرطية وقعت حالاً فاستغنى عن الجزاء فغيرها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء سم أي جزأها محذوف دلالة ما قبلها عليه وقيل ما قبلها نفسه هو الجزاء كما ذكره عبد الحكيم (قوله فحين قرأ ان بالكسر) وأما من قرأ بالغ فالحق أن كنتم الخ فهو تعليل بتقدير اللام وقرءة الغنغ بدل على ان الاولى جعل المكسور وفجر السببية بفجر يدعاهن الشك لان الاولى توافق القراءتين كذا في بس (قوله والحال وان كان الخ) جواب سؤال تقديره اذا كان منزلة الحال فلا تستعمل فيه ان لماس من أنه يشترط فيها عدم الجرم بوقوع الشرط ولا وقوعه والحال مقطوع بعدم وقوعه سم (قوله لكانتم الخ) فان قلت ما القائد قد في ينزل او لا منزلة الحال ثم ينزل منزلة لا قطع بعدمه ولا بوجوده قلت لان التدرج المبلغ انه نزل استداء كذلك فاعتبارها انتهى وهي نكتة مطلوبة ع سم وقوله المبلغ أي في التوبيخ (قوله لنزله الخ) حاصله ان في مثل ذلك نزولين الاول نزول المقطوع به بمنزلة الحال الثاني تنزيل الحال بمنزلة المحتمل المشكوك (قوله له عبد التبركت) أي اسكات الخصم والزامه من جهة ان الخصم اذا نزل منزله على انظار مدعى في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه فثبت ترتب عليه لازمه سم الانقضاء كما في آية وان كنتم في ريب أو لا فاطعاً طعاً جاءه بممكنه في ذهنه كما في آية قل ان كان للرحمن ولد ينسب على ان المراد فانا أول الناهيين للولاء الموحدين لله والوجه الآخر ان المراد فانا أول المطيعين لذلك الولد لو كان لكنه لم يمكن فاعيدى وحده ع ق (قوله أو تغلب غير المنصف الخ) كيف يغلب العدمي على الوجودي الان يقال يجوز ذلك باعتبار قوله لا افراد كونها أو باعتبار الاعماله وعدمها ونى (قوله غير المنصف) أي غير يحقق الانصاف على مافي المطول لكنه لا يناسب ما سبقه في الآية الاية وكنت أيضاً مناهي الذي هو موقع لان (قوله على المنصف) أي بالافعل فيماذا كانت أداة الشرط داخلة على كان أو من يتحقق أنه سيتم في المستقبل فيماذا لم يكن مدخول الشرط كان (قوله غير قطعي لعمرو) بمعنى ان عمرامشكوك في قيمه (قوله الخطابين المرئيين) جعلهم مرأين وان كان بعضهم غير مرأين باعتبار التغلب الذي سببته (قوله أي يحتمل أن يكون للتوبيخ) الظاهر ان الخطابين بالآية جميع من لم يؤمن وفهم غير المرأين فالأحسن في التوبيخ أن يعتبر أن لا تغلب المرأين على غيرهم فيرى في الأطول خلافه حيث قال عقب قول المنصف بمخاطبها المكن على الاول الخطاب مجرد المرأين لانهم المؤمنون على الرب وعلى الثاني الخطاب مجتمع من المرأين وغير المرأين (قوله لنزله غير المرأين) قال ع ق ونظائر ان المراد بغير المرأين في هذا المقام من لم ينصف بالرب يساً من شلق فيهم لا من أحد ما علم من أن الخطابين فهم من يعرف الحق وأما غيره فعنادا ولا آخر ان الخطابين هذا الكلام هو انه تعالى لما عني اسكون غير المرأين بالنسبة اليه تعالى هو المشكوك في ربه وهذا المرأين في التغلب في الآية السكرة على هذا روي انه غلب المعلوم في ربه على الذي علم ربه هو مقتضى عبارة المنصف كما اثرنا عليه قبل (قوله وههنا بحث) حاصل البحث ان حقيقة التغلب ان بأختلاف الكثرة والماليس ما هو يغلب ما لماعلى ماليس لها وههنا ليس كذلك لان البعض مرأين قطعاً والبعض الآخر غير مرأين قطعاً فليرو جميعاً بل يان فبعد التغلب لا يكتفي بل لا بد من أن يضم في آخره يصبح استعمال ان هنا (قوله) وليس المعنى ههنا على حدوث الخ دفع لان قال جواباً عن الاشكال الشرط انما هو وقوع الارتاب لهم في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فهو من المعاني المحتملة المشكوكه سم ونظاره الاحتياج الى التغلب مع هذا الجواب وليس كذلك لان الواقع منهم الرب مشكوك في ربه في المستقبل لكن يقع منهم

كذلك ان قطعي الوقوع لانما استعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وليس المعنى ههنا على حدوث الإرتاب في المستقبل

فتمامل عوق وبمارة قوله وليس المعنى الخ جواب عما يقال أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لآراء  
 البحث المذكور المحتاج في دفعه إلى التبريل الآتي مع أن أداة الشرط وهي أن تجعل الماضي مستقبلا  
 والامور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها ولو كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالاً لكن يجري الكلام على  
 التصق العربي وعلى الوجه الذي يجري عليه على تقدير أن ينطق به مخلوق وحاصل الجواب أن كان لا تغلبها  
 أن لا استقبال (قوله ولهذا زعم الخ) أي وهذا يدل على أن المعنى هنا على المضى لأن اذلضى (قوله على  
 أن أن لا تغلب كان الخ) وقيل أن تغلب كان إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال الماضية وهو مدح الجهور  
 كما في بس (قوله وتوالة كان على المضى) قال في المطول لأن الحديث المطلق الذي هو مبدل له يستفاد  
 من الخبر فلا يستفاد منه إلا الزمان هو قوله يستفاد من الخبر أي في ضمن استفادة الحديث بخصوص منه ولا  
 يضرب أن هذا التعليل لا يجري في أخوات كان كصا مثل إذا الانتقال الذي هو مبدل له لا يستفاد من الخبر  
 حتى يتعمق دلالة على الزمان لأن المدعي مخصوص بكان كما في القرى عن الرضى لكن ربما رد أنه كما  
 اعتبر الانتقال في صا اعتبر الاستمرار أو الانقطاع في صكان وهما غير مستفادين من الخبر قطعاً فلا يتم  
 التعليل (قوله لما غلب صار الجمع الخ) أعاده مؤلفه لما بعده (قوله على سبيل القرض والتقدير) بأن نزل  
 الرب المقتطوع بعينه منزلة المشكوك فيه فبه تزيلان كما في أن كنتم قوم مسرفين (قوله والالزام)  
 أي بما يقوله المنكر سم (قوله كقوله تعالى) فإن آمنوا بمثل ما آمن به فقد اهتدوا فإن الإيمان بمثل  
 القرآن محال لعدم وجوده يفرض لماذا كروا لتسكت في فرض المحال تكون من جهة أن الخضم إذا نزل  
 معه إلى أظفار مدحاه في صورة المشكوك لاطمأن لا يستماعه في (قوله والتغلب يصري الخ) قال في المطول  
 وجيب باب التغليب من الجازلان اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضعه الأثرى أن القانتين موضوع للذكور  
 الموصوفين بهذا الوصف فأطلقه على الذكور والآننا أطلقه على غير ما وضعه قال الحنفية  
 ووجه كونه مجازاً في تغلب جانب المعنى نحو بل أنت قوم تجهلون أن صفة تجهلون موضوعه الخطاب  
 مع جماعة لم يذكره وبالفاظ الغائب ولم يجرى صفة لهم والظاهر أن علاقة الجازل المحاور في الذهن أوفى  
 الذكور وغيرهما فإن قلت أي فرق بين هذا وبين الجمع بين الحقيقة والظاهر أن يناديه أنه منه قلت أحاب  
 السعد نفسه وتبعه السيدان الجمع أن أراد باللفظ كل من ما وهما أراد به معنى واحد تركب من المعنى  
 الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازاً والعبث فيه محال (قوله في  
 فنون) أي في أساليب واعتبارات أحوال ولا يختص بالنوع السابق وليس المراد بالقنوت العلوم سم (قوله  
 كقوله تعالى وكانت من القانتين) يعني التغلب على أن من للتبعض فإن جعلت ابتدائية أي ناشئة من  
 القوم القانتين لأنها من ذرية هرون أخي موسى فلا تغلب لكن جعلها للتبعض هو الوجه لأن القرض  
 مدحها بأنها ضدت بشرائعها وصكتبه وكانت من المطيعين كما في المطول يعني فالقرض مدحها  
 بالحسب لا بالنسب قاله سم (قوله غلب الذكور الخ) ويجتدل أن يكون لفظ القانتين صفة لجمع أي من الجمع  
 القانتين ولفظ الجمع مدح في وصف حقيقة بوصف الذكور وأن واقعاً على مؤثف فلا تغلب ع س  
 سم (قوله الصفة المشتركة) وهي القنوت ونكتة هذا التغلب الأشعار بأن طاعتها لم تقصر عن طاعة  
 الرجال حتى علت من جلتهن بس (قوله بل أنت قوم تجهلون) قال يس قال في العروس في تسمية هذا  
 تغلباً نظراً لثاقفه مراعاة المعنى وفي المعنى في بحث التغليب وجمع جماعة أن منه يأمل الذين آمنوا ونحو بل  
 أنت قوم تجهلون وأما هذا من مراعاة المعنى والأول من مراعاة اللفظ اه وقضيت أن صيغة تجهلون ترجع  
 لقوم باعتبار معناه وهو ما ذكره الشارح هنا وقال في أوائل الباب السابع وإن كان الخبر من بلاغ غير مقصود  
 لذا قيل خبر موطن كقوله تعالى بل أنت قوم تجهلون وقوله

ولهذا زعم الكوفيون أن  
 أن ههنا بمعنى إذا وض  
 المراد والزجاج على أن أن  
 لا تغلب كان إلى معنى  
 الاستقبال لقوله لا لله على  
 المضى فيجوز التغلب  
 لا يصح استعمال أن ههنا  
 بل لأن من أن به لا يغلب  
 صار الجمع بمنزلة غير المرابين  
 فصا الشرط قطعي الانتفاء  
 فاستعمل فيه أن على سبيل  
 القرض والتقدير لتسكت  
 والالزام كقوله تعالى فإن  
 آمنوا بمثل ما آمن به فقد  
 اهتدوا وقل أن كان للرجل  
 ولد فأن أول العابدين  
 (والتغلب) باب واسع  
 يجري في فنون كثيرة  
 (قوله تعالى وكانت من  
 القانتين) غلب الذكور على  
 الأنثى بأن أجرى الصفة  
 المشتركة بينهما على طريقة  
 إسحاق على الذكور خاصة  
 فإن القنوت مما وصف به  
 الذكور والآننا لكن لفظ  
 قانتين أنما يجري على  
 الذكور فقط (و) نحو  
 (قوله تعالى بل أنت قوم  
 تجهلون)

كفي بحسبي نحو لا أني رجل \* لولا مخاطبتي نالك لم ترفي

ولهذا أعاد الضمير به قوم ورجل إلى ما قبله حالاً ما هو في رسالة الالتفات لولا أن كان بلا شأنا وهو ما يظن  
 أنه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى بل أنت قوم تجهلون لأن في لفظ القوم جهتين غيبة  
 وخطاب لانه اسم ظاهر غائب وقد جعل على أن قصار عبارة عن الخطاب ثم أنه وصف بجهلونه اعتباراً

لجانب خطابه المستفاد من جملة على أنتم وثر جماله على جانب غيبته الثابت له وفي نفسه لأن الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وكل فهو في الحقيقة اعتباراً بجانب المعنى وتغليب على جهة اللفظ وهذا القدر لا يتغير الأسلوب ولا يتحقق النقل من طريق إلى آخره وبه يتضح صحة أنه من التغليب تتأمل أم يجوز وفي عهد الحكميم ليست إلا به من الالتفات من الغيبة التي في قوم إلى الخطاب على ما فهمه أذ ليس المراد بقوم قوم موسى حتى يكون المعبر عنه في الأسلوبين واحداً بل معنى كل جمل على قوم موسى (قوله غلب جانب المعنى) أي الخطاب وقوله على جانب اللفظ أي الغيبة نظراً إلى قوم (قوله لكنه في المعنى) لاختصاصهم بالجل عليهم عبد الحكميم (قوله ومنه) فصله بين عن النوعين السابقين تشبيهاً على أن بينه وبينهما اتفاقاً وذلك لشهرة كثير منه وبذلك مقامات عديدة كالأوين والعبرين فكانه قال ومنه ما اشتهر من أبوين ونحوه وكتب أيضاً قوله ومنه أن علم أن هذا التغليب يسمى تغليب التنشئة وظاهر كلام القوم أنه معاني بل صرح بذلك غير واحد كابن تفرغ في شرح التسهيل حيث قال ما ورد من تنشئة تختل في اللفظ كالقمرين يحفظ ولا يقاس عليه فإن قلت التغليب مجازوه ولا يتوقف على السماع بل على العلاقة والقرينة قلت فالأول ما يعرف به المخازع من وجوب الأراد بأن لا يطرد كما في أسأل القرية أي أهلها ولا يقل أسأل البساط أي صاحبه أو بطرد لأجوباً كما في الأسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير وجوب الحوزة أن يعرف بعضها بالحقيقة فقوم ذلك يدل على أن اللفظ يستعمل في محل لوجود العلاقة لا يجوز استعماله في محل آخر لوجود تلك العلاقة ألا ترى أن اللفظة تنطلق على الإنسان لظوله ولا تنطلق على طول آخر غير الإنسان وإن رآه تستعمل في الزادة للجمادى وتستعمل الشبكية في الصب للجمادى بس بعض اختصار (قوله كالعمرين) قبل المراد عمرين الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده أنه قبل عثمان رضي الله عنه تسأل الشجرة العمرين نعم قال قتادة أعتق العمران فن بنهما من الخلفاء أمهات الأولاد وهذا المراد به عمرو وعمر بن قيس (قوله والقرين) للشمس والقمر وعله قول المتنني واستقبلت قرا السماء بوجهها \* فأرتقى القرنين في وقت معا

غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لأن القياس يجعلون بناء القيسية لأن الضمير عائد إلى قوم ولقطه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكنه في المعنى عبارة عن الخطابين تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة (ومنه) أي من التغليب (أبوأن) اللاب والام (ونحوه) كالعمرين والي بكر وعمر والقمرين الشمس والقمر وذلك بأن يغلب أحد المصاحبتين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر منفعلاً في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد إليهما جميعاً فقل أبوأن ليس من قبل قوله تعالى وكانت من القانتين كما توهمه بعضهم لأن الآية ليست صفة مشتركة بينهما كالتقوت فالخاص أن مخالفة الظاهر في مثل القانتين من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل أبوأن من جهة المادة

أراد الشمس وهو وجهها وقرا السماء به عن أي وجهها السدة صفاته انطاعت فيه صورة القمر لما استقبلته كانتطعم الصورة في المرأى فرأى ربه وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز أنه أراد قرا وقرا أنه لا يجتمع قران في لسله كمال اجتماع الشمس والقمر وما ذكرناه أمسح أيضاً القرآن في العرف للشمس والقمر فترى بعض اختصار (قوله وذلك) أي كصفة التغليب (قوله بأن يجعل الآخر منفعلاً في الاسم ثم يثنى) ظاهره أن مجرد الاتفاق في اللفظ يكفي في التنشئة وأن باب التغليب مشى حقيقة وفي ذلك خلاف والأصح عندهم أنه لا يكفي الاتفاق في اللفظ ولو كان حقيقة في كل فلا يزال قران لحض وظهر ولذلك تأولوا الذين يسمون زيداً فسمع من ذلك هو ملحق بالثني وإن باب التغليب ملحق بالثني وكتب أيضاً ما نصه شيق أن يغلب أنه يغلب إلا أكثر على الأقل والأشرف على الأنفس لأن يكون لفظ الأعلى أثقل أو يكون مؤنثاً على ذكر الأدنى فغلب ما لفظه أخف كالعمرين أو يكون مذكراً كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس وإن كان الغائب أكثر أو أشرف من المخاطب والمخاطب أكثر أو أشرف من المتكلم أطول ولا يخالف تلك القاعدة إلا نكتة كقوله في الحديث بأحد العمرين فتغليب عمر عن عمر أخف منه لتعلق رغبته بعمر وقد حققه الله تعالى وكسبية الشخص الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم يعمل يديه جميعاً ذا الشمالين وليس هو ذا البدن وإن توهم الزهري في ذلك أن ذا البدن اسمه الحنزا بقوذا الشمالين اسمه عمر فتغلب الشمال مع أن العين أشرف لأن مخالفة العادة إنما حصلت بعلم الشمال أم من س وقد يقال لفظ الشمال أخف من لفظ اليمين لأن الألف أخف من الباء فلا يراد (قوله والصيغة) عطف تسبى أي دون المادة فإن مادة التقوت تكون في الذر والائني (قوله وفي مثل أبوأن من جهة المادة وجوه اللفظ) أي وفي الهيئة أيضاً ذهنية التنشئة موضوعة لثبوت كنه لفظاً ومعنى على مذهب الجمهور وأول لفظاً فقط على مذهب ابن الحارثي وأما القصر على جهة المادة لأنها جهة الافتراق بين مثل أبوين ومثل القانتين لكن ارتكاب الجار في المادة في مثل أبوين

لضرورة الهمة اذهبة التثنية ههنا لا يمكن الا بعد تغيير مادة أحد الشئين الى مادة الاخر فحينئذ يوضح  
وزادوه وظهر انه لا يخالف للظاهر من جهة الهمة على مذهب ابن الجاحظ الا لو اشترط في التوافق لفظا  
مكون للفظ حقيقة في كلا الشئين فان يتغير بكون اللفظ في أحدهما حقيقة ولا يخرج الى ما يمكن  
تجوز في نفس همة التثنية انما التجوز فيما بيني عليه التثنية فأمس (قوله وجوه اللفظ) عطف تفسير  
وقوله بالكسبة تأكيده (قوله ولكونها الخ) علمه مقدمة على المعاول (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله  
متعلق بغيره) أي ظرف لغو متعلق بغيره ويحتمل الحالية منه والوصفية به بتقدير المتعلق بغيره وأمره  
فيكون مستقرا كذلك في الفترى وكتب أيضا قوله متعلق بغيره لانه بمعنى حصول فهو وان كان حامدا لانه  
في الحصول وهو حديث فهو كالمصدر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله على معنى الخ والحاصل أنه أعطى  
ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر (قوله ولا يجوز الخ) نقض بان التعليق جعل الشيء متعلقا بالحاصل في  
الحال والمتعلقة في الاستقبال وتعلق الظرف بالمعلق الذي تضمنه التعليق لا بالحاصل اهـ ملخصا من  
الاول والفترى (قوله فعلية) أي لا اسمية وقوله استقبالية أي لا ماضوية ولا حالية وكتب أيضا قوله  
الاول والفترى كأنه لم يقيد بالخبرية ذهبا الى جزاء انشائية الجزاء لا تاويل الى الخبر كما صرح به  
الشارح المحقق وان خالفه السيد قال في الاطول وهي ناحت مشرب لا ينسب قوته وهو أنه هل يصح  
كون الطلب جزءا لا تاويل الى الخبر أو لا كما ادعاه السيد السند وادعى ان الوجدان لا يصح يحكم بان  
الاشياء لا تقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل الى الخبر فكل جهة طريقة محتملة الصدق والكذب  
وان جعل الجزء انشاءا والحلق الشرطي قولنا ان بناءك زيدنا كرمه ملاقيد للطلب لا للطلب والطلب  
تعلق بالا كرام القيد وكيد لا والطلب في الطلب ككلامنا في الخبر في كمال القيد في ضرب زيدنا  
غدا لم يتعلق بالخبر بل بالخبر عنه فكذلك في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا تختمل الصدق  
والكذب نعم لو كان المقصود بالا في الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المتأخر ونوعه  
المصنف كان الامر على ما ذكره السيد السند فيكون هذا الخلاف متفرع على الاختلاف في النسبة التامة  
في الشرطية من أنها بين اتركيبين أو في الجزء أطول (قوله فيتمتع بثبوته) فيه ان هذا لا يقتضي الفعلية بل  
يقضي ما يدل على الحدوث ومنه الاسمية التي خبرها فعل يجوز ان يطلق لانها تنسب الاستمرار القيدى  
نأمل أحاب الاستاذ بان الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدّد سم وكتب أيضا قوله  
ثبوتية أي القيد له الاسمية وقوله ومضيه أي المقيد له الماضوية سم (قوله ويتمتع الخ) لغائل أن يقول  
ان أو بدنه متعلق الجزاء على الشرط وقوعه بعد وقوعه فلا ينسب ان معنى التعليق ذلك وان اراد به وقوعه  
لاحول تقدم العلة لان العلة هنا علة باعثة وهي انما يجب تقدمها اذهنا لا وجودا خارجيا (قوله حصول  
الحاصل) أي فيما مضى أو الآن يس (قوله ولا يخاف ذلك) أي كون جليق الشرط والجزاء استقبالية  
لا يقال رد عليه قوله الا في وقد تستعمل ان في غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعملها قلنا لا غير الاستقبال  
من غير كسبة لم يصح قوله ولا يخاف ذلك لان كسبة والتعليل بقوله لا امتناع بخلاف الخ لا تاويل الكلام  
هنا حيث أريد الاستقبال بدليل ان هذا امر تب على قوله سابقا ولكونها متعلق امر بغيره في الاستقبال  
وقوله وقد تستعمل الخ حيث أريد غير الاستقبال فهو مسألة أخرى من سم بالخصار (قوله اسمية)  
استشكل بان جملة الشرط لا تكون الا فعلية لا اسمية وجوابه أن بعضهم أخازان تكون اسمية فيكون  
مبنيا على هذا القول عس وانظر هل يجوز أن يكون بالنظر لا ذاعلى القول بانها لا تختص بالأفعال سم  
(قوله ومعناه أن تعتدبا كراما أي) أي أن تعدا كراما أي على وتب بعدى (قوله الآن) هو وأمس  
ظرفان لا كرام لا اعتدادا من سم (قوله فاعتدبا كراما أي) أي أعدا أنا وكتب أيضا ما نصه بصيغة  
الامر والمضارع كما في سم (قوله وقد تستعمل ان في غير الاستقبال) أي وقد استعملت اذا الماضي حتى  
اذا سوى بين الصدقين ولا استمرار نحو واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا مطول وكتب أيضا قوله في غير  
الاستقبال أي لفظا ومعنى وعلم من هذا الاستعمال أن قوله سابقا ما الشرط فانه مقروض الحصول في  
أن في غير الاستقبال

بعدوا والحال مجرد الوصل  
والى بعدون الشرط نحو  
زيد وان كنتم لا تحبون وعبروا  
وان اعطى جاهدا ثم وفى  
غير ذلك قليلا كقوله  
فيا واطى ان فانتى بل  
سابق

من الدهر فليعلم لسا كنك  
البال

ثم اشار الى تفصيل النكتة  
الداعية الى العدول عن  
لفظ الفعل المستعمل بقوله

( كابرار غير الحاصل

في معرض الحاصل لقوة

الاسباب المتأخذة في

حصوله نحو ان اشترينا

كان كذا حال انقاد اسباب

الاشتراء (او كون ما هو

لوقوع كالواقع) هذا عطف

على قوة الاسباب وكذا

المعطوفات بعهد ذلك

باولائها كما عاين لا برا غير

الحاصل في معرض الحاصل

على ما اشار اليه في اظهار

الرغبة ومن زعم انها كلها

عطف على ابراز غير

الحاصل في معرض الحاصل

فقد سهوا بينا

(او التفاضل واظهار الرغبة

في وقوعه) أى وقوع

الشرط فنحو ان ظفرت

بحسن العاقبة فهو ابرام

هذا يصلح مثلا للتفاضل

ولاظهار الرغبة ولما كان

اقتضاء اظهار الرغبة ابراز

غير الحاصل في معرض

الحاصل يحتاج الى بيان ما

اشار اليه بقوله (فان

الطالب اذا عظمت رغبته

الاستقبال معنى على الغالب (قوله وان كنتم في ريب) ان كان الملقى عليه حقيقة هذا الفعل فهو  
مشكلا لان الملقى مستعمل ولا يمكن تعليقه بالمأخوذ وان كان التقدير وان ثبت أى في المستقبل كونكم  
فيما مضى كذلك فلم تستعمل ان حقيقة الامر المستقبل تأمل سم وأجب بان المعنى وان كنتم في  
ريب أى وسافروا الى وقت الخطاب للعلم بان من امر يطلب المعارضة والمرباب في الحين الذى سبق منه  
الريب وهو الا موثمن فليعلم حرف (قوله مجرد الوصل والربط) ولا بد كونه حثيفا جزءا مطولا وفيه  
ان ان حثيفا ليست شرطية والكلام في الشرطية الا انه اذا افادة انها تختار عن ج الشرطية سم قال  
يس وزعمنا شعر قوله ولا بد كبريان له جزءا مفردا وهو ما يقتضيه كلامه في تذييل الباب السابع يمكنه  
في حيث المساواة من الباب الثامن نقل عن كثير من النحاة التصريح بعدم احتياج مثل ذلك الى الجزاء  
اه لمخلصا قوله وفي غير ذلك قليلا أى وتستعمل في غير الاستقبال قليلا مع كونها للشرط سم (قوله  
فيا واطى الخ) المعنى ان كان زمان سبق من الدهر فوث على المقام في واطى فليط به فلوب ساكنه اه  
حفيد وفى القري بانصه قوله فليعلم دال على الجزاء وهو محذوف أى يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشئ  
بالضم او بفتح كعلم أى صار لينا والبال القلب اه وفى يس أن البال هنا معنى الحال وكتب ايضا قوله فليعلم  
على صيغة المجهول سيرا وبالبال نائما فاعل يس (قوله في معرض) أى في صورة سم وكتب ايضا  
ما نصه على وزن مسجود موضع عرض الشئ أى اظهروه لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يضرب  
على مفعول بفتح الميم وكسر العين انظر يس (قوله الحاصل) أى في الحال أو المأخوذ (قوله لقوة الاسباب)  
أل ليس فيسمل ماله سبب واحد نبوي (قوله المتأخذة) أى المجتمعة التى أخذ بعضها ببعض بعض  
فان الشئ اذا قويت اسبابه يعمد سلا (قوله انقاد) أى انتظام سم (قوله للوقوع) أى لبل الوقوع  
سم (قوله كالواقع) أى في ترتب عمدة الوقوع في الجملة على كل ع (قوله هذا عطف على قوة الاسباب)  
أى من عطف العام على الخاص لان كون الشئ للوقوع مالم القوة الاسباب مالم العلم بوقوعه من جهة أخرى  
ع ق والذي يظهر ان في عطف العام على الخاص بما وفى عكسه من الخلاف واشهر فيه المنع (قوله  
على ما اشار اليه) أى المصنف في قوله (ان) فان الطالب الخ فان عمله ان في اظهار الرغبة تقدير غير  
الحاصل حاصل لا يتخلل كذلك لو كان العطف على ابراز لما تانى هذا البيان سم (قوله فقد سهوا بينا)  
لانه خلاف ما اشار اليه المصنف في اظهار الرغبة من انها أى المعطوفات على لاه لا ابراز لان المعنى عليه  
لا يستقيم لان كون ما هو لوقوع كالواقع لا يصلح بمجرد سبب في الخلفية والازم للخاتمة في كل تركب كان  
فيه ذلك مع انه ليس كذلك وانما السبب قصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لذلك سم واضعنا بزم  
عليه انحصار سبب الارزاق في الاسباب وليس كذلك يس ولان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل  
مشمول على المعطوفات فلا تكون قسما له قاله النوني (قوله او التفاضل) هو ان يذكرا سببه السامع فان  
المخاطب اذا كان يفتي شيئا فغيره عنه بما شعر بحصوله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل ادخل عليه  
ذلك الارزاق السرور فيكون بذلك سببا للقيام ع (قوله او اظهار الرغبة) قال في الاصول والرغبة (قوله  
أى وقوع الشرط) يجوز زعود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد يس (قوله فهو المرام) أى الظفر  
(قوله هذا يصلح مثلا الخ) لكن اللفظ يختلف فاذا اردت التفاضل ففتح التاء لان حصول التفاضل انما  
يكون للمخاطب بخلاف اظهار الرغبة فانه يكون للتكلم يس بالمعنى وقرر بعضهم انه على جعله مثلا  
لاظهار الرغبة تصح قراءته بفتح التاء وضعا اه و يؤيده قول الاصول او التفاضل من السامع او اظهار  
الرغبة في وقوعه من المتكلم نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة التثنية مثال لاظهار الرغبة وعلى  
صيغة المخاطبة مثال لما اه (قوله فان الطالب) علة لكون اظهار الرغبة علة لا ابراز غير الحاصل في  
معرض الحاصل وهى لانتفاء في حق الله تعالى مع ان الارزاق لاظهار الرغبة يقع في كلام الله تعالى فلا بد من  
السامع وارادة معنى مناسب في حقه تعالى قاله يس (قوله في حصول امرى) أى مستقبل سم (قوله بكثر  
تصوره) أى حصول صورته في الذهن (قوله فرجا) لاه لها التشكيك أى فيسبب الكثرة الخ سم (قوله اليه)

في حصول امرى بكثر تصويره) أى الطالب (ايه) أى ذلك الامر (فربما يخطئ) ذلك الامر (اليه)

تخصصاً) فيعتبره بلفظ الماضي (وعابه) ٢٣٣ أي على استعمال الماضي مع أن لظهور الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرر هو

أي إلى الطالب (قوله حاصلاً) أي فيما مضى (قوله وعابه) انما قال وعابه لتفاوت بينهما لأن الله تعالى  
متزه عن الرغبة والمراد هنا لامها وهو كمال الرضا أو الضأ لا يجري فيه البيان المذكور أو قول (قوله لاظهار  
الرغبة في الوقوع) معنى اظهار الرغبة في حقه تعالى اظهار شدته رضاءه اعادة التحصن فهو مجاز في لازمه وقبل  
المراد اظهار كون الشيء مرغوباً فيه في نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا في الفري (قوله  
فتياتكم) أي اياكم وقوله على البقاء أي الزنا (قوله يشعر بوجوب الخ) أحسن من تعبيره في المطلق  
يقضي أي يستلزم إلا اقتضاء ما يعلم مما يأتي (قوله أوجب بان القائلين الخ) وأيضاً لا التامة فيه من  
بردن التحصن ويكرهه الموالى على الزنا أيضاً الذي بردن التحصن لم يكن الزنا فلا يتصور أن كراهه  
عليه اه سيد أي بالشرط الموافقة الواقع لأن الكراهة انما هو حال اعادة التحصن اه ع (قوله فائدة  
أخرى) أي سوى استخراج عالم يكن فيه الشرط عن الحكم اه ع (قوله المبالغة في النسي عن الكراهة) أي لما  
في ذلك من التوبيخ للوأي بد كرم يظهر به فضيحتهم (قوله إذا اردن النعة) أي مع شدة ميلهم وشهوتهن  
ومعنة صهن وقوله فالوأي أحق بإرادتها أي لجمال وقلة ميله بالنسبة اليهن سم أي للمقصود ومن التقيد  
توجب الوأي فلا يفهمه وكسب أيضاً قوله فالوأي أحق بإرادتها أي فيكون نهيهم عن الكراهة قويا  
أكدا (قوله وبإضادالة الشرط الخ) أي وأقول في الجواب أيضاً هذا جواب ثان مقابل لقوله أوجب  
بان القائلين الخ لا بيان فائدة أخرى شرط وليس في قوله والأجاع الخ دعوى النسخ بالأجاع وبكيفية  
ما صرحوا من أنه يتحقق نامضاً وان لم يكن نامضاً بنفسه فاندفع اعتراضه بالتعدي بـ (قوله على انتفاء  
الحكم) أي عند انتفائه (قوله انما هو بحسب الظاهر) مراده ما قال النص (قوله بان ينسب الفعل  
الخ) لأد أن تكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقول الشافعي زيد مريد أنه ليس من  
التعريض في شيء (قوله ولقد أوحى السبل الخ) في التعريض فائدة ثان الأولى أن من هو أعلى مرتبة  
عند الله إذا كان الأشرار يحبط عمله فأحال غيره وهذا بالنسبة اليها فلا بردن الكفار لا يقولون بنبوة النبي  
صلى الله عليه وسلم على أنهم يقولون بنبوة غيره فيصعب بالنسبة اليهم أيضاً والثانية أن الكفار لا يستحقون  
الخطاب كاليهم في ذلك غاية الأدلال لهم بس (قوله فالخطاب هو الذي) المحصر على تقدير حصوله أضاف  
أي لآلته والآخر من الآلية مخاطب بدليل قوله وإلى الذين من قبلك وانما أورد الخطاب باعتبار كل  
واحد كما قاله البصافى سم وبس وقبل استعمل ضمير الخطاب المفرد فيما يشمل الغائب مجازاً وكتب  
على قوله باعتبار كل واحد من هؤلاء الحكم المذكور مخاطب به كل واحد منهم على حدته (قوله مقطوع  
به) أي في جميع الأزمنة (قوله لكن جى الخ) يفهم أنه لو لا التعريض لى بأفظ الاستقبال وكانت تصح  
أن الشرطية وفيه أنه إذا كان عدم إشرائه مقطوعاً به لا تصح لانها لا مزمومة وكوابه يؤخذ مما سبق  
أنهم يستعملون في مثل ذلك أن لتزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارتخا اعتنان سم (قوله  
لفظ الماضي) وان كان المعنى على الاستقبال عند الحكم (قوله الغير الحاصل) أي من الذي وقوله في  
معرض الحاصل أي منه (قوله على سبيل القرض والتقدير) متعلق بقوله الحاصل أي الأشرار الحاصل  
على سبيل القرض والتقدير (قوله بأنه قد حصلت أعماهم) لتحقيق سبه فيهم (قوله ان شئني إلا مبر  
لاضربته) تعريضاً بان من شئت استحق الضرب (قوله ولا يخفى الخ) رد لما عجمه الخلفاء من أن  
التعريض عامل من صدر منهم الأشرار في الماضي وأغيره وهذا يحصل بصيغة المضارع أعني لئن تشرك  
ووجه الرد أن من لم يشرك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعريض لا طائل تحته فزنى سم وقوله لما عجمه  
الخلفاء أي يناع على توهم أن التعريض نشأ من إسناد الفعل إلى من يتنعم منه ذلك الفعل لا من صيغة  
الماضي وبعبارة غيره ووجه الرد أنه لا يتعارض التعريض بالنسبة إلى من يصدر عنه الفعل في المستقبل لأن  
القصود من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على ما وقع لا ما سيق وأن التعريض انما نشأ من صيغة الماضي  
لأنه على خلاف الأصل فلا بد من طلب وجه لا تركه وهو هنا التعريض وأما المضارع فهو على أصله  
قد حصلت أعمالهم كما استعمل أحد فقهاء وقاله أن شئني الأمر لا ضربه ولا يخفى أنه لا م على التعريض  
من لم يصدر عنهم الأشرار وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض



فلا معنى لأدائه التعرّض (قوله لكونه على أصله) أي الشرط وانما يفهم التعرّض بمخالف مقتضى الظاهر فلا يقال ما لا يتم من التعرّض بل بالمضارع من صدرتهم الاشارة فيجاء في اعتباراته أنه اذا ترتب العقوبة على فرض اشراك في المستقبل فهم منه كل اشراك كذلك وان من صدرته في الماضي يستحق العقوبة ليس لمخالف (قوله نوع خفاء) أي دقة سم وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أي عند المصنف فخرى وكتب أيضا قوله نوع خفاء وضعف أما الخفاء فظاهر وأما الضعف فاما لما يوهب من أن التعرّض يحصل بصيغة المضارع وقد عرفت ان دفاعه عند الشارح واما لما ذكره بعضهم من أن الامام الموطأ تنوّهت بكون الشرط ماضيا لما تقرر في الضوم أن الجواب لما كان القسم لتقديمه اليه على الانتهاء قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لا نظرا فلا مدخل في التعرّض بل لكون الشرط ماضيا وهذا أيضا مدفوع بما ذكر مرارا من أنه لا تنافي بين مقتضيات الخازن عدها على أنه قد يقال المقصود من الاتيان باللام هو والتزام المضي في الشرط هو التعرّض فخرى سم (قوله في التعرّض لآي الخ) عبارة الاطول ونظيره في التعرّض مع ما ينجمان من التفاوت لفظا فان أحدهما شرط دون الآخر وأحدهما ارازي معرض الحاصل دون الاستحوا ومعنى من حيث أن قوله لنشأ شركتس بحسن تعرّض بل لمخالفته نصب لان هذا الحكم في حقه محقق بخلاف ومالي لأعبد الذي فطرنى وله بحسن تعرّض اه (قوله قوله تعالى ومالي الخ) اعترض بأنه يجوز أن يكون من الالتفات ولهذا تقدم التمثيل به للالتفات وأما الاستدلال بقوله واليه ترجعون فغير تام لاحتمال الالتفات والجواب أنه صالح للالتفات بان يكتفون قوله ومالي لأعبد الذي فطرنى مستعملا في مخاطبين بان يكون عبر عنهم بطريق التكلم مجازا وصالح للتعرّض بان يكون مستعملا في حقيقة من التكلم المخصوص فلا منافاة بين مافي الموضوعين وأما الاستدلال بقوله تعالى واليه ترجعون فهو استدلال ظني في الجملة ووجهه أنه على التعرّض ببي قوله تعالى ومالي لأعبد الذي فطرنى على حقيقته لان التعرّض بان يكون الابن المعنى الحقيقي وعلى الالتفات بان يكون مجازا والمحمل على الحقيقة أولى نعم على القول بجواز أن يكون التعرّض باعتبار المعنى المجازي يجوز حصول التعرّض به ناسم استعمال ومالي لأعبد الذي فطرنى في مخاطبين مجازا فان قيل كيف يمكن التعرّض به حيث شئت من التعرّض بكما تقدم قريبا أن ينسب الفعل الى أحد المراد غيره وعلى التجوز بفعله المنسوب اليه والمرا قد قلت قال الاستاذ بكفي مسدوق ذلك بحسب اللفظ فإنه بحسب اللفظ منسوب الى المتكلم والمراد غيره وهو مخاطب سم ملخصا (قوله أي ومالي الخ) ليس المراد بيان المعنى الذي استعمل فيه ومالي الخ بل بيان المراد به وأما المستعمل فيه فهو المتكلم حقيقة الاعلى جواز التعرّض في المجاز كما مر سم (قوله أي حسن هذا التعرّض) يفهم من هذه الاشارة أن المراد التعرّض بالخير المذكور بقوله ونظيره الخ ويعين ذلك قوله الآتي حيث لا يريد المتكلم الخ وانظر ما قبل قوله ويعين الخ فانه يأتي في التعرّض به السابق أي في قوله قال السكّاني أو التعرّض الخ وهل عزم تأمل سم وعادة عبد الحكيم قوله هذا التعرّض لمالي الخ على التعرّض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى لنشأ شركتس ليعطن عملت فان المقصود منه نسبة الخط اليهم على وجه ابلغ (قوله الحق) الاولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبتطلا بذكر ويح باطله وأسماع على الوجه الآتي أطول وهذا الرد على ما ضمنه الشارح من الرجوع ضمير حسنة الى التعرّض به ومالي الخ اذ الامر المسموع فيه حق في الواقع فالتعجيل لموافق الواقع (قوله هو المفعول الثاني لاسماع) أصله قد قيل ذلك توهم ان الحق صفة اسماع (قوله حيث لا يريد الخ) لانه نسب ترك العباداة الى نفسه فبين أنه على تقدير تركه العباداة يلزم من الانكار ما يلزمهم فقد أدخل نفسه معهم في هذا الامر فلا يلزم فيه الا ما يريد لنفسه ع (قوله فرضا) متعلق بحصول الشرط أي حصول فرض أو مقرر وضار أو من حيث الفرض لا بالتعليل لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به عبد الحكيم (قوله في الماضي) متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ الشرط في كلام المصنف لا بالتعليل ولا بحصول مضمون الجزاء الذي تضمنه أيضا لفظ الشرط في كلامه أما الاول فلان التعليل في الحال لا في الماضي وأما الثاني فلان حصول الجزاء غير متيقن بالماضي بل معلق على حصول الشرط وان لم يمتد به بالماضي لان المعلق بأمر

لكونه على أصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبة الى السكّاني والافه وقد ذكر جمع ما تقدم من قال (ونظيره) أي نظير لنشأ شركتس في التعرّض (لآي الخ) لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعرّض بقوله تعالى (ومالي لأعبد الذي فطرنى) أي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم دليل (قوله تعالى واليه ترجعون) اذولا التعرّض لكان المناسب ان قال واليه أرجع على ما هو الموافق للسياق (ووجه حسنة) أي حسن هذا التعرّض (بسماع) المتكلم (المخاطبين) الذين هم أعداؤه (الحق) هو المفعول الثاني لاسماع (على وجه لا يريد) ذلك (الوجه) ترك التصريح بنسبته الى الباطل ويعين عطف على لا يريد وليس هذا في كلام السكّاني أي على وجه يعين على قوله) أي قبول الحق (الكونه) أي لكون ذلك الوجه (أدخل في المحاض النصح) حيث لا يريد المتكلم (لهم) الأمر بدلتفسه ولو (لشرط) أي لتعليل حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا (في الماضي

مع القطع بانتفاء الشرط  
تقول لو جئتنى أكرمك  
معلقا الأكرام بالجي مع  
القطع بانتفائه فيلزم  
انتفاء الأكرام فهي لامتناع  
الثاني أعني الجزاء لامتناع  
الأول أعني الشرط يعني  
أن الجزاء منتفب بسبب  
انتفاء الشرط وهذا المشهور  
بين الجمهور واعتزى عليه  
أبن الحليج بان الأول  
سبب والثاني مسبب وانتفاء  
السبب لا يدل على انتفاء  
المسبب بل وازان يكون  
لشي أسباب متعدي قبل  
الامر بالعكس لان انتفاء  
المسبب يدل على انتفاء جميع  
أسبابه فهي لامتناع الأول  
لامتناع الثاني الأثرى أن  
قوله تعالى لو كان فيه ما آتاه  
الاله لفسدنا عما ناسق  
ليستدل بامتناع الفساد  
على امتناع تعدد الآلة  
دون العكس واستحسن  
المأخوذون رأي ابن الحليج  
حتى كادوا يجمعون على أنها  
لامتناع الأول لامتناع  
الثاني المثلث كرهه أوالان  
الأول ملزوم والثاني لازم  
وانتفاء الأول ملزوم بوجوب انتفاء  
الجزء من غير عكس لجواز  
أن يكون الأول أعسم  
وأنا أقول من شاهد  
الاعتراض قلة التامل لانه  
ليس معنى قولهم لامتناع  
الثاني لامتناع الأول أنه  
يستدل بامتناع الأول على  
امتناع الثاني حتى يرد عليه  
ان انتفاء السبب أو الملزوم  
لا يوجب انتفاء المسبب  
أو أن لازم بل معناه أنها بدلالة  
على أن انتفاء الثاني

مقد بالماضي يلزم تنقيده بالماضي وقد سبق نظير ذلك من سم  
بتصرف (قوله بانتفاء الشرط) أي حقيقة  
في الواقع فلا ينافي فرض حصوله وكتب أيضا قوله بانتفاء الشرط المراد بالشرط هنا جملة الشرط فمعناه هنا  
غير معناه في قوله ولولا الشرط لانه ثم معنى التعليق كما صرح به الشارح ولارد أن الامر فإذا أعيدت كانت  
عينا لان ذلك أعلي من سم بزادة (قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فمعنى لا يمتنع على القطع بانتفاء  
الشرط انتفاء الجزاء لجواز أن يكون الجزاء سبب أو غير الشرط ويمكن الجواب بان قوله فيلزم انتفاء  
الجزاء ليس بقر بعمالي ما قبله بل من جملة الموضوع له فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء بمعنى أنه لما  
كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وان أمكن أن يكون له سبب آخر اعتبر الواضع هذا المتبادر  
فقوله فيلزم الخ أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على  
المتبادر المذكور ع س سم باختصار وبعبارة عبد الحكيم قوله مع القطع الخ أي الحصول المقروض  
للمشرط المقارن للعلم بانتفائه اللازم منه انتفاء الجزاء السبب عنه مدلول لو فدل لولها التعليق المذكور مع  
الامتناعين وهو مذهب الجمهور وقال الشارح لو بين وابن عصفور واختاره القاضي في تفسيره قوله تعالى  
ولو شاء الله لذهب بهمهم وأصارعهم انه مجرد التعليق بين الحصولين في الماضي من غير دلالة على امتناع  
الجزاء بل يستفاد ذلك من قرينة كالمساواة كذا في المغني اه وكتب أيضا قوله فيلزم الخ هذا التقرير مع  
لأنوافق قوله لا يمتنع الخ ومعناه الخ ولعله بالنظر لما فهمه ابن الحليج تأمل سم (قوله فمضى لامتناع الخ) أي  
مفيدة لامتناع الخ فلا ينافي قوله سابقة التعليق حصول الخ فصريح مع معنى وهو ذلك التعليق ومما له  
امتناع الثاني لامتناع الأول كذا في الأول ثم نقل عن السيد صاحب ذلك ويبحث فيه فراجع سم (قوله  
بمعنى الخ) هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحليج سم (قوله لجواز أن يكون لشي أسباب متعددة)  
أي أسباب تامة كل واحد منها كاف في وجوده وحيدته يكون السبب كالمسبب على البدل سم أي بناء على  
جواز تعدد العلل للعلول واحد كذا ثبت فان له أسبابا ثلاثة (قوله يدل على انتفاء جميع أسبابه) لان السبب  
الانتم يستحيل وجوده بدون مسببه (قوله فمضى لامتناع الأول الخ) الحاصل أن في لو أربع استعمالات  
أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلا بان تستعمل مجرد الوصول والبط كان الوصول متعديا في زبد ولو كثره  
يحصل ثمانية أنها الترتيب الخار ج فتكون لامتناع الثاني لامتناع الأول ثالثها أنها الاستقلال العيني  
فتكون لامتناع الأول لامتناع الثاني على العكس مما قبله رابعها أنها البان استمرارية بشرطه بأبعد  
التفصيل كقوله لو لم يخف الله لم يعصه سم (قوله أعماق الخ) أي لان المعلوم هو امتناع الفساد  
لكنونه مشاهدا وأعماق يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس سم (قوله وأما لان الأول ملزم الخ) كأنهم  
عدلوا إلى ذلك لان ما قاله ابن الحليج لا ينافي عليه لانه لا ينافي في نحو لو كان التهازم وجودا كانت الشمس  
طالعة اذ وجود التهازم ليس سببا لطلوع الشمس بل الامر بالعكس ولا في نحو لو كان لعل لم يمت اذ وجود  
العلل ليس سببا لبعث بل شرط لكن كل من وجود التهازم وجود للعلل ملزم لطلوع الشمس والحجج  
فعدلوا إلى الأول ملزم لانه أيضا لا يمتنع في نحو لو كان الماء طار السكانت النار موجودا لان الحرارة  
ليست ملزمة لظهور النار اذ توجبها الشمس فان ادعى أن المراد التهازم ولو جعلها أودعا فلا بل الحليج أن  
يريد السببية ولو جعلها أودعا فبلا تفاوت لأن يجب بانه يعلم من تتبع الفقه ان الشرطية اعتبر فيها  
أثر ولو لم يتغير فيها السببية حتى يصح ان يعتبر كونها جملة أودعا فسم (قوله أعماق الخ) نحو لو كانت الشمس  
طالعة كان الضوء موجودا سم (قوله أنه يستدل بامتناع الأول الخ) أي كأنهم ابن الحليج كتب أيضا  
قوله أنه يستدل بامتناع الأول الخ فان كالا الانتفاء من معلومان في نحو قولنا لو جئتنى أكرمك مثل ما عند الحكيم  
(قوله بل معناه أنها بدلالة على أن انتفاء الثاني الخ) حاصلة أنها بدلالة على أن الامر في الواقع كذلك أي أن  
انتفاء الثاني في الواقع سببه انتفاء الأول ما ينافي على المحصور سبه في الأول أو غير ذلك ويرد عليه أنه يلزم أن  
لا تصدق الشرطية عليه فلما إذا كان الواقع كذلك بان يكون انتفاء الثاني في الواقع لا انتفاء الأول وان يكذب  
اذا لم يكن كذلك بان يمكن انتفاء الأول عليه لا انتفاء الثاني مع أنه ليس كذلك فلا يكون ما ذكره أيضا  
كليا فلا فائدة في العدول إليه كما فهمه ابن الحليج لان يقال غرض الشارح تحقيق المقام وبيان الواقع



وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة لآل بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الحزاء في الخارج ماهي وقوله تعالى لو كان فيهما آله الا الله لفسدتا واد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرناه من اسرار الفن وفي هذا المقام صاحت اخرى شريفة اوردناها في الشرح واذ كان لو الشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والمضي في جلتها اذا الثبوت ينافي التعليل والاستقبال ينافي الماضي فلا يعدل في جلتها عن الفعلية الماضية الا لنسكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان هو موع قلته ثابت نحو قوله عليه الصلاة والسلام اطلبوا العلم ولو بالعين واني اباهي بكم الام يوم القيامة ولو بالقط (قد نحو ما على المضارع في نحو لو يطعمكم في كثير من الاسماء) اي لو قستم في جهدهم وهلاك (نفسد استمرار الفعل فيما مضى وقتا ووقتا)

قوله ولو يكن مسوا به يكون له

في المطلق ونحوهما (قوله وانما يستعملونها) اي اداة الزوم سواء كانت ان اول او غيرهما كذا وكما (قوله) لحصول العلم) اي لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة الخ) قد فهم منه ان معناها نفس الدلالة المذكورة والظاهر انه غير مراد وان المراد ان معناها الزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء الزوم المجهول كما عبر بذلك السراحي في بيان هذا المعنى نقلا عن غيره سم (قوله ان العلم بانتفاء الثاني الخ) اي كما اذا استثنى نقض الثاني نحو كما كانت الشمس طالعة فالتا مر موجود لكن النهار ليس موجودا فالشمس ليست طالعة فهي هنالدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول وكتب ايضا قوله بانتفاء الثاني فيه بحث لانها قد يكون عندهم للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني كما اذا استثنى عين المقدم نحو كما كانت الشمس طالعة فالتا مر موجود لكن الشمس طالعة فالتا مر موجود الا ان يقال اقتصر على ما ذكره لانه اغلب او على سبيل التمثيل سم (قوله من غير التفات) اي كما انتفت الى ذلك علماء اللغة سم (قوله وقوله تعالى الخ) انما كان واردا على ذلك لان المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة بان يستدلوا بالصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد وليس المقصود ببيان ان انتفاء الفساد في الخارج علة بانتفاء التعدد سم (قوله واردي على هذه القاعدة) من الورد بمعنى الاتيان والحيي لآمن الاراد اي ان هذا لا به آتية وجاريه على قاعدة المنطقيين (قوله على قاعدة اللغة) اي الاصل في الكشف في اللغة والافلا استعمال الثاني ايضا لقوى وليس مراده انه اصطلاحى وانما مراده ان ههنا استعمالا احدهما كثيرا والآخر قليل وان المنطقيين يستعملون القليل سم اي فاضافته الى المنطقيين لاستعمالهم كثيرا ويأتهم عليه يس وهذا يندفع ما قيل الاوجه لمجمل الآ به على اصطلاح المنطقيين الخالف لوضع اللغة النازل بها القرآن (قوله فيلزم) اي غالبا كما يستفاد من قول الشارع بعدوهو مع قلة ثابت الخ وقوله عدم الثبوت اي عدم الحصول في الخارج وكتب ايضا قوله فيلزم عدم الثبوت اي عدم الاستمرار والاقصوده نفي اسمية شئ من جلتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء كما ظنه السيد السند لان كون الولا متناع اذ ذلك لا يخاف والمقصود ههنا بان انه يلزم جعل لفظي المجتلين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الانسكتة كما سبق في ان وكانه او وقع في هذا الظن انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره وقوله والمضي في جلتها طول اي مع ان اغناء الثاني عن الاول غير عيب سم قال لكن لا يعدل في الشرط الا الى المضارع الزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل في جزائها ايضا الى الاسمية بخلاف ان على مقاله الرضى واما قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لثبوته من عند الله خبر فعلى تقدير القسم وذهب حارث الى ان الاسمية في الآ به جواب لو فقال انما جعل جواب الاسمية دلالة على استقرار مضمون الحزاء وكان المصنف والمفتاح لم يشرضا لعدول عن عدم الثبوت لثبوته او ابتارا لما اختاره الرضى اه ملخصا (قوله والمضي) بالرفع وقوله في جلتها تنازع عدم الثبوت والمضي سم (قوله اذا الثبوت الخ) راجع لقوله بالشرط لان الشرط هو التلحق وقوله والاستقبال الخ راجع الى قوله في الماضي (قوله ينافي التعليل) اي والحصول الفرضي مطول وكتب ايضا قوله ينافي التعليل اي المتقدم الذي هو متعلق حصول مضمون الحزاء يحصل مضمون الشرط فرضا وانما كان منافي التعليل لان الحصول الفرضي الماخوذ في تعريف التعليل يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم الثبوت كما قاله السيد على المطلق فاندفع ما لان قاسم هنا (قوله استعمال ان) اي في المستقبل فلا يحتاج الى نسكتة (قوله نحو قوله عليه الصلاة والسلام الخ) ظاهره انها في ذلك شرطية فقد رها حزاء والتقدير ولو يكن العلم بالعين وقت طلبه لعله فاطميه وقيل انها واردة فلا جواب لها على ما صرح به كثير من الخفاء وان افهم كلام المطلق في تدني الباب السابع ان لها جوابا مقدرا او قدمه نظير ذلك في ان ايضا (قوله اطلبوا الخ) فان الشرط في ههنا مستعمل بدليل انه في حيز الطلوا وياهي الذي هو مستقبل يس وكتب ايضا قوله اطلبوا العلم ولو بالعين هذا الحديث قال ابن حبان لا أصل له من كتاب الغبار (قوله واني اباهي الخ) حديث آخر صدره تناسلوا فاني الخ (قوله جهد) بفتح الجيم اي مشقة وقوله وهلاك الخ اوان معنى او كما قاله النوب وفي الاطول ما يفيد (قوله قصد استمرار) اي الإشارة الى استمرار الفعل بعد الحكم وكتب ايضا قوله لقمصيا بتمتزاز الفعل اي الاستمرار

المحمدي والمراد الفعل العزوي وهو الحدث (قوله والفعل هو الاطاعة) وعليه في كلام المصنف حذف  
 مضاف أي لقصد امتناع استمرار الجذب ليل قوله يعني أن امتناع عنتكم بسبب الخ وهذا يمكن الاستغناء  
 عن تقديره في كلام المصنف بأن يكون المعنى بقصد الاستمرار المذكور أي من بطركم قطع النظر عن  
 لو يفهم امتناع استمرار من لو وليس المعنى لقصد الاستمرار من لو بطركم الخوج لتقدير المضاف المتقدم  
 تأمله وكتب أيضا قوله والفعل هو الاطاعة الخ حاصله أن الكلام مشتمل على نفي وهو لو قد وهو  
 الاستمرار فيجوز أن يعتبر نفي القيد كافيا الوجه الأول ويكون المعنى لو استمرار على اطاعتكم لو عنت في  
 المشقة فيقيد أن أصل الاطاعة موجود وأن يعتبر بقيد النفي بالاستمرار كافيا الوجه الثاني فالمعنى امتناع  
 الاطاعة ونفيها مستمر فبعد الامتناع يكون مستمر أي في السكن فلا ينافي أنه اطاعتهم في القبل فيكون  
 النفي على الثاني منصبا على المقيد والمراد بالنفي هنا الامتناع كما قاله عرق (قوله بسبب امتناع استمراره)  
 أي الذي صلى الله عليه وسلم (قوله ويجوز أن يكون الفعل الخ) ذكر الجواز إشارة إلى مرجح الوجه الأول  
 في المراد بالفعل وهو كذلك أم لا يحسب اللفظ فظاهر وأما بحسب المعنى فلأن عنتهم أي وقوعهم في المشقة  
 والحالة أنما يلزم من استمراره عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما تستصوبونه كأنه مستتب فيما  
 بينهم ويستعملونه فيما بينهم وفي ذلك من اختلال أمر الرسالة وانكسار تدبيرها يتعلق بالرسالة لا  
 يخفى على أحد وأما ما وقعته إياهم في بعض ما روي فيه فعبارة السجلا بقلوبهم واستمالتهم بالضرورة اه  
 سيدوقوله فظاهر أي لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي هو الفساد وهو هنا  
 الاستمرار لكن قوله وأما بحسب المعنى الخ فبمعنى مناقشة لأن موافقته إياهم في بعض ما روي فيه حاصله أيضا  
 على الوجه الثاني وهو موقوفة منه بسبب القيد المذكور في الآية أعني في كثير والمعنى على الوجه الثاني  
 امتنع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم في كثير فيفهم من ذلك اطاعتهم في القليل وقرر بعضهم  
 أن بعضهم مرجح الثاني لما يلزم على الأول من ثبوت اطاعتهم في الكثير لأن النفي عليه الاستمرار على اطاعتهم  
 في كثير فيثبت نفس اطاعتهم في كثير وفي ثبوت توقف وكتب أيضا قوله ويجوز الخ قد يبادر تعجب هذا  
 الوجه حينئذ فضلا عن كونه مرجوحا المشار إليه بتعبير ما يلزم وذلك لأنه على هذا الوجه يكون مضمون  
 الكلام أن علة انفصال العنت هي استمرار امتناع الاطاعة وهو صحيح بخلافه على الوجه الآخر لأن العلة  
 عليه نفي استمرار الاطاعة وهو لا ينافي ثبوت أصلها ومع ثبوتها لا ينافي العنت والجواب ما أشار إليه السيد  
 فيما تقدم وهو أن الاطاعة في البعض لا ترتب عليها عنت فلا حاجة لنفي أصل الاطاعة كما هو مقتضى  
 الوجه الثاني بل الواجب نفي استمرارها فقط كما هو حاصل الوجه الأول سم وفيه ما تقدم فان أصل الاطاعة  
 في البعض موجود على الوجه الثاني أيضا كما تقدم تأمل وكتب أيضا قوله ويجوز الخ فأصل الفعل وهو  
 الاطاعة معني على هذا دون الأول سم (قوله استمرار الامتناع) أي الذي هو معنى لو (قوله كأن الجملة  
 الآية الخ) تنظر للعدين المشتب والمشتب وهذا بالنسبة إلى الوجه الثاني لأن المعتبر فيه نأ كيد النسي  
 وكذا هنا المعتبر نأ كيد الثبوت (قوله والمنفعة تقيد الخ) من هذا يخرج جواب عن النسي في قوله تعالى  
 وما ربك بظلام للعبيد نأ رجح المبالغة إلى نفي الظلم تأمل سم (قوله لا نفي التاكيد) لا يقال قضية  
 قاعدة أن النفي توجه إلى القيد في الكلام أنها تقيد نفي التاكيد لأن ذلك إذا عتبر القيد سابقا على النفي  
 انظر سم (قوله كقولهم تعالى وما هم بمؤمنين) فالمراد منه نأ كيد النسي لأنني التاكيد والادعاء ببقيدان  
 المنفي أنما هو إيمانهم المؤكد الدائم فلا ينافي ثبوت الإيمان لهم في الجملة وليس كذلك لأنه لو أريد نفي  
 التاكيد لم يكن رد القول أمنا لأن دعواهم حدوث الإيمان وحدث الإيمان لا ينافيه عدم استمراره الذي  
 هو مقتضى التاكيد من سم وغيره (قوله الله يستعزئهم) بعد قوله حكاه عنهم أنما نحن مستعزئون  
 حيث لم يقل الله يستعزئهم بلفظ اسم الفاعل قصدا إلى استمرار الاستعزاء أي حدوثه وتجدد وقتنا  
 أي كما أريد المضارع الاستمرار في هذه الآية فيكون مطابقا لقول المنافقين أنما نحن مستعزئون لأنه جملة  
 اسمية دالة على الثبوت والاستمرار والفرق بين الاستمرارين أن الاستمرار في الآية اسمية في الثبوت  
 والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتنا وهذا كان استعزاء الله تعالى بالمنافقين

والفعل هو الاطاعة يعني  
 أن امتناع عنتكم بسبب  
 امتناع استمراره على  
 اطاعتكم فان المضارع  
 يفيد الاستمرار ودخول لو  
 عليه يفيد امتناع الاستمرار  
 ويجوز أن يكون الفعل  
 امتناع الاطاعة يعني أن  
 امتناع عنتكم بسبب  
 استمرار امتناعه عن  
 اطاعتكم لأنه كان المضارع  
 المشتب يفيد استمرار الثبوت  
 يجوز أن يفيد المنفي  
 استمرار النفي والدخول  
 عليه لو يفيد استمرار  
 الامتناع كأن الجملة الاسمية  
 المشتبة تقيد نأ كيد الثبوت  
 ودوامه والمنفعة تقيد نأ كيد  
 النسي ودوامه لأن نفي  
 التاكيد والدوام كقوله  
 تعالى وما هم بمؤمنين رد  
 لقوله أنا آمن على الخ وجه  
 وأكده (خاف قوله تعالى  
 الله يستعزئهم)

والمراد به لازم وهو انزال الموان والحجارة بهم الاترى الى قوله تعالى ولا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة  
او مرتين وما كانوا يحولون في كثير اوقاتهم من نزول بلية وتتم تلك ستوت كشف سرونى قال عبد الحكيم والله  
مستترى وان كانت الدعوى الدوام بمعنى المقام لان الاستمرار التجدد ابلغ وكتب ايضا قوله الله  
مستترى هم قال في المطول والاستنزاه السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الموان والحجارة بهم قال السيد  
اى معناه المقصود ههنا فكك ومن مطلق اسم الشئ على غايته لعل لاقية السنية والمسيبة لان غرض  
المستترى من استنزائه اختلال الموان على المستترى اه اى فبستترى مجاز مرسل وفي المقام غير ذلك ايضا  
قلير اجسم (قوله حيث لم يقل مستترى بهم) اى معناه مقتضى الظاهر لانه في مقابلة ما نحن مستترى  
ويحتمل ان يكون اراد الفعل لتقوية الحكم كذا في الاطول (قوله ويجذده) عطاف تفسير (قوله في نحو  
قوله تعالى الخ) مما لم يصد به الاستمرار اطول وكتب ايضا قوله في نحو قوله تعالى الخ وقيل لولتهنى فلا  
استشهاد لان لواتى لثمنى بدخل على المضارع اه (قوله اروها الخ) قال الزجاج قوله تعالى ادقو فواعلى  
النار يحتمل ثلاثة اوجه الاول ان يكونوا قد وقفوا عند حاجى يعانوها فهم موقوفون الى ان يدخلوها  
الثانى ان يكونوا قد وقفوا عليها حتى يحتمل معنى انهم وقفوا النار على الصراط وعلى هذين الوجهين وقفوا  
من وقت الدابة والثالث انهم عرفوها من وقت على كلام فلان عرف معناه عبد الحكيم فلما الوجه الثانى  
في كلام الزجاج فهو عين الوجه الثانى في كلام الشارح واما الوجه الاول في كلام الزجاج فهو غير فى  
كلام الشارح واما الوجه الثالث في كلام الشارح ففيه مسامحة كما يعلم من كلام اذ لم يرد الوقوف  
عنى الدخول فلو حذف قوله ادخلوها وقال او عرفوا مقدار عذابها لخلص من هذه المسامحة القى في قوله  
او ادخلوها فعرفوا الخ تأمل وما يدل على هذه المسامحة قوله في المطول او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها  
من قولك وقفته على كذا انا فهمته وعرفته اه فقله من قولك الخ دليل على ما قلنا ويدل هذا ايضا  
على ان قول الشارح فعرفوا الخ راجع للتفسير لاخر فقط تأمل (قوله حتى يعانوها) عطافية (قوله  
او اطعوا) تفسيره ان الوقوف او اولى من الاول لعدم احتياجه الى تكلف تعين اوزنايه خوف من حرف  
مخلاف الاول وكون الوقوف بمعنى الاطلاع مجاز كره في القاموس وفي نسخ واطعوا بالاول والاولى وعلى  
النسخة الثانية العطف للتفسير ومعنى اطعوا عليها عرفوا فوقها وهى فتحهم كما ذكره الشارح وفي الاطول  
ادقو فواعلى حسوا او اطعوا او اقموا من وقفته بمعنى اقمته او احسسته او اطعته على ما في القاموس (قوله  
هى فتحهم) جملة متالبة والضمير عائذ على النار (قوله فعرفوا) راجع للتفسير الثلاثة وهى الارادة والاطلاع  
والانخال عس (قوله وجواب لو محذوف) وكذا مفعول ترى اى لوترى الكفار في وقت وقوفهم ولا يجوز  
ان يكون انمفعولا لانه اخراج لا ذوا لروية عن الاستعمال الشائع اذى الظرفية والادراك البصرى  
من غير ضرورة عبد الحكيم وقيل ان ترى منزل منزلة اللازم اى لوسد بمنزلة الروية (قوله لربت امرا  
فظلعا) بقصر العبارة عن تصويره (قوله لتزبله الخ) لعله لدخول لوكب ايضا قوله لتزبله منزلة الماضى  
لصدوره الخ فيجب لان اخبار الصادق بشئ يدل على تحقيقه لجماله واما فرضه شافلا يدل على تحققه  
ويمكن التخصيص عنه بان فرض الروية انما هو بالنسبة الى المخاطب واما اصل الروية فامرهم كوز  
لا على وجه الفرض فكأنه قبل يرى اهل النار موقوفين على النار ولوترى اى لوترى امرا انما فدخل  
لوجعل ترى منزلة الماضى في تحقق اصل الروية الذى يشعر به قوله ولوترى ومن هذا يمكن كنى التخصيص  
عن بحث آخر وهو ان تنزيل المضارع منزلة الماضى في التحقيق ينال دخول لوالد الله على الامتناع  
فلما ان تقول الامتناع باعتبار الاستناد الى المخاطب والتحق لاصل الفعل فذكر لوللشاعر بان الروية  
مبنية من الهول يظن معها انه يتنوع من المخاطب كذا حقق المقام اطول لمختصا ثم ناقش الشارح  
في قوله فهذا الامر مستقبل الخ بما فيه محال للتناقض فراجع (قوله لصدورها الخ) لعله لتزبل (قوله  
عن لاخلاف) اى يخاف وهو والله تعالى (قوله فهذه الحالة) اى روية الكفار في تلك الاوقات بدليل قوله  
فاستعمل فيها الوعد الحكيم (قوله لكن عدل الخ) لعل هذا فائدة زائدة على ما في المتن لا بيان لقول المتن  
لصدور الخ والا كان كلام الشارح غير مستقيم تأمل وكتب ايضا ما نصه يعنى ان في العدول الى

حيث لم يقل مستترى بهم  
قصد الى استمرار الاستنزاه  
ويجذده وقتنا فوقنا (و)  
دخولها على المضارع (في)  
نحو قوله تعالى ولوترى  
الخطاب لعمد عليه الصلاة  
والسلام اول كل من يتأذى  
منه الروية ادقو فواعلى  
النار اى اروها حتى  
يعانوها واطعوا عليها  
اطلاعا حتى يفتحهم او ادخلوها  
فعرفوا مقدار عذابها  
وجواب لو محذوف اى  
لربت امرا فظلعا لتزبله  
اى المضارع منزلة الماضى  
لصدوره اى المضارع او  
الكلام (عن لاخلاف في)  
اخباره فهذه الحالة انما  
هى في القامة لكتبا جعلت  
بمنزلة الماضى المتحقق  
فاستعمل فيها لروا  
الفتنة من بالماضى لكن  
عدل

عن انفاذ الماضي ولم يقل  
ولو رأيت إشارة إلى أنه كلام  
من لاخلاف في اخباره  
والمستقبل عنده منزلة  
الماضي في تحقق الوقوع  
فهذا الامر مستعمل في  
التحقيق ماضٍ بحسب  
التأويل كأنه قيل قد  
انقضى هذا الامر لكنك  
حاريت به ولو رأيت لآيت  
امرا فظها (ك) عدل  
عن الماضي الى المضارع  
(في عبادو الذين كنتموه)  
تتبركه منزلة الماضي لصدوره  
عن لاخلاف في اخباره  
وانما كان الاصل ههنا  
هو الماضي لانه قد التزم  
ابن السراج وأبو علي في  
الايضاح أن الفعل الواقع  
يعرب بالكسرة فيعصب  
أن يكون ماضيا لأنها  
للتقليل في الماضي ومعنى  
التقليل ههنا أنه قد شهم  
أحوال القامعة فيبتون  
فان وجد منهم افاقه ما فتوا  
ذلك وقيل هي مستعارة  
للكثير أو التحقير ومفعول  
يود محذوف لدلالة لو كانوا  
مسلمين عليه ولو لآتي  
حكاية لوداعهم وأما على  
رأى من جعل لولآتي حوفا  
مصدر إذ فمفعول يود هو  
قوله لو كانوا مسلمين (أو  
لاستحضار الصورة)  
عطف على قوله لتزيله  
يعني ان العدول الى المضارع  
في نحو وترى الملائكة  
واما لا استحضار صورة  
رويه الكافر من موقوفين  
على التاويل المضارع

المضارع تنبيه على أن لفظ المستقبل الصادر عن لاخلاف في اخباره منزلة الماضي العلوم تحقق معناه  
وأبضا لما كانت تلك الامور ماضية تأويله واستغلبة حقيقة روى الحانين معافاتي بلو وصيغة المضارع  
وكتب ايضا ما صفة المضارع جنة تأويله على معناه وهو المستقبل لكن دخلت عليه لولآتي منزلة الماضي  
في تحقيقه لصدور الخ (قوله عن لفظ الماضي) أي الاسباب بحسب الظاهر حيث جعلت تلك الحالة منزلة  
الماضي سم (قوله ماضٍ بحسب التأويل) حيث نزل لتحقيقه منزلة الماضي (قوله هذا الامر) أي  
رؤيتهم في تلك الاوقات عبد الحكيم (قوله لكن ما رأيت) إشارة إلى معنى لوسم (قوله كما في عبادو)  
لا يعني أن توضع التزويل فيما هو بصدده هذه الاية مع ما فيها من الخلاف المدين بعضه فيما بعد توضع بما  
هو أخسفي وولولآتي منزلة رعبود لكن أولى أفاده في الاصول (قوله لانه قد التزم ابن السراج الخ) أي  
فيكون الاصل هو الماضي بناء على هذا القول وأما على مقابله القائل بعدم الالتزام وأنه يجوز وقوع الفعل  
المستقبل بعدها والجملة الاسمية وهو ذهب الجمهور فلا يتأق ذلك واختاره ابن هشام وقال في المغني ان في  
المذهب الأول تكلفا فرأى من دخوله على الفعل المستقبل رعبود الذين كفر ولو كانوا مسلمين  
وقبل هو مؤول بالماضي على حد قوله تعالى ونزع في الصور وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل  
عبر به عن ماضٍ معجوز به عن مستقبل (قوله يجب أن يكون ماضيا) أي معنى نوي (قوله لأنها للتقليل  
في الماضي) أي لان التقليل إنما يمكن فيما عرف حذوه والمستقبل مجهول (قوله ومعنى التقليل الخ) دفع  
لما يقال ان واداعهم الاسلام فحصل منهم كثير الخ معنى التقليل وقد عوجبه التقليل أيضا بان واداعهم  
وان كانت كثيرة منزلة القليل اهدم نفعها وكتب ايضا قوله ومعنى التقليل ههنا الخ في الحديث لا تزال  
الرب برحمه وسيفه إلى متى يقول من كان من المسلمين فليدخل الجنة فيموتون الاسلام عبد الحكيم  
(قوله وقيل هي مستعارة للكثير) بل هي عند بعضهم حقيقة فيه وعليه نخص ايضا الماضي عند ابن  
السراج وأبو علي فان الكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حذوه كما قاله في المغني والتكثير باعتبار أن  
الكفار حال افاقهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظر التثني في نفسه والتقليل نظرا إلى أن أكثر  
أحوالهم القبيحة به والذهشة وكتب ايضا قوله مستعارة للكثير أي مستعارة بالنسبة إلى أصل الوضع  
وان شاع استعمالها في التكثير حتى انتهى بالحقيقة عبد الحكيم ونظروا ان المراد بالاستعارة ههنا مطا  
النقل والتحويل المصطلح عليها والعلاقة هنا الضدية (قوله أو التحقير) فان التفاضل في الماضي يلزمه  
التحقيق عبد الحكيم وهو إشارة إلى أن العلاقة في الثاني اللازمة (قوله محذوف) تقديره الاسلام  
أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك سم وجعله لو كانوا مسلمين في موضع الحال أي قائلين لو كانوا مسلمين ويجوز  
أن تكون لولآتي شرط والحواب محذوف أي لنجوم ان العذاب عبد الحكيم وكتب ايضا قوله محذوف  
أي لا لو كانوا مسلمين كما قد تروهم لان لولآتي للتمييز الانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده اهـ وبس لانه  
لا معنى لكونهم يودون التمني (قوله حكاية لوداعهم) قد يقال كان الظاهر حينئذ يقال لو كنا مسلمين  
لان هذه هي الودادة التي تصدر عنهم إلا أنه لما عرهم بطريق الغيبة عبر بطريق القبيحة في خبرهم كما  
تقول حلف فلان ليفعل كذا وانما الواقع في حلفه لا فعلن ع س سم (قوله من جعل لولآتي حوفا  
مصدر يا) فيها اشكال لانها اذا كانت حوفا لمصدر با على هذا الرأي فكيف تكون للتمييز فاعل المعنى من  
جعل لولآتي أي لولآتي فجعلها للتمييز جعلها حوفا لمصدر باع س سم وكتب ايضا ما نصه أي الواقعة بعد  
فعل بقية التمني كما هنا وهو يود كذا في المطول (قوله أو الاستحضار) السين والتاء ليستا بالطلب بل  
للتاكيد أي لا استحضارها ويجوز أن يكون بالطلب كأنه التمسك بطلب من نفسه الاحضار نوي وكتب  
ايضا قوله أو لا استحضار عطف خاص على عام بناء على جواز ما ولا لا استحضار الصورة فيه التزويل  
أو هو عطف مغاير نظر إلى أن المعطوف عليه من تزيل الماضي حقيقة والمعطوف من تزيل الماضي  
تقديره كذا لفظ شغلا لمد البع (قوله يعني ان العدول الى المضارع الخ) والخاص أن المضارع في  
هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها إنما يتحقق في المستقبل لكن نزل منزلة الماضي سعيًا فيضاهي  
ما دخلت عليه لو واداعهم منزلة لانه لكونه محقق الوقوع أو يصحل كأنه كان ماضيا من غير ما مضارع





الموصوف والصفة مركبا تقسيدا يقتضى جعلهما من المقسيدات أفاده في الأطول (قوله) إنما هو مجرد اصطلاح وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال يقسده والوصف يصح في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصه وفيه نظر (وأما تركه) أي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف (فظاهر مما سبق) في ترك تقييد المسند لما من تربية الفائدتين (وأما تعريفة) أي المسند فلا فائدة السامع حكما على أمر معلوم له بأحدى طرق التعريف يعني أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه أذ ليس في كلامهم مسند إليه متكررة ومسند معرفة في الجملة الختبر به (ب) الآخر مثله) أي حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء بتعدد الطرفين أو شخص الزاكن هو المنطلق أو يختلفان فهو زيد هو المنطلق (أ) لازم حكما عطف على حكما (كذلك) أي على أمر معلوم بآخر مثله وهذا تنبيه على أن كون المتدا والخبر معلومين لا ينافي أفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة لأن العلم بنفس المتبدا والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر (فخو زيد أخوك وغير المنطلق) حال كون المنطلق معروفا

الموصوف والصفة مركبا تقسيدا يقتضى جعلهما من المقسيدات أفاده في الأطول (قوله) إنما هو مجرد اصطلاح والأفلاجل جعل معولات الفعل من الخصصات والاضافة والوصف من المقسيدات وأجعل كل منهما من الخصصات والمقيدات لكان صحيحا سم وكتب أيضا ما نصه أي اصطلاح مجرد عن المناسبة قال في الأطول ونحن نقول إنما عُدل عن التقسيد إلى التخصيص ليخص بجه بالتركيب على ما مضى به مقابلته بقوله وأما تعريفة فلو قال وأما تقسيده بالاضافة والوصف لكان شاملا للاضافة التي معروفة ولو وصف بها فلما قال وأما تخصيصه بنص بالتركيب فإذا التخصيص في التركيبات والتوضيح في المعارف اه وفيه أن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التوضيح والتخصيص ويحيلون الوصف في المعارف تخصصا كما مر في بحث المسند إليه بس (قوله) إنما يدل على مجرد المفهوم وهو الحادث أي والمفهوم معنى مطلق (قوله وفيه نظر) في الأطول وهذا هو لأنه أن أرادوا الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن التكرار في الإيجاب ليست كذلك فيجب أن لا يصح كون الوصف في تصور رجل عالم تخصصا وإن أرادوا الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل أيضا شيوع لأن قولنا جاني زيد يمتثل أن يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا طاب زيد يمتثل أن يكون من جهة النفس وغيره في الحال والتبيز لجميع المعمولات تخصيصا لا ترى إلى محجة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف اه فقد علمت وجه النظر سم وطاصله أنه أن أراد بالشيوع العموم الشعولي فهو متنفذ في التكرار الموجه فلا يكون وصفها تخصصا وإن أراد به العموم البدلي فهو موجود في الفعل وأوجب باختبار الشئ الأول وإن الاسم لما كان يوحد فمعموم الشعولي في الجملة تاسيه التخصيص الذي هو بعض الشيوع الشعولي بخلاف الفعل فإنه لا يوحد فيه باعتبار ذاته ذلك وإنما يدل على معنى مطلق فتاسيه التقييد قوله فلا فائدة السامع حكما على أمر الخ) لا أخفاه أن المقصود أفاده الحكم بمعنى وقوع النسبة أو وقوعها لا يقع ولا انتزاع كبقية تعديده الحكم يعني في كلامه مسحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المقبول به وجعل حكما معولاه بعد أطول (قوله يعني الخ) عبارة ع وأشعر قوله حكما على أمر معلوم أن تعريف المسند إنما يكون عند تعريف المسند إليه والأفلاجل حكما به معروفا على متكررا لكان الصواب للشئ الآخر أن يكون حكما بأمر معلوم على آخر وهذا الذي أشعر به اللفظ يجب أن يكون مراد الله لأنه هو المطابق لما في الخارج أذ ليس في كلامهم مسند إليه متكررة ومسند معرفة في الجملة الختبر به التي كلامنا فيها وإن كان في الانشائية تخوم من زيد ومن القائم اه وعبارة سم قوله يعني الختبر به أخذ ذلك من كلام المصنف أنه لما جعل سبب تعريف المسند إليه أفادة المذكورة وكان ظاهر إطلاقه والمقام أنه لا سبب إلا ذلك دل على أنه لا يعرف إلا حيث يعرف المسند إليه أو يقال لم يأخذه من كلامه بل بين مراده بما ذكر (قوله) أذ ليس في كلامهم الخ) أفاد من مالم في تسهيله حوا ذلك في باب كان وأن جعل بعضهم ما ورد من ذلك على القلب (قوله في الجملة الختبر به) بخلاف الانشائية تخوم من أولك ولم درهم مالم ومثله أجله الصفة في تخوم من رتب رجل أفضل منه أو هو وهذا عند سيبويه فانه يجوز الأخبار بالمعرفة عن التكرار المتضمنة للاستفهام أو فعل التفضيل في جملة هي صفة وغيره يجعل التكرار وأفضل التفضيل خبر من مقدم أفاده في الأطول (قوله ب) آخر) إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مقبدا ولو اتحد في المصدق والخارجي وأما حقوقه (قوله) أنا بالجمع وشعري شعري فعلى تقدير شعري الآت من شعري القديم أي لم يتبدل عن الصفة التي أشهر بها من الفصل والبلاغة ع ولا ينافي في الأفادة مجرد الختبر بوجوده مع عدمه في الحيوان الناطق حيوان بل لا يتم من عدم اشتغال المحكوم عليه على المحكوم به بس (قوله مثله) غير محتاج إليه (قوله ولازم حكم) وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم أطول وكتب أيضا قوله ولازم حكم المراد به لازم فائدة الخبر السابق سم (قوله وفي هذا تنبيه) أي قوله وأما تعريفة سم وكتب أيضا ما نصه دفعه شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشئ بالمعرفة لأنه من قبيل أفادة المعلوم أطول (قوله حال كون الخ) يشير إلى أن الجار والمجرور وقع خلا من عمر والمنطلق لكنه مقبول به ليعنى المانعة المفهومة من لفظ نحو عبد الحكيم وجعله لا من عمر والمنطلق يستدعي حذفنا

(باعتبار تعريف العهد والجنس) وظاهر لفظ الكتاب أن نحوز بدأخوكة أنما يقال لن يعرف أنه أخا أو المذكور في الاضاح أنه يقال  
 لن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف ٢٤٢ أنه أخا أو لم يعرف وجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من الغناء أن أصل وضع

تعريف الأضافة على اعتبار العهد واللم يق فرق بين غلام زيد وغلام  
 زيدا بل يكن أحدهما معرفة أو لا يتوكل ذلك كغيرها ما قال جاني غلام  
 زيدا من غير إشارة إلى معنى كالعرف باللام وهو خلاف  
 وضوح الأضافة فيافي الكتاب فالقول بال أصل  
 الوضع وما في الاضاح إلى خلافه (وعكسهما) أي نحو  
 عكس المثالين المذكورين وهو أخوك زيد والمنطلق  
 عمرو والضابط في التقديم أنه إذا كان الشيء صفات  
 من صفات التعريف وعرف السامع انصافه  
 بأحدهما دون الأخرى فإيهما كان بحيث يعرف  
 السامع انصاف الذات به وهو كاطالب بحسب زعمك  
 أن تحكم عليه بالأخرى يجب أن تقدم اللفظ الدال  
 عليه وتجعله مندوبا وإيهما كان بحيث يجهل انصاف  
 الذات به وهو كاطالب أن تحكم بثبوت الذات أو  
 انتفاءه عنجب أن تؤثر اللفظ الدال عليه وتجعله  
 خبرا فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف  
 انصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد  
 أخوك وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين  
 وأردت أن تعرفه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح زيدا أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابا الراح ولا يصح رماحها  
 والغايب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يحدد قصر الجنس على شيء تحقيقا لنحو زيد الأمير) إذا لم يكن أميرا أو سوادا أو بهيمة  
 والتقدير حال كون المنطلق منه معرفة الخ أي من عمر والمنطلق تدبر وكتب أيضا قوله حال كون المنطلق  
 خص قوله باعتبار الخ بالمثل الثاني مع إمكان جريته في الأول لأن المضاف ينقسم انقسام ذي اللام وذلك  
 لأن الأصل في الأضافة اعتبار العهد والجنس سم وهذا يقتضي استواء العهد والجنس بالنسبة إلى ذي  
 اللام وأنه ليس الأصل فيه أيضا الأضافة وسببنا عن السبب خلافه والاسم التعليل بأنه في الأضافة أشد  
 تأسلا منه في ذي اللام وجوز في الأول تعلفه بالمثل وهو أحسن (قوله باعتبار تعريف العهد) ليس  
 المراد بالعهد هنا ما هو المتبادر منه وهو الإشارة إلى حصته معلومة المضافين لأنه لا يطلق وأن لم يكن معينا عنده  
 المراد به في نحو المنطلق الإشارة إلى شخص ههنا المعين في الخارج ثابت له الانطلاق وأن لم يكن معينا عنده  
 مشغلا كان المراد بالجنس في ذلك الحقيقة التي تعرفها بانها المنطق من غير إشارة إلى منطلق معين في  
 الخارج من سم (قوله وظاهر لفظ الكتاب) أي المثل أي قوله يا سم قوله (قوله بعض المحققين) مراده  
 شيخه الرضي (قوله لم يكن الخ) تفرع على النفي (قوله فيافي الكتاب الخ) حاصله كما قاله السيد أن غلام  
 زيدا وإن كان بحسب أصل وضع الأضافة لغلام معهود باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان  
 فلا بد أن يشار به إلى غلامه من بدخوصه من بدلكونه أعظم غلبته وأشهرهم بكونه غلاما له ولو لم يكن  
 معهودا بين المتكلم والمخاطب لكن قد يقال جاني غلام زيدا من غير إشارة إلى واحد معين كان ذا اللام  
 في أصل الوضع لواحد معين ثم يستعمل بلا إشارة لواحد معين كما في قوله \* ولقد أمر على التمسبني \*  
 وذلك على خلاف وضعه يس (قوله والضابط الخ) هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلا  
 من الصفتين للذات لم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخا أو عرف زيدا بعينه ولم  
 يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فيريد أن يفيد ذلك الاتحاد فانت حذرا فإخبارا فاحل أم ما شئت فسمي  
 أنه أطول (قوله صفتان) كالأخوة وكونه مسمى بزيدا المثال الآتي وفي الأول المراد بالصفة ما يعبر الاسم  
 لأنه كالصفة في التعيين وكتب أيضا قوله صفتان المراد صفتان تعلم كل واحد منهما ما توجه به من وجوه  
 التعريف سم (قوله فإيهما) أي شرطية وجوبا بقوله يجب أن تقدم الخ لكن يصح قرأته بالجزم والرفع  
 كما قال في الخلاصة \* وبعد ما مضى رفع الخبر أحسن \* (قوله فإذا عرف السامع الخ) والحاصل أن  
 السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا أو يعرف الاسم ويعرف الذات بعينه لكن نأته بعلم انصاف تلك  
 الذات بذلك الاسم ويجعل انصافها بالأخوة وتارة بالعكس من سم وقوله لكن نأته بعلم الخ أي فتقول زيد  
 أخوك وقوله وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد (قوله ولا يصح زيدا أخوك) لا يقال ينبغي أن يصح لحصول  
 المقصود عليه من إفادة السامع أن الأخ متصف به مسمى بزيدا غابا لمرأى غير الأولى فكيف جعل واجبا  
 لا نأقول الأمر المستحسن في نظر البقاء لا يجوز زعم الفته لا للكتابة فهو واجب بلاغة وأن لم يكن واجبا  
 عقلا ع سم (قوله ولا يصح الخ) لأن المعلوم لا لاسود هو الغاب دون الراح والمراد بالاسود هنا الشيطان  
 يس فيه استعارة تصريحية وغابها الراح قرينة (قوله والثاني) فهم منه أن الأول وهو المعهود لا يفسد  
 الحصر لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيصير في بعض الأفراد أو المعلوم الخارج  
 فلا عموم فيه فلا حصر ولكن هذا في قصر الأفراد أو ماض القلب فيتأتى في المعهود أيضا يقال لن  
 اعتقد أن ذلك المنطلق هو عمر والمنطلق زيدا لا عمر وكان يعتقد أنه ع ق ومثل قصر القلب قصر  
 التعيين كما في السبيل على أن المعهود يصح أن يكون زيدا فتقول زيد المنطق مريد النوع الغلاني من المنطق  
 فيصير حصره أفرادا أولى أن يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لأنه فرع قصد الاستغراق على  
 ما يقتضيه المفتاح أطول (قوله تعريف الجنس) أي الخي بال (قوله قصر الجنس) أي جنس بمعنى الخبر  
 نوب وكتب أيضا انصاف المراد بالجنس هنا ما عدا المعهود والخارج فيستأول الاستغراق وغيره يس (قوله  
 تحقيقا) أي قصر حقيقة العدم وجوده معنى الجنس في غير ذلك المقصود عليه في الإرفق أو اعتقاد المتكلم

أخوك زيد ولا يصح زيدا أخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابا الراح ولا يصح رماحها والغايب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قد يحدد قصر الجنس على شيء تحقيقا لنحو زيد الأمير) إذا لم يكن أميرا أو سوادا أو بهيمة

لكماله فيه) أي كمال

ذلك الشيء في ذلك الجنس  
أو بالعكس (نحو سمرو  
الشجاع) أي الكسل في  
الشجاعة كأنه لا اعتداد  
بشجاعة غيره لقصورها  
عن رتبة الكمال وكذا إذا  
جعل المعارف بلام الجنس  
مستنداً نحو الأمير زيد  
والشجاع عمرو ولا تفاوت  
بينهما وبين ما قسمه في  
أفادة قصر الأمان على زيد  
والشجاعة على عمرو  
والخاص أن المعارف بلام  
الجنس أن حصل مبتدأ  
فهو مقصور على الجنس سواء  
كان الجنس معرفة أو نكرة  
وإن جعل خبراً فهو مقصور  
على المبتدأ والجنس قد  
ينبغي على الإطلاق كما مر وقد  
يقصد بوصف أحوال أو  
ظرف أو نحو ذلك فهو  
الرجل الكريم وهو السائر  
راكباً وهو الأمير في البلد  
وهو الواهب ألف قطار  
جميع ذلك معلوم بالاستقراء  
وتصريح تراكم البلغاء  
وقوله قد يشهد بلفظ قد  
إشارة إلى أنه قد لا يشهد  
القصر كافي قول الخشاء  
إذا قيم البكاء على قتيل  
رايت بكاءك الحسن الجميل  
فإنه يعرف بحسب الذوق  
السليم والطبع المستقيم  
والتدريب في معرفة معاني  
كلام العرب أن ليس  
المعنى هو المعنى المقص  
وإن أمكن ذلك بحسب  
النظر الظاهر والتمثال  
للقاصر (وقيل) في نحو  
زيد المنطق والمنطليق

وقوله أو مسالمة أي قصر غير محقق بل البالغة وكتب أيضاً قوله تحقيقاً الخ قصر الحقيقي أعم من أن يكون  
مبتدأ في الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير يحمل أن راديه كل أمير البلد فيكون استغراقاً عرفياً  
فيقد قصر إمارة البلد تحقيقاً وأن راديه كل الأمير فيقد قصر الأمير مطلقاً لكنه كذب أدخل (قوله  
لكماله فيه) جواب عما يقال كيف يصح قصر الجنس على فرد منه نوى (قوله ولا تفاوت الخ) هذا لا  
يصح على مذهبه أن الجزئي الحقيقي يكون مجزئاً لا على مذهب السيد أنه لا يكون مجزئاً حتى أنقوانا  
المنطق زيد موزول بقوله لا الخطأ في المسمى زيد فلا يميز التفاوت باختلاف المفهوم حيث يثلاً من مفهوم  
زيد الأمير غير مفهوم الأمير زيد أي الأمير المسمى زيد لأن موضوع الأول جزئي حقيقي ولأن أول فيه لانه  
يكون موضوعاً ومجمله كلي وموضوع الثاني ومجمله كلاًهما كلي ولا شأن أن ذلك يوجب التغاير فلازم  
التفاوت لأن المقصور عليه إمارة حيث تدعى الأول هو الذات الشخصية المعبر عنها بـ دوى الثاني هو  
المفهوم الكلي وهو مفهوم المسمى زيد ع س سم وكتب أيضاً قوله لا تفاوت بينهما في شرحه  
للتفاح وميل صاحب الكشف إلى التفرقة حيث ذكر في الفائق أن قولك الله هو الدهر معناه أنه الحالب  
للعوادم لا غير الحالب وقولك الدهر هو الله معناه أن الحالب للعوادم هو الله لا غيره عبد الحكم (قوله  
وبين ما تقدم) من زيد الأمير وسمرو والشجاع (قوله والخاص أن المعارف بلام الجنس الخ) خلاصته أن  
المعارف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ أو جعل خبراً (قوله سواء كان الجنس معرفة الخ) أخذ  
هذا التعميم من قول المصنف على شيء نحو التوكل على الله أو الامام من قبر بش مثل ذلك في المنطوق وكتب  
أيضاً قوله معرفة يستثنى منه الجنس المعارف بلام الجنس على ما سبأ في (قوله وإن جعل خبراً) بأن لا يكون  
المبتدأ معارف بلام الجنس والجنس معرفاً لها من سم وكتب أيضاً قوله وإن جعل خبراً الخ في ما إذا عرف كل  
من المبتدأ والجنس بلام الجنس وحسنه في احتمال أن يكون المبتدأ مقصوراً على الجنس وأن يكون الجنس  
مقصوراً على المبتدأ قال السيد قلت هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر لأن ما قسمه من على قصد الاستغراق  
وشمول جميع الأفراد ذلك المبتدأ أنساباً القصد في الذاة وفي الخبر إلى الصفة من سم وفي  
عبد الحكم أنه لا تافاً بين الاحتمالين فليكن الكلام مقيد بالكلام القصير ونأقش السبب في قوله  
هناك قصر المبتدأ على الخبر أظهر فقال لا ينبغي أنه يصح ذلك فيم إذا كان المبتدأ أعم من الجنس كقولنا  
الناس العلماء وما إذا كان الخبر أعم كافي قولنا العلماء الناس فلا ذلاً وجه قصر الخاص على العام فلا  
تخيه الظاهرية والصواب أن يقال إنه إن كان أحدهما أعم فهو المقصور وإذا كان بينهما عموم من وجه  
يفوز إلى القرائن وإن لم توجد قرينة فالظاهر قصر المبتدأ في الخبر (قوله والجنس) أي المقصور (قوله  
وقد يشهد بوصف الخ) فيكون حصصاً باعتبار ذلك القيد (قوله أو نحو ذلك) كالمفعول به (قوله هو الرجل  
الكريم) أي انحصرت الجولية الموصوفة بالكرم فيه لا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية ع في (قوله  
وهو السائر راكباً) أي انحصر فيه السرحال الركوب بدون مطلق السير (قوله وهو الأمير في البلد) أي  
انحصرت فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة فهي لغيره أيضاً ع (قوله وهو الواهب ألف قطار) أي  
اختص بالهبة لألف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضاً ع (قوله إشارة الخ) لأن قدسور القضية الجزئية  
نوى (قوله أن ليس المعنى هو المعنى في القصر) لأن هذا الكلام للرد على من يزعم أن البكاء على هذا المرنى  
قبيح كغيره فالرد على ذلك المتوهم بمجرد إخراج بكائه من التبع إلى كونه حسناً وليس هذا الكلام وارد في  
مقام من يعلم حسن البكاء لأنه لا بدعي أن بكائه حسن أيضاً حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل  
فقط أدلاً بل لا محالة إذا قيل البكاء الخ وإنما الملائمة لها أدعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك فيقال حيث قدان  
بكلك فقط هو الحسن الجميل ع (قوله وإن أمكن ذلك) أي بكلف (قوله الظاهر) وهو أن التعريف  
في قوله الحسن الجميل لا يوثق به بدلاً من التشكيك في الأفادة (قوله وقيل الخ) قائله الإمام الرازي والعجالة  
عطف على ما فهم من قوله فلا فائدة السامع حكى على أمر معلوم الخ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم  
بأحد طرق التعريف سواء كان اسماً أو صفة يكون محكوماً عليه بأخوته اسمياً كان أو صفة فكأنه  
فيل هذا أي محضة كون الاسم والصفة المعبرين بمحكوم عليه وبه عند الجمهور وقيل الاسم متعين للإبتداء

زيد (الاسم متعين لا ابتداء)  
 تقدم أو تأخر (للالته على  
 الذات والصفة) متعينة  
 (التعريفية) تقدمت أو  
 تأخرت (للالته على أمر  
 نسي) لأن معنى المتبدا  
 المنسوب اليه ومعنى الخبر  
 المنسوب والذات هي  
 المنسوب اليها والصفة هي  
 المنسوب عنها فقلنا زيد  
 المنطوق أو المطلق زيد يكون  
 زيد مبتدا والمنطوق خبرا  
 وهذا رأى الامام الرازي  
 قدس الله سره (ورد بان  
 المعنى الشخص الذي له  
 الصفة صاحب الاسم) يعني  
 أن الصفة تجعل دالة على  
 الذات ومستندا اليها  
 والاسم يجعل دالا على أمر  
 نسي ومستندا (وأما  
 كونه) أي المستند (جمله  
 فالتقوى) فهو زيد قام (أو  
 لكونه سببا) فهو زيد  
 أو قام (كأمر) من  
 أن أفراده يكون لكونه  
 غير سببي مع عدم افادة  
 التقوى وسبب التقوى  
 في عمل زيد قام على  
 ما ذكره صاحب المفتاح  
 هو أن المتبدا لكونه مبتدا  
 يستدعي أن يستند اليه  
 شيء فإذ جاء بعده ما يصلح  
 أن يستند اليه ذلك المتبدا  
 صرفه المتشدا الى نفسه  
 سواء كان خالبا عن الضمير  
 أو متضمنا له فيعتقد بينهما  
 حكم ثم اذا كان متضمنا  
 لضميره المتعدي بان لا يكون  
 مشابها للثاني عن الضمير  
 كما في زيد قام صرفه ذلك  
 لضمير أي المتبدا

الخ والمرباد اصفه هنامادل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائمه بقادله الاسم ما يدل على الذات فقط أو  
 المعنى فقط أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان والمكان والألته من عبدا الحكميم اه (قوله  
 لا ابتداء) الاولى لا لاسناد الية لتندرج في معمولات النواسخ أطول (قوله على أمر نسي) وهو المعنى القائم  
 بالذات عبد الحكميم (قوله ورد) تقرير الرودان المنطوق إذا قدم وجعل مبتدا ثم يرد به مفهومه المشتل  
 على معنى نسي أعني ثبوت الانطلاق لشيء بل أر بدنه ذاته أعني ما صدق عليه وزيد إذا أخو وجعل خبرا  
 أر بدنه مفهوم مسمى بزید مثلا فيكون الوصف مستندا الى الذات دون العكس وانما أول زيد بصاحب  
 الاسم لأن الجزئي الحقيقي لا يصح جعله على شيء بل هو أمر يحمل عليه المقهورات الكلية يشهد بذلك تأملك  
 في المعنى مع قطع النظر عما توهمه الالفاظ على أن مذهب الكوفيين أن الخبر يجب أن يكون مشتقا أو في  
 معناه متبدا على الطول وهو مسمى على مذهبه أنه لا يصح جعل الجزئي الحقيقي على شيء ومذهب الشارح صحة  
 ذلك وعليه فلا يحتاج إلى تأويل زيد إذا أخو بالمفهوم المسمى بزید في تأويله بالذات المتخفضة  
 السماة بزید يعني قولك المنطوق زيد بالذات التي ثبت لها الانطلاق هي الذات المتخفضة المسماة زيد  
 وعارة المصنف محتملة للذهبن لأن الانساق في صاحب الاسم محتمل العهدوا الجنس تأمل وكتب أيضا  
 قوله ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المنطوق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالة  
 على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالة على معنى قائم بغيره فالمتبدا هو الاسم  
 أو مافى تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا متنازع كون المنطوق بضمه مبتدا ومنتزع كون زيد  
 ونحوه خبرا مطلقا فالتحقق أن النزاع لفظي فسرى (قوله الشخص الذي الخ) لأن الصفة المتبدا لها  
 موصوف ومقتدر لا محالة أطول (قوله صاحب الاسم) أول تقدير المضاف لا بتأويل العلم عيسى به كما هو  
 المشعر لثلا يصير نكرة فخير ج عمل خسر فيه من كون المسند والمستند المعرفتين أطول (قوله والاسم  
 يجعل الخ) وقد سبق إلى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عندهم لا يشترط في الخبر  
 أن يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج اليها بما هو من جهة إن السامع  
 قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهول عنده تصافه بكونه صاحب اسم زید وسوق هذا الكلام إنما  
 هو لإفادة هذا المعنى وانما عند المنطقين فهذا التأويل واجب قطعاً لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا  
 البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع مخصصا في شخص اه بحرفه وبجانب فسرى في  
 عدم محتمل الجزئي الحقيقي بما هو في حواشيه على المطول (قوله فالتقوى) أي تقوى ثبوت المسند  
 للمسند اليه أو سلبه عنه فهو زيد قام وما زيد قام وكتب أيضا قوله فالتقوى أي لم يحصل التقوى ما هو لم  
 يكن مقصودا فتدخل صورة التخصيص نحو أناس عبت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوى فيها وان  
 كان القصد التخصيص وسيد كذا الشارح فاللام للسببية لا لغرض كما في عبد الحكميم (قوله كأمر)  
 أي مثل مثال مرجح وقال المراد بالسببي مثل زيد أو قام فقولك كأمر حواله المثال على سابق الكلام  
 وقسمه الشارح بقوله من أن أفراد له لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم ولا يفي ما فيه من  
 التعسف (قوله هو أن المتبدا الخ) أو قال هو أن المتبدا اليه لكونه مستندا اليه يستدعي أن يستند اليه شيء  
 لكن أعم وأوضحهم المستفاد من كلامه أن السامع أو لا صرف الجملة الصالحة الى المتبدا مع قطع النظر  
 عن اسناد فيها وانما يصرقها اليه باعتبار اسناد فيها والأظهر أنه يصرقها الضمير أولا لأن كونها صالحة  
 لصرقها له بلا ملاحظة الضمير ثم يصرقها المتبدا الى نفسه لكونها صالحة أطول مع بعض تغيير (قوله ما يصلح)  
 أي لفظ (قوله لضميره) أي المتبدا (قوله بان لا يكون الخ) أي وان لا يكون ذلك الضمير فضله فانه حينئذ  
 غير معتد به في الاسناد لضميره بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الآتي على قوله فعلى هذا الشخص الخ وكتب  
 أيضا ما فيه أي في عدم تغييره في التكلم والخطاب والغسة (قوله كما في زيد قام مثال للثاني ومثال الضمير  
 المعتد به مافى قولك زيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الخ) لانه مستند اليه وهو عين المتبدا فقد استند الى  
 المتبدا بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المتبدا وهذا الكلام يفيد أن المستند الى  
 المتبدا الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي فيه سم وتحقيق هذا الكلام وما فيه

ما يافيكسنى الحكم قوة فعلى هذا يخص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه ٢٤ نحو ز يدضربه ويجب أن يجعل

سبباً وأما على ما ذكره الشيخ  
فى دلائل الإيضاح فهو أن  
الاسم لا يؤتى بمعرى عن  
العوامل المنطقة اللاحقة  
قد نوى أسنده إليه فإذا  
قلنا قد فقدت شعرت  
قلب السامع بالثبوت  
الأخبار عنه فهذا هو مقتضى  
وتقدمة الإيضاح فإذا قلت  
قام تدخل فى قلبه دخول  
الأنس وهذا أشبه بثبوت  
وأمنع من الشبهة والشك  
وبالمجمل ليس بالإعلام بالشئ  
بفعله مثل الإعلام به بعد  
التنبية عليه والتقدمة فإن  
ذلك يجرى مجرى تأكيد  
الإعلام فى التقوى  
والاحكام فيدخل فيه نحو  
ز يدضربه وز يضره  
به وبما يكون المسند فيه  
جمله لا لا سببه أو التقوى  
خبر ضمير الشأن ولم يتعرض  
له لشبهة أمره وكونه  
معلوماً مسبقاً وأما صولة  
التخصيص نحو أناسعت  
فى حاجتك ورجل جاني  
فهى داخله فى التقوى  
على خاص ( وأسميتها  
وقد علمتا بشرطها الخاص )  
بغنى أن كون المسند جملة  
للسببة أو التقوى وكون  
نلك الجملة اسمية للدوام  
والثبوت وكونها فعلية  
للتعبد والحديث والدلالة  
على أحد الأربعة الثلاثة  
على انحصار وجه وكونها  
شرطية للاعتبارات المختلفة  
الحاصلة من أدوات الشرط  
( ونظر فيها الاختصار  
الفعلية أذهى ) أى الظرفية

يطلب من المطول وعبد الحكم عليه قيل قول المصنف تنبيه كثر من هذا الباب الخ ( قوله ثانياً ) فتكرر  
الأسناد مرتين ( قوله فعلى هذا يخص التقوى الخ ) لأنه إذا كان مسنداً الى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن  
يسند الى المبتدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدأ والمستفاد من الضمير المذكور على غيره  
انظر عبد الحكم وكتب أيضاً قوله فعلى هذا يخص التقوى الخ ترد عليه أن تخصص الضمير المذكور فى  
التعليل بما سنده إليه الفعل تنبيه للطول بلا دليل كفى وقول السكاكى فى ز يدضربه أن الرفع  
يفيد تحقيقاً أن الشئ عرفت ز بدليل على أن ما ذكره فى تعليل التقوى محمول على الإطلاق فتقول  
فى المثال المذكور ز يدضربه الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما ضمن الخبر باقاع الضرب  
على ضميره تحقيقاً تذكر رائساب الوقوع اليه والتقوى بالحكم وقس على ذلك نظراً فترى باختصار وكذا  
فى الأول ( قوله ويخرج عنه ) أى عن التقوى المسند فى نحو ز يدضربه لأنه لا يسند الى ضمير المسند  
اليه نوبى بل أسند الى ضمير المتكلم وكتب أيضاً قوله ويخرج عنه نحو ز يدضربه أنه إذا بس الضمير  
المسند اليه ضمير المبتدأ حتى يصرف الحكم اليه سم ( قوله ويجب أن يجعل سبباً ) لأن المسند الجملة أما  
للتقوى أو لكونه سبباً فإذا انتفى أحدهما عين الآخر ( قوله وأما على ما ذكره الشيخ الخ ) كائن الشارح  
سكت عن رد ما ذكره الشيخ بأن وجوده فيما لا يفيد التقوى وهو المسند المفسر يدل على أنه ليس وجهه  
التقوى لوضوحه سم ( قوله معرى عن العوامل ) فى المثال أو فى الأصل ليدخل فيه ما دخله النواصب نحو  
ان ز يدقام وما ز يدقام عبد الحكم ( قوله الحديث ) أراد بالحديث المحكوم به ( قوله دخل ) أى الأستاذ  
عبد الحكم ( قوله ليس بالإعلام بالشئ بفعلة ) أى الذى هو مقتضى تقديم المسند إذا كان مفصلاً ( قوله فان  
ذلك ) أى الإعلام بعد التنبية وقوله يجرى مجرى تأكيد للإعلام أى الأخبار كما فى قام زيد قام زيد وقوله  
فى التقوى أى التثبوت وقوله والاحكام أى الاثبات ( قوله فيدخل فيه الخ ) جواب أمانى قوله وأما على  
ما ذكره الشيخ الخ ( قوله وما يكون الخ ) شروع فى سؤال واراد على المصنف وجوابه ( قوله لشبهة أمره )  
أى حكمه وهو أنه لا يخرج عنه الجملة سم ( قوله مسبق ) من قوله فى الخارج على خلاف مقتضى  
الظاهر وقوله هو أذهى ز يدعالم مكان ضمير الشأن أو لفظة أنه يعلم من هذا خبر ضمير الشأن جملة مع  
ظهور أنه لا يفيد التقوى وعدم سميتها سم ( قوله على خاص ) أى من أن التقوى أهم من أن يكون مقصوداً أو  
حاصلاً مختصراً فصورا التخصيص تذكر الأسناد تحقيقاً فيها فيستفاد منها التقوى وإن لم يقصد فكانه  
قال فالتقوى سواء كان على سبيل التخصيص أو لا ولولا قال وأما كونه جملة فالتقوى أو لكونه سبباً أو لضمير  
الشأن أو لالتخصيص لكان أولى نوبى ( قوله واسميتها الخ ) أى المقتضى لاراد الجملة مطلقاً أو التقوى أو  
كونه سبباً أو المقتضى لخصوص كونها اسمية أو لثبوت ولكونها فعلية أفادة التعبد ولـ كـ كونها  
شرطية أفادة التنبية بالشرط عبد الحكم ( قوله وكون تلك الجملة اسمية ) ينبى أن تقديم خبرها سم  
لأفعل واللام تعدل الدوام والثبوت بل التمسك بها وظاهر سم ( قوله وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة  
الخ ) نحو ز يدان تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الأخبار عنه بالآكرام الذى يحصل على تقدير الابق  
المشكوك فيه وز يدان التقية بكرمك حيث يقتضى المقام الأخبار عنه بالآكرام الحاصل على تقدير وقوع  
اللقى المحقق وعلى هذا فاقس ع ( قوله وتاريخها ) أى الجملة أى كونها ظرفاً وقوله أذهى أى الظرفية  
بمعنى الجملة الظرفية فلا يكون ظرفاً إذا لم يكن ظرفاً لاسم مقدراً بالفعل فقه استخدام فى قول الشارح بعد  
يقتضى أن الجملة الظرفية الخ إشارة اليه وكتب أيضاً قوله ونظر فيها لاخصار الفعل العقيق أنه ليس  
الظرفية الجملة تسكتها عية اليها بالذات إنما هي ظرفية بالضرورة لخاص من دواعي حذف المسند فتأمل  
أطول ( قوله لان الفعل هو الأصل فى العمل ) وذلك لان التعامل إنما يعمل لآفتهاره الى غيره والفعل أشد  
افتقاراً لأنه حدث يقتضى صاحباً ومجلاً وماز وأفعلة فيكون افتقاراً من جهة الاحداث ومن جهة التقوى  
وليس فى الاسم إلا الثانى فترى ( قوله ورجع الاول بوقع الخ ) حاصله أنه قد تبين تقدير الفعل وذلك إذا  
كان الظرف صفة فيجمل غير الصلة الذى ترد دافى أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة فيقدر بالفعل  
( مقدره بالفعل على الأصح ) لأن الفعل هو الأصل فى العمل وقيل باسم الفاعل لأن الأصل فى الخبر أن يكون مقدر دافع الاول بوقع الظرف

جلا لا شكوك على المتقن لان الحمل عند التثنية على المتقن أولى وقوله وأوجب الخ حاصل الجواب  
ان قياس غير الصلة عليها قياس مع وجود الفارق ولا نسلم ان الحمل على المتقن أولى كلما ع س س  
وأوجب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتعين تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو ما في  
الدارفور بداد المصمم مكررا في آياتنا لان أملا تفصل من الفاء الاسم مفردا وأوجه شرط دون جوابه وإذا  
التجاسة لا تلبيها الأفعال على الأصح (قوله لكان أصوب) انما قال أصوب لا مكان ناول بعبارة المصنف  
على معنى ذهني أي كلمة الظرف ع س س م ورجع الخبر إلى الظرف والمفعول من الظرفية قوله  
يقضي الخ أي ويقضي أيضا نفس الظرف لانه قال ذهني أي الظرفية مقدره بالفاعل لجعل الجملة  
نفس الظرف والفعل شيئا آخر ولا يخفى فسادة أيضا لان الظرف لا يقال له جملة الأفعال متعلقة ونأوله  
ع ق على أي معنى مقدره بالفعل أي حقيقة ومتصورة بالفعل (قوله ولا يخفى فسادة) لان الظرف  
لا ينفرد لجملة (قوله فاقضه به المسند اليه) الباء داخله في المقصور وكان الظاهر ان يقول فليكون  
ذكره اتم ثم يفصل أسباب الأهمية على طبق بيان تقديم المسند اليه ومن جهات التقديم اشتمال  
المسند اليه على ضمير بلا نيس المسند نحو في الدار فسادها فانه لا يجوز ضاحيا في الدار وتضمنه الاستفهام  
مع افراده لا مطلقا ولم يذكر المصنف أمثال ذلك لانها مغرغ عنها في الضمور ان كان ذكرها في هذا الفن  
من حيث انها مقتضى الحال وجهه كذا في الاطول (قوله انه مقصور الخ) أي فهمون قصر الموصوف  
على الصفة (قوله لا في باغول) الفول ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس ونقل الأعضاء (قوله أي  
بخلاف خور الدنيا) فيه يجب لان هذا ما نقض لما صرح به في بحث المساواة رد اعلى من زعم ان تقديم الخبر  
على المتبادر في ولكم في القصاص حجة للاختصاص من ان تقديم الخبر المتبادر المنكر في مثل في الدار رجل  
لا يفيد الاختصاص ثم لم يحصل قوله تعالى لا في باغول معدولة بل سألنا ما كان أن يفرق بين المتأخرين بان  
المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به الشارح في بحث القصور وحق الخبر في نحو في الدار  
رجل لا يقدم ليقتضيه البتة المنكر به فلا يفيد الاختصاص وانما في ما نحن فيه قد وقع وقوع النكرة  
مبتدأ بالواقع في سياق النفي فكان حق الخبر التأخير ولنا أدلة في الاختصاص لا يقال الفول مصدر  
فوضع وقوعه مبتدأ وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت أن في الالة بتقديم ما حقه التأخير  
لأننا نقول ذلك بخصوص بالمصدر المدعو به على ما في الباب والرداد به التجباض على ما في معنى الطبيب  
فان قلت التنوين في غول للتنوين اذ ليس المراد الفول المطلق كما ثبت عليه فهذا القدر مع وقوعه  
مبتدأ لا بتقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديم ما حقه التأخير من قيد التخصيص المذكور  
بخلاف قوله في الدار رجل اذ مع وقوعه من مبتدأ بتقديم الخبر عليه حيث لم يعتبره كون التنوين  
للتنوين والافلا تسلم عدم خاتمة الخبر ايضا قلت فلا يلزم من عدم ما فاد في الدار رجل التخصيص عدم  
أدلة قوله تعالى ولكم في القصاص حجة اذ قد صرح باب التنوين في حجة للتنوين مع في سند دفع النظر الذي  
أورد في بحث المساواة فخرى (قوله قلت الخ) جواب المانع (قوله مقصور على الاتصاف في نحو الجنة) أي  
بالكون والحصول في نحو الجنة المقصور عليه الظرف باعتبار متعلقه لان الحكم الثابت للظرف ثابت له  
باعتبار متعلقه ولم يصرح بالمتعلق لظهوره وأما قوله على الاتصاف فذكر الاتصاف لان قصر الموصوف على  
الصفة منها قصر على الاتصاف ما فصرح بالاتصاف إشارة لذلك وفي عبد الحكيم قوله على الاتصاف  
في نحو الجنة أي طريقة نحو الجنة واستوجه من الوجه السابق أعني تقدير الكون بالحصول في نحو  
الجنة فراجع (قوله وان اعتبر في الخ) أي هذا لان اعتبر في الخ في جانب المسند اليه وجعلته جزأ  
منه وان الخ وكتب ايضا ما نصح فتكون معدولة المحمول لجعل خوف النفي وهو لا جزأ منه فتكون القضية  
موجبة سالبة وعلى الوجه الاول تكون القضية معدولة الموضوع لجعل خوف النفي وهو لا جزأ منه  
فهو عليه أيضا موجبة باعتبار العدول في الوجهين بسند فمبارد انه اذا كان تقديم المسند في الالة  
للمصدر فمبدي في حصر الفول في نحو الجنة لاني الفول عنها وقد ادعى عرض الاول بانه اذا كانت لا جزأ من  
الموضوع كيف فصل بالمسندين خوف النفي والفول مع الترتيب وأجاب ع ق بان الظرف يتوسع فيه  
أكثر من غيره فلا يضر الفصل به (قوله فالحق أن الغول الخ) فيه اشكال لان المتبادر من الخبر في

صلة للموصول نحو الذي في  
الدار أخوك وأوجب بان  
صلة من مظان الجملة بخلاف  
الخبر ووقال اذا الظرف  
مقدر بالفعل على الأصح  
لكان أصوب لان ظاهر  
عبارة يقضي أن الجملة  
الظرفية مقدره باسم الفاعل  
على القول الغير الأصح ولا  
يخفى فساد (وأما ما ذكر  
أي المسند فسلان ذكر  
المسند اليه أهم كما صرح في  
تقديم المسند اليه (وأما  
تقديمه) أي المسند  
فاقضه به المسند اليه  
أي قصر المسند اليه على  
المسند على ما حقه في  
ضمير الفصل لان معنى  
قولنا يتبعي أنا هو انه  
مقصود على التميمية  
لا يتجاوزها إلى التيسيسية  
نحو لا في باغول أي بخلاف  
خبر وادنيا) لان فيها  
غولا فان قلت المسند هو  
الظرف أعني فيها والمسند  
اليه ليس مقصور عليه بل  
على جزء منه أعني الضمير  
الخبر والراجع إلى خبر  
الجنة قلت المقصود ان عدم  
الفول مقصور على الاتصاف  
في نحو الجنة لا يتجاوز  
إلى الاتصاف في نحو  
الدنيا وان اعتبر في الخ  
في جانب المسند المعنى أن  
الفول مقصور على عدم  
الحصول في نحو الجنة  
لا يتجاوز إلى عدم الحصول  
في نحو الدنيا

صفة في مقابلها فالمتبادر من حصر القول في عدم الحصول في خور الجنة أنه لا يتصف بمقابل ذلك وهو الحصول فيها لا ترى أن المفهوم من قولنا انما يزبد في قعوده لا في قيامه وكذا المتبادر من حصر عدم القول في الحصول فيهما في انصافه بعدم الحصول فيها لا بالحصول في خور الدنيا وقرر الاستاذ ان في جعل الشارح الحصر اضافيا اشارته في دفع هذا الاشكال (قوله فالمسند اليه مقصور الخ) أي على الاختلافين (قوله قصر غير حقيقي) بل اضافي لانه في مقابلة خور الدنيا دون سائر المشروبات حتى يلزم أن عدم القول لا يتجاوز إلى بدن الجنة مثلا (قوله لكم دينكم ولي دين) والقصر فيه أيضا اضافي لا حقيقي حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الانصاف بلى أن لا يتجاوز إلى غيري وكذا قوله لكم دينكم مطول (قوله ونظيره ما ذكره الخ) أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم (قوله إلى الانصاف يعني الخ) اشاره إلى أن القصر اضافي وان أمكن الحقيقي إلا أن السياق للاضافي وفي نسخة يعني غير ربي ووجهها واضح لان الانصاف يعني غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير الذي صلى الله عليه وسلم أو غيره ووجه الاشارة الذي يتوهم كون الحساب عليه لكونه تصدي للدعوة إلى الله تعالى والجهاد سم (قوله فجمع ذلك من قصر الخ) سواء اعتبرت النبي في جانب المسند اليه أو المسند (قوله من قصر الموصوف) كعدم القول وكدينكم لديني وكحسابم وقوله على الصفة كفي خور الجنة ولكم ولي وعلى ربي أي كالكيفية في خور الجنة والكيفية في ذلك الخ (قوله من قصر الموصوف على الصفة دون العكس) لان الحمل على العكس يستدعي كون التقديم قصر المسند على المسند اليه وانما راد أنه قصر المسند اليه على المسند كإدخاله على ساق كلامه وصرح به الفاضل المحشي أيضا بخوارب راد أن يوسف المعين بناء على أن التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما يعتد به إذا ثبت نقل من النقات فترى وهذا ليندفع بمقابل العكس صحيح أيضا والمحشي أن الكيفية في خور الجنة مقصورة على عدم القول لا تتجاوز إلى القول فالقصر اضافي كما في اختيار من أنه من قصر الموصوف على الصفة وليس حقيقيا حتى يلزم أنه ليس بخور حاصفة لعدم القول وهو باطل لان الحاصفات آخر كالحمة والسلامة وقس على ذلك حال بقية الامثلة وقول الفري أن كلام المعين مما لا يعتد به معنى على ما هو المتبادر من أنه أراد أنه قد يفيد القصر وضعا فان أراد أنه قد يفيد معوية المقام فلا شأن لكلامه معتد به دليل قول علي (رحم الله وجهه \* لنا على والاعادة مال \* فتأمل يس فان معنى كلام علي أن الانصاف بلانصاف مقصور على العلم والانصاف بالاعادة مقصور على المال أي ليس لنا الا لاهم وليس للاعادة المال فهو من قصر الصفة على الموصوف لا العكس اذ ليس المراد أن العلم مقصور على الانصاف بلنا وأن المال مقصور على الانصاف بالاعادة اذ الساق باه (قوله لتلاييد الخ) فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام الا أن يقال المراد لتلاييدهم افادة ثبوت الختم وكتب أيضا ما نصه وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا في وجود المانع القطعي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم الاسم على الخبر عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أي لانه اذا فصل بين الاوامر بالخبر وجب التكرير وكذا في رفع أيضا (قوله في سائر كتب الله تعالى) أي مع انتفاء خبره الا المراد أن لا يبها كونها مظنة لا بالفعل لوقوعه في القرآن والكون مظنة منتف عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من العجائب ونحو الاخبار عن المعجزات سم (قوله بناء الخ) علة للنفي (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) أي دون أن يقول في سائر الكتب وقوله لانه المعتبر في مقابلة القرآن أي دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان الخصص انما هو باعتبار الظاهر الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا في الكتب السماوية فقط فالخبر اضافي كما هو الغالب (قوله أو التنبية الخ) اعلم أن حاجة الذكر إلى التنبية أخذ من حاجتها إلى الخبر فهي تطلب التنبية طلبا حاشيا وذلك بسند في أنه مع التقديم تتوهم الحالة وانهم لم يقدموا في تخور بذلك فقام مع عدم العلم من أول الامر بأنه خبر لا نعت مع أن مثل هذا أقدم فالمقدم هو المسند اليه لان الحكم بائداسة المقدم من المستوين تعريفا واجب كذا في يس وكتب أيضا قوله أو التنبية من أول الامر على أنه أي المستخير لا نعت فالقديم في خبر الذكر بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة وهذا في مقام يمكن أن يعرف فيه الخبر من التنبية بالتمام وتبسم القرينة وفي

فالمسند اليه مقصور على المسند قصر غير حقيقي وكذلك القياس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي من أن المعنى حسابهم مقصور على الانصاف يعني ربي لا يتجاوز إلى الانصاف يعني جميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم بعضهم (ولهذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لارب فيه) ولم يقل لا فيه ريب (للتأنيد) بتقديم عليه (ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الرب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعتبر في مقابلة القرآن كأن المعتبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لاسم المشروبات وغيرها (والتنبيه) عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه (من أول الامر على الله) أي المسند (خير) لا نعت اذ النعت لا يقدم على المذموم وانما قال من أول الامر لانه ربما يلزم أنه خير

لانت بالانتمال في المعنى وانظر الى انه ٤٨ لم يرد في الكلام خبر البند (كقوله له هم لا منتهى لكبارها) وسمته الصغرى اجل من الدهر

حيث لم يقل هم له (او)  
التفاوت انهم سعدت بقره  
وجعلت الايام (او الشروق)  
الى ذكر المستند اليه بان  
يكون في المسند المتقدم  
حول يشوق النفس الى ذكر  
المسند اليه فيكون له وقع  
في النفس ويحل من القول  
لان الحاصل بعد الطلب  
أعز من المساق بالاتباع  
(كقوله ثلاثة) هذا هو  
المسند المتقدم الموصوف  
بقوله (شرق) من اشرف  
معنى صار مضاً (الدنيا)  
فاعمل تشرق والعائد الى  
الموصوف هو انصهر في الموصوف  
في (يهيئها) أي يحسنها  
ونصارتها أي نصرت الدنيا  
منورة بجمعة هذه الثلاثة  
وبها تم اتم المسند اليه المتأخر  
هو قوله

شمس الضحى واو اوهى  
والقمره تنبه كثير ما ذكر  
في هذا الباب يعني باب  
المسند (والذي قبله) يعني  
باب المسند اليه (غير مختص  
بهما كذا ذكره الحذف  
وغيرهما) من التعريف  
والتنكير والتقديم  
والأخبار والاطلاق والتقديم  
وغير ذلك مما سبق وانما  
قال كثير لان بعضها مختص  
بالبابين كتعبير الفصل  
المختص بعين المسند اليه  
والمسند وككون المسند  
خلافه مختص بالمستند  
كل فعل مستند انما وقبل  
هو اشارة الى أن جمعها

لا يجري في غير البابين كالتمريف فانه لا يجري في الحال والتبديز والتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وقوله نظر لان

مقام لا يمكن أن يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم له لم أنه خبر لا يعلم من أول الامر أمول (قوله لانت)  
فالتقديم هنا مطلوب للتنبيه المذكور أعسم من أن يصح التسويج أو لأن قالت الامام من النعمية في مثال  
المصنف والاخبار بجملة لا منتهى لكبارها قالت المثال بكفه الاحتمال وايضا فالأخبار به أظهر وأفسد  
سم وقوله لا مانع من النعمية أي لو أخرجه لا في هذه الحالة أعني حالة التقديم كما هو ظاهر فلا رد عليه أن  
التأويل لا يتقدم على التبويج كما تقرر في جملة تأمل وبعبارة عبد الحكيم ولوقبل هم له لتوهم أنه صفة له توها  
قوله لا يستدعي التكرار في مقام الابتداء التخصيص وصلاحة الطرف الثالث وتكون لا منتهى لكبارها خارجا له  
أو صفة بعد صفة والخبر محذوف كلاهما خلاف المقصود وهو اثبات الهمم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم  
لا اثبات الصفة المذكورة لطمه ولا اثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسوقا  
لمدح همه عليه الصلاة والسلام لا مدح صلى الله عليه وسلم ولا يصح أن يكون التقديم ههنا المحصر  
لرس المقصود حصر الهمم الموصوفة عليه وان كان مستعملا بل اثباتها كما به تنبيه الذوق السليم (قوله)  
بالانتمال في المعنى) ويعلم بغير ذلك أيضا كونه لا يصلح للعت كونه ذكر والخبر لا آخر معرفة فالتأويل  
لم رد المحصر يس (قوله كقوله) أي حسان بمدح النبي صلى الله عليه وسلم كافي الاطول (قوله وسمته)  
الهمة الا ارادة كافي المختار وتعد ان تعلقت بعالي الامور (قوله اجل) أي باعتبار متعلقها من الدهر  
الذي كانت العرب تضرب به المثل لانه لو وقع العظماء فيه كأنه همما متعلقان بتلك العظماء فالصغرى  
اجل من الدهر تنبيه فضلعن همه ع في الكلام حذف مضاف أي اجل باعتبار متعلقها من هم  
الدهر أي باعتبار متعلقها او حذف مضافين أي من همم أهل الدهر أي باعتبار متعلقها أيضا وانما قلنا  
باعتبار متعلقها لان الهمة هي الارادة ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها وهذا البيت من كلام حسان يمدح  
به النبي صلى الله عليه وسلم ويعد

له راحة لوان معشار حودها \* على الركان البرأين من البحر  
(قوله نحو سعدت الخ) حيث اختبر على تركيب آخر وهو الايام سعدت بقره وجهلها وسمه وتزيت  
ببقايل الاعوام وكتب أيضا قوله سعدت الخ ان قبل هذا الجملة فعلية فتقدم المسند واجب فكيف  
يقال قدم المسند للتفاوت مع انه لا يمكن تأخيرها أصلا والحواله بان يمكن تأخيرها في تركيب آخر بان يقال الايام  
سعدت الخ سم (قوله هذا هو المسند الخ) ولا يجوز زكونه مبتدأ وان تخصص بالوصف لانه يلزم الاخبار  
بالحرفه عن التكرار وهو لا يجوز في غير الانشاء ومن زيد نعم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضحى  
التي يدل لكتنه تكلف يس (قوله من اشرف) ضبطه بضم الناعم اشرف احسن ازا عن كونه من شرق بمعنى  
طلع فيكون معنوها سم (قوله شمس الضحى) اضاف الشمس الى الضحى لانه ساعة قوتها مع عدم شدة  
انباتها (قوله واو اوهى) كنية المعصم ولا يخفى حسن توسطه بين الشمس والقمر الاشارة الى انه خبر  
منها لان خبر الامور واسماها حرف ولما فيه من اهم تولد بين الشمس والقمر وان الشمس امة والقمر اوبه  
(قوله كثير ما ذكر في هذا الباب الخ) لو قال كثير ما ذكر في المسند والمسند اليه لكان اخصر واضع  
اطول (قوله وغير ذلك مما سبق) كالابدال والتأكييد والعطف ع (قوله لان بعضها الخ) فلو قال  
جميع ما ذكر غير مختص بالبابين ورد عليه غير الفصل وكون المسند فعلا لان نقص السالبة الكاية  
موجبة جزئية (قوله مستندا انما لم يكف بما نحو قلمنا والمال (قوله وقيل الخ) فانه لا شارح الزرني  
و حاصل كلامه ان لوال المصنف وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين أي بل يجري في غيرهما اقتضى أن كلا  
منهما يجري في كل فرد فردا غيرهما وكان مرد عليه التعريف والتقديم فان كلا منهما لا يجري في سائر  
أفراد الغير اذ من افراد الحال والتبديز والمضاف اليه والتعريف لا يجري في الحال والتبديز والتقديم لا يجري  
في المضاف اليه ولا يخفى أن عا ذكره أعيا يصح لو كان معني قولنا جميعها غير مختص بالبابين أي بل يجري في  
غيرهما أن كل واحد من تلك الاحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما حتى

يتنقض  
قولنا جميع ما ذكر غير مختص بهما لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الاجور التي هي غير المسند اليه



بنقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك بل معناه أن كلامه يجري في بعض ما يصدق عليه الغير لانه  
يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير فلا يلزم جريان  
واحد من تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه  
الغير فغاية الأمر أنه برده عليه خبر الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن  
جميع إلى كثير كما قال الشارح هذا المخلص نظير الشارح والحاصل أن الزوني في غير الباين على كل  
ما يصدق عليه أنه غيرهما فقال ما قال فرد الشارح بما حاصله أن المراد الغير في الجملة قدس أشمل على  
العدول عن جميع إلى كثير ما ذكره الزوني بل ما ذكره أنا بقولي وإنما قال كثير لأن بعضها مختص بالباين  
النجو وبعض الناظرين لم يفهم مقصود الشارح فاعترض عليه بما ليس في محله فتأمل (قوله فضلا عن أن  
يجري الخ) فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر بقوله جميع ما ذكر في الباين غير مختص بما أفاد أن  
كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما سم (قوله نبوته في شيء) وأو أحدا كما عبر في المطول  
(قوله لا يفي عليه الخ) مثلا لا يعرف أن تعريف المسند إليه بالعلية لاحضاره بعينه في ذهن السامع باسم  
مختص به حسب مقتضاة المقام كما إذا كان المقام مقام مدح فإرادة ثلاث الخال قلب السامع غير الممدوح  
من أول وهلة عرف أن المفعول به يعرف بالعلية لذلك كقولك خصصت زيداً بالنساء شرفه على أهل وقته  
وإذا عرف أن الابدال من المسند إليه زيادة تقرر بالنسبة الحكيمة عرف أن الابدال من المفعول به زيادة  
تقرر بالنسبة اللفظية كقولك أكرمته زيداً أهلك وعلى هذا أفسح ح (قوله والمخفات بها) كالجور  
والحال والغميز

#### أحوال متعلقات الفعل

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على  
الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الأصول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل  
لأن موضع الباب لها لأنه اقتصر على ذكر البعض للاستعانة بذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب  
لظهور جريانه فيه كإنبه عليه وتفسيره بعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح  
المحقق أي في موطئه وهم وكيف لا يكون يمكن المراجع جميع الأحوال لم يخصر الفن في الأبواب الثمانية  
والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه أجالا كما هو عليه الشارح إذ لم يذكر في السابق الحذف  
لتنزيل المتعدي منزلة اللازم وكتب أيضا قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق  
وإن صغ الفتح أيضا إذ المراد معمولات الفعل والمتعارف أن المفعول متعلق بالكسر والعامل متعلق  
بالفتح وسرمان المتعلق هو التشبث والتشبث بالكسر هو المفعول الضعيف والفتح هو العامل القوي فنرى  
(قوله قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجري في تلك المتعلقات لصديق  
الغير بغيرها سم أي كتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص في التنبية على جريان تلك الاعتبارات في  
متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد ذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك البعض لأن قول المصنف  
الفعل مع المفعول إلى قوله لا فادة وقوعه مطلقا طرئة لبس حذف المفعول به المذكور في قوله فاذا لم  
يذكر الخ (قوله الفعل مع المفعول كالفاعل) الظرف معمول لمضاف مع قدر أي ذكر الفعل مع  
المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين الذين كل منهما فادلفعل مر بها بمجرد  
المصاحبة فلما قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي الفتاوى وإن كان الشائع  
دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر المبلغ  
وفي الأصول الترتيب من قبل زيد قائما كعمرو فاعدا وفي مثله تقدم الحال على العامل المعنوي وقوله مع  
المفعول حال من الضمير في قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال  
من الفعل والعامل فيه معنى الفعل أيضا أعني الكاف اه فالعامل في الحائز خوف التشبيه (قوله مع  
المفعول) أي المفعول به بدليل قول الشارح من جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي  
منزلة اللازم لأن هذا تيمم حذفه وإن كان سائرا فالمعامل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من  
ذكرها مع الفعل إفادة تلبسها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص الجب

والمسند فضلا عن أن يجري  
كل منهما فيه إذ يكفي لعدم  
الاختصاص بالباين نبوته  
في شيء مما يخرجهما فافهم  
والفعل إذا تقرر اعتبار  
ذلك فهم ما أي في الباين  
لا يفي عليه اعتباره في  
غيرهما من المفاعيل  
والفتحات بها والمضاف إليه  
(أحوال متعلقات الفعل)  
قد أشير في التنبية إلى أن  
كثيرا من الاعتبارات  
السابقة يجري في متعلقات  
الفعل لكن ذكر في هذا  
الباب تفصيل بعض من  
ذلك لاختصاصه بمزيد  
بحث عنه ومهد ذلك مقدمة  
فقال (الفعل مع المفعول  
كالفاعل في إن الغرض

بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقاسة بس (قوله من ذكره معه) المراد بذكر مفعوله أعم من الذي لفظاً وتقديرًا أطول (قوله أي ذكر الخ) الوجه الأول جارعي الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثاني ووجهه الموافقة لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما مشى عليه الشارع ههنا من احتمال الوجهين وصحتهما والموافق لمشي عليه في المطول من رد الوجه الثاني وقداً وافق صاحب الأطول على ما هنا وزيف مآثره أنه وجه الثاني (قوله أفاضة تليسه به) نقياً وأبناً أطول فدخل ماضرب زيد وما ضربت زيداً (قوله أي تليس الفعل بكل منهما) في العبارة مسماحة أذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل أفاضة تليس الفعل بكل منهما فالأظهر أن يقول أي تليس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح فترى (قوله في جهة وقوعه منه) لم يقل أوقامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل وما يقع به لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به (قوله وأما بالمفعول في جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لأن هذا تليسه به لأن هذا تليسه به وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل أفاضة تليسه به من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله معه وغير ذلك أطول وأما خاص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل وإيضاح أكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غير من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقاسة سم (قوله أفاضة وقوعه) نقياً وأبناً أطول وكتب أيضاً قوله أفاضة وقوعه مطلقاً عر عن الفائدة أذكر أحد بعلم أنه مذكّر شئ منهما لا يكون الغرض أفاضة الوقوع فقط من غير تليس بالفاعل أو المفعول أفاضة في الأطول (قوله أذا لوار يذلل لقبيل الخ) لا يزال ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ عاينته أنه يفيد زيادة على المقصود فإن ذكر الفعل معهما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه وأعليه فكيف يكون عينا لا تقول هو عت بالنسبة إلى البليغ لأن فضيلة بلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا رد مسائلي في جواب قول الشارع لا يقال أفاضة التعميم الخ لأن الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على أثر كسب الذي هو بقدر المحتاج إليه بخلافه هنا سم (قوله فاذالم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول الخ وكتب أيضاً قوله فاذالم يذكر المفعول به جعل الشارع ضمير يذ كر راجع للمفعول به لا لواحد من الفاعل والمفعول أو الفاعل وضمير ههنا لواحد منهما مأم أن ذلك مقتضى ما قبل لأنه يدل على حاشيته قول المصنف فالغرض الخ نعم لا يمنع قول المصنف المذكور راجع ضمير يذ كر للفعل وضمير ههنا للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه إلا المتعدي (قوله أي من غرابة اعتبار مجموع أو مخصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل بل يجوز أن يقصد التعميم وتنزيل مستزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الاتي ثم إن كان المقام خطيباً أفاضة ذلك مع التعميم فالظن ما كتبتاه بهامش ذلك اه سم والذي كتبه هو ما نصه أفاضة ذلك مع التعميم لا يخفاء أنه إذا لم يمكن المقام خطيباً كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وأنه إنما يفيد العموم بمؤنة المقام الخطابي وهذا يدل على أن المصنف أراد بالأطلاق في قوله السابق فالغرض أن كان أشأه لقاعله أو نفيه عنه مطلقاً عدم اعتبار مجموع الفعل أو خصوصه أيضاً فذلك أدخل الشارع ذلك في تفسير الأطلاق لهذا الدليل لأن تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الأطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن براد بعضها) تصور لاعتبار الخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لا بخصوص كما هو ظاهر (قوله لا الملة مدر كالمذكور) بواسطة دلالة القرين مطول (قوله فإن قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجب أن يذكر الفاعل لكونه ضرورياً لأنه أحدر كمي الاستدلال فمقرنه (قوله ويكون كلامهم من أثبت له أعطاه غير الدانير) أي فيكون ملق إلى منكر وكان ينبغي أن زيد أودهم من ترددان قبل المنكر يجب توكد الكلام الملقى اليه والمؤلة تردد بحسن له ذلك وأما التاكيد هنا فالتوكيد في التوكيد كونه الجملة اسمية مع أفاضة خبرها الفعلي تقوية أو تخصصاً كما تقدم قاله ع ق وقوله لا مع من نفي الخ بقصد أن فلا يعطى بلق إلى من نفي الأطاء وقفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضاً قوله من أثبت له أعطاه غير الدانير أي دون الدانير فيكون قلباً

من ذكر مفعوله أي ذكر  
مع الفعل أو ذكر الفعل مع  
كل منهما (أفاضة تليسه به)  
أي تليس الفعل بكل منهما  
أما بالفاعل في جهة وقوعه  
منه وأما بالمفعول في جهة  
وقوعه عليه (أفاضة  
وقوعه مطلقاً) أي ليس  
الغرض من ذكره معه  
أفاضة وقوع الفعل وثبوته  
في نفسه من غير أفاضة أن  
يعلم من وقع وعلى من وقع  
أذا لوار يذلل لقبيل وقع  
الضرب أو وجد أثبت  
من غير ذكر الفاعل أو المفعول  
لكونه عتاً فاذالم يذكر  
المفعول به (معه) أي مع  
الفعل المتعدي المستند إلى  
فاعله (فالغرض أن كان  
أشأه) أي أثبت ذلك  
الفعل (لفاعله) أو نفيه عنه  
مطلقاً) أي من غير اعتبار  
عموم في الفعل بأن براد جميع  
أفراد أو خصوصاً بأن براد  
بعضها ومن غير اعتبار  
تعلقه بين وقع عليه فضلاً  
عن عموم أو خصوصه (نزل)  
الفعل المتعدي (منزلة اللازم)  
ولم يتدر له مفعول لأن المقدّر  
كالمذكور) في أن السامع  
يفهم منهما أن الغرض  
الأخبار بوقوع الفعل من  
الفاعل باعتبار تعلقه بين  
وقع عليه فإن قولنا فلان  
يعطى الدانير يكون لسان  
جنس ما يتناول الأطاء لا  
لبان كونه معطياً ويكون  
كلامهم من أثبت له أعطاه  
غير الدانير لا مع من نفي أن  
وجهه أعطاه (وهو)  
في هذا القسم الذي نزل  
جنس الخ لا يذ كر ضمير بأن له

أما أن يجعل الفعل (حال كونه) مطلقاً أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ومن غير اعتبار ما تعلقه بالمفعول (كتابة عنه) أي عن ذلك الفعل حال كونه (متعلقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينة أولاً) يجعل كذلك (الثاني) ٢٥١ كقولته تعالى هل يستوي الذين يعلمون

لما عُد السامع (قوله أما أن يجعل الفعل مطلقاً كتابة عنه الخ) جعل المطلق كتابة عن المتقدم منها الانتقال من المألوم إلى اللازم بناء على أن إطلاق اللازم ولو لم يحسب الادعاء كافي فيها فزنى (قوله كتابة عنه) أي معبراً عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستملاً عليه على ضرب الكناية ويستظهر ذلك في المثال الذي سيجيء به المصنف وكتب أيضاً قوله كتابة عنه الانتصار على الكناية بشعر بني صفة التجوز ولم يعم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كتابة عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل أحد لان العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدًا وقوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام يحمله لانه بمعنى يوجهه من الدعوة ودعوتها ومدة دعوه كل أحد لتقرر رجوع لطفه أطول (قوله دلّت عليه الخ) ولابد لئلا يكتفى أضامن قرينة أطول (قوله أي من يوجد حله حقيقة العلم الخ) إذ المذهب في المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم الخصوصي نوى (قوله ذكر في بحث افادة الام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع المتعلق بالمقام أمّا هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحال والله عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور نامل سم وكتب أيضاً ما نصه محالاً لعبد القاهر حيث لم يعترف بالكونه مجرداً نبات الفعل أو نفيه ولم يقل بماذا التعميم على ما في الاضاح أطول (قوله خطايا) أي بكتفي فيه بمجرد الظن فإني صلى الله عليه وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق لا للدليل قطعي وكتب أيضاً قوله خطايا نسبة إلى الخطايا (قوله لا استدلالاً) أي يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقول الخ) مثال الفطاني (قوله غري) بكسر الغين أي تأول عن دقائق الأمور وسائس الناس وجعلهم لعدم صرفه العقل إلى الحل أو الرالد بنا في نقدوا بين المار اضمنه لكم طبعه وحسن خلقه لا للفعل والغيابة وقوله كرم أي جيد الاخلاق (قوله والمناقب) أي نفاً عما عملها وقوله خب أي خادع يخدع الناس بقوله وأفعله والتميم ضد الكرم وكتب أيضاً قوله خب الخب بفتح الخاء وكسر هال حل الخداع أي كرم وأية بالفخ لا لاشبهه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير فزنى باختصار (قوله بعلة أيهم) الباء سببية متعلقة بجعل واصله على أي إيهام بآية والمراد بالابهام الإيقاع في الوهم أي الدهن وفي سم التهم الإيهام أي الجواز وجود مرجع للعمل على البعض في الواقع وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه حرف (قوله ان القصد) أي الالتفات أي الالتفات السامع (قوله أمّا ما لمّا بالغت) أي التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ الباء سببية (قوله جعل المصنف) إشارة إلى أن غير المصنف خلفه وجعله إشارة إلى شيء آخر كنيته في الطول ثم قال والظاهر ما ذكر المصنف سم (قوله قوله) أي السكائي (قوله إلى قوله) أي السكائي (قوله واليه إشارة) أي إلى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطايا) بالفخ كما نفل عن بعض فلائحة الشارح المحقق من يوثق به لانه منسوب إلى الخطايا بالفخ مصدر خطب أي أنشأ الخطب سمي خطايا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات أطول (قوله بكتفي فيه الخ) على تقدير أي كاذب بعدد فلهذا تفسير لمقام الخطايا والالتفات في تفسير المقام الاستدلال (قوله لا استدلالاً) لانه إذا كان استدلالاً لم يند ذلك مع التعميم لان التعميم ظني فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله قبل فيه بيمين وجهين الأول أن الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني أن المقام الخطائي أفاد بمجرد التعميم في أفراد الفعل ولا تدخله في أفاد الجزء الأول وكل من الأمرين ذاك ودأدة التركيب ذلك واسطة المقام الخطائي وما ذكر من كون الغرض كذا من قبيل مستهات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل فيها ومما تبين سقوط الثاني أيضاً فافهم فزنى وأرجع في الأطول اسم الإشارة في قوله أفاد ذلك إلى الثبوت أو النفي مطلقاً (قوله مع التعميم) أنكر الأصوليون من الحقيقة أفاداً التعميم لانهم لا يعتبر كون القصد إلى نفس الفعل ولا كون المقام خطائياً لان نظرم بحسب الاستدلال كذا في خبر (قوله وتحقيقه) أي تحقيق

المقام أو الفعل (ذلك) أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً (مع التعميم) في أفراد الفعل (دفعاً للتعميم) اللازم من جملة على فرد دون فرد آخر وتحقيقه أن معني يعطى

حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعروف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطأ على استتراق الاعطاء وتوهم ما لمعه لتلازم ترجيح أحد المتساويين على الآخر يقال ٢٥٢

ما ذكر من افادة التعميم أي اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله وتحققه أن معنى الخ والسرفي ذلك أنه اذا قصد نفس الفعل كان منزلة أي يعرف مصدره بلام الحقيقة كأشارته بقوله يفعل الاعطاء سجد (قوله حينئذ) أي حين اذ يكون الغرض منه لفعله سم (قوله لا تقول الخ) أغرض السجدة هذا الاعتذار بأنه تركب جسد قال فان الغرض عند ارباب البلاغة كما هو المعاني المقصودة للتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصودا لا يستتبه ولا يضمن خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال ولا يظهر في الاعتذار أن يقال ان الفعل للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعنى العموم المقام الخطأ وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاخلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون للعموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اذ قال الاستاذ وحاصله أنه بهذا المطلق يجعل معونة المقام وسيله الى جميع الافراد أي افراد الفعل على سبيل الكتابة فالمطلق ليس مقصودا الثاني بل لينتقل منه معونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكتابة لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم أنه لم يعرفه الكتابة لان ذلك في الكتابة في المفعول وهذا في افراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن جملة على جواب السيد مسامحة فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أولا فإنه قد بقصد أولا المطلق ثم بقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه تركب جسد ما نصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المذنب انه لا ركة فيه بل هو راجع الى ما اخبره بأدنى عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام عدم كونه مفاد من الكلام معونة المقام انتهى وبعبارة عطف بعد تقرر الاعتراض المذكور ما نصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم لتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكيم فيكون الفعل المطلق عن العموم كناية عنه ما هو اسطر المقام لانه كما عني أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي يصح أن يجعل كناية عن مجموعهم في نفسه من غير تقدير مفعول ففي هذا يصح الجواب فليتأمل وعليه يكون معنى قولنا فلان يعطى بل هو جديع أشخاص الاعطاء وتوهم ما نصها في نفسه يجب لا يوجب جديعه وهو واضحه وبهذا الحمل اذ دفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق أعني قوله ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجب جديعه الحقيقة أي ما بالغة بالطريق المذكور فان قوله أيها ما بالغة بالطريق المذكور يقتضي أن المبالغة مقصودة وهي التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي قال في الأطول وههنا اشكال قوى لم يسمع من سبق منه دوى وهو انه اذا جعل كناية عن المتعلق بخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه اثباته أو نفيه مطلقا ثم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويحاج بان المعنى ان كان الغرض أولا فلا ينافي جملة ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البصري) من شعر أله العباسية (قوله تعريضا الخ) فزاده بالحساد والاعطاء المستعين بالله ومن واقعه (قوله بالمستعين بالله) هو والغرض بالله ولذا المتوكل على الله (قوله شجيو) أي حزن (قوله أن يرى الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسماع المذكورين ليسا نفس الشيء ونفس الشيء بل سببهما (قوله راع) الأصح الوقف على المنقوص بلا إعادة ما حذف بسبب التثنية ولذا لا تكتب الباء في قاض على الأصح أطول أي فلا يكتب سباع بالياء وان ثبت لفظا لاجل الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير الجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية تدبر رؤية وسعى ذي سمع لا للفعل فقط بل دليل قوله ذو لوقال أي أن تكون رؤية مبصر ويكون سمع راع لكان أوضح ليكون نفس الفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثان للنازعة (قوله سبلا) مفعول ثان لوضع ليكون نفس الفعل فقط الذي الكلام فيه تأمل (قوله مستقيما) كماله يظهر بأدنى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أي بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضا قوله بادعاء

أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص لأن تقول لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام فالتميم مفاد غير مقصود وبعضهم في هذا المقام فضلات فاسدة لاحاطة بقوتها فلم نعرض لها (والأول) وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص (كقول البصري في المعتر بالله) تعريضا بالمستعين بالله (شجيو حساد وغرظ عاده ان يرى مبصر وسمع راع أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فسدرك) بالنصر (محاسنو) بالسمع (أخباره) الظاهرة الدالة على اسحقاقه الامامة دون غيره فلا يجحدوا نصب عطف على يدرك أي فلا يجحدوا عداؤه وحساده الذين يخون الامامة (الى) منازعته (الامامة) (سبلا) فالجاصل أنه نزل يرى وسمع منزلة اللازم أي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلقي بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايةيتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو ومحاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين

الملازمة

مطلق السماع وسماع أخباره الدالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والشهرة الى حيث يمتنع خلافها فيبصرها كل راع وسميها كل راع

بل لا يصير إلى التاكيد إلا نثار ولا ينجح الواحي التاكيد إلا بخلافه كالمعول وأراد الازم على ما هو طريق الكناية في ترك المعقول والأعراض عنه أشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذموم حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا ينجح أنه يثبت هذا المعنى عند ترك المعقول أو تقديره (والا) أي ٢٥٣ وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر

المفعول مع الفعل  
المتعدي المستند إلى فاعله  
إثباته لفاعله وأنه عليه  
مطلقا بل قصد تعلقه  
بمفعول غير مذكور  
(وجوب التقدير بحسب  
القرائن) الدالة على  
تعين المفعول أن عاما  
فما هو ان خاصا خاص  
ولما جوب تقدير المفعول  
تعين أنه مراد ومخوف  
من اللفظ لغرض فإشار  
إلى تفصيل الغرض بقوله  
(ثم الحذف ما بالبيان بعد  
الاهتمام كافي فعل المشبهة)  
والأرادة ونحوها إذا وقع  
شرطا فإن الجواب بدل  
عليه وبينه لكن إنما  
يحذف (مالم يكن تعلقه  
به) أي تعلق فعل المشبهة  
بالمفعول (غير ما نحو قول  
شاهدكم أجعبن) أي  
لوشاهدكم بتدريجكم  
أجعبن فانه لما قيل لوشاهدكم  
علم السامع أن هناك شيئا  
علمت المشبهة عليه لكنه  
مبهم فإذا جئ به بجواب  
الشرط صار مينا وهذا  
أوقع في النفس (بمخلاف)  
مالم كان تعلق فعل المشبهة  
به غير بما فانه لا يحذف  
حينئذ كما في (نحو) قوله  
(لوشئت أن أبكي دما لكتنه)  
عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

اللزامة أي لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلها مخبرا عن الشبهة والنطق حرف (قوله بل لا يصير إلى التاكيد) أي من التزاي والمجانس وكتب أيضا قوله بل لا يصير إلى الاعتراض بأنه ليس هناك ما يدل على الحصر إلا بالزمن كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازما لظن أن رؤية السامع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك لا يجوز حصول الأمرين معا وأوجب بأنه علم بقرينة السياق ومقام أنه مستحق للامانة دون غيره فان هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من التزاي ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر المزموم) هو مطلق الرؤية وهو مطلق السماع سم (قوله وأراد الازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والأعراض عنه) إنما قال ذلك للإشارة إلى أن ترك المعقول ليس عن موهول بل عن قصد لثبات التزاي (قوله حتى يعلم) أي ذوا السمع والبصر وقوله أنه المنفرد بالفضائل أي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول الخ) لم يقل وأعتبر فيه عموم أو خصوص لثمة مقابلته لا لطلاق السابق لأنه لا يرتب على اعتبار ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العوم والخصوص في التزاي وأنه إنما ذكره في تفسيره لخلق وأدخله فيه لأجل قول المصنف فيما تقدم ثم إن كان المقام خطا بما لا يخفى (قوله بحسب القرائن) المجمع باعتبار المواد والأشياء إلى أن قرائن الحذف كثيرة فتزعم (قوله أن علما فاعلم) أي أن كان المدلول عليه بالنظر عاما فاللفظ المقدّر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب أيضا قوله فاعلم كافي قوله والله يدعو إلى دار السلام (قوله نخاص) كقول عائشة ما رأيت منه ولا رأي مني (قوله ثم الحذف) أي حذف المفعول وقوله أمال البيان بعد الاهتمام أي الإظهار بعد الإخفاء (قوله كافي فعل المشبهة) أي كالحذف الذي في فعل المشبهة سم وكتب أيضا قوله كافي فعل المشبهة خص الفعل لأن الكلام في أحوال متعلقاته بس (قوله ونحوهما) كالخبة (قوله أذا وقع شرطا) إنما اقتصر على ذلك لأنه أظهر ما يكون فيه كاعترافه عق والافتقار يكون في غير الشرط كقولك مشبهة الله تعبدون (قوله مالم يكن تعلقه به غربا) هو م أن كون الحذف للبيان بعد الاهتمام مقيد بذا الوقت حتى لو كان غرابية في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس مراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه إنما يحذف الخ (قوله علمت المشبهة عليه) أي به ووقال تعلق المشبهة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق بالمثال أي عدم غرابية التعلق نحو قول شاهدكم أجعبن متعلقا بالمتن والمناسب بقول الشارح بخلاف ما إذا كان الخ أن تعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا يحذف) أي لا يصح حذفه كما صرح به الشرح في دلائل الإيجاز سم (قوله ولوشئت أن أبكي دما الخ) يعني أني مالم يكن تعلقه بكلام الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق بآتي وقوله أوسع أي من ساعة البكاء سم أي (قوله فذكر كره الخ) أي أن كان الجواب دال عليه (قوله ويأنيس به) حيث تكرر رعله سم (قوله فليس منه) أي ولا من الحذف للسان بعد الاهتمام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المعقول وهو أن أبكي المتبادر منه البكاء الحقيقي سم فالنفي ليس مسطو على القيد أعني قوله بناء على غرابية الخ (قوله مصدر الافاضل) نيل الزمخشري وضرام السقط شرحه لقسقط الزمخشري (قوله فلم يحذف) قد يقال قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في الغرابية وهو تفكير افكان مقتضى كون الغرابية تقتضي عدم الحذف أن لا يصح حذف المتعلق وان كان هناك ما يدل عليه الآن يقال إن في الكلام تناسلا لأن كلام الشرط والخفاء لا يلبس تفكير المذكور ففعل أي أمامه كور أن إعلمنا الأول أو مقدار أن إعلمنا الثاني والمقدر كذلك كور انظر سم ويرد على الشق الأول أنه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير في الثاني لأن يجرى على مذهب

فان تعلق فعل المشبهة بكلام الدم غريب فذكره لم يبق في نفس السامع ويأنيس به (وأما قوله) فلم يبق معنى الشوق غير تفكرى \* فلو شئت أن أبكي بكتي تفكرا فليس منه) أي مما تكرر في محذف مفعول المشبهة بناء على غرابية تعلقه به على ما ذهب إليه مسدز الافاضل في ضرام السقط من أن المراد لوشئت أن أبكي تفكرا لكتنه تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشبهة ولم يقل لوشئت بكتي تفكرا لأن تعلق المشبهة بكلام التفكر غريب كتعلقه بكلام الدم وانما لم يكن من هذا القليل

من يجوز الحذف من الثاني كالاول تامر (قوله لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري) أي  
فليس البيت بما ذكر فيه مفعول المشبهة لغرضه لان مفعول المشبهة فيه ليس غير بما حشد لكن ترد  
حينئذ انه اذا لم يكن مفعول المشبهة غير ما قل ذكر وهلا حذف ويمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح  
عليه الشارح لا يرد عليه هذا بان يقال المعنى فليس من فعل المشبهة الذي يحذف مفعوله للبيان بعد الابهام  
لان البيان بعد الابهام انما يتصور اذا كان المبين عين المبين وما في البيت ليس كذلك لان المراد بالاول البكاء  
الحقيقي فلا يصح بيانه بالثاني والحاصل ان المصنف لما ذكر ان مفعول فعل المشبهة يحذف للبيان بعد  
الابهام لم يكن غير ما ورد عليه هذا البيت فان المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فاجاب بانه ليس بما  
فيه بيان بعد الابهام وكلام دلائل الانحياز يرشد الى ذلك ويحصل عليه ايضا الرد على صدره الا فاضل وفي  
الاطول بعد قول المصنف \* ولو شئت ان ابكي دمالك مته \* فان تعلق المشبهة ببكاء الدم غريب فلا يصح  
فيه حذف مفعول المشبهة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ليس كحذف فتوجه عليه انه كلف حذف  
الشاعر البليغ من مفعول المشبهة في مقام غرابته لتعلق به ما جعله ملبس افدعه بقوله واما قوله  
فلم يبق معنى الشوق غير تفكري \* فلو شئت ان ابكي بكيت تفكري

فليس منه أي ليس مما تعلق فعل المشبهة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ  
ليس التقدير ولو شئت ان ابكي تفكري ابكيت تفكري اذا الخلافة في مقام البلاغة في أنه لم يبق فيه غير التفكري  
ان يقول لو شئت البكاء أي شيء كان لبكيت تفكري الا ان يقول فلو شئت ان ابكي تفكري ابكيت تفكري  
(قوله ذريت) أي مسخت (قوله بكاء مطلق) أي غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب ايضا قوله بكاء  
مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي دمعاً تحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد اذ فاع  
المشبهة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مبهم) أي لم يبين في اللفظ وكتب ايضا قوله مبهم أي بحسب اللفظ  
وان كان المقصود به البكاء الحقيقي فلا ينافي ما سبق من ان المراد به البكاء الحقيقي (قوله مقصد) أي حيث  
اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكري سم (قوله معدى الى التفكير) تفسيره مقصده حذف (قوله فلا يصلح  
الخ) أي قد كره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وحي (قوله كما اذا قلت لو شئت الخ) فلو  
حذف درهما لثوهم ان المراد لو شئت ان تعطى درهمين اعطيتهما والحاصل ان مفعول المشبهة يحذف  
بشرطين احدهما وجودى وهو ان يكون له بيان والا تخضع دى وهو ان لا يكون في تعلق الفعل به غرابه  
والشرط الاول مقصود هنا وكتب ايضا قوله كما اذا قلت الخ الانسب ان يقال لو شئت ان تعطى  
ما اعطيت درهمين لان البكاء في البيت ليس مقبدا بالمفعول به فالانسب ان لا يقصد الا عطاء في نظيره  
(قوله وبما شافى في هذا المقام الخ) عبارة الاطول ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظر الى قوله كما في فعل  
المشبهة لا الى قوله بخلاف وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكي ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر لان  
قوله بكيت تفكري لا يصح بيانه بالمفعول ابكي لانه ليس التفكير ولا رده التاء في سابق الكلام والتدبر فيه  
الا انه ليس مما ابتدأه الا سن في هذا المقام فقول الشارح انه ناشئ من سوء التأمل وقوله التدبر ليس بذلك  
اه (قوله والمراد) أي يقول المصنف فليس منه (قوله ان البيت ليس من قبيل الخ) انما كان هذا القول  
ناشئا من سوء الفهم وقوله التدبر لانه لا يناسب الساق لان الكلام في مفعول المشبهة وتقصي له والمقصود  
الرد على من زعم انه ذكر هنا لغرابته كذا قيل ولجبت فيه مجال اذا مانع من ان يكون قوله واما قوله فلم  
يبقى الخ من بظا باصل المحب وهو الحذف للبيان بعد الابهام ويكون المقصد دفع توهم ان المراد ابكي تفكري  
تحذف تفكري للبيان بعد الابهام اللهم الا ان ثبت عن المصنف ان قصده الرد على من زعم ان ذكر مفعول  
المشبهة هنا لغرابته (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الاستاذ ليس هذا قولاً آخر  
بل توجيه أي توضيح لكلام صدره الا فاضل وتنظير فيه بغير ارد السابق الذي حاصله انه لا يوافق المقصود  
اه باضاح قال سم بعد قوله ذلك أقول يمكن أن يكون قولاً آخر غير قول صدره الا فاضل لتغاير المعنى  
عليه تأمل وقال في قوله أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدره الا فاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم  
بقاء مادة المذموم حتى صار يقدر على بكاء التفكير هنا وعدم اعتباره هناك فليحذر اه وقد يفرق ايضا بان

(لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري) لأنه أراد أن يقول أفناني الضول فلم يبق معنى غير خاطئ تحول في حق لو شئت البكاء فترى جفوني وعصرت عيني ليسبل مناهم لم أجده وخرج منها بدل الذمغ التفكير فالبكاء الذي اراد اذ فاع المشبهة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير البكاء الثاني مقصد معدى الى التفكير فلا يصلح نفسه بالاول وبما شافى كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهمين كما في دلائل الانحياز وبما شافى هذا المقام من سوء الفهم وقوله التدبر ما قبل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف في المفعول للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكري

بكتبت تفكر! أي لم يبق في مادة الرفع فصرحت بفتح ألفه على بكاء التفكر فيكون من قبيل ما ذكر في مقبول المشبهة لغرابته وقبحه نظر  
لأن ترتيب هذا الكلام على قوله \* لم يبق حتى أشوق غير تفكرى \* يأتي هذا المعنى عند التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكر  
لا تتوقف على أن لا يبق فيه غير التفكر فافهم (والمال دفع توهم أراد غير المراد) عطف على الماثلين (ابتداء) متعلق بتوهم (كقوله ولم  
ذوت) أي دفعت (عنى من يحمل حادث) يقال يحمل فلان على إذا لم يعدل وكبحرية ٢٥٥ منزهة قوله من يحمل قالوا إذا فصل

بينكم الخبرية وهو ما يفعل  
متعلق بحب الأتيان عن  
التيالبتس بالفعل ومحل  
كم النصب على أنها مفعول  
ذوت وقيل الميز محذوف  
أي كمره ومن في من يحمل  
زائدة وقبحه نظر للاستغناء  
عن هذا الحذف وإزادة  
بما ذكرناه (وسورة بام)  
أي شذها وصولها (خوزن)  
أي قطعن الجم (الى العظم)  
مخفف المفعول أعني الهم  
(اذلوك) الهم لم يمازهم  
قبل ذكر ما بعده أي ما بعد  
الهم يعني الى العظم (ان  
الهم لم ينسبه الى العظم)  
وإنما كان في الهم مخفف  
دفعاً لهذا التوهم (والمال  
أو يذكره) أي ذكر المفعول  
فانبا على وجه يتضمن  
إيقاع الفعل على صريح  
لفظه (لا على الضم) والعائد  
إليه (أظهار) السكال العناية  
بوقوعه أي الفعل (عليه)  
أي المفعول حتى كأنه  
لا يرضى أن يوقعه على غيره  
وإن كان كتابة عنه (كقوله)  
قد طيننا فم تحمداً في  
السوء وددو المحمداً والمكارم  
(مثلاً) أي قد طيننا للث مثلاً  
نحسب مثلاً اذلوك  
لكان المناسب ما فعل

معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرحت بفتح ألفه على بكاء التفكر فأخرج القضية الشرطية  
عن معناها الحقيقي وأما ما هنا على قول صدر الأفاضل لو أردته لعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقي  
فأنضم تغايرهما بهذا الاعتبار واتضح ورود نظر الشارع على هذا القول دون غيره فثبت (قوله) بكتبت  
تفكر! أي أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت بدامطول (قوله) لأن القدرة على بكاء التفكر (الخ)  
قد يقال المراد فصرحت بفتح ألفه على بكاء التفكر فقط أي دون بكاء الهم والدم ونحوهما وهذا  
يتوقف على أن لا يبق فيه غير التفكر وقد دفعه فخصص الهم بعدم البقاء في قول هذا القائل أي لم يبق  
في مادة الهم الآن يقال المراد ولا غيره فثبت (قوله) متعلق بتوهم ويجوز تعلقه بدفع لكن الأول هو  
المناسب لما يأتي في المتن (قوله) ولم ذوت (قدر) وي بصيغة الخطاب والمعنى ضاهر وقدر وي بصيغة التكلم  
لخصبته يصف نفسه بالثبوت على الحق والزاماً وبغير محسن صبره على الوقائع والذلة بأخرى (قوله) ولم  
خبر به (ووجهها) المستقيمة بمخوفاً المميز كمره أو زماناً لأدعاء الجهل بعد ذلك كثره تصف (قوله)  
لتيالبتس بالفعل (لأنه) إذا فصل بالفعل نصب فليس بمفعول ذلك الفعل قال في الأول وقبحه أنه  
يندفع به الالتباس على مذهب غير الأخفش والكوفيين بل محذور وإزادته من مطلقاً لا يصلح له زيد  
على المفعول أو التميز وهذا يعلم أن الضابط لإزادته من ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو أن يكون المزيد فيه تميزاً  
لكم الخبرية المفصول بنسبه إليها بالفعل متعدي (قوله) زائدة أي زائدة في الأثبات على قول سم (قوله) خوزن  
أي ما قال خوزن بلفظ الجمع وإن كان راجعاً الى السورة لأن لكل يوم سورة فتري ولأنه ذكر الرضى أن  
المصنف يكتب من المضاف إليه الجمع كما في نحو \* ومحاسب الدار شغف قلبي \* (قوله) مخفف المفعول  
فيه إن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مذكراً للمفعول لكن  
مع تأخره عن قول الی العظم وجوابه أنه لا يجب في النسبة أن تكون مطردة فكسفة مخصوصها مع شئ  
لا ينافي أن تحصل مع شئ آخر وأيضاً تأخر المفعول لا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر من سم  
(قوله) ثانياً جعل ذلك ثانياً بناء على أن المقدّر كالذکور الأول (قوله) على وجه يتضمن إيقاع الفعل على  
صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عن الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت  
عمر أو غيره كما في البيت الآتي فتري (قوله) إيقاع الفعل على صريح لفظه (لا يشمل الحذف في مثل عرفت  
وعرفني زيد لأنه ليس ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل إسناد الفعل الى صريح  
لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله) على صريح لفظه (وأن ذكر  
المفعول أولاً لا ينافي ذكره ثانياً بناء على أنه وضع المظهر موضع المضمحل كإلانة العناية به واجب بأن الحذف  
في المفعول أكثر من الوضع للتذكير على أنه توهم بتعدا المثل لأنه متكرراً عديت تكراراً ماضياً (قوله) أظهار  
السكال العناية (لأنه) أراد الالتفات بصريح الاسم ثانياً وأما إمكانية الحذف أو إبقائه مع الالتفات بصريح  
الاسم ثانياً بل ينسبه التكرار على سم سم (قوله) بوقوعه عليه الأولى بتلبسه به أطول وقدر وجهه  
(قوله) كأنه كان هنا الحقيقي (قوله) والمكارم جمع مكرمة بفتح الميم وضع الراد أطول (قوله) أي قد طيننا  
لث مثلاً (الخ) ففيه تنازع وأعمال الثاني (قوله) لا يطلب أي طلباً غير ثانياً السعي والتخصص ولو ادعاء وليس  
المراد بالطلب في كلام الشارع ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التقي طلب وهو يتعلق بالمثل تأمل

ففقوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح (قوله) المثل (ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول طيننا ترك مواجبة  
المندوح بطلب مثله) قصداً الى المبالغة في التأكيد حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطبته فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده  
(والمال) جميع في المفعول (مع الاختصار) كقولك قد كان منك ما ولم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وإن أمكن  
أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن بغوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي يوعى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار وورد  
قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام).

(قوله أي جميع عباده) إلا أنه لا يحصى منهم إلا السعداء أطول (قوله فالمثل الأول) أي قد كان مثل ما يؤلم  
 وكتب أيضا قوله فالمثل الأول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف  
 وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعو إلى دار السلام (قوله قرينة) أي على المفعول هذا ما ارتضاه  
 الشارح (قوله تذكرة ماسبق) من قول المصنف وجب التقدير بحسب اقراءش ونحوه عليه أن تذكرة  
 ماسبق أيضا لا يخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أي من خارج إذا لم يتقدم في المتن  
 ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يتعرض بالعلم من الخارج فكان الأولى الاقتصاف على الوجه الثاني أعني قوله جار  
 في سائر الأقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للثبوت  
 الفلانة لا الاختصار وهو كذلك عس سم قال بس انظره مع قول المطول ولا امتناع في أن يجتمع في  
 مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة وأشار إليه هنا بعد التمثيل للرعاة على الفاصلة بالآية الشريفة  
 بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف في قوله ويجوز أن يكون السبب  
 ترك مواجعة الخ (قوله في سائر الأقسام) أي باقيا كالخذف للبيان بعد الإلهام (قوله فلا وجه  
 لتخصيصه الخ) قد يقال له وجهه هو أن مجرد الاختصار نكتة تضعه على ما صار إليها إذا تعينت نظيره ما  
 في ذكر المستداه للصالحين قد بعدم مقتضى العدول عنه كذا في بس (قوله وعليه) انما قال  
 وعليه لتفاوت بين قرينتي المثالين فإن القرينة في الأول لفظ الفعل الذي هو أصغت وفي الثاني جواب  
 الطلب كذا في الأول (قوله أرني أنظر اليك) فإن قلت أرني من إراءه كذا جعله راء فكانه قال اجعلي  
 أرني ذلك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام ويمنع ترتب أنظر على أرني قلت بل عبر  
 بالاراءة عن مجرد كشف الخجاب عن الرائي لأن الرؤية متسببة عنه وترتب عليه قوله أنظر اليك فكانه  
 قال ربا كشف الخجاب عن ذلك بكشفه عني لأن المحبوب بعميقة أنظر اليك ع ق (قوله وهما  
 بحث) وهما الخذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد أفادة التعميم في المفعول مع حذفه تنصو رعي  
 وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر في الكلام  
 لفظ كل أحدهم يقال قد كان مثل ما يؤلم أي كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث  
 المقدر ولا دخل الخذف فيه بل الخذف مجرد الاختصار والثاني أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل  
 بحذفه إلى تقدير معامدا للبيان لا يكون هناك قرينة غير الخذف تدل على تعيين عام من العمومات  
 فتتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطأي إلى تقدير عام ابتداء على أن تقدير خاص دون آخر جمع لأحد  
 المتساويين على أن آخره الخذف أي عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره  
 عام بدون حذفه على الوجه الأول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون مجرد الاختصار وقد يكون  
 للتعميم مع الاختصار اه واعترض عليه بأن المقام الخطأي قرينة على العموم حذف أولافاته لذكر  
 المفعول جل على العموم في ذلك المقام ما يدل دليل على الخصوص فلا مدخل الخذف والجواب أن  
 حصوله مع غير الخذف لا يمنع حصوله مع الخذف لأن النكتة لا يجب انعكاسها من سم وتعبارة ع في  
 بعد كرجواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الخذف على هذا مستفاد بدون الخذف أصلا لأن  
 ما خذوه وهو الفرار من الحكم اللازم على تقدير عدم عمومه يفيد أنه يفيد العموم في المقام الخطأي مع  
 جعل الفعل لازما لا نقول النكتة لا يلزم انعكاسها من وجهها فتستفاد عندها الخذف وعدمه على أن  
 استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر إلى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لا روى وعند تقدير معتدا  
 بجيء العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الخذف تقدير معامدا لفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا  
 اه قال الفري وقد فقهه أي دفع الشارح البحث السابق في شرحه لفتح بما فصله الفاضل المحشي يعني  
 السيد (قوله فالخذف لا يكون الخ) أي ولا دخل له في أفادة التعميم (قوله للرعاة) أي المحافظة وقوله على  
 الفاصلة فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو ال والآن يقال في  
 الكلام حذف مضاف أي على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله وأما الرعاة على الفاصلة عدى الرعاة على  
 لتضمين معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع في أن يجتمع في

أي جميع عباده فالمثل  
 الأول يفيد العموم مألغة  
 والثاني تحقيقا (وأما مجرد  
 الاختصار) من غير أن  
 يعتبر به فائدة أخرى من  
 التعميم وغيره وفي بعض  
 النسخ عند قيام قرينة وهو  
 تذكرة ماسبق فلا حاجة  
 إليه وما يقال من أن المراد  
 عند قيام قرينة دالة على  
 أن الخذف مجرد الاختصار  
 ليس بسديد لأن هذا  
 المعنى معلوم مع هذا جاز في  
 سائر الأقسام فلا وجه  
 لتخصيصه بمجرد الاختصار  
 (فحو أصغت إليه أي  
 أنفي وعليه) أي الخذف  
 مجرد الاختصار قوله (أرني  
 أنظر اليك أي ذلك)  
 وهما بحث وهما الخذف  
 للتعميم مع الاختصار لم  
 تكن فيه قرينة دالة على  
 أن المقدرا عام فلا تعميم أصلا  
 وإن كانت فالتعميم من  
 عموم المقدر سواء أحذف  
 أوله بحذف الخذف لا يكون  
 الاختصار الاختصار (وأما  
 الرعاة على الفاصلة تحوي  
 قوله تعالى والضحى والليل  
 إذا حمي (ما ودعك ربك  
 وما قلى) أي ما قللا وحصول  
 الاختصار أيضا ظاهر  
 (وأما الاستيعان ذكره)  
 أي ذكر المفعول



(كقول غائصة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي عليه الصلوة والسلام (ولا رأي مني أي العورة والانسكبة الخ) كالحقنة أو التمكن من انكار ما من مست إليه حاجته وأعينه حقيقة أو ادعاء ونحو ذلك (وتقدم مفعوله) أي مفعول انفعول (وشبهه) أي نحو المفعول من الحار والجرور والنظرف والخال وما أشبه ذلك (عليه) أي على الفعل (رد الخطأ في التعيين ٢٥٧ كقول الشاعر يذاعرف لمن اعتقد أنك

مثال واحد بعدة من الأغراض المذكورة فقول (قوله) كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت الخ) الأحسن أن الحذف لتأكيدها أمر سائر العور حتى أبهرت لفظها عن السامع يس (قوله) وتقدم مفعوله) لم يعبّر بمفعوله ويستغنى عن نحوه لأن الكلام السابق مقرر وفيه في المفعول لأنه الأصل في المعمول به ولم يقل وتقدمه مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك أن ما ذكره من التأكيده لا يجري في الكل إلا قال فأما بحث وحده ولا لا غير ولم يوافق الجمع بحث وحده (قوله في التعيين) أي تعيين من يعرفه المستكلم مثلاً (قوله أي تأكيده) الخ قال في الأول أي تأكيده هذا التقديم لتأكيده رد الخطأ لأن المؤكد في المتعارف هو المقيد الأول لا المقاداة ألا ترى أنك تجعل في جاز بدو الثاني تأكيده الأول فلا يترك قول الشارح الحق أي تأكيده الرد (قوله) وقد يكون (رد الخطأ) أي وقد يكون للتعين كقولك زيد أعرف فلن اعتقد أنك عرفت انساناً ولكن جاهل بعينه وسأل في ذلك وقال قصر تعيين كذا استفاد من الطول (قوله) وكان الأحسن الخ) أي ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيداً أكرم وعمراً أكرم فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يصلحون تكلف مطول وقوله عن تكلف أي لأن الانشاء لاحق فيه فلا يناسب الخطأ لأن الخطأ من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبراً فقولك أكرم زيداً يتضمن خبراً وهو أن زيداً ما مور بأكرامه أو مستحق للأكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المنضمين تكلف ويزيد عليه كافي الأول أن أفادة الاختصاص أيضاً لا تجري في الانشاء لا بتكلف لأنها أفادة ثبوت شيء لشيء ونفسه عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضاً ما نصه يقضى أن في صنيع المصنف حسناً ولعل وجهه ما قاله السيد معتزله عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لأن كلامه في مصب الخبر ويبحث رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقابلة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى الأختية اه لكن ينضح بحسن ما نصيب المصنف تأمل ورد صاحب الأول اعتذار السيد عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون رد الخطأ في التعيين يكون رد الخطأ في اعتقاد الشركة وإزالة التردد فكان عليه رد ذلك وأيضاً بدعوى ذكره قوله بعد وهذا الخ لأنه يجب ادخاله في المشار إليه لم يتعلل باعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده وحده اعتماداً على المقابلة جالس في ضعف أو وجه العقلة عن التعليل (قوله لم يخصص) أي اختصاص بنى الضرب به سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الأول قلت لا يكفي (قوله ولا غير وقوله ولكن) أكرمه قربت على ذلك (قوله) وكذلك ما ضربت وغيره (أي كجاء ما ضربت ولا غير في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله) وأما نحو زيد أعرفته) مرتبط بقوله كقولك زيد أعرف وفي قوله أما زيد أعرفته فمحمّل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث خرج به التخصيص أطول (قوله فتأكيده) أي ذكراً كسده وكتب أيضاً أي فضمون الكلام مؤكداً لئلا يتركب سم (قوله) ولا لا فخصيص اقتصر على التخصيص لأنه لازم للتقديم غالباً فإلّا تأكيده جميع التقديم هنا إزالة لعدم أطول وكتب أيضاً أي ذو فخصيص (قوله محتمل للتعين) في المطول يحتمل التخصيص ويجرد التأكيده وفيهم منه إذا كان التأكيده لا يكون التخصيص وإذا كان التخصيص يكون التأكيده نال سم (قوله) كد) يقضى أن في زيد أعرفته كد وهو كذلك لأن التخصيص فيه تأكيده بالتركيب أصل تأكيده على تأكيده (قوله لم يفسح من التكرار) المقيد للتأكيده

عرفنا انسانا) واصاب في ذلك (و) اعتقد (الله غير زيد) واخطاه (ويقول) لتاكده (أى) تاكده هذا (الزيد) باعت (الاغرة) وفسد (دون) رد الخطا في الاشتراك كقولك زيد اعرفت انك عرفت ان اعتقد انك عرفت زيد وعمر او قول لتاكده زيد اعرفت وحده وكذا في نحو زيد اكرم وعمر اكرم امرأ وهما وان الاحسن ان يقول لفادة الاختصاص (وان ذلك) اى وان التقديم زيد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال ما زيد اضربت ولاغرة لان التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولاغرة بنى ذلك فيكون مفعول التقديم ناقضا لمنطوق لاغرة نعم لو كان التقديم لغرض آخر كالتخصيص جازما زيد اضربت ولاغرة وكذا زيد ضربت وعمر (ولما زيد ضربت ولكن اكرمه) لان معنى الكلام ليس على ان الخطا واقع في الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما

﴿ ٣٣ ﴾ - خبره اول ٦ الخاطئ في تعيين الضروب فردة الى الصواب ان يقال ما ز بد اضر ب ولكن عمرا (واما يجوز بد اعرفته فتا كيدان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي عرفت ز بد اعرفته (والا) أي وان لم بقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فخصص) أي ز بد اعرفته لان المحذوف المقدّر كذا كور فالنقد عليه كالنقد على المذ كور في افادة الاختصاص كما في اسم الله فوز ز بد اعرفته محتمل للعين والرجوع في التبيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه التخصيص يكون كمن قولنا ز بد اعرفت لما فهم من التكرار وفي بعض النسخ



ونحو ذلك قال الله تعالى تخلوه فخلوه ثم ألجم ضاروه ثم في سلسله نذر عا سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر وقال وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون الى غير ذلك مما ٢٥٩ لا يحسن فيه اعتباره التخصيص عند

من له معرفة بالاسباب الكلام (ولهذا) أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في التبعيد واما ان نستعين معناه فخصص بالعبادة والاستعانة بمعنى يجعل من بين الموجودات مخصوصا بذلك لا تعد ولا تستعين غيرك (وقال لاني الله تحسرون معناه الله تحسرون لا الى غيره وبقي التقديم (في الجميع) أى جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أى بعده (اهتماما ما تقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم يبيانه اعني (ولهذا) بقدر الخدوف (في بسم الله مؤثرا) أى بسم الله أفضل كذا ليقصد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يسدون باسماء آلهتهم فيقولون بسم الاب بسم العزى فيقصد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والارد عليهم (وورد اقرار اسم مفسدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته (واجب باننا لاهم فيه القراءة لانها أول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة

أهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله أهم في نفسه هذا جواب الكشف (وبانه) أى باسم ربك (متعلق باقرار الثاني) أى هو مفعول أقر الذي بعده (ومعنى) أقر (الاول أو جدا القراءة) من غير اعتبار تعدية اليه مقر ومعه كافي فلان يعطى كذا في الفتح (وتقديم بعض معمولاته) أى معمولات الفعل (على بعض لان اصله) أى أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولامقتضى للدلول عليه)

أي عن الأصل (كالفعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة في الكلام وحده أن يلى الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لأن في نحو ضرب  
 و بدأ غلامه مقتضيا للعدل عن الأصل (والفعل الأول في نحو أعطيت زيدا درهما) فان أصله التقديم لما فيه معنى الفاعلية وهو أنه  
 حاط أي أخذ لهطاء (أولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الأهمية ههنا تقسيم بالكون الأصل التقديم وجعلها في  
 المسند إليه شاملة له ولغيره من الأمور ٢٦٠ المنتهية للتقديم وهو الموافق للفتح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما نجدهم

اعتمدوا في التقديم شيئا  
 يجري مجرى الأصل غير  
 العناية والاهتمام لكن  
 ينبغي أن يفسر وجه العناية  
 بشئ يعبر فيه معنى وقد  
 من كثير من الناس أنه  
 يكفي أن يقال قدم العناية  
 وليكون أهم من غير أن  
 يذكر من أين كانت تلك  
 العناية ويحكم أهم أفراد  
 المصنف بالأهمية ههنا  
 الأهمية العارضة بحسب  
 اعتنا بالتركيب والسمع  
 بشأنه الاهتمام بحاله لغرض  
 من الأغراض (كقولك  
 قتل الخارجي في فلان)  
 لأن الأهم في تعلق القتل  
 هو الخارجي المقول ليخلص  
 الناس من شره (أولان في  
 التأخير اختلا لا يبين  
 المعنى نحو وقال رجل  
 مؤمن من آل فرعون يكتم  
 إيمانه فإنه لو أشر قوله  
 (من آل فرعون) عن قوله  
 يكتم إيمانه (لتوهم أنه من  
 صله يكتم) أي يكتم إيمانه  
 من آل فرعون فلم يفهم  
 أنه) أي ذلك الرجل كان  
 (منهم) أي من آل فرعون  
 والحاصل أنه ذكر رجل  
 ثلاثة أوصاف قدم الأول  
 أعني مؤمن لكونه أمرا

من المصطفى قراءة مخصوصة لايجاد مطلق القراءة (قوله لانه عمدة في الكلام) أي لانه عمدة الكلام  
 بدونه بخلاف الفعل فمسط ما في الحفيد (قوله مقتضيا للعدل عن الأصل) وهو التباس الفاعل بضمير  
 المفعول المنتهية تقدم المفعول لانه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لأن العطف يقتضى المغارة  
 وكتبا يضاهى قوله جعل الأهمية الخ فحصل اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف للكلام في أحوال  
 المسند إليه الموافق لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر  
 هو أن الأهمية لا تكفي سببا للتقديم وقد فهم ما يقوله فردا المصنف الخ (قوله شاملة له) أي لكون الأصل  
 التقديم وكتبا أيضا قوله شاملة له وأبهر من قبول المسبب لأسبابه والمعلول لعلله لا لالكي لحزنااته  
 (قوله في التقديم) أي في فعله التقديم (قوله يجري الأصل) أي القاعدة الكلمة فجعل العناية قاعدة كلمة  
 أشمل جسيمه أغراض التقديم سم أي كالقاعدة الكلمة في مطلق الشمول وان كان معمول القاعدة  
 لحزنااته وهو الالتهام لأسبابه بذلك على ذلك قول الشيخ يجري الأصل ولم يقل شأها الأصل  
 (قوله وجه العناية) أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشيء معنى أي مزينة واعتبار (قوله فردا المصنف)  
 تقرر ينبع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ أي لا الأهمية بحسب نفس الأمر الشاملة لكون  
 الأصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند إليه ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا يخالف بين  
 ما ذكره هنا وهناك لانه حاط بمهما أرادها ما يكون بحسب اعتبار المتكلم والسمع وأفق نفس الأمر لا  
 سم وانده فبهذا أيضا ما رد على جعل الأهمية هنا شاملة لمن أن عطف العام على الخاص لا يكون بأمر (قوله  
 الخارجي) من خرج على السلطان من نسيه الخ فزنى لكلمة (قوله لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي  
 الخ) معنى أن أفاد وقوع القتل على الخارجي أهم من إفادته أن وقوعه من فلان لأن قصد الناس وقوع  
 القتل على الخارجي لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قد يقال تقديم من آل  
 فرعون لأن الأصل تقديم الوصف بالجوار والمجرد وعلى الوصف بالجملة ولا يقتضى للعدل عن الأصل  
 ويجب أن النسك لا تراحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه منهم) أي مع أن  
 المراد أفهام أنه منهم لا أفاد ذلك من يدعيه الله به

﴿ القصر ﴾

(قوله فخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) أم على الإطلاق أو على سبيل الإضافة الى المعين صرح به  
 الشر يف في شرحه للفتح فكلام معنى القصر حقيقة اصطلاحية فبرى (قوله بطريق مخصوص) كما حد  
 الطرق الاربعة الالتمية (قوله بالشيء الباء داخله على المقصود رعايته في الظاهر (قوله وفي نفس الأمر)  
 عطف تفسيرى سم (قوله بان لا يتجاوز له) أي لا يتجاوز الشيء الأول المصور الشيء الثاني المصور عليه الى  
 غير هذا الشيء الثاني (قوله وان أمكن الخ) أي أمكانا وقوعا وبعبارة الأمكن والأفلا كان في الواقع لم  
 يوجد لغيره ولكن يمكن أن يوجد له كان حقيقة قباص سم وكتبا يضاهى قوله وان أمكن الخ فيه إشارة الى  
 أنه قد لا يمكن فالخفي والأضاف بحسب اعتبار اعتبارا اعتبارا لخصيص بالنسبة الى جميع الصفات  
 الدقيقة فهو حقيق سواء جعلنا جميع أول يوجد حيث منه وألى بعينها فهو اضافي وان لم يكن موجودا  
 الأذلل البعض سم (قوله في الجملة) أي في بعض أمثلة القصر لافي كلها انقضى لا يتجاوز الى شئ  
 آخر كما إذا اعتبر القصر الذي في لاله لا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز

ثم الثاني وهو من آل فرعون لثلاثتهم خلاف المقصود (أو لأن في التأخير اختلا) بالنسبة كراية الفاصلة  
 نحو فواو جس في نفسه حقيقة موسى) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآي على الآف ﴿ القصر ﴾ في اللغة  
 الحس وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص وهو (حقيق وغير حقيق) لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب  
 الحقيقة وفي نفس الأمر بان يتجاوز زه الى غيره أصلا وهو الحقيق أو بحسب الإضافة الى شئ آخر بان لا يتجاوز زه الى ذلك الشيء وان أمكن أن  
 يتجاوز زه الى شئ آخر في الجملة وهو غير حقيق بل اضافي كقولنا بماز يدالنا فأمم معنى أنه لا يتجاوز لقيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوز زه الى

لشي

الى ضفة أخرى أصلا  
وانقسامه الى الحقيقي  
والاضافي هذا المعنى لا ينافي  
كون القصد من مطلقا  
من قبيل الإضافات (وكل  
منهما) أي من الحقيقي  
وغيره (وعان قصر الموصوف  
على الصفة) وهو أن لا  
يجاوز الموصوف تلك  
الصفة الى صفة أخرى  
لكن يجوز أن تكون تلك  
الصفة لموصوف آخر  
(وقصر الصفة على  
الموصوف) وهو أن لا تعوارز  
تلك الصفة ذلك الموصوف  
الى موصوف آخر لكن  
يجوز أن يكون ذلك  
الموصوف صفات آخر  
(وإراد بالصفة ههنا الصفة  
المعنوية) أعني المعنى  
القائم بالغير (لأنه  
الضوي أعني أتاسع الذي  
يدل على معنى في متبوعه  
غير الشمول وبينهما عموم  
من وجه لتصادقهما في  
مثل أجبني هذا العلم  
وتقارعهما في مثل العلم  
حسن ومررت بهذا الرجل  
وأما موصوفك ما زيد  
أعوك وما الباب الاساج  
وما هذا الا زيد في قصر  
الموصوف على الصفة  
تقدير اذ المعنى انه  
مقصود على الاتصاف بكونه  
أخا وساجا وزيدا (والاول)  
أي قصر الموصوف على  
الصفة (من الحقيقي نحو  
ما زيد لا كاتب اذا اريد  
انه لا يتصف بغيرها) أي  
غير الكتابة (وهو لا يكتب حيا)

لشي آخر أصلا (قوله وانقسامه الى الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون القصد) الذي هو  
القصر (قوله مطلقا) أي حقيقة وأضافا (قوله من قبيل الإضافات) أي النسب التي يتوقف تعقلها  
على تعقل غيرها والتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصود عليه (قوله لكن يجوز  
الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قديم كذا في الاطول وقوله بل قديم نحو وانما الله واحد  
وذكر مثل ذلك في الجواز الا في في قصر الصفة لكن لم يظهر كون الجواز في قصر الصفة قديم (قوله  
صفات أخرى) جميع ههنا الصفات وأفراد في نظيره السابق الموصوف إشارة الى تعدد صفات الموصوف  
الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل عليه بلفظ النعت الضوي كقائم أو غيره كالنعت نحو  
ما زيد لا يقوّم قال بس وهل يدخل في ذلك أسماء الزمان والمكان والالة (قوله لا النعت الضوي) أي  
المراد أخرج النعت الضوي لانه لا يكون مفعولا على منعونه ولا العكس وقائم في ما زيد بالقائم ليس نعنا  
نحو ما لا يظهر وان صلح في غير هذا الترتيب ان يكون نعتا نحو (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه)  
أي على حصول معنى في متبوعه وشبهه بخلاف البدل في نحو صرح ز بدله فان لفظ العلم وان دل على  
معنى حاصل في زيد وانما لانه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته  
الى ضمير ز وأما العلم في جازع ز فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره  
فالدفع الاعتراض وأورد على النعر بانه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في  
متبوعه بل بين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه ويمكن دفعه بان دل  
على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى في تضمين القائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام  
بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير لازم لانه يدخل فيه مثل جازع ز بد أخوك لانه يدل على معنى في المتبوع  
وهو الاخوة ويمكن دفعه بان المراد الالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل  
الغرض الاصلي تكرر بالنسبة وقوله غير الشمول أي المعهود في باب التأسيس وهو الذي لا لفاظا للمقصودة  
نحو كل وأجمعين فلا اعتراض بانه يخرج عن النعر بضم شوجاء القوم السمايون زيد (قوله لتصادقهما  
الخ) فيه اشكال قوي لان النعت الضوي اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهران اللفظ والمعنى  
متباينان فكيف يتصادقان ان قال الكلام على المسامحة والمراد ان التصادق بين الصفة المعنوية وبين  
معنى النعت الضوي لانه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب المعنى الى اللفظ على المسامحة سم (قوله  
في مثل أجبني هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحو بانظر لان مدلوله نفس  
الموصوف وما في من من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية  
وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت الضوي (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكاه الغنيبي  
مع قول الشارح وانما نحو قوله ما زيد لا أعوك الخ حيث أول الاخ وحصل صفة تختص بالمراد الصفة  
المعنوية بتقيقة أو حكاية فليكن رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد  
فكيف يكون نعتا نحو ما لان يؤول بالكسمل في الرجولة فهو مشتق تقديرا وفي م جواب آخر  
فراجع (قوله وانما نحو الخ) جواب ما يقال ان ههنا ليست صفة معنوية فأجاب بانها موقلة بهام  
وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو  
مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان يمكن مشتقا تقدير (قوله تقدير) حال من الصفة أي  
مقدر سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ والخبر سم أي على القول بالجواز فلهما (قوله اذا اريد  
انه الخ) فان اريد انه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافي فهو يختلف باعتبار استعمال سم (قوله بغيرها)  
أي بكل ما غيرها (قوله لا يكاد يوجد) أي من البليغ المعنى للمصدق وكتبا ايضا ما منه لفظ لا يكاد  
يسمى به تارة عن قوله وجودا لشي فقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا بل لا التادر منزلة  
الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعده عنه أي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود أصلا  
وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر وان فمعنا لتعذر بالتعذر غالبا تاسب الاول ع ق وكتبا ايضا  
قوله وهو لا يكاد يوجد حيلسا لشي في نفي وجوده والمراد اذ انني وجوده صادقا فهو نفي لصدق هذا النعر

الشيء حتى يمكن اثبات  
شيء منها ونفي ما عداها  
بالكلية بل هذا محال لان  
لصفة النقية نقصا وهو  
من الصفات التي لا يمكن  
توحيدها مرة امتناع ارتفاع  
النقص من مثلاً اذ قلنا  
ما زيد الكاتب وادنا أنه لا  
يتصف بتغيرها لزم أن لا  
يتصف بالقيام ولا ينقصه  
تتصف بالقيام ولا ينقصه  
وهو محال (والثاني) أي  
قصر الصفة على الموصوف  
من الحقيقي (كثير نحو  
ما في الدار الأزدي) على  
معنى أن الحصول في الدار  
المعينة مقصور على زيد  
(وقد قصده) أي الثاني  
(المبالغة لعدم الاعتداد  
بغير المذكور) كما يقصد  
يقول لتما في الدار الأزدان  
جميع من في الدار من عدا  
زيد في حكم الهمزة فيكون  
قصر حقيقة ادعاء أو ما  
في القصر الغير الحقيقي  
ولا يجعل غير المذكور  
متزلة لعدم بل يكون المراد  
أن الحصول في الدار مقصور  
على زيد يعني أنه ليس  
حاصلا لعمروان كان حاصلا  
لبكر وخالد (والاول) أي  
قصر الموصوف على الصفة  
(من غير الحقيقي تخصيص  
أمر بصفة دون صفة  
(أخرى أو مكناها) أي  
تخصيص أمر بصفة مكان  
أخرى (والثاني أي قصر  
الصفة على الموصوف من  
غير الحقيقي (تخصيص  
صفة بأمر دون أمر) آخر  
أو مكناها (وقوله دون أخرى

فلان في تقسيم الحقيقي إليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام في وجود الادعاء منه وما  
نفي وجوده بين التراكيب ومثبتا معنى قوله تعد ذرا لاطحة لظهور تعد ذرا لاطحة بصفت الشيء ظهورا  
لا يخفى على أحد فلا يأتي بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما قصده المبالغة ووجه  
تعد ذرا لاطحة الكثير ونقصه الكثير بحيث لا يعلمهما الا العلم الخبر الطول ببعض تصرف (قوله لتعد ذرا  
الاطحة) أي ااطحة المتكسر وكتب أيضا قوله لتعد ذرا لاطحة بصفت الشيء لان منها ما هو خفي فلا يقع من  
العاقل المتحرى لصدق اثبات البعض ونفي ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تقرير على ااطحة (قوله بل  
هذا محال) أي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة وهذا ضرب عن قوله لا يكون يوجد وكتب أيضا  
قوله بل هذا محال ظاهر أن المحال لم تستغمد من المتن وهو كذلك لان المتعرض له في المتن انما هو كون هذا  
القصر غير واقعا بالكلية وكر من أمور غير واقعة وليس محالة ولا دالة للتعذر على المحال لان المراد التعذر  
عادة لا عقلا على أنه كسر ما مراده التعسر وكتب أيضا على قوله محال فانه فيه نزاع انظره في بس وعق  
(قوله على معنى أن الحصول) أي حصول انسان لأحصل مطلق شي فلا يراد أن الدار لا تخلو عن شيء غير زيد  
أقله الهواء كذا قيل ولزم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا ومحالا اذ يصح  
قولك ما هذا الثوب الأبيض بتقدير أنه لا يتصف شيء من الألوان غير البياض فلا ولي التمثيل بقوله لا  
الا لله وخاتمه انبياء الامجد من عق (قوله أي الثاني) قيل ارجاع القصر الى مطلق القصر أشمل اذ لا  
مانع من اعتبار القصر الادعاء الاضافي اللهم الا أن يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وانجازا واقعلا  
فترى (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتي عن غيره على العموم ونشأت له فقط دون  
ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر للغير أيضا عق (قوله فيكون قصر حقيقة ادعاء) كما يكون  
القصر الادعاء حقيقةا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى  
قصر حقيقة حقيقة أو مجازا قال الاستاذ الظاهر الثاني وبطل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة  
ونفس الامر سم وفي العروس أنه من المجاز المركب وفي الاطول ومن البدائع الدقيقة أنه قد بقصد المبالغة  
بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وغيره واضرب الأزدان لا بد لا داعية من لتزيد ضرب عمرو  
متزلة لعدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك الخ مانع فافرق بين الحقيقي الادعاء والاضافي الادعاء  
أن الاول يجعل في ما عدا المذكور منزلة لعدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة إليه منزلة لعدم  
نحو ما في الدار الا زيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز له في عمروان كان حاصلا لبكر  
وخالد فهذا القصر الاضافي ادعاء اذا جعل عمرو بمنزلة لعدم والحاصل أن الاول ينزل فيه سم سوى  
المذكور بمنزلة لعدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصر بالاضافة إليه بمنزلة لعدم (قوله  
فلا يجعل غير المذكور بمنزلة لعدم) يعني أن لم يقصد المبالغة كما صرح به المحقق بس (قوله من غير الحقيقي)  
منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي انظر بس وقد نازع في الاطول عند  
قول المستعلا في ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الانقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص  
أمر) هو الموصوف المقصور وقوله بصفة الباعادة على المقصور عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر  
بصفة الخ اعلم ان دون يقتضي تجاوز صاحب ما أضفت اليه عما أضفت اليه في عامله وتعمل لتعلق العامل  
بمخصوصا صاحبه وتنتي الاشتراك بينهما وبين ما أضفت اليه فقولنا تجاوز زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد  
عن عمرو في تعلق الجي به وبني اشتراكه التعلق بينهما اذ هذا في التعريفين اشكال قوى لانه يشهد  
أن في القصر الاضافي اثبات التخصيص لأمر ونقصه عن غير من التخصيص لانه يفسد ولو تجاوز الجوز بالتخصيص  
عن الانبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة الامر دون أخرى يكون مجرد  
اثبات الصفة قصر لأن قوله دون أخرى لا يفيد سلسلة أخرى بل لا يفيد لعدم اثبات صفة أخرى  
وهو متحقق مع السكون عنها وكذا الحال في قوله أو مكناها كذا في الاطول (قوله أو مكناها) هذا قصر  
القلب وما قبله قصر لافراد أو ما قصر التعيين فدخل في قوله أو مكناها على طريفة المصنف وفيما قبله على  
طريفة السكاكي كإسائي (قوله معناه الخ) ذكره ليعين به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يقصد

مجاوز الصفة الاخرى فان الخطاب اعتقدا شراكه في صفتين والمتمسك لم يخصه باحداهما ٢٦٣ ومجاوز الاخرى ومعنى دون في

الاصل اذ في مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه فلا يلام شعرت للتفاوت في الاحوال واكرت غنم اتسم فسمه فاستعمل في كل مجاوزة الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد او فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد الخطاب اشتراكه في صفة الاثنان كما في الاما زيدا لا كاتب لمن اعتقده كانبا وشاعرا ومجتما وقولنا ما كاتب الا زيدا لمن اعتقد الكاتبين زيدا وعمر او وكرا وان اريد اعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر (فكل منهما) أي فعمل من هذا الكلام ومن استعمال لفظة اوفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف (ضربان) الاول المخصص شيء دون شيء والثاني المخصص شيء ممكن شيء (والخطاب بالاول من ضربى كل) من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ومعنى بالاول المخصص بشئ دون شئ (من يعتقد الشركة) أي شركة صفتين في موصوف واحد وفي قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف

بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاءها مع أنه ليس مراد اسم أي فالمراد بقوله دون أخرى مجاوز الصفة الاخرى من الاثبات الى النفي وهذا يحصل الجواب عن بحث الاول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتمخصص الاتيان بقوله دون أخرى في الصفة الاخرى قوله مجاوز الصفة الاخرى قال الفريزى اشارة الى أن دون وقع جلا ودخالا اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المسمى فهو في قوة الموقوف به واما مكانها فليس حال ومعناه أو واضعا لذلك الصفة مكان اخرى وقيل منسوب على الطرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه اقول جعله حالاً من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم بتمخصصه باحداهما ومجاوز الاخرى مع أن في جعله حالاً من المفعول اتياناً للحال من الشركة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والاصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب واصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسبا يقال هذا دون ذلك اذا كان في مكان قريب من ذلك ومنه استعمل في المكان المعنوي مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان أدنى واخضع مرتبة من سبيل الاخر فيقال زيد دون عمرو وفي الشرف ومرتبة استعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها المكان المعنوي اعلى سبيل الاستعارة بتسمية المعنوي بالحسي او على سبيل المجاز المرسل مراعاة لطلاق المخطئة التي هي اعم من المخطئة الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى المطلق تخطى حكم الى حكم ومجاوزة الى حد بدلتها الى المكان المعنوي المراد به في شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه المجاوز بالمكان يصاحبه ملاسة التفاوت في الجملة والاولى على هذا وهو أن مراده المصدر الذي يتجاوز شئ الى شئ أن يكون مجازاً من سبيل المطلق اسم المجل على المصدر الملائس له في الجملة وعلى هذا يكون مصدر بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير بتمخصص المتكلم امر بصفة حال كونه مجاوزاً لصفة أخرى اعتقدها في المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء) الحار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دامنه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال الفعل التفضيل بالاضافة من فريزى (قوله اذا كان احط منه) أي في الجنس والشهادة (قوله استعبرت) أي نقلت والمراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب لمرتبة المخطئة كما هو به عبارة ع في فكون دون استعمل في المكان المعنوي بالنقل أو الاستعارة من المكان الحسي (قوله في الأحوال والرتب) مجوز يدون عمرو في الفضل والرتبة (قوله ثم اتسم فيه) بطريق النقل والجاز المرسل من استعمال المسمى في المطلق والمراد بالانصاف فيه صبر وره حقيقة عرفية وقوله في كل مجاوزة أي في كل مجاوزة الى حد دون تخطى الخ والمراد بالحكم الحكم به ثم يحتمل أن المراد بالحكم والعطف بالتفسير لكن لا يتناول كلامه حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف أو الامر بالحكم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله في كل مجاوزة الى حد دون في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله وتخطى حكم الى حكم دون في قصر الموصوف على الصفة اشارة الى ذلك بعضهم وفي ع في وجه آخر فانظر بهما المس (قوله فاستعمل في كل مجاوزة الى حد) وان لم يكن هناك تفاوت (قوله كقولنا ما زيدا لا كاتب) في قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيدا في قصر الصفة (قوله وان زيدا الخ) لأننا نختار هذا الشق وزيدا اعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلاً على التفصيل والتعين للمتن في قصر الموصوف على الصفة وقصر اضافي كما يؤخذ من ع في صفة أخرى واحدة اعتقد الخطاب وجودها في الموصوف أو صفات أو معينة مقصدة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة الاضافي بخلاف الحقيقي فان المتن فيه هو ماعدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الإطلاق والاجال اشارة اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضاً قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها التنوين (قوله ومعنى) انما أي بالاعتناء هنا وفي قوله والثاني لفتاء المراد بالاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين والثاني منهما لكن بداهة المصنف فيما تقدم بالتمخصص بشئ دون شئ وتبنيته بالتمخصص بشئ ممكن شئ قريب من على المراد فاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهر والخبر وفيه أنه قد يلحق به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة في خطابيه

في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف

فالمخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد ان صاحب الشعر والكلمة ويقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد ان ترك زيد وعمر في الكلمة (وبسمي) هذا القصر قصر افراد لقطع ٢٦٤ الشركة التي اعتقدها المخاطب (و) المخاطب (بالثاني) اعني التخصيص بشئ

المشكك بذلك وقد علم مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة إلا أن يقال لم يعتبر له كونه نادرا ع س م وكتب  
أيضا قوله من يعتقد الشركة قال في الاطول هكذا كتبتهم وبنيت أن يصح خطاب من يعتقد انصاف  
المستند اليه بالحق وعلينا ويجوز ان تصافه بالغير فيصير قطعا يجوز الشركة (قوله بالمخاطب بقولنا  
ماز يبالغ) أي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما كان الا ز في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر  
الخ) قال ع في الاخير أنه لو عرف قصر الافراد بالظلمة مكان في قصر القلب والتعيين لفظه دون ما كان  
يصح كل منهما لان الصفة الثبوتية تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة دون  
ثبوت الاخرى في الانفراد والتعيين لكن فيه تكلف اه مع مخالفتها لما هو الاصل اصطلاح (قوله من  
يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كتبتهم وبنيت أن يجوز ان يكون المخاطب من اعتقد ثبوت الحكم  
لن عام وجوز ثبوته لا تحرف ثبوت لا آخر وتغني عما أنته له قلب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس  
ما بنا في ذلك الحكم ع (قوله لقلب حكم المخاطب) أي تبدل حكمه كله بغير مختلف قصر الافراد  
فليس فيه تبدل لعله في اثبات البعض وفي البعض ع (قوله أو تساو باعنده) يعني أن يدخل في  
قصر التعيين ما إذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما يجوز ثبوت صفة على  
التعيين وأصاب وثبت آخرى معها الأعلى التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقد ها على التعيين  
فان القصر حيث يكون بالنسبة اليها قصر قلب والنسبة الى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره ع س في ايضا  
ما اذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما م لمخصا (قوله على ما نصحه عنه لفظ الايضاح)  
أي فالاولى حل كلامه هنا عليه ليتطابق وان احتمل ان يكون راجعا للترتيب قصر الافراد والقلب معا  
وحد فحين الاول له لا هذا عليه قاله ع (قوله الامر ان الخ) أشار بذلك الى أن خبر تساو باراجع الى  
معلوم من السابق وهو الامر ان الشاملين للصفتين في قصر الموصوف والامر في قصر الصفة (قوله  
وبغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البديل لا الاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره (قوله حتى يكون الخ)  
تفريع على قوله أو تساو يا (قوله ما ز يد الاقام) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا ما شاعر الازيد في قصر  
الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصص المصنوع شيأ بشي ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول  
المحذوف الذي هو الشيء أن كان واقعا على انصفه فالمراد بقوله بشي الموصوف فيحقق قصر الصفة على  
الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله بشي الصفة فيحقق قصر الموصوف على الصفة فالباء  
داخله على المقصور وعلى كلا الامرين (قوله لا تساو يا الخ) فيه إشارة الى منع كونه من تخصص شي  
بشي مكان آخر ان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المشكك  
مكانها ما يثبت وكتب ايضا قوله ولسنا أي ان يرد امكان آخر ولو احتملا س م (قوله فلا يعني أن فيه  
تخصص شي الخ) أي فصله من تخصص شي بشي مكان شي لامن تخصص شي بشي دون آخر تحكيم  
(قوله ولهذا جعل السكاكي) أي لكونه فيه تخصص شي بشي دون آخر وان كونه من تخصص شي  
بشي دون آخر أنه من كونه من تخصص شي بشي مكان آخر حصل السكاكي الخ أي فصل المصنف  
مؤاخذه من جهة مخالفتها لمن تقدمه بلا موجب ايضا وقال في الاطول ما لمخصه خالف المصنف المحتاج  
لجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هما أنهم ما لم ياعتد الاتصاف بالنظر الى أحد الامرين لا بالنظر اليهما  
وأهم ما راد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطأ في التعيين وعلى تقدير  
خطئه في التعيين يرد النص الى العكس فقصر التعيين راد الخطأ بقوة أن قصر القلب راد الخطأ بالفعل  
(قوله الذي سماه المصنف) ربما شعر بان سميت بذلك لان فردها المصنف عن السكاكي أو عن القوم  
فاظنظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعدمه من ان المخاطب بقصر

أسوأ ما بعده قصر عيين وفيه نظر لانا لوسلمان في قصر التعيين تخصيص شيء بشي مكان آخر فلا يجني أن فيه تخصيص شيء بشي الأفراد دون آخر فان قولنا ما زيد الا قام بن رثدته بين القيام والقعود تخصيص له القيام دون القعود ولما جعل السكاكي التخصيص بشي دون شيء سكر كين قصر الأفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشي مكان شيء قصر قلب فقط (وشروط قصر الموصوف



على الصفة افراد اعدم تنافي الوصفين) ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في ٢٦٥ الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا

ما زاد الشاعر كونه كاتباً أو  
مخجلاً كونه مفتعماً أي غير  
شاعر لأن الاشياء وهو واحد  
ال رجل غير شاعر ينافي  
الشاعرية (و) شرط قصر  
الموصوف على الصفة  
(قلبا تحقيق تنافيهما) أي  
تنافي الوصف حتى يكون  
المتنفي في قولنا ما زاد  
فإن كونه قاعاً أو مفتعماً  
أو نحو ذلك مما ينافي القيام  
واقد أحسن صاحب  
المفتاح في إهمال هذا  
الاشتراط لأن قولنا ما زيد  
الشاعر لم يعتد عليه كاتب  
وليس بشاعر قصر قلب  
على ما صرح به في المفتاح  
مع عدم تنافي الشعر  
والكتابة ومثل هذا خارج  
عن أقسام القصر على  
ما ذكره المصنف ليقال  
هذا شرط الحسن أو المارد  
المتنفي في اعتقاد المخاطب  
لأننا نقول أما الأول فلا دلالة  
لفظ عليه مع أننا نسلم  
عدم حسن قولنا ما زيد  
شاعر لم يعتد عليه كاتب غير  
شاعر وأما الثاني فلأن  
المتنافي بحسب اعتقاد  
المخاطب معلوم ما ذكره  
في تفسيره أن قصر القلب  
هو الذي يعتد به المخاطب  
فيه العكس فيكون هذا  
الاشتراط ضائعا وأيضا  
لم يصح قول المصنف أن  
السكاكي لم يشترط قصر  
القلب تنافي الوصفين وعلى  
المصنف اشتراط تنافي

الأفراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف أفرادا مع أنه بشرط فيه  
عدم تنافي الانصافين إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمجلدين لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوت الموصوفين  
فلما ثبت في قصر الأفراد دخول الأرباب: بدلا لا يمر فانه لا يجتمع موصوفان في وصف الأرباب: بدلا من الأرباب  
الأعلى فلا يتنافى فيه قصر الأفراد أو واجب بان المصنف تركه أما الندرة ذلك وأما التعويل على ظهور المقابلة  
كثافي بس (قوله أفراد) أي لا أفراد أو قصر أفراد فهو مفعول لأجله أو مفعول مطلق هذا هو الأخير  
(قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه أو مطلق نحو  
ما زيد الأماش لا أبيض ولا ضاحك بس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ) مكنت عن قصر الصفة على  
الموصوف قلبا نحو ما الكاتب بدلا لا يمر وإن اعتقد أن الكاتب غير ولا بدلته لا بشرط فيه تحقيق  
المتنافي لا ترى أن وصف السكك يمكن اجتماع الموصوفين فيه فإن قلت قد تقدم أن المخاطب بالتأني من  
باعتقاد العكس في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلًا باشتراط تحقيق التنافي  
في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الأمر كذلك على طريق المصنف فإن اعتقاد  
العكس تارة تحقيق مع تحقيق التنافي في كل من قصر الموصوف وهذا نص عليه وتارة تحقيق مع عدم  
المتنافي كما في أحد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في بس (قوله وقلبا) عطف على قوله أفراد  
وقوله تحقق عطف على قوله عدم وفيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا في  
الفري والأطول وهو مبني على كون أفراد مفعول مطلق أي قصر أفراد أو مفعول لأجله أي: فإن جعل  
حالا من قصر أي حاله كون القصر أفرادا فلازم أنما هو اللطف على معمولي عامل واحد من بس (قوله  
مع عدم تنافي الشعر والسكك) لصفة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن أقسام  
القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعا (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب)  
من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الأمر بل لا يمكن اجتماعهما ع س م  
(قوله لفظ) أي لفظ المتك (قوله معلوم ما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الأفراد معلوم  
من قوله والمخاطب بالأول من يعتقد الشركة فكان لا بد من الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض  
في المفتاح لمذنب الشعرين المذكورين في قصر الأفراد وقصر القلب (قوله وأيضا) عطف على قوله فيكون  
هذا الاشتراط الخ وكتب أيضا ما منه أي وأيضا لوقتنا المراد بالمتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس  
الأمر بل يصح قول المصنف الخ أي أن التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي في لعبه من  
قوله المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من س م (قوله قول  
لمصنف) أي في الإيضاح (قوله وعلى المصنف) أشار به إلى بطلان دليله بعدما بطل مدعاهم (قوله وفيه  
نظر بين في الشرح) حاصلة أنه إن أراد أن يثبت المتكامل الصفة هو الشعر بنفي غيرها فادع القصر مشعرة  
بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن يثبت المخاطب هو الشعر فلا يتوقف بضاع على التنافي بل يفهمه  
منه المتكامل بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد بالاكاتب فيقول المتكامل ما زيد الشاعر أو لكن  
في الأطول أن في الإيضاح ليكون إثبات المخاطب الصفة المنفية في كلام المتكامل مشعرا بانتفاء غيرها  
(قوله وقصر التعيين أعني) أي من كل منهما على أنفراده وليس المراد أنه أعني من المجموع بان يتحقق بدون  
هذا المجموع لأنه لا يمكن لأن الوصفين إما متنافيان أولا ولا واسطة وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله فكل  
مثال يصح الخ وفيه إشارة إلى أن الأعيمة والأخصية أعنيها باعتبار التحقيق قال في الأصول الأعيمة بحسب  
التحقق يعني أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعين وربما يصلح للتعين فلا يصلح للأفراد وربما يصلح  
فلا يصلح للقلب كما صرح به في الإيضاح أو ونظر أن جماعة في كون قصر التعيين أعني ما إذا لازم في قصر  
التعيين كون المخاطب شاكفا انصاف زيدا بحدى الصفتين وليس على التعيين وفي قصر الأفراد من يعتقد  
انصافه بما وفي قصر القلب من يعتقد انصافه باحدهما على التعيين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن

الموصوف على الصفة (افراد) ز بدشاعر لا كاتب أو ماز بد  
 كتابيل شاعر) مثل مثالين  
 أولهما الوصف المثبت فيه  
 معطوف عليه والمنفى  
 معطوف والثاني بالعكس  
 (وقلبا ز بدشاعر لا قاعد أوما  
 ز بدشاعر لا قاعد) فإن  
 قلت اذ التحق تنافي الوصفين  
 في قصر القلب فثبت  
 أحدهما بكونه شعرا  
 بانتفاء الشعر فبأنه في  
 الشعر وأثبت المذكور  
 بطريق المحصر قلت الفائدة  
 فيه التنبية على رد الخطأ  
 فيه وان الخطاب اعتقد  
 العكس فان قولنا ز بد  
 قائم وان دل على نفي القعود  
 لكنه حال عن الدلالة على  
 ان الخطاب اعتقد أنه  
 قاعد (وفي قصرها) أى قصر  
 الصفة على الموصوف افراد  
 وقلبا بحسب المقام (زيد  
 شاعر لا عمر ولا عمر وشاعر  
 بل زيد) ويصور ما شاعر  
 عمره بل زيد بتقديم الخبر  
 لكنه يجب حينئذ رفع  
 اليمين لبطال العمل  
 ولما لم يكن في قصر الموصوف  
 مثال الافراد صالحا للقلب  
 لاشتراط عدم التنافي في  
 الافراد وتحقق التنافي في  
 القلب على زعمه أورد  
 للقلب مثالا لثبته في  
 الوصفان بخلاف قصر  
 الصفة فان مثالا واحدا يصح  
 لهما ولما كان كل ما يصلح  
 مثالا لهما يصلح مثالا لقصر  
 التبعين لم يتعرض لذكره  
 في كل ما سائر الطرقت (ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره) افرادا

(ماز بد الاشاعرو) قلبا (ماز بد الاقامه وفي قصرها) افسراد او قلبا (ماشاعر الازيد) ٣٦٧ والكل يصلح مثالا للتعين والتفاوت انما

هو بحسب اعتقاد المخاطب  
(ومنها انما كقولك في  
قصره) افسراد (انما زبد  
كاتبه) قلبا (انما زبد قائم  
وفي قصرها) افسراد او قلبا  
(انما قائم زبد) وفي دلائل  
الاعجاز انما احوال العاطفة  
انما استعمال في الكلام  
المعتد به لقصر القلب دون  
الافسراد او اشار الى سبب  
افادتها القصر بقوله  
(لنعمته معنى ما والا) واشار  
بلفظ النعمه الى انه ليس  
بمعنى ما والا حتى كأنهما  
نظمان مترادفان اذ فرق  
بين أن يكون في الشيء  
معنى الشيء وأن يكون الشيء  
الشيء على الاطلاق فليس  
كل كلام يصلح فيه ما والا  
بصلح فيه انما صرح بذلك  
السجع في دلائل الاعجاز  
ولما اختلفت في افادتها انما  
القصر وفي نعمته معنى ما  
والا يثبت بثلاثة اوجه فقال  
(لقول المفسرين انما صرح  
عليك المنة بالنصب معناه  
ما حرم عليك الا المنة) وهذا  
المعنى (هو المطابق لقراءة  
الرفع) أي رفع المنة  
وتقرر هذا الكلام أن في  
الآية ثلاث قراءات حرم  
مبنيها فاعل مع نصب  
المنة ورفعها وحرم مبنيها  
للفعل مع رفع المنة كذا  
في تفسير السكاكيني فقل  
القراءة الأولى ما في انما  
كافسة أدل كانت  
موصولة لتي ان بلاخر  
والموصول بسلامة ودعي  
التقدير موصولة

قصر كذا جاء في الحال الا انه ليس قصر لاختلاف نحو ما جاء في الازيد ان المقصود منه قصر الحكم  
على زيد لا لتحصيل الحكم فقط والاقليل جاء في زيد فتأمل اه يمعن اختصار (قوله ماز بد الاشاعرو ما  
زبد الا قائم) ليس لتعدد الامثلة هنا كغيره فائدة ان المثال الواحد نحو ماز بد الاقامه يضاف لما ينافيه  
كالكتاب فيكون قصر افرادها ينافيه كالعقائد فيكون قصر قلبه فكان الاولى الاقتصاد على مثال واحد  
كما صنع في قصر الصفة ولا يقال مثله في العطف لانه متوقف على التصريح بالطرفين فلا يتطرق له  
الاحتمال في الاضافة (قوله افسراد او قلبا) أي بحسب المقام (قوله ماشاعر الازيد) ليس التقدير ما أحد  
شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لان نقص النفي بالا لا يوجب بطلان عمل الا في ما بعد الاول ليس التقدير  
ايضا ماشاعر أحد الازيد على أن يكون زبد فاعلا لانه يشكل عمل شاعر في زبد لانه لما قبل نفسه فيما بعد  
اللام يبقى معتد اعلى النفي فيما بعد الاختيعان ان يكون المنة أموثرا فاقاده في الاطول (قوله والكل) أي  
من الامثلة المذكورة قصره او قصرها (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب  
حال المخاطب اذ الاعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى  
ودليها اعني قوله لنعمته الخ بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيد للقصر فذكره بعد ذلك كإفعله فوث  
لترتيب الكلام والتقديم أيضا من طرق القصر لنعمته معنى ما والا وهذا افسراد او قلبا ثم اذ ناب عما  
اخره اناب الاثر فخصص انما هذا التعليل بخصيص ولا يخصص الا أن يقال خصه بالتعليل للاشارة الى  
رد ما ذكره بعض الاصوليين من أن وجه افادته القصر انما فاقده وان لا يثبت ولا يرجع النفي والاثبات  
الى ما بعده مظهر والتناقض واحد هما راجع الى ما بعده والا تسمى الى معناه او كون ما راجعا الى ما بعده  
خلاف الاجماع فتعين اثبات ما بعده والنفي لمعناه وانما رده لكونه تكلفا بعد اعراض الاختيار اطول  
(قوله انما زبد كاتب وانما زبد قائم) في تعدد امثلة قصر معاني (قوله افسراد او قلبا) أي بحسب المقام  
ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انما وعلله اعتماده على المقايسة (قوله انما يستعملان الخ)  
ان كان الشارح نقل عبارة دلائل الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمال انما في  
قصر الافراد الا ان يقال انه قصد تبين المذهبين لافساد كلام المصنف حتى يعرض عليه بانه استعماله في  
قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الاعجاز وردا لاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به)  
أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ما مضى عليه المصنف فانه صرح باستعمال  
لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا وانما فليس في كلام المصنف تصرح باستعمالها  
لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على انها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع  
على المعنى وانما قال كأنهما لم يقل حتى انها لانه اذا كان معنى ما والا لا يكون مترادفين بل كالترادفين  
لان من شرط المترادفين أن يتحد المعنى وافراد في اللفظ وهما ليس كذلك لان ما لا مفرد وما والا امر كـ  
ولهذا لا يقال الانسان امر اذ في العنوان الناطق (قوله على الاطلاق) أي من غير قيد وكتب ايضا أي من  
كل وجهه (قوله فليس كل كلام الخ) تفريع على قوله ليس معنى ما والا وكتب ايضا ما تستعملان انما  
تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكر والمخاطب وما والا بالعكس فلو دلل على أنه ليس المعنى المعنى على  
الاطلاق اه ع ق وسأتي هذا في قول المصنف وأصل الثاني أن يكون ما استعماله له مجاميعه للمخاطب  
وبنحوه بخلاف الثالث وهو ادبها لثاني ما والا بالثالث انما (قوله لقول المفسرين) أي من العرب  
العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فلا استدلال بقوله من حيث ذلك فصح  
الاستدلال وان دفع الاعتراض بان التفسير مستعمل في هذا الفن فكيف يتمثل صاحب هذا الفن بقول  
أصحاب التفسير وهو من جمعتهم في تصحيح دعواهم (قوله لتي ان بلاخر) (قوله لتي ان بلاخر) جعلها موصولة ولما نادى  
ضمير امستترا يعود على الذي والخبر محذوفانوا التقدير ان الذي حرم أي هو المنة الله تعالى عكس المعنى  
المقصود وهو بيان الحصر بالفتح لان الكلام حينئذ يثنى بالحصر والكسر مع ما فيه من التكلف وارتفاع  
معاني العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والمنة بدل لانه أو مفعول محذوف والخبر

والعائد محذوف لتكون المنته خيرا اذا لايضح ارتفاعها بحرم المبنى الفاعل على مالا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا بقيد  
القصر (المحرم) في تعريف المسند ٢٦٨ من ان نحو المنطلق ز يدوز بد المنطلق بقيد قصر الانطلاق على ز يد فاذا كان انما

متنعنا معنى ما والا وكان  
معنى القراءة الاولى ما حرم  
الله عليكم الا الميتة كانت  
مطابقة للقراءة الثانية  
والا لم تكن مطابقة لها  
لما قادت القصر فراد السكاي  
والمنصف بقراءة النصب  
والرفع هو القراءة الاولى  
والثانية ولهذا لم يتعرضا  
للإختلاف في لفظ حرم  
بل في لفظ الميتة رفعها  
ونصبها وما على القراءة  
الثالثة اعني رفع الميتة  
وحرم منها بالفعل فيتمثل  
ان تكون ما كافية اي ما  
حرم عليكم الا الميتة وان  
تكون موصولة اي ان  
الذي حرم عليكم هو الميتة  
ويرجع هذا لبقاء عاملة  
على ما هو اصلها وبعضهم  
نوههم ان مراد السكاي  
والمنصف بقراءة الرفع  
هذا القراءة الثالثة فطالبا  
بالسبب في اختيار كونها  
موصولة مع ان الزاج  
اختار انها كافية ولقول  
الحكاية انما لا يثبت ما يدكر  
بعده ونفي مساواة اي سوى  
ما يدكر بعده اما في قصر  
الموصوف نحو انما زيد  
قائم فهو لا يثبت قيامه  
ونفي مساواة من التعداد  
ونحوه واما في قصر الصفة  
نحو انما يقوم زيد فهو  
لا يثبت قيامه ونفي مساواة  
من قيام عمرو وبكر وغيرهما

محذوف أي ان الذي حرمه الله الميتة ثابت تحريمه كلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى (قوله  
والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا بقيد القصر) أي هذا المنع بقيد قصر التحريم على  
المتنوع ما عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كما منتطلق في المنطق ز يدوز بد المنطلق (قوله من ان نحو  
المنطق ز يد الخ) أي من اجل المعرفة بالطرفين (قوله وز يد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والافسالة  
من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بسلام ان يكون الحصر قلت انما يجتمع بل عدم  
افادته لذلك اذ ظاهره فائدة أخرى وهذا لم يظهر له فائدة أخرى فيحصل على القصر المتبادر بس والسؤال  
والجواب في الاطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراءة المتطابق لكن  
جهة التطابق مختلفة لان القصر في الاولى من انما وفي الثانية من التعريف الجنسي (قوله والا) أي  
ولا تكن انما متضمنة معنى ما والا لم تكن أي الاولى مطابقة لها أي الثانية لقادتها أي الثانية القصر  
دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومنها حال من المحرم وفي نسخة وحرم مني فتكون الواو  
لعمال (قوله وان تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاولى والتعريف على الثاني  
(قوله في اختيار كونها موصولة) أي حيث قالوا هو المطابق لقراءة الرفع لما في معنى على ان ما موصولة  
اذ لو كانت كافية لم تستدق افادة القصر الى ما حرم في تعريف المسند الى ان تضمنه معنى ما والا كما في قراءة  
النصب تأمل سم وكتب ايضا ما نصه على تسليمه يقال السبب بقاء عاملة (قوله واقول الضاع) صغ  
الاستدلال بكلام الضاع لانه مستلزم من كلام العرب (قوله انما لا يثبت ما يدكر بعده الخ) أي الحكم الذي  
يدكر بعده وكتب ايضا ما نصه والاثبات والنفي المذكوران معنى ما والا فانما تضمنت معناه ولا يثبت ان  
سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفي وانما صوابه في انما لخصها فيها بخلاف العطف وما والا اما التقديم  
فلا يفيد القصر عند الضاع (قوله أي سوى ما يدكر بعده) أي بما يقابله كما سيظهر وصرح به في الاطول  
(قوله ونحوه) كالا ضطرعا (قوله ونفي مساواة) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور  
بعده في كل من القصر من مخصوص لظهوره لا ينبغي كل حكم سواء مطول ولا ينافي هذا كون  
قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفي عنه وان كان الحكم المنفي خاصا  
(قوله ولحمة انفصال الضمير) لم يقل ولو جوب انفصال الضمير مع ان الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه اذا  
أريد انفصال الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهي اتصال الضمير اذا أريد الحصر في الفعل نحو انما قلت  
وقول سبويه ان الفصل ضرورة بناءه كافي بس على ان انما ليس للقصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه  
الجماعة وقول الزاج يجوز انفصال الفصل والوصل ببناءه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر في  
الضمير في موصول ابتكالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فثبت ان الحق ما قاله ابن مالك ولا عبرة بشيخ  
ابن حبان عليه فانه في غير محله وكتب ايضا قوله ولحمة الخ فيه ودلان بحجة الانفصال متوقفة على التضمن  
كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على بحجة الانفصال لاستدلالنا ما عليه وقد يجاب باختلاف الجهة  
فالتوقف الأول توقف حصول والثاني توقف معرفة وكتب ايضا على قوله ولحمة انفصال الضمير ما نصه في  
مقام لا يصح انفصال فمعدون انما (قوله الا بان يكون المعنى الخ) أي وعند الاتصال بان تقول انما اقوم بقوت  
هذا المعنى فالمنع من الاتصال معنوي لا لفظي (قوله وعمله) انفسره مع ان يقوم لغائب وانما للتكلم الان  
بقال الفاعل في الحقيقة محذوف أي ما يقوم أحد الانا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لاشاهد فيه على ذلك  
لجواز ان يكون الضمير ليس فاعلا بل تاكيد للفاعل الذي هو ضمير تستر ليصح العطف عليه لا ناقل  
ينزع من كونه تاكيدا لابتداء الفعل بغير اشارة مع ان بحجة العطف يكفي في لهما فاصل ما هو هاتان

(ولحمة انفصال الضمير مع) أي مع انما نحو انما يقوم انما انما يجوز عند تذكرا الاتصال  
ولا يحضر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انما فيعين الضمير وعمله فصل لغرض ثم استشهد على بحجة هذا الانفصال بيت من نون  
بشبهه بغيره

ولهذا صرح باسمه فقال قال الفرزدق أن أبا ذؤاد من الذؤوب هو الطرد (الحامى النادر) ٢٦٩ أى العهد وفى الأساس هو الحامى النادر

أحسامهم على أنه لو كان الأمر كذلك لم يفهم كون الغرض حصرا المدافع كإيانه الشارح (قوله ولهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد الجماعية الوفاة بالعهد والمراد بالهدى ولو ضمنا كالعهد بحفظ الزوج وحبته وماله وولده (قوله وإنما بدافع) ليست الواو بعاطفة لأن الجملة تذييلية والواو فى مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل قبله قل أن أبا ذؤاد الحامى لآنى شجاع مطاع قال السراى والتقى فى أن لا يحتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب يس (قوله عن أحسامهم) جمع حسب وهو فى الأصل المخففة والمراد العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح فأنه فاعل ما قد يقال فى كلامه مصادره لأنه أخذ الدخوى فى الدليل لأن كون المراد حصرا للمدافع لا للمدافع عنه وكونه لو قال أنما بدافع عن أحسامهم لصار المعنى الخ مبنى على تسليم إفادة أنما الحصر التى هى الدعوى (قوله وأخوه) أى عن قوله عن أحسامهم (قوله وهو ليس بقصود) لما فيه من القصوى المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه فى معرض التفاخر وعد المآثر (قوله ولا يجوز أن يقال) بدفع الاستشهاد (قوله لأنه كان يصح الخ) لآبائى قول ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه محدودة على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر (قوله على أن الخ) فإن قلت كيف يجوز حذف عطف أو مشى على المستتر فى أدفع مع أنه لا يصح أدفع معنى قلت كما يجوز عطف زوجك على خبر المخاطب فى قوله فعلى أسكن أنت زوجك الجنة مع أنه لا يصح أسكن زوجك وخلاصته أنه يتغير فى التوافق ما لا يتغير فى الأوائل فترى (قوله وليست علم موصولة) منع لسؤال وارده على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذى فلا يكون محلى فيه وإن أفاد الحصر (قوله لا ضرورة فى العدول الخ) قد وجهه العدول بأن المراد الوصف أى أن قويا بدافع أنا كما أشار إليه صاحب الكشف فى آيات سورة الكافرين وغيرها فترى أى ما تستعمل فى صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها المستعملة فى العالم كما هنا لاسيما وأن مقام مغاخرة أيضا لو كانت موصولة كثبت موصولة من أن (قوله أى تقديم ماحقه التأخير) سوابق بعد التقديم على حاله كما فى زيد اضرب أو كما فى أنا كفت مهملة كذا فى شرحه للفتح وهذا ظاهر على قول السكاكى حيث يعتبر فى التخصيص كون أنافى الأصل ناكدا كما سبق فتعقبة لأنه غير ظاهر على رأى المصنف فإن تقدم المسند إليه بعد القصص عنه وإن كان من قبل القادر فتعقيد التقديم ماحقه التأخير غير مناسب ههنا لأن ابنى على الأعم الأغلب ترى (قوله ماحقه التأخير) خروج ماحقه تقدمه لصدره كائن متى كأمم عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا فى يس (قوله كان الأنسب الخ) فى بعض الشروح أن قول المصنف تسمى أنقص تعين إذا كان المخاطب مردك بين قيس وتيم وقصر قلب إذا كان ينقلب عن تيم ولحق قلب تيم وقصر أقراد إذا كان يعقده أنما تسمى وقصى من جهتين وه وه يعرف فى كلامهم بوافق ما فى بعض الشروح قول المصنف أنه يصلح لاعتباره مقابلا للإسبب التسمية فيكون قصر قلب ولا اعتبارهما مقابلا للتسمية كاعتباره الفتح فيكون قصر أقراد إذا لا منافاة بين التسمية إلى قبليتين فإن النسبة تكون بالواو وبالنسب كذا فى يس فتعقيب الشارح بالنسب لا يمكن صلاحه المثال للمعنى ما ذكر (قوله أن تنافيا) أى إذا جعلنا المعتر فى النسب طرف الألف فقط كما هو المعروف وقوله والى وإن لم يتنافى أى إذا حوزنا فى النسب اعتبار الألف (قوله أنا كفت مهملة) أن قلت الكلام فى تقديم ماحقه التأخير وأنما مبتدأ حقه التقديم قلت بلا حظ أنه فى الأصل تو كيد تقدمه وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكى والمصنف ولم يرض به فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنه وإن أفاد التخصيص كما قرأناه أنفا كذا فى يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الأولى بحسب حال المخاطب إذا لم يخاطب فى قصر التعيين لاعتقاده بل هو شاك (قوله فدلالة الراسم) تركه دلالة زيد المطلق (قوله بالقوى) كسبلى وجرا وعشراء وهو مفهوم الكلام ومنهذه أطول (قوله أى يفهم الكلام) وهو مجتاف لاسيما أهل الأصول لأن القوى عندهم مفهوم موافقة ما نحن فيه مفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان الطريق فهم القصر من التقديم (قوله والباقية) بالخبر عطف على الراسم

لم يعرف اصطلاح الباقى فى ذلك (و) دلالة السلسلة (الباقية

كأنه عليه الشارح فقه عطف معمولي عاملين مختلفين قاله في الاطول (قوله بالوضع) لأن أحوال  
 القصر من كونه افرادا أو قبلا أو عيونا انما تستفاد منها مجموعتها المقام وهي المقصود من هذا الفن  
 دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله وضعها المعان تفيد القصر) أي اثبات المذكور وفي ما سواه  
 في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها المعان  
 تفيد القصر في حرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء لاخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعهما  
 قصر وهكذا غيره اذ لو وضعه لم ياتي كلام المصنف فاختبر (قوله كأم) من الأمثلة فان في المعطوف  
 عليه هو المثنى والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس مطول (قوله الا كراهية الاطناب) أي في مقام  
 الاختصار أو لتأني الانكار عند الحاجة أو قصد الالهام أو نحو ذلك كافي يس (قوله كما اذا قيل زيد يعلم  
 النحو الخ) قد يقال في هذا المثال نص عليه ما لان لفظه غير ونحوه عبارة عن المنفي وبجواب ما المراد بالنص  
 التصريح وليس في ذلك غير ونحوه تصريح بالمنفي بل هو صريح كونه الجلال لعدم دلالتها على المثبتات  
 بخصوصها فليتأمل سم وقال في الاطول وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصاعلي المثنى والمنفي كما اذا  
 قصد القصر الحقيقي فلذا قد بدى قوله اذا قيل فاعرفه اه (قوله فتقول فيهما) أي رداعي القائل كأم  
 (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز حذف ما أضفنا له غير اذ وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد  
 بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم لا غير من واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المراد على  
 أنه خبر ليس وانه محذوف تقديره ليس معلوم غير النحو وفي محل رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبره  
 محذوف تقديره ليس غير النجوم معلوم وأما غير في لا غير فمحلهما بحسب المعطوف عليه اه سم باختصار  
 (قوله أي لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أي لا غير) فيكون من قصر الصفة (قوله وبني  
 على الضم) هذا هو مذهب الصريين وأما الكوفيون فيمنونه على الفتح بخلافه بل فيه بس (قوله وذكر  
 بعض الضم) المراد ببعض الضمات الفاضلة الرضى فيرى وكتب أيضا قوله وذكر الخ إيراد على عد  
 المصنف لهما من طرق المعطوف سم وكتب أيضا قوله وذكر بعض الضمات الخ وعليه فهي معطاة حكم  
 العاطفة من اعادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول  
 المعطوف في المعنى اه وفي بس ان الكلام على هذا ليس من طرق القصر وتقله عن الاطول لكن الوجه  
 الاول (قوله بل لنفي الجنس) والخبر محذوف أي لا غير عالم أو معلوم له (قوله أو نحوه) معطوف على  
 مقول القول وهو جلة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أي نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم  
 النحو لا سواه لكن لما كان الغرض الالهام من قول المصنف أو نحو بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا  
 فانه قد يتوهم اقتصر في النفس على رجوع خبر نحوه لا غير تدبر يس (قوله مثل لا سواه) في الاول  
 وقوله ولا من عداه في الثاني (قوله والاصل في الثلاثة الخ) قال الفريزي وكان يترك الاصل الاول كراهة  
 الاطناب يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيد باضر بت وما تأملت اذا قصد به قصر الفعل على غير المذكور  
 لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينبغي لا بما يشبه اه بقي أنه بدعي عليه ما قاله  
 ع س انه يلزم منه ان يكون نحو ملطاء القوم لا بدعي على خلاف الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت  
 جميعا ولم يقل بذلك أحد الا أن يجمع أنه نص فيه على المنفي لانه القوم ولم ينص فيه على الأفراد واحدا  
 واحدا أو أجياب بعض الافاضل بان الكلام في الاستثناء المفرغ كاصرح به المصنف وأقول انما يخص  
 المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سنبه عليه يس وفي الاطول الاقتصار على المثبت في النفي  
 والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح في حقه أن الاصل في ذلك (قوله بلا عاطفة) يعني لا مطلى النفي  
 كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على امتناع ما زيد الاقام وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله  
 النفي بلا عاطفة ليس المراد أن هذا الحكم يخص بالنفي بل بالبلب العطف يس كذلك لكن المبدعي هنا  
 خصوص النفي بلا بقرنة الليل والافلاخ في امتناع ما زيد الاقام بل قاعد لكن بدليل آخر جاز ذكره  
 اه وكان الدليل الآخر هو ما ذكره ومن أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها في المثبت وتقر حكم ما قبلها  
 في المنفي وثبتت ضد ما لم يبعد ما على ما فيه يس بتصريف وانما كان المبدعي هنا خصوص النفي بل لأن

بالوضع) لأن الواضع  
 وضعها المعان تفيد القصر  
 (والاصل) أي الوجه  
 الثاني من وجوه الاختلاف  
 أن الاصل (في الاول) أي  
 طريق المعطوف (النص)  
 على المثنى والمنفي  
 كأم فليتأمل (النص)  
 عليها (الأكراهية الاطناب)  
 كما اذا قيل زيد يعلم النحو  
 والتصريف والعروض  
 أو زيد يعلم النحو وعبر  
 وبكر فتقول فيهما) أي في  
 هذين المقامين (زيد يعلم  
 النحو لا غير) أم في الاول  
 فيمنه لا غير النحو أي لا  
 التصريف ولا العروض  
 وأم في الثاني فيمنه لا غير  
 زيد أي لا غير ولا بكر  
 وحذف المضام اليه من  
 غير وبني على الضم تشبها  
 بالثبات وذكر كراهية  
 النضاه أن لا في لا غير ليست  
 عاطفة بل لنفي الجنس (أو  
 نحوه) أي نحو لا غير مثل  
 لا سواه ولا من عداه وما  
 أشبه ذلك (و) الاصل (في)  
 الثلاثة) السابقة النص على  
 المثبت فقط دون المنفي  
 وهو ظاهر (والنفي) أي  
 الوجه الثالث من وجوه  
 الاختلاف أن النفي بلا  
 العاطفة (لإلزام الثاني)  
 أعني النفي والاستثناء فلا  
 يصح ما زيد الاقام

لقاعدوقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لان شرط المنفي بلا) العاطفة (ان لا يكون) ٢٧١ ذلك المنفي (منها قبلها بغيرها) من

أدوات المنفي لانها موضوعه  
لان تنفي بها ما أو جسته  
للتبوع لان لا تنفي بها  
المنفي في شيء تنفيته وهذا  
الشرط مفقود في النسفي  
والاستثناء لان ذلك اذ قلت  
ماز بد الاقام فقد نفيت  
عنه كل صفة وقع فيها  
التنازع حتى كانت قلت  
ليس هو بقاعد ولا نام ولا  
مضطجع ونحو ذلك فاذا  
قلت لا قاعد فقد نفيت بلا  
العاطفة شاها ومنفي قبلها  
بما النافية وكذا الكلام  
في ما يسمو الازيد وقوله  
بغيرها يعني من أدوات  
النسفي على ما صرح به في  
المفتاح وقادته الاحراز  
عما اذا كان منفيها بغيري  
الكلام أو علم التكميل أو  
السامع ونحو ذلك كما  
سيجي في انما يقال هذا  
يقضي حوازان يكون  
منها قبلها بلا العاطفة  
الاخرى نحو جاني الرجال  
لا النساء لانهما لا نقول  
الضمير اذ ذلك الشخص أي  
بغيرها العاطفة التي في ما  
ذلك المنفي ومعلوم أنه  
يتمتع بنفسه قبلها بما  
لا متناع ان شيء في بلا  
قبل الاتيان بها وهذا كما  
يقال داب الرجل الكريم  
أن لا يؤذي غيره فان  
المفهوم منه أنه لا يؤذي  
غيره سواء كان ذلك الغير  
كرما أو غير كرم  
(ويجاء) النسفي بلا  
العاطفة (الاخيرين)

المقصود هو الفرق بين الثاني وبين الاخير من وكما لا يصح ما ز بد الاقام بل قاعد لا يصح انما ز بد الاقام بل  
قاعد وتسمى انما بل قسبي كما في الاطول (قوله لا قاعد) انظر هل يصح بدل لا قاعد لا غير ومثلا شذبا  
وأقول الظاهر أنه لا يصح لانه وان لم يكن المعطوف بها من قبلها لكنه يؤهم أن التنازع في قيامه بدعوى  
لا في قيامه بدعوى الذي هو فرض الكلام بس (قوله وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين) لاني  
كلام الله تعالى ولا في كلام البغاة الذين يستبعد بكلامهم مطول وفيه أنه وقع في كلام الزمخشري  
وهو من يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما الآن قال لعل هذا منه مذهب له مخالف  
للجمهور وفلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما يخالف الجمهور ع س م وفي الاطول وبما ينبغي  
أن ينظر فيه نظرا من بسلك في المقلدة ما يكاد يشبه بالجمهور بين لا والنفي والاستثناء وهو ما رواه كعبه النبي  
والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جلة مستقلة في معالها كدليس الامنة قول الكشاف  
وما في الاشياء لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على شروا بل جعل لا غير جلة مستقلة تأ كيد للغير  
واراد به لا غير الاشياء موجودة فكذلك قبل ما هي الاشياء ما هي الاشياء وكيف لا يسمى هذا  
المسلك من لغة وقد عده الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين واوضحه دعوى أنه بما كثر  
في الكشاف وتكاد ان يجزئ بانكار الوقوع فيه ولا يخاف اه مع حذف (قوله لان تنفي بها ما أو جسته  
للتبوع) هذا ظاهري مثل جاني زيد لا غير ولكنه يشك بل ز بد الاقام لا قاعد لان المنفي بها القاعد وهو  
لم يوجب للتبوع أي القائم والجواب أنه في ما ثبت القاعد ز بد بعد ايجاب ثبوت القائم ز بد فقد وقع  
للتبوع ايجاب الثبوت ز بد وهذا الثبوت مني بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الاطول  
كان مرادهم من ما أوجب للتبوع عما بعدها أو في ما بعدها عما أوجب للتبوع أو في التعلق بما  
بعدها بعد التعلق بالتبوع لشكل جاني زيد لا غير ووز بد الاقام لا قاعد وشرحت ز بد لا غير الا أنهم تسامحوا  
في البيان واكتفوا بذكر المعنى في العطف على المسند اليه واعتمدوا على المقابلة لظهور المال بعده  
القديم من البيان (قوله ونحو ذلك) كما المستلقي (قوله هو منفي قبلها بما النافية) فانما التكرار (قوله)  
وكذا الكلام في ما يقوم الازيد) نفيت القيام عن عمرو وكره غيرهما فلا يصح أن نقول ما يقوم الازيد  
لا غير وكتب ايضا ما منه من قصر المصنف على الموصوف والاول اعني ما ز بد الاقام من قصر الموصوف  
على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحيد بل يكون المثال المذكور  
صحيحا وقوله لا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا مؤنث لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هذا  
يقضي حوازا الخ) لان المصنف لم يشترط الا أن لا يكون ذلك المنفي منها قبلها بغيرها لانها (قوله أي بغيرها  
العاطفة الخ) وفي المثال المذكور في بغير شخص لا الأولى هذا ادخله في جلة النساء المنفية فيفيد كلام  
المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضي كلام  
المصنف حوازان أن يكون منها قبلها بغيرها انما لا يمنع أن يكون منها قبلها بغيرها شخصها وحاصل  
الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يتمتع بنفسه قبلها بغيرها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله  
الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فاب المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره) لان الضمير في لا يؤذي غيره  
راجع لشخص الكريم لا إلى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذي غير الكريم أي هذا النوع في صفة بأذنه  
الكريم (قوله ويجاء الاخيرين) بق أنه حيث نسد القصر إلى ما هو فيه تفصيل في لام انما نحو  
انما ضربت زيدا لا عمرا يستدل انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفي لام التقديم نحو زيد  
ضربت لا عمرا يستدل انما اتفاقا ايضا منها واختلاف في التقديم وانما فذهب الشارح إلى أن يستدل  
إلى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفترى وقوله لانه أي التقديم أقوى هذا  
ما ذكره الشارح في شرح المفتاح وذكر في المطلق ان انما أقوى وقال في الاطول الاظهر انني لا يجاء  
التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر بل يحمل انما على التأ كيد كما هو اصل وضع انما كد بما ومنه انما

أي انما والتقديم (فيقال انما انما لا يقتضي)

وهو يأتي في الأمر ولا النفي فيهما) أي في الأخيرين (غير مصرح به) كافي النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة متفيا بغير هامن  
أدوات النفي وهذا (كما يقال) ٢٧٢ امتنع زيد عن الشيء لا عمرو) فاته يدل على نفي الشيء عن زيد لكن لا

صحيحا بل غنيا ولا غلغله  
الصرح بإيجاب امتناع  
الشيء عن زيد فيكون لا  
تفاد ذلك الإيجاب والتشبيه  
بقوله امتنع زيد عن الشيء  
من جهة أن النفي الضمني  
ليس في حكم النفي الصريح  
لأن جهة أن المنفي بلا  
العاطفة منفي قبلها بالنفي  
الضمني كافي أنما يأتي  
لاقيسي اذ دلالة القول  
امتنع زيد عن الشيء على  
نفي شيء عنه ولا غلغله  
صحيحا قال (السكاكي  
شرط مجامعته) أي مجامعة  
النفي بلا العاطفة (الثالث)  
أي انما أن لا يكون الوصف  
مختصا بالوصف (المحصل  
القائمة لخواصه) أي مستغيب  
الذين يسمعون) فانه يمنع  
أن يقال لا الذين لا يسمعون  
لأن الاستغابة لا تكون  
الاعمده سمع بخلاف انما  
يقوم زيد بالأمر والقيام  
ليس بمختص بزيد وقال  
(عبد القاهر لا تخمس)  
مجامعته لثالث (في)  
الوصف (المختص لا تخمس  
في غيره وهذا أقرب) إلى  
الصواب اذ لا دليل على  
الامتناع عند قصد زيادة  
التحقيق والتأكيد (وأصل  
الثاني) أي الوجه الرابع  
من وجود الاختلاف أن  
أصل النفي والاستثناء أن  
يكون ما استعمل له أي  
الحكم الذي استعمل فيه

زيد اضرب فان انما فيه ليس القصر كقول أبي الطيب \* انما لذة كزناها \* ويحمل التقديم على مجرد  
الاحتكام فلذا جازا الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا  
لا يجامعه اه (قوله وهو يأتي في الأمر) قال في المطول والتشبيه بقوله زيد اضرب الأمر أحسن قال  
السيد لا احتمال أن يقال هو يأتي من باب التثنية دون التخصيص فلا يكون هناك الا بربط العطف  
فقط لأن هذا الاحتمال مرجوح لأن قوله لا عمر وبدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التشبيه  
حسنا لأن التشبيه بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع لنفي وكتبنا أيضا  
قوله كافي النفي والاستثناء فان فيه مصرح به وإن لم يكن المنفي مصرحا بطول (قوله إيجاب) المراد به  
الوجوب أي الثبوت (قوله امتناع الشيء عن زيد) في العبارة قلب والأصل امتناع زيد عن الشيء كافي  
المتن فتدبر (قوله تفاد ذلك الإيجاب) أي عن التابع (قوله والتشبيه) عبارة لا طول بعد قول المصنف  
كما قال امتنع زيد عن الشيء لا عمر وما نصه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز المجيء زيد لا عمر والفرق  
بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الأخيرين دون الثاني فلا بد أنه لا يفسح نظير الماسق  
لأن المنفي بلا ليس متفيا قبلها بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به  
بل والتشبيه لا يفسد أن النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الأولى والأظهر أن نقول من جهة أن  
النفي الذي فيه غير مصرح به بل غنى وبؤيده قوله قبل فاته يدل على نفي الشيء عن زيد الخ (قوله  
شرط مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا بشرط في صورة التقديم فصيح أن نقول  
من يسمع سمع لا عمر من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد وقد يقاس عليه  
قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفي بلا العاطفة لطريق انما أن لا يكون الموصوف في  
نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال انما المتني بسلطانها مع السنة لا طريق السدعة  
اه وفي الأطول بشرط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك  
بأنه لظهور حاله بالمقاسة اه (قوله أن لا يكون الوصف مختصا الخ) قال في الأطول ولا يذهب علمك  
أنه لا يشعور أقصر في الوصف الظاهر الاختصاص بالانزاع بل الخطاب منزلة الخطأ أو التردد لدواع (قوله  
بالموصوف) الباء داخلة على المقصور عليه بقربته المثل أطول (قوله لأن الاستغابة) قيل عليه اذا صم  
قصر ما عفا ما يقع من جهة العطف يس (قوله لا تخمس) قيد في تحسن المنفي فيقيد كل ما عن في  
مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله اذ لا دليل الخ) فيه أنه تقدم منع مما بدلا قائم لا قاعد فلم  
لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاختصار في هذا الاختلاف  
على الثاني والثالث كانه لا الأول والرابع مستوي بالنسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام  
الطرق ثلاثة أقسام فلا يرده في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم)  
عبارة الأطول أن يكون ما استعمل من الاستناد والتعلق يدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاستناد والتعلق  
أما قصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) أشار إلى أن الامم بمعنى في وان  
ضمير استعمل أقصر ما فهي صلة حوت على غير ما له ولا يبرز لمن اللبس وأيضا عدم الإبراز مع الفعل جاز  
انفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراي لكن رأيت في التصريح وهو المعنى مع حكاية  
الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجبهه الخطاب) ينكره (ان قلت جهل الخطاب بما لا بد منه في جميع  
الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لا المراد به الانكار  
التمام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فزى وكتبنا أيضا ما نصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر  
وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعيين اذ المتردد لا انكار عنده ثم رأيت في الأطول ما نصه مما يجبهه  
الخطاب وينكره فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الأصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره



وفي بحث لان الخطاب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطا لم يصح القصر بل ٢٧٣ لا يقيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه

ان مراده ان انما تكون  
لغيره شأنه ان لا يجهله  
الخطاب ولا ينسركم حتى  
ان انكاره من قول يادني  
تنبه لعدم اصراره عليه  
وعلى هذا يكون موافقا  
لما في المفتاح (كقولك  
لصاحبك) وقد رأيت  
شجاعتهم بعد ما هو الازيد  
اذا اعتقد غيره (أي اذا  
اعتقد صاحبك ذلك الشيء  
غير زيد (مصر) على هذا  
الاعتقاد) وقد ينزل المعلوم  
مسئلة الجهور لا اعتبار  
مناسب فستعمل له أي  
لذلك المعلوم (الثاني) أي  
النفى والاستثناء (افراد)  
أي حال كونه قصر افراد  
لغيره وماعدا الاصول أي  
مقصود على الرسالة لا  
يتعداها الى التبري من  
الهلاك) فالخطابون وهم  
العصاة رضي الله عنهم كانوا  
عالمين بكونه مقصورا على  
الرسالة غير جامع بين  
الرسالة والتبري من الهلاك  
لكنهم لما كانوا يصدقون  
هلاكه أمر اعظم (نزل  
استعظامهم هلاكه مسئلة  
انكارهم إياه) أي الهلاك  
فاستعمله النفي والاستثناء  
والاعتبار المناسب هو  
الاشعار بنظم هذا الأمر  
في نفوسهم وشدة حرصهم  
على بقاءه عليه الصلاة  
والسلام (أو قلبا) عطف  
على قوله افراد انهم انتم  
الاشهر مثلنا فالخطابون  
وهم الرسل عليهم الصلاة

السلام ١٥ وقوله ولو اكنفي الخ انظر مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل  
والانكار وأنه لا يكفي الثاني وعليه فلهذا اذا وجد الثاني فقط كان من التزويل الاتي ١٥ (قوله وفيه  
بحث) اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الاطول لا إشكال أنه يصح أن تكون انما غالبا فيما ينزل  
مسئلة الجهور دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر وربما يستعمل في معلوم  
منزل مسئلة الجهور كما أنه ربما يستعمل انما في مجول منزل مسئلة المعلوم وما لن ينزل في المجول مسئلة  
المعلوم فيها ان ينزل الجهور الحقيقي مسئلة الجهور الادعائي كأن ما لن ينزل المعلوم مسئلة الجهور في النفي  
والاستثناء ينزل في الجهور الادعائي مسئلة الجهور الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التزويلين وقد قسمنا  
(قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن التلخيص يعرف الحكم (قوله لما شأنه أن لا يجهله الخطاب ولا ينكره)  
ولكنه جاهل به ومنكره بالافعال كأي دل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل  
المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثاني أعني النفي والاستثناء وكتب أيضا قوله كقولك الخ  
قال في الاطول دخولا على تمثيل المصنف لما فيه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اثره في الكلام على خلاف  
مقتضى الظاهر فاشارة الى مسئلة الاصلين وتركهما بقوله كقول الخ أي الى قول المصنف الاتي مؤكدا  
بما ترى (قوله وقد رأيت) الانسب رأيت (قوله شجاعتهم) القصر بل وقد يسكن أي شخصا كذا في الصحاح  
أطول (قوله من بعد) وشأن البعد ان يجهل وينكر (قوله اذا اعتقد غيره) فهو قصر قلب وكتب  
أيضا قوله اذا اعتقد غيره أي غير زيد بان يكون زيد واعرا أو يكون غيرا لمثلنا يحتمل القسمين أطول  
(قوله وقد ينزل المعلوم) أي الحكم المعلوم مسئلة الحكم الجهور وكتب أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل  
لقوله وأصل الثاني الخ (قوله لا اعتبار مناسب) يتوهم اعتبار أي لغيره معتبرا مناسب للقيام (قوله  
فستعمل له) أي فيه على ما صنع الشارح ويحتمل رجوع الضمير للتزويل فتكون الامم لتعديل (قوله أي  
حال كونه) أي تكون الثاني وقوله قصر افراد أي دال قصر افراد وكتب على قوله أي حال كونه ما نصه  
أولاجل الأفراد (قوله أي مقصور على الرسالة) فهمون قصر الموصوف على الصفة وفي قوله لا يتعداها  
الخ) اشارة الى أن القصر اضافي (قوله من الهلاك) أي الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أي فإمر  
تنزل عليهم مسئلة الجهور فلا مردان الملائكة عوى تنزل المعلوم مسئلة الجهور تنزل عليهم مسئلة الجهور  
لا تنزل استعظامهم مسئلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لاشأن المعلوم هو عدم  
التبري من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ ان يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبري مسئلة  
الجهور لا استعظامهم هلاكه فكأنهم منكر ولا يهري الكلام على سن واحد فقامل (قوله فاستعمل له)  
أي فيه أي في ذلك الحكم المعلوم وهو انبات الرسالة مع نفي التبري عن الهلاك (قوله ولا اعتبار المناسب  
الخ) قال في الاطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبه على مفساد الاستعظام حتى لحق بالجهل في  
النساق وتحذيرهم عنه كيجوز عن الجهل والأقرب عندني أنه قصر قلب أي وماعدا الاصول لا اله الا الله نزل  
استعظامهم هلاكه مسئلة عوى ألوهيته لان البقاء يخص الله وكل شيء اله الاوجه واعتقاد الألوهية  
ينافي باعتقاد الرسالة ١٥ وهذا كله على أن معتد القصر ليس الصفة أعني قد خلعت من قلبه الرسل وفي  
الكشاف كما قال السيد اشارة الى انها معتد فكله قبل وماعدا الاصل هو كما خلعت الرسل قبله نزل استعظامهم  
هلاكه مسئلة انكارهم إياه فغويطو على طريق قصر القلب (قوله ان انتم الاشر مثلنا) خاطبهم بهذا  
الخطاب ولم يقولوا انتم رسل الذي هو امر ادهم لانه في زعمهم أبلغ اذكائهم قالوا انكرتم ما هو من  
الضرر وبأنه واثبت البشرية وانتم لا تتعدون الانصاف به الى الاصل في نقضه الذي ثبت معه  
الرسالة ولهذا كان قصر قلب وقيل ان يمكن أن يكون قصر افرادي على الظاهر من غير تنزل فكأنهم  
قالوا لما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تجمعون قصر القلب لا تنزل أيضا بان يكون المراد انتم الاشر  
مثلنا لا بشر أعني من الرسالة عرق وكتب أيضا ما نصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال  
السابق بان المنشأ في التزويل فيه هو حال التلخيص والخطاب وفي السابق حال الخطاب فقط ولا يخفى أنهم وهم

(لا اعتقاد القائلين) وهم الكفار (أن الرسول لا يكون بشرا مأمرا بالمعصية) على دعوى الرسالة (فترجم القائلون منزلة المنكرين للبشرية  
لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من الثاني بين الرسالة والبشرية فقلبو هذا الحكم وقالوا ان أنتم الا بشر مثلنا أي مقصورون على البشرية  
ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ٢٧٤ ولما كان هذا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة

ولان المتشافي في التنزيل مطلقا فلفظ علم التكلم لماعلمه الخطاب لانه في السابق علمه مطابق للواقع وهذا غير  
مطابق ونائبك بعث شريف نظمه موهبة رؤف لطيف وهو ان ماحد لوه تنزيل بل محتمل أن يكون على  
مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الحكاية فيكون ان أنتم الا بشر بمعنى ان أنتم الا بشر رسالكم لا بشر  
البشرية في الرسالة فذكر البشرية وأردنا انتفاء الرسالة في الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار  
المصنف في مقام التمثيل ان أنتم الا بشر مثلنا تريدون أن تصدقوا الآية دون ما أنتم الا بشر مثلنا وما أنزل  
الرحمن من شيء لما في الاول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تفصيل (قوله  
لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المتنافية للبشرية على زعم القائلين  
(قوله لما اعتقدوا الخ) ففي القصر هنا على حال التكلم والخطاب وفي المثال السابق على حال الخطاب  
فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقلبو) أي القائلون (قوله الخطابين) أي بان أنتم الا بشر مثلنا  
(قوله من باب مجازاة الخصم) أي الجري معه وعدم مخالفة في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو  
كونهم بشر الا يقال لعمري المجازاة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجازي فيسبغ على سبيل  
التنزيل وهذا ليس كذلك اذ بشر بهم موافقة للواقع بلا خلاف لانه قول المجازاة تكون به جهن  
احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزيل ثانياً الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع  
والتكليف في هذا باعتبار الاشارة بتسليمها الى انها لا تدخل لحاق المطلوب كالشبهة هنا مع باختصار  
وكتب ايضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اناس لم يعلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصفاها لما يليق اليه  
بعد ذلك فذكر مما يليق اليه بعد ذلك وينفع وما اذا غور من أول وهلة فربما كان سببا للنقمة وعدم  
اصفاها وعنايه (قوله من العثار) أي لامن العثر وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامه)  
بانه ترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم وطعامته في الظفر بما يقطع ما يباها به ان ماسلم  
له لا يستلزم مطلوبه بتمامه اذ لو انه يستلزم ما ينقض المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا أول  
العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أي في الصورة فانه أقوى في المجازاة ولم يقصد بذلك تسليم  
الحصر ألا ترى الى قولهم ولكن الله يمين على من شاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح ان الرسل  
لم يردوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل الخبر وما عارضوا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم  
والاحسن التوجيه بان مآدهم القصر اعني اثبات البشرية وفي المأبكية لان في الرسالة افرادهم ملحقين  
البشر مثلكم لا ملاءمة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام  
الشارح عليه اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن برد على هذا ان الخطابين  
اعني الكفار لا ينسكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر اعني ان نحن الا بشر مثلكم الا ان  
يجاب بان القصر قد يكون نسكته غير الافراد والقلب والنعين مخلصا سم (قوله عطف على قوله الخ)  
ولم يطفه على قوله نحو ومما عارض الخ فيخلص من الاعتراض الآتي لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة الجهول  
المستعمل فيما لنفي والامتناع حتى يعطف على مثاله السابق ولا ن ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل  
الخ فانه قد سلم (قوله وهذا الخ) هنا جرى مع المتن وسبأ القدر فيه بقول الشارح والاولى الخ  
(قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أي عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أنما لا تستعمل الا في مجهول  
بالفعل لكنه شأنه أن لا يجعل وانما قال الاول ولم يقل والمتعين أو أو الصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم  
ذلك وبقره أي شأنه أن يعلمه وبقربه وهو جاهل به بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله  
لا على مقتضى الظاهر) أي لانه يعلم أنه أخوه لكن لما يسبق عليه منزل منزلة الجاهل فخطيب بالقصر  
(قوله المجهول) أي عند الخطاب (قوله منزلة المعلوم) أي ما من شأنه أن يعلم عند الخطاب بحيث

وقصروا الخطابين على  
البشرية والخطابون قد  
اعتبروا بمقتضى  
مقصودين على البشرية  
حيث قالوا ان نحن الا بشر  
مثلكم فكأنهم سلموا  
انتفاء الرسالة عنهم أشار  
الى جوابه بقوله (وقولهم)  
أي قول الرسل الخطابين  
(ان نحن الا بشر مثلكم  
من باب مجازاة الخصم)  
وارضاء الفنان اليه بتسليم  
بعض مقدماته (لغير  
الخصم) من العثار وهو  
الزلة وانما يفعل ذلك  
(حيث يزداد تبيكه) أي  
اسكات الخصم والزامه  
(للاستسلام انتفاء الرسالة)  
فكانهم قالوا انما ادعيت  
من كوننا بشر لا على  
نسكركم ولكن هذا لا ينافي  
أن يمين الله تعالى علينا  
بالرسالة فلهذا ائتمروا  
البشرية لا لنفسهم وأما  
اثباتها بطريق القصر  
فليكون على وفق كلام  
الخصم (وتكولك) عطف  
على قوله كقولك  
لصاحبك وهذا مثال  
لاصل انما في الاصل في  
انما أن تستعمل فيما  
لا ينسركم الخطاب كقولك  
(انما هو أخوك لمن  
يعلم ذلك وبقره وانت  
تريد ان ترقعه عليه) أي ان  
تجعل من يعلم ذلك رقيقا  
مستغفرا أخيه والاول بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم  
لا على مقتضى الظاهر) أي انما (يقول) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصطوفون) ادعوا ان كونهم مصطوفين أمر ظاهر

لا

من شأنه أن لا يجبهه المخاطب ولا يذكره (ولذلك جاء لأنهم هم المفسدون لا رد عليهم) وكذا ٢٧٥ جاترى من إيراد الجملة الاسمية البالية

على الثبات وتعريف الخبر  
الدال على الخبر وتوسيط  
خبر الفصل المؤكد لذلك  
وتصدير الكلام بحرف  
التيه الدال على أنضمون  
الكلام له على خطر به عناية  
ثم إننا كسدت تعقبه  
بما يدل على التفرع  
والنوع وهو قوله ولكن  
لا يشعرن (ومنه إنما  
على العطف أنه يعقل  
منها) أي من إنما (الحكمين)  
أعني الأثبات للسكود  
والتي عما عدها (معا)  
بمخالف العطف فانه فهم  
منه أو الأثبات ثم النفي  
نحو زيد قائم لا فاعدا  
بالعكس نحو ما زيد قائما  
بل فاعدا (واحسن مواقعها)  
أي مواقعها (والنعر يض  
نحو ما زيد كز أو لا الالب  
فانه تعريض بان الكفار  
من فرط جهلهم بالبهائم  
قطع النظر منهم كقطعها  
منها) أي كقطع النظر من  
البهائم (ثم القصر كما يقع  
بين المبتدأ والخبر على ما  
يقع بين الفعل والفاعل)  
نحو ما قام الأزيد (وغيرهما)  
كالفعل والمفعول نحو ما  
ضرب يدا عجزا أو ما ضرب  
عمر الأزيد والتهوئين نحو  
ما أعطت زيدا الأدرهما وما  
أعطت درهما الأزيد وغير  
ذلك من المتعلقات (ففي  
الاستثناء يؤخر المفعول  
عليه مع أداء الاستثناء)  
حتى لو أريد القصر على

لا يصح على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم ليس محلا لا قصر سم (قوله من شأنه أن لا يجبهه  
المخاطب ولا يذكره) وان كان هو جاهلا ولم يذكر له بالفعل (قوله جاترى) أي ما تعمله محققا أو  
بما تبصره لظهور كاله أطول (قوله من إيراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الواردة فلان المؤكد  
الجملة الاسمية لا يرادها سم فهي من إضافة النصفة (قوله الدال على الخبر) أي حصر المسند في  
المسند اليه فالمعنى لا فسد الأهم لما تقرر من أن تعريف الخبر وخبره الفصل أقصر المسند على المسند  
إليه وتأكد الرد على الكفا راجح صلبه أيضا وان كان قصر المسند اليه على المسند هنا مبلغ في ذلك  
(قوله ثم تعقبه الخ) عبارة لا أطول وهنا كما كسد آخر لم يشر إليه المصنف وهو يتوهم ويقر بهم به قوله  
ولكن لا يشعرن وجعله داخل في قوله ماترى كما يشعر به كلام الشارح بعد عن السوفى وأما بيان  
الابضاح (قوله والنوع) فيفسر (قوله ومنه إنما) أي شرفا وفضلا (قوله على العطف) وأما النفي  
والاستثناء والتقديم ففهم ما تعقل الحكمين أيضا فم يظهر هذا ما زب لا بما علموا ولذلك ما تعرض فها  
مع أن لها على التقديم من حيث احتمال كون التقديم مع ولائتي آخر وعلى النفي والاستثناء من  
حيث توقف الاستثناء في الأداة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف  
تحتل الاستقلال والاستثناء هي تبط بالمستثنى منه فيقع الحكمين بواسطة ذلك لا تباط عطف والحاصل  
أن الاستثناء هو الإخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعمل الحكمين مع العكس تعقلها معا في أع  
أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكر والاحسن أن يقال غير أنما  
لا يعقل فيه الحكمين اجالا أولا ما لوى وكتب على قوله ففهم ما تعقل الحكمين أيضا معا ما نصبه يؤخذ منه  
أنه كان الاحسن أن يقول ومنه غير العطف عليه لأن يقال أنما أكمل في هذه المازية منهما كما يتبين ع  
بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمين) أي بحسب الوضع بمعنى أن الوضع وضعها لاجمع ع  
مرد أنه قبل ملاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله معا) أي وتعمل الحكمين معار مجاذا ليدفعه  
أولهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أي مواضعها  
(قوله التعريض) أي الكلام الذي يراد به التعريض وهو كإبائي أن يستعمل الكلام في معنى بلوح  
بغيره أي يفهم منه معنى آخر ع (قوله إنما تذكروا أو لا الالب) فأنما تجزى بأنه ليس المراد ظاهره فقط  
وهو حصر التذكروا في أول الالب أي أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أي  
فناط الثالثة هو المتوسل إليه (قوله على ما مر) أي من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف  
أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفعل والمفعول  
فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه  
فلا يقال ما سرت الأوال ليس مثلا لأنه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤكدا جاعا فلا تقول  
ما ضربت الأضرب أو ما قوله تعالى ان نظن الاثنا فثنا الاثنا ضغيفة فهو مصدر نوي وذكر في المطول  
أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاء في رجل الافاضل وملاطفي أحدا  
أخول وما ضربت زيدا الأراسه وما سلب زيدا الأتوه اه وما صرح به من جواز التفرع في الصفات  
أحد قولين للفتا عليه المحشمى وأبو البقاء والقول الثاني عدم الجواز وعليه الأخفش والقارسي  
كذا في يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال  
وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نفي أي مع أن القصر  
أما قصر صفة على موصوف أو العكس (قوله مثلا) أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين  
على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر  
الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أي على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواق أي  
قياس معنى البواق ومنها القصر بين الفاعل والحال فعناء قصر الفاعل في وقت الفعل على الحال نحو

الفاعل قبل ما ضرب عمر الأزيد ولو أريد بالقصر على المفعول قبل ما ضرب يدا عجزا ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل  
المسند إلى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواق في جميع التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف

وقصر الموصوف على الصفة ويكون ٢٧٦ حقيقيا وغير حقيقى افراد او قلبا وتعينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قوله (تقديمهما) أى

تقديم الموصوف على الصفة والاستثناء على الموصوف حال كونهما (بجملتهما) وهو أن على الموصوف عليه الأداة (نحو ما ضرب الأعرار زيد) فى قصر الفاعل على المفعول (و) ما ضرب (الزيد عمرا) فى قصر المفعول على الفاعل وإنما قال بجملتهما احترازا عن تقديمهما مع أزالتهما عن حالهما بأن تؤخر الأداة عن الموصوف عليه كقولك فى ما ضرب زيد الأعرار ما ضرب عمرا الزيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود وانما قل تقديمهما بجملتهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره على هذا فقس وانما جاز على قوله نظر الى أنها فى حكم التام باعتبار ذكر المتعلق فى الآخر (موجبهم الجميع) أى السبب فى إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك (أن النفي فى الاستثناء المفرغ) الذى حذف فيه المستثنى منه وأعرض عما به الانحسار العوامل (يتوخم الى مقدر وهو مستثنى منه) لأن الأ

ما جاز بدالارا كما فعلناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجبى مقصور على صفة الى صكوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقوله الشارح فى جمع الخ تقرر على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ قوله وعلى هذا الخ قوله الى قصر الصفة نا: رالى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف نظارا لنحو قصر ما ضرب زيد الأرا كما الداخلى فى قوله وعلى هذا قياس البواق غالبة ما فيه أنه اقصر فى البيان على الظاهر المتبادر فلا نافية أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجه آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سأتى ملخصا من سبب من زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفرغ أعظم من المفرغ على الأنا يقال قوله قصر الفعل الخ أى أقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجع له وبيان ذلك أن فى معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ذكره الشارح والاخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقوله الشارح فى جمع الخ فى التحقيق الى قصر الصفة تقرر على ما ذكره فعنى ما ضرب زيد الأعرار ما ضرب زيد الأعرار وقوله أو قصر الموصوف على الصفة تقرر على ما ذكره فعنى ما ضرب زيد الأعرار ما ضرب زيد الأعرار ولكن الظاهر الأول لانه يلزم على الثانى كما فى سبب عن عس الفصل بين الصفة المقصورة وعلمها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الأولان تأخيره لنهايته لتجميع التفرع بوجه آخر قد علمنا وقوله وعلى هذا قياس البواق أى فعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فعنى ما ضرب عمرا الأز بذا ما ضرب عمرا والأز بذا فى جمع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل فعنى ما ضرب عمرا الأز بذا ما ضرب عمرا لا مضروب بذا فى جمع لقصر الموصوف على الصفة لكن الظاهر الأول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فإذا قلت فى قصر الفاعل ما ضرب زيد الأعرار أنار بذا ما ضرب زيد الأعرار ودون كل ما هو غير عمرا وكان حقيقيا أو أن يردون ظاهرا كان أضافا ثم إن أراد دعى من زعم أن مضروب بذا يدعى وما خالده مثلا كان أفرادا أو دعى من زعم أن مضروب بذا يدعى وما خالده ودون عرو وكان قلدا أو دعى من شك فى مضروب به منهما كان تعينا وقس سائر المتعلقات على هذا من عرق (قوله بجملتهما) الباء للابتناء (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل أقصر لانه لا يجزى فى قصر الموصوف كما إذا جعل قولك ما ضرب الأعرار بذا من قصر الموصوف بتأوله بمعنى ما ضرب بذا الأضراب عمرا وهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقسيم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا فى قولك ما ضرب الأضراب بذا يدعى فانه إذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ما ضرب الأضراب بذا بذا لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما يلزم عليه حال التقديم تأخير عن جميعها فافهم ملخصا من عرق (قوله قبل تمامها) أى فى المثالب المذكورين والأقرب أن يجعل على حذف المضاف أى لا ماضى لزمه والأفلاستلزام فى نفس الأمر لأن الكلام أنما يتأخره فوفى وكذا الفرى (قوله لأن الصفة المقصورة على الفاعل) أى فى قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أى أو دعى على المفعول فى قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هى الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا على الصفة المقصورة على الفاعل فى قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أى البيان المذكور لصفة المقصور رضى الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فتقول فى قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هى الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصود قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله أن النفي فى الاستثناء المفرغ الخ) انما اقصر على بيان الوجه فى النفي والاستثناء لأن وجه القصر فى العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم امارا حسم الى النفي والاستثناء وإلى العطف فز بذا ضربت فى معنى ما ضربت الأضراب أو زيدا ضربت لا غيره واقصر على البيان فى المفرغ لأن البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ وذابن فكتابه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله بتوجه الى مقدر) قال فى الأطول القول بتقدير المستثنى منه بنافى ما سيجيء فى بحث الياجيز والأطباء من أن قوله تعالى ولا يجزى الذكر السبى الأبا حله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوى دعا اليه أمر لفظى هو مزيل عن نظر صاحب المعاني الأثير أد بالتقدير فى هذه العبارة ما يتناسق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير فى

نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشترت الانصاف الجارية بقدر المستثنى منه جزأمتها وهو مفهوم  
 كأي عام فمثل ما قيل أراد بالعام ما يتناول الكل لشيء نحو هذا المثال اذ المقدرة في الجارية وكنت أيضا  
 قوله عام أي ولو عمومًا من حيث الشرط انما هو عموم له بعض غير المستثنى فدخل القصر الإضافي والحاصل أن  
 المراد بعمومه في الحقيقة يتناوله جميع الأفراد وفي الإضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أر بد الاختصاص  
 بالنسبة اليه وحيث لا يستدل على عموم تناوله المستثنى وغيره ليحقق الخارج فيه بحيث لا يتناول  
 ليحقق الخارج يكفي فيه عموم المستثنى شيء آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى اعتبارا به في أنه في نحو  
 ما زاد بالاقوم يحتمل أن بقدر ذلك العام بفعل الاقوم بس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه)  
 ظاهره يقتضي أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدرة ظاهر العبارة غير مراد المراد أن يكون المستثنى داخلًا  
 في الجنس الذي هو المستثنى منه بالمقدر وعبارة الاول لا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لان المقدرة يجب  
 أن يكون جنس المستثنى لا شار كهي الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما يجب في صفته فالمراد مناسب  
 له في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعني الأشياء المحصل القصر وأيضا  
 المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاء في أحد الأوزان بدليس مناسب له في صفته مع إقامته القصر  
 وكتب على قوله فالمراد الخ ما خصه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لا يتناقض أمرا كهما في جنس أعلى  
 من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما  
 جاءه لا زاد أحد لحيوان أو شيء حتى لا يتناقض القصر بمجيء جارية وفيما أعطته الأجيال باسأد في لائقه  
 أعطاه درهم فالمراد بالجنس ما بعد في العرف فخصوا وقال للشيء المشار له المستثنى أنه من جنسه ألا ترى  
 أنه لا يقال للجمار أنه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد وبقرب من معناه فهم من قولهم الجنس إلى الجنس  
 قيل فنفسه بما يصدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الأحوال) أي من أحوال الجارية (قوله وعلى  
 هذا القياس) نحو ما صلبت الأفي السجدة (قوله فاذا أوجبته شيء بالاشئ أو أوجب شيئا منه بالاكافي  
 ما جاء في الأزيد فإنه لم يوجب من العام شيء بل أوجب شيئا منه أطول (قوله القيد الأخير) أي من قيد  
 الفعل المناسب من أن تاكل من الأفعال والمفعول قيد الفعل (قوله ولا يجوز تقديمه) هو ما نظر وهو أن تقديم  
 المقصور عليه ما جاز إذا كان نفس التقديم مفيد القصر كافي قولنا انما زاد ضرب فانه لقصر الضرب على  
 زيد ويمكن الجواب بأن الكلام في هذا كان القصر مستفاد من انما وهذا ليس كذلك أي بل هو مستفاد  
 من التقديم وتقدم من هذا عند الشارح وان اختار السيد أنه مستفاد من انما لأن التقديم سم ويس زاد  
 يس وفي العروس بردي قولهم المحصور فيه هو الأخير وهو (منها) قولك انما قتلت معناه لم يقع الا القيام  
 فهو حصص الفعل وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصص لفعل الضمير كاسبق ومنها  
 قوله صلى الله عليه وسلم انما يأكل كل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا لاكل لأنهم لا يكون  
 الامن هذا المال كما يقتضيه قواعده ومنها قوله تعالى انما ير بدلسطان أن يوقع بشرك العداوة  
 والبغضاء في الجمر والميسر فان المراد ما ير بدلسطان أن يوقع العداوة في الجمر والميسر ومقتضى ملاك زكروان  
 يكون المراد ما ير بدلسطان أن يوقع العداوة لا يوقع العداوة في الجمر والميسر ومقتضى ملاك زكروان  
 المعنى لم يقع الآن أمرك يا أبا ترمان قبل ومقتضى قواعده ما أمرك يا أبا ترمان قبل أي لم يشر كومان  
 بعد نابل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما فتنتهم بمقتضى ما قالوه ان المعنى ما فتنتهم باليه وليس المراد  
 فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الأفراد لأنهم لم يكونوا يدعون أنهم فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره  
 فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الآن أمرك فتنتم به ومنها قوله تعالى واذ قضى أمرنا فاقول لكم كن فيكون  
 فلم ير على ما قالوه ان التقدير ما قول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يتبع شيء الا قوله كن  
 ومنها قوله تعالى قال انما يأتيكم به الله ان شاء فلعني على ما قالوه ما يأتيكم به الله الا ان شاءوه واذ ان كان صحيحا  
 اسكنه ليس المراد بل المراد ما يأتيكم به الله دليل أنه جواب لقولهم فأتينا بتعدنا ان كنت من الصادقين  
 اه بعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد من التقديم ما خصه في أنه في الحكم بأن  
 انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاء في بدلا لعمرو والقصر تحكي أطول (قوله لا لباس) وذلك

(عام) ليتناول المستثنى  
 وغيره فتحقق الخارج  
 (مناسب للمستثنى في جنسه)  
 بأن يقدر في نحو ما ضرب  
 زيدا ما ضرب أحد وفي نحو  
 ما كسوت الأجيال ما كسوت  
 لباسا وفي نحو ما جاءه إلا كما  
 جاءه كائنا على حال من  
 الأحوال وفي نحو ما ضربت  
 الأرواح جمعة ما ضربت وقتا  
 من الأوقات وعلى هذا  
 القياس (و) في (صفته)  
 يعني الفاعلية والمفعولية  
 والحالية ونحو ذلك وإذا كان  
 النسبي متوجها إلى هـ  
 المقدرة العام المناسب للمستثنى  
 في جنسه وصفته (فاذا  
 أوجب منه) أي من ذلك  
 المقدر (شيء بالاجزاء القصر)  
 ضرورة بقاء ما بعده على  
 صفقا لانتفاء (وفي انما يوجب  
 المقصور وعليه تقول انما  
 ضرب زيد عمرا) فيكون  
 القيد الأخير بمنزلة الواقع  
 بعد الافكون هو المقصور  
 عليه ولا يجوز تقديمه أي  
 تقديم المقصور عليه انما  
 (على غيره لا لباس) كما إذا  
 قلنا في انما ضرب زيد عمرا  
 انما ضرب عمرا في دخل  
 الذي والاستثناء فانه لا لباس  
 فيه اذ المقصور عليه هو  
 المذكور بعد الاسماء  
 قدم أو آخر وهذا ليس لفظ  
 الامد كورافي اللفظ بل  
 متضمنا

لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل في التفريق من أدوات الاستثناء  
غير الا غيرها لكن هنا بناء على أن سوى ملازمة للصب على الظرفية والافهسي كغيرهم (قوله في افادة الخ)  
تبين المفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقابل اللفظ  
لانه يفيد المشار في جميع احكام الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال في  
الأطول والثاني أن ترديا القصر من القصر بين المستند والخبر والقصر بين غيرهما وهو  
أقرب (قوله أفرادا وقلبا وتعينا) فظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقي  
لان هذه أقسامه وليس كذلك فكان الأحسن أن يقول ويكون  
حقيقا وغير حقيقي أفرادا وقلبا وتعينا (قوله  
لما سبق) أي من أن شرط المنفي بل أن  
لا يكون متفقا قبلها بغيرها  
والله أعلم

(وغير كالا في افادة  
القصر من) قصر الموصوف  
على الصفة وقصر الصفة  
على الموصوف أفرادا وقلبا  
وتعينا (و) في امتناع  
جماعة لا العادة لما سبق  
فلا يصح ما زيد غير شاعر  
لا كاتب وإنما شعر غير  
زيد لا عمر والله أعلم

فيتم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله الانشاء



﴿ فهرسة الجزء الاول من التحرير يدعى مختصر السعد على متن التلخيص ﴾

صفحة	
٣٥	مقدمة
٣٨	مبحث الفصاحة
٦٤	مبحث البلاغة
٨٠	الفن الاول علم المعاني
٩١	تنبيه صدق الخبر الخ
٩٨	أحوال الاسناد الخبرى
١١٣	مبحث الحقيقة العقلية
١١٦	مبحث المجاز العقلي
١٣٢	أحوال المسند اليه
٢١٢	أحوال المسند
٢٤٩	أحوال متعلقات الفعل
٢٦٠	القطر

﴿ تمت ﴾









Bibliotheca Alexandrina



0380567